



مجمع الفوائد

التي قررتها محكمة القضاة والإبرام في المواد الجنائية

وَضَعَهَا

محكمة القضاة والإبرام

وَرَجَعَهَا وَأَفْتَرَهَا

حضرة صاحب السعادة سيّد مصطفى باشا رئيس المحكمة

الطبعة الثانية

عن المدة من ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٢ لغاية ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٥

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٩٤٦

مجموعة

القواعد القانونية التي قررتها الدائرة الجنائية لمحكمة النقض والإبرام
في المدة من ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٢ لغاية ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥

جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٢

برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : منصور إسماعيل بك
وجنيد عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد القتي الجزائرلي بك المستشارين .

(١)

القضية رقم ١١٣٦ سنة ١٢ القضائية

تعويض عن فعل ضار بالغير . مساهمة المضرور بتغطيته في الضرر الذي أصابه . وجوب مراعاة ذلك
عند تقدير التعويض الذي يطالب به . ذلك لا يصلح سببا لرفع المسؤولية المدنية عن أشترك هو معه
في إحداث الضرر . مثال . (المادة ١٥١ مدني)

إن المادة ١٥١ من القانون المدني قد نصت على إلزام كل من يقع منه فعل
ضار بالغير بتعويض الضرر الذي ترتب على فعله . فإذا كان المضرور قد أخطأ هو
الآخر وساهم في الضرر الذي أصابه فإن ذلك ، وإن كان يجب أن يراعى عند
تقدير التعويض الذي يطالب به المضرور ، لا يصلح أن يكون سببا لرفع المسؤولية
عن الغير الذي أشترك معه في حصول الضرر .

وإذن فإذا كان الحكم قد قضى برفض الدعوى المدنية بناء على ما قاله من
” تكافؤ السببات ” ، وكان الاستفادة من البيانات التي أوردها أنه إنما قصد أن
الجنح عليهم وقع من جانبهم هم أيضا خطأ في حق أنفسهم ، ولم يقصد أن هذا
الخطأ تسبب عنه أي ضرر بالمدعى عليه ، فإن هذا يكون مقتضاها أن يحكم للجنح
عليهم بالتعويض مع مراعاة درجة خطئهم من الجسامة .

(٢)

القضية رقم ١٧٩٣ سنة ١٢ القضائية

(أ) إثبات . المانع من الحصول على سند بالكتابة . تقدير قيامه أو عدم قيامه . موضوع .
مثال . مصوغات استودعها أخت عند أخيها .

(ب) محكمة استئنافية . حكم ابتدائي بعدم جواز الإثبات بالبينة ثم براءة المتهم مع رفض الدعوى المدنية قبله . استنفاد المحكمة الابتدائية سلطاتها في الدعوى . حكم المحكمة الاستئنافية بجواز الإثبات بالبينة . لا يجوز لها في هذه الحالة إعادة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية . يجب عليها أن تسمع الشهود وتفصل في الموضوع .

١ — إن تقدير قيام المانع من الحصول على سند بالكتابة هو من المسائل التي يفصل فيها قاضي الموضوع . فإذا كانت المحكمة قد قضت بعدم جواز إثبات الودعة بالبينة بناء على مآرائه من أن في صلة الأخوة بين المدعية بالحق المدني والمُدعى عليه ، وفي ألتجاشها إلى منزله عند حصول خلاف بينها وبين زوجها ، وقيامه لنصرتها — في ذلك ما يمتنعها من أخذ سند كتابي عليه بالمصوغات التي استودعها إياه ، فلا معقب من محكمة النقض عليها فيما ارتأته .

٢ — إذا قضت محكمة الدرجة الأولى بعدم جواز الإثبات بالبينة ، ثم حكمت براءة المتهم مع رفض الدعوى المدنية قبله ، فانها تكون قد استنفدت كل سلطاتها في الدعوى . ولا يجوز للمحكمة الاستئنافية ، إذا رأت جواز الإثبات بالبينة ، أن تعيد الدعوى إلى تلك المحكمة ، بل يجب عليها هي أن تسمعها وتفصل في موضوعها .

(٣)

القضية رقم ١٨٩٥ سنة ١٢ القضائية

وصف الترجمة . إسناد أفعال غير التي رفعت بها الدعوى . المراد بالأفعال هي الأفعال التي أسست عليها التهمة . التفصيلات التي تذكر في بيان التهمة : تاريخ الجريمة . محل وقوعها . كيفية ارتكابها . اسم الجاني عليه . الشيء الذي وقعت عليه الجريمة الخ . حق المحكمة الابتدائية أو الاستئنافية في تعديلها . حده . مثال . متهمة . تسببه في قتل الجاني عليه بغير قصد ولا تعمد الخ . (المادة ٢٠٢ ع = ٢٣٨)

لأنه وإن كان لا يجوز للحكمة أن تغير وصف التهمة بأن تسند للمتهم أفعالا غير التي رفعت بها الدعوى عليه إلا أن التغير المحطور هو الذي يقع في الأفعال المؤسسة عليها التهمة . أما التفصيلات التي يكون الغرض من ذكرها في بيان التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الاتهام ، تكميل الجرمية ومحل وقوعها وكيفية ارتكابها واسم المجنى عليه وتعيين الشيء الذي وقعت عليه الجريمة الخ ، فإن للحكمة أن تعدل وتغير فيما كما تشاء ما دامت فيما تجريه من ذلك لا تخل بحق المتهم في الدفاع .

وحق تعديل التفصيلات الواردة في بيان التهمة على الوجه المتقدم ليس مقصورا على محاكم الدرجة الأولى ، بل للمحاكم الاستئنافية أيضا أن تجريه في حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى رفع الاستئناف إليها . لأن استئناف الحكم بطرح موضوع الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية من جديد ، ويحولها نفس السلطة المخولة للحكمة الدرجة الأولى ، وتغير هذه التفصيلات ، مع عدم المساس بأصل التهمة ، لا يعدو أن يكون من قبيل الأدلة الجديدة التي يجوز للحكمة الاستئنافية أن تأخذ بها لأول مرة ، ولا يصح معه من الطلبات الجديدة التي لا يجوز ، بمقتضى القواعد العامة ، قبولها في الاستئناف .

فإذا كانت الدعوى قد رفعت من النيابة على المتهم بأنه كان يقود سيارته ولم يكن يذبح بالبوق فصدم المجنى عليه قتلته ، وقضت محكمة الدرجة الأولى براءته ، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فقضت بإدائته في جريمة القتل الخطأ بحجة أنه تسبب في قتل المجنى عليه لعدم دورانه (لفه) حول الميدان كما تقضى بذلك قواعد المرور ، فإنها لا تكون قد أجرت أى تعديل في واقعة الفعل الجنائي المرفوعة بها الدعوى ، وهي تسبب المتهم في قتل المجنى عليه بغير قصد ولا تعمد . وإنما هي قد أخذت بدليل جديد اقتنعت بصحته فأخذت المتهم على مقتضاه . وما دام أن الدفاع قد تناول في مرافعته بحث هذا الدليل فلا يكون للمتهم أن ينعى على المحكمة أنها أخطأت في التعديل الذي أجرتة أو أنها أخلت بحقه في الدفاع .

(٤)

القضية رقم ١٨٩٧ سنة ١٢ القضائية

نقض وإبرام . حكم بصحة تفتيش المتهم وتحديد جلسة للرافعة في الموضوع . غير منه لخصومة . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز .
(المادة ٢٢٩ تحقيق)

الحكم بصحة التفتيش وتحديد جلسة للرافعة في موضوع الدعوى ليس من الأحكام المنجية لخصومة . إذ الدعوى ، بعد صدوره ، تبقى قائمة أمام المحكمة ، ولا مانع قانونا من أن يقضى في موضوعها لمصلحة المتهم فتنتفى بذلك كل مصلحة له في التمسك بطلان التفتيش . وإذن فالطعن بطريق النقض في هذا الحكم غير جائز .

(٥)

القضية رقم ١٨٩٨ سنة ١٢ القضائية

حكم بالإدانة . عدم بيان الشهود الذين أخذت المحكمة بشهادتهم ولا مؤدى أقوالهم ولا مضمون التحقيقات التي أشارت إليها والأدلة المستمدة منها . إجمال يوجب الحكم . (المادة ١٤٩ تحقيق)
لذا لم تبين المحكمة في حكمها بالإدانة الشهود الذين أخذت بشهادتهم ، ولا مؤدى أقوالهم ، ولا مضمون التحقيقات التي أشارت إليها والأدلة التي استمدتها منها ، فإن حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه . إذ هذا الإجمال في ذكر واقعة التهمة وأدلة الثبوت لا يمكن معه الاطمئنان إلى أن المحكمة حين حكمت في الدعوى قد تبينت واقعة التهمة المستندة إلى المتهم وقام لديها الدليل الصحيح عليها .

(٦)

القضية رقم ١٨٩٩ سنة ١٢ القضائية

قتل عمد . متى تنطبق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع ؟ قيام رابطة الزمنية . أن تكون الجريمة الثانية جناية يكونها فعل مستقل عن فعل القتل . لا يشترط اتحاد القصد أو توافر رابطة أخرى . لا يشترط أن تكون الجناية الأخرى من نوع آخر غير القتل . منهم . إطلاقه عيارا نارا بقصد القتل . إصابة شخص . إطلاقه عيارا ثانيا وإصابة شخص آخر . انطباق الفقرة المذكورة . (المادة ١٩٨ ع ١/٢)
إن الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات إذ نصت على تعليل العقاب في جناية القتل العمد إذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى ، فإنها

لا تتطلب سوى أن تجمع بين الجريمتين رابطة الزمنية ، وأن تكون الجريمة الأخرى التي قارفها المتهم مع القتل جنائية . وإذا فلا يشترط أن يكون بين الجنائيتين رابطة أخرى كاتحاد القصد أو الغرض . كما لا يشترط أن تكون الجنائية الأخرى من نوع آخر غير القتل ، إذ النص إنما ذكر " جنائية أخرى " لا " جنائية من نوع آخر " . فيصح أن تكون الجنائية المقترنة بالفعل جنائية قتل أيضا . ولكن لكي يصدق على هذه الجنائية وصف أنها جنائية أخرى يشترط أن يكون الفعل المكوّن لها مستقلا عن فعل القتل ، بحيث إنه إذا لم يكن هناك سوى فعل واحد يصح وصفه في القانون بوصفين مختلفين ، أو كان هناك فعلاّن أو عدة أفعال لا يمكن أن تكون في القانون إلا جريمة واحدة ، فلا ينطبق ذلك النص . أما إذا تعددت الأفعال وكان كل منها يكون جريمة ، فإنه يجب تطبيق النص المذكور متى كانت إحدى الجرائم قتلا ، والأخرى جنائية كأثنا ما كانت نوعها . وذلك بنقض النظر عما قد يكون هناك من ارتباط أو اتحاد في الغرض . وبناء على ذلك فإن إطلاق المتهم عيارا ناريا بقصد القتل أصاب به شخصا ، ثم إطلاقه عيارا ثانيا أصاب به شخصا آخر — ذلك يقع تحت حكم الفقرة الثانية المذكورة ، لأنه مكوّن من فعلين مستقلين ، متميزين أحدهما عن الآخر ، كل منهما يكون جنائية .

(٧)

القضية رقم ١٩٠١ سنة ١٢ القضائية

- (أ) مواد عُدّة . جريمة الاتجار بالمتحرّ . ضبط المخترع مع المتهم أو في محله ، لا يشترط للمحك بالإدانة . يكفي أن ثبت واقعة الاتجار .
- (ب) تفتيش . إذن النيابة في تفتيش منزل المتهم . الفرائض المبررة له . لا يشترط أن يكون محررا بها محضر . بلاغ ضدّ المتهم مقدّم من مجهول . تقرير من ضابط البوليس يتضمن تحقيقاته من صحة هذا البلاغ . يكفي للإذن بالتفتيش .
- (ج) تفتيش . تفتيش منزل وقع مخالفا للقانون . لا يقبل من غير صاحبه التمسك بعلان التفتيش .

- ١ — لا يشترط للإدانة في جريمة الاتجار بالمخدرات أن يضبط المخدر مع المتهم أو في محله ، بل يكفي أن يثبت الحكم واقعة الاتجار بأدلة تؤدي إلى ثبوتها .
وتكون الإدانة صحيحة ولو كان المخدر الذي حصل الاتجار فيه لم يضبط عند أحد .
- ٢ — لا يشترط لصدور إذن النيابة في تفتيش منزل المتهم أن يكون قد حرر محضر متضمن للقرائن التي تبرر التفتيش ، بل يكفي أن تكون هذه القرائن قائمة ببناء على بلاغ أو تقرير متضمن لها . فإذا كان الثابت بالحكم أن إذن التفتيش قد حرر بناء على تقرير يتضمن تحريات ضابط البوليس في صدد صحة البلاغ المستمد من مجهول بأن المتهم يتجسس في المخدرات ، فإن ذلك يكفي ما دامت النيابة قد اقتنعت بكفاية القرائن القائمة ضد المتهم والمحكمة قد أقضت على رأيها باعتبارها التفتيش الذي حصل وأخذها بالدليل المستمد منه .
- ٣ — لا يقبل من غير صاحب المنزل الذي حصل تفتيشه أن يتسك ببطان هذا التفتيش إذا كان قد حصل على خلاف القانون .

(٨)

القضية رقم ١٩٠٣ سنة ١٢ القضائية

الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . معاد استئنافه . متى يكون تاريخ صدوره مبدأ لمعاد استئنافه ؟ إعلان المعارض بجملة المعارضة إعلانا صحيحا وتخلفه عن حضورها لسبب غير قهري . محاسبته عن بدء معاد الاستئناف من يوم صدور الحكم . صحة ذلك . حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . الحكم القاضي بعدم قبول استئنافه شكلا . خلوهما من بيان أن التهم أعلن باليوم الذي كان محددًا لنظر المعارضة . قصور الحكم القاضي بعدم قبول الاستئناف . نقضه .

إن معاد استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لا يبدأ من تاريخ صدوره إلا إذا كان هذا الحكم قد صدر بعد أن أعلن المعارض بجملة المعارضة إعلانا صحيحا ، وتخلف عن حضور الجلسة ، وكان تخلفه غير راجع إلى أسباب لا تدخل لإرادته فيها . فإن المعارض يعتبر في هذه الحالة عالما بصدور الحكم عليه ، ونصح محاسبته عن بدء معاد الاستئناف من يوم صدور الحكم . أما إذا كان

المعارض لم يعلن بالجلسة التي حددت لنظر معارضته، أو كان قد أعلن بها وتحلف عن حضورها لأسباب قهرية، فلا يصح أن يفترض في حقه عامه بالحكم الصادر في المعارضة، وبالتالي لا تسوغ محاسبته على ميعاد الاستئناف من يوم صدور هذا الحكم. وإذن فإذا كان الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية باعتبار المعارضة كأنها لم تكن، والحكم القاضي بعدم قبول الاستئناف المرفوع عنه شكلا، كلاهما حال من بيان أن المتهم أعلن بالجلسة التي كانت محددة لنظر معارضته وقضى فيها باعتبار المعارضة كأنها لم تكن، فإن محاسبته على أن ميعاد استئنافه بدأ من يوم صدوره لا يكون لها من سبب في البيانات الواردة بالحكم، ويكون هذا الحكم متعينا نقضه لقصوره.

(٩)

القضية رقم ١٩٠٤ سنة ١٢ القضائية

حكم • تسييه • براءة المتهم ابتدائيا على أساس أن المحكمة لم تأخذ بشهادة الشهود منه • إذاته استئنافيا على أساس الأخذ بهذه الشهادة • بيان الأدلة التي استندت إليها المحكمة في ذلك • رد ضني على حكم البراءة • تصديق الشاهد أو عدم تصديقه • موكل إلى اطمئنان المحكمة •

إذا بينت محكمة الدرجة الثانية بما فيه الكفاية الأدلة التي اقتنعت منها بإدانة المتهم، وكانت هذه الأدلة تقوم على شهادة الشهود الذين لم ترمحمة الدرجة الأولى الأخذ بأقوالهم، فإن تعويل المحكمة الاستئنافية على تلك الأقوال، بعد أن اطمأنت إليها واعتقدت صحتها، يتضمن بذاته الرد على حكم البراءة الصادر من محكمة الدرجة الأولى، إذ تصديق الشاهد أو عدم تصديقه مناطه اطمئنان المحكمة واستقرار عقيدتها ولا أسباب له غير ذلك •

(١٠)

القضية رقم ١٩٠٨ سنة ١٢ القضائية

وقالة • التوكيل في الطعن • لا يشترط أن يكون توكيلا خاصا • يكفي أن يكون التوكيل عاما في نوع طريق الطعن • (المادة ١٧ منق)

إن القانون إذ أجاز للتهم أن يوكل من يشاء من المحامين أو غيرهم في أن يطعن نيابة عنه بأى طريق من طرق الطعن في الحكم الصادر عليه، لم يوجب قبول الطعن بهذه الكيفية أن يكون التوكيل خاصا منصبا على قضية معينة بالذات، فانه يكفى، وفقا للقواعد العامة المقررة في عقد الوكالة بالمادة ٥١٧ من القانون المدنى، أن يكون التوكيل عاما في نوع طريق الطعن ليكون معتبرا بدون نص في كل الدعاوى التى يحصل فيها الطعن بهذا الطريق المعين . وإذن فيكفى لتحويل الوكيل حق المعارضة عن الموكل أن يكون التوكيل قد نص فيه بصفة عامة على المعارضة في الأحكام، ولو كان لم تبين فيه أحكام أو قضايا معينة، بنقض النظر عن الوصف الذى وصف به التوكيل وعن الأعمال الأخرى التى تضمنها .

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى فيما ينعاه على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ إذ قضى ببطالان المعارضة المرفوعة منه في الحكم الغيابى الصادر عليه . وذلك لأن التوكيل الصادر منه إلى المحامى الذى قزر بالمعارضة يتخوله عملها بالنيابة عن الموكل خلافا لما ذهبت إليه المحكمة .

وحيث إن القانون إذ أجاز للتهم أن يوكل من يشاء من المحامين أو غيرهم في أن يطعن نيابة عنه بأى طريق من طرق الطعن في الحكم الصادر عليه لا يوجب لقبول الطعن بهذه الكيفية أن يكن التوكيل خاصا منصبا على قضية معينة بالذات، لأنه يكفى في هذه الحالة، وفقا للقواعد العامة المقررة في عقد الوكالة بالمادة ٥١٧ من القانون المدنى، أن يكون التوكيل عاما في جنس طريق الطعن ليكون معتبرا بدون نص في كل الدعاوى التى يحصل فيها الطعن بهذا الطريق المعين . فيكفى لتحويل الوكيل حق المعارضة عن الموكل أن يكون التوكيل قد نص فيه بصفة عامة على المعارضة في الأحكام ولو لم تبين فيه أحكام أو قضايا معينة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن ذكر أن الطاعن حكم عليه غيابيا من محكمة أول درجة بالحبس ومارض في الحكم وحكم باعتباره معارضته كأنها لم تكن

فاستأنف وحكم غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد القانوني وأعلن بالحكم في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤١ وعارض فيه في اليوم التالي لإعلانه — بعد ذلك قال تدعيما لما قضى به من بطلان المعارضة المرفوعة من الطاعن : " إنه مسلم من المتهم بأن المعارضة قررت بمعرفة محاميه بمقتضى توكيل عام ، وقد انحصر دفاعه في جواز ذلك قانونا . وحيث إن هذه المسألة ، وهى هل يجوز لوكيل بمقتضى توكيل عام حتى ولو كان محاميا عن المتهم أن يقسّر الطعن في الأحكام الجنائية الصادرة ضد موكله سواء أكان ذلك بطريق المعارضة أم الاستئناف أم النقض ، هذه المسألة قد تضاربت فيها أحكام المحاكم المصرية بل أحكام محكمة النقض نفسها وإن كان يظهر أن القضاء والفقه الفرنسيين يتطلبان تفويضا خاصا في هذه المسائل . وقد استقرت أحكام محكمة النقض أخيرا على الأخذ بهذا المبدأ حيث قسّرت في حكمها الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ في القضية رقم ١٠٠٦ سنة ٤٦ قضائية أنها فرغت من بحث هذا الموضوع في معرض الطعن بطريق النقض والإبرام . وبمضمنا هذا وارد تفصيلا في حكمها الصادر بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ في القضية رقم ٧٩٣ سنة ٤٦ قضائية . وحيث إنه وإن كان حكما النقض السابق الإشارة إليهما صادرا في صدد التقرير بالنقض إلا أن المبادئ التي قوترتها المحكمة العليا في حكمها المذكورين هى مبادئ عامة تنطبق على التقرير بالاستئناف والمعارضة أيضا . وحيث إنه يتضح مما سبق أن معارضة المتهم باطلة لحصولها من غير ذى صفة فيتين القضاء بذلك بغض النظر عما إذا كان استئنافه باطلا أم غير باطل ومقبولا أم غير مقبول من وجهة الشكل . أما ادعاء وكيل المتهم بالجلسة بأن موكله كان مريضا فان ذلك لا يغير الوضع ، لأنه كان في مقدوره أن يعمل توكيلا خاصا لمحاميه ليقتر بالمعارضة . فضلا عن أن الشهادة الطبية المقدمة منه ، بفرض صحتها ، تفيد مرضه في وقت سابق بكثير عن الوقت الذى تقتر فيه بالمعارضة في القضية الحالية . ويظهر أن غرضه الادعاء بأن موكله كان مريضا وقت صدور الحكم ضده أمام محكمة

أول درجة باعتبار معارضته أمامها كأنها لم تكن مع أن الطعن الآن منصب على معارضته أمام هذه المحكمة بغض النظر عما سبق ذلك من إجراءات .

وحيث إن هذه المحكمة في سبيل تحزى الحقيقة في الطعن قد اطلمت على مفردات الدعوى فتبينت أن الدفاع عن الطاعن تمسك أمام المحكمة بأن التوكيل الذي عملت المعارضة بمقتضاه يشمل عدة أمور : منها تفويل المحامي الذي قزر بها أن يعارض في الحكم نيابة عن المحكوم عليه . كما تبين أن تقرير المعارضة المذكور به أنه عمل بناء على توكيل شرعي صادر من المحكوم عليه إلى المحامي الذي تولى التقرير.

وحيث إن الدفاع عن الطاعن قُدم لهذه المحكمة التوكيل الشرعي الذي عملت بمقتضاه المعارضة وهو صادر في ٦ فبراير سنة ١٩٤١ من الطاعن وآخرين إلى حسن أفندي عبد الفتاح وتادرس أفندي جريس وموريس أفندي نفري وكامل أفندي أباديروحملي أفندي عوض ورياض أفندي شحاته وشاكر أفندي جريس ورياض أفندي مكارى والسيد أفندي عرفة المحامين الأهلين . وذكر فيه بالنص أنه : " توكيل عام في جميع القضايا التي ترفع منهم وعليهم أمام جميع المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها أهلية أو شرعية أو مختلطة أو حسبية وجهات الإدارة والنيابة في المرافعة والمخاصمة والصلح والإقرار والإنكار وطلب إثمين وردّها وردّ القضاة وتسلم الأوراق والمستندات وصور الأحكام وتنفيذها وتعيين الخبراء والمحكمين وردّهم واستبدالهم والطعن بالتروير والإنكار والطعن في الأحكام بالمعارضة والاستئناف والتماس إعادة النظر والتقرير بالنقض والإبرام وفي التقرير نيابة عنهم أو عن أحدهم باستئناف الأحكام الصادرة من محكمة جنح مأمورية المنشأة القضائية في القضية رقم ١٥١٦ سنة ١٩٤٠ وهي الخاصة بهذه القضية وأن للوكلاء حق توكيل الغير عنهم في كل ما يشمل التوكيل العام " .

وحيث إنه يتضح مما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في قضائه بإعلان المعارضة المرفوعة من الطاعن إذ ما دام التوكيل الذي رفع المحامي عن الطاعن

المعارضة بمقتضاه منصوبا فيه صراحة على المعارضة في الأحكام ، فإن ذلك يكفي لقبول المعارضة ولو لم تعين الأحكام ولا القضايا التي صدرت فيها الأحكام ، وبغض النظر عن الوصف الذي وصف به التوكيل وعن الأعمال الأخرى التي تضمنها .

(١١)

القضية رقم ١٩٢٢ سنة ١٢ القضائية

تفتيش . عدم تعين من يقوم بتنفيذ التفتيش من رجال الضبطية القضائية في الإذن . عدم تحديد مكان المنزل المأذون بتمتيشه فيه . الإذن يكون منصبا على منزل المتهم حيث يوجد . إجراء التفتيش بواسطة أى واحد من مأموري الضبطية القضائية . صحيح .

إذا استبانَت المحكمة من وقائع الدعوى ومن عبارة إذن التفتيش أنه صدر مطلقا غير معين فيه من يقوم بتنفيذه من رجال الضبطية القضائية ، ولا محدد فيه منزل المتهم الذى يجرى فيه التفتيش ، فإن الإذن يكون منصبا على منزل المتهم حيث يوجد هذا المنزل ، والتفتيش يكون صحيحا إذا أجراه أى واحد من مأموري الضبطية القضائية .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن أن المحكمة اعتمدت في إدانة الطاعن على ما تحصل من تفتيش منزله مع أن التفتيش وقع باطلا لسببين : الأول أن الضابط الذى ندبته النيابة العمومية لإجرائه لم يقم به هو نفسه بل كلف به كونستابل قام به بدلا منه ، وذلك غير جائز قانونا . والسبب الآخر - أن إذن النيابة بالتفتيش كان منصبا على المنزل الكائن بقسم الإشارة ولكن التفتيش حصل في منزل آخر بقسم الصيادين وهو منزل والد الطاعن ، وبفرض أنه منزل الطاعن فالإذن بالتفتيش لم يشمل .

وحيث إن الواقعة على ما جاء في الحكم المطعون فيه تحصل في "أن الكونستابل"
"عبد الحميد عبد الله أفندى تقدم لحضرة رئيس مباحث مديرية الشرقية بمذكرة"
"مختصرة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٢ ذكر فيها أنه لاحظ أن المتهم وهو بقسم الإشارة"
"ببندر الزقازيق يقوم بتوزيع المواد المخدرة على بعض المقاهى بدائرة البندر . كما"

” أنه يتخذ من منزله مخبأ لإخفاء هذه المواد فبعث حضرة رئيس المباحث هذه
 ” المذكرة لحضرة وكيل النيابة بندر الزقازقي يطلب فيها الإذن له بضبط المتهم
 ” وتفتيشه وتفتيش مسكنه بقسم الإشارة ، فأشرف حضرة وكيل النيابة على هذا الطالب
 ” بالتصريح بتفتيش المتهم ومنزله ومن يوجد به مرة واحدة خلال ثلاثة أيام ،
 ” وصدر هذا الإذن من النيابة في تاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٢ ، بتاريخ أول مارس
 ” سنة ١٩٤٢ أشر رئيس المباحث على إذنت التفتيش بانتداب الكونستابل
 ” عبد الحميد عبد الله أفندي للقيام بهذا التفتيش بسبب انتقاله هو لمأمورية سرية
 ” هامة فقام الكونستابل المذكور ومعه بعض رجال القوة للبحث عن المتهم حتى
 ” عثروا عليه بأحد المقاهي بقسم الصيادين وقبضوا عليه وقتشه الكونستابل فلم يعثر
 ” معه على شيء من المواد المخدرة ، وطلب منه أن يرشده إلى مسكنه فأرشده
 ” إلى منزل تبين للكونستابل أنه لوالد المتهم ، وأن المتهم يقيم بمنزل آخر غير الذي
 ” أرشده عنه كأن بقسم الصيادين فانتقل إليه الكونستابل مع رجال القوة وقتشوه ،
 ” فعثر الكونستابل على بعض قطع من الحشيش والأفيون وجدها تحت الأريكة
 ” بحجرة نوم المتهم ” . ثم تعرض الحكم إلى الرد على الدفاع المشار إليه بوجه الطعن
 ” وقال في ذلك : ” وحيث إنه عن الدفع بطلان التفتيش فالثابت مما سبق سرده
 ” من وقائع الدعوى أن النيابة العمومية صرحت بتفتيش المتهم ومسكنه ولم تحدد
 ” شخصا معينا لإجراء التفتيش كما أنها لم تعتبر منزلا معينا يحصل فيه التفتيش ،
 ” ومفهوم هذا أن التصريح بالتفتيش صدر لمن استصدر الإذن أو من يندبه
 ” لذلك إذ لو قصدت النيابة قصر التفتيش على شخص معين دون سواء لذكرت
 ” ذلك صراحة في الأمر الصادر منها . كما أن إذن التفتيش صرح بتفتيش منزل
 ” المتهم ، وقد يقال إن ضابط المباحث حدد في طلبه أن هذا المنزل كأن بقسم
 ” الإشارة فلم يكن لمن قام بالتفتيش أن يفتش مسكنه بقسم الصيادين ، ولكن
 ” محل ذلك أن يكون لاتهم منزلان : أحدهما بقسم الإشارة ، والآخر بقسم
 ” الصيادين . ولكن الثابت أن معلومات رجال المباحث عن موقع منزل المتهم

” لم تكن تمثل الحقيقة ، وأن المتهم أراد أن يستغل هذه الفرصة فأرشدهم إلى منزل
 ” والده الكائن بقسم الإشارة ، فلما استبانَت الحقيقة للكونستابل وهى أن منزل المتهم
 ” بقسم الصيادين قام بإجراء التفتيش فى هذا المسكن الأخير . والخطأ فى موقع
 ” منزل المتهم لا يمكن أن يترتب عليه أى بطلان ما دام أن التفتيش حصل فعلا
 ” فى منزل المتهم وهو ما قصد إليه ، من إصدار إذن التفتيش . ويتبين من هذا
 ” أن الدفع ببطلان التفتيش وما ترتب عليه من إجراءات وسقوط الدليل المستمد
 ” منه فى غير محله ويتعين رفضه والقضاء بصحة التفتيش “ .

وحيث إنه يتضح مما تقدم أن المحكمة استبانَت من وقائع الدعوى وعبرة إذن
 التفتيش أنه صدر مطلقا لم يعين فيه من يقوم بتنفيذه من رجال الضبطية القضائية،
 ولم يحدد فيه مكان المنزل الذى يحصل فيه التفتيش . ومتى كان الأمر كذلك فلا
 وجه للطعن على الحكم من هذه الناحية . فان إذن التفتيش إذا صدر دون أن يبين
 فيه شخص معين بالذات لتنفيذه كان لكل واحد من ما مورى الضبطية القضائية
 أن ينفذه . وإذا صدر بتفتيش منزل شخص دون تعيين موقع هذا المنزل كان
 الإذن منصبا على منزل هذا الشخص حيث يوجد . هذا وإن سلم بما يدعيه الطاعن
 من أن المنزل الذى حصل تفتيشه ليس له بل لأبيه ، فان ذلك يقتضى عدم قبول
 وجه الطعن . لأن البطلان لم يقترز إلا لمصلحة صاحب المنزل الذى حصل تفتيشه
 وليس لغيره أن يتسكك به ، ولأن ما قد يكون الطاعن يرمى إليه من وراء هذا القول
 من أن المخدّر لم يكن له لضبطه فى منزل غيره إنما هو مناقشة فى موضوع الدعوى
 غير مقبول لإثارتها لدى محكمة النقض .

جلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٢

برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : منصور إسماعيل بك
ويحندى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد الملقى الجزائري بك المستشارين .

(١٢)

القضية رقم ١٨٢٢ سنة ١٢ القضائية

اختلاس أشياء محجوزة :

(أ) الفعل المكون للاختلاس . ثبوت وقوعه يخضع للقواعد العامة . لا يشترط ثبوت بمحض يحزره
موظف معين . ثبوت واقعة الاختلاس . دفع المتهم بيطالن محضر التهديد . الرد عليه
في الحكم . غير لازم .

(ب) متى تم هذه الجريمة ؟ عدم تقديم المحجوز يوم البيع بقصد عرقلة التنفيذ . وجود الأشياء .
فعلا . لا يمنع من العقاب . ادعاء الحارس أن الأشياء المحجوزة موجودة عنده . لا حاجة
لتحقيق هذا الدافع ما دام لم يقدمها فعلا يوم البيع .

(ح) جزر . وجوب احترامه ما دام قائما . أشياء محجوز عليها خطأ بسبب دين على غير صاحبها .
تصرف مالكها فيها مع طه بتوقيع الجز عليها . عقابه .

(المادتان ٢٩٦ و ٢٩٧ ع = ٣٤١ و ٣٤٢)

١ - لا يلزم في جريمة اختلاس المحجوز أن تثبت واقعة الفعل المكون لها
بمحضر يحزره موظف معين ، بل إن إثبات هذه الواقعة خاضع للقواعد العامة ،
فيجوز للمحكمة أن تعتمد في ثبوتها على أى دليل أوقرينة . وإذن فتم أثبتت
المحكمة وقوع الواقعة الجنائية المرفوعة بها الدعوى على المتهم فإنها لا تكون ملزمة بأن
ترد في حكمها على ما دفع به هذا المتهم من أن محضر التهديد باطل لأنه لم يحرر
بمعرفة موظف له صفة الضبطية القضائية .

٢ - إن جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة تتم بمجرد عدم تقديمها ممن هي
في عهده للكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ عليها . ذلك
ولو كانت الأشياء موجودة بالفعل لم يحصل تصرف فيها . فما دام الحكم قد أثبت
أن المتهم لم يقدم المحجوزات للبيع رغم عدم قيامه بوفاء المبلغ المطلوب منه ، فهذا
يكفى لتبرير الحكم بإدانته ، ولا تكون المحكمة ملزمة بالتحدث عما يدعيه من أن
الأشياء المحجوزة لا زالت موجودة عنده .

٣ — لا يشترط للعقاب على جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائياً أو إدارياً أن يقع الحجز صحيحاً مستوفياً لكل الشرائط القانونية، بل يصح العقاب عليها ولو كان الحجز مشوباً بما يبطله ما دام لم يقض ببطلانه قبل وقوع الاختلاس . فيقع تحت طائلة العقاب من يختلس متاعه المحجوز عليه خطأ بسبب دين على غيره . ولا يشفع له أنه إنما أراد استرداد ماله المحجوز عليه، فإن أخذ الإنسان حقه بنفسه غير جائز، وأخذ المالك متاعه، مع علمه بتوقيع الحجز عليه، مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذي يقتضيه الحجز، واعتداء ظاهر على السلطة التي أوقعتة .

(١٣)

القضية رقم ١٨٢٥ سنة ١٢ القضائية

اختلاس أشياء محجوزة - ماله - تسليه ماله المحجوز على سبيل الأمانة من الحارس - اختلاسه . وجوب عقابه باعتباره خائناً للأمانة - قبل الاختلاس - متى يعتبر سرقة ؟ متى يعتبر خيانة أمانة ؟
(المادتان ٢٨٠ و ٢٩٧ ع = ٣٢٣ و ٣٤٢)

إن المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات التي ألغيت بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٠٤ والتي كانت تنص على أنه "إذا اختلس المدين المحجوز على أمتعته أو غيره شيئاً من الأمتعة المحجوزة قضائياً أو إدارياً يحازى جزاء السارق" كانت تتناول بالعقاب كل مدين يعتدى على السلطة العمومية التي أوقعت الحجز بالعمل على عرقلة التنفيذ على ماله المحجوز بارتكابه أى فعل يؤدي إلى تحقيق هذه الغاية التي رعى إليها . يستوى في ذلك أن يكون المال مساماً لغيره فعلاً بمقتضى الحجز أو باقياً تحت يده ، إما بصفته حارساً عليه معينا من مندوب الحجز وإما باعتباره أميناً عليه مختاراً من قبل الحارس وتحت مسؤوليته أو بأية صفة أو اعتبار آخر . والشارع إذ استبدل بالمادة المذكورة المادتين ٢٨٠ و ٢٩٧ من قانون العقوبات القديم المقابلتين للمادتين ٣٢٣ و ٣٤٢ من القانون الحالي لم يقصد — كما هو ظاهر من مذكرته الإيضاحية — أن يضيق دائرة نطاق الأفعال المستوجبة للعقاب في هذا الخصوص، وإنما أراد فقط أن يجعل النصوص التي أوردها والتي أوجبها طبيعة

الجريمة بسبب وقوعها من المالك الذى له بحسب الأصل أن يتصرف فى ماله كل تصرف يشاؤه — أراد أن يجعل هذه النصوص متفقة متسقة مع المبادئ التى جرى عليها الفقه ، وهى اعتبار فعل الاختلاس خيانة أمانة إذا كان المال فى حيازة المختلس ، أو سرقة إذا كانت الحيازة فيه للغير ، وأن يعاقب ، على مقتضى هذا الأساس ، كل مالك يختلس ماله المحجوز . وإذن فإن نص المادة ٣٤٢ عقوبات يتناول المالك الذى يختلس ماله المحجوز أثناء وجوده تحت يده لأى سبب من الأسباب . أما ما جاء بهذه المادة من قولها ” المالك المعين حارسا ” فإنه لا يقصد به — كما يستفاد من المذكرة الإيضاحية — سوى أن يكون المحجوز موضوعا فعلا تحت يد المتهم بأية طريقة من طرق الائتمان التى تخوله حيازته مع مراعاة مقتضى الجزء الموقع عليه . وإذن فالمالك الذى يتسلم ماله المحجوز من الحارس على سبيل الأمانة يجب معاقبته كفاعل أصلى بمقتضى المادتين ٣٤١ و ٣٤٢ عقوبات .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن : (أولا) أن محكمة الموضوع إذ أدانت الطاعن بمقتضى المادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات قد أخطأت لأن الطاعن لم يعين حارسا من قبل المحضر أو الصراف وإنما سلمت إليه المحجوزات من الحارس المعين عليها فلا يمكن إذن محاسبته على اعتبار أنه حارس . (وثانيا) أن المحكمة برأت الفاعل الأصلى الحارس الذى عينه الصراف فلم يبق بعد ذلك محل لمعاقبة الطاعن باعتباره شريكا للحارس فى الاختلاس . (وثالثا) أن الطاعن غير مكلف بنقل المحجوزات إلى جهة بعيدة عن محل الجزاء ، وكففيه أنه حافظ على ما حجز عليه حتى وفى الدين الذى حصل الجزاء من أجله .

وحيث إن المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات التى ألغيت بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٠٤ ، والتى كانت تنص على أنه ”إذا اختلس المدين المحجوز على أتمته أو غيره شيئا من الأمتعة المحجوزة قضائيا أو إداريا يحازى جزاء السارق “ كانت تتناول

بالعقاب كل مدين يعتدى على السلطة العمومية التي أوقعت الحجز بالعمل على عرقلة التنفيذ على ماله المحجوز بارتكابه أى فعل يؤدى إلى تحقيق هذه الغاية التي رعى إليها . يستوى في ذلك أن يكون المال مساماً لغيره فعلاً بمقتضى الحجز أو باقياً تحت يده إما بصفته حارساً عليه معينا من مندوب الحجز ، أو باعتباره أميناً عليه مختاراً من قبل الحارس وتحت مسؤوليته أو بأية صفة أو اعتبار آخر . والشارع إذ استبدل بالمادة المذكورة المادتين ٢٨٠ و ٢٩٧ من قانون العقوبات القديم بالمقابلتين للسايتين ٣٢٣ و ٣٤٢ من القانون الحالى لم يقصد ، كما هو ظاهر من ذكرته الإيضاحية ، أن يضيق دائرة نطاق الأفعال المستوجبة للعقاب في هذا الخصوص ، وإنما أراد فقط أن يجعل النصوص التي أوردتها والتي أوجبتها طبيعة الجريمة بسبب وقوعها من المالك الذى له بحسب الأصل أن يتصرف في ماله كل تصرف يشاءه — أراد أن يجعل هذه النصوص متفقة متسقة مع المبادئ التي جرى عليها فقه القانون وهي اعتبار فصل الاختلاس خيانة أمانة إذا كان المال في حيازة المختلس أو سرقة إذا كانت الحيازة فيه للغير ، وأن يعاقب على مقتضى هذا الأساس المالك الذى يختلس ماله المحجوز . وإذن فإن نص المادة ٣٤٢ عقوبات يتناول المالك الذى يختلس ماله المحجوز أثناء وجوده تحت يده لأى سبب من الأسباب . أما ما جاء بهذه المادة من قولها "المالك المعين حارساً" فإنه لا يقصد به — كما يستفاد من المذكرة الإيضاحية — سوى أن يكون المحجوز موضوعاً فعلاً تحت يد المتهم بأية طريقة من طرق الائتمان التي تحوله حيازته مع مراعاة مقتضى الحجز الموقع عليه .

وحيث إن واقعة الحال هي أن النيابة العمومية رفعت الدعوى على محمد محمد الجارحي والطاعن بأن الأول منهما بدد الزراعة المحجوز عليها إدارياً لصالح الحكومة وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة باعتباره حارساً فيبدها لإضراراً بالحكومة . والآخر (الطاعن) اشترك معه في ارتكاب هذه الجريمة بأن اتفق معه وساعده على ارتكابها فتمت بناء على ذلك . ومحكمة أول درجة قضت بإبراء محمد محمد الجارحي

بناء على ما قائله من أنه سلم الحاصلات المحجوزة للطاعن بإيصال ، وأن الطاعن أقره على ذلك واعتبرت الطاعن فاعلا أصليا في جريمة الاختلاس ، وأدانتته بمقتضى المادتين ٣٤١ و ٣٤٢ عقوبات على أساس أنه تسلم المحجوزات من الحارس وتصرف فيها . وأيدت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم لأسبابه التي أقيم عليها .

وحيث إنه بناء على ما تقدم تكون المحكمة قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة المرفوعة بها الدعوى ، لأن تسلم الطاعن المحجوزات من الحارس على سبيل الأمانة ثم تصرفه فيها مع علمه بقيام المحجز عليها لمنع التنفيذ يجب معاقبته عليه كفاعل أصلي بمقتضى المادتين ٣٤١ و ٣٤٢ عقوبات كما تقسم القول . ومتى تقرر هذا وكان الطاعن هو الفاعل الأصلي في الجريمة فإن ما يثيره في الوجهين الأول والثاني بصدد وجوب تبرئته تبعا لتبرئة الفاعل الأصلي يكون على غير أساس .

وحيث إنه عن الوجه الثالث فإن المحكمة قد ردّت في حكمها على دفاع الطاعن المشار إليه بوجه الطعن ردا صحيحا فقالت إنه ثبت لديها من شكوى الحارس الذي عينته الصراف ومن إجابة العمدة أن المحصول قد بدّد فعلا وأن التمسك بعدم الملزومية بالنقل محله أن يكون المحصول موجودا لم يحصل التصرف فيه . وإذن فلا محل لهذا الوجه .

(١٤)

القضية رقم ١٩٣١ سنة ١٢ القضائية

دفاع شرعى . استيانة المحكمة أن المتهم كان في حالة دفاع شرعى . وجوب معاملته على هذا الأساس ولو كان متكررا ارتكاب الواقعة . اعتراف المتهم بالفعل الذى وقع منه . لا يكون لازما إلا عند مطالبته المحكمة بالتحدث صراحة في حكمها عن حالة الدفاع الشرعى . (المادة ٢١٠ ع = ٢٤٦)

إذا ما تبينت المحكمة من ظروف الدعوى والأدلة القائمة فيها أن المتهم كان في حالة دفاع شرعى فإنه يكون عليها أن تعامله على هذا الأساس ولو كان هو أو المدافع عنه قد رأى أن مصلحة في الدفاع تحقّق بانكار ارتكاب الواقعة بتاتا . أما القول بأن المتهم لا يجوز أن يعدّ في حالة من حالات الدفاع الشرعى إلا إذا كان معترفا بالفعل الذى وقع منه فعليه عند مطالبة المتهم المحكمة بأن تتحدث صراحة في حكمها

عن حالة الدفاع الشرعى ، فان هذه المطالبة لا تقبل منه إلا إذا كان هو قد تمسك أمامها في دفاعه بأنه حين ارتكب الفعل المسند إليه إنما كان يستعمل حقه في الدفاع الشرعى . ولكن ما دامت المحكمة هي التي استظهرت من تحقيقها حالة الدفاع الشرعى واقتنعت بوجودها فلا يمكن أن يحول دون معاملتها للتمم على مقتضى ما رأيت أى حائل من عدم اعتراف المتهم أو عدم تمسك الدفاع عنه بقيام تلك الحالة .

جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٢

برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : منصور إسماعيل بك وجندى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد الفتى الجزائرلى بك المستشارين .

(١٥)

القضية رقم ١٨٣٩ سنة ١٢ القضائية

دفاع . متهم في جنحة . إعلانه بالحضور لإعلانه صحيفا . حضور محام معه عند المحاكمة . لا وجوب . طلبه تأجيل الدعوى حتى يحضر معه محام . رفضه . لا إخلال بحق الدفاع .
إن القانون لا يوجب في مواد الجرح والخالفات أن يحضر مع المتهم أثناء المحاكمة محام يتولى المرافعة عنه . فإذا كان المتهم قد أعلن بالحضور إلى جلسة المحاكمة لإعلانه صحيفا وفقا للقانون ، وحضر الجلسة ، فليس له أن يطالب المحكمة بوجوب تأجيل الدعوى حتى يحضر معه محام . وليس له بالتالى إذا ما رفضت المحكمة طلب التأجيل للسبب المذكور أن ينعى عليها أنها أخلت بحقه في الدفاع ، إذ أنه كان يجب عليه أن يحضر مستعدا لإبداء أوجه دفاعه إما بنفسه وإما بواسطة من يختاره لذلك من المحامين .

(١٦)

القضية رقم ١٨٥٠ سنة ١٢ القضائية

خفى الثى المسروق . مسئولته مع السارق بطريق التضامن عن تعويض الضرر الناشئ عن السرقة . من يشترى المسروق مع علمه بحقيقة الأمر فيه يكون مسئولاً مع السارق بطريق التضامن عن تعويض الضرر الذى أصاب الخفى عليه ولو أنه يعد في القانون مخفيا

لا سارقا . وذلك على أساس أن كلا منهما قد عمل على احتجاز المال المسروق
عن صاحبه .

(١٧)

القضية رقم ١٨٥٢ سنة ١٢ القضائية

وصف التهمة . حق المحكمة في تصحيحه . مراعاة المتهم على أساس الوصف الصحيح . تمسكه فيما
بعد بقصور الوصف الذي أعلن به . لا يصح .

للمحكمة أن تصحح وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى أمامها . وما دام المتهم
قد ترفع على أساس وصفها الجديد فلا يقبل منه أن يتمسك بقصور وصف التهمة
الأول .

(١٨)

القضية رقم ١٨٥٤ سنة ١٢ القضائية

اختلاس أشياء محجوزة :

- (أ) ثبوت واقعة الاختلاس من أي دليل أقرية . يكفي . لا يشترط وجود محضر تبديد .
(ب) نية الاختلاس . الوفاء بكل الدين المحجوز من أجله بعد تمام الجريمة . لا ينفي توافر
نية الاختلاس .

١ — لا يشترط في إثبات جريمة اختلاس المحجوز أن يحضر المحضر
أو الصراف محضرا يثبت فيه واقعة الاختلاس في يوم حصولها بل يكفي — كما هو
الحال في سائر الجرائم — أن تقتنع المحكمة بثبوت الواقعة من أي دليل أو قرينة
مما يقدم إليها في الدعوى . فما دامت المحكمة قد أثبتت على المتهم مقارفته للواقعة
الجنائية التي أدانته من أجلها ، وذكرت الأدلة التي استخلصت منها ذلك ، فإن عدم
تحرير محضر عن التبديد لا يجديده .

٢ — إن الوفاء بكل الدين المحجوز من أجله ما دام لم يكن إلا بعد وقوع
فعل الاختلاس ليس من شأنه أن ينفي توافر نية الاختلاس لدى المتهم .

جلسة ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٢

برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : منصور إسماعيل بك
وجندى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد المقي الجرائلي بك المستشارين .

(١٩)

القضايا رقم ١٨٥٨ و ١٨٥٩ و ١٨٦٠ سنة ١٢ القضائية

تعدد الجرائم . متهم في ثلاث دعاوى منظورة في جلسة واحدة . أساس الجريمة في هذه الدعاوى
واقعة واحدة . وجوب ضم هذه الدعاوى بعضها إلى البعض والحكم على المتهم بعقوبة واحدة .

(المادة ٣٢ ع)

إذا كان المتهم قد قدم للمحاكمة في ثلاث قضايا باختلاس أشياء محجوزة، وكان
أساس الاختلاس في كل هذه القضايا واحدا، وهو عدم تقديم المحجوزات في اليوم
الذي كان مَعْددا لبيعها فيه واعتراف المتهم بالتصرف فيها، فإن المحكمة المنظور أمامها
هذه القضايا الثلاث في جلسة واحدة لا ينبغي لها أن توقع على المتهم عقوبة في كل
قضية بل يتعين عليها أن تضم القضايا الثلاث بعضها إلى بعض، وتحكم عليه فيها
بعقوبة واحدة، لأنه لم يقارف إلا واقعة جنائية واحدة لا يمكن أن تكون
إلا جريمة واحدة .

(٢٠)

القضية رقم ١٨٨٨ سنة ١٢ القضائية

قتل عمد . ترصد . سبق إصرار . ماهية التردد . توافر هذا الطرف . ينفي من توافر ظرف
سبق الإصرار .

(المادة ١٩٤ ع = ٢٣٠)

متى أثبت الحكم أن المتهم تربص للجنح عليه في الطريق للفتك به فذلك
يكفي في بيان توافر ظرف التردد، ولا يفسر من ذلك قصر مدة الانتظار .
وإذا كان التردد ظرفا قائما بذاته حكمه في تشديد عقوبة القتل العمد بمقتضى
المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات حكم سبق الإصرار تماما، فإن قيامه وحده
يبرر توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة المذكورة . وإذن فتى أثبت

الحكم توافره فلا تكون للتمتع مصلحة في أن يتمسك بعدم توافر ظررف سبق الإصرار أيضا .

(٢١)

القضية رقم ١٨٩٣ سنة ١٢ القضائية

حكم . تسييه . نفى طرق سبق الإصرار والترصد . توقيع العقوبة على أساس انتفاها . ذكر أن الجريمة وقعت بناء على سبق الإصرار والترصد في نهاية الحكم . سولا يطل الحكم .
إذا كانت المحكمة — على حسب الواضح من حكمها — لم تدن المتهم على أساس توافر سبق الإصرار والترصد لديه ، وكانت العقوبة التي أوقعتها عليه لا يصح معها القول بأنها قد أدانتته على هذا الأساس ، فلا يهم أن يكون قد جاء في نهاية حكمها أن الواقعة قد حصلت مع سبق الإصرار والترصد ، فان ذلك مرجعه السهو فقط .

(٢٢)

القضية رقم ١٩١٧ سنة ١٢ القضائية

ظروف مشددة . فصل يكون جريمة لها عقوبة خاصة ويكون في ذات الوقت ظلما مشددا لجريمة أخرى . لا اعتبار لهذا الفعل في توقيع العقاب إلا بالنسبة للجريمة الأشد عقوبة . مثال في جناية قتل وسرقة . تفلظ العقاب على جناية القتل العمد المقترنة بجناية أخرى . متى يكون ؟ . تقدير ظروف الرأفة أساس ذات الواقعة لا الوصف القانوني . خطأ الحكم في تقدير العقوبة من الوجهة القانونية . متى تنفي المصلحة من الطعن فيه لهذا السبب ؟

إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم وآخرين معه قتلوا المجنى عليها بطريق الخنق وسرقوا منها قرطها وبقى مصوغاتها وأمتعتها ، وقضت المحكمة بمعاقبة هذا المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة طبقا للسادة ٢٣٤ فقرة ثانية عقوبات على أساس أن القتل اقترنت به جناية سرقة بإكراه باعتبار أن الإكراه هو فعل القتل ، فانها تكون قد أخطأت . لأن هذه السرقة وإن كان يصح في القانون وصفها بأنها بإكراه إذا ما نظر إليها مستقلة عن جناية القتل العمد إلا أنه إذا نظر إليها معها ، كما هو الواجب ،

فان فعل الاعتداء الذى يكون جريمة القتل يكون هو هو الذى يكون فى ذات الوقت ركن الإكراه فى السرقة . ولما كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات صريحة فى أن الفعل الواحد إذا صح فى القانون وصفه بعدة أوصاف فلا يصح أن يوقع على مرتكبه إلا عقوبة واحدة هى المقررة للجريمة التى عقابها أشد، ولما كان هذا مقتضاه أن الفعل الواحد لا يصح أن يحاسب عليه فاعله إلا مرة واحدة ، فانه متى كان الفعل يكون جريمة لها عقوبة خاصة بها ويكون فى ذات الوقت ظرفا مشددا لجريمة أخرى ، يجب عند توقيع العقاب على المتهم أن لا يكون لهذا الفعل من اعتبار فى الجريمتين المسندتين له إلا بالنسبة للجريمة الأشد عقوبة ، فاذا ما كانت هذه الجريمة هى التى يكونها الفعل حدثت الأخرى فيما يختص بتوقيع العقوبة كأنها مجزدة عن الظرف المشدد . ثم إن القانون فى الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ المذكورة إذ غلظ عقوبة القتل العمد متى ارتكبت معه جناية أخرى إنما أراد بداهة أن تكون الجناية الأخرى مكونة من فعل مستقل متميز عن فعل القتل ، ومقتضى هذا أن لا تكون الجناية الأخرى مشتركة مع جناية القتل فى أى عنصر من عناصرها ولا فى أى ظرف من ظروفها المعتبرة قانونا عاملا مشددا للعقاب . فاذا كان القانون لا يعتبرها جناية إلا بناء على ظرف مشدد ، وكان هذا الظرف هو هو المكون لجناية القتل العمد ، وجب عند توقيع العقاب على المتهم أن لا ينظر إليها إلا مجزدة عن هذا الظرف .

وإذن فان العقوبة التى كان يجب توقيعها على المتهم هى العقوبة المقررة فى الشق الأخير من تلك الفقرة على أساس أن القتل وقع لتسهيل جناية سرقة بإكراه واجب فى مقام توقيع العقاب على المتهم فيها اعتبارها مجزدة عن ظرف الإكراه أى جنة سرقة . على أنه وإن كانت العقوبة التى نص عليها القانون ، فى الشطر الأول ، للقتل الذى وقعت معه جناية أخرى تختلف عن العقوبة التى نص عليها فى الشطر الأخير ، إذ هى الإعدام فى الأول ، والإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة فى الأخير ، إلا أنه لما كان الحكم لم يقض على الطاعن إلا بعقوبة الأشغال

الشاقة المؤبدة على أساس ما ذهب إليه من أن القتل الذى قارفه قد اقترن بجناية، ولما كانت هذه العقوبة مقررة أيضا لجناية القتل المرتبطة بجنحة، فإن مصلحة المتهم فى التمسك بالخطأ الذى وقع فيه الحكم على الوجه المتقدم تكون متفية . ولا يفض من هذا النظر أن الحكم قد أخذ الطاعن بالرأفة وعامله بالمادة ١٧ من قانون العقوبات، فإن المحكمة إنما تتأدر ظروف الرأفة بالنسبة لذات الواقعة الجنائية الثابتة على المتهم لا بالنسبة للوصف القانونى الذى وصفته به . فلو أنها كانت رأت أن الواقعة فى الظروف التى وقعت فيها تقتضى التزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعه من ذلك، الوصف الذى وصفته به . وما دامت هى لم تفعل فإنها تكون قد رأت تناسب العقوبة التى قضت بها مع الواقعة التى أئتمتها بصرف النظر عن وصفها القانونى . ولذلك فلا يقبل من المتهم طعنه فى حكمها بناء على هذا الخطأ .

الوقائع .

اتهمت النيابة العامة فى الدعوى رقم ١٠٣٣ بـبندر الفيوم سنة ١٩٤١ المقيدة بالجدول الكلى برقم ١٦٨ سنة ١٩٤١ كلا من : (١) أحمد على صيام و (٢) عبد السلام إمام سعيد (الطاعن) و (٣) محمد على عابد بأنهم فى ليلة ٢ أبريل سنة ١٩٤١ الموافق ٥ ربيع أول سنة ١٣٦٠ ببندر الفيوم .

(أولا) قتلوا صديقه حسن رسول عمدا وذلك بأن وضعوا حول رقبتها حبلا وجذوه بقسوة قاصدين بذلك قتلها فنشأ عن ذلك وفاتها خنقا . وذلك مع سبق الإصرار .

(ثانيا) سرقوا بطريق الإكراه المصوغات والملابس المينة بالحضر والمملكة للجنى عليها سائلة الذكر . وذلك بأن انتزعوا قرطها وخواتمها التى تلبسها عنوة وقد ترك ذلك للجنى عليها الآثار الموضحة بالكشف الطبى .

وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٣١٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات .

فقر حضرته بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩٤١ إحالتهم إلى محكمة جنابات
بنى سويق الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن ورقة التكليف بالحضور
أعلنت له قبل الجلسة بيوم واحد مع أنه كان يجب إعلانه قبل الجلسة بثلاثة أيام
كاملة ليتمكن من الدفاع عن نفسه ، وأننى على ذلك حصول إخلال بحقوقه
في الدفاع مما يترتب عليه بطلان جميع الإجراءات التي تمت في محاكمته .

وحيث إنه يبين من مراجعة محضر الجلسة أن الطاعن حضر أمام المحكمة ومعه
محام ترفع عنه ، ولم يطلب لاهو ولا محاميه تأجيل نظر الدعوى لأنه لم يحضر دفاعه
بسبب عدم إعلانه إعلاناً قانونياً . وما دام الأمر كذلك فلا يقبل منه الطعن
في الحكم بحجة حصول إخلال بحقه في الدفاع .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني أن التهمة وصفت بأنها قتل مع سبق الإصرار
مع أن سبق الإصرار لم يقم عليه دليل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد نفى سبق الإصرار وقال في صراحة إنه غير
متوفر في الدعوى ، وإذن فلا محل لما يشكو الطاعن منه .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث أن المحكمة لم تدين الأعمال التي قام بها كل من
الطاعن وشريكه في الجناية بل اتهمتهم بجملة ، وهذا مما يعيب الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أثبت بالأدلة التي أوردها أن الطاعن وآخرين
مجهولين لم يكشف عنهم التحقيق ذهبوا إلى المجنى عليها وقابلوها في منزلها فأعدت
لهم شايًا وبعد شربه قاموا إليها وخنقوها بجبل ربطوه حول عنقها رباطاً مزدوجاً
وضغطوا به على العنق بشدة حتى كاد يستوى سطحه بسطح الجبل وقتلوه وسرقوا
من أذنيها قرطها كما سرقوا باقى مصوغاتها وملابسها . وفي هذا الذى أثبتته الحكم
ما يكفى لبيان الفعل الجنائى الذى وقع من الطاعن ، وهو أنه ساهم مادياً مع الأشخاص

المجهولين في خنق المجنى عليها وسرقة مصوغاتها وملابسها مما يبرر اعتباره فاعلا مع الآخرين لجناية القتل العمد التي أدين فيها .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع أن الحكم المطعون فيه اعتبر أن جناية القتل التي أذان فيها الطاعن اقترنت بجناية أخرى هي سرقة مصوغات وملابس المجنى عليها بطريق الإكراه مع أن الإكراه منعدم لأن الجريمة وقعت على المجنى عليها بعد موتها والميت لا يتصور منه أن يقاوم .

وحيث إن الحكم قد ذكر أن الطاعن ومن كانوا معه قتلوا المجنى عليها بطريق الخنق، كما مر القول، للتمكن من سرقة مصوغاتها وأمتعتها، وقضى بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة طبقا للمادة ٢٣٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات على اعتبار أنه ارتكب جناية قتل اقترنت بها جناية سرقة بإكراه وأن فعل الإكراه هو فعل القتل .

وحيث إن واقعة السرقة التي أثبتتها الحكم المطعون فيه على الصورة المتقدم ذكرها يصح في القانون وصفها بأنها جناية سرقة بإكراه ولو أن الإكراه لم يقع بفعل آخر غير فعل القتل . فإن كلا من جنايتي القتل العمد والسرقة بالإكراه يمكن تصور قيامه إذا ما نظر إليه مستقلا عن الآخر . ولكن إذا نظر إليهما معا يتبين أن هناك عاملا مشتركا بينهما وهو فعل الاعتداء الذي وقع على المجنى عليها فإنه يكون جريمة القتل ويكون في الوقت نفسه ركن الإكراه في السرقة . ولما كانت المادة ٣٣ من قانون العقوبات صريحة في أن الفعل الواحد إذا وصف في القانون بعدة أوصاف لا يصح أن يوقع على مرتكبه إلا عقوبة واحدة وهي المقررة للجريمة التي عقابها أشد، ولما كان هذا يقتضي أن الفعل الواحد لا يصح أن يحاسب عليه فاعله إلا احسابا واحدا، فإنه إذا كَوّن الفعل جريمة لها عقوبة خاصة بها وكَوّن في ذات الوقت ظرفا مشددا للجريمة أخرى وجب عند توقيع العقاب على المتهم أن لا يكون لهذا الفعل من اعتبار في الجريمة المسندتين له إلا بالنسبة للجريمة الأشد عقوبة . فإذا ما كانت هذه الجريمة هي التي تتكوّن من الفعل عدت الجريمة الأخرى فيما يخص بتوقيع العقاب

مجردة عن الظرف المشدد . ثم إن القانون إذ غلظ في الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات عقوبة القتل العمد متى ارتكبت معه جناية أخرى إنما أراد بإهاته أن تكون الجناية الأخرى مكونة من فعل مستقل متميز عن فعل القتل . ومقتضى هذا أن لا تكون الجناية الأخرى مشتركة مع القتل في أى عنصر من عناصرها ولا أى ظرف من ظروفها التى يعتبرها القانون عاملا مشددا للعقاب ، فإذا كان القانون لم يعتبرها جناية إلا بناء على ظرف مشدد ، وكان هذا الظرف هو هو المكون لجناية القتل العمد ، وجب عند توقيع العقاب على المتهم أن لا ينظر إليها إلا مجردة عن هذا الظرف .

وحيث إنه متى تقرر ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ وقع على الطاعن العقوبة المنصوص عليها في الشطر الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات يكون قد أخطأ . لأن العقوبة التى كان يجب توقيعها عليه هى المقررة في الشق الأخير من الفقرة الثانية من المادة المذكورة على أساس أن القتل وقع تسهيبا جناية سرقة بإكراه واجب في مقام توقيع العقاب على المتهم اعتبارها مجردة من ظرف الإكراه .

وحيث إنه وإن كانت العقوبة التى نص عليها القانون في الشطر الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات للقتل الذى وقعت معه جناية أخرى تختلف عن العقوبة التى نص عليها في الشطر الأخير من الفقرة المذكورة ، إذ هى الإعدام في الأول ، والإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة في الآخر ، إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه لم يقض على الطاعن إلا بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة على أساس ما ذهب إليه من أن القتل الذى قارنه قد اقترن بجناية أخرى ، ولما كانت هذه العقوبة مقررة أيضا لجناية القتل المرتبطة بجناية فقد انتفت مصلحة الطاعن في التمسك بالخطأ الذى وقع من الحكم على الوجه المتقدم . ولا يقلل من هذا النظر أن الحكم المطعون فيه أخذ الطاعن بالرأفة وعامله بالمادة ١٧ من قانون

العقوبات لأن محكمة الموضوع إنما قدرت ظروف الرأفة بالنسبة لذات الواقعة الجنائية التي أثبتتها على الطاعن لا بالنسبة للوصف القانوني الذي وصفته به ورأت أنها تستحق العقوبة التي قضت بها وهي الأشغال الشاقة المؤبدة . فلو أنها كانت رأت أن الواقعة في الظروف التي وقعت فيها تقتضي النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك الوصف الذي وصفته به . أما وهي لم تفعل فإنها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها مع الواقعة التي أثبتتها بصرف النظر عن وصفها القانوني . ولما كانت هذه الواقعة هي التي اعتبرتها هذه المحكمة مستأهلة للعقوبة المقررة في الشق الأخير لا في الشق الأول من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات فإن الطاعن تكون مصباحته متفية من جراء الخطأ الذي وقعت فيه المحكمة .

(٢٣)

القضية رقم ٢٢٤٧ سنة ١٢ القضائية

تفتيش . قبض . ضابط بوليس . دخوله منزل إحدى المومسات في سبيل أداء وظيفته .
 رقيقته المتهم ممسكا بقطعة من الحشيش ظاهرة من بين أصابعه . حالة تلبس . القبض على المتهم وتفتيشه .
 مصيحات .

إذا كان ضابط المباحث عندما دخل منزل مومس ، في سبيل أداء وظيفته ، قد رأى المتهم ممسكا بقطعة من الحشيش ظاهرة من بين أصابعه ، فإن هذه الحالة تعتبر تلبسا بجرمة إحراز الحشيش . ويكون القبض على المتهم وتفتيشه صحيحين . ولا يقال إن الضابط وقد دخل المنزل لغرض معين هو مراقبة الأمن والإشراف على تنفيذ اللوائح الخاصة بالمحال العمومية لم يكن له أن يضبط فيه غير ما هو متعاق بالغرض الذي دخله من أجله ، فإن الضابط بعد دخوله المنزل لذلك الغرض المعين يكون من واجبه قانونا إذا ما شاهد وقوع جريمة في هذا المنزل أن يتخذ في حق الجنائي الإجراءات القانونية التي له أن يتخذها لو أنه شاهد الجريمة تقع في أي مكان آخر .

جلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٢

برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : منصور إسماعيل بك
وجنتى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد الحقى الجزائري بك المستشارين .

(٢٤)

القضية رقم ١٨٨٦ سنة ١٢ القضائية

إتلاف أرض مزروعة :

(١) لا يشترط توافر قصد جنائي خاص في هذه الجريمة .

(ب) أرض مؤجرة . انتهاء مدة الإجارة . استمرار المستأجر في وضع يده على الأرض وزرعها .
سكوت صاحب الأرض على ذلك . إتلاف المالك لهذا الزرع . جريمة . ماذا يجب على
المالك عمله ؟ (المادة ٣٢١ ع ٣٩٧)

١ - إنه لما كان النص القانوني الذي يعاقب على إتلاف الزرع ليس فيه
ما يوجب توافر قصد جنائي خاص فانه يكفي أن يقوم لدى الجاني القصد الجنائي
العام . لأن القول بأن المتهم يجب أن يكون قد قصد بفعل الإتلاف الإساءة إلى
صاحب الزرع - ذلك فيه اعتداد بالباعث على الجريمة ، والقانون لا ينظر إلى
البواعث إلا في الأحوال الخاصة التي ينص عليها صراحة .

٢ - إذا كان الثابت أن الأرض التي أُلُف الزرع القائم عليها هي جزء من قطعة
كان المجني عليه استأجرها من المتهم عن مدة معينة ، ثم امتنع المتهم عن تأجيرها له ، فاستمر
هو واطعاً يده عليها ، وزرعها قحماً ، وسكت المتهم حتى مضى على هذه السنة الزراعية
أكثر من ثلاثة أشهر ثم أقدم على إتلاف زرعها فانه يعاقب على ذلك ، لأن الزرع
ملك لزراعته حتى يقضى بعدم أحقيته في وضع يده على الأرض . وإذا فقد كان
على المتهم صاحب الأرض أن يحصل أولاً من جهة القضاء على حكم بعدم أحقية
الزارع في وضع يده على الأرض ويتسلمها منه ، وعندئذ فقط يحق له القول بأن
الزارع القائم عليها ملك له بحكم الالتصاق ، أما قبل ذلك فان حقه في ملكية الزرع
لا يكون حقاً خالصاً نهائياً له بل معلقاً على وجود الزرع قائماً في الأرض وقت القضاء
بعدم أحقية الزارع في البقاء بها .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من وجهى الطعن المقدم من الطاعن الثالث أن القصد الجنائي غير متوفر في الدعوى ، لأن القانون يوجب في جريمة إتلاف المزروعات أن يكون فعل الإتلاف قد وقع بقصد الإساءة ، أى أنه يشترط قصدا جنائيا خاصا ولا يكتفى بالقصد الجنائي العام .

وحيث إنه لما كان النص القانوني الذي يعاقب على إتلاف الزرع ليس فيه ما يوجب توافر قصد جنائي خاص لهذه الجريمة ، فإنه يكتفى فيها أن يقوم لدى الجاني القصد الجنائي العام . ذلك لأن القول بأن المتهم يجب أن يكون قد قصد بفعل الإتلاف الإساءة إلى صاحب الزرع فيه اعتداد بالباعث على الجريمة ، والقانون لا ينظر إلى البواعث إلا في الأحوال الخاصة التي ينص عليها صراحة .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه قال في صدد بيان واقعة الدعوى أنها تستلخص في أن الأرض التي أثلقت زراعتها هي جزء من قطعة مساحتها فدان و ١٦ قيراطا و ٨ أسهم لشقيقة المتهم الثالث وهو وكيل عنها ، وقد أجرها بهذه الصفة إلى المجنى عليه شاكر مينا وأخيه عجيب مينا في سنتي ١٩٣٧ و ١٩٣٨ ، ثم امتنع عن تأجيرها لها في سنة ١٩٣٩ الزراعية ولكن المجنى عليه استمر واضعا يده عليها بعدئذ وزرعها قمحا . وفي يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ قدم هذا الزارع بلاغا للبوليس مفاده أن المتهمين الأول والثاني يتحريض المتهم الثالث أثلفوا جانبا من هذه الزراعة بالمرور بالجمال ووضع الطوب فيها ثم شفع ذلك ببلاغ آخر بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٣٩ قال فيه إن أولئك المتهمين تمزقوا له ومنعوه عن رى هذه الزراعة وتولى البوليس التحقيق ... واعترف المتهمان الأولان في البداية بأنهما فعلا ذلك لاغتصاب المجنى عليه لتلك الأرض ولكن يقيا فيها ما كينة للرى بأمر المتهم الثالث ، ثم عادا يقولان إنهما فعلاه برضاء المجنى عليه وبعد أن أورد الحكم الأدلة على ثبوت واقعة الإتلاف المستندة إلى الطاعن وزملائه عرض إلى دفاعهم المشار إليه بوجه الطعن فقال إنه لا يعفيهم من العقاب كونهم ما قصدوا

الإتلاف لذاته بل لإقامة ما كينة للرى إذ أن هذا الباعث لا يمنع من توافر القصد الجنائى وهو ارتكابهم فعل الإتلاف وهم عالمون بأنه موصل لهذه النتيجة بصرف النظر عن الباعث على ذلك الفعل . وفيما ذكره الحكم من ذلك ما يدل على أن الطاعن ومن معه تعمّدوا ارتكاب جريمة الإتلاف التى أدينوا من أجلها . وهذا كما قالت المحكمة بحسب يكفى فى توافر القصد الجنائى ، بنض النظر عن الباعث على الإتلاف .

وحيث إن محصل الوجه الثانى أن المادة ٦٥ من القانون المدنى تنص على أنه " إذا حصل الفراس أو البناء أو غير ذلك من الأعمال من شخص بمهمات وأدوات نفسه فى ملك غيره فالمالك يحير بين إبقاء هذه الأشياء بأرضه وبين إلزام فاعلها بترعها " . ولما كانت هذه الفقرة تتكلم عن الفراس أو البانى السيئ النية فإنها تكون منطبقة على النزاع القائم فى الدعوى ، لأنه من المسلم به فى الحكم أن الأرض مفتتحة وأن الزارع سيئ النية . واتهى الطاعن من ذلك إلى القول بأنه ما دامت الأرض قد اغتصبها الزارع فإنه كان يجب اعتبار صاحب الأرض قد اختار تملك الزرع ، وهذا كان يستوجب براءته على أساس أن الزرع لم يكن ملكا للزارع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الأرض التى ألتف الزرع القائم عليها هى جزء من قطعة استأجرها المجنى عليه وأخوه من الطاعن بصفته وكبلا عن أخته فى سنى ١٩٣٧ و ١٩٣٨ ثم امتنع المؤجر عن تأجيرها لها فى سنة ١٩٣٩ الزراعية فاستمر المجنى عليه واضعا يده عليها وزرعها قمحا وسكت الطاعن حتى مضى على بدء السنة الزراعية نيف وثلاثة أشهر ، ثم أقدم هو والمتهمان الأول والثانى على إتلاف بعض الزرع القائم عليها . وما دام هذا هو الثابت فى الحكم فما كان يحق له ومن معه — كما قال الحكم المطعون فيه — أن يرتكبوا ما ارتكبوه ، بل كان على المسالك أن يحصل أولا من جهة القضاء على حكم بعدم أحقية الزارع المدعى عليه بالاغتصاب فى وضع يده على الأرض وتسليمها منه ، وعندئذ فقط ،

يحق له أن يقول إن الزرع القاسم على الأرض ملك له بحكم التصاقه بالأرض . أما قبل ذلك فإن حقه في ملكية الزرع لم يكن حقا خالصا نهائيا له بل معلقا على وجود الزرع قائما في الأرض وقت القضاء بعدم أحقية الزارع في البقاء بها . ومتى تقرر ذلك فإن الزارع يكون له ملكية الزرع حتى يقضى بعدم أحقيته في وضع يده على الأرض . وإذن فإن إدانة الطاعن وزملائه على أساس أن الزرع الذي أنلفوه إنما كان ملكا للزارع تكون صحيحة ، ما دام الطاعن لا يدعى بوجه الطعن أن حكما قد صدر له على الزارع برفع يده عن الأرض .

(٢٥)

القضية رقم ٢٧٥٢ سنة ١٢ القضائية

(أ) متهمان - إصابة واحدة نشأت عنها عاهة - عدم اهداء المحكمة إلى معرفة محدثها من هذين المتهمين - وجوب تبرئتهما ورفض دعوى التعويض قبلهما - القدر المتيقن - محل أخذ المتهمين به - وقوع ضرب من كل منهما وعدم معرفة الضربة التي أحدثتها على سبيل التحقيق .

(ب) إثبات - ملطة المحكمة الجنائية في تقدير الدليل - محاضر الاستدلالات التي يجزئها رجال البوليس من غير تحليف الشهود الإيمين - الاعتماد عليها - جوازه .

١ - إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهمين بأنهما ضربا المجنى عليه بالعصى على ذراعه اليمنى ضربا نشأت عنه العاهة ، واستخلصت المحكمة من التقرير الطبي أن ليس بهذه الذراع إلا إصابة واحدة هي التي نشأت عنها العاهة ، ثم قالت إنه لم يتيسر لها معرفة من من المتهمين الاثنين هو الذي أحدثها ، فإن براءة كليهما تكون متعينة ، ويكون رفض دعوى التعويض قبلهما واجبا . ولا يصح في هذه الحالة القول بأخذهما بالقدر المتيقن ، فإن ذلك محله أن يكون كل منهما قد وقع منه ضرب ولكن لا تعرف ، على سبيل التحقيق ، الضربة التي أحدثها .

٢ - للمحكمة في المواد الجنائية أن تكون عقيدتها من أى دليل أو أية قرينة تقدم إليها في الدعوى ، ومن ذلك محاضر الاستدلال التي يجزئها البوليس بأقوال الشهود دون حلف الإيمين ، فإن العبرة هي بتقدير المحكمة للدليل واطمئنانها إليه .

الوقائع

تتصل وقائع هذه القضية — على ما يؤخذ من أوراقها المنضمة — في أن النيابة العمومية اتهمت هؤلاء الثلاثة المطعون ضدهم وحسن قناوى خضر ومحمود صالح محمد وعين هيمى خضر وعائشة أبو الخير محمد في قضية الجناية رقم ٤٥٤ مركز إسنا لسنة ١٩٣٩ بأنهم في يوم ٢٢ محرم سنة ١٣٥٨ الموافق ١٣ مارس سنة ١٩٣٩ بتاحية العضاية من أعمال مديرية قنا — الأول والثاني منهم ضربا المتهم الخامس (محمود صالح محمد) بالعصى على ذراعه الأيمن فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تختلف عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهى انحراف باليد اليمنى وضعف بها يقللان من كفاءته على العمل بنحو ١٥ ٪ ، والثالث ضرب المحنى عليه المذكور على كتفه الأيسر فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي ، والتي عولجت في مدة تزيد على عشرين يوما ، والرابع ضرب يوسف محمود صالح فأحدث به الإصابات الموصوفة في التقرير الطبي والتي عولجت في مدة تقل عن العشرين يوما ، والخامس ضرب المتهم الرابع حسن قناوى خضر فأحدث به إصابات عولج منها في مدة تقل عن العشرين يوما ، والسادسة ضربت نفيسة أحمد صالح فأحدثت بها الإصابات الموصوفة في التقرير الطبي وقد احتاجت في علاجها إلى مدة تقل عن العشرين يوما ، وللمتهم السابعة ضربت فاطمة أحمد عبد الرحمن فأحدثت بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الخ .

وحيث إن مبنى الطعن فيما يختص بالأول والثاني من المطعون ضدهم هو أن المذكورين أحدثا بالساعد الأيمن للجنى عليه إصابتين الأولى : بالجهة الوحشية نسب الطاعن حصولها إلى الأول وهى التى تختلف عنها العاهة المستديمة ، والأخرى بالجهة الإنسية نسبها إلى الثانى ، وقد شكت محكمة أول درجة في أيهما هو الذى أحدثت الضربة التى تختلف عنها العاهة المستديمة ورأت أنه لا محل لمواخذة كل واحد منهما إلا على القدر المتيقن حصوله منه ، وأداتهما في جنحة الضرب الواقع

تحت طائلة المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات . ولكن المحكمة الاستئنافية قضت ببراءتهما ولم تورد في أسباب حكمها ما يصلح ردا على الحكم الابتدائي .

وحيث إن الحكم الاستئنافي قد ذكر فيما يتعلق بالمطعون ضدهما المذكورين " أن المدعى بالحق المدني صمم على أن المتهمين الأول والثاني أحدثا به إصابات " " نشأ عنهما العاهة المستديمة وقد كذبه حضرة الطبيب الشرعي إذ جزم بأن العاهة " " المستديمة قد نشأت عن ضربة واحدة فقط ولم تكن وليدة ضربتين ، وأنه " " لم يتبين من التحقيقات على وجه التحديد من من المتهمين الأولين هو الذي أحدث " " العاهة المستديمة بالمدعى المدني . ومن حيث إنه فيما يختص بالتهمة الثالث فإن " " المدعى المدني لم يتهمه من بادئ الأمر في تحقيقات البوليس بل اتهم شخصا آخر " " يدعى نافع علي عثمان ، ثم عدل عنه أمام النيابة ، واتهم المتهم الثالث بعد مضي " " زمن طويل على حصول الحادثة . ومن حيث إنه لهذه الاعتبارات ترى هذه " " المحكمة أن التهمة المسندة إلى المتهمين مشكوك فيها ويتعين براءتهم عملا " " بالمادتين ١٧٢ و ١٨٨ ج " . ويستفاد من ذلك أن المحكمة الاستئنافية استخلصت من تقرير الطبيب الشرعي أنه ليس بالساعد الأيمن للطاعن غير إصابة واحدة هي التي نشأت عنها العاهة المستديمة ، وقالت إنه لم يتيسر لها معرفة أى المتهمين أحدثها . ولما كانت الدعوى لم تكن مرفوعة على المتهمين إلا عن ضربهما الخفي عليه بالعصى على ذراعه الأيمن ضربا نشأت عنه العاهة فإن براءة المتهمين كليهما تكون واجبة مما يقتضى رفض طلب التعويض . وذلك لأن أخذ المتهمين بالتقدير المتيقن إنما محله أن يثبت أن كلا منهم وقع منه ضرب ولم يوفق التحقيق إلى تحديد الضربة التي أحدثها ، أما إذا لم تكن هناك إلا ضربة واحدة واقتنعت المحكمة بأن الضارب للجنى عليه واحد من ضمن متهمين معينين لم يظهره التحقيق فيكون الواجب براءة الكل كما هو الحال في الدعوى .

وحيث إن مبنى الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثالث أن المحكمة الاستئنافية استندت في حكمها ببراءته إلى أن الطاعن إنما اتهمه لأول مرة في التحقيق الذي

قامت به النيابة العمومية ولم يكن اتهمه في تحقيق البوليس بل كان قد اتهم شخصا غيره . وبذلك تكون المحكمة عوّلت على تحقيقات البوليس وهي لا معوّلة عليها ، لأن المعوّلة إنما يكون على التحقيقات التي تخلف فيها اليقين وهي التي تجريها النيابة والمحكمة . وحيث إنه لا عمل لهذا الوجه ، لأنّ المحكمة في المواد الجنائية أن تكون عقيدتها من أى دليل أو أية قرينة تقسّم إليها في الدعوى ، ومن ذلك محاضر الاستدلالات التي يحزرها البوليس من غير أن يحلف الشهود فيها اليقين . والمرجع في ذلك كله إلى تقدير المحكمة للدليل واطمئنانها إليه .

(٢٦)

القضية رقم ٢٢٥٥ سنة ١٢ القضائية

طعن . توكيل خاص لإجراء الطعن . لا يشترط . يكفى أن يكون التوكيل قد نص فيه بصفة عامة على نوع طريق الطعن . معارضة . الحكم بطلانها على أساس أن التوكيل الذي بيد المحامي الذي تزدها ليس مبيّنا فيه الحكم والقضية التي صدر فيها . خطأ .

إنه لما كان القانون ليس فيه ما يوجب لتحويل المحامي في المواد الجنائية الطعن في الحكم بالنيابة عن الخصوم في الدعوى أن يكون هناك توكيل خاص معين فيه الحكم المطلوب الطعن عليه والقضية الصادر فيها ذلك الحكم ، فإنه يكفى أن يكون التوكيل قد نص فيه بصفة عامة على نوع طريق الطعن ليخوّل الوكيل الطعن عن الموكل بهذا الطريق في جميع الأحكام الصادرة في القضايا الخاصة به وإن لم يكن مشارا إليها فيه . وإذن فالحكم الذي يقضى ببطلان المعارضة على أساس أن التوكيل الذي يمس المحامي لم يخوّله التقرير بها إذ هو ليس توكيلا خاصا معيناً فيه الحكم والقضية التي صدر فيها — هذا الحكم يكون معينا متعينا تقضيه .

(٢٧)

القضية رقم ٢٢٧١ سنة ١٢ القضائية

تقضى وإرام . طعن . قدم إلى محكمة النقض باعتبار أنه لم تقدّم له أسباب . الحكم بعدم قبوله شكلا . ثبوت أن أسباب هذا الطعن كانت مقدّمة ولكن النيابة قصرت في إرسالها إلى قلم تجّاب محكمة النقض . لا يصح قضاء حكم محكمة النقض قائما بل يتعين الرجوع عنه . (المادة ٢٣١ تحقيق)

إذا كانت القضية قد قُدمت إلى محكمة النقض للفصل فيها على اعتبار أن الطعن لم تقدم له أسباب فرفضت بعدم قبوله شكلا، ثم بعد ذلك تبين أن الأسباب كانت مقدمة بالفعل في الميعاد القانوني، ولكنها لم تعرض على المحكمة بسبب نقصير قلم كتاب النيابة، لذلك لا يصح معه بقاء الحكم السابق صدوره بعدم قبول الطعن شكلا قائما بالظروف التي صدر فيها، بل يتعين الرجوع عنه. خصوصا وأنه، طبقا للسادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات، قد صدر بدون أن يعلن الخصوم وبدون مراقبة.

المحكمة

من حيث إن واقعة الحال في الدعوى أن الحكم المطعون فيه صدر من محكمة جنايات قنا بإدانة عبد الله يوسف عبد الرحيم ومحمد حسن عوض وأحمد بلاش محمد وفراج محمد عوض في قضية الجنسية رقم ٣١٠ كل سنة ١٩٤٠، فطعن الأثول والرايع منهم في هذا الحكم أمام كاتب السجن وأثبت طعنهما على الأورنيك ٣ بتجوز المعد لذلك - تقرير رقم ٤٢، وكذلك قزر المتهمان الثاني والثالث الطعن عليه وأثبت طعنهما في التقرير رقم ٥٢، ثم قدم الأستاذ محمود حسن المحامى عن المحكوم عليهم الأربعة تقريرا بأسباب طعنهم لقلم كتاب نيابة قنا الكلية. وفى ١٢ من مايو سنة ١٩٤٢ أرسلت نيابة قنا الكلية بكتابها رقم ٤٤٥ النموذج رقم ٥٢ (تقرير طعن المتهمين الثاني والثالث) مؤشرا عليه من كاتب النيابة بأنه "لم تقدم الأسباب حتى اليوم - ١٢ مايو سنة ١٩٤٢"؛ فقدّمت القضية لمحكمة النقض على هذا النحو باعتبار أن الطعن فيها مرفوع من المتهمين المذكورين فقط وأن أسبابا لم تقدم له، وقيد هذا الطعن بجدول المحكمة تحت رقم ١٧١٨ سنة ١٢ القضائية، وقضى فيه بمجلسة يوم الاثنين ٢٨ يونيو سنة ١٩٤٢ بعدم القبول شكلا. وفى ٢ أغسطس سنة ١٩٤٢ أعادت نيابة قنا أوراق القضية بكتابها رقم ٨٠٥ مرفقا بها التقرير الثانى النموذج رقم ٤٢) المحتررا عن طعن المتهمين الأثول والرايع وتقرير الأسباب لإجراء اللازم نحو نظر النقض المرفوع من عبد الله يوسف عبد الرحيم وآخر وهما المتهمان

الأول والرابع . ونظرا إلى ماتين بناء على ما تقدم ذكره من أن المتهمين الأربعة قُتِلوا بالطعن وقدموا أسبابا لطعنهم كما سلف القول كان لا بد من إعادة النظر في الحكم السابق صدوره من هذه المحكمة .

وحيث إن الحكم المذكور قد قضى بعدم القبول شكلا استنادا إلى أن الطاعنين الثاني والثالث لم يقدموا أسبابا لطعنهما ، بينما الحال أنهما قدماه وأنها لم تعرض على محكمة النقض بسبب تقصير قلم كتاب النيابة الكلية في إرسالها إلى قلم كتاب هذه المحكمة ، مما لا يصح معه بقاء هذا الحكم قائما بالظروف التي صدر فيها . فيتعين إذن الرجوع عنه ، خصوصا وقد صدر بدون أن يعلن الخصوم وبدون مرافعة طبقا للمادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات .

وحيث إنه يبقى بعد هذا البحث — على أساس الحقيقة الواقعة — فيا إذا كان الطعن قد حاز شكله القانوني .

وحيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٤٢ ، فطعن فيه الطاعنان الأول والأخير يوم صدوره ، كما طعن فيه الثاني والثالث في ٧ أبريل سنة ١٩٤٢ ، ثم قدم الجميع أسباب طعنهم في ١٢ أبريل سنة ١٩٤٢ ، وبهذا يكون الطعن صحيحا شكلا بالنسبة للطاعنين الأربعة .

وحيث إن الأسباب المقدمة منهم قد اقتضت على القول بعدم ختم الحكم في الميعاد القانوني وأرفقت بها شهادة رسمية تثبت ذلك ، فيتعين إذن تأجيل القضية حتى يقدم الطاعنون ما عسى أن يكون لديهم من أسباب للطعن على الحكم ذاته .

(٢٨)

القضية رقم ٢٢٨٤ سنة ١٢ القضائية

تلبس . معناه المقصود بالشرط الأول من المادة ٨ تحقيق . ضابط بوليس . دخوله منزلا بوجه قانوني . مشاهدته جريمة تقع بداخل المنزل . من واجبه أن يتخذ في سبيل إثباتها الإجراءات القانونية . جنابة أو جنحة . القرض على المتهمة وتفتيشه وضبط ما يشترطه معه متعلقا بالجريمة ولو لم تكن لها صلة بالأمر الذي دخل المنزل من أجله أو كانت لم يشاهد فاعلها وقت اقترافها . السلطة المختصة لرجال الضبطية القضائية في حالات التلبس . عامة . تشمل الجرائم التي ترتكب داخل المنازل أو خارجها . متى تميز الجريمة تلبسا بها ؟ (المادة ٨ تحقيق)

متى كان ضابط البوليس قد دخل المنزل بوجه قانونى فإنه يكون من حقه بل من واجبه إذا ما شاهد جريمة تقع فى حضرته بداخل المنزل أن يتخذ فى سبيل إثباتها الإجراءات القانونية المنقولة له . فيكون له ، وفقا للمادة ١٥٥ من قانون تحقيق الجنايات ، إذا كانت الجريمة جناية أو جنحة ، أن يقبض على المتهمين بها ويفتشهم ويضبط ما يعثر عليه معهم متعلقا بها ولو لم تكن لها صلة بالأمر الذى حصل دخول المنزل من أجله ، أو كانت قد وقعت من غير أن يشاهد أحد فاعلها وقت مفارقتها إياها . لأن السلطة التى يحوزها القانون لرجال الضبطية القضائية فى حالات التلبس عامة تشمل الجرائم التى ترتكب فى المنازل وفى غيرها . ولأن التلبس بالمعنى المقصود بالشطر الأول من المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات هو وصف قانونى للجريمة ذاتها بغض النظر عن فاعلها ، فهى تكون متلبسا بها متى شوهدت وقت وقوعها أو عقب وقوعها ببرهنة يسيرة ولو كان الفاعل لم ير أثناء ارتكابه الفعل المكون لها .

المحكمة

وحيث إن الطاعن يتمسك فى طعنه بأنه دفع ببطلان إجراءات القبض والتفتيش لأنه لم يكن فى حالة من حالات التلبس ، ولكن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفع ، مع أن الوقائع الثابتة بالحكم تدل على صحة النظر الذى يقول به الطاعن . هذا ، وإذا جاز للضابط دخول منزل عبد الجواد الشريبنى للتفتيش عن السلاح طبقا للأمر السرى فما كان له أن يفتش عن غير ذلك . ولهذا فإن المحكمة تكون قد أخطأت إذ قالت إن الطاعن ومن معه قد أوجدوا حالة التلبس حين ألقوا ما فى جيوبهم طائعين مختارين ، مع أن المختدر لم يشاهد لا مع الطاعن ولا مع أحد ممن كانوا معه وإنما عثر عليه فى ورقة من الأوراق التى أُلقيت منهم ، ولقد كان إلقاء الأوراق من الطاعن وزملائه مشوبا بالإكراه لأنهم كانوا فى ذلك مدفوعين بعامل الخوف من تفتيشهم قهرا عنهم . فما كان إذن هناك من مسوغ يحول الضابط أن يقبض عليهم ويسوقهم إلى مخفر البوليس ثم يفتش أشخاصهم هناك حتى انتزع من أحدهم وهو الطاعن دليلا على إدانته وهو العثور بيجيبه على باقى ورقة الإعلان التى قيل بأن

المادة المخدرة التي وجدت كانت ملفوفة في جزء منها وكان هذا هو الدليل الوحيد على الإدانة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أدان الطاعن في جريمة إحراز المخدر . وقال فيما قاله عن ذلك "إن الثابت من التحقيقات التي تمت في هذه القضية وشهادة الشهود أمام محكمة أول درجة أن مصطفى أفندي محمد شاكر ضابط نقطة بوليس بشلا بصفته من الموظفين المتدينين من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية لتفتيش الأشخاص والمنازل للبحث عن الأسلحة الغير مرخص بها طبقا للمادة ٣ من الأمر العسكري رقم ٢٤ الصادر بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٤٠ قام ومعه بعض رجال البوليس بتفتيش منزل عبد الجواد الشربيني من أهالي كفر أبو بنهان ، ولما صعد رجال البوليس على سلم المنزل أمامه سمعهم يقولون (لساذا القيم الورقة) فأسرع الضابط بالصعود ورأى أربعة أشخاص من بينهم المتهم (الطاعن) جالسين على كليم صوف ويجوهرهم جوزة نزع حجرها وبه النار، وشاهد ورقتين بهما دخان معسل ملقيتين ، وعثر أحد العساكر أمامه على ورقة ملقاة بين مكان جلوس المتهم وآخر ولكنها أقرب الى المتهم ، وبفضها وجدت بها قطعة صغيرة تبين من التحليل أنها مادة الأفيون ، ووجدت هذه القطعة ملفوفة في جزء من ورقة إعلان حكم ، فقبض الضابط على المتهم وأجرى تفتيشه ، فعثر في حافضته على باقي ورقة الإعلان ممزقا جزء منها ، وتبين أن الورقة التي وجدت قطعة الأفيون ملفوفة بها هي جزء متروك من ورقة إعلان الحكم التي ضبطت في حافظة المتهم ومكلمة لها . وقد شهد بهذه الوقائع الضابط ورجال البوليس الذين رافقوه . وسئل المتهم في التحقيقات فاعترف بضبط ورقة إعلان الحكم في حافضته ، وقال إنه كان يشرب في الجوزة وأنكر إحرازه الأفيون . وحيث إن محامى المتهم دفع بطلان التفتيش الذي قام به الضابط والإجراءات التي ترتبت عليه لعدم صدور إذن من النيابة العمومية به . وقال إن المتهم لم يكن في إحدى حالات التلاص التي تجيز لرجال الضبطية القضائية القبض عليه وتفتيشه . وحيث إن دخول ضابط البوليس منزل عبد الجواد الشربيني

لتفتيش عن السلاح الغير مخصص به بصفته متديبا من السلطة القائمة على إنجاء الأحكام العرفية هو إجراء صحيح طبقا للأمر العسكري سالف الذكر . وحيث إن رجال البوليس شهدوا بأن المتهم وباقى من كانوا معه حينما شعروا بدخولهم أنرجوا من تلقاء أنفسهم ما فى جيوبهم من أوراق وألقوا بها على الكليم الذى كانوا جالسين عليه ، ووجدت الورقة التى بها قطعة الأفيون بجوار المتهم ، فهى بلا شك من الأوراق التى ألقيت منهم ، وتبين أن بها الأفيون ، ولذلك يكون المتهم ومن كانوا معه أوجدوا طائعين مختارين حالة التلبس بجريمة إحرار الأفيون . ومتى تقرر ذلك أصبح ضابط البوليس فى حل من القبض على المتهم وتفتيشه الأمر الذى أدى إلى إثبات التهمة ضده كما تقدم . ولذلك يكون الدفع بطلان التفتيش فى غير محله ويتعين رفضه كما قضت بذلك محكمة أول درجة . وحيث إنه فى الموضوع فالتهمة ثابتة ضد المتهم ثبوتا كافيا مما سلف ذكره من الوقائع ومن الأسباب التى أوردتها الحكم المستأنف .

وحيث إنه يتضح مما تقدم أن لا محل لما يتسك الطاعن به . فالحكم المطعون فيه قد ضئ بدفاعه المشار إليه بأوجه الطعن ورد عليه ردا صحيحا . ذلك أنه متى كان ضابط البوليس قد دخل منزلا بوجه قانونى فإن من حقه بل من واجبه إذا ما شاهد جريمة تقع فى حضرته بدخل المنزل أن يتخذ الإجراءات القانونية فى سبيل إثباتها . فيكون له وفقا للمادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات ، إذا كانت الجريمة جناية أو جنحة ، أن يقيض على المتهم أو المتهمين بها ، ويفتشهم ، ويضبط ما عثر عليه معهم متعلقا بها ولو لم تكن لها صلة بالأمر الذى حصل دخول المنزل من أجله ، أو كانت قد وقعت من غير أن يشاهد أحد فاعلها وقت أن قارفها . لأن السلطة التى خولها القانون لرجال الضبطية القضائية فى حالات التلبس عامة تشمل الجرائم التى ترتكب فى المنازل وفى غيرها . كما أن التلبس بالمعنى المقصود بالشرط الأول من المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات إنما هو وصف قانونى للجريمة ذاتها بنقض النظر عن فاعلها ، فهى تكون متلبسا بها متى شوهدت وقت وقوعها أو عقب وقوعها بجهة يسيرة ، ولو كان هو لم ير أثناء ارتكابه الفعل المكوّن لها .

(٢٩)

القضية رقم ٢٢٨٥ سنة ١٢ القضائية

إثبات . سند بالغة ما بلغت قيمته . القضاء بزيوره اعتمادا على شهادة الشهود . الاضراض على المحكمة بخالفها في ذلك أحكام القانون في مواد الإثبات . لا يصح . تلك واقعة جنائية جائز الاستدلال فيها بالطرق القانونية كافة .

إن المحكمة إذا سمعت شهادة الشهود واعتمدت على أقوالهم في قضائها بتروير سند، بالغة ما بلغت قيمته، فلا يصح أن يعاب عليها أنها خالفت الأحكام التي رسمها القانون المدني في باب الإثبات . إذ المقام لم يكن مقام إثبات عقد مدني بل إثبات واقعة جنائية بحت جائز فيها قانونا الاستدلال بالطرق القانونية كافة بما في ذلك شهادة الشهود أو قرائن الأحوال .

جلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢

برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : منصور إسماعيل بك وجندى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد الحقى الجزائري بك المستشارين .

(٣٠)

القضية رقم ٢٢٤٨ سنة ١٢ القضائية

(أ) جلسة . سرية الجلسة . كلمة ” الآداب ” المذكورة في المادة ٢٣٥ تحقيق . مدلولها . كل الاعتبارات الخاصة بالنظام العام تدخل فيه . جعل الجلسة سرية مراعاة ” للأمن العام ” . تجوز في التعبير لا يقتضي قضي الحكم .

(المواد ٢٢ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ٨١ ومرافعات ١٢٩ من الدستور و ٢٣ تحقيق)

(ب) قذف وسب وعيب . القصد الجنائي في هذه الجرائم . تقدير ثبوتية من شأن محكمة الموضوع . المحكمة استخلاصه من ذات العبارات . على المتهم عبء إثبات قية . ليس عليها أن تثبت في حكمها صراحة عن قيامه . إدانة المتهم في جريمة العيب على أساس توأفر القصد الجنائي لديه . ورود عبارة في الحكم مفادها أن المتهم ارتقى إلى العبارة التي تضمنت العيب . تناقض يعيب الحكم .

١ — إن كلمة ” الآداب ” ، في مقام سرية الجلسات ، عامة مطلقة ذات مدلول واسع جامع لقواعد حسن السلوك المقررة بموجب القانون أو العرف .

فكل الاعتبارات الخاصة بالنظام العام تدخل في مدلولها . وإذن فسواء أكان الشارع قد ذكر في هذا المقام عبارتي "الآداب" و "النظام العمومي" معا من باب التوسع في التعبير، كما في المواد ٣٢ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية و ٨١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية و ١٢٩ من الدستور، أم كان قد اقتصر على لفظة "الآداب" كما في المادة ٢٣٥ من قانون تحقيق الجنائيات، فإنه يجوز للحكمة الجنائية أن تجعل الجلسة سرية للحفاظ على النظام العام. وإذا كان ما جاء في محضر جلسة المحاكمة هو أن الجلسة جعلت سرية مراعاة "للأمن العام" فهذا لا يقتضي نقض الحكم إذ هو لا يعدو أن يكون من قبيل التجوز في التعبير مراداً به مراعاة النظام العام .

٢ — إن القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والعيب من شأن محكمة الموضوع تقدير ثبوته في كل دعوى، ولما أن تستخلص توافره من ذات عبارات القذف والسب والعيب، وعلى المتهم في هذه الحالة عبء النفي، وليس على المحكمة أن تبحث في الحكم صراحة عن قيام هذا الركن، فإن ما تورد فيه عن الإدانة وأدلة ثبوتها يتضمن بذاته ثبوته؛ إلا أنه إذا كان الحكم قد قضى بالإدانة في جريمة من تلك الجرائم، وكان قضاؤه بذلك متضمناً توافر القصد الجنائي لدى المحكوم عليه، ولكنه أورد في الوقت نفسه وقائع تتعارض بذاتها مع القول بوجود القصد الجنائي، على ما عرفت في القانون، فإنه يكون متناقضاً لجمعه بين وجود القصد وانتفاءه. وإذن فإذا كان الحكم قد أدان المتهم على أساس أنه قصد العيب في الذات الملكية، ثم قال ما مفاده إن هذا المتهم حين ارتجل الخطبة المقول بتضمنها العيب كان في حالة انفعال وثورة نفسانية فجفع لسانه وزل بيانه وانزل إلى العبارة التي تضمنت العيب، فإنه يكون قد أخطأ . لأنه إذا صح أن عبارة العيب قد صدرت عفواً من المتهم في الظروف والملابسات التي ذكرها الحكم، فإن القول بأنه قصد أن يعيب يكون غير سائغ، وكان الواجب على المحكمة في هذه الدعوى، حين رأت الإدانة، أن تبين على مقتضى أي دليل أسست قيام القصد الجنائي الذي قالت بقيامه .

(٣١)

القضية رقم ١ سنة ١٣ القضية

فاعل أصلى . شريك . إطلاق كل من المتهمين في ذات الوقت وفي حضرة الأتومقدون ناريًا على الجنى عليه بقصد قتله . انهماقهما على ارتكاب جناية قتله . وفاة من فعل أحدهما دون الآخر . كلامهما فاعل أصلى . معاقبة كل منهما بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة تطبيقًا للمادة ١٧ ع . لا مصلحة لما من التمسك بأنهما لم يكونا إلا شريكين . عقوبة . مناط بتقديرها . الواقعة الجنائية لا وصفها .

إذا كان الواضح من الحكم أن المحكمة استخلصت ، في منطق سليم من الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها ، أن كلا من المتهمين أطلق ، في وقت واحد وفي حضرة الآخر ، على الجنى عليه مقدونًا ناريًا بقصد قتله ، وكان المستفاد من الواقعة — كما فهمتها المحكمة — أنهما حين أصابا الجنى عليه بالبارين كنا متفقين على قتله ، وأنهما لم يرتكبا ما ارتكبه إلا تنفيذًا لقصد جنائي مشترك بينهما ، فإن معاقبتهما باعتبارهما فاعلين للقتل لا شريكين فيه تكون صحيحة متفقة مع تعريف الفاعل للجريمة على ما جاءت به الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ع . ذلك ولو كانت الوفاة لم تنشأ إلا عن فعل أحدهما ، ولم يكن لما وقع من زميله دخل فيها ، ما دام ما وقع منه شروعا في القتل . ومع ذلك فلا مصلحة لهذين المتهمين من التمسك بأنهما لم يكونا إلا شريكين لمجهول من بينهما في جناية القتل ما دامت المحكمة حين أداتهما بوصف كونهما فاعلين ، وقالت إنها تأخذهما بالرأفة لم توقع عليهما إلا عقوبة الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . فإن تقدير ظروف الرأفة وموجباتها مرجعه إلى ذات الواقعة الجنائية التي وقعت لا إلى الوصف القانوني الذي وصفته المحكمة به . وقد كان في وسع المحكمة أن تنزل بالعقوبة إلى أقل مما نزلت إليه على مقتضى الحدود الواردة في المادة ١٧ ع لو أنها وجدت أن هناك ما يبرر ذلك . وما دامت هي لم تفعل فيستوى من جهة العقاب أن يعد المتهمان شريكين أو فاعلين إذ الخلاف في الوصف لم يكن له من تأثير .

المحكمة

وحيث إن الطاعنين يقولان في طعنهما إنهما تمسكا أمام المحكمة بدفاع مهم وهو أن الجنى عليه إنما أصيب من عيار واحد لا من عيارين فأجلت المحكمة نظر الدعوى لاستحضار الدكتور عمارة لمناقشته في التقرير الاستشاري المقدم منه وأمرت باستدعاء الطبيب الشرعى ومفتش الصحة وقد اتفق الطبيب الشرعى مع الدكتور عمارة على أنهما يرجحان حصول الإصابات من عيار واحد وعلى أن حصولها من عيارين أمر محتمل فقط . وقال مفتش الصحة أنه إذا كان من المحتمل أن تكون من عيار واحد فليس أقل من ذلك احتمالا أن تحصل من عيارين . وعلى الرغم من هذا فإن المحكمة اعتملت على أقوال الشهود واعتبرت أن الجنى عليه أصيب بعيارين من شخصين هما الطاعنان واستندت في تأييد ذلك إلى الاحتمال الضعيف الذى أشار إليه تقرير الطبيين الشرعيين قائلة إن تقريرهما لم يستبعد استبعادا تاما حصول الإصابات من عيارين مع أن المعروف عن التقارير الطبية أن الأطباء لا يميزون فيها برأى فيكفى لمعرفة رأيهم الرجوع إلى ما يرجحونه فقط فإذا كان الترجيح قويا والاحتمال ضعيفا، كما هو الحال في الدعوى، فإن الترجيح يكون متعينا اتباعه . على أن كل ترجيح، ككل شك، يجب أن يؤول لمصلحة المتهم . والمحكمة حتى في هذا الاحتمال الضعيف أخطأت في فهم الحقيقة فقد قال الطبيان إنه يشترط فيه أن يكون إطلاق العيارين في وقت متلاحق واتجاه واحد وبعده واحد . ولا يتصور عقلا أن يطلق شخصان مختلفان عيارين على هذه الصورة . ورواية الجنى عليه نفسها تنفى هذا التصور، وكذلك تقرير مفتش الصحة . هذا وقد ترتب على خطأ المحكمة في تفهم التقارير الطبية الفنية وأقوال شهود الإثبات وما قالت به الثابتة نفسها أنها أخطأت في التكييف القانونى . فعلى فرض إطلاق عيار من الطاعن الثانى أصاب الجنى عليه في يده وهى إصابة غير قاتلة تكون تهمته شروعا في قتل اقترن بشروع في سرقة، ومع الأخذ بأقوال الأطباء تكون تهمته فاعلا لجناية الشروع في السرقة ويكون إطلاق العيار أو العيارين من الطاعن الأول وحده .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعنين بأنهما في ليلة ١٧ مارس سنة ١٩٤١ بناحية الدبابات قتلوا أبو الحسن حسنين محمداً بأن أطلق عليه كل منهما عياراً نارياً قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وقد تقدمت جناية أخرى وهي أنهما في الزمان والمكان السابق الذكر شرعا في سرقة الفول المدين الوصف والقدر بالمحضر حامد شمروخ خلف وكان كل منهما حاملا سلاحا ظاهرا (بندقية) . والحكم المطعون فيه أدانتهما في هذه الجريمة وعاقبهما بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة بمقتضى المادة ٢٣٤ فقرة ثانية والمادة ١٧ عقوبات وبين واقعة الدعوى كما حصلت المحكمة من التحقيقات التي أجريت فيها بقوله إن^{٢٢} أبو الحسن حسنين وحامد شمروخ كانا يحفظهما لحراسة زراعتي الفول تعلقهما وكانا في جانب من الحقل ، وحوالي منتصف الليل وبعد أن سطع نور القمر قاما للزور على الزراعة فلاحظ حامد شمروخ وجود شخصين يحشان في زراعة الفول تعلقه بقصد السرقة فلفت نظره زميله للأمر واتجهما سويا نحوهما ، ولما اقتريا منهما عرفا أنهما أبو المجاهد محمد معوض ومحمد حمد الله معوض (الطاعنين) ولما هما لضبطتهما حاولا الهرب في زراعة قمح لوالد المتهم الأول تجاوز حقل حامد شمروخ من الجهة القبيلة فتبعهما نخشى المتهمان من ضبطهما والتفتا ، وكان كل منهما يحمل بندقية وأطلق عيارا ناريا أصاب أبو الحسن في جبهته ثم تبعه الثاني في الحال وأطلق عيارا آخر أصابه في ساعده الأيسر فسقط في زراعة القمح ، وهرب زميله حامد شمروخ ، فتبعه المتهم الأول ولم يتمكن من اللحاق به ، وكان وقت ذلك الحفيان النظاميان عبد الحميد عبد الله على ومحمد مطاوع السيد بالنقطة حراستهما في كمين يبعد عن مكان الحادث بنحو الكيلومتر ونصف سمعا الطلقتين الناريين بالجهة القبيلة من مكانهما فأسرعا نحو إطلاق النار وقابلتهما حامد شمروخ وهو يجري وعلما منه بتفصيلات ما تقدم وعاد معهما لمكان الحادث وهناك وجدا الحيني عليه مصابا وملقى في زراعة القمح المجاورة لزراعة الفول فسألاه عما حصل فاخبرهما بأن المتهم الأول ضربه في رأسه بالعيار كما ضربه الثاني على ساعده الأيسر

في الظروف المتقدمة ، وشاهد فولا عمشوشا في زراعة حامد شمروخ فلبغا الحادثة لعمدة الحوايش الذي أبلغها لمركز أنجم . ثم أورد الأدلة التي استخلص منها ثبوت هذه الواقعة الجنائية على الطاعتين وهي أقوال الشهود المذكورين المؤيدة بالمعينة وبالتقرير الطبي الذي أوقعه مفتش صحة المركز على المحنى عليه قبل وفاته وانتهى فيه إلى القول " بأن الإصابتين اللتين بالجبهة والساعد يمكن حدوثهما نتيجة لإطلاق عيارين ناريتين من مسافة أقل من ثلاثة أمتار وكان المصاب واقفا والضارب في مستوى أقل منه قليلا " ، وقد أضاف الحكم إلى ذلك " أن المصاب دخل المستشفى وهو في حالة ارتجاج غنى وغيوبة وعملت له عملية تربنة واستخرجت مقذوفات من الساعد الأيسر وقد توفي في يوم ٢٠ مارس سنة ١٩٤١ وشرحت جثته بمعرفة الدكتور إبراهيم حدى نائب الطبيب الشرعى وجاء في نتيجة تقريره أن الوفاة نشأت عن نزف المخ وتهتكه والإصابات التي به تحصل من عيار واحد أطلق على المحنى عليه من الأمام والأسار قليلا لو أن المصاب كان رافعا يده اليسرى في مقابل جبهته انثناء للعيار ومن مسافة قريبة جدا تقدر بحوالى متر لالة ذات المسورة الطويلة ، ونصف أو ٢ . هذه المسافة للفرد أو المقرطة . وبعد أن تقدم هذا التقرير استعلمت النيابة من نائب الطبيب الشرعى عما إذا كانت الإصابة تحدث من عيارين كما جاء في أقوال المصاب قبل وفاته أو من عيار واحد كما جاء في تقرير الصفة التشريحية فأجاب على ذلك بأن الإصابتين اللتين بالمحنى عليه يمكن حدوثهما من عيار نارى واحد لو أن الساعد كان في الوضع الذى وصف به في تقرير الصفة التشريحية . وكذلك يمكن حصول الإصابتين من عيارين لو أن الساعد كان في أى وضع آخر . وفى هذه الحالة يكون العيار الثانى أطلق على مسافة تقارب مسافة العيار الأول — وعند نظر القضية أمام هذه المحكمة تقدم الدفاع عن المتهمين في جلسة ١٤ يناير سنة ١٩٤٢ بتقرير استشارى من الدكتور محمد عمارة ثابت به أنه يرجح حصول إصابة الساعد الأيسر ومقدم الرأس من عيار واحد للأسباب المبينة بهذا التقرير . وبناء على طلب النيابة أمرت المحكمة باستدعاء نائب الطبيب الشرعى

والدكتور عمارة ومفتش صحة أنعم لمناقشتهم فيما جاء بالتقرير المقدمة منهم . ويجلسه ٢١ أبريل سنة ١٩٤٢ حضر الأطباء المذكورون الذين اطلعوا على الأحرار المقدمة في القضية وقالوا إنهم سيقدمون تقريراً مشتركاً بالرأى الذى اتفقوا عليه موقعا عليه منهم . ويجلسه ١٩ مايو سنة ١٩٤٢ عند نظر القضية اطلعت المحكمة على التقرير الموعود به من الأطباء فوجدته موقعا عليه من نائب الطبيب الشرعى والدكتور عمارة وجاء فى نتيجته أنهما يرحمان حصول إصابات الحنجرة التى يساعدها التى برأسه من عيار واحد أصابه من قريب وذراعه مرفوعة أمام الرأس لحمايته . أما احتمال حصول الإصابات من عيارين فلو أنه احتمال ضعيف إلا أنه يمكن تفسيره باطلاق العيارين فى وقت متلاحق واتجاه وبعد واحد . وقد أرفق بهذا التقرير تقرير من مفتش صحة أنعم ناقش فيه تقرير الطبيين السابقين وما بنى عليه من أسانيد . وخلص من ذلك إلى القول بأنه إذا كان من المحتمل أن تكون الإصابات من عيار واحد مع اشتراط أن تكون الذراع اليمنى أمام الجبهة فليس أقل من ذلك احتمالاً أن تحدث الإصابات المذكورة من عيارين ناريتين . ثم عقيت المحكمة على ذلك بقولها إن الذى يستخلص من هذه التقارير جميعها أن مفتش صحة أنعم قال فى تقريره الأول إن الإصابة من عيارين كما قال الطبيب الشرعى ، عند استعمال النابذة منه فى هذا الصدد لمناسبة ما جاء فى تقرير الصفة التشريحية من "أن الإصابة تحدث من عيار واحد بالوضع الذى حدّد فيه ساعد الحنجرة عليه الأيسر" ، إن الإصابة يمكن حدوثها من عيارين إن كان الساعد فى غير الوضع الذى وصف به فى تقرير الصفة التشريحية . والثابت من التقرير الاستشارى أن الدكتور عمارة رجح فيه حصول الإصابة من عيار واحد ولكنه وزميلة نائب الطبيب الشرعى ذكرا فى تقريرهما المشترك أن الراجح حصول الإصابة من عيار واحد إذا كان الحنجرة عليه رافعا يده إلى أعلى لحماية رأسه ، ولكنهما لم ينفيا حصول الإصابة من عيارين إن كان الساعد فى غير هذا الوضع ، ولم يرهذا الترجيح مفتش صحة أنعم الذى جاء فى تقريره أن احتمال الإصابة من عيارين ليس بأقل من احتمال

حصولها من عيار واحد . وحيث إن المحكمة وهي توازن بين هذه الآراء لا يقوتها أن تغفل أن المحنى عليه قال بإصابته من عيارين وصادقه على ذلك حامد شمروخ الذى كان مرافقا له وقت الإصابة . وقد سمع الخفيران النظاميان إطلاق عيارين وأجمعوا على ذلك فى التحقيقات وبالجلسة . فليس من شأن هذه التقارير التى منهاها الاحتمال ولم يجزم الفن فيها باستحالة حصول الإصابات من عيارين أن تطفى على حقيقة ثابتة وأمر واقع شهد به شهود تثق المحكمة بشهادتهم وتطمئن إليها . على أن الأطباء قالوا باحتمال حصول الإصابات من عيارين ولم يستطيعوا أن ينفوا ذلك ، والوضع للمساعد الأيسر الذى أراد نائب الطبيب الشرعى والدكتور عمارة أن يصورا به حصول الإصابة من عيار واحد هو التصوير المرجوح لا الراجح ، فكان مقتضى صحة أنجم على حق فيما رآه فى تقريره الأول وما قال به فى تقريره الأخير من أن حصول الإصابة من عيارين ليست أقل احتمالا من حصولها من عيار واحد . وحيث إنه يستبين من ذلك أن المحكمة ترى أن إصابة المحنى عليه كانت من عيارين كما قال المحنى عليه قبل وفاته الأمر المؤيد بشهادة شهود الدعوى وبقرار مفتش صحة أنجم . وبعد ذلك تحدثت عن نية القتل فذكرت أنها "ثابتة قبل المتهمين من استعمالها لآلتي ناريتين حشوها الرصاص والبارود وقد أطلق كل منهما عيارا على المحنى عليه بقصد قتله وصوبا العيارين نحوه فأصاباه فى مقتل من جسمه وقضت عليه الإصابة التى جاءت فى رأسه من العيار الذى أطلقه عليه المتهم الأول (الطاعن الأول)" .

وحيث إنه يتضح مما تقدم أن المحكمة استخلصت فى منطق سلم من الأدلة التى أوردتها والتى من شأنها أن تؤدى إلى مارتبته عليها أن كلا من الطاعنين أطلق على المحنى عليه مقذوفا ناريا بقصد قتله ، وكان ذلك منه فى حضرة الآخر ، وفى ذات الوقت الذى أطلق فيه الآخر عياره . ومتى كان الأمر كذلك وكان المستفاد من الواقعة كما فهمتهما المحكمة وأثبتتها فى الحكم على الوجه المتقدم أنهما حين أصابا المحنى عليه بالعيارين كانا متفقين على مقارفة جناية القتل ، وأنهما لم يرتكبا فعلتهما التى فعلها إلا لتنفيذا لمقصد جنائى مشترك بينهما فإن معاقبتهما باعتبارهما فاعلين

للقتل، كما قال الحكم، لا شريكين فيه، كما يقولان، تكون صحيحة متفقة وتعريف
الفاعل للجريمة كما جاءت به الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات،
ولو أن وفاة المجنى عليه لم تنشأ إلا عن فعل أحدهما دون أن يكون لما وقع من
الآخر دخل فيها، ما دام الفعل الذي وقع من كل منهما يعتبر شروعاً في القتل. على
أنه لا مصالحة للطاعنين من وراء التمسك بخطأ الحكم في عدم عذمها شريكين
في جنابة القتل. لأن المحكمة حين أدانتها بوصف كونها فاعلين، وقالت إنها
تأخذهام بالرافة لم توقع عليهما إلا عقوبة الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة.
وما دام تقدير ظروف الرافة وموجباتها مرجعه إلى ذات الواقعة الجنائية التي وقعت
لا إلى الوصف القانوني الذي وصفته المحكمة به، وما دامت المحكمة كان في وسعها،
لو كان هناك ما يبرر ذلك، أن تنزل بالعقوبة إلى أقل مما نزلت إليه على مقتضى
الحدود الواردة في المادة ١٧ من قانون العقوبات، فإن الخطأ في الوصف —
إن صح أن هناك خطأ— لا يكون له من تأثير في العقوبة التي وقعت. إذ أن المحكمة
لو كانت عدت الطاعنين شريكين لما أوقعت بهما عقوبة أقل من التي أوقعتها
عليهما حين عدتهما فاعلين لأنها قدرت العقوبة على أساس الواقعة الجنائية التي
قارفاها، وهذه الواقعة واحدة مهما تغير وصفها.

(٣٢)

القضية رقم ٣ سنة ١٣ القضاية
تزوير في أوراق أميرية. تاريخ تحصيل المبالغ من المؤلين. من البيانات التي أعدت دفاتر الصراف
لإثباتها. تغيير الحقيقة في هذه التواريخ. تزوير ما قبل عليه.
إن مما أعدت دفاتر الصراف لإثباته تاريخ تحصيل المبالغ من المؤلين. وهذا
مقتضاه أن كل تغيير للحقيقة في هذه التواريخ يعاقب عليه.

(٣٣)

القضية رقم ١٠ سنة ١٣ القضاية
إثبات. حكم جنائي. وجوب تأسيسه على الجزم واليقين. إقامته على الشك والاحتمال. لا يصح.
مثال. راكب موتوسيكل.

الأحكام الجنائية لا يصح بأية حال أن يكون قوامها الشك والاحتمال ، بل يجب دائماً أن تكون مؤسسة على الجزم واليقين . فإذا كانت المحكمة لم تجزم في حكمها بأن إصابة المخني عليه ما كانت لتحصل لو أن المتهم (راكب موتوسيكل) قد استعمل جهاز التنبيه ، بل ذكرت ما أوردته بهذا الخصوص على سبيل الترجيح فقط ، فإن هذا لا يصح تأسيس حكم الإدانة عليه ما دام هو ليس كافياً لأن ترتب عليه الحقيقة القانونية التي قالت بها المحكمة .

(٣٤)

القضية رقم ١٣ سنة ١٣ القضائية
اختصاص . محكمة جنائية . حقها في الفصل في كافة المسائل المدنية اللازمة الفصل فيها للحكم في الدعوى الجنائية . مثال . مركب نقل فيه مختار .

للحكمة الجنائية ، وهي تقضى في الدعوى ، أن تفصل في المسائل المدنية كافة في الحدود اللازمة للقضاء في الدعوى العمومية . فإذا كانت محكمة الجناح ، وهي تبحث في أمر مصادرة المركب الذي نقل فيه المختار ، قد تبصرت لبحث ملكيتها وتعترف مالكتها ومبالغ انصاله بالجريمة ، فإن ذلك يكون من حقها . ثم إن الأمر الصادر بالحبس على المركب مقابل الأجرة المستحقة على المستأجر ليس بحكم في الملكية حتى يصح لتهم الاستدلال به على عدم ملكيته إياها . وعلى أنه لا مصلحة لتهم في التمسك بكونه غير مالك ، فإن المصادرة ، مع التسليم بأنه غير مالك ، لا تكون موقعة عليه حتى يحق له التظلم منها .

(٣٥)

القضية رقم ١٧ سنة ١٣ القضائية
(أ) سرقة . خادم في صيدلية . نقله بعض الأدوية إلى مكتب في المخزن . دخول شخص آخر في المخزن . إعطاء الخادم إياء بعض تلك الأدوية . انصرافه بها . ما وقع من الخادم قبل حضور الشخص الآخر شروع في سرقة . ما وقع من الشخص الآخر سرقة .
(ب) إجراءات . وقوع خطأ في إجراءات المحاكمة . التمسك بذلك أمام محكمة الدرجة الأولى . السكوت معاً أمام المحكمة الاستئنافية . يصبح اعتباره رضا به . طلب نقض الحكم بناء على هذا الخطأ . لا يقبل . وجوب التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية أيضاً .

١ — إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم (وهو خادم في صيدلية) أخذ بعض أدوية ونقلها من المكان المدعى إلى المكتب الموجود بالمخزن ، ثم جاء آترو ودخل المخزن فأعطاه الخادم بعض هذه الأدوية فأخذها وانصرف ، فإن ما وقع من الخادم قبل حضور الشخص الآخر لم يكن إلا شروعا في سرقة . أما ما وقع من هذا الآخر فإنه سرقة تمت بأخذة الأدوية ونحروجه بها من الصيدلية .

٢ — لا يكفي في نقض الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية لخطأ في إجراءات المحاكمة الابتدائية أن يكون المتهم قد تمسك بوجود الخطأ أمام محكمة الدرجة الأولى ، بل يجب عليه أن يتمسك به أمام المحكمة الاستئنافية . أما إذا سكت فإن للحكمة الاستئنافية أن تعتبره راضيا عما حصل ولا تعيد دفاعه الأول التفتا .

المحكمة

وحيث إن حاصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن النيابة عدلت وصف التهمة المسندة إلى الطاعن في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أمام محكمة أول درجة وطلبت عقابه بمقتضى المادة ٣١٧/٥ عقوبات على اعتبار أن ما وقع منه سرقة بعد أن كانت تهمة المرفوعة بها الدعوى إخفاء أشياء مسروقة وقد وقعت عليه المحكمة العقوبة طبقا للمادة ٣١٧/٥ المذكورة دون أن توضح في أسباب حكمها وجه أخذها بالوصف الجديد وتركها تهمة الإخفاء التي كانت موجهة إلى الطاعن في ورقة التكليف بالحضور والتي رتب دفاعه عليها . على أن الوقائع الثابتة في الدعوى لا تؤدي إلى اعتبار الطاعن سارقا . ولم تلجأ النيابة إلى هذه التهمة إلا عند ما رأت ضعف الأدلة على جريمة الإخفاء .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين وجه أخذ المحكمة بالوصف الذي عدلت إليه التهمة بالجلسة واعتبارها أن ما وقع من الطاعن يكون جريمة سرقة لا جريمة إخفاء أشياء مسروقة . فإنه بعد أن استعرض

الحكم واقعة الدعوى ومحصلها "أن خادم الصيدلية الذى كان متهما بالسرقه مع الطاعن أخذ بعض أنايب من جوبب الدكتور روس والأسيرين ونقلها من مكانها بالصيدلية إلى المكتب الموجود بالمخزن. ثم جاء الطاعن إلى الصيدلية ودخل المخزن فأعطاه الخادم أنبوية من الأنابيب التى نقلها إلى المخزن فأخذها وانصرف".

بعد أن بين الحكم واقعة الدعوى على هذه الصورة وأورد أدلة الثبوت التى اعتمد عليها قال : "إن الوقائع التى اعترف بها المتهمان وشهد بها الشهود تثبت أن جريمة السرقة وقعت من المتهمين معا فقد وقعت وتنفذت وقت وجود المتهم الثانى (الطاعن) فى الصيدلية فى مكان السرقة ويعلمه ... الخ". وهذا الذى أثبتته الحكم يجعل الواقعة سرقة بالنسبة للطاعن وزميله ، لأن السرقة هى اختلاس مال الغير بنقله من حيازة صاحبه بغير رضائه . وما دام الحكم قد أثبت أن الخادم بعد أن أخذ ما أخذه من الصيدلية التى يعمل فيها وضعه فى مكان آخر بها ، وأن الطاعن حين أخذ ما أخذه من الخادم أخذه فى الصيدلية أيضا ، وهذا مفاده أن الأشياء التى أخذها الخادم بقيت فى حيازة صاحبها حتى جاء الطاعن وأخذها من الخادم — ما دام الحكم قد أثبت ذلك فإن ما وقع من الخادم قبل حضور الطاعن إليه لم يكن إلا شروعا فى سرقة ، والسرقة لم تتم إلا بأخذ الطاعن بعض المرسقات ونروجه به من الصيدلية ، ففعل الطاعن إذن سرقة كما قال الحكم لا إخفاء أشياء مسروقة كما يزعم هو.

وحيث إن محصل الوجه الثانى أن محامى الطاعن طلب إلى محكمة أول درجة تأجيل الدعوى للاطلاع والاستعداد لأنه وكل حديثا فرفضت المحكمة طلبه ، وبعد أن عدلت النيابة الوصف بالجلسة أعاد طلب التأجيل فرفض طلبه أيضا . فأجلت المحكمة القضية أسبوعا وصرحت له بتقديم مذكرة ، وهذا فيه حجر على حرية الدفاع .

لأن تقديم المذكرة لا يفتى عن مناقشة الشهود لتعزف الحقيقة . وقد تمسك الطاعن بذلك فى مذكرته التى قدمها ولم تكن المحكمة بالرد عليه .

وحيث إنه لا يكفى فى نقض الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية اعتمادا على خطأ فى إجراءات المحاكمة الابتدائية أن يكون المتهم قد تمسك بوجه الخطأ أمام محكمة

أول درجة، بل يجب عليه أن يتسك بذلك أمام المحكمة الاستئنافية أيضاً، فإذا لم تنصفه هذه المحكمة كان له أن يتظلم منها إلى محكمة النقض. أما إذا سكت فإن للمحكمة الاستئنافية أن تعتبره راضياً عما حصل ولا تعير دفاعه الذي لم يقدم إليها التفاتاً.

وحيث إنه بالرجوع إلى محضر جلسة المحكمة الاستئنافية تبين أن الطاعن لم يتسك بشيء مما يشير إليه بوجه الطعن ولم يطلب سماع الشهود لمناقشتهم أمامها بل اقتصر على مناقشة موضوع التهمة. ولذلك لا يقبل منه أن يثير الجدل في هذا الشأن أمام محكمة النقض.

(٣٦)

القضية رقم ١٨ سنة ١٣ القضاية

دفاع. إيداء وجه دفاع أمام الهيئة التي سمعت المرافعة (تمسك التمس بأن الاعتراف المنسوب إليه مزور). تغير هذه الهيئة. وجوب إيداء هذا الدفع أمام الهيئة الجديدة لكي تكون مطالبة بالرد عليه. إذا كان الظاهر من مراجعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن المتهم لم يتسك أمام الهيئة التي سمعت المرافعة بأن الاعتراف المنسوب إليه والذي اعتمد الحكم عليه في الإدانة مزور، بل كان تمسك بذلك أمام هيئة أخرى غير التي حكمت في الدعوى، فانه، وقد تغيرت الهيئة، كان من الواجب عليه إذا ما أراد الاستمرار في التمسك بدفاعه أن يثيره أمام الهيئة الجديدة. وإذا هو لم يفعل فلا يكون له أن يطالب هذه الهيئة بالرد على دفاع لم يبد أمامها.

(٣٧)

القضية رقم ٣٤ سنة ١٣ القضاية

إخلاص أشياء محبوزة. أشياء محبوز عليها من أجل سلفة للحكومة أو لبنك التسليف. اختلاسها. تتحقق به الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ ع. المطالبات التي يجوز تحصيلها بطريق الجزاء الإداري. الأمر المالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ والقانون رقم ٥ لسنة ١٩٣٠ الخاص بإنشاء بنك التسليف.

ليس صحيحا أن الججز الإدارى لا يجوز توقيعه إلا لتحصيل الضرائب فقط ،
فان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الخاص بإنشاء بنك التسليف يقضى فى المادة
السابعة منه بأن تحصيل المبالغ المطلوبة للبنك يكون بطريق الججز الإدارى طبقا
لأحكام الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ كما أنه قد صدرت قوانين
أخرى بتحصيل بعض الديون بهذا الطريق . وإذن فان اختلاس الأشياء التى
يحمز عليها من أجل سلفة للحكومة أولئك التسليف لتحقيق به أركان جريمة
الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ ع .

(٣٨)

القضية رقم ٣٥ سنة ١٣ القضائية
نقض وإبرام . عدم ختم الحكم فى المعاد القانونى . أثره . ألا تبدئ العشرة الأيام المعطاة لتقديم
الأسباب إلا من يوم العلم رسميا بختم الحكم . تقديم أسباب جديدة بعد مضى عشرة أيام كاملة على يوم
الاطلاع على الحكم . لا تقبل .
(المادة ٢٣١ تحقيق)
إن عدم ختم الحكم فى معاد الثمانية الأيام المقررة فى القانون لا يمكن أن
يترتب عليه أن يكون الطعن فى هذا الحكم جائزا لتقديم أسبابه فى وقت أزيد مما
هو مقتر بالنسبة للأحكام كافة . بل غاية ما فى الأمر أن مدة العشرة الأيام المعطاة
لمن يريد الطعن فى الحكم ليقدم فيها أسباب طعنه لا تبدئ ، فى هذه الحالة ،
إلا من يوم العلم رسميا بختم الحكم . فاذا كان الثابت فى تقرير الأسباب المقدم
من الطاعن أنه أطلع على الحكم وناقش أسبابه فلا تقبل منه بعد مضى عشرة أيام
كاملة على يوم الاطلاع أسباب أخرى .

(٣٩)

القضية رقم ٤٨ سنة ١٣ القضائية
تهديد بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال . عبارة التهديد . توجيهها مباشرة إلى الشخص الذى
تخصد تهديده . لا يشترط . يكفى أن يكون الجاني قد أعد رسالة التهديد لتصل إلى علم المراد تهديده سواء
بإرسالها إليه مباشرة أو بإرسالها إلى شخص آخر بلهنا إياه أو لم يبلغها . يكفى أن ثبت فى حق الجاني أنه
لا يجهل أن هذا الطريق يتوقع معه حتما علم الجاني عليه بالتهديد .
(المادتان ٢٨٣ و ٢٨٤ ع = ٣٢٦ و ٣٢٧)

إن المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات إذ نصت على عقاب "كل من هدد غيره بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال" لم توجب بصيغتها العامة هذه أن تكون عبارة التهديد قد وجهت مباشرة إلى ذات الشخص الذى قصد تهديده فى نفسه أو فى ماله . فيكفى للعقاب بموجبها أن يكون الجانى قد أعد رسالة التهديد لتصل إلى علم المراد تهديده ، سواء أأرسلها إليه فتلقاها مباشرة أم بعث بها إلى شخص آخر فتلقاها هذا الآخر ثم بلغها إياه أو لم يبلغها . ثم إنه لا يشترط أن يكون الجانى الذى يختار هذا الطريق الأخير فى توجيه نذيره قد قصد أن يقوم من أرسلت إليه بتبليغها إلى الممتنى بها بل يكفى أن يثبت فى حقه أنه لا يجهل أن الطريق الذى اختاره يتوقع معه حتما أن المرسل إليه بحكم وظيفته أو بسبب علاقته أو صلته بالشخص المقصود بالتهديد سيبلغه الرسالة .

المحكمة

وحيث إن الطاعن يتمسك فى طعنه بأن الواقعة التى أدين من أجلها لا عقاب عليها . لأن خطاب التهديد لم يرسل مباشرة للجنى عليه وهو السفير البريطانى بل أرسل لشخص آخر هو رئيس الديوان الملكى ، ويجب أن يثبت أن المتهم كان يقصد أن يصل التهديد إلى علم من أراد تهديده . ولم يثبت فى الدعوى أنه قصد ذلك بل إن الظروف والملازمات التى أرسل فيها الخطاب إلى المرسل إليه هى والعبارة التى تضمنها الخطاب تنفى عنه نفيًا باتا أنه كان يريد أن يصل التهديد إلى المهتد . فالقصد الجائز إذن غير متوفر لدى الطاعن . وخصوصا أنه ما كان يدرك أن ما جاء بالخطاب من شأنه أن يزعج المحنى عليه لاعتقاده أنه لن يخرج أبدا من مكتب المرسل إليه .

وحيث إن المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات إذ نصت على عقاب "كل من هدد غيره بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال ... " لم توجب بصيغتها العامة هذه التى أفرغت فيها أن تكون عبارة التهديد قد وجهت مباشرة إلى ذات الشخص الذى قصد تهديده فى نفسه أو ماله . ولذلك فانه يكفى للعقاب بموجبها أن يكون الجانى قد أعد رسالة التهديد لتصل إلى علم المراد تهديده سواء أرسلها إليه فتلقاها

مباشرة أو بعث بها إلى شخص آخر فلما هذا الآخر لم يبلغه أو لم يبلغه إياها . هذا ولا يشترط أن يكون الجاني الذي يختار هذا الطريق الأخير في توجيه رسالته قد قصد أن يقوم المرسل إليه بتبليغ المعنى بها ، بل يكفي أن يثبت في حقه عدم جهله بأن الطريق الذي سلكه مخوف بما يجب معه أن يتوقع الإنسان أن المرسل إليه يحكم وظيفته أو بسبب علاقته أو صلته بالشخص المقصود بالتهديد سوف يبلغه الرسالة .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه أدان الطاعن في جريمة التهديد المرفوعة بها الدعوى عليه وقال في ذلك " إن النيابة العمومية اتهمت المتهم (الطاعن) بأنه هدد كتابة حضرة صاحب السعادة السير مايلز لميسون سفير دولة بريطانيا بارتكاب جناية ضد النفس معاقب عليها بالقتل ولم يكن التهديد مصحوحا بطلب أو بتكليف بأمر إذ أرسل كتابا لحضرة صاحب المعالي أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكي يهدد فيه بقتل سعادة السفير المجني عليه وطلبت عقابه بالمادة ٢/٣٢٧ عقوبات . وحيث إن المتهم قزر بالتحقيق وأمام المحكمة أنه هو الذي أرسل الخطاب المؤرخ أول يولي سنة ١٩٤٢ إلى معالي أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكي وأنه كتبه بخطه ، وقد تبين من مراجعة الخطاب المذكور ما سطره المتهم بآخره من أنه يدعو الله ليلا ونهارا أن يوفقه إلى قتل السير مايلز لميسون بجزء ما قدمت يداه . وحيث إن النيابة اعتبرت الألفاظ الواردة بالسطر الثاني من الخطاب المذكور تهديدا لأن المتهم خاطب معالي رئيس الديوان الملكي بصفته مهتدا السير مايلز لميسون ، وأن الصلة الوثيقة قائمة بين الاثنين لأن أولهما رئيس الديوان الملكي وثانيهما سفير الدولة البريطانية لدى المملكة المصرية ، فالصلة قائمة بينهما بحكم منصبهما . وقد ردّ الدفاع على ذلك بأن عبارة الخطاب لا تتضمن تهديدا بالقتل وإنما هي مجزئة تمنى المتهم ودعائه الله أن يوفقه للقتل ، وأن هذا الدماء قد لا يستجاب إليه فلا يوفق لما تنهه . كما قزر بعدم وجود أي صلة بين المرسل إليه الخطاب والمهدد ، أو على الأقل فإن الصلة بينهما ليست من النوع الذي يحتمل معه أن يصل علم التهديد إلى المجني عليه . وحيث إن جريمة التهديد تكون من

ركتين : الركن المادى وهو ألفاظ التهديد، والركن الأدبى وهو القصد الجنائى .
 وحيث إنه بالنسبة للركن المادى فإن القانون لم يبين ماهو التهديد، ولم يشترط لذلك
 عبارات خاصة بل ترك الأمر فى ذلك لتقدير المحكمة . فكل عبارة من شأنها إزعاج
 المجنى عليه وإلقاء الرعب فى نفسه أو إحداث الخوف عنده من خطر يراد إيقاعه
 بشخصه أو ماله يعتبر تهديدا معاقبا عليه متى توافرت فيه الصفات المنصوص عليها
 فى المادة ٢٨٤ عقوبات (قديم) . كما أن جريمة التهديد من نوع خاص فلا يشترط
 فيها أن يكون لدى الجانى نية تحقيق ما تهدد به . ولذا فإن القانون يعاقب عليها بمجرد
 ما قد يحدث التهديد فى ذاته من أثر فى نفس المجنى عليه . وحيث إنه على ضوء
 ما تقدم ترى المحكمة أن الركن المادى متوفر فى العبارات الآتية التى وردت بمخاطب.
 المتهم وهى "والسبب فى هذا الحصار هو تصرف ذلك الإنجليزى — هو مايلز لمبسون —
 من تاريخ هذا الحادث المثير للاعصاب وأنا أدعو الله ليلا ونهارا أن يوقفنى إلى
 قتل هذا النذل البجبان جزاء ما قدمت يداه . ولا أعتبر هذا العمل لالا واجبا يحتمه
 على حبي لوطنى ومليكى المفدى وأن الفرصة الآن تنادى للقيام بهذا العمل وعلى الله
 توكلت " . فهى عبارات صريحة فى تهديد المجنى عليه . وحيث إنه بالنسبة للركن
 الأدبى وهو القصد الجنائى فيكفى لتوافر القصد الجنائى فى جريمة التهديد أن يعلم الجانى
 أن قوله أو كتابته من شأن أيهما أن يزعج المجنى عليه . ولا عبرة بالبواعث إذ لا شأن
 لها بالقصد الجنائى . ولا شك أن المتهم عند ما حرر الخطاب موضوع هذه القضية
 كان مدركا أن خطابه مما قد يؤثر فى نفس المجنى عليه ، لأن طبيعة كل إنسان المحافظة
 على حياته من الإجماع . فاذا علم بأن شخصا يهدده ترك هذا التهديد أثرا فى نفسه مهما
 كان هذا الأثر ناعما . كما أن إدراك المتهم نتيجة عباراته يؤخذ من إجابته بصحيفة ٩
 من التحقيق بأن ضميمه هو الذى أملى عليه هذا الخطاب وحده وأنه ليس قاصرا
 حتى يرشده إليه أحد، ومن إجابته بصحيفة ٤ وه بأنه كان يقصد إظهار شعوره
 مبذئيا، ثم اندفع فى الكتابة، ومن ثقافته لأنه على شيء من العلم إذ يشغل مدرسا
 بإحدى المدارس الإلزامية . وبذلك يكون القصد الجنائى متوافرا لدى المتهم، وحيث

إنه فيما يختص بالصلة بين المرسل إليه وبين المتهدد فهي متوفرة إذ يكفي أن يكون الجاني قد أراد أن يصل التهديد إلى الشخص المتهدد، أو كان يجب عليه أن يتوقع وصوله إليه . ولا شك أن الصلة والرابطة هي مسألة تقديرية موضوعية، وترى المحكمة أن الصلة قائمة بين رئيس الديوان الملكي وبين سفير بريطانيا باعتبارها دولة محالفة لأنهما بحكم منصبهما قد توطدت بينهما الصلة الوثيقة والروابط القوية سواء وصل علم هذا الخطاب إلى المخني عليه أو لم يصل، ما دام المتهم كان يجب أن يتوقع وصوله إليه . وبذلك يكون المتهم في يوم أول يولييه سنة ١٩٤٢ بكفر الشيخ قد هدد كتابة السير مايلز لمبسون بالقتل ولم يكن التهديد مصحوبا بطلب أو تكليف بأمر . وذلك بأن أرسل الخطاب موضوع هذه القضية إلى معالي رئيس الديوان الملكي ويتعين معاقبته بالمادة ٣٢٧/٢ عقوبات . وحيث إنه بالنسبة لتقدير العقوبة فإن المحكمة ترى مراعاة أن المتهم شاب في مقتبل العمر، كما أنه ذكر التحقيق بأنه كان يريد إظهار شعوره إلا أنه اندفع في الكتابة، كما ترى من جهة أخرى أن المتهم سبق أن أرسل خطابا لمعالي رئيس الديوان الملكي في فبراير سنة ١٩٤٢ وقد اقتصر فيه على إظهار شعوره وألمه (تراجع أقواله بصحيفة ١٣) فلا محل لإعادة إرسال خطاب في أول يولييه سنة ١٩٤٢ أي بعد حوالي خمسة شهور يتضمن في نهايته عبارات التهديد المتوه عنها سابقا . ومع مراعاة أيضا مركز كل من المخني عليه والمرسل إليه ترى أخذ المتهم بعقوبة حازمة لا هي بالبسيطة ولا هي بالقاسية وتقدر ذلك بسنة واحدة .

وحيث إنه يتضح مما تقدم أن لا وجه لما أثير بالطعن . فالحكم المطعون فيه قد أثبت بالأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها أنه كان من الواجب على الطاعن عند ما أرسل خطاب التهديد الذي كتبه بعنوان صاحب الوظيفة المرسل إليه أن يتوقع تبليغ فخواه إلى المقصود بالتهديد . وذلك لأن الطاعن لم يكن ليجعل وقتئذ أن المرسل إليه، بوصف كونه موظفا عموميا يشغل وظيفة خطيرة الشأن وتربطه بالمتهدد تلك الروابط والعلاقات الخاصة التي بينها المحكمة،

لا يتقاضى عن مثل خطاب التهديد موضوع الدعوى، بل يجب عليه أن يبلغ أمره كل من يمكنهم أن يساهموا في عدم وقوع الفعل المتهدد به ومنهم الشخص المتهدد. ومتى كان هذا مقتررا فإن إدانة الطاعن على الأساس المذكور في الحكم تكون صحيحة في القانون. أما عن الظروف والملابسات التي يشير الطاعن إليها ويقول إنه لا يمكن معها أن يكون قد قصد أن يصل التهديد إلى علم المتهدد، فإن ذلك جدل متعلق بوقائع الدعوى ولا شأن لمحكمة النقض به بعد أن قدرته محكمة الموضوع ورأت فيه أنه لا يغير من النظر الذي ذهبت إليه .

جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢

برئاسة حضرة صاحب العزة سيد معطى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : منصور إسماعيل بك وجنتى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك وعبد الملقى الجزائري بك المستشارين .

(٤٠)

القضية رقم ١٩١٦ سنة ١٢ القضائية

قتل . تعدد المتهمين . فاعل أصلى . شريك . اتفاق المتهمين على ارتكاب جرائم القتل أو الشروع فيه . وقوع فعل من الأفعال التي يصح عدها شروعا في القتل من كل منهم . اعتبارهم فاعلين أصليين . الوقائع التي أوردتها الحكم لا تقطع بأن كل واحد منهم قد باشر بنفسه عملا يمكن وصفه في القانون بأنه شروع . وجوب اعتبار المتهمين شركاء لفاعل غير معين من بينهم . اعتبارهم فاعلين أصليين . خطأ . متى يصح التسك بهذا الخطأ لنقض الحكم ؟ تقدير المحكمة لعوامل الرأفة . مداره ذات الواقعة الجنائية لا وصفها القانوني .

إنه وإن كان صحيحا أنه لا يشترط في القانون لاعتبار المتهمين فاعلين لجناية القتل أو الشروع فيه أن يكون كل منهم ساهم بفعل منه في الإصابة التي سببت القتل ، بل يكفي أن يكونوا قد اتفقوا على ارتكابها ، وعملوا على تنفيذها فارتكب كل منهم فعلا من الأفعال التي يصح عدها شروعا فيها ، إلا أنه لا يكفي لاعتبار المتهمين فاعلين أن يكون الحكم قد استظهر توافر سبق الإصرار لديهم ، واتفاقهم

على ارتكاب الجرائم التي وقعت ، وأن كلا منهم وقع منه فعل أو أفعال مادية في سبيل تنفيذ مقصدهم ، إذا كانت الوقائع التي أوردتها غير قاطعة في أن كل واحد منهم قد باشر بنفسه فعلا يمكن وصفه في القانون بأنه شروع . فإذا كانت الوقائع التي أثبتها الحكم لا تنفي احتمال أن العبارات التي أطلقها أحد المتهمين لم تصب أحد القتيلين إلا بعد وفاته ولم تطلق صوب القتل الآخر ولا صوب المجنى عليه الذي لم يقتل ، مما لا يصح معه اعتبار إطلاقها بالنسبة إليه شروعا في قتل لإصابتها ميتا وعدم تصويبها إلى حي ، فانه ، مع هذا الاحتمال الذي يجب حتما أن يستفيد منه المتهمون لكون مطلق تلك العبارات غير معين بالذات من بينهم ، لا يصح أن يعد هؤلاء المتهمون إلا شركاء لفاعل غير معين من بينهم في الجرائم التي وقعت . على أنه ليس هؤلاء المتهمين أن يتوسلوا بهذا الخطأ لطلب نقض الحكم بمقولة إن المحكمة وهي تقدر العقوبة كانت تحت تأثير الوصف القانوني الذي وصفت فعلتهم به . وذلك لأن تقدير المحكمة لعوامل الرأفة مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارفها المتهم ، وما أحاط بها من ظروف وملابسات ، لا الوصف القانوني للواقعة . فلو أن المحكمة كانت أرادت أن تنزل بالعقوبة إلى أقل من الأشغال الشاقة المؤبدة التي أوقعتها على المتهمين لكان في وسعها ، حتى مع الوصف الخاطئ الذي ارتأته ، أن تنزل إلى الأشغال الشاقة المؤقتة وفقا للحدود المبينة في المادة ١٧ ع . أما وهي قد أوقعت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ، فإنها تكون قد رأت أن هذه العقوبة — لا الأقل منها — هي المناسبة لواقعة الدعوى بغض النظر عن وصفها القانوني . إنما يكون التمسك بهذا الخطأ جائزا في حالة نزول المحكمة بالعقاب إلى أقل عقوبة يسمح بها القانون ، إذ عندئذ تقوم الشبهة في أن الوصف القانوني الخاطئ هو الذي منعه المحكمة من النزول إلى عقوبة أقل من التي أوقعتها فعلا ، و يصبح بناء على ذلك ، القول بأن للحكم عليه مصلحة في إعادة النظر في تقدير العقوبة على أساس الوصف الصحيح .

(٤١)

القضية رقم ١٩١٨ سنة ١٢ القضائية

(١) إثبات . عماد الأحكام في المواد الجنائية . التحقيقات التي تجري في جلسات المحاكمة .
الاعتماد على عناصر الإثبات التي تضمنتها التحقيقات الابتدائية . جوازها . الاعتماد في إثبات
المتهم على أقوال بعض شهود لم تسمعهم . متى يجوز ؟

(ب) سبق الإصرار . رؤية المتهم الجنى عليه وهو ما يزال . أخذه سكيناً وتعقبه الجنى عليه إلى
المكان الذي وقف فيه غير بعيد من المنزل . اقتضاه على الجنى عليه وطعنه بالسكين .
سبق الإصرار . غير متوافر . (المادة ١٩٥ ع = ٢٣١)

(ح) ظروف غشقة . الرأفة . الماط في تقديرها . الواقعة الجنائية ذاتها لا وصفها القانوني .
الخطأ في الوصف القانوني . متى يكون له تأثير على الحكم من ناحية تقدير العقوبة ؟

(المادة ١٧ ع)

١ — إنه وإن كان الأصل أن الأحكام في المواد الجنائية لا تقام إلا على
التحقيقات التي تجريها المحاكم في جلسات المحاكمة إلا أن ذلك لا يمنع المحكمة من
أن تعتمد أيضاً على عناصر الإثبات الواردة في التحقيقات الابتدائية التي تكون هي
أيضاً معروضة بكل ما ورد فيها على بساط البحث أمامها . فإذا كانت المحكمة
قد اعتمدت في إدانة المتهم على أقوال الجنى عليه وأقوال شهود سمعهم في الجلسة،
كما اعتمدت على ما شاهده في التحقيقات شهود آخرون ، وعلى الثابت بالمعاينة
والكشف الطبي، فإنها لا تكون قد أخطأت ، لأن شهادة الشهود الذين لم تسمعهم
واعتمدت على أقوالهم في التحقيقات في سبيل تأييد الأدلة التي سمعها كانت معروضة
هي الأخرى على المحكمة كمنصر من عناصر الإثبات في الدعوى ، وكان للدفاع أن
يناقشها بما شاء ، وأن يتمسك بضرورة حضور أولئك الشهود لمبايعهم بالجلسة
إذا هو كان قد رأى ذلك لازماً .

٢ — إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم عند رؤيته الجنى عليه ما يزال معتزلاً أخذ
السكين ، وتعقبه إلى المكان الذي وقف فيه يتكلم ، وهو لا يبعد عن منزله أكثر
من خمسة وثلاثين متراً ، ثم اقتضى عليه وطعنه بالسكين ، فإن هذا لا يبرر القول
بأن المتهم كان لديه الوقت الكافي للتدبر والتروى فيما أقدم عليه .

٣ — إن تقدير ظروف الرأفة وموجباتها مناطه الواقعة الجنائية في ذاتها بغض النظر عن وصفها القانوني ، فالخطأ في الوصف لا يكون له تأثير على سلامة الحكم إلا إذا كانت المحكمة — بسبب هذا الخطأ — لم تستطع أن تنزل بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت ، الأمر الذي لا يصح القول به إلا إذا كانت أوقعت أدنى عقوبة يسمح بها القانون على أساس الوصف الخاطئ .

(٤٢)

القضية رقم ١٩٢١ سنة ١٢ القضائية

معارضة . الحكم باعتبارها كأنها لم تكن . متى يصح ؟ عدم حضور المعارض . المعارض الذي يحضر ثم يتخلف . وجوب الفصل في موضوع معارضته سواء أ كان قد تقدم بدفاع أم لم يتقدم . دفع المعارض أمام المحكمة الاستئنافية بطلان الحكم الابتدائي القاضي باعتبار معارضته كأنها لم تكن لأنه حصر في بعض الجلسات التي كانت محددة لنظر معارضته . وفرض هذا الدفع والقضاء في موضوع الدعوى . خطأ . وجوب القضاء بطلان الحكم وإعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى لنظر موضوعها .

إن المادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنايات إذا كانت ، بعبارة مطلقة ، قد رتب الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، على عدم حضور المعارض ، فإن العلة الأساسية في ذلك هي أن الشارع أراد توقيع جزاء على المعارض الذي لا يهتم بمعارضته ولا يتبناها . فالمعارض الذي يحضر ، سواء أقدم بدفاع أم لم يتقدم ، ثم يتخلف ، يجب أن يقضى له في موضوع دعواه ، لعدم استحقاقه لذلك الجزاء . وإذا فإذا كان المتهم قد دفع أمام المحكمة الاستئنافية بطلان الحكم الابتدائي القاضي باعتبار معارضته كأنها لم تكن لأنه حصر في بعض الجلسات التي كانت محددة لنظر المعارضة فرفضت المحكمة هذا الدفع ورفضت في موضوع الدعوى ، فانها تكون قد أخطأت ، إذ كان الواجب عليها أن تحكم بطلان الحكم الابتدائي وتعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها لا أن تتعرض هي لموضوع الدعوى فتفوت على المتهم درجة من درجات التقاضي .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي القاضي باعتبار المعارضة كأنها لم تكن قد أخطأ . لأن الثابت أن الطاعن حضر في إحدى جلسات المعارضة وكان يتعين على محكمة أول درجة إذن أن تبحث موضوع الدعوى وتفصل فيه بناء على المعارضة المرفوعة لها من الطاعن عن الحكم النيابي الذي صدر عليه .

وحيث إن واقعة الحال كما يتضح من مراجعة محاضر الجلسات والأحكام الصادرة في الدعوى أن محكمة أول درجة حكمت على الطاعن غيابيا فعارض وحضر محاميه في الجلسة التي حددت لنظر المعارضة وقدم شهادة بأنه مريض ، وبناء على هذه الشهادة أجلت الدعوى لمرضه . ثم حضر المعارض في الجلسة التالية ولكنه لم يحضر في باقي الجلسات . فحكم في الجلسة الأخيرة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . فاستأنف الطاعن وقضت المحكمة الاستئنافية غيابيا بتأييد الحكم المستأنف فعارض ودفع عند نظر المعارضة ببطلان الحكم الابتدائي القاضي باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لأنه حضر في بعض الجلسات التي كانت محددة لنظر المعارضة ، ولكن المحكمة الاستئنافية قضت برفض هذا الدفع وفي موضوع الدعوى بتعديل العقوبة المحكوم بها على الطاعن ، وقالت إن المادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنايات إذ نصت على "اعتبار المعارضة كأنها لم تكن إذا لم يحضر المعارض" لم تتحدد ذلك بجلسة دون أخرى ، فيجب إذن توقيع هذا الحكم في أية جلسة لم يحضر فيها المعارض ، ثم قالت إن الاستئناف منصوب على الحكيم : الحكم النيابي والحكم الصادر في المعارضة ، وإنها ترى أن الحكم الأول في محله من حيث ثبوت التهمة للأسباب التي بنى عليها إلا أنها تأخذ المتهم بالرفقة .

وحيث إن المادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنايات إذا كانت قد رتبت الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن بطريقة مطلقة على المعارض الذي لم يحضر فإن العلة الأساسية في ذلك هي أن الشارع أراد ترتيب جزاء على المعارض الذي لا يهتم

بمعارضته ويتبعها . وتقوم القاعدة على هذا الأساس يجعل حالة المعارض الذي يحضر جلسة أو أكثر من الجلسات المحددة للمعارضة لا تلتقي مع فكرة الجزء المذكور مما يتعين معه التمييز بينه وبين المعارض الذي لم يحضر مطلقاً ، فالمعارض الذي يحضر سواء تقدم بدفاع أو لم يتقدم ثم يتخلف يجب بالنسبة له أن يقضى في موضوع دعواه . ومضى تقرّر ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع الذي تمسك به الطاعن بصدد بطلان الحكم الصادر من محكمة أول درجة باعتبار معارضته كأنها لم تكن يكون قد أخطأ . إذ ما دام الطاعن قد حضر أمام محكمة أول درجة في بعض جلسات المعارضة فانه كان من المتعين عليها أن تنتظر الدعوى وتفصل في موضوعها . أما وهي لم تفعل وقضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن فإن ذلك كان يقتضي من المحكمة الاستئنافية أن تحكم في استئناف الطاعن ببطلان ذلك الحكم وتعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها . وبما أنها لم تحكم بذلك ثم تعزّضت هي لموضوع الدعوى فقوت على الطاعن درجة من درجات التقاضي فانه يتعين قبول الطعن المرفوع من الطاعن وقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى المحكمة الاستئنافية للحكم فيها مجدداً من دائرة استئنافية أخرى . وذلك من غير حاجة للبحث في باقي أوجه الطعن .

(٤٣)

القضية رقم ١٩٢٩ سنة ١٢ القضائية

سرقه . وجود بعض الأشياء المسروقة في منزل خرب مجاور لمنزل المجنى عليه وبعضها على حائط هذا المنزل . جريمة تامة لا شروع .

إذا كان الثابت بالحكم أن بعض الأشياء المسروقة وجد بمنزل خرب مجاور لمنزل المجنى عليه ، وبعضها على حائط هذا المنزل الخرب ، فإن هذه الواقعة تكون جريمة السرقة . ومن الخطأ عدّها شروعاً ما دامت تلك الأشياء قد نقلت من داخل منزل المجنى عليه إلى خارجه فخرجت بذلك من حيازة صاحبها .

(٤٤)

القضية رقم ١٩٤٨ سنة ١٢ القضائية

(أ) تلبس . سماع عيارات نارية من الجهة التي شوهد المتهم قادما يجرى منها عقب ذلك مباشرة .
تلبس . القبض على هذا المتهم وتفتيشه . جازر لكل إنسان . (المادتان ٧ و ٨ تحقيق)
(ب) فاعل أصلي . شريك . اتفاق المتهم مع آخر غير معلوم على قتل المحبى عليه . إطلاعهما
الرماس عليه . وفاته . كلاهما فاعل أصلي ولو كان الفعل الذى تسبب عنه القتل قد وقع من
أحدهما دون الآخر .

١ — إن سماع العيارات النارية من الجهة التي شوهد المتهم قادما يجرى
منها عقب ذلك مباشرة يعتبر من حالات التلبس بالجنائية الواردة ذكرها في المادة ٨
من قانون تحقيق الجنائيات والتي تحسّل ، وفقا للمادة ٧ من هذا القانون ، أى
إنسان أن يقبض عليه ثم يفتشه .

٢ — إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم وآخر غير معلوم أطلقا ،
بقصد القتل وبناء على إصرار سابق ، أربع رصاصات على المحبى عليه فأصابته فمات ،
فإن كلا منهما يكون ، على مقتضى المادة ٣٩ ع ، فاعلا للقتل ، سواء أكان الفعل
الذى تسببت عنه الوفاة قد وقع من المتهم أو من زميله .

(٤٥)

القضية رقم ٢٢٤٣ سنة ١٢ القضائية

كحول . الرسوم والتعويضات المشار إليها في المرسوم بقانون الخصاص برسوم الإنتاج على الكحول .
لا يصح الحكم بها عند وقوع مخالفة لأحكام المادة ٨ من هذا المرسوم .
(الرسوم بقانون الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤)

إن المستفاد من مجموع نصوص المرسوم بقانون الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤
الخاص برسم الإنتاج على الكحول أن الرسوم والتعويضات الواردة ذكرها فيه
لا يصح الحكم بها إذا كان الفعل الذى وقع لا يكون إلا مخالفة لحكم المادة الثامنة
منه التي تحظر صناعة أى جهاز يمكن استعماله لتقطير أو تكرير أو تحصيل الكحول
أو حيازته قبل أن يقدم لإخطار بذلك لإدارة رسم الإنتاج . إذ أن الأفعال التي

تكون هذه المخالفة لا تدل بذاتها على أن كحولا قطر حتى يكون من الممكن أن تقدر عليه رسوم، ثم أن تقدر التعويضات وهي لا تختص إلا بنسبة الرسوم . وإذن فإذا كانت الدعوى لم ترفع على المتهم إلا عن حيازته أجهزة تقطير بلا إخطار على خلاف القانون؟ ولا علاقة لها بكحول قطر، فلا يكون ثمة محل للحكم على المتهم برسم أو بتعويض .

(٤٦)

القضية رقم ٤٥ سنة ١٣ القضائية

نقض وإبرام . مياد تقديم أسباب الطعن . شهادة دالة على أن الحكم ومحضر الجلسة وردا إلى قلم الكتاب في اليوم الذي صدرت فيه الشهادة . يجب على الطاعن أن يطلع على الحكم ويقدم ما يرى تقديمه من الأسباب قبل مضي مياد الطعن محسوبا من يوم صدور الحكم . عدم ختم الحكم في الميعاد القانوني . لم يقرت عليه أية فرصة أو معاملة . (المادة ٢٣١ تحقيق)

إذا كان الظاهر من الشهادة المقدمة للاستدلال على أن الحكم لم يختم في مياد الثمانية الأيام أن الحكم المطعون فيه ومحضر الجلسة وردا إلى قلم كتاب المحكمة في صباح اليوم الذي حررت فيه هذه الشهادة، فلا وجه لأن يدعى الطاعن بأن عدم ختم الحكم هو الذي منعه من تقديم أسباب طعنه في الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم . وما دام هو نفسه لم يذهب إلى قلم الكتاب ليطلع على الحكم إلا في اليوم الذي قيل له فيه — على مقتضى ما هو وارد في الشهادة — إنه محتوم ومودع بقلم الكتاب، فإن ذلك منه معناه أنه — دون دخل لختم الحكم إن كان في الميعاد القانوني أو لم يكن — كان مقدرا أن المدة الباقية له من مياد الطعن محسوبا من يوم صدور الحكم تكفيه ليحضر فيها أسباب طعنه بعد اطلاعه على الحكم . فإذا كان هو الذي أخطأ التقدير فتبعة ذلك تقع عليه .^(١)

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضا في حكمها الصادر في القضية رقم ١٢٥٩ سنة ١٣ بجلسته ١٧ مايو سنة ١٩٤٣ وكذلك تقرر في حكمها الصادر بجلسته ٣١ مايو سنة ١٩٤٣ في القضية رقم ١٤٧٣ سنة ١٣ القضائية .

جلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢

برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : منصور إسماعيل بك
وبحتى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك وعبد الحق الجزائى بك المستشارين .

(٤٧)

القضية رقم ١٩٣٥ سنة ١٢ القضائية

(أ) إجراءات . الدفع بعلان عريضة الدعوى المقدمة من المدعى بالحق المدعى بعدم بيان الواقعة
فيها . وجوب إيداعه قبل سماع الشهود . هذا البطلان لا يتعلق بالنظام العام .

(المادة ٢٣٦ تحقيق)

(ب) تقرير التلخيص . ثبوت تلاوته في الجلسة بالحكم . خلق محضر الجلسة مما يدل على أنه لم
يثل . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . لا قبل .

(ج) عقوبة . عدم تجاوز الحد الأقصى للعقوبة المقررة في المادة التي أدين المتهم بمقتضاها .
تمسك المتهم بأن صحيفة السوابق التي شددت العقوبة بناء عليها ليست له . لا يجديه .

١ — إن الدفع ببطلان عريضة الدعوى المرفوعة من المدعى بالحق المدعى
لعدم بيان الواقعة فيها هو من الدفع الواجب ، وفقا للمادة ٢٣٩ من قانون تحقيق
الجنايات ، التمسك بها قبل سماع الشهود . إذ هذا البطلان ليس متعلقا بالنظام
العام حتى يصبح التمسك به بعد سماع الشهود أو المرافعة أمام محكمة الدرجة الأولى
أو لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية .

٢ — ما دام الثابت في الحكم أن تقريراً بتلخيص القضية قد تلى في الجلسة ،
ولم يكن في محضر الجلسة ما يدل على عكس ذلك ، فلا تقبل المجادلة في هذا الأمر .

٣ — ما دامت المحكمة لم تتجاوز الحد الأقصى للعقوبة المقررة في المادة
المنطبقة على فعله المتهم فلا يجديه التمسك بأن المحكمة أخذته بالشدة بناء على صحيفة
سوابق ليست له .

(٤٨)

القضية رقم ٢٢٣٥ سنة ١٢ القضائية

أسباب الإباحة . حق الدفاع الشرعى . حصول الاعتداء بالفعل على النفس أو على المال .
لا يشترط . يمكن صدور فعل يخشى منه حصول الاعتداء . كون الفعل متوجبا للدفاع . منوط بتقدير
المتهم . تقدير المحكمة . لا حساب له . مثال . (المادة ٢١٠ ع ٢٤٩)

لا يشترط في القانون لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قسـد وقع اعتداء على النفس أو المال بالفعل، بل يكفى أن يكون قسـد وقع فعل يخشى منه وقوع هذا الاعتداء . وتقدير المدافع أن الفعل يستوجب الدفاع يكفى فيه أن يكون مبنيـا على أسباب معقولة من شأنها أن تبرر ذلك . وما دامت العبرة في التقدير بما يراه المسـدافع في ظروفه التي يكون فيها، فإن رأى المحكمة وهى تصدر الحكم في الدعوى يجب ألا يحسب له حساب في ذلك . وإذن فقول الحكم بأن المتهم لم يصب لاهـ ولا أحد من الأهالى بأية إصابة، وأن قصد العساكر الخبى عليهم من إطلاق العيار وتصويب البندقية إليه كان مجزـد التهديد — هذا القول، على إطلاقه، لا يصلح سببا لنفى ما تمسك به المتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعى ، إذ هو لو كان اعتقد في الظروف التي كان فيها أن العيار الذى أطلق كان مقصودا به إصابته أو إصابة أحد ممن كانوا معه بحل الواقعة لكان اعتقاده له ما يبرره ولكن ذلك كافيا في تبرير الفعل الذى وقع منه .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن أن الطاعن دفع تهمة القتل الموجهة إليه بأنه كان، وقت أن أطلق العيار النارى، في حالة دفاع شرعى عن نفسه وعن أهل بلـدته ومنهم العمدة الذى كان متهما معه وحكم ببراءته . وقد فصل محاميه هذا الدفاع أمام المحكمة كما هو ثابت بحضور الجلسة ، والحكم المطعون فيه — حين أراد تقدير ذلك — وافق على الصورة التي رسمها الدفاع للحادث ولكنه انتهى إلى نفي قيام حالة الدفاع الشرعى، وعلى ذلك بأسباب تنطوى على عدم تفهم القانون على وجهه الصحيح . وحيث إن الحكم المطعون فيه أـدان الطاعن وقال في معرض بيان الواقعة ما يأتى : " إنه ثبت للحكمة من التحقيقات التي تمت في القضية ومن المعاينة " ومن الأوراق الطبية ومما دار بـجلسة المحاكمة أنه في يوم ١٧ يوليو سنة ١٩٤١ " الموافق ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٠ بأراضى منشأة كرم مرزوق من أعمال " " مركز فارسكور مديرية الدقهلية كان الخبى عليه عبد الفتاح سيد أحمد ومعه "

”عبد الباقي عبد الجواد ومحمود إسماعيل ومحفوظ عبد المعطى أحمد وهم من جنود
 الجيش المرباط يقومون بحراسة أبناء السبيل الذين كانوا يشتغلون في زراعة
 ”الإرز المملوكة لتفتيش زراعة السرو التابع لمصلحة الأملاك ، وحوالى الساعة ١٢
 ”عمد الأولاد للراحة تحت ظلال أشجار التوت القائمة على المسقة الواقعة قبلى
 ”الجرن ومعهم حراسهم ، ثم خطر لبعض الغلمان أن يتصيدوا الأسماك فى المسقة
 ”وأرادوا حبس الأسماك فى نقطة معينة بالمسقة بإقامة سدود بها فأخذوا جانبها
 ”من أعواد القمح المملوك للعمدة والموجود بالجرن لعمل السدود ، فأغضب
 ”ذلك حارس القمح وهو أمين فرج ، فاعتدى على الغلمان وحصل نزاع بينه
 ”وبين الحراس واجتمع أهالى العزبة وشاركوه فى الاعتداء على الغلمان والحراس ،
 ”وحضر المتهم الأول إبراهيم إبراهيم نعيم وساق اثنين من الحراس وهما عبد الباقي
 ”عبد الجواد ومحفوظ عبد المعطى إلى غرفة التليفون ، ولما حضر العمدة مجاهد
 ”عبد الوهاب المتهم الثانى قال للحارسين إنه ساعهما هذه الدفعة وبنيه عليهما
 ”بالأ يحضرا للعزبة فعادا من حيث أتيا وذهب محمود إسماعيل شعت ليبلغ النقطة
 ”فقابل رجال الداورية وهم يس محمد صديق ونجدان عبد الحير وعبد العزيز الأدهم
 ”فأخبرهم بما وقع ، فذهب رجال الداورية إلى مكان الحادث وتشجع المجرى عليه
 ”بقدمهم وتقدمهم يريد الوصول إلى غرفة التليفون لتبليغ الحادث وكان يعمل
 ”بندقيته ولكن الأهالى تألبت عليهم لما فهموا أنهم يريدون الاعتداء عليهم
 ”واعتدوا عليهم . ويظهر أن المجرى عليه تهذد العمدة المتهم الثانى بضرب النار
 ”وأطلق مقدوفا نارا من بندقيته بقصد الإرهاب ولكن المتهم الأول إبراهيم
 ”إبراهيم نعيم أسرع إلى غرفة التليفون وأخذ سلاحا ناريا ثم أطلق عمدا مقدوفين
 ”نارين على المجرى عليه فأصدا قتله فأحدث به الإصابات المدونة بالكشف الطب
 ”والتي أودت بحياته . وبعد أن سرد الحكم الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوت
 ”هذه الواقعة تعرض إلى دفاع الطاعن ولم يقل فى ذلك إلا ”أن القول بأن المتهم
 ”كان فى حالة دفاع عن النفس أو عن الغير ينفية ما ثبت من أنه لم يصب أحد

” من الأهالي ولا أصيب هو بأية إصابة . ولو صح أن العساكر أو أحدهم صوب ”
 ” إليه البندقية فإن قصدهم كان واضحاً في أن المقصود من ذلك كان التهديد ”
 ” لا أكثر ولا أقل ، وإلا لو كان قصدهم إصابته ما عجز أحدهم عن قتله وكلهم ، ”
 ” ومن بينهم اثنان من المجانة ، أقدر منه على إحكام الرماية ” .

وحيث إنه لا يشترط في القانون لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد وقع بالفعل اعتداء على النفس أو المال ، بل يكفي أن يكون قد وقع فعل يخشى منه المدافع لأسباب جدية وقوع الاعتداء ، كما يكفي أن يكون تقدير المدافع للفعل المستوجب للدفاع مبنياً على أسباب معقولة من شأنها أن تبرر تقديره . وما دامت العبرة في التقدير بما يراه المدافع في الظروف التي كان هو فيها فإن تقدير المحكمة وهي تصدر الحكم في الدعوى يجب أن لا يحسب له حساب في ذلك .

وحيث إنه متى تقرر هذا فإن قول الحكم بأن الطاعن لم يصب لا هو ولا أحد من الأهالي بأية إصابة ، وأن قصد العساكر أو أحدهم من إطلاق العيار وتصويب البندقية إليه كان مجزئ التهديد — قول الحكم هذا لا يصح سبباً لنفى ما تمسك به الطاعن من أنه كان في حالة دفاع شرعى ، إذ لو كان قد اعتقد أن العيار الذى أطلق في الظروف التي أطلق فيها كان مقصوداً به إصابته أو إصابة أحد ممن كانوا يحل الواقعة فإن اعتقاده هذا يبرر فعل القتل الذى وقع منه .

(٤٩)

القضية رقم ٢٢٣٧ سنة ١٢ القضائية

تفتيش - الرضا الذى يعتبر به التفتيش صحيحاً . يجب أن يكون صريحاً وقبل التفتيش وبعد العلم بظروفة . لا يجب أن يكون ثابتاً بالكتابة بل يكفي أن تستبين المحكمة ثبوته من الوقائع .

الرضا الذى يكون به التفتيش صحيحاً يجب أن يكون صريحاً لا لبس فيه ، وحاصلاً قبل التفتيش ومع العلم بظروفة . ولا يجب أن يكون ثابتاً بالكتابة صادرة من حصل تفتيشه ، بل يكفي أن تستبين المحكمة ثبوته من وقائع الدعوى وظروفها .

(٥٠)

القضية رقم ٢٢٤٠ سنة ١٢ القضائية

(١) وصف التهمة - إصلاح خطأ مادي في تاريخ الواقعة - الواقعة الجنائية التي أبدى المتهم دفاعه فيها - لم يتناولها هذا التعديل - الطعن في الحكم لتلك السبب - لا يصح .

(ب) إقرار نفوذ بقرائن ربوية تتجاوز الحد المقر - العبرة في هذه الجريمة - بقود الإقرار لا باقتضاء الفوائد - تاريخ دفع الفوائد الربوية - متى يصح الاعتماد به في حساب مدة السقوط ؟
(المادة ٢٩٤/ع ٢ = ٢٣٩)

١ - متى كان تعديل المحكمة في وصف التهمة لا يعدو إصلاح خطأ مادي وقع في تاريخ الواقعة ولا يتناول ذات الواقعة الجنائية التي أبدى المتهم دفاعه فيها، فلا يصح الطعن في الحكم من هذه الناحية - وخصوصا إذا كان الطاعن لم يصبه أي ضرر من التعديل، ولا يدعى في طعنه حصول ضرر له .

٢ - إن العبرة في جريمة الاعتماد على الإقرار بالربا هي بقود الإقرار وليست باقتضاء الفوائد الربوية - وذلك هو صريح لفظ القانون في المادة ٢٩٤ المكررة من قانون العقوبات القديم المقابلة والمطابقة لادة ٣٣٩ من القانون الحالي التي تعاقب على هذه الجريمة - فقول الحكم إن العملية الربوية واقعة مستمرة متجددة وتكرر كلما استولى المقرض على الفوائد، وإن مدة السقوط لا تبدأ فيها من تاريخ العقد بل من تاريخ آخر مرة استولى فيها المقرض على الفوائد - هذا القول خاطئ - لكن هذا الخطأ لا يقتضي نقض الحكم إذا كان قد تبين من وقائع الدعوى أن المتهم اتفق على عقد عدة عقود ربوية لم يمض بين بدء التحقيق وآخر اتفاق منها، ولا بين كل اتفاق وآخر، أكثر من الثلاث السنوات المقررة قانونا لسقوط الحق في إقامة الدعوى، فإنه بهذا يكون قد أثبت توافر ركن الاعتماد، كما عرفه القانون، وتكون الجريمة لم يسقط الحق في رفع الدعوى عنها - أما تاريخ دفع الفوائد الربوية فلا تأثير له في هذا الخصوص إلا إذا كانت المحكمة قد اقتنعت بأنه كان في ظروف وملازمات تدل على أن العقد السابق قد حصل الاتفاق على تجديده مرة أخرى، فحينئذ وحينئذ فقط، يصح الاعتماد بهذا التاريخ باعتباره تاريخ عقد قرض لا تاريخ فوائد .

(٥١)

القضية رقم ٢٢٤٢ سنة ١٢ القضائية

دفاع . دعوى اختلاس محجوزات . دفع المتهم الدعوى بأن المجز كان وهما وأنه وقع على المحضر بالإكراه . تأجيل المحكمة الدعوى لضم الشكوى التي قدمها المتهم في هذا الشأن والتي تثبت صحة دفعه . عدم استطاعة المتهم بالإرشاد عن هذه الشكوى بسبب إيداعه السجن تنفيذاً للحكم الجنائي . الحكم عليه لعدم تقديم الدليل على صحة ما ادّعاءه . خطأ .

إذا كان المتهم في جريمة اختلاس محجوزات قد دفع الدعوى بأن المجز إنمى كان وهما ، وأنه وقع على محضر المجز بالإكراه وقدم شكوى عن ذلك عمل فيها تحقيق وسمع شهود أجمعوا على أن هذا المجز وهما ، فقضت المحكمة تأجيل الدعوى ، وصرحت بضم هذه الشكوى ، ولكن حدث أن المتهم قبض عليه في اليوم الثالث لصدور هذا القرار ، وأودع السجن تنفيذاً للحكم الجنائي ، فلم يستطع لذلك أن يرشد عن الشكوى التي طلب ضمها تأييداً لدفاعه فأدانته المحكمة بمقولة إنه لم يقدم الدليل على دعواه ، فان هذا الحكم يكون غير سديد ما دام الثابت قطعاً أن المتهم لم يكن يستطيع بسبب جهسه أن يرشد عن الشكوى .

(٥٢)

القضية رقم ٢٢٧٢ سنة ١٢ القضائية

دفاع شرعي . الأدلة التي اعتمدت عليها المحكمة في إدانة المتهم . مفادها أن المتهم لم يوقع فعل الضرب الذي يحاكم من أجله إلا بعد أن بدأه المجهن عليه بالضرب . يجب على المحكمة — ولو من تلقاء نفسها — أن تتحقق عن حالة الدفاع الشرعي التي كان فيها المتهم . إغفال البحث في ذلك بمقولة إن المتهم أنكر التهمة أمامها أو القول بانتفاء حالة الدفاع الشرعي بدعوى أن المتهم أصيب في عجز زج بنفسه فيه . خطأ . المحكمة الجنائية لا تستفيد بمسلك المتهم في دفاعه : الشجار ليس من شأنه في ذاته أن يجعل كل من اشتركوا فيه مستعفيين لعقاب بلا قيد ولا شرط .

إذا كانت أدلة الإدانة كما ذكرتها المحكمة في حكمها تفيد أن المتهم لم يوقع فعل الضرب على المجهن عليه إلا بعد أن بدأه هذا بالضرب ، فان عدم تحدث المحكمة — ولو من تلقاء نفسها — عن حالة الدفاع الشرعي التي ترشح لها واقعة الدعوى بما يثبتها أو ينفيها يكون قصوراً مبطلاً للحكم . ولا يغني عن ذلك قولها بأنه لا محل

لهذا البحث لأن المتهم ينكر التهمة ، أو أن هذه الحالة متفية لأن المتهم أصيب في شجار زج بنفسه فيه . ذلك لأن المحكمة وهي مطلوب منها أن تفصل في دعوى جنائية لا يمكن في القانون أن تكون مقيدة بمسك المتهم في دفاعه واعترافه بالتهمة أو إنكاره إيها ، ولأن الشجار ليس من شأنه في ذاته أن يجعل كل من اشتركوا فيه مستوجبين للعقاب بلا قيد ولا شرط ، إذ ليس من شك في أن الشجار يسدأ باعتداء يخوّل المعتدى عليه حق الدفاع الشرعى متى اعتقد أن المعتدى سوف لا يكف عن التحدى في الاعتداء ، ومتى التزم هو في دفاعه الحدود المرسومة له في القانون .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من وجهى الطعن المقدم من هذا الطاعن أن الدفاع عنه تمسك أمام محكمة الجنابات بأنه إن صح أنه هو الذى أحدث بالتقتيل الضربة التى أفضت إلى الوفاة فإنه يكون في حالة دفاع شرعى عن نفسه ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يبحث هذا الدفاع بحجة أن الطاعن أنكر بالجلسة التهمة الموجهة إليه ، مع أنه ثابت مما جاء بالحكم ذاته أن الطاعن قال أمام النيابة وفي جلسات المعارضة في أمر حبسه بأنه ضرب المجنى عليه لأن هذا اعتدى عليه قبل ذلك . وقد شهد شاهد في تحقیقات النيابة بما يؤيد أقوال الطاعن ، فكان يتعين على المحكمة أن تناقش هذا الدفاع الذى تمسك به الطاعن أمامها ولو كان غير معترف بفعله بالجلسة . لأن الإنكار يصبح أن يحمل على سوء الدفاع ، كما أن الدفاع الشرعى من المسائل التى قد تبينها المحكمة أثناء تحقیق الدعوى بمقرتها فيجب أن تفصل فيها من تلقاء نفسها بنقض النظر عن اعتراف المتهم أو إنكاره . هذا وما قاله الحكم من أن الطاعن قد أصيب في معرك زج بنفسه فيه لا ينفي قيام حالة الدفاع الشرعى . خصوصاً وقد ثبت من أقوال أحد الشهود أن المجنى عليه هو الذى بدأ بالاعتداء . ويعقب الطاعن على ذلك بأن الحكم المطعون فيه جاء قاصراً في بيان الأسباب التى أقيم عليها واجبا نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لما تمسك به الدفاع عن الطاعن أمام المحكمة بجلسته المحاكمة من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه ورد عليه بقوله :
 " إن المدافع عن المتهم الأول (الطاعن) أبدى أخيراً في دفاعه أمام المحكمة أنه "
 " كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه وقت الحادثة ولا تأخذ المحكمة بهذا الدفاع "
 " لأنه أصيب في معركة زج بنفسه فيها . كما أنه لا محل للدعاء بأنه كان في حالة "
 " دفاع شرعى عن نفسه مع إنكاره شخصياً التهمة بالجلسة " . وقد قال الحكم
 قبل ذلك عند تحدّثه عن الأدلة القائمة على الطاعن : " إن التهمة ثابتة قبل "
 " المتهم الأول شيوفاً كافياً من اعترافه في التحقيقات بأنه ضرب القتيل بعصا "
 " فأصابه فوقع على الأرض . وعلل هذا الضرب بأن المجنى عليه كان قد ضربه "
 " أولاً بعصا فأصابه في رأسه وفي يده اليسرى وقد صدر هذا الاعتراف من المتهم "
 " الأول أمام عدّة جهات ... وحيث إن هذا الاعتراف جاء مؤيداً بالأدلة "
 " الآتية ... (٢) وبشهادة العمدّة فتح الله عبد الغفار في النيابة وفي الجلسة "
 " بأنه عقب تبليغه الحادثة تليفونياً علم من كثيرين بأن المتهم الأول هو المرتكب "
 " لهذه الجريمة وأصيب في المعركة فاستدعاه فوجده مصاباً في رأسه وفي يده "
 " اليسرى فسأله فاعترف أمامه بأنه ضرب المجنى عليه بالعصا لأن هذا كان ضربه "
 " أولاً فأصابه بما شوهد عنده . (٣) وبالكشف الطبي المتوقع عليه وظهر منه "
 " أنه مصاب حديثاً يجرى رضى فوق ظهر الإصبع البنصر من اليد اليسرى "
 " ويجرى رضى بالراس فوق الجدارية اليسرى ... " . وقال أيضاً " وحيث "
 " إن المحكمة لا تقم وزناً لعدول المتهم الأول عن اعترافاته السابقة أمام المأمور "
 " والنيابة وقاضى المعارضات وقوله بأنها صدرت منه كذبا لتخليص والده وأقاربه "
 " لأنها اطّمأنّت إلى أن اعترافاته المذكورة كانت سليمة وتأيدت بوجود إصابتين "
 " في رأسه وبأصبعه البنصر مما يقطع بأنه اشترك فعلاً في المعركة حتى أصيب فيها " .
 وحيث إنه ما دامت الأدلة التي اعتمدت عليها المحكمة في قضائها بإدانة الطاعن
 كما جاء في الحكم ذاته على الوجه المتقدم تفيد أن الطاعن لم يقع فعل الضرب على

المعنى عليه إلا بعد أن بدأه هذا بالضرب ، فقد كان من الواجب على المحكمة ، ولو من تلقاء نفسها ، أن تتحدث عن الدفاع الشرعى لما أوقع الطاعن فعل الضرب المرفوعة به الدعوى عليه بما يثبت أو ينفيه . أما وأنها تقول بأنه لا محل لهذا البحث لأن المتهم ينكر التهمة أمامها ، أو تقول بأن حالة الدفاع الشرعى متفية لأن المتهم أصيب في شجار زج بنفسه فيه — ففى هذا وذاك خطأ وقصور ظاهران . وذلك لأن المحكمة وهى مطلوب منها أن تفصل فى دعوى جنائية بالإدانة أو البراءة لا يمكن فى القانون أن تكون مقيدة بمسلك المتهم فى دفاعه واعترافه بالتهمة أو إنكاره إياها ، ولأن الشجار ليس من شأنه فى ذاته أن يحصل كل من اشتركوا فيه مستوجبين للعقاب بلا قيد ولا شرط ، إذ ليس من شك فى أن الشجار يبدأ باعتداء يتحول المعتدى عليه حق الدفاع الشرعى متى اعتقد أن المعتدى سوف لا يكف عن التحدى فى الاعتداء ومتى التزم هو فى دفاعه الحدود المرسومة له فى القانون .

(٥٣)

القضية رقم ٢٢٧٣ سنة ١٢ القضائية

إثبات . حكم جنائى . وجوب إقامة عمل التحقيق الذى تجزئ المحكمة بنفسها فى جلسة المحاكمة . إدانة المتهم بناء على ما ورد فى التحقيقات الابتدائية دون تلاته بالجلسة أو التعرض له من النيابة أو من الدفاع . بطلان الحكم .

إن القواعد الأساسية للمحاكمات الجنائية توجب ألا تقام الأحكام إلا على التحقيقات التى تجزئها المحاكم بنفسها فى جلساتها بحضور الخصوم فى الدعوى . فإذا كان قوام الحكم بإدانة المتهم أقوال واحد من سئلوا فى التحقيقات لم نزل بالجلسة ، ولم تشر المحكمة إليها أثناء المحاكمة ، ولم تتعرض لها النيابة ولا الدفاع ، فإنه يكون قد أسس على دليل إثبات لم يكن مطروحا على بساط البحث بالجلسة ، ولم نصح للدفاع فرصة مناقشته أثناء المحاكمة وإبداء ما يعنى له من ملاحظات عليه ، ويتعين إذن نقضه .

(٥٤)

القضية رقم ٢٢٧٧ سنة ١٢ القضائية

محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الوقائع والأدلة .

إذا كانت المحكمة قد انتهت إلى القول بأن جنابة القتل التي أدين فيها المتهمون كانت نتيجة محتملة لاتفاقهم مع آخرين على السرقة فلا تجوز إثارة الجدل حول ذلك أمام محكمة النقض متى كانت الأدلة التي اعتمدت عليها في ذلك من شأنها أن تؤذي إليه .

(٥٥)

القضية رقم ١٨٣ سنة ١٣ القضائية

أمر الإحالة . العبرة فيه بحقيقة المقصود منه .

إذا كان الظاهر مما ورد في أمر قاضي الإحالة أنه بعد أن تعرض للدفاع الشرعي وأثبت أن المتهم كان في حالة من حالاته لكنه تجاوز بنية سليمة الحدود المرسومة له في القانون، وبعد أن بين أن المادة التي يجب معاملتها المتهم بمقتضاها هي المادة ٢٥١ من قانون العقوبات ، قد قال إن الواقعة المقدمة إليه جنحة ، وإنه لذلك يعيد القضية إلى النيابة لتقدمها إلى محكمة الجناح لتفصل فيها، فإنه يكون في حقيقة الواقع قد قصد بهذا الأمر إحالة الدعوى إلى القاضي الجزئي للحكم فيها على أساس أن العقوبة الواجب توقيعها هي عقوبة الجنحة طبقا للقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ يجعل بعض الجنايات جنحا ولم يكن قصده القضاء باعتبار الواقعة جنحة كما يتبادر مما قاله متجاوزا في التعبير . وإذن فإنه يتعين أن يعد هذا الأمر في القانون أمرا يجعل جنابة جنحة لا أمرا باعتبار جنابة جنحة ، وأن ترتب عليه بالتسالي كل الأحكام القانونية التي يجب أن ترتب على الأوامر التي تصدر على مقتضى القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ .

(٥٦)

القضية رقم ١٨٨ سنة ١٣ القضية

(أ) إثبات . استناد المحكمة في إدانة المتهم إلى تقرير محرز باللغة الإنجليزية كان ضمن أوراق الدعوى المطروحة على المحكمة . لا تأثير لذلك في سلامة الحكم . كان على المتهم إذا رأى أنه في حاجة إلى الإلزام بما في هذا التقرير أن يطلب إلى المحكمة ترجمته . عدم تمسكه بإجراء الترجمة . طعنه في الحكم لهذا السبب . لا يصح .

(ب) سرقة . بيزين جيش البريطاني . عرضه لبيع في سيارة الجيش . ضبطه . فروع في سرقة . عدم الاهتمام إلى من عرض عليه البترين . لا يؤثر .

١ — إذا كانت المحكمة قد استندت فيما استندت إليه في إدانة المتهم إلى تقرير محرز بالإنجليزية لم يترجم إلى اللغة العربية فلا تأثير لذلك في سلامة حكمها مادام هذا التقرير يحالته كان ضمن أوراق الدعوى المطروحة أمام المحكمة ، ولم يبدلها المتهم أنه في حاجة إلى ترجمته ليعلم بما فيه ويناقشه .

٢ — إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم وهو في أحد مراكز إقامة الجيش البريطاني تسلم البترين المرسل في سيارة إلى الجيش وأعطى إيصالا بتسليم البترين كله نيابة عن المرسل إليه ، ولكنه أفزع منه بعضه في الطلمبة التي لديه واستبقى في السيارة بعضه ، ثم خرج بها مع السائق من مركز الجيش على زعم إفراغ الباقي في طلمبة أخرى ، إلا أنه بدلا من ذلك ، عرضه على أحد تجار البترين ليشتره فلم يقبل ، فظن لذلك سائق السيارة وعمل على ضبطه ، فهذه الواقعة تتوافر فيها جميع أركان جريمة الشروع في المارقة . لأن البترين وقت أن عرض للبيع كان في حيازة الجيش البريطاني ولم تكن يد المتهم عليه إلا عارضة ليس من شأنها أن تنقل الحيازة إليه . ولا يؤثر في ذلك عدم تعيين المحكمة الشخص الذي عرض عليه البترين ما دام الثابت أن المتهم قد عرضه فعلا للبيع ولم يتم له مقصده لسبب لا دخل لإرادته فيه .

(٥٧)

القضية رقم ١٨٩ سنة ١٣ القضية

سب وقذف . لا يشترط للعقاب على أن يحصل في مواجهة المجنى عليه .

إن القانون لا يشترط للعقاب على السب أو القذف أن يحصل في مواجهة المجنى عليه ، بل إن السب إذا كان معاقبا عليه متى وقع في حضرة المجنى عليه فإنه يكون من باب أولى مستوجبا للعقاب إذا حصل في غيبته .

(٥٨)

القضية رقم ١٩٠ سنة ١٣ القضية

عاهة ، ماهيتها ، إفاقة ثنى مفصل سلاية من سلاميات أصابع اليد . عاهة .

إن العاهة ، على حسب المستفاد من الأمثلة التي ضربتها المادة ٢٤ من قانون العقوبات ، هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعة أو تقليها بصفة مستديمة . فإفاقة ثنى مفصل أسلاية من سلاميات أحد أصابع اليد تعتبر عاهة متى كانت تقلل بصفة مستديمة من منفعة الإصبع واليد .

جلسة ٤ يناير سنة ١٩٤٣

برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : منصور إسماعيل بك . وجندى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد المقتي الجزائري بك المستشارين .

(٥٩)

القضية رقم ١٩٢٩ سنة ١٣ القضية

مسئولية مدنية . مسائلة الإنسان عن تعويض الضرر الناشئ الغير عن إهمال من هم تحت رعايته أو عن عدم ملاحظته لإياهم . قوامها . سن من وقع منه الفعل الضار . المناط في اعتبارها . السن المحددة في القانون للولاية على المال لا اعتبارها في هذا المقام . دعوى تعويض على والد المتهم . رفضها على أساس أن سن المتهم قد تجاوزت حد الولاية على النفس . في محله . (المادة ١٥١ مدني)
إن المادة ١٥١ من القانون المدني إذ نصت في الفقرة الثانية على مسائلة الإنسان عن تعويض الضرر الناشئ للغير " عن إهمال من هم تحت رعايته

(des personnes que l'on a sous sa garde) أو عدم الدقة أو الانتباه منهم أو عن عدم ملاحظته إياهم " قد دلت بوضوح على أن هذه المسؤولية التي تفرقتها، استثناء ونحروجا عن الأصل ، إنما تقوم على ما للمسئول من سلطة على من باشر ارتكاب الفعل الضار، وما تقتضيه هذه السلطة من وجوب تعهده بالحفظ والمراقبة لمنع الضرر عنه ومنعه من الإضرار بالغير، وإذ كانت السن إحدى موجبات الحفظ فأتى المسؤولية من ناحيتها هو كون سن من باشر ارتكاب الفعل الضار يقتضى وضعه تحت حفظ غيره، ولا اعتبار هنا للسن المحددة في القانون للولاية على المال. فإن الحفظ (garde) الذي هو أساس المسؤولية بمعناه لغة وقانونا متعلق مباشرة بشخص الموضوع تحت الحفظ ، إذ قد يكون الإنسان قاصرا فيما يختص بماله ومع ذلك لا ولاية لأحد على نفسه ولا سلطة فيما يختص بشخصه . وإذن ففي دعوى التعويض المرفوعة على مقتضى المادة المذكورة لا يكون تعزف سن من وقع منه الضرر إلا لمعرفة هل هذه السن توجب وضعه تحت حفظ من رفعت عليه الدعوى أم لا. فالحكم إذا أسس قضاءه برفض دعوى التعويض المرفوعة على والد المتهم على ما تبيته المحكمة من أن المتهم قد تجاوزت سنه الحد الذي تنهى به ولاية ابنه على نفسه يكون قد أصاب ولم يخطئ^(١).

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من المدعى بالحق المدني أن المحكمة إذ قضت برفض الدعوى المدنية بالنسبة لوالد المتهم على أساس ما قالته من أن الأب لا يكون مسئولا عن خطأ ابنه بعد سن البلوغ الجنسي وهو خمس عشرة سنة لاسن الرشد المقررة بقانون المجالس الحسبية وهو ٢١ سنة تكون قد أخطأت . لأن الرأي الصحيح أن المسؤولية المقررة بالمادة ١٥١ من القانون المدني ليس أساسها الولاية على النفس كما قال الحكم المطعون فيه ، بل أساسها على مقتضى نص القانون هو واجب

(١) تبرزت المحكمة هذه القاعدة أيضا في حكمها الصادر في القضية رقم ٧٥٨ سنة ١٣ القضائية

الحفظ الذى قد يكون مطالبا به من لاشان له بالولاية على نفس مرتكب الخطأ كالمدنس، مما يجب معه القول بأن الأب يبق مسئولاً عما يقع من ابنه ما دام الابن قاصرا لم يبلغ سنّ الرشد . وقد جرى الفقه والقضاء على الأخذ بهذا النظر .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على المتهم الثانى مصطفى عبد الرحمن بركات بأنه ضرب أحمد تركى عطويه ضربا شتات عنه عاهة مستديمة ، وأثناء المحاكمة تدخل الجنى عليه فى الدعوى وأدخل عبد الرحمن بركات والد المتهم باعتباره مسئولاً مدنيا عن فعل ابنه ، وطلب الحكم عليهما بالتعويض . والمحكمة أدانت المتهم فى الجريمة المرفوعة بها الدعوى وألزمتة وحده بمبلغ التعويض الذى رأت الحكم ٤ ، ورفضت الدعوى المدنية قبل والده ، وقالت فى ذلك : "أما فيما يختص بوالده عبد الرحمن بركات فإن المحكمة لا ترى لما محلا . ذلك لأن المادة ١٥١ مدنى إذ نصت على مسئولية الإنسان عن أعمال الغير اشترطت أن يكون هذا الغير تحت رايته حتى يحاسب عن الإهمال أو عدم الدقة فى ملاحظة من هم تحت رايته . والواقع أن المسئولية عن أعمال الغير لم تحد عن القاعدة الأصلية التى ترجع كل مسئولية إلى نوع من أنواع الخطأ الموجب لها . وليس تقصير الإنسان فى مراقبة من هم تحت رايته إلا خطأ شخصيا يتصل به أولا وبالذات . على أن هذه المسئولية تتقدم وينفرد بها محدث الضرر إذا ما أصبح لهذا شخصية مستقلة واكتملت له الحرية فى تصرفاته وأعماله . ولا يمكن أن تقاس هذه الشخصية بالمقياس المقرّر لسنّ بلوغ الرشد كما يحدده قانون المجالس الخسبية أى بإحدى وعشرين سنة بل بالولاية على نفس الشخص كما تفرضها الشريعة الإسلامية أى بالبلوغ الجنسى للذكر والأنثى أو ببلوغهما الخامسة عشرة . ولعله مما يقرب وجهة النظر هذه أن قانون العقوبات حين تحدّث عن معاملة المجرمين الأحداث رتب فيما رتب مسألة تسليمهم لولى أمرهم وجعل للسنّ فى هذه الحالة حدا أقصى لا يتجاوز الخامسة عشرة . كذلك ينص قانون المتشردين الأحداث على أن الطاعة تلزم الولد حتى الخامسة عشرة فإذا مرق من سلطة أبيه قبل بلوغ هذه السنّ وقع تحت طائلة العقاب . وفى الحق

أنه يبدو غربيا أن يظل الأب مسئولاً عن أعمال ولده الذى قارب إحدى وعشرين سنة، وله مطلق الحرية في روحاته وجيئاته، وله أن يطرق باب الوظائف العامة، وعليه أن يؤدى الخدمة العسكرية، ويختار العمل الملائم له، يفيد ما شاء الحظ أن يفيد من كسب ويخسر ما قدر له أن يخسر. بل إن قانون المجالس الحسبية أباح له أن يتولى إدارة أمواله بين الثامنة عشرة والواحدة والعشرين. كما أن القانون المدنى لم يجعل تصرفاته باطلة بظلالا جوهريا بل اكتفى بأن جعلها قابلة للبطالان يجوز أن تلتحقها الإجازة. وها هو الفقه في فرنسا، بالرغم من أن نص المادة ١٣٨٤ مدنى فرنسى أضيق نطاقا من المادة ١٥١ مدنى مصرى، رأى أن يخفف من وطأة هذا الجحود فأخل الوالد والوالدة من المسئولية عن أعمال الابن والبنت إذا تزوجا قبل بلوغ سنّ الرشد ارتكبا على أنهما بهذا الزواج قد حصلوا على قسط من الحرية يجهلها بمنأى عن سلطة الأيوين. وحيث إنه من ذلك لا يكون عبد الرحمن بركات أبو المتهم الثانى مسئولا عن أعمال ابنه الذى قيل إنه وقت الحادثة ما كان قد بلغ الواحدة والعشرين سنة تماما والذي بلغ وقت نظر الدعوى الثالثة والعشرين".

وحيث إن المادة ١٥١ من القانون المدنى إذ نصت في الفقرة الثانية على مساءلة الإنسان عن تعويض الضرر الناشئ للغير "عن إهمال من هم تحت رعايته (des personnes que l'on a sous sa garde) أو عدم الدقة أو الانتباه منهم أو عن عدم ملاحظته إياهم" قد دلت بوضوح على أن هذه المسئولية التى قررتها استثناء وخروجا على الأصل إنما تقوم على ما للسئول من سلطة على من باشر ارتكاب الفعل الضار وما تقتضيه هذه السلطة من وجوب تعهده بالحفظ والمراقبة لمنع الضرر عنه ومنعه من الإضرار بالغير. وإذا كانت السنّ إحدى موجبات الحفظ فمآلى المسئولية من ناحيتها هو كون سنّ من باشر ارتكاب الفعل الضار تقتضى وضعه تحت حفظ غيره؛ ولا اعتبار هنا للسنّ المحددة في القانون للولاية على المال، فإن الحفظ (garde) الذى هو أساس المسئولية بمعناه لغة وقانونا متعلق مباشرة بشخص الموضوع تحت الحفظ إذ قد يكون الإنسان قاصرا فيما يخص بماله ومع

ذلك لا ولاية لأحد على نفسه ولا سلطة فيما يختص بشخصه . وإذن ففى دعوى التعويض المرفوعة على مقتضى المادة المذكورة لا يكون تعترف سئ من وقع منه الضرر إلا لمعرفة هل هذه السق توجب وضعه تحت حفظ من رفعت عليه الدعوى أم لا .

وحيث إنه متى كان هذا مقررًا فإن الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاءه برفض دعوى التعويض المرفوعة على والد المتهم على ما تبينه المحكمة من أن المتهم قد تجاوزت سنه الحد الذى تنهى به ولاية أبيه على نفسه يكون قد أصاب ولم يخطئ فى شيء مما يزعمه الطاعن .

وحيث إن محصل أوجه الطعن المقدم من جمعة موافى عطوية : (أولاً) أن المحكمة استندت فى إدانته إلى أقوال المجنى عليه فى البوليس وإلى شهادة عبد الباسط محمد بركات ، أما الأول فقد توفى متأثراً بضربة فى الرأس نشأ عنها احتياج فى المخ ، وكان لذلك واجباً على المحكمة أن لا تأخذ بأقواله إلا بعد التثبت من أنها لم تكن هذياناً منه بسبب إصابته ، فضلاً عن كونها لم تأمر بتلاوة تلك الأقوال فى الجلسة . أما الآخر فانه شهد أمام المحكمة بما ينهى التهمة عن الطاعن مخالفاً فى ذلك ما جاء على لسانه فى التحقيقات الابتدائية متعللاً بأنه أكره على شهادته فى التحقيقات المذكورة ، والمحكمة عوّلت على أقواله الأولى دون أن تحقق ما قاله عنها . (وثانياً) أن الطاعن استشهد بشاهد قى واقفاً على أنه لا يد له فى الحادثة وأنه لم يحضر إلا بعد وقوعها والمحكمة لم ترد على ذلك لا صراحة ولا ضمناً . (وثالثاً) أن المجنى عليه عدّة إصابات مما يدل على أنه ضرب من أشخاص عديدين . (ورابعاً) أنه مضى وقت طويل بين وقوع الحادثة والتبليغ عنها مما أفسح المجال للتلفيق من المجنى عليه والعمدة وقد قرر الدفاع أن بين الطاعن ووالده وبين العمدة ضغينة ، وقسّم المستندات الدالة عليها ، ولكن المحكمة لم تكن بتحقيق ذلك ولا اطلعت على المستندات .

وحيث إن ما يتمسك به الطاعن لا وجه له فانه لا يعدو فى جملة أن يكون متعلّقاً بموضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به لتعلقه بمحكمة

الموضوع وحدها . فالمحكمة (أولا) إذ أخذت في إدانة الطاعن بأقوال المجنى عليه قبل وفاته وبشهادة عبد الباسط محمد في التحقيقات الابتدائية تكون قد عدت المجنى عليه صادقا في أقواله وعبد الباسط غير صادق فيما شهد به أمامها ، وهذا بذاته يعتبر ردا على ما يتمسك به الدفاع في هذا الخصوص . (وثانيا) إذ لم تتحدث عن شهادتي النفي بسد أن أدانت الطاعن اعتمادا على أدلة الثبوت التي أوردتها تكون قد رأت أن أقوالها ليس من شأنها أن تؤثر في وجهة النظر التي انتهت إليها ، (وثالثا) حين أدانت الطاعن ذكرت اعتمادا على الأدلة التي أوردتها ومنها الكشف الطبي أن الطاعن هو الذي أحدث الإصابة التي أدت إلى وفاة المجنى عليه . ولهذا فلا محل لمجادلة الطاعن في ذلك .

وحيث إن الطاعن مصطفى عبد الرحمن بركات اكتفى في طعنه بالقول بأن الحكم لم يوقع عليه في مدة الثمانية الأيام المقررة في القانون . وإذ كان هذا وحده لا يكفي لنقض الحكم ، كما استقر على ذلك قضاء هذه المحكمة ، فقد مكن الطاعن من أن يقدم بعد اطلاعه على الحكم ما يحسم أن يكون لديه من أسباب للطعن عليه ولكنه لم يقدم شيئا فيتعين إذن القضاء برفض طعنه .

(٦٠)

القضية رقم ٢٢٧٦ سنة ١٢ القضائية

تزوير في أوراق رسمية . حواظ التوريد التي أعدتها بلدية الإسكندرية لتحويلها البيانات الخاصة بالمبالغ الناتجة من الحصول عند توريدها الخزانة . أوراق رسمية . التنوير في البيانات الواردة بها بعد توقيع كاتب الحسابات عليها . تغيير للحقيقة . جواز العقاب عليه .

(المادتان ١٧٩ و ١٨٠ ع = ٢١١ و ٢١٢)

إن حواظ التوريد التي أعدتها بلدية الإسكندرية ليحترز فيها المحصلون مع كتاب الحسابات البيانات الواجب إدراجها بها عن المبالغ التي تنتج عن الحصول عند توريدها الخزانة هي أوراق رسمية لانطباق التعريف الذي وضعه القانون للأوراق الرسمية عليها . هذا ، وما دام الغرض من توقيع كتاب الحسابات على

الحفاظ المذكورة هو إثبات مراجعتهم لتواريخ تحصيل المبالغ المقضى توريدها حتى لا تبقى لدى المحصلين أكثر من المدة المعقولة ، فإنه متى وقع كاتب الحسابات على البيانات الواردة في حافظة من هذه الحوافظ فذلك يتضمن بذاته الإقرار منه بأن المبالغ المذكورة بها لم تبقى في يد المحصل إلا المدة اللازمة . فالتغير في هذه البيانات بإدراج مبالغ أخرى غير التي تناولتها المراجعة التي عملت وفقا للتعليمات الموضوعه لذلك يعتبر بلا شك تغييرا للحقيقة في ورقة رسمية ، ويعاقب عليه كتزوير في أوراق رسمية .

(٦١)

القضية رقم ٢٢٨٣ سنة ١٢ القضائية

(١) إثبات . شهود . استدعاهم لسماع أقوالهم مرة ثانية امتعلا للحقيقة . جواز .

(المادة ٣٩ تشكيل)

(ب) شاهد لم يعلن بالحضور وفقا للقانون أو لم يحضر الخصوم باسمه مقدما . سماعه . جواز .

(المادتان ٤٥ و ٦٠ تشكيل)

١ - إنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من استدعاء الشهود بعد سبق سماعهم لتسميعهم مرة ثانية إذا ما رأت في ذلك فائدة لاستجلاء الحقيقة . وما نصت عليه المادة ٣٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات من جواز استحضار الشهود مرة ثانية عند تعديل التهمة إنما هو مثل لتطبيق هذا الحكم ، وقد رأت النص عليه لتنبية المحكمة إلى خطورة الموقف في تلك الحالة ، فلا يصح الاحتجاج به على أن ما عده غير جائز .

٢ - إن قانون تشكيل محاكم الجنايات بعد أن نص في المادة ٥٤ على أنه "يجوز لكل من النيابة العمومية والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية، بحسب ما ينص كل منهم، أن يعارض في سماع شهادة الشهود الذين لم يكلفوا بالحضور بناء على طلبه أو لم يعلن بأسمائهم" قد نص في المادة ٤٦ على أنه "يجوز للحكمة أثناء نظر الدعوى أن تستدعي وتسمع أقوال أى شخص ولو بإصدار أمر بالضبط والإحضار إذا دعت

الضرورة له". وإذن فما دام القانون لم ينص إلا على حق الخصم في الاعتراض على سماع الشهود الذين لم يعلن مقدما بأسمائهم ، وأجاز للمحكمة سماع أي شاهد ترى سماعه ، فإن المحكمة إذا ما سمعت الشاهد لا يصح أن ينعى عليها أن هذا الشاهد لم يكن معلنا بالحضور وفقا للقانون ، أو أن الخصوم لم يخطرخوا به مقدما .

(٦٢)

القضية رقم ٢٢٨٦ سنة ١٢ القضائية

تأديب . قاصرة . وضع والدها قيدا في رجلها طيلة غيابه عن المنزل ملاحظا ألا بمنعها هذا القيد من الحركة وألا يؤلم بدنها . لا تجاوز فيه لحدود التأديب المخولة له قانونا . (المادة ٥٥٥ ع ١٠)
إذا كان الولي قد رأى في سبيل حمل ابنته القاصرة على إطاعة أوامره التي لا ينبغي من ورائها إلا تهذيب أخلاقها وتكوين سلوكها أن يضع في رجلها قيدا حديديا عند غيابه عن المنزل ، ملاحظا في ذلك ألا بمنعها من الحركة بدخول المنزل وألا يؤلم بدنها ، فذلك لا تجاوز فيه لحدود حق التأديب المخول له قانونا .

المحكمة

وحيث إن حاصل الطعن المقدم من النيابة العامة أن الأمر الصادر من قاضي الإحالة إذ قضى بأن لا وجه لإقامة الدعوى على والد المحني عليها بمقولة إن ما وقع منه من وضع قيد حديدي في قدمها يدخل في سلطته لأنها قاصرة وهو وليها ، ولأنه لم يكن يقصد إلا إصلاحها والحفاظة عليها ، فأمر تقدير وسيلة تأديبها المرجح فيه إليه وفقا لما يهديه إليه تفكيره — إذ قضى بذلك يكون قد أخطأ . لأن التأديب المباح هو الذي يقبله العقل ، وهو الذي لا يتعدى حد الوسائل التهذيبية البسيطة ، كالضرب الذي لا يترك أثرا والحجز الذي ليس فيه ضيق أو حرج أو مساس بحرية المحبوس مساسا بليغا . أما وقد تجاوز الأب بفعلة التي فعلها حدود كل تأديب معقول فإنه يكون مستحقا للعقاب خلافا لما ذهب إليه قاضي الإحالة .

وحيث إن قاضى الإحالة حين أصدر أمره المطعون فيه قال "إن الوقائع تتضمن أن حسين محمد خليل سمع وهو يدكانه بناحية القبايات صوت استغاثة ينبعث من منزل عثمان محمد السقاوى، ولما حاول فتح الباب وجده مغلقا فنظر من فرجة فيه فوجد ابنة صاحب المنزل والنار مشتعلة فيها وعاجزة عن فتح الباب له، فتساقط من الأسطح المجاورة ونزل إلى المنزل فوجدها تحاول إطفاء النار بالماء فساعدوها. ولاحظ أثناء ذلك وجود قيد برجلها. وحيث إن المحنى عليها ترددت في اتهام زوجة أبيها أولا بوضع القيد ثم ثبتت أخيرا بأن أباه هو الذى وضعه. وقد طلل وضعه بأنه تزوج بالمتهمة الأولى وكانت المحنى عليها تقيم عند خالها سيد محمد السنارى إلى ما قبل الحادثة بنحو شهر إذ رأى أن يطلبها منه، فلما تمت له حضرتها لاحظ كثرة خروجها إلى منزل خالها فرأى خشية من أن يصيبها مكروه في عرضها أو خلقها أن يقيد بها كلها هو غائب عن المنزل، وأنه يتغيب عنه في الصباح إذ يقصد فابريقة السكر للعمل فيها، فإذا عاد في المساء فك القيد. وكان يلاحظ في القيد أن لا يمتعها عن الحركة بداخل المنزل ولا يؤلم بدنها. وحيث إن النيابة نسبت إلى المتهم الثانى ارتكابه جريمة تعذيب بوضع هذا القيد تطبيقا للساده ٢٨٢ / ٢ عقوبات فيتين البحث فيما إذا كان وضع القيد في الظروف المتقدمة عملا يدخل في مدى ولاية الأب على صغيره أولا لا يدخل. وحيث إن ولاية الأب على الصغير في الشريعة الإسلامية لا تبیح وضع القيد، ولو كان عبدا أبقا (جامع الفصولين) وهذا في الأصل. ويدخل على هذا الأصل الاستثناء بمنع الصغير من الخروج إن خشى الأب ضررا. كما للأب أن يعين حارسا أو حارسة. ومفهوم المخالفة لهذا الرأى أن المنع من الخروج والعجز عن تعيين الحارس أو الحارسة أو عجز الحارسين عن حراسة الصغير، كما هو الحال في هذه القضية، يبيح للأب أن يقيد الصغير وفى فرنسا يرون ذلك (جارسون فقرة ٣١ صحيفة ٩٣٢). ومفهوم هذا الرأى أن الأمر موكل للأب لتقدير ما يرى اتخاذه من إجراء لتربية الصغير وإسكانه في المحل الذى يرى إسكانه فيه، فإن كانت الحراسة والمراقبة تصلحان لإلزامه المسكن المخصص له

كان حتماً عليه أن لا يزيد عن هذه الإجراءات، فإن وجدتهما غير كافيتين لجأ إلى إجراء أشد كاقفال الأبواب . فإن لم يستطع منع الصغير من الهرب، ووجد الأب نفسه مجبراً بين أن يقعد عن مواصلة كسب عيشه، أو حراسة الصغير، كان له بلا شك أن يلجأ إلى الإجراء الذي أعده المتهم الثاني، على أن لا يكون فيه تعذيب أو منع من الحركة أو إيلام البدن، فإن تجاوز هذه الحدود كان عمله جريمة معاقباً عليها . (جارسون نبذة ٣٢) . وقد أعطى المؤلف أمثلة تجاوز فيها التعذيب حد التأديب الإنساني المألوف . وبمقارنتها بحالة هذه القضية يتضح الفرق بعيداً بين الحالتين . وحيث إنه يتضح مما تقدم أن لا جناية في جريمة التعذيب المنسوبة للمتهم الثاني كفصل أصلي وللأولى كشريكة فيها ويتعين التقرير بأن لا وجه .“

وحيث إن هذا الذي أثبتته قاضي الإحالة على الوجه المتقدم يتضمن أن المتهم الثاني وهو ولي المحنى عليها القاصر كان حسن النية فيما وقع منه عليها في سبيل حلها على إطاعة أوامره التي ترى إلى تقويمها وتهذيبها ولم يتجاوز الحدود الموضوعة لحق التأديب المخولة له قانوناً .

وحيث إنه لذلك يكون الأمر المطعون فيه قد طبق القانون كما جاء به نصه في المادة ٦٠ عقوبات تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التي أثبت وقوعها من المتهمين ويكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه .

(٦٣)

القضية رقم ١٤٩ سنة ١٣٣٠ القضائية

(أ) اختلاس أشياء محجوزة . تسليم هذه الأشياء إلى المتهم لحراستها على اعتبار أنها مملوكة له . ثبوت ملكية هذه الأشياء للمتهم . تصرف الملاحق فيها بعد تحالفه مع الحاذية . تنازلاً عن الجزر . خيانة ولو كان الجزر صورياً بطريق التواطؤ . التحالف بالدين رفع عن الملاحق المسؤولية الجنائية عن الاحتذاء على الجزر فقط .

(ب) وصف التهمة . رفع الدعوى على المتهم بأنه يصفته حارساً اختلس الأشياء المحجوزة عليها إضراراً بالحاذية . إدانته على أساس أنه اختلس هذه الأشياء إضراراً بالمالك للأشياء . عدم اعتراضه على ذلك أمام المحكمة الاستئنافية . لا يجوز له أن يدعى أمام محكمة النقض أن المحكمة قد أدانته في تهمة لم ترفع بها الدعوى عليه . الواقع أن المحكمة لم تسند إليه واقعة جديدة وإنما هي رقت الواقعة بعد تحييدها إلى حقيقةها . (المادة ٢٩٦ ع = ١٤١)

إذا كان المتهم يعلم أن الأشياء المحجوزة ليست ملكه وأنها سلمت إليه لحراستها بناء على حجز وقع عليها من زوجته بدعوى أنها مملوكة له ، فإن تصرفه فيها يعدّ خيانة أمانة معاقبا عليها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ولا يمنع من ذلك أن الحجز كان صوريا بطريق التواطؤ بين الحابزة وبينه ، وأن الحابزة قد تخالفت بدينها عليه وتنازلت له عن الحجز ، فإن ذلك وإن كان يرفع المسؤولية الجنائية عن جريمة الاعتداء على الحجز على أساس أن التصرف في المحجوز كان بعد انقضاء الحجز بالتنازل عنه إلا أنه لا يؤثر في جريمة خيانة الأمانة لتوافر جميع عناصرها القانونية . وخطأ الحكم في وصف الواقعة بأنها اعتداء على حجز مع أنها في حقيقةها خيانة أمانة لا تأثير له في سلامته ، لأن العقوبة المحكوم بها تدخل في العقوبة المقررة لهذه الجريمة .

٢ - إذا كانت النية قد رفعت الدعوى على المتهم بأنه اختلس الأشياء المحجوز عليها لصالح الحابزة وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة بصفته حارسا فأدانتته محكمة الدرجة الأولى على أساس ما تبينته من التحقيقات التي أجريت في الدعوى من أن الاختلاس وقع لإضراراً بفلامه الذي ثبت أنه المالك للأشياء ، ثم لدى المحكمة الاستئنافية لم يعترض المتهم على ذلك ، فلا يكون له أن يتمسك أمام محكمة النقض بأن الحكم الاستئنافي قد عاقبه على واقعة لم ترفع بها الدعوى عليه . وعلى أن الواقع أن المحكمة لم تسند إليه واقعة غير المرفوعة بها الدعوى عليه وإنما هي محض واقعة الدعوى وردّتها إلى حقيقتها دون أن تضيف إليها شيئا جديدا ، ولا تأثير عليها في ذلك .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن الطاعن دفع تهمة الاختلاس الموجهة إليه بأنه تخالص مع الدائنة الحابزة وقدم مخالصة مؤرخة في ٦ فبراير سنة ١٩٤٣ ثابتا فيها أنها استلمت دينها وتنازلت عن الحجز . وعلى الرغم من ذلك قضت المحكمة بإدانتته بمقولة إنه اختلس زكاة ستة أسهم من البرسيم المحجوز عليه لإضراراً بمحمود محمد يوسف الذي ادّعى أنه مالك لهذه الزكاة . وفي هذا مخالفة لنص القانون الذي

فرض العقوبة على الحارس الذى يخلص الأشياء المحجوز عليها إضرارا بالحاجز لا بشخص آخر لاشان له بالحجز . وحيث إن الحكم المطعون فيه قد ذكر أن المتهم اختلس ستة أسهم من زراعة البرسيم المملوكة لمحمود محمد يوسف والتي عهد إليه بحراستها بناء على حجز صورى وقع عليها بطريق التواطؤ بينه وبين زوجته الخارجة وعاقبه بمقتضى المادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات .

وحيث إنه مادام الحكم قد أثبت أن زراعة البرسيم المختلسة مملوكة لمحمود محمد يوسف وأنها كانت قد سلمت إلى الطاعن على سبيل الوديعة لحراستها بناء على حجز وقع عليها من زوجته على اعتبار أنها مملوكة له ، فإن تصرفه فيها يعد خيانة أمانة معاقبا عليها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ولا يؤثر في ذلك ما كشفت عنه التحقيقات من أن الحجز صورى عمل بطريق التواطؤ بينه وبين زوجته ، وأن الزوجة كتبت ورقة بتنازلها عن الحجز على إثر تسلم زوجها للزراعة . فإن ذلك وإن كان يرفع عنه حقيقة المسؤولية الجنائية في شأن الاعتداء على الحجز ، كما يقول ، على أساس أن تصرفه في المحصول كان بعد انقضاء الحجز بالتنازل عنه إلا أنه لا يبيديه تفعا في شأن جريمة خيانة الأمانة التى تتوافر جميع عناصرها القانونية في الواقعة الجنائية التى أثبت الحكم على الوجه المتقدم وقوعها منه . هذا وخطأ الحكم في وصف هذه الواقعة بأنها اعتداء على حجز لا تأثير له في سلامته ، ما دامت هذه الواقعة بعاقب القانون عليها باعتبارها جريمة خيانة أمانة ، وما دامت العقوبة المحكوم بها تدخل في العقوبة المقررة لهذه الجريمة . وحيث إن مبنى الوجه الثانى أن التهمة التى وجهتها النيابة إلى الطاعن هى أنه اختلس زراعة ستة أسهم برسيا إضرارا بالدائنة الخارجة ، ولكن المحكمة أضافت إليها واقعة جديدة إذ ذكرت في حكمها أن الطاعن اختلس الزراعة إضرارا بمحمود محمد يوسف وصرفت النظر عن الاتهام الموجه من النيابة ، وفي هذا قصور يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على الطاعن بأنه في يوم ٩ فبراير سنة ١٩٤٣ بناحية الوقف اختلس زراعة برسيم محجوزا عليها قضائيا لصالح أمانة

وهبة الله وكانت سابت إليه على سبيل الوديعة بصفته حارسا . ومحكمة أول درجة أدانته على أساس ما تبينته من التحقيقات التي أجريت في الدعوى من أن الاختلاس وقع إضرارا بمحمود محمد يوسف الذي ثبت أنه المالك للزراعة المحجوز عليها، ومن أن المجز الذي وقع على هذه الزراعة هو مجز صوري، ومن أن الطاعن تسلم الزراعة على سبيل الوديعة فاختمها لنفسه . ولدى المحكمة الاستئنافية لم يعترض الطاعن بشيء على ما قائلته محكمة أول درجة في هذا الخصوص فليس له أن يتمسك أمام محكمة النقض بأن الحكم المطعون فيه عاقبه عن واقعة لم ترفع بها الدعوى عليه . على أن قول الطاعن هذا لا أساس له، إذ المحكمة لم تسند إليه واقعة غير المرفوعة بها الدعوى عليه وإنما محصت واقعة الدعوى وردتها إلى حقيقتها دون أن تضيف إليها شيئا جديدا .

(٦٤)

القضية رقم ١٥٨ سنة ١٣ القضية

مواد مخدرة . طرد مرسل من المتهم إلى نفسه بطريق البريد . تفتيشه بناء على قبول من المتهم وإذن من النيابة . وجود مادة مخدرة فيه . إدانة المتهم على هذا الأساس . قبض وكيل البريد على المتهم . لا تأثير له في إدانة المتهم ولو كان باطلا .

إذا كانت إدانة المتهم قد أقيمت على وجود المادة المخدرة في الطرد المرسَل منه إليه هو ذاته بطريق البريد، وكان المخدّر لم يضبط مع المتهم، بل حصل تفتيش الطرد بناء على قبول منه وإذن صريح من النيابة، فإن قبض وكيل البريد على المتهم، حتى ولو كان باطلا، لا يكون له تأثير في إدانته، إذ هذا القبض لم يكن له علاقة من قريب أو من بعيد بضبط الطرد وتفتيشه .

(٦٥)

القضية رقم ١٦٣ سنة ١٣ القضية

إثبات . ادعاء المتهم تزوير ورقة من الأوراق المقدّمة في الدعوى كدليل ضده . مطالبة بالظن بالتزوير في هذه الورقة . لا تصح ولو كانت الورقة من الأوراق الرسمية . مناط الإثبات في المواد الجنائية . اقتناع القاضي وأطمئنانه . لا يجوز أن يتقيد القاضي في ذلك بالقيود الخاصة بالأدلة القانونية الموضوعة للواد المدنية . مثال في دعوى اختلاس أشياء محجوزة .

إذا كان المتهم بالاخلاص قد تمسك أمام المحكمة بأن المحجوز موجود، وأن قول المحضر إنه خاطبه شخصيا غير صحيح، وكان قد أظهر للحكمة — بناء على طلبها — استعدادا للطعن بالتزوير في المحضر المحزر عن التبديد، فإن حكمها بإدانته بناء على هذا المحضر دون أن يتحدث عن دفاعه يكون قاصرا في بيان الأسباب، متطوياً على تفهم للقانون على غير وجهه الصحيح. ذلك لأن المتهم متى ادعى أثناء محاكمته تزوير ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى كدليل فلا يصح قانوناً مطالبة — ولو كانت الورقة من الأوراق الرسمية — بأن يطعن بالتزوير وإلا اعتبرت الورقة صحيحة فيما تشهد به عليه، إذ مناط الإثبات في المواد الجنائية هو — بحسب الأصل — اقتناع القاضي وأطمئنائه إلى ذات الدليل المقدم إليه. وذلك يجب معه ألا يكون القاضي، وهو يفصل في إدانة المتهم أو براءته، مقيداً بأي قيد من القيود الخاصة بالأدلة القانونية الموضوعية في القانون للواد المدنية. وإذن فقد كان على المحكمة أن تحقق دفاع المتهم، كما تحقق سائر الدفوع، وتقول كلمتها فيه، وما دامت هي لم تفعل في ظروف تدل على أنها رأت نفسها مقيدة فيها بمسألة قانونية فذلك يكون خطأ منها، ويكون حكمها معيباً متعيناً نقضه.

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ إذ اعتمد في قضائه على محضر التبديد بعد أن تمسك الدفاع بعدم صحته وبأنه مستعد للطعن فيه بالتزوير. وحيث إن النائب بمحضر جلسة المحاكمة أن محامى الطاعن تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأن البقرة المحجوزة موجودة، وأن قول المحضر إنه خاطب الطاعن غير صحيح إذ هو لم يقابله فسألته المحكمة عما إذا كان مستعداً للطعن بالتزوير في محضر المحضر فأجاب بالإيجاب، ثم صدر الحكم الاستئنافية بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه. وحيث إن الحكم الابتدائي أدان الطاعن وقال في ذلك: "إن التهمة ثابتة". "قبل المتهم من محضر الججز المؤرخ ٣٠ يولييه سنة ١٩٤١ النائب به أن المحضر".

“ أوقع حجزاً قضائياً ضد المتهم على الأشياء المبينة به وعين المتهم حارساً ”
 “ عليها وحدد للبيع يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤١ ومن التحقيقات الثابت فيها ”
 “ أن المتهم لم يتقدم المحجوزات للبيع في اليوم المحدد لذلك رغم عدم قيامه ”
 “ بسداد الأموال المحجوز من أجلها ومن محضر التبديد الثابت به أن المحضر ”
 “ بحث عن المحجوزات فلم يجدها وعقاب المتهم ينطبق على المادتين ٣٤١ ”
 “ و ٣٤٢ عقوبات ” .

وحيث إنه ما دام الدفاع عن الطاعن قد تمسك أمام المحكمة بأن المحضر لم يقابله
 فانه بذلك يكون قد رأى أن ما أثبتته المحضر في محضره من أنه قابل الطاعن دليلاً
 مهما عليه عمل على تفنيده، وما دامت المحكمة من جانبها قد رأت أهمية ذلك الذي
 أثبتته المحضر كدليل في الدعوى حتى إنها طالبت الطاعن بأن يظعن فيه بالتزوير —
 ما دام ذلك فان الحكم إذ يبنى على محضرى الجحز والتبديد دون أن تتحدث المحكمة
 فيه عما تمسك به الطاعن من عدم مقابلة المحضر له وتبين هل هو صحيح أو غير صحيح
 يكون قد جاء قاصراً في بيان الأسباب التي أقيم عليها منطقياً على تفهم المحكمة القانون
 على غير وجهه الصحيح . ذلك لأن المتهم متى ادعى أثناء محاكمته تزوير ورقة من
 الأوراق المقدمة في الدعوى فلا يصح قانوناً مطالبة، ولو كانت الورقة من الأوراق
 الرسمية، بأن يظعن بالتزوير وإلا كانت الورقة صحيحة فيما تشهد به عليه، فان مناط
 الإثبات في المواد الجنائية هو — بحسب الأصل — اقتناع قاضى الدعوى واطمئنانه
 إلى ذات الدليل المقدم إليه مما يجب معه، وهو يفصل في إدانة المتهم أو براءته،
 أن لا يكون مقيداً بأى قيد من القيود الخاصة بالأدلة القانونية الموضوعية في القانون
 للواد المدنية . ومتى كان هذا مقررًا فانه كان على المحكمة أن تحقق دفاع الطاعن
 كما تحقق سائر الدفوع وهول كلمتها . أما وهى لم تفعل — في ظروف تدل على أنها
 رأت نفسها مقيدة بمسألة قانونية وذلك خطأ منها كما مر القول — فان حكمها يكون
 معيباً مستوجباً نقضه .

(٦٦)

القضية رقم ١٦٧ سنة ١٣ القضية

ترور في أوراق رسمية . أعضاء اللجنة القروية للتسليف الزراعى من الموظفين العموميين . شهادتهم على الاستمارة الخاصة بأن طالب السلفة يمتلك أو يضع يده على الأطنان التى يدعى فى طلبه وضع يده عليها . تغييرهم الحقيقة فى هذه الشهادة من عمد . عقابهم عن جريمة التزوير فى ورقة رسمية .

(المادتان ١٧٩ و ١٨٠ ع ٢١١ و ٢١٢)

إن أعضاء اللجنة القروية للتسليف الزراعى — وهم من الموظفين العموميين — مطلوب منهم أن يشهدوا فى الاستمارة المعدة لذلك بأن طالب السلفة يمتلك أو يضع يده على الأطنان المحددة التى يدعى وضع يده عليها ، فإقرارهم بملكيتهم أو وضع يده على هذه الأطنان إنما هو شهادة منهم بصفتهم عن واقعة معينة . فلماذا هم غيروا الحقيقة عن عمد فى ذلك الذى هو مطلوب منهم الشهادة عليه فى الاستمارة ، فإنهم يعاقبون عن جريمة التزوير فى ورقة رسمية .

(٦٧)

القضية رقم ١٧٠ سنة ١٣ القضية

إثبات . الأدلة المقدمة فى الدعوى الجنائية . كتابة أو غير كتابة . حق المحكمة فى تحصيلها من تلقاء نفسها أو بناء على مطالب توجبه إليها . التبليغ بترور ورقة أو الادعاء بتغيير الحقيقة فيها . وقف الدعوى الجنائية حتى يصدر حكم بشأن صحة هذه الورقة . ليس بواجب قانونا .

إن من حق محكمة المواد الجنائية بل من واجبها أن تمحص الأدلة المقدمة إليها فى الدعوى الجنائية ، سواء أكانت كتابية أم غير كتابية ، وسواء أكان ذلك بناء على مطالب توجبه من الخصوم أو من تلقاء نفسها . وليس فى القانون ما يوجب ، عند مجرد التبليغ بترور ورقة أو الادعاء بتغيير الحقيقة فيها ، وقف الدعوى حتى يصدر حكم بشأن صحة هذه الورقة .

جلسة ١١ يناير سنة ١٩٤٣

برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : منصور إسماعيل بك
وجندى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد الفتى الجزائري بك المستشارين .

(٦٨)

القضية رقم ٤٢ سنة ١٣ القضائية

إثبات . العبرة بالإثبات في المواد الجنائية . باطمانان المحكة إلى الدليل المقدم إليها . المحكة غير
مقيدة بأدلة معينة . شاهد من أقر بقاء المجرم عليه . حتى المحكة في الأخذ بشهادته والتعويل عليها .

إن العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع المحكة واطمئنانها إلى الدليل
المقدم إليها . فالقانون لم يقيد القاضي بأدلة معينة بل خوله بصفة مطلقة أن يكون
عقيدته من أي دليل أوقريته تقدم إليه . فله إذن أن يأخذ بأقوال الشاهد متى
اطمأن إليها ، ولو كان هذا للشاهد قريبا للمجرم عليه أو كان هو المجرم عليه نفسه ،
إذ الأمر يرجع في الواقع إلى تقديره هو لقوة الدليل في الإثبات بعد بحثه وتمحيصه
والوقوف على جميع الظروف والملابسات المحيطة به . فإذا رأى أن الشاهد صادق ،
وأن القرابة لم تجعله على تغيير الحقيقة ، حق له التعويل على شهادته ، ولا يكون هناك
محل للنعي عليه بأنه اعتمد في قضائه على أقوال قريب الخصم .

(٦٩)

القضية رقم ٢٤٨ سنة ١٣ القضائية

إثبات . أقراف المتهم في التحقيق . سلطة المحكة في الأخذ به . إنكار المتهم الأقوال المسندة إليه
في التحقيق . وجوب الرد عليه وتفنيد دعواه . اكتفاؤها بالقول بأنها لا تنبأ بهذا الدفع لاعتزافه
في التحقيق . بناء حكمها بالإدانة على هذا الاعتراف . قصور .

إنه وإن كان للمحكة في المواد الجنائية السلطة الكاملة في أن تأخذ باعتراف
المتهم في التحقيق متى اقتنعت بصحته ، إلا أنه إذا أنكر المتهم الأقوال التي نسب
إليه في التحقيق أنه قالها يجب على المحكة أن تحقق هذا الدفاع ، وأن تضمن
حكمها الرد عليه ، وتنفذه إذا ما رأت عدم صحته ، ثم تأخذ بالاقرار إذا رأت

صدقه . أما أن يدفع المتهم أمامها بأن الاعتراف المنسوب له في محضر التحقيق لم يصدر عنه ، فتردّ عليه بأنها لا تعبأ بدفاعه لأنه معترف في التحقيق ، فذلك منها لا يمكن أن يعدّ رداً . وإذن فالحكم بالإدانة الذي يكون قوامه مثل هذا الاعتراف يكون معيباً لقصوره .

(٧٠)

القضية رقم ٢٤٩ سنة ١٣٠٠ القضائية

إثبات . محاضر تحقيق البوليس أو النيابة . خضوعها لتقدير القاضي . إنكار المتهم مدور الاعتراف المنسوب إليه في هذه المحاضر . مطالبته بالظن بالترير في المحضر . لا تصح . سلطة المحكمة في أطراح هذا الاعتراف . عدم تقيدها في ذلك بالقواعد المدنية . الحالة المستثناة . محاضر المخالفات . جبتها بما هو وارد فيها .

إن محاضر التحقيق التي يحررها البوليس أو النيابة ، وما تحويه هذه المحاضر من اعترافات المتهمين ومعاينات المحققين وأقوال الشهود ، هي عناصر إثبات تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضي ، وتحتل الجدل والمناقشة كسائر الأدلة . فللخصوص أن يفندوها دون أن يكونوا ملزمين بسلوك سبيل الظن بالترير ، وللحكمة بحسب ما ترى أنت تأخذ بها أو أن تطرحها . ولا يخرج عن هذه القاعدة إلا ما استثناءه القانون وجعل له حجية خاصة بنص صريح كمحاضر المخالفات التي نصت المادة ١٣٩ من قانون تحقيق الجنايات على وجوب اعتماد ما دون فيها إلى أن يثبت ما ينفيه . وإذن فإذا أنكر المتهم الاعتراف المعزول إليه ، فإنه يكون من واجب المحكمة أن تحقق دعواه وتقررها ، فتأخذ بالاعتراف إذا تبين صدقه وصدوره عنه ، وتطرحه إذا ثبت لديها أنه في الواقع لم يصدر عنه . وذلك من غير أن تكون مقيدة بالقواعد المدنية التي توجب الأخذ بما تضمنته الأوراق الرسمية إلا إذا ثبت عن طريق الظن بالترير تغيير الحقيقة فيها . فإذا لم تفعل ، بل اعتبرت محضر البوليس حجة رسمية واجبا الأخذ بها ، وأدانت المتهم بناء عليها ، فإن ذلك منها يكون قصورا يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

(٧١)

القضية رقم ٢٥٣ سنة ١٣ القضائية

اختصاص . اختلاس المتهم مبلغا كان تسلمه من مدين المحنى عليه . تمسكه باختصاص محكمة التسلم .
لا أساس له في القانون .

إذا كانت الواقعة التي أدين المتهم فيها هي اختلاس مال تسلمه فإن طعنه بأن المحكمة التي حصل التسلم في دائرتها هي المختصة لا أساس له في القانون ، لأن فعل الاختلاس قد يقع في دائرة محكمة أخرى ، وما دامت المحكمة التي فصلت في الدعوى قد اعتبرت أنه وقع في دائرتها فلا يصح النعي عليها بأن الاختصاص كان لغيرها .

(٧٢)

القضية رقم ٢٥٤ سنة ١٣ القضائية

حكم . تسببه . تأجيل المحكمة النطق بالحكم مع الترخيص في تقديم مذكرات . قضاؤها بعد ذلك بتأييد حكم الإدانة للأسباب التي بنى عليها دون الإشارة إلى دفاع المتهم الوارد في مذكرته أو التبرؤ لبعته . خطأ . وجوب تحقيق هذا الدفاع والرد عليه .

إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قررت تأجيل النطق بالحكم مع الترخيص للنصوص في تقديم مذكرات ، وفي الجلسة المحددة للنطق بالحكم قضت بتأييد الحكم المستأنف دون أن تتعرض إلى ما ورد في مذكرات المتهم من أن المحنى عليه تصالح معه وقررت في محضر الصلح المرفق بالذاكرة ما يفيد براءته ، فانها تكون قد أخطأت . إذ كان الواجب عليها أن تحقق هذا الدفاع وترد عليه ما دام المحنى عليه قد عدل عن أقواله الأولى التي انبنى عليها حكم الإدانة من أن المتهم كان سيئ النية في اختلاس ماله الذي أئتمنه عليه .

(٧٣)

القضية رقم ٢٥٦ سنة ١٣ قضية

تفتيش . القضاء بطلان التفتيش . الاستناد في إدانة المتهم في إحراز محذور إلى أقواله في التحقيق .
جواز ذلك .

إذا كان الحكم مع قضائه بطلان التفتيش قد أدان المتهم في إحراز محذور مستندا إلى أقواله في التحقيق وأمام المحكمة بأن محذورا كان معه وفي بيته بعباده، فلا يصح القول بأنه قد أخطأ . لأن هذه الأقوال يصح في القانون تصورها هي في حد ذاتها دليلا مستقلا عن التفتيش وما أسفر عنه التفتيش، فاعتماد المحكمة عليها وحدها، بنقض النظر عن التفتيش، على أساس ما أرتأته من أنها صدرت في ظروف وملاسات غير التي تم فيها التفتيش، مما مفاده أن قائلها لم يكن وقت أن قالها متأثرا بعملية التفتيش وما نتج عنها — ذلك لا غبار عليه قانونا، ولا تريب على المحكمة فيه .

المحكمة

وحيث إن حاصل أوجه الطعن (أولا) أن أوراق القضية كانت قد أرسلت إلى النيابة العمومية ولم تكن بقلم الكاتب فلم يستطع الطاعن الوقوف على أسباب الحكم ولذلك اضطر لتقديم أسباب طعنه دون أن يطالع على الحكم . (وثانيا) أن محكمة أول درجة قضت بصحة التفتيش ولكن المحكمة الاستئنافية اعتبرت التفتيش باطلا ومع ذلك فإنها قضت بتأييد الحكم الابتدائي الذي أدان الطاعن، وهذا خطأ مادام لا يوجد من دليل في الدعوى غير ما تحصل من التفتيش الباطل . (وثالثا) أن المحكمة اعتمدت في قضائها على وجود قطعة الحشيش في جيب الطاعن، وقالت إن هذا يعتبر دليلا على الحيازة وفاتها أن وجود هذه القطعة إنما كان بناء على إجراء باطل، وأن الطاعن تمسك بأنها أُلقيت في البيت من أعلى سور الحديقة، وأنه إنما أخذها ليسلمها لرجال الإدارة .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه : ” حاز وأحرز حشيشا بقصد الاتجار بلا ترخيص “ . والمحكمة الاستئنافية أيدت الحكم الابتدائي الصادر

بإدانتها وقالت في ذلك : "إن محامى المتهم (الطاعن) دفع ببطالان التفتيش الذى ترتب عليه ضبط الحشيش مع المتهم لأن وكيل النيابة الذى أذن بالتفتيش لم يكن مختصا بإصدار هذا الإذن لأنه وكيل نيابة المخدرات بالقاهرة . بينما المتهم يقيم فى دائرة شبين القناطر وليس للتهمة المسندة إليه أية علاقة بالقاهرة . وحيث إنه من المقرر قضاء وقفا أن لكل من أعضاء النيابة العامة اختصاصا مركزيا معينا يباشر فيه عمله دون سواء وهذا الاختصاص يتحدد على حسب الأحوال إما بقرار من وزير العدل أو بقرار من النائب العمومى . وثابت بلا نزاع أن اختصاص وكيل نيابة المخدرات بالقاهرة لا يتعدى مدينة القاهرة فلا يجوز له أن يباشر أى عمل من الأعمال التى خولها القانون لأعضاء النيابة إلا إذا كانت الواقعة الجنائية المسندة إلى المتهم قد حصلت فى مدينة القاهرة أو كانت المتهم نفسه يقيم بالقاهرة ، وأما فى هذه القضية فلا المتهم ولا الواقعة لهما علاقة بهذه المدينة فيكون وكييل نيابة المخدرات قد تجاوز اختصاصه القانونى فى الإذن الذى أصدره بالتفتيش ، ويكون التفتيش الذى ترتب على هذا الإذن باطلا بطلانا مطلقا .

أما القول بأن النيابة لا تجزأ فلا يفتى فى هذا المقام لأن المقصود بعدم تجزئة النيابة هو عدم تجزئتها داخل نطاق الاختصاص المركزى المحدد لأعضاء كل نيابة . وحيث إنه ولو أن التفتيش باطل لما تقدم فإن المحكمة ترى أن التهمة المسندة إلى المتهم ثابتة عليه بثبوتها كافيا من الأقوال التى أبدتها أمام النيابة عند استجوابه وأمام محكمة أول درجة وهذه المحكمة . وخلاصة هذه الأقوال أن ترتب الحشيش اللتين ضبطتا معه وهو يخفيهما فى ملابسه قد ألقينا فى بيته فأخذهما فى يده ونخرج من البيت ليساهما إلى العمدة ، وفى الطريق ضبطه البوليس ، وأنه لم يكن بينهما فى الصدىرى ، وإنما الذى وضعهما فى الصدىرى هو البوليس . وقد عجز المتهم عن أن يثبت للمحكمة تلفيق هذه التهمة ضده بإلقاء الحشيش فى منزله ووضع له بعد ذلك تحت ملابسه . ومن ثم تكون التهمة الواردة بوصف النيابة ثابتة ضده ، ويتعين والحالة هذه تأييد الحكم المستأنف بالنسبة للعقوبة .

وحيث إنه لا محل لما يتمسك به الطاعن في طعنه، فهو لم يثبت أنه لم يستطع الاطلاع على الحكم الصادر في الدعوى بسبب عدم وجوده بقلم الكاتب كما يدعى، فدعواه إذن في هذا الصدد على غير أساس. أما عن بطلان التفتيش فإن الحكم إذ أدان الطاعن في ذات الوقت الذي قال فيه ببطلان التفتيش لم يخطئ في شيء، ما دام هو لم يستند في قضائه إلى الدليل المستمد من التفتيش الباطل وهو العثور مع الطاعن عند تفتيشه على المادة المخدرة بل اعتمد — كما هو ظاهر من مطالعة أسبابه — على أقوال الطاعن في التحقيق وأمام المحكمة بأن غخدرا كان معه وفي يده بعبه. ولما كانت هذه الأقوال يصح في القانون تصورها هي بذاتها دليلا مستقلا عن التفتيش وما أسفر عنه التفتيش فإن اعتماد المحكمة عليها وحدها بغض النظر عن التفتيش على أساس ما ارتأته، كما هو الحال في الدعوى، من أنها صدرت في ظروف وملابسات غير التي تم فيها التفتيش، ولذلك فإن قائمها لم يكن وقت أن قالها متأثرا بعملية التفتيش وما نتج عنها — إن اعتماد المحكمة على تلك الأقوال في هذه الظروف يكون بعيدا عن الخطأ المدعى. ومتى تقر ذلك وكانت الأقوال التي بنى الحكم عليها من شأنها بذاتها أن تؤدي إلى الحقيقة القانونية التي استخلصتها المحكمة منها فإن مجادلة الطاعن على الصورة الواردة في طعنه لا تكون في الواقع إلا مناقشة موضوعية لا يقبل إثارتها أمام محكمة النقض.

(٧٤)

القضية رقم ٢٥٩ سنة ١٣ القضاية

وقاع. رفع المتهم ملابس المخني عليها أثناء نومها وإسماكة برجلها. بجواز مدته شروفا وقاع.
(المادة ٢٣٠ ج = ٢٦٧)

إن رفع المتهم ملابس المخني عليها أثناء نومها، وإسماكة برجلها — ذلك يصح في القانون مدته شروفا وقاع متى اقتنعت المحكمة بأن المتهم كان يقصد إليه، لأن هذه أفعال من شأنها أن تؤدي فورا ومباشرة إلى تحقيق ذلك المقصد.

(٧٥)

القضية رقم ٢٦١ سنة ١٣ القضائية

قتل خطأ - رابطة السببية - توافرها - وجوب بيان ذلك في الحكم .

(المادة ٢٠٢ ع = ٢٣٨)

إن القانون يوجب في جريمة القتل الخطأ أن يكون خطأ المتهم هو السبب في وفاة الجنى عليه بحيث لا يتصور أن تحدث الوفاة لولا وقوع الخطأ . فإذا كان ما أورده الحكم ، مع صراحته في أن المتهم كان مسرعا بسيارته ولم يكن ينفخ في البوق ، لا يفهم منه كيف أن السرعة وعدم النفخ كانا سببا في إصابة الجنى عليه وهو جالس في عرض الطريق العام الذى حصلت فيه الواقعة في الظروف والملايسات التى وقعت فيها ، فإنه يكون قد أغفل بيان توافر رابطة السببية ويتعين نقضه لقصوره .

جلسة ١٨ يناير سنة ١٩٤٣

برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : منصور إسماعيل بك وجندى عبد الملك بك وأحمد فتات بك ومحمد الملقى الجزايرى بك المستشارين .

(٧٦)

القضية رقم ٢٦٤ سنة ١٣ القضائية

دفاع - تأجيل دعوى مرفوعة على المتهم إلى جلسة معينة - تأجيل دعوى أخرى على ذات المتهم لنظر الادعين مما وذكر تاريخ الجلسة سابق على يوم تلك الجلسة المعنية - تخلف المتهم عن الحضور - الحكم عليه في خيبه - لا يصح . (المادة ١٦٢ تحقيق)

إذا كانت المحكمة بعد أن أمرت بتأجيل دعوى مرفوعة على المتهم إلى جلسة معينة قد أجلت دعوى أخرى مرفوعة على ذات المتهم لنظرها مع الدعوى الأولى ، ولكنها ذكرت في أمر التأجيل أنه ليوم حددته سابق على يوم تلك الجلسة المعنية ، فإن أمرها هذا يكون خاطئا من ناحية تضمنه تاريخين للجلسة التى أجلت إليها الدعوى . ذلك لأن قولها بأنها تؤجل الدعوى الأخيرة لنظرها مع الدعوى الأولى

معناه أن التأجيل كان للجلسة التي حددتها لهذه الدعوى الأولى . وهذا من شأنه أن يجعل المتهم على الاعتقاد بأن ذكر يوم آخر في أمر تأجيل الدعوى الأخرى لم يكن مقصودا بل جرى به القلم من باب السهو فقط ، وبأن تأجيل الدعوى لنظرهما معا إنما هو للجلسة التي حضرها ، وذلك لا يصح معه اعتبار تخلفه عن الحضور في اليوم الأول ، بسبب هذا الاعتقاد ، بغير عذر مقبول . وبالتالي لا يصح للحكمة أن تحكم عليه في غيبته وإلا كان حكما خاطئا .

(٧٧)

القضية رقم ٢٨٧ سنة ١٣ القضية الثانية

دفاع شرعي عن المال . إطلاق المتهم مقدوما تاريا على المحنى عليه حين رؤيته إياه عند الفجر في زراعة يسرق منها ، وتختلف إصابات بسيطة بالمحنى عليه . اعتبار المتهم في حالة من حالات الدفاع الشرعي عن المال . قول الحكم بانتفاء هذه الحالة لأن شروط الدفاع الشرعي عن المال الذي يبيح القتل غير متوافرة . خطأ .

إذا كانت الواقعة النابتة بالحكم هي أن المتهم لم يطلق المقدوف النار الذي أصاب به المحنى عليه إلا حين رآه عند الفجر في زراعة يسرق منها ، فهذا ، متى كانت الإصابة غير مميتة ، مما يسوغ القول بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن المال . فإذا كان الحكم قد قضى هذه الحالة ، ولم يقل في ذلك إلا "أن شروط الدفاع الشرعي عن المال الذي يبيح القتل غير متوفرة" فإنه يكون قد أخطأ ؛ لأن الفعل الذي وقع من المتهم على المحنى عليه لم ينتج عنه قتل ، ولأن من يكون في حالة من حالات الدفاع الشرعي ثم يقتل المعتدى حيث لا يكون القتل مباحا له لا يصح في منطق القانون القول بأنه لم يكن أصلا في حالة دفاع شرعي بل كل ما يمكن أن يوجه إليه هو تجاوز حدود حقه في الدفاع ، ثم محاسبته على ذلك باعتبار أنه كان معذورا فيما وقع منه أو غير معذور . فإذا كان الحكم لم يتعترض لذلك وهو يتحدث عن دفاع المتهم فإنه يكون قاصر البيان متعينا بقضيه .

(٧٨)

الفضية رقم ٢٨٨ سنة ١٣ القضاية

- (١) إجراءات . دعوى مدنية أمام المحاكم الجنائية . خضوعها لأحكام قانون تحقيق الجنائيات
لأحكام قانون المرافعات . عدم حضور المدعى بالحق المدني الجلسة التي حصلت فيها
المرافعة . الحكم برفض دعواه . يعتبر قباييا ولو كان قد حضر جلسات سابقة . وصف هذا
الحكم خطأ بأنه حضوري . الطعن فيه من المدعى بسبب هذا الخطأ . لا يقبل . علة ذلك .
المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية لا تقبل في جميع المواد الجنائية .
(المواد ١٣٣ و ١٦٣ و ١٧٧ و ١٨٧ تحقيق والمادة ٢٠٩ تحقيق مختلط)
(سرح) حكم . تسببه . حكم استثنائي بتأييد حكم ابتدائي . يكفى في تسببه الإحالة على أسباب
الحكم الابتدائي . تحريره على نموذج مطبوع . لا يقتضى بطلانه .
(د) حكم . تسببه . بيان مؤدى أقوال الشهود . محله . الاعتماد على تلك الأقوال في الإدانة .
(هـ) دفاع . طلب المدعى بالحقوق المدنية ضم أوراق إلى الدعوى . إجابته إلى طلبه . تحلفه
عن حضور الجلسة بنسب مدرور عدم إرشاده إلى تلك الأوراق . الحكم في الدعوى من غير
الاطلاع على الأوراق التي تقرر ضمها . لا يطن في صحة الحكم .

١ — لأنه وإن كان صحيحا أن الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية
تبعاً للدعوى العمومية تأخذ حكم هذه الدعوى فيما يختص بالإجراءات فتكون
خاضعة لأحكام قانون تحقيق الجنائيات لأحكام قانون المرافعات المدنية، وكان
صحيحاً كذلك أنه إذا لم يكن المدعى بالحقوق المدنية حاضراً في الجلسة التي حصلت
فيها المرافعة فإن الحكم الصادر برفض دعواه يعتبر أنه صدر في غيبته ولو كان قد
حضر جلسات سابقة — وإن كان هذا وذلك صحيحين إلا أن وصف المحكمة
ذلك الحكم بأنه حضوري لا يصح بأية حال أن يتخذ منه المدعى سبباً للطعن عليه .
فإن الحكم إذا كان بذاته قابلاً للمعارضة فيه من أحد الخصوم خطأ المحكمة التي أصدرته
في وصفه بأنه حضوري ليس من شأنه قانوناً أن يكون مانعاً من المعارضة فيه ،
إذ العبرة في وصف الأحكام هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة عنها، وإذا كان
في ذاته غير قابل لأن يطن فيه بهذا الطريق فإن وصفه لا يمكن أن يكون محل
شكوى، لأنه ليس من شأنه الإضرار بأحد .

هذا . ولما كانت المادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنايات الواردة في الباب الخالص بمحاكم المخالفات بعد أن بينت كيفية التقرير بالمعارضة في الأحكام الغيابية وما يترتب عليها الخ ... قد نصت على عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية ، ثم لما كانت المادتان ١٦٣ و ١٨٧ الواردة في باب محاكم الجناح قد نصتا على أن المعارضة تقبل في مواد الجناح على حسب ما هو مقرر في المادة ١٣٣ المذكورة ، وقد جاء النص فيهما عاما مطلقا بما يفيد أن الإحالة منسحبة على جميع أجزاء المادة المحال عليها بما في ذلك عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية ، ثم لما كانت المادة ١٧٧ الواردة في باب محاكم الجناح أيضا قد نصت على أن ميعاد الاستئناف يتبدى من يوم صدور الحكم إلا في حالة صدوره غيابيا فلا يتبدى ، فيما يتعلق بالمتهم ، إلا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة مما يفيد أن الشارع إنما أراد بهذا القيد عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية في مواد الجناح أيضا ، ولما كانت الأحكام الغيابية في مواد الجنايات لا تخضع بالنسبة للتهمين لأحكام المعارضة ، وكان خلق قانون تحقيق الجنايات في باب محاكم الجنايات من أى نص ينظم المعارضة أمامها في الأحكام الغيابية يؤخذ منه أن المدعى بالحقوق المدنية ليس له هو الآخر أن يعارض في الأحكام الغيابية الصادرة من هذه المحاكم — لما كان كل ذلك كان واجبا القول بأن المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية لا تقبل في المواد الجنائية كافة . هذا هو قصد الشارع البادئ في النصوص المتقدم ذكرها . وقد أفصح عنه بجلاء قانون تحقيق الجنايات المختلط الصادر في سنة ١٩٣٧ إذ نص في المادة ٢٠٩ على عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية . ومتى كان ذلك مقظرا فانه — كما سلف — لا يحسد المدعى بالحقوق المدنية تمسكه بأن الحكم الصادر برفض دعواه كان يجب وصفه بأنه غيبي^(١) .

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضا في حكمها الصادر بجملة ٢٢ مارس سنة ١٩٤٢ في القضية

٢ — إذا رأيت المحكمة الاستئنافية تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها بأن تميز ذلك الأسباب في حكمها . وإذن فإنه يمكن أن تحيل عليها . والإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وبيانها ، وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها .

٣ — إن تحرير الحكم الاستئنافي على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ما دام قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي أخذاً بأسبابه ، وما دامت المحكمة قد أصدرته على هذا النحو موافقة على تلك الأسباب ، مما يجب معه عدّها صادرة منها .

٤ — إن المحكمة لا تكون مطالبة ببيان مؤدى أقوال الشهود إلا إذا كانت قد استندت إليها في حكمها بالإدانة ، أما إذا كانت لم تعتمد على شيء من تلك الأقوال فإنها لا تكون مكلفة بأن تذكر عنها شيئاً .

٥ — ما دام المدعى بالحقوق المدنية لم يرشد عن الأوراق التي طلب ضمها إلى الدعوى وأجابته المحكمة إلى جواز ضمها ، ولم يحضر في الجلسة التي أصدرت المحكمة الحكم فيها غيابياً على أساس أنه تخلف عن الحضور بلا عذر ، فليس له أن ينسب عليها أنها حكمت في الدعوى من غير أن تطلع على التحقيقات التي أحررت بضمها مادام هذا الضم لم يكن في مقدورها تنفيذه .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن الطاعن بوصف كونه مدعياً بحقوق مدنية لم يحضر أمام المحكمة الاستئنافية في جلسة المرافعة الأخيرة ، ومع ذلك فإن المحكمة اعتبرته الحكم الذي أصدرته في غيبته حضورياً . ولما كانت الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية لا تخضع لإجراءاتها وسيورها لأحكام قانون المرافعات بل تخضع فقط لقانون تحقيق الجنايات ، فتكون المحكمة قد أخطأت في حكمها .

وحيث إنه وإن كان صحيحا أن الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية تبعا للدعوى العمومية تأخذ حكم هذه الدعوى فيما يختص بالإجراءات فتكون خاضعة لأحكام قانون تحقيق الجنائيات لا قانون المرافعات المدنية، وإن كان صحيحا أيضا أن الحكم المطعون فيه يعتبر بالنسبة للطاعن بمقتضى قانون تحقيق الجنائيات أنه صدر في غيبته مادام الثابت أنه لم يكن حاضرا في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة ولو أنه كان قد حضر في جلسات سابقة — إن كان هذا وذلك صحيحين، إلا أن وصف المحكمة هذا الحكم بأنه حضوري لا يصح بأية حال أن يتخذ منه الطاعن سببا للطعن. ذلك لأن الحكم إذا كان بذاته قابلا للمعارضة فيه من أحد الخصوم فإن خطأ المحكمة التي أصدرته في وصفه بأنه حضوري ليس من شأنه قانونا أن يكون مانعا من المعارضة فيه، إذ العبرة في وصف الأحكام بحقيقة الواقع لا بما تكتبه المحكمة عنه. وإذا كان الحكم ليس قابلا في ذاته لأن يطعن فيه بهذا الطريق فإن وصف المحكمة له لا يمكن أن يكون محل شكوى لأنه ليس من شأنه الإضرار بأحد.

وحيث إنه لما كانت المادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنائيات الواردة في الباب الخاص بمحاكم المخالفات بعد أن بينت كيفية التقرير بالمعارضة في الأحكام الغيابية وما يترتب عليها ألغى نصت على عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية، ولما كانت المادتان ١٦٣ و ١٨٧ الواردة في باب محاكم الجلسات قد نصتا على أن المعارضة تقبل في مواد الجلسات على حسب ما هو مقرر في المادة ١٣٣ المذكورة. وقد جاء النص فيهما عاما مطلقا بما يفيد أن الإحالة منسجمة على جميع أجزاء المادة المحال عليها بما في ذلك عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية، والقول بغير هذا تخصيص بلا تخصيص، ولما كانت المادة ١٧٧ الواردة في باب محاكم الجلسات أيضا قد نصت على أن منعاد الاستئناف يتدنى من يوم صدور الحكم.

”إلا في حالة صدوره غايبا فلا يتدنى فيما يتعلق بالتمهم إلا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة“ مما يفيد أن الشارع إنما أراد بهذا القيد عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية في مواد الجلسات أيضا، ولما كانت الأحكام الغيابية

في مواد الجنائيات لانتخضع بالنسبة للتهمة لأحكام المعارضة، فإن خلق قانون تحقيق الجنائيات في باب محاكم الجنائيات من أى نص ينظم المعارضة أمامها في الأحكام الغيابية يؤخذ منه أن المدعى بالحقوق المدنية ليس له هو الآخر أن يعارض في الأحكام الغيابية الصادرة من هذه المحاكم . فمن أجل كل ذلك وجب القول بأن المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية لا تقبل في جميع المواد الجنائية . ذلك هو قصد الشارع البادى في النصوص المتقدم ذكرها، وقد أفصح عنه بجلاء قانون الجنائيات المختلط الصادر في سنة ١٩٣٧ إذ نص في المادة ٢٠٩ على عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية .

وحيث إنه متى كان هذا مقرا فلا يمدى الطاعن تمسكه بأن الحكم الصادر عليه كان يجب وصفه بأنه غيبي ما دام هو مدعى بحقوق مدنية وليس له، كما مر القول، حق المعارضة .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه محرز على نموذج مطبوع، وهذا يدل بذاته على أنه ليس من عمل المحكمة، وأن كل ما اشتمل عليه هذا الحكم من الإسهاب قوله إن حكم محكمة أول درجة في محله لأسبابه التي بنى عليها، وهذه العبارة ليست هي الأسباب التي أوجب الشارع اشتغال الحكم عليها .

وحيث إنه لا يتعين على المحكمة الاستثنائية إذا رأت تأييد الحكم المستأنف أخذا بأسبابه أن تعيد ذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها، فإن ذلك بذاته يقوم مقام إيرادها وبيانها، ويدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها، أما تحرير الحكم الاستثنائي على نموذج مطبوع فلا يقتضى بطلانه ما دام هو قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي أخذا بأسبابه، وما دامت المحكمة أصدرته على هذا النحو ووافقت عليه مما يجب معه عدّه صادرا منها .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث أن الطاعن استشهد أمام محكمة أول درجة بشاهدين هما عبد المجيد وردة وعبد المقصود الشراوى فسمعت المحكمة أولها،

أما الآخر فأثبت عنه بمحضر الجلسة أنه سيشهد على الحادثة الأولى . ويتضح من هذه العبارة أن المحكمة لم تكتف بعدم تدوين شهادة الشاهد بل رفضت سماعها ، واستنتجت من تلقاء نفسها ما عسى أن تخفى عنه هذه الشهادة . والحكم الصادر بناء على ذلك يكون معيبا .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن المحكمة بعد أن استدعت عبد المقصود الشرفاوى المذكور قالت عنه إنه سيشهد على الواقعة الأولى التى شهد بها من سبقه وهى واقعة غير المرفوعة بها الدعوى . ولذلك فإنها لم تسمع شهادته فلم يعترض الطاعن على ذلك . وإذن فليس له أن يتخذ منه سببا للطعن على الحكم .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع أن أسباب الحكم المطعون فيه لا أساس لها فى الأوراق . فقد ذكرت المحكمة أن الطاعن استشهد بشاهدين رأيا الحادثة وتبين من مناقشتها أنهما لا يعلمان شيئا وقورا أقوالا عن جريمة سبق الحكم فيها بالبراءة مع أن الواقع أنها لم تسمع شهادة أحد هذين الشاهدين وهو عبد المقصود الشرفاوى ، كما مرّ القول ، ولم تطلع المحكمة على أوراق القضية الأولى التى أشارت إليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قال فيما قاله بصددراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية قبلهما " إنه تبين من مناقشة الشاهدين اللذين استشهد بهما المدعى بالحق المدنى أنهما لا يعلمان شيئا عن الواقعة المرفوعة بشأنها الدعوى وقورا أقوالا عن واقعة أخرى سبق أن رفعت عنها دعوى من المدعى المدنى نفسه وقضى فيها بالبراءة " . وهذا الذى أورده الحكم يتفق وما جاء على لسان الشاهد الذى سمعته المحكمة كما يتفق وما قالته المحكمة عن الشاهد الآخر على مسمع من الطاعن الذى لم يبد منه أى اعتراض على قولها هذا . أما عن عدم ضم أوراق الدعوى الأخرى فإن الطاعن لم يطلب ذلك والمحكمة لم تكن ملزمة بطلب تلك الأوراق ما دامت لم ترحاجه إليها بعد أن سمعت الدعوى وحققتها .

وحيث إن حاصل الوجه الخامس أن الحكم لم يبين واقعة الدعوى ولم يشر إلى أقوال الشهود ولا مؤدى شهادة كل منهم .

وحيث إن ما جاء بهذا الوجه غير صحيح ، فإن الحكم عن بيان الواقعة كما جاءت بعريضة اللجنة المباشرة المرفوعة من الطاعن ، وذكر أن المدعى المدنى استشهد بشاهدين قال إنهما رأيا الواقعة ولكن تين من مناقشتها أنهما لا يعلمان عنها شيئا ، وقد قررا أقوالا عن جريمة أخرى سبق أن رفعت عنها دعوى من المدعى المدنى ضد المتهمين وحكم فيها بالبراءة . واستخلصت المحكمة من ذلك أنه لا دليل على الإتهام ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية قبلهما . وفيما أورده الحكم على الوجه المتقدم بيان كاف لواقعة الدعوى . أما عن مؤدى أقوال الشاهدين فإنه يكفى ما قالته المحكمة عنهما من أن ما شهدا به لا علاقة له بالواقعة المرفوعة بها الدعوى ، لأن محل مطالبتهما ببيان مؤدى أقوال الشهود أن تكون قد استندت إلى هذه الأقوال في حكمها ، أما وهى لم تعتمد على شيء من أقوال الشاهدين فلم تكن مكلفة بأن تذكر شيئا عنها أكثر من القول بأنها بعيدة عن الدعوى .

وحيث إن مبنى الوجه السادس أن الحكم برفض الدعوى المدنية قد بنى على أسباب غير كافية .

وحيث إن الطاعن قد رفع الدعوى مباشرة ضد المتهمين بأنهما سبياه وضرياه ، وقد رأت المحكمة بناء على الأسباب التى أوردها فى حكمها أن لا دليل على الإتهام ، ولذلك حكمت ببراءة المتهمين . ثم ذكرت عن الدعوى المدنية أنه ما دامت الجريمة لم تثبت عليها فتكون الدعوة المدنية على غير أساس . وفى هذا الذى ذكرته المحكمة ما يكفى بيانا لأسباب رفض الدعوى المدنية . لأن قول المحكمة بعدم ثبوت وقوع الواقعة الجنائية من المتهمين للأسباب التى ذكرتها يدل بذاته على أن الدعوى المدنية لا أساس لها .

وحيث إن محصل الوجه السابع أن المحكمة الاستئنافية أمرت بضم تحقيقات أشار إليها الطاعن ولكنها حكمت فى الدعوى دون أن تضم هذه الأوراق .

وحيث إنه بين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن طلب في إحدى الجلسات تأجيل القضية لضم تحقيقات سيرشد عنها ، فأجالت المحكمة القضية إلى جلسة تالية ، وفي هذه الجلسة طلب الطاعن التأجيل لضم التحقيقات فأجالت المحكمة القضية إلى جلسة أخرى ، وفيها لم يحضر الطاعن ، فنظرت المحكمة الدعوى في غيابه ، وقضت فيها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . وما دام الطاعن لم يرشد عن الأوراق التي طلب ضمها ، ولم يحضر في الجلسة التي أصدرت المحكمة الحكم فيها على أساس أنه تخلف عن الحضور بلا عذر فليس له أن ينهى عليها أنها حكمت في الدعوى من غير أن تطلع على التحقيقات التي أمرت بضمها ، ما دام هذا الضم لم يكن في مقدورها تنفيذه .

(٧٩)

القضية رقم ٢٨٩ سنة ١٣ القضاية

تلبس . التلبس الوارد ذكره في المادة ٨ تحقيق . يكفى لقاءه مشاهدة الفعل المكون للجريمة بعد وقوعه ببرة يسيرة ولو لم يشاهد مرتكبه . حق رجال الضبطية القضائية في أحوال التلبس بالجنح والجنايات في القبض على كل من يقوم لديهم دليل على مساهمته في الجريمة فاعلا أو شرىكا ولو لم يشاهد وقت ارتكابها . مثال في جريمة إحراز مخدر . (المادتان ٨ و ١٥ تحقيق)

إذا كان الحكم قد أثبت أن رجال البوليس المأذونين بتفتيش شخص ومثله ومقهاه لما دخلوا المقهى قد شاهدوا المتهم ، وهو شخص غير الوارد اسمه في إذن التفتيش ، عند بابه الخلفى يحاول الهرب فلحق به أحدهم وبمحت خارج ذلك الباب فوجد على مقربة منه كيسا على الأرض به حشيش ففتشوا المتهم لاعتقادهم أن له ضلعا في جريمة إحراز هذا الحشيش فعثروا معه على حشيش أيضا ، فإن هذا التفتيش يكون صحيحا . لأن الحكم يكون قد أثبت أن جريمة إحراز المخدر كان متلبسا بها . ومتى كان الأمر كذلك فلا تترتب على المحكمة في اعتمادها على ما تحصل من هذا التفتيش . ذلك لأن التلبس بالجريمة الوارد ذكره في الشق الأول من المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات لا يشترط فيه مشاهدة شخص بعينه يرتكبا ، بل إنه يكفى

مشاهدة الفعل المكون له وقت ارتكابه أو بعد وقوعه ببرهة يسيرة ولو لم يشاهد مرتكبه ، ولأن رجال الضبطية القضائية لم بمقتضى المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات في أحوال التلبس بالجنح والجنايات أن يقبضوا على كل من يقوم لديهم أى دليل على مساهمته في الجريمة كفاعل أو شريك ولو لم يشاهد وقت ارتكابها .

(٨٠)

القضية رقم ٢٩٣ سنة ١٣ القضائية

اختصاص . المحاكم الجنائية هي صاحبة الاختصاص الأصبل بالفعل في جميع الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام . المحاكم العسكرية تؤدي عملها إلى جانب المحاكم العادية فيما يخصها عليها السلطة القائمة على إصدار الأحكام العرفية من الجرائم . دعوى من جريمة من تلك الجرائم . عدم تقديمها إلى المحكمة العسكرية . تقديمها إلى المحاكم العادية . وجوب الفصل فيها .

(القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ انخاص بالأحكام العرفية)

إنه لما كانت المحاكم الجنائية هي صاحبة الاختصاص الأصبل بالفصل في جميع الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام ، ولما كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ انخاص بالأحكام العرفية ليس فيه ولا في غيره من القوانين أى نص على استقلال المحاكم العسكرية بالاختصاص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات والتي تحال عليها من السلطة القائمة على إصدار الأحكام العرفية ، فإنه يجب القول بأن المحاكم العسكرية إنما أنشئت لتؤدي عملها في هذه الجرائم بجانب المحاكم العادية . وفي الحق فإن الاعتبارات التي تقتضى الخروج عن الأصبل وتستدعي المحاكمة العسكرية فيما هو من اختصاص المحاكم العادية يجب أن يكون أمر تقديرها موكولا إلى المحاكم العسكرية على حسب ظروف وهلايسات الجرائم والدعاوى المختلفة . فإذا ما رأى المحاكم العسكرية لسبب من الأسباب عدم تقديم القضية إلى المحاكم العسكرية فذلك لا يمكن بداهة أن يكون من شأنه إغلات الحائى من العقاب على مقتضى أحكام القانون العام . وذا ما رأى وجوب تقديم القضية إلى المحاكم العسكرية كان العمل بما رأى متعينا . ولذلك فإذا ما قدمت قضية من القضايا المذكورة من النيابة

العمومية إلى المحاكم العادية فلا يجوز لهذه المحاكم أن تتخلى من تلقاء نفسها عن اختصاصها بمقولة إن المحاكم العسكرية مختصة بالفصل فيما دام الحاكم العسكري لم يطالب بحقه في وجوب تقديم القضية إلى المحاكم العسكرية .

المحكمة

وحيث إن حاصل الطعن أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ لا نص فيه هل افراد المحاكم العسكرية بالحكم في القضايا التي خولت الفصل فيها، فهي إذن بالنسبة لهذه القضايا تؤدى عملها بجانب المحاكم العادية التي لم يسلبها القانون حق الفصل فيها ، فالأمر الصادر من قاضى الإحالة بعدم الاختصاص بنظر الدعوى لأنها من اختصاص المحاكم العسكرية يكون خاطئا متعينا تقضه .

وحيث إن النيابة العمومية رفعت الدعوى إلى قاضى الإحالة على المتهمين طالبة إحالتهم إلى محكمة الجنايات ، فأصدر أمره المطعون فيه بعدم اختصاصه بنظر الدعوى ، واستند في ذلك إلى ما قاله من " أن الحاكم العسكري العام أصدر " "أمرا رقم ٣٤٤ يجعل الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات " " من اختصاص المحاكم العسكرية إذا تعلقت بأوراق النقد المصرية أو أوراق " " البنوك المالية التي أذن بإصدارها قانونا . وحيث إن النيابة العامة طلبت " " معاقبة المتهمين بالمادة ٢٠٦ عقوبات ، وموضوع التهمة أن المتهمين قلدوا " " أوراق نقد وروجوها . وحيث إن الاختصاص في هذه الحالة يكون للمحاكم " " العسكرية دون سواها لأن الحاكم العسكري العام خصها بهذا النوع ، ومعنى " " ذلك أنه حرم المحاكم الأخرى من نظرها . وحيث إن الحكم الصادر من محكمة " " النقض بأن المحاكم العسكرية لم يمنع المحاكم العادية من نظر الجرائم التي أصدر " " عنها أوامر عسكرية بأحالتها لتلك المحاكم مجمله أن الأمر العسكري لا ينحصر " " المحاكم الجديدة بنظر قضايا الجنايات دون سواها . وحيث إنه لذلك ، وعملا " " بقواعد الاختصاص ، يكون القانون الجديد الذى جعل الاختصاص لمحكمة "

”جديدة هو الأولى بالاتباع . ويتعين التقرير بعدم اختصاص قاضى الإحالة“
”بنظر الدعوى وإحالتها إلى النيابة العامة لإجراء شؤنها فيها“ .

وحيث إنه لما كانت المحاكم الجنائية هي صاحبة الاختصاص الأصيل بالفصل في جميع الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام ، ولما كانت القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالأحكام العرفية ليس فيه ولا في غيره من القوانين أى نص على إفراد المحاكم العسكرية بالاختصاص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات والتي تحال عليها من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ، فإنه يجب القول بأن المحاكم العسكرية إنما أنشئت لتؤدى عملها في هذه الجرائم بجانب المحاكم العادية . وفي الحق فإن الاعتبارات التي تقتضى الخروج على الأصل وتستدعى المحاكمة العسكرية فيما هو من اختصاص المحاكم العادية يجب أن يكون أمر تقديرها موكولا إلى المحاكم العسكرية على حسب ظروف وملابسات الجرائم والدعاوى المختلفة . فإذا ما رأى المحاكم العسكرية لسبب من الأسباب عدم تقديم قضية إلى المحاكم العسكرية ، فذلك لا يمكن بداهة أن يكون من شأنه إفلات الجانى من العقاب بمقتضى أحكام القانون العام ، وإذا ما رأى وجوب تقديم القضية إلى المحاكم العسكرية كان العمل بما رأى متعينا . ولذلك فإذا قدمت قضية من القضايا المذكورة من النيابة العمومية إلى المحاكم العادية فلا يجوز لهذه المحاكم أن تتخلل من تلقاء نفسها عن اختصاصها بمقولة إن المحاكم العسكرية مختصة بالفصل فيها ، ما دام المحاكم العسكرية لم يطالب بحقه في وجوب تقديم القضية إلى المحاكم العسكرية .

وحيث إنه غير صحيح ما جاء بالأمر المطعون فيه من أن الأمر العسكري رقم ٣٤٤ قد جعل الفصل في الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات من اختصاص المحاكم العسكرية دون سواها ، فإن الأمر المذكور ليس فيه ذلك التخصيص ، وكل ما تضمنه هو تحويل المحاكم العسكرية النظر في الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة ، كما هو الشأن في سائر الأوامر التي على شاكلته .

وحيث إنه لذلك فإن قاضى الإحالة - إذ تمخّل من تلقاء نفسه دون طلب من الحاكم العسكرى - عن الفصل فى الدعوى المرفوعة إليه عن جريمة معاقب عليها بمقتضى قانون العقوبات يكون قد أخطأ . على أنه فى الدعوى يكون طلب الحكم العسكرى محل نظر لأن الأمر العسكرى المشار إليه آنفا لم يصدر إلا بعد تقديم القضية لقاضى الإحالة .

وحيث إنه لما تقدّم يتمين قبول الطعن ونقض الأمر المطعون فيه وإعادة القضية إلى قاضى الإحالة لنظرها .

جلسة ٢٥ يناير سنة ١٩٤٣

برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل مرمى بك ومنصور إسماعيل بك وأحمد نشأت بك ومحمد الملقى الجزائري بك المستشارين .

(٨١)

القضية رقم ١٩٤١ سنة ١٢ القضائية

حكم . وجوب تحريره والتوقيع عليه فى مدة ثلاثين يوما من صدوره . حكم لم يتم فى هذه المدة .
العلن فيه بطريقى النقض . إثبات أنه لم يتم فى ظرف الثمانية الأيام بشهادة من قلم الكتاب قدمت فى يوم الثمانية عشر يوما . إثبات أنه لم يتم التوقيع عليه فى مدة الثلاثين يوما بشهادة من قلم الكتاب .
نقض الحكم . (المادة ٢٣١ تحقيق)

الأحكام الجنائية كافة يجب تحريرها ووضع أسبابها والتوقيع عليها فى مدة ثلاثين يوما من صدورها وإلا كانت باطلة . وإذن فلصاحب الشأن متى كان قد قسّر بالظن فى الحكم فى الميعاد الوارد بالمادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنائيات ، وهو ثمانية عشر يوما كاملة ، وكان قد بين فى هذا الميعاد أيضا أن الحكم لم يوقع عليه فى مدة ثمانية الأيام الواردة فى المادة المذكورة وأيد دعواه بشهادة من قلم كتاب المحكمة ، أن يطلب نقض الحكم إذا كان بعد انقضاء ثلاثين يوما من صدوره لم يتم التوقيع عليه . وعليه فى هذه الحالة أن يدعم طلبه بشهادة أخرى من قلم الكتاب .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في أنه حتى انقضاء أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ النطق بالحكم المطعون فيه لم يكن قد وضعت له أسباب ولا حصل التوقيع عليه مما يستدل منه على أن واضعه إما أن يكون اعتمد على ذاكرته وهي لا يصح أن تكون محل اعتماد لطول المدة، أو على محضر الجلسة وهو لا يثبت فيه كل ما يقال فيها، أو على التحقيقات الابتدائية وهي لا يجوز الاكتفاء بها . وإذن فهذا التأخير في كتابة أسباب الحكم والتوقيع عليه يعيبه ويستوجب بطلانه .

وحيث إنه وإن كان قد ورد في قانون تحقيق الجنائيات نصوص توجب تحرير الأحكام والتوقيع عليها في مدد معينة إلا أن القضاء قد استقر على أن الشارع إنما قصد بما أورده من ذلك إنجاز الأحكام في أقرب وقت ممكن . وهذا صواب إذ القانون ليس فيه نص يوجب أن تكون أسباب الحكم قد حررت عند النطق به، والمصلحة العامة تقتضي بأن يكون للقضاة فسحة من الوقت كافية لتوفية الأحكام حقها من تدقيق وتحقيق بلا إرهاب لهم ولا مشقة عليهم، والمدة التي حددها القانون وإن كانت كافية في غالب القضايا إلا أنها في بعضها قد تكون غير كافية . لكن هذا ليس معناه أن الشارع قد أطلق للقاضي العنان في إنجاز الأحكام فلا يحظر أسبابها ولا يوقع عليها إلا عند ما يطيب له ذلك مهما طال المدى على النطق بها . ذلك لأن لمحاسب الشأن في الأحكام حقوقا تستوجب أن يكون لفسحة القاضي في تحريرها حد . فانهم يجب لهم في أقرب فرصة أن يمتنعوا من الوقوف على الأسباب التي من أجلها قضى لهم أو عليهم، وأن يحصلوا على صور الأحكام لتنفيذها أو لاستعمال ما خولهم القانون من حق الطعن فيها . وذلك يكون مستجيلا عليهم ما دام الحكم لم يكتب ولم يوقع عليه . فالتواني في كتابة الأحكام إلى ما يزيد على الوقت اللازم فيه إضرار ظاهر بمصالح المتقاضين، ولا سيما الأحكام المشمولة بالنفاذ المعجل فهذه قد يظهر الطعن فيها أن التنفيذ المؤقت وقع على برء، وهو أمر يؤدي العدالة وتناؤدى منه الجماعة . لهذا يتحتم القول بأن الشارع لا بد أن يكون قد قصد أن يجعل للفسحة

المنوطة للقاضي حدًا يجب أن تقف عنده، وأن يمكن أصحاب الشأن في سبيل تمتعهم بحقوقهم من مطالبة القاضي بأن لا يتخطى هذا الحد . والوسيلة الميسورة لذلك هي التنظيم من التسوية في إنجاز الأحكام إلى المحكمة الموكول إليها الفصل في النظم من الأحكام . ولا سبيل لهذه المحكمة هي الأخرى إلا أن تقضى ببطالان الحكم كما نطق به على أساس أنه لم يبين فيه ما يجب بيانه في الأحكام كافة وإلا كانت باطلة .

وحيث إنه متى كان ذلك كذلك وجب تعزف الحد الذي يقتض عدم تخفيه في تحرير الأحكام والتوقيع عليها .

وحيث إنه لما كانت محاكم الجنايات بمقتضى المادة ٥٠ من قانون تشكيلها تنعقد بحسب الأصل كل شهر، ومفاد ذلك أن الشارع رأى أن هذا القدر من الوقت هو أقصى مدة تكفي المحكمة للنظر في قضايا الدور وتحرير الأحكام والتوقيع عليها قبل أن تستأنف العمل في الدور التالى . ولما كانت المادة ١٨٣ من قانون تحقيق الجنايات قد نصت على أنه في مدة ثلاثين يوما يجب تقديم الاستئناف إلى المحكمة الاستئنافية لتفصل فيه، ومفاد ذلك بداهة أن الشارع قدّر أن ثلاثين يوما هي أقصى مدة لتحرير الأحكام في مواد المخالفات والجناح والتوقيع عليها حتى تعرض على المحكمة الاستئنافية . ولما كان يجب بالقياس على المادة ١٨٣ المذكورة أن يقدم الطعن أيضا في مدة ثلاثين يوما إلى محكمة النقض لتفصل فيه — لما كان كل ذلك، كان القول بأن الأحكام الجنائية كافة يجب تحريرها ووضع أسبابها والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من صدورها وإلا كانت باطلة قولًا لا يتجافى مع القانون ولا هو غريب عنه، بل هو مستمد من ذات أحكامه . ولذلك يجب اعتبار هذه المدة حدًا أقصى لا يمكن تجاوزه في كتابة الحكم والتوقيع عليه . فإنه متى قدمت الدعوى إلى محكمة النقض لنظر الطعن المرفوع فيها على أساس أن الحكم لم يتم في مدى ثمانية الأيام من النطق به ، وكان الحكم لم يتم تحريره حتى يوم الجلسة ، وتسبب الطاعن بطلب نقضه لهذا السبب فليس من سبيل أمام محكمة النقض إلا أن تلجأ إلى طلبه وتنقض له الحكم لانعدام أسبابه .

ولا يسوغ في القانون، ولا فيما تواضع عليه رجال القانون، مطالبتها بتأخير الفصل في الطعن إلى غير مدى حتى يقدر للحكم المطعون فيه أن يجتز ويوضع. هذا يكفي في تجلية صحة هذا النظر وتعزيز النتيجة التي انتهى إليها.

وحيث إنه بناء على ذلك يكون لصاحب الشأن — متى كان قد قزر بالطعن في الحكم في الميعاد الوارد بالمادة ٣٣١ من قانون تحقيق الجنايات وهو ثمانية عشر يوما كاملة من صدوره، وكان قد تبين في هذا الميعاد أيضا أنه لم يوقع عليه في مدة ثمانية الأيام الواردة في المادة المذكورة وأيد دعواه بشهادة من قلم كاتب المحكمة — أن يطلب نقض الحكم إذا كان بعد انقضاء ثلاثين يوما لم يتم التوقيع عليه. وعليه في هذه الحالة أن يدعم طلبه بشهادة أخرى من قلم الكاتب دالة على ذلك.

وحيث إنه مادام الحكم المطعون فيه قد صدر في ٢١ مارس سنة ١٩٤٢ وحتى يوم ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٢ لم يكن قد حررت أسبابه ولا حصل التوقيع عليه، كما يبين من الشهادة المقدمة من الطاعن الصادرة من قلم كاتب المحكمة فانه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه. وذلك بلا حاجة إلى النظر في الوجه الآخر من الطعن المبني على أن من وضع أسباب الحكم بعد أن مضت مدة طويلة على النطق به كان قد نبى ما دار بالجلسة فأورد على الإدانة أدلة ينقض بعضها بعضا وألف حكما مضطرا با متخاذا للأسباب.

(٨٢)

القضية رقم ٢٩٧ سنة ١٣ القضاية

قوة الشيء المحكوم فيه. محكمة مدنية. الطعن لديها بتزوير سند الدين المرفوعة به الدعوى. رفضا سماع شهود لإثبات واقعة المديونية. دعوى عن سرقة هذا السند أمام المحكمة الجنائية. سماع هذه المحكمة الشهود عن واقعة المديونية. عدم الاعتراض على ذلك. الطعن في حكمها أمام محكمة النقض بدعوى مخالفتها لحكم المحكمة المدنية. لا يقبل. هذا الدفع ليس من النظام العام. قيام دعوى السرقة على أن المدين مرتضى سبند المديونية ووضع سنداً آخر عليه توقيع غير صحيح مكانه. لا غبار على المحكمة الجنائية في سماع شهود لإثبات سبق وجود السند الصحيح كائنه ما كانت قيمته.

إذا كانت المحكمة المدنية عند ما طعن لديها بتزوير سند الدين المرفوعة به الدعوى أمامها لم تقبل سماع الشهود لإثبات واقعة المديونية ، ثم جاءت المحكمة الجنائية عند نظر دعوى سرقة هذا السند فسمعت الشهود عن هذه الواقعة دون أن يعترض عليها صاحب المصلحة في الاعتراض ، فلا يجوز له من بعد أن يطعن أمام محكمة النقض بمقولة إن الحكم الجنائي قد صدر على خلاف الحكم المدني . وذلك لأنه فضلا عن أن دعوى التزوير المدنية ودعوى السرقة مختلفتان من حيث الموضوع والسبب والخصوم ، فإن عدم قبول المحكمة المدنية للإثبات بالبيئة ، ومخالفة المحكمة الجنائية لها في هذا الخصوص ، إنما كان في شأن إثبات نزاع مدني بحت ، مما لا شأن للنظام العام به . ومع ذلك فإنه ما دامت دعوى السرقة قائمة على أن المدين بعد أن حرر سندا بمدىونه للذات سرق هذا السند في غفلة منه ووضع مكانه سندا آخر عليه توقيع غير صحيح ، فإن سماع المحكمة الجنائية الشهود في هذه الدعوى لإثبات سبق وجود السند الصحيح لدى الدائن لا غبار عليه قانونا ، إذ السرقة واقعة مادية يجوز إثباتها بالبيئة كأشياء ما كانت قيمة المسروق ، وإذا كان تحقيق واقعة السرقة قد استلزم تحقيق المديونية التي لم تكن مقصودة لذاتها فذلك لا مخالفة فيه للقانون كذلك .

(٨٣)

القضية رقم ٣٠٨ سنة ١٣

(أ) انتهاك حرمة ملك الغير . إثبات الحكم أن العقار الذي دخله المتهم في حيازة فلان . صدر أحكام أخرى بأن حيازة هذا العقار لأشرف فلان هذا . لا يجهدى المتهم ما دامت الحيازة الفعلية لم تكن له هو .

(ب) دكن القوة . توافره . اعتداء المتهم بالضرب على من كان يحول بينه وبين دخول العقار . ذكر ذلك في الحكم يكفي في إثبات توافره هذا الركن . عدم وجود علاقة بين حال بالحاضر أو بالحيازة . لا يهم . (المادة ٣٢٣ ع ٣٦٩)

١ — إذا كان الحكم قد أدين المتهم في جريمة دخوله عقارا في حيازة غيره بقصد منع حيازته بالقوة ، وأثبت أن العقار الذي دخله في حيازة ذلك الغير بطريق

الإيجار، فلا يحدى المتهم صدور أحكام أخرى تضمنت أن الحيازة ليست لهذا الغير ما دامت الحيازة الفعلية لم تكن له هو .

٢ - يكفى في إثبات ركن القوة في هذه الجريمة أن يذكر الحكم أن المتهم وقت دخوله العقار قد اعتدى بالضرب على من كان يحول بينه وبين الدخول ولو لم يكن لهذا الذى حال علاقة بالحيازة ولا بالحائز .

(٨٤)

القضية رقم ٣١٠ سنة ١٣ القضاية

مرتة . إثبات أن المسروق غير ملوك القسم . يكفى للعقاب على المرتة . خطأ الحكم في ذكر اسم صاحب المسروق . لا يطله .

يكفى للعقاب في المرتة أن يكون ثابتا بالحكم أن المسروق ليس مملوكا للتمم . وإذن فإذا أخطأ الحكم في ذكر اسم صاحب المسروق فذلك لا يستوجب بطلانه .

(٨٥)

القضية رقم ٣١١ سنة ١٣ القضاية

تزوير . استعمال . تحقق فعل الاستعمال بمجرد تقديم الورقة والتسك بها . التنازل عن الورقة بعد ذلك . لا أثر له في وقوع الجريمة .

يتحقق فعل الاستعمال في جريمة استعمال الأوراق المزورة بمجرد تقديم الورقة والتسك بها . فما قد يحصل بعد ذلك من تنازل عن الورقة لا يكون له أثر في الجريمة التي وقعت .

(٨٦)

القضية رقم ٣١٦ سنة ١٣ القضاية

(١) دفاع . عدم إعلان المتهم بشهوده اكتفاء بأقرانهم في التحقيقات . طلبه تأجيل الدعوى لإعلانهم . رفضه . لا تأثير على المحكمة في ذلك . (المساذن ١٨ و ١٩ تشكيل)

إن القانون قد أوجب على الخصوم في مواد الجنائيات بمقتضى المساذنين ١٨ و ١٩ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات أن يعلنوا شهودهم الذين لم يأمر قاضى

الإحالة بإعلانهم بالحضور أمام المحكمة في اليوم المحدد لنظر القضية . وإذن فإذا كان المتهم لم يعلن شهوده مكتفيا بأقوالهم في التحقيقات فليس له أن يعيب على المحكمة أنها لم تؤجل له الدعوى لكي يمثلهم ما دامت هي من جانبها لم تكن في حاجة إلى سماعهم .

(٨٧)

القضية رقم ٣٢١ سنة ١٣ القضائية

نقض وإبرام . حكم غيابي . عدم انتفاء مبادئ المعارضة فيه . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز ولو من النيابة العمومية .
(المواد ١٦٣ و ١٨٧ و ٢٢٩ بمقتضى)
لا يجوز للنيابة ، كما لا يجوز لساائر الخصوم في الدعوى ، أن تطلعن بطريق النقض في الحكم الغيابي الصادر على المتهم بالعقوبة ما دام باب المعارضة فيه مفتوحا للحكم عليه .

جلسة أول فبراير سنة ١٩٤٣

برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات : منصور إسماعيل بك وجندى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد الحقى الجزائري بك المستشارين .

(٨٨)

القضية رقم ٢٥ سنة ١٣ القضائية

أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعي . عدم تمتك المتهم أمام المحكمة بأنه كان في حالة دفاع شرعي . المحكمة من جانبها لم ترقم هذه الحالة . مطالبة التهم المحكمة بأن تتحدث في حكمها بإدانة عن انتفاء هذه الحالة لديه . لا يصح .

إذا كان المتهم لم يتمسك أمام المحكمة بأنه كان في حالة دفاع شرعي عند ما ارتكب الجريمة المرفوعة بها الدعوى عليه فلا يحق له أن يطالب المحكمة بأن تتحدث في حكمها بإدانة عن انتفاء هذه الحالة لديه ما دامت هي من جانبها لم تر بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة .

(٨٩)

القضية رقم ٢٨٥ سنة ١٣ القضاية

جريمة مستمرة . جريمة وقتية . مناط النفرقة بينهما . العبرة في الاستمرار . بالتدخل المتجدد المتتابع المقصود من المتهم . مثال . شيخ بلد . إثباته على غير الحقيقة في كشف عائلة نفر القرعة أنه وحيد والده بقصد تخليصه من الخدمة العسكرية . جريمة غير مستمرة معاقب عليها بمقتضى المادة ١٢١ من قانون القرعة . الجريمة التي تعاقب عليها المادة ١٢٤ من قانون القرعة .

(المادتان ١٢١ و ١٢٤ من قانون القرعة العسكرية)

إنه للتمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة يجب الرجوع إلى الفعل الذي يعاقب عليه القانون . فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهى بمجرد ارتكاب الفعل كانت وقتية ، أما إن استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة . والعبرة في الاستمرار هنا هى بتدخل إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخلًا متتابعًا متجددًا . فإذا كانت الواقعة هى أن المتهم (وهو شيخ بلد) قد وقع على كشف لعائلة نفر القرعة أثبت فيه على غير الحقيقة أنه وحيد والده في حين أن له أخًا شقيقًا أسقط اسمه من الكشف بقصد تخليص نفر القرعة المذكور من الخدمة العسكرية ، فإن الفعل المسند إلى المتهم يكون قد تم وانتهى بالتوقيع على كشف عائلة نفر المقصود إعفاؤه من الاقتراع على صورة تؤدي إلى تحقيق الغرض المنشود ، إذ المتهم بعد ذلك لم يتدخل في عمل من شأنه إعفاء نفر من القرعة . أما ما قد يقال من أن المتهم بعد أن وقع على الكشف كان عليه أن يبلغ عن نفر القرعة الذى قصد تخليصه من الاقتراع ، وأنه لذلك يكون ما وقع منه جريمة مستمرة معاقبا عليها بالمادة ١٢٤ من قانون القرعة العسكرية ، فردود بأن هذه المادة لا تعاقب إلا على التستر أو إخفاء الأشخاص المطلوبين للكشف الطبي لأجل التجنيد أو الذين يكونون تحت الطلب للتجنيد كما هو صريح نصها . أما والثابت أن نفر القرعة لم يكن مطلوبًا للتجنيد أو للكشف الطبي تمهيدًا للتجنيد ، بل كان المقصود إسقاط اسمه من كشوف القرعة والاقتراع بلا حق ، فالمادة التي يصح تطبيقها على هذا الفعل هى المادة ١٢١ . على أن سكوت المتهم عن التبليغ عن

نفر القرعة بعد أن وقع على كشف العائلة المزور بقصد إغفائه من الاقتراع لا يمكن تفسيره إلا بعدم رغبته في التبليغ ضد نفسه عن الجريمة التي وقعت منه — الأمر الذي لا يصح في القانون مطالبة الإنسان به ، فلا يسوغ بحال أن يحمل مثل هذا السكوت على أنه كان مقصودا به تخليص نفر القرعة من الاقتراع كما يتطلب نص المادة ١٢١ من قانون القرعة . ومع ذلك فإن توقيع المتهم على كشف عائلة نفر القرعة بأنه وحيد أبيه بقصد تخليصه من الاقتراع بلا حق من شأنه أن يسقط عنه كل واجب من الواجبات التي تقضى عليه بتبليغ جهات الاختصاص عن هذا النفر ، لأن كل تبليغ يمكن أن يطالب به يكشف حتما عن فعلته التي يعتبرها القانون جريمة ، فهو بذلك داخل بطبيعة الحال في الفعل الجنائي المكون لهذه الجريمة ، كما هو الشأن فيمن يقتل شخصا ثم يخفي جثته كيلا تظهر جنايته .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في أن الطاعن تمسك أمام محكمة أول درجة بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بمضي المدة . وقد أخذت المحكمة بهذا الدفع ثم قضت بالبراءة . ولكن المحكمة الاستئنافية حكمت بإلغاء الحكم الابتدائي على اعتبار أن ما وقع من الطاعن جريمة مستمرة . ولما كانت الواقعة التي أسندت إلى الطاعن هي أنه وقع على كشف لعائلة نفر القرعة أثبت فيه على غير الحقيقة أنه وحيد والده ، فإن هذه الواقعة تعد جريمة وقتية تم بالتوقيع على الكشف وتقديمه إلى الجهة المختصة . ولما كان الثابت أن توقيع الطاعن على كشف العائلة قد حصل قبل أن تشرع النيابة في التحقيق بأكثر من ثلاث سنوات ، فتكون الدعوى العمومية قد انقضت كما قالت محكمة أول درجة .

وحيث إن الواقعة التي أثبتها الحكم الابتدائي وأخذ بها الحكم المطعون فيه هي أن الطاعن في خلال سنة ١٩٣٦ وقع على كشف لعائلة نفر القرعة على بكرى مهران أثبت فيه أنه وحيد والده في حين أن له أخا شقيقا أسقط اسمه من الكشف

بقصد تخليص نفر القرعة المذكور من الخدمة العسكرية . وقد بدأت النيابة في تحقيق هذه الواقعة في ٢٤ يونيو سنة ١٩٤١ .

وحيث إنه للتمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة يجب الرجوع إلى الفعل الذي يعاقب عليه القانون ، فإذا كان هذا الفعل يتم وينتهي بمجرد ارتكابه كانت الجريمة وقتية . أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة . والعبرة في الاستمرار هنا بتدخل إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخلًا متتابعًا متجددًا .

وحيث إن الفعل المسند إلى الطاعن حسبما أثبتته المحكمة قد تم وانتهى بالتوقيع على كشف عائلة النفر المقصود معافاته من الاقتراع على صورة تؤدي إلى تحقيق الغرض المقصود ، لأن الطاعن بعد ذلك لم يتدخل في عمل من شأنه معافاة النفر من القرعة كما قال الحكم الابتدائي بحق . أما ما يقوله الحكم المطعون فيه من أن الطاعن بعد أن وقع على كشف العائلة المزور كان عليه أن يبلغ عن نفر القرعة الذي قصده تخليصه من الاقتراع ، وأنه لذلك يكون ما وقع منه جريمة مستمرة معاقبا عليها بالمادة ١٢٤ من قانون القرعة العسكرية فردود (أولا) : بأن هذه المادة لا تعاقب إلا على التستر أو إخفاء الأشخاص من المطلوبين للكشف الطبي لأجل التجنيد أو كانوا تحت الطلب للتجنيد كما هو صريح نصها . أما والثابت في الحكم المطعون فيه أن نفر القرعة لم يكن مطلوبًا للتجنيد أو للكشف الطبي تمهيدًا للتجنيد بل قصد بما وقع منه إسقاط اسمه من كشوف القرعة والاقتراع بلا حق ، فالمادة التي يصح تطبيقها على الفعل المرتكب هي المادة ١٢١ من القانون المذكور . (وثانيا) بأن توقيع الطاعن على كشف عائلة نفر القرعة بأنه وحيد أبيه بقصد تخليصه من الاقتراع بلا حق من شأنه أن يسقط عنه كل واجب من الواجبات التي تقضى عليه بتبليغ جهات الاختصاص عن نفر القرعة المذكور ، لأن كل تبليغ يمكن أن يطالب به يكشف حتما عن فعلته التي يعتبرها القانون جريمة فهو بذلك داخل بطبيعة الحال في الفعل الجنائي المكون لهذه الجريمة شأنه في ذلك شأن

من يقتل شخصا ثم يخفي جثته كي لا تظهر جنايته . وفي الحق فإن سكوت الطاعن عن التبليغ عن نكر القرعة بعد أن وقع على كشف العائلة المزور بقصد معاقاته من الاقتراع لا يمكن تفسيره إلا بعدم رغبته في التبليغ ضد نفسه عن الجريمة التي وقعت منه الأمر الذي لا يصح في القانون مطالبة أى إنسان به فلا يسوغ بحال أن يحمل مثل هذا السكوت على أنه كان مقصودا به تخليص نكر القرعة من الاقتراع كما يتطلب نص المادة ١٢١ من قانون القرعة .

وحيث إنه ما دام الفعل المسند إلى الطاعن خاليا من صفة الاستقرار كما مر القول فإن المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية بالنسبة له تكون قد بدأت من وقت وقوعه في خلال سنة ١٩٣٦ . ولما كان التحقيق لم يبدأ فيه إلا في سنة ١٩٤١ فتكون الدعوى العمومية قد انقضت لمضي أكثر من ثلاث سنين من وقت وقوع الجريمة . ولذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتأيد الحكم الابتدائي القاضي ببراءة الطاعن لانقضاء الدعوى العمومية بمضي المدة ، وذلك من غير حاجة للبحث في الوجه الآخر من وجهي الطعن .

(٩٠)

القضية رقم ٣٠٤ سنة ١٣ القضاية

اختلاس أشياء محجوز عليها . حجز . وجوب احترامه . ماله . اختلاسه مناه المحجوز لاعتقاده بحق براءة ذمته من الدين المحجوز من أجله . عقابه . التخالص من الدين قبل توقيع الجزاء . لا ينفي جريمة الاختلاس .

إن القانون يوجب احترام المحجز ما دام قائما ولم يصدر حكم بإطلاقه . ذلك بأن الشارع قصد من النصوص التي وضعها للعاقبة على جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة إلى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها الاعتداء على السلطة العامة التي أوقعت المحجز ، قضائية كانت أو إدارية . والفرض من العقاب عليها هو إيجاب احترام أوامر السلطة المذكورة . ومن ثم يتعين معاقبة من يمتثل مناه

المحجوز عليه ولو كان يعتقد بحق براءة ذمته من الدين المحجوز من أجله . لأن في أخذ المالك حقه بنفسه وفي اختلاسه مناعه مع علمه بتوقيع المحجز عليه مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذى يقتضيه المحجز واعتداء ظاهرا على السلطة التى أوقفته . فإذا كان الحكم قد أثبت أن المتهمين ، مع علمهم بالمحجز وباليوم المحدد للبيع ، قد عمدوا تعطيل التنفيذ بعدم تقديم الأشياء المحجوزة لبيعها ، وأورد الأدلة التى اعتمد عليها في ذلك ، فإنه يكون قد أصاب الحق إذ قضى بإدانتهم . ولا يشفع لهم اعتقادهم براءة ذمتهم من الدين المحجوز من أجله لتخالصهم مع الجائر ، فإن هذا الاعتقاد لا يسوغ لهم الاعتداء على المحجز . والتسكك به لا يلزم المحكمة بأن تحققة ما دام التخالص قبل توقيع المحجز ليس من شأنه أن يبنى جريمة الاختلاس .

(٩١)

الفضية رقم ٣١٨ سنة ١٣٣٠ القضائية

وصف التهمة . المحكمة غير مقيدة وهي تفصل في الدعوى بالواقعة في نطاقها المرسوم في أمر الإحالة . سلطتها في أن تتخذ التهمة أساسا تستند به من التحقيقات التى أجريت في موضوع الواقعة بتناصرها للمكونة لها . متى لا يصح للمحكمة أن تنموض لما لم يرتدبه إليها ؟ (المادتان ١٢ و ٣٧ تشكيل) إن قانون تشكيل محاكم الجنايات إذ نص في المادة ١٢ (١) على أن "لقاضى الإحالة تعديل التهمة المبنية في ورقة الاتهام أو تشديدها دون أن يسند لمتهم وقائع لم يتناولها التحقيق" ، وفي المادة ٣٧ على أنه "يجوز لمحكمة الجنايات إلى حين النطق بالحكم تعديل أو تشديد التهمة المبنية في أمر الإحالة إذا اقتضت الحال ذلك بشرط أن لا توجه على المتهم أفعالا لم يشملها التحقيق" — إذ نص على ذلك فقد دل بوضوح على أن الشارع أراد — كما هي الحال في قانون التحقيق الجنائى الهندى (مادة ٢٢٧) وقانون التحقيق الجنائى السودانى (مادة ١٩٥) اللذين أخذ منهما هذان النصوص — أن يجعل للواقعة الأصلية بجميع عناصرها التى تناولتها التحقيقات الابتدائية اعتبارا عند المحاكمة التى تطلب بناء على هذه التحقيقات . فلا تكون المحكمة وهي تفصل في الدعوى مقيدة بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم

في أمر الإحالة وإنما تكون مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية على حقيقتها كما نئينها هي من التحقيق الذي تجر به بالجلسة في حدود الدائرة الواسعة التي تحيط بالواقعة الأصلية، إذ أن ما يرد في أمر الإحالة ليس إلا موجزا لتلك الواقعة يتضمن رأى قاضى الإحالة فيما تمحض عنه التحقيق فيها . ولما كان هذا الرأى بطبيعة الحال لا يلزم، وليس من شأنه أن يلزم المحكمة صاحبة الرأى الأعلى، فإن لها أن تخالفه وتتخذ للتهمة أساسا آخر تستمد منه من جميع التحقيقات التي أجريت في موضوع الواقعة بعناصرها المكونة لها . ولا يرد على ذلك بأن لسلطة الاتهام أو التحقيق أو الفصل فيما أسفر عنه التحقيق حقوقا واختصاصات في شأن التصرف في الدعوى، فإن ذلك محله أن تكون وقائع الدعوى متعددة ومختلفة ومستقلة بعضها عن بعض، ففي هذه الحالة — وفي هذه الحالة وحدها — لا يصح للمحكمة أن تترضى لما صرف النظر عنه ولم يرتد إليه . أما إذا كانت الواقعة المسادية واحدة لا يتصور فيها أن تكون قابلة لأية تجزئة أو قسمة فإن ما ذكر منها بأمر الإحالة يميز معه حتماً وبطبيعة الحال ما لم يذكر، حتى ولو كان قد صرف النظر عنه صراحة . كما لا يرد على ذلك بأن حق المتهم في الدفاع يقتضى أن تعين له التهمة التي توجه عليه ليحضر رده عليها، فإن حق المحكمة في تعديل التهمة أثناء المحاكمة يقابله واجب مقسّر عليها بمقتضى المادة ٣٨ من القانون المذكور، وهو أن تبين التهمة الجديدة للتهم، ولا تأخذ على غرة منه دون أن تتيح له فرصة تقديم دفاعه كاملا على أساس معين من الوقائع .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن أن المحكمة، وإن كانت قد قالت بعدم حصول سرقة وقضت ببراءة المتهم إلا أنها، وقد رجحت وقوع جريمة أخرى منه، كان لازماً عليها أن تقضى في هذه الجريمة، وخصوصاً بعد أن طلبت النيابة منها ذلك .

وحيث إن قانون تشكيل محاكم الجنائيات إذ نص في المادة ١٢ (١) على أن "لقاضى الإحالة تعديل التهمة الميينة في ورقة الاتهام أو تشديدها دون أن يسند

للتهم وقائع لم يتناولها التحقيق“ ، وفي المادة ٣٧ على أنه ”يجوز لمحكمة الجنايات إلى حين النطق بالحكم تعديل أو تشديد التهمة الميمنة في أمر الإحالة إذا اقتضت الحال ذلك بشرط أن لا توجه على المتهم أفعالا لم يشملها التحقيق“ — إذ نص على ذلك يكون قد دل بوضوح على أن الشارع أراد — كما هي الحال في قانون التحقيق الجنائي الهندي (مادة ٢٢٧) وقانون التحقيق الجنائي السوداني (مادة ١٩٥) — اللذين أخذ منهما هذان النصابان — أن يجعل للواقعة الأصلية بجميع عناصرها التي تناولتها التحقيقات الابتدائية اعتبارا عند المحاكمة التي تطلب بناء على هذه التحقيقات . فلا تكون المحكمة وهي تفصل في الدعوى مقيدة بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في أمر الإحالة ، بل إنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية على حقيقتها كما تبينها هي من التحقيق الذي تجريه بالجلسة في حدود الدائرة الواسعة التي تحيط بالواقعة الأصلية ، إذ أن ما يرد في أمر الإحالة ليس إلا موجزا لتلك الواقعة يتضمن رأى قاضي الإحالة فيما تمحض عنه التحقيق فيها . ولما كان هذا الرأى بطبيعة الحال لا يلزم ، وليس من شأنه أن يلزم ، المحكمة صاحبة الرأى الأعلى فإن لها أن تخالفه وتتخذ للتهمة أساسا آخر تستمده هي الأخرى من جميع التحقيقات التي أبرجت في موضوع الواقعة بعناصرها المكونة لها . ولا يرد على ذلك بأن لسلطة الاتهام أو التحقيق أو الفصل فيما أسفر عنه التحقيق حقوقا واختصاصات في شأن التصرف في الدعوى ، فإن ذلك محله أن تكون وقائع الدعوى متعددة ومختلفة ومستقلة بعضها عن البعض الآخر . ففي هذه الحالة ، وفي هذه الحالة وحدها ، لا يصبح للمحكمة أن تتعرض لما صرف النظر عنه ولم يرتد إليه ... أما إذا كانت الواقعة المادية واحدة لا يتصور فيها أن تكون قابلة لأية تجزئة أو قسمة فلا يذكر منها بأمر الإحالة يجوز معه حتما وبطبيعة الحال ما لم يذكر حتى ولو كان قد صرف النظر عنه صراحة . ولا يرد على ذلك أيضا بأن حق المتهم في الدفاع يقتضي أن تعين له التهمة التي توجه عليه ليحضر رده عليها . فإن حق المحكمة في تعديل التهمة أثناء المحاكمة يقابله واجب مقدر عليها بمقتضى المادة ٣٨ من

القانون المذكور بأن تبين التهمة الجديدة للتهم فلا تأخذ على غرة منه دون أن نتاح له فرصة تقديم دفاعه كاملاً على أساس معين من الوقائع .

وحيث إن الدعوى العمومية وقعت على الطاعن أمام محكمة الجنايات بأنه :
 " في ليلة ١٢ فبراير سنة ١٩٤٣ بالطريق العام الموصل لبندر شبين الكوم وبلدة " طنبدي مركز شبين الكوم مديرية المنوفية : (١) سرق كيساً به مبلغ " خمسة وثلاثون قرشاً مملوكة لناعسة مصطفى عمار، وكان ذلك بطريق الإكراه " الواقع على المحنى عليها، وذلك بأن أمسك بها عنوة وألقى بها إلى الأرض وارتفع " كيس النقود من جيبها " . والمحكمة قضت له بالبراءة من هذه الجناية ، وقالت في ذلك : " إن وقائع الدعوى كما صورها الاتهام تحصل في أن المحنى عليها " ناعسة مصطفى عمار كانت مائدة مع صديقتها أم الزرق السيد عجور في مساء " يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٤٣ من بلدة شبين الكوم قاصدة قريتها كفر البنانون " وكانت تحمل كل منهما على رأسها طبقاً من القش أعدته لبيع ثمار اليوسفي به " وبينما هما سائرتان في الطريق العمومي إذ لحقتا المتهم عبد الجواد على مدين واقفا " في الطريق ، ولما جاوزتا مكانه بقليل هجم على المحنى عليها واحتضنها وألقى بها " إلى الأرض وارتفع كيس نقودها من جيب جليابها وبه خمسة وثلاثون قرشاً " ثمن ما باعت من الثمار ، ثم انسل إلى مزرعة مجاورة لمحل الحادثة فاستغاثت " هي وصديقتها بجاءهما على الفور أحمد على التلاوي وسعيد عبد العزيز حبيب اللذان " كانا مازين في ذلك الوقت وراكين دراجتهما فأنبأتهما المحنى عليها بما وقع لها " فدخلتا خلف المتهم في الزراعة التي اختبأ فيها فوجداه جالساً فيها يحاول أن يخفي " نفسه فأمسكاه وأخرجاه وطلبا إليه أن يردهما للمنى عليها كيس نقودها فأنكر " وكان للتهم زميل يسمى إبراهيم على إبراهيم يرافقه في السير واستوقفه في النقطة " الحاذية لمحل الحادثة ليصلي في المصلى ، ولما فرغ من صلاته وتبأ للخروج سمع " صراخ صدييقة المحنى عليها فأسرع في لبس حذائه واستفسر عن الحادث " من أحمد على التلاوي فقص عليه ما سمعه من المحنى عليها فدهش لما سمعه "

”وتدخل ليفض النزاع بأن قدم للشاهد مبلغ قرشين ونصف لتسليمها للجنى“
 ”عليها على أن تكفى بذلك فلم تقبل ، فعرض المتهم كل ما يملك وهو مبلغ“
 ”أحد عشر قرشا ونصف قرش فرفضت الجنى عليها إلا أن تأخذ جميع المبلغ“
 ”المسروق ، ولما لم يقدم المتهم المبلغ ساق أحمد على التلاوى الجميع إلى الممر“
 ”وأبلغ بالجاذبة . ثم أبلغت النيابة قولت التحقيق . وقد استند الاتهام في تدعيم“
 ”التهمة على المتهم على شهادة الجنى عليها . فقذرت في التحقيق أن المتهم فاجأها“
 ”وهى سائرة مع صديقتها أم الزرق السيد عجور واحتضنها وألقى بها إلى الأرض“
 ”وانتزع من جيب جلبابها كيس نقودها وفر داخل زراعة القمح ، وعلى شهادة“
 ”أم الزرق السيد عجور المذكورة في التحقيق وبالجلسة من أنها رأت المتهم وهو“
 ”يحتضنها ويلقى بها إلى الأرض ، وشهادة كل من أحمد على التلاوى وسعيد“
 ”عبد العزيز في التحقيق وبالجلسة من أنهما رجعا على الاستغاثة وعلما من الجنى“
 ”عليها تفصيلات ما وقع لها فتعقبها المتهم حتى ضبطاه وهو يحاول الاختفاء“
 ”في القمح وطلبا منه النقود فأنكر السرقة فتدخل إبراهيم على إبراهيم زميل المتهم“
 ”في الأمر وعرض المصالحة على دفع قرشين ونصف للجنى عليها فرفضت قبولها“
 ”كما رفضت قبول أحد عشر قرشا ونصف قرش قدمها المتهم . وبسؤال الأخير“
 ”عن تهمة السرقة المسندة إليه أنكرها واعترف بأنه كان متعاطيا للجر“
 ”بشبين الكوم . وحيث إن الذى تخلص إليه المحكمة من ظروف الدعوى أن“
 ”المتهم وقد ثبت من أقواله وأقوال رجل البوليس المحقق أنه كان متعاطيا للجر“
 ”وقت الحادث وأنه هجم على الجنى عليها لا بقصد السرقة ولكن في الغالب“
 ”لغرض آخر . يؤيد ذلك قول الجنى عليها وصديقتها بأنه احتضنها عند ما فاجأها .“
 ”ومعنى ذلك أنه كان يريد منها غرضا معين غير السرقة . فلما توقفت عن السير“
 ”معها جذبها لدخل الزراعة وحال دون تحقيق الغرض صبياح صديقتها فتركها“
 ”وانسل وسط الزراعة يخنثى نخجلا من فعلته وفرارا من ضبطه . وبما يؤيد هذا“
 ”الرأى أن كيس النقود المدعى بسرقة لم يضبط معه أو بجواره . وحيث إن

”مثل النيابة العمومية قد خالجه هذا الرأي ، وصرح به علنا بجلسته المحاكمة كما
”هو ثابت بالمحضر وهو في مقام التحدث عن تكييف وقائع الدعوى وطلب
”احتياطيا اعتبار الجريمة شروعا في اغتصاب أو هتك عرض . والمحكمة
”لا تجاريه فيما ذهب إليه لأن التحقيق لم يشمل أركان هذه الجريمة وهي أركان
”تخالف كل المخالفة أركان جريمة السرقة المطروحة أمام المحكمة . وحيث إنه
”من كل ما تقدم تكون تهمة السرقة المسندة إلى المتهم على غير أساس ويتعين
”برأته منها تطبيقا للمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات “ .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن المحكمة إذ قضت للتهمة بالبراءة من تهمة السرقة ،
وقالت في الوقت نفسه إنها ترجح أن ما وقع منه يكون جريمة أخرى لا تستطيع
أن تفصل فيها تكون قد أخطأت . ذلك لأن الواقعة المادية التي برأته منها هي
التي قالت بأنها تكون الجريمة الأخرى . ولأن هذه الواقعة بجميع وجهات النظر
فيها كانت موضوع التحقيقات الابتدائية ، بدليل أن المحكمة استندت فيما قالت
بشأنها إلى أقوال المجنى عليها بالتحقيقات المذكورة لأنها لم تحضر أمامها فكان
عليها ، كما تقدم القول ، أن تعزل التهمة بالجلسة وتعلن المتهم بالتهمة الجديدة وتسير
في محاكمته على أساسها . أما وهي لم تفعل وقضت للتهمة بالبراءة فإن حكمها
يكون معيبا معينا نقضه ، لأن براءة المتهم من الواقعة المادية التي وقعت منه من
شأنها أن تحسول دون محاكمته عن الجريمة التي قالت بها لأن قوام هذه الجريمة
هو الواقعة عينها .

(٩٢)

القضية رقم ٣٣٥ سنة ١٣ القضاء

تعويض - المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥١ مدني . رفض الدعوى . التي على المحكمة
بأنها لم تحكم من تلقاء نفسها بالتعويض على أساس المادة ١٥٢ مدني . لا يصح - القضاء بالتعويض
على هذا الأساس بخالف للقانون - مثال . ليس المحكمة من تلقاء نفسها أن تفسر السبب الذي تقام
عليه الدعوى أمامها . (المادتان ١٥١ و ١٥٢ مدني)

إذا كانت الدعويان العمومية والمدنية قد رفعتا على المتهم على أساس أنه قارف بنفسه فعل الضرب الذى وقع على حين المدعى بالحق المدنى وسبب له الضرر المطلوب من أجله التعويض ، واستمر النظر فيهما على هذا الأساس طوال المحاكمة ، فان المحكمة إذا داخلها الشك فى أن المتهم ضرب المجنى عليه ، ولم تر أنه قارف أية جريمة أخرى من سلطتها أن تحاكمه عليها فبرأته لعدم ثبوت التهمة عليه ، وتجا لذلك رفضت الدعوى المدنية المقامة على أنه ارتكب بنفسه الفعل الضار — إنما تكون قد أصابت إذ لم يكن فى وسعها أن تحكم بغير ما حكمت به . ذلك بأن المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥١ من القانون المدنى باعتبار المدعى عليه مسئولاً عن فعل نفسه تختلف من حيث السبب عن المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥٢ من القانون المذكور باعتبار المدعى عليه مسئولاً عن فعل غيره ، وليس للمحكمة من تلقاء نفسها أن تفسر السبب الذى تقام عليه الدعوى أمامها وإلا فانها تكون قد تجاوزت سلطتها وحكمت بما لم يطلب منها الحكم به .

(٩٣)

القضية رقم ٣٢٦ سنة ١٣ القضية

نصب . ادعاء الوكالة كذبا واستيلاء . مدعى على مال المجنى عليه لتوصيله إلى الموكل . اتخاذ لصفة كاذبة . نصب ولو لم يكن مقرونا بطرق احتيالية . (المادة ٢٩٢ ع ٣٣٦)

إن ادعاء المتهم كذبا الوكالة عن شخص آخر ، ثم استيلاء على مال المجنى عليه لتوصيله إلى موكله المزعوم ، يعدّ فى القانون اتحاذاً لصفة كاذبة بالمعنى الوارد فى المادة ٣٣٦ ع ٣ ، ويكفى وحده فى تكوين ركن الاحتيال ولو لم يكن فيه استعمال لأساليب الغش والخداع المعبر عنها بالطرق الاحتيالية . فان النصب بمقتضى هذه المادة كما يحصل باستعمال طرق احتيالية من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب الخ يحصل باتخاذ صفة كاذبة ولو لم يكن مقرونا بطرق احتيالية^(١) .

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة فى حكمها الصادر بجملة ٣١ من مايو سنة ١٩٤٣ فى القضية رقم ١١٢٩ سنة ١٣ أيضا .

(٩٤)

القضية رقم ٣٣٠ سنة ١٣

اختلاس أشياء محبوسة . قتل المحبوزات من محل حجزها إلى المكان المعين لبيعها فيه . الحارس غير مكلف بذلك . إدانة الحارس في هذه الجريمة استنادا إلى أنه لم يقدم المحبوزات في اليوم المحدد لبيعها فيه بالسوق . قصور في أسباب الحكم .

إنه لما كان الحارس غير مكلف قانونا بأن ينقل المحبوزات من محل حجزها إلى أى مكان آخر يكون قد عين لبيعها فيه ، فإن الحكم إذا أدان المتهم غير مستند في ذلك إلا إلى أنه لم يقدم المحبوزات في السوق المعين لبيعها فيه يكون قد أقام قضاءه على ما ليس من شأنه أن يدل على ما رتب عليه ، ويكون بالنال خاليا من بيان الأسباب التي أقيم عليها .

(٩٥)

القضية رقم ٣٣٥ سنة ١٣

إثبات . شاهد . الأخذ بشهادته مع مخالفتها لما قاله في البوليس أو بأقواله في البوليس مع مخالفتها لشهادته . حرية المحكة في ذلك . أخذها بأحدى روايتيه . معناه . اطمئنتها إلى ما أخذت به وأطرحها للرواية الأخرى .

للمحكة أن تأخذ بشهادة الشاهد أمامها ولو كانت مخالفة لما قاله في البوليس أو بأقواله في البوليس ولو كانت مخالفة لما شهد به أمامها . إذ المرجع في ذلك إلى اطمئنتها إلى ما تأخذ به . هذا وإذا كان للشاهد قولان وأخذت المحكة بأحدهما فإن ذلك معناه أنها اطمأنت إلى القول الذي أخذت به وأطرحت الآخر .

(٩٦)

القضية رقم ٣٣٦ سنة ١٣

سرقة باكره . الإكراه الذي يمتد ظرفا مشددا في السرقة . لا يشترط أن يكون سابقا أو متاخرافعل الاختلاس . يمكن أن يكون عقب الفعل مباشرة أثناء مشاهدة المتهم متلبسا بجريته بقصد الفرار بالمسروق . مثال .

(المادة ٢٢١ ع = ٣١٤)

لا يلزم في الإكراه الذى يعمده القانون ظرفا مشددا فى السرقة أن يكون سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس ، بل إنه يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة أثناء مشاهدة المتهم متلبسا بالجريمة وكان الغرض منه الفرار بالشئ المختلس ، ففى هذه الحالة يكون القول بأن السرقة قد وقعت بالإكراه صحيحا . إذ أن تمام استحواذ المتهم على الشئ المسروق لم يكن ميسورا إلا بما ارتكب من الإكراه . وإذن فإذا كانت الواقعة هى أن المتهم خطف شيئا ليسرقه ممن كان يحمله بغرى هذا وراءه وضبطه فضر به المتهم ليتمكن من الفرار بالمسروق ، فإن هذه الواقعة تعد سرقة بالإكراه .

(٩٧)

القضية رقم ٣٣٧ سنة ١٣٠ القضائية

(أ) تزوير . المضاهاة . ورقة رسمية أو ورقة عرفية معترف بها . قبولها المضاهاة . ليس أمرا حتميا على القاضى . يجوز بل المحكمة الجنائية إجراء المضاهاة على أية ورقة تقتنع بصورها من شخص معين ولو كان ينكر صدورهما منه . حقها فى استبعاد أية ورقة ولو كانت رسمية أو معترفا بها . المادة ٧٢ تحقيق . المقصود منها .

(المادتان ٢٦١ و ٢٦٢ مرافعات و ٧٢ تحقيق)

(ب) ندب خير لعل المضاهاة على ورقة معينة . عدم أخذ المحكمة بتقرير الخير لعدم اطمئنانها إلى ورقة المضاهاة . جوازه .

١ — إن القاضى ليس ملزما بأن يقبل للمضاهاة كل ورقة رسمية لم يثبت تزويرها أو كل ورقة عرفية معترف بها ، بل إن له أن يستبعد من هذه الأوراق ما لا يرى من ورائه فائدة فى إظهار الحقيقة . فكلما له أن يقصر المضاهاة على الأوراق المعاصرة للورقة المطعون فيها سواء أكانت هذه الأوراق رسمية أم عرفية ؛ له أن يستبعد لأى سبب من الأسباب أية ورقة ولو كانت رسمية . خصوصا إذا كانت هناك أوراق أخرى مقدمة للمضاهاة عليها . وإذا كان هذا مقفورا فى المواد المدنية فإنه يكون أولى بالاتباع فى المواد الجنائية حيث لا يصح بحال مطالبة القاضى بأن يقبل للمضاهاة أية ورقة عرفية لمجرد اعتراف الخصوم بها ولا أية ورقة

رسمية مهما كانت ، أو مطالبته بأن لا يجرى المضاهاة إلا على الأوراق الرسمية أو العرفية المعترف بها ، كما هي الحال في المسائل المدنية . فإن مطالبته بذلك لا تنفي والقواعد المقررة للأحكام الجنائية من أنها — سواء أكانت بالعقوبة أم بالبراءة — يجب ألا يكون صدورها إلا بناء على العقيدة التي تتكون لدى القاضى بكامل الحرية ، مما مقتضاه تحويل المحكمة لإجراء المضاهاة على أية ورقة تقتنع بصدورها من شخص معين ولو كان ينكر صدورها منه ، أو استبعاد أية ورقة ولو كانت رسمية أو معترفا بها متى ساورها الشك في أصرها . والقول بغير ذلك يترتب عليه إما إلزام المحكمة الجنائية بأن تأخذ بدليل وهي غير مطمئنة إليه ، وإما أن تفسر في إجراءات وهي عالمة بأنها غير مجدية . ولا يعترض على ذلك النظر بالمادة ٧٢ من قانون تحقيق الجنائيات الواردة في باب قاضى التحقيق ، فإن نصها بأن "الأصول المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية بشأن تحقيق من الأوراق التي تحصل عليها المضاهاة في مواد التزوير والإقرار بصحتها تتبع أيضا في التحقيقات الجنائية" — نصها هذا مهما كانت دلالاته لا يمكن أن يكون مقصودا به مخالفة تلك القواعد الأساسية المقررة للأحكام الجنائية ، وإنما هو نص لم يقصد به إلا إرشاد القاضى إلى ما يحسن اتباعه عند إجراء عملية المضاهاة ، ولا يترتب على مخالفته أى بطلان ، فإن الغرض منه يتحقق كلما اتخذ القاضى الاحتياطات الكفيلة بمنع نسرب الشكوك إلى الدليل المستمدة من عملية المضاهاة .

٢ — إن ندب المحكمة خيرا لعمل المضاهاة على ورقة معينة ليس من شأنه ، ولا يمكن أن يكون من شأنه ، أن يسلبها حقها في أن تأخذ أو أن لا تأخذ بتقرير الخير الذى ندبته . فإذا هي رأت لأى سبب من الأسباب أن لا تأخذ بتقرير الخير فلا يصح رميها بالتناقض ولو كان السبب هو عدم اطمئنانها إلى ورقة المضاهاة .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن الطاعنين تمسكا أمام المحكمة الاستئنافية بوجود مضاهاة الورقة المطعون فيها بالتزوير على أوراق

رسمية أشارا إليها ، من بينها توكيل مثبت بدفتر التوكيلات بالمحكمة الشرعية .
فانتقلت المحكمة الاستئنافية إلى المحكمة الشرعية ، واطلعت على الدفتر المذكور
فوجدت توكيلا موقعا عليه بنجم المدعى بالحق المدني بصفة شاهد ، ثم قررت ندب
خبير في الخطوط لمضاهاة بصمة الختم الموقع به على الورقة المطعون فيها بالتزوير
على بصمة الختم الموقع به على التوكيل . وقد باشر الخبير مأموريته وقدم تقريراً
جاء فيه أن البصمتين متحدتان . وعند نظر الدعوى بعد تقديم هذا التقرير قررت
المحكمة تأجيلها ريثما يأت في شكوى مقدمة من المدعى بالحق المدني للنيابة بشأن
تزوير توقيعه على هذا التوكيل الرسمي . وقد أجات القضية لهذا الغرض عتة
صرات إلى أن قررت المحكمة تأجيلها لجلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٢ لضم أوراق
الشكوى المذكورة وكلفت المدعى بالحق المدني بالإرشاد عن نمرتها الحقيقية
في ظرف ثلاثة أسابيع ، وإلا يصرف النظر عما يدعيه بشأنها . وفي جلسة ٢٣ فبراير
سنة ١٩٤٢ لم تكن الشكوى قد ضمت ولكن المحكمة أصرت على سماع الدعوى
وحكمت فيها بسد ذلك بتأييد الحكم المستأنف القاضي بأدانة الطاعنين وصرفت
النظر عن عملية المضاهاة التي تمت على التوكيل الرسمي كما صرفت النظر عن تحقيق
هذا الدفاع الذي سارت فيه شوطا طويلا . وهذا الذي أجته المحكمة لا يتفق
وقرارها القاضي بضم أوراق الشكوى المقدمة من المدعى بالحق المدني وهي إذ
خالفت هذا القرار قد أدخلت بدفاع الطاعنين الذي كان مستندا إلى القرار الصادر
بوجوب الأخذ بالتوكيل وبعملية المضاهاة في حالة عدم ثبوت تزوير التوكيل بناء
على الشكوى المذكورة .

وحيث إنه تبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعنين طلب
إلى المحكمة الاستئنافية بجملة ١٤ أبريل سنة ١٩٤١ ندب خبير لمضاهاة الخالصة
المطعون فيها بالتزوير على توكيل شرعي صادر من حسن على (الطاعن الثاني) إلى
محمد عبد الرحيم وموقع عليه من المدعى بالحق المدني بصفة شاهد ، وعندئذ أنكر المدعي
بالحق المدني أنه وقع على هذا التوكيل ، وقد رأت المحكمة تحقيق دفاع الطرفين .

فانتقلت إلى المحكمة الشرعية في يوم ٢٤ أبريل سنة ١٩٤١ وأطلعت على دفتر التوكيلات فوجدت به توكيلا صادرا بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٧ من محمد حسن على (الطاعن الثاني) إلى محمد عبد الرحيم بشهادة عبد الرحيم عبد الجليل المدعى بالحق المدنى وآخر . ولاحظت المحكمة وجود تشابه بين بصمة الختم المنسوب إلى المدعى بالحق المدنى على المخالصة المطعون فيها بالتزوير وبصمة الختم المنسوب إليه على التوكيل . وقدر المدعى بالحق المدنى أنه لم يشهد على هذا التوكيل ، وأنه قدم شكوى للنسابة بهذا الخصوص فأمرت المحكمة بضم هذه الشكوى وكلفت المدعى بالحق المدنى بالإرشاد عنها ، ثم قُورت ندب خير للضاهاة . وتأجلت القضية بعد ذلك عدة مرات لضم الشكوى أو الاستعلام عما تم فيها إلى أن كانت جلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤١ التي قُورت المحكمة فيها تأجيل نظر الدعوى لجلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٢ لضم الشكوى السابق التقرير بضمها . وكلفت المدعى بالحق المدنى بالإرشاد عن نمرتها الحقيقية في ظرف ثلاثة أسابيع وإلا صرف النظر عما يدعيه بشأنها . وفي جلسة ٢٣ فبراير المذكورة سمعت المحكمة مرافعة الخصوم وقُورت تأجيل الحكم في الدعوى لجلسة ١٦ مارس سنة ١٩٤٢ وفيها صدر الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف القاضى بإدانة الطاعنين في تهمة التزوير والاستعمال المسندتين إليهما . واستندت المحكمة في قضائها هذا إلى أسباب الحكم الابتدائى وإلى أسباب أخرى أوردتها في حكمها ومما قالت أنها : " ترى من ظروف التوقيع على التوكيل ما يكفى على الأقل لاستبعاده كورقة للضاهاة كما ترى في عناصر الدعوى المطروحة أمامها ما يكفى لتكوين عقيدتها بتزوير المخالصة المطعون فيها " . ويتضح من هذا الذى أثبت بمحاضر الجلسات بالحكم المطعون فيه أن المحكمة الاستئنافية قد تمتشع مع الطرفين في دفاعهما لحققت دفاع الطاعنين بانتقالها إلى المحكمة الشرعية وإطلاعها على التوكيل الذى أشارا إليه وندبت خيرا للضاهاة عليه . كما أنها أمرت بضم الشكوى التى قال عنها المدعى بالحق المدنى تحقيقا لدفاعه ولم يستطع الإرشاد عنها بالرغم من تأجيل القضية عدة مرات لهذا الغرض لم

يسع المحكمة إلا الفصل في الدعوى بنسب أن تضم الشكوى . وما دامت المحكمة قد حققت دفاع الطرفين فليس للطاعنين أن ينصبا عليها أنها أخلت بدفاعهما ، كما أنه ليس لها أن ينصبا عليها غضها النظر عن تقرير الخبير الذي ندبته للمضاهاة لأن للقاضي مطلق الحرية في تقدير ما يعرض عليه من الأدلة فيأخذ بما تطمئن إليه عقيدته ويطرح ما لا ترتاح إليه . وما دامت المحكمة لم تر الأخذ بتقرير الخبير كدليل في الدعوى لما ساورها من الشك حول الورقة التي أجرى المضاهاة عليها ورأت في عناصر الدعوى ما يكفي لتكوين عقيلتها بتروير المخالصة ، فلا يجوز مجادلتهما في ذلك أمام محكمة النقض لتعلقه بتقدير الأدلة . أما عن عدم ضم الشكوى فإن ذلك ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من أن تبدى في حكمها — على نحو ما فعلت — حقيقة الواقعة التي اقتنعت بها بناء على وقائع الدعوى والأدلة القائمة فيها .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه — إذ قضى باستبعاد التوكيل الرسمى كورقة للمضاهاة — قد أخطأ ، لأن المادة ٢٦١ من قانون المرافعات في المسواد المدنية التي يجب اتباعها في التحقيقات الجنائية توجب قبول كل ورقة رسمية للمضاهاة عليها ما دام لم يثبت تزويرها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد تعرض لما أثاره الطاعنان في هذا الوجه ورد عليه بأن قال : "تمسك المتهمون الحاضرون بأن الختم الموقع به على المخالصة المشار إليها يطابق الختم الموقع بتوقيع المحبى عليه به على طلب السلفة المؤرخ في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٧ وعلى التوكيل الشرعى المؤرخ في ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٨ بصفته شاهدا عليه ، وهذا التوكيل على الأقل هو ورقة رسمية يجب المضاهاة عليها ما لم يقض بتزويرها . وقد رد المحبى عليه على هذا بأنه لم يوقع على الورقتين المذكورتين وأنهما عملتا بمعرفة المتهمين في وقت معاصر للجريمة توطئة للتزوير وتكملة له ، وأنه بخصوص عقد السلفة ، فضلا عن أنه ليس ورقة رسمية أو عرفية معترفا بها ، فإن الموظف المختص لا يتحقق فيه من شخصية الموقع " المستلف " الذى يقدم له محصولا كرهن يستلف عليه مبلغا يقل عادة عن ثمنه مما لا يدعوه ، أى الموظف ، إلى

تحقيق هذه الشخصية . ولا سيما أن الاقتراض وقع على بضع كلات نظير قروش وبعيد على مثله ، أى مثل المحنى عليه ، وهو رجل موسر بذليل الحكم الصادر لمصلحته والذى عملت عنه المخالصة المزورة ، أن يلجأ إلى الاستدانة بمبلغ تافه نظير رهن بضع كلات كان فى مقدوره أن يبيعها نهائيا إذا كان فى حاجة إلى ثمنها . وأما بخصوص التوكيل المقول بتوقيعه عليه كشاهد فهو مزور بالنسبة له إذ لم يوقع عليه إطلاقا ، وقد عمل هذا التوكيل من أحد المتهمين لأخيه ووقع عليه شخص آخر بالغتم الذى اصطنع ونسب إليه التوقيع به بعد بضعة أيام على المخالصة المطعون فيها . ومن حيث إن نظرية الدفاع بهذا الصدد تلتخص فى أن المادة ٧٢ من قانون تحقيق الحنايات تقضى بأن الأصول المقررة فى قانون المرافعات فى المواد المدنية بشأن تحقيق الأوراق التى تحصل عليها المضاهاة فى مواد التزوير والإقرار بصحتها تنبع أيضا فى التحقيقات الجنائية ، ولم يتمسك بتوقيع المحنى عليه على عقد السلفة لإنكاره إياداه ، وإنما تمسك بتوقيعه على التوكيل على أساس أنه ورقة رسمية يتعين الأخذ بها إلى أن يقضى بتزويرها . ومن حيث إنه يتعين معرفة ما إذا كانت قواعد قانون المرافعات تلزم المحكمة الأخذ بالتوكيل المشار إليه كورقة للمضاهاة أو على الأقل إيقاف الفصل فى الدعوى حتى يقضى بصحته أو تزويره أم لا . ومن حيث إن المادة ٢٩١ مرافعات وإن حددت الأوراق التى تقبل للمضاهاة عليها ومن ضمنها الإمضاء أو الختم الموضوع على أوراق رسمية ، أى إن كل ورقة لا تتوفر الشروط المنصوص عليها فيها لا تصلح للمضاهاة ، إلا أنها فى الوقت نفسه لم توجب قبولها لهذا الغرض . وبعبارة أخرى إن هذه الشروط لازمة لقبول أوراق المضاهاة وإن كان توافقها غير ملازم للقضى بقبولها إذا استبان له أن هناك مطاعن جدية تدور حولها تقتضى تحقيقها فيكون له الخيار كما سيأتى بعد فى أن يستبعداها ويحققها أو يوقف الدعوى حتى يفصل فى صحتها . ومن حيث إنه يؤيد هذه النظرية نص المادة ٢٨٩ مرافعات التى تجيز للقاضى فى مادة التزوير — خلافا لمادة الإنكار لعدم ورود نص مماثل — سلطة تحقيق أوراق المضاهاة التى يسوغ تقديمها فى أية

حالة كانت عليها المرافعة ، أى إن أوراق المضاهاة نفسها خاضعة لتقديره ، وما دام يملك تحقيقها فهو يملك استبعادها إذا توفرت لديه الأدلة على عدم صحتها ، أو إيقاف الفصل فى الدعوى إلى أن يفصل فى ذلك وهو إجراء أقل من التحقيق الذى يحولله إياه القانون بالمادة ٢٨٩ مرافعات سابقة الذكر . ومن حيث إن المحكمة ترى من ظروف التوقيع على التوكيل السابق شرحها ما يكفى على الأقل لاستبعاده كورقة للمضاهاة كما ترى فى عناصر الدعوى المطروحة أمامها ما يكفى لتكوين عقيدتها بتروير المخالصة المطعون فيها ” . ومحكمة النقض تقر محكمة الموضوع على هذا النظر . إذ القاضى ليس ملزماً بأن يقبل للمضاهاة كل ورقة رسمية لم يثبت تزويرها أو كل ورقة عرفية معترف بها ، بل له أن يستبعد من هذه الأوراق ما لا يرى من ورائه فائدة فى إظهار الحقيقة . فكماله أن يقصر المضاهاة على الأوراق المعاصرة للورقة المطعون فيها سواء أ كانت هذه الأوراق رسمية أم عرفية له أن يستبعد لأى سبب من الأسباب أية ورقة ولو كانت رسمية خصوصاً إذا كانت هناك أوراق أخرى مقدمة للمضاهاة عليها كما هى الحال فى الدعوى . ومتى كان هذا مقترراً فى المواد المدنية فإنه يكون أولى بالاتباع فى المواد الجنائية التى لا يصح فيها بمحال مطالبة القاضى بأن يقبل للمضاهاة أية ورقة عرفية لمجرد اعتراف الخصوم بها ولا أية ورقة رسمية مهما كانت أو مطالبة بأن لا يجرى المضاهاة إلا على الأوراق الرسمية أو العرفية المعترف بها كما هى الحال فى المسائل المدنية . فإن مطالبته بذلك لا تتفق والقواعد المقررة للأحكام الجنائية من أنها سواء أ كانت بالعقوبة أم بالبراءة يجب أن لا يكون صدهورها إلا بناء على العقيدة التى تتكون لدى القاضى بكامل الحرية مما مقتضاه تحويل المحكمة لإجراء المضاهاة على كل ورقة تقتنع بصدهورها من شخص معين ولو كان ينكر صدهورها منه أو استبعاد أية ورقة ولو كانت رسمية أو معترفاً بها متى ساورها الشك فى أمرها . والقول بغير ذلك يترتب عليه إما إلزام المحكمة الجنائية بأن تأخذ بدلائل وهى غير مطمئنة إليه أو السير فى إجراءات مع العلم بأنها غير مجدية . ولا يعترض على ذلك النظر بالمادة ٧٣ من قانون تحقيق الجنائيات الواردة فى باب قاضى التحقيق ، فإن نصها بأن ”الأصول المقررة فى قانون المرافعات فى المواد المدنية

بشأن تحقيق عين الأوراق التي تحصل عليها المضاهاة في مواد الترويز والإقرار بصحتها
 نبيع أيضا في التحقيقات الجنائية " — نصها هذا ، مهما كانت دلالة ، لا يمكن
 أن يكون من شأنه مخالفة هذه القواعد الأساسية المقتررة للأحكام الجنائية . فهو
 نص لم يقصد به إلا إرشاد القاضى إلى ما يحسن اتباعه عند إجراء عملية المضاهاة ،
 ولا يترتب على مخالفته أى بطلان ، فإن الغرض منه يتحقق كلما اتخذ القاضى
 الاحتياطات الكفيلة بمنع تسرب الشكوك إلى الدليل المستمد من عملية المضاهاة .
 وحيث إن محصل الوجه الثالث أن مافضى به الحكم المطعون فيه من استبعاد
 التوكيل الرسمى كورقة للمضاهاة قد جاء مناقضا للحكم التمهيدى الصادر من نفس
 المحكمة بنذب خبير لمضاهاة المخالصة المطعون فيها بالترويز على التوكيل المذكور ،
 وهذا الحكم التمهيدى هو حكم قطعى فيما يتعلق بقبول أوراق المضاهاة ، وما دامت
 المحكمة قد قبلت التوكيل في هذا الحكم كورقة للمضاهاة فلم يكن لها أن تستبعده بعد
 ذلك في الحكم الصادر في موضوع الدعوى .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن ندب المحكمة الخبير لعمل المضاهاة على ورقة
 معينة ليس من شأنه ، ولا يمكن أن يكون من شأنه ، أن يسلبها حقها في أن
 تأخذ أولا تأخذ بتقرير الخبير الذى ندبته . فإذا هى استعملت حقها ولم تأخذ
 بتقرير الخبير لأى سبب من الأسباب ولو كان السبب عدم اطمئنانها إلى ورقة
 المضاهاة فلا يصح رميها بأنها وقعت في تناقض .

(٩٨)

القضية رقم ٤٩٣ سنة ١٣ القضاية

نقض وإيرام . القضاء بعدم قبول الطعن شكلا استنادا إلى أن الطاعن لم يقدم أسبابا لعلته . ثبوت
 أن هذه الأسباب كانت مقدمة ولكنها لم تبلغ إلى فلم تكافئ بحكمة النقض . لا يصح قضاء حكم محكمة
 النقض فائما . ويوجب الرجوع عنه .

إذا كانت محكمة النقض قد قضت بعدم قبول الطعن شكلا استنادا إلى أن
 الطاعن لم يقدم أسبابا لطلعه ، وكان الواقع أنه قدمها بالفعل ولكنها لم تعرض

على محكمة النقض بسبب تقصير قلم الكتاب في إرسالها إلى محكمة النقض ، فذلك لا يصح معه بقاء حكم محكمة النقض قائما بالظروف التي صدر فيها ، بل يتعين الرجوع عنه . خصوصا وأنه ، طبقا للسادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات ، قد صدر بدون أن يعلن الخصم وبدون مرافعة .

جلسة ٨ فبراير سنة ١٩٤٣

برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : منصور إسماعيل بك وجندى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد الفتى الجزايرى بك المستشارين .

(٩٩)

القضية رقم ٢٢٢ سنة ١٣ القضائية

قوة الشيء المحكوم فيه . محاكمة المتهم من فصل . الحكم له بالبراءة أو القضا بإدائته . فعل سابق رمى به المتهم إلى ذات الغرض الذي قصد إليه بالفعل الذي حوكم من أجله . إعادة محاكمته عن هذا الفعل السابق . لا يجوز ولو لم يكن قد ذكر صراحة في التهمة التي حوكم من أجلها . واقعة مقامة على ذات الأساس الذي أقيمت عليه الوقائع الأخرى التي حكم فيها ببراءة المتهم . رفع الدعوى على المتهم بتلك الواقعة بعد الحكم ببراءته . لا يصح . الدفع بسبق الفصل في الدعوى . وجوب تحقيقه وتبرئة المتهم عند ثبوت صحته .

مضى تمت محاكمة المتهم عن فعل من الأفعال وقضى له أو عليه بالبراءة أو بالإدانة فلا يجوز أن تعاد محاكمته عن أى فعل سابق رمى به المتهم إلى ذات الغرض الذي قصد إلى تحقيقه بالفعل الذي حوكم من أجله ، ولو لم يكن ذلك الفعل قد ذكر صراحة في التهمة ، فإن هذا معناه محاكمة الشخص أكثر من مرة عن واقعة واحدة ، وهذا محرم بمقتضى القواعد الأولية للحاكمات الجنائية . وإذن فإذا كانت واقعة الدعوى — على حسب الثابت بالحكم المطعون فيه — مقامة على ذات الأساس الذي أقيمت عليه الوقائع الأخرى التي حكم فيها بالبراءة بناء على أنه لا تتوفر فيها جريمة معاقب عليها ، فإن رفع الدعوى على المتهم بتلك الواقعة بعد سبق الحكم ببراءته يكون غير صحيح . ويجب على المحكمة إذا ما دفع لديها بهذا الدفع أن تستبين حقيقته ، فإذا ثبت لديها صحته وجب عليها أن تقضى له بالبراءة لسبق الفصل

في الدعوى . لأنها لا يجوز لها بعد أن تمت محاكمة المتهم وانتهت بالإدانة أو البراءة أن تعيد محاكمته عن أى فعل سابق داخل في الغرض الذى قصد الجأى إلى تحقيقه من وراء الأفعال التى حوكم عنها ، ولو لم يكن قد ذكر صراحة في التهمة .

المحكمة

وحيث إن محصل أوجه الطعن أن الطاعن لم يكن وكلاء عن المحنى عليه في تحصيل أثمان أجهزة الراديو المباعة كما قال الحكم لأنه اشترى هذه الأجهزة ثم باعها لحسابه ، فعلاقة الطرفين لا تعدو أن تكون علاقة مشتريائى ، وقد قضت المحكمة ببراءة الطاعن على هذا الأساس في قضايا عدّة عن هذا الموضوع ذاته ، وقد طلب الطاعن إلى محكمة الموضوع أن تؤجل له الدعوى حتى يقدم الأحكام الباردة في تلك القضايا ، فرفضت المحكمة طلبه .

وحيث إن الطاعن قدّم الى هذه المحكمة صور عدّة أحكام صادرة له بالبراءة من التهم التى كانت مرفوعة بها الدعوى عليه بأنه اختلس مبالغ إضراراً بعزير بولس كان قد استأجرها من آخرين ثمن أجهزة راديو بصفته وكلاء عنه ، وقال إن هذه الأحكام هى التى كان يريد تقديمها أنشاء محاكمته لإثبات براءته ، ولكن المحكمة لم تجبه إلى طلبه . ومن بين هذه الأحكام الحكم الصادر من محكمة بنى سويف في القضية رقم ٩٥٨ سنة ١٩٤١ بنادر بنى سويف بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٤٢ الذى أقام قضاء براءة الطاعن من التهمة التى وقعت وأقعتها في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٠ بنادر بنى سويف على ما قاله من " أن وقائع هذه الدعوى والدعاوى الأخرى المنظمة إليها وهى القضايا رقم ٩٥٧ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٥ جنح بنادر بنى سويف سنة ١٩٤١ تُتلخص هذه الدعاوى في أن محمد راضى شعلان بصفته وكلاء عن عزير بولس قدّم بجملة شكاوى في حق المتهم جرس خليل سليمان (الطاعن) عن تبديد جملة مبالغ قيل بأن المتهم المذكور قد حصلها نيابة عن عزير بولس ولكن المتهم اختلسها إضراراً بالمحنى عليه (عزير بولس) . وحيث إنه

قبل الخوض في موضوع هذه الدعوى يحسن بحث ما إذا كانت هذه القضايا كلها مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا أم لا . وحيث إنه بالرجوع إلى هذه القضايا يتبين أنها كلها خاصة بتبديد مبالغ مقول بأن المتهم تسلمها من جملة أشخاص لتوصيلها إلى المحنى عليه فلم يوصلها إليه بل بددها ، وعن ذلك ضبطت وقائع متعددة عن كل مبلغ قيل بأن المتهم تسلمه من شخص معين ، وجعلت كل واقعة موضوع قضية من القضايا المشار إليها أيضا ، ولا شك في وجود الارتباط الوثيق بين هذه القضايا جميعها لوحدة الموضوع والفرض ، ووجب لذلك ضم القضايا الموضحة بأول هذه الأسباب إلى القضية الحالية . وحيث إن المحنى عليه يقول بلسان وكيله أو مندوبه بأن هذه المبالغ إنما قد استلمها المتهم من بعض العملاء بصفته وكيلا بالعمولة لتحصيل تلك المبالغ لتوصيلها إلى المحنى عليه فبددها ، ويقول كذلك بأن المعاملة بينه وبين المتهم يربطها عقد اتفاق محرر بينهما ، أما المتهم فانه يدفع التهمة بأنه لم يكن وكيلا للمحنى عليه أصلا ، وإنما كان المتهم يعمل لحساب نفسه ببيع أجهزة الراديو التي يشتريها من المحنى عليه لحسابه الخاص (أى لحساب المتهم شخصيا) فينتفع بالربح الذي يعود عليه من معاملاته التجارية مع الغير ، ويلزم بما تجلبه عليه هذه المعاملات من خسارة مستندا في ذلك إلى العقد المحرر بينه وبين المحنى عليه — وحيث إن البحث في موضوع هذه القضايا بأجمعها يستدعى البحث في حقيقة المعاملة الحاصلة بين المتهم والمحنى عليه ، وهل هذه العلاقة هي علاقة تاجر بتاجر أم عميل بعميل يربطها القانون المدني ، أى علاقة وكيل بموكل . وحيث إنه بالرجوع إلى عقدي الاتفاق المقدم صورتها من الطرفين واللذين لم يطعن أحدهما عليهما (على هاتين الصورتين) بطعن ما — بالرجوع إلى هذين العقدين نجد أحدهما محررا بين المتهم والمحنى عليه بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٠ أو ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤١ لأن تاريخ هذا العقد غير واضح وضوحا تاما إذ كتب أحيانا سنة ١٩٤١ وأحيانا سنة ١٩٤٠ حتى على الصورة الواحدة المقدم منها جملة نسخ ، وعلى فرض أن تاريخ هذا العقد هو ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ، وباعتباره أنه يحكم بعض الوقائع المطروحة

أمام هذه المحكمة، فإن هذا وإن كان قد نص في البند الأول منه على أن السبب في تحريره إنما يرجع في الحقيقة إلى تأخر المتهم في سداد بعض الأقساط له فقد اتفق الطرفان على تسديد هذه المبالغ بالطريقة الآتية : — وهذه الطريقة هي التي نص عليها في مواد عقد الاتفاق المذكور الذي ما أعد لإلتنظيم كيفية قيام المتهم بسداد المبالغ المستحقة عليه . وقد جاء في البند الثالث من عقد الاتفاق المذكور بأن المتهم يخصم ٣٠ ٪ من قيمة ما يحصل من الكمبيالات، ولا شك أن هذا العقد يحكمه القانون المدني وحده ، والعلاقة ظاهرة صراحة أنها علاقة مدنية شاء المحني عليه أن ينص في بنود هذا العقد على ما يشعر وجود وكالة ليقع المتهم تحت سيف المسؤولية الجنائية، ولكن هيئات أن يستسيغ العقل أن العلاقة بين المتهم والمحني عليه هي علاقة ويكل بموكل بل هي في الواقع علاقة مدين بدائن، وقد شاء الدائن أن يعلى إرادته على المدين فيجعله يقبل أن يصور تلك العلاقة تصويراً آخر ليقع المتهم تحت المسؤولية الجنائية . يؤيد هذا أن الاتفاق الجديد المحرر في سنة ١٩٤٠ أو سنة ١٩٤١ إنما هو استبدال للعقد المؤرخ ١٥ مارس سنة ١٩٣٨، وهذا العقد صريح في أن العلاقة بين المتهم وبين المحني عليه المترتبة على ذلك العقد هي علاقة مدنية محضة بين بائع وهو المحني عليه ومشتري وهو المتهم — وحيث إنه يتبين مما تقدم أن المعاملة بين المتهم والمحني عليه لا شك في أنها معاملة مدنية بجته بين دائن ومدينه يحكمها القانون المدني وحده . وحيث إنه وإن كانت بعض الوقائع المنسوبة إلى المتهم هي تحصيل قيمة أحكام صادرة باسم المحني عليه، إلا أنه بالرجوع إلى هذه الأحكام يتبين أنها صادرة حقيقة باسم المحني عليه، وإن كانت حقيقة الأمر أنها من الكمبيالات التي كانت محزنة أصلاً باسم المتهم وحولها عملاً بعقد الاتفاق المشار إليه إلى اسم المحني عليه الذي اتخذ الإجراءات القانونية ووكّل إلى المتهم تحصيل قيمة هذه المبالغ، وحقيقة الأمر إنما حصل المبالغ لشخصه فعلاً . أما العلاقة الأخرى فحلها دعوى حساب مدنية يرفعها المحني عليه يصفى فيه هذه المعاملات — وحيث إنه يتبين مما تقدم أن التهم الموجهة للتهم هي على غير أساس ويتعين لذلك براءته مما أسند إليه عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنابات “ .

وحيث إن واقعة الحال في هذه الدعوى أن النيابة رفعت الدعوى على الطاعن بأنه " في خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٣٩ بئدر بنى مزار بتد مبلغ ١٥٦ قرشا سلمها له إبراهيم عبد اللطيف و ٣٤٩ قرشا سلمها له رزق السيد رزق على سبيل الوكالة لتوصيلها لعزير بولس " . والحكم الابتدائي أدانته وقال في ذلك " إن محمد راضى شعلان قزر أن عزير بولس يداين إبراهيم عبد اللطيف بمبلغ ، ونفذ على منقولات له ، وقد بلغه من الأخير أنه سدد المطلوب إلى المتهم وأعطاه إيصالا ، وأنه لم يوصل المبالغ لهم . وحيث إن إبراهيم عبد اللطيف قزر أن المعاملة كانت بينه وبين المتهم وأنه سدد له مبلغ ١٥٦ قرشا — وحيث إنه يفهم من ذلك أن المتهم لم يسدد ما عليه ، وترى المحكمة أن التهمة ثابتة عليه ويتعين عقابه بالمادة ٣٤١ عقوبات " . ولدى المحكمة الاستئنافية تمسك الطاعن بأنه " تقدم إلى عزير بولس تاجر الراديووات وطلب منه أن يتوكل في بيع الراديووات واشترط عليه أن يحجز عليه عقد بأن الشراء قد تم فعلا ويتسلم منه الراديووات ويحجز على نفسه كيبالات بقيمتها — وكل ما كان يحصله يرسل إلى عزير بولس ليخضع من الكيبالات المأخوذة على المتهم ، وكان هناك وكيل قديم تأخر في التحصيل فلم يسل بعض كيبالاته المتأخرة إلى المتهم ليحصلها له خدمة له أيضا وقدم كيبالات مستدة ومؤشرا عليها بالسداد — فقال إنه في هذه الفترة نحن قد سددنا ما يزيد على ٣٠٠ جنيه — وليس فقط هذا كل ما عمله عزير بولس بل إنه قدم فيه بلاغا عملت من أجله قضية أمام محكمة الفيوم وقضى فيها ببراءته ، وقدم صورة حكم هذه القضية ، وقدم أيضا شهادة رسمية من ملف قضية أخرى " . ثم قال الدفاع " إن العلاقة بين المتهم وعزير بولس علاقة مشتر وائع كأي علاقة مدنية محضة ، وقال بأن المتهم سلم عزير بولس ٦٠ جنيا في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤١ ، ومذكور في المستندات جميعها بأن ما وصل من ضمن المطلوب على المتهم ، ومن بين هذه المبالغ مبالغ بورقة قبل التبليغ ومبالغ بعده — وتقدم تدعيا لدفاعنا حكما متفقا في وقائعنا مع هذه الدعوى قضى فيه ببراءة المتهم ، وقال بعدم معقولية اختلاس مبالغ بسيطة كالمتهم بها في الوقت الذي تسددت فيه

مبالغ تصل إلى ٨٠٠ جنيه . وأخيرا أرجو أن تأمر المحكمة بضم القضايا التي أودعت معها ووجدت وهي ١٨٦٤ سنة ١٩٤١ و ٧ سنة ١٩٤٢ بنذر ٣٥٤٧ سنة ١٩٤١ مركز المنيا وجميعها فصل فيها بالبراءة ، وبها المستندات المسحوبة من القضية الاستثنائية ، وهذه المستندات أهميتها ، وأنها تفيد سداد مبالغ كثيرة جدا بعد التاريخ المدعى فيه بالاختلاس . والحكم الاستثنائي قضى بتأييد الحكم الابتدائي وقال "إن الوقائع في هذه القضية لتلخص في أن محمد راضي شعلان مندوب محلات عزيز بولس قدّم شكويين إلى مركز بنى مزار : إحداهما ضده إبراهيم عبد اللطيف وجرس خليل (المتهم المستأنف) ، والأخرى ضده جرس خليل وحده ، وقال في الأولى إن عزيز بولس يداين إبراهيم عبد اللطيف بمبلغ ١٥٦ قرشا بموجب حكم في القضية ٢٩٢٨ سنة ١٩٣٩ مدنى الوالى ، وإن المتهم الثانى تسلم هذا المبلغ ولم يورده لأهل وبّده ، وقال فى الشكوى الثانية إن عزيز بولس يداين رزق السيد رزق فى مبلغ ٢٤٩ قرشا بحكم فى القضية ٢٧٣٠ سنة ١٩٣٩ وقد تسلم المتهم هذا المبلغ من المحكوم عليه وبّده - وحيث إنه قد تبين من شهادة عزيز بولس فى الجلسة أن المتهم كان ويكلا عنه فى الوجه القبلى كما شهد بذلك راضي شعلان أيضا من أن المتهم هو وكيل عزيز بولس فى الوجه القبلى - وحيث إنه تبين من الاطلاع على الحكم الصادر فى القضية رقم ٢٧٣٠ سنة ١٩٣٩ الوالى ضده رزق السيد رزق لصالح عزيز بولس أن المتهم وقع على هذا الحكم بصفته وكيل المحكوم له بأنه تسلم من المحكوم عليه المبلغ المطلوب بما فيه أجرة النشر ، وهذا الإقرار بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ، كذلك أقر المتهم على ظهر نشرة البيع بأنه تسلم من المحكوم عليه المذكور قيمة المطلوب بصفته وكيل عن طالب البيع عزيز بولس وقد أوقف المحضر البيع كما هو ثابت فى محضره المؤرخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٩ إذ أن المحضر طالب المحكوم عليه بمبلغ ٢٤٩ قرشا فقدّم له دليل التخالص بتوقيع المتهم ، فأوقف البيع بناء على ذلك . وحيث إنه تبين من شهادة إبراهيم عبد اللطيف أنه سلم مبلغ ١٥٦ قرشا إلى المتهم وهو المبلغ الذى كان مدينا به لعزيز بولس ، وحيث

إن المتهم لم ينكر أنه تسلم المبلغين موضوع التهمة وإنما دفع بأنه قام بتوريدها إلى المحنى عليه وقدم مستندات تفيد تسلم عزيز بولس مبالغ منه ، وقد رأت المحكمة استدعاء عزيز بولس وراضى شعلان لمناقشتها في دفاع المتهم — وحيث إن عزيز بولس قزر أن المبالغ التي وزدها المتهم لا يدخل فيها المبلغان موضوع هذه التهمة وبذلك شهد راضى محمد شعلان مندوب محل المحنى عليه — وحيث إن المتهم بنى دفاعه كله ، على أن المعاملة بينه وبين المحنى عليه مدنية محضة ، ولكن يدحض هذا الدفاع تسلمه المبلغين بصفته ويكلا عن المحنى عليه ، وقد ثبت من شهادة المحنى عليه عزيز بولس وراضى شعلان أن المتهم لم يورد هذين المبلغين للحل الأمر الذى تأخذ منه المحكمة أن المتهم اختلسهما إضرارا بالمحنى عليه ، ويكون عقابه منطبقا على نص المادة ٣٤١ عقوبات . وحيث إن المحكمة لا ترى محلا لإجابة طلب المتهم ضم قضايا قال عنها إنه حكم له فيها بالبراءة ، وذلك لأن لكل قضية ظرفا خاصة بها ، وقد قدم الدفاع عن المتهم صورة حكم في القضية رقم ١٤٥٩ سنة ١٩٤١ جنح القيوم قضى ببراءة المتهم مما هو منسوب إليه من جريمة تبديد مبالغ للمحنى عليه . وحيث إن صدور أحكام براءة المتهم من وقائع أخرى لا يؤثر على واقعة هذه القضية التى نحن بصدها والتي ترى المحكمة أن الأدلة فيها متوفرة على إدانة المتهم ، وفضلا عن ذلك فإن دفاع المتهم أمام محكمة أول درجة لم يطلب من المحكمة سوى استعمال الرأفة مع المتهم أى أنه مسلم بأن واقعة هذه القضية ثابتة . وحيث إنه مما تقدم يكون الحكم المستأنف فى محله ويتعين تأييده “ .

وحيث إن الواقعة موضوع هذه الدعوى قد وقعت قبل صدور الحكم القاضى ببراءة الطاعن على أساس أن علاقته بعزيز بولس ليست علاقة الوكيل بالموكل . ولما كانت هذه الواقعة التى وصفت بأنها خيانة أمانة إضرارا بعزيز بولس هى والوقائع الأخرى التى وصفت بهذا الوصف والتي صدرت بشأنها أحكام البراءة السابق ذكرها عبارة عن أفعال متوالية متلاحقة لا تكون فى مجموعها إلا جريمة واحدة — وإن كان كل منها يكوّن جريمة — لوحدة الحق الذى وقعت عليه

ووحدة الغرض الذى قصد الجانى إلى تحقيقه من وراء ارتكابها مما تكون معه محاكمة المتهم عن فعل واحد أو أكثر متضمنة محاكمته عن جميع الأفعال الأخرى إلى سبق وقوعها قبل المحاكمة ، ولا يجوز بالتالى بعد أن تمت محاكمته وانتهت بالإدانة أو البراءة أن تعاد محاكمته عن أى فعل سابق ولو لم يكن قد ذكر صراحة فى التهمة . لأن ذلك يكون معناه محاكمة الشخص أكثر من مرة عن واقعة واحدة ، وهذا محرم بمقتضى القواعد الأولية للمحاكمات الجنائية . ومتى كان الأمر كذلك وكانت واقعة هذه الدعوى على حسب الثابت بالحكم المطعون فيه مقامة على نفس الأساس الذى أقيمت عليه الوقائع الأخرى التى قضى فيها بالبراءة بناء على أنه لا تتوافر به جريمة الاختلاس ، فإن رفع الدعوى على الطاعن بعد سبق الحكم ببراءته يكون غير صحيح ، وكان يجب على المحكمة أن تحقق دفاعه حتى إذا ما تبين ما تبينته هذه المحكمة على الوجه المتقدم قضت له بالبراءة لسبق الفصل فى الدعوى .

(١٠٠)

القضية رقم ٥٠٠ سنة ١٣ القضائية

اختلاس أشياء محجوزة . نقل المحجوزات إلى السوق . عدم ملزومية الحارس بذلك . علة . إدانة المتهم تأسيساً على عدم نقله المحجوزات إلى السوق بمفردة إن تمسكه بأنه غير مكلف بذلك لا يصح إلا إذا كان نقلها فيه تحميل له بمصاريف النقل . خطأ .

إن عدم ملزومية الحارس بنقل المحجوزات إلى السوق ليست علة تجنب مصاريف نقل المحجوز فقط ، فإن مطالبته بأن يذهب بالمحجوز إلى جهة أخرى غير التى حصل فيها المحجز تقتضى بطبيعة الحال أن يتحمل فى ذلك ، فضلاً عن المصاريف ، عناء ومشقة وغير ذلك مما لا شأن له بالحراسة ولا بواجباتها . وإذن فالحكم الذى يؤسس إدانة المتهم على عدم نقله المحجوزات إلى السوق ، ولا يأخذ بما دفع به من أنه ليس مكلفاً بذلك قائلًا إن محل هذا الدفع هو أن يكون نقل المحجوز مما يكلف الحارس مصاريف نقل يكون حكماً خاطئاً متعيناً تقضيه .

(١٠١)

القضية رقم ٥٠٦ سنة ١٣ القضية

نقض وإبرام . حكم بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط الدعوى وباعتبارها قائمة . عدم تعرضه لتفصيل في موضوع الدعوى . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز . (المادة ٢٢٩ تحقيق) إذا كان الحكم المطعون فيه لم يقض إلا بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط الدعوى وباعتبارها قائمة لم تسقط بمضى المدة، وذلك دون أن يتعرض للفصل في موضوعها، فانه لا يكون منها لخصوصية . وإذن فلا يجوز أن يطعن فيه بطريق النقض .

(١٠٢)

القضية رقم ٥١٢ سنة ١٣ القضية

نصب . اتخاذ الجاني اسما كاذبا أو صفة غير صحيحة . نصب ولولم يدعم بأى مظهر خارجي . الطرق الاحتياطية . لا يشترط توافرها في هذه الحالة . (المادة ٢٩٣ ع ٢٣٦) إنه لما كانت جريمة النصب بمقتضى المادة ٣٣٦ عقوبات تقع باتخاذ الجاني اسما كاذبا أو صفة غير صحيحة ولولم يدعم ذلك بأى مظهر خارجي، فان إدانة المتهم في هذه الجريمة على أساس أنه لم يحصل على النقود من المجنى عليه إلا باتخاذ صفة كاذبة، تكون صحيحة ولو كان لم يقع منه ما يعتبر في القانون من أساليب الغش والخداع المعبر عنها في المادة المذكورة بالطرق الاحتياطية .

(١٠٣)

القضية رقم ٥١٥ سنة ١٣ القضية

تفتيش . بيان الوقائع والأدلة التي استخلصت منها المحكمة رضا المتهم بالتفتيش . المناقشة في ذلك . لا تقبل . الورقة المضبوطة مع المتهم لم يكن بها إلا راحة الأفيون . استخلاص إدانة المتهم في إحراز الأفيون من ذلك . جوازه .

إذا دفع المتهم بأن تفتيشه وقع باطلا لعدم الإذن فيه من النيابة، فضلا عن أن الكونستابل الذي أجرى التفتيش قزر أن ما وجده معه ليس إلا ورقة بيضاء

تشم منها رائحة الأفيون مما لا يكفى لاعتباره محرزا، فلم تأخذ المحكمة بهذا الدفع، وبيئت في حكمها الوقائع والأدلة التي استخلصت منها أن التفتيش إنما حصل بناء على رضا المتهم وموافقته، وأنه أسفر عن الثور معه على قطعة من الأفيون، فلا يكون ثمة وجه لإثارة هذا الجدل أمام محكمة النقض. إذ أن ذلك لا يكون له من معنى سوى فتح باب المناقشة في تقدير الأدلة التي استخلصت منها المحكمة الرضاء بالتفتيش ووجود المخدر. ومع ذلك فإذا فرض أن الورقة التي ضبطت معه لم يكن بها إلا رائحة الأفيون فإن هذا يصح للمحكمة أن تستخلص منه إدانته في إحراز الأفيون على اعتبار أن الورقة لا بد كان بها مادة الأفيون.

(١٠٤)

القضية رقم ٥١٨ سنة ١٣ القضاية

اختلاس أشياء محجوزة. تمام هذه الجريمة بوقوع الفعل المكون لها. تصرف الحارس في المحجوزات لمنع التنفيذ عليها. يعتبر مبدأ لمدة سقوط الدعوى العمومية. المطالبة بتقديم المحجوزات مع ثبوت سبق التصرف فيها. لا يصح عدّها مبدأ للسقوط ما دامت المحجوزات معينة بالذات. المثليات. اختلاسها يتم بالسجور عن ردّها عند المطالبة بها. (المادتان ٢٨٠ و ٢٩٧ ع ٣٢٣ و ٣٤٢)

إن جريمة اختلاس المحجوزات، كسائر الجرائم، تتم بوقوع الفعل المكون لها. فتصرف الحارس في المحجوز لمنع التنفيذ عليه تقع به هذه الجريمة، ويجب اعتباره مبدأ لمدة سقوط الدعوى العمومية. أما المطالبة بتقديم المحجوز مع ثبوت سبق التصرف فيه من المطالب بتقديمه فذلك لا يصح عدّها مبدأ للسقوط ما دام المحجوز معيناً بالذات وليس من المثليات التي يقوم بعضها مقام بعض والتي توضع على أن اختلاسها يتم بالمعجز عن ردّها عند المطالبة بها.

المحكمة

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن محكمة أول درجة قضت ببراءته من التهمة التي وجهت إليه لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية عليه بمضي المدة مرتكنة في ذلك على مرور ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب

الجريمة، ولكن المحكمة الاستئنافية قضت بإدانتها مرتكبة على أن سقوط الدعوى العمومية في جريمة الاختلاس لا يبدأ إلا من تاريخ المطالبة بالحارس بتقديم المحجوزات ليعمها تنفيذاً لمقتضى المجز . وهذا الذى ذهبت إليه المحكمة الاستئنافية في غير محله . لأن الاختلاس يقع بفعل مادی فيجب أن تحسب مدة سقوط الدعوى فيه من وقت وقوع الفعل لا من وقت المطالبة بالمحجوزات . فمضى كان التابت أن تصرف الطاعن في المحجوزات كان منذ أكثر من ثلاث سنوات قبل البدء في إجراءات التحقيق فإنه لا يصح طلب محاكمته عن الاختلاس .

وحيث إن الحكم الابتدائي قضى للطاعن بالبراءة لا تقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة لما تبينته المحكمة من أنه تصرف في المحجوزات في سنة ١٩٣٧ . وقد ألغى الحكم المطعون فيه هذا الحكم وقضى بإدانة الطاعن مرتكبا في ذلك على أن رأى محكمة أول درجة بأن الحق في إقامة الدعوى العمومية قد سقط في غير محله ، إذ أن سقوط الدعوى لا يبدأ من تاريخ المجز وإنما من الوقت الذى حصل فيه مطالبته بتقديم الأشياء المودعة لديه وامتناعه .“

وحيث إن هذا الذى قاله الحكم المطعون فيه غير سديد . فإن جريمة اختلاس المحجوزات ، كسائر الجرائم ، تتم بوقوع الفعل المكون له . فتصرف الحارس في المحجوزات لمنع التنفيذ عليها تقع به هذه الجريمة ، ويجب اعتباره مبدأ المدة سقوط الدعوى العمومية . أما المطالبة بتقديم المحجوزات مع ثبوت سبق التصرف فيها من المطالب فلا يصح عنها مبدأ المدة ما دامت المحجوزات معينة بالذات وليست من المثلثات التى يقوم بعضها مقام بعض والتي تووضع فيها على أن اختلاسها يتم بالعجز عن ردّها عند المطالبة بها .

وحيث إنه متى كان هذا مقظرا فإن المحكمة الاستئنافية كان ينبغي عليها أن تبحث دفاع الطاعن حتى إذا ما تبينت هى الأخرى أنه تصرف في المحجوزات كما ادعى ، وأن تصرفه فيها كان يرجع إلى ماضى أكثر من ثلاث سنوات على البدء

في إجراءات التحقيق قضت بتأييد الحكم الابتدائي . أما وهي لم تبحث ذلك ، وأذانت الطاعن على اعتبار أن الدعوى العمومية لم تسقط فإن حكمها يكون خاطئا متعيना نقضه .

(١٠٥)

القضية رقم ٥١٩ سنة ١٣ القضاية

(أ) إثبات . المانع من الحصول على الكتابة . تقديره . موضوع . (المادة ٢١٥ مكرر)

(ب) ودية . وارث . تسلمه عقدا كان مسلما لأبيه على سبيل الودية وهو عالم بذلك . المقدم يعتبر ودية عنده . الودية لا يشترط أن تكون وليدة عقد . (المادة ٢٩٦ ج = ٣٤١)

١ — إن تقدير المانع من الحصول على الكتابة من أمور الموضوع التي تفصل فيها المحكمة وجودا وعدمها تبعاً لوقائع كل دعوى وملاساتها ، ومتى قالت المحكمة بقيام هذا المانع بناء على ما ذكره في حكمها من أسباب فلا تقبل المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض .

٢ — الوارث الذي يتسلم العقود التي كانت مسماة على سبيل الودية لأبيه قبل وفاته ، وهو عالم بذلك ، يعتبر وجود هذه العقود لديه على سبيل الودية كذلك ، مادامت يده عليها ، بمقتضى حكم القانون ، يد أمانة تُتطلب منه أن يتعهد بها بالحفظ كما يحفظ مال نفسه ويردها بعينها عند أول طلب من صاحبها . أو بعبارة أخرى تُتطلب منه القيام بجميع الواجبات التي فرضها القانون في باب الودية على المودع لديه . ولا يقال من صدق هذا النظر أنه لم يباشر مع المحنى عليه عقد ودية ، وأن المقصد الذي أنشأها إنما كان مع أبيه فيتمى بموته . وذلك لأن القانون حين عرّف جريمة خيانة الأمانة في المادة ٣٤١ ج لم ينص على أن تكون الودية ، باعتبارها سببا من الأسباب التي أوردتها على سبيل الحصر لوجود المال المختلس لدى المتهم ، وليدة عقد ، بل اكتفى في ذلك بعبارة عامة ، وهي أن يكون تسلم المال قد حصل على " وجه الودية " مما يستوى فيه بالبذاهة ما يكون منشؤه التعاقد وما يكون مصدره القانون .

المحكمة

وحيث إن الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ أدان الطاعن في جريمة تبديد العقود الموقوت بتسليمها إلى والده قبل وفاته على سبيل الوديعة من المدعى بالحق المدني قد وقع في خطأين : بإجازته الإثبات في الدعوى بالبيئة وقرائن الأحوال مع أن قيمة العقود المدعى بها تزيد على عشرة جنيهات ، ولم يكن المدعى في حالة من الحالات التي يجوز ذلك فيها استثناء ، ثم باعتباره الطاعن مودعا لديه مع أنه لم يكن طرفا في عقد الوديعة الموقوت بأنه حصل بين المدعى بالحق المدني ووالد الطاعن لا إلى الطاعن نفسه . ولما كان لا يصح في القانون مساءلة المتهم بتبديد شيء إلا بعد أن يثبت عليه هو عقد الوديعة طبقا للقانون المدني ، فإن الحكم المطعون فيه يكون خاطئا متعينا نقضه .

وحيث إن ماثيره الطاعن في طعنه مردود : (أولا) بأن المحكمة حين قبلت من المدعى بالحق المدني إثبات عقد الوديعة بالبيئة قالت " قد ثبت للحكمة من مطالعة الأوراق ومناقشة الشهود بالجلسة أن المحنى عليهما وغيرهما من أهالي البلدة اعتادوا إيداع أوراقهم عند والد المتهم دون حصولهم منه على كتابة لأنه خطيب مسجد القرية ولما آتسوه فيه من أمانة ومروءة ووفاء . فضلا عن أنه كانت تربطه بالمحنى عليه صلة القرى . وقد وجد عنده فعلا بعد وفاته أر بعون عقدا لبعض أهالي البلدة دون أن يكون لديهم كتابة مثبتة لإيداعها عنده ، لأن المانع الأدبي وهو شعور المودعين ومن بينهم المحنى عليهما بالاحترام لوالد المتهم بحكم كونه خطيب مسجدهم وموضع تقهتهم ، وما جرى به العرف والعادة بالقرى في الأحوال المماثلة ، مما يحول دون الحصول على كتابة . ومن ثم يميز هذا المانع الإثبات بالبيئة وقرائن الأحوال " . ولما كان تقدير المانع من الحصول على الكتابة متعلقا بموضوع الدعوى تفصل فيه المحكمة وجودا وعدما تبعا لوقائع كل دعوى وملاساتها ، فانه بعد أن قالت محكمة الموضوع بوجود هذا المانع لدى المدعى بالحق المدني اعتمادا على الأسباب التي ذكرتها لا تقبل المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض . (وثانيا)

بأنه ما دام الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن ، وهو وارث لأبيه ، قد تسلم العقود الموجودة في التركة وهو عالم بحقيقة أمرها بأنها كانت مسالمة لأبيه قبل وفاته على سبيل الوديعة ، فإن وجود العقود لديه في هذه الظروف يعتبر على سبيل الوديعة كذلك ، ما دامت يده عليها بمقتضى حكم القانون يد أمانة لتطلب منه أن يتمهدها بحفظها كما يحفظ مال نفسه ويردها بعينها عند أول طلب يحصل من صاحبها ، أو عبارة أخرى لتطلب منه القيام بجميع الواجبات التي فرضها القانون في باب الوديعة على المودع لديه . ولا يقلل من صدق هذا النظر ما يقول به الطاعن من أنه لم يباشر مع المحنى عليه عقد وديعة ، وأن العقد الذي أنشأها إنما كان مع أبيه وانتهى بموته ، لأن القانون حين عرف جريمة خيانة الأمانة في المادة ٣٤١ عقوبات لم ينص على أن تكون الوديعة — باعتبارها سببا من الأسباب التي أوردتها على سبيل الحصر لوجود المال المختلس لدى المتهم — نتيجة عقد ، بل اكتفى في ذلك بعبارة عامة وهي أن يكون تسلم المال قد حصل على "وجه الوديعة" مما يستوى فيه بداهة الوديعة التي تنشأ عن التعاقد والوديعة التي مصدرها القانون ، كما هو الحال في الدعوى .

(١٠٦)

القضية رقم ٥٢١ سنة ١٣ القضاية

حكم . توقيعه من أحد القضاة لامتناع توقيعه من الرئيس . لا بطلان . (المادة ١٠٤ مرافعات) إنه وإن كان القضاء قد جرى على عدم وجوب كتابة أسباب الحكم عند النطق به إلا أن ذلك ليس معناه أن المحكمة لتداول في الحكم دون أن تتداول في ذات الوقت في الأسباب التي تبنيه عليها ، فإن الأمرين بطبيعة الحال متلازمان ، إذ لا يتصور أن تصدر المحكمة حكما إلا بعد أن تكون قد فكرت وتناقشت واستقرت على الأسباب التي تتمتع عليها فيه بحيث لا يكون باقيا بعد النطق به سوى صياغة أسبابه على أساس ما تقرّر في المداولة . وهذه يقوم بها أى واحد من القضاة الذين اشتركوا

في المداولة . ولما كان التوقيع على الحكم من رئيس المحكمة هو بمثابة إقرار بما حصل فانه يكفى فيه أن يكون من أى واحد ممن تداولوا في الحكم ، إذ الرئيس وزملاؤه في قوة هذا الإقرار سواء . وليس النص على اختصاص الرئيس بالتوقيع إلا بقصد تنظيم العمل وتوحيده . وإذن فإذا توفى الرئيس بعد الحكم ، أو عرض له مانع قهرى ، فحضر أحد الأعضاء الآخرين أسباب الحكم ووقعه بدلا عنه ، فلا يقبل بناء على ذلك القول بأن الأسباب لم تكن موضوع مداولة جميع القضاة ، أو أنها لم تكن هى التى تناولتها المداولة ، فان الرئيس في هذا الخصوص حكمه حكم زملائه . على أنه لو كان الشارع قد رأى أن يرتب البطلان على عدم توقيع الرئيس لمافاته أنه ينص على ذلك صراحة في المادة ١٠٤ من قانون المرافعات ، كما حرص على أن يفعل في المواد التى سبقتها مباشرة .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم نطق به في يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ثم توفى رئيس المحكمة في يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٢ قبل أن يوقع عليه فتولى أقدم العضوين الآخرين وضع أسبابه والتوقيع عليه ، ولما كان المتنازع عليه وجوب التوقيع على الحكم من رئيس المحكمة وكاتبها عملا بالمادة ١٠٤ من قانون المرافعات المدنية ، ولما كان لا يوجد في القانون نص يخول التوقيع لغير الرئيس فان الحكم المطعون فيه يعتبر غير موجود هو وأسبابه ، وخصوصا أن هذه الأسباب لم يشترك فيها جميع أعضاء الهيئة التى أصدرته .

وحيث إنه وإن كان القضاء قد جرى على عدم وجوب كتابة أسباب الحكم عند النطق به إلا أن ذلك ليس معناه أن المحكمة تتداول في الحكم دون أن تتداول في ذات الوقت في الأسباب التى تبنيه عليها ، فالأمران بطبيعة الحال متلازمان إذ لا يتصور أن تصدر المحكمة حكما إلا وهى قد فكرت وتناقشت وأقرت الأسباب التى تعتمد عليها فيه بحيث لا يكون باقيا بعد النطق بالحكم سوى صياغة أسبابه على

أساس ما تقتزر في المداولة ، وهذا يقوم به أى واحد من القضاة الذين اشتركوا فيها .
ولسا كان التوقيع على الحكم من رئيس المحكمة هو بمثابة شهادة بما حصل فانه يكفى
فيه أن يكون من أى واحد ممن حضروا المداولة ، وفي الحق أن اختصاص الرئيس
بالتوقيع لم يراع فيه إلا تنظيم العمل وتوجيهه ، إذ الرئيس كزملائه في قوة شهادته ،
وإذن فان هو توفى بعد الحكم أو عرض له مانع قهرى فحضر أحد الأعضاء الآخرين
أسباب الحكم ووقع عليه بدلا عنه فلا يصح أن يبنى على ذلك القول بأن الأسباب
لم تكن محل مداولة جميع القضاة ، أو أنها ليست هى التى تناولتها المداولة ، فان
الرئيس في هذا الخصوص حكمه حكم زملائه . على أنه لو كان الشارع يرتب البطالان
على عدم توقيع الرئيس لما فاته أن ينص على ذلك صراحة في المادة ١٠٤ من
قانون المرافعات كما حرص على أن يفعل في المواد التى سبقتها مباشرة .

جلسة ١٥ فبراير سنة ١٩٤٣

برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك زكى المحكمة ، وبحضور حضرات : منصور إسماعيل بك
وجندى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد الحقي الجزائري بك المستشارين .

(١٠٧)

القضية رقم ٥١٣ سنة ١٣ القضاية

مسئولية مدنية . علاقة المتبوع بالتابع . قواعدها . ما للتبوع على التابع من سلطة في توجيه ورقابته .
مسئولية المتبوع عن عمل التابع . مناطها . مستعمريسيارة . اختياره مائقا لقيادتها . تسبب السائق
في قتل إنسان . مسئولية المستعمير مدنيا . تحقيقها ولو كان السائق تابعا في ذات الوقت لآخر أركان
الحادث قد وقع في أثناء ذهابه من تلقاء نفسه بالسيارة لشحم البطارية . صاحب السيارة . لا مسئولية
عليه . (المادة ١٥٢ مدني)

إن قوام علاقة المتبوع بالتابع بمقتضى المادة ١٥٢ من القانون المدنى
هو ما للتبوع على التابع من سلطة في توجيه ورقابته . فكلمة تحققت هذه
السلطة قامت تلك العلاقة . ولا يهم بعدئذ أطالت مدة قيام هذه السلطة
أم قصرت ، إذ العبرة بوجودها فحسب ، لأن القانون لا يتعالب سواها .

ومتى وجدت العلاقة بين المتبوع والتابع فالمتبوع يكون مسئولاً عن تعويض الضرر عن كل فعل ضار يقع من تابعه كلما كان وقوعه وقت القيام بالعمل الذي عهد به إليه أو بمناسبة فقط ، مادام هذا العمل هو الذي سهل وقوع الفعل الضار أو هيا الفرصة لوقوعه بأية طريقة كانت ، فإن نص القانون مطلق عام يسرى على الحالتين .

وإذن فإذا كان الحكم قد أقام مسؤولية المحكوم عليه (مستعير سيارة) على أنه هو الذي اختار المتهم ، دون أن يتحدث عن سلطة التوجيه والرقابة التي لا تقوم المسؤولية إلا بها ، والتي تتضمن بذاتها حق الاختيار إذ أن من يملك توجيه إنسان في أمر من الأمور يكون مختاراً له فيه ، ولكن كانت الوقائع الثابتة به تدل بوضوح على أن المحكوم عليه كان له على المتهم سلطة في توجيهه ورقابته فيما يختص بالمأمورية التي كلفه بها بل في إقصائه عنها ، فإنه لا يكون قد أخطأ . لأن مسؤولية المستعير تكون متحققة ولو كانت المأمورية مؤقتة بزمان وجيز ، أو كان المتهم تابعا في ذات الوقت لمتبوع آخر ، أو كان المتهم (وهو سائق سيارة) هو الذي ذهب من تلقاء نفسه بالسيارة لحمل ما (شحن البطارية) ، مادام القانون لم يبين مدة لقيام علاقة المتبوع بالتابع ، وما دامت علاقة المتهم بالمتبوع الآخر ليس لها اتصال بالحادث الذي ارتكبه المتهم بسبب المأمورية المكلف بها من قبل المحكوم عليه ، وما دام شحن البطارية لم يكن إلا لمناسبة القيام بالعمل الذي اعترمه هذا المحكوم عليه .

الحكمة

وحيث إن حاصل الطعن أن المحكمة إذا اعتبرت الطاعن مسئولاً عن فعل المتهم وألزمته معه بالتعويض بموجب المادة ١٥٢ من القانون المدني على اعتبار أن المتهم كان خادما عنده تكون قد أخطأت لانعدام علاقة التبعية بينهما . لأن علاقة الخادم بتجديده غير قائمة ، فواقعة الدعوى كما ذكرها الحكم هي أن الطاعن ، وهو ناظر مدرسة ، استعار سيارة الدكتور بشرى يوافق للقيام برحلة مدرسية يوم ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٢ ، وفي مساء اليوم السابق للرحلة أراد الاستيثاق من صلاحية السيارة ، وإذا كان الطاعن موجوداً مصداقة بمثل صديقه أسعد أفندي كيرلس ورأى هناك

سائق عربته المدعو حلمى غطاس عياد المتهم فطلب منه أن يذهب إلى الجراج الذى به عربة الدكتور بشرى يواقيم ويحضرها إلى المنزل فتركه السائق سيارة مخدومه أمام باب المنزل فى الشارع وذهب إلى الجراج فأخرج منه سيارة الدكتور بشرى ثم صرح بها من شارع إلى آخر لشنجن بطاقتها، وفى أثناء ذلك صدم المحنى عليه فقتله ، وهذه الواقعة ليس فيها ما يسوغ القول بوجود علاقة انتفاع بالمتبوع بين السائق والطاعن : (أولا) لأن استعارة السائق كانت مؤقتة بوضع دقائق لتجربة السيارة وإحضارها من منزل صاحبها استعدادا للرحلة فى اليوم التالى بدليل أن السائق ترك سيارة مخدومه فى الشارع ليعود إليها بعد قليل فلا يمكن اعتباره أثناء هذه المدة الوجيزة أنه قد تخلى عن خدمة مخدومه ، كما لا يمكن القول بأن حق التوجيه وحق الرقابة — وهما الأساس فى القول بمسئولية المخدوم عن عمل خادمه — انتقلا من مخدوم السائق إلى الطاعن . (وثانيا) لأن تريح السائق بالسيارة إلى حيث أراد شجن البطارية لم يكن داخلا فى المأمورية التى كلفه بها الطاعن بل فعله من تلقاء نفسه فلا يكون الطاعن مسئولا عنه .

وحيث إن واقعة الحال أن الدعوى العمومية رفعت على حلمى غطاس عياد المتهم بأنه تسبب فى قتل توفيق عسرى خليل بغير قصد ولا تعمد بإهماله وعدم احتياطة وعدم مراعاة اللوائح بأن قاد سيارة بسرعة زائدة ولم يتخذ الحيطة الكافية فصدم المحنى عليه . وتدخل والد المحنى عليه فى الدعوى وأدخل الطاعن فيها وطلب إلزامه مع المتهم بتعويض الضرر الذى لحقه . ومحكمة أول درجة أدانت المتهم وحكمت عليه بالعقوبة وألزمته هو والطاعن والدكتور بشرى يواقيم صاحب السيارة بمبلغ التعويض الذى قضت به . والمحكمة الاستئنافية أخذت بهذا النظر أيضا فيما يختص بالطاعن والمتهم وألغت الحكم الابتدائى فيما يختص بالدكتور بشرى يواقيم وقالت فى ذلك : ” إن التحقيقات التى تمت فى البوليس وأمام المحكمة خالية مما يدل على أن الدكتور بشرى يواقيم المدعى عليه الأول فى الدعوى المدنية تدخل بأية طريقة كانت فى اختيار المتهم لقيادة السيارة، وكل ما يمكن أن يسند إليه هو أنه سمح

بتسليمها للسائق الذى أوفده المدعى عليه الثانى جرجس عوض الله (الطاعن) وأن الأخير هو الذى اختار المتهم وعهد له بقيادة السيارة، فعليه تقع تبعة هذا الاختيار وما ترتب عليه من مسئولية. أما الدكتور بشرى فلا مسئولية عليه، لأن مسئولية السيد عن أفعال خدمه مشروط فيها أن يكون السيد هو الذى اختار خادمه أو تابعه ليعمل فى خدمته، ومتى انتفت واقعة اختيار المدعى عليه الأول للتمم الذى ارتكب الحادث وهى أساس المطالبة بالتعويض فلا مسئولية عليه. وحيث إن ما جاء فى الحكم المستأنف من أن الدكتور بشرى استخدم ذلك السائق فى ملء بطارية السيارة تعلقه بالكهرباء حتى يتمكن من السير بها فى اليوم التالى — هذه الواقعة التى رتب عليها الحكم المستأنف مسئولية لا أثر لها فى التحقيقات، بل الثابت أنه لم يستخدم هذا السائق فى قيادة سيارته ولم يشترك فى اختياره بل لم يره ولم يسرفه إطلاقاً، والذى اختاره وعهد إليه بقيادة السيارة للمتها بالكهرباء هو هو المدعى عليه الثانى جرجس عوض الله دون غيره. ولو صح أن الدكتور بشرى وابنه عدلى بشرى يوافقان وفقاً على تسليم السيارة للتمم الذى اختاره المدعى عليه الثانى وأوفده إليهما لاستلامها فلا يمكن نسبة أى خطأ إليهما بسبب ذلك. لأن المتهم سائق مرخص له ولم يكن وقت الحادثة عاطلاً وقد كان يشتغل فعلاً عند أسعد كيرلس وكيل شركة فاكوم. ومتى انتفى حصول أى خطأ من الدكتور بشرى فلا تجوز مساءلته مدنياً عن التعويض بمجرد ملكيته للعربة طبقاً لما استقر عليه قضاء محكمة النقض والإبرام المدنية فى حكمها الصادر بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ والذى قضى بعدم مسئولية الإنسان عن مخاطر ملكه التى لا يلازمها شيء من التقصير، بل إن هذا النوع من المسئولية رفضه الشارع المصرى بتاتا فلا يجوز للقاضى اعتماداً على المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية أن يترتب على اعتبار أن العدل يسيفه. وحيث إن جرجس عوض الله المدعى عليه الثانى تنصل من المسئولية بدعوى أن المتهم علمه خطأ من عياد كان وقت الحادثة مائتاً عند أسعد كيرلس إلا أن هذه الواقعة لا تنفى مسئولية هولاء لأن المتهم كان وقت الحادثة يعمل فى خدمته شخصياً لا فى خدمة أسعد كيرلس الذى لم يثبت من التحقيق أنه سمح لسائقه بالعمل على السيارة التى صدمت المحنى عليه “.

وحيث إن قوام علاقة المتبوع بالتابع في معنى المادة ١٥٢ من القانون المدني هو ما للمتبوع من سلطة على التابع في توجيهه ورقابته فكلما تحققت هذه السلطة قامت تلك العلاقة وترتبت المسؤولية عن فعل الغير على أساس مساءلة المتبوع عما يقع من التابع . ولا يهم بعدئذ أطالت مدة قيام هذه السلطة أم قصرت إذ العبرة بوجودها لحسب ، فإن القانون لا يتطلب زيادة عليها لقيام تلك العلاقة .

وحيث إنه متى وجدت العلاقة بين المتبوع والتابع فإن المتبوع يكون مسؤولا عن تعويض الضرر عن كل فعل ضار يقع من تابعه كلما كان وقوعه وقت القيام بالعمل الذي عهد إليه به أو بمناسبةه فقط متى كان هذا العمل هو الذي سهل وقوع الفعل الضار أو هيا الفرصة لوقوعه بأية طريقة كانت ، فإن نص القانون عن هذه المسؤولية في المادة ١٥٢ مدني مطلق عام يسرى على الحالتين .

وحيث إنه وإن كان الحكم المطعون فيه أقام مساءلة الطاعن على أنه هو الذي اختار المتهم ولم يتحدث عن سلطة التوجيه والرقابة التي لا تقوم المسؤولية إلا بتوفرها والتي تتضمن بذاتها حق الاختيار ، فإن من يملك توجيه إنسان في أمر من الأمور يكون مختارا له فيه — وإن كان ذلك إلا أن الوقائع الثابتة بالحكم تدل بوضوح على أن الطاعن كان له على المتهم سلطة في توجيهه ورقابته فيما يختص بالمأمورية التي كلفه بها بل في إقصائه عنها . ولذلك فإنه يكون مسؤولا عن تعويض الضرر عن قتل المجنى عليه ولو أن المأمورية مؤقتة بزمان وجيز أو أن المتهم تابع في الوقت ذاته لمتبوع آخر ولو كانت المتهم قد ذهب من تلقاء نفسه لشحن البطارية ، ما دام القانون لم يبين مدة لقيام علاقة المتبوع بالتابع ، وما دامت علاقة المتهم بمتبوع آخر ليس لها اتصال بالحادث الذي ارتكبه المتهم بسبب المأمورية المكلف بها من قبل الطاعن ، وما دام شحن البطارية لم يكن إلا لمناسبة القيام بالرحلة التي اعتمدها الطاعن .

(١٠٨)

القضية رقم ٥٢٩ سنة ١٣ القضائية

(أ) سب • مسدوره من المتهم وهو في داخل المنزل • متى يعتبر طعنا ؟ إذا كان بحيث يسمعه من يترن في الشارع • (المادة ١٤٨ ع = ١٧١)

(ب) سب • ضابط التمييز بين الجنحة والمخالفة في جريمة السب • العلانية •

(المادتان ٢٦٥ و ٣٤٧ ع = ٣٠٦ و ٣٩٤)

١ — إن المادة ١٧١ من قانون العقوبات قد نصت على أن القول يعتبر علنيا إذا حصل الجهر به في محفل عام أو طريق عام أو أى مكان آخر مطروق ، أو إذا حصل الجهر به بحيث يستطيع سماعه من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان • ولذلك فإن ألفاظ السب الصادرة من المتهم وهو في داخل المنزل تعتبر علنية إذا سمعها من يترن في الشارع العمومي •

٢ — إنه يبين من مطالعة المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات التي تعاقب على السب باعتباره جنحة ، والمادة ٣٩٤ التي تعاقب على السب باعتباره مخالفة ، أن السب ، جنحة كان أو مخالفة ، يكفي في العقاب عليه أن يكون متضمنا بأى وجه من الوجوه خلدشا للشرف أو الاعتبار • وهو يكون جنحة إذا وقع بوجه من وجوه العلانية الواردة في المادة ١٧١ ع • فضابط التمييز في القانون الجنائي بين الجنحة والمخالفة هو العلانية فقط •

(١٠٩)

القضية رقم ٥٣١ سنة ١٣ القضائية

عرد • تظلم العقاب على المتهم المائد • متروك لتقدير المحكمة • وقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للتميم المائد أو الذي سبق الحكم له بوقف التنفيذ • غير محظور •

(المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ ع = ٥٠ — ٥٥ و ٥٤)

إن القانون لا يوجب على القاضي أن يفاظ العقاب بمقتضى مواد العود على المتهم المائد ، بل ترك أمر ذلك لتقدير المحكمة على حسب ظروف كل دعوى

وملا بساتها . وكذلك لم يحظر القانون وقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للمتهم العائد أو الذى سبق الحكم له بوقف التنفيذ بل أجاز ذلك . وإذن فلا تشريب على المحكمة إذا هى قالت إن المتهم مائد ، ومع ذلك لم تطبق عليه مواد العود ، ثم أصررت بوقف تنفيذ العقوبة التى أوقعتها عليه على الرغم من سبق الحكم له بوقف التنفيذ .

(١١٠)

القضية رقم ٥٣٣ سنة ١٣ القضائية

حكم . تسييه . الحكم على المتهم ابتدائيا على أساس أن المخالفة المستدة إليه ثابتة من محضر مهندس التنظيم . تمسك المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بأنه لم يتجاوز في بناءه الارتفاع المسموح به قانونا وطلبه تعيين خبير لتبين هذه الحقيقة . تأييد الحكم الابتدائي مع الاكتفاء بأسبابه . قصور .
(القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠)

إذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأنه لم يرتكب أية مخالفة فيما أقامه من بناء لأنه لم يتجاوز فيه الارتفاع المسموح به قانونا ، وطلب إلى المحكمة تعيين خبير لتبين الحقيقة ، فقضت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تضيف إليها أسبابا أخرى ، وكان هذا الحكم لم يقل في إدانة الطاعن إلا أن التهمة ثابتة من المحضر الذى حرره مهندس التنظيم ، فإن الحكم الاستئنائي يكون قاصر البيان لعدم رده على دفاع المتهم الذى لو صح لتأثرت به إدانته ؛ إذ أن المادة ٥ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الذى عوقب بمقتضاه تجبىز في الحالات التى ذكرتها تجاوز الارتفاعات المقررة في المادة الثالثة المنسوبة إليه مخالفتها بالقدر المبين فيها .

(١١١)

القضية رقم ٥٣٦ سنة ١٣ القضائية

جيز تحفظى لم يصدر حكم بطلانه . وجوب احترامه ولو لم يحكم بتثيته أو لم يعلن به ذوو الشأن .
إن المحجز التحفظى ، متى وقعه الموظف المختص ، يكون واجب الاحترام ولو لم يحكم بتثيته ، أو لم يعلن به ذوو الشأن في الميعاد القانونى . وذلك مادام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص بطلانه .

(١١٢)

القضية رقم ٥٣٩ سنة ١٣ القضاية

غش البضاعة . الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٤٧ ع التي استبدل بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ : غش المشتري في جنس البضاعة ، غش الأشربة والمأكولات والأدوية المعدة للبيع أو بيع الأشربة والمأكولات والأدوية المغشوشة أو الفاسدة أو المتفنة أو عرضها للبيع ، غش البائع أو المشتري أو الشروع في غش أيهما في مقدار الأشياء المقتضى تسليمها . معنى الغش في كل جريمة وكيفية وقوعه فيها . ممن مغشوش بإضافة عناصر غريبة إليه . مجزء عرضه للبيع مع العلم بحقيقة أمره .

إن المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات التي استبدل بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ كانت تنص على ثلاث جرائم : (الأولى) غش المشتري في جنس البضاعة أيا كانت . (والثانية) غش الأشربة والمأكولات والأدوية المعدة للبيع أو بيع الأشربة والمأكولات والأدوية المغشوشة أو الفاسدة أو المتفنة أو عرضها للبيع . (والثالثة) غش البائع أو المشتري أو الشروع في غشه في مقدار الأشياء المقتضى تسليمها . وهذه المادة وإن كانت قد استعملت في نصها العربي كلمة " غش " في الجرائم الثلاث المذكورة إلا أن الغش في كل جريمة له معنى خاص . ففي الجريمة الأولى يقع الغش على المشتري لاعلى ذات البضاعة ، فيكفى أن يخدع البائع المشتري ويوهمه بأن المبيع من الجنس الذي يريد شراءه مع كونه من جنس آخر ، ولو كان المبيع ذاته بضاعة لم يدخلها غش بإضافة عناصر غريبة إلى عناصرها الأصلية . أما في الجريمة الثانية فيقع الغش على ذات الشيء إما بإضافة مادة غريبة إليه وإما بارتفاع عنصر أو أكثر من عناصره الأصلية . وفي الجريمة الثالثة يقع الغش من البائع على المشتري . أو من المشتري على البائع في مقدار الشيء المقتضى تسليمه بناء على العقد ، وذلك بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة . وإذن فما دام الحكم قد أثبت على المتهم بالأدلة التي أوردها أنه عرض للبيع سمنا مغشوشا بإضافة جزء من زيت بذرة القطن وجزء من زيت جوز الهند إلى جزء من السمن النقي ، فإن هذا يكون صريحا في أن الغش إنما وقع على ذات السمن المعد للبيع بإضافة عناصر غريبة إليه — ويكفى في إدانة المتهم ، بناء على نص القانون ، أن يكون قد عرض السمن للبيع مع علمه بحقيقة أمره ، ولا يشترط أن يكون قد باعه أو شرع في بيعه .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من وجهى الطعن أن الواقعة التي أدين الطاعن من أجلها لا يعاقب عليها القانون، لأن المسلي الذي وجد عنده هو مسلي صناعي لا طبيعي، ويجوز عرضه للبيع ولو على اعتبار أنه طبيعي لا يعاقب عليه ما دام لم يحصل بيع ولا شروع في بيع .

وحيث إن التهمة التي أسندت إلى الطاعن هي أنه : "عرض للبيع مسليا مغشوشا بإضافة زيت بذرة القطن وزيت جوز الهند إليه مع علمه بذلك" . وقد قضت المحكمة بإدانتها في هذه التهمة لما استبانته من أنه كان يعرض للبيع سمنا على أنه من النوع البلدي فظهر من تقرير المعمل الكيماوى أنه مغشوش بإضافة زيت بذرة القطن إليه بنسبة ٢٠٪ / وزيت جوز الهند بنسبة ٤٠٪ / وليس به من السمن النقي سوى ٣٠٪ / وقد تعزز الحكم إلى دفاع الطاعن فقال إنه تمسك بأنه يبيع السمن على أنه من النوع الصناعي المباح بيعه ، وبأنه على فرض أنه مغشوش فلا تجوز مؤاخذه على مجزؤ عرضه للبيع . وردّ على هذا الدفاع بأن في أنوال مغشوش الأغذية ما يقطع بأن الطاعن يعلم أن السمن ليس من نوع نقي بل إنه مغشوش ، وبأن "نص المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات التي تعاقب على غش المواد الغذائية قد جاء صريحا لا لبس فيه ، وقد سوى بين بيع الأصناف المغشوشة وبين عرضها للبيع ولا ريب في أن السمن المضبوط المعروض للبيع يعتبر مغشوشا بإضافة عناصر أخرى إليه غير عناصره الأصلية . ومن أجل ذلك يتعين العقاب " .

وحيث إن المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات التي تجب معاملة الطاعن بمقتضاها وإن كانت قد استبدل بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لصدوره بعد وقوع الجريمة قد نصت على ثلاث جرائم : الأولى غش المشتري في جنس البضاعة أي كانت ، والثانية غش الأثمة والمأكولات والأدوية المعلقة للبيع أو بيع الأثمة والمأكولات والأدوية المغشوشة أو الفاسدة أو المتعفنة أو عرضها للبيع ، والثالثة غش البائع أو المشتري أو الشروع في غشه في مقدار الأشياء المقضى تسليمها ، وإنه

وإن كانت هذه المادة قد استعملت في نصها العربي كلمة "غش" في الجرائم الثلاث المذكورة إلا أن الغش في كل جريمة له معنى خاص به، ففي الجريمة الأولى يقع الغش على المشتري لا على ذات البضاعة، فيكفي أن يخدع البائع المشتري ويوهمه بأن المبيع من الجنس الذي يريد شراءه مع أنه من جنس آخر ولو كان المبيع ذاته بضاعة لم يدخلها غش بإضافة عناصر غريبة إلى عناصرها الأصلية. أما في الجريمة الثانية فيقع الغش على ذات الشيء إما بإضافة مادة غريبة إليه وإما بارتفاع عنصر أو أكثر من عناصره الأصلية. وفي الجريمة الثالثة يقع الغش من البائع على المشتري أو من المشتري على البائع في مقدار الشيء المقتضى تسليمه بناء على العقد وذلك بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة.

وحيث إنه مادام الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن بالأدلة التي أوردها أنه عرض للبيع سمنا مغشوشا بإضافة جزء من زيت بذرة القطن وجزء من زيت جوز الهند إلى جزء من السمن النقي، وهذا صريح في أن الغش إنما وقع على ذات السمن المعد للبيع بإضافة عناصر غريبة إليه، فإنه يكفي في إدانة الطاعن بناء على نص القانون أن يكون قد عرض هذا السمن للبيع مع علمه بحقيقة أمره، ولا يشترط أن يكون قد باعه أو شرع في بيعه كما يزعم.

وحيث إن محصل الوجه الثاني أن المحكمة أخلت بحق الدفاع ولم ترد عليه. وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه قدّم فاتورة من شركة الألبان تدل على أنه اشترى السمن المضبوط منها ثم دفع التهمة بأن السمن صناعي لا طبيعي ومجرد عرضه للبيع لا عقاب عليه، فإذا كانت المحكمة لم تقتنع بأن العناصر الموجودة في السمن المضبوط هي عناصر السمن الصناعي فكان عليها أن تستدعي الخبير الذي أجرى التحليل لتتعرف منه الحقيقة، أما وهي لم تفعل فتكون قد أخلت بحق الدفاع.

وحيث إن الطاعن لم يتقدم إلى المحكمة بأى طلب من طلبات التحقيق. وقد ردّ الحكم صراحة على ماتمسك به أمام المحكمة من أن السمن صناعي ولا عقاب على مجرد عرضه للبيع بأن هذا الدفاع غير صحيح لأن السمن مغشوش وأن مجرد عرضه

لبيع مع العلم بنقشه يكفى في توقيع العقاب . وإذن فلا محل لما يشيره الطاعن في هذا الوجه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(١١٣)

القضية رقم ٥٤٢ سنة ١٣ القضائية

ضرب أفضى إلى عاهة . محدث الضربة التي نشأت عنها العاهة . مسؤوليه عن العاهة على أنها نتيجة محتملة لفعل الضرب الذي وقع منه . شريك . حكمه في ذلك حكم الفاعل . اشتراك تهمين مع آخر في جنابة إحداهما برأس المحنى عليه بطريق الاتفاق والمساعدة . ثبوته . مسؤوليتها عنها ولو كان لم يقع منهما أى ضرب بل وحتى لو كانا لم يقصداها عند وقوع فعل الاشتراك منهما .

(المادة ٢٠٤ ع ٢٤٠)

إن محدث الضربة التي نشأت عنها العاهة لا يسأل عن العاهة على أساس أنه تعمدتها بل على أساس أنها نتيجة محتملة لفعل الضرب الذي وقع منه . وحكم الشريك في ذلك لا يختلف عن حكم الفاعل . فتنبت الحكم على المتهمين اشتراكهما مع آخر بالاتفاق والمساعدة في جنابة العاهة المتخلفة برأس المحنى عليه وأدائهما على هذا الأساس ، فانهما يكونان مسؤولين عن العاهة حتى ولو كان لم يقع منهما أى ضرب على المحنى عليه ، بل هما يكونان مسؤولين عنها كذلك ولو كانا لم يقصداها عند وقوع فعل الاشتراك منهما .

جلسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣

برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفي بك وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات : منصور إسماعيل بك وجنتى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك وعبد الحق الجزائري بك المستشارين .

(١١٤)

القضية رقم ١٧٣ سنة ١٣ القضائية

إثبات :

(أ) شهادة منقولة من شخص آخر . إنكار هذا الشخص الأقوال التي نقلت عنه . الأخذ بها .

جسوازه .

(ب) دليل غير مباشر . استخلاص الحقائق القانونية منه . جوازه . الأخذ بالأدلة غير المباشرة .

غير محظور .

- ١ — لا مانع قانوناً من أن تأخذ المحكمة بالأقوال التي ينقلها شخص عن آخر ولو أنكرها هذا الآثر متى رأت هي أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة .
- ٢ — ليست المحكمة مطالبة بأن لا تأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من الأدلة ولو كانت غير مباشرة .

(١١٥)

القضية رقم ٦٠٧ سنة ١٣ القضائية

اختلاس أشياء محجوزة . علم المتهم بأن الأشياء التي اختلسها محجوزة . الاعتماد في إثباته على أقوال الحارس . تمسك المتهم بعدم جواز الإثبات في هذه الجريمة بغير الكتابة . لا وجه له .
إنه لما كانت المحكمة في المواد الجنائية لها — بحسب الأصل — أن تستخلص جميع الحقائق القانونية من أى دليل تظمن إليه ، ولم كان القانون ليس فيه من نص يقتضى الخروج على هذه القاعدة في صدد إثبات علم المتهم في جريمة اختلاس المحجوزات بأن الأشياء التي اختلسها محجوزة ، فإنه يصح للمحكمة أن تستند إلى أقوال الحارس في هذا العلم . ولا يجوز القول بأن إثباته لا يكون إلا بالكتابة .

(١١٦)

القضية رقم ٦١٠ سنة ١٣ القضائية

- (أ) وصف التهمة . تعديل المحكمة الابتدائية وصف التهمة وإدانة المتهم على أساس هذا التعديل . استئناف الحكم . انصباب الاستئناف على التعديل . عدم إجراء المحكمة الاستئنافية أى تعديل آخر في الوصف . طعن في الحكم بدعوى أنه لم يخطر بهذا التعديل . لا وجه له .
- (ب) إثبات . حرية المحكمة في الأخذ بأى دليل تظمن إليه . الاعتماد في إدانة المتهم على أقواله في محضر البوليس دون أقواله في الجلسة . عدم تلاوة تلك الأقوال بالجلسة . لا يمنع من الأخذ بها ما دام المتهم قد تامل مناقشتها ولم يطلب تلاوتها ولم يتمك بضرورة سماع هذا الشاهد .

- ١ — إذا كان المتهم حين استأنف الحكم الصادر بإدانيته على أساس التعديل الذي أجرته محكمة أول درجة في التهمة كان على علم بهذا التعديل ، وكان

استثافه الحكم منصبا على هذا التعديل ، ولم تجر المحكمة الاستثنائية أى تعديل آخر فى الوصف ، فلا يكون ثمة وجه لما يثيره المتهم فى هذا الخصوص بدعوى أنه لم يخطر بالتعديل .

٣ — للمحكمة أن تأخذ بأى دليل تطمئن إليه سواء من التحقيقات التى تجريها فى الجلسة أو التحقيقات الابتدائية المعروضة على بساط البحث أمامها . فلها أن تعتمد فى الإدانة على أقوال المتهم فى محضر البوليس دون أقواله فى الجلسة ، وعلى أقوال الشاهد المدونة فى هذا المحضر ولو لم تكن تلك الأقوال قد تليت بالجلسة ، مادام المتهم فى دفاعه قد تناول مناقشتها دون أن يطلب تلاوتها ، أو يتمسك بضرورة سماع هذا الشاهد ، فان ذلك يفتى معه الضرر الناشئ عن عدم تلاوة تلك الأقوال أو عن عدم سماع الشاهد بالجلسة .

(١١٧)

القضية رقم ٦١٨ سنة ١٣ القضية

سقوط الدعوى . المدة المقررة للسقوط . مبدؤها من وقت وقوع الجريمة . جريمة خيانة الأمانة . وجه اختلافها فى ذلك عن غيرها من الجرائم . أن تكون متعلقة بمثلثات . جريمة اختلاس المحجوزات . لا تفرق فى هذا الصدد بين ما يكون منها معتبرا فى حكم خيانة الأمانة أو معتبرا فى حكم السرقة . معنى الجز فى لغة القانون . تصرف المتهم فى المحجوزات فى خلال سنة ١٩٣٦ م . عدم البدء فى إجراءات التحقيق إلا فى سنة ١٩٤١ بعد مطالبته بالمحجوزات وعدم وجودها . تاريخ التصرف هو مبدأ مدة سقوط الدعوى العمومية . (المادة ٢٧٩ تحقيق)

لأنه لما كانت المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية تبدأ فى كل جريمة من وقت وقوعها ، ولما كانت جريمة خيانة الأمانة لا تختلف فى ذلك عن غيرها إلا من جهة ما توضع عليه من أنها إذا كانت متعلقة بمثلثات فان فعل الاختلاس إنما يقع بعجز المتهم عن رد الأمانة عند المطالبة بها ، ولما كانت اختلاس المحجوزات — حتى ما هو منه معتبر فى حكم خيانة الأمانة — لا يصح فيه ما قالوا به فى جريمة خيانة الأمانة من التفرق بين المثليات والقيميات من الأموال ، لأن توقيع الجز على مال — مهما كان نوعه مثليا أو قيميا — يترتب عليه ، ويجب أن

يترتب عليه ، أن يبقى هذا المال المحكى عنه في محضر الجيز بعينه على ذمة السلطة التي أمرت بالجزء ، إذ الجز في لغة القانون معناه وجوب إبقاء الشيء المحجوز كما هو وبالحالة التي هو عليها وحظر تغييره ولو بمثلته لتناقى ذلك مع الغرض الذي شرع الجز من أجله . — لما كان ذلك فإن التصرف في المحجوز يجب دائماً اعتباره مبدأ لسريان المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية في جريمة اختلاس المحجوز . ولا دخل في هذا المقام للمطالبة التي تكون محل اعتبار في صدد جريمة خيانة الأمانة إذا تعلقت بنقود أو غيرها من الأموال التي يقوم بعضها مقام بعض حيث يصدق القول بأن مصلحة صاحب الأمانة هي في قيمتها دون ذاتها فلا يمس من وراء رد مثلها أى ضرر ، خلافاً لما هي الحال في الجز فإن المصلحة تكون متعلقة بعين الشيء المحجوز كما مر القول . وإذن فإذا كان المتهم قد تصرف في المحجوز ، وكان تصرفه حصل خلال سنة ١٩٣٦ ، ولم تبدأ إجراءات التحقيق في الدعوى إلا بعد مطالبته بالمحجوزات في سنة ١٩٤١ ، فإن الجريمة تكون قد وقعت بذلك التصرف ، ويكون إذن من الواجب عد تاريخه مبدأ لمدة سقوط الدعوى العمومية .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يحصل في أن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستثنائية بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية عليه لمضى أكثر من ثلاث سنوات على تصرفه في المحجوزات ، ولكنها أدانته بحجة أن مدة السقوط في جريمة الاختلاس لا تبدأ إلا من وقت مطالبة الحارس بتقديم المحجوزات للتنفيذ عليها . وهذا منها غير سديد . لأن العبرة في جريمة الاختلاس بالتصرف الفعلي فيجب أن تحسب مدة سقوط الدعوى فيه من وقت وقوعه . ومتى كان الثابت أن الطاعن تصرف في المحجوزات في سنة ١٩٣٦ أى قبل البدء في التحقيق معه بأكثر من ثلاث سنوات فإن إدانته تكون غير صحيحة .

وحيث إن محكمة أول درجة قضت للطاعن بالبراءة لاقتضاء الدعوى العمومية بمضى المدة لما تبيته بناء على الأدلة التي أوردتها في حكمها من أنه في خلال سنة ١٩٣٦

تصرف بغير حق في المحجوزات المسامة إليه لحراستها . والحكم المطعون فيه ألنى هذا الحكم وأدان الطاعن بمقولة : " إن الحكم الابتدائى أخطأ إذ أن المدة المسقطه للحق في إقامة الدعوى إنما تبدأ فى جرائم التبديد من وقت الطلب ولم يمض على هذا الطلب مدة ثلاث سنوات بل بالعكس تكرر فى غضون سنتى ١٩٤٠ و ١٩٤١ " .

وحيث إنه لما كانت المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية تبدأ فى كل جريمة من وقت وقوعها ، ولما كانت جريمة خيانة الأمانة لا تختلف فى ذلك عن غيرها إلا من جهة ما تووضع عليه من أنها إذا كانت متعلقة بمثلثات فإن فعل الاختلاس يكون ثبوته بعجز المتهم عن رد الأمانة عند المطالبة بها ، ولما كان اختلاس المحجوزات — حتى ما هو منه معتبر فى حكم خيانة الأمانة — لا يصح فيه ما قالوا به فى جريمة خيانة الأمانة من التفريق بين المثلثات والقيميات من الأموال لأن توقيع الججز على مال مهما كان نوعه يترتب عليه ، ويجب أن يترتب عليه أن يبقى نفس هذا المال المحكى عنه فى محضر الججز على ذمة السلطة التى أمرت بالججز ، فالججز فى لغة القانون معناه وجوب إبقاء الشيء المحجوز كما هو وبالحالة التى هو عليها وحظر تغييره ولو بمثله لتنافى ذلك مع الفرض الذى شرع الججز من أجله ، ويجب فى جميع الأحوال عده اعتداء على الججز وتعديا على السلطة الآمرة به — لما كان ذلك كذلك فإن التصرف فى المحجوزات يجب دائما اعتباره مبدأ لسريان المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية فى جريمة اختلاس المحجوزات ، ولا دخل فى هذا المقام للطالبة التى تكون محل اعتبار فى صدد جريمة خيانة الأمانة إذا تعلقت بتقود أو غيرها من الأموال التى يقوم بعضها مقام بعض ، فحينئذ يصدق القول بأن مصلحة صاحب الأمانة فى قيمتها دون ذاتها ، فلا يمس ضرر من وراء ردها إليها ، خلافا لما هو الحال فى الججز ، فإن المصلحة متعلقة بذات الشيء المحجوز كما مر القول .

وحيث إنه متى كانت الواقعة الناشئة بالحكمين الابتدائى والاستئنافى هى أن الطاعن تصرف فى المحجوزات ، وأن تصرفه حصل خلال سنة ١٩٣٦ ، وأن إجراءات التحقيق فى الدعوى لم تبدأ إلا بعد مطالبته بالمحجوزات فى سنة ١٩٤١

ولم توجد، فإن الجريمة تكون قد وقعت بذلك التصرف الحاصل في سنة ١٩٣٦ .
ويكون إذن من الواجب مبدأً لمتة سقوط الدعوى ، ويكون الحكم المطعون
فيه إذ قضى بالإدانة على اعتبار أن الدعوى العمومية لم تسقط قد أخطأ .

(١١٨)

القضية رقم ٦٢٦ سنة ١٣ القضية
نقض وإبرام . الخطأ في ذكر اسم وكيل النيابة الذي حضر المحاكمة بالحكم . عدم ادعاء المتهم أن النيابة
لم تكن مثلة في الدعوى . ذلك خطأ مادي لا تأثير له في سلامة الحكم .
إن مجرد الخطأ في ذكر اسم وكيل النيابة الذي حضر المحاكمة بالحكم لا تأثير له
في سلامته . وخصوصاً إذا كان المتهم لا يدعى في طعنه أن النيابة لم تكن مثثلة
في الدعوى أثناء محاكمته .

(١١٩)

القضية رقم ٦٢٩ سنة ١٣ القضية
إثبات . شاهد . بحجة أقواله . أخذ المحكمة بما تضمن إليه من تلك الأقوال دون أن تكون ملزمة بالتعليل .
للحكمة بمقتضى القانون أن تجزئ أقوال الشاهد الواحد وأن لا تأخذ منها إلا
ما تضمن إليه . وما دامت هي في ذلك غير ملزمة قانوناً بأن تبين في حكمها علة له ،
إذ أن سببه الأسامي معلوم غير محتاج إلى بيان وهو اطمئنانها للجزء الذي أخذت به
وعدم اطمئنانها لما لم ترالأخذ به ، فإنها متى حدثها وجدانها بأن الشاهد صادق
في ناحية وكاذب في ناحية أخرى يحق لها أن تقر ذلك في حكمها ولو لم يكن له
لديها أية علة ظاهرة .

(١٢٠)

القضية رقم ٦٣٠ سنة ١٣ القضية
(أ) نقض وإبرام . الطعن بهذا الطريق . وجوب توجيه إلى الحكم التائي . توجيه الطعن
إلى الحكم الابتدائي وحده . إيراد الحكم الاستثنائي واقعة الدعوى وأدلة الإدانة دورت
الإحالة إلى شيء مما جاء في الحكم الابتدائي . عدم قبول الطعن .
(ب) جرح على مزروعات . الادعاء بطلان لوقيه قبل نضج الزراعة . لا يبرر الاعتداء على الجز .
وجوب احترامه .

- ١ — إن الطعن بطريق النقض يجب أن يوجه إلى الحكم النهائي الصادر في الدعوى . فإذا كان الطعن موجها إلى الحكم الابتدائي لا إلى الحكم الاستثنائي الذي أورد الواقعة على الوجه الصحيح وأدان الطاعن فيها بناء على الأدلة التي أوردتها دون أن يحيل إلى شيء مما جاء في الحكم الابتدائي فلا يقبل هذا الطعن .
- ٢ — إن الادعاء ببطلان المجزء الموقع على المزروعات لتوقيعه عليها قبل الأوان لا يبرر الاعتداء على المجزء . فكل مجزء واجب الاحترام ولو كان باطلا مادام لم يقض من جهة الاختصاص ببطلانه .

(١٢١)

القضية رقم ٦٣٢ سنة ١٣ القضائية^(١)

(أ) اختصاص . الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام . المحاكم الجنائية صاحبة الاختصاص بالفصل فيها . المحاكم العسكرية . تؤدى عملها إلى جانب المحاكم العادية . عدم تقديم المحاكم العسكرية إلى المحاكم العسكرية قضية من القضايا التي خولت هذه المحاكم الفصل فيها . تنفيذها من النيابة العمومية إلى المحاكم العادية . وجوب الفصل فيها .

(ب) تزوير . الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ ع . الفصل فيها . ليس من اختصاص المحاكم العسكرية دون سواها .

(القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ والأمر العسكري رقم ٣٤٤)

- ١ — إنه لما كانت المحاكم الجنائية هي صاحبة الاختصاص الأصيل بالفصل في جميع الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام ، ولما كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالأحكام العرفية ليس فيه ولا في غيره من القوانين أى نص على انفراد المحاكم العسكرية بالاختصاص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات والتي تحال من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ، فإنه يجب القول بأن المحاكم العسكرية إنما أنشئت لتؤدى عملها في هذه الجرائم إلى جانب المحاكم العادية . وفي الواقع فإن الاعتبارات التي تقتضى الخروج على

(١) تترت المحكمة هذه القاعدة أيضا في حكمها الصادر بجملة أزل مارس سنة ١٩٤٣ في القضية

الأصل وقستدعى المحاكمة العسكرية فيما هو من اختصاص المحاكم العادية يجب أن يكون أمر تقديرها موكولا إلى الحاكم العسكري على حسب ظروف الجرائم والدعاوى المختلفة وملاساتها. فإذا مارأى الحاكم العسكري لسبب من الأسباب عدم تقديم قضية إلى المحاكم العسكرية فذلك لا يمكن بداهة أن يكون من شأنه إفلات الجاني من العقاب على مقتضى أحكام القانون العام . وإذا ما رأى وجوب تقديم القضية إلى المحاكم العسكرية كان العمل بما رأى متينا . ولذلك فإذا قدمت قضية من القضايا المذكورة من النيابة العمومية إلى المحاكم العادية فلا يجوز لهذه المحاكم أن تتغلى من تلقاء نفسها عن اختصاصها بمقولة إن المحاكم العسكرية هي المختصة بالفصل فيها ما دام الحاكم العسكري لم يطالب بحقه في وجوب تقديم القضية إلى المحاكم العسكرية .

٢ — إن الأمر العسكري رقم ٣٤٤ لم يجعل الفصل في الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٠٦^(١) من قانون العقوبات من اختصاص المحاكم العسكرية دون سواها، وكل ما تضمنه وتحويل المحاكم العسكرية النظر في الجريمة المنصوص عليها في تلك المادة .

المحكمة

وحيث إن حاصل الطعن أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ لا نص فيه على انفراد المحاكم العسكرية بالحكم في القضايا التي خولت الفصل فيها، فهي إذن بالنسبة لهذه القضايا تؤدي عملها بجانب المحاكم العادية التي لم يسلبها القانون حق الفصل فيها ، فالأمر الصادر من قاضي الإحالة بعدم الاختصاص بنظر الدعوى لأنها من اختصاص المحاكم العسكرية يكون خاطئا متعينا تقضه .

(١) هذه المادة تعاقب على جريمة تقليد أو تزوير أو استعمال الأشياء الآتية أو إدخالها في البلاد المصرية مع العلم بتقليدها أو بتزويرها وهذه الأشياء هي : أمر ملكي أو مرسوم أو قرار صادر من الحكومة — خاتم الدولة أو إمضاء الملك أو ختمه — أختام أو ختمات أو علامات إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة — ختم أو إمضاء أو علامة أحد موظفي الحكومة — أوراق مرتبات أو بونات أو مراري أو مستندات أخرى صادرة من خزانة الحكومة وفروعها — أوراق بنوك المسألة التي أذن بإصدارها قانونا — ختمات الذهب أو الفضة .

وحيث إن النيابة العمومية قدمت المتهمين إلى قاضي الإحالة لإحالتهم إلى محكمة الجنايات لأتهما : " الأول في ليلة ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤١ بدائرة قسم روض الفرج قلد ثلاث ورقات بنك مائة من فئة العشرة جنيهاً من نوع الأوراق المالية التي أذن قانوناً للبنك الأهلي بإصدارها ، واستعمل إحدى الأوراق المالية السابق ذكرها مع علمه بتقليدها ، وذلك بأن أرسل في صرفها من سيناء دولي .

والآخر في يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤١ ببندر المحلة الكبرى مديرية الغربية استعمل إحدى الأوراق المالية المقلدة السابق ذكرها مع علمه بتقليدها . وذلك بأن دفعها لحامى محمد البسيوني في التعامل " . وقاضي الإحالة أصدر أمره المطعون فيه بعدم اختصاصه بنظر الدعوى وإحالة الأوراق إلى النيابة لإجراء شئونها فيها . وقال في ذلك : " إنه نظراً لقطع العلاقات مع بعض الدول بسبب حالة الحرب نتيجة للعاهدة المصرية الإنجليزية ، ولإقتراب نيران الحرب من الديار المصرية ، أعلنت الأحكام العرفية في القطر المصري ، وأمر الحاكم العسكري العام بتشكيل محاكم عسكرية لمعاقبة بعض مرتكبي الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات وبعض جرائم أخرى ، وذلك عملاً بقانون الأحكام العرفية . وأخذت المحاكم الجديدة تقوم بعملها جنباً إلى جنب مع المحاكم العادية . وحيث إن استمرار المحاكم العادية في عملها عقب إعلان الحرب كان نتيجة تطور قانوني ، فبعد أن كان الحاكم العسكري العام من رجال الجيش يهيمن على جميع السلطات في المملكة وتنفيذ الأحكام عن طريق رجال الجيش عملاً بقاعدة فرنسية مشهورة (عند قصف المدافع تصمت القوانين) ، رأى علماء القانون أن يكون الحاكم العسكري العام من غير رجال الجيش ، وأنه ليس هناك ما يمنع من استمرار المحاكم العادية في عملها . وحيث إن رفعة الحاكم العسكري العام وفقاً للسلطة المخولة إليه أصدر أمراً رقم ٣٤٤ بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٢ بشأن تزوير أوراق النقد المصري وتقليدها والاستيلاء عليها ورجع إلى المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية وإلى الأمر رقم ١٦٠ الخاص بتعيين الجرائم التي تختص المحاكم العسكرية بنظرها المعدل بالأوامر

رقم ١٧١ و ٢٢٠ و ٣٠٨ و ٣٢٨ وإلى السلطة المخولة لرفته بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ ، وقد جاء في الأمر المذكور أن المحاكم العسكرية تختص بالنظر في الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات إذا تعلقت بأوراق النقد المصرية أو أوراق البنوك المالية التي أذن بإصدارها قانونا وتكون عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة . وحيث إن القضية موضوعها تقليد أوراق مالية وعقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة وبذلك لا تختص المحاكم العادية بنظرها ، لأن من حق المحاكم العسكرية العام تحديد الجرائم التي تنظرها المحاكم العسكرية عملاً بالسلطة المخولة إليه وبما ورد في المادة السادسة فقرة ٢ من القانون رقم ١٥ سنة ١٩٢٣ .

وحيث إنه لا محل للاستناد إلى الحكم الصادر من محكمة النقض والإبرام في القضية المبيدة بجدول المحكمة رقم ١٢ سنة ١٢ القضائية . ذلك لأن القضية لم تعرض بمسألة على المحكمة للفصل في موضوعها ولا تملك النيابة إحالتها إلى محكمة الجنايات من تلقاء نفسها وإنما عرضت القضية لتأذن بالخصومة أمام محكمة الجنايات إن كانت مختصة بنظرها . وحيث إنه زيادة على ما تقدم فإن نص الأمر صريح في أن الاختصاص يكون للمحاكم العسكرية ولأن قوانين الاختصاص (loi de forme) لما أخرجى ، والمفروض أنها أصحح للثبوت . واستثنى من ذلك ألا يكون قد صدر حكم نهائى من المحاكم العادية وإلا كانت المحاكم الجديدة مختصة . وحيث إنه لذلك تكون المحكمة العسكرية العليا هي المختصة بنظر الدعوى ، وعملاً بالمادة الأولى من قانون تشكيل محاكم الجنايات يتعين التقرير بعدم الاختصاص ” .

وحيث إنه لما كانت المحاكم الجنائية هي صاحبة الاختصاص الأصلي بالفصل في جميع الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام ، ولما كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالأحكام العرفية ليس فيه ولا في غيره من القوانين أى نص على انفراد المحاكم العسكرية بالاختصاص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها

قانون العقوبات والتي تحال عليها من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية —
فانه يجب القول بأن المحاكم العسكرية إنما أنشئت لتؤدي عملها في هذه الجرائم
بجانب المحاكم العادية . وفي الحق فإن الاعتبارات التي تقتضى الخروج على الأصل
وتستدعى المحاكمة العسكرية فيما هو من اختصاص المحاكم العادية يجب أن يكون
أمر تقديرها موكولا إلى المحاكم العسكرية على حسب ظروف وملابسات الجرائم
والدعاوى المختلفة . فإذا ما رأى المحاكم العسكرية لسبب من الأسباب عدم تقديم
قضية إلى المحاكم العسكرية فذلك لا يمكن بداهة أن يكون من شأنه إفلات الجاني
من العقاب بمقتضى أحكام القانون العام ، وإذا ما رأى وجوب تقديم القضية
إلى المحاكم العسكرية كان العمل بما رأى متعينا . ولذلك فإذا قدمت قضية من
التضاييا المذكورة من النيابة العمومية إلى المحاكم العادية فلا يجوز لهذه المحاكم أن
تتخلى من تلقاء نفسها عن اختصاصها بمقولة إن المحاكم العسكرية مختصة بالفصل
فيها ، مادام المحاكم العسكرية لم يطالب بحقه في وجوب تقديم القضية إلى المحاكم
العسكرية .

وحيث إنه غير صحيح ما جاء بالأمر المطعون فيه من أن الأمر العسكري
رقم ٣٤٤ قد جعل الفصل في الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون
العقوبات من اختصاص المحاكم العسكرية دون سواها ، فإن الأمر المذكور ليس
فيه ذلك التخصيص ، وكل ما تضمنه هو تحويل المحاكم العسكرية النظر في الجريمة
المنبوص عليها في هذه المادة ، كما هو الشأن في سائر الأوامر التي على شاكلة .

وحيث إنه لذلك فإن قاضي الإحالة إذ تخلى من تلقاء نفسه دون طلب من
المحاكم العسكرية عن الفصل في الدعوى المقدمة إليه عن جريمة معاقب عليها
بمقتضى قانون العقوبات يكون قد أخطأ .

جلسة أول مارس سنة ١٩٤٣

برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة، وبحضور حضرات : منصور إسماعيل بك
وجنبدى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد الحقي الجرايري بك المستشارين .

(١٢٢)

القضية رقم ١٧١ سنة ١٣ الفضائية

(أ) نقض وإبرام . أسباب الطعن . لا يجوز التمسك بالأسباب التي لا تقدم في الميعاد القانوني .
إعطاء الطاعن مهلة لتقديم ما لديه من أسباب . طلبه في جلسة المرافعة نقض الحكم لعدم
التوقيع عليه في مدة ثلاثين يوما . عدم تمسكه بهذا السبب في التقرير الذي قدمه بعد إعطائه
المهلة . سبب جديد لا يقبل . (المادة ٢٣١ تحقيق)
(ب) إثبات . شاهد . حتى محكمة الجنايات في استعدا، وسماع أقوال أى شخص في أثناء نظر
الدعوى ولو لم يسبق إعلانه قبل الجلسة بالحضور أمامها . الواجب على المحكمة في هذه
الحالة . (المادة ٤٦ تشكيل)

١ — لا يجوز بأية حال التمسك أمام محكمة النقض بأسباب للطعن غير التي
تقدم في الميعاد القانوني طبقا للمادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات . فإذا كان
الطاعن قد بنى تقرير الطعن الذي قدمه على أن الحكم لم يتم في ميعاد الثمانية الأيام
المقتضية في القانون، وطلب إمهاله حتى يقدم ما يرى تقديمه من أسباب للطعن
في الحكم ذاته بعد اطلاعه عليه، ثم أعطته محكمة النقض مهلة لتقديم ما يكون لديه
من أسباب فقدم تقريراً ثانياً، ثم بعد انقضاء ميعاد المهلة طلب في جلسة المرافعة
نقض الحكم لعدم التوقيع عليه في مدة ثلاثين يوما من صدوره، وقدم شهادة
من قلم الكتاب مؤيدة لذلك، فإن هذا الطلب لا يقبل منه .

٢ — لمحكمة الجنايات بمقتضى المادة ٤٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات
أن تستدعى وتسمع أقوال أى شخص في أثناء نظر الدعوى ولو لم يكن قد سبق
إعلانه قبل الجلسة بالحضور أمامها . فإذا رأت المحكمة أثناء نظر الدعوى سماع
أقوال أى شخص فإنها تسمعه . ولا يصح في القانون عد ذلك منها إخلالا بحق
الدفاع بحجة أن التهم لم يخطر به مقدما جريا على القاعدة العامة، فإن الخصوم،
بالبداهة، أن يتقدموا بدفاعهم كاملا فيما يختص بأقوال الشاهد الذى سمع بهذه

الطريقة . وعلى المحكمة وهي تفصل في هذا الدفاع أن تعمل على رفع كل ضرر يكون من شأن هذه المفاجأة أن تسببه .

(١٢٣)

القضية رقم ٢٩٥ سنة ١٣ القضاية

رشوة . شيخ حارة . امتناعه عن إظهار شخصية من يتقدم إلى الكشف الطبي متحلاً بشخصية والد نذر .
القرة طالب الإعفاء مقابل مبلغ من المال . عقابه بمقتضى المادتين ١٠٣ و ١٠٤ ع .
إن الشارع لم يقصر العقاب على الرشوة على الموظفين العموميين ، بل هو في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات قد سوى بينهم وبين المأمورين والمستخدمين والخبراء والمحكمين وكل إنسان مكلف بخدمة عمومية . ولما كان مشايخ الحارات في المدن يقومون ، بمقتضى التلهيمات الموضوعة لهم ، ببعض أعمال القرة ، ومنها الشهادة أمام مجالس القرة بأن الأشخاص ، سواء أكانوا من أئمة القرة أم من أقاربهم الذين يطلبون للكشف عليهم لسبب من أسباب الإعفاء من القرة ، هم بعينهم المطلوب حضورهم ، فإن من يقبل من مشايخ الحارات مبلغاً من المال مقابل امتناعه عن إظهار شخصية من يتقدم إلى الكشف الطبي متحلاً بشخصية والد نذر القرة طالب الإعفاء ، يحق عقابه بمقتضى المادتين ١٠٣ و ١٠٤ من قانون العقوبات .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من وجهي الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ من ناحيتين : الأولى أنه اعتبر الطاعن موظفاً عمومياً بوصف أنه شيخ حارة ، مع أن مشايخ الحارات لا يدخلون في طائفة الموظفين العموميين ، فلا يسحب عليهم نص المادة ١٠٣ من قانون العقوبات الخاصة بالرشوة . والثانية أنه على فرض أن شيخ الحارة موظف عمومي أو مكلف بخدمة عمومية فإن جريمة الرشوة المسندة إليه لا عقاب عليها ، إذ أنه لا يكتفى فيها أن يكون المتهم قد قبل وعداً أو أخذ هدية أو عطية ، بل يشترط فوق ذلك أن يكون الغرض أداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عن عمل منها . وواضح من الحكم أنه نسب إلى الطاعن أنه قبل وعداً

ليتمتع عن إظهار شخصية بكر على أيوب الذي تقدم إلى طبيب القرعة للكشف عليه طبيا متحلا شخصية غيره، وليس من أعمال وظيفة شيخ الحارة إثبات شخصية من يتقدمون للكشف عليهم، بل المختص بذلك هو مجلس القرعة نفسه .

وحيث إن واقعة الدعوى كما بينها الحكم المطعون فيه هي " أن حسن على أحمد سليمان (المتهم الأول) ومحمد صادق على (المتهم الثاني) وهما أخوان لأم كانا قد أخطرا للحضور إلى مكتب مجلس القرعة العسكرية بمدينة إسكندرية في يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٠ للكشف عليهما طبيا بمعرفة الطبيب المختص لمعرفة ما إذا كانا هما أو أحدهما لائقا للتجنيد . وقد حصل هذا الإخطار بمعرفة المتهم الرابع محمد على مرسي شيخ الحارة التي يقيم فيها هذان المتهمان (وهو الطاعن) وتقضى القواعد المتبعة في مثل هذه الحالة أنه إذا كشف طبيا على شخص ووجد لائقا للخدمة العسكرية يجوز له أن يتظلم من التجنيد بامكانه أنه أكبر إخوته الذكور، وأن والده غير قادر على الكسب فيكشف على والده بدوره ، فإذا وجد كذلك يعفى الابن من الخدمة العسكرية وتم هذه الإجراءات بأن يحترز كشف بعائلة الطالب بين فيه أنه أكبر إخوته الذكور ويدون فيه اسم والده ويوقع شيخ الحارة المختص على ذلك الكشف بما يفيد أن البيانات الواردة به صحيحة ثم يذيل الكشف بامضاء مأمور القسم ثم يرفق إقرار من الطالب بأسماء أفراد عائلته وأنه أكبر إخوته الذكور . فإذا جاء يوم الكشف الطبي على الطالب ووجد لائقا للخدمة العسكرية يتمس إعفاءه منها من طريق هذا الحق الذي ينحوله إياه القانون . وفي هذه الحالة يقدم الطالب كشف العائلة والإقرار السابق ذكرهما إلى الموظف المختص بمجلس القرعة ، وهذا يحترز النموذج رقم ٩ قرعة المعد لإثبات نتيجة الكشف الطبي على والد الطالب الذي يتظلم من تجنيد ولده ويذكر فيه اسم الوالد ويوقع شيخ الحارة المختص على هذا النموذج ثم يتقدم الوالد إلى الطبيب للكشف عليه ويكون شيخ الحارة حاضرا حتى يثبت بحضوره أن الشخص الذي يتقدم للكشف الطبي هو الوالد الوارد اسمه بالنموذج ، فإذا وجد أنه غير قادر على الكسب يثبت الطبيب ذلك

في النموذج المشار إليه ويعفى الابن من الخدمة العسكرية . ولما كان المتهم الثاني يحرص على الإفلات من التجنيد ، وكان المتهم الأول أخوه والمتهم الثالث بكر على أيوب عمه يشاركه هذا الحرص فقد كاشفوا المتهم الرابع بهذه الرغبة فأبدى لهم استعدادهم لتحقيق رغبتهم من طريق اللجوء إلى هذه الإجراءات الموصلة إلى الإعفاء من التجنيد ، وأقترح عليهم أنه إذا وجد المتهم الثاني لائما للخدمة العسكرية يتقدم المتهم الثالث إلى الطبيب باعتبار أنه صادق على أيوب والد المتهم الثاني حتى إذا كشف عليه ووجد غير قادر على الكسب يعفى المتهم الثاني من التجنيد . فقبل المتهمون الثلاثة الأولون هذا الحل واففقوا على ذلك مع المتهم الرابع نظير مبلغ ٤٦ قرشا يتقاضاه هذا الأخير . وفي يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤١ الموافق ٧ شوال سنة ١٣٦٠ بدائرة قسم الجمرک بمدينة الإسكندرية تقابل المتهمون الأربعة في أحد المقاهي لإعداد العدة لتنفيذ اتفاقهم وأعطى المتهم الأول ٢٦٠ قرشا للمتهم الرابع من المبلغ المتفق عليه كرشوة كما يقدم المتهم المذكور المتهم الثالث إلى الطبيب المختص على أنه والد المتهم الثاني ووعد المتهمون الثلاثة الأولون المتهم الرابع بدفع باقى الرشوة بعد الكشف الطبى ثم أعد المتهم الثاني لإقرارا موقعا عليه منه ومحزرا بخط المتهم الرابع مينا به أسماء أفراد عائلته وأنه أكبر إخوته الذكور وأرقى هذا الإقرار بكشف العائلة الذى حرر أيضا بخط المتهم الرابع ودوّنت به هذه البيانات السابقة ووقع عليه المتهم الرابع كما وقع عليه شيخ القسم أحمد عبد السلام أحمد . وجاء بالإقرار والكشف المذكورين أن والد المتهم الثاني هو صادق على أيوب . وفى صباح يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤١ الموافق ٩ شوال سنة ١٣٦٠ قصد المتهمون الثلاثة الأولون إلى مكتب مجلس القرعة الكائن بدائرة قسم الجمرک بمدينة الإسكندرية وهناك تقابلوا مع المتهم الرابع ثم كشف على المتهم الثاني بمعرفة الطبيب المختص الدكتور سليمان يسى ووجد لائما للخدمة . وعلى أثر ذلك أعلن المتهم المذكور أنه أكبر إخوته الذكور وأن والده صادق على أيوب غير قادر على الكسب . ثم تقدم المتهم الثالث إلى حضرة الطبيب على أنه والد المتهم الثاني ورافقه المتهم الرابع بصفته شيخ احارة المختص

والذى يتعين حضوره وقت توقيع الكشف حتى يكون ذلك دليلا على أن المتهم الثالث هو بعينه صادق على أيوب والد المتهم الثانى . وكان النموذج رقم ٩ قرعة قد أعد من قبل ووقع عليه المتهم الرابع وأرفق به الإقرار وكشف العائلة المشار إليهما آنفا وقام الطبيب سليمان يسى أفندى بالكشف على المتهم الثالث وأثبت أنه غير قادر على الكسب وأثبت ذلك فى النموذج وبصم المتهم المذكور على النموذج ببصمة إبهامه وانصرف وخلق بالمتهمين الأول والثانى وتبعهم على الفور المتهم الرابع وطالبهم بالمبلغ المتبقى من الرشوة فاستمهلوه حتى يعودوا إلى دورهم فلم يرض بذلك وعمد إلى كشف أمرهم فلما منه أنه بذلك يستطيع الانتقام منهم دون أن يصيبه أذى فبلغ الأمر إلى شيخ القسم وهذا بلغه بدوره إلى الطبيب سليمان يسى أفندى فأرسل الطبيب أحد رجال البوليس فى أثر المتهم الثالث لاستدائه، ولما جرى به أمامه وسأله عن الأمر أصر أولا على أنه صادق على أيوب والد المتهم الثانى ، ثم اعترف أخيرا بالوقائع المتقدمة التى وقعت طبقا للاتفاق السابق بين المتهمين الثلاثة الأولين والمتهم الرابع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى على النحو المتقدم ، أورد الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوتها ، وانتهى إلى إدانة الطاعن والمتهمين الآخرين فى جرمى الرشوة والتزوير المسندتين إليهم . وقد عنيت المحكمة بأثبات توافر الأركان المكونة لكل من الجريمتين . فقالت عن جريمة الرشوة "إن أركانها متوفرة لذتتين من الوقائع المتقدمة أن المتهم الرابع وهو موظف عمومى (شيخ حارة) منوط به أن يقدم بنفسه الأشخاص المقيمين فى دائرة اختصاصه إلى الطبيب الكشاف مجلس القرعة حتى يتحقق الطبيب من أن الشخص الذى يقدم إليه هو نفس الشخص الوارد اسمه فى النموذج، كما يتعين على المتهم المذكور أن يحضر عملية الكشف . وقد تبين فى الحالة موضوع هذه الدعوى أن المتهم الرابع اتفق مع المتهمين الثلاثة الأولين على أن يقدم المتهم الثالث إلى الطبيب الكشاف مجلس القرعة على أنه صادق على والد المتهم الثانى أى أن يمتنع عن عمل من أعمال وظيفته وهو إظهار

حقيقة المتهم الثالث للطبيب . وقد اتفق المتهمون على أن يتقاضى المتهم الرابع في نظيره هذا الامتناع مبلغ ٤٦٠ قرشا قبض منه ٣٢٠ قرشا من المتهم الأول في يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤١ وودع بالباقي بعد الكشف الطبي “ . ولما كان الشارع لم يقصر أحكام الرشوة على الموظفين العموميين بل سوى بينهم في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات وبين المأمورين والمستخدمين والخبراء والمحكمين وكل إنسان مكلف بخدمة عمومية، ولما كان مشايخ الحارات في المدن يقومون بمقتضى التعليقات الموضوعية لم ببعض أعمال القرعة ومنها الشهادة أمام مجالس القرعة بأن الأشخاص، سواء أ كانوا من أنفار القرعة أم من أقاربهم، الذين يطلبون للكشف عليهم لسبب من أسباب الإعفاء من القرعة هم بعينهم المطلوب حضورهم — لما كان ذلك فلا أساس لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص .

(١٢٤)

القضية رقم ٥٤٨ سنة ١٣ القضية

دعوى . الحكم فيها على خير الأساس التي أقيمت عليه . خطأ . رفع الدعوى على أساس المسؤولية التقصيرية . الحكم فيها على المتهمين متضامين على أساس المسؤولية القانونية . خطأ من ناحيتين : من ناحية تغير سبب الدعوى ومن ناحية القضاء بالتضامن . التضامن لا يكون إلا في المسؤولية التقصيرية . (المادة ١٥١ مدني)

إذا كانت واقعة الدعوى أن المدعى بالحقوق المدنية رفع دعواه بالتعويض على المتهمين على أساس الضرر الذي لحقه من الجرائم التي وقعت منهم وهم مستخدمون بالأجرة عنده، أى على أساس أن مسئوليتهم تقصيرية ناشئة عن جناية فهم بمقتضى المادة ١٥١ من القانون المدني ملزمون بتعويض الضرر الذي أصابه، وقضت محكمة الدرجة الأولى برفض هذه الدعوى لما تبين لها من عدم ثبوت الفعل المكّن للجريمة، فإنه يكون على المحكمة الاستثنائية، وهي تفصل في الاستئناف المرفوع إليها من المدعى، أن تلتزم هذا الأساس الذي أقام عليه دعواه فلا تقضى له بالتعويض إلا إذا رأت ثبوت الأفعال الموصوفة بالجرائم المرفوعة بها الدعوى . ولا يصح منها

أن تحكم له على المتهمين متضامتين بالتعويض على أساس آخرقوامه المسؤولية القانونية الناشئة عن الإخلال بعقد الوكالة المبرم بين الطرفين، وأن تعفيه بذلك من واجب إثبات دعواه، فإنها إن فعلت تكون قد أخطأت بتغييرها في الحكم سبب الدعوى من طلب تعويض الضرر على أساس المسؤولية التقصيرية إلى تعويضه على أساس المسؤولية القانونية، وبقضائها بالتضامن في حين أن التضامن لا يكون إلا في المسؤولية التقصيرية دون القانونية .

المحكمة

وحيث إن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه أن النيابة أقامت الدعوى العمومية عليه وعلى متهمين آخرين عن جرائم معينة، وفي أثناء نظر الدعوى تدخل المحنى عليه محمد محمد المرجوشى بك مدعيا بحقوق مدنية طالبا إلزام المتهمين بتعويض الضرر الناشئ عن الجرائم المرفوعة بها الدعوى العمومية ، ثم قضت محكمة أول درجة ببراءة الطاعن ورفض الدعوى المدنية قبله ، فاستأنفت النيابة والمدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم، والمحكمة الاستئنافية قضت بالنسبة للطاعن بتأييد الحكم الابتدائى القاضى بالبراءة وألغته فيما يختص بالتعويض على أساس أن الطاعن بوصف كونه وكيلًا للمدعى بالحق المدنى فى إدارة محله قد أهمل فى القيام بواجبه إهمالاً نشأت عنه الاختلاسات والسرقات موضوع الدعوى العمومية ، وذلك دون أن تنبه إلى تغيير أساس التعويض حتى يتسنى له أن يشرح وجهة نظره . وفضلا عن ذلك فإن المحكمة قد ألزمت الطاعن بأن يدفع مبلغ التعويض بالتضامن مع باقى المحكوم عليهم ، مع أن التضامن لا يكون إلا إذا كان المحكوم عليهم قد ارتكبوا جريمة واحدة ، وهذا غير متوفر فى الدعوى .

وحيث إن واقعة الحال فى القضية أن النيابة أقامت الدعوى العمومية أمام محكمة الجناح على الطاعن وثلاثة متهمين آخرين ، ونسبت إلى كل منهم ارتكاب جرائم معينة لإضراراً بمحمد محمد المرجوشى بك ، ومن هذه الجرائم التزوير فى دفاتر محل تجارته وسرقة بعض البضائع منه واختلاس مبالغ والحصول على مبالغ أخرى

بطريق النصب ، وكانت التهم المسندة إلى الطاعن هي سرقة خمسة أمتار من الكستور وسبعة أثواب من البقعة والاستيلاء بطريق النصب على مبلغ ٩٥ قرشا ثمن قطعة قماش واختلاس مبلغ ١٩٣ قرشا . وتدخل المجني عليه في الدعوى مدعى بحقوق مدنية قبل الطاعن وباقي المتهمين ، وطلب الحكم عليهم متضامين بمبلغ ستمائة جنيه . ومحكمة أول درجة حكمت ببراءة الطاعن وآخر ورفض الدعوى المدنية قبلهما لما أرتأت من عدم ثبوت التهمة على كل منهما ، وطاقت المتهمين الباقيين بالحبس وألزمتهم متضامين بأن يدفعوا للدعى بالحقوق المدنية مبلغ ستمائة جنيه بصفة تعويض والمصاريف المدنية . فاستأنف أحد المحكوم عليهما والنيابة والمدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت في الدعوى العمومية بتأييد الحكم الابتدائي مع وقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها على المتهم المستأنف وفي الدعوى المدنية بإلغاء الحكم الابتدائي بالنسبة للطاعن وإلزامه بالتضامن مع المتهمين المحكوم عليهما بمبلغ التعويض المحكوم به والمصاريف المدنية . وما قاله في ذلك : " أن الحكم المستأنف في محله لأسبابه بالنسبة للتهم الثاني على محمد داود (الطاعن) فيما يختص بالدعوى العمومية ويتعين تأييده . وحيث إنه بالنسبة للدعوى المدنية المرفوعة ضد المتهم المذكور فقد قضت محكمة أول درجة برفضها قبل هذا المتهم استنادا إلى قضائها ببراءته من التهمة المنسوبة إليه . وحيث إن هذه المحكمة لا تأخذ بذلك لأنه إذا كان أساس الدعوى العمومية هو الجنحة فإن أساس الدعوى المدنية ليس الجنحة فقط وإنما الجنحة وشبه الجنحة . وقد قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى المدنية دون أن تعرض لنفي شبه الجنحة عن المتهم . ولا يمكن القول بأن شبه الجنحة لم يكن من ضمن أسس الدعوى المدنية لأن الدعوى المذكورة رفعت على أساس الوقائع التي أسندت إلى المتهم المذكور وتناولها التحقيق وكانت كلها مطروحة أمام محكمة أول درجة . وحيث إن المجني عليه والمتهم الأول محمد زكي أحمد ومحمد الحيزاوي ومحمد نجيب كامل ومحمد إبراهيم الدسوقي وأسعد محمد عبد الله وسعد عبد السميع وحسين عيسى ومحمد عوض وأحمد عبد الوهاب

وغيرهم ممن تناولهم التحقيق أجمعوا على أن المتهم الثاني على داود كان وكيلاً للمحل والمباشر لإدارته وحساباته وذكر الأخير في تقريره أن على داود بصفته مديراً للمحل والواضع لنظام الدفاتر بل ومذنبها والمباشر لحركة الإيرادات والمصروفات والدخل والخارج أغفل، إهمالاً أو عمداً، واقعة الكلاب الحسابيين ولم يعمل على إيجاد دفتر الصنف الذي هو أول دفتر يجب أن يكون تحت يده وعينه لمعرفة حركة البضاعة من كساد وركود، وكانت نتيجة إغفاله أن أسترسل كتاب المحل في الإهمال وسهل اللعب في الأرقام مما سبب ضياع ٢٨٢ جنهما و ٢٧٥ ملياً من البضائع، ولولا أن المحل يتمتع بسمعة طيبة ومكانة مالية وطيدة لكان لمثل هذه الحوادث أسوأ الأثر بل لتقوضت أركانه، وإن أكثر ضياع المتاجر منشؤه مثل هذه النقائص .

وحيث إنه من ذلك بين أن المتهم على داود بوصف كونه هو الوكيل عن المحنى عليه في إدارة المحل ومباشرته أهمل في إدارة عمله إهمالاً نشأت عنه الاختلاسات والسرقات موضوع الدعوى وهو بوصف كونه وكيلاً بأجر مسئول عن إهماله السير فضلاً عن الجسم . وحيث إن هذا الإهمال إذا لم يجز مؤاخذه المتهم عنه جنائياً فهو بلا شك مأخوذ به مدنياً ولذلك تكون الدعوى المدنية قبله على أساس ويتعين القضاء عليه بالتعويض المطلوب بالتضامن مع باقي المتهمين المحكوم عليهم .

وحيث إنه يتضح من البيان المتقدم أن المدعى بالحقوق المدنية رفع دعواه بالتعويض على أساس الضرر الذي لحقه من الجرائم التي وقعت من الطاعن وباقي المتهمين . وبعبارة أخرى على أساس أن مسئوليتهم تقصيرية ناشئة عن جناية وأنهم ملزمون بتعويض الضرر الذي أصابه بمقتضى المادة ١٥١ من القانون المدني . وقد نظرت الدعوى أمام محكمة أول درجة وقضت برفضها على هذا الأساس بعد أن تبين لها عدم ثبوت الفعل المكون للجريمة على الطاعن . فكان على المحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع إليها أن تلتزم هذا الأساس الذي أقام عليه المدعى دعواه، فلا تقضى بالتعويض إلا إذا رأت ثبوت الأفعال الموصوفة بالجرائم المرفوعة بها الدعوى على الطاعن، أما وهي قد تبرعت من عندها

للمدعى فحكمت له بالتعويض على أساس آخر قوامه المسؤولية التعاقدية الناشئة عن الإخلال بعقد الوكالة المبرم بينه وبين الطاعن وأعفته بذلك من واجب إثبات دعواه ، فانها تكون قد أخطأت بتغييرها في الحكم الذي أصدرته سبب الدعوى من طلب تعويض الضرر على قاعدة المسؤولية التقصيرية إلى تعويضه على أساس المسؤولية التعاقدية ، بل لأنها لم تتبع من أحكام هذه المسؤولية إلا ما كان في مصلحة المدعى ، فقد قضت له بالتضامن ، في حين أن التضامن لا يكون إلا في المسؤولية التقصيرية دون التعاقدية ، وهذا الخلط في الأحكام بين المسئولين تأباه القواعد الأولية للرافعات في مواد الحقوق المدنية .

وحيث إنه متى كان هذا مقظرا ، وكان المدعى — على ما هو ثابت في محاضر جلسات المحاكمة — قد أسس دعواه على المسؤولية التقصيرية ولم يطلب أمام محكمة أول درجة ولا أمام المحكمة الاستئنافية أن يقضى له بالتعويض على أساس إخلال الطاعن بالواجبات التي يفرضها عليه عقد الوكالة ، وكانت الواقعة كما أثبتتها المحكمة لا تبرر القضاء بالتعويض على أساس المسؤولية التقصيرية ، فانه يتعين قبول الطعن موضوعا ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء برفض الدعوى المدنية ، وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقى أوجه الطعن .

(١٢٥)

القضية رقم ٦٤٠ سنة ١٣

استئناف . توكيل المحامى فى استئناف أى حكم يصدر ضد الموكل . يخوله استئناف أى حكم ضده فى أية دعوى ولو لم تكن معينة بالذات فى سند التوكيل .

مادام التوكيل الذى قسّر المحامى الاستئناف بمقتضاه قد نص فيه صراحة على أن له استئناف أى حكم يصدر ضد الموكل فان هذا يكفى قانونا فى تخويله الاستئناف فى كل دعوى ، ولا يلزم أن تكون الدعوى معينة بالذات فى سند التوكيل .

(١٢٦)

القضية رقم ٦٤٩ سنة ١٣ القضية

(١) سيارات . السرعة التي تحدثت عنها لائحة السيارات . مراعاة مقتضى الحال من حيث السرعة واجبة .

(ب) إثبات . الأخذ بأقوال لشاهد مخالفة لأقوال شاهد آخر . بحوازه . بيان الأسباب . لا إلزام .

(ج) تعويض . إدانة المتهم في سببه في قتل المجنى عليه . ذلك يتضمن بذاته حصول الضرر لمن له صفة في المطالبة بالتعويض . تقدير التعويض . موضوعي .

١ — إن السرعة التي تحدثت عنها لائحة السيارات هي السرعة التي يجب ألا تتجاوز في الظروف العادية . ولكن مراعاة مقتضى الحال واجبة دائما . فإذا كانت الحال تستلزم التقليل من تلك السرعة كان ذلك متعينا .

٢ — المحكمة أن تأخذ بأقوال شاهد ولو كانت مخالفة لأقوال شاهد آخر دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب ، فإن السبب معروف في القانون وهو اطمئنانها إلى ما أخذت به وعدم اطمئنانها إلى ما أطرحت .

٣ — ما دامت المحكمة قد أدانت المتهم في أنه تسبب في قتل المجنى عليه فذلك يتضمن بذاته حصول الضرر لكل من له صفة في المطالبة بالتعويض عنه . وتقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع ؛ وإذا كان الضرر بطبيعته غير قابل لأن تقسده له قيمة مالية فإن المحكمة تقضى بما تراه مناسبا وفقا لما تتيحه من مختلف عناصر الدعوى ، ومتى استقرت على مبلغ معين فلا تقبل مناقشتها فيه أمام محكمة النقض .

(١٢٧)

القضية رقم ٦٩١ سنة ١٣ القضية

اختلاس أشياء محبوسة . العقاب على هذه الجريمة . يتناول جميع حالات الاعتداء على المجرم مسع الدم به . الاعتداء على المجرم من حجز على أمواله بلا حق . عقابه . حجز تحفظي . الاعتداء عليه يستوجب العقاب . وفاة الدين بعد تمام الاختلاس . لا يجزئ المختلس من العقاب . (المادة ٢٩٩ ع = ٣٤١)

إن العقاب في جريمة اختلاس المحجوزات غير مقصور على حالة وقوع الاختلاس من المدين المحجوز على ماله بل يتناول جميع حالات الاعتداء على المحجز مع العلم به ولو وقع ذلك ممن يتبين أن المحجز على أمواله كان بلا حق . ذلك لأن الغرض من العقاب على هذه الجريمة إنما هو إيجاب احترام السلطة التي أوقعت المحجز، قضائية كانت أو إدارية . وفي اختلاس المالك متاعه، مع علمه بتوقيع المحجز عليه، مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذي يقتضيه المحجز واعتداء على السلطة التي أوقعت . ويكون العقاب واجبا ولو كان المحجز تحفظيا لم يحكم بتثبيته في الميعاد المقترن في القانون طالما لم يصدر حكم بطلانه . ثم إن وفاء الدين بعد تمام الاختلاس لا ينفي الجرمية ولا يحل المختلس من العقاب .

(١٢٨)

القضية رقم ٦٦٤ سنة ١٣

(أ) كحول زنا بيلح . الحكم بمصادرتها باعتبارها مواد أولية للكحول . لا تريب على المحكمة فيه .
(ب) التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الإنتاج . ليست تضمينات مدنية بحسب ، بل هي أيضا جزاءات تأديبية . لها خصائص العقوبات . الحكم بها دون دخول مصلحة الإنتاج في الدعوى . لا غبار على ذلك . (المادتان ١١ و ١٣ من المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ الخاص برسم الإنتاج على الكحول) .

١ — إن المادة ١٣ من المرسوم الخاص برسم الإنتاج على الكحول الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ تقضى بمصادرة المشتجات المشار إليها بالمادة ١١ منه ، كما تقضى بمصادرة كل ما يضبط في حيازة مخالفها من مواد أولية أو من منتجات أو أدوات ألح ... وإذن فلا تريب على المحكمة إذا ما هي قضت ، تطبيقا للمادة المذكورة ، بمصادرة زنا بيلح الموجود بمنزل المتهم باعتبارها مواد أولية للكحول .

٢ — إن التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الإنتاج المذكور ليست تضمينات مدنية بحسب ، بل هي أيضا جزاءات تأديبية رأى الشارع أن يكملها الغرامة المنصوص عنها في الجرائم الخاصة بهذا القانون والقوانين الأخرى التي على

شاكته، فلها خصائص العقوبات من جهة كونها تلحق الجاني مع الغرامة ويحكم بها في كل الأحوال بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى ، ولا حاجة إلى إثبات أن ضرراً معيناً وقع عليها . وإذن فلا يصح النعي على المحكمة بأنها قضت بالتعويضات دون أن تدخل مصلحة الإنتاج في الدعوى .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن إدانة الطاعن في التهم الثلاث الموجهة عليه أقيمت على عدم وجود رخصة لإدارة معمل التقطير وعلى عدم دفع رسوم إنتاج الكحول ، مع أن الثابت بأوراق الدعوى أن أنور شودة الذي كان متهما مع الطاعن قدم للمحكمة الرخصة وقسائم دفع الرسوم ، وبذلك يكون الطاعن لم يرتكب أية جريمة ، ولكن المحكمة الاستئنافية قضت بإدانته دون أن ترد على ذلك .

وحيث إن هذا الوجه لا محل له . فالطاعن لم يدفع أمام المحكمة الاستئنافية بأن الرخصة المشار إليها بوجه الطعن هي عن المحل موضوع التهمة ، فليس له أن ينعي على المحكمة أنها لم ترد على دفاع لم يتقدم به إليها . وفضلاً عن ذلك فإنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أنه لما قدمت هذه الرخصة في الدعوى قرر معاون مصلحة الإنتاج أنها عن محل آخر يجهة المحطة وليست عن المحل موضوع التهمة الكائن بجهة الحمام . فلم يعترض الدفاع على ما قرره معاون ثم لم يترأ أمر هذه الرخصة في الاستئناف ، أما عن قسائم الرسوم فقد أثبت الحكم المطعون فيه أنها "خاصة بدجاجة الكونياك فقط أما العرق المضبوط فهو مهزب ولم تدفع عنه الرسوم" .

وحيث إن الوجه الثاني يتحصل في أن كل ما هو ثابت في حق الطاعن هو العسور في منزله على دجائنتين بهما عرق البلح وليس في هذا الأمر أية جريمة معاقب عليها قانوناً .

وحيث إن الحكم الابتدائي قضى بإدانة الطاعن وقال في بيان واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها: "إن معاون الإنتاج أعطى تعليمات لبعض رجال مباحث البندر

اضبط المهزيين من مقطرى الكحول في الخفاء وحضر له البوليس الملكى محمد حسن كريانى وأخبره بنتيجة تحقيقاته فأتصل بضابط بوليس البندر واستصحبه ومعهما العسكرى سالف الذكر وذهبا لمزمل المتهم الأول فوجدوا ابنه المتهم الثانى موجودا وطلبوا منه تفتيش المنزل فقبل التفتيش ففتشوا الدور الأول فعثروا على دجاجة كبيرة بها كونيالك ومخمومة بالسلك والرصاص وعددا كبيرا من الزنايل المملوءة بالبلع وقد عثر ضابط البوليس فى الدور الثانى على دجاجة بها عرقى بلع ساخن حديث التقطير. وفى هذه الأثناء شعروا بالمتهم الثانى يكسر دجاجة أخرى ، ثم انتقلوا جميعا إلى منزل مجاور للمزمل الأول وهو الذى قزر مخبر المباحث أن دجاجة نقلت منه إلى المنزل الأول فدخلوه فوجدوا برميلا من الخشب به بلع بما يقرب من ست كيلات ، كما وجدوا برميلين بهما بلع مخرم أربعة براميل أخرى فارغة وثلاثة أيضا من البراميل فارغة إلا واحدا منها به ماء ساخن لعملية التبريد ثم بعض أدوات أخرى خاصة بالتقطير . والمحكمة الاستئنافية قضت بتأييد هذا الحكم لأسبابه وأضافت إليها " أن ما دفع به المتهم الأول (الطاعن) أمام هذه المحكمة من أنه لم تضبط عنده آلات التقطير وأدواته بل ضبطت فى مكان آخر ليس بينه وبينه صلة مردود بأنه وإن كانت أدوات التقطير التى وصفت فى محضر ضبط الواقعة ومنها البراميل الفارغة والمحتوية منها على ماء ساخن لعملية التبريد بداخل الشرمية الصفيح ومتصلة بالخرطوم والمواسير والأغطية الفخار والكانون والفحم والزنايل ، وإن كانت هذه الأشياء قد ضبطت فى منزل يقع على مقربة من منزل المتهم الأول إلا أنه ثبت من التحقيقات ومن اعتراف المتهم الثانى بأن هذا المكان فى حيازته ، وجود صلة وثيقة بين مسئل هذا المنزل وبين المتهم الأول وما ضبط فى منزله . إذ فضلا عن أن المتهم الثانى ابن المتهم الأول الأمر الذى يدل على علم كل منهما بما يقوم به زميله بمحكم هذه الصلة القوية بينهما فإنه يفهم من محضر ضبط الواقعة وما قزره المرشد محمد حسن من أنه شاهد رجلا تبين أنه ابن المتهم الأول يحمل دجاجة من منزل المتهم الثانى إلى منزل المتهم الأول ووجود زنايل فارغة فى المكان الذى ضبطت به أدوات التقطير من نفس

نوع الزنايل التي ضبطت بمنزل المتهم الأول - يفهم من هذا كله أن المتهم الأول ليس بغريب عن المحل الذي وجدت فيه أدوات التقطير بل هو على علم تام بوجوده ويساهم في إدارته ويوزع مجهوده بين المكانين مستعينا في ذلك بأبنة المتهم الثاني وغيره من باقي المتهمين". وبين من ذلك أن المحكمة - بناء على الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها - لم تخطئ في إدانة الطاعن في الجرائم التي رفعت بها الدعوى عليه عما وجد في منزله وعما ضبط خارج المنزل وكان له ومسئولا عنه . وإذن فلا يكون لما يثيره من معنى إلا الجدل في موضوع الدعوى مما لا يقبل الخوض فيه لدى محكمة النقض .

وحيث إن الوجه الثالث يتحصل في أن المحكمة إذ قضت بمصادرة جميع المضبوطات تكون قد خالفت القانون الذي لم ينص إلا على مصادرة الأدوات والأشياء التي استعملت فعلا في التقطير، فن الخطأ بمصادرة ما وجد بمنزل الطاعن وخصوصا زنايل البلع، إذ أن ذلك لم يكن في محل التقطير .

وحيث إن المادة ١٣ من المرسوم الخاص برسم الإنتاج على الكحول الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ تقضي بمصادرة المنتجات المشار إليها بالمادة ١١ التي عوقب الطاعن لمخالفتها، كما تقضي بمصادرة كل ما يضبط في حيازة المخالف لهذه المادة من مواد أولية أو منتجات أو أدوات الخ . وإذن فلا تثير على المحكمة إذا ما هي قضت تطبيقا للمادة ١٣ المذكورة بمصادرة زنايل البلع باعتبارها مواد أولية للكحول .

وحيث إن الوجه الرابع يتحصل في أن المحكمة الاستئنافية قضت على الطاعن بتعويض لمصلحة الإنتاج مع أنها لم تحضر أمامها ولم تبد طلبات فتكون المحكمة قد حكمت بما لم يطلب منها ، الأمر الذي يجعل حكمها باطلا .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الإنتاج ليست تضمينات مدنية فقط، بل هي في الوقت نفسه، جزاءات تأديبية

رأى الشارع أن يكفل بها الغرامة في الجزائم الخاصة بهذا القانون والقوانين الأخرى التي على شاكلته . فلها خصائص العقوبات ، من جهة كونها تلاحق الجاني مع الغرامة ويحكم بها في كل الأحوال بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى ولا حاجة إلى إثبات أن ضررا معينا وقع عليها ، وإذن فلا محمل للنبي على المحكمة إذا ما هي قضت بالتعويضات دون تدخل مصلحة الإنتاج في الدعوى .

جلسة ٨ مارس سنة ١٩٤٣

برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات : مصوبك إسماعيل وجندى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد الحقى الجزائري بك المستشارين .

(١٢٩)

القضية رقم ٥٢٥ سنة ١٣ القضائية

تقضى وإبرام . إعطاء الطاعن مهلة لتقديم ما لديه من أسباب . عدم عليه بذلك إلا بعد انقضاء مدة المهلة . طلبة مهلة أخرى . لا يقبل . يجب عليه أن يبادر إلى تقديم الأسباب في بحر المهلة محسوبة مدتها من وقت عليه .

إذا كان الطاعن قد أمهل بسبب عدم ختم الحكم في الميعاد لتقديم ما لديه من أسباب للطعن ، ولكنه لظروف أحاطت به لم يعلم بهذه المهلة إلا بعد انقضائها ، فإنه يجب عليه أن يبادر ، من وقت علمه ، إلى تقديم الأسباب في مدى المهلة محسوبة مدتها من هذا الوقت ، ولا يجوز له بعد ذلك أن يطلب إلى المحكمة لإمهاله مدة أخرى .

(١٣٠)

القضية رقم ٥٢٦ سنة ١٣ القضائية

إلتلاف الأشجار . متى تعتبر هذه الجريمة متحقة ؟ قطع شجرة واختلاسها . راقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة الإلتلاف وتتوافر فيها عناصر جريمة السرقة . العقوبة الموقعة على المتهم تدخل في نطاق العقوبة المقررة لكل من الجريعتين . الطعن على الحكم لاعتباره الرافعة سرقة لا إلتافا . لا وجه له .

(المادتان ٢٧٤ و ٣٢١ ع ٣١٧ و ٣٢٦)

إذا كانت الواقعة التي أثبتتها المحكمة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة الإتلاف المعاقب عليها بالمادة ٣٦٧ ع التي لا يشترط فيها أكثر من أن ينوى الجاني اقتلاع النبات أو القطع منه ، كما تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة السرقة التي أدان المتهم فيها ، إذ أنه قد قطع الشجرة ثم اختلسها لنفسه ، وكانت العقوبة التي وقعت على المتهم داخلية في نطاق العقوبة المقررة لكل من الجريمتين المذكورتين ، فلا يكون له وجه للطعن على الحكم من ناحية اعتباره الواقعة سرقة لا إتلافاً .

(١٣١)

القضية رقم ٦٧٩ سنة ١٣ القضاية

سرقة . شروع فيها . جذب قفل باب الثروة وفتح الباب . كسر من الخارج . عده بدءاً في تنفيذ جريمة السرقة . بجواز ذلك .

إن جذب قفل باب إحدى الغرف بقوة والتوصل إلى فتحه ثم فتح الباب — ذلك كسر من الخارج ، فيجب عده بدءاً في تنفيذ جريمة السرقة متى ثبت أن مقاروف هذا الفعل كان يقصد السرقة .

المحكمة

وحيث إن حاصل أوجه الطعن أن المحكمة أدانت الطاعن في الواقعة على اعتبارها شروفاً في سرقة مع أنها دخول في منزل لم يكن مقصوداً به ارتكاب جريمة والطاعن لم يفتح القفل بل الخدم هم الذين كسروه ولفقوا عليه التهمة للثقل منه . وحيث إن الواقعة الثابتة بالحكم المطعون فيه هي أن الطاعن دخل إحدى عمارات قسم عابدين وصعد إلى سطحها وهناك جذب بقوة قفل باب الغرفة التي يسكنها ألفريد كانافاجو وكان فيها فراشه ، ثم دخلها بقصد السرقة فشرع به خدماً العماره وضبطوه قبل أن يتم مقصده . ولما كان جذب قفل باب الغرفة بقوة والتوصل بذلك إلى فتحه ، وفتح الباب هو كسر من الخارج ، فيجب عده بدءاً في تنفيذ جريمة السرقة ، متى تبينت المحكمة ، كما هو الحال في الدعوى ، أنه كان يقصد السرقة .

(١٣٢)

القضية رقم ٦٨٥ سنة ١٣ القضية

معارضة - حضور المعارض أول جلسة لنظر معارضته - بمخلفه من الحضور في الجلسات التالية - وجوب النظر في موضوع الدعوى ولو كان لم يد أي دفاع في الجلسة التي حضرها .

متى حضر المعارض أول جلسة لنظر معارضته فإنه يكون على المحكمة أن تنظر في موضوع الدعوى بعد ذلك ، ولو تخلف عن الحضور في الجلسات التالية وكان لم يد أي دفاع في الجلسة التي حضرها .

(١٣٣)

القضية رقم ٦٨٧ سنة ١٣ القضية

(أ) مسئولية جنائية . الخطأ المستوجب المسؤولية الجنائية بمقتضى المادة ٢٤٤ ع . الخطأ المستوجب المسؤولية المدنية بمقتضى المادة ١٥١ مدني . لا يختلفان عنصرا . الخطأ مهما كان سيرا . كفايته لتحقيق كل من المسؤولين . تبرة التهم في الدعوى الجنائية لعدم ثبوت الخطأ المرفوعة به الدعوى عليه . تستزم حتما رفض الدعوى المدنية المؤسسة على هذا الخطأ المدعى . أسباب البراءة تنفي عن إيراد أسباب خاصة بالدعوى المدنية .

(ب) دعوى مدنية بطلب التعويض على أساس المسؤولية التقصيرية . الحكم فيها على أساس المسؤولية القانونية . لا يجوز . (المادة ١٥١ مدني والمادة ٢٠٨ ع = ٢٤٤)

١ - إن القانون قد نص في المادة ٢٤٤ عقوبات على عقاب " كل من تسبب في جرح أحد من غير قصد ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئا عن رعونة أو عن عدم احتياط وتحمز أو عن إهمال أو عن مدم انتباه أو عدم مراعاة الواجبات ... " وهذا النص ولو أنه ظاهر فيه معنى الحصر والتخصيص إلا أنه ، في الحقيقة والواقع ، نص عام تشمل عبارته الخطأ بجميع صوره ودرجاته ، فكل خطأ مهما كانت جسامته ، يدخل في متناولها . ومتى كان هذا مقتررا فإن الخطأ الذي يستوجب المساءلة الجنائية بمقتضى المادة ٢٤٤ المذكورة ، لا يختلف في أي عنصر من عناصره عن الخطأ الذي يستوجب المساءلة المدنية بمقتضى المادة ١٥١ من القانون المدني ، ما دام الخطأ ، مهما كان سيرا ، يكفي قانونا لتحقيق كل

من المسئولين . وإذ كان الخطأ في ذاته هو الأساس في الحالتين ، فإن براءة المتهم في الدعوى الجنائية لعدم ثبوت الخطأ المرفوعة به الدعوى عليه تستلزم حتماً رفض الدعوى المدنية المؤسسة على هذا الخطأ المدعى . ولذلك فإن الحكم ، متى نفى الخطأ عن المتهم وقضى له بالبراءة للأسباب التي بينها ، يكون في ذات الوقت قد نفى الأساس المقامة عليه الدعوى المدنية ، ولا تكون المحكمة في حاجة لأن تتحدث في حكمها عن هذه الدعوى وتورد فيه أسباباً خاصة بها .

٢ - ما دامت الدعوى قد رفعت على أساس المسئولية التقصيرية ، والمدعى لم يطلب أن يقضى له فيها بالتعويض على أساس المسئولية التعاقدية ، إن صح له أن يطلب ذلك أمام المحكمة الجنائية ، فليس للمحكمة أن تتبرع من عندها فتبنى الدعوى على سبب غير الذي رفعها صاحبها به ، فإنها إن فعلت تكون قد حكمت بما لم يطلبه منها الخصوم ، وهذا غير جائز في القانون .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن المحكمة لم تبحث في حكمها الخطأ المعين المستند إلى الطاعن في وصف الواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه ، وهو عدم إيقافه السيارة تجنباً للاصطدام ، بل قصرت بحثها على نتيجة هذا الخطأ ، وهي الانحدار بها إلى حافة الطريق وما ترتب على ذلك من نتائج .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استند في قضائه ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية الموجهة عليه وعلى المسئولة عن الحقوق المدنية عن الطاعن إلى ما ذكره من " أن التهمة المسندة إلى المتهم كما وصفتها النيابة هي أنه في يوم ٧ فبراير سنة ١٩٣٩ تسبب من غير قصد ولا تعمد في إصابة فريد بولس بطرس وأحمد عبد المطلب وإسماعيل على عوض بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي ، وكان ذلك ناشئاً عن رعونته وإهماله في قيادة سيارة أمنيوس إذ اعترض طريقه رجل وضع قصباً على حماره فاستمر في سيره ولم يقف بالسيارة حتى عبر الرجل المذكور بدايته واضطر لمجانبة الاصطدام به أن يتجه إلى أقصى

اليمن من الطريق فانقلبت السيارة بن فيها من المجنى عليهم السائق المذكور في منخفض من الأرض على يمين الطريق. وقد دخل فريد بولس في الدعوى وطالب أن يقضى له على المتهم وشركة السيارات متضامين بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض. وقدم المحامي عن الشركة المسئولة عن الحقوق المدنية مذكرة بدفاعه طلب فيها رفض الدعوى المدنية على أساس أن الدعوى العمومية غير مقبولة لصدور قرار بحفظها بتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٩ حاز قوة الشيء المحكوم فيه طالما أن قرار الإلفاء لم يصدر إلا في ٥ يونيه سنة ١٩٤٠ — وحيث إن الحادثة كما رواها المدعى بالحق المدني في محضر الضبط بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٣٩ بالقسائم ٥٥٧٩٨ و ٥٥٧٩٩ و ٥٥٨٠٠ تحصل في أنه ذهب للزور على زراعته في يوم ٧ فبراير سنة ١٩٣٩ وعند عودته إلى بندر قوص في نفس اليوم ركب سيارة الأمتبوس التي كانت تحمل اثني عشر شخصا فانقلبت بهم ولا يعرف سبب سقوطها كما لا يستطيع تعليل هذا السقوط — وحيث إن فرج محمد حمد أحد الركاب الذين كانوا في السيارة وقت الحادثة قزر في محضر الضبط بالقسيمة ٥٦٥٦٧ بأنه لا يعرف الكيفية التي كانت عليها السيارة وقت سقوطها وإنما يعرف أنها كانت تسير بسرعة بسيطة وهي تحمل عشرة من الركاب — وحيث إن إسماعيل على عوض وهو أحد الركاب الذين كانوا بالسيارة علل سقوط السيارة في القسيمة ٥٦٥٥٤ من محضر الضبط بأن شخصا كان يقود حمارا في الجهة المضادة لسير السيارة محملا فوقه لبشتين من القصب وأراد السائق مفادته فمال بالسيارة إلى حافة الجسر وتصادف أن كانت تلك الحافة خالية من الأتربة فانقلبت السيارة بمن فيها من الركاب — وحيث إن طه أحمد خليل قزر في محضر الضبط أنه لاحظ أثناء مرور السيارة أن رجلا يحمل كبة من القصب فوق حمار وكان يسير في الاتجاه المضاد لسير السيارة ولما اقترب منه سائق السيارة فرمل وسار على اليمن ثم وقف على جرف الجسر فانهارت الأتربة وانقلبت السيارة بمن فيها من الركاب فسارع بمساعدة خليل إسماعيل عرفان على إخراج الركاب من السيارة وكان المدعى المدني يشكو لما بذراعه اليمنى، ولما سئل عما إذا كانت الحادثة حصلت بإهمال السائق

أو غير إهماله قرر بأن الجرف الذي ربط عنده السائق كان خاوياً فانهار بالسيارة رغم أنها كانت تسير بسرعة بطيئة جداً (قسيسة ٥٦٥٥٨)، وأن خليل إسماعيل عرفان قرر أقوالاً مطابقة لأقوال سابقه، وعلى سقوط السيارة بأن مكان الوقوف كان الردم فيه حديثاً فانهار فسقطت السيارة وما كان في مكنة السائق تفادى هذا السقوط . وقد جاءت معانة البوليس لحل الحادثة عقب حصولها مؤيدة لأقوال المصابين وغيرهم ممن شهدوها إذ ثبت أن السيارة كانت تسير على يمين الطريق فوق الجرف فانهارت الأتربة بسبب نقل السيارة ونشأ السقوط عن هذا الانهيار. وهذا مستفاد من أقوال أحمد عبد المطلب خليل عمدة الحظارة في محضر جلسة المرافعة أن الفلاحين حفروا الجسر من أسفله فلم يقو على احتال السيارة وما كان السائق يعلم أن الأتربة غير متماسكة بل كان يعتقد أن الجسر سليم فسار فوقه فانهارت الأتربة فسقطت السيارة . وحيث إن أقوال المدعى بالحق المدني أمام النيابة صريحة في أن السيارة مرت على حرف السكة فانهار بها الجسر صفحة ٦ ، وأن مكان السقوط من الجسر لم يكن ظاهره يدل على أنه قابل للانهيار بل كان شكله يدل على خلوه من العيوب صفحة ٧ . وهذا كاف لرفع المسؤولية الجنائية عن المتهم، ومن ثم يتعين براءته عملاً بالمادة ١٧٣ من قانون تحقيق الجنائيات ورفض الدعوى المدنية المرفوعة من فريد بولس وإلزام رافعها بالمصاريف” . — وهذا الذي ذكره الحكم صريح في أن المحكمة بحثت انطوائاً المرفوع به الدعوى على المتهم وهو عدم المبادرة بإيقاف السيارة فقالت إنه عند اقترابه من الحمار الذي اعترضه في طريقه وهو يحمل قصبا اتخذ جانبا من الطريق ليترك سبيلاً للورور ثم وقف فعلاً بالسيارة ولكن اتفق، لأسباب لم تكن في الحسبان، أن انهار الجسر تحت السيارة فانقلبت بمن فيها بعد وقوعها . ولذلك فلا محل لما يشكو منه الطاعن في هذا الوجه .

وحيث إن الطاعن يقول في الوجه الثاني إن الحكم المطعون فيه خال من الأسباب بالنسبة للدعوى المدنية لأن المسؤولية المدنية يصح قيامها مع وجود الشك

في قيام المسؤولية الجنائية أو انعدامها إذ الخطأ الذي تترتب عليه المسؤولية المدنية لا يشترط فيه أن يكون بالجسامة التي تستوجب المسؤولية الجنائية .

ويقول في الوجه الثالث إن المحكمة أخطأت في رفض الدعوى المدنية مع توفر أركانها . ذلك لأن الواقعة الناتجة بالحكم تستوجب القضاء بالتعويض : (أولا) على أساس وجود خطأ من المتهم ولو لم يبلغ درجة الجسامة للمسؤولية الجنائية . (وثانيا) على أساس أن مسؤولية شركة السيارات المسؤولة عن الحقوق المدنية هي مسؤولية تعاقدية لا تستلزم إثبات وقوع خطأ من المتهم ، لأن السيارة التي انقلبت وكان الطاعن من بين ركبها هي سيارة نقل عمومية ، ومن المقرر قانونا أن عقدا ينشأ بين المسافر وبين متولى النقل يلزم بمقتضاه هذا الآخر بأن ينقل الراكب من محطة القيام إلى محطة الوصول سليما .

وحيث إن القانون حين نص في المادة ٢٤٤ عقوبات على عقاب " كل من تسبب في جرح أحد من غير قصد ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئا عن رعونة أو عن عدم احتياط وتحيز أو عن إهمال أو عن عدم انتباه أو عن عدم مراعاة اللوائح ... " قد جاء نصه عاما تشمل عبارته في الحقيقة والواقع الخطأ بجميع صوره ودرجاته ولو أن ظاهرها فيه معنى الحصر والتخصيص ، فكل خطأ مهما كانت جسامته يدخل في متناولها . ومتى كان هذا مقترنا فان الخطأ الذي يستوجب المساءلة الجنائية بمقتضى المادة ٢٤٤ المذكورة لا يختلف في أى عنصر من عناصره عن الخطأ الذي يستوجب المساءلة المدنية بمقتضى المادة ١٥١ من القانون المدني ، ما دام الخطأ مهما كان يسيرا يكفى قانونا لتحقيق كل من المسؤوليتين . ومتى كان معيار الخطأ ومقداره واحدا في الحالتين فان براءة المتهم في الدعوى الجنائية لعدم ثبوت الخطأ المرفوعة به الدعوى عليه تستلزم حتما رفض الدعوى المدنية المؤسسة على هذا الخطأ المدعى . ولذلك فان الحكم المطعون فيه حين نفى الخطأ عن المتهم وقضى له بالبراءة للأسباب التي أوردها يكون في ذات الوقت قد نفى الأساس المقامة عليه الدعوى المدنية . والمحكمة لم تكن في حاجة لأن تتحدث عن هذه الدعوى

وتورد لها أسبابا خاصة بها . أما عن المسؤولية التعاقدية فإن المحكمة ماكان يسوغ لها قانونا أن تقضى على أساسها مادامت الدعوى قدرفعت على أساس المسؤولية التقصيرية ، ومادام المدعى لم يطلب أن يقضى له بالتعويض فيها على أساس المسؤولية التعاقدية — إن صح له أن يطلب ذلك أمام المحكمة الجنائية — وما دامت المحكمة ليس لها أن تتبرع من عندها فتبنى الدعوى على سبب غير الذى يرفعها به صاحبها ، فهي إذ تفعل ذلك تكون قد حكمت بما لم يطلبه منها الخصوم ، وهذا غير جائز فى القانون .

(١٣٤)

القضية رقم ٦٨٩ سنة ١٣ القضاية

تلبس . متى تعتبر حالة التلبس فائمة ؟ وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة . تلبس بإحراز خدر . لا يشترط فيه أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التى شاهدها .

(المادة ٨ تحقيق)

يكفى قانونا للقول بقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة . ولذلك فإنه لا يشترط فى التلبس بإحراز الخدر أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التى شاهدها أو وقف على حقيقة أمرها ، فإن تعترف الجريمة على حقيقتها لا يكون إلا بناء على التحقيقات التى تجرى فى الدعوى .

(١٣٥)

القضية رقم ٦٩٢ سنة ١٣ القضاية

غش . فساد الطعام المدة للبيع . علم المتهم بذلك . ركن من أركان الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٣٤٧ ع . وجوب بيانه فى الحكم . (المادة ٣٠٢ ع = ٣٤٧)

إن علم المتهم بفساد الطعام المبيع ، أو المدة للبيع ، ركن من أركان الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٣٤٧ ع . فإذا اكتفى الحكم فى بيان هذا الركن بقوله إنه "لا شك فى علم المتهم بما تطرق إلى الختم من فساد" فهذا لا يتضمن دليلا على قيام هذا العلم ، ويكون الحكم قاصرا معيبا .

(١٣٦)

القضية رقم ٧٣٨ سنة ١٧ القضائية

سرقة . السلاح الذى يمد حمله ظرفا مشددا في هذه الجريمة . ما هي . السلاح المد لأغراض بريئة ولكنه يمكن أن يحدث الوفاة . مجرد حمله لا يكفي لاعتباره ظرفا مشددا . وجوب إقامة الدليل على أن حمله إنما كان لمناسبة السرقة . إثبات قاضى الإحالة في قراره أن السكين التى كان يحملها المتهم وقت السرقة قد استعمالها المتهم فعلا في الاعتداء على المحنى عليه . اعتباره الجريمة غير متحقق فيها ظرف حمل السلاح لأن السكين مما يستعمل في الشؤون المنزلية وليست بمجدين . خطأ . وجوب اعتبار الحادثة حادثة متعلقة على المادة ٣١٦ ع . (المادة ٢٧٣ ع = ٣١٦)

لأنه لما كان القانون لم يرد فيه تعريف للسلاح الذى يمد حمله ظرفا مشددا في جريمة السرقة ، ولما كانت الأسلحة على نوعين : أسلحة بطبيعتها ، وهى المعدة للقتل ويدل حملها بذاته على أن هذا هو المقصود منها ، كالبنادق والحرايب والسيوف والملاكم الحديدية وغيرها مما هو معاقب على إحرازه وحمله بمقتضى القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ ، وأسلحة يمكن أن تحدث الوفاة ولكنها معدة لأغراض بريئة ولا يدل حملها بذاته على أن المقصود منها الاعتداء على الأتفس ، كالسكاكين العادية والبلط والفؤوس الخ مما يستخدم في الشؤون المنزلية والصناعية وغيرها — لما كان ذلك فإنه يجب بمقتضى القواعد العامة اعتبار كل ما هو من النوع الأول سلاحا يتحقق بحمله الظرف المشدد ولو لم يكن ذلك لمناسبة السرقة . أما النوع الثانى فإن مجرد حمله لا يكفي في ذلك ، بل يجب أن يقوم الدليل على أنه إنما كان لمناسبة السرقة . وهذا يستخلصه قاضى الموضوع من أى دليل أو قرينة في الدعوى ، كاستعمال السلاح ، أو التهديد به ، أو عدم وجود المقتضى لحمله في الظروف التى حمل فيها ، وعندئذ يحق عده سلاحا بالمعنى الذى قصده القانون لتحقيق العلة التى دعت إلى تشديد العقاب . وإذن فإذا أثبت قاضى الإحالة في الأمر الصادر منه أن المتهمين شرعوا في السرقة ليلا من الحقل ، وكان اثنان منهم يحمل كل منهما سكيناً استعمالها فعلا في الاعتداء على المحنى عليه عند مفاجأته لهم متلبسين بالجريمة ، ومع ذلك اعتبر الجريمة غير متحقق فيها ظرف حمل السلاح ، فإنه يكون قد أخطأ . لأن السكين — ولو كان قانون حمل السلاح

لا يعاقب على حملها لأنها إما يستعمل في الشئون المتزلية ولها حد واحد — يجب أن تعدّ سلاحا بعد أن تحقق استعمالها في السرقة .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة أن الأمر المطعون فيه القاضي باعتبار الواقعة جنحة قد ذكر فيا ذكره أن الواقعة التي أسفر عنها التحقيق لا يصدق عليها وصف الجناية التي نص عليها القانون في المادة ٣١٦ عقوبات لأن السكّين اللتين كان يحملهما المتهمان الأول والثاني واستعملهما في الاعتداء لم يذكر المصاحب أو غيره وصفا لها يبين نوعهما وهل كل منهما بمحدّد أو حدّين حتى تمكن معرفة مدى انطباق القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص بحمل السلاح عليهما، وأضاف الأمر المطعون فيه إلى ذلك أن ما قيل من رؤية سلاح ناري مع الشخصين المجهولين اللذين لم يعرفهما المصاحب هو قول غير صحيح، إذ لو صح وجود هذا النوع من السلاح لاستعمله المتهمون بدلا من العصي والسكّين . ثم انتهى الأمر المطعون فيه إلى القول بعدم إمكان اعتبار الواقعة جنابة شروع في سرقة مع حمل سلاح . وهذا خطأ لأنه يكفي لتوفر شرط حمل السلاح واعتباره ظرفا مشددا في جريمة السرقة أن يثبت للحكمة من أي عنصر من عناصر الدعوى أن الجاني كان يحمل سلاحا وقت ارتكاب الجريمة ولا تأثير لعدم ضبط هذا السلاح . وما دام الثابت أن المتهمين كانوا يحملون سكّين وسلاحا ناريا وأنهم استعملوا فعلا هذه الأسلحة، فإن قاضي الإحالة يكون قد أخطأ إذ قال إن الواقعة لا تعدو أن تكون جنحة سرقة وضرب .

وحيث إن الأمر المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله : " حيث إن وقائع الدعوى لتحصل فيا ذكره الجني عليه عبد الله رحيم من أنه كان يتز على زراعة الذرة التي يقوم بحراستها فسمع تكسيرا فيها على مقربة منه ورأى عدّة أشخاص يتزعون الكيزان فحذرهم وسار نحوهم وعندئذ اعتدى عليه أحدهم بعصا على

رأسه، ثم هجموا عليه وأوقعوه أرضاً وأخنوه ضرباً، وعرف منهم المتهمين الأربعة، وأن المتهمين الأولين أعتدوا عليه بالضرب بالسكين أحدث أولها به إصابات الفخذ الأيمن والشرخ، والثاني أصابه في كتفه، وأنه استغاث فحضره عبد الوهاب حسن آدم وباقي الشهود الذين أخبرهم بمعلوماته . وبعد أن نفى توفر ظرف الإكراه قال : "وحيث إنه من جهة أخرى لا يمكن اعتبار تلك الوقائع التي ذكرها المخني عليه مكونة للجريمة المنصوص عنها في المادة ٣١٦ عقوبات التي تستلزم أن يكون أحد المتهمين يحمل سلاحاً ظاهراً أو مخبأً مع باقي شروطها، استنتاجاً مما تبين من وجود قطعين به يحددان من سكين إذ أنه ذكر أن المتهمين الأولين قد أعتدوا عليه بالضرب بسكين إلا أنه لم يذكر وصف تلك السكين أو نوعها إن كانت بحدة أو أكثر حتى تتمكن معرفة إن كانت مما ينطبق عليه قانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص بالسلاح من عدمه . ولا يمكن مع ذلك افتراض أنها بحدين حتى يمكن اعتبارها من الأسلحة التي يكون حملها مكتوناً شرط حمل السلاح المنصوص عليه في تلك المادة بصرف النظر عما استقر عليه رأى القضاء من أن هذا النوع من السلاح بطبيعته أو أنه سلاح بالاستعمال . وحيث إنه بخصوص ما ذكره من أنه رأى بنادق مع المجهولين اللذين لم يعرفهما فإن هذا القول ظاهر البطلان ولا يستقيم على روايته . لأنه لو صححت تلك الرواية لما تردد المتهمون عن استعماله بدلاً من استعمال العصى والسكين . كما أن روايته في هذا الأمر جاءت متأخرة ، وقد عجز عن وصف تلك البنادق التي ذكرها مما يقطع بأن رواية البنادق ضالة ولا يمكن العرف نفسه افتراض أن المتهمين هم الذين أطلقوا العيار الذي قيل بإطلاقه بعد الحادث" . ثم انتهى إلى القول بأن واقعة الشروع في السرقة حدثت خالية من ظروف التشديد وأنها تعدّ جنحة بالمادتين ٣١٧ / ٤ و ٥ و ٣٢١ عقوبات، ويكون الاعتداء الواقع على المخني عليه جنحة ضرب منفصلة تنطبق عليها المادة ٢٤١ / ١ عقوبات .

وحيث إنه لما كان القانون لم يرد فيه تعريف للسلاح الذي يعدّ حمله ظرفاً مشدداً في جريمة السرقة ، ولما كانت الأسلحة على نوعين : أسلحة بطبيعتها وهي

المستعدة للقتل وبدل حملها بذاته على أن هذا هو المقصود به، كالبنادق والحرايب والسيوف والملاكم الحديدية وغيرها مما هو معاقب على إحرازه وحمله بمقتضى القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧، وأسلحة من شأنها إحداث الوفاة ولكنها معدة لأغراض بريئة ولا يدل حملها بذاته على أن المقصود به الاعتداء على النفس كالسكاكين العادية والبلط والفؤوس الخ مما يستخدم في الشؤون المنزلية والصناعية وغيرها. — لما كان ذلك فانه يجب بمقتضى القواعد العامة اعتبار كل ما هو من النوع الأول سلاحا يتحقق بحمله الظرف المشدد ولو لم يكن ذلك لمناسبة السرقة. أما النوع الثانى فان حمله وحده لا يكفى في ذلك بل يجب أن يقوم الدليل على أنه إنما كان لمناسبة السرقة، وهذا يستخلصه قاضى الموضوع من أى دليل أو قرينة في الدعوى كاستعمال السلاح أو التهديد به أو عدم وجود المقتضى الذى يسوغ حمله في الظروف التى حل فيها وعندئذ يحق معه سلاحا بالمعنى الذى قصده القانون لتحقيق العلة التى دعت إلى تشديد العقاب.

وحيث إنه متى كان هذا مقررا فإن الأمر المطعون فيه إذ أثبت أن المتهمين شرعوا في السرقة ليلا في الحقل وكان اثنان منهم يحمل كل منهما سكيناً استعملها فعلا في الاعتداء على المجنى عليه عند مفاجأته لهم متلبسين بالجريمة — إذ أثبت ذلك واعتبر أن الجريمة لم يتحقق فيها ظرف حمل السلاح يكون قد أخطأ. لأن السكين ولو لم تكن مجتذبة، ولو كانت مما يستعمل في الشؤون المنزلية، ولو كان قانون حمل السلاح لا يعاقب على حملها وإحرازها، يجب أن تعد سلاحاً متى كان القاضى قد اقتنع — كما هي الحال في الدعوى — بأن حملها كان مقصوداً به استخدامها في السرقة. ولذلك كان من المتعين على قاضى الإحالة أن يعتبر واقعة الشروع في السرقة جنائية. —
منطبقاً على المواد ٤٥ و ٤٦ و ٣١٦ من قانون العقوبات ويجعلها بهذا الوصف إلى المحكمة المختصة مع جنحة الضرب.

جلسة ٢٢ مارس سنة ١٩٤٣

برئاسة حضرة صاحب الغزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : منصور إسماعيل بك
وجنبدى عبد الملك بك وأحمد فشات بك ومحمد الفتى الخرابلى بك المستشارين .

(١٣٧)

القضية رقم ٦٣٣ سنة ١٣ القضاية

حكم . تسببه . ضابط بوليس . تسليم الحكم بأن اعتراف المتهم لم يصدر إلا بعد تهديده من ضابط
البوليس . اعتاده مع ذلك على هذا الاعتراف في إدانته بقوله إن المتهم من المشبوهين الذين لا يؤثرون
التهديد . قصور .

إذا كان الحكم مع تسليمه بأن ضابط البوليس هدد المتهم بالقبض على ذويه
وأقاربه ، وبأن اعتراف المتهم لم يصدر إلا بعد هذا التهديد ، قد اعتمد في إدانته
على هذا الاعتراف وحده ، ولم يورد دليلا من شأنه أن يؤدى إلى ما ذهب إليه
من اعتبار هذا الاعتراف صحيحا سوى ما قاله من أن المتهم ليس ممن يتأثرون بالتهديد
لأنه من المشبوهين ، فإنه يكون قاصرا . إذ أن ما قاله من ذلك لا يمكن أن يكون
صحيحا على إطلاقه ، فإن توجيه إنذار الاشتباه إلى إنسان ليس من شأنه أن يجرده
من المشاعر والعواطف التي فطر الناس عليها .

(١٣٨)

القضية رقم ٦٩٦ سنة ١٣ القضاية

معارضة . مدع بالحقوق المدنية . معارضته في المواد الجنائية . لا تقبل .
المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية لا تقبل في المواد الجنائية ^(١) كافة .

(١٣٩)

القضية رقم ٧٠٤ سنة ١٣ القضاية

اختلاس أشياء . محجوزة . علم المتهم بيوم البيع . وجوب إثباته . تمسك المتهم بعدم علمه بيوم البيع .
وجوب تحقيق هذا الدفع .

(١) تترت المحكمة أيضا هذه القاعدة في حكمها الصادر بجلسته ١٨ بتاريخ ١٩٤٣ في القضية
رقم ٢٨٨ سنة ١٣ القضاية وقد نشره نك برمه .

إذا كان المتهم في جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة قد تمسك في دفاعه بأنه لم يقدم المحجوز لأنه لم يكن يعلم بيوم البيع ، فإنه يتعين على المحكمة — إذا ما رأت إدانته — أن تحقق هذا الدفاع وتردّ عليه بما يفنده . وإذن فإذا كان الحكم لم يقل في إدانته إلا أن الجريمة المنسوبة إليه قد توافرت أركانها وقام الدليل عليها من عدم تقديم الأشياء المحجوزة للبيع في اليوم المحدد لذلك ، فإن هذا لا يكفي لأن مقام عليه الإدانة إلا إذا كان المتهم حالمًا بيوم البيع ثم تعمد عدم تقديم المحجوزات فيه .

(١٤٠)

القضية رقم ٧٠٩ سنة ١٣ القضاية

إخفاء أشياء مسروقة . فعل الإخفاء . وقت وقوعه . لا تعين له . القصد الجنائي في جريمة الإخفاء . متى يعتبر متحققًا ؟ ضبط المسروق عند المخفى . لا يشترط لثبوت الجريمة عليه .

(المادة ٢٧٩ ع = ٣٢٢)

إن فعل الإخفاء الذي تُكتوّن منه جريمة إخفاء الأشياء المسروقة لا يتصور وقوعه إلا بعد وقوع السرقة ، والقانون لم يبين للإخفاء وقتًا يجب أن يكون وقوعه فيه لكي يكون معاقبا عليه . ولذلك فإن القول بأن الإخفاء لم يكن معاصرا للسرقة لا وجه له . ثم أنه يكفي قانونا لتوافر القصد الجنائي في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أن يكون المتهم عالما بأن الشيء الذي يخفيه مسروق ، بغض النظر عن الباعث الذي يكون قد دفعه إلى الجريمة . فتمت أثبت الحكم على المتهم أنه حاز المسروق مع علمه بسرقة فلا يجدي ما يدعيه من أنه لم يقصد غشًا أو إضرارًا بالغير . ثم إن عدم ضبط المسروق لدى المتهم باخفائه ليس من شأنه أن ينفي عنه الجريمة ، لأنه يكفي أن تكون المحكمة قد اقتنعت بأن هذا المسروق كان في حيازته فعلا ، إذ القانون لا يشترط في جريمة الإخفاء أن يكون الدليل عليها ضبط المسروق لدى المتهم .

(١٤١)

القضية رقم ٧١٠ سنة ١٣ القضية

خيانة الأمانة . تسلم المتهم ، من الخبث عليه جنيتين على ذمة دفعه أمانة تلخير . عدم قيامه بذلك وعدم رده المبلغ إلى صاحبه بعد طلبه . اختلاس . تمسك المتهم بأن صاحب المبلغ لم يكن عليه أن يدفع أمانة تلخير . لا يجدي .

(المادة ٢٩٦ ع = ٣٤١)

إذا كانت الواقعة الناتجة بالحكم هي أن المتهم تسلم مبلغ جنيتين من أحد الناس لإيداعه أمانة تلخير في دعوى مدنية فلم يقدّم بذلك ، ولم يرد المبلغ إلى صاحبه بعد طلبه ، فإنه يكون مختلسا له ، ويمتدّ عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ولا يجدي المتهم في دفع المسؤولية الجنائية عنه ادعاؤه أن صاحب المبلغ لم يكن مكلفا بدفع أمانة تلخير ، لأن تسلمه المبلغ كان على ذمة دفعه إلى الخبير ، فإذا هو كان قد تبين له فيما بعد عدم إمكانه القيام بذلك فقد كان واجبا عليه أن يرد المبلغ ويجزّد طلبه ، لأن يده عليه لم تكن إلا يد وكيل مكلف برده إذا لم يقدّم بدفعه فيما وكل إليه .

(١٤٢)

القضية رقم ٧٤٤ سنة ١٣ القضية

قذف وسب :

(أ) الواقعة المسندة . لا يشترط أن تكون جريمة معايبا عليها . يكفي أن يكون من شأنها تحقير الخبث عليه عند أهل وطنه . مثال . مهندس بإحدى البلديات . نسبة المتهم إليه أنه استملك نورا بغير علم البلدية ، وأن تحقيقا أجرى معه في ذلك .

(ب) متى يجوز الإثبات في جريمة السب ؟ عند ارتباطها بجريمة قذف وقعت من المتهم ضد الخبث عليه ذاته .

(ج) صفة وقائع القذف . لا يكفي في نفي الجريمة عن المتهم . وجوب توافر حسن النية أيضا .

(د) القصد الجنائي في هذه الجريمة . عدم التعلّث عنه صراحة في الحكم . استفادة هذا القصد من ذات عبارات القذف التي أوردها الحكم . يكفي .

(المادتان ٢٦٥ و ٢٦٦ ع = ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩)

١ — إن القانون إذ نص في جريمة القذف على أن تكون الواقعة المسندة مما يوجب عقاب من أسندت إليه أو احتقاره عند أهل وطنه ، فإنه لم يحتم أن تكون الواقعة جريمة معايبا عليها ، بل لقد اكتفى بأن يكون من شأنها تحقير

المجنى عليه عند أهل وطنه . فإذا نسب المتهم إلى المجنى عليه (وهو مهندس بإحدى البلديات) أنه استهلك نورا بغير علم البلدية مدة ثلاثة شهور، وأن تحقيقاً أجرى معه في ذلك، فهذا قذف، سواء أكان الإسناد مكوناً لجريمة أم لا .

٢ — إن السب لا يجوز فيه الإثبات إلا إذا كان مرتبطاً بجريمة قذف وقعت من المتهم ضد المجنى عليه ذاته .

٣ — إن القانون صريح في المادة ٣٠٢ ع في أن صحة الوقائع موضوع القذف في حق الموظف لا يكون لها تأثير في نفي الجريمة عن المتهم إلا إذا كان حسن النية يسعى وراء مصلحة عامة ولم يكن همه النيل من المجنى عليه والشهير به .

٤ — إذا كان الحكم لم يتحدث صراحة عن توافر القصد الجنائي لدى المتهم في جريمة القذف، ولكن كان هذا القصد مستفاداً من ذات عبارات القذف التي أوردها الحكم نقلاً عن المقالات التي نشرها المتهم في حق المجنى عليه، فإن هذا يكفي .

(١٤٣)

القضية رقم ٧٤٧ سنة ١٣ القضائية

نقض وإبرام . حكم . عدم التوقيع عليه في مدة ثلاثين يوماً من النطق به . بطلانه . نقض هذا الحكم بالنسبة للطاعن الذي حاز طعنه الشكل القانوني . طاعن آخر لم يقدم أسباباً لطمعه . متى يستفيد من نقض هذا الحكم ؟

لأنه لما كان القانون — حسب ما أولته محكمة النقض في حكمها الصادر في القضية رقم ١٩٤١ سنة ١٣ القضائية — قد أوجب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة، فإنه متى ثبت أن الحكم المطعون فيه لم يكن تم وضعه والتوقيع عليه في بحر هذه المدة يكون من المتعين القضاء بنقضه . ونقض هذا الحكم بالنسبة للطاعن الذي حاز طعنه الشكل القانوني يستفيد منه الطاعن الذي لا يكون قد قدم أسباباً لطمعه متى كانت الواقعة

الجنائية التي أدين الطاعنان فيها واحدة . لأن هذا النقض يرجع إلى سبب متعلق بالحكم ذاته مما مقتضاه إعادة بحث الواقعة من جميع نواحيها وبالنسبة لكل من اتهموا بالمساهمة فيها^(١) .

(١٤٤)

القضية رقم ٧٤٩ سنة ١٣ القضية

صابون . القانون الخاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون . الجرائم التي يعاقب عليها . مخالفات : الغرامة التي نص عليها . ليست عقوبة أصلية مقررة للجريمة حتى يمكن أن تدير من نوع الجريمة . هي بمثابة تعويض . الحكم على المتهم بالغرامة لتصرفه في الصابون قبل ظهور نتيجة التحليل . حكم في مخالفة . لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض . (القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨)

إن القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص بتنظيم صناعة الصابون وتجارته إذ نص في مادته السابعة على أن "كل مخالفة لأي حكم من أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له من وزير التجارة والصناعة يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعا وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط ... وفي حالة مخالفة حكم المادة الثانية من هذا القانون يحكم بمصادرة الكمية المضبوطة، كما يجوز أن يحكم بالمصادرة في حالة مخالفة أي حكم آخر من أحكام هذا القانون . وإذا كان المخالف قد تصرف في البضاعة أو في جزء منها قبل إجراء الضبط المنصوص عليها في المادة الخامسة من هذا القانون فيحكم عليه بغرامة لا تقل عن ثمن الكمية التي تصرف فيها ولا تزيد على ضعف ثمنها" — إذ كان نصه كذلك فقد دل بوضوح على أن الجرائم التي يعاقب عليها هي مخالفات، لأن العقوبة التي قترها لها هي الغرامة التي لا تزيد على مائة قرش والحبس الذي لا تزيد مدته على أسبوع . والغرامة التي نص عليها، وهو يتحدث عن المصادرة، ليست عقوبة أصلية مقررة للجريمة بل هي في الواقع وحقيقة الأمر بمثابة تعويض مقابل البضاعة

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضا في حكمها الصادر بجلسته ٢٤ من مايو سنة ١٩٤٣ في القضية

التي كان يجب قانونا مصادرتها بلجهة الحكومة . ومتى كان هذا شأنها فإنها — مهما ارتفع مقدارها — لا يمكن أن تغير من نوع الجريمة الذي لا عبرة فيه — على مقتضى التعريف الذي أورده القانون لأنواع الجرائم — إلا بالعقوبات الأصلية المقررة لها . هذا ما تدل عليه نصوص القانون المتقدم ذكرها ، وهو ما يستفاد جليا من الأعمال التحضيرية والمناقشات التي جرت في البرلمان عند وضعه . ومتى كان الأمر كذلك ، وكانت الغرامة المحكوم بها على المتهم لتصرفه في الصابون قبل أن تظهر نتيجة التحليل عقوبة تبعية ، إن جاز وصفها بأنها عقوبة ، فإن هذا الحكم يكون صادرا في مخالفة غير جائز — بمقتضى المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات — الطعن فيه بطريق النقض .

المحكمة

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه "صنع صابونا يحتوي على مادة كاوية أكثر من ٣٪" وتصرف فيه في الفترة الواقعة بين أخذ العينة وبين ظهور نتيجة التحليل" . ومحكمة أول درجة أدانتها بمقتضى المادتين ٢ و ٧ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون وقضت بتغريمه ١٠٠ قرش وإلزامه بأن يدفع غرامة أخرى قدرها ٩٥٠ قرشا قيمة الصابون الذي تصرف فيه وبنقل مصنعه مدة ثلاثة شهور وقالت في ذلك : "إن المحكمة تستبين من التحقيقات التي عملت في القضية ومن أقوال على أفندي قابيل مفتش البيانات بوزارة التجارة والصناعة أن مصنع المتهم قد أخرج صابونا دل التحليل الكيماوى أن نسبة المادة الكاوية فيه تزيد على ٣٪ . والملة في هذه الزيادة هي أنه كلما كان الزيت المصنوع منه الصابون من نوع ردى احتاج الأمر إلى نسبة أكبر من المادة الكاوية حتى يمكن أن تتماثل عجيبة الصابون . وبعبارة أخرى فإن زيادة نسبة المادة الكاوية من شأنها أن تمكن المتهم من استعمال زيت ردى ومن نوع رخيص في صنع الصابون . ولا ريب في أن علة التحريم هي منع الضرر لأنه كلما زادت المادة الكاوية في الصابون أضر هذا بجسم من يستعمله لإضرارها كبيرا لما يحدث من تهيج بالبشرة وحروق في بعض

الأوقات إذا علت النسبة علوا كبيرا . وحيث إن ما يزعمه المتهم من أنه قد أعاد الصابون المقول بزيادة نسبته الكاوية إلى القزان لتحويله إلى صابون صالح يتفق مع الشروط الصحية لا يستند إلى دليل ، ولا يمكن أن يخفف من العقاب ، ولا يعفيه من دفع قيمة هذا الصابون . إذ كان واجبا عليه أن يبقيه بحالته حتى تتصرف الحكومة في الأمر . وبذلك يكون المتهم مستحقا للعقاب طبقا للواد المطلوبة ” . والمحكمة الاستئنافية أيدت هذا الحكم لأسبابه مع تعديل مدّة الناق إلى شهر .

وحيث إن القانون رقم ٨٧ سنة ١٩٣٨ انلخص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون إذ نص في المادة السابعة على أن ” كل مخالفة لأى حكم من أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له من وزير التجارة والصناعة يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعا وبغرامة لا تزيد على ١٠٠ قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط ... وفي حالة مخالفة حكم المادة الثانية من هذا القانون بحكم بمصادرة الكمية المضبوطة كما يجوز أن يحكم بالمصادرة في حالة مخالفة أى حكم آخر من أحكام هذا القانون . وإذا كان المخالف قد تصرف في البضاعة أو في جزء منها قبل إجراء الضبط المنصوص عليه في المادة الخامسة من هذا القانون فيحكم عليه بغرامة لا تقل عن ثمن الكمية التي تصرف فيها ولا تزيد على ضعف ثمنها ، إذ نص على ذلك فقد دل بوضوح على أن الجرائم التي يعاقب عليها هي مخالفات لأن العقوبة التي قورها لها هي الغرامة التي لا تزيد على مائة قرش والحبس الذي لا تزيد مدته على أسبوع . والغرامة التي نص عليها وهو يتحدث عن المصادرة ليست عقوبة أصلية مقررة للجريمة بل هي في الواقع وحقيقة الأمر بمثابة تعويض مقابل للبضاعة التي كان يجب قانونا مصادرتها بلجهة الحكومة . ومتى كان هذا شأنها فانها مهما ارتفع مقدارها لا يمكن أن تغير من نوع الجريمة الذي لا عبرة فيه — على مقتضى التعريف الذي أورده القانون لأنواع الجرائم — إلا بالعقوبات الأصلية المقررة لها . هذا ما تدل عليه نصوص القانون المتقدم ذكرها وهو ما يستفاد جليا من الأعمال التحضيرية والمناقشات التي جرت في البرلمان عند وضعه .

وحيث إنه متى كان ذلك كذلك، وكانت الغرامة الأخرى المحكوم بها على الطاعن لتصرفه في الصابون قبل أن تظهر نتيجة التحليل عقوبة تبعية إن جاز وصفها بأنها عقوبة، فإن الحكم المطعون فيه يكون صادرا في مخالفة غير جائز — بمقتضى المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات — الطعن فيه بطريق النقض والإبرام .

جلسة ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣

برئاسة حضرة صاحب الغزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : منصور إسماعيل بك وجنتي عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد الحقى الجزائري بك المستشارين .

(١٤٥)

القضية رقم ٧٠٨ سنة ١٣ القضية

(١) أمر الحفظ . ماذا يشترط فيه لكي يكون له أثره ؟ إعلان شخص بصفته شاهدا في دعوى ضدّ متهمين فيها . لا يمنع من رفع الدعوى العمومية عليه بصفته متهما . حفظ الدعوى (المادة ٢ في تحقيق) لا يؤخذ فيه بالظن .
(ب) حكم . تأجيل الدعوى ثلاثة أسابيع للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات . تأجيلها ثلاثة أسابيع أخرى لعدم إتمام المدافلة . التعلق بالحكم في حضور بعض المتهمين وفي غيبة الباقين . الحكم بغير حضورها بالنسبة لجميع المتهمين . ورود عبارات في محضر الجلسة التي نطق فيها بالحكم تفيد أن تقرير التلخيص تلى وأن النيابة أبدت طلباتها . لا حيرة به ما دامت ظروف الأحوال تدل على أن شيئا من ذلك لم يقع بالفعل .

١ — إن إعلان شخص بصفته شاهدا في الدعوى ضدّ متهمين فيها ليس من شأنه أن يحول دون رفع الدعوى العمومية عليه بصفته متهما . فإن حفظ الدعوى ضدّ المتهم يجب — بحسب الأصل — أن يكون صريحا ويدّونا بالكتابة، ولا يصح . أن يؤخذ فيه بالظن . وما دامت النيابة لم تصدر أمرا بحفظ الدعوى بالنسبة لذلك الشخص فإن رفع الدعوى عليه يكون صحيحا .

٢ — إذا كان الظاهر من محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة نظرت الدعوى بجلسة ما، وقضت تأجيلها للحكم ثلاثة أسابيع مع التصريح بتقديم مذكرات في أسبوعين، ثم قضت تأجيلها للحكم ثلاثة أسابيع أخرى لعدم إتمام المدافلة

بسبب مرض أحد أعضاء الهيئة ، وفي الجلسة التي أجلت إليها نطق بالحكم في حضور اثنين من المتهمين وفي غيبة الباقي ، ولم يثبت بمحضر الجلسة الأخيرة أن المحكمة أمرت بفتح باب المرافعة في الدعوى ، مما يستفاد منه أن عمل المحكمة في هذه الجلسة كان مقصوراً على النطق بالحكم ، فإن وصف الحكم بأنه حضوري بالنسبة لجميع المتهمين صحيح . ولا عبرة بما جاء بمحضر الجلسة التي نطق فيها بالحكم من أن تقرير التلخيص تلى ، وأن النيابة أبدت طلباتها ، ما دامت ظروف الأحوال دالة على أن شيئاً من ذلك لم يحصل في الواقع .

(١٤٦)

القضية رقم ٧٢٤ سنة ١٣ القضائية

(أ) - عود . الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس والجرائم الخاصة بالعلامات التجارية والجرائم الخاصة بالموازين والمكاييل وسائر جرائم الغش والتدليس . اعتبارها متماثلة في العود . المراد من ذلك . معاملة المتهم بمقتضى أحكام المادة ٥٠ ع في حالة العود كما عرفت المادة ٤٩ ع ومما ملته أيضاً بمقتضى الحكم الخاص الوارد في المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فيقتضى عليه وجوباً بالمعنيين : الحبس ونشر الحكم ولصقه . قائم . عناصر جريمة السابقة هي عين عناصر الجريمة الحالية . إلغاء القانون الذي عوقب بمقتضاه في الأولى واستبدال قانون آخر به كجزء من عقوبة أشد . وجود المماثلة .

(ب) المادة ٣٤٧ ع الملائمة بمقتضى المادة ١٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . المماثلة بين الجرائم الواردة في كل منهما موجودة .

١ - إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش إذ نص في المادة ١٠ على أنه "مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبة الحبس ونشر الحكم أو لصقه - وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازين والمقاييس والمكاييل ، وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أي قانون آخر خاص بقمع الغش والتدليس ، متماثلة في العود " قد أراد : (أولاً) أن يعامل المتهم

بمقتضى أحكام المادة ٥٠ من قانون العقوبات في حالة العود بمقتضى القانون العام كما عرفت المادة ٤٩ عقوبات، فيجوز أن يضاعف عليه قدر العقوبة المقررة في القانون للجريمة. (وثانيا) أن يعامل أيضا، في جميع أحوال العود العام كذلك، بمقتضى الحكم الخاص الوارد في المادة ١٠ المشار إليها فيقتضى عليه وجوبا يعقوبى الحبس ونشر الحكم أو لصقه .

والمراد بمقتضى الجرائم في الخصوص الذى تحدثت عنه هذه المادة في حالة العود طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ عقوبات أن تكون الجريمة السابقة مماثلة للجريمة الحالية ، حقيقة لوحدة العناصر القانونية المكونة لكل منهما ، أو حكما لتماثل الغرض من مقارفة كل منهما من ناحية الحصول على مال الغير بارتكاب الفس والتدليس في البيع والشراء وسائر المعاملات لا بسلوك طريق الكسب الحلال . وإذن فإذا كانت عناصر الجريمة السابقة هي عين عناصر الجريمة الحالية فإن المماثلة تكون موجودة ولو كان القانون الذى عوقب المتهم بمقتضاه في الأولى قد ألغى وقت وقوع الثانية واستبدل به قانون آخر تقرر للجريمة عقوبة أشد . فإن تقرير هذه العقوبة الأخيرة كان معلوما للتهم وقت مقارفة جرمته ، وكان عليه ، وأمامه هذه العقوبة المخلفة ، أن يوازن بينها وبين فعلته . فإذا ما اختار فعلته وقارفها كان مستحقا لتلك العقوبة .

٢ - إن المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات وإن كانت قد ألغيت بمقتضى المادة ١٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ إلا أن هذا القانون قد تناول بالعقاب ما كانت تنص عليه تلك المادة الملغاة . وإذن فالمماثلة وجوده بين الجرائم الواردة في كل منهما وإن اختلفت العقوبة .

المحكمة

وحيث إن محصل الوجه الأول من وجهي الطعن أن المحكمة اعتبرت الطاعن عائدا لسبق الحكم عليه بمقتضى المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات وعاملته بمقتضى

المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تخففت عليه بالحبس ولصق الحكم على باب متجره . وهذا خطأ ، لأنه يجب في العود المنصوص عليه في هذه المادة أن يكون قد سبق الحكم على المتهم لمخالفته القانون رقم ٤٨ المذكور .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه " في يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤١ عرض للبيع خلا مغشوشا بأن وجدت حموضته أقل من ٤٪ مع علمه بذلك " . وبحكمة أول درجة أدانته في هذه الجريمة وعاملته بمقتضى المادتين ٢ فقرة أولى و ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤١ بشأن منع التدليس والغش . وقالت في ذلك " إنه يتبين من ذلك أن المتهم يعرض للبيع خلا مغشوشا ولا شبهة في أنه صاحب المصلحة الوحيد في إقتراف إثم الغش مما يقطع بعلمه خصوصا وهو من معترفى البقالة . ويتعين لهذا معاملته بالمواد المطلوبة . وحيث إنه ثابت من مطالعة صحيفة سوابق المتهم أنه سبق الحكم عليه بتأنيخي ١٨ يناير سنة ١٩٤١ و ١١ سبتمبر سنة ١٩٤١ بعقوبة الغرامة في جريمة غش وفق نص المادة ٣٤٧ عقوبات . وحيث إن مدار البحث الآن هل يعتبر المتهم عائنا بالنسبة للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أم لا . أى هل تطبق المادة ١٠ من القانون المذكور أم لا ؟ إذ جرى نصها على أنه مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبة الحبس ونشر الحكم أو لصقه . وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للوزن والمقاييس والمكاييل وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أى قانون آخر خاص بمنع الغش والتدليس مماثلة في الغش والعود . وحيث إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنشأ جرائم جديدة ووضع عقوبات معينة ورسم إجراءات مختلفة لمن يخالف أحكامه مما يتعين معه اعتبار العود بعد سبق الحكم على من يقترف الجريمة بمقتضى ذات القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . إذ في مسألة المتهم وفق قواعد القانون الجديد واعتبار ما اقترفه في زمن سابق على صدوره ظرفا مشدداً يوجب على القاضي

أخذة بالعقوبة المغلظة ما قد يسوء مركز المتهم ولا تقبله قواعد قانون العقوبات وما أخذ به المشرع فعلا في قانون آخر (٣٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ انخاص بالمختبرات) . ولذلك لا يعتبر المتهم عاثرا وفق نصوص القانون المراد تطبيقه في الدعوى الحالية . ولذلك لا ترى المحكمة محلا لتطبيق المادة ١٠ من القانون المذكور . والمحكمة الاستئنافية قضت أيضا بالإدانة وحكمت على الطاعن بالحبس مدة شهر مع الشغل ولصق الحكم على باب متجره على نفقته وقالت في ذلك : " إن الثابت من صحيفة سوابق المتهم أن له سابقتين مماثلتين : الأخيرة في سنة ١٩٤٠ بتغريمه ١٠٠ قرش . وحيث إن محكمة أول درجة ذهبت إلى أنه كي يكون المتهم مستحقا للعقاب طبقا للمادة ١٠ من قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يجب أن يكون سبق الحكم على المتهم بجريمة مماثلة بالعقوبة المقررة في القانون المذكور . وحيث إن نص المادة ١٠ من القانون خلو من القيد الوارد بالحكم المستأنف إذ جاء النص عاما ومشمشا مع القواعد العامة للعود والتي تقضى بأن العبرة في العود إنما تكون في هذه الحالة بمئات الجرائم المرتكبة بغض النظر عما يطرأ على العقوبات المقررة لها من التغيير وحيث إنه لما تقدم يكون حكم محكمة أول درجة في غير محله ويتعين تعديله ومعاقبة المتهم طبقا لنص المادة العاشرة من القانون . "

وحيث إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ انخاص بقمع التدليس والغش إذ نص في المادة ١٠ على أنه " مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه — وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ سنة ١٩٣٩ للوازن والمقاييس والمكاييل وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أى قانون آخر خاص بقمع الغش والتدليس متماثلة في العود قد أراد : (أولا) أن يامل المتهم بمقتضى أحكام المادة ٥٠ من قانون العقوبات في حالة العود بمقتضى القانون العام كما عرفت في المادة ٤٩ عقوبات ، فيجوز أن يضاعف عليه قدر العقوبة المقررة في القانون

لجريمة . (وثانياً) أن يعامل أيضاً ، في جميع أحوال العود العام كذلك ، بمقتضى الحكم الخاص الوارد في المادة ١٠ المشار إليها ، فيقتضى عليه وجوباً يعقوبى الحبس ونشر الحكم أولصقه .

وحيث إن المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المذكور إنما أرادت — على مقتضى التعريف الذى أورده — بتأثّل الجرائم في الخصوص الذى تحدّث عنه في حالة العود طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ عقوبات أن تكون الجريمة السابقة مماثلة للجريمة الحالية ، حقيقة بوحدة العناصر القانونية المكوّنة لكل منهما ، أو حكماً بتأثّل الغرض الدافع إلى مقارفة كل منهما من ناحية الحصول على مال الغير بارتكاب الغش والتدليس في البيع والشراء وسائر المعاملات لاسلوك طريق الكسب الحلال . وإذن فإذا كانت عناصر الجريمة السابقة هي عين عناصر الجريمة الحالية فإن المماثلة تكون موجودة ، ولو كان القانون الذى عوقب المتهم بمقتضاه في الأولى قد ألغى وقت وقوع الثانية واستبدل به قانون آخر قرر لجريمة عقوبة أشد . فإن تقرير هذه العقوبة في القانون الحالي كان معلوماً للمتهم وقت مقارفة جريمته ، وكان عليه ، وأمامه هذه العقوبة المغلطة ، أن يوازن بينها وبين فعلته ، فإذا ما اختار فعلته وقارفاً كان مستحقاً لتلك العقوبة .

وحيث إنه متى كان ذلك كذلك فلا محل لما يتمسك به الطاعن في طعنه . لأن المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات وإن كانت قد ألغيت بمقتضى المادة ١٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ السالف ذكره ، إلا أن هذا القانون قد تناول بالعقاب ما كانت تنص عليه تلك المادة الملغاة ، وإذن فالمماثلة موجودة كما مر القول .

وحيث إن مبنى الوجه الآخر أن الطاعن ما كان يعلم بأن الخلل مفشوش لأن درجة الحموضة تختلف في الصيف عنها في الشتاء على حسب حالة الجو ودرجة حرارته .

وحين إن ما يتسك به الطاعن في هذا الوجه لا يقبل منه لتعلقه بموضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا شأن لمحنة النقض به . وما دامت محكمة الموضوع قد اقتنعت من أدلة الدعوى ووقائعها أن الطاعن كان عالما بغش الخل فلا تصح مناقشتها في ذلك أمام محكمة النقض

(١٤٧)

القضية رقم ٧٣٨ سنة ١٣ القضية

تفتيش . بطلانه . الأخذ في الإدانة بنصر من عناصر الإثبات مستقل عن التفتيش وليس له به اتصال مباشر . جوازه . اعتماد المحكمة في إدانة المتهم على أقواله أمام النيابة بعد حصول التفتيش بمدة من الزمن لاعتبارها هذه الأقوال قائمة بذاتها . لا تريب عليها في ذلك .

إن بطلان التفتيش ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من أن تأخذ في الإدانة بأي عنصر من عناصر الإثبات الأخرى التي ترى من وقائع الدعوى وظروفها أنها مستقلة عن التفتيش وليس لها به اتصال مباشر . فإذا اعتبرت المحكمة أن أقوال المتهم — لصدورها منه أمام النيابة بعد حصول التفتيش الذي أجراه البوليس قبل ذلك وأسفر عن المصادرة المخدرة — مستقلة عن هذا التفتيش ، وقائمة بذاتها ، فاعتدلت عليها في إدانة المتهم ، فلا تريب عليها في ذلك .

(١٤٨)

القضية رقم ٧٣٣ سنة ١٣ القضية

تفتيش . بطلانه . اعتراف المتهم بإحرازه المادة المخدرة التي أسفر عنها التفتيش . أخذ المحكمة به في إدانته بعد تبينها من وقائع الدعوى أنه صدر مستقلا عن التفتيش . لا مخالفة في ذلك للقانون .

إن بطلان التفتيش الذي أسفر عن وجود المخدرات بمنزل المتهم ليس من شأنه في ذاته أن يبرر القول بأن الاعتراف الصادر منه بعد ذلك كان نتيجة حتمية للتفتيش ومواجهة المتهم بضبط المخدر عنده أثناء ذلك ، فإن هذا إن جاز القول به إذا

(١) تزلت المحكمة هذه القاعدة أيضا في الحكم الصادر بجلسته ١٢ من أبريل سنة ١٩٤٣ في القضية

رقم ٩٥٢ سنة ١٣ القضائية ، وكذلك في الحكم الصادر بجلسته ٣ من مايو سنة ١٩٤٣ في القضية رقم ١١٢٣

سنة ١٣ القضائية ، وفي القضية رقم ١٢٤٢ سنة ١٣ بجلسته ١٧ مايو سنة ١٩٤٣

كان الاعتراف في ظرفي الزمان والمكان اللذين حصل فيهما التفتيش ، وعلى إثر ضبط المخدر حيث يكون المتهم في حالة نفسية لا يستطيع معها أن يختار سوى الإقرار ، فإنه لا يكون جائزا على إطلاقه إذا كان الاعتراف قد صدر من المتهم بعد ضبط المخدر عنده بمدة من الزمن أو أمام سلطة غير التي باشرت إجراء التفتيش وضبطت المخدر ، أو في ظروف أخرى يصح معها القول بأن الاعتراف قد صدر مستقلا عن التفتيش ولا اتصال له به ، وأن المتهم حين اعترف إنما أراد الاعتراف . وإذن يكون لمحكمة الموضوع أن تقضى ببطالان التفتيش ، وأن تأخذ في ذات الوقت بالاعتراف الصادر من المتهم بإحرازه المادة التي أسفر عنها التفتيش الباطل ، متى تبينت من وقائع الدعوى وأدلتها المطروحة عليها أن الاعتراف صدر من المتهم مستقلا عن التفتيش . وهي حين تفعل ذلك لا يصح أن ينعى عليها أنها خالفت القانون ، واعتمدت على دليل باطل .

(١٤٩)

القضية رقم ٧٣٩ سنة ١٣ القضاية

- (أ) سرقة . السلاح الذي يمتد حمله ظرفا مشددا في هذه الجريمة . ماهية . السلاح المعد لأغراض بريئة ولكنه يمكن أن يحدث الوفاة . مجرّد حمله لا يكفي لاعتباره ظرفا مشددا . تبين المحكمة من ظروف الدعوى أن حمله إنما كان لمناوبة السرقة . ظرف مشدّد .
- (ب) دفاع . متهمة بجناية . حضور محام معه وتولية المرافعة عنه . يتحقق به الضمان الواجب للتم . وجود محام موكل مع وجود المحامي المتدب . متى يجب سماعه ؟ إقبال باب المرافعة بعد مرافعة المحامي المتدب . طلب المحامي الموكل فتح باب المرافعة من جديد . لا إزام . فتح باب المرافعة خاضع لسلطان المحكمة .

١ — لأنه لما كان القانون لم يرد فيه تعريف للسلاح الذي عدّ حمله ظرفا مشددا في السرقة ، ولما كانت الأساحة على نوصين : أسلحة بطبيعتها لأنها معدة من الأصل للفتك بالأنفس ، كالبنادق والسيوف والحراب والملاكم الحديدية وغيرها مما هو معاقب على إحرازه وحمله بمقتضى القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ فجعلها لا يفسر إلا بأنه لاستخدامها في هذا الغرض ، وأسلحة عرضية من شأنها الفتك أيضا

ولكنها ليست معدّة له بل لأغراض بريئة فحملها لا يدل بذاته على استعمالها في غير ما هي معدّة له كالسكاكين والسواطير المنزلية والباط والفؤوس — لما كان الأمر كذلك فإن مجرّد حمل سلاح من النوع الأوّل يتحقّق به الظرف المشدّد حق ولو لم يكن لمناسبة السرقة . أما السلاح من النوع الآخر فلا يتحقّق الظرف المشدّد بحمله إلا إذا ثبت أنه كان لمناسبة السرقة — الأمر الذي يستخلصه قاضى الموضوع من أى دليل أو قرينة في الدعوى ، كاستعمال السلاح ، أو التهديد باستعماله ، أو عدم وجود ما يسمو بحمله في الظروف التي حل فيها ، فعندئذ يتحقّق به العلة الداعية إلى تشديد العقاب ، ويحقّ عنه سلاحا بالمعنى الذي أراده القانون . فإذا كان المستفاد من الوقائع الثابتة بالحكم أن المحكمة قد اعتبرت أن حمل السكين لم يكن إلا لمناسبة السرقة فإن الظرف المشدّد يكون متحققا في حق المتهم وزميله ، وتكون الواقعة جنائية منطبقة على المادة ٣١٦ ع .

٢ — يكفي قانونا في تحقّق الضمان المقرّر للتهم بجنائية أن يكون قد حضر عنه محام وتولى المرافعة عنه . ووجوب سماع المحامى الموكل عند وجود المحامى المنتدب محله أن تكون الدعوى لا تزال منظورة والمرافعة فيها جارية . أما إذا كانت قد انتهت نظرها بعد مرافعة المحامى المنتدب ، ثم أقفل باب المرافعة ، فإن المحامى الموكل لا حق له — بمقولة إنه موكل — في إلزام المحكمة بفتح باب المرافعة لسماع الدعوى من جديد بحضوره . لأن فتح باب المرافعة في القضايا بعد التقرير بإقفاله خاضع لسلطان المحكمة المطلق .

(١٥٠)

القضية رقم ٧٤٣ سنة ١٣ القضية

نقض وإبرام :

- (١) الأحكام الجائز الطعن فيها . الأحكام النهائية المنية لمخصوصة . الحالة المستثناة . الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية . جواز الطعن فيها بطريق النقض .
- (المادة ٢٣٩ تحقيق)
- (ب) كفالة . تعبد الطاعنين في حكم واحد . اتحاد مصالحهم في الطعن عليه . إيداع كفالة واحدة .
- (المادة ٣٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١)

١ - إنه لما كان الطعن بطريق النقض من طرق الطعن غير الاعتيادية التي لا يصح قانونا سلوكها إلا بعد أن تكون قد استنفدت جميع الطرق الاعتيادية في سبيل إصلاح الخطأ المدعى به فإنه لا يجوز اتخاذه إلا إذا كان قد صدر في الدعوى حكم نهائي في الموضوع انتهت به الخصومة أمام المحكمة . أما قبل ذلك فإن الخطأ المدعى يبقى أمراً معلقاً أمام محكمة الموضوع التي قد تعمل بقضائها في موضوع الدعوى على رفع الضرر الناشئ عنه ، فإذا كان الضرر لم يرفع بالحكم النهائي فإن باب الطعن بطريق النقض يفتح من يوم صدور هذا الحكم لإصلاح جميع الأخطاء ، سواء منها ما يكون قد وقع فيه أو ما يكون قد سبقه وكان له تأثير فيه . ولا يستثنى من ذلك إلا ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات التي أجازت الطعن في الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية بدون انتظار صدور الحكم في الموضوع . وهذا الاستثناء الصريح الذي تقوّر لاعتبارات خاصة يؤيد صحة القاعدة الأصلية السالف ذكرها .

٢ - إذا كان الحكم واحداً ، ومصلحة الطاعنين في الطعن عليه واحدة ، فإن المادة ٣٦ من قانون إنشاء محكمة النقض لا توجب في مثل هذه الحالة إيداع غير كفالة واحدة .

(١٥١)

القضية رقم ٧٥٢ سنة ١٣ القضائية

جزر إداري على محمول . جزر قضائي على ذات المحمول . لا يحق للدين في هذه الحالة أن يبيع المحمول . إن حق المدين في بيع المحصول المحجوز إدارياً نظير الأموال الأميرية ينعدم بالججز على ذات المحصول محجوزاً قضائياً فإن هذا الججز يقتضي من الحارس ألا يتصرف في المحجوز لأي سبب من الأسباب .

جلسة ٥ أبريل سنة ١٩٤٣

مراجعة حضرة صاحب العزة سيد معطى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : منصور إسماعيل بك
ويحندى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد الحقى الجزائرى بك المستشارين .

(١٥٢)

القضية رقم ٦٧١ سنة ١٣ القضاية

خفي . إطلاق النار على متجهرين اعتقد أنهم كانوا متحفيين للاعتداء على آخرين بقصد تفرقهم
والحيلولة بينهم وبين تنفيذ مقصدهم . قيام اعتقاده على أسباب معقولة ، عدم تجاوزه حدود الدفاع
الشرعى . لا عقاب .

لماذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم تقيد أن المتهم (وهو خفي) لم يطلق المقتولين
النارين إلا حين اعتقد أن المتجهرين من فريق المحنى عليهم كانوا متحفيين
للاعتداء على الفريق الآخر ، وإلا قاصدا تفرقهم والحيلولة بينهم وبين تنفيذ
مقصدهم ، وكان اعتقاده مبنيا على أسباب معقولة ، ولم يكن قد خالف واجبات
وظيفته أو تجاوز فيما وقع منه الحدود التي يقتضيها الموقف ، فان فعلته لا تكون
مستوجبة للعقاب . ولا يغير من هذا النظر ما قد يقال من أنه أساء التقدير بعدم
استطلاع رأى العمدة وشيخ الخفراء في إطلاق العيارين ، إذ هو من حقه ، حتى
باعتباره من الأفراد ، أن يدفع خطر كل اعتداء يكون على وشك الوقوع بكل
ما من شأنه أن يحول دون وقوعه ، ثم هو من واجبه ، بصفة كونه خفيا مكلفا
بالعمل على صيانة الأمن ، أن يعمل على منع الجرائم في الحدود المرسومة لذلك .

(١٥٣)

القضية رقم ٧٦٥ سنة ١٣ القضاية

بلاغ كاذب . التصريح باسم المبلغ ضدّه في البلاغ . لا يشترط ذكره بصورة دالة على أن المتهم إنما
قصد شخصا بعينه . يكفى . (المادة ٢٦٤ ع = ٣٠٥)

لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون البلاغ مصرا فيه باسم المبلغ
ضدّه بل يكفى أن يكون ما فيه من البيان معينا بأية صورة ، للشخص الذى قصده
المبلغ . وإذن فإذا كان الثابت بالحكم أن المبلغ أبلغ جهة البوليس عن سرقة ادعى

حصولها واتهم فيها إنسانا ذكر عنه ما لا يصدق إلا على شخص بعينه لم يذكر اسمه بالكامل لغاية في نفسه ، وكان ذلك منه بقصد الإيقاع به ، فإن جميع العناصر القانونية لجريمة البلاغ الكاذب تكون متوافرة في حقه .

(١٥٤)

القضية رقم ٨٢٥ سنة ١٣ قضية

اختلاس أشياء محجوزة . نقل المحجوز إلى المكان المعلن لبيعه فيه . ليس بواجب على الحارس عدم قيامه بذلك . لا يعد امتناعا عن تقديم المحجوز مكتونا للركن المادى لهذه الجريمة . تعهد الحارس بنقل المحجوز . إخلاله بهذا الاتفاق . لا تأثير له في تكوين الجريمة . (المادة ٢٩٦ ع = ٣٤١)
إن الحارس غير ملزم قانونا بنقل المحجوز من محل الحجز إلى أى مكان آخر يكون قد عين لبيعه فيه . وإذن فعدم قيامه بالنقل لا يوضح عده امتناعا عن تقديم المحجوز للتنفيذ عليه مكتونا للركن المادى لجريمة اختلاس الأشياء المحجوزة . ولا يقلل من هذا النظر أن يكون الحارس قد تعهد بنقل المحجوز فان مثل هذا التعهد لا يصبح في القانون اعتبارا لعدم احترامه مكتونا لجريمة ، لأنه لإخلال باتفاق لا بواجب فرضه القانون .

(١٥٥)

القضية رقم ٨٦٣ سنة ١٣ قضية

(أ) عقوبة . تقديرها في الحدود المقررة بالمادة المطبقة . موضوع . تقدير ظروف الشدة أو الزافة . من سلطة محكمة الموضوع . توقيع عقوبة على متهم في الجريمة المخابر عليها بالمادة ٢٤٢/١ ع في حدود المقرر بهذه المادة . تحدث المحكمة في حكمها من جرائم قالت يسبق اتهامه فيها . اعتبارها تلك الجرائم ظلما مشددا . مناقشتها في ذلك لدى محكمة انتقض . لا تقبل . مطالبتها بتقديم صحيفة سوابقه . غير واجب ما دامت هي لم تفلظ عليه العقاب على اعتبار أنه عائد .

(ب) استجواب المتهم . حظره . مقرر لمصلحته . متى يكون الاستجواب باطلا ؟ عند حصول الاستجواب بعد اعتراض التهم أو محاميه . اللهم أنب يقبل استجوابه ولو ضمنا . عدم استرسال المحكمة في مناقشة التهم بعد احتجاج محاميه على استجوابه . لا تؤثر على المحكمة . (المادة ١٣٧ تحقيق)

(جـ) ارتباط . تقدير ارتباط الجرائم بعضها ببعض . موضوعي .

- ١ — إذا كانت المحكمة قد أوقعت على المتهم في جريمة ضرب عقوبة داخلية في حدود العقوبة المقررة بالمادة ١/٢٤٢ ع التي تعاقب على الجريمة التي أدين فيها، وحين تحدثت عن الجرائم التي قالت بسبق اتهامه فيها لم تغاظ عليه العقاب على اعتبار أنه عائد حتى كانت تطالب بتقديم صحيفة سوابقه أو القضايا التي سبق الحكم فيها، بل هي — بما لها من الحق في تقدير وقائع الدعوى وأدلتها — قد اعتبرت ذلك ظرفا يستدعي تشديد العقوبة في حدود النص القانوني الذي يعاقب على الواقعة التي رأت ثبوتها، فلما قضت في ذلك لدى محكمة النقض لا تقبل. إذ أن تقدير ظروف الشدة أو الرأفة في الحدود المذكورة من سلطة محكمة الموضوع وحدها.
- ٢ — إن حظر استجواب المتهم مقدر لمصلحته وحده، فله أن يقبل الاستجواب ولو ضمنا. ولذلك فلا بطلان إلا إذا حصل الاستجواب بعد اعتراض المتهم أو محاميه. وإذن فإذا كان الثابت بمحضر الجلسة أنه عند ما احتج المحامي عن المتهم على استجوابه لم تسترسل المحكمة في مناقشته فلا تثير على المحكمة.
- ٣ — إن تقدير ارتباط الجرائم بعضها ببعض من سلطة محكمة الموضوع وحدها لتعلقه بموضوع الدعوى، فالمناقشة في ذلك لدى محكمة النقض لا تقبل.

جلسة ١٢ أبريل سنة ١٩٤٣

برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : منصور إسماعيل بك ورجدي عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد الحقي الجزائري بك المستشارين .

(١٥٦)

القضية رقم ٦٩٠ سنة ١٣ القضائية

حكم . تسييه . مخالفة الماني المنصوص عنها في المادة ٣ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ . البيانات الواجب ذكرها في الحكم الذي يعاقب على هذه المخالفة . غرض الشارع . الارتفاع الذي يلقنه البناء .

إن المادة ٣ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ألغى الخاص بالماني قد نصت على أنه " يشترط فيما يقام من الأبنية على جانبي الطريق، عاما كان أم خاصا، مفتوحا

للساعة أم غير مفتوح ، ألا يزيد ارتفاعها — بما في ذلك غرف السطوح والجانلون والدورة — على مثل ونصف مثل من مسافة ما بين حدى الطريق دون أن يتجاوز ٣٥ مترا . وإذا كان حدى الطريق غير متوازيين كان مدى الارتفاع مثلا ونصف مثل من المسافة الأدنى (الدنيا) بين الحدين ، وبحسب هذا الارتفاع ابتداء من أعلى نقطة لمنسوب سطح الإفريزان وجد وإلا فمن منسوب محور الشارع أمام وسط واجهة البناء ” . وهذا النص يقتضى من المحكمة أن تذكر في حكمها بالإدانة ، بيانا للواقعة الجنائية المكونة للخالفة المشار إليها بهذه المادة ، عرض الشارع الذى أقيم البناء على جانبه والارتفاع الذى بلغه البناء بعد التعلية التى أجراها المخالف ، ليتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح . وخلو الحكم من هذا البيان يستوجب تقضيه لقصوره في بيان الواقعة المستوجبة للعقاب .

(١٥٧)

القضية رقم ٩٣١ سنة ١٣ القضائية

استئناف . ميماده . صدور الحكم في يوم كان يحمله المتهم . دفع المتهم بذلك الميعاد لا يبدأ في حقه إلا من يوم علمه رسميا بصدره . القضاء بعدم قبول استئنافه شكلا دون الرد على ما دفع به . قه ور .
إذا كان الدفاع عن الطاعن لم يتمسك أمام المحكمة في صدد عدم تقريره بالاستئناف في الميعاد القانوني محسوبا من يوم صدور الحكم المستأنف عليه بأنه كان مريضا فقط ، بل تمسك أيضا وبصفة أصلية بأنه ما كان يعلم بصدر ذلك الحكم في اليوم الذى صدر فيه لأن القضية لم تنظر في اليوم الذى كان محمدا لنظرها بل أجلت إداريا ولم يعلن هو بعد ذلك للحضور في اليوم الذى عين لنظرها ، واستدل على ما قاله من ذلك بما أثبتته وكيل النيابة في رول النيابة عن القضية في الجلسة التى حصل فيها التأجيل ، فإنه لما كان هذا الدفاع مهما إذ هو لو صح لما جازت محاسبة المتهم على أساس أن ميعاد استئنافه يبدأ من وقت صدور الحكم عليه في يوم كان يحمله بل يكون واجبا قانونا محاسبته على أساس أن الميعاد لا يبدأ في حقه إلا من يوم علمه رسميا بصدر الحكم المستأنف — لما كان ذلك كان من الضروري

أن يرد الحكم على هذا الدفاع، فإذا هو لم يرد عليه، ثم قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا رُفِعَ بعد الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم المستأنف، فإنه يكون قد جاء قاصرا في بيان الأسباب قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

(١٥٨)

القضية رقم ٩٣٣ سنة ١٣ القضاية

شرب . انتواء المتهم وخصمه الاعتداء كل منهما على الآخر على إثر نزاع حصل بينهما . تنفيذ كل منهما مقصوده بضرب غريمه . كلاهما معتد ومعاقب على فعلته . لا تفريق بين من ابتداء ومن لم يبتدئ . انتفاء حق الدفاع الشرعي في هذه الحالة .

إذا كانت الواقعة كما استخلصتها المحكمة هي أنه على إثر النزاع الذي حصل بين المتهم وخصمه انتوى كل منهما الاعتداء على الآخر، وبعد ذلك أنفذ مقصوده بضرب غريمه، فإن كلا منهما يكون في هذه الحالة معتديا، إذ كلاهما حين أوقع فعل الضرب كان قاصدا الضرب لذاته لا ليرد به ضربه موجها إليه، فكلهما معاقب على فعلته بلا تفريق بين من بدأ منهما بالعدوان ومن لم يبتدأ، إذ أن حق الدفاع الشرعي يكون متفيا .

المحكمة

وحيث إن الطعن يتحصل في أن الطاعن تمسك أمام المحكمة بأنه حين أوقع فعل الضرب على المجنى عليه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس والمال . فواقعة الدعوى هي أن مخدوم الطاعن أبحر أرضا إلى المجنى عليه ثم عين الطاعن خفيرا عليها وكلفه بمنع المجنى عليه من حش البرسيم إلا بعد دفع الإيجار أو ترخيص خاص منه . ففى يوم الحادثة أراد المجنى عليه حش البرسيم عنوة فلما اعترضه الطاعن اعتدى عليه بالضرب فأضطر الطاعن إلى ضربه دفاعا عن نفسه وعن مال مخدومه . وبالرغم من ذلك أدانته المحكمة دون أن ترد على دفاعه ردا مقننا .

وحيث إن المحكمة بعد أن تحدثت عن التحقيقات الابتدائية والتحقيقات التي تمت بالجلسة والكشوف الطبية استخلصت واقعة الدعوى في قولها : " إن مسعد

عبد النور إفلادايوس أراد أن يحش البرسيم الذى زرعه فى أرض سليم أرمانيوس فتعرض له خفير الزراعة جيد فرج صليب (الطاعن) وأراد منعه حتى يدفع ما عليه بأمر المالك قماشكا معا ثم تضاربا وضرب كل منهما الآخر بعضا غليظة على الرأس ومواضع أخرى من الجسم ولم يشترك أحد غيرهما فى المضاربة . وحل هذا التصوير للحادثة تكون تهمة الضرب المستندة لكل من المتهمين الأول (الطاعن) والرابع (المجنى عليه من الطاعن) ثابتة عليهما . ثم تعرضت إلى دفاع الطاعن فقالت إن ما جاء على لسان الدفاع عن المتهم الأول (الطاعن) بالجلسة من أنه كان فى حالة دفاع عن نفسه لا تلتفت إليه المحكمة لأن الحادثة مضاربة بين الفريقين حصلت بسبب طارئ ، كما أن المحكمة ترى أنه لم يكن فى حالة دفاع عن المال ، إذ أن المسألة لا تعدو منازعة مدنية والمتهم الرابع (المجنى عليه من الطاعن) هو الزارع للبرسيم موضوع المشاجرة .

وحيث إن ما أورده الحكم على الوجه المتقدم يتضمن ردا صحيحا على الدفاع المشار إليه بوجه الطعن . فانه لما كانت المحكمة قد استأنتت — على ما قالت فى حكمها — أنه على إثر النزاع الذى حصل بين الطاعن وخصمه انتهى كل منهما الاعتداء على الآخر وبعد ذلك نفذ مقصده بضرب غيره ، فان ذلك يكون معه كل منهما معتدبا ، لأنه حين أوقع فعل الضرب كان قاصدا الضرب لذاته لا ليرد به ضربا موجها عليه مما يكون معه كل منهما معاقبا على فعلته بلا تفريق بين من بدأ منهما بالعدوان ومن لم يبدأ — لما كان ذلك كذلك فان حق الدفاع الشرعى يكون متفيا عن الطاعن كما قال الحكم .

(١٥٩)

القضية رقم ٩٣٥ سنة ١٣ القضائية

قذف وسب . تنازل المجنى عليه فى هذه الدعوى . أثره . لا يمتدى حقوقه المدنية . لا يمتدى عليه انقضاء الدعوى العمومية .
إن تنازل المجنى عليه فى دعوى القذف أو السب لا يؤثر إلا فى حقوقه المدنية ولا يمتدى إلى الدعوى العمومية التى ترفع باسم الجماعة عن الضرر الذى يصيبها

من الجريمة . وما دام القانون لا يشترط في رفع الدعوى العمومية في السب والقذف رأى المحنى عليه فيهما كما فعل ذلك — استثناء من القاعدة العامة — في بعض الجرائم لاعتبارات خاصة بها فلا يصح القول بأن تنازل المحنى عليه عن دعواه في هاتين الجريمتين تنقضى به الدعوى العمومية .

(١٦٠)

القضية رقم ٩٣٧ سنة ١٣ القضائية

حكم . نسبه . مجرد اعتذار المتهم من عدم حضور الجلسة وطلبه التأجيل . لا يمتد من الطلبات الجذية الواجب الرد عليها عند رفضها .

إن اعتذار المتهم للمحكمة من عدم حضور الجلسة المطلوب إليها لا يكفي وحده لإلزامها بأن تؤجل الدعوى أو بأن تتحدث عنه أو تشير إليه في الحكم إذا هي لم تجب طلب التأجيل ، فإن مثل هذا الاعتذار غير المدعم بالدليل لا يمتد من الطلبات الجذية التي تقتضى ردا صريحا ، بل يعتبر عدم اعتداد المحكمة به ردا عليه بأنها لم تأبه له .

(١٦١)

القضية رقم ٩٣٨ سنة ١٣ القضائية

إخفاء أشياء مسروقة :

(أ) فاعل السرقة . عدم معرفته أو عدم رفع الدعوى عليه . ليس ضروريا لمعاقبة المخفى .
(ب) الشيء المسروق . ادماء المخفى ملكيته له . التحريات التي أجراها المالك لم توصل إلى اكتشاف سرقة . اقتناع المحكمة بأن هذا الشيء مسروق ومعاينة المخفى . لا تترتب عليها في ذلك . هي غير مقيدة بقواعد الإثبات المدنية في إثبات واقعة جنائية .

(المادتان ٢٧٥ و ٢٧٩ ع = ٣١٨ و ٣٢٢/١)

١ — إن ظهور فاعل السرقة أو رفع الدعوى عليه ليس بضروري لصحة معاقبة المخفى متى ما ثبت أنه أخفى ما سرقة غيره وهو عالم بحقيقة الأمر فيه . فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من الأدلة التي أوردتها أن الشيء المضبوط لدى المتهم مسروق، وأن المتهم أخفاه مع علمه بسرقة، ثم عاقبته بمقتضى المادتين ٣١٨ و ٣٢٢ فقرة أولى من قانون العقوبات فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى .

٢ — لا تثريب على المحكمة إذا هي قالت بعد اقتناع بأن الشيء الذى ضبط عند المتهم والذى يدعى ملكيته مسروق من مالك عيته ولو كانت التحريات التى أجراها هذا المالك لم توصله إلى اكتشاف سرقة ذلك الشيء منه ، فإن المحكمة ، وهى تفصل فى ثبوت واقعة جنائية ، لا تكون مقيدة بقواعد الإثبات المقررة بالقانون المدنى ، ولا بما يقوله الشهود وذوو الشأن عن المال موضوع الجريمة .

(١٦٢)

القضية رقم ٩٤٨ سنة ١٣ القضاية

سرقة . شروع فيها . كسر المتهم باب المنزل وفتح . كسره باب قاعة بقصد السرقة منها . مفاجأة قبل أن يتم مقصده . شروع فى سرقة ولو لم يكن قد دخل القاعة . (المادة ٢٧٣ ع ٣١٦) متى كان المتهم قد فتح الباب العمومى للزلل بواسطة كسره من الخارج ، ثم كسر كذلك باب قاعة فيه بقصد السرقة منها ولكنه فوجئ قبل أن يتم مقصده ، فإن ذلك يعد فى القانون شروعا فى سرقة المنقولات التى بالقاعة ولو لم يكن قد دخلها ولم يمس شيئا مما قصد سرقته .

جلسة ١٩ أبريل سنة ١٩٤٣

برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : منصور إسماعيل بك وجندى عبد الملك بك وأحمد فحات بك ومحمد القنى الجزائري بك المستشارين .

(١٦٣)

القضية رقم ٧١٥ سنة ١٣ القضاية

موازنين . إدانة المتهم فى جريمة أنه وجد عنده بغير ميزان قبائى غير مضبوط . البيانات الواجب ذكرها فى الحكم . علم المتهم . الاعتقاد فى إثباته على مجرد كونه وزانا عموميا . لا يكفى . (التقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩)

إذا كان الحكم حين أدان المتهم فى جريمة أنه وجد عنده بغير ميزان قبائى غير مضبوط لم يتعرض لكيفية ضبط الميزان لدى المتهم وظروفه ، ولم يتحدث مطلقا عن مقدار الخلل الذى وجد فى الميزان لتعريف ما إذا كان يدخل فى نطاق

الفرق المسموح به قانوناً أو يزيد عليه، ثم في صدد إثبات علم المتهم بأن الميزان غير مضبوط قد اعتمد على أنه ، بوصف كونه وزاناً عمومياً ، لا بد أن يكون عالمًا بحقيقة أمر الميزان الذي يستعمله في حرفته ، فإنه يكون حكماً قاصراً متعیناً تقضيه .

إذ هو فضلاً عن أنه لم يبين الواقعة الجنائية التي أدان المتهم من أجلها قد أسس علم المتهم بأن الميزان غير مضبوط على فرض عام يصح الاستشهاد به في حق كل صاحب حرفة يستخدم الموازين فيها ، مع أنه إذا كانت نسبة الخلل في الميزان ضئيلة بحيث لا يمكن إداركها إلا بعملية المعايرة فلا تصح المؤاخذه إلا على أساس علم المتهم حقيقة بهذا الخلل مادام القانون ليس فيه نص يفرض هذا العلم في حقه .

(١٦٤)

القضية رقم ٧٢٣ سنة ١٣ القضائية

ارتباط . تقدير ارتباط الجرائم المسندة إلى المتهم ارتباطاً يستوجب توقيع عقوبة واحدة . موضوع .
 متهمة . إحرازه مخدراً ثم دسسه لغيره والتبليغ في حقه كذبا بإحرازه . توقيع عقوبة عليه عن جريمة الإحراز
 وعقوبة عن جريمة البلاغ الكاذب . لا تثير على المحكمة . (المادة ٣٢ ع)

إن تقدير ارتباط الجرائم المسندة إلى المتهم ارتباطاً لا يقبل التجزئة ويستوجب توقيع عقوبة واحدة طبقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات متعلق بموضوع الدعوى فلمحكمة الموضوع أن تفصل فيه حسبما تستخلصه من الظروف والوقائع المطروحة عليها ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فيما تراه ما دام قضاؤها لا يتعارض مع العقل وحكم القانون . وإذن فإذا كان الحكم قد استخلص من الأدلة التي ساقها أن أحد المتهمين اشترك مع آخرين في إحراز جوهر مخدّر (حشيش) ثم اتفق معهم على التبليغ في حق المحني عليه كذبا بأنه يتجبر في المواد المخدّرة ، ونفذ هذا الاتفاق بالفعل على الصبورة التي بينها الحكم ، ثم قضت المحكمة على المتهم بعقوبة عن كل جريمة من الجريمتين : إحراز المخدّر والبلاغ الكاذب على اعتبار أنهما لا تكونان مجموعاً غير قابل للتجزئة ، فإنه إذ كان يجوز عقلاً أن يحوز الإنسان المخدّر ثم يبدوله بعد ذلك أن يدسه لغيره ويبلغ في حقه كذبا بإحرازه لا يكون ثمة تثير على المحكمة إذا هي أوقعت عن كل من الجريمتين عقوبة .

(١٦٥)

القضية رقم ٧٥٤ سنة ١٣ القضائية

رشوة . متى يسد الموظف مرشياً ؟ مدة عقابه . الاتجار الفعل بالوظيفة . الرأى . كونه جادا في الإرشاء أو غير جاد . لا تأثير له ما دام مرضه جدياً في ظاهره . جريمة الرأى . متى تخففى ؟ في حالة قبول الموظف قبولاً جدياً . رفض الموظف العرض مراعاة أو مجرد تظاهره بالقبول . جنحة شروع في إرشاء . (المراد ٨٩ و ٩٠ و ٩٦ ع = ١٠٣ و ١٠٤ و ١١١)

إن كل موظف يقبل من آخر وعداً بشيء ما أو يأخذ هدية أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان هذا العمل حقاً ، أو للامتناع عن عمل من الأعمال المذكورة ولو ظهر له أنه غير حق ، يعدّ مرشياً مستحقاً للعقاب على جنابة الرشوة . يستوى في هذا أن يكون الرأى الذى تعامل معه جاداً فيما عرضه عليه أو غير جاد متى كان عرضه الرشوة جدياً في ظاهره ، وكان الموظف قد قبله على أنه جدى متوياً العيب بمقتضيات وظيفته لمصلحة الرأى . ذلك لأن العلة التى من أجلها شرع العقاب على الرشوة تتحقق بالنسبة للموظف بهذا القبول منه ، إذ أنه في الحالتين — على السواء — يكون قد اتجر بالفعل بوظيفته ، وتكون مصلحة الجماعة قد هددت فعلاً بالضرر الناشئ عن العيب بالوظيفة التى أئتمنت عليها الموظف ليؤدى أعمالها بناء على وصى ذمته وضميره ليس إلا . أما الرأى فإن جنابة الرشوة لا تتحقق بالنسبة له إلا في حالة قبول الموظف قبولاً جدياً دون حالة تظاهره بالقبول وهو غير جاد فيه ، إذ في هذه الحالة — كما في حالة الرفض الصريح — لا يكون هناك اتجار فعلى من جانب الموظف بالوظيفة التى أمرها بيده هو وحده ولا شأن للرأى فيه مما يكون متفياً معه أى عيب بها . وفي هاتين الحالتين لا يكون عرض الرشوة على الموظف إلا جنحة شروع فقط .^(١)

المحكمة

وحيث إن حاصل أوجه الطعن أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى على الطاعن لا تكون جريمة رشوة . لأن هذه الجريمة لا تتم إلا بإيجاب وقبول ، فهى نتيجة (١) تترت المحكمة هذه القاعدة في حكمها الصادر بهذه الجلسة في القضية رقم ٨٢٧ سنة ١٣ القضائية .

تلاقى إرادتى الراشئ والمرئى . ولما كان يشترط فى كل من الإيجاب والقبول أن يكون حقيقيا صادقا ، فان الإيجاب الصورى الظاهرى من جانب الموظف أو القبول الصورى الظاهرى من جانب الفرد حكمه حكم الرضى الصريح ، فلا يكون جريمة رشوة تامة كما لا يكون شروعا فى رشوة بالنسبة للموظف . وقد دفع الطاعن بذلك أمام محكمة الجنائيات ، فردت عليه بقولها إن الثابت من شهادة الراشئ أنه قبل ما عرضه الطاعن عليه ، وأن فكرة التبليغ لم تطرأ عليه إلا بعد هذا القبول . ولكنها قالت فى موضع آخر من الحكم إنه لا يشترط فى الرشوة أن يكون القبول حقيقيا صادقا بقوله إن جدية قبول الراشئ أو عدم جديته أمر داخلى فى نفسه ليس فى وسع الغير إدراكه ، وإن اتجار الموظف بالوظيفة يكون متحققا سواء كان الراشئ جادا أو غير جاد . ثم إنها قالت أيضا بأن القبول فى هذه الحالة إنما يصدر فى الغالب تحت تأثير نوع من الإكراه لا يتسنى معه أن يكون حقيقيا ، مستدلة على ذلك النظر بما ذكرته من أن القانون وقد عمل — محاربة للفساد والفضى — على استمالة الراشئ والوسيط إلى إثناء أمر الرشوة لا يمكن أن يشترط فى حقهما القبول جديا ، وعقبت على ذلك بأنه مع التسليم بأن الراشئ لم يكن جادا فى قبوله فان هذا لا يؤثر فى وجود الاتفاق بالنسبة للمرئى . ويعلق الطاعن على ذلك بأن الحكم أخطأ . لأنه بينما قال إن جريمة الرشوة تستلزم تلاقى إرادتين ، وأن اتفاقا قد تم فعلا بين الراشئ والمرئى ، وإن دفع المسأل موضوع الرشوة لم يكن إلا تنفيذ هذا الاتفاق ، إذا به من جهته لم يورد الدليل على أن الراشئ لم يفكر فى التبليغ إلا بعد قبول ما عرضه المرئى عليه . ومن جهة أخرى وقع فى تناقض إذ قال أولا إن الراشئ كان جادا ثم عاد وقال إنه لم يكن جادا . وما دام الحكم لم ينف الفرض الأخير فانه ما كان هناك محل لمعاقبة الطاعن لمخالفة ذلك القانون ، كما مر القول .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه " بصفته موظفا عموما ومتدبا فى أعمال القوين قبل من عبد العزيز حسان سويلم مبلغ جنيهين على سبيل الرشوة ليمتنع عن عمل من أعمال وظيفته وهو التبليغ عنه بأنه لم يضع بطاقات بأثمان

البضائع الموجودة بحل تجارته . والحكم المطعون فيه أدانته وبين واقعة الدعوى كما استخلصتها المحكمة من التحقيقات التي أجريت فيها بقوله : " إن المتهم محمد أحمد هاشم (الطاعن) وهو موظف بمصلحة الدمغة والموازن ، ندب لأعمال التبورين وعهد إليه مكتب محافظة العاصمة بمراقبة الأسعار ووضع التجار بطاقات على السلع التي يعرضونها للبيع بمنطقة الجمالية فأخذ المتهم فعلا في مزاولته عمله وقد أدى به المطاف في يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤١ إلى عمل عطارة عبد العزيز حسان سويلم فالفاه قد أغفل وضع بطاقات الأسعار على السلع التي يعرضها فتحدث إليه بهذا الصدد وألقى في روعه أنه سيرفع أمره إلى جهة الاختصاص لتتولى تحوير محضر بهذه المخالفة . فأخذ التاجر المذكور يستعطفه ويرجو منه مساعدته فأبى وأمعن في تخويفه متوسلا في ذلك بإبراز ما يستهدف له من تفرج وحبس مما دعا هذا التاجر إلى الإلحاف في الاستعطاف . وما إن أحس المتهم بأنه بلغ من التاجر السالف الذكر هذا المبلغ حتى أبدى استعدادا إلى مساعدته إن هو قبل أن يدفع إليه رشوة قدرها جنيهاً . فتوة التاجر بأن هذا المبلغ فوق طاقته وحاول من طريق الرجا والاستعطاف أن يجعل المتهم على تخفيفه فلم يستجب له . وعندئذ لم ير التاجر بدا من الإذعان للنهم والنزول على إرادته فقبل أن يدفع المبلغ المطلوب للنهم ، واستمهل حتى يعمل على تدييره . فحذد المتهم له مهلة مداها أربعة أيام وفي خلال هذه المهلة أخذ التاجر المشار إليه يفكر في الأمر فهده تفكيره إلى أن يقزع بالشكوى إلى من يرفع عنه هذه البلية وتشكى فعلا لمفتش الضبط المختص بمحافظة العاصمة بمرضية قدمها في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤١ فأحال المفتش المشار إليه هذه الشكوى إلى عبد المجيد محمود الزميتي أفندي معاون المباحث بوزارة الداخلية والمتدرب لشئون التبورين وهذا اتصل بالشاكي ورسم الخطة التي يسار عليها حتى يتسنى ضبط المتهم متلبسا بالرشوة . وقد نفذت هذه الخطة فعلا وتمكن هو ومحمود فهمي على أفندي معاون بوليس قسم شبرا والمتدرب لشئون التبورين والسيد على مرسي المرشد بمكتب المخدرات في يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤١ من ضبط المتهم وهو متلبس بجرعة الرشوة ."

ثم أورد الأدلة التي استخلص منها ثبوت هذه الواقعة الجنائية على الطاعن . وبعد ذلك ذكر "أنه لا نزاع في أن المتهم موظف تبحر عليه أحكام الرشوة، ولا نزاع كذلك في أنه امتنع عن أداء عمل من أعمال وظيفته، وهذا واضح في التحقيقات إذ حدد الزميتي أفندي في محضر تحقيق النيابة مأمورية المتهم كمرقب تموين فقال (أعمال وظيفته كمرقب للتسعيرة تنحصر في أنه يمسر على التجار في دائرة المنطقة المخصصة له ويتأكد من وجود بطاقات للأسعار على البضائع . كما أنه يلاحظ البيع حسب التسعيرة ويبلغ عن هذه المخالفات للقسم لعمل المحضر اللازم ويخطرني بتقرير في اليوم التالي عن نتيجة مروره، يوضح فيه المخالفات التي أبلغ عنها تفصيليا ، وأنا بدوري أتولى إثباتها في دفتر خاص ، وأحفظ أمثال هذه التقارير في ملف خاص به) وكان المتهم على علم بذلك إذ سئل في محضر تحقيق النيابة عن عمله في شئون التويز فقال : (وظيفتي هي مراقب تسعيرة بمعنى أني أمر على التجار ومن أجده يبيع بأزيد من التسعيرة أولا يضع بطاقات على البضائع أبلغ عنه لقسم البوليس) . وعلى هذا يكون هذان الركنان بعيدين عن دائرة الجدل . من أجل هذا لم يتمترض الدفاع إلا إلى ركن واحد من أركان الجريمة وهو ركن الاتفاق . وحيث إن الدفاع في صدد الكلام عن ركن الاتفاق ذهب إلى تقرير المبادئ التالية : (١) أن الرشوة تؤخذ من الإيجاب وقبول أو هي بعبارة أخرى ثمرة تلاق إرادتين وهي على هذا الاعتبار عمل واحد بين متعاقدين . (٢) أنه يشترط في الإيجاب والقبول أن يكونا واقعيتين صادقين . (٣) أن الإيجاب الصادر من جانب الموظف والقبول الصوري من جانب الفرد أو عدم القبول إطلاقا لا يعد شروعا في الرشوة ولا يعد وأن يكون عملا من الأعمال التحضيرية التي لا عقاب عليها . وخلص الدفاع من هذا كله إلى أن عبد العزيز حسان سويلم لم يكن صادقا في قبوله تأدية الرشوة التي طلبها منه المتهم . وعلى هذا تكون جريمة الرشوة المسندة إلى المتهم غير متوافرة الأركان ويتعين براءته منها . وحيث إن الثابت من شهادة عبد العزيز حسان سويلم أنه قبل ما عرضته عليه المتهم وأن فكرة التبليغ طرأت عليه بعد ذلك أي بعد أن تمت جريمة الرشوة

التي تأكدت فيما بعد بتأدية المحنى عليه المبلغ المتفق عليه للمتهم . يؤيد هذا أن المتهم اكتشف المخالفة يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤١ وفى هذا اليوم تم الاتفاق على الرشوة ، وتأجل أدائها والبلاغ لم يقدم لمفتش الفرقة فرع (س) إلا فى ٢٤ منه . كما يؤيده أيضا مرور المتهم على المحنى عليه بعد اكتشاف المخالفة استنجازا للدفع ، وثانيا عدم ورود أسم المحنى عليه فى كشف ضبط مع المتهم تضمن أسماء بعض التجار الذين وقعوا فى نفس المخالفة التي وقع فيها المحنى عليه ولم يكن أسم المحنى عليه من بين هذه الأسماء ، فلما حيل للقول بعد هذا إن قبول المحنى عليه ما عرضه عليه المتهم كان قبولا صوريا . وحيث إنه مع ما تقدم فإن المحكمة تقر الدفاع على أن الرشوة لابد وأن تكون نتيجة اتفاق وثمرة تلاقى لإرادتين ، وهذا متخذ من نص المادة ١٠٣ من قانون العقوبات . ونقظه كذلك على أن قبول الموظف يجب أن يكون واقعا وصادقا إذ بدون ذلك لا تتحقق جريمة الرشوة وهى فى الأصل آتجار بالوظيفة . أما أن قبول من طلب إليه الموظف أداء الرشوة يجب أن يكون واقعا وصادقا فمردود عليه أولا بأن كون القبول واقعا وصادقا فأمرا داخليا لا قبل للموظف الذى يعرض الرشوة بالوقوف عليه ، وعلى هذا يكون الاتجار بالوظيفة وهو ما يحاربه القانون قد تحقق فعلا بالنسبة للموظف . وفوق هذا فإن القبول فى هذه الحالة إنما يصدر فى الغالب تحت تأثير نوع من الإكراه لا يتسنى معه تصور أن يكون هذا القبول واقعا وصادقا . وفوق هذا وذلك فإن القانون وقد عمل — محاربة للفساد والفوضى — على تحريض الراشئ والوسيط على إخبار السلطات فى أى وقت بالرشوة لا يمكن أن يطالب فى هذه الحالة بأن يكون قبول الراشئ واقعا وصادقا . وعلى هذا فانه مع التسليم جدلا بأن عبد العزيز حسان سويلم لم يكن صادقا فى قبوله دفع مبلغ الرشوة الذى طلبه المتهم فإن هذا لا يأتى على ركن الاتفاق . وإذن تكون جريمة الرشوة المسندة إلى المتهم محمد أحمد هاشم متوافرة الأركان ثابتة الدعائم ” .

وحيث إن كل موظف يقبل من آخر وعدا بشئ ما ، أو يأخذ هدية أو عطية ، لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان هذا العمل حقا ، أو لامتناحه عن عمل من

الأعمال المذكورة ولو ظهر له أنه غير حق، يعد مرتشياً، ويكون مستحقاً للعقاب على جناية الرشوة . يستوى في هذا أن يكون الراشئ الذى تعامل معه جاداً فيما عرضه عليه أو غير جاد، متى كان عرضه الرشوة جدياً في ظاهره، وكان الموظف قد قبله على أنه جدى متوياً العبث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشئ . ذلك لأن العلة التى شرع العقاب على الرشوة من أجلها لتحقيق بالنسبة للموظف بهذا القبول منه، إذ أنه في الحالتين على السواء يكون قد أنجز حقيقة بوظيفته، وتكون مصلحة الجماعة قد هتدت فعلاً بالضرر الناشئ عن العبث بالوظيفة التى أئتمنت عليها الموظف ليؤدى أعمالها بناء على وحي ذمته وضميره ليس إلا . أما الراشئ فإن جناية الرشوة لا تتحقق بالنسبة له إلا في حالة قبول الموظف قبولاً جدياً دون حالة تظاهره بالقبول وهو غير جاد فيه، إذ في هذه الحالة — كما في حالة الرفض الصريح — لا يكون هناك اتجار حقيقى من جانب الموظف بالوظيفة التى أمرها بيده هو وحده ولا شأن للراشئ فيه، مما ينتهى به أى عبث بها ، فلا يكون عرض الرشوة على الموظف في الحالتين إلا جنحة شروع فقط .

وحيث إنه متى كان ذلك مقترراً فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب في إدانة الطاعن . سواء بناء على ما قاله من أن الراشئ كان جاداً عند قبوله ما طلبه الموظف من رشوة ثم بدا له فيما بعد أن يبلغ جهات الاختصاص ، أو بناء على ما قاله من وجوب العقاب حتى لو كان الراشئ حين قبيل إعطاء الرشوة لم يكن جاداً بل متظاهراً بالقبول .

(١٦٦)

القضية رقم ٨٣٣ سنة ١٣ القضاية

وقف التنفيذ . الحكم بقبوض الحبس والغرامة . سلطة المحكمة في الأمر بوقف تنفيذ إحدى هاتين العقوبتين أو كليهما .

إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات إذ نصت على أنه " يجوز للمحكمة عند الحكم في جناية أو جنحة بالغرامة أو الحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر في نفس

الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة ... الخ" قد خولت المحكمة عند الحكم بعقوبي
الحبس والغرامة معا أن تأمر بوقف تنفيذ إحداهما أو كليهما، وليس فيها ما يلزم
المحكمة إذا ما رأت وقف التنفيذ بأن تأمر به بالنسبة لها معا .

(١٦٧)

القضية رقم ٩٣٤ سنة ١٣ القضاية

حكم . تسببه . دوران النزاع حول مسألة فنية . طلب المدعى إلى المحكمة الابتدائية نذب خبير لفحص
حجر العقد المطعون فيه بالتزوير . عدم إجابة هذا الطلب ابتناء على رأى المحكمة الشخصى . تقدم المدعى
إلى المحكمة الاستئنافية بتقرير فنى مخالف لرأى المحكمة الابتدائية وطلبه إجراء تحقيق لاستجلاء حقيقة
الأمر . وجوب التعرض لهذا الطلب وتحقيقه .

إذا كانت محكمة الدرجة الأولى حين لم تجب المدعى إلى طلبه نذب خبير لفحص
حجر العقد المطعون فيه بالتزوير لم تبين ذلك إلا على رأيها الشخصى ، ثم تقدم
المدعى إلى المحكمة الاستئنافية بتقرير من أهل الفن مخالف لوجهة النظر هذه ،
واستند إلى هذا التقرير فى طلب إجراء تحقيق فنى لاستجلاء حقيقة الأمر المتنازع
فيه ، فانه يكون متعبئا على المحكمة أن تتعرض لهذا الطلب وتحققه . فإذا هى لم تفعل
مكتفية برأى محكمة الدرجة الأولى فى تلك المسألة الفنية فان حكمها يكون قاصرا
فى بيان الأسباب .

(١٦٨)

القضية رقم ٩٣٩ سنة ١٣ القضاية

غش البضاعة . المادة ٣٤٧ ع الملقاة . القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذى استبدلت به تلك المادة .
مجوز عرض البضاعة فى السوق للبيع بعد بلها بالماء لزيادة وزنها . شروع فى التشن ساقب عليه . عدم
تعيين مشتري بالذات . لا تأثير له .

إن المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات التى ألغيت واستبدلت بها القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٤١ الصادر فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤١ إذ نصت فى الفقرة الأخيرة على
عقاب كل من " غش البائع أو المشتري أو شرع فى أن يغشه فى مقدار الأشياء

المقتضى تسليمها... الخ" فقد صرحت بأن القانون لا يعاقب فقط على الغش في مقدار البضاعة المقتضى تسليمها ، بل يعاقب كذلك على الشروع في الغش . ولما كان عرض البضاعة في السوق للبيع بعد بلها بالماء لزيادة وزنها وإضراراً بمن يشتريها يعدّ، طبقاً للمادة ٤٥ من قانون العقوبات ، بدءاً في تنفيذ الغش لأنه يؤدي إليه فوراً ومباشرة ولو لم يتعين مشتري بالذات ، إذ ما دام يكفي للعقاب على الغش التام أن يكون قد وقع على أى مشتري فإنه يكفي في البدء في تنفيذه أن يقع فعل يكون من شأنه أو يكون المقصود به غش أى شخص يمكن أن يتقادم للشراء — لما كان ذلك فإن العرض للبيع يكون شروعا في الغش معاقبا عليه بمقتضى المادة المذكورة .

(١٦٩)

القضية رقم ٩٥٤ سنة ١٣ القضاية

محال عمومية . المحال التي تسرى عليها أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . فتح ناد للعب القمار بدون ترخيص . لا يعاقب صاحبه من جريمة فتحه بغير إخطار سابق . عقابه بمقتضى المادة ١٩ من القانون المذكور . المحال الواجب الإخطار عنها مقدما .

إن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية إذ عرّف في المادة الأولى المحال التي تسرى عليها أحكامه بأنها (١) الأماكن المعبدة لبيع المأكولات والمشروبات بقصد تعاطيها في نفس المحل (٢) الفنادق المعبدة لإيواء الجمهور ، وإذ نص في المادة ٤٤ على أنه "فما يتعلق بتطبيق أحكام المواد ١٨ و ١٩ و ٢٨ تمتد المحال التي يقصدها الجمهور محال عمومية" — إذ نص القانون على هذا بعد أن أورد ذلك التعريف فقد دل على أنه إذا كان المكان قد أعد للعب القمار بحيث يدخله الناس لهذا الغرض بلاميز بينهم وكان لا ينطبق عليه تعريف المحال العمومية كما جاءت به المادة الأولى لعدم إعداده للأكل أو الشرب أو النوم ، فإنه لا يعد من المحال العمومية إلا فنيا يختص بأحكام المواد ١٨ و ١٩ و ٢٨ المذكورة . ولما كانت العقوبة المفترضة بالمواد ١٩ و ٣٥ فقرة أخيرة و ٣٨ للعب القمار في المحال العمومية (١) إن القانون المذكور انقضى استبدل بالمادة الملغاة يتناول بالعقاب ما كانت تنص عليه تلك المادة .

هى الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور والغرامة التى لا تتجاوز عشرة جنيهات أو إحدى هاتين العقوبتين وإغلاق المكان لمدة لا تزيد على شهرين ، ثم لما كان المكان الذى يخصص للعب القمار فقط لا يفرض على من يفتحه إخطار جهة الإدارة عنه وعن الغرض المخصص له ، لأن لعب القمار ممنوع أصلا فى المحال العمومية فلا يمكن أن يكون محل ترخيص صريح أو ضمني حتى كانت تصح المطالبة بالإخطار عنه مقدما ، ولأن هذا الإخطار ، بمقتضى المادة الرابعة ، خاص بالمحال الوارد ذكرها فى المادة الأولى — لما كان ذلك كذلك فإن فتح ناد يشاه الجمهور للعب القمار بدون ترخيص لا يمكن عده مخالفا للمادة الرابعة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ، ولا يكون إذن محل لمعاقبة صاحبه عن جريمة فتحه بغير إخطار سابق ، وكل ما يمكن إن يعاقب عليه هو تركه الناس يلعبون القمار فى محل أعدده خصيصا لذلك ، الأمر بالمعاقب عليه بالمادة ١٩ من القانون المذكور .

المحكمة

وحيث إن مبنى وجه الطعن أن المكان الذى نسب إلى الطاعنة أنها اتخذته ناديا وتركت الناس يلعبون القمار فيه ليس محلا عموميا بل هو مسكن خاص بها وأن من وجدوا فيه أصدقاء لما جاءوا لزيارتها فيه .

وحيث إن واقعة الحال — كما يؤخذ من الحكيين الابتدائي والاستئنافى — هى أن النيابة أقامت الدعوى العمومية على الطاعنة بأنها : (أولا) فتحت محلا عموميا (ناديا) يشاه الجمهور بدون ترخيص ، (وثانيا) تركت رواد محلها يلعبون القمار فيه . وطلبت عقابها بمقتضى المواد ١ و ٤ و ١٩ و ٢٠ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٤٤ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . فحكمت محكمة أول درجة تطبيقا لواد المذكورة والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بتفريم الطاعنة مائة قرش وأمرت بالمصادرة والإغلاق على مصارفها . وبنت حكمها على ما قائلته من " أن الثابت فى محضر ضبط الواقعة أن بوليس مكتب حماية الآداب السرية علم أن المتهمه أعدت الشقة

التي تقيم فيها للعب القمار وأنه يتردد عليها لهذا الغرض كثير من الموظفين الذين شكت زوجاتهم للبوايس من تأخر أزواجهن في الليل في لعب القمار، فتحرى البوليس عن ذلك، وتأكد من صحة الشكوى فاستصدر أمرا من النيابة العمومية بتفتيش شقة المتهمه وداهمها المحقق اليوزباشى صالح أفندى زكى في الساعة ١١ ونصف ليلة ٢١ مايو سنة ١٩٤١ ودعه المخبرون المليونى محمود عبد الحيد ونجيب جبره وأحمد عبد المعطى . فوجدوا في غرفة داخلية أربعة أشخاص جالسين حول مائدة القمار وهم يلعبون وأمامهم الفيش والنقود وأوراق اللعب، واعترفت له المتهمه بذلك وبأنها تحصل من اللاعبين على مبالغ بسيطة جدًا بقصد المساعدة لها لأنها فقيرة، وأن كلا من اللاعبين يعطيها خمسة قروش . فضبط أدوات القمار وسأل أحد اللاعبين لبيب عريان فقرر أنه يتردد على المتهمه من أسبوعين للعب القمار فقط . وكذلك قرر اللاعبون الآخرون الدكتور حسن الملوانى أفندى وحسن البارودى أفندى . وقررت المتهمه أن من يتردد عليها من اللاعبين إنما هم أصدقاؤها ويقصدون مساعدتها بإعطائها خمسة قروش . وإن محضر ضبط الواقعة وتمزيات البوليس وأقوال المتهمه وقول لبيب عريان أفندى والدكتور الملوانى وحسن البارودى أفندى إنهم حضروا لشقة المتهمه للعب القمار دون أن تكون لهم صلة سابقة بها — كل ذلك يدل تماما على أن المتهمه تفتح شقتها للجمهور المقامر يشاها للعب القمار دون حائل أو مانع . فهي محل عمومي وناد للقامرة مفتوح للناس المختلفين . من أصدقاؤها وغير أصدقاؤها يلعبون فيه القمار دون أن يكون لديها ترخيص بإدارة مثل هذا المحل العمومي . وبذلك تكون التهمتان المسوئتان إليها ثابتين ويتعين عقابها بالمواد المطلوبة مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات لأن الجريمتين مرتبطتان ارتباطا لا يقبل التجزئة وقد وقتنا لغرض واحد . والمحكمة الاستئنافية قضت بتأييد هذا الحكم لأسبابه .

وحيث إن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية إذ عرف في المادة الأولى المحال التي تسمى عليها أحكامه بأنها : (١) الأماكن المعدة لبيع

المأكولات والمشروبات بقصد تعاطيها في نفس المحل (٢) الأماكن المعتدة لإيواء الجمهور، وإذ نص في المادة ٤٤ على أنه "فيما يتعلق بتطبيق أحكام المواد ١٨ و ١٩ و ٢٨ تعدّ المحال التي يشاها الجمهور محال عمومية" — إذ نص القانون على هذا وأورد ذلك التعريف يكون قد دل على أنه إذا كان المكان قد أعدّ للعب القمار، يدخله الناس لهذا الغرض بلا تمييز بينهم، وكان لا يدخل في تعريف المحال العمومية كما جاءت به المادة الأولى لعدم إعداده للأكل أو الشرب أو النوم، فإنه لا يعدّ من المحال العمومية إلا فيما يختص بأحكام المواد ١٨ و ١٩ و ٢٨ المذكورة. ولما كانت العقوبة المقررة للعب القمار في المحال العمومية بالمواد ١٩ و ٣٥ فقرة أخيرة و ٣٨ هي الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور والغرامة التي لا تتجاوز عشرة جنيهات أو إحدى هاتين العقوبتين وإغلاق المكان لمدة لا تزيد على شهرين، ولما كان المكان الذي ينحصر للعب القمار فقط لا يفرض على من يفتحه إخطار جهة الإدارة عنه وعن الغرض المخصص له، لأن هذا الإخطار بمقتضى المادة الرابعة خاص بالمحال الوارد ذكرها في المادة الأولى، ولأن لعب القمار ممنوع أصلاً في المحال العمومية فلا يمكن أن يكون محل ترخيص صريح أو ضمني حتى كانت تصح المطالبة بالإخطار عنه مقدماً — لما كان ذلك كذلك فإن ما وقع من الطاعة لا يمكن عدّه مخالفاً للمادة الرابعة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ولا محل إذن لمعاقبها عن جريمة فتح المحل بنير إخطار سابق. وكل ما يمكن معاقبها عنه هو مخالفة ترك الناس يلعبون القمار في محل أعدته خصيصاً لذلك، الأمر المعاقب عليه بالمادة ١٩ من القانون المذكور.

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لعقوبة الإغلاق وجعلها لمدة شهرين فقط عن جريمة لعب القمار، أما عقوبة الغرامة فإنها صحيحة على أساس هذه الجريمة وحدها.

(١٧٠)

القضية رقم ١٠٤٦ سنة ١٣ الفضاية

(أ) تكليف بالحضور . البيانات الواجب ذكرها في ورقته . الإشارة في هذه الورقة إلى مادة القانون القديم بدلا من المادة المعمول بها . استدراك النيابة هذا الخطأ في جلسة المحاكمة وسير الدعوى على أساس المادة الصحيحة . لا تأثير لذلك الخطأ . (المادة ١٣٠ تحقيق)

(ب) سب و قذف . متى يكون الاستفزاز معنيا من العقوبة ؟ إذا لم يتوافر ركن العلانية .

(المادة ٣٤٧ ع = ٣٩٤)

١ — إن القانون لا يشترط أن يبين في ورقة التكليف بالحضور أكثر من التهمة المسندة والمادة المطلوبة المحاكمة على مقتضاها . فإذا أشير خطأ إلى مادة القانون القديم بدلا من المادة الحالية فذلك لا تأثير له إذا كانت النيابة قد ذكرت في الجلسة أرقام المواد كما هي في القانون الذي تقع الجريمة تحت أحكامه وسارت الدعوى أمام محكمتي الدرجة الأولى والدرجة الثانية على أساس هذه المواد .

٢ — إن القانون لا يعد الاستفزاز عذرا معفيا من العقاب في جريمة القذف والسب إلا أن تكون الواقعة مخالفة منطبقة على المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات لعدم توافر ركن العلانية .

(١٧١)

القضية رقم ١٠٥٠ سنة ١٣ الفضاية

إثبات . قواعد الإثبات المقررة في القانون المدني . ليست من النظام العام . تمسك المتهم بعدم جواز إثبات قيمة الشيء المختلس بالبيئة بعد سماع الشاهد . تنازل منه عن حقه في المطالبة بالإثبات بالكتابة .

(المادة ٢١٥ مدني)

إن قواعد الإثبات المقررة في القانون المدني ليست من النظام العام . فإذا كان المتهم لم يعترض على سماع شاهد الإثبات وقت سؤاله أمام محكمة الدرجة الأولى ، ولم يتمسك بأن قيمة الشيء المختلس لا يجوز إثباتها بالبيئة لأنها تريد على عشرة جنهيات إلا بعد أن سمع الشاهد ، وعلى لسان محاميه أثناء مرافحته ، فإن هذا يعد تنازلا منه عن التمسك بضرورة الإثبات بالكتابة .

جلسة ٣ مايو سنة ١٩٤٣

برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : منصور إسماعيل بك
وجندى عبد الملك بك وأحمد فشات بك ومحمد الحقى الجزائري بك المستشارين .

(١٧٢)

القضية رقم ٥٢٠ سنة ١٣ القضاية

اتفاق جنائى . الاشتراك فيه . التحريض عليه أو التدخل فى إدارة حركته . العقوبة المقررة لكل
من الفعلين . توقيع عقوبة الأشغال الشاقة على المحرضين والمشاركين . خطأ . علم المدانين فى الاشتراك
فى هذا الحكم بالقصور . عدم حصص طعنهم من هذه الناحية . طعنهم بتسرع هذا الخطأ . استفادة من يكون
منهم لم يقدم أسببا لظلمته من قبول هذا الطعن . هجوم السبب الذى قبل الطعن من أجله .

إنه لما كانت العقوبة المقررة بالمادة ٤٨ من قانون العقوبات للاتفاق الجنائى
على ارتكاب جريمة أو جنائيات هى السجن لكل من اشترك فيه والأشغال الشاقة
المؤقتة لمن حرض عليه أو تدخل فى إدارة حركته ، فإن الحكم يكون قد أخطأ إذا
أوقع على جميع المتهمين — من كانت تهمته التحريض على الاتفاق ومن كانت
تهمته الاشتراك فيه — عقوبة الأشغال الشاقة ، دون أن يذكر فى تبرير هذه العقوبة
إلا ما قاله عن أحدهم من أنه هو المحرض على الاتفاق والمسد برحركته ، وما قاله
عن باقى المتهمين من أنهم اشتركوا فى هذا الاتفاق مما عقوبته السجن فقط .
وتصحيح الحكم من ناحية العقوبة بالنسبة للطاعنين الذين أدينوا فى الاشتراك
متعين ولو كان ما تمسكوا به فى الطعن من قصور الحكم فى بيان الأسباب التى أقيم
عليها غير صحيح من النواحي التى عينوها صراحة ، فإن هذا يتسع لذلك العيب ، ومن
يكون من هؤلاء المشاركين لم يقدم أسببا لظلمته بعد أن قرره فإنه يستفيد من طعن
غيره لوحدة الواقعة ولعموم السبب الذى قبل الطعن من أجله واشتراكه بينهم .

(١٧٣)

القضية رقم ٧٥٦ سنة ١٣ القضاية

إثبات . اعتراف . عدم تجزئته . لا محل للقول بذلك فى المواد الجنائية . اتباع قواعد الإثبات
المقررة للواد المدنية . غير واجب حقا . عدم أخذ المحكمة بالدلول الظاهرى لأقوال المتهم . لا ترتيب
عليها فيه .

إن عدم تجزئة الاعتراف لا محل للقول به في المواد الجنائية حيث لا يفرض على القاضي أن يتبع قواعد الإثبات المقررة للواد المدنية بالقانون المدني، بل له أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة تقدم إليه ، مما مقتضاه أن يكون له كامل السلطة في تقدير أقوال المتهم لأخذ ما يراه صحيحا منها والمدول عن المدلول الظاهر لهذه الأقوال إلى ما يراه هو المدلول الحقيقي المقبول عقلا أو المتفق مع وقائع الدعوى وظروفها ^(١).

(١٧٤)

القضية رقم ٧٥٧ سنة ١٣ القضائية

- (أ) قض وإبرام . حكم . عدم ختمه في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره . لا يطله . مضى مدة ثلاثين يوما دون ختمه . بطلانه .
(ب) ارتباط . تقدير ارتباط الجرائم ببعضها ببعض . وضوى .
(ح) فعل قاض . القصد الجنائي في هذه الجريمة . توافره . علم المتهم بأن فعله يخدش الحياة العام . مثال . دكان حلاق . يتزل إنسان في الخوض الموجود به .

(المادة ٢٤٠ ع ٢٧٨)

- ١ — إن الحكم لا يكون باطلا إذا لم يختم في ظرف ثمانية أيام من يوم صدوره وإنما يحكم ببطلانه إذا مضت مدة ثلاثين يوما دون أن يختم .
٢ — إن تقدير ارتباط الجرائم التي تقع من المتهم ارتباطا لا يقبل التجزئة ووجب توقيع عقوبة واحدة طبقا للسادة ٣٢ من قانون العقوبات متعلق بموضوع الدعوى . فلهيئة الموضوع أن تفصل فيه حسبما تستخلصه من الظروف والوقائع المطروحة عليها . ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فيما تراه ما دام قضاؤها لا يتعارض مع العقل وحكم القانون .
٣ — يكفى قانونا لتوافر القصد الجنائي في جريمة الفعل الفاضل المخل بالياء أن يكون المتهم عالما بأن فعلته من شأنها أن تخدش الحياة . فمن يدخل دكان

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضا في حكمها الصادر بجلسته ٣ من مايو سنة ١٩٤٣ في القضية

حلاق ويبول في الخوض الموجود به ، فيعرض نفسه بغير مقتض للأنظار بحالته المتنافية للحياة ، يتوافر في حقه القصد الجنائي في تلك الجريمة .

(١٧٥)

القضية رقم ٧٧٣ سنة ١٣ القضية

مسئولية . الخطأ المستوجب للمسئولية . تقديره . موضوع . سيارة . السير بها بسرعة فوق شريط الترام . وقوع حادث . المسامحة . المناقشة في ذلك لدى محكمة النقض . لا تقبل .

إن تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية مركبة جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى . فإذا استخلصت المحكمة مما أوضحت من الأدلة أن المتهم أخطأ ، أو خالف ما تواضع عليه الناس أثناء المرور في الطرقات ، بأن سار بسيارته مسرعا فوق شريط الترام فوقع منه الحادث الذي سئل عنه ، فلا يقبل منه أن يجادل في ذلك لدى محكمة النقض .

(١٧٦)

القضية رقم ٩٥٣ سنة ١٣ القضية

خيانة الأمانة . عقد يرتب حقوقا . اختلاسه . خيانة للأمانة . عدم دفع الثمن الوارد في العقد كله أو بعضه . حقيقة وصفه . لا تأثير له في قيام الجريمة . (المادة ٢٩٦ ع = ٣٤١)

متى كان الحكم قد بين بالأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها أن العقد المدعى اختلاسه كان وقت أن أودع لدى المتهم موقعا عليه من جميع المتعاقدين بما فهم موّرت المدعية بالحقوق المدنية ، وأنه لذلك يرتب حقوقا لهذا الموّرت ، فإن اختلاسه يكون جريمة خيانة الأمانة ، بغض النظر عن حقيقة وصف هذا العقد بأنه بيع ، وعن الثمن الوارد فيه وعدم دفعه كله أو بعضه ، فإن هذه الجريمة لا يشترط فيها أن تكون الكتابات التي يعاقب على اختلاسها خاصة بعقود دون عقود .

(١٧٧)

القضية رقم ٩٦٠ سنة ١٣ القضائية

شهادة :

- (١) سماع شهادة المدعى بالحقوق المدنية في الدعوى الجنائية مع تعليله اليمين . لا مانع .
(ب) سنّ الشاهد . العبرة فيه . بالسّ وقته أداء الشهادة .

١ — إنه لا يوجد في القانون ما يمنع من سماع شهادة المدعى بالحقوق المدنية في الدعوى الجنائية ولو بعد تحليفه اليمين القانونية أسوة بسائر الشهود . فإنه وإن كان قد يستفيد في دعواه المدنية من شهادته التي يؤيدها إلا أن ذلك لا يبيح ، إلا عن طريق غير مباشر بعد ثبوت الواقعة الجنائية المرفوعة بها الدعوى العمومية على المتهم . وقبوله خصما في هذه الدعوى للطالبة بحقوقه المدنية أمام المحاكم الجنائية لا يصح أن يكون سببا في عدم سماع شهادته في الدعوى الأصلية التي هو محمى عليه فيها ، إذ أن عدم سماعه يجرّ بالدهاءة إلى إفلات الجاني من العقاب في كثير من الأحوال ، مما تتأذى به الجماعة ولا يمكن معه القول بأن الشارع حين أجاز له التدخل في الدعوى الجنائية كان يقصد من وراء ذلك عدم إجازة سماعه كشاهد بل يتحتم معه القول بأن إجازة تدخله إنما روعي فيها أن تسمع أقواله كما تسمع الشهود وأن تحقق الأدلة التي يقدّمها لإثبات الواقعة التي وقعت عليه .

٢ — إن العبرة في سنّ الشاهد في صدد حلفه اليمين هي بسنه وقت أداء الشهادة .

(١٧٨)

القضية رقم ١٠٥٨ سنة ١٣ القضائية

تزوير :

- (أ) شكوى في حق إنسان . وضع إمضاء مزور عليها . تزوير . لا يهم إن كان ما دونه في الشكوى صحيحا أو لا . لا يشترط أن تكون الورقة سنداً مثبتا لحق أو لصفة أو حالة قانونية . ركن الضرر . توافره .

(ب) تزوير إمضاء . تقليد الإمضاء الحقيقية . لا يشترط . يكفي التوقيع باسم صاحب الإمضاء .

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضا في حكمها الصادر في القضية رقم ١١٦٣ سنة ١٣ القضائية

بجلسة ٧ يونيو سنة ١٩٤٣

(د) القصد الجنائي في جريمة التزوير . متى يعتبر مينا في الحكم ؟

(هـ) ضرر . وجود الضرر أو احتماله . تقديره . المسببة في ذلك بوقت وقوع التزوير . موافقة صاحب الإمضاء المزورة بعد تزوير إمضائه على ما جاء بالشكوى . لا تأثير له .

(المادة ١٨٣ ج = ٢١٥)

١ — إن وضع إمضاء مزور على شكوى قدمت في حق إنسان إلى جهة ذات اختصاص يعد تزويرا . لأن التوقيع على الورقة للإيهام بأن مادون فيها صادر عن صاحب التوقيع هو بذاته تغيير للحقيقة في الكتابة بطريق وضع إمضاء مزور . وذلك بغض النظر عن كون مادون بالورقة صحيحا أو غير صحيح .

٢ — إن القانون لا يشترط في تزوير الإماءات أن تكون عن طريق تقليد الإماءات الحقيقية . فيكفي التوقيع باسم صاحب الإماء ولو كان رسمه مخالفا للإماء الحقيقي .

٣ — إن القانون لا يشترط للمقاب على التزوير أن تكون الورقة التي يحصل التغيير فيها سنداً مثبتاً لحق أو لصفة أو حالة قانونية ، بل كل ما يشترطه لقيام هذه الجريمة هو أن يحصل تغيير الحقيقة بقصد الغش في محضر من المحضرات بأحدى الطرق التي نص عليها ، وأن يكون هذا التغيير من شأنه أن يسبب ضرراً للغير . فكل محضر تغير الحقيقة فيه يصح أن يكون موضوعاً للجريمة التزوير متى كان التغيير الذي حصل فيه ينشأ عنه ضرر أو احتمال ضرر للغير . والتوقيع على شكوى في حق إنسان بإمضاء لغير مقتضاها للإيهام بأنها مقدمة من صاحب التوقيع من شأنه الإضرار بصاحب التوقيع والمشكو . ذلك لأن الشكوى الخالية من التوقيع ليس لها أثر الشكوى الموقع عليها بإمضاء شخص معين ، والشكوى الموقع عليها يختلف تأثيرها عند من يطلع عليها باختلاف صاحب التوقيع ، والشكوى المقدمة من شاك واحد أقل تأثيراً من الشكوى التي تقدم من شاكين عديدين . ثم إنه وإن كان لكل إنسان الحق في أن يتقدم بأية شكوى إلى السلطات العامة إلا أن هذا الحق يقابله واجب عليه هو أن يتسوى الحقيقة في شكواه مما مقتضاه أن كل

شكوى يجب أن يكون موقعا عليها من أراد أن يستعمل حقه في تقديمها لكي يتحمل المسؤولية عما جاء فيها .

٤ - إن القصد الجنائي في جريمة التزوير هو علم الخاني بأنه يرتكب الجريمة بجميع عناصرها المكونة لها مع افتتان هذا العلم بنية الانتفاع بالورقة بعد تغييره الحقيقية فيها . فإذا كان الثابت بالحكم يفيد أن المتهم غير الحقيقة في الشكوى بوضع إمضاءات مزورة عليها ، وأن هذا التغيير من شأنه إلحاق ضرر بالمبلغ في حقه وبين زورت إمضاءاتهم ، وأن المتهم قد عمد إلى إرسال هذه الشكوى إلى الجهة المختصة للنكابة بالمشكوك في حقه ، ففي ذلك ما يكفي لبيان ما يتطلبه القانون خاصا بالقصد الجنائي .

٥ - إن البحث في وجود الضرر واحتماله في جريمة التزوير إنما يرجع فيه إلى الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة بغير التفات إلى ما قد يطرأ فيما بعد . فالتزوير يعاقب عليه ولو وافق صاحب الإمضاء بعد تزوير إمضائه على ما جاء بالشكوى .

(١٧٩)

القضية رقم ١١٣٥ سنة ١٣٣٥ القضائية

قض وإبرام . شهادة من قلم الكتاب بأن الحكم لم يتم . صدورها قبل فوات الثمانية الأيام .
الاعتاد عليها في تقديم أسباب الطعن بعد مضي الميعاد المقر محسوبا من يوم صدور الحكم . لا يصح .
إذا كانت الشهادة التي يستند إليها الطاعن في إثبات أن الحكم المطعون فيه لم يتم في مدة الثمانية الأيام المقررة في القانون صادرة من قلم كتاب المحكمة قبل فوات ثمانية أيام على صدور الحكم فلأنها لا يصح الاعتداد عليها في تقديم أسباب الطعن بعد مضي الميعاد المعين لتقديمها محسوبا من يوم صدور الحكم .

جلسة ١٠ مايو سنة ١٩٤٣

برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : منصور إسماعيل بك
وجندى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد المنفى الجزائرلى بك المستشارين .

(١٨٠)

القضية رقم ٧٤٥ سنة ١٣ القضائية

(أ) - تردد . بيان توافر ظرف التردد في الحكم . قصر مدة الانتظار . لا تأثير لها في قيام هذا
الظرف . قيامه وحده . يكفى في تشديد العقوبة . حكم هذا الظرف في تشديد العقوبة .
حكم سبق الإصرار . (المادة ١٩٦ ع = ٢٣٢)
(ب) - ضرب أفضى إلى موت . متهون . مقارنة كل منهم ضرب المخني عليه . نشوء الوفاة عن
الإصابات التي سببها الضرب الواقع من كل منهم . مسئولية كل منهم عن جناية الضرب المفص
إلى الموت . (المادة ٢٠٠ ع = ٢٣٦)

١ - يكفى في بيان توافر ظرف التردد ، كما عرفت في القانون ، أن يثبت
الحكم أن المتهمين انتظروا المخني عليه خلف جدار ليفتكوا به . ولا تأثير لقصر
مدة هذا الانتظار ، فإن المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات صريحة في أن
"التردد هو التريص لشخص في جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن ، طويلة
كانت أو قصيرة ، للتوصل إلى قتله أو إلى إيذائه" . وإذا كان التردد ظرفا مستقلا
حكمه في تشديد العقوبة حكم سبق الإصرار فإن قيامه وحده يكفى ولو لم يتوافر
ظرف سبق الإصرار .

٢ - مادام الحكم قد أثبت بالأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى
ما رتب عليها أن كلا من المتهمين قد ضرب المخني عليه في رأسه ، وأن الوفاة نشأت
عن الإصابات التي سببها الضرب الذي وقع من كل منهم ، فإن كلا منهم يكون
مسئولا عن جناية الضرب المفص إلى الموت .

(١٨١)

القضية رقم ١٠٦٨ سنة ١٣ القضائية

تردد . عقد نكاح . التقرير لدى المأذون بعدم وجود مانع شرعى من الزواج . جهل المتهم بوجود
مانع . لا يعتبر جهلا بقانون العقوبات . هو خليط من الجهل بالواقع والجهل بحكم من أحكام الأحوال
الشخصية يجب اعتباره في جملة جهلا بالواقع . متى قبل من المتهم الاعتذار به ؟

متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهمين حين باشروا عقد النكاح ، وهو عمل مشروع في ذاته ، قزروا أمام المأذون وهو يثبت لهم عدم وجود مانع من موافقة ، وكانوا في الواقع يجهلون أن ثمة مانعا ، فإن جهلهم — وهذه هي الحال — لا يعتبر جهلا بقانون العقوبات لا يقبل الاحتجاج به لسلامة نيتهم ، بل هو جهل بواقعة حال هي ركن من أركان جنائية التزوير المرفوعة بها الدعوى عليهم أسامه عدم علمهم بحكم من أحكام قانون آخر هو قانون الأحوال الشخصية ، فهو خليط مركب من جهل بالواقع ومن عدم علم بحكم ليس من أحكام قانون العقوبات يجب قانونا ... في صدد المساعدة الجنائية — اعتباره في جملته جهلا بالواقع ، ومعاملة المتهمين على هذا الاعتبار . ولكن مثل هذا الجهل لا يقبل الاعتذار به إلا إذا أقام المتهم الدليل القاطع على أنه تحزى تحزيا كافيا ، وأنه إذ اعتقد بأنه إنما كان يباشر عملا مشروعا كان لاعتقاده هذا أسباب معقولة . فان هذا هو المعول عليه في القوانين التي أخذ عنها الشارع أسس المسؤولية الجنائية . وهو هو المستفاد من مجموع نصوص القانون ، إذ أنه مع تقريره قاعدة عدم قبول الاعتذار بعدم العلم بالقانون قال ، مثلا في المادة ٦٣ عقوبات ، : ” لا جريمة إذا وقع الفعل من موظف أميري إذا ارتكب الفعل تنفيذا لأمر صادر إليه من رئيس وجبت عليه طاعته أو اعتقد أنها واجبة عليه ، أو إذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجرأه من اختصاصه . وأنه على كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحزى ، وأنه كان يعتقد مشروعيته ، وأن اعتقاده كان مبنيًا على أسباب معقولة “ ، كما قال في المادة ٦٠ إن أحكام قانون العقوبات لا تسرى على كل فعل ” ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقزّر بمقتضى الشريعة (أى القانون) “ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن أن المحكمة إذ أقامت قضاها بالبراءة على أساس أن المتهمين كانوا يجهلون حكم القانون بتحريم الجمع في النكاح بين المرأة وخالتها تكون

خالفت قاعدة من القواعد الأساسية المقررة بالقانون في الدسور ولائحة ترتيب المحاكم الأهلية بأنه لا يقبل من أحد اعتذاره بعدم العلم بالقانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهمين في جناية التزوير قال في ذلك : "إن وقائع الدعوى كما استخلصتها المحكمة من التحقيقات ومما دار في الجلسة يحصل في أن المتهم الأول طلبة مصطفى عبد الرحيم كان قد تزوج في ١٢ يولييه سنة ١٩٤١ من فتحة أبو الفتوح السفهان . وفي ٢٨ يناير سنة ١٩٤٢ تزوج نفس المتهم من المتهمة الثانية هانم محمود محمد أبو دايرة وهي خالة الزوجة الأولى على يد الشيخ محمد المغربي مأذون الشرع الذي جرّ وثيقة الزواج ووقع عليها الزوجان المتهمان الأول والثانية ، وشهد عليها شاهدان هما المتهمان الثالث والرابع حامد مرسى إبراهيم وعلى أحمد حامد . والظاهر أن الزوجين المذكورين ما كانا يعرفان تحريم الجمع بين الخالة وابنة أختها في عصمة رجل واحد ، ولما أن عرفا ذلك ذهبا مع المأذون إلى المحكمة الشرعية وهناك وعلى يد أحد حضرات القضاة الشرعيين انفقا في ٩ فبراير سنة ١٩٤٢ حل فسخ عقد الزواج المبرم بينهما وبعد ذلك طلق الزوج "المتهم الأول" زوجته الأولى ثم عاد وتزوج زواجا صحيحا من خالته المتهمة الثانية . وتلا ذلك أن قدمت الزوجة الأولى بلاغا للنياية تنعى فيه على مطلقةا المتهم الأول أنه جمع بينها وبين خالتها في عصمته ، وعلى أساس هذا البلاغ جرى التحقيق الذي انتهت منه النياية بتقديم المتهمين الأربعة وهم الزوج وزوجته الثانية التي عقد عليها في ٢٨ يناير سنة ١٩٤٢ وشاهدا هذا العقد وهما المتهمان الثالث والرابع بأنهم اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو محمد المغربي المأذون الشرعي في ارتكاب تزوير في محضر رسمي هو وثيقة زواج المتهم الأول حال تحريره بجعل واقعة منزورة في صورة واقعة صحيحة بأن حضروا أمام هذا المأذون وطلب المتهم الأول منه أن يعقد زواجه بالمتهمة الثانية بشهادة المتهمين الثالث والرابع مقترين جميعا أن المتهمين الأول والثانية خاليان من الموانع الشرعية حالة وجود مانع شرعي هو أن الزوجة التي عقد عليها هي خالة زوجة أخرى للزوج نفسه .

وحيث إن تهمة التزوير هذه التي أسندتها النيابة للمتهمين لا تستقيم قانونا إلا إذا ثبت لدى المحكمة أن المتهمين كانوا يعلمون حكم تحریم الجمع بين المرأة وابنة أختها وأنهم رغم ذلك أقدموا على الزواج، من كان منهم طرفا في العقد ومن كان شاهدا عليه . وحيث إن الذي يستفاد من شهادة المأذون كما أداها أمام النيابة أنه من جهة لم يسأل الزوجين ولا الشهود عن هذا المانع من موانع الزواج بالذات ، ومن جهة أخرى أنه بعد أن علم بوجود هذا المانع بعد أيام من عقد الزواج ذهب إلى الزوجين وأحاطهما علما به فبادرا إلى مرافقته إلى المحكمة الشرعية حيث أشهدا على فسخ عقد الزواج وإبطاله في ٩ فبراير سنة ١٩٤٢ . وحيث إن في ذلك دليلا ناهضا على أن الزوجين إذ أقدما على الزواج في ٢٨ يناير سنة ١٩٤٢ لم يكونا عالمين بتحریم الجمع بين المرأة وابنة أختها شأنهما في ذلك شأن شاهدي العقد . ولعل أن يكون لهم في ذلك الجهل بهذا الحكم من أحكام الشريعة بعض العذر فهو لما يقوم على نص في القرآن ولما يقوم على حديث نبوي قد تفوت الإحاطة به أمثال المتهمين . وحيث إنه وقد انتهى القصد الجنائي لما تقدم بيانه تكون التهمة على غير أساس ويتعين براءة المتهمين منها “ .

وحيث إنه متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهمين — حين كانوا يباشرون عقد النكاح وهو عمل مشروع بذاته ، قزروا بسلامة نية أمام المأذون وهو يشته لهم عدم وجود مانع من موانعه — كانوا في الواقع يجهلون وجود ذلك المانع ، فإن جهلهم والحالة هذه لم يكن عدم علم بقانون العقوبات بل جهلا بواقعة حال هي ركن من أركان جنائية التزوير المرفوعة بها الدعوى يرجع إلى عدم علمهم بحكم من أحكام قانون آخر غير قانون العقوبات وهو قانون الأحوال الشخصية . فهو خليط مركب من جهل بالواقع ومن عدم علم بحكم ليس من أحكام قانون العقوبات مما يجب قانونا — في صدد المساءلة الجنائية — اعتباره في مجلته جهلا بالواقع ومعاملة المتهمين بمقتضاه على هذا الاعتبار . على أنه يجب على قاضي الدعوى أن لا يقبل الاعتذار بمثل هذا الجهل إلا إذا أقام صاحبه الدليل القاطع

على أنه تحزى تحزياً كافياً وأن اعتقاده الذى اعتقده بأنه يباشر عملاً مشروعاً كانت له أسباب معقولة . هذا هو المعول عليه فى القوانين التى أخذ عنها الشارع أسس المسؤولية الجنائية وهو هو المستفاد من مجموع نصوص القانون . فانه مع تقريره قاعدة مدم قبول الاعتذار بعدم العلم بالقانون قال مثلاً فى المادة ٦٣ من قانون العقوبات : " لا جريمة إذا وقع الفعل من موظف أميرى إذا ارتكب الفعل تنفيذاً لأمر صادر إليه من رئيس وجبت عليه طاعته أو اعتقد أنها واجبة عليه ، وإذا حسنت نيته وارتكب فعلاً تنفيذياً لما أمرت به القوانين . أو ما اعتقد أن إجرأه من اختصاصه ، وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحزى وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده كان مبنيًا على أسباب معقولة " . كما قال فى المادة ٦٠ إن أحكام قانون العقوبات لا تسرى على كل فعل " ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة (القانون) " .

وحيث إنه لما كان ذلك كذلك وكانت المحكمة — بناء على وقائع الدعوى وأدلتها المعروضة عليها — قد صدقت المتهمين فى دفاعهم وقبلت اعتذارهم فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(١٨٢)

القضية رقم ١١٤٤ سنة ١٣ القضاية

إحانة :

(أ) تفوه المتهم بعبارة مهينة موجهاً الخطاب إلى المحكمة فى هيتها وإلى شخص القاضى الذى أصدر الحكم . يكون جرميى إحانة المحكمة والإخلال بمقام القاضى . كونه يمكن اعتباره تشويشاً فى حكم المادة ٨٩ مرافعات . لا يمنع من العقاب باعتباره مكوناً لهما من الجرمين .

(ب) ألقاظ الإحانة . التفوه بها فى أثناء الجلسة . كونها غير متعلقة بالدعوى المنظورة أو بشئون القاضى الخاصة . العقاب عليها باعتبارها مكونة لجرميى إحانة المحكمة والقاضى .

(المواد ٨٩ مرافعات و ١١٧ و ١٤٨ و ١٦٠ مكررة = ١٣٣ و ١٧١ و ١٨٦)

١ — إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم عقب الحكم فى دعواه نطق قائلًا « داتحامل » موجهاً الخطاب إلى المحكمة فى هيتها وإلى شخص القاضى

الذى أصدره الحكم، فهذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر المكونة للجريمة إهانة المحكمة والإخلال بمقام القاضى المنصوص عليهما فى المواد ١٧١ و ١٧٦ و ١٨٦ من قانون العقوبات. وإذا كان هذا يمكن اعتباره تشويشا فى حكم المادة ٨٩ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية، فإن ذلك لا يمنع من العقاب عليه بتلك المواد مادام هو يكون فى ذات الوقت الجرمين المنصوص عليهما فيها .

٢ - إن قانون العقوبات إذ نص فى الفقرة الثانية من المادة ١٣٣ ع على أنه "إذا وقعت الإهانة على هيئة محكمة قضائية أو إدارية أو مجلس أو على أحد أعضائها ، وكان ذلك أثناء انعقاد الجلسة ، تكون العقوبة ... الخ " بعد أن كان قد نص فى الفقرة الأولى على إهانة الموظفين أثناء تأدية وظائفهم أو بسبب تأديتها ، فهو إنما أراد بذلك النص العقاب على إهانة هيئة المحكمة أو أحد قضاتها فى أثناء انعقاد الجلسة ولو كانت ألفاظ الإهانة غير متعلقة بالدعوى المنظورة أو متعلقة بشئون القاضى الخاصة . ذلك لأنه حال انعقاد الجلسة تعتبر الإهانة واقعة دائما أثناء تأدية الوظيفة ومن شأنها بطبيعة الحال المساس بالوظيفة وبكرامتها .

(١٨٣)

الفضية رقم ١١٤٦ سنة ١٣ القضاية

قتل عمد . قصد قتل إنسان بعينه . إهابة غيره وقتله . قتل عمد .

يكفى للعقاب على القتل العمد أن يكون المتهم قد قصد بالفعل الذى قاربه إزهاق روح إنسان ولو كان القتل الذى اتتواه قد أصاب غير المقصود ، سواء أكان ذلك ناشئا عن الخطأ فى شخص من وقع عليه الفعل أو عن الخطأ فى توجيه الفعل ، فإن جميع العناصر القانونية للجنائية تكون متوافرة فى الحالتين كما لو وقع الفعل على ذات المقصود قتله .

(١٨٤)

القضية رقم ١١٤٨ سنة ١٣ القضية

وصف التهمة . الاستناد في تعديل الوصف ، من سرقة إلى إخفاء ، إلى ذات الوقائع التي رفعت بها الدعوى . لا وجوب للقت نظر الدفاع .

إذا كانت المحكمة حين عدلت وصف التهمة من سرقة إلى إخفاء مسروق لم تستند إلى وقائع غير التي رفعت بها الدعوى ، فإنها لا تكون ملزمة بأن تلتفت الدفاع إلى التعديل الذي أجرته ، لأن القانون خولها في هذه الحالة أن تعدل الوصف في حكمها .

(١٨٥)

القضية رقم ١١٥٧ سنة ١٣ القضية

- (أ) إجراءات . البطان الواقع في الإجراءات السابقة على انعقاد الجلسة . وجوب إبداء أوجهه قبل سماع أول شاهد أو قبل المرافعة إن لم يكن شهود . ورقة تكليف بالحضور . التمسك ببطلانها لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يجوز . (المادة ٢٣٩ تحقيق)
- (ب) حكم . تسييه . طلب تحقيق أمر غير مؤثر في الدعوى . عدم إجابته . لا يجب الحكم . مثال في دعوى تزوير . إدانة المتهم في التزوير لا على أساس أنه هو الذي زور بخطه بل على أساس أنه حصل بمعرفة نفسه أو بواسطة غيره .
- (جـ) تزوير . صورة مستخرجة من محاضر أعمال الخير . تغيير المتهم في بيان الرسوم الذي يدونه الموظف على هامشها . يصح حقه تزويرا .

- ١ — لا يقبل من المتهم أن يتمسك لأول مرة أمام محكمة النقض ببطلان ورقة تكليفه بالحضور ، فإنه من المقرر بالمادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات أن أوجه البطان الذي يقع في الإجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب إبدائها قبل سماع أول شاهد أو قبل المرافعة إن لم يكن هناك شهود وإلا مقطع الحق بها .
- ٢ — إذا كانت المحكمة لم تقم إدانة المتهم في التزوير على أساس أنه هو الذي كتب بخطه الرقم المزور ، بل أقامتها على أساس ما اقتنعت به واستخلصته في منطق سليم من الأدلة التي ذكرتها من أن التزوير إنما حصل بمعرفة مما يصح معه أن يكون بنفسه أو بواسطة غيره ، فإن عدم تحديثها عن طلب المتهم إليها تعيين خير

لتحقيق ما يدعيه من أنه لم يكتب بخطه العبارة التي وقع فيها التزوير يكون معناه أنها رأت أن الدعوى ليست في حاجة إلى تعيين خبير، ولا يكون حكمها معيبا لعدم إيجابها هذا الطلب وعدم ردّها عليه ردّا صريحا .

٣ - ما دام بيان الرسوم المستحقة على هامش الصورة المستخرجة من محاضر أعمال الخبير هو مما يجب أن يدونه الموظف المختص بمقتضى وظيفته في هذه الورقة الرسمية، فإنه يكون بيانا جوهريا يعدّ تغيير الحقيقة فيه تزويرا .

(١٨٦)

القضية رقم ١١٧١ سنة ١٣ القضية

عرد . منهم سبق الحكم عليه بالحبس في جريمة دخول منزل . محاكمة قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء تلك العقوبة من جريمة سرقة . هو عائد طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٩ ع . سبق الحكم عليه بعقوبات مقيدة للحرية منها اثنان بالحبس لمدة سنة في سرقات وشروع فيها وخيانة أمانة . عائد في حكم المادة ٥١ ع . الأمر الصادر من قاضي الإحالة باعتاراما وقع منه جنة . خطأ . وجوب إحالته إلى المحكمة المختصة بنظر الدعوى باعتبارها جنائية .
(المراد ٤٨ و ٥٠ و ٥١ ع = ٤٩ و ٥١ و ٥٢)

إذا كان الظاهر من صحيفة سوابق المتهم أنه سبق الحكم عليه بالحبس لمدة سنة بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٨ من أجل جريمة دخول في منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه ، وكانت جريمة السرقة المطلوبة محاكمته من أجلها قد وقعت في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ أى قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء تلك العقوبة ، فإنه يكون عائدا طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٩ ع . وإذا كان الثابت بالصحيفة المذكورة أن المتهم سبق الحكم عليه أيضا بتسع عقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشروع فيها وخيانة أمانة اثنان منها بالحبس لمدة سنة مما يكون معه عائدا في حكم المادة ٥١ ع ، فإنه إذا كان العائد طبقا لهذه المادة يجوز الحكم عليه بمقتضاها وبمقتضى المادة ٥٢ من قانون العقوبات بعقوبة الجنائية يكون من الواجب على قاضي الإحالة أن يأمر بإحالة هذا المتهم إلى المحكمة المختصة بنظر الدعوى باعتبارها جنائية ، فإذا هو لم يفعل فإن الأمر الصادر منه باعتبار الواقعة جنة يكون خاطئا متعينا تقضه .

جلسة ١٧ مايو سنة ١٩٤٣

برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة وحضور حضرات : منصور إسماعيل بك
وجندى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد الفتى الجزايرى المستشارين .

(١٨٧)

القضية رقم ١٢٤٥ سنة ١٣ القضاية

إثبات . الإثبات بالكافة في المواد المدنية . ليس من النظام العام . عدم تمسك المتهم بعدم
جواز الإثبات بالينة إلا في المذكرة التي قدمها بعد سماع شهادة الشهود وحجز القضية لحكم . قبول منه
للإثبات بهذا الطريق .

إن وجوب الإثبات بالكافة في المواد المدنية ليس من النظام العام فيجوز
التنازل عنه وقبول الإثبات بالينة والقرائن . ولذلك فإن المتهم إذا لم يتمسك لدى
محكمة الموضوع ، قبل سماع الشهود ، بعدم جواز الإثبات بالينة ، فهذا يعتبر
قبولا منه للإثبات بهذا الطريق . إذ الأصل أن المدعى عليه يحق ما كلفه
الاعتراف به لصاحبه فيعفيه من إقامة الحجج عليه به يملك التنازل صراحة أو دلالة
عن حقه في مطالبة المدعى بالإثبات بطريقه الخاص قاننا منه بغيره . فإذا كان
الثبت بالحكم ومحضر جلسة المحاكمة الابتدائية أن المتهم لم يدفع بعدم جواز
الإثبات بالينة إلا في المذكرة التي قدمها بعد سماع شهادة الشهود وبعد أن حجزت
القضية للحكم ، فإن سكوته عن إبداء هذا الدفع إلى ذلك الوقت يعد قبولا من جانبه
للإثبات بالينة ، ولا يجوز له بعد ذلك أن يتمسك به .

(١٨٨)

القضية رقم ١٢٥٠ سنة ١٣ القضاية

تفتيش :

- (أ) تفتيش البوليس منزل المتهم للبحث عن ممرقات . عبوره على مادة مخدرة . ضبطها .
صحيح . قيام مأمور الضبطية القضائية بعمل غير عمله الأصل . لا يجوز من وظيفة الأصلية .
(ب) جندى . مرافقة مأمور الضبطية القضائية في عمله . تكليف المأمور بإجراء تفتيش
تحت إشرافه . ما يجريه من التفتيش غير باطل .

١ — إذا كان البوليس قد دخل منزل المتهم بوجه قانوني ليجرى التفتيش فيه بحثا عن مسروقات فعثر أثناء التفتيش على مواد مخدرة، فانه يكون من حقه بل من واجبه قانونا أن يضبط هذه المواد ويقدمها لجهة الاختصاص . ولا يصح أن يقال إن ضبط هذه المواد في تلك الحالة يكون قد وقع باطلا على أساس أن ضابط البوليس إنما كان ينفذ أمرا عسكريا، إذ أن قيام مأمور الضبطية القضائية بعمل آخر فوق عمله الأصلي ليس من شأنه أن يحرده من وظيفته .

٢ — إذا كان أحد الجنود قد وافق مأمور الضبطية القضائية لمعاونته في عمله فكلفه هذا أثناء قيامه هو بالتفتيش أن يبحث تحت إشرافه في أحد الأماكن المراد تفتيشها فان عمله لا يكون باطلا، لأنه في هذه الحالة إنما يعمل لحساب مأمور الضبطية القضائية .

(١٨٩)

القضية رقم ١٢٥٥ سنة ١٣ القضاية

تضامن . اتحاد النية لدى عدة أشخاص على التعدي على إنسان . مسئوليتهم متضامتين عن التعويض .
ما وقع من كل منهم بالذات . لا تأثير له في التضامن .

إن اتحاد النية لدى عدة أشخاص على التعدي على إنسان يجعلهم مسئولين مدنيا بالتضامن عن نتيجة تعديهم عليه بنقض النظر عما وقع من كل منهم بالذات . فإذا كانت الواقعة التي استخلصتها المحكمة من أدلة الدعوى هي أن المتهم وزميله اعتديا بالضرب على المجني عليه في زمان واحد ومكان واحد، فهذا يبرر أن تقضى عليهم متضامتين بالتعويض على أساس توافق إرادتهما على الاعتداء .

(١٩٠)

القضية رقم ١٢٥٦ سنة ١٣ القضاية

(أ) حكم . البيانات الواجب ذكرها فيه عن المتهم . الفرض منها . التحقق من شخصية المتهم .
تحقق هذا الفرض . إغفال بعض البيانات مثل محل ميلاد المتهم . لا يطل الحكم .

(المادة ١٤٩ تحقيق)

(ب) عاهة . ضرب أحدث طاعة . تعمد المتهم الضرب . مساءله عن العاهة ولم يكن قد قصد إليها .
(المادة ٢٠٤ ع ٢٤٠ = ٢٤٠)

١ — إن الغرض من ذكر البيانات الخاصة بالمتهم في الحكم هو التحقق من أنه هو الشخص المطلوب محاكمته ، فإذا ما تحقق هذا الغرض ببعض البيانات كذكر اسمه ولقبه وعمله وصناعته وعمل إقامته فلا يكون إغفال البيانات الأخرى ، كعمل ميلاده ، سببا لبطالان الحكم .

٢ — إن تعمد الضرب يكفي لمساغة الضارب عن العاهة التي تحدث عنه ولو لم يكن قد قصد إليها . وذلك على أساس أنها نتيجة محتملة لفعل الضرب كان عليه أن يتوقعها .

(١٩١)

القضية رقم ١٢٥٨ سنة ١٣ قضية

عقوبة . تقديرها في الحدود المقررة بالقانون . موضوعي . لا وجوب لبيان الأسباب .
إن تقدير العقوبة التي يستحقها المتهم في الحدود المقررة بالقانون للجرمة التي ثبتت عليه من سلطة محكمة الموضوع ، وهي غير ملازمة بأن تبين الأسباب التي من أجلها أوقعت عليه العقوبة بالقدر الذي أرتأته .

جلسة ٢٤ مايو سنة ١٩٤٣

برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : «محمود إسماعيل بك وجندى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد الحقى الجزارى بك المستشارين .»

(١٩٢)

القضية رقم ٧٤٢ سنة ١٣ قضية

إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء . جدول المتهم بما ارتكبه من قول أو فعل في سبيل إمانة الجاني على القرار . لا يرفع عنه المسئولية الجنائية . (المادتان ١٢٦ و ١٢٦ المكررة = ١٤٥ و ١٤٥)
إن المادة ١٤٥ من قانون العقوبات ، وهي تنص على عقاب "كل من علم بوقوع جناية أو جنحة أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوعها وأعان الجاني بأي طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء ، إما بإيواء الجاني المذكور ، وإما

بإخفاء أدلة الجريمة، وإما بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وهو يعلم بعدم صحتها أو كان لديه ما يجعله على الاعتقاد بذلك" لم يرد فيها ما يفيد أنه يشترط أن يصر المتهم كل مدة التحقيق على فعل الإعانة الذي وقع منه ، بل لقد جاء نصها عاما مطلقا لا يقبل مثل هذا القيد . ولا وجه لقياس هذه الجريمة ، في هذا الصدد ، على شهادة الزور . فإن الشهادة أمام المحكمة وحده لا تتجزأ ، لأن القضاة الذين يسمعونها لا يتغيرون أثناء المحاكمة ، وهم إنما يصدرون حكمهم في الدعوى بناء على التحقيقات التي يجرونها بأنفسهم فيها ، فكل ما يجرى على لسان الشاهد أمامهم — مهما كان فيه من خلاف أو تناقض — يؤخذ جملة عند التقدير على أنه هو ما شهد به الشاهد . أما التحقيقات الابتدائية فإنها عمليات متعددة مختلفة متتالية قوامها السرعة في العمل ولا يجب فيها ألا يتغير المحقق ، وذلك لا يصح معه اعتبارها منذ البدء فيها حتى الانتهاء منها كلا غير متجزئ كما هو الشأن في المحاكمة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن تمثيل من يعين الجاني في التحقيق على الفرار من وجه القضاء بالشاهد الذي يشهد زورا أمام المحكمة لا يمكن أن يكون — لوجاز هذا التمثيل — إلا في حالة إبداء أقوال كاذبة في التحقيق بشأن الجريمة ، أما سائر الحالات الواردة في المادة ١٤٥ فالتمثيل فيها ممتنع بالبداية . ولما كان ذلك ، وكان الواجب أن يكون حكم الجريمة الواحدة واحدا في جميع الصور التي عددها القانون لوقوعها ، ثم لما كانت المادة ١٤٥ المذكورة قد اقتبست من شرائع لا تجعل لعدول المتهم عن فعل الإعانة تأثيرا في مسؤوليته الجنائية ، وكانت قد استنتت من حكمها أشخاصا لم ينص في مصاد شهادة الزور على إعفائهم من العقاب ، وكذلك لما كانت المادة ١٤٤ ع المأخوذة عن القانون الفرنسي قد نصت على جريمة تشبه تلك التي نص عليها في المادة ١٤٥ من عدة وجوه ولم يقل عنها أحد عندهم إن حكمها حكم شهادة الزور فيما يختص بعدول المتهم عن فعل الإعانة — لما كان ذلك كله كذلك فإنه يتعين القول بأن

عدول المتهم بالجريمة الواردة بالمادة ١٤٥ ع عما ارتكبه من قول أو فعل في سبيل إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء لا يصح أن يرفع عنه المسؤولية الجنائية .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن أن الواقعة الثابتة بالحكم المطعون فيه لا يعاقب القانون عليها . فإنه يشترط لتطبيق المادة ١٤٥ عقوبات أن يصير المتهم بإعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء بطريق تقديم معلومات غير صحيحة عن الجريمة على أقواله حتى نهاية التحقيق . فإذا عدل عنها قبل ذلك فلا عقاب عليه ، وما دام الثابت بالحكم أن الطاعن بعد أن قزر في التحقيق أنه هو الذي باع البكا بورت للمتهم بالسرقة عدل عن ذلك أثناء التحقيق وعاد إلى الحقيقة فإنه لا يكون مستحقاً لأية عقوبة .

وحيث إن المادة ١٤٥ من قانون العقوبات بنصها على عقاب " كل من علم بوقوع جناية أو جنحة أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوعها وأعان الجاني بأي طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء إما بإيواء الجاني المذكور وإما بإخفاء أدلة الجريمة وإما بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وهو يعلم بعدم صحتها أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بذلك " ، ليس فيها ما يفيد من قريب أو بعيد أنه يشترط أن يصير المتهم كل مدة التحقيق على فصل الإعانة الذي وقع منه . فإن نصها عام مطلق لا يقتصر على هذا القيد . ولا وجه لقياس هذه الجريمة على شهادة الزور لوجود الفارق بينهما ، فإن الشهادة أمام المحكمة وحدة لا تتجزأ لأن القضاة الذين يسمعونها لا يتغيرون أثناء المحاكمة ولأن غايتهم واحدة وهي إصدار الحكم في الدعوى بناء على التحقيقات التي يجرونها فيها ، فكل ما يبيح على لسان الشاهد أمامهم من تقرير لواقعة ثم عدول عنها يؤخذ بحملته في التقدير على أنه ما شهد به الشاهد . أما التحقيقات الابتدائية فهي عبارة عن عمليات متعددة ومختلفة ومتتابعة قوامها السرعة في العمل ، ولا يجب فيها أن لا يتغير المحقق مما لا يصح معه اعتبارها منذ البدء فيها حتى الانتهاء منها حلقة واحدة كما هو شأن المحاكمة . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن تمثيل من يعين الجاني في التحقيق على الفرار من وجه القضاء بالشاهد الذي يشهد

زورا أمام المحكمة لا يمكن أن يكون — لوجاز هذا التمثيل — إلا في حالة إبداء أقوال كاذبة في التحقيق بشأن الجريمة . أما سائر الحالات الواردة في المادة ١٤٥ عقوبات فالتمثيل ممتنع فيها بالبداهة . ولما كان ذلك ، وكان الواجب أن يكون حكم الجريمة الواحدة واحدا في جميع الصور التي عدها القانون لارتكابها ، ولما كانت المادة ١٤٥ المذكورة قد اقتبست من شرائع لا تجعل لعدول المتهم عن فعل الإعانة تأثيرا في مسؤوليته الجنائية ، ولما كانت هذه المادة قد استثنت من حكمها أشخاصا لم ينص في مواد شهادة الزور على إعفائهم من العقاب ، ولما كانت المادة ١٤٤ عقوبات المأخوذة عن القانون الفرنسي قد نصت على جريمة تشبه تلك التي نص عليها في المادة ١٤٥ من عدة وجوه ولم يقل أحد عنها إن حكمها حكم شهادة الزور فيما يختص بعدول المتهم عن فعل الإعانة — لما كان ذلك كذلك فإنه يتعين القول بأن عدول المتهم بالمادة ١٤٥ عقوبات عما ارتكبه من قول أو فعل في سبيل إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء لا يصح أن يرفع عنه المسؤولية الجنائية .

وحيث إنه متى تقرّر ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن في جريمة إعانة المتهم بالسرقة على الفرار من وجه القضاء رغم عدوله عن أقواله يكون قد أصاب الحق من ناحية ما انتهى إليه وإن كان قد أسسه على ما قاله من " أن الزعم بأن المتهم الثاني (الطاعن) عدل عن قوله الأول وتقرّر الحقيقة ليس صحيحا فالنائب من الوقائع المتقدمة أن هذا المتهم أصر على القول بأن البكاورت الذي ضبط مع المتهم الأول مملوك له وهذا كله على الرغم من تكذيب المتهم له وما ثبت من المعاينة من أنه لا يوجد لدى المتهم الثاني بكاورتات مما لاشأن له بالأقوال التي أبدّاها الطاعن بقصد تخليص المتهم بالسرقة من العقاب وهي أنه باع له البكاورت وكان قصده بها إقناع سلطة الاتهام بأن المتهم لم يسرق ثم عدل عنها تحت ظروف التحقيق وقال إنه لم يبع البكاورت وإنه قرّر ما قرّره أولا إشفاقا عليه لصلته القربى بينهما .

(١٩٣)

الفضية رقم ١٢٥٣ سنة ١٣ القضاية

(١، ب) سنّ المتهم . تقديرها . موضوعي . مجرم حدث . هدم تناول سته بالبحث والتقدير .
إشارة المحكمة في حكمها إلى سته باعتباره من الأحداث دون سبق التنبيه إلى ذلك في الجلسة .
الحكم بإرساله إلى الإصلاحية . وجود مستند رسمي لديه يقطع بأن سته لا تقل عن خمس
عشرة سنة كاملة . استناده إلى هذا الدليل في طلب نقض الحكم . جائز . نقض الحكم
بالتسوية له بناء على طعنه وحده . لا يجوز توقيع عقوبة أخرى عليه . الطعن بطريق النقض
كالطعن بطريق المعارضة والاستئناف . لا يصح أن ينقلب وبالا على الطعن .

(المادتان ٦١ و ٦٧ ع = ٦٧ و ٧٣ والمادة ٢٧٣ تحقيق جنايات مختلط)

١ — إنه وإن كان مقرراً أن تقدير سنّ المتهم متعلق بموضوع الدعوى يبت فيه
القاضي على أساس ما يقدم له من أوراق رسمية، أو ما يديه له أهل الفن أو ما يراه
هو بنفسه ، وأنه لا يجوز للتهم بعد أن قدرت سنه على هذا النحو أن يثير الجدل
بشأن ذلك أمام محكمة النقض ، إلا أن هذا محله — إذا كان المتهم من المجرمين
الأحداث — أن تكون المحكمة قد تناولت سنه بالبحث والتقدير وأتاحت له وللنيابة
فرصة إبداء ملاحظتهما على ذلك . أما إذا كانت المحكمة لم تشر إلى سنّ المتهم
إلا في الحكم الصادر منها باعتباره من الأحداث دون سبق التنبيه إلى ذلك
في الجلسة فإن المتهم إذا ما كان لديه الدليل القاطع المستمد من الأوراق الرسمية
على أن سنه لا تقل عن خمس عشرة سنة كاملة فلا يجوز بمقتضى المواد ٦٤
وما بعدها من المواد الواردة في باب المجرمين الأحداث الحكم بإرساله إلى مدرسة
إصلاحية — إنه يكون له في هذه الحالة ، وفي هذه الحالة وحدها ، أن يتقدم بهذا
الدليل إلى محكمة النقض ويستند إليه في نقض الحكم .

٢ — إنه لما كان لا يجوز بالبداهة أن ينقلب تعظم الإنسان وبالا عليه ،
ولما كان هذا يصح في الطعن بطريق النقض كما هو صحيح في الطعن بطريق
المعارضة والاستئناف ، إذ أن كلا من هذه الطرق إنما هو تعظم لا يقصده به المتظلم
سوى التوصل إلى تحقيق منفعة له ، ولا يوجد سبب صحيح يدعو للفرقة في هذا
الصدد بين الطعن بالنقض والطعن بغيره من الطرق ، خصوصاً بعد أن بان قصيد

الشارع في نصه بالمادة ٢٧٣ من قانون تحقيق الجنايات المختلط على أنه إذا قضى بنقض الحكم بناء على طعن المتهم وحده فلا يجوز بحال الحكم بعقوبة أشد من العقوبة التي قضى بها الحكم المنقوض ، ثم لما كان الإرسال إلى الإصلاحية هو وسيلة تقويمية لا تصل إلى مرتبة أية عقوبة من العقوبات المقررة في القانون ، فإنه بعد استبعاد هذا الجزء الذي أوقعته المحكمة خطأ عن الجريمة التي ثبت وقوعها من هذا المتهم لا يجوز أن توقع عليه أية عقوبة ، كما تكون الحال لو كان الخطأ قد تبين للمحكمة الاستئنافية بناء على استئناف المتهم وحده .

المحكمة

وحيث إن الطاعن بنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه إذ أدانته وقضى بإرساله إلى الإصلاحية يكون قد أخطأ لأن سنه وقت الحكم بل وقت ارتكاب الجريمة كانت تزيد على خمس عشرة سنة .

وحيث إنه ثبت من شهادة الميلاد المقدمة من الطاعن بالجلسة إلى هذه المحكمة أنه ولد في ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٤ فتكون سنه وقت ارتكاب الجريمة في ليلة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٤١ تزيد على خمس عشرة سنة كاملة .

وحيث إنه بمقتضى المواد ٦٤ وما بعدها من المواد الواردة في باب المجرمين الأحداث لا يجوز الحكم بإرسال المتهم إلى مدرسة إصلاحية إلا إذا كانت سنه تقل عن خمس عشرة سنة كاملة .

وحيث إنه وإن كان مقررا أن تقدير سن المتهم متعلق بموضوع الدعوى يت فيه القاضي على أساس ما يقدم له من أوراق رسمية أو ما يديه له أهل الفن أو ما يراه هو بنفسه ، وأنه لا يجوز للتهم بعد أن قدرت سنه على هذا النحو أن يثير الجدل بشأنها أمام محكمة النقض إلا أن هذا محله — إذا كان من المجرمين الأحداث — أن تكون المحكمة قد تناولت سنه بالبحث والتقدير واتاحت له وللنيابة فرصة إبداء ملاحظتهما عليها . أما إذا كانت المحكمة لم تنس إلى سن المتهم إلا في الحكم الصادر منها باعتباره من الأحداث دون سبق التنبيه إلى ذلك في الجلسة فإنه يكون للتهم

— إذا ما كان لديه الدليل القاطع المستمد من الأوراق الرسمية على أن سنه لا تجيز توقيع العقوبة التي وقعت عليه — يكون له في هذه الحالة، وفي هذه الحالة وحدها، أن يتقدم بهذا الدليل إلى محكمة النقض ويستند إليه في نقض الحكم .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول وثاني درجة أن سن الطاعن لم تكن محل بحث ولا تقدير . ولكن المحكمة اعتبرت سنه في الحكم ثلاث عشرة سنة . وقضت بإرساله إلى المدرسة الإصلاحية بعد أن أثبتت عليه أنه ارتكب جريمة الشروع في السرقة . وما دامت المحكمة قد عدت الطاعن من المجرمين الأحداث دون أن يبدو منها في الجلسة ما يفيد أنها اعتبرت سنه دون الخامسة عشرة ودون أن تتبع له فرصة تقديم شهادة ميلاده فإنها تكون قد أخطأت خطأ يعيب حكمها بما يستوجب نقضه بالنسبة لما قضى به من إرساله إلى المدرسة الإصلاحية .

وحيث إنه مع ثبوت وقوع الجريمة من الطاعن، وبعد استبعاد ذلك الجزء الذي أوقعت محكمة الموضوع خطأ عن هذه الجريمة، يجب البحث فيما إذا كان يصح — والظن لم يرفع إلا من المتهم وحده — توقيع عقوبة من العقوبات عليه .

وحيث إنه لما كان لا يجوز بالبداية أن ينقلب تظلم الإنسان وبالا عليه . ولما كان هذا يصح في الظن بطريق النقض والإبرام كما هو صحيح في الظن بطريق المعارضة والاستئناف فإن كلا من هذه الطرق تظلم لا يقصد به المتظلم سوى التوصل إلى تحقيق منفعة له ، ولا يوجد سبب صحيح يدعو للتفرقة في هذا الصدد بين الظن بالنقض والظن بغيره من الطرق ، خصوصاً بعد أن بان قصد الشارع في نصه بالمادة ٢٧٣ من قانون تحقيق الجنايات المختلط على أنه إذا قضى بنقض الحكم بناء على ظن المتهم وحده فلا يجوز بحال الحكم بعقوبة أشد من العقوبة التي قضى بها الحكم المنقوض . ولما كان الإرسال إلى الإصلاحية هو وسيلة تقويمية لا تصل إلى مرتبة أية عقوبة من العقوبات المقررة في القانون ، فانه بعد استبعاد هذه

الوسيلة ، لا يجوز أن توقع على الطاعن أية عقوبة كما هي الحال لو كان الخطأ قد تبين للحكمة الاستثنائية بناء على استئناف المحكوم عليه وحده .
وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه فيما يخص بإرسال الطاعن إلى المدرسة الإصلاحية وعدم جواز توقيع أية عقوبة عليه .

(١٩٤)

القضية رقم ١٣٣٤ سنة ١٣ سنة القضائية

سيارة أوتوبيس . ترك بعض الركاب وافئذ على سلم السيارة . إصابة أحدهم بسبب ذلك . مسئولية الكسارى . دفعها بعدم استجابة البوليس إلى طلب المساعدة في إنزال الركاب الزائدين . لا يمدى .
ما دام القانون صريحا في النهى عن ترك الناس يركبون على سلاسل السيارات ، وما دام المتهم (وهو كسارى) لا يتمسك في دفاعه بأن تسيير السيارة وعلى سلاسلها بعض الركاب إنما يرجع إلى سبب قهرى لم يكن في طاقته منعه بأية وسيلة من الوسائل ، فإنه لا ينفى الجرمية عنه أن يكون قوام دفاعه عدم استجابة البوليس إلى طلب الشركة صاحبة السيارة مساعدتها في إنزال الركاب الزائدين على العدد المقرر ركوبه فيها .

(١٩٥)

القضية رقم ١٣٣٦ سنة ١٣ سنة القضائية

تزوير . تقرير أقوال غير صحيحة في إجراءات تحقيق الورثة عن الوقائع المرغوب إثباتها . متى يكون مقابله ؟ جريمة عمدية . تقرير المتهم أقوالا يعتقد مصحبا . عدم مصحبا . لا عقاب . دفع المتهم بأنه لم يذكر اسم أخيه ضمن الورثة من باب السوء . الرد على هذا الدفع بمقولة إن جهله حقيقة ما تزوره لا يجلبه . خطأ . وجوب إقامة الدليل على أنه كان يعلم أن أخاه من ضمن الورثة أو كان يعلم أنه لا يحصى الورثين . (القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٣ والمادة ٢٢٦ ع)

إنه لما كان القانون قد نص بالمادة ٢٢٦ ع على معاقبة من يقرر في إجراءات تحقيق الوفاة والورثة أقوالا غير صحيحة عن الوقائع المرغوب إثباتها وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة ، متى ضبط الإعلام على أسامها ، فإنه قد دل بوضوح على أن هذه الجريمة عمدية في جميع الصور المذكورة فيها . وإذن فهي

لا تحقق إلا إذا كان الجاني قد قتر أفعاله وهو عالم بأن الواقعة موضوع أقواله غير صحيحة، أو وهو عالم بأنه لا يدري حقيقة الأمر في تلك الواقعة هل هي كقوله عنها أو لا . أما إذا كان قتر أقواله وهو معتقد بأن الواقعة كما يقترها صحيحة فإنه لا يكون متعمدا ارتكاب الجريمة ولا تجوز إذن معاقبته عنها . فإذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم قد اكتفت في ردّها على ما دفع به من أنه إذ لم يذكر اسم أخيه ضمن الورثة إنما كان ساهيا بقولها إن جهله حقيقة ما قتره لا يجديها فإنها تكون قد أخطأت ، وكان عليها إذا رأت أن تدنيه أن تقيم الدليل على أنه حين لم يذكر اسم أخيه كان يعلم أنه من ضمن الورثة أو كان يعلم أنه لا يحصى الوارثين ، إذ السهو عن ذكر أحد الورثة ليس من شأنه أن يؤدى بذاته إلى القول بذلك .

(١٩٦)

القضية رقم ١٣٣٨ سنة ١٣ القضاية

(١) إخفاء أشياء مسروقة . شراء شيء مسروق بجهة أمام الناس . علم المشتري بأنه مسروق . عقابه .

(ب) مسئولية . التضامن فيها . مناع الحكم به . كون أخطاء المتهمين مجتمعة قد سببت للضرر ضررا واحدا . اختلاف هذه الأخطاء أو عدم وقوعها في وقت واحد . لا تأثره في الحكم بالتضامن . سارق ونخف . الحكم عليها للجنى عليه بالتصويض متضامتين . لا خطأ فيه .

١ - لا يشترط في جريمة إخفاء المسروق أن يكون الفعل المكوّن لها قد وقع سرا في غير علانية ، أو أن يكون مرتكبه قد وصلت يده إلى المسروق بشيرثمن أو مقابل ، وإذن فلا يجدي المتهم أن يكون قد اشترى الأشياء المسروقة جهازا أمام الناس ما دام هو حين اشتراها كان عالما بسرقتها .

٢ - إن القانون لا يشترط في الحكم بالتضامن على المسؤولين عن التصويض أن يكونوا قد ساهموا في الجريمة الواحدة بصفة فاعلين أو شركاء ، أو بعبارة أخرى أن يكون الخطأ الذى وقع منهم واحدا ، بل لأنه يكفي أن يكون قد وقع من كل منهم خطأ متى كانت أخطاؤهم مجتمعة قد سببت للضرر ضررا واحدا ولو كانت

لم تقع في وقت واحد . وإذن فما دام الخطأ الذي يقع من السارق بفعل السرقة يتلاقى في نتيجته مع الخطأ الذي يقع من يخفى المسروق بالنسبة لئال الذي وقع عليه فعل الإخفاء من حيث الضرر الذي يصيب المضرور بمحرمانه من ماله فإن الحكم إذا ألزم الخفي لكل ما سرق بأن يدفع مبلغ التعويض بالتضامن مع السارق يكون قد أصاب ولم يخطئ في شيء .

المحكمة

وحيث إن محصل الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن أن الطاعن اشترى العجلتين علنا بحسن نية أمام شهود كثيرين وأنه لم يسافر لمصر لبيعهما وإنما سافر لسبب آخر وهو البحث عن مشتر لسيارة بناء على تكليفه بذلك من قبل مديرية المنيا ، وقد تمسك بهذا أمام محكمة الموضوع فلم تحققه أو ترد عليه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، أدان الطاعن في جريمة إخفاء المسروق مع علمه بالسرقة وألزمه هو والمتهم الآخر الذي أدانته في السرقة بالتعويض الذي قدره للدعي بالحق المدني وقال فيما قال : " إن وقائع الدعوى تتحصل حسبما جاء في بلاغ المدعى المدني عزيز إبراهيم أفندي المؤرخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤١ أنه بلغه من سائقه المتهم الأول أنه سرق من سيارته الأشياء التي ذكرها في هذا البلاغ وذكر في أقواله فعلا عن المتهم الأول أن الأخير حضر كعادته فوجد باب "الحراج" مفتوحا وقد سرق من السيارة الأدوات التي ذكرها في بلاغه وقدر هذه المسروقات بما يربو على الخمسين جنهما ثم اتهم السائق بارتكاب الحادثة وقد قطع التحقيق شوطه الأول بدون جدوى ، ولذلك انتهت النيابة بقيد الحادثة ضد مجهول بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤١ . وحيث إنه بعد هذا ورد إلى المدعى المدني خطاب عليه ختم بومستة مكتب المنيا يقول فيه مرسله إنه كان موجودا بمصر فوجد كاوش السيارة مربكا على سيارة المدعو زكريا عيسد المسيح (الطاعن) وأن بيعها له كان بواسطة سائق السيارة ملك المدعى وهو المتهم الأول، وكان هذا الخطاب في الواقع هو مفتاح هذه الحادثة التي خفيت أولا .

وسئل المدعى المدنى فقزر أقوالا لا تخرج عما جاء في الخطاب وقد أرسل الكاتب وهبة اثناسيوس لمصر للبحث والتحقيق من صحة ما جاء في الخطاب المشار إليه ، وسئل وهبة هذا فقزر ما كان من وقوع الحادثة ومن حصول الخطاب المجهول من أن الكاوتش مركب على السيارة الملاكى ٢٥٥ مصر وأن المدعو زكريا وهو صاحب ورشة سيارات بالمنيا قام بهذه السيارة من المنيا لمصر لبيعها هناك وأن بوليس هذه المدينة زوده بخطاب لقلم مرور العاصمة لمساعدته في البحث ولم يمتد إلى شيء فعاد بالقطار وأخذ في سبيل عودته القطر فلاحظ أن شخصا يحرق النظر فيه كثيرا قد أخذته الرية من ناحيته ووجد معه سلة (مقطعا) به كاوتش داخلى ومفتاحا وأنه رفع الكاوتش وسأله عن صاحبه فذكر له أسم زكريا وأن هذا الأخير قام معه إلى مصر وباع السيارة ٢٥٥ ملاكى مصر لمقاول أسمه فتخفقت ظنون الشاهد وتأكد أن العناية سافت له مفتاح الوقوف على تفاصيل الحادثة وعندما فاجأ هذا الشخص بأن المفتاح والكاوتش مسروقان من سيارة عزيز إبراهيم أفندى فطلب منه أن يقوم معه لمحل مسيحة وهو بدوره يسلمه الكاوتش والمفتاح هناك ، وقال بأن هذا الشخص لم يعترف له بالمرقة وإنما تبين أن العجلات مقاس عجلات سيارة المدعى المدنى وأن المتهم الأول يتردد كثيرا على الجراج . وحيث إن إدوار عزيز إبراهيم أفندى ابن المدعى المدنى استعرف على الكاوتش والمفتاح الذى ضبطه الكاتب وهبة . وحيث إن مصطفى طه مصطفى وهو الشخص الذى عثر عليه وهبة اثناسيوس الكاتب بالقطر قزر بأنه يشتغل عند زكريا عبد الله وقال بأنه يعرف المتهم الأول لأنه يتردد على الجراج إذا احتاجت سيارته للإصلاح ، وقال بأن الأشياء التى ضبطت معه هى لزكريا المتهم الثانى . وذكر كيف حصل المتهم الثانى على هذه الأدوات فقال فى ص ٩٦٨٣٨ إن غالى تاوضروس أفندى اشترى سيارة ملاكى واستخرج لها رخصة وهى شركة بين غالى تاوضروس المذكور وبين المتهم الثانى ، وإنه أى الشاهد التحق بجراج زكريا فوجد السيارة (مفكوكة) وإنه اختلها واحتاجت إلى بعض الأدوات فاشتروها ، وإنه سافر من اثنى عشر يوما

هو وزيراً عبد الله وكان معه غالى أفندى وزوجته ، وإن السيارة عرضت على السامسة حتى اشتراها المقاتل بمبلغ مائتي جنيه ، وإنهم ذهبوا إلى قلم المرور لاستخراج الرخصة ثم أوصله غالى أفندى للحظة وصرف له التذكرة . ثم ذكر ما كان بينه وبين وهبة إلتاسيوس وقال بأن جميع ما ضبط معه ملك للمتهم الثانى .

وحيث إنه على أثر ضبط الكاوتش الخارجى عرض على المدعى المدنى فأحال الأمر على ولده إدوار أفندى الطالب بالجامعة فاستعرف عليه وذكر ثمرتى العجائين ٣٦٧٦١٤ و ٣٧٦٥٢٤ وأنه اشتراهما من محل دانلوب ، كما استعرف أيضاً على الكاوتش الداخلى الذى ضبط مع الشاهد مصطفى طه . وحيث إن المتهم الثانى سئل فاعترف بأن مصطفى طه عامل عنده وأنه اشترى من المتهم الأول وهو مصطفى عثمان الشهير بعتريس أمام كل من شفيق بنى وعبد الحارس عبد الباسط فردتين من الكاوتش ماركة دانلوب وثلاثة كاوتشات داخلية بمبلغ اثني عشر جنيهاً ، وأن البائع كان معه شخص يدعى تمساح . وحيث إن المتهم الأول أنكر واقعة بيع الكاوتش للمتهم الثانى . وقال بأنه متضايق منه ويحاول إلقاء التهمة عليه ولكن هذا القول لا يبيده نفعاً لأن شفيق بنى حنا شهد واقعة بيعه للكاوتش للمتهم الثانى ثم ذكر بدقة صنف الكاوتش المبيع وقال بأن الصبى أحمد عبد الرحيم الصعبدى كان موجوداً وقت ذلك وحيث إن علم المتهم الثانى أن هذه العجلات مسروقة وأنه أقدم على شرائها وهو عالم بذلك مستفاد من عدة أمور . فهو يعلم بأن المتهم سائق ، وسواء أكان سابقاً بالأجرة أو بالمرتب عند أحد الناس ، قبل أن يقدم على بيع عجلات من الكاوتش فى وقت ضاقت بأصحاب السيارات السبل فى الحصول على الحديد منها . وبدليل أن الحكومة نفسها أخذت تضيق الخناق على استعمال هذه الإطارات لندرتها فى السوق وعدم الوارد منها ، فمن المستحيل أن يقدم المتهم الثانى على الشراء من مثل المتهم الأول بدون أن يساوره الشك فى أمره إن كان حسن النية . على أن دليل علمه بالسرقة غير بعيد عن الأوراق فإن أقوال أحمد الصعبدى صريحة فى أنه أى المشتري وهو المتهم الثانى طلب مبايعة من الأول فرفض

ص ٩٢٤٧٨ وإذن فهو يشتري هذه العجلات وهو على يقين من أنها مسروقة ، وأنى لسائق أن يحصل على ثلاث عجلات ثمنها يزيد كثيرا عن رأس مال رجل رقيق الحال كالمتهم الأول ولم يفقه ذلك ولم يشدد في الحصول على المبايعة لما انتواه بعد ذلك من تفسير معالم العربة التي ركب العجلات عليها وفراره بها إلى عاصمة القطر الواسعة لبيعها للقاول بعد أن يغير هذه المعالم ثم يجتفى بعد ذلك عن الأنظار . ويبحث البوليس عنه في ١٠ يناير سنة ١٩٤٣ فيتضح أنه لا يزال هارباً مع أن الحادثة ابتدأت تنكشف في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤١ بعد ورود الخطاب المجهول . وقد بحث البوليس عنه مراراً بدون جدوى وأخيراً ظهر يوم ٢٢ يناير سنة ١٩٤٣ في ص ٩٢٤٥٣ حيث أخذ المحقق في استجوابه . وحيث إن إقدام المتهم الثاني على شراء عجلات ثلاث من الكاوتش وهو يعلم أن المتهم الأول سائق وأنه ليس من الميسور تصوير إقدام السائق على بيع هذه العجلات إن كان يشغل بالأجرة على السيارة لأن ذلك يشل حركته وأن إقدامه على البيع ليس له معنى إلا أنه سارق وفي رفض السائق إعطاء ورقة مبايعة للشترى وهو المتهم الثاني بإقرار أحمد الصعدي وقبول المتهم الثاني ذلك وسكوته عنه هذا وحده يقطع في علمه بالسرقة . يضاف إلى هذا إقدامه على الفرار بالسيارة لمصر بعد فكها كما قُور مصطفى طه وهروبه واختفاؤه زهاء الشهرين بعد اقتضاح أمر المتهم الأول وضبط المرسوقات ، كل هذا يقطع بأنه اشترى العجلات وهو عالم بسرقتها . وحيث إنه من كل هذا تكون التهمة ثابتة بثبوتاً كافياً قبل المتهمين ويتعين معاقبة الأول بالمادة ٣١٧ / ٢ و ٧ والثاني بالمادة ٣٢٢ عقوبات . وبما أن المدعى أصابه ضرر من جراء هذه السرقة ، والمبلغ المطالب به غير مبالغ فيه ، والمتهمان مسئولان بالتضامن طبقاً للقانون لأنهما مسئولان معا عن نتائج هذه الجريمة ” .

وحيث إنه لا محل لما يتمسك به الطاعن في طعنه فالمحكمة قد استخلصت في منطق سليم من الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها أنه حين اشترى الأشياء المسروقة كان عالمًا بسرقتها . أما قوله إنه اشترى هذه

الأشياء جهارا أمام الناس فذلك لا يجديهِ، لأنه لا يشترط في جريمة الإخفاء أن يقع الفعل المكوّن لها سرا في غير علانية وأن يكون مرتكبه قد وصلت يده إلى المسروق بغير ثمن أو بغير مقابل . وأما عن دناؤه بأن سفره لمصر لم يكن لبيع المسروق فذلك جدل موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به ما دام هو — كما هو مستفاد من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة — لم يتقدم إلى المحكمة الاستئنافية بأى طلب من طلبات التحقيق وما دامت إدانته للأسباب التى ذكرها الحكم تتضمن بذاتها الرد على دفاعه .

وحيث إن مؤدى الوجه الثالث أنه لا يصح في القانون أن يحكم بالتعويض لصاحب الأشياء المسروقة على السارق والمخفى معا بالتضامن .

وحيث إن ما يقول به الطاعن في هذا الوجه مردود بأن القانون لا يشترط في الحكم بالتضامن على المسؤولين عن التعويض أن يكونوا قد ساهموا في الجريمة الواحدة بصفة فاعلين أو شركاء أو بعبارة أخرى أن يكون الخطأ الذى وقع منهم واحدا بل يكفي أن يكون قد وقع من كل منهم خطأ ولو كان غير الذى وقع من زميله أو زملائه متى كانت أخطاؤهم مجتمعة قد سببت للضرور ضررا واحدا ولو كانت مختلفة أو لم تقع في وقت واحد . وإذن فما دام الخطأ الذى يقع من السارق بفعل السرقة يتلاقى في نتيجته مع الخطأ الذى يقع ممن يخفى المسروق بالنسبة لئال الذى يقع عليه فعل الإخفاء ، ويتلاقى معه في الضرر الذى يصيب المضرور بجرمائه من ماله ، فإن الحكم إذ ألزم الطاعن باعتباره مخفيا لكل ما سرق بأن يدفع مبلغ التعويض بالتضامن مع السارق يكون قد أصاب الحق ولم يخطئ في شيء .

(١٩٧)

القضية رقم ١٣٤٣ سنة ١٣

سرقه باكره . لا يشترط أن يكون الإكراه باعضاء مادی . التهديد باستعمال السلاح . ضرب من ضرب الإكراه . (المادة ٢٧١ ع = ٣١٤)

إله وإن كان القانون لم ينص في باب السرقة بالمادة ٣١٤ ع على التهديد باستعمال السلاح وعلى عده بمنزلة الإكراه كما فعل في بعض المواد الأخرى إلا أنه

ما دام التهديد باستعمال السلاح هو في ذاته ضربا من ضروب الإكراه لأن شأنه شأن الإكراه تماما من حيث إضعاف المقاومة وتسهيل السرقة ، وما دام القانون لم يخصه بالذكر في المواد التي ذكره فيها مع الإكراه إلا لمناسبة ما اقتضاه مقام التحدث عن وجود السلاح مع الجانين ، ولم يقصد التفريق بينه وبين الإكراه بل قصد تأكيد التسوية بينهما في الحكم ، فلا محل للقول بأن الإكراه لا يكون إلا باعتداء مآدى وأنه لا يكفي فيه التهديد باستعمال السلاح ، فإن هذا التهديد لا يقل تأثيره عن تأثير الاعتداء المآدى ، وعلة تشديد العقوبة متوافرة فيه كما هي متوافرة في الاعتداء المآدى .

المحكمة

وحيث إن مبنى وجه الطعن المقدم من الطاعن الأول أن الحكم المطعون فيه إذ أدانته بجناية السرقة بالإكراه وعاقبه بالمادة ٣١٤ من قانون العقوبات بناء على ما استخلصته المحكمة من أنه شهر مسدسا محشوا في وجه المخني عليه يكون قد أخطأ . ذلك لأن القانون فرق في باب السرقة بين الإكراه والتهديد باستعمال السلاح واعتبر كلا منهما ظرفا مستقلا عن الآخر مما يفيد أن التهديد باستعمال السلاح لا يعد بمثابة الإكراه الذي نص عليه دون غيره بالمادة ٣١٤ المذكورة .

وحيث إنه وإن كان القانون لم ينص في باب السرقة بالمادة ٣١٤ عقوبات على التهديد باستعمال السلاح وعلى عده بمثابة الإكراه كما قفل في بعض المواد الأخرى إلا أنه مادام التهديد باستعمال السلاح هو في ذاته ضربا من ضروب الإكراه لأن شأنه شأن الإكراه تماما من ناحية إضعاف المقاومة وتسهيل السرقة . وما دام القانون لم يخصه بالذكر في المواد التي ذكره فيها مع الإكراه إلا لمناسبة ما اقتضاه مقام التحدث عن وجود السلاح مع الجانين ، ولم يقصد التفريق بينه وبين الإكراه بل قصد تأكيد التسوية بينهما في الحكم فإنه لا محل للقول بأن الإكراه لا يكون إلا بالاعتداء المآدى وبأنه لا يكون من التهديد باستعمال السلاح . لأن هذا التهديد لا يقل تأثيره عن تأثير الاعتداء المآدى ، وعلة تشديد العقوبة متوافرة فيه كما هي متوافرة في الاعتداء المآدى .

وحيث إن محصل الوجه الأول من وجهي الطعن المقدم من الطاعن الثاني أن محكمة الجايات نسبت إليه أنه انتزع من المجنى عليه حافظة نقوده مع أن هذه الواقعة ليس لها سند في التحقيقات ولا في أقوال الشهود أو المتهمين .

وحيث إنه لا صحة لما يقوله الطاعن في هذا الوجه لأنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن المجنى عليه شهد أمام المحكمة بأنه هو الذي أنخرج حافظة النقود من جيبه، كما يبين أن الطاعن الأول ذكر في أقواله أمام المحكمة أنه بعد أن شهر هو والطاعن الثاني مسدسهما في وجه المجنى عليه أخذ الطاعن الثاني النقود ثم اقتسمها معه ، وأقر الطاعن الثاني نفسه بأنه أخذ حافظة النقود من المجنى عليه وإن كان قد علل ذلك بخوفه من تهديد الطاعن الأول له بالمسدس .

وحيث إن محصل الوجه الآخر أنه جاء بأسباب الحكم المطعون فيه أنه لacre بعدول الطاعن الثاني بالجلسة عن اعترافه في التحقيق إلى الزعم بأنه أخذ حافظة النقود تحت تأثير إكراه الطاعن الأول له وتهديده إياه بالمسدس مع أن أقوال الطاعن لا تؤدي إلى غير ما قزره بجلسة المحاكمة .

وحيث إنه يبين مما هو ثابت بمحضر الجلسة وبالحكم المطعون فيه أن الطاعن قزر أمام المحكمة أن الطاعن الأول أمره بأخذ الحافظة من المجنى عليه وهدده بعد أن هدد المجنى عليه بالمسدس فأخذ المحفظة تحت تأثير هذا التهديد مع أنه سبق أن اعترف في التحقيق بما أسند إليه إذ قال إن الطاعن الأول شهر مسدسه على المجنى عليه وطلب منه حافظته فأخرجها ثم أمره هو بأخذها منه ففعل ولم يدع الطاعن في التحقيق أن الطاعن الأول هددته بالمسدس وقال الحكم تعقيا على ذلك " إنه لا عبرة بعدول المتهم الثاني في الجلسة عن اعترافه بالتحقيق إلى الزعم بأنه أخذ المحفظة تحت تأثير إكراه المتهم الأول وتهديده بالمسدس لعدم معقولية هذا الزعم ولخالفته لما قزره في التحقيق ولما شهد به المجنى عليه " . ومتى كان ما قزره الحكم من هذا تبرره المقدمات التي أوردها فإن مجادلة الطاعن على الصورة الواردة في طعنه لا يكون لها من معنى سوى محاولة فتح باب المناقشة في موضوع الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به .

(١٩٨)

القضية رقم ١٣٤٧ سنة ١٣ القضية

اختلاس محجوزات :

(١) إقامة الإدانة على أساس تصرف المتهم في المحجوز، دفع المتهم بأنه غير مكلف بنقل المحجوزات إلى السوق . لا يجدي . محل هذا الدفع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة فعلا ولكنها لم تقدم للحضر في يوم البيع .

(ب) سقوط الدعوى . تاريخ وقوع الجريمة . تعينه . موضوع . إعلان المتهم بوصف تهمة المتهم وقوع الاختلاس في يوم معين . عدم اعتراف المتهم على ذلك . أخذ الحكم بهذا الوصف . عدم ورود شيء في الحكم يدل على انقضاء الدعوى . تمسك المتهم أمام محكمة النقض باقضاء الدعوى . لا يجوز . تاريخ محضر المجلس هو تاريخ وقوع الاختلاس . (المادتان ٢٨٠ و ٢٩٧ ع ٢٢٣ و ٢٤٢)

١ — ما دام الحكم قد أقام إدانة المتهم على أساس أنه تصرف في القطع المحجوز فلا يجدي هذا المتهم تمسكه بأنه غير مكلف بنقل الأشياء المحجوزة إلى السوق ، لأن هذا الدفع محله أن يكون الشيء المحجوز موجودا ولكنه لم يقدم للحضر في اليوم المحدد لبيعه .

٢ — إن تاريخ محضر المجلس ليس هو تاريخ وقوع الفعل المكون لجريمة الاختلاس . فتي كان وصف التهمة التي أعلن بها المتهم قد تضمن أن الاختلاس وقع في تاريخ معين ، ولم يترض المتهم على ذلك أمام محكمة الموضوع ، وأخذ الحكم بهذا الوصف مثبتا أن الاختلاس وقع في التاريخ المذكور بوصف التهمة ، ولم يرد فيه ما يفيد انقضاء الدعوى العمومية بمضي المدة ، فلا يكون للتهم أن يتمسك أمام محكمة النقض بسقوط الحق في إقامة الدعوى ، إذ أن تعيين تاريخ الجريمة متعلق بالموضوع .

جلسة ٣١ مايو سنة ١٩٤٣

برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : منصور إسماعيل بك
وجدى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد الفتى الجزائري بك المستشارين .

(١٩٩)

القضية رقم ١١٣٩ سنة ١٣ القضاية

تعريض . سند تنازل . تحصيل المحكمة من عباراته وملابساته والظروف التي حصل فيها أنه لا يمنع
من تعريض المحنى عليه عن العاهة التي تخلفت عنده . سلطة محكمة الموضوع في ذلك .

إن تفسير سند التنازل وتعترف حدوده وحقيقة معناه من سلطة محكمة الموضوع ،
ولا معقب عليها فيه إلا إذا كانت عبارة السند أو سائر ما استعانت به المحكمة
في تفسيرها ليس من شأنه أن يؤدي إلى ما ذهب إليه . فإذا كانت المحكمة
قد حصلت من عبارة سند التنازل ، ومن الملابسات التي حصل فيها التنازل ،
أنه لا يمنع من تعريض المحنى عليه عن العاهة التي تخلفت عنده ، وكان المتمسك
بهذا التنازل لا يدعى أن المحكمة قد مسخت سنده عند تفسيره بل يقول بأن التنازل
حصل عقب البلاغ وأثبت بذيله أى قبل ظهور العاهة ، فلا يكون له وجه للطعن
على حكم المحكمة بهذا السبب .

(٢٠٠)

القضية رقم ١١٣٨ سنة ١٣ القضاية

تروير . وكيل مكتب بريد . تقيقه في البيانات الواجب عليه تدوينها في الأوراق والدفاتر الخاصة
بعملياته بأن زاد في عدد الطوابع والأذون وأوراق التهمة على الموجود ونقص ما يقابل هذه الزيادة
في بيان النقدية المتحصلة . تروير . القول بأن عدم إثباته ما باعه عمل سلبى لا يقع به تروير . لا يقبل .
ما وقع منه في جلته هو إثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة . (المادة ١٨١ ع = ٢١٣)
إذا كان الواضح مما أثبتته الحكم أن المتهم (وهو وكيل مكتب بريد) لى يستر
الاختلاس الواقع منه لفق في البيانات التي دونها في الأوراق والدفاتر الخاصة بعملياته ،
فزاد في بيان عدد الطوابع والأذون وأوراق التهمة على ما هو موجود لديه بالفعل
منها ، ونقص من بيان النقدية المتحصلة ما يقابل تلك الزيادة التي أثبتنا ، فإنه

لا يقبل منه القول بأن عدم إثباته ما باعه هو عمل سلبى لا يقع به تزوير . إذ أنه بما وقع منه جملته يكون قد أثبت في الأوراق والدفاتر الواجب عليه أن يدون بها ، على صحة ، النقدية المتحصلة والباقي لديه من الطوابع والأذون وأوراق التهمة لإمكان مراجعته عمله ومراقبته فيه ، واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، وهذا من طرق التزوير التى نص عليها القانون .

(٢٠١)

القضية رقم ١٣٤٣ سنة ١٣٤٣ القضائية

شروع . تعريفه . البدء في تنفيذ ذات الفعل المكون للجريمة . لا يشترط . يجب أن يكون الفعل الذى بدئ فيه من شأنه أن يؤدى فوراً ومباشرة إلى الجريمة . إعداد المتهمة مادة سامة . ذهابه بها إلى حظيرة المواشى التى قصد سمها . محاولته فتح باب الحظيرة . ذلك لا يعتبر شروفاً في قتل تلك المواشى . هو مجزء أعمال تحضيرية .

إن المادة ٤٥ من قانون العقوبات قد عرفت الشروع بأنه " البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لادخل لإرادة الفاعل فيها " . وهذا النص وإن كان لا يوجد فيه ما يوجب ، لتحقيق الشروع ، أن يبدأ الفاعل في تنفيذ ذات الفعل المكون للجريمة إلا أنه يقتضى أن يكون الفعل الذى بدئ في تنفيذه من شأنه أن يؤدى فوراً ومن طريق مباشر إلى ارتكاب الجريمة . وإذن فإن إعداد المتهمة للسامة ، وذهابه بها إلى حظيرة المواشى التى قصد سمها ، ثم محاولته فتح باب الحظيرة ، ذلك لا يمكن اعتباره شروفاً في قتل تلك المواشى لأنه لا يؤدى فوراً ومباشرة إلى تسميمها وإنما هو لا يعدو أن يكون من قبيل الأعمال التحضيرية التى لا يعاقب القانون عليها ولو وضحت نية المتهمة فيها .

(٢٠٢)

القضية رقم ١٣٦٤ سنة ١٣٤٣ القضائية

تفتيش . الدفع بطلانه . وجوب إيداعه لدى محكمة الموضوع . متى قبل التمسك به أمام محكمة النقض ؟ إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان التفتيش ، وكان الحكم المطعون فيه ليس فيه ما يفيد صحة ما يدعيه من ذلك ، فلا يقبل منه أن يطعن

بذلك أمام محكمة النقض، فإن القول بهذا البطلان يستوجب تحقيقا موضوعيا .
وذلك مما لا شأن لمحكمة النقض به^(١) .

(٢٠٣)

القضية رقم ١٣٧٤ سنة ١٣ سنة القضائية

مواد مخدرة . ضبط مادة مخدرة في غير منزل المتهم . عقابه على الإحراز . جوازه .
مضى استخلص الحكم في منطق سليم من الأدلة التي أوردتها أن المتهم ضالغ
بنفسه في واقعة إحراز المخدر الذي لم يضبط عنده بنقله المختر و إخفائه في المنزل
الذي ضبط فيه ، فإن عقابه على أنه محرز لا مخالفة فيه للقانون .

(٢٠٤)

القضية رقم ١٣٧٦ سنة ١٣ سنة القضائية

محكمة الموضوع . سلطانها في تقدير الدليل . تقرير طبيب يتضمن أن الحني عليه أصيب يوم الحادثة بضرب
نشأت عنه عاهة . تضمنه أن ما ورد به من ذلك هو على سبيل الترجيح . أخذ المحكمة في حكمها بما رجحه
الأطباء باعتباره هو المتفق مع وقائع الدعوى . لا تثيرب عليها في ذلك . عدم استدعاها للطبيب في الجلسة
لعدم طلب ذلك من المتهم ولما وأنه من أنه لا حاجة بها إليه . لا تثيرب عليها فيه .
إذا كانت تقارير الأطباء عن العاهة المتخلفة بالمجنى عليه قد تضمنت أنه
أصيب يوم الحادث بالضرب الذي نشأت عنه العاهة ، ومع هذا ورد بها أن ذلك هو
على سبيل الترجيح لا على سبيل الجزم ، فلا تثيرب على المحكمة إذا هي جازمت بصحة
ما رجحه الأطباء على اعتبار أنه هو الذي يتفق مع وقائع الدعوى وأدلتها المطروحة
عليها . ولا يصح أن ينهى عليها أنها أقامت قضاها على الاحتمال والظن لا على اليقين
والجزم . وكذلك لا تثيرب عليها إذا هي لم تستدع الأطباء ، مادام المتهم لم يطالب
ذلك إليها ، وما دامت هي قد رأت بعد ما استبانته من تقاريرهم أنه ليس هناك
من فائدة لسماهم بالجلسة .

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة في حكمها الصادر بجملة ٣١ من مايو سنة ١٩٤٣ في القضية
رقم ١٣٧٢ سنة ١٣ أيضا وكذلك في الحكم الصادر بهذه الجلسة في القضية رقم ١٣٧٩ سنة ١٣

(٢٠٥)

القضية رقم ١٣٧٨ سنة ١٣

هناك عرض . صاية لم تبلغ ثمانى عشرة سنة . احتياج المتهم بجعله حقيقة منها . لا يجديه ما لم يتم الدليل على أنه لم يكن في مقدوره بأية حال أن يقف على الحقيقة . (المادة ٢٣٢ع = ٢٦٩)

ما دامت المحكمة قد اقتنعت من الدليل الفنى أن سنّ المحنى عليها كانت وقت وقوع الجريمة عليها أقل من ثمانى عشرة سنة كاملة فلا يجدى المتهم قوله بجعله هذه السنّ الحقيقية لما كانت فيه من ظروف تدل على أنها تجاوزت السنّ المقررة بالقانون للجريمة . ذلك بأن كل من يقدم على مقارنة فعل من الأفعال الشائنة فى ذاتها أو التى تؤمّمها قواعد الآداب وحسن الأخلاق يجب عليه أن يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل أن يقدم على فعله . فإذا هو أخطأ التقدير يحق عليه العقاب عن الجريمة التى تتكوّن منها ما لم يتم الدليل على أنه لم يكن فى مقدوره بحال أن يقف على الحقيقة .

(٢٠٦)

القضية رقم ١٣٨٣ سنة ١٣

أشياء . ضائعة . حبس الشئ . الضائع بنية تملكه . تطبيق أحكام السرقة عليه . مخفى هذا الشئ . عقابه على أنه أخفى شيئا مسروقاً . صحيح .

إن ما جرى عليه القضاء من اعتبار حبس الشئ الضائع بنية تملكه عند العثور عليه فى حكم السرقة يقتضى تطبيق جميع أحكام السرقة عليه . وهذا يلزم عنه أن يعتد من يخفى الشئ بعد العثور عليه وهو عالم بحقيقة الأمر فيه مرتكباً لجريمة إخفاء أشياء مسروقة . وإذ كان هذا هو حكم القانون فإنه إذا ادعى المتهم أنه كان يعتقد أن الشئ هو من الأشياء الضائعة، وأنه أخذه من عثر عليه ليحفظه على ذمة صاحبه، وأثبتت المحكمة عليه أنه غير صادق فيما ادعاه من ذلك وأنه كان على علم بأن هذا الشئ مسروق، ثم أوقعت عليه عقوبة الخفى، فإنها لا تكون ملازمة بأن تذكر فى حكمها من البيان أكثر من ذلك .

(٢٠٧)

القضية رقم ١٣٨٦ سنة ١٣٨٦ القضائية

دعوى مدنية . رهنها أمام المحكمة الجنائية . ثلاثة متهمن . انتهاء المحكة إلى أن أحدهم هو الذى قارف الجريمة . وقوع تقصير من أحد المتهمين الآخرين فى الواجبات المفروضة عليه بموجب عقد استخدامه عند المدعى بالحقوق المدنية . عدم وقوع أى تقصير من الآخر . رفض الدعوى المدنية بالنسبة لذين المتهمين . فى محله . القضاء بذلك لا يمنع المدعى من رفع دعواه بناء على المسئولية التعاقدية .

ما دامت الدعوى المدنية قد رفعت أمام المحكمة الجنائية فإن هذه المحكة إذا انتهت إلى أن أحد المتهمين هو وحده الذى قارف الجريمة المطلوب التعويض عنها، وأن المتهمين الآخرين : أحدهما لم يقع منه سوى تقصير فى الواجبات التى يفرضها عليه العقد المبرم بينه (مستخدم بنك التسليف) وبين المدعى بالحقوق المدنية (بنك التسليف) ، والآخر لم يثبت وقوع أى تقصير منه — إذا انتهت إلى ذلك فإنه يكون متعينا عليها ألا تقضى بالتعويض إلا على من ثبتت عليه الجريمة ، وأن تقضى برفض الدعوى بالنسبة للمتهمين الآخرين لأن حكمها على المتهم الذى خالف شروط العقد لا يكون إلا على أساس المسئولية التعاقدية ، وهو غير السبب المرفوعة به الدعوى أمامها ، وهذا لا يجوز فى القانون . ولأن حكمها بالتعويض على المتهم الآخر ليس له ما يبرره ما دام لم يثبت وقوع أى خطأ منه . أما القول بأن المحكة كان عليها فى هذه الحالة أن تحكم بعدم الاختصاص فى الدعوى المدنية بالنسبة لذين المتهمين : أحدهما أو كليهما لا يرفضها فرددود بأنه ما دامت الدعوى قد رفضت على أساس انعدام المسئولية التقصيرية فإن ذلك لا يمنع المدعى بالحقوق المدنية، وليس من شأنه أن يمنعه ، من رفعها أمام المحاكم المدنية بناء على سبب آخر هو المسئولية التعاقدية .

(٢٠٨)

القضية رقم ١٣٨٧ سنة ١٣٨٧ القضائية

- (أ) تفتيش . المدة المحددة لإجراء التفتيش . لا يدخل فى حسابها اليوم الذى صدر فيه الإذن .
- (ب) التفتيش عن شئ، معين مطلوب ضبطه . العثور على ماله علاقة بجريمة أخرى . إثباته فى محضر التفتيش فى محله .
- (ج) مرقعة . وحود المسروق لدى المتهم . اعتباره سارقا لا مخفيا . تحصيل المحكة من الرقاع والظروف أنه سارق . مطالبتها بالتحدث صراحة عن الاعتبارات التى اعتمدت عليها فى ذلك . لا يصح .

١ - إن القواعد العامة المقررة لحساب المواعيد في قانون المرافعات ، تقضى بأن لا يدخل في حساب المدة التي حددت في إذن التفتيش لإجرائه فيما اليوم الذى صدر فيه الإذن ، فإن إدخال هذا اليوم في الحساب يترتب عليه دائماً نقص في مقدارها .

٢ - إن قيام مأمور الضبطية القضائية بالتفتيش عن الشيء المعين المطلوب ضبطه بموجب إذن التفتيش لا يمنعه من أن يثبت كل ما يشاهده في أثناء التفتيش مما له علاقة بجريمة أخرى وقعت ، فإنه في هذه الحالة إنما يثبت ما عثر عليه بناء على سلطته بوصف كونه مأموراً للضبطية القضائية بإشـر عملاً من حقه قانوناً لإجرائه .

٣ - إن وجود المسروقات لدى المتهم من شأنه أن يبرر القول بأنه سارق أو مخف للأشياء المسروقة تبعاً لظروف كل دعوى . فإذا قالت المحكمة إنه سارق كان معنى ذلك أنها رأت من وقائع الدعوى وظروفها التي سردتها في حكمها أن الواقعة سرقة ، ولا يصح في هذه الحالة مطالبتها بالتحدث صراحة عن الاعتبارات التي اعتمدت عليها في رأيها ، فإن المناقشة في ذلك مما يتعلق بصميم الموضوع .

جلسة ٧ يونيو سنة ١٩٤٣

برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات : منصور إسماعيل بك وجندى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد الملقى الجزائري بك المستشارين .

(٢٠٩)

القضية رقم ٩٦٥ سنة ١٣ القضائية

اشتراك . فاعل أصلى . شريك . نص المادة ٤٢ عام . مريانه على الاشتراك بجميع الطرق التي يقع بها . ماذا يجب لمعاقبة الشريك ؟ جريمة شروع في رشوة . اختلاف قصد الفاعل عن قصد الشريك . تجربة الفاعل ومعاقبة الشريك . جواز ذلك . (المواد ٤٠ و ٤١ و ٤٢ ج)
 إن المادة ٤٢ عقوبات إذ نصت على أنه " إذا كانت فاعل الجريمة غير معاقب لسبب من أسباب الإباحة أو لعدم وجود القصد الجنائى أو لأحوال أخرى

خاصة به وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانونا " قد جاءت بعبارة عامة يتناول حكمها الجرائم كافة ، ويسرى على الاشتراك بجميع الطرق التي يقع بها . وهذا هو الذى يتسق مع ما نصت عليه المادة ١٤١ من قانون العقوبات من أن عقوبة الشريك هي العقوبة المقررة للجريمة دون ذكر للفاعل ، مما مفاده أن الشريك يعاقب بغض النظر عن معاقبة الفاعل ، ومع ما نصت عليه المادة ١٤١ التي عرفت الشريك في الجريمة دون أن تستلزم في حقه أن تكون له علاقة مباشرة بالفاعل ، مما مفاده أن الشريك — بحسب الأصل — يستمد صفته من الجريمة التي وقعت ومن فعل الاشتراك الذى ارتكبه ومن قصده هو من فعلته ، وأنه لا يجب لمعاقبته أكثر من أن تكون الجريمة قد وقعت بناء على تحريضه على ارتكاب الفعل المكون لها أو اتفاهه على ارتكابها مع غيره أيا كان ومهما كانت صفته ، أو بناء على مساعدته في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتتمة لها . يستوى في ذلك كله أن يكون اتصاله بالفاعل قريبا ومباشرا أو بعيدا وبالواسطة . فعلى مقتضى ذلك يصبح أن يكون الشريك عالما بالجريمة التي يشترك فيها وبجميع الظروف المحيطة بها ، والفاعل الأصلي يباشر ارتكاب الفعل المسمى المكون لها وهو حسن النية غير عالم بأنه يرتكب جريمة . وإذا كان يجوز في العقل تصور ذلك في جريمة الرشوة أو الشروع فيها فإن المحكمة إذا استخلصت أن الشريك حين اتفق مع الفاعل وساعده في أن يقدم المبلغ الذى قدمه إلى الموظف كان في الواقع وحقيقة الأمر يقصد هو والموظف أن المبلغ إنما هو في مقابل قيام الموظف بعمل من أعمال وظيفته لا للعمل الذى قدمه الفاعل من أجله معتقدا أنه عمل برىء — إذا استخلصت ذلك ، وكانت الأدلة التي ذكرتها مؤدية إليه ، فانها لا تكون قد خالفت القانون في شيء . واخلاف قصد فاعل الشروع في الرشوة عن قصد الموظف ، وكون الأول لم يقصد عملا من أعمال الوظيفة — ذلك ، وإن كان ينفي الجريمة عن الفاعل ، ليس من شأنه أن ينفيها عن الشريك متى كانت جميع عناصرها القانونية متوافرة في حقه .

(٢١٠)

القضية رقم ١٣٦٣ سنة ١٣ سنة القضائية

عش البضاعة - بيع المتهم صابونا مصنوعا عنده عليه بيانات غير مطابقة لهذه الحقيقة - غش تجارى،
فى البضاعة - العقاب عليه بمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات التجارية لا يقتضى
القانون الخاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون -

إذا كان ما وقع من المتهم هو أنه باع صابونا من صنعه وعليه بيانات غير مطابقة
لهذه الحقيقة فذلك يعتبر فى القانون ضرا من ضروب الغش التجارى فى البضاعة،
والعقاب عليه يكون بمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات
التجارية لا بمقتضى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص بتنظيم صناعة الصابون وتجارته.

(٢١١)

القضية رقم ١٣٤٤ سنة ١٣ سنة القضائية

كحول - صنع سواكل كحولية خفية - العقاب على ذلك - قصد التغطية - لا يشترط -

(المرسوم بقانون الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ بخصوص رسم الإنتاج على الكحول)

إن المادة ٤ من المرسوم بقانون الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ بخصوص
رسم الإنتاج على الكحول لا تشترط للعقاب على القيام بصنع السواكل الكحولية
بغير إخطار سابق أن يكون المتهم قد قصد إلى التغطية، بدليل أنها تقول فى نصها
”وفى القيام بصنع أو إعادة تغطية أرواح أو سواكل كحولية من أى نوع سواء كان
ذلك على البارد أو بالتقطير“. وإذن ففى ثبوت أن المتهم قد قام بصنع سواكل
كحولية دون أن يخطر مصلحة الجمارك فهذا يكفى لعقابه.

(٢١٢)

القضية رقم ١٣٦٦ سنة ١٣ سنة القضائية

(أ) تجهر - منط العقاب عليه - وقوعه على مرأى من الناس - لا يشترط أن يكون فى ذات

الطريق أو المثل العام - تجهر فى حقل على مقربة من الطريق العام مروض لأتظار المارة -

العقاب عليه - (القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤)

(ب) انتهاك حرمة ملك الغير - تأجير قطعة من الأرض لإنشاء مصرف بها - عدول المجرم عن هذا

الاتفاق - منه المستأجر من عمل المصرف حتى يأذن مالك الأرض - شكوى المستأجر من

ذلك - تنازله عن الشكوى - منه المجرم من حيازة الأرض المؤجرة بالقوة - جريمة -

(المادة ٣٢٣ ع = ٣٦٦)

١ — لا يجب للعقاب على التجمهر أن يكون حصوله في طريق أو محل عام وإنما يجب فقط أن يكون على مرأى من الناس ولو لم يكن في ذات الطريق أو المحل العام . فإذا حصل التجمهر في حقل على مقربة من الطرق العمومية معرضاً لأنظار المارة فقد حق العقاب على المتجمهرين . والقول بأنه يجب للعقاب على التجمهر أن يكون علنياً إن صح الأخذ به في تخصيص النص الذي جاء في القانون عاماً مطلقاً وعلى غرار القوانين الأجنبية التي أخذ عنها والتي لا تعرف هذا القيد فلا يمكن أن يكون القائل به قد قصد أن العلانية لا تكون إلا إذا كان التجمع في ذات الطريق أو المحل العام ، وإنما القصد أن يحصل التجمع في أى مكان يمكن الناس أن يروا المتجمعين فيه فيتعجبوا ، أو يمكن العامة يتعجبون مشيتهم أن ينضموا إليهم فيزداد خطره على السلم العام ، إذ الشخص في زمرة المتجمهرين ، يختلف عنه خارج التجمع ، من حيث استناره بالمسؤولية وانقياده إلى أهواء الغير . أما القول بغير ذلك فإنه يؤدي إلى تعطيل حكم القانون ، إذ بناء عليه يكفي للإفلات من العقاب أن يعمل المتجمعون على أن يكون تجمعهم في غير الطريق العام ولو على قيد شهر منه ، وهذا لا يمكن قبوله لا في العقل ولا في القانون .

٢ — إذا كان الظاهر مما أورده الحكم أنه بعد أن حرر عقد الإيجار الذي أجر بموجبه زيد إلى بكر فداها من الأطنان المؤجرة له من ملك خالد لإنشاء مصرف به عمل زيد عن اتفاقه ، وعمل على منع إقامة المصرف إلى أن يأذن خالد صاحب الشأن في إقامته ، وأنه بعد أن قُدم بكر شكواه إلى مأمور المركز عن اجترأ رجال زيد على هدم ما حفره من المصرف تآزل عن شكواه ، فإنه إذا أمر بكر رجاله بالتقدم لدخول الأرض لكي يمنعوا زيدا من حيازتها بالقوة فهذا يعد في القانون جريمة معاقبا عليها بالمادة ٣٦٩ ع بغض النظر عما إذا كان استرداد زيد الحيازة بعد التأجير صحيحاً أو غير صحيح . ولا يكون لبكر ورجاله أن يدعوا أنهم كانوا في حالة دفاع شرعي عند اعتدائهم على رجال زيد .

(٢١٣)

القضية رقم ١٤٢٨ سنة ١٣ القضية

إثبات . محاكمة جنائية . العيرة فيها . مطالبة القاضى بالأخذ بدليل دون دليل . لا يصح . اتباع الأحكام المقررة للقانون للإثبات فى المواد المدنية والتجارية . لا إلزام . الأوراق الرسمية . حجتها والأحكام المقررة للظعن فيها . محل اتباعها والأخذ بها وجوباً . الإجراءات المدنية والتجارية . محضر كسرختم المتوفى . افتتاح المحكمة الجنائية بعدم صحة ما ورد فيه . عدم أخذها به . لا تريب عليها فى ذلك . لأنه لما كانت العبرة فى المحاكمة الجنائية باقتناع القاضى ، بناء على التحقيقات التى تتم فى الدعوى ، بادانة المتهم أو ببراءته كان لا يصح مطالبة القاضى بالأخذ بدليل دون دليل أو باتباع الأحكام المقررة بالقانون لإثبات الحقوق والتخالف منها فى المواد المدنية والتجارية . وإذن فإذا اقتنع القاضى من الأدلة التى أوردها بأن المتهم ارتكب الجريمة المرفوعة بها الدعوى عليه وجب عليه أن يدينه ويوقع عليه العقاب . ويكون ذلك معناه أنه لم يرف أى دليل آخر ولو كان ورقة رسمية ما يغير النظر الذى انتهى إليه . أما ما جاء فى القانون عن حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للظعن فيها فعمله فى الإجراءات المدنية والتجارية فقط حيث عينت الأدلة ، ووضعت أحكام لها ، وألزم القاضى بأن يجرى فى قضائه على مقتضاها . وإذن فلا تريب على المحكمة إذا هى لم تأخذ بمحضر كسرختم المتوفى لاقتناعها من الأدلة التى أوردها بأنه لا صحة لما هو وارد فيه .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من وجهى الظعن أن الحكم المطعون فيه دان الطاعنين فى جريمة التزوير على أساس أن الطاعن الثانى استولى على ختم والده مورث المدعية بالحقوق المدنية ووقع به بعد وفاته على المخالصة المطعون فيها بالتزوير ، مع أن الثابت بمحضر كسر الختم أن عمدة البلدة أخرج ختم المتوفى من جيبه قبل دفنه وأجرى كسره بواسطة بعض أولاده وأقاربه ، ولما كان محضر كسر الختم محضراً رسمياً لا يجوز إثبات عكس ما جاء به إلا بطريق الظعن بالتزوير فإن الحكم إذ لم يعول عليه يكون قد أخطأ خطأ يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت جريمة التزوير على الطاعنين تعرض لما دُفع به من أن محضر كسر الختم يعتبر حجة بما فيه ما دام لم يثبت تزويره وقال في ذلك : "إن أهم ما يجب توفره في محاضر كسر الأختام أن يصم بالختم على محضر الجبر حتى يتحقق من أن الختم الذي جبر هو ختم المتوفى نفسه وأن يحتفظ بقايا الختم وتوضع في مظهر يرسل مع المحضر للمجلس الحسبي وأن يقوم بجبره محرر المحضر نفسه ... ولم يثبت أن العمدية أجرى كسر الختم بنفسه بعد التحقق من أن الختم الذي كسره هو ختم المورث لا غيره ، ولم يوقع العمدية على المحضر بنصمة الختم المكسور قبل كسره حتى يتحقق من أن الختم الذي كسره هو ختم المتوفى نفسه وثابت بمحضر جبر الختم بدوسيه المجلس الحسبي ما قزره عمدة الوقدة (لما بلغنى وفاة عبد الله محمد قمت في الحال قبل دفنه واستحضرت عبد الله محمد شيخ النجع وتوجهنا للتوفى وأخرجنا الختم الذي باسمه من جيبه قبل دفنه واستأمناه فعلا وأجرينا تكسيه بمعرفة بعض أولاده وأقاربه) وموقع على هذا المحضر من عمدة الوقدة وعبد الله محمد شيخ النجع خليفة وحسن محمد أحمد ومحمود عبد الله وحسن عبد الرحيم والسيد عمران ، وجميع من وقعوا عليه عدا محمود عبد الله أميون ، ووقعوا بأختامهم . ومضمون هذا المحضر يشعر بأن العمدة والشيخ لم يتحققا من أن ختم المورث جبر حقيقة وخاصة أنه جاء على لسان الشيخ رضوان مصطفى درويش أمام النيابة صفحة ١٤ من التحقيق الأول للنياية أن الذي أحضر له الختم محمود بن المتوفى وهو المتهم الثاني (الطاعن) وقزله أنه ختم أبيه لأنه لا يعرف القراءة والكتابة وأن الذي حرر المحضر الخاص بجبر الختم هو المتهم الأول بمساعدة وزيرى عبد الرحيم عامل التليفون وقد قزر أيضا أن عامل التليفون لم يتحقق من الختم بل قرأه له المتهم الأول وقزر أنه سمع بالإشاعة أن الختم لم يكسر ولما سئل وزيرى قزر بصحيفة ١٧ من محضر تحقيق النياية أن الذي أحضر الختم هو المتهم الثانى وكسره دون أن يتحقق الشاهدان من الختم كما قزر حسن أحمد مع المتهمين وهو ضمن الموقعين على محضر جبر الختم أنه لم يقرأ أحد ختم المتوفى قبل

كسره . وإنه وإن كان العقد الرسمي يعتبر حجة بما فيه ما لم يطعن فيه بالتزوير في المواد المدنية إنما يلاحظ أن محتويات المحضر قيمان : ما يثبتته المحزور بناء على معرفته ومشاهدته وما يثبتته بنساء على ما يقتره الخصوم . فالقسم الأول هو الذي يكون حجة بما يحويه ما لم يثبت تزويره أما القسم الثاني فيمكن إثبات ما يخالفه بالطرق القانونية المعتادة بدون حاجة إلى الطعن بالتزوير ، وإذا لم يراع شرط من الشروط الجوهرية لتحرير المحضر الرسمي يعتبر باطلا . والمحزور الرسمي الباطل إذا كانت عليه توقيعات يعتبر كالعقد العرفي . هذا كله في المسائل المدنية ولكن بالنسبة لمسائل الجنائية فإذا اقتنع القاضي بأن ما أثبتته المحضر الرسمي يخالف الواقع فيمكنه عدم التعويل عليه . وإن المحكمة لا تقول بأى وجه من الوجوه على محضر جبر الختم المؤرخ في ٩ يونيو سنة ١٩٣٥ لأنه رغمًا من أنه لم يرسل للجلسة الحسبي إلا بعد شكاوى عديدة تقدمت من الوصية نجية حسن عبد الرحيم بشأن عدم كسر الختم إذ أنه لم يرسل إلا في ١٢ مارس سنة ١٩٣٦ أى بعد الوفاة بما يقرب من السنة ، وهذا ما يجعل على الاعتقاد بأن يكون العمدة حرره فيما بعد ليدرا عن نفسه تهمة التقصير في جبر الختم ، فضلا عن أنه يستفاد من أقواله وأقوال وزيرى عبد الرحيم وحسن أحمد أن الختم كسر دون أن يتحقق من أنه ختم المتوفى . أما شهادة سعيد اسطفانوس الذى اشتشهد به المتهم الثانى بالجلسة الأخيرة فإن المحكمة لا تثق بشهادته لأنه لم يقل عنه أحد إنه كان ضمن الحاضرين في كسر الختم ولو كان حاضرا حقيقة كما يدعى لاستشهد به المتهمان من أول الأمر ، فضلا عن أنه شهد على أن العمدة هو الذى كسر الختم وأنه هو الذى أعطاه له ليقراه وهذا ما لم يقله العمدة ” .

وحيث إنه لما كانت العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على التحقيقات التى تم في الدعوى بإدانة المتهم أو ببراءته ، فإنه لا يصح مطالبة بالأخذ بدليل دون دليل أو باتباع الأحكام المقررة بالقانون لإثبات الحقوق والتخلص منها في المواد المدنية والتجارية ، وإذن فإذا اقتنع القاضي بأن المتهم ارتكب الجريمة وجب عليه أن يدينه ويوقع عليه العقاب ، ويكون ذلك منه معناه أنه لم يرق أى

دليل آخر ولو كان ورقة رسمية ما يغير النظر الذي انتهى إليه . أما ما جاء في القانون عن حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للطعن فيها فعلمه في الإجراءات المدنية والتجارية فقط ، حيث عينت الأدلة ووضع حكم لكل منها وألزم القاضى بأن يعمل في قضائه على مقتضاها . ومتى كان الأمر كذلك فلا تريب على المحكمة وقد اقتنعت من الأدلة التي أوردتها بأن لا صحة لما هو وارد بمحضر كسر الختم إذا ما هي لم تأخذ بهذا المحضر .

وحيث إن محصل الوجه الآخر أن الحكم أورد كثيرا من الوقائع على وجه لا يتفق والثابت في التحقيقات سواء فيما يختص بشهادة سعيد اسطفانوس أو شهود محضر الصلح أو بمحاضر جلسات المجلس الحسبي أو بتنازل الطاعن الثاني عن الدعوين اللتين رفعهما بصحة التوقيع .

وحيث إنه لا محل لما يثيره الطاعنان في هذا الوجه . فإن الحكم قد أثبت عليهما بالأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليهما أنهما قارفا الحرية التي عاقبهما من أجلها . ولذلك تكون مجادلتهما غير مجدية (أولا) لأنها غير متعلقة بالأدلة الرئيسية التي أقيم الحكم عليها بصفة أصلية ، (وثانيا) لأنها لا تعدو في حملتها أن تكون مناقشة في وقائع الدعوى وأدلة الثبوت فيها بما لا شأن لمحكمة النقض به .

(٢١٤)

القضية رقم ١٤٣٠ سنة ١٣ القضاية

(أ) حكم - حكم ابتدائي مؤيد استثنائيا لأسبابه . خلقه من البيانات الواجب ذكرها في الأحكام . ذكر تلك البيانات في الحكم الاستثنائي . يكفى . الإحالة على أسباب الحكم الابتدائي . المقصود منها .

(ب) اختلاس أشياء محجوزة . إخفاء المحجوز وعدم تقديمه في اليوم المعين للبيع بقصد عرقلة التنفيذ . توافرية الاختلاس . وجود المحجوز . لا يفي .

١ - إذا كان الحكم الابتدائي خاليا من البيانات الواجب ذكرها في الأحكام ، وكان الحكم الاستثنائي قد تدارك ذلك وقال في الوقت ذاته إنه يؤيد

الحكم الابتدائي لأسبابه ، فإنه يكون صحيحا ، وتكون الإحالة على الأسباب مقصودا بها الورقة الموقع عليها من القاضي و كاتب المحكمة وإن كانت لا تصح تسميتها حكما .

٢ — إن وجود المحجوز باقيا دون أن يحصل التصرف فيه لا ينفى نية الاختلاس إذا ثبت لدى المحكمة أن المتهم أخفاه ولم يقدمه في اليوم المعين للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ، وأن المحضر بحث عنه في محل الحجز فلم يجده . فإن ذلك مما يتوافر به فعل الاختلاس .

(٢١٥)

القضية رقم ١٤٣٤ سنة ١٣ القضاية

حكم . تسييه . إدانة المتهم . وجوب إقامتها على الجزم واليقين لا على الشك والظن . مثال . عدة . حجز .

لا يصح أن تقام الإدانة على الشك والظن بل يجب أن تؤسس على الجزم واليقين . فإذا استند الحكم في إثبات علم المتهم بالحجز إلى ما قاله من أنه عمدة يجب عليه بحكم صفته هذه أن يكون ملما بكل صغيرة وكبيرة تحصل في بلده ، وأن تعيين مندوب الحجز يكون عادة بإشارة تليفونية ترسل لمركز العملة لتبليغها إليهم ، فإنه يكون قاصرا في أسبابه . لأن ما قاله من هذا ليس من شأنه أن يصلح مقنعة للنتيجة التي أقيمت عليه ، إذ لا يمكن في العقل أن يلم كل عمدة بكل صغيرة وكبيرة تحصل في بلده ، كما أن تعيين مندوب الحجز إذا كان يحصل عادة بإشارة تليفونية فإنه يصح أيضا أن يحصل بغير هذه الطريقة .

(٢١٦)

القضية رقم ١٤٣٥ سنة ١٣ القضاية

(أ) اشتراك . مناط الاشتراك . علاقة المتهم بذات الفعل المكّن للجريمة لا بأشخاص من ساهروا معه فيها . شريك الشريك في الجريمة . عقابه . (المادة ٤٠ ع)

(ب) تزوير . استعمال . استخراج صورة مطابقة للأصل المزور من الدفاتر الرسمية . استعمالها . استعمال لورقة رسمية مزورة .

١ - إن المادة ٤٠ من قانون العقوبات التي تعترف الاشتراك في الجريمة لا تشترط في الشريك أن تكون له علاقة مباشرة مع الفاعل للجريمة . وكل ما توجبه هو أن تكون الجريمة قد وقعت بناء على تحريضه على ارتكاب الفعل المكون لها ، أو بناء على اتفاقه على ارتكابها مع غيره ، أيا كان ومهما كانت صفته ، أو بناء على مساعدته في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لها . يستوى في هذا كله أن يكون اتصاله بالفاعل قريبا ومباشرا أو بعيدا وبالواسطة ، إذ المدار في ذلك - كما هو ظاهر من النص - على علاقة المتهم بذات الفعل الجنائي المكون للجريمة لا بأشخاص من ساهموا معه فيها . والشريك إنما يستمد صفته - بحسب الأصل - من فعل الاشتراك الذي ارتكبه ، ومن قصده منه ، ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه . فهو على الأصح شريك في الجريمة لا شريك مع فاعلها . وإذن فتمتق وقع فعل الاشتراك في الجريمة - كما هو معترف بالقانون - فلا يصح القول بعدم العقاب عليه بمقولة إنه لم يقع مع الفاعل بل مع شريك له .

٢ - إن استخراج صورة مطابقة للأصل المزور من الدفاتر الرسمية لاستعمالها ، واستعمالها فعلا مع العلم بالتزوير الحاصل في الأصل ، يعد في القانون استعمالا لورقة رسمية مزورة ، لأعلى أساس أن هناك تزويرا في الصورة بل على أساس أن البيانات المستشهد عليها بالصورة والواردة في دفتر الزمى مزورة . فاستعمال الصورة هو في الواقع وحقيقة الأمر استعمال للدفتري ذاته ، والصور لم تجعل إلا كشهادات بما هو ثابت به .

المحكمة

وحيث إن الطاعنين ينعيان على المحكمة في وجه الطعن المشترك بينهما أنها إذ داتهما قد خالفت القاعدة القائلة بوجوب تفسير الشك لمصلحة المتهم . وفي بيان ذلك يقولان إن التحقيقات التي جرت في الدعوى لم تؤد إلى نتيجة حاسمة في شأن الطفل ، ولأزال الشك قائما في حقيقته هل ولد ثم مات أم هو لم يوجد أصلا . وبناء على هذا الشك أمرت النيابة العمومية بحفظ الأوراق . ولكن النائب العمومي

ألنى أمر الحفظ ثم عمل تحقيق تكميل لم يسفر عن جلاء الشك . وبالرغم من ذلك رفعت الدعوى على الطاعنين ، ومحكمة أول درجة وإن كانت قضت بالمقالب إلا أنها أثبتت في حكمها قيام ذلك الشك مما كان يتعين معه عليها وعلى المحكمة الاستثنائية أن تقضيا بالبراءة .

وحيث إن ما يشير الطاعنان بهذا الوجه مردود بأن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد أدلة الإثبات في الدعوى عقب عليها بقوله إن هذه الأدلة دعمت بقرائن ذكرها وإن مقارفة الطاعنين للجريمة ليس فيه أى شك . ثم تعرض إلى الدفاع المشار إليه بوجه الطعن وفنده ورد عليه ردا صحيحا بقوله " إن صدور قرار حفظ في القضية لا يقيد المحكمة في شيء عند تقديمها إليها للفصل فيها . ذلك بأن القضاء الجنائي مبنى أولا وقبل كل شيء على الاقتناع . فإذا اقتنعت المحكمة من ظروف الدعوى ووقائعها بإدانة المتهم قضت عليه بالمقوبة حتى ولو كان في القضية قرار حفظ سابق إذ العبرة باقتناع المحكمة دون مساوئها . على أن إعادة سعادة النائب العمومي هذه القضية لاستيفاء التحقيق فيها ليس معناه أنه يرى أن الأدلة القائمة غير كافية كما ذهب إليه الدفاع وإنما لأنه رأى أن هناك شكوى مؤرخة في ٧ أكتوبر سنة ١٩٤١ لها أهميتها لم يتناولها التحقيق ولم يسأل الموقعون عليها فطلب تحقيقها . والدليل على ذلك أنه طلب تقديم القضية للإحالة رغم أن التحقيق الجديد لم يسفر عن أدلة جديدة تعزز الاتهام " . ومن ذلك كله يبين أن المحكمة إذ دانت الطاعنين لم تكن في شك من ثبوت التهمة عليهما . وهذا وظاهر جليا من سياق الحكم الابتدائي أن ذكر محكمة أول درجة للشك في أمر ولادة الطفل لم يكن على سبيل تقرير الشك ، بل كان أثناء عرض أدلة الدعوى إثباتا ونقيا ، ذلك العرض الذي انتهت منه هي الأخرى إلى القطع بعدم حصول الولادة .

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن الخاصة بالطاعة الثانية يتحصل في أن التهمة التي دينت فيها هي الاشتراك في الجناية مع الشريك فيها لأمع الفاعل ، وهي حالة غير سائدة ولا مقبولة عقلا ، فالطاعن الأول شريك بالمساعدة مع الفاعل

الذى هو الموظف العمومى حسن النية فى ارتكاب التزوير فى دفتري قيد المواليد والوفيات بأن أبلغه واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بذلك . بجرمة التزوير يمكن أن تتم على هذا النحو لأن مرتكبها هم وحدهم الذين اشتركوا فى إثبات الوقائع غير الصحيحة ، لكن تصوّر حالة اشتراك فى الاشتراك بطريق الاتفاق وحصول هذا الاتفاق بعيدا عن مكان مقارفة الجريمة فيه توسيع لمداها يجعلها تشمل أشخاصا لم يساهموا فى مقارقتها بالفعل .

وحيث إنه لا وجه لما تثيره الطاعنة فى طعنها . فالمادة ٤٠ من قانون العقوبات التى تعرف الاشتراك فى الجريمة لا تستلزم أن تكون له علاقة مباشرة مع الفاعل للجريمة . وكل ما توجه هو أن تكون الجريمة قد وقعت بناء على تحريضه على ارتكاب الفعل المكوّن لها ، أو بناء على اتفائه على ارتكابها مع غيره أيا كان ومهما كانت صفته ، أو بناء على مساعدته فى الأعمال المجهّزة أو المسهلة أو المتتممة لها . يستوى فى هذا كله أن يكون اتصاله بالفاعل قريبا ومباشرا أو بعيدا وبالواسطة ، إذ المدار فى ذلك — كما هو ظاهر النص — على علاقة المتهم بذات الفعل الجنائى المكوّن للجريمة لا بأشخاص من ساهموا معه فيها . والشريك إنما يستعير صفته بحسب الأصل من فعل الاشتراك الذى ارتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التى وقعت بناء على اشتراكه ، فهو على الأصح شريك فى الجريمة لاشتراكه مع فاعلها . وإذن فتى وقع فعل الاشتراك فى الجريمة كما هو معترف بالقانون لا يصح القول بعدم العقاب عليه بمقولة إنه لم يقع مع الفاعل بل وقع مع شريك له .

وحيث إن حاصل الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه قاصر فى بيان الدليل الكافى على أن الطاعنة الثانية اشتركت فى الجنائية مع الطاعن الأول .

وحيث إنه لا محل لما جاء بهذا الوجه . فإن الحكم المطعون فيه قد أورد الأدلة التى اعتمدت المحكمة عليها فى القول بمقارفة الطاعنة للجريمة التى داتها فيها . ولما كانت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها ، فإن مجادلة الطاعنة على الصورة الواردة بوجه الطعن لا تقبل منها ، لأنها ليس لها من معنى إلا محاولة الخوض فى وقائع الدعوى مما هو متعلق بالموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إن الوجه الثالث يتحصل في أن المحكمة دانت الطاعنة بجرعية استعمال ورقتي الميلاد والوفاة المستخرجتين من الدفترين الواقع فيهما التزوير، مع أن هاتين الورقتين غير مزورتين، لأنهما صورتان صحيحتان لما دُون في الدفترين، ومع أن الثابت في أوراق الدعوى أن الطاعنة ليست هي التي استخرجت الشهادتين ولا هي التي قدمتها إلى المحكمة بل أخوها الطاعن الأول. كما أن المحكمة لم تأمر بضم القضية المقول بمحصول الاستعمال فيها .

وحيث إن ما شيره الطاعنة بهذا الوجه مردود : (أولا) بأن استخراج صورة مطابقة للأصل المذكور من الدفاتر الرسمية لاستعمالها، ثم استعمالها فعلا مع العلم بالتزوير الحاصل في الأصل، يعد في القانون استعمالا لأوراق رسمية مزورة، لاعلى أساس أن هناك تزويرا في الصورة، بل على أساس أن البيانات المستشهد عليها بالصورة والواردة في الدفتر الرسمي مزورة . فاستعمال الصورة هو في الواقع وحقيقة الأمر استعمال للدفتر ذاته، والصور لم تجعل لإكشادات بما هو ثابت به . (وثانيا) بأن المحكمة استخلصت من الأدلة التي أوردتها أن الطاعنة نفسها أنكرت أمام محكمة إسنا الشرعية في مادة إثبات وراثته زوجها سيد أحمد خليفة رقم ١٩ سنة ٤٠ - ١٩٤١ أن عبد السلام وأحمد ولدى أخيه إسماعيل يرثانه بحجة أنهما محجوبان بأبنه منها . وبجلسة ٣٠ يوليو سنة ١٩٤١ قدمت ورقتي الميلاد والوفاة المزورتين عن الابن المزعوم، وبناء عليها قضت المحكمة برفض الطلب في مادة إثبات الوراثة، وهذا كاف في إثبات واقعة مساهمتها في استعمال الورقتين المزورتين . أما عن ضم القضية الشرعية فإن المحكمة لم ترأن الدعوى في حاجة إليه، وخصوصا أن أحدا من الخصوم لم يطلب إليها ذلك .

(٢١٧)

القضية رقم ١٤٣٩ سنة ١٣ القضائية

اتهامك حرمه ملك النير . حيازة . منهم بدخول أرض في حيازة غيره بالفقوة . تبرئته على أساس أن الأرض في حيازته بوصف كونه مستأجرا لها من البنك الذي كان تسليها بمقتضى محضر تسليم رسمي . لا خطأ . محضر التسليم . وجوب احترامه . التسليم الحاصل بمقتضاء ناقل للحيازة .

إذا كان الحكم قد قضى ببراءة المتهم بدخول أرض في حيازة غيره بالفقوة استنادا إلى ما ثبت من وقائع الدعوى والأدلة المقدمة فيها من أن الأرض لم تكن

في حيازة غيره بل في حيازته هو بوصف كونه مستأجرا من البنك الذي كان قد تسلمها بمقتضى محضر تسليم رسمي عمل بحضور مدعى الحيازة فإنه لا يكون قد أخطأ . لأن محضر التسليم واجب احترامه بوصف كونه عملا رسميا خاصا بتنفيذ الأحكام ، والتسليم الذي يحصل بمقتضاه لا يصح وصفه بأنه لم ينقل الحيازة بالفعل ، إذ القول بذلك يتعارض مع مقتضى التسليم ، وما يدل عليه معنى التسليم والتسلم من نقل الحيازة في المال الذي حصل تسليمه نقلا فعليا .

جلسة ١٤ يونيه سنة ١٩٤٣

برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : منصور إسماعيل بك وجندى عبد الملك بك وأحمد قشأت بك ومحمد القتي الجرايل بك المستشارين .

(٢١٨)

القضية رقم ١٣٦٣ سنة ١٣ القضائية

استئناف - حكم غيبي - استئناف من النيابة - معارضة المتهم فيه - تعديله بناء على المعارضة - سقوط استئناف النيابة - يجب على النيابة أن ترفع استئنافا جديدا إذا كان لديها وجه للتظلم من الحكم الصادر في المعارضة .

إن استئناف النيابة للحكم الغيبي يسقط من تلقاء نفسه وبطبيعة الحال متى قضى بتعديل هذا الحكم من الجهة المختصة بالفصل في المعارضة . وعلى النيابة إذا كان لديها بعد ذلك وجه للتظلم من الحكم أن ترفع عنه استئنافا جديدا ، وليس لها أن تتسكك بالاستئناف الأول .

(٢١٩)

القضية رقم ١٤٢٧ سنة ١٣ القضائية

إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء - حكم غيبي بحبس المتهم مع وقف التنفيذ عند دفع الكفالة المقدرة - معارضة المتهم فيه - الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن - عدم دفع المتهم الكفالة - إصدار النيابة أمرا بالقبض عليه تنفيذًا للحكم - إهمال العدة في إجراءات القبض عليه بقصد إيمائه على القرار - معاقب عليه بالمادتين ١٤٠ و ١٤١ ع - الدفع بأن هذه الواقعة لا عقاب عليها لأن القبض المقول بإهمال العدة في تنفيذ لم يكن قبضا صحيحا - وجوب إيداعه لدى المحكمة الاستئنافية - الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض - لا يجوز - (المواد ١٥٥ و ١٨٠ بتحقيق ١٢٢ و ١٢٣ ع = ١٤١ و ١٤٠)

الدفع بأن الواقعة التي أدين فيها الطاعن عمدة لا عقاب عليها لأن القبض المقول بأنه أهمل عمدا في تنفيذه لم يكن قبضا صحيحا وفقا للقانون إذ الحكم الصادر على المتهم الذي كان مطلوبا القبض عليه لم يكن قابلا للتنفيذ لصدوره غاييا لا يزال قابلا للعارضة فيه — هذا الدفع لا يصح التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض ، بل هو من الدفوع الواجب التمسك بها ابتداء أمام المحكمة الاستئنافية .

وعلى أنه إذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم الذي كان مطلوبا القبض عليه قد عارض في الحكم النهائي الصادر عليه بالحبس وتقدير الكفالة فقضى في معارضته باعتبارها كأنها لم تكن ، ثم لما لم يقدم الكفالة أصدرت النيابة أمرا بالقبض عليه تنفيذا للحكم ، فهذا معناه أن الحكم أصبح بمقتضى المادتين ١٥٥ و ١٨٠ من قانون تحقيق الجنايات يخول القبض على المحكوم عليه لتنفيذه ما لم يدفع الكفالة . فإهمال العمدة في الإجراءات اللازمة للقبض بقصد معاونة هذا المتهم على الفرار ، رغم علمه بوجوده مستقرا في البلد ، ورغم استدعائه للمعاونة في القبض عليه — ذلك يكون معاقبا عليه بالمادتين ١٤٠ و ١٤١ ع .

(٢٢٠)

القضية رقم ١٤٥١ سنة ١٣ القضائية

حكم . بيان الواقعة التي أدين المتهم فيها . وجوبه . إدانة المتهم في جريمة إحراز قباني غير مضبوط . عدم بيان مقدار العجز الذي وجد في القباني . قصور . قول الحكم إن المتهم وزان عموى وإنه لا بد يعلم بالعجز الموجود في ميزانه . لا يفي .

إذا أدانت المحكمة المتهم في جريمة إحرازه قبانيا غير مضبوط دون أن تتحدث عن مقدار العجز الذي وجد فيه حتى تمكن معرفة ما إذا كان هذا العجز يدخل في نطاق الفرق المسموح به قانونا أو يزيد عليه فانه يكون قد قصر في بيان الواقعة الجنائية التي أدانته فيها . ولا يفي عن ذلك قول الحكم إن المتهم وزان عموى ، وإنه لا بد يعلم بالعجز في ميزانه ، فإن العجز قد يكون ضئيلا بحيث لا يدركه الإنسان ، وزانا كان أو غير وزان .

(٢٢١)

القضية رقم ١٤٥٩ سنة ١٣ القضية

- (أ) إخفاء أشياء مسروقة . فعل الإخفاء . لا يشترط أن يكون وقوعه على المسروق ذاته . الاستيلاء على من من المسروق مع العلم بسرقة . إخفاء .
- (ب) إخفاء أشياء مسروقة . لا يشترط في هذه الجريمة أن يكون المسروق قد جاء إلى حيازة المتهم بلا مقابل أو أن يكون الإخفاء وقع خفية . شراء المسروق نهارا بجهازا مع العلم بسرقة . إخفاء . (المادة ٢٧٩ ع = ٢٢٢)

- ١ — لا يشترط في جريمة إخفاء المسروق أن يكون فعل الإخفاء قد وقع على ذات المسروق بل يكفي أن يقع على أي شيء يكون قد جاء عن طريق السرقة . فمن يستولى على جزء من من المسروق مع علمه بسرقة يكون مخفيا لمسروق .
- ٢ — لا يشترط في جريمة إخفاء المسروق أن يكون قد جاء إلى حيازة المتهم بلا مقابل ، أو أن يكون فعل الإخفاء قد وقع خفية وسرا . فمن يشترى المسروق نهارا بجهازا مع علمه بسرقة يكون مخفيا له .

جلسة ٢١ يونيو سنة ١٩٤٣

برئاسة حضرة صاحب الزمة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات : منصور لإسماعيل بك وجندى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد الملقى الجزائري بك المستشارين .

(٢٢٢)

القضية رقم ١١٣٣ سنة ١٣ القضية

تفتيش :

- (أ) إطلاق عيار نارى على المحنى عليه بقصد قتله . إبلاغ الحادث على أثر ذلك إلى نقطة البوليس ثم إلى النيابة . مباشرة التحقيق بمكان الحادث عقب وقوعه بوقت قصير . جنابة متلبس بها . تفتيش المتهم أو منزله بواسطة معاون البوليس . صحيح ولو لم يكن قد أذن به من النيابة .
- (ب) تهمير محضرين فيه المكان أو الشخص الذى حصل تفتيشه واليوم والساعة اللذين حصل فحما التفتيش . وجوب ذلك . لا تترتب في عدم القيام به . يكفي أن تفتتح المحكمة بأن التفتيش حصل وأنه أسفر عما قيل إنه تحصل منه .

- ١ — إذا كانت الواقعة الناتجة بالحكم هي أنه على إثر إطلاق العيار النارى على المحنى عليه بقصد قتله أبلغ الحادث إلى نقطة البوليس ثم إلى النيابة ، وبوشر

التحقيق بمكان الحادث عقب وقوعه بوقت قصير، فالواقعة على هذا الأساس تعتبر جنائية متلبساً بها . وإذن فالتفتيش الذى يكون معاون البوليس قد أجراه يكون صحيحاً ولو لم يكن قد صدر به إذن من النيابة . فان رجال الضبطية القضائية لهم بمقتضى القانون فى أحوال التلبس بالجنائية أن يقبضوا على المتهم ويفتشوه ويفتشوا منزله .

٢ — إنه وإن كان يجب على من يقوم بأجراء التفتيش فى التحقيقات الجنائية أن يحضر محضراً يبين فيه المكان أو الشخص الذى حصل تفتيشه واليوم والساعة اللذين حصل فيهما التفتيش إلا أن ذلك إنما وضع لحسن سير الأعمال وتنظيم الإجراءات، ولا يترتب على مخالفته البطالان . ويكفى أن تقتنع المحكمة من الأدلة المقدمة إليها فى الدعوى بأن التفتيش أجرى، وأنه أسفر عما قيل إنه تحصل منه .

(٢٢٣)

القضية رقم ١٤٣٦ سنة ١٣ القضية

إثبات . إقرار . متى يصح القول بعدم قابلية الإقرار للتجزئة ؟ إذا كان هو الدليل الوحيد فى الدعوى . تمسك المدعى فى دعوى يلزم لإثباتها الكتابة بأدلة أخرى . البيئة والقرائن . اعتبار أقوال المدعى عليه مبدأ ثبوت بالكتابة . جواز القضاء بأن هذه الدعوى لا يصح إثباتها بالبيئة وأن اعتراف المدعى عليه لا تصح تجزئته . لا يصح .

لا محمل للقول بعدم قابلية الإقرار للتجزئة فى المواد المدنية إلا حيث يكون الإقرار هو الدليل الوحيد فى الدعوى . أما إذا كان لدى المدعى أدلة أخرى على ثبوت حقه، ولم يكن فى حاجة إلى التمسك بإقرار المدعى عليه، فان المحكمة يكون لها — إذا كانت أدلة المدعى هى البيئة والقرائن فقط والدعوى يلزم لها الكتابة — أن تعتبر أقوال المدعى عليه، ولو أنها صدرت منه فى شكل إقرار لا يقبل التجزئة، مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز معه الإثبات بالبيئة والقرائن متى رأت منها أن الحق صار قريب الاحتمال . فإذا هى لم تفعل وقضت بأن الدعوى لا يصح إثباتها بالبيئة، وأن اعتراف المدعى عليه لا يصح أن يجزأ عليه فان حكماً يكون قاصراً .

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى فيما ينعاه على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية الموجهة عليه بناء على ما قاله من عدم وجود دليل كتابي يكون قد أخطأ . لأن الكتابة لم تكن لازمة في الدعوى بمقتضى القانون، ولأن اعتراف المتهم الذى أدلى به يدل بذاته على أن ذمته مشغولة للطاعن فى مبلغ ١ جنيه و ٨٠٠ مليم الذى ادعى بمحصول المقاصة فيه مع أن شروط المقاصة غير متوفرة وهذا يكفى للحكم عليه بالعقاب والتعويض لأنه مجزء بلا حق .

وحيث إن واقعة الدعوى تتحصل على ما جاء بالحكم الابتدائى فى : «أن ميخائيل بشاى أبلغ العمدة بتاريخ ١٣ يونيو سنة ١٩٤٢ بأنه فى يوم ٩ منه باع ١٩ أردبا سمسا إلى عبد الوهاب مصطفى التاجر بأبى تيج بسعر الأردب الواحد ٦٢٠ قرشاً وقبض منه مبلغ ٣٥ جنياً مقدماً بصفة عربون وبقى له ٨٢ جنياً و ٨٠٠ مليم من الثمن ثم سلمه تلك البضاعة وطالبه بذلك الباقي من الثمن فأخبره بأنه سلمه لاثم الذى كان سمساراً فى تلك الصفقة فأوفد إليه إسمحاق مكارى لاستلام ذلك المبلغ منه فلم يدفع له شيئاً بزعم أنه سلم إليه هذا المبلغ فاستدعى العمدة لديه المتهم وسأله عن ذلك فأقر باستلامه ذلك المبلغ باقى الثمن من المشتري المذكور وادعى بأنه سلمه بدوره إلى البائع الشاكى وسأله العمدة عن يشهد معه بذلك فأجاب به بأنه ليس لديه شهود فأرسله العمدة إلى نقطة البوليس بالبلاغ شارحاً عليه بأنه علم من تحقيقاته عن هذا الموضوع بأن المتهم اختلس ذلك المبلغ لنفسه فتولى البوليس التحقيق وكرر فيه البائع ما ذكره فى بلاغه وأضاف إليه بأن المتهم اختلس ذلك المبلغ لاختلافه معه على مقدار العمولة التى يستحقها فى إتمام صفقة البيع . وسئل إسمحاق مكارى فشهد بما يطابق أقوال المحنى عليه المذكور . ثم سئل المتهم فقرر بأنه ذهب مع الجمال المحملة بالسهم المبيع للمشتري عبد الوهاب مصطفى بأبى تيج فى يوم الثلاثاء ٩ يونيو سنة ١٩٤٢ وسلمه البضاعة واستلم منه باقى الثمن وقدره ٨١ جنياً و ٨٠٠ مليم وعاد إلى بلدته دير الجنادلة فى نفس اليوم ثم توجه

في اليوم التالي إلى البائع ميخائيل بشاي وأخبره بشاي بأنه استلم من المشتري باقي الثمن ثم تركه دون أن يسلمه له في ذلك اليوم وعاد إليه في صباح اليوم التالي وهو يوم الخميس ١١ يونيو سنة ١٩٤٢ وسلمه ٨٠ جنيها فقط من ذلك المبلغ بداخل منزله حين ما يتفق معه على حساب العمولة ولكنه اشتد الخلاف بينهما عليها فتركه وانصرف وبعدئذ ذهب إليه إسمحاق مكاري وتحاسب معه عن ثلث العمولة ولكنهما لم يتفقا أيضا فأبى المتهم أن يدفع له شيئا من ذلك الباقي طرفه فاشتكاؤه البائع بجميع المبلغ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين قضى للتمم بالبراءة ورفض دعوى التعويض المرفوعة عليه من الطاعن قال فيما قال : "إنه بالرجوع إلى الوقائع الثابتة في هذه القضية تبين أن المتهم كان وسيطا في البيع (سمسارا) أدى مأموريته بمضور البائع المحجى عليه وباسمه . فقد ثبت من أقوال عبدالوهاب مصطفى مشتري الصفقة وهو شخص لا مصلحة له مع أحد من الخصوم أن المحجى عليه حضر له مع المتهم وعرض عليه مشتري البضاعة التي لديه فاتفقا على الثمن كما اتفقا على مقابل السمسة للتمم وبذلك تمت الصفقة على يد سمسار — وهو المتهم — كان يؤدي مأمورية ظاهرة باسم عميله المحجى عليه . فلا يمكن والحال هذه اعتبار العلاقة بين المتهم والمحجى عليه علاقة وكيل بالعمولة . فأما تسليم المتهم للبضاعة وقبض باقي الثمن من البائع فتلك عملية مستقلة هي عملية الوكالة العادية ، وهي عقد مدني بين المتهم والمحجى عليه لا يجوز إثباته بالبيننة فيما إذا زادت قيمته على العشرة جنيهاً . وبالتالي فإن اعتراف المتهم بقبض باقي الثمن من المشتري ودفعه للمحجى عليه اعتراف لا يقبل التجزئة ويجب قانونا أن يؤخذ برمته أو يطرح برمته . وحيث إن المادة ٣٤١ من قانون العقوبات تستلزم قيام أحد العقود المدنية الواردة فيها على سبيل الحصر وليس من بينها عقد السمسة . ومن ناحية أخرى فإن المسلم به قانونا أنه لإثبات قيام أحد العقود السالفة الذكر فيتعين اتباع طرق الإثبات المدنية . وحيث إن المحجى عليه لم يقدم دليلا كتابيا على بقاء ذمة المتهم مشغولة بمبلغ ٨٢ جنيها و٠٠٠ مليم

الذى استلمه من المشتري فلا يقبل منه دليل آخر على ذلك . ومن ثم فيتعين إلغاء حكم محكمة أول درجة وبراءة المتهم مما نسب إليه .

وحيث إن الحكم إذا اقتصر في قضائه على القول بأن الدعوى لا يصح إثباتها بالبيئة وأن اعتراف المتهم لا يصح أن يجزأ عليه يكون قد أخطأ : (أولاً) لأن الطاعن تمسك في إثبات دعواه بشهادة الشهود وذكر أن أقوال المتهم في التحقيق تؤيد دعواه فكان يتعين على المحكمة والحالة هذه مع قولها — وقولها في هذا صحيح — إن إقرار المتهم لا يقبل التجزئة أن تبحث الأقوال التي صدرت منه في إقراره حتى إذا ما رأت فيها أن الحق المطلوب إثباته صار بها قريب الاحتمال عدتها مبدأ ثبوت بالكتابة جائزة تجعله بشهادة الشهود والقرائن طبقاً لما هو مقرّر بالقانون المدني . ذلك لأن القول بعدم قابلية الإقرار للتجزئة لا يكون له محل إلا إذا كان الإقرار هو الدليل الوحيد في الدعوى . أما إذا كان المدعى لديه أدلة على ثبوت حقه ولم يكن في حاجة إلى التمسك بإقرار المدعى عليه فإن المحكمة يكون لها ، إذا كانت أدلة المدعى هي البيئة والقرائن فقط والدعوى يلزم لها الكتابة ، أن تعتبر أقوال المدعى عليه ولو صدرت منه في شكل إقرار لا يقبل التجزئة كإقرار مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز معه الإثبات بالبيئة والقرائن متى رأت فيها أن الحق صار قريب الاحتمال . أما وهي لم تفعل شيئاً من ذلك فإن حكمها يكون قاصراً . (ثانياً) لأن الإقرار الذي قالت المحكمة إنه غير قابل للتجزئة يتضمن أن المقتول سلم من المشتري مبلغ ٨٢ جنياً و ٨٠ مليم ليسلمه إلى المدعى بالحق المدني ولكنه احتجز لنفسه مبلغ ٢٨٠ قرشاً على ذمة السمسرة وأجرة المشال والكيل . ولما كان عدم قابلية الإقرار للتجزئة لا يتناول هذا المبلغ المقتول باحتجازه لثقله بواقعة بعيدة عن الوقائع المركب منها الإقرار فإن عدم تحدث المحكمة عنه في حكمها يعدّ قصوراً أيضاً .

(٢٢٤)

القضية رقم ١٤٧٦ سنة ١٣ القضية

خيانة الأمانة . ورقة مضاة أو محتومة على بياض . الكتابة فوق الختم أو الإمضاء . متى يكون معاقبا عليها؟ متى ترتب عليها ضرر لصاحب الإمضاء . ضرر مادي أو أدبي . محقق أو محتمل . يستوى . الفرق بين ركن الضرر في الجريمة وبينه في جريمة التزوير . (المادة ٢٩٥ ع ٣٤٠)

إن المادة ٣٤٠ عقوبات إذ نصت على معاقبة "كل من أؤتمن على ورقة ممضأة أو محتومة على بياض بخان الأمانة وكتب في البياض الذي فوق الختم أو الإمضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتسكات التي يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الإمضاء أو الختم أو لماله" قد دلت بوضوح على أنها تتناول بالعقاب كل من يكتب فوق التوقيع كتابة يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب التوقيع أو لماله أو يكون من شأنها الإضرار به كأننا ما كان هذا الضرر ماديا أو أدبيا، محققا أو محتملا فقط، كما هي الحال تماما بالنسبة إلى ركن الضرر في جريمة التزوير، مع فارق واحد هو أن الضرر أو احتماله هنا يجب أن يكون واقعا على صاحب التوقيع ذاته لا على غيره .

المحكمة

وحيث إن حاصل وجهي الطعن أن المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات التي عوقب الطاعن على مقتضاها لا تنطبق على واقعة الدعوى وقد تمسك الدفاع بذلك أمام محكمة ثانية درجة ولكنها لم ترد عليه .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على حامد أحمد صبرة والطاعن "بأن الأول أؤتمن على ورقة ممضأة على بياض من محمود سيد عبد اللطيف بخان الأمانة وكتب في البياض الذي فوق الإمضاء عريضة دعوى حجاز ما للدين لدى الغير الحاجز فيها محمود سيد عبد اللطيف والمحبوز لديه المتهم الثاني (الطاعن) والمحبوز عليها جليلة محمد شوشة ، وقد ترتب على ذلك حصول ضرر مادي وأدى لصاحب الإمضاء . وأن الثاني (الطاعن) اشترك بطريق التحريض والاتفاق مع الأول في ارتكاب

الجريمة المذكورة فوقعت بناء على هذا الاشتراك . وقد دانها الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه في هذه الجريمة بناء على الأدلة التي أوردتها وردت على دفاعهما بقوله : "إن الدفاع عن المتهمين دفع بدفع قانوني هو عدم انطباق المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات المطلوب تطبيقها على الواقعة المنسوبة للتهمين لأن المنسوب لتهم الأول أنه كتب في البياض السابق على الإمضاء حمز الدين وهو في الواقع لمصلحة المحني عليه والمادة تشترط الضرر لصاحب الإمضاء . وحيث إن نص المادة صريح في أن تكون الكتابة في البياض الذي فوق الإمضاء سند دين أو مخالصة وغير ذلك من السندات والتمسكات التي يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الإمضاء وقد حصل هذا الضرر فعلا إذ ترتب على تحرير البياض لغير ما قصد المحني عليه إليه أن تأخر حصوله على حقه من مدينه الذي رغب في رفع الدعوى عليه ، فضلا عن أنه قد ناله ضرر فعلي من كتابة البياض بمحز الدين باسمه إذ ثبت من القضية ٢٢٩٧ مدني سنة ١٩٣٩ بور سعيد أنه قد ألزم فيها بالمصاريف وهو ضرر لا شك فيه ومن ثم يكون صحيحا من حيث التطبيق القانوني أيضا . ويتعين عقاب المتهمين الأول بالمادة ٣٤٠ عقوبات والثاني بهذه المادة والمادتين ١/٤٠ و ٢ و ٤١ عقوبات" .

وحيث إن المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات إذ نصت على معاقبة كل من "أؤتمن على ورقة ممضأة أو محتومة على بياض نخان الأمانة وكتب في البياض الذي فوق الختم أو الإمضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتمسكات التي يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الإمضاء أو الختم" قد دلت بوضوح على أنها تتناول بالعقاب كل كتابة فوق التوقيع يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحبه أو لماله أو يكون من شأنها الإضرار به مهما كان هذا الضرر ، أى سواء أكان ماديًا أم أدبيًا ، محققًا أو محتملاً فقط ، كما هي الحال تماما بالنسبة إلى ركن الضرر في جريمة التزوير ، مع فارق واحد وهو أن الضرر أو احتماله هنا يجب أن يكون واقعا على صاحب التوقيع لا غيره . ومتى كان هذا مقرا فإن الحكم المطعون فيه إذ أثبت

أن الكتابة التي انصب التوقيع عليها من شأنها الإضرار بصاحب التوقيع بل إنها أضرت به فعلا فانه يكون قد أصاب في تطبيق المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات المذكورة ولم يخطئ في شيء .

(٢٢٥)

القضية رقم ١٤٧٩ سنة ١٣ القضائية
تفتيش . مخبر . كاتبه محضر التفتيش الذي أجراه البوليس . متى لا يكون له تأثير في سلامة الحكم ؟
إن قيام المخبر بكتابة محضر التفتيش الذي أجراه مأمور الضبطية القضائية من رجال البوليس لا تأثير له في سلامة الحكم القاضي بإدانة المتهم ، مادام المتهم لا يدعى أن المخبر انفسرد بتحرير المحضر ولم يكتبه بناء على إملاء مأمور الضبطية القضائية ونحتمل إشرافه .

(٢٢٦)

القضية رقم ١٤٨٥ سنة ١٣ القضائية
نقض وإبرام . حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . الطعن فيه بأن يتخلف المعارض عن الحضور لم يكن إلا لسبب المرض . تقديم الطاعن لأول مرة مع أسباب الطعن شهادة لإثبات هذا المرض . حق محكمة النقض في تقدير هذه الشهادة .

إذا كان مبنى الطعن أن الحكم قد أخطأ إذ قضى باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لأن الطاعن لم يتخلف عن الحضور إلا لسبب قهري هو المرض ، وكان الطاعن قد قدم لأول مرة مع أسباب الطعن شهادة لإثبات هذا المرض ، فان لمحكمة النقض في هذه الحالة أن تقدر الشهادة فتأخذ بها أو تطرحها .

(٢٢٧)

القضية رقم ١٤٨٦ سنة ١٣ القضائية
حكم غياني . قضاؤه بعدم قبول الاستئناف شكلا دون التبرؤ إلى الموضوع . المعارضة فيه . يجب على المحكمة أن تفصل فيه من ناحية شكل الاستئناف . استبانتها محنته . يجب عليها أن توقف عند هذا الحد . استبانتها أنه خاطئ . إلناؤه والانتقال إلى موضوع الدعوى . لاحكمة في هذه الحالة أن تبرؤ للقوة . أمرها بوقف تنفيذ العقوبة على ظن أن الحكم صادر في موضوع الدعوى . خطأ . إعادة القضية إلى ذات المحكمة التي أصدرته لنظر المعارضة فيه من جديد .

إذا كان الحكم المعارض فيه لم يقض إلا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد دون أن يتعرض إلى الموضوع فإن المحكمة يكون متعينا عليها عند المعارضة أن تفصل أولا في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف، فإن رأت أن قضاءه صحيح وقفت عند هذا الحد، وإن رأت أنه خاطئ ألغته ثم انتقلت إلى موضوع الدعوى . وفي هذه الحالة فقط يكون لها أن تتعرض للعقوبة فتقف تنفيذها أو تعدلها في مصلحة المعارض . أما إذا هي أمرت بوقف التنفيذ متوهمة أن الحكم المعارض فيه صادر في موضوع الدعوى فإن حكمها يكون باطلا متعينا نقضه . ويتمتع مع نقض الحكم إعادة القضية إلى المحكمة التي أصدرته لنظر المعارضة فيه من جديد .

(٢٢٨)

القضية رقم ١٤٩٣ سنة ١٣ القضاية

شهادة الزور . منادى العقاب عليها . تقرير الشاهد بعد حلفه اليمين أقوالا يعلم مخالفتها للحقيقة بقصد تضليل القضاء . تقرير الشاهد أقوالا كاذبة إضرارا بغيره أو لتحقيق مصلحة لغيره . وجوب عقابه .

(المادة ٢٥٤ ع = ٢٩٤)

إن ما يتطلبه القانون للمعاقبة على شهادة الزور هو أن يقتر الشاهد أمام المحكمة، بعد حلفه اليمين، أقوالا يعلم أنها تخالف الحقيقة بقصد تضليل القضاء . ومن غير المقبول القول بأنه يشترط أن يكون الشاهد متهما يدرأ بأقواله الكاذبة التهمة عن نفسه فإن الذي هذا حاله هو الذي تكون مساءلته كشاهد زور محل نظر . أما الذي يقتر الكذب إضرارا بغيره أو لتحقيق مصلحة لغيره فهو الشاهد الذي يعاقب على شهادة الزور .^(١)

(٢٢٩)

القضية رقم ١٤٩٦ سنة ١٣ القضاية

سرقة . شروع فيها . موتور . فك الصوامير المربوط بها . بدء في التنفيذ .

إن فك الصوامير المربوط بها الموتور لسرقته يعتبر بدءا في التنفيذ مكثرا لجريمة الشروع في السرقة .

(١) انظر مع هذا القاعدة رقم ١ بالجزء الرابع من المجموعة .

(٢٣٠)

القضية رقم ١٥٠٦ سنة ١٣ القضاة

(أ) إثبات . قواعد في المواد المدنية . عدم تعلقيها بالنظام العام . الإثبات بالبينة . الدفع بعدم جوازه . وجوب التسك به أمام محكمة الموضوع قبل سماع الشهود . دعوى اختلاس أوراق وصفود . أقوال المتهم في التحقيق . أوراق محزنة بضمه . اعتبارها مبدأ ثبوت بالكافة . قبول الإثبات بالبينة على هذا الأساس . جوازه حتى مع اعتراض المتهم . قضاء المحكمة على أساس وجود مبدأ ثبوت بالكافة . استفادته من الوقائع والأدلة التي أوردها الحكم . لا يشترط أن تكون قد وردت به عبارات صريحة .

(ب) إقرار . محل القول بعدم تجزئته . ألا يكون في الدعوى دليل غيره . وجود أدلة أخرى . القضاء في الدعوى بناء على هذه الأدلة . حتى المحكمة في ذلك . الأدلة الأخرى هي البينة . الحق المتنازع عليه مما لا يجوز إثباته بغير الكتابة . فحكمة أن تعتبر أقوال المدعى عليه مبدأ ثبوت بالكافة ولو كانت هذه الأقوال بصفة كونها لإقراراً لا تصح تجزئتها .

١ — إن قواعد الإثبات في المواد المدنية ليست متعلقة بالنظام العام . فيجب على من يتسك بعدم جواز الإثبات بالبينة أن يدفع بذلك لدى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود . فإذا هو لم يفعل فإن ذلك منه يعتبر تنازلاً عن تمسكه بهذا الحق . ولا يصح له بعد ذلك أن يتخذ منه سبباً للطعن على الحكم . على أنه إذا كان الظاهر من الحكم المطعون فيه أن المحكمة اعتبرت أقوال المتهم في التحقيق ، وورقة محزنة بخطه لم يقع بمضائه عليها تتضمن أنه تسلم الأوراق والعقود المتهم باختلاسها من الجني عليه — اعتبرت ذلك مبدأ ثبوت بالكافة ، وقبيلت الإثبات بالبينة بناء عليه ، فإنه إذ كان قضاء محكمة الموضوع بوجود مبدأ ثبوت بالكافة قد يكون مستفاداً من الوقائع والأدلة المذكورة في الحكم ، ولا يشترط أن تكون قد وردت به عبارات صريحة ما دامت عناصره كلها متوافرة ورأى المحكمة في الأوراق الصادرة من المدعى عليه أنها من شأنها أن تحمل الحق المدعى به قريب الاحتمال — إذ كان ذلك كذلك فإن الإثبات بالبينة يكون صحيحاً حتى لو كان المتهم قد اعترض عليه .

٢ — إن القول بعدم تجزئة الإقرار محله ألا يكون في الدعوى أدلة غير الإقرار . أما إذا كانت هناك أدلة أخرى غير فان المحكمة يكون لها أن تقضي فيها

بناء على هذه الأدلة متى اقتنعت بها . ولا يمكن بداهة أن يمنحها من ذلك ما يصدر من المدعى عليه من أقوال مركبة من تقرير باشتغال ذمته مصحوب في ذات الوقت بتقرير ببرامتها . فإذا كانت تلك الأدلة الأخرى هي البينة ، وكان الحق المتنازع عليه مما لا يجوز إثباته بغير الكتابة ، فإن المحكمة يكون لها أن تعتبر أقوال المدعى عليه مبدأ ثبوت بالكتابة تجوز معه البينة متى رأت أنها تجعل الحق المطلوب لإثباته قريب الاحتمال ولو كانت هذه الأقوال بوصف كونها إقرارا لا تصح تجزئتها . لأن عدم التجزئة لا يجوز إلا إذا كان طالب الحق ليس لديه الدليل عليه فلا يسوغ له أن يتخذ من أقوال خصمه دليلا على ثبوت حقه ما لم يكن تبرع له بهذا الدليل بإقراره بالحق إقرارا خالصا لا موصوفا ولا مربكا^(١) .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن قيمة الأوراق المدعى اختلاسها تزيد على النصاب الذي أجاز القانون إثباته بالبينة .

وحيث إن قواعد الإثبات في المواد المدنية ليست متعلقة بالنظام العام فيجب على من يتمسك بعدم جواز الإثبات بالبينة أن يدفع بذلك لدى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود . فإذا هو لم يفعل كما هي الحال في الدعوى فإن ذلك منه يعتبر تنازلا عن تمسكه بهذا الحق . ولا يصح له بعد ذلك أن يتخذ منه سببا للطعن على الحكم . على أن الظاهر من الحكم المطعون فيه أن المحكمة اعتبرت أقوال الطاعن في التحقيق وورقة محزنة بخطه لم يوقع بإمضائه عليها تضمنت أنه تسلم الأوراق والعقود من المحنى عليه — اعتبرت ذلك مبدأ ثبوت بالكتابة وقبلت الإثبات بالبينة على هذا الأساس . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان قضاء محكمة الموضوع على أساس وجود مبدأ ثبوت بالكتابة قد يكون مستفادا من الوقائع والأدلة المذكورة في الحكم ، ولا يشترط أن تكون قد وردت به عبارات صريحة ما دامت عناصره كلها متوفرة ،

(١) انظر مع هذا الحكم الصادر بهذه الجلسة في القضية رقم ١٤٢٦ سنة ١٣ القضاية .

وما دام رأى المحكمة فى الأوراق الصادرة من المدعى عليه ظاهر فى أنها من شأنها أن تجعل الحق المدعى به قريب الاحتمال — متى كان ذلك كله فان الإثبات بالبينة يكون صحيحا حتى لو كان الطاعن قد اعترض عليه .

وحيث إن حاصل الوجهين الثانى والثالث أن المحكمة اعتمدت فى تسلم الطاعن الأوراق المدعى اختلاسها على اعترافه مع أن هذا الاعتراف لا يصح فى القانون تجزئته . فقد تضمن أن الطاعن تسلم الأوراق من المحنى عليه وأنه أعادها إليه عندما أظهر له عدوله عن المعمل الذى كلفه به . وتأيد ذلك بما تقدم للحكمة من أوراق منها مخالصة مؤرخة ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤١ أى بعد تاريخ تسلم الطاعن الأوراق ثم ردها لصاحبها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد تعرض للدفاع الذى يثيره الطاعن بوجهى الطعن فلم يأخذ به ورد عليه بقوله : " من حيث إن ما ذهب إليه الدفاع عن المتهم فى مذكرته من أن الورقة المشتملة على بيان المستندات المبثدة مديمة القيمة لعدم توقيع المتهم عليها وأن اعترافه باستلام هذه المستندات من المحنى عليه لا يجوز ما دام هذا الاعتراف قد اقترن باقرار المتهم برده هذه المستندات للجنى عليه، وأن الأوراق المقدمة منه — أى المتهم — بحافظته المقدمة منه المرافقة للأوراق تؤيد حصول هذا الرد، فردود على ذلك جميعه بأن اعتراف المتهم باستلام المستندات من المحنى عليه بمقتضى هذه الورقة المحررة بخطه يرفع من قيمة هذه الورقة من وجهة الثبوت فلا مطعن عليها من هذه الناحية . أما اعتراف المتهم وعدم تجزئته فليس هذا الاعتراف هو الدليل الوحيد فى القضية فهناك الورقة المحررة بخطه والمتضمنة بيان المستندات المبثدة وقد تأيدت هذه الورقة بما قرره الشهود من استلام المتهم هذه المستندات من المحنى عليه وتردده عليه مرارا ومطالبته بإياه بردها . أما المستندات المقدمة بحافظة المتهم فلا تؤيد وجهة نظره . لأن المخالصة الصادرة من المحنى عليه لورثة موسى عبد التى الذى كان يرهن له أرضا بمقتضى أحد العقود المبثدة لم يذكر فيه شىء من استلامهم هذا العقد من المحنى عليه وإنما يتضمن تخالصة وإياهم عن

دين الرهن ، وقد يكون هذا التخالص ثم بشيء من التوضيح من جانب المحنى عليه كقوله نظير فقد هذا العقد . وفى هذا ما يكفى للرد على كل ما يتبسك به الطاعن فان القول بعدم تجزئة الإقرار محله أن لا يكون فى الدعوى أدلة غير الإقرار . أما إذا كانت هناك أدلة أخرى غيره فان المحكمة يكون لها أن تقضى فيها بناء على هذه الأدلة متى اقتنعت بها . ولا يمكن بداهة أن يمنعها من ذلك ما يصدر عن المدعى عليه من أقوال مركبة من تقرير باشتغال ذمته مصحوب فى ذات الوقت بتقرير براءتها . فاذا كانت هذه الأدلة الأخرى هى البيئة ، وكان الحق المتنازع عليه مما لا يجوز إثباته بغير الكتابة ، فان المحكمة يكون لها أن تعتبر أقوال المدعى عليه مبدأ ثبوت بالكتابة تجوز معه البيئة متى رأت أنها تجعل الحق المطلوب إثباته قريب الاحتمال ولو كانت هذه الأقوال بوصف كونها إقرارا لا تصح تجزئتها . لأن عدم التجزئة لا يكون إلا إذا كان طالب الحق ليس لديه الدليل عليه فلا يسوغ له أن يتخذ من أقوال خصمه دليلا على ثبوت حقه ما لم يكن تبرع له بهذا الدليل بإقراره بالحق إقرارا خالصا غير موصوف ولا مركب .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع أن الطاعن قرر أنه تسلم مبلغ ال ٢٣٠ قرشا المدعى اختلاسه كصاريى سفر ونفقات مستحقة بناء على طلب المحنى عليه ليسجل عقودا كلفه بتسجيلها ولم يشهد شاهد بتسلمه هذا المبلغ فلا كان للمحكمة أن تجزئ أقواله وتفسرها بما لا يتفق ومؤدى الاعتراف .

وحيث إن ما يثيره الطاعن بهذا الوجه مردود بأن المحكمة استندت فى قضائها بأن المحنى عليه سلم المبلغ للطاعن على سبيل الوكالة إلى أقوال المحنى عليه وشهادة شاهدين آخرين خلافا لما يقوله الطاعن ، فهى لم تعتمد على أقواله وحدها حتى يكون ممتنبا عليها أن تجزئ اعترافه . أما تأويل الاعتراف فن حق المحكمة ما دامت هى فى ذلك لاتمسح الأقوال وتعطيها معنى غير الذى قصد استخدامها فى أن تؤدى إليه .

جلسة ٢٨ يونيو سنة ١٩٤٣

برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : منصور إسماعيل بك
وجندى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد المحي الجزاريل بك المستشارين .

(٢٣١)

القضية رقم ١٤٧٨ سنة ١٣ القضية

(١) محاكمة - قاض حكم ابتدائيا باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . اشتراكه في إصدار الحكم الذي صدر استئنافيا في غيبة المتهم . معارضة المتهم في الحكم الاستئنافي الغاي . عدم اشتراك ذلك القاضي في الحكم الذي صدر بتأييد ذلك الحكم . صحة هذا الحكم .
(ب) سرقة . اتحاق المتهمين على سرقة سوارمن المحبى عليها . سقوط السوارمن يدها . التقاط أحدهما إياه وتسليمه للاتنرفي مكان الحادث . كلامها سارق .

١ - إذا كان القاضي الذي حكم ابتدائيا باعتبار المعارضة كأنها لم تكن قد اشترك في إصدار الحكم الذي صدر استئنافيا في غيبة المتهم ولكنه لم يشترك في إصدار الحكم الذي صدر بتأييد ذلك الحكم بناء على معارضة المتهم فيه ، فإنه لا يكون للمتهم أن يدعى أن هذا الحكم غير صحيح . وذلك لأن الخطأ الذي وقع في الحكم الغيبي الاستئنافي باشتراك القاضي الذي حكم ابتدائيا باعتبار المعارضة كأنها لم تكن قد تدورك بإعادة الإجراءات الاستئنافية في المعارضة .

٢ - إذا كانت الواقعة التابثة بالحكم هي أن المتهمين اتفقا على سرقة سوار من المحبى عليها ، وعلى إثر سقوط السوار منها التقطه أحدهما وسلمه في مكان الحادث للاتنرفي ، فإن المتهمين كليهما يكونان سارقين للسوار .

(٢٣٢)

القضية رقم ١٤٨٢ سنة ١٣ القضية

(١) إثبات . سند . الادعاء بمحصل مرتبه . متى يصح لصاحب السند أن يثبت حقه الوارد به بالية والقرائن ؟ متى كانت مرتبه قد وقعت في ظروف يصح عدها حادثا فهدا بالنسبة لصاحبه . يجب على المحكمة أن تحقق دعوى السرقة وأن تبينها من جهة كوبا من الحوادث القهرية أو لا .
(ب) ورقة موجودة في حيازة المتهم ولكنها ليست محزرة بخطه . متى يصح اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة ؟ عند ما يدوم ما يدل على أنه قلها أو استعمالها أو تملكها . عدم اعتداد المحكمة بها كيداً تبسوت بالكتابة لمجرد أنها ليست محزرة بخط المتهم . يجب على المحكمة أن تتحدث عن ظروف وجودها عند المتهم ومبلغ اتصالها بها .

١ — إذا كان السند المدعى حصول سرقته قد سرق حقيقة، وكانت سرقته قد وقعت في ظروف يصح في القانون عدّها بالنسبة لصاحب السند حادثاً قهرياً، فإن القانون يميز لصاحب السند أن يثبت حقه الوارد به بالبينة والقرائن. وإذن فإذا كان المدعى قد ادعى حصول سرقة سند من عنده فإنه يجب على المحكمة أن تبحث هذه الدعوى من جهة محنتها ثم من جهة كونها من الحوادث القهرية التي تقول الإثبات بالبينة وإلا فإنها تكون قد أخطأت.

٢ — الورقة التي توجد في حيازة المتهم يصح في القانون اعتبارها مبدأً مثبتاً بالكتابة إذا كان قد بدأ منه ما يدل على أنه قبلها أو استعملها أو تملكها، إذ في هذه الحالة يصح اعتبارها صادرة منه وإن كانت غير محررة بخطه. ولذلك فإنه إذا تمسك صاحب الشأن بأن الورقة التي ضبطت في دولاب المتهم يصح اعتبارها مبدأً مثبتاً بالكتابة فإنه يجب على المحكمة أن تبحث عن ظروف وجود هذه الورقة عند المتهم وعن مبلغ اتصاله بها هل كان قدرأها واطلع عليها ووافق على ما جاء بها أو لا. فإذا هي لم تفعل واكتفت في عدم الاعتداد بها كبداً ثبتت بالكتابة بقولها إنها ليست محررة بخطه فإنها تكون قد قصرت في الرد على دفاع المتهم.

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه حين قضى ببراءة المتهم من جريمة سرقة السند قال إنها ليست ثابتة قبليه لحواز أن تكون يد أخرى هي التي امتدت إليه ولكنه عند ما تعرض لبحث جريمة اختلاس المصوغات والنقود قد قطع الصلة بينها وبين السرقة وقال إنه يجب على مدعى الاختلاس أن يتقدم بدليل تكفي على تسلم المدعى عليه الأشياء المختلسة، أما وهو لم يتقدم بهذا الدليل فإنه يتعين الحكم بالبراءة ورفض الدعوى المدنية. قال ذلك مع أن ثبوت سرقة السند سواء بواسطة المتهم أو غيره مما يسوغ الإثبات بالبينة والقرائن. وفضلاً عن ذلك فإن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الموضوع بأنه توجد في الدعوى أوراق كثيرة صادرة

من المتهم كل منها يصلح لأن يكون مبدأ ثبوت بالكتابة من ذلك : (١) تناقض أقواله كما هي مدونة في التحقيق و (٢) ما هو ثابت بالدفاتر المحسرة بخطه والتي عثر عليها عنده و (٣) الورقة التي وجدت في درج دولاب بمزله ومعه مفتاحه والتي تتضمن دفعه ما يخص الطاعة في أرباح النقود والمصوغات التي تسلمها منها — تمسكت بذلك ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع إلا بكلمة قصيرة وخاطشة . إذ كل ما جاء عن ذلك بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن وجود أوراق لدى المتهم تشير إلى دفعه مبالغ إلى المحنى عليها قد يؤدي إلى إثبات القرض فقط ودفع فوائد هذا القرض كما يؤدي إلى إثبات مبلغ الدين وهو مبلغ السبعين جنيها الذي أقرضته لإياه المحنى عليها بخلاف مبلغ الثلاثمائة جنيها موضوع الاتهام . وأضاف الحكم الاستئنافي إلى ذلك أنه ما دامت الورقة التي ضبطت بمنزل المتهم والتي قيل بأنها خاصة بأرباح المدعية في الشركة لم تصدر منه ولم يكتبها بخطه فلا يمكن اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة يميز الإثبات بالبينة أو القرائن . وهذا خطأ لأن وجود الورقة في حيازة المتهم وفي مزله بدولابه الخاص يدل بذاته على العلاقة القانونية التي أنكرها ولو لم تكن الورقة محسرة بخطه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المذكرات المقدمة من الطاعة إلى محكمة الموضوع أنها تمسكت في دفاعها بأن سرقة السند من الظروف التي تسوغ الإثبات بالبينة والقرائن كما تمسكت بأن تضارب أقوال المتهم في التحقيق وما هو ثابت بالدفاتر وبالورقة التي وجدت بدرج دولاب بداخل مزله مما يعد مبدأ ثبوت بالكتابة يبيح لها الإثبات بالبينة والقرائن ولكن الحكم الابتدائي مع أنه لم ينف واقعة سرقة السند أو ضياعه بل ذكر " أن ما قرره الشهود من وجود مثل هذا السند لا ينهض دليلا على حصول السرقة إذ يحتمل جداً أن يكون قد فقد من المحنى عليها خلال مدة إيداعه بجزائرها كما يحتمل أن يدا أخرى قد عبثت به وأن وجود مصلحة للمتهم في سرقة أمر لا يمكن الاعتماد عليه إذ أن الأمر لا يخرج عن مجرد الشبهة والشك اللذين لم يؤديا بأي دليل . يضاف إلى هذا ما قرره أحد شهود الإثبات بالجلسة وهو

يوسف برسوم فرج من احتيال سرقة السند بمعرفة شخص آخر وهو عريان ميخائيل لوجود عداء بينه وبين المحنى عليها" — مع أنه قال ذلك عن السرقة فانه لم يتحدث عن وقوعها في مقام الكلام عن عدم قبول الإثبات بالبينة والقرائن من المدعية . وإنما اقتصر على القول " بأنه فيما يختص بتهمة التبديد الموجهة احتياطيا إلى المتهم بالجلسة ، فإما أن يكون الاتهام قد ارتكن على اعتبار أن المتهم قد استلم مبلغ ثلثمائة جنيه من المحنى عليها على اعتبار أنه ودیعة فاختلسه ، وإما أن يكون على أساس أنه جزء من رأس مال الشركة التي تكونت من الطرفين فاستولى عليه المتهم وبدده . وحيث إنه عن الحالة الأولى فانه يجب اتباع القواعد المدنية في هذه الحالة لإثبات التسليم . وهذه القواعد تقتصر في أنه لا يجوز إثبات دعوى قيمتها أكثر من عشرة جنيهات إلا بسند وهو معدوم في حالتنا الراهنة وإذن فالإتهام على غير أساس قانوني . وأنه عن الحالة الثانية أى عن وجود شركة فان قول المحنى عليها يناقضها إذ قزرت أن الورقة التي تحزرت بين الطرفين عبارة عن سند بمبلغ ثلثمائة جنيه ولم يكن عقد شركة أى أنه مجرد قرض لاتهم ويؤيد ذلك ما قزرت في مناسبات عدة وكذا ما قزره وكلها بالجلسة من أن المتهم كان يدفع إليها شهريا مبلغ مائتي قرش والشركة بطبيعة الحال لا يمكن أن يكون ربها واحدا عدة سنين بل لا بد من الاختلاف تبعاً لظروف الأحوال المالية وتبعاً لمقتضيات السوق ، كما أنه لا يعقل أن الشركة تقضى بدفع أرباح دائماً إلى المحنى عليها أى أنها لا تستترك في أية خسارة . وأما وجود أوراق لدى المتهم تشير إلى دفعه مبالغ إلى المحنى عليها فلا يغير هذا الموقف إذ قد يذهب إلى إثبات القرض فقط ودفع فوائد هذا القرض كما يذهب إلى إثبات مبلغ الدين وهو السبعون جنيهاً الذي أقزته المحنى عليها بخلاف مبلغ الثلثمائة جنيه موضوع الاتهام" — وانهى إلى القضاء براءة المتهم ورفض الدعوى المدنية الموجهة عليه من الطاعنة . والمحكمة الاستئنافية أصدرت في أول الأمر حكماً تهديدا قالت فيه " إن البحث دار في هذه القضية بين المدعية بالخلق المدنى والنيابة العمومية حول جواز إثبات المبلغ موضوع الهمّة وهو أكثر من عشرة جنيهات بشهادة الشهود استنادا

إلى أنه توجد أوراق مكتوبة بخط المتهم تعتبر مبدأً بثبوت بالكتابة وتمييز الإثبات بالبيئة وأدعت المدعية بالحق المدني أن هناك شركة محاصة بينها وبين المتهم يجوز إثباتها بالدفاتر أو الخطابات أو غير ذلك . وأنه من بين هذه الأوراق الورقة التي قيل في التحقيق بضبطها في درج المتهم والموقع عليها باسم المدعية بالحق المدني ونصها كالآتي : (استلمت أنا الموقع عليه أدناه فكتوريا حنين عن نفسي وبصفتي وصية على كريمي غيفة خليل من ميخائيل فرج الصائغ بنى سويف مبلغ الأرباح التي خصصتي من أول فبراير سنة ١٩٣٧ إلى آخر أبريل سنة ١٩٣٧ باعتبار أن الشهر الواحد عشرة جنيهات وكسور وليس له الحق في المطالبة بالأرباح إلا ما يستجد بعد ذلك وتحذر هذا إيصالاً مني للحاسبة بموجبه عند اللزوم) . ولما كان لهذه الورقة أهمية في الفصل في الدعوى ترى المحكمة نذب الخبير محمد أفندي غريب لعمل المضاهاة لمعرفة ما إذا كان صلب الورقة المذكورة قد حرر بيد المتهم أو بيد ابنه فرج ميخائيل . وبعد أن قدم الخبير تقريره وسمعت الدعوى أصدرت حكمها المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه وزادت عليها قولها : " إنه تبين من تقرير الخبير محمد أفندي غريب العربي أن الورقة التي ضبطت بمنزل المتهم والتي قيل بأنها خاصة بأرباح المدعية بالحق المدني في الشركة عن المدة من أول فبراير سنة ١٩٣٧ لغاية آخر أبريل سنة ١٩٣٧ لم تكتب بخط المتهم ، كما أنه تبين من تقرير الخبير محمد أفندي وهي أن هذه الورقة لم تكتب بخط المتهم ولا بخط ابنه فرج ميخائيل والمحكمة تأخذ بهذين التقريرين . وإذن ما دامت هذه الورقة لم تصدر من المتهم ولم يكتبها بخطه فلا يمكن اعتبارها مبدأً بثبوت بالكتابة يميز الإثبات بالبيئة أو القرائن . لأنه يشترط في مبدأ الثبوت بالكتابة الذي يميز الإثبات أو النفي بالبيئة أو القرائن أن تكون الورقة مكتوبة بيد الخصم وإن كان موقعا عليها من غيره أو أن يكون كتبها غيره ووقع هو عليها " .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أخطأ من ملة وجوه . فانه : (أولاً) أغفل بحث واقعة سرقة السند من جهة صحته ثم صلاحيتها لأن تكون من الحوادث

القهرية التي تفوق الإثبات بالبينة والقرائن، فانه إذا كان السند قد سرق حقيقة، وكانت السرقة قد وقعت في ظروف يصح في القانون عدّها بالنسبة للطاعة حادثاً قهرياً، فإن القانون يميزها أن تثبت حقها بالبينة والقرائن. (وثانياً) لم يتحدث أصلاً عن التناقص المدعى في أقوال المتهم بالتحقيق ولا عن الدفاتر التي ضبطت عنده مما قالت عنه الطاعة إنه يتضمن مبدأ ثبوت الكتابة في مصلحتها، فهو لم يبين شيئاً عن صلاحيتها أو عدم صلاحيتها لأن تكون مبدأ ثبوت الكتابة، ولم يتضمن الرد على دفاع الطاعة بشأنها. (وثالثاً) اكتفى في عدم الاعتداد بالورقة التي ضبطت لدى المتهم كبداً ثبوت الكتابة بالقول بأنها لم تكن مكتوبة بخطه. ولما كانت هذه الورقة التي وجدت في درج دولاب بمنزله قد يصح في القانون اعتبارها مبدأ ثبوت الكتابة إذا كان قد بدا منه ما يدل على أنه قبلها أو استعملها أو تملكها فانه يصح حينئذ اعتبارها صادرة منه وإن كان لم يكتبها بخطه — لما كان ذلك كذلك فانه كان واجبا على المحكمة أن تتحدث عن ظروف وجود هذه الورقة عنده وعن مبلغ اتصاله بها هل كان قد رآها وأطلع عليها ووافق على ما جاء بها أو أنه لم يوافق، أما وهي لم تفعل فانها تكون قد قصرت في الرد على الدفاع.

(٢٣٣)

القضية رقم ١٥٦١ سنة ١٣ القضاية

(١) محاكمة. مجرد الخطأ في ذكر اسم قاض لم يسمع المرافعة بدلا من قاض آخر هو الذي سمع المرافعة. لا يترتب عليه طلاق الحكم.

(ب) تلبس. اتفاق جنائي على سرقة. لإبلاغ أحد المشتركين فيه عند حصوله. دخوله بالمهاجمات المخلق على سرقتها في المنزل الذي أعد لاجتماع المتآمرين فيه. حصول ذلك على مرأى من رجال البوليس. تلبس بالجريمة يميز لرجال الضبطية القضائية تفشيش منازل المتهمين فيها.

(ج) اعتراف. كون مدلوله لا يتعدى المعترف. لا يمنع المحكمة من أن تستخلص من ظروف الدعوى أن غير المعترف ضالعه في الدعوى.

(د) اتفاق جنائي. مبادرة أحد المتهققين إلى الاخبار به. أثره. إضاؤه من العقاب. لا يؤثر في قيام الجريمة ذاتها ولو كان الاتفاق بين المبلغ والمبلغ ضده فقط. (المادة ٤٨ ع)

١ — إذا كان الطاعن يسلم في طعننه بأن القضية الذين سمعوا المرافعة هم هم الذين أصدروا الحكم فإن إجراءات المحاكمة تكون صحيحة. ويجوز الخطأ في ذكر

الحكم أو المحضراسم قاض لم يسمع المرافعة بدلا من قاض آخر هو الذى سمعها لا يترتب عليه بطلان ذلك الحكم .

٢ — إن إبلاغ أحد المشتركين فى الاتفاق الجنائى عن الاتفاق، وهو جريمة مستمرة، ثم دخوله بعلم البوليس بالمهمات المتفق على سرقتها فى المنزل الذى أعد لاجتماعه فيه مع من تأمروا معه، وحصول ذلك على صراى من رجال البوليس — كل هذه مظاهر خارجية تنبعث عن الواقعة الجنائية ذاتها، وتكشف لمن بدت لهم عن أن تلك الجريمة المستمرة ترتكب فى الوقت نفسه . وهذا تلبس يميز لرجال الضبطية القضائية تفتيش منازل المتهمين .

٣ — إذا أدانت المحكمة أحد المتهمين لوجوده مع متهم آخر اعترف بالسرقه فى مجلس واحد بمنزله هو ومعهما المتهم الذى حصل معه الاتفاق على ارتكاب السرقه والأشياء التى اتفق على سرقتها مستخلصة من ذلك أنه لا بد ضالع فى الاتفاق مع المعارف فهذا جائز لها ولو كان مدلول الاعتراف لا يتعدى المعارف .

٤ — إن مبادرة أحد المتفقين إلى الإخبار بوجود اتفاق جنائى وبين اشتروا فيه لا يترتب عليه بنص المادة ٤٨ أكثر من إعفائه وحده من العقاب . وليس من شأنه أن يؤثر فى قيام الجريمة ذاتها ولو لم يكن الاتفاق إلا بين اثنين فقط . هما المبلغ والمبلغ عنه .

جلسة ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٣

برئاسة حضرة صاحب العزة منصور إسماعيل بك وبحضور حضرات : جندى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد الحقي الجزائري بك ومحمود عزاد بك المستشارين .

(٢٣٤)

القضية رقم ١٣٧٥ سنة ١٣٧٥ القضائية

دفاع شرعى . شرط قيام هذه الحالة . صدور فعل إيجابى يخشى منه المتهم وقوع جريمة مما يجوز فيها الدفاع الشرعى، إطلااق المتهم حيارا تاريا على الجنى عليه لمجرد رقبته بين أشجار الحديقة المكلف حراسها . لا قيام لهذه الحالة . لا تجاوز خلق الدفاع بالبداة . (المادة ٢١٠ ع ٢٤٦)

يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد وقع فعل إيجابى يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى . وإذن فإذا كان

الثابت بالحكم أن المتهم قد بادر إلى إطلاق النار على المحنى عليه إذ رآه بين الأشجار، دون أن يكون قد صدر منه أو من غيره أى فعل مستوجب للدفاع، فلا يصح القول بأن هذا المتهم كان وقتئذ في حالة دفاع شرعى عن النفس أو المال. ومع انتفاء قيام حالة الدفاع الشرعى لا يصح اعتبار المتهم متجاوزا حق الدفاع إذ لا يصح القول بتجاوز الحق إلا مع قيام الحق.

(٢٣٥)

القضية رقم ١٤٤١ سنة ١٣ القضية

حكم • بيان الواقعة • متى يكون لازما ؟ عند الحكم بالعقوبة • حكم بالتعويض • بياناته • إثباته أن الفعل الذى رفعت به الدعوى قد ترتب عليه ضرر للحكوم له • يكفى • عدم بيانه الواقعة الجنائية • لا يستوجب نقضه • (المادتان ١٤٩ و ١٧٢ تحقيق)

إن بيان واقعة الدعوى في الحكم لا يكون لازما إلا في حالة الحكم بالإدانة فقط، كما هو واضح في نص المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات. أما عند الحكم بالتعويض فيكفى أن يثبت الحكم أن الفعل الذى رفعت به الدعوى على المتهم قد ترتب عليه ضرر للجنى عليه، ولو كان هذا الفعل في ذاته لا تتكون به جريمة مستوجبة للعقاب. وإذن فإذا كان الحكم المطعون فيه حين قضى للدعى المدنى بالتعويض لم يبين الواقعة المرفوعة بشأنها الدعوى بيانا كافيا، ولكنه أثبت أن الطاعن تعرض للدعى في المقار المحكوم له به بعد أن سلم إليه بحضور تسليم رسمى، وأنه حرمه من الانتفاع به، فإن خلوه من بيان الواقعة لا يترتب عليه بطلانه فيما يتعلق بالدعوى المدنية. لأن المحكمة الجنائية من حقها، طبقا للمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات، أن تحكم بالتعويض مع الحكم بالبراءة متى كان الفعل المسند إلى المتهم قد نشأت عنه جنة أو شبه جنة مدنية، ولأن ما اشتمل عليه الحكم من أسباب يكفى في تبرير التعويض الذى قضى به.

(٢٣٦)

القضية رقم ١٤٤٢ سنة ١٣ القضاية

سب - فناء المنزل مكان خصوصى . متى يتحول إلى محل عام ؟ السب الذى يحصل فيه . لا يتوافر فيه ركن العلانية ولو كان سكان المنزل قد سمعوه . الحكم بالتعويض على أساس اعتبار هذه الواقعة سباً علنياً . اعتبار محكمة النقض الواقعة سباً غير طلقى . لا يتأثر به التعويض المحكوم به .

(المادة ٣٤٧ ع = ١/٢٩٤)

إن فناء المنزل ليس محلاً عمومياً إذ ليس فى طبيعته ولا فى الفرض الذى خصص له ما يسمح باعتباره كذلك . وهو لا يتحول إلى محل عمومى إلا إذا تصادف وجود عدد من أفراد الجمهور فيه . وإذن فالسب الذى يحصل فيه لا تنوافر فيه العلانية ، ولو كان سكان المنزل قد سمعوه . وإذن فإذا كانت الواقعة هى أن المتهم سبب الخنى عليها بجوئها دخولها إلى المنزل وصعودها على السلم أمام من كانت ترافقها هى وابنها ، فإن هذا يعتبر مخالفة سب غير علنى مما يعاقب عليه بالمادة ٣٩٤ فقرة أولى عقوبات . واعتبار محكمة النقض الواقعة كذلك ، بعد الحكم فيها على أنها سب علنى ، ليس من شأنه أن يؤثر فى التعويض المحكوم به .

(٢٣٧)

القضية رقم ١٤٤٢ سنة ١٣ القضاية

دفاع شرعى . شرط قيامه . أن يكون الخطر محدقاً بالدافع . متهم . ضربه الخنى عليه بالقأس بعد تجريدته لأماء من العصا التى كان قد ضربه بها . هذا المتهم لا يكون فى حالة دفاع شرعى .

(المادتان ٢٠٩ و ٢١٠ ع = ٢٤٥ و ٢٤٦)

يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون الخطر محدقاً . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم لم يضرب الخنى عليه بالقأس إلا بعد أن كان قد جردته من العصا التى كان يحملها وضربه بها ، أى بعد أن زال عنه كل خطر إذ لم يصدر من الخنى عليه بعد تجريدته من عصاه أى فعل يتخوف منه ، فإن المتهم فى ضربه الخنى عليه يكون معتدياً لا مدافعاً .

(٢٣٨)

القضية رقم ١٤٤٧ سنة ١٣ القضية

إثبات :

- (أ) اعتراف المتهم . من طرق الاستدلال . حرية القاضي في تقديره . تجزئته . جوازها .
 (ب) عماد الإثبات في المواد الجنائية . التحقيقات التي تحصل بالجلسة . الاعتقاد على أقوال شهود سمعوا في التحقيق الابتدائي ولم يسمعوا في الجلسة . جوازه .

١ — إنه لما كان اعتراف المتهم طريقا من طرق الاستدلال التي لقاضي الموضوع تقديرها بأكمل حريته كان للقاضي أن يميز هذا الاعتراف فيأخذ منه بما يراه مطابقا للحقيقة ويطرح ما يراه مخالفا لها .

٢ — إنه وإن كان عماد الإثبات في المواد الجنائية هو شهادة الشهود بالجلسة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة إلا أن ذلك لا يمنع المحكمة من أن تتردد لحكمها من العناصر الأخرى التي ترد في التحقيقات الابتدائية . وإن فلا حرج عليها إذا هي أخذت في أسباب حكمها بشهادة أشخاص سمعوا في التحقيق الابتدائي ولم يسمعوا في الجلسة ما دامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث عند المحاكمة .

(٢٣٩)

القضية رقم ١٤٤٨ سنة ١٣ القضية

سرقة . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يعتبر متوافرا ؟ الاستيلاء على منقول مملوك للغير بنية مملوك . الاستيلاء بقصد الاستعمال المؤقت . لا يكفي . مثال . سرقة أدوات طباعة بقصد الاستعانة بها على طبع منشورات تضمن سباً وقذفاً في حق مدير المطبعة . لا سرقة .

(المادة ٢٦٨ ع = ٣١١)

إن القصد الجنائي في السرقة هو قيام العلم عند الجاني، وقت ارتكاب فعلته، بأنه يحتلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكه بنية امتلاكه . فإذا كان الحكم، مع تسليمه بأن المتهم لم يستول على أدوات الطباعة إلا بقصد الاستعانة بها على طبع منشورات لسب مدير المطبعة والقذف في حقه، قد اعتبر عناصر جريمة

السرقه متوافرة بمقولة إن القصد الجنائي فيها يتحقق باستيلاء الجاني على مال يعلم أنه غير مملوك له بنية حرمان صاحبه منه ولو مؤقتا ، فانه يكون قد أخطأ . لأن الاستيلاء بقصد الاستعمال المؤقت لا يكفي في القصد الجنائي ، إذ لا بد فيه من وجود نية التملك .

جلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٣

برئاسة حضرة صاحب العزة منصور إسماعيل بك ، وبحضور حضرات : جنتي عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد الملقى الجزائري بك ومحمد قواد بك المستشارين .

(٢٤٠)

القضية رقم ١٤٩١ سنة ١٣ القضية

(أ) نقض وإبرام . الأحكام الجائر الطعن فيها . أوامر الإحالة . التظلم منها . لا يرجع إلى محكمة النقض . وجوب عرضه على محكمة الموضوع . عدم تداركها الخطأ المدعى به في الأمر . الطعن أمام محكمة النقض في حكم المحكمة لا في أمر الإحالة . مثال . تقديم متهم إلى محكمة الجنايات بتهمة الشروع في القتل عمدا . دفعه بأن التهمة ليست إلا ضربا . معاقبه على هذا الأساس . تظلمه من الخطأ في وصف التهمة إلى محكمة النقض . لا يقبل .

(المادة ٢٢٩ بتحقيق)

(ب) محاكمة جنائية . قوامها . حرية القاضي في تكوين عقيدته . التحقيق الذي يجريه في الجلسة . التحقيقات الابتدائية . سلطة القاضي في الأخذ بها أو إخراجها . الأخذ بأقوال الشهود في الجلسة مع مخالفتها لأقوالهم في التحقيقات الابتدائية . لإخراج عليها في ذلك . إبداء أسباب لذلك . غير لازم .

١ - إن الطعن بطريق النقض لا يكون إلا في الحكم النهائي ، وبناء على الإجراءات التي قام عليها . أما الأخطاء التي تقع في أوامر الإحالة فلا يصح عرضها على محكمة النقض ، بل هي تعرض على المحكمة المحالة إليها الدعوى لتفصل فيها . فإذا لم يتم تداركها ، من نفسها أو بناء على طلب الخصوم ، صحت رفعها إلى محكمة النقض ، ولكن على أساس أنها أخطاء وقعت في ذات الحكم لا في أمر الإحالة . فإذا كان المتهم قد أحيل إلى محكمة الجنايات بتهمة أنه شرع في قتل فلان عمدا الخ ، ووافقته المحكمة على ما دفع به من أن التهمة ليست في حقيقة وصفها إلا بجنحة

ضرب من غير سبق إصرار ولا تردد ، وقضت بمقابله على هذا الأساس ، فلا يصح له أن يتظلم إلى محكمة النقض بناء على الخطأ الذى وقع فيه قاضى الإمالة .

٢ — إن المحاكمات الجنائية تقوم على حرية القاضى فى تكوين عقيدته من التحقيق الشفهى الذى يجريه بنفسه بالجلسة . أما التحقيقات الابتدائية فليست إلا تمهيدا لذلك التحقيق الشفهى . وهى ، بهذا الاعتبار ، لا تخرج عن كونها من عناصر الدعوى المعروضة على القاضى ، له أن يأخذ بها إذا اطمأن إليها أو يطرحها إذا لم يصدقها . ومن ثم فلا حرج على المحكمة إذا هى أخذت بأقوال الشهود فى الجلسة مع مخالفتها لأقوالهم فى التحقيقات الابتدائية ، وإذا فعلت ذلك فإنها لا تكون ملزمة بإبداء أسباب له .

(٢٤١)

القضية رقم ١٤٩٧ سنة ١٣ القضية

دفاع . ملاحظات من المحكمة تم عن رأيها فى الدعوى . ذلك لا يقبل . إبداء ملاحظات بقصد تنبيه الخصوم إلى مواضع الضعف فى دعواهم . لا إخلال فى ذلك بحق الدفاع . مثال .

١ — إنه وإن كان ليس من المقبول أن ترجع المحكمة للخصوم فى الجلسة بملاحظات قد تم عن رأيها فى تقدير وقائع الدعوى وأدلة الثبوت فيها إلا أنه إذا كان المقام يحتمل أن تكون الملاحظات قد وجهت بدافع الرغبة فى تنبيه الخصوم إلى مواضع الضعف فى دعواهم لتسمع منهم الرد عليها فإن ذلك منها لا يعد إخلالا بحق الدفاع . وإذن فإذا كان الظاهر من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة ، بعد سؤال المتهم عن التهمة وإنكاره إياها ، قد لفتته إلى أن أحد شاهدى النفى وأحد شهود الإثبات كذبا وأن شاهد النفى الآخر الذى وافقه هو قريبه ، كما لفتته إلى أن الشاهدين اللذين كذبا قد كذبا شاهد النفى الآخر أيضا فأجاب بأن شاهدى النفى كانا على مقربة منه ، وكانت هذه المناقشة قد حصلت عند البدء فى سماع الدعوى وقت سؤال المتهم وقبل سماع الشهود والمرافعة ، فانه يكون من المجازفة القول بأن ذلك

من المحكمة يبنى عن عقيدة كانت مستقرة عند رئيسها ، ما دام من الممكن حمله على أنه كان ابتغاء استجلاء الحقيقة بتنبية المتهم إلى موطن الضعف في دفاعه . وإذن فلا يكون هناك إخلال بحق الدفاع .

(٢٤٢)

القضية رقم ١٥٠٢ سنة ١٣ القضاية

(١) دفاع شرعى . شرط . الاعتداء الذى يرى المتهم إلى دفعه . حال أو وشيك الوقوع . ابتداء الاعتداء . انعدام وجود حق الدفاع . مثال . (المادة ٢١٠ ع = ٢٤٦)
(ب) ظروف مخففة . الغضب . ليس عذرا مخففا إلا في حالة خاصة هي حالة الزوج الذى يفاجئ زوجه حال تلبسها بالزنا . القتل والجرح والضرب . التنبؤ ليس مدرا مخففا فيها . الغضب يتنافى مع قيام ظرف سبق الإصرار . (المادة ٢٠١ ع = ٢٢٧)

إنه يشترط في الدفاع الشرعى أن يكون الاعتداء الذى يرى المتهم إلى دفعه حالا أو وشيك الوقوع . فإذا كان الاعتداء قد انتهى فلا يكون لهذا الحق وجود ، لأن الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام وإنما شرع لمنع المعتدى من إيقاع فعل التعدى . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم أنهال على المجنى عليه ضربا بالبلطة حتى مات ، وذلك بعد أن كان قد سقط على الأرض على إثر ضربه بالعصا من المتهم الثانى ، وأنه تمادى في الاعتداء عليه بغير مبرر رغم محاولة أخيه منعه عنه ، فإن المتهم إذ أقدم على قتل المجنى عليه ، بعد أن زال كل خطر من جانبه ولم يعد ثمة محل للتخوف منه ، لا يكون في حالة دفاع شرعى . وليس في تبرئة المتهم الثانى (أخيه) على اعتبار أنه كان في حالة دفاع شرعى مع تقي هذه الحالة عنه هو أى تناقض ، ما دام الثابت أن هذا المتهم الثانى لم يضرب المجنى عليه إلا عند ما فاجأه في منزله يسرق ولما تمكن قد عطلت قوة مقاومته على خلاف ما فعل أخوه .

٢ — إن القانون المصرى لا يعتبر الغضب عذرا مخففا إلا في حالة خاصة هي حالة الزوج الذى يفاجئ زوجه حال تلبسها بالزنا فقتلها هي ومن يبنى بها . أما الغضب في سائر أحوال القتل والجرح والضرب فغير معتبر عذرا وإن كان يتنافى مع سبق

الإصرار . فالجاني الذي يقارف القتل مدفوعا بعامل الغضب والانفعال يعدّ مرتكبا لجناية القتل عمدا من غير سبق إصرار، بخلاف ما إذا كان قد أقدم على القتل وهو هادئ البال بعد أن زال عنه تأثير الغضب فإنه يعدّ مرتكبا لجريمة القتل عمدا مع سبق الإصرار .

(٢٤٣)

القضية رقم ١٦٢٢ سنة ١٣ القضاية

(أ) رشوة . موظف . أعمال الموظف العمومي . تكليفه من قبل رؤسائه بعمل من أعمال الخدمة العامة . هذا العمل يدخل في أعمال وظيفته . معاون إدارة . نذب لأعمال التكوين . قبوله مبلغا من تاجر مقابل تسهيله له الحصول على ترخيص بصرف خلال من شونة بنك التسليف . رشوة .

(ب) أموال أميرية . بطاقات التكوين . رسوم الدفعة المقررة تحصيلها عليها بالمادة ١٢ من قرار وزير التكوين رقم ٢٤ في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٤٠ . أموال أميرية . اختلاسها . العقاب عليه بالمادة ١١٨ ع . (المادة ١٠٣ ع = ١١٨)

١ — إن أعمال وظيفة الموظف العمومي يدخل في متناولها كل عمل من أعمال الخدمة العمومية يكلفه به رؤساؤه تكليفا صحيحا . فمعاون الإدارة ، الذي هو خاضع في وظيفته لأوامر المدير والمأمور ومن واجبه القيام بما يمهدهان به إليه من عمل في حدود اختصاصهما ، إذا نذب بناء على أمر المدير للقيام بأعمال التكوين في المركز فإن هذه الأعمال تدخل في أعمال وظيفته . فإذا هو قبل من تاجر مبلغا من النقود مقابل تسهيله له الحصول على ترخيص بصرف خلال من شونة بنك التسليف الزرعى ، فقبوله هذا المبلغ ، وهو صاحب شأن في الترخيص ، يكون مقابل أداء عمل من أعمال وظيفته ويعدّ رشوة .

٢ — إن رسوم دفعة بطاقات التكوين مقرّر تحصيلها بالمادة ١٢ من قرار وزير التكوين رقم ٢٤ الصادر بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٩٤٠ . وهذا القرار مبني على أمر الحاكم العسكري رقم ٧٦ الصادر بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٩٤٠ بمقتضى السلطة المخولة له بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ الخاص بإعلان

الأحكام العرفية في البلاد المصرية . فهذه الرسوم تعتبر من تقود الحكومة ، واختلاسها من الموظف يعدّ إخلالاً في النعمة معاقبا عليه بالمسادة ١١٨ ع .

المحكمة

. وحيث إن الوجه الأول من وجهى الطعن يتحصل في أن أحد أركان جريمة الرشوة التي دين بها الطاعن غير متوفرة ، لأن العمل المقول بأنه قبل الرشوة للقيام به وهو الترخيص بصرف الغلال من شونة البنك ليس من أعمال وظيفته . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن وظيفته هي معاون إدارة ، وإن القوانين واللوائح التي تحتد اختصاصات هذه الوظيفة لا تتضمن أن من بينها القيام بأعمال التموين التي منها هذا الترخيص ، ولا عبرة بنذب مأمور المركز للطاعن إلى أداء هذه الأعمال ، إذ المدار في ذلك هو ماتنص عليه القوانين واللوائح دون غيرها من الأوامر الصادرة من المأمور .

وحيث إن الثابت بالحكم أنه قد صدر "كتاب من مدير الفيوم لمأمور مركز سنورس تاريخه ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإنشاء مكتب فرعى للتموين بمركز سنورس من الموظفين الواردين بهذا الكتاب على أن يشرف على هذا المكتب أحد حضرات ضباط البوليس أو معاونى الإدارة الذى يختاره المأمور وطلب من هذا الأخير الإخطار عن الموظف الذى يختاره ووظيفته والمكان الذى سيعمل فيه موظفو هذا المكتب ، وكتاب من مأمور مركز سنورس لمدير الفيوم مؤرخ في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ بنذب ناشد أفندى فهمى معاون الإدارة للإشراف على أعمال مكتب التموين المنشأ بالمركز ، وقد خصص لهذا المكتب بعض الغرف ببناء المركز ، وكتاب من مدير الفيوم لوكيل نيابة سنورس مؤرخ في ١١ مايو سنة ١٩٤٢ بأنه أوقف عمل مكاتب التموين بعد أكتوبر سنة ١٩٣٩ وألغى انتداب الموظفين بها . ثم صدر قرار المديرية بتاريخ ١٣ يونيه سنة ١٩٤٠ بتشكيل مكاتب تموين من جديد وكان ناشد أفندى فهمى مشرفا على مكتب التموين القصرى لسنورس ، واستمر كذلك حتى وقت القبض عليه ، ويختص بمباشرة تنفيذ الأوامر والتعليمات الصادرة

في شؤون التموين ، وهو المسئول عن تنفيذها بصفته المشرف على المكتب . أما رئيس المكتب فهو حضرة مأمور المركز ” . وأن المتهم ” سئل هل من حقه أن يستخرج للتجار تصاريح بالغلال من نفسه دون الرجوع إلى أحد رؤسائه فقال أيوه ” . وأن مأمور المركز شهد بأن المتهم ” هو وحده المختص بصرف التصاريح ، وأنه نبه عليه بذلك وبأنه هو المكلف بكتابة الأوامر التي تصدر لبنك التسليف لإخراج الكميات المدققة بتلك التصاريح بأسماء التجار المبيينين بالسعر المحدد ، وهو الذي يوقع على جميع تلك التصاريح والبطاقات باسمه أو بختمه تحت عبارة مأمور المركز ... الخ وناشد أفندي لا يشتغل في أى عمل آخر في المركز إلا في عملية التموين هذه التي تفرغ لها ” . ثم قالت المحكمة : ” وظاهر من ذلك كله أن هذه المبالغ التي كان يتسلمها المتهم من التجار المذكورين كانت تدفع له على سبيل الرشوة ليسهل لهم الحصول على التصريح بأخذ ذرتهم وبيعها ، وبالنسبة لبعضهم كي يبيعوا ذرتهم وهي بالشونة بمكانها بدلا من نقلها لسنورس وعملهم مصاريف من أجل ذلك . وظاهر مما تقدم ومن كيفية تشكيل لجنة التموين بسنورس أن المتهم - وهو موظف عمومي - هو المشرف على هذه اللجنة وله شأن في تصريف الذرة للتجار وغيرهم وفي إعطاء التصاريح بذلك ورفضها وعلى ذلك فقبول المتهم للمبالغ التي دفعها هؤلاء الشهود المذكورون لأداء عمل من أعمال وظيفته يعد رشوة ” .

وبين مما تقدم أنه بناء على أمر مدير القيوم لمأمور مركز سنورس تقرّر ندب الطاعن الذي هو معاون لإدارة بهذا المركز للقيام بأعمال التموين فيه وتفرغه إلى هذه الأعمال التي منها الترخيص للتجار بصرف الغلال من شونة بنك التسليف . ولما كان معاون الإدارة بحكم وظيفته خاضعا لأوامر المدير والمأمور ومن واجبه القيام بما يمهدهان به إليه من عمل في حدود اختصاصهما الذي يشمل مسائل التموين ، فلا شك في أن تلك الأعمال التي ندب لها تصبغ من أعمال وظيفته . لأن أعمال وظيفة الموظف العمومي يدخل تحت مداولها كل عمل من أعمال الخدمة العمومية يكلفه به رؤساؤه تكليفا صحيحا .

وحيث إن الوجه الآخر من الطعن يتحصل في أن رسوم دفعة بطاقات التكوين موضوع الجريمة الثانية ليست من تقود الحكومة ، وقد دفع الطاعن بذلك أمام المحكمة واستند إلى أنها لم يصدر بها قانون ولا أمر عسكري ، كما دفع بأنه وإن كان حصلها إلا أنه لم يقصد إدخالها في ذمته بل كان غرضه التيسير على المستملكين وأن يسهل لهم الحصول على الغلال ، ولكن المحكمة دانت دون أن ترد على دفاعه .

وحيث إن المحكمة إذ دانت الطاعن في هذه الجريمة أثبتت أنه قد صدر العدد ١٠٧ من الوقائع الرسمية ووارد به قرار رقم ٢٤ سنة ١٩٤٠ صادر في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٠ وقد جاء في المادة ٣ منه أنه يعطى لكل مستهلك بطاقة تموين إذا طلب ذلك . ونصت المادة الخامسة على أن طلب بطاقات الاستهلاك المثلّي تقدّم فيها عدا المحافظات والمديريات والمراكز والبنادر إلى لجنة من العمدة رئيسا ومن الصراف وأحد أعيان القرية الذين يختارهم المأمور ، وتختص اللجنة بفحص وتحقيق الطلبات المقدمة من الأشخاص المقيمين في دائرة عملها وبإعطاء بطاقات التكوين ، ثم جاء في المادة ١٢ أنه إذا فقدت بطاقة التكوين أو تلفت جاز لصاحبها أن يطلب بدلا عنها من اللجنة التي أصدرتها بعد أداء رسم قدره ٥ قروش . ويجوز للمحافظ أو المدير أن يعفى الطالب من الرسم المذكور ... وكتاب مراقب التكوين العام لمدير الفيوم بأن رسم البطاقة بدل الفاقد يدفع إلى خزانة القسم أو الصراف أو المركز أو المديرية ويقدم الإيصال إلى لجنة توزيع القرية التي يتبعها لإثباتا للدفع وعلى اللجنة بدورها أن تحتفظ بهذا الإيصال وتقيدها في كشوف مستقلة للرجوع إليها وقد تبلغ هذا الكتاب لمركز سنورس في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ، وأنه صدر كتاب مراقب التكوين العام المؤرخ في ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ لمدير الفيوم بأنه تيسيرا للإجراءات تقرّر أن يكون طلب الحصول على البطاقة المفقودة أو التالفة (بدل فاقد) على ورقة تمنع من فئة الخمسة قروش وذلك بدلا من دفع الرسم إلى أي خزانة أميرية وتقديم إيصال الدفع إلى اللجنة وقد تبلغ هذا الكتاب لمركز سنورس في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٠ . ثم قالت : ” وفيما يختص

ببلغ الـ ١٤ جنيا و ٦٥٠ مليا فانه وإن كانت هناك لجنة تحصل رسم التبعة على طلبات البطاقات إلا أنه لا مانع من أن يتسلم المتهم هذا الرسم بصفته المشرف على أعمال التوين، وقد تبين مما تقدم أنه هو الذى كان يقوم فعلا بهذه المأورية دون اللجنة، وقد طلب دفاتر حصر العائلات الخاصة بذلك وحفظها عنده للرجوع إليها . وعلى ذلك فإذا حصل المتهم رسوم التبعة وهو موظف عمومى وبصفته مشرفا على التوين واختلسها يكون أدخل فى ذمته نقودا من نقود الحكومة . ولا يعتد بقوله إنه إنما كان فى نيته شراء ورق تبعة فيما بعد وإلصاقه بالطلبات ، لأن هذا لا يتفق مع أخذه المبالغ وعدم توريدها الخزينة كالتعليمات ، وإهماله الطلبات المقدمة، وعدم المحافظة عليها ليلصق عليها الدفعة حتى إنه لم يعثر عنده إلا على ٣٦ طلبا مع أن عدد الطلبات التى تقدمت ٦٥١ طلبا حسبما هو وارد بالكتشوف المقدمة التى أعترف بها المتهم . كذلك لا يتفق دفاعه المذكور مع اعترافه سالف الذكر وقوله (وأخيرا سؤلت لى نفسى أنى أبقية طرفى حتى إن أمكننى استغلاله كان بها ... الخ) . وظاهر من هذا كله بجلاء نية المتهم فى إدخال هذه الأموال بذمته وقد أدخلها فعلا . ولا يؤثر على ذلك وعده بالدفع أو دفعها فعلا بعد أن وقعت الجريمة .

ولما كان تحصيل رسم الدفعة المذكورة مقررا بالمادة ١٢ من قرار وزير التوين رقم ٢٤ بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٩٤٠ وكان هذا القرار مبني على أمر الحاكم العسكرى العام رقم ٧٦ بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٩٤٠ الصادر بمقتضى السلطة المخولة له بالرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ الخاص بإعلان الأحكام العرفية فى البلاد المصرية، فإن هذه الرسوم تكون — كما قال الحكم — من نقود الحكومة.

(٢٤٤)

القضية رقم ١٦٢٥ سنة ١٣ القضاية

مرفوعة بطريق مباشرة . وقوع فعل إكراه عقب السرقة مباشرة بقصد القرار بالمسروق والتخلص من المسروق منه . ظرف مشدد .

(المادة ٢٧١ ع = ٣١٤)

إن الإكراه الذى يحصل عقب المرفوعة مباشرة بقصد تمكين السارق من التخلص من الجنى عليه والفرار بما مرفوعة يعتبر إكراها . شددنا لعقوبة السرقة .

(٢٤٥)

القضية رقم ١٦٢٨ سنة ١٣ القضية

قذف وسب :

(أ) القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يعتبر متوافرا ؟ المهر بالألفاظ المكتوبة لها مع العلم بمعناها . لا عبارة بالفرض الذي يرى إليه المتهم .

(المادتان ٢٦٥ و ٢٦٦ ع = ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩)

(ب) حكم . تسيبه . الطالبات الواجب ازدي عليها صراحة . الدفوع الموضوعية . الرد عليها صراحة . غير لازم . مثال .

١ — إن القصد الجنائي في جرائم العيب والسب والقذف يتحقق بمجرد الجهر بالألفاظ النابية المكونة لها مع العلم بمعناها ، ولا يشترط أن يكون المتهم قد قصد النيل من صدى في حق تلك الألفاظ .

٢ — إذا كان المتهم قد دفع التهمة عن نفسه بأنه مضطهد من الضابط الذي شهد ضده لأنه كان قد قدم في حقه شكاويين لم تمن النياية بتحقيقهما ، وأن هذا الضابط ، وهو متور ، يصبح أن يغالى في الألفاظ التي أسند إلى المتهم صدورهما ، فهذا دفاع موضوعي يكفي أن يكون رد المحكمة عليه مستفادا من قضائها بإدانة المتهم اعتمادا على شهادة هذا الشاهد ، لما في ذلك من الدلالة على أنها لم ترفى المطاعن التي وجهت إلى شهادته ما يغير الرأي الذي انتهت إليه .

(٢٤٦)

القضية رقم ١٦٣٠ سنة ١٣ القضية

قتل . نية القتل . وجوب إثبات توافرها في الحكم . اكتفاء الحكم في هذا الترض بقوله إن إصابة الجنى عليه كانت من مقذوف محشو بالرصاص أطلق على أبعد من خمسة أمتار . عدم بيان موضع الإصابة . لا يكفي .

لأنه لما كانت جنابة القتل العمد تميز قانونا عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو انتواء الجاني ، وهو يرتكب الفعل الجنائي ، قتل الجنى عليه وإزهاق روحه ، ولما كان لهذا العنصر طابع خاص يختلف عن العنصر الجنائي العام

الذى يتطلبه القانون في سائر الجرائم — لما كان ذلك وجب أن يعنى عناية خاصة في الحكم القاضي بالإدانة من أجل هذه الجناية باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التي تثبت توافره . فإذا كانت المحكمة لم تبين في حكمها موضع الإصابة من جسم المجنى عليه مقتصرة على القول بأن إصابته كانت من مقذوف محشو بالرصاص الصغير أطلق على مسافة تزيد على خمسة أمتار، فإنها تكون قد أغفلت بيان توافرية القتل لدى المتهم ويتعين نقض حكمها .

(٢٤٧)

القضية رقم ١٦٣٦ سنة ١٣ القضاية

تسوية :

(أ) ورقة . الحكم بتزويرها . اعتاد المحكمة في ذلك على تقرير معللة الطب الشرعي فضلا عما تبينه هي من عملية المضاهاة التي أجرتها . لا عيب عليها في ذلك .
(ب) عريضة دعوى . مسودة رسمية مستخرجة منها . إضافة عبارة على هامشها بحيث يفهم أن هذه العبارة موجودة في هامش المريضة الأصلية . تزوير في محرر رسمي . لا يشترط أن تكون العبارة المضافة موقعا عليها من قصد المتهم نسبها إليه .

(المادتان ١٧٩ و ١٨٠ ع = ٢١١ و ٢١٢)

١ — إنه لما كان القانون يجيز للمحكمة أن تحكم بتزوير أية ورقة متى كان التزوير ثابتا لديها من مشاهدتها هي أو مما يكون قائما في الدعوى من أدلة أخرى، فإنه لا يصح أن ينهى عليها أنها اعتمدت في إثبات التزوير على تقرير مصالحة الطب الشرعي، فضلا عما تبينه هي أيضا من عملية المضاهاة التي أجرتها .

٢ — إذا كان الثابت بالحكم أن العبارتين موضوع التزوير قد أضيفتا على هامش الصورة الرسمية المستخرجة من عريضة الدعوى الموقعا عليها بامضاء الكاتب المختص وختم المحكمة، بحيث يفهم المطلع على الصورة أن هاتين العبارتين موجودتان في هامش المريضة الأصلية، فإن هذه الإضافة تعدّ تغييرا للحقيقة في محرر رسمي بزيادة كلمات عليه، مما تتحقق به جريمة التزوير . ولا يشترط لذلك أن تكون الزيادة موقعا عليها بالاعتماد بل يكفي أن تكون موهمة بذلك .

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٤٣

برئاسة حضرة صاحب المزة منصور إسماعيل بك ، وبحضور حضرات : جدى عبد الملك بك
وحبيب مرقس بك وأحمد نشأت بك ومحمد الحقى الجزائرلى بك المستشارين .

(٢٤٨)

القضية رقم ١٧٨٥ سنة ١٣ القضاية

إصابة خطأ . متى يصح العقاب عليها ؟ صلة مباشرة بين الخطأ والإصابة . تمسك المتهم بانعدام رابطة
السببية المباشرة بين الخطأ والإصابة . عدم الأخذ بهذا الدفاع . وجوب الرد عليه . إغفال الرد . تصور .
(المادة ٢٠٢ ع = ٢٣٨)

إن القانون يستلزم لتوقيع العقاب في جرائم الإصابات غير العمدية أن تكون
هناك صلة مباشرة بين الخطأ الذى وقع من المتهم والإصابة التى حدثت بالجنى عليه .
وإذن فإذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك بانعدام رابطة السببية المباشرة بين
ما وقع منه وإصابة الجنى عليه ، فإنه يجب على المحكمة ، إذا لم تر الأخذ بهذا الدفاع ،
أن تضمن حكمها الرد عليه بما يفنده ، وإلا كان الحكم قاصرا .

(٢٤٩)

القضية رقم ١٧٩٥ سنة ١٣ القضاية

تفتيش . بطلانه . دليل غير مستمد من التفتيش . اعتماد المحكمة عليه . بجوازه . مثال . متهم .
إلقاءه المادة المخدرة التى كان يحرزها لما رأى رجال البوليس . ضبط المخدر . الاعتماد على ذلك في إدانة
المتهم . ادعاء المتهم بطلان التفتيش . لا يجدي .

إذا كان الظاهر من الحكم أن المتهم هو الذى ألقى من تلقاء نفسه على الأرض
ما كان معه من مادة مخدرة عند ما رأى رجال البوليس ، وأن ضبط المخدر معرفة
هؤلاء إنما كان بعد أن أبعد المتهم عنه ، ففي هذه الحالة لا جدوى للمتهم من أن
يدعى بطلان التفتيش الذى وقع عليه ما دام الدليل المستمد من ضبط المخدر لم يكن
نتيجة لهذا التفتيش .

جلسة ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٣

برئاسة حضرة صاحب العزة منصور إسماعيل بك ، وبحضور حضرات : جندى عبد الملك بك
وأحمد نشأت بك ومحمد المفتى الجزائري بك ومحمود فؤاد بك المستشارين .

(٢٥٠)

القضية رقم ١٥٠١ سنة ١٣ القضية

حكم . تسببه . دفاع شرعى . سرقة حقل . حصرها ليلا من أكثر من شخصين . مفاجأة المتهمين
وضبط أحدهم . عدم تبين صاحب الحقل وحاربه سلاحا ظاهرا مع المتهم الذى ضبط . إلقاء هذا المتهم
الشيء المسروق . ضربه وإحداث عاهة مستديمة به . تمسك صاحب الحقل بنظر الدفاع الشرعى .
اعتداء الحكم على هذه الأمور وعلى أن صاحب الحقل والحارس كان فى وسعهما شل حركة المتهم ، فى نفي
ظرف الدفاع الشرعى . قصور فى التسبب . احتمال أن المتهم كان يحمل سلاحا مخبأ . سبب معقول يبيح
استعمال القوة للدفاع عن النفس والمال . يجب نفي ظرف الدفاع أن يثبت أن الضربة التى أحدثت العاهة
كانت بعد أن سقط المتهم على الأرض .

إذا كان كل ما استند إليه الحكم فى نفي موجب الدفاع الشرعى هو قوله إن
المجنى عليه ألقى القول الذى كان قد سرقه مع آخرين من الحقل ليلا عند ما فاجأه
صاحب الحقل وزميله فى الحراسة ، وأن هذين لم يقيتا سلاحا ظاهرا معه ،
وأنهما كان فى وسعهما ، وهما اثنان ، أن يشلا حركته دون حاجة إلى إلحاق أى
أذى به ، وأنه بعد ترك القول المسروق لم يبق هناك خطر على المال وكذلك لم يكن
ثمة شريحيشى منه على الأتقى ، وأن ضرب المجنى عليه حتى سقط والإيمان فى إيذائه
بعد سقوطه — ذلك لا يمكن تأويله إلا بأنه كان انتقاما لا دفاعا مشروعا ، فإن
هذا الحكم يكون قاصرا فى بيان الأسباب التى أقيم عليها . لأنه ما دامت السرقة
قد حصلت ليلا من أكثر من شخصين ، وما دام عدم تبين صاحب الحقل وزميله
سلاحا ظاهرا مع المجنى عليه لا ينفى احتمال أنه كان يحمل سلاحا ، فإن صاحب
الحقل يكون فى هذه الظروف لديه أسباب معقولة يبيح له استعمال القوة اللازمة
للدفاع عن نفسه وماله وضبط السارق الذى وجد متلبسا بالجرime بعد فرار زملائه .
أما ما قاله الحكم عن الضرب وتكراره وتخلف عاهة عند السارق فمحله أن يكون
ثابتا أن الإصابة التى أحدثت العاهة به لم تحدث إلا بعد أن سقط على الأرض

وصار عاجزا عن الحركة . وما دام ما أورده الحكم في هذا الصدد ليس فيه ما يدل على ذلك فانه يكون قاصرا أيضا من هذه الناحية . وخصوصا إذا كان ما وجد بالسارق من الإصابات ، عدا العاهة ، هو فقط — كما أثبت الحكم ذاته — جرما رضيا بالساق اليسرى وتسليحات بالساعد .

(٢٥١)

القضية رقم ١٦٢٩ سنة ١٣ القضية

دعوى عمومية :

(١ ، ب) حق محكمة الجنايات في إقامة الدعوى العمومية . تحقيق الدعوى بنفسها أو بواسطة من تعينه لذلك من أعضائها . توجيه المحكمة إلى بعض المتهمين نعمة أن كلا منهم اشترك مع باقي المتهمين في الجرائم المستندة إلى كل منهم . زيادة على ما ورد في أمر الإحالة . جوازه . لفت الدفاع إلى هذه التهمة بحضور المتهم وعلى مسمع منه . يكفى لاعتبار التهمة موجبة إلى المتهم . (المادة ٥ تحقيق المدلة بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٠٥)

١ — إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن حق إقامة الدعوى العمومية الذي خولته المادة ٤٥ من قانون تحقيق الجنايات لدائرة الجنايات بمحكمة الاستئناف تملكه الآن محكمة الجنايات بعد التعديل الذي أدخل على هذه المادة بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٠٥ ، وعلى أن المحكمة متى أقامت الدعوى فلها أن تعين أحد أعضائها لمباشرة التحقيق ، أو أن تقوم هي نفسها بالتحقيق إذا رأت أن الدعوى في حاجة إليه . وإذا كان ذلك مقسرا فإن محكمة الجنايات لا تكون مخطئة إذا هي أقامت الدعوى العمومية على المتهم المسائل أمامها بتهمة أخرى عدا التي رفعت بها الدعوى عليه من النيابة ، فإن هذا من غير شك يدخل في متناول حق إقامة الدعوى المحقولة .

٢ — إذا كانت المحكمة ، بعد أن سألت المتهمين الحاليين إليها عن التهم المنسوبة إليهم في أمر الإحالة وسمعت أقوال الشهود لإثباتا ونقيا ومرافعة النيابة والدفاع ، قد وجهت نظر الدفاع إلى التهمة التي رأت توجيهها لبعض هؤلاء المتهمين زيادة على ما ورد في أمر الإحالة ، وهي أن كلا منهم اشترك مع باقي المتهمين الآخرين في الجرائم المستندة إلى كل منهم ، فلا يصح أن ينعى عليها أنها إذ فعلت

ذلك لم تبن نوع الجرائم التي نسبت إليهم الاشتراك فيها ولا زمانها ولا مكانها ولا أنها لم توجه التهمة على المتهمين أنفسهم ، ما دامت الجرائم التي اتهموا بالاشتراك فيها معينة في أمر الإحالة تعيينا كافيا ، وما دام لفت الدفاع كان على مسمع من المتهمين وكان لهم أن يدلوا بما يشاعون في سبيل المدافعة .

(٢٥٢)

القضية رقم ٢٠٠٠ سنة ١٣ القضائية

حكم . تسببه . حكم بمقو به . اكتفاؤه بمجرد الإشارة إلى أدلة الثبوت من غير إيراد مؤداه ولا ذكر ما تضمنته كل منها . هيب في التسبب . مثال في جريمة إتلاف سور منزل . قصد الإساءة في هذه الجريمة من عناصرها القانونية الواجب النص صراحة على توافرها .

إن اكتفاء الحكم بالإشارة إلى أدلة الثبوت من غير إيراد مؤداه ولا ما تضمنته كل منها لا يكفي في بيان أسباب الحكم الصادر بالمقو به لخلوّه مما يكشف عن وجه استسهاد المحكمة بالأدلة التي أشارت إليها . فإذا كان الحكم قد اعتمد في إدانة المتهم في جريمة إتلاف سور منزل المحنى عليه على ما قاله من أنه تبن من مناقشة الخبير ومن أقوال المحنى عليه ومن أقوال المتهم ذاتها أن المتهم هدم سور المحنى عليه ، ودون أن يعني بذلك حاصل المناقشة التي أشار إليها ولا مضمون تلك الأقوال ، ودون أن يورد الدليل على توافر قصد الإساءة في حق المتهم مع أنه من العناصر القانونية الواجب النص صراحة على توافرها في هذه الجريمة ، فإن هذا الحكم يكون قاصرا في بيان الأسباب التي أقيم عليها .

(٢٥٣)

القضية رقم ٢٠٠٦ سنة ١٣ القضائية

تلبس . متى تعتبر الجريمة تلبسا بها ؟ القبض على كل من ساهم فيها وتفتيشه . فاعل أصلي أو شريك . ضابط مباحث . تكليفه أحد المرشدين شراء مخدر من شخص علم من مخزياته أنه يخبر في المخدرات . دخول المرشد منزل هذا الشخص وانتظار الضابط خارجه . خروج المرشد من المنزل معه المخدر . مشاهدة الضابط المخدر مع المرشد . حالة تلبس بإعراز مخدر . القبض على ذلك الشخص وتفتيشه باعتباره ساهما في الجريمة . بجوازه .

إن الجريمة متى شوهدت وقت ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة تكون في حالة تلبس بها . وهذه الحالة تجيز لرجل الضبطية القضائية أن يقبض على كل من ساهم فيها فاعلا كان أو شريكا وأن يفتشه . يستوى في ذلك من يشاهد وهو يقارف الفعل المكون للجريمة ومن ساهم فيه وهو بعيد عن محل الواقعة . فإذا كانت الواقعة هي أن ضابط المباحث كلف أحد المرشدين بأن يشتري مخدرا من شخص علم من تحرياتة أنه يتجبر في المواد المخدرة ، ثم سار خلف المرشد حتى وصلا إلى منزل هذا الشخص فدخله المرشد وانتظر الضابط خارجه ، ثم خرج المرشد ومعه المخدر ، فإن الضابط إذ شاهد المخدر مع المرشد عقب حصوله عليه داخل المنزل يكون قد شاهد جريمة متلبسا بها ، ويمحوله في هذه الحالة تفتيش كل من كان مساهما في الجريمة والتبض عليه .

(٢٥٤)

القضية رقم ٣٠١١ سنة ١٣ القضائية

نقض وإبرام . الطعن بالنقض حق شخصي للمحكوم عليه . التقرير به نيابة عنه . يجب أن يكون بمقتضى توكيل صريح في ذلك .

إنه لما كان الطعن بطريق النقض حقا شخصيا متعلقا بالمحكوم عليه وحده يستعمله أولا يستعمله بحسب ما يبدو له من المصلحة ، فإنه ليس لأحد غيره أن يتحدث عنه في هذا الحق إلا بأذن منه . ولذلك يجب أن يكون إظهار الرغبة في الطعن بالتقرير به في قلم كتاب المحكمة حاصلا ، إما بواسطة صاحب الشأن شخصيا ، وإما بواسطة من يوكله عنه لهذا الغرض . وإذا كان التوكيل المقدم من المحامي الذي تقرر بالطعن نيابة عن المحكوم عليه لا يحوله الطعن بطريق النقض ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا لرقعه من غير ذي صفة .

(٢٥٥)

القضية رقم ٢٠١٣ سنة ١٣ القضائية

حكم . تبني . تبني الدفاع في كل شبهة يقيمها واراد عليه شبهة . غير لازم . يكفى في التبني إثبات توافر أركان الجريمة وبيان الأدلة على وقوعها من المتهم .

ليس من الواجب على المحكمة، وهي تتحرى الواقع في الدعوى، أن تتبع الدفاع في كل شبهة يقيمها أو استنتاج يستنتج من ظروف الواقعة أو أقوال الشهود، وترد عليه شبهة شبهة واستنتاجا استنتاجا، بل يكفى أن تثبت أركان الجريمة، وأنها وقعت من المتهم، وأن تبين الأدلة التي قامت لديها بخلتها تعتقد ذلك وتقول به .

(٢٥٦)

القضية رقم ٢٠١٤ سنة ١٣ القضائية

خطف . التحيل المشار إليه في المادة ٢٨٨ . المراد به . اصطناع الخدع الذي من شأنه التأثير في إرادة من وجه إليه . الكلام الخالي من الغش والتدليس . لا يكفى لتوافر هذا الظرف . مثال . (المادتان ٢٥٠ و ٢٥١ ع = ٢٨٨ و ٢٨٩)

إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم طلب من أم المحنى عليها أن تسلمه ابنتها لتذهب معه إلى منزل والدها ليراها وتتبعه عنده، فسلمتها إياه فأخفاها في جهة غير معلومة، وكان الثابت كذلك أن البنت اعتادت أن تذهب مع أمها إلى ذلك المنزل وأنها ذهبت إليه مرة وحدها ثم عادت، فإن هذه الواقعة تكون جناية خطف من غير تحيل أو إكراه . إذ أن ما قاله المتهم لأُم المحنى عليها لا يسدو أن يكون مجرد قول كاذب خال عن استعمال طرق الغش والإيهام . والقانون إذ غلظ العقاب بالمادة ٢٨٨ ع على الخطف الذي يحصل بالتحيل أو الإكراه، وجعله أشد من العقاب على الخطف الحاصل دون تحيل أو إكراه، وهو المنصوص عليه في المادة ٢٨٩ ع، إنما قصد بالتحيل الذي سواء بالإكراه إلى أكثر من الأقوال المجردة التي لا ترتفع إلى حد الغش والتدليس أو إلى صف الطرق الاحتمالية المنصوص عليها في مادة النصب . خصوصا وأن كلمة ”تحيل“ يقابلها في الترجمة

الفرنسية للقانون وفي القانون الفرنسي الذي أخذت عنه المادة ٢٨٨ ع كلمة (fraude) أي الغش والتدليس اللذين لا يكفي فيهما القول المجرد عن وسائل الخداع التي من شأنها التأثير في إرادة من وجهت إليه .

جلسة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣

برئاسة حضرة صاحب العزة منصور إسماعيل بك ، وبحضور حضرات : جتدى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد القتي الجزائري بك ومحمود غزاد بك المستشارين .

(٢٥٧)

القضية رقم ٢٠٦٧ سنة ١٣ القضية

(أ) سرقة . معلم ألعاب رياضية بمدرسة . أمره أحد الفزاشين بتوصيل ألواح خشبية إلى نجار . نقل الأخشاب إلى النجار . صنته منها يوفيا للعلم . سرقة . لا نصب ولا خيانة أمانة .

(المادة ٢٧٤ ع = ٣١٧)

(ب) تلبس . تلقى مأمور الضبطية القضائية نبأ التلبس عن شاهده . لا يكفي لاعتبار التلبس قائما . يجب أن يكون المأمور قد شاهد بنفسه الجريمة وهي في حالة من حالات التلبس .

(المادة ٨ تحقيق)

١ — إذا كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم هي أن المتهم ، وهو معلم ألعاب رياضية بمدرسة ما ، أمر أحد الفزاشين بأن يحمل عدة ألواح خشبية من المدرسة ويوصلها إلى نجار معين ، ففعل وصنع النجار منها (يوفيا) له ، فإن هذه الواقعة تعد سرقة ، لا نصبا ولا خيانة أمانة . لأن الأخشاب لم تكن مسابة لتهم بعقد من عقود الائتمان المنصوص عليها في المادة ٣٤١ ع ، ولأنه من جهة أخرى لم يحصل عليها بطريق الاحتيال بل هو أخذها خلسة بغير علم صاحبها .

٢ — إنه يجب لكي يتحول المأمور الضبطية القضائية بعض سلطة التحقيق ، كتفتيش منزل المتهم على أساس التلبس ، أن يكون قد شاهد بنفسه الجريمة وهي في حالة من حالات التلبس التي عرّفها المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات . فلا يكفي أن يكون المأمور قد تلقى نبأ التلبس من طريق الرواية عن شاهده .

(٢٥٨)

القضية رقم ٢٠٨١ سنة ١٣ القضائية

تفتيش . التفتيش الذى يحزمه القانون على رجال الضبطية القضائية بدون إذن من النيابة . هو الذى يكون فى إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك حرمة المساكن . التفتيش أثناء البحث عن مرتكبى الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة ولا يقتضى التعرض لحرية الأفراد أو حرمة المساكن . غير محظور . جواز الاستشهاد به كدليل فى الدعوى . حق رجال البوليس فى التحزى من الوقائع التى يشاهدونها بأنفسهم . مثال . عسكرى . رجال البوليس الملكى . من مرسومى رجال الضبطية القضائية . (المادة ٧ تحقيق)

إن التفتيش الذى يحزمه القانون على رجال الضبطية القضائية هو التفتيش الذى يكون فى إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك حرمة المساكن . أما التفتيش الذى يقسم به رجال البوليس أثناء البحث عن مرتكبى الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة ولا يقتضى إجرائه التعرض لحرية الأفراد أو لحرمة مساكنهم فلا بطلان فيه ، ويصح الاستشهاد به كدليل فى الدعوى . فإذا كان الثابت بالحكم أن عسكرى البوليس لم يقتش شخص المتهم ولا منزله بل كلفه برفع سلة كانت معه فرفعها فلما اقترب منها أشتم رائحة الأفيون تبعث منها ، ثم ظهرت له الورقة التى تحوى هذا المخدر ، فإن ذلك يكون معه المتهم فى حالة تلبس بجرمة إحراز المخدر توجب على العسكرى ، وقد عاينها ، إحضار المتهم أمام أحد أعضاء النيابة العمومية أو تسليمه لأحد مامورى الضبطية القضائية ، كما هو صريح نص المادة السابعة من قانون تحقيق الجنايات . ولا يقال إن ما فعله العسكرى هو من قبيل التفتيش المنوع . كلا بل هو من قبيل التحزى عن وجود الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى التحقيق . وسلطة التحزى وجمع الاستدلالات ليست مقصورة على رجال الضبطية القضائية أنفسهم بل خولها القانون لمؤوسيتهم أيضا ، كما هو صريح نص المادة العاشرة من قانون تحقيق الجنايات . ورجال البوليس الملكى هم من مرسومى رجال الضبطية القضائية من رجال البوليس ، فلمهم بهذه الصفة الحق فى إجراء التحزيات وجمع الاستدلالات . ثم لأنه ليس بصحيح القول بأن رجال البوليس ليس من حقهم إجراء التحزيات إلا عن الوقائع التى تبلغ

إليهم ، لأن المسادة العاشرة تجيز لهم أيضا إجراء التحريات عن الوقائع التي يعلمون بها "بأية كيفية كانت" مما يفيد تفويضهم حق التحري عن الوقائع التي يشاهدونها بأنفسهم ولو لم تبلغ إليهم من غيرهم .

جلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٣

برئاسة حضرة صاحب العزة منصور إسماعيل بك ، وبحضور حضرات : جندى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد المقي الجوزيلى بك ومحمود فؤاد بك المستشارين .

(٢٥٩)

القضية رقم ١٧٦٦ سنة ١٣ القضية

حكم . تسليه . إقامته في جوهره على أمر لا سند له من التحقيقات . بطلانه . مثال . تأسيس حكم على أن قتل المحنى عليه سابق على إصابة المتهم دون بيان سند لذلك من التحقيق أو من شهادة الشهود . الثابت بالحكم أن المتهم بعد إصابته كان يتعذر عليه ماديا مقارفة القتل . قتل الحكم .

يجب على محكمة الموضوع ألا تنفي حكمها إلا على الوقائع والظروف الثابتة في الدعوى فليس لها أن تقيم الحكم على أمور ليس لها سند من التحقيقات . فإذا أعتبرت المحكمة أن قتل المحنى عليه كان سابقا على إصابة المتهم بالقتل ، وكانت هذه الأسبقية أساسا تصويرها للحوادث واستنباطها للبواعث التي أدت إلى وقوعها ووزنها للأدلة المقدمة في الدعوى ومع ذلك لم تقل عنها أكثر من أنها ثابتة من التحقيقات ومن شهادة الشهود دون أن تبين علام اعتمدت في ذلك من التحقيقات أو من شهادة الشهود ، وكان الثابت من الأوراق أن التحقيق لم يتناول هذه الأسبقية بالذات ولم يشهد فيه أحد بما يشتهى ، بل كان في بعض الأقوال والأوراق ما قد يفيد عكسها ، وكان ثابتا بالحكم أيضا أن الإصابات التي لحقت بالمتهم كانت جسيمة بحيث يمكن القول بأنه كان يتعذر عليه ماديا مقارفة القتل بعد لحوقها به ، فإن حكمها المؤسس على اعتبار هذه الأسبقية حاصلة يكون باطلا متعينا نقضه .

(٢٦٠)

القضية رقم ١٧٦٩ سنة ١٣ القضاية

غش البضاعة . العينات الواجب أخذها من المادة المضبوطة بقصد تحليلها . إيجاب أن تكون نمسا . الفرض من ذلك . التحوط لما قد تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل . أخذ عينة واحدة . الحكم في الدعوى بناء على نتيجة تحليلها . لا غبار في ذلك .

(المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١)

إن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاصة بقمع الغش والتدليس إذ نصت على وجوب أخذ خمس عينات على الأقل من المادة المضبوطة بقصد تحليلها ، إنما قصدت إلى مجزئ التحوط لما عسى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل . وإذن فتى اطمأنت المحكمة إلى أن العينة المضبوطة — ولو كانت واحدة — هي التي صارت تحليلها ، واطمأنت كذلك إلى نتيجة هذا التحليل ، فلا محل للنعي عليها إذا ما هي حكمت في الدعوى بناء على ذلك .

(٢٦١)

القضية رقم ١٧٨٦ سنة ١٣ القضاية

إثبات . محكمة استئنافية . اعتمادها على تقرير خبير فنى لم تسمعه ولم يحلف اليمين . جواز ذلك . الرأي الذى يديه الخبير في التحقيقات الابتدائية . من عناصر الإثبات . للحكمة أن تقدره .

إن المحكمة الاستئنافية إنما تحكم — بحسب الأصل — بناء على اطلاعها على الأوراق ، وهى ليست ملزمة بمماع شهود لا ترى أن الدعوى فى حاجة إلى سماعهم . وإذن فلا يصح أن ينعى عليها أنها اعتمدت على تقرير خبير فنى لم تسمعه ولم يحلف اليمين ، مادام المتهم لم يكن قد تمسك أمام محكمة الدرجة الأولى بضرورة سماعه ، وما دام الرأى الذى يديه الخبير في التحقيقات الابتدائية ، دون حاف يمين ، لا يعدو أن يكون عنصرا من عناصر الإثبات فى الدعوى ، للحكمة الجنائية أن تبجته وتقدره ، مثله فى ذلك مثل شهادة الشهود وعناصر الاستدلال الأخرى التى تطرح أمامها على بساط البحث .

(٢٦٢)

القضية رقم ٢٠٠٤ سنة ١٣ القضائية

ضريبة الإيرادات :

- (١) فوائد دين . قبضا . عدم دفع الضريبة عنها . واقعة مادية . جواز إثباتها بكافة الطرق .
سند الدين . ليس من عناصر الجريمة . لا تطالب النيابة بإثباته .
(ب) عقار مرهون رهنا حيازا . أجرته . من الإيرادات الخاضعة للضريبة .
(القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩)

١ — إن قبض المتهم لفوائد دين لم يدفع عنها الضريبة واقعة مادية جائزة
إثباتها بكافة الطرق . أما سند الدين فليس عنصرا من عناصر الجريمة حتى تطالب
النيابة به طبقا للقواعد المدنية . وخصوصا أنه من الجائز أن يكون السند قد أعلم
بعقد الوفاء به وبفائدته ، أو أخفى بافراق الطرفين إضرارا بالخزانة العامة ، مما
لا تكون معه النيابة مستطيعية لإثبات الجريمة إلا بشهادة الشهود .

٢ — إن أجرة العقار المرهون وهن حيازة ليست لإفادة للقرض المضمون بهذا
الرهن ، فن الواجب دفع الضريبة عنها باعتبارها من الإيرادات الخاضعة للضريبة .

الوقائع

قدّمت النيابة العمومية الطاعن المذكور إلى محكمة جنح الإسماعيلية الجزئية
متهما في القضية رقم ١٦ لسنة ١٩٤٣ بأنه في يوم ٨ يولييه سنة ١٩٤١ بالإسماعيلية :
(أولا) تأخر في توريد الضريبة عن فوائد ديون له وفي توريد بيان واف عنها حالة
كونه قد قبض هذه الفوائد . (وثانيا) استعمل طرقا احتيالية للتخلص من أداء
الضريبة بأن قدم إقرارات مخالفة للحقيقة وأخفى عقد الرهن بصورة عقد بيع وقائي
(كذا) . وطلبت إلى المحكمة معاقبته بالمواد ٢٠ و ٢١ و ٨٥/١ - ٣ من القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وبالمادتين ١٢ و ٥٢ من اللائحة المرفقة به .

سمعت المحكمة المذكورة الدعوى ، ثم قضت فيها حضوريا بتاريخ ١٠ مارس
سنة ١٩٤٣ عملا بمواد القانون رقم ١٤ فيما يخص بالتهمة الأولى وبالمادة ١٧٢

من قانون تحقيق الجنايات بالنسبة للتهمة الثانية بتغريم المتهم خمسمائة قرش عن التهمة الأولى مع زيادة ما لم يدفع من الضريبة بنسبة ٢٥٪، وبرأته من التهمة الثانية . وقد أيد الحكم استئنافيا .

المحكمة

وحيث إن محصل الطعن أنه كان يجب على المحكمة أن تتبع قواعد الإثبات المدنية لإثبات الدين وفوائده ، أما وهي لم تفعل ذلك واستندت إلى شهادة مأور الضرائب وغيره من الشهود فإنها تكون قد أخطأت خطأ يعيب حكمها بما يستوجب نقضه . وفضلا عن ذلك فإن محكمة أول درجة أخطأت أيضا في إدانة الطاعن فيما يتعلق بما قبضه من أجرة للملكة الذي آل إليه بعقد مسجل قسّمه كما قدّم عقد الإيجار ، مع أن القانون فرض الضريبة على الثروة المنقولة دون الثروة العقارية . وقصد تمسك الطاعن بذلك أمام المحكمة الاستئنافية ولكنّها لم تردّ عليه مكتفية بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه . كما أن أحد الشهود عدل أمام المحكمة عن شهادته في التحقيق الابتدائي ، ورغم ذلك عوّلت المحكمة على هذه الشهادة دون أن تبأ بالعدول عنها أمامها ، مع أنه كان من الواجب استبعادها .

وحيث إن الواقعة التي سمعت عنها الشهود وهي قبض الطاعن لفوائد لم يدفع عنها الضريبة واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة الطرق . أما سند الدين فليس عنصرا من عناصر الجريمة حتى تطالب النيابة بإثباته طبقا للقواعد المدنية . خصوصا وأنه من الجائز أن يكون السند قد أعدم بعد الوفاء به وبفائده ، أو أخفى باتفاق الطرفين إضرارا بالخزانة العامة ، مما لا تستطيع معه النيابة أن تثبت الجريمة إلا بشهادة الشهود . على أن الطاعن لم يعارض في سماع الشهود أمام محكمة أول درجة . ولما كانت قواعد الإثبات في المواد المدنية ليست متعلقة بالنظام العام وجب على من يتسك بعدم جواز الإثبات بالبيئة أن يدفع بذلك أمام محكمة الموضوع قبل سماع الشهود ، أما وهو لم يفعل ، كما هي الحال في الدعوى ، فإن ذلك منه يعتبر

تتأزلا عن تمسكه بهذا الحق . ولا يصح له بعد ذلك أن يتخذ سببا للطعن على الحكم .

وحيث إنه مما يدعيه الطاعن من قبض أجرة ملكه فقد قال الحكم "إنها أجرة العقار المرهون إليه حيازيا وهو عبارة عن فائدة مبالغ السلفة" وهذا القول صحيح . لأن أجرة العقار المرهون حيازيا ليست إلا فائدة للقرض المضمون بهذا الرهن ، فيجب توريده الضريبة عنه . على أنه لا مصلحة للطاعن من التمسك بهذا الوجه من طعنه ما دامت التهمة شاملة لمبالغ أخرى . أما عن القول بأنه ما كان يصح للحكمة أن تأخذ بأقوال شاهد في التحقيق الابتدائي مدلل عنها أمامها ، فإن هذا من حقها متى وثقت بتلك الأقوال واطمأنت إلى صحتها .

(٢٦٣)

القضية رقم ٢ سنة ١٤ القضاية

- (أ) استئناف . حكم في معارضة . ميعاد استئنافه . يبدأ من تاريخ صدوره لا من يوم إعلانه . متى ترجع المحاكم الجنائية إلى أحكام قانون المرافعات ؟ عند خلق قانون تحقيق الجنائيات من نص صريح . (المادة ١٧٧ تحقيق)
- (ب) استئناف . عدم رفعه في الميعاد القانوني . الاحتجاج بقيام علو . تقدير العلو . موضوعي .

١ — إن المحاكم الجنائية لا ينبغي لها أن ترجع إلى قانون المرافعات المدنية على اعتبار أنه القانون العام الخاص بالإجراءات إلا عند خلق قانون تحقيق الجنائيات من النص . ولما كانت المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنائيات تنص صراحة على أن ميعاد الاستئناف في مواد الجرح يبدأ من يوم صدور الحكم إلا إذا صدر غيابيا فإن الميعاد لا يبدأ — بالنسبة للتهم — إلا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة ، ولما كان الحكم الغيابي الذي يصدر في المعارضة — سواء أكان صادرا باعتبارها كأنها لم تكن أم بتأييد الحكم المعارض فيه — لا تجوز فيه المعارضة ،

فإن استئناف هذا الحكم يكون خاضعاً من حيث الميعاد لحكم هذه المادة ، فيبدأ من تاريخ صدوره لا من يوم إعلانه .

٢ — إن تقدير كفاية العذر الذي يستند إليه المستأنف في عدم رفع استئنافه في الميعاد القانوني من سلطة محكمة الموضوع . فإذا كان ما أورده الحكم في هذا الصدد من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة فإن الجدل فيه أمام محكمة النقض لا يقبل .

(٢٦٤)

القضية رقم ٤ سنة ١٤ القضائية

تنظيم المباني . تعديل في بناء منزل دون الحصول على رخصة بذلك . لا مخالفة في ذلك للواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ . فيه مخالفة للسادة الأولى منه . عقاب هذه المخالفة . الغرامة فقط . (القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠)

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم عدل في بناء منزله دون الحصول على رخصة فذلك ليس فيه إلا مخالفة للسادة الأولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ . ولا مخالفة فيه للواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ منه ، فإن هذه المواد لم تنص إلا على الأمور الخاصة بتحديد ارتفاعات المباني . وتلك المخالفة لا يعاقب عليها إلا بالغرامة فقط طبقاً للفقرة الأولى من المادة ١٨ من هذا القانون . فالحكم فيها بالإزالة يكون خاطئاً .

(٢٦٥)

القضية رقم ٨ سنة ١٤ القضائية

مسئولية مدنية :

- (أ) خديم . وقوع خطأ من أحد خدمه . مسئولية عنه ولو تعذر تعيين الخطئ منهم . تبرئة أحدهم . لا تمنع من مساءلة الخدم .
- (ب) حضور الخادم أو تمثيله في الدعوى التي تقام على خدمه . لا يلزم . التنازل عن خاصية ورثة الخادم . لا يحول دون مساءلة الخدم . (المادة ١٥٢ مدني)

١ - بكفى في مسالة المخدم مدنيا أن يثبت أن الحادث قد تسبب عن خطأ خادم له ولو تعذر تعيينه من بين خدمه . فإدام الحكم قد أثبت أن وفاة المحنى عليه لا بد وأن تكون قد نشأت عن خطأ أحد المتهمين (الكسارى أو السائق) اللذين هما تابعان لإدارة النقل المشترك ، فإن مسالة هذه الإدارة مدنيا تكون متعينة ، لأنها مسئولة عما يقع من مستخدميها في أنشاء تأدية خدمتهم . ولا يمنع من ذلك أن المحكمة لم تستطع تعيين المخطئ منهما . وليس في إلزام الإدارة بالتعويض مع تبرئة الكسارى^(١) خروج عن القواعد الخاصة بالمسئولية ، فإن هذه التبرئة قائمة على عدم ثبوت ارتكابه الخطأ الذى أدى إلى وقوع الحادث . أما مسئوليتها هى مؤسسة على ما ثبت قطعا من أن هذا الخطأ إنما وقع من أحد خادميها اللذين كانا يعملان معا في السيارة .

٢ - لا يشترط لمسالة المخدم عن خطأ خادمه أن يكون الخادم حاضرا أو ممثلا في الدعوى التى تقام على المخدم . وإذن فالتنازل عن مخاصمة ورثة الخادم لا يحول دون مطالبة المخدم ، إذ هذا التنازل ليس فيه ما ينفي مسئولية الخادم حتى كان يمكن أن يقال بعدم مسئولية المخدم .

(٢٦٦)

القضية رقم ١٨ سنة ١٤ القضائية

شهادة زور . شاهد حلف اليمين . إدلائه بما يفاير الحقيقة بقصد تضليل القضاء . عقابه .

(المادة ٢٥٦ ع = ٢٩٦)

إن الشاهد إذا قزر ، بعد حلف اليمين ، لمتهم أو عليه ، ما يفاير الحقيقة بانكار الحق أو تأييد الباطل ، وكان ذلك منه بقصد تضليل القضاء ، فإن ما يقرره من ذلك هو شهادة زور معاقب عليها قانونا .

(١) السابق توفى أثناء نظر الدعوى .

جلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٣

برئاسة حضرة صاحب العزة منصور إسماعيل بك ، وبحضور حضرات : جندى عبد الملك بك
وأحمد نشأت بك ومحمد الحقى الجزائري بك ومحمود فؤاد بك المستشارين .

(٢٦٧)

القضية رقم ١٨٠٧ سنة ١٣ القضية

(أ) إثبات . سلطة المحكمة الموضوع في تقدير الأدلة . تجزئة الدليل . الأخذ بما تطمئن إليه من
أقوال الشهود في التحقيق مع عدولهم عنها في الجلسة . ذكر علة لذلك . لا إلزام . مثال .

(ب) وصف التهمة . إتهام شخص بمساهمة في قتل المجنى عليها بطعنهما بسكين مع متهم آخر . إدانته
على أساس أنه ساهم في القتل بإسماكه يدي المجنى عليها وتعطيل مقاومتها بينما كان المتهم الآخر
يطعنهما بالسكين . هذا ليس فيه تعديل للوصف عما من شأنه الإخلال بالدفاع .

(ح) فاعل أسمى . اتفاق شخصين فأكثر على ارتكاب جريمة القتل . اعتداء كل منهم على المجنى
عليه تنفيذاً للاتفاق . حصول الوفاة من فعل أحدهم . اعتبارهم جميعاً فاعلين أصليين .

(المادة ٣٩ ع)

١ - إنه لما كان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة فإنه
يكون لها أن تجزئ الدليل المقدم إليها وأن تأخذ بما تطمئن إليه من الأقوال المختلفة
للمجنى عليه أو غيره من الشهود ، ما صدر عنهم في الجلسة أو ما صدر في التحقيق
الابتدائي على السواء . وهي إذ تفعل ذلك لا تكون ملزمة بذكر علة له ، لأن
الأمر مرجعه إلى اطمئنانها هي وحدها . ومن ثم فلا حرج على المحكمة إذا هي لم
تأخذ من شهادة المجنى عليهما بما قترته من مساهمة متهم آخر مع المتهم في ضربها
بالسكين ، مرجحة عليه ما قاله أحد الشهود في التحقيق من أن هذا المتهم الآخر
لما أمسك بيديها لتعطيل مقاومتها . كما أنه لا حرج عليها في أخذها بشهادة باقي
الشهود في التحقيقات على الرغم من عدولهم عنها في الجلسة ، إذ هي في ذلك لم تخرج
عما هو مقرر لها قانوناً من الحق في تجزئ الحقيقة من كل عنصر تراه مؤدياً إليها .

٢ - إذا اعتبرت المحكمة المتهم مساهماً في القتل بطريق إمساكه يدي المجنى
عليها وتعطيل مقاومتها بينما كان المتهم الآخر يطعنهما بالسكين بعد أن كان أمر
الإحالة يعتبره مساهماً في القتل بطعنه المجنى عليها بالسكين مع المتهم الآخر ، فهذا
ليس فيه تغيير أو تعديل في التهمة من شأنه الإخلال بدفاعه .

٣ - إنه يؤخذ من عبارة المادة ٣٩ من قانون العقوبات وتعليقات نظارة الحفانية عليها والأمثلة التي وردت في هذه التعليقات شرحا لها أنه يعتبر فاعلا : (أولا) من يرتكب الفعل المكون للجريمة كلها سواء أكان وحده أم كان معه غيره (ثانيا) من تكون لديه نية التدخل في ارتكاب الجريمة فيأتي عمدا عملا من الأعمال التي ارتكبت في سبيل تنفيذها متى كان هذا العمل في ذاته يعتبر شروعا في ارتكابها ولو كانت الجريمة لم تتم به وإنما تمت بفعل واحد أو أكثر من تدخلوا معه فيها . ومن قبيل ذلك ما جاء في التعليقات المذكورة من أنه : " إذا أوقف زيد مثلا حربة عمرو ثم قتل بكر عمرو فزيد فاعل للقتل إذا كان أوقف الحربة بقصد القتل " . وإذن فإذا اتفق شخصان فأكثر على ارتكاب جريمة القتل ، ثم اعتدى كل منهم على المجنى عليه تنفيذا لما اتفقوا عليه ، فإن كلا منهم يعتبر فاعلا لا شريكا ، ولو كانت وفاة المجنى عليه قد نشأت عن فعل واحد منهم بعينه .

(٢٦٨)

القضية رقم ١٩ سنة ١٤ القضية

اختلاس المحجوزات :

(أ) اختلاس من المالك غير الحارس . في حكم السرقة . من المالك الحارس . في حكم خيانة الأمانة .

(ب) توقيع عقوبات السرقة على مرتكب هذه الجريمة . تشديد العقوبة عليه بسبب العود . (حـ) اختلاس من المالك الحارس . عود . تشديد العقوبة . تطبيق أحكام المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ ح عليه . بجوازه . (المادتان ٢٨٠ و ٢٩٧ ح = ٢٢٣ و ٢٤٢)

١ - إن الشارع في صدد العقاب على جريمة اختلاس المحجوزات أورد نصين : أحدهما في باب السرقة وهو المادة ٣٢٣ التي تنص على أن " اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائيا أو إداريا يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلا من مالكها " . والآخر في باب خيانة الأمانة وهو المادة ٣٤٢ التي تنص على أنه : " يحكم بالعقوبات الواردة في المادة السالفة (الخاصة بجريمة خيانة الأمانة) على المالك المعين حارسا على أشياءه المحجوز عليها قضائيا أو إداريا إذا اختلس شيئا

منها“ . وما ذلك إلا لأنه يعدّ الاختلاس الواقع من المالك غير الحارس فعلا مماثلا للسرقة ، والاختلاس الواقع عن المالك الحارس فعلا مماثلا لخيانة الأمانة ، إذ لسولا هذا لاكتفى بمادة واحدة تعاقب على جريمة اختلاس المحجوزات .

٢ — إن المادة ٣٢٣ إذ نصت بعبارة عامة على أن اختلاس الأشياء المحجوزة يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلًا من مالكها قد أفادت أن هذا الاختلاس — إذا وقع من غير الحارس — يكون كالسرقة من كل الوجوه ، وأن مختلس الأشياء المحجوزة كالسارق في جميع الأحكام ، فتوقع عليه العقوبات المقررة للسرقة مع مراعاة تنويعها تبعًا للظروف المشددة التي قد يفتن بها فعل الاختلاس ، فتشدد عليه بسبب العود . ويؤيد ذلك ما جاء في تعليقات نظارة الحفانية على المادة ٢٨٠ من قانون سنة ١٩٠٤ المقابلة للمادة ٣٢٣ الحالية من أن النص ”جعل هذا الفعل جريمة من نوع خاص معاقبًا عليها بالعقوبات المقررة للسرقة على اختلاف أنواع هذه العقوبات“ .

٣ — إنة وإن كانت المادة ٣٤٢ ع لم تنص على أن الاختلاس الواقع من المالك المعين حارسًا على أشياءه المحجوز عليها يعتبر في حكم خيانة الأمانة، بل نصت على أنه يعاقب عليه بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة ، إلا أن هذا لا ينفي أن هذا الاختلاس جريمة مماثلة لخيانة الأمانة . وذلك لأن ما جرى عليه القانون من النص على عقابه في باب خيانة الأمانة ، وبنفس العقوبات المقررة لها، بعد أن نص في باب السرقة على أن الاختلاس الواقع من غير الحارس يعتبر في حكم السرقة مراعيًا في ذلك طبيعة كل من هاتين الجريمتين والعناصر التي يميز بها كل منهما — ما جرى عليه القانون من ذلك يفيد أنه أراد أن يأخذ الاختلاس حكم الجريمة التي نسبته إليها لاتفاق العناصر المكونة له مع عناصرها . ولا يمكن أن يكون الشارع قد أراد أن تشدد عقوبة المختلس في حالة العود إذا كانت الأشياء المحجوزة

في حيازة غيره ولا تشدد إذا كانت في حيازته هو . لأن الفعل ، وإن اختلف وصفه القانوني ، واحد في الحالتين .

٤ - إنه وإن كانت جريمة اختلاس المحجوزات تعتبر في كل الأحوال - على ما جاء في تعليقات الحقانية - اعتداء على السلطة العامة ، قضائية كانت أو إدارية ، والغرض من العقاب عليها هو إيجاب احترام أوامر هذه السلطة : إلا أن هذا لا يمنع من أنها تعتبر في الوقت ذاته تعدياً على حقوق الأفراد ، وأن من الأغراض التي توخاها الشارع في العقاب عليها ضمان حصول من تعلقت حقوقهم بالشئ المحجوز على حقوقهم . وبهذا يتحقق التآثر بين جرمي السرقة وخيانة الأمانة من جهة وبين جريمة اختلاس المحجوزات من جهة أخرى .

وإذا كانت جريمة اختلاس المحجوزات المنصوص عليها في المادة ٣٤٢ ع مماثلة لجريمة خيانة الأمانة ، وبالتالي مماثلة لجرمي السرقة والنصب ، فإن المختلس يجوز في حالة العود أن تشدد عليه العقوبة ويصح أن تطبق عليه أحكام المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ ع متى توافرت شروطها .

المحكمة

وحيث إن النيابة تبني طلبها على أن قاضى الإحالة إذ قضى باعتبار الواقعة جنعة لأن المتهم غير عائد في حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات بحجة أن جريمة اختلاس المحجوزات المنصوص عليها في المادة ٣٤٢ من ذلك القانون غير مماثلة لجريمة خيانة الأمانة قد أخطأ في تطبيق القانون إذ الصحيح أنها مماثلة لها .

وحيث إن الشارع المصرى في صدد العقاب على جريمة اختلاس المحجوزات أورد نصين : أحدهما المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات في باب السرقة وهى تنص على أن " اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائياً أو إدارياً يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلًا من مالكها " . والآخر المادة ٣٤٢ من القانون المذكور في باب خيانة الأمانة وهى تنص على أن " يحكم بالعقوبات الواردة في المادة السالفة (الخاصة بجريمة خيانة الأمانة) على المالك المعين حارساً على أشياءه المحجوز عليها قضائياً

أو إداريا إذا اختلس شيئا منها". وما ذلك إلا لأنه يعدّ الاختلاس الواقع من المالك غير الحارس فعلا مماثلا للسرقة والاختلاس الواقع من المالك الحارس فعلا مماثلا لخيانة الأمانة، ولولا هذا لا كفى بمادة واحدة تعاقب على جريمة اختلاس المحجوزات .

وحيث إن المادة ٣٢٣ ع إذ نصت بعبارة عامة على أن اختلاس الأشياء المحجوزة يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلا من مالها قد أفادت أن هذا الاختلاس — إذا وقع من غير الحارس — هو كالسرقة من كل الوجوه ، وأن مختلس الأشياء المحجوزة كالسارق في جميع أحكامه ، فتوقع عليه العقوبات المقررة للسرقة مع مراعاة تنويعها تبعاً للظروف المشددة التي قد يقرن بها فعل الاختلاس وتشدّد العقوبة عليه بسبب العود . يؤيد ذلك ما جاء في تعليقات (نظارة الحفانية) على المادة ٢٨٠ من قانون سنة ١٩٠٤ المقابلة للمادة ٣٢٣ الحالية من أن النص "جعل هذا الفعل جريمة من نوع خاص معاقبا عليها بالعقوبات المقررة للسرقة على اختلاف أنواع هذه العقوبات".

وحيث إنه وإن كانت المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات لم تنص على أن الاختلاس الواقع من المالك المعين حارسا على أشياءه المحجوز عليها يعتبر في حكم "خيانة الأمانة" بل نصت على أنه يعاقب عليه بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة إلا أن هذا لا ينفي أن هذا الاختلاس جريمة مماثلة لخيانة الأمانة. وذلك لأن ما جرى عليه القانون من النص على عقابه في باب خيانة الأمانة وبنفس العقوبات المقررة لها بعد أن نص في باب السرقة على أن الاختلاس الواقع من غير الحارس يعتبر في حكم السرقة مراعى في ذلك طبيعة كل من هاتين الجريمتين والعناصر الجوهرية التي تميز كل منهما — ما جرى عليه القانون من ذلك يفيد أنه أراد أن يأخذ الاختلاس حكم الجريمة التي ينتمى إليها والتي تتفق العناصر المكونة له مع عناصرها . ولا يمكن أن يكون الشارع قد أراد أن تشدد عقوبة المختلس في حالة العود إذا كانت الأشياء المحجوزة في حيازة غيره ولا تشدد إذا كانت في حيازته هو، لأن الجريمة وإن اختلف وصفها القانوني وأحلت في الحالتين .

وحيث إنه وإن كانت جريمة اختلاس المحجوزات تعتبر في كل الأحوال — على ما جاء في تعليقات الحفائية — اعتداء على السلطة العامة ، قضائية كانت أو إدارية ، وأن الغرض من العقاب عليها وجوب احترام أوامر هذه السلطة ، إلا أن هذا لا يمنع من أنها تعتبر في الوقت ذاته تعدياً على حقوق الأفراد ، وأن من الأغراض التي توخاها الشارع في العقاب عليها ضمان حصول من تعلقت حقوقهم بالشيء المحجوز على هذه الحقوق وبهذا يتحقق التماثل بين جرمي السرقة وخيانة الأمانة من جهة وجريمة اختلاس المحجوزات من جهة أخرى .

وحيث إنه متى تقرر أن جريمة اختلاس المحجوزات المنصوص عليها في المادة ٣٤٣ مماثلة لجريمة خيانة الأمانة وبالتالي مماثلة لجرمي السرقة والنصب فإن المختلس يجوز تشديد العقوبة عليه في حالة العود ويصح أن تطبق عليه أحكام المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ من قانون العقوبات متى توفرت شروطها .

وحيث إنه لما تقدم يكون القرار الصادر من قاضي الإحالة إذ قضى باعتبار الواقعة جنحة على أساس أن جريمة اختلاس المحجوزات المنسوبة إلى المتهم لا تماثل جريمة خيانة الأمانة فعلاً أو حكماً قد أخطأ في تطبيق القانون ويتمتع نقض هذا القرار وإعادة القضية إلى قاضي الإحالة للفصل فيها على أساس أن المتهم مائد طبقاً للواد ٣٩ فقرة أولى و ٥١ و ٥٢ من قانون العقوبات .

(٢٦٩)

القضية رقم ٣٥ سنة ١٤ القضائية

سقوط الدعوى . جريمة . اعتبارها وحدة قائمة بذاتها في باب التقادم . إجراء يوقف الدعوى العمومية . يقطع التقادم بالنسبة لجميع المتهمين فيها حتى المجهول منهم .
(المادتان ٢٧٩ و ٢٨٠ ع ٢٢٢ = ٢٢٣)

من المقترح قانوناً أن الجريمة تعتبر في باب التقادم وحدة قائمة بنفسها غير قابلة للتجزئة لا في حكم تعيين مبدأ المدة ولا في حكم ما يقطعها من الإجراءات . وإذن فإن أي إجراء يوقف الدعوى العمومية يقطع التقادم بالنسبة لكل المتهمين حتى المجهول منهم ، ولو لم يكن متخذاً ضلهم جميعاً .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه نبى على إجراءات باطلة إذ مضى على تاريخ صدور الحكم الغيابي على المتهم في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٩ أكثر من ثلاث سنين قبل إعلان هذا الحكم إليه إعلانا صحيحا في ٦ فبراير سنة ١٩٤٣ وهذه المدة التي يسقط الحق في رفع الدعوى العمومية بانقضائها لم تنقطع ، وتكون الإجراءات التي تلت انقضاء تلك المدة باطلة . فكان يتعين على المحكمة أن تقضى بسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية .

وحيث إن واقعة الحال في الدعوى تحصل في أن المتهم سيد على بركات اتهم في سرقة ذرة هو وآخر يدعى أنور إبراهيم فقضت محكمة أول درجة غيابيا في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٩ بحبس كل منهما شهرين مع الشغل . فاستأنفت النيابة الحكم بالنسبة للتهم الأول وأعلن الحكم للتهم الآخر وهو أنور إبراهيم فعارض فيه يوم إعلانه . وتأيد الحكم فاستأنفه وتأيد استئنافا في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٠ . أما المتهم (سيد على بركات) فقد أعلن الحكم الغيابي الخاص به في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩ لمن يدعى سيد على فعارض فيه . وبجلسة المعارضة انضح بأنه ليس هو المحكوم عليه الحقيقي فقضت المحكمة بعدم قبول المعارضة شكلا لتقديهما من غير ذي صفة ثم بحث عن المتهم حتى ضبط وأعلن بالحكم في ٦ من فبراير سنة ١٩٤٣ فعارض فيه ولم يحضر فاعتبرت المعارضة كأن لم تكن . فاستأنفه في ٢١ مارس سنة ١٩٤٣ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ عرض لسقوط الحق في رفع الدعوى قال :
 "وحيث إنه ولو أن الحكم الغيابي صدر قبل المتهم المستأنف بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ولم يعلن إلى المحكوم عليه إلا في ٦ فبراير سنة ١٩٤٣ أى بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات إلا أن حق إقامة الدعوى لم يسقط بسبب نظر الدعوى (أولا) بالنسبة لأنور إبراهيم زميله في الاتهام وقد فصل في المعارضة المرفوعة منه بـ ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٠ ثم فصل استئنافا فيها بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ويعتبر هذا

آخر إجراء قضائي في الدعوى من شأنه قطع مدة التقادم ومن تاريخه إلى ٦ فبراير سنة ١٩٤٣ الذى أعلن فيه الحكم النهائي للتهمة لم تمض مئة الثلاث سنوات المحددة لسقوط الدعوى العمومية، ومن المقرر قانوناً أن الإجراءات الخاصة بالتحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في قيام الدعوى بالنسبة لجميع الأشخاص ولو لم يدخلوا في الإجراءات المذكورة طبقاً للمادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات، لأن قطع المدة هنا يعتبر عينيات in Rem أى متعلقاً بالحرمة فنقطع ضده جميع من اشتركوا فيها . وهذا الذى قاله الحكم صحيح إذ أنه من المقرر قانوناً أن الجريمة تعتبر في باب التقادم وحدة قائمة بنفسها غير قابلة للتجزئة لا في حكم تحديد مبدأ التقادم ولا في حكم ما يقطعه من الإجراءات، ولهذا كان أى إجراء يوقف الدعوى العمومية بعد نومه يعتبر قاطعاً لمدة التقادم ولو كان هذا الإجراء خاصاً ببعض المتهمين ولو يجهول منهم ^(١) .

جلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٣

برئاسة حضرة صاحب العزة منصور إسماعيل بك ، وبحضور حضرات : جنسدى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد الفتى الجزارى بك ومحمود فؤاد بك المستشارين .

(٢٧٠)

القضية رقم ٢٠١٩ سنة ١٣ القضائية

تمريض . فعل ترتب عليه ضرر ولا يكون جريمة مستوجبة للعقاب . مساءلة المتهم به عن التعويض للجنى عليه . الحكم بالتعويض بناء على ما أثبتته المحكمة في حكمها من وقوع هذا الفعل الذى ترتب عليه الضرر . حكم سليم ولو كان حالياً من بيان الواقعة التى وقعت بها الدعوى . متى يكون بيان الواقعة لازماً ؟ في حالة الحكم بالعقوبة . (المادة ١٤٩ تحقيق)

يكفى للحكم بالتعويض أن يثبت للمحكمة أن الفعل الذى وقع من المتهم قد ترتب عليه ضرر للجنى عليه ولو ظهر أنه في ذاته لا يكون جريمة مستوجبة للعقاب . ومتى أثبتت المحكمة ذلك في حكمها فإنه يكون سليماً ولو كان حالياً من بيان الواقعة

(١) لعل هذا زلة قلم والمقصود هو ما ورد في القاعدة .

المرفوعة بها الدعوى فإن هذا البيان لا يكون لازماً إلا في حالة الحكم بالعقوبة ، كما هو نص المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات .

(٢٧١)

القضية رقم ٢٠٢٢ سنة ١٣ القضائية

تفتيش . مفتش مصلحة الإنتاج . تفتيش متجراً للدخان وفقاً للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ . ضبطه دخاناً منشوشاً . تحليله . وجود مادة مخدرة به . إخباره النيابة بذلك . من واجبه . رفع الدعوى بناءً على نتيجة هذا التفتيش . صحيح . للحكمة أن تعتمد على الدليل المستمد منه .

إن مفتش مصلحة الإنتاج إذا فتش متجراً للدخان (مثلاً) وضبط فيه دخاناً منشوشاً ، وكان التفتيش والضبط وإجراء تحليل المضبوط — كل ذلك حصل وفقاً للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ ، ثم تبين من التحليل وجود مخدر في الدخان مما يعد جريمة بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٨ ، فإنه يجب على هذا المفتش ، عملاً بالمادة ٦ من قانون تحقيق الجنايات ، المبادرة إلى إخبار النيابة العمومية بذلك . ويصح للنيابة أن ترفع الدعوى بناءً على نتيجة هذا التفتيش ، ويكون للحكمة أن تعتمد على الدليل المستمد منه .

(٢٧٢)

القضية رقم ١١ سنة ١٤ القضائية

اختصاص . الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ ع . جنحة . اختصاص محكمة الجناح بنظرها . (المواد ١٠ و ١١ و ٦٠ و ٢١٥ و ٢٠١ ع و ١٥٩ تحقيق وقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ = ١٠ و ١١ و ٦٦ و ٢٥١ و ٢٣٧)

إن القانون إذ نص في المادة ٣٣٧ عقوبات على أن " من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزني بها يعاقب بالحبس بدلاً من العقوبات المقررة في المادتين ٢٣٤ و ٢٣٦ " قد أفاد أنه أراد أن يجعل من القتل في هذه الحالة جريمة خاصة أقل جساماً ، ثم إنه لما كان قد عرف في المادة ١٠ ع الجنايات بأنها هي المعاقب عليها بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة

أو السجن ، وفي المادة ١١ ع الجنح بأنها هي المعاقب عليها بالجس الذي يزيد أقصى مدته على أسبوع أو الغرامة التي يزيد أقصى مقدارها على جنيه مصرى ، فإن الجريمة المنصوص عليها في تلك المادة تكون بحكم القانون جنحة . لأن عقوبتها الأصلية هي الحبس وجوبا ، لا جوارا ، كما هو الشأن في الجنائيات التي تلابسها الظروف المخففة القضائية أو الأعذار القانونية . وإذن فإن الحكم فيها يكون من اختصاص محكمة الجنح لا محكمة الجنائيات . وذلك طبقا للمادة ١٥٦ من قانون تحقيق الجنائيات التي تقضى بأن " يحكم قاضى الأمور الجزئية في الأفعال التي تعتبر جنحا بنص قانونى " ، والمادة الأولى من قانون تشكيل محاكم الجنائيات التي تنص على أن " الأفعال التي تعدّ جنائية بمقتضى القانون تحكم فيها محاكم الجنائيات ما عدا ما يكون الحكم فيه من خصائص محاكم مخصوصة " . ولا يصح القول بأن تقدير قيام العذر يجب أن يترك إلى محاكم الجنائيات ، فإن القانون لا يوجد فيه نص يقضى بذلك ، أو بإخراج الوقائع التي تعتبر جنحا لما لا يلبسها من مذر قانونى مخفف من اختصاص محاكم الجنح . وخصوصا أن القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ قد نص في مادته الأولى على أنه في حالة ما يرى قاضى الإحالة وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنائية وأن الدلائل المقدمة كافية يجوز له ، بدلا من تقديم المتهم إلى محكمة الجنائيات ، أن يصدر أمرا بإحالة الدعوى إلى القاضى الجزئى المختص إذا رأى أن الفعل المعاقب عليه قد اقترن بأحد الأعذار المنصوص عنها في المادتين ٦٠ و ٢١٥ من قانون العقوبات (٦٦ و ٢٥١ من القانون الحالى) أو بظروف مخففة من شأنها تبرير تطبيق عقوبة الجنحة ... الخ " . وهو وإن لم يذكر ضمن الجنائيات ، التي يجوز لقاضى الإحالة تقديم مرتكبها إلى محكمة الجنح بدلا من محكمة الجنائيات ، الأفعال التي يلابسها الظروف المنصوص عليه في المادة ٣٣٧ ع إلا أن عدم ذكره إيها لا يمكن أن يحمل على أن الشارع أراد أن يكون لمحكمة الجنائيات دون غيرها تقدير هذا الظرف الذى لا يختلف في طبيعته عن العذر المنصوص عليه في المادة ٣٥١ ع إلا من جهة أنه يجب على القاضى متى ثبت له قيامه أن يطبق عقوبة

الجنة، على حين ترك له الخيار في أن يطبق عقوبة الجنائية أو اللجنة إذا ثبت له العذر المنصوص عليه في المادة ٢٥١ ع . ولو كان مراد الشارع أن تنفرد محاكم الجنائيات بتقدير الأضرار القانونية إطلاقاً لكان الأولى بذلك مذر المادة ٢٥١ ع ، لأن العقوبة المقررة أصلاً للجريمة المقترنة بهذا العذر هي عقوبة جنائية ، في حين أن العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ هي عقوبة جنحة . وإنما السبب في هذا الإغفال — على ما يظهر من روح التشريع ومن المذكرة الإيضاحية المرفوعة مع مشروع القانون القاضي بعمل بعض الجنائيات جنحا — هو أن المشرع يعتبر الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ جنحة لا جنائية ما دام العقاب المقرر لها هو الحبس ، ولذلك لم يرهناك من حاجة إلى النص على جواز إحالتها إلى محكمة الجنح . فقد جاء بتلك المذكرة أن ” الغرض المقصود منه هو إيجاد طريقة ... لا تحول دون مقتضيات الزجر ولكنها تحوّل الفصل في القضايا التي لا تتجاوز العقوبة فيها عادة بسبب الظروف العقوبات المنصوص عليها في مواد الجنح “ . ثم جاء بها في موضع آخر أن المشرع رأى أن يسترشد في بيان الجنائيات التي يجوز لقاضي الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنح ” بنوع العقوبة المنصوص عليها قانوناً “ . وهذا النظر لا يصح الاعتراض عليه بأن المادة الأولى من ذلك القانون نصت على الجريمة التي يلابسها العذر المنصوص عليه في المادة ٦٠ ضمن الجرائم التي يجوز لقاضي الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنح ، مما مفاده أنه يجوز له أيضاً أن يحيلها على محكمة الجنائيات مع أن العقاب المقرر في تلك المادة هو الحبس فقط — لا يصح الاعتراض بذلك لأن العذر المنصوص عليه في المادة ٤٦٠ يتصل بشخص الجاني فقط ولا تأثير له في طبيعة الجريمة التي يرتكبها الصغير من حيث خطورتها وجسامتها الذاتية . أما الظرف المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ فهو متصل بذات الجريمة يخفف من وقعها ويقلل من جسامتها .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن أن قاضى الإحالة إذ قرر اعتبار الواقعة المنسوبة إلى المتهم الأول جنحة منطبقة على المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وإعادة الأوراق إلى النيابة لإجراء شئونها فيها قد أخطأ فى تطبيق القانون لأن العذر المنصوص عليه فى المادة المذكورة لا يغير نوع الجريمة ولا يؤثر فى طبيعتها بل تبقى جنابة داخلية فى اختصاص محكمة الجنايات . إذ العبرة فى تعيين نوع الجريمة ليست بالعقوبة التى يجب الحكم بها ، كما يقول قاضى الإحالة فى قراره المطعون فيه ، بل بالعقوبة المقررة أصلاً للجريمة بنقض النظر عن العذر . وهذا فضلاً عن أن تقدير قيام العذر يجب أن يترك إلى محكمة الجنايات ولا يجوز أن يتناوله قاضى الإحالة إلا إذا رخص له القانون بذلك صراحة وهو لم يرخص له به فى قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص بتجنيح بعض الجنائات إذا اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة .

وحيث إن القانون إذ نص فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات على أن " من قاتل زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها فى الحال هى ومن يزنى بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة فى المادتين ٢٣٤ و ٢٣٦ " قد أفاد أنه جعل من جريمة القتل العمد أو جريمة الضرب المفضى إلى الموت إذا اقترنتا بالعذر المنصوص عليه فى تلك المادة جريمة مستقلة أقل جسامة منهما معاقبا عليها بالحبس . ولما كان القانون قد عرف الجنائات فى المادة ١٠ عقوبات بأنها هى الجرائم المعاقب عليها بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو السجن ، وعرف الجنح فى المادة ١١ ع بأنها هى الجرائم المعاقب عليها بالحبس الذى يزيد أقصى مدته على أسبوع أو الغرامة التى يزيد أقصى مقدارها على جنيه مصرى ، فإن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ عقوبات هى جنحة يحكم القانون لأنه فرض لها الحبس كمقوبة أصلية ، ولم يجعل للقاضى حق تخفيض العقوبة كما هو الشأن فى الظروف المخففة القضائية وفى الأعذار القانونية التى تجيز للقاضى أن يحكم بعقوبة الجنابة أو بعقوبة الجنحة .

وحيث إنه مع صراحة هذه النصوص لا ترى هذه المحكمة محلا للتخوض فيما أثارته النيابة في تقريرها من بحث في مسألة تأثير الأضرار المخففة في طبيعة الجريمة وما قام في شأن هذه المسألة من خلاف بين الفقهاء إذ لا محل للاجتهاد مع صراحة النص .

وحيث إنه متى تقتصر أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات هي جناية لا جنائية وجب القول بأن النظر فيها من اختصاص محكمة الجناح لا محكمة الجنايات . وذلك طبقا للمادة ١٥٦ من قانون تحقيق الجنايات التي تقضى بأن "يحكم قاضي الأمور الجزئية في الأفعال التي تعتبر جنحا بنص قانوني" . والمادة الأولى من قانون تشكيل محاكم الجنايات التي تنص على أن "الأفعال التي تعد جنائية بمقتضى القانون تحكم فيها محاكم الجنايات ما عدا ما يكون الحكم فيه من خصائص محاكم مخصوصة" . ولا محل للقول بأن تقدير قيام العذر يجب أن يترك إلى محاكم الجنايات إذ لا نص في القانون يقضى بذلك وبإخراج الوقائع التي تعتبر جنحا لما لا يسها من عذر قانوني مخفف من اختصاص محاكم الجناح . ويؤيد هذا النظر أن القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بتجنيح بعض الجنايات إذا اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة قد نص في مادته الأولى على أنه في حالة ما يرى قاضي الإحالة وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنائية وأن الدلائل المقدمة كافية يجوز له بدلا من تقديم المتهم إلى محكمة الجنايات أن يصدر أمرا بإحالة الدعوى إلى القاضي الجزئي المختص إذا رأى أن الفعل المعاقب عليه قد اقترن بأحد الأعذار المنصوص عنها في المادتين ٦٠ و ٢١٥ من قانون العقوبات (٢٦ و ٢٥١ من القانون الحالي) أو لظروف مخففة من شأنها تبرير تطبيق عقوبة الخسعة ... الخ" . ولم يذكر ضمن الجنايات التي يجوز لقاضي الإحالة تجنيحها أى تقديم مرتكبها إلى محكمة الجناح بدلا من محكمة الجنايات الأفعال التي تقتري بالعذر المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ عقوبات . ولا يمكن أن يحمل هذا الإغفال على أن الشارع أراد أن يكون لمحكمة الجنايات دون غيرها تقدير هذا العذر

إذ أن العذر المنصوص عليه في هذه المادة لا يختلف في طبيعته عن العذر المنصوص عليه في المادة ٢٥١ عقوبات إلا في أنه يجب على القاضى متى ثبت له العذر المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ عقوبات أن يطبق عقوبة الجنحة بينما ترك له الخيار عند ما ثبت له العذر المنصوص عليه في المادة ٢٥١ ع أن يطبق عقوبة الجنائية أو عقوبة الجنحة . ولو كان مراد الشارع أن تنفرد محاكم الجنائيات بتقدير الأعدار القانونية لإطلاقا لكان الأولى بذلك عذر المادة ٢٥١ عقوبات لأن العقوبة المقررة أصلا للجريمة المقررة بهذا العذر هي عقوبة جنائية بينما العقوبة المقررة للجريمة المقررة بعذر المادة ٢٣٧ هي عقوبة جنحة . وإنما السبب في هذا الإغفال — على ما يظهر من روح التشريع ومن المذكرة الإيضاحية المرفوعة مع مشروع القانون القاضى بتجنيح بعض الجنائيات — هو أن المشرع يعتبر الأعمال المقررة بعذر المادة ٢٣٧ جنحا لا جنائيات بما أن العقاب المقرر لها هو الحبس . فلم تكن هناك إذن حاجة إلى النص على جواز إحالتها إلى محكمة الجنح . فقد جاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون المذكور أن "الفرض المقصود منه هو إيجاد طريقة... لا تحول دون مقتضيات الزجر ولكنها تحوّل الفصل في القضايا التى لا تتجاوز العقوبة فيها عادة بسبب الظروف العقوبات المنصوص عليها في مواد الجنح" . وجاء بها في موضع آخر أن المشرع رأى أن يسترشد في بيان الجنائيات التى يجوز لقاضى الإحالة تجنيحها "بنوع العقوبة المنصوص عليها قانونا" . ولا يصح الاعتراض على هذا النظر بأن المادة الأولى من القانون نصت على الجريمة المقررة بالعذر المنصوص عليه في المادة ٦٠ عقوبات من ضمن الجرائم التى يجوز لقاضى الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنح مما يفيد أنه يجوز له أيضا أن يحيلها على محكمة الجنائيات مع أن العقاب المقرر في تلك المادة هو الحبس فقط — لا يصح الاعتراض بذلك لأن العذر المنصوص عليه في المادة ٦٠ متصل بشخص الجاني فقط ولا تأثير له في طبيعة الجريمة التى يرتكبها الصغير من حيث خطورتها وجسامتها الذاتية . أما العذر المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ فهو متصل بذات الجريمة يخفف من وقعها ويقلل من جسامتها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الأمر المطعون فيه قد أصاب إذ قُدر اعتبار
الجرمة المنسوبة إلى المتهم الأول، جنحة ، ويكون الطعن المقدم من النيابة في هذا
القرار على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(٢٧٣)

القضية رقم ١١٩ سنة ١٤ القضائية

إفساد الأخلاق . منزل الزوجية . مسكن اتخذ الزوج . يعتبر منزلاً للزوجية . زنا الزوج فيه .
مقابله .
(المادة ٢٣٩ ع ٢٧٧ = ٢٧٧)
للزوجة أن تسكن زوجها حيثما سكن . فلها من تلقاء نفسها أن تدخل أى
مسكن يتخذ ، كما للزوج أن يطلبها للإقامة به . ومن ثم فإنه يعتبر في حكم
المادة ٢٧٧ ع ٢٧٧ منزلاً للزوجية أى مسكن يتخذ الزوج ولو لم تكن الزوجة مقيمة
به فعلاً . وإذن فإذا زنا الزوج في مثل هذا المسكن فإنه يحق عليه العقاب ،
إذ الحكة التي توخاها الشارع ، وهى صيانة الزوجة الشرعية من الإهانة المحتملة التي
تلحقها بخيانة زوجها إياها في منزل الزوجية ، تكون متوافرة في هذه الحالة .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن أن واقعة الزنا التي دنت بها الطاعة غير معاقب عليها
لأنها لم تكن في منزل الزوجية بل كانت بمنزل آخر قد أخطأت المحكمة في اعتباره
منزلاً للزوجية .

وحيث إن الزوجة لما أن تسكن زوجها حيثما اتخذ له مسكناً فإن كل منزل
من هذا القبيل يصبح أن يكون محل سكنى للزوجة لما أن تدخله من تلقاء نفسها
ولزوجها أن يطلبها للإقامة به ، ومن ثم فإنه يعتبر في حكم المادة ٢٧٧ من قانون
العقوبات منزلاً للزوجية ولو لم تكن الزوجة مقيمة به فعلاً . ويترب على ذلك
أن الزوج الذي يزنى في مثل هذا المنزل يحق عليه العقاب لتوفر الحكة التي توخاها
الشارع وهى صيانة الزوجة الشرعية من الإهانة المحتملة التي تلحقها بخيانة زوجها
لها في منزل قد توجد به .

وحيث إن المحكمة إذ دانت الطاعنة قالت "إن الثابت من التحقيقات ومن المعاينة التي قام بها حضرة وكيل النيابة في ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٢ أن المنزل الذي ارتكب فيه المتهمان الزنا صالة وغرفة بها كنبتان خشبيتان : إحداهما مفروشة ، والأخرى غير مفروشة ، وأن بالمنزل المذكور ثلاثة شبابيك : أحدها بالغرفة سالقة الذكر، وشباكين بدورة المياه وفتحتان على حوش المنزل الذي تقيم فيه أنجيلية زوج عوض المتهم الأول ، وأن من يطل من هذه الشبايك يرى الحوش ويرى منزل أنجيلية ، وأن المنزل الذي تقيم فيه أنجيلية بابه يفتح على نفس الحارة التي يفتح عليها باب المنزل الآخر ويبعد عنه بحوالى ٢,٥ متر . هذا وقد ثبت أن كلا المنزلين مملوك للمتهم الأول . وحيث إنه متى ثبت بحسب الوصف الذي أعطته المعاينة للمنزل الذي كان المتهم الأول يعاشر فيه المتهم الثانية معاشرة الأزواج أن له الحق في تكليف زوجته أنجيلية بالإقامة فيه ، وأن لها حق دخوله من تلقاء نفسها لأنه ليس ثمة ما يمنع ذلك ، فانه في هذه الحالة يكون ركن مترل الزوجية متوافرا في هذه القضية . مما يفيد أن المحكمة لم تخطئ إذ اعتبرت المنزل الذي وقعت به الجريمة مترلا للزوجية .

(٢٧٤)

القضية رقم ١٢٠ سنة ١٤ القضائية

ارتباط . جنحة محالة إلى محكمة الجنايات مع الجناية . فصلها عن الجناية . من سلطة محكمة الموضوع . ذلك لا يمنع التهم من مناقشة أدلة الدعوى بما فيها أدلة الجنحة .
إن الارتباط بين الجرائم الذي يستوجب نظرها معا أمر متعلق بالموضوع .
فلمحكمة الجنايات أن تفصل عن الجناية ما يكون قد أحيل معها من جنح كلما خافت عليها التعطيل أو التشويش وكان لها إلى هذا الفصل سبيل . ولا يقبل من المتهم الاعتراض بأن من مصلحته أن تناقش أدلة الدعوى بأكملها وأن فصل الجنحة عن الجناية يفوّت عليه هذه المصلحة ويخل بحقه في الدفاع ، فإن الفصل لا يمنعه من مناقشة أدلة الدعوى بأكملها بما فيها أدلة الجنحة .

(٢٧٥)

القضية رقم ١٢١ سنة ١٤ القضية

اختصاص - مسائل الأحوال الشخصية التي تعرض أثناء نظر الدعوى العمومية - لا تختص المحاكم الجنائية بالفصل فيها - الدفع بمسألة من المسائل الفرعية خاصة بتلك الأحوال - شرط قبوله - أن يكون جدياً - مثال في دعوى تزوير عقد زواج -

إنه وإن كانت المحاكم الجنائية لا تختص بالفصل في مسائل الأحوال الشخصية التي تعرض أمامها أثناء نظر الدعوى العمومية بل يتعين عليها أن تكل أمر الفصل فيها إلى قاضي الأحوال الشخصية إلا أنه يشترط لقبول الدفع بمسألة من هذا القبيل يتوقف عليها نفي الجريمة عن المتهم أن يكون جدياً - فإذا ما تبينت المحكمة أن الدفع لا يؤيده الظاهر وأنه لم يقصد به إلا عرقلة سير الدعوى وتأخير الفصل فيها كان لما ألا تجيبه - وإذن فإذا كان المتهم في تزوير عقد زواج قد تمسك بأنه لما راجع مطلقته ما كان يعلم أن هناك موانع شرعية تمنع من عقد زواجه عليها لأنه كان يجهل أنه سبق أن حرر عقد زواج بينها وبين آخر، وأنه لما ظهر له ذلك من بعد التبا إلى المحكمة الشرعية طالباً بفسخ عقد هذا الآخر لحصوله في أثناء العدة، وبناء على ذلك طلب إلى المحكمة أن توقف محاكمته الجنائية حتى يفصل من المحكمة الشرعية في دعوى الفسخ، فلم تجبه المحكمة إلى ذلك بناء على ما أوردته في حكمها من الأسباب التي حصلت منها اقتناعها بأن هذا الدفع لم يكن إلا بقصد تعطيل الفصل في الدعوى فإنه لا تريب على المحكمة فيما فعلته -

المحكمة

وحيث إن حاصل أوجه الطعن أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه لما راجع مطلقته هانم إبراهيم حجازي ما كان يعلم أن هناك موانع شرعية تمنع من عقده عليها لأنه كان يجهل أنه سبق أن حرر عقد زواج بينها وبين علي آل الأمير، وأنه لما ظهر له بعد ذلك وجود هذا العقد التبا إلى المحاكم الشرعية يطلب فسخه لحصوله أثناء العدة من جهة ولأن التوكيل الذي استند إليه أخو الزوجة في مباشرة عقد زواجها نيابة عنها كان مزوراً، وطلب إلى المحكمة أن توقف محاكمته الجنائية

حتى يفصل من المحكة الشرعية في دعوى الفسخ ، ولكنها لم تجبه إلى طلبه ، وفصلت في مسألة ليست من اختصاصها مما يستوجب قرض حكمها .

وحيث إنه وإن كانت المحاكم الجنائية ليست مختصة بالنظر في مسائل الأحوال الشخصية التي تعرض أمامها أثناء نظر الدعوى العمومية بل يتعين عليها أن تكل أمر الفصل فيها إلى قاضي الأحوال الشخصية إلا أنه يشترط لقبول الدفع بمسألة من المسائل الفرعية خاصة بتلك الأحوال يتوقف عليها نفي الجريمة عن المتهم المرفوعة عليه الدعوى أن يكون هذا الدفع جدياً ، فإذا تبين للحكمة أن الدفع لا يؤيده الظاهر وأنه لم يقصد به إلا عرقلة سير الدعوى العمومية وتأخير الفصل فيها كان لها أن ترفضه .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على هانم إبراهيم حجازي والطاعن بأنهما ” في ليلة ٤ رمضان سنة ١٣٦١ الموافق ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٣ بناحية العزيزة من أعمال مركز المنزل اشتراكا بطريق الاتفاق والمساعدة مع عبد الرحمن سمرة غنيم مأذون ناحية العزيزة الموظف العمومي الحسن النية في ارتكاب تزوير في ورقة أميرية هي عقد زواج أولاهما بالثاني حالة تحريرها المختص بوظيفته . وكان ذلك يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن تقدما إلى هذا المأذون وطلبا منه أن يعقد زواجهما مقترين عدم وجود مانع شرعي يمنع هذا الزواج مع أن المتهمة الأولى كانت عندئذ زوجة لعل على الأمير وكانت هي والمتهم الثاني يماسان ذلك فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة “ . والحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أورد واقعة الدعوى ثم بين أدلة الإثبات فيها وردة على الدفع الذي تقدم به الطاعن بطلب إيقاف الدعوى حتى يفصل في الدعوى الشرعية بقوله ” حيث إن وقائع الدعوى تفحص في أن المتهمة الأولى كانت متزوجة بالمرحوم على على عوف أخی المتهم الثاني ورزقت منه بولد ثم توفى عنها فتزوجت بأخيه المتهم الثاني وعاشت معه مدة انتهت بالطلاق فوجعت إلى منزل ذويها وأقامت بينهم ثم عقد لها على المدعو على على الأمير ثم بعد ذلك عقد عليها المتهم الثاني (الطاعن) رغم

قيام الزوجية بينها وبين علي على الأمير . وحيث إن المتهم الثاني يقول إنه يلجأ إلى المحكمة الشرعية للفصل في العقدين : العقد الخاص بزواجه والعقد الخاص بزواجها بعلي على الأمير لأنه يعتقد أن عقد علي على الأمير باطل ، ومن ثم هو يطلب عدم الفصل في القضية الجنائية حتى يفصل في الدعوى الشرعية . وحيث إنه لاختلاف في أن العقد الذي بموجبه تزوج علي على الأمير بالمتهمة الأولى صدر قبل العقد الثاني المطعون فيه ، ولا خلاف كذلك في أن المتهمين قررا أمام الموظف المختص أن كلا منهما خالٍ من الموانع الشرعية . ونقطة البحث تدور عما إذا كان المتهمان يعلمان وقت تحرير العقد الثاني الخاص بزواجهما بالعقد الأول أم لا . فإذا ثبت علمهما بالعقد الأول وقعت الجريمة لأنه يحرم على الرجل أن يتزوج امرأة غيره ، وقد ذكر الله سبحانه وتعالى ذلك في سورة النساء وأشار إليه الأستاذ محمد زيد الإيباني بك في كتابه (شرح الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية) الجزء الأول ص ٥١ . وحيث إن تبين علم المتهمين من المسائل التي لا يحتاج البحث فيها إلى المحاكم الشرعية أو إلى الشرع في شيء . ومن ثم لا محل لمجاعة المتهم الثاني في طلبه الخاص بانتظار الفصل من المحكمة الشرعية . وحيث إنه قد يكون خير معين لتبين علم المتهمين هو ظروف تحرير عقد زواجهما وهو العقد المطعون عليه كما قد يكون خير معين لتبين هذه الظروف هو الموظف الذي قام بتحرير العقد وهو مأذون الشرع الشريف بتأحية العزيزة الشيخ عبدالرحمن سمرة غني ، فقد شهد أمام المحكمة بأن المتهم الثاني حضر إليه في المساء حوالي الساعة العاشرة وصمم على كتابة العقد تلك الليلة ، رفض الانتظار للصباح . وفعلا كتب العقد في الساعة الواحدة صباحا . وحيث إنه يؤخذ من هذا الإلحاح وهذه الرغبة في الإصرار في كتابة العقد ورفض كل انتظار إلى بزوغ النهار وعدم حضور أحد من أهل العروس أن المتهمين يعلمان بأن هناك أمرا يهددهما أو حادثا يخشياه ، وإيس هذا الأمر إلا سبب الزواج بعلي على الأمير وهروب الزوجة وخوف انتضاح الأمر وضبطها قبل إتمام العقد . وحيث إنه لذلك قد يكون في أقوال المأذون الذي حرر العقد الأول ما يساعد على معرفة علم

المتهمة الأولى بزواجها بعلى على الأمير وقد شهد هذا المأذون أمام المحكمة بأن على الأمير طلب إليه عقد زواجه بالمتهمة الأولى فذهب إليها بشخصه وسأله بحضور عمها وأخيها عن قبولها للزواج بعلى على الأمير فأجابته بالإيجاب كما أقسمت بالله العظيم أنها حاضرت ثلاث حيضات . وحيث إن عبد العزيز حسن حمجازى شهد أمام المحكمة بما شهد به المأذون كما شهدت والدة المتهمة الأولى السيدة محمد البلتاجى بأنها كانت متغيبه ببور سعيد وعند حضورها أخبرتها ابنتها أن المأذون سألها عن عدد الحيضات وعن زواجها بعلى على الأمير . وحيث إن على على الأمير قد دخل على المتهمة الأولى دخولاً صحيحاً وعاشرها معاشرة الأزواج كما هو ثابت من شهادته ومن شهادة محمد إبراهيم حمجازى ومن أقوال والدتها السيدة البلتاجى وأخيها عبد القادر إبراهيم حمجازى ومما شهد به نبيه عبد العزيز حمجازى والسيد غزال وأحمد إسماعيل غزال من تشاجر المتهمة الأولى وزوجة على على الأمير الأخرى بسبب هذا الزواج . وحيث إن المتهمة الأولى بعد أن كانت تنكر علمها بزواجها بعلى على الأمير عادت وقررت أمام المحكمة وقررت بزواجها به ، وأن المتهم الثانى حضر إليها بعد الزواج وسأله عما إذا كانت قد تزوجت حقاً وعند ما أجابته بالإيجاب أخذ يشككها فى قيمة هذا الزواج ، ثم طلب ردها إلى عصمته فقبلت ذلك ، وترى المحكمة الأخذ بهذا القول لأنه مؤيد بما شهد به الشهود السابق الإشارة إليهم . وحيث إنه لذلك تكون المتهمة وقت أن قررت أمام المأذون عبد الرحمن سمرة غنيم بعدم وجود مانع شرعى يمنع زواجها بالمتهم الثانى كانت تعلم بسبق زواجها بعلى على الأمير ودخوله بها . ومن ثم فقد قررت هذه العبارة وهى تعلم أنها مزورة . وحيث إنه بالنسبة للمتهم الثانى فيؤخذ عليه بعقد على على الأمير من إسرعه فى العقد على المتهمة الأولى ومما قررت المتهمة الأولى أمام المحكمة من حضوره إليها وعلمه بالزواج وإغوائها لترك منزل الزوجية ومما شهد به محمد إبراهيم حمجازى أخو المتهمة الأولى من أن المتهم الثانى حضر وطلب رده أخته المتهمة الأولى فأنباه بزواجها ومن شهادة السيدة البلتاجى من أن المتهم الثانى أرسل شخصاً لطلب رده مطلقته المتهمة الأولى فأنباه

بزواجها كما شهد عبد القادر إبراهيم حمجازي بأن المتهم الثاني طلب رد أخته
المتهمة الأولى فأنباه بزواجها فهتد وأنذر . وشهد كذلك نبيه عبد العزيز حمجازي
بأن المتهم الثاني عند ما علم بزواج المتهمة الأولى بعلى على الأمير أقسم أنها لن
تبيت معه تلك الليلة كما شهد كل من محمود على الأمير وإبراهيم الأمير بعلم
المتهم الثاني بزواج المتهمة الأولى بعلى على الأمير . وحيث إنه متى تبين أن المتهم
الثاني كان يعلم بسبق زواج المتهمة الأولى بعلى على الأمير واشترك معها في التقرير
أمام المأذون بعدم وجود مانع شرعي يمنع زواجها به وهو يعلم أن هذا القول
كذب وزور .

وحيث إنه يبين من هذا الذي أثبتته المحكمة أن المحكمة اعتمدت على أدلة من
شأنها أن تؤدي إلى أن الطاعن كان يعلم بأن المتهمة الثانية سبق أن عقد زواج
بينها وبين على على الأمير ، فتكون مجادلة الطاعن على الصورة الواردة بطعنه في هذا
الشأن لا معنى لها سوى محاولة فتح باب المناقشة في موضوع الدعوى وتقدير أدلة
البروت فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به . أما عن طلب إيقاف الدعوى فإنه ثابت
من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أنه تم الصلح على أن تعاشر المتهمة الثانية
على على الأمير ، وأنها كانت تعاشره فعلا وقت نظر الدعوى ، وأنه صدر حكم
ابتدائي من المحاكم الشرعية برفض دعوى الفسخ . فإذا أضيف إلى هذا ما أثبتته
المحكمة على الوجه المتقدم وخصوصا تصديق المحكمة لأقوال المأذون الذي يشرع
الزواج بين المتهمة الثانية وعلى على الأمير من أنه سأل الزوجة شخصيا وأنها أجابته
بالموافقة على الزواج ، وبما يقطع بأن عدتها كانت قد انقضت — كان ذلك
جميعه مما يفيد أن المحكمة اطمأنت لأسباب معقولة بأن الدفع الذي تقدم به الطاعن
لا يؤيده الظاهر ، وأنه لم يقصد به إلا تمطيل نظر الدعوى الجنائية وتأخير الفصل
فيها مما يبيح لها رفضه .

(٢٧٦)

القضية رقم ١٢٤ سنة ١٤ قضية

استئناف . عدم التقرير به في المبدأ بدعى أن المتهم كان مريضا ملازما الفراش . عدم قبوله شكلا على أساس أن مرض المتهم لم يكن يمنعه من التقرير بالاستئناف في مجده . قصور في الأسباب .

إذا كان الحكم قد أسس قضاءه بعدم قبول استئناف المتهم شكلا على أنه وإن كان " الظاهر من الشهادة الطبية المقدمة أن المتهم كان مريضا بأنفلونزا إلا أن هذا المرض لم يكن يمنعه من الحضور إلى قلم الكاتب للتقرير بالاستئناف ، فإنه يكون قاصرا في بيان الأسباب التي أقيم عليها . إذ أن مرض الأنفلونزا ، كغيره من الأمراض المشابهة له ، قد يكون شديدا بحيث يمنع المريض به من مفادرة فراشه ، فافتصار الحكم على القول بأن المتهم كان مريضا بالأنفلونزا لا يكفي للرد على دفاعه بأنه لم يكن يستطيع مفادرة فراشه .

جلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٣

برئاسة حضرة صاحب العزة منصور إسماعيل بك ، وبحضور حضرات : جندي عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد الحقى الجزائري بك ومحمد قزاد بك المستشارين .

(٢٧٧)

القضية رقم ٢٠٨٦ سنة ١٣ قضية

حكم . متى يتبرأ الحكم حضوريا ؟ عند حضور المتهم الجلسة التي حصلت فيها المحاكمة وأتمت له فرصة الدفاع عن نفسه . الحضور الاختياري غير مقرر في الإجراءات الجنائية . طلب التهم جزئية إلى آخر الجلسة . إجابته إلى طلبه . انسحابه بعد ذلك . نظر المدعى في ضيقه والحكم فيها . هذا الحكم غايي . حتى التهم في المعارضة فيه . الطعن فيه بطريق التفض . لا يجوز .

إنه وإن كان صحيحا أن المقصود بالحضور في نظر المادة ١٦٢ من قانون تحقيق الجنائيات هو وجود المتهم في الجلسة بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك ولو لم يتكلم ويدافع عن نفسه ، إلا أنه يشترط ، لاعتبار الحكم حضوريا ، أن يكون المتهم قد شهد الجلسة التي حصلت فيها المحاكمة وأتمت له فرصة الدفاع عن نفسه . فإذا كان قد حضر جلسة أو جلسات سابقة ثم تخلف عن

الحضور في جلسة المرافعة، أو كان قد حضر عند النداء عليه في الجلسة ثم انسحب قبل أن تنظر قضيته فحصلت المحاكمة والمرافعة في غيابه ، فإن الحكم يعتبر غائبا . وذلك لأن الحضور في المواد الجنائية يجب أن يكون حقيقيا ، أما الحضور الاعتباري الوارد ذكره في قانون المرافعات المدنية والتجارية فلا يعتد به في إجراءات المحاكمة الجنائية . فإذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن المتهم بعد أن طلب حجز القضية إلى آخر الجلسة وأجابته المحكمة إلى طلبه انسحب ، ثم لما نودي عليه بعد ذلك لم يحضر فنظرت المحكمة الدعوى في غيبته ، وقضت بإدائته ، فإن هذا الحكم لا يمكن أن يعتبر حضوريا . فإذا وصفته المحكمة الاستئنافية التي أصدرته بأنه حضوري فقوتت بذلك على المتهم المعارضة فيه فإنها تكون قد أخطأت . ولكن خطأها هذا لا يجوز للمتهم أن يظعن فيه بطريق النقض ما دام له أن يعارض فيه رغم وصفه بأنه حضوري . ذلك لأن الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا بعد استفاد طرق الطعن العادية وصيرورة الحكم نهائيا .

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى فيما ينعه على محكمة الموضوع أنها أخطأت إذ وصفت الحكم المطعون فيه بأنه حضوري ، مع أنه (الطاعن) لم يحضر في الجلسة التي حصلت فيها المحاكمة والمرافعة ، وعملت ذلك بأسباب خاطئة فقوتت عليه فرصة المعارضة فيه ، لأن قلم كتاب النيابة امتنع عن قبول التقرير منه بالمعارضة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية ومما أثبتته الحكم المطعون فيه أن الطاعن حضر في أول جلسة مع وكيله وطلب تأجيل نظر الدعوى فرفضت المحكمة إجابته إلى هذا الطلب لأن الدعوى سبق تأجيلها دفتين : الأولى لمرض الطاعن ، والثانية لمرض محاميه ، فعاد وطلب حجز القضية لآخر الجلسة للاطلاع عليها فأجابته المحكمة إلى طلبه هذا ، ولما نودي في آخر الجلسة لم يحضر فنظرت الدعوى في غيبته ، وقضت بإدائته ، وقالت في صدد وصف الحكم "إنه ليس ثمة من شك في أن الحكم في الواقع وتطبيقا للسادة ١٦٢ من قانون

تحقيق الجنايات حكم حضورى ، لأن تلك المادة نصت على أن المتهم إذا لم يحضر بنفسه ولم يرسل ويكلا عنه يجوز الحكم فى غيبته . وفى هذه الدعوى قد حضر المتهم فعلا بالجلسة وأيدى طلبين ولكن لم يشأ الدفاع عن نفسه ، وأن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن المقصود بالحضور بالجلسة فى نظر المادة ١٦٢ من قانون تحقيق الجنايات هو الوجود المادى للمتهم فى الجلسة فإن حضر ولم يتكلم ولم يشأ الدفاع عن نفسه فالحكم يكون حضوريا . وأن الذى يؤكد أن الشارع الأهل قصد بالحضور الوجود المادى فقط أنه تعمد فى قانون المرافعات الأهل مخالفة التشريع المختلط والقوانين الفرنسية التى نصت على نوعين للغياب : الغياب الحقيقى الذى لا يحضر فيه المدعى عليه والغياب المعنوى الذى يحضر فيه المدعى عليه ولكن لا يدافع عن نفسه ” .

وحيث إنه وإن كان صحيحا أن المقصود بالحضور فى نظر المادة ١٦٢ من قانون تحقيق الجنايات هو وجود المتهم فى الجلسة بشخصه أو بوكيل عنه فى الأحوال التى يجوز فيها ذلك ولو لم يشأ أن يتكلم ويدافع عن نفسه ، إلا أنه يشترط لاعتبار الحكم حضوريا أن يكون المتهم قد شهد الجلسة التى حصلت فيها المحاكمة والمرافعة وأتيحت له فرصة الدفاع عن نفسه . فإذا كان قد حضر فى جلسة أو جلسات سابقة ، ثم تخلف عن الحضور فى جلسة المرافعة ، أو كان قد حضر عند ندائه فى الجلسة ثم انسحب قبل أن تنظر قضيته فحصلت المحاكمة والمرافعة فى غيابه ، فإن الحكم يعتبر غايبا . وذلك لأن الحضور الاعتبارى المنصوص عليه فى قانون المرافعات المدنية والتجارية غير مقرر فى إجراءات المحاكمة الجنائية .

وحيث إنه لما كان الثابت فى الحكم ومحضر الجلسة أن الطاعن بعد أن طلب حجز القضية إلى آخر الجلسة وأجابته المحكمة إلى طلبه انسحب من الجلسة ، ولما أن نودى بعد ذلك لم يحضر ، فنظرت المحكمة الدعوى فى غيبته وقضت بإدائته — لما كان ذلك هو الثابت فإن هذا الحكم لا يمكن أن يعتبر حضوريا ، لأن إجراءات

المحاكمة قد حصلت في غير وجوده ودون أن نتاح له فرصة الدفاع عن نفسه، ومن الخطأ اعتباره حاضرا المحاكمة بعد انسحابه .

وحيث إن الخطأ في وصف الحكم لا يفسر من حقيقة الواقع . ولما كان الثابت بالحكم المطعون فيه وبحضر الجلسة أن المحاكمة حصلت في غيبة الطاعن فإن له أن يعارض في الحكم رغم وصفه بأنه حضوري . وما دام باب المعارضة فيه لا يزال مفتوحا ، فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض ، لأن الطعن بهذا الطريق لا يصح إلا بعد استفاد طرق الطعن العادية وصيرورة الحكم نهائيا .

(٢٧٨)

القضية رقم ١٣ سنة ١٤ القضية

تفتيش :

(أ) محضر تفتيش . تصديره بالوقت الذي حروفه (الساعة السادسة والنصف) . إذن التفتيش لم يبلغ لنقطة البوليس إلا في الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والخمسين . شهادة الضابط الذي أجرى التفتيش ومن معه بأن التفتيش لم يحصل إلا بعد إذن النيابة وأن ما حصل قبل ذلك لم يكن إلا من الإجراءات الاحتياطية . انتهاء المحكمة إلى أن هذا التفتيش صحيح . لا تصح مجادلتها في ذلك . المحاضر التي يحمرها رجال الضبطية القضائية . عنصر من عناصر الإثبات . سلطة المحكمة في تقدير قوتها من حيث الإثبات .

(ب) إذن التفتيش . ثبوته بالكتابة . إذن بإشارة تليفونية . يكفي أن يكون له أصل موقع طيه من الأمر . لا يشترط لصحة التفتيش أن يكون أصل الإذن بيد الضابط الذي أجرى التفتيش

١ — إن المحاضر التي يحمرها رجال الضبطية القضائية بكل ماتحويه من بيانات أو مشاهدات أو اعترافات متهمين أو أقوال شهود لا تعدو أن تكون من عناصر الإثبات التي تطرح على بساط البحث أمام المحكمة . وهى بهذا الاعتبار خاضعة لتقدير القضاء وقابلة للجدل والمناقشة أسوة بشهادة الشهود في الجلسة . فلأطراف الخصومة الطعن فيها دون سلوك سبيل الطعن بالتزوير، وللمحكمة القسول الفصل في تقديرها حسبما يهذى إليه اقتناعها . والأصل في ذلك كله الحرية المخولة للحاكم في تكوين عقيدتها . ولا يمكن أن يخرج عن هذه القاعدة إلا ما استثناء القانون وجعل

له حجة خاصة بنص معين كحاضر المخالفات التي نصت المادة ١٣٩ من قانون تحقيق الجنايات على اعتداد ما دُون فيها إلى أن يثبت ما ينفيه . وإذن فإذا كان ضابط السواحل الذي قام بالتفتيش قد أثبت في صدر محضره أنه حرر في الساعة السادسة والنصف من مساء يوم كذا ، وكان الثابت أن إذن النيابة في التفتيش لم يبلغ تليفونيا إلى نقطة البوليس إلا في الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والخمسين من اليوم نفسه ، وأنه لما أبلغ إليها قام ضابط النقطة مصطحبا معه بعض رجالها إلى منزل المتهم لتفتيشه ، ثم قتشوه بحضوره وضبطوا به الأفيون ، واستخلصت المحكمة من شهادة الضابطين (ضابط البوليس وضابط السواحل) ، ومما أثبتاه في محضرهما من أنهما لم يبدءا في تفتيش المسكن إلا بعد ورود إذن النيابة وأن ما حصل قبل ذلك كان مقصورا على ضرب نطاق من رجال السواحل حول القرية التي بها مسكن المتهم ، أن الوقت الذي أثبتته ضابط السواحل في صدر محضره هو وقت البدء في الإجراءات التي اتخذها قبل ورود إذن النيابة . لا الوقت الذي أجرى فيه التفتيش بالفعل ، وأنه ليس ثمة تعارض بين ما شهد به الضابطان وما دونه ضابط السواحل في صدر محضره ، فلا تصح مجادلتهما فيما انتهت إليه من أن التفتيش كان بعد وصول إذن النيابة .

٢ - يكفي لصحة الإذن في التفتيش أن يكون ثابتا بالكتابة لكي يبقى حجة قائمة يعامل الموظفون ، الآمرون منهم والمؤتمرون ، على مقتضاها ، ويكون أساسا صالحا لما ينبنى عليه من النتائج . وإذا صدر الإذن بإشارة تليفونية فيكون أن يكون له أصل موقع عليه من الأمر . ولا يشترط أن يكون هذا الأصل بيد الضابط المتدب لإجراء التفتيش .

(٢٧٩)

القضية رقم ١٥٨ سنة ١٤ القضاية

استئناف . تقرير التلخيص . الفرض من تقديمه . ثلاثة التقرير . فتح باب المرافعة بعد ذلك . تنبيه هيئة المحكمة . يجب ثلاثة التقرير من جديد . إغفال هذا الإجراء . بطلان الحكم . (المادة ١٨٥ تحقيق)

إن الشارع إذا أوجب في المادة ١٨٥ من قانون تحقيق الجنايات أن يقتل أحد أعضاء الدائرة الاستئنافية المنوط بها الحكم في القضية تقريراً عنها إنما قصد بذلك أن يلم القضاة بموضوع الدعوى المعروضة عليهم وبما تم فيها من تحقیقات وما اتخذ من إجراءات حتى يكونوا مستعدين لفهم ما يدلى به الخصوم فيها من أقوال وتسهل عليهم مراجعة أصل أوراق الدعوى قبل إصدار حكمهم . ومن ثم فإذا قررت المحكمة بعد تلاوة التقرير فتح باب المرافعة في الدعوى لأى سبب من الأسباب ، وفي الجلسة التي حددت لنظرها تغيرت الهيئة ، فان تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة ، وإلا فان المحكمة تكون قد أغفلت إجراء من الإجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها .

جلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٣

برئاسة حضرة صاحب الزرة منصور إسماعيل بك ، وبحضور حضرات : جنسدى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد الفتى الجزائري بك ومحمد قزاد بك المستشارين .

(٢٨٠)

القضية رقم ٢٠٣٠ سنة ١٣ القضية

إثبات :

- (أ) اعتراف . تقدير مصته وقيمه في الإثبات . مدى سلطة قاضى الموضوع في ذلك .
- (ب) محوّر مرزور . عدم وجوده . إثبات التزوير بشهادة الشهود . جوازه .

- ١ — الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير مصتها وقيمتها في الإثبات . فلقاضى الموضوع ، دون غيره ، البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد أتبع منه بطريق الحيلة أو الإكراه ، ومتى تحقق أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه نفسه كان له أن يأخذ به ، وهو في ذلك لا يكون خاضعاً لرقابة محكمة النقض .
- ٢ — إن عدم وجود المحوّر المزور لا يمنع من إثبات تزويره بشهادة الشهود .

(٢٨١)

القضية رقم ٢٠٢٤ سنة ١٣ القضاية

دفاع شرعي . تقدير قيامه . مدى سلطة محكمة الموضوع في ذلك . استخلاص قيامه من مقدمات لا تؤدي إليه . خطأ . مثال .

إنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقدر قيام حالة الدفاع الشرعي أو عدم قيامها دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض إلا أنه إذا كانت النتيجة التي انتهت إليها لا تتفق منطقياً مع ما أثبتته من مقدمات ووقائع فإن حكمها يكون خاطئاً . فإذا كانت المحكمة قد صوّرت الحادث، كما ثبت لها، بأن المتهم قتل المجنى عليه بعد أن ضربه هذا ضربتين بعصا على ذراعه وكشفه وقبل أن يحضر أنصار القتل ويضربوه، ثم انتهت من ذلك إلى القول بأن المتهم حين ارتكب القتل إنما كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه فإنها تكون مخطئة، إذ الواقعة كما أثبتت إن صح أنها صالحة لإثبات أن المتهم كان في خطر جسمي فإنها غير صالحة لإثبات أن هذا الخطر لم يكن في وسعه دفعه بوسيلة أخرى دون القتل كشهرك المسدس على المجنى عليه أو إطلاق عيار منه في الهواء إرهاباً له أو إصابته به في غير مقتل منه، وخصوصاً إذا كان المتهم لم يمسك بأنه كان في حالة تخوف من أن يلاحقه المجنى عليه بضربة أو ضربات أخرى، وإنما كان مدار دفاعه أنه ضرب من أشخاص متعددين كانوا يطاردونه فلم يروسيه للنجاة بنفسه منهم سوى إطلاق النار فاستبعدت المحكمة هذا الدفع، وأثبتت أن الشجار إنما كان بين المتهم والمجنى عليه وحدهما، ولم يحضره إلا شاهد واحد لم يكن متاصراً لأى منهما، وأن المجنى عليه كان لا يحمل إلا عصاً (زقلة) والمتهم يحمل مسدساً محشواً بالرصاص .

(٢٨٢)

القضية رقم ١٢ سنة ١٤ القضاية

إخفاء أشياء مسروقة . الركن المادي في هذه الجريمة . متى يتحقق ؟ بإتيان فعل إجرامي يدخل به الماروق في حيازة الجاني . بمجرد توسط المتهم في ردة الماروق مقابل جعل تقاضاه . لا يكفي في اعتباره تخفياً للماروق . بمجرد وجود الماروق في ضيعة المتهم . لا يكفي .

إن جريمة إخفاء المسروقات لا يتحقق ركنها المادى إلا إذا أتى الجانى فعلا ماديا إيجابيا يدخل به الشيء المسروق فى حيازته . فمجرد توسط المتهم فى رد المسروق مقابل جعل تفاضاه لا يكفى لاعتباره مخفيا له ، ما دام لم يثبت أنه كان فى حيازته . كما أن وجود الجاموستين المسروقتين فى ضيعة المتهم وضبطهما مع أبنه لدى نروجه بهما من الضيعة لا يكفى ، متى كان هو لا شأن له فى وجودهما فيها وكان ضيره من سكان الضيعة هم الذين عملوا على ذلك .

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينمى فيما ينماه على الحكم المطعون فيه أن الأسباب التى أوردها لا تتضمن الرد على أسباب الحكم الابتدائى القاضى بالبراءة ولا تؤدى إلى توافر الركن المادى لجريمة إخفاء المسروقات التى دين فيها ، ولذلك يكون معيبا لقصوره فى بيان الأسباب التى أقيم عليها .

وحيث إن الحكم الابتدائى قد قضى ببراءة الطاعن من تهمة السرقة التى كانت وجهتها عليه النيابة كما نفى عنه جريمة الإخفاء وقال فى ذلك : " لأنه بالنسبة للتهم الثانى (الطاعن) فتهمة السرقة المستندة إليه لا دليل عليها إلا أنه كان يفادى فى إعادة المشيئين إلى المحنى عليه نظير جعل معين . وهذه الواقعة ، رغم ما هو ثابت من التحقيقات من تضارب أقوال المحنى عليه بشأن سرد وقائعها الجوهرية وعدم مصادقة عبد المجيد أبو سيف له فيما قزره ، ليست فى ذاتها بدليل على أن هذا المتهم قد سرق هاتين المشيئين مع المتهم الأول . وليس أقطع فى ذلك مما قزره نفس المحنى عليه من أن المتهم الثانى ليس بسارق وإنما يعلم بالسارقين . ويؤيد أقواله هذه ما قزره أيضا سعيد عبد العزيز ابن المحنى عليه ومحمد على شفرة ومحمد أبو طالب شيخ خفر الحمام حيث يؤخذ من أقوالهم جميعا أن هذا المتهم لا يده فى ارتكاب جريمة السرقة . لذلك تكون تهمة السرقة الموجهة إلى هذا المتهم على غير أساس . وبالرغم من هذا فن شأن هذه الواقعة إثارة الشك فى اعتبار هذا المتهم مخفيا لهاتين المشيئين إلا أنه ليس بالتحقيقات ما يقطع بوجودهما

بجيازته . ومن المقرر أنه لا يعدّ مخفيا من يتوسط في ردّ شيء مسروق لملكه ولو في مقابل جعل تقاضاه منه متى ثبت أن الشيء لم يكن في حيازته " . أما الحكم المطعون فيه فقد قضى بإلغاء الحكم الابتدائي وإدانة الطاعن في جريمة الإخفاء مستندا في ذلك إلى : " أن الثابت من أقوال عبد العزيز عثمان الحنّى عليه وعثمان محمد رمضان وزكي محمد أبو باشا أن المتهم (الطاعن) تعهد برّد الجاموسين المسروقتين مقابل حلالة قبضها وواعدهم على يوم معين ثم اعتذر بأن الحلالة قليلة والمخ بأن اللصوص سينقلون الجاموسين من مكنتهما فربط الشهود خارج عزبة المتهم إلى أن أرحى الليل سدوله فأورا الجاموسين خارجتين فعلا من عزبة المتهم وهما أربعة أشخاص أدخلوهما إحدى غرف المقابر وانصرف ثلاثة من اللصوص وضبط الرابع مع الجاموسين فاذا به المتهم الأول ابن المتهم الثاني ، وأن توسط المتهم الثاني (الطاعن) في ردّ الجاموسين بالحلالة وقبضه إياها ونخروجهما من عزبته وضبطهما مع ابنه — كل ذلك يقطع في أنه يعلم بأنهما مسروقتان وأخفاهما بعزبته " .

وحيث إن جريمة إخفاء المسروقات لا يتحقق ركنها المادّي إلا إذا أتى الجاني فعلا ماديا إيجابيا يدخل به الشيء المسروق في حيازته .

وحيث إن مجرّد توسط الطاعن في ردّ الجاموسين المسروقتين في مقابل جعل تقاضاه لا يكفي كما قالت محكمة أوّل درجة بحق في اعتباره مخفيا لما دام لم يثبت أنهما كانتا في حيازته ، كما أن وجود الجاموسين في عزبة الطاعن وضبطهما مع ابنه لدى نخروجه بهما من العزبة لا يكفي في ذلك أيضا متى كان هو لا شأن له في وجودهما فيها وكان غيره من سكان العزبة هم الذين عملوا على ذلك .

وحيث إنه لما كانت الأسباب التي أوردها الحكم المطعون فيه في صدد إخفاء الطاعن للجاموسين المسروقتين غير قاطعة في أن الجاموسين المسروقتين كانتا في حيازته ، ولما كانت هذه الأسباب لا تتضمن الرد على أسباب الحكم الابتدائي

القاضي بالبراءة فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا لقصوره في بيان الأسباب التي أقيم عليها ويتعين نقضه من غير حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن .

(٢٨٣)

القضية رقم ٢٠٥ سنة ١٤ القضاية

تحقيق . ضبطية قضائية . ما يجريه البوليس بصدد كشف جوية وقعت فعلا . لا يتبرحرضا على ارتكابها . مثال .

مما يدخل في اختصاص مأموري الضبطية القضائية أن يتخذوا ما يلزم من الاحتياطات لاكتشاف الجرائم وضبط المتهمين فيها . فإن عليهم بمقتضى المادة العاشرة من قانون تحقيق الجنايات " أن يستحصلوا على جميع الإيضاحات ويجروا جميع التحريات اللازمة لتسهيل الوقائع التي يصير تبليغها إليهم ... وعليهم أيضا أن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوت الوقائع الجنائية ... الخ " . فإذا كانت واقعة الدعوى أن أحد المتهمين المقيم في بيروت اتفق مع أحد جنود السلاح الطبي الإنجليزى على أن ينقل له مجتذرات إلى القطر المصرى نظير مبلغ معين ، فظاهر هذا الجندى بالقبول ولكنه أبلغ الأمر إلى البوليس الحسرى الإنجليزى بقسم التحقيقات ، ثم ذهب معه جنديان من هذا القسم إلى منزل المتهم ، فسلمه هذا حقيبة فيها المخدر وثلاثة خطابات ، وعندئذ قبض الجنديان على المتهم ومن معه وعلى الجندى ، ثم أخرج عن الجندى ليم التنفيذ حسب الاتفاق فاستقل سيارة تابعة للجيش الإنجليزى إلى القاهرة ، ولما وصلها أرسلته السلطة الإنجليزى إلى مكتب المخدرات العام فأبلغه بتفصيل الأمر وعرض عليه الخطابات ، فقبضها وأخذ صورها الفوتوغرافية ثم أعاد إقفاها وسلمها إليه ، وكان ذلك بحضور ضابط من بوليس المخدرات فبدأ في التحقيق وأثبت ملخص أقوال الجندى البريطانى وصور الخطابات في محضره وأستولى على الحقيبة وأودعها خزانته واتفق مع الجندى على أن يعود إليه ليستلم الحقيبة ويسلمها للرسالة إليه ، ثم عرض

المحضر على نيابة المختبرات فأذنت في تفتيش المتهمين ومنازلهم ، ثم استقل الجندى سيارة من المحافظة وسلم الحقيبة والخطابات إلى هؤلاء المتهمين ، وإذ ذاك هجم رجال البوليس الذين كانوا مترقين الأمر على المنزل فضبطوها ثم قشوا منازل المتهمين — ففى هذه الواقعة لا اعتراض على ما اتخذته البوليس من الإجراءات لضبط المتهمين ما دامت هذه الإجراءات لم تكن بقصد التحريض على ارتكاب الجريمة بل كانت لاكتشافها . وكذلك لا اعتراض على استصدار إذن النيابة بالتفتيش مع وجود الحقيبة مودعة في المحافظة ، فإن الإذن بهذا التفتيش له ما يوجبه إذ هو لم يكن مقصورا على الحقيبة ، وقد يسفر التفتيش عن وجود مواد مخدرة أخرى غير ما في الحقيبة أو عن وجود أوراق أو غيرها تساعد على ظهور الحقيقة .

جلسة ٣ يناير سنة ١٩٤٤

برئاسة حضرة صاحب المزة منصور إسماعيل بك ، وبحضور حضرات : جندى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد الهنّى الجزايرى بك ومحمود قواد بك المستشارين .

(٢٨٤)

القضية رقم ٣٠٩ سنة ١٤ القضاية

- (أ) تقض بإبرام الطعن بطريق النقض . حق شخصي للحكوم عليه . لا بد فيه من توكيل خاص . كون الحامى موكلا عن المتهم في المدافعة والمرافعة . لا يكتفى . النص بصفة عامة في التوكيل على أن يكون التوكيل لإبراء كل ما يجوز التوكيل فيه قانونا . لا يكتفى .
- (ب) إثبات . محكمة استئنافية . الدفع لديها ببيان التفتيش وطلب سماع شهود لإثبات ذلك . افتناعها من الأوراق بأن هذا الدفع في غير محله . عدم تقادم التهم به إلى محكمة الدرجة الأولى . لا تترتب عليها في عدم سماع الشهود .
- (ج) تفتيش . ما يشترط لصحته . تقدير الظروف الموجبة للتفتيش . منوط بالنيابة . حق الحاكم في مراقبتها .

١ — الطعن بطريق النقض حق شخصي متعلق بالمحكوم عليه وحده يستعمله أو لا يستعمله بحسب ما يترأى له من المصلحة ، فليس لأحد غيره أن يتحدث عنه في هذا الحق إلا بأذنه . ولهذا يجب أن يكون التقرير به في قلم كتاب المحكمة

إما منه شخصيا وإما ممن يوكله عنه لهذا الغرض توكيلا ثابتا . ولا يكتفى في ذلك أن يكون التوكيل صادرا للمحامى بالمرافعة عن المتهم ، فإن الوكالة في هذه الحالة مقصورة على التحدث عنه أو بمسمع منه في جلسات المحاكمة ولا يمكن أن تنسحب على غيرها . كما لا يكتفى في ذلك النص بصفة عامة في التوكيل على أن يكون للتوكيل إجراء كل ما يجوز التوكيل فيه قانونا ، فإن الطعن في الأحكام هو مما لا بد فيه من توكيل خاص .

٢ — المحكمة الاستئنافية تحكم — بحسب الأصل — بناء على أوراق القضية دون أن تجرى أى تحقيق فيها إلا ما ترى هى لزومه لتتویرها . فإذا كان المتهم قد دفع لديها ببطلان التفتيش لحصوله قبل صدور الإذن به من النيابة وطلب إليها سماع شهود لإثبات هذه الواقعة ، ولم يكن قد طلب ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى ، فأتت أن فى أوراق الدعوى ما يدل على أن هذا الدفع فى غير محله ، فلا يصح لمتهم أن ينعى عليها عدم سماعها شهوده على مدعاه .

٣ — إن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجر به النيابة أو تأذن فى إجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون هناك تحقيق أو بلاغ جدى عن واقعة معينة تكون جناية أو جنحة وتُسند إلى شخص معين بقدر يبرر تعرض التحقيق لحريته وحرمة مسكنه فى سبيل كشف مبلغ اتصاله بالجريمة . وتقدير الظروف الداعية للتفتيش منوط بالنيابة العمومية وللحاكم حق مراقبتها فى ذلك بالالتفات عن الدليل المستمد من محضر التفتيش كلما تبين لها أنه جاء مخالفا للأصول المقررة له .

جلسة ١٠ يناير سنة ١٩٤٤

برئاسة حضرة صاحب النزة منصور لإسماعيل بك ، وبحضور حضرات : جندي عبد الملك بك
وأحمد نشأت بك ومحمد الحقى الجزائري بك ومحمد قواد بك المستشارين .

(٢٨٥)

القضية رقم ١٦ سنة ١٤ القضائية

(أ) بلاغ كاذب . الأمر المبلغ عنه . إسناده إلى المبلغ ضده على سبيل الإشاعة أو من طريق
الرواية عن الغير . جواز العقاب .

(ب) التمدي بالضرب . إسناده كذبا إلى الغير . جواز العقاب .

(ح) البلاغ . ما يديه المبلغ فيه من الإجراءات التي تتخذ في حق المبلغ ضده . لا عبرة به .

(د) إتيان . أقوال متهمة على كثر . جواز الأخذ بها ولو لم تعزز بدليل آخر .

(هـ) البلاغ : لا يشترط أن يكون مكتوبا . تقدم المتهم إلى قسم البرليس راجيات الضابط
ما أخبره به في مذكرة الأحوال . بلاغ بالمعنى القانوني .

(المادتان ٢٦٣ و ٢٦٤ عقوبات = ٣٠٤ و ٣٠٥)

(د) دعوى مدنية أمام المحكمة الجنائية . وجوب الفصل فيها على أساس الوقائع المعروضة عليها
في ورقة التكليف بالحضور دون اعتداد بالوصف الذي تصفه به النيابة العمومية .

(المادة ٢ تحقيق)

١ - لا يشترط للعقاب على البلاغ الكاذب أن يكون الأمر المبلغ عنه قد
أسند إلى المبلغ ضده على سبيل التأكيد أو بناء على ما يعلمه المبلغ هو نفسه ، بل
يصح العقاب ولو كان الأمر المذكور قد أسند إلى المبلغ ضده في صيغة الإشاعة
أو عن طريق الرواية عن الغير .

٢ - إنه لما كان التمدي بالضرب مستوجبا لعقوبة فاعله فإن إسناده
كذبا إلى الغير يكون معاقبا عليه بعقوبة البلاغ الكاذب .

٣ - إن جريمة البلاغ الكاذب تم بتقديم بلاغ أو إخبار إلى الحكام
القضائيين أو الإداريين عن أمر مستوجب لعقوبة فاعله متى ثبت أن الأمر
المبلغ عنه كاذب وأن المبلغ سعي القصد . ولا عبرة بما يديه المبلغ في بلاغه عن
الإجراءات التي يرى اتخاذها ضده المبلغ في حقه ، لأن هذه الإجراءات لا شأن فيها
لإرادة المبلغ بل هي من شأن السلطات الحكومية تتخذ ما تراه فيها ولو لم يطلب
المبلغ في بلاغه اتخاذها .

٤ — ليس في القانون ما يمنع المحكمة أن تأخذ بأقوال المتهم على متهم متى اطاعت إلى صحتها ولو لم تكن معززة بدليل آخر .

٥ — إن القانون لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون البلاغ مكتوباً ، فيعاقب المبلغ سواء أحصل التبليغ منه شفاهاً أو بالكتابة . وإذن فإذا تقدم المتهم إلى مخفر البوليس وأخبر الضابط بما أثبتته في مذكرة الأحوال فهذا بلاغ بالمعنى الذي يقصده القانون . إذ البوليس من الجهات الحكومية المختصة بتلقي البلاغات عن الوقائع الجنائية .

٦ — إنه لما كان القانون قد خول المدعى بالحقوق المدنية في مواد المخالفات والجناح أن يرفع دعواه إلى المحكمة المختصة بتكليف المتهم مباشرة بالحضور أمامها (المادة ٥٢ تحقيق جنائيات) فتتحرك بذلك الدعوى العمومية فتفصل فيها المحكمة هي والدعوى المدنية ، ولما كان التكليف بالحضور أساس اتصال المحكمة بالدعوى ، لما كان ذلك كان من المتعين على المحكمة أن تفصل في الدعوى على أساس الوقائع المبينة بورقة التكليف بالحضور دون اعتداد بالوصف الذي تصفها به النيابة العمومية .

المحكمة

وحيث إن محصل الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ اعتبر أن الطاعن أبلغ كذبا مع سوء القصد في حق إبراهيم أفندي محمد عيد المدعى الأول بالحقوق المدنية في المذكرة رقم ٢ أحوال المؤرخة في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠ بأنه ضرب زوجته وطلب منها الفاحشة مع أن التبليغ لم يصدر من الطاعن بل من زوجته فقط . وأن المذكرة لم يرد بها شيء عن طلب الفاحشة وقد قرر الطاعن فيها أنه لا يريد اتخاذ إجراءات ضد المدعى بالحقوق المدنية — كذلك أخطأ الحكم إذ أخذ بما قرره خادمتها فاطمة محمد سالم الطاعنة الثانية من أنه هو الذي حرضها على التبليغ في حق عثمان أحمد المدعى الثاني في المذكرة المؤرخة في أول يناير سنة ١٩٤١ بأنها سلمته حافظة بها مبلغ ٧٥٠ قرشا لتوصيلها إلى زوجة

مخدومه المدعى الأول كى تسلمها إلى زوجة الطاعن ، لأن أقوال هذه الخادمة ، وهى متهمة مع الطاعن بجرمة البلاغ الكاذب ، لم تعزز بدليل آخر بل قام الدليل على عدم صحتها لأن الطاعن اتهمها فى التحقيق بسرقة الحافظة وحصل على حكم قضى بإلزامها بالمبلغ الذى كان بها . وفضلا عن ذلك فإن الخادمة لم تستند إلى المدعى الثانى اختلاس الحافظة بل قالت إنه سلمها إلى زوجة المدعى الأول . وقد تمسك الدفاع عن الطاعن بذلك كله فى المذكرات التى قدمها إلى محكمة ثانى درجة ولكنها لم تعره التفاتا .

وحيث إن الحكم الاستثنائى المطعون فيه قد أخذ فى إدانة الطاعن بأسباب الحكم الابتدائى وأضاف إليها أسبابا أخرى . ويستفاد من الحكمين أن الإدانة قامت على أساس أنه أبلغ مع سوء القصد فى حق المدعى الأول بالحقوق المدنية بأنه ضرب زوجته (أى زوجة الطاعن) سكينة محمد هرميل وذلك بالمذكرة المؤرخة فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠ المقيمة تحت رقم ٣ أحوال والمقدمة بصورة رسمية منها للمحكمة وفيها يدعى الطاعن بأن المدعى الأول تعدى على زوجته بالضرب . وقد ترتب على ذلك أن ضبطت واقعة اللجنة رقم ٢٦٠ سنة ١٩٤١ واستبان للمحكمة من الاطلاع على أوراقها أن الطاعن هو الذى ضرب زوجته . وقد قُضت الزوجة فى التحقيق الذى أجرى بصدد تلك اللجنة أن زوجها (الطاعن) اتهمها كذبا بأن لها صلة غير شريفة بالمدعى الأول وضربها وأجبرها على أن تذهب معه إلى مخفر البوليس وتبلغ بأن المدعى الأول ضربها ففعلت . وأنكر المدعى المذكور ما نسب إليه وقال إن الطاعن فعل ذلك لأنه كان ساكنا فى منزله ويريد أن يتحلى من عقد الإيجار قبل انتهاء مدته ، وقد قدم الطاعن فعلا بتهمة ضربه لزوجته وحكم عليه بالعقوبة . وعلى أساس أن الطاعن ذهب برفقة خادمته الطاعنة الثانية إلى البوليس فى أول يناير سنة ١٩٤١ وأبلغ بأنه كانت عنده حافظة بها ٧٥٠ قرشا موضوعة بداخل حافظة يد للسيدات بها حلى وتقود أخرى ، ولما انتقل من منزل المدعى الأول بالحقوق المدنية إلى مسكنه الجديد لم يجد الحافظة الداخلية وعلم من خادمته

الطاعنة الثانية أنها سلمتها إلى البواب عثمان أحمد عبد الله المدعى الثاني ليسلمها إلى أصحاب المنزل لإيداعها لديهم على ذمة زوجته هو لوجود صلة بين السيدات فأحضر خادمته إلى القسم وقُورت الخادمة الطاعنة الثانية أنها ملّمت الحافظة وبها مبلغ ٧٥٠ قرشا إلى عثمان المدعى الثاني لتوصيلها إلى السيدة نفيسة زوجة المدعى الأول لتحفظها وديعة عندها على ذمة السيدة سكينة زوجة الطاعن الأول . وذكرت أن الحافظة تسلمتها السيدة نفيسة من عثمان أحمد عبد الله المدعى الثاني . ولكن المدعى المذكور أنكر هذه الواقعة وقُرر أن الطاعنين يكيدان له وليسديه لتزاع بينهما وبينه فأعيد سؤال الطاعنة الثانية فقُورت أن سيدها (الطاعن الأول) هو الذى حرصها على التبليغ كذبا لأنه سبق أن اتهم المدعى الأول بأنه دخل على زوجته وهُدهدا بأن يتهمها بسرقة الحافظة إن لم توافقه على التبليغ فبلغت . وشهد المدعى الأول إبراهيم أفندى محمد عيد بأن الطاعن سبق أن اتهمه بالدخول في منزله لالسبب إلا لأنه يريد أن يتحلى من عقد إيجار لم تنته مدته . وقد استخلصت المحكمة من الوقائع المتقدمة كذب البلاغين وأن الطاعن إنما قصد بهما الإضرار بالمدعين بالحقوق المدنية . وقالت إنه لا يقبل منه أن يتحلى من المسئولية بحجة أن خادمته الطاعنة الثانية هى التى صوّرت واقعة اختلاس الحافظة لأنه يعلم حق العلم بأن قودا لم تسرق منه ولأن الطاعنة الثانية فعلت ما فعلته بتعريض وإيعاز منه .

وحيث إن هذه المحكمة فى سبيل تحقيق أوجه الطعن قد اطلعت على أوراق الدعوى فانضح من الاطلاع على صورة المذكرة رقم ٢ أحوال المؤرخة فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠ أن الطاعن الأول قصد إلى قسم شبرا مع زوجته الست سكينة محمد الغرميل فى الساعة ١ و ١٥ دقيقة صباحا وبلغ بأنه علم من زوجته أن إبراهيم عيد صاحب المنزل (المدعى الأول) دخل عليها فى مسكنها وتعذى عليها بالضرب وأنه لا يرغب اتخاذ إجراءات ضده فى هذا التعدى ولكنه سينتقل من الشقة التى يسكنها حسما للتزاع . وقالت الزوجة إن المدعى المذكور تعذى عليها بالضرب بعضا وبالكف كما اتضح من الاطلاع على صورة محضر البوليس فى اللجنة

المركزية رقم ٢٦٠ سنة ١٩٤١ أن الست سكتة عهد على الهرميل قزرت لدى سؤالها أن زوجها الطاعن الأول هو الذى ضربها وحرضها على أن تبلغ بأن صاحب المنزل دخل عليها وضربها وطلب منها « الشئ البطل » فذهبت معه إلى القسم وبلغت بذلك خوفاً منه . واتضح من الاطلاع على صورة محضر ضبط الواقعة فى القضية رقم ٣٨٦ سنة ١٩٤١ جنع الأزبكية أن الطاعن ذهب إلى القسم ومعه خادمته فاطمة عهد سالم وأبلغاه الواقعة اختلاس حافظة النقود على النحو الوارد ذكره فى الحكم الابتدائى . ولما أنكر عثمان أحمد عبد الله المدعى الثانى معرفة أى شئ عن هذه الحافظة عدلت فاطمة الخادمة عن أقوالها الأولى وقزرت أن الطاعن هو الذى حرضها على أن تبلغ بأنها سبست الحافظة إلى عثمان المدعى الثانى ، وذلك بسبب النزاع القائم بينهما وبين المدعى الأول والذى اتهم فيه المدعى المذكور بالدخول فى مسكنه .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن البلاغ الخاص بواقعة التعدى بالضرب قد صدر من الطاعن لا من زوجته كما يدعى ، ولا يحول دون عقابه أنه أبلغ عن هذه الواقعة على اعتبار أنه علم بها من زوجته . لأنه لا يشترط للعقاب على البلاغ الكاذب أن يكون الأمر المبلغ عنه قد أسند إلى المبلغ ضده على سبيل التأكيد على اعتبار أن المبلغ شاهد وقوعه بنفسه بل يعاقب عليه ولو كان الأمر المذكور قد أسند إلى المبلغ ضده على سبيل الإشاعة أو من طريق الرواية عن الغير مادامت شروط البلاغ الكاذب متوافرة . ويكفى فى عقاب الطاعن إسناده واقعة التعدى بالضرب إلى المدعى بالحقوق المدنية مجزدة عن طلب الفاحشة لأن التعدى بالضرب أمر مستوجب لعقوبة فاعله مما يعاقب على إسناده كذبا إلى الغير . كما أنه لا يحول دون عقاب الطاعن أنه ذكر فى بلاغه أنه لا يريد اتخاذ إجراءات ضد المدعى بالحقوق المدنية . لأن جريمة البلاغ الكاذب تتم بتقديم بلاغ أو إخبار إلى المحاكم القضائيتين أو الإداريين عن أمر مستوجب لعقوبة فاعله متى ثبت أن الأمر المبلغ عنه كاذب وأن البلاغ قد حصل بسوء قصد . ولا عبرة بما يديه المبلغ فى بلاغه عن الإجراءات

التي يمكن أن نتخذ ضد المبلغ في حقه . لأن هذه الإجراءات لا يتوقف السير فيها على إرادة المبلغ بل هي من شأن السلطات الحكومية نتخذ ما تراه فيها ولو لم يطلب المبلغ اتخاذها في بلاغه . أما عن البلاغ الخاص بواقعة اختلاس الحافظة فإن الحكم لم يقتصر في الاستدلال على مساهمة الطاعن فيه وتحريضه عليه على أقوال خادمته الطاعنة الثانية بل استدلل على ذلك أيضا بأقوال عثمان أحمد عبد الله المدعى الثاني وبظروف الدعوى . على أنه ليس في القانون ما يحول دون أخذ المحكمة بأقوال متهم على آخرتى اطمأنت إلى صحتها ولو لم تعزز بدليل آخر . وأما ما يقوله الطاعن من أن الخادمة لم تسند إلى المدعى الثاني اختلاس الحافظة فردود بما أثبتته الحكم من أن الطاعن قصد ببلاغه الإضرار بالمدينين بالحقوق المدنية فإذا لم يكن قد قصد اتهام المدعى الثاني باختلاس الحافظة على اعتبار أن الخادمة ذكرت أنه سلمها إلى زوجة المدعى الأول فإنه يكون قد قصد الإضرار بهذا المدعى وزوجته كما هو مستفاد من الوقائع الثابتة بنفس الحكم .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ دان الطاعن في جريمة البلاغ الكاذب لأن أركان هذه الجريمة غير متوافرة في الدعوى . فذكره الأحوال ليست من قبيل البلاغ ، والموظف الذي تلقاها ليست له سلطة التحقيق ولا يتعمد عمله رصدها . وبلاغ الخادمة لم يكن كاذبا بدليل موافقة البواب لها على استلامه الحافظة وبها المبلغ وشهادة الشهود بصحة هذا التسليم ، ثم إن القصد الجنائي غير متوفر لدى الطاعن .

وحيث إن ما جاء بهذا الوجه مردود : (أولا) بأن القانون لا يشترط أن يكون البلاغ مكتوبا ، فيعاقب على البلاغ الكاذب سواء أحصل شفاها أم بالكتابة . ولا شك أن تقدم الطاعن إلى القسم وإخباره ضابط البوليس الذي كان يعمل فيه وقتئذ بما أثبت في مذكرة الأحوال هو بلاغ بالمعنى الذي يقصده القانون . (وثانيا) بأن البوليس الذي تقدم إليه الطاعن ببلاغه هو من الجهات الحكومية

المختصة بتلقي البلاغات عن الوقائع الجنائية وجمع التحريات والاستدلالات الموصلة لتحقيقها وتحرير محاضر بذلك ترسل إلى النيابة العمومية (المادة ١٠ تحقيق جنابات) . (وثالثا) بأن الحكم المطعون فيه استخلص كذب البلاغ من الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها، ولذلك فإن المجادلة التي يثيرها الطاعن في هذا الصدد لا تقبل منه لتعلقها بموضوع الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به . (ورابعا) بأن الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن أقدم على التبليغ مع علمه بكذب الوقائع التي بلغ عنها وأنه قصد بذلك الإضرار بالمدعين بالحق المدني مما يفيد توافر سوء القصد لديه . ولذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد أيضا لا محل له لتعلقه بموضوع الدعوى .

وحيث إن حاصل الوجه الرابع أن الدفاع عن الطاعن أثار أمام المحكمة الاستئنافية دفعا ببطالان حكم محكمة أول درجة لصدوره بغير الوصف الذي قُدمت به النيابة الطاعن وخادمته لما فردت المحكمة الاستئنافية على هذا الدفع ردًا غير صحيح .

وحيث إن الثابت بالحكم المطعون فيه وبأوراق القضية أن المدعين بالحقوق المدنية رفعوا هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة الخصم واتهما في صحيفتها الطاعنين ^{٢٢} بأنهما في يومى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠ وأول يناير سنة ١٩٤١ بدائرة قسم شبرا والأزبكية أبلغا كذبا في حقهما بأمور لو صحت لأوجب عقابهما قانونا، وذلك بأن أسندت أولها على الدين عثمان القاضي إلى المدعى بالحق المدني الأول إبراهيم أفندى محمد عبيد أنه في يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٠ دخل المنزل على زوجته (زوجة المتهم الأول) وطلب منها الفحشاء وضربها، وأبلغت المتهم الثانية فاطمة محمد سالم خادمة المتهم الأول وبتهريض منه في يوم أول يناير سنة ١٩٤١ بأنها قد سلمت حقيبة (محفظة) بها مبلغ ٧٥٠ قرشا إلى المدعى بالحق المدني الثانى وذلك بقصد توصيلها إلى زوجة مخدومه لكي تسلمها بدورها إلى زوجة المتهم الأول بسبب أن المدعى بالحق المدني الثانى قد اختلس الحقيبة ومبلغ الـ ٧٥٠ قرشا لنفسه . وطلب

المدعيان بالحق المدني معاقبة المتهمين بالمادتين ٣٠٣ و ٣٠٥ من قانون العقوبات مع إلزام المتهمين متضامتين بأن يدفعا إليهما مبلغ قرش صاغ تعويضاً . ولكن لما أرسلت صحيفة الدعوى إلى النيابة أمرت بقبضها جنة ضد الطاعنين "لأنهما في يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠ بشرا أبلغا كذبا مع سوء القصد بوليس شبرا في حق إبراهيم أفندي محمد عيد بأمر لو صحت لأوجبت عقابه جنائيا واحتقاره أمام الناس بأن ادعى بأن المجنى عليه دخل منزل المتهم الثانية وضربها وطلب منها أمورا شائنة" . وأمرت بتقديمها للجلسة ققضت محكمة أول درجة بإدانة الطاعنين وإلزامهما بالتعويض على أساس التهمة الواردة في صحيفة الدعوى المباشرة لا على أساس وصف النيابة . وأقرتها المحكمة الاستئنافية على هذا النظر . ولما كان القانون قد خول للدعي بالحقوق المدنية الحق في أن يرفع دعواه إلى المحكمة المختصة في مواد المخالفات والجنح مع تكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها (المادة ٥٢ تحقيق جنابات) وبهذه الطريقة تتحرك الدعوى العمومية تفصل فيها المحكمة مع الدعوى المدنية ، ولما كانت ورقة التكليف بالحضور هي التي تجعل المحكمة متصلة بالدعوى ، فانه يتعين على المحكمة أن تفصل فيها على أساس الوقائع المعروضة عليها في تلك الورقة دون اعتداد بالوصف الذي تصفها به النيابة العمومية . فلا محل إذن لما ينهه الطاعن على الحكم من هذه الناحية .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن المقدم من الطاعن الأول على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد صدر غاييا بالنسبة إلى الطاعنة الثانية ولم يصبح بعد نهائيا لأنه لم يعلن إليها كما جاء بكتاب نيابة مصر المؤرخ في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٣ ، ولما كان الطعن بطريق النقض والإبرام لا يجوز إلا في الأحكام النهائية فانه يتعين القضاء بعدم جواز الطعن المقدم من الطاعنة المذكورة في ذلك الحكم .

(٢٨٦)

القضية رقم ٢٥٢ سنة ١٤ القضائية

غش البضاعة • إدانة المتهم في جريمة بيع لبن مغشوش • علم المتهم بالنش • من العناصر القانونية لجريمة • وجوب إثباته في الحكم •

إذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة بيع لبن مغشوش ولم يورد لذلك من الأسباب إلا قوله : " إنه تبين من التحقيقات أنه قدّم للستشفى لبنا تبين أنه مغشوش بإزالة الدسم منه وقال إنه اشتراه من شخص عينه "، فانه يكون قاصرا في بيان الأسباب ، إذ هو لم يشر إلى ماهية التحقيقات التي اعتمد عليها ، كما لم يتحدث أصلا عن علم المتهم بغش اللبن مع أن هذا العلم من العناصر القانونية للجريمة •

(٢٨٧)

القضية رقم ٢٥٤ سنة ١٤ القضائية

نصب • شيك ليس له رصيد • المعاقبة على إصداره • ورقة صادرة في تاريخ معين ومستحقة الدفع في تاريخ آخر • لا تعتبر شيكا معاقبا على إصداره • هي أداة ائتمان •

إن الشيك الذي تقصد المسادة ٣٣٧ من قانون العقوبات المعاقبة على إصداره إذا لم يكن له رصيد مستكمل الشرائط المبينة فيها إنما هو الشيك بمعناه الصحيح على اعتبار أنه أداة وفاء توفى به الديون في المعاملات كما توفى بالنقود تماما مما يقتضى أن يكون مستحق الوفاء لدى الاطلاع عليه • فإذا كانت الورقة قد صدرت في تاريخ معين على أن تكون مستحقة الدفع في تاريخ آخر فلا يمكن عدّها شيكا بالمعنى المقصود • وذلك لأنها ليست إلا أداة ائتمان^(١) •

(١) صدرت في هذا الشأن أحكام سابقة : حكم في القضية رقم ١٩١٠ سنة ١١ بجلية ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤١ وآخر في القضية رقم ١٨٦٧ سنة ١١ بجلية ١١ أزل ديسمبر سنة ١٩٤١ وثالث في القضية رقم ٥٢٢ سنة ١٢ بجلية ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ • وجميع هذه الأحكام منسوبة بالجزء الخامس تحت أرقام ٣٠٠ ص ٦٨ و ٣١٣ ص ٥٩١ و ٣٤٤ ص ٦٠٩ على التوالي • ويظهر من مراجعة الأحكام السابقة أن المحكمة حرصت على أن تبين في الحكمين الأولين قولها عن الورقة التي تعتبر أداة ائتمان " وكانت تحمل هذين التاريخين " أي تاريخ إصدارها وتاريخ استحقاقها ، عقب قولها " على أن تكون مستحقة الدفع في تاريخ آخر " وأن ما تدرته في الحكم الأخير وإن كان قد خلا عن ذكر هذه العبارة بذات ألفاظها إلا أن فيه =

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى بأوجه الطعن المقدمة منه على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه على أساس أنه أعطى بسوء نية شيكين لا يقابلهما رصيد قائم وقابل للسحب، مع أن الأوراق التي أصدرها ليست إلا مجرد سندات بدين لأنها حررت من منذ تسعة أشهر قبل تاريخ الاستحقاق، وأن سبب رفض تسليم قيمتها هو الخبز الموقع على حسابها في البنك مما ينفي سوء نيته. وبعد هذا الرفض قام الطاعن بوفاء كل ما كان مستحقا عليه للجنى عليه بموجب مخالصة قدمها.

وحيث إن الشيك الذي تقصد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات المعاقبة على إصداره إذا لم يكن له رصيد مستكمل الشروط المينة فيها إنما هو الشيك بمعناه الصحيح على اعتبار أنه أداة وفاء توفى به الديون في المعاملات كما توفى بالنقد تماما مما يقتضى أن يكون مستحق الوفاء لدى الاطلاع عليها. فإذا كانت الورقة قد صدرت في تاريخ على أن تكون مستحقة الدفع في تاريخ آخر فلا يمكن عدّها شيكا معاقبا على إصداره، وذلك لأنها ليست في هذه الحالة أداة وفاء بل أداة أئتمان.

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أخذ في إدانة الطاعن بأسباب الحكم الابتدائي وقد جاء بها: "أن الحادثة تلتخص حسب أقوال المجنى عليه في أنه يدين المتهم بمبلغ ٣٣٦ قرشا باقى ثمن أقمشة بمقتضى حكم وحرره بحسبة شيكات على بنك مصر تستحق السداد من أول يونيه سنة ١٩٤٠ لغاية أول يناير سنة ١٩٤١. ثم توجه لبنك مصر فرع الموسيقى فلم يجد له رصيدا. ثم أخبره بأن رصيده بنك مصر، فحرره أربعة شيكات أخرى على بنك مصر كل منها بمبلغ ١٣٤ قرشا مستحقة الدفع في أول كل شهر من يناير لغاية مارس سنة ١٩٤١ وقد توجه للبنك للصرف

== تأكيد لهذا المعنى، كما يتضح ذلك بجلاء من مراجعة الحكم. وما قرره المحكمة في الحكم الأخير المنشورة فاعده هنا وإن كان لا يدل قطعا على أنها أوردت أن تغيير مذهبها السابق إلا أن ما يلتفت النظر فيه أنه أغفل ذكر تلك البشارة. وذلك منه مضانا إلى أن واقعة الدعوى عن شيكات لا تحمل إلا تاريخا واحدا يوم إصدارها استحداثها، فيه ما قد يثير في الذهن أن المحكمة قد اتجهت إلى تغيير قضائها، وإن كان المقام لما يقتضى، عند قصد التغيير، الإفصاح والبيان، العرض للأسانيد التي بنى عليها القضاء السابق. وإلى هذا أوجه النظر.

فرفض وتأيدت أقواله بالمستندات المقدّسة بالحافظتين وهى شيكات ومذكرات من البنك تثبت رفض الدفع والرجوع على الساحب ، وأنه تبن من الاطلاع على كتاب بنك مصر أنه توقع حجزان ضدّ المتهم تحت يد البنك أحدهما فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٠ والآخر فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٠ . وأن المتهم معترف بأن تحرير الشيكات الأخيرة كان فى نوفمبر سنة ١٩٤٠ وادّعى أنه أخطر المحنى عليه بذلك ولم يتم دليل على هذا الادعاء . مما يبين منه أن الأوراق التى عوقب الطاعن على إصدارها لم تحرر على أن تكون مستحقة للدفع لدى الاطلاع عليها بل حررت على أن تكون مستحقة الوفاء فى غير تاريخ إصدارها .

وحيث إنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ دان الطاعن على اعتبار أن الأوراق التى أصدرها شيكات . ووجه خطئه أن تلك الأوراق لم تكن إلا أداة اثمان لا أداة وفاء ولذلك يتعين نقضه والقضاء ببراءة الطاعن مما أسند إليه .

جلسة ١٧ يناير سنة ١٩٤٤

- برئاسة حضرة صاحب النزة منصور إسماعيل بك ، وبحضور حضرات : جندى عبد الملك بك .
وأحمد فشات بك ومحمد الفتى الجزايرى بك ومحمد فواد بك المستشارين .

(٢٨٨)

القضية رقم ٣٤٨ سنة ١٤ القضاية

(أ) تلبس . مظاهر خارجية تائب بذاتها من وقوع جريمة . قيامها يكفى لاعتبار حالة التلبس فائقة بصرف النظر عما يتبى إليه التحقيق . كل من يشاهدها مباح له القبض على المتهم وتسليمه إلى النيابة أو إلى ما مور الضبطية القضائية وبإباح لما مور الضبطية القضائية تمنعش منزل المتهم ولو بدون إذن من النيابة . مثال . متهم واقف بصرية أعدّها لبيع الماكولات يتردّد عليه الناس ثم ينصرفون مسرعين . مشاهدة شيخ الخفراء له على هذه الحال . مشاهدته يلق من يده أو راقا صغيرة مطوية على الأرض . حالة تلبس .

(ب) إذن التنقيش . إبلاغه إلى الضابط المكلف به بإشارة تليفونية . لا يعلن فى صحته ما دام له أصل موقع عليه من الآخر . (المواد ١٥٧ و ١٥٨ تحقيق)

١ — إن مشاهدة شيخ الخفراء والأوباشى المتهم واقفا بصرته التى أعدّها لبيع الماكولات يتردّد عليه كثير من الناس ثم ينصرفون مسرعين ، وملاحظتهما

عليه أنه يلقي من يده على الأرض ، عند رؤيته لإيهما ، أوراقا صغيرة مطوية — ذلك من شأنه أن يؤدى عقلا إلى ما استنتجناه من أنه يتجحر في المخدرات ، ويبيع لها قانونا القبض عليه واقتياده إلى مركز البوليس ولو لم يكونا وقتئذ قد تبينا ماهية المسألة التي لديه . لأنه يكفى في التأسيس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة بصرف النظر عما ينتهى إليه التحقيق بعد ذلك .

٢ — لا يطعن في صحة إذن النيابة في التفتيش أن يكون قد أبلغ إلى الضابط بإشارة تليفونية إذ يكفي في مثل هذه الحالة أن يكون للإذن أصل مكتوب وموقع عليه ممن أصدره .

(٢٨٩)

القضية رقم ٣٥١ سنة ١٤ القضائية

أشياء مائعة . المدة المعينة للتبلغ أو التسليم . رفع الدعوى العمومية بجريمة السرقة قبل مضي هذه المدة . يجوز متى رأت المحكمة من وقائع الدعوى أن نية التملك متوافرة لدى المتهم .

(الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من دكريتو ١٨ ماي سنة ١٨٩٨)

إن نص الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من دكريتو ١٨ ماي سنة ١٨٩٨ لا يمنع من رفع الدعوى العمومية بجريمة السرقة ، ولو لم تكن المدة المعينة فيها لتسليم الشيء الذي عثر عليه أو التبليغ عنه قد انقضت ، متى كانت نية التملك متوافرة لدى المتهم .

(٢٩٠)

القضية رقم ٣٥٣ سنة ١٤ القضائية

(أ) نية القتل . إعداد المتهمين البنادق والطلقات . تربصهم بهذه الأسلحة للجنح عليهم في طريق مرورهم . إطلاعهم عدة أعيرة نارية عليهم عند رؤيتهم السيارة التي تقلهم . إثبات ذلك في الحكم . كاف في بيان نية القتل والعناصر التي استغلضت بها .

(ب) أمر الإحالة . السهو فيه عن ذكر سبق الإصرار والترصد في تهمة الشروع في القتل التي وجهها إلى المتهمين . لمحكمة الجنايات أن تتداركه . مثال . (المادة ٣٦ تشكيل)

١٠ — متى أثبت الحكم أن المتهمين قد أعدوا البنادق والذخيرة وتربصوا بها في طريق الجنح عليهم حتى إذا ما رأوا سيارتهم قادمة تقلهم أطلقوا عليهم عدة

أعيرة قاصدين قتلهم ، فذلك فيه ما يكفي لبيان نية القتل لدى المتهمين والعناصر التي استخلصت منها هذه النية .

٢ - إذا أمر قاضى الإحالة بأحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم ، أولهم طبقا للواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ عقوبات وباقيهم طبقا للواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ ع لأن الأول قتل عمدا فلانا وفلانا بأن أطلق عليهم أعيرة نارية قاصدا بذلك قتلها ... وذلك مع سبق الإصرار والترصد ، ولأنه شرع مع الباقين في قتل آخرين (ذكرت أسماءهم) عمدا بأن أطلقوا عليهم أعيرة نارية ... انغ ولم يذكر أن ذلك كان مع سبق الإصرار والترصد ، ثم في الجلسة قررت محكمة الجنايات رفع الدعوى على بعض المتهمين لأنهم اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في جناية القتل المسندة إليه ، وفي جلسة المرافعة نظرت الدعوى على أساس هذه الأوصاف كلها ، وقالت النيابة في مرافعتها إن المتهمين كانوا متربصين ببنادقهم في مكان الحادث ، وترافع الدفاع على أساس التصوير الذي صورت به النيابة الواقعة ، ففي هذه الصورة يكون عدم ذكر سبق الإصرار والترصد في تهمة الشروع في القتل ، كما وردت في أمر الإحالة ، إنما هو من قبيل السهو ، بدليل طلب تطبيق المواد الخاصة بهذين الطرفين على التهمة المذكورة في أمر الإحالة ذاته . ومثل هذا السهو يجوز للمحكمة ، طبقا للسادة ٣٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ، أن تتدركه . وليس للمتهمين أن يعترضوا بأن تداركه من شأنه الإضرار بدفاعهم . لأن جريمة القتل التي كانت موجهة إلى المتهم الأول وصفت بأنها وقعت مع سبق الإصرار والترصد ، وتهمة الاشتراك في القتل التي وجهتها المحكمة إلى باقي المتهمين في الجلسة اشتملت أيضا على هذين الطرفين ، وجرائم الشروع في القتل المسندة إلى المتهمين ارتكبت في نفس الظروف التي ارتكبت فيها جريمة القتل بحيث إن هذه الجرائم كلها تعد في الحقيقة حادثة واحدة ، وقد ترافعت النيابة على أساس أنها حصلت مع سبق الإصرار والترصد وترافع المتهمون على هذا الاعتبار .

جلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٤٤

برئاسة حضرة صاحب العزة منصور إسماعيل بك وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات : جتدى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد الحقى الجزايرلى بك ومحمود قزاد بك المستشارين .

(٢٩١)

القضية رقم ٣٤٤ سنة ١٤ القضاية

دفاع شرمى . تمسك المتهم أمام المحكمة الابتدائية بأنه إنما لجأ إلى القوة لرد المحنى عليه من أرضه التى دخلها عنوة لمنعه عن زراعتها . الأخذ بهذا الدفع وتبرئته . تمسكه به أمام المحكمة الاستئنافية . إدانته بمقولة إن النزاع يقوم على أرض كل يدعى حيازتها . قصور . وجوب بحث الحيازة الفعلية للأرض . (المادتان ٢١٠ و ٣٢٣ ج = ٢٤٦ و ٣٦٩)

إنه لما كان القانون قد قرر فى المادة ٣٤٦ عقوبات حق الدفاع الشرعى عن المال لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة فى باب انتهاك حرمة ملك الغير ، فانه إذا كان المتهم قد تمسك فى دفاعه أمام محكمة الدرجة الأولى بأنه إنما لجأ إلى القوة لرد المحنى عليه عن أرضه بعد أن دخلها عنوة لمنعه عن زراعتها ، وأخذت المحكمة بهذا الدفاع وقضت ببرأته ، ثم أمام المحكمة الاستئنافية تمسك بذلك أيضا ، ولكنها أدانته بمقولة إن النزاع بين الطرفين يقوم على زراعة أرض يدعى كل منهما أنه صاحب الحق فى زراعتها فذلك لا يكفى . وكان الواجب على هذه المحكمة أن تبحث فيما له الحيازة الفعلية على الأرض المتنازع عليها ، حتى إذا كانت للمتهم ، وكان المحنى عليه هو الذى دخلها بقصد منع حيازته بالقوة ، فإنه يكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ ج ويكون للمتهم الحق فى استعمال القوة اللازمة لردّه طبقا للمادة ٢٤٦ ج .

(٢٩٢)

القضية رقم ٣٦٧ سنة ١٤ القضاية

(أ) تفتيش . بطلانه . أخذ المحكمة بنص الإثبات الأخرى المستقلة عنه . لامانع . مثال .
(ب) تفتيش . مفتش الإنتاج . ضبط الأصناف الغشوشة يدخل فى حدود عمله . دخوله محلا للبحث عن سمجائر اجنبية مهزبة ومسروقة من الجيش . حثوره على كمية من سمجائر مصنوعة من دخان مخلوط . اشتباهه فيها . من راجبه ضبطها وإرسالها إلى التحليل . اقتضاح أنها تحوى مادة مخدرة . العثور على المادة المخدرة نتيجة تفتيش صحيح .

١ — لا مانع من أن تأخذ المحكمة في إدانة المتهم بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عن التفتيش والمؤدية إلى ذات النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ولو كان هذا التفتيش في حد ذاته باطلا . فإذا كان الثابت أن المتهم اعترف في التحقيق وأمام المحكمة بجيازه للسجائر التي تحوى المخدر والتي ظهر من التفتيش وجودها لديه فلا جدوى له من تمسكه ببطلان التفتيش .

٢ — إذا دخل مفتش الإنتاج محل المتهم للبحث عن سجاير أجنبية مهربة ومسروقة من الجيش فإنه يكون قد دخله بوجه قانونى . فإذا هو وجد كمية من السجاير مصنوعة من دخان مخلوط فاشتبه فيها فإن من حقه ، بل من واجبه ، أن يضبطها ويرسلها للتحليل مادام ضبط الأصناف المفسوسة من عمله . وإذا اتضح بعد ذلك أنها تحوى مادة مخدرة فإن العثور على هذه المادة لا يكون نتيجة تفتيش باطل بل نتيجة تفتيش صحيح .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن التفتيش باطل لحصوله من موظف غير مختص وبغير إذن من النيابة العمومية فلم تأخذ المحكمة الاستئنافية بهذا الدفاع بمقولة إن اعترافه بضبط السجاير التي تحوى المخدر يجعل تمسكه ببطلان التفتيش غير مجد . وهذا خطأ لأن الاعتراف المنسوب إليه هو تقرير للتفتيش الباطل ولما نتج عنه إذ هو أمر تبى لمحضر التفتيش .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله : " إنه ثبت من أقوال حضرة مفتش الإنتاج جرجيس أفندى بطرس أنه وصل إلى عمله من مصدر سرى أنه توجد سجاير أجنبية مهزبة ومسروقة من الجيش البريطانى بحمل المتهم (الطاعن) فتوجه إليه ومعه أمين أفندى الشهاوى ويعقوب أفندى رزق وقشوا محله برضائه وموافقته فلم يجدوا سوى كمية من السجاير ترزن ٢٤ جراما مصنوعة من دخان مخلوط فاشتبه فيها وأرسلها للتحليل . ثم تعرض إلى دفاع الطاعن ببطلان التفتيش فقال : إنه للنظر في أمر بطلان التفتيش من عدمه للوصول لثبوتة المتهم

يجب أن يكون الدليل على إدانة المتهم مستمدا من محضر التفتيش دون سواء وذلك كما قضت محكمة النقض . ومن حيث إنه ثبت من الاطلاع على الأوراق أن المتهم اعترف في تحقيق النيابة وفي محضر الجلسة بضبط السجائر سالفة الذكر في عمله ، وعليه فيكون التمسك ببطلان التفتيش غير مجد في هذه الدعوى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه لم يخطئ في قوله إن تمسك الطاعن ببطلان التفتيش غير مجد ما دام هو قد اعترف في تحقيق النيابة وفي محضر الجلسة بضبط السجائر التي تحوى المخدر في عمله . لأن بطلان التفتيش — على فرض حصوله — لا يمنع المحكمة من الأخذ في إدانة المتهم بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عن التفتيش والمؤدية إلى ذات النتيجة التي أسفر عنها . وما دام الثابت أنه قد اعترف في التحقيق وأمام المحكمة بجيازته السجائر التي تحوى المخدر والتي ظهر من التفتيش وجودها لديه فلا تثريب على المحكمة إذا أخذته بمقتضى هذا الاعتراف حتى ولو كان التفتيش باطلا . على أنه يظهر من الوقائع التي أثبتها الحكم المطعون فيه أن التفتيش وقع صحيحا إذ الثابت به أن مفتش الإنتاج دخل محل الطاعن بوجه قانوني للبحث فيه عن سجائر أجنبية مهربة ومسرقة من الجيش البريطاني ، وبسبب هو في طعنه أن ضبط الأصناف المغشوشة يدخل في حدود عمل مفتش الإنتاج ، فإذا كان هذا المفتش — كما يقول الحكم — قد وجد كمية من السجائر مصنوعة من دخان مخلوط فاشتبه فيها فإن من حقه بل ومن واجبه أن يضبطها ويرسلها للتحليل ، فإذا ما اتضح بعد ذلك أنها تحوى مادة مخدرة فإن العثور على هذه المادة لا يكون نتيجة تفتيش باطل بل تفتيش صحيح .

(٢٩٣)

القضية رقم ٣٦٨ سنة ١٤ الفضاائية

شهود التنى . وجوب مماعهم ولو كانوا قد مثلوا في التحقيق الابتدائى . تمسك المتهم بماعهم وتأجيل القضية مع تكليف النيابة لإعلانهم . الحكم في الدعوى دون مماعهم بمقولة إنهم شعروا في التحقيقات وإن شهادتهم غير متجة . إخلال بحق الدفاع .

إن الأصل أن الأحكام تبني على التحقيقات التي تحصل شفويا أمام المحاكم وفي مواجهة الخصوم بالجلسة . فللدفاع أن يتمسك أمام المحكمة بسماع شهود النفي ، ولو كانوا قد سئلوا في التحقيق الابتدائي ، لما قد يكون في موقفهم وفي كيفية أدائهم الشهادة من أثر في رأى القاضى في صدد القوة التدليلية للشهادة . وإذن فإذا كان الدفاع قد تمسك أمام المحكمة بوجوب سماع شهود النفي وطلب إلى المحكمة تكليف النيابة بإحضارهم لأنه أظنهم ولم يحضروا ، فأجلت المحكمة القضية ، وكلفت النيابة بالتنبيه عليهم بالحضور ، ولكنها أصدرت حكمها في الدعوى دون أن تسمعهم ، لأن عدولها عن قرارها بمقبولة إنهم سمعوا في التحقيقات وإن شهادتهم غير متسقة ، وإنما مطمئنة إلى أدلة الإثبات القائمة في الدعوى — ذلك غير جائز لما فيه من المساس بحق الدفاع . وخصوصا إذا كانت هي لم تذكر مؤدى أقوال الشهود ولا وجه عدم إنتاجها .

(٢٩٤)

القضية رقم ٣٧٠ سنة ١٤ القضائية

وصف التهمة . إحالة المتهم بتهمة ضربه الجنى عليه ضربة واحدة أحدثت برأسه إصابة واحدة هي التي نشأت عنها العاهة . المرافعة على أساس هذه التهمة . عدم ثبوت أن إصابة الرأس كانت من فعله . يجب على المحكمة أن تميزه أو أن توجه إليه في الجلسة التهمة المذكورة بجريرة التي ترى محاكمته من أجلها مع مراعاة المادة ٣٧ تشكيل . إدانتها المتهم في جريمة ضربه الجنى عليه زاحداث إصابات به لا تحتاج إلى أكثر من عشرين يوما . خطأ .

إذا كانت التهمة الموجهة في أمر الإحالة إلى المتهم والتي تمت المرافعة في الدعوى على أساسها قد بين فيها ، على وجه التحديد ، الفعل الجنائي المنسوب إليه ارتكابه ، وهو ضربه الجنى عليه ضربة واحدة أحدثت برأسه إصابة واحدة هي التي نشأت عنها العاهة المستديمة ، ولم يثبت لدى المحكمة ، وهي تسمع الدعوى ، أن إصابة الرأس المذكورة كانت من فعله ، فإنه يكون من المتعين عليها أن تقضى ببراءته من هذه التهمة التي أحيل إليها من أجلها ، أو أن توجه إليه في الجلسة

التهمة المكونة للجريمة التي رأت أن تحاكمه عليها، وتبين له الفعل الذي تسنده إليه ليدل بدفاعه فيه . أو بعبارة أخرى تعدل في مواجهته التهمة الواردة بأمر الإحالة على النحو الذي ارتأته بأن توجه إليه في الجلسة الفعل الجديد بشرط ألا يخرج في ذلك عن دائرة الأفعال التي شملتها التحقيقات الابتدائية ، كما هو مقتضى المادة ٣٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات . فإذا هي لم تفعل بل أدانت المتهم في جريمة ضربه المحبى عليه عمدا وإحداثه به بعض الإصابات التي لا تحتاج إلى علاج أكثر من عشرين يوما ، فانها تكون قد أدانت في جريمة قوامها فعل آتضرع الذي تسببت عنه العاهة بالرأس ، وتكون قد عاقبتة عن واقعة لم تكن مطروحة أمامها وفقا للقانون، وبذلك يكون حكمها خاطئا .

(٢٩٥)

القضية رقم ٣٧١ سنة ١٤ القضاية

شاهد . أقواله في محضر البوليس . اطراح المحكمة إياها وأخذها بشهادته أمامها في الجلسة . حربها في ذلك . أساس الإثبات في المحاكمة الجنائية . حرية القاضي في تكوين عقيدته من التحقيق الشفاهى الذى يجريه بالجلسة . التحقيقات الأولية . من عناصر الدعوى . سلطة القاضي في تقديرها .

لا تثير على المحكمة في أن تأخذ بشهادة الشاهد أمامها في الجلسة وتطرح أقواله التي أدلى بها في محضر البوليس . لأن أساس الإثبات في المحاكمة الجنائية هو حرية القاضي في تكوين عقيدته من التحقيق الشفاهى الذى يجريه بنفسه . أما التحقيقات الأولية فليست إلا تمهيدا لذلك التحقيق الشفاهى ، وهى ، بهذا الاعتبار ، لا تخرج عن كونها من عناصر الدعوى المعروضة على القاضي يأخذ بها إذا اطمأن إليها ويطرحها إذا لم يرتح لها .

جلسة ٣١ يناير سنة ١٩٤٤

برئاسة حضرة صاحب العزة منصور إسماعيل بك وكيل المحكمة، وبحضور حضرات : جندى عبد الملك بك
وأحمد محمد حسن بك وأحمد علي طربة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٢٩٦)

القضية رقم ١٣٧ سنة ١٤ القضية

(١) نصب . حضور المتهم إلى الخفي بطيه باعتباره مخبرا بالقوانين راجعا سيارة في شكل السيارات
التي يركبها عادة موظفو الحكومة الإداريون . إثبات الحكم ذلك . يكفي لبيان الطرق
الاحتمالية . الاستيلاء على مال الغير عن طريق اتخاذ صفة كاذبة . يكفي للعقاب على جريمة
النصب ولو لم يصحب ذلك استعمال طرق احتمالية .

(ب) وجه دفاع . اقتناع المحكمة من طريق القرائن بفساده . لا تلزم بتحقيقه . للحكمة أن تصل
إلى تكوين عقيدتها من أى طريق جائز . القرائن من طرق الإثبات القانونية .

١ — متى أثبت الحكم أن المتهم كان يحضر للجنح عليهم (تجار في بيع الدقيق)
بوصفه مخبرا بالقوانين ، وكان يركب سيارة يطلق عليها (بوكسفورد) وهي في شكل
السيارات التي يركبها عادة موظفو الحكومة الإداريون ، فهذا فيه ما يكفي لبيان
الطرق الاحتمالية ، وعلى أنه إذا توصل الخافي إلى الاستيلاء على مال الغير عن طريق
اتخاذ صفة كاذبة فقد وجب عقابه بمادة النصب ولو لم يصحب ذلك استعمال
طرق احتمالية .

٢ — متى اقتنعت المحكمة من طريق القرائن بفساد دفاع فهمي غير ملزمة بأن
تحققه ، لأن القرائن والتحقيق هما طريقان من طرق الإثبات القانونية ، وللحكمة
أن تصل إلى تكوين عقيدتها من أى طريق جائز .

(٢٩٧)

القضية رقم ١٧١ سنة ١٤ القضية

شاهد . اكفاء المحكمة — بناء على طلب الدفاع والنيابة — بتلاوة أقوال الشهود الذين لم يحضروا .
منافسة الدفاع أقوالهم . لا تهريب على المحكمة في ذلك . (المادتان ١٦٥ تحقيق و ٤٤ تشكيل)
إن المادة ١٦٥ من قانون تحقيق الجنايات التي تحيل عليها المادة ٤٤ من
قانون تشكيل محاكم الجنايات تنقض بأنه "إذا لم يحضر الشهود في الجلسة يجوز لكل

من القاضي وأعضاء النيابة العمومية والخصوم أن يتلوا المحاضر التي صار تحريرها في أثناء التحقيق بشهادتهم“. وإذن فإذا اكتفت المحكمة ، بناء على طلب الدفاع والنيابة ، بتلاوة أقوال الشهود الذين لم يحضروا ، ثم ترفع المحامي عن المتهم وناقش أقوالهم حسبما وردت في التحقيق ، فإن هذا الإجراء يكون صحيحا . ولا يصح لثبهم من بعد أن ينعاه على المحكمة .

(٢٩٨)

القضية رقم ١٧٣ سنة ١٤ القضائية

حكم . بيان الواقعة . البواعث على الجرائم . ليست من أركانها . لا وجوب لبيانها في الحكم .
إن البواعث على الجرائم ليست من أركانها الواجب تبيينها في الحكم الصادر بالعقوبة . فحق جزم الحكم بإدانة المتهم اعتمادا على ما أورده من أدلة تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فذلك يكفي لسلامته .

(٢٩٩)

القضية رقم ٤٢٢ سنة ١٤ القضائية

نقض وإبرام . تقديم الأسباب . وجوبه حتى في حالة عدم ختم الحكم في الميعاد القانوني . قصر أسباب الطعن في هذه الحالة على أن الحكم لم يتم في الميعاد المقرر . إعمال هذا الإجراء . لا يقبل الطعن شكلا .
إن حكم المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات واجب اتباعه في جميع الأحوال حتى في حالة عدم ختم الحكم في الميعاد القانوني ، وفي وسع الطاعن حيلولة أن يقصر أسباب طعنه على أن الحكم لم يتم في الميعاد المقرر فيحافظ بذلك على الإجراءات الشكلية الجوهرية التي حتم المشرع مزاعماتها . أما إذا أهمل حتى فوت الميعاد القانوني دون أن يقدم طعنه أسبابا بما فإن طعنه يكون غير مقبول شكلا .

جلسة ٧ فبراير سنة ١٩٤٤

برئاسة حضرة صاحب العزة منصور إسماعيل بك وكيل المحكمة، وبحضرة حضرات : جندي عبد الملك بك
وأحمد محمد حسن بك وأحمد علي طوبية بك وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٣٠٠)

القضية رقم ٢٠٣٣ سنة ١٣ القضائية

سرقة . حافلة تقود . عثور غلام من ركاب الأتوبيس عليها في السيارة . مشاهدة الكساري إياه
في لحظة عثوره عليها . أخذها منه بقصد اختلاسها لنفسه . سرقة لا بخيانة أمانة . اعتبارها خيانة أمانة .
خطأ . هذا الخطأ لا يستوجب نقض الحكم إذا كانت العقوبة المقررة لا تتجاوز عقوبة السرقة .

(الدكر يتو الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨)

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن حافلة تقود ضاعفت من أحد ركاب
سيارة أوتوبيس فعثر عليها غلام من الركاب فالتقطها، فلنا منه أنها لأحد أصدقاءه
الراكبين معه، ولم يكن من الكساري يجزّد أن شاهده في لحظة عثوره عليها إلا أن
أخذها منه، وكان ذلك، لا بقصد توصيلها لإدارة الشركة بل بقصد اختلاسها
لنفسه، فإن هذه الواقعة لا ينطبق عليها نص المادة ٣٤١ ع، إذ الكساري لم
يتسلم الحافلة بمقتضى أى عقد من العقود المبينة في هذه المادة، وإنما تنطبق
عليها المادة الأولى من الدكر يتو الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ الخاص بالأشياء
الفارقة إذ الكساري باستيلائه على الحافلة في لحظة العثور عليها من الغلام يكون
في الواقع هو الذي ألتقطها وحسبها بنية تملكها بطريق النش، والغلام لم يكن
إلا مجزّد واسطة بريئة . على أنه إذا كان الحكم قد أخطأ في تكييف هذه الواقعة
فاعتبرها خيانة أمانة لا سرقة فذلك لا يبنى عليه تقضيه مادامت العقوبة المقررة
بها لا تتجاوز العقوبة المقررة للسرقة .

جلسة ١٤ فبراير سنة ١٩٤٤

بإدارة حضرة صاحب العزة منصور إسماعيل بك وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات : جندى عبد الملك بك وأحمد محمد حسن بك وأحمد على طوبه بك وأحمد فهمى إبراهيم بك المستشارين .

(٣٠١)

القضيتان رقم ١١٥ و ٤٩٢ سنة ١٤ القضائية

جنسية :

- (أ) الفصل فى مسائل الجنسية . لم يعد بعد صدور قانون الجنسية فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩ من اختصاص وزارة الخارجية . الشهادة الصادرة من وزارة الداخلية بثبوت الجنسية المصرية . ليست حجة قاطعة فى ذلك . لما تم تقدير قيمتها فتأخذ بها أو تطرحها .
- (ب) المادة ٢٢ من قانون الجنسية . الفرض منها . وضع قرينة للمساعدة على الفصل فى مسائل الجنسية . سقوط هذه القرينة بثبوت الجنسية الأجنبية على وجه قانونى ظاهر .
- (ح) حكم . تسببه . تمسك المتهم فى إثبات رعيته الأجنبية بمستندات لم تأخذ بها المحكمة . رد المحكمة على هذه المستندات يفهم منه أنها كانت تحت تأثير فكرة أن الفصل فى مسائل الجنسية من اختصاص وزارة الخارجية . تصور .

١ - إن المادة ٢١ من قانون الجنسية الصادر فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩ إذ نصت على أن " يعطى وزير الداخلية كل ذى شأن شهادة بالجنسية المصرية مقابل دفع الرسوم التى تفرض بمقتضى قرار منه وبعد تقديم جميع الأدلة التى يرى لزومها - وهذه الشهادة يؤخذ بها لدى القضاء حتى يثبت عكس ما فيها " - إذ نصت على ذلك قد أفادت أنه ، بعد صدور هذا القانون ، لم يعد لوزارة الخارجية اختصاص بالفصل فى مسائل الجنسية ، وأن الشهادة الصادرة من وزارة الداخلية ليست حجة قاطعة فى ثبوت الجنسية المصرية وإنما هى دليل قابل لإثبات عكسه لدى القضاء ، بحيث إن المحكمة هى التى لها فى النهاية حق الفصل فى قيمة هذه الشهادة فتأخذ بها إذا أقتنت بصحتها وتطرحها إذا ثبت لها عكس ما فيها من الأدلة التى تراها مؤيدة لذلك .

٢ - إن ما جاء بالمادة ٢٢ من القانون المذكور من أن " كل شخص يسكن الأراضى المصرية يعتبر مصرياً ويعامل بهذه الصفة إلى أن تثبت جنسيته على "

الوجه الصحيح" — ذلك إنما أراد به الشارع المصرى وضع قرينة تساعد وزير الداخلية ، ثم جهة القضاء ، على الفصل فى مسائل الجنسية ، ولكنها قرينة قوامها مجرد الافتراض ، فسقط بثبوت الجنسية الأجنبية على وجه قانونى ظاهر .

٣ — إذا كانت محكمة الموضوع قد تحدثت عن بعض المستندات التى تمسك بها المتهم فى إثبات رعايته الأجنبية ولم ترالأخذ بها ، ولكن كان ظاهرا من سياق حكمها أنها كانت متأثرة فى ردها عليها بالنظر الخاطئ الذى ذهبت إليه ، وهو أن وزارة الخارجية هى وحدها صاحبة القول الفصل فى مسائل الجنسية ، فجاء بحثها للمستندات المذكورة بحثا سطحيا ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور فى هذه الناحية .

المحكمة

وحيث إن أسباب الطعن على الحكم الصادر بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٣ والقاضى برفض الدفع بعدم الاختصاص تحصل فى أنه قد أخطأ فى تطبيق القانون . وفى بيان ذلك يقول الطاعن إنه دفع أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى لأنه يونانى الجنسية وقدم الأوراق المثبتة لذلك ، فرفضت المحكمة برفض هذا الدفع بمقولة إن وزارة الخارجية المصرية هى صاحبة الاختصاص الأول والأخير بالفصل فى الجنسية ، مع أن هذا القول يتنافى مع قانون الجنسية الذى يخول المحاكم حق الفصل فيما يقوم من نزاع بشأن جنسية الخصوم . ويضيف الطاعن إلى ذلك أن أية شهادة تصدرها وزارة الخارجية أو الداخلية أو غيرها من الوزارات لا تزيد فى قيمتها على كونها دليلا من الأدلة المطروحة على المحكمة والخاضعة لتقديرها . وقد جاء فى الحكم الصادر برفض الدفع ما يؤيد هذا النظر ، إذ قالت المحكمة فيه أن الطاعن لم يقدم دليلا على رعايته الأجنبية ، وقولها هذا يتناقض ما قررتة فى القاعدة السابقة . على أن الطاعن قد قدم فعلا الأدلة على جنسيته اليونانية ، ولم ترد المحكمة عليها ردّا صحيحا وإقيا ، بل جاء ردها خاطئا وقاصرا .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة وعلى الحكمين المطعون فيهما أن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر

الدعوى وقدم عدة مستندات تأييدا لهذا الدفع فقضت بحكمها الصادر بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٣ برفضه وردت عليه بقولها : " إن الأصل في جميع المقيمين بالأراضي المصرية أنهم مصريو الجنسية حتى يقوم الدليل على العكس لذلك طبقا للمادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣١ وإن المتهم (الطاعن) ادعى أثناء التحقيق الذى قامت به النيابة العمومية فى هذه الدعوى أنه يونانى التبعية وقدم تأييدا لذلك شهادة (ديموتيكو) باسم ديمترى بنى كوكونيس ، ولما عرضت هذه الشهادة على وزارة الخارجية المصرية أجابت بخطابها المؤرخ ٥ يناير سنة ١٩٣٩ أن حقيقة اسم المتهم ديمترى جان أركاديو ، وأنه من رعايا الحكومة المصرية لأنه من ليمونا بجزيرة قبرص ووفد إلى القطر المصرى قبل سنة ١٩١٤ وإقامته دائمة ، ولم يحتجر الجنسية البريطانية ، وأنه يتحمل اسم ديمترى بنى كوكونيس . وإن المتهم قدم للتدليل على جنسيته اليونانية شهادة من القلم الجنائى بناية بورسعيد جاء بها أنه قدم ضده شكوى من الأستاذ فيثادس الحامى أمام المحاكم المختلطة يتهمة فيها بالتزوير فى دفاتر قنصلية اليونان بالزقاقى ونسب نفسه إلى بنى كوكونيس الذى كان يقيم ببلدة شبلنجة وانتهت النيابة العمومية إلى حفظ الأوراق كما قدم شهادة رسمية عن حكم صادر من غرفة المشورة بقنصلية اليونان باسكندرية بأن لا وجه لاتخاذ الإجراءات الجنائية ضده عن تهمة التزوير التى أسندت إليه والخاصة بتغيير اسمه إلى ديمترى بنى كوكونيس بدلا من ديمترى جان أركاديو . وقد صدر هذا الحكم بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٣٨ كما قدم ثلاثة أوراق باللغة اليونانية يقول عنها إنها صورة حكم صادر من المحكمة المركزية بباقوس (جزيرة قبرص) جاء بها أن ديمترى بنى كوكونيس وديمترى جان أركاديو أسماء لشخص واحد هو المتهم ، ومع هذه الأوراق الثلاثة ورقة محررة باللغة الإنجليزية بمضمون هذا ، وجميع هذه الأوراق محررة فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٣ . وإن قرار النيابة العمومية بحفظ تهمة التزوير المسندة للمتهم وقرار غرفة المشورة بالقنصلية اليونانية بأن لا وجه لإقامة الدعوى ضده عن تهمة التزوير فى دفاتر قنصلية الزقاقى لا يؤخذ منهما أى دليل

على رعيته اليونانية، خصوصا إذا لوحظ أن قرار غرفة المشورة كان في متناول يد المتهم منذ ١١ مارس سنة ١٩٣٨ أى قبل كتاب وزارة الخارجية المصرية التى تؤكد فيه رعيته المصرية قبلا بتسعة شهور، وبراءة المتهم من تهمة التزوير في دفاتر القنصلية لا يمكن أن يكون فصلا في جنسية المتهم إذ صاحبة الاختصاص الأول والأخير في الفصل في الجنسية هى وزارة الخارجية المصرية . وإنه عن الأوراق التى قدمها المتهم على أنها صورة حكم من المحكمة المركزية بباريس فليس هناك من دليل رسمى على صحة ما يدعيه المتهم من صدور مثل هذا الحكم وعلى فرض صحة هذه الأوراق فانها لا تقدر في الأمر ولا تؤخر، وكان في استطاعة المتهم أن يعرضها على وزارة الخارجية المصرية لتب في أمر جنسيته ، خصوصا وقد مضى على صدورها شهران كاملا، لم يتخذ فيها المتهم أى إجراء لعرض الأوراق على وزارة الخارجية، مما يدعو للقول بأنه يشك في نتيجة فحص وزارة الخارجية لهذه الأوراق . وإن هذه الأوراق بالغة ما بلغت قيمتها لا يمكن أن تقوم مقام الشهادة الرسمية من وزارة الخارجية المصرية وهذا ما حدا بالدفاع عن المتهم الى أن يطلب مهلة لعرض هذه الأوراق على وزارة الخارجية وترى المحكمة أن لا عمل لإجابة هذا الطلب . إذ أن تمسك المتهم بالجنسية اليونانية يرجع الى مبدأ التحقيق في سنة ١٩٣٧ وهو يعلم قرار وزارة الخارجية المصرية بشأن رعيته منذ شهر يناير سنة ١٩٣٩ وقد مضى من ذلك الحين وقت كاف جدا ليتخذ المتهم ما يراه موصلا الى إثبات الجنسية التى يدعيها، وما دام أنه لم يفعل فإن ذلك يؤيد ما قالت به وزارة الخارجية المصرية من أن المتهم يتحل اسم ديمترى بنى كوكونيس كذبا تهربا من أحكام القانون . وإنه يخلص من كل هذا أن المتهم لم يقدم دليلا ولا شبه دليل على صحة ما يدعيه من تمتعه بالرعيوة اليونانية ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى في غير محله ويتعين رفضه والقضاء باختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى ” . ثم صدر الحكم في الموضوع بناء على ما قضى به الحكم الصادر في الدفع بعدم الاختصاص .

وحيث إن ما بنى عليه قضاء المحكمة في هذا الدفع من أن صاحبة الاختصاص الأول والأخير بالفصل في الجنسية هي وزارة الخارجية لا يتفق مع قانون الجنسية الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩ ، فإن المادة ٢١ من هذا القانون تنص على ما يأتي : " يعطى وزير الداخلية كل ذى شأن شهادة بالجنسية المصرية مقابل دفع الرسوم التى تفرض بمقتضى قراره وبعد تقديم جميع الأدلة التى يرى لزومها . وهذه الشهادات يؤخذ بها لدى القضاء حتى يثبت عكس ما فيها " . مما يستفاد منه أنه بعد صدور هذا القانون لم يعد لوزارة الخارجية اختصاص بالفصل في مسائل الجنسية ، وأن الشهادة الصادرة من وزارة الداخلية ليست حجة قاطعة في ثبوت الجنسية المصرية بل هي دليل قابل لإثبات عكسه لدى القضاء ، بحيث إن المحكمة هي التى لها في النهاية حق الفصل في قيمة هذه الشهادة ، فتأخذ بها إذا اقتنعت بصحتها ، وتطرحها إذا ثبت لها عكس ما فيها بالأدلة التى تراها مؤيدة لذلك . . .

وحيث إن ما جاء بالمادة ٢٢ من القانون المذكور من أن " كل شخص يسكن الأراضى المصرية يعتبر مصرياً ويعامل بهذه الصفة إلى أن تثبت جنسيته على الوجه الصحيح " — ما جاء بتلك المادة إنما أراد به الشارع المصرى وضع قرينة تخفف على وزير الداخلية وبالتالى على القضاء مهمة الفصل في مسائل الجنسية ، ولكنها قرينة تقوم على الافتراض ، وتسقط متى ثبتت الجنسية الأجنبية على وجه قانونى ظاهر .

وحيث إن محكمة الموضوع وإن تحدثت عن بعض المستندات التى تمسك بها الطاعن لإثبات رعيته اليونانية ولم ترالأخذ بها ، إلا أنه ظاهر من سياق حكمها أنها كانت متأثرة في ردها عليها بتلك القاعدة الخاطئة التى أسست عليها قضاءها برفض الدفع بعدم الاختصاص ، حتى لأنها قالت إن هذه المستندات بالغة ما بلغت قيمتها لا يمكن أن تقوم مقام الشهادة الرسمية الصادرة من وزارة الخارجية ، وكان من أثر ذلك أن جاء بحجها بمستندات الطاعن بحثاً مطيحاً غير وافي .

وحيث إنه فضلا عن ذلك فقد قدم الطاعن إلى هذه المحكمة صورة رسمية من الكتاب الصادر في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٢ من وكيل وزارة الخارجية إلى محافظ القتال ، وبين منها أن وزارة الخارجية لم تقطع برأى في جنسية الطاعن ، إذ جاء بكتابها أنه "إذا ثبت من تحريات المحافظة الآن أن المدعو ديمتري جان كوكونيس هو ابن جان ١ . كوكونيس الشرعى حقيقة . وبما أنه مقيد بالجنسية اليونانية فيعرف بالصفة اليونانية . أما إذا دلت التحريات بالبرهان القاطع على أن صحة اسمه هو ديمتري بنى أركاديو . وبما أنه لم يسبق الاعتراف لشخص بهذا الاسم بالصفة اليونانية فيعامل أسوة بالرجال المصريين ويصادر الديمتيكوه أما للتأكد من صحة الاسم الذى يدعيه صاحب الشأن لنفسه فليس من اختصاص الخارجية النظر فيه " . مما يدل على أن اعتماد المحكمة على رأى وزارة الخارجية المصرية كان في غير محله .

وحيث إنه متى تقرر ذلك يكون الحكم الصادر برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى حكما خاطئا متعينا نقضه ، ويجب إعادة القضية إلى المحكمة الاستئنافية للفصل فيها من دائرة أخرى غير التي حكمت فيها أولا بعد بحث المستندات التي قدمت والتي تقدم من الطاعن لإثبات جنسيته الأجنبية .

وحيث إن الحكم الثانى الصادر بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٤٤ في موضوع الدعوى قد بنى على الحكم الأول ، ويتربى على ذلك حتما نقضه بغير حاجة إلى البحث فيما قدمه الطاعن من أسباب للطعن عليه .

(٣٠٢)

القضية رقم ٤٢٩ سنة ١٤ القضائية

مواد مخدرة . إبراز . لا يلزم لثبوت ضبط المخدرة مع المتهم . يكفي أن يثبت بأى دليل يؤدى إليه . شخص ضبط معه مخدر . تحصيل المحكمة من ظروف الدعوى وماساته من الأدلة أن هذا الشخص قد درس له المخدر أكر اختبره محرزا وعائنه . موضوعى .

لا يلزم لتوافر ركن الإحراز أن تضبط المادة المخدرة مع المتهم بل يكفي أن تثبت أن المادة كانت معه . أى دليل يكون من شأنه أن يؤدى إلى ذلك . ففى

كان الحكم قد عنى بإيراد الأدلة التي من شأنها أن تؤدي إلى أن المتهم (الذي عوقب) قد دس الأفيون لثمنه الآخر (الذي لم يعاقب) فذلك يفيد أن ذلك المتهم قد أحرز الأفيون قبل وضعه في المكان الذي ضبط فيه ، وبذلك يتوافر ركن الإحراز في حقه .

(٣٠٣)

القضية رقم ٤٣١ سنة ١٤ القضائية

محكمة . أساسها التحقيق الشفهي الذي تجريه المحكمة بنفسها . - التحقيقات السابقة على المحاكمة . من عناصر الدعوى التي للمحكمة تقديرها . فقدان ملف التحقيق الابتدائي . الرجوع إلى صورته . جاز . إن قوام المحاكمة الجنائية هو التحقيق الشفهي الذي تجريه المحكمة بنفسها والذي تديره وتوجهه الوجهة التي تراها موصلة للحقيقة . أما التحقيقات الأولية السابقة على المحاكمة فليست إلا تمهيدا لذلك التحقيق ، وهي ، بهذا الاعتبار ، تكون من عناصر الإثبات المعروضة على المحكمة فتأخذ بها إذا اطمأنت إليها وتطرحها إذا لم تصدقها . على أن التحقيق الابتدائي ولو أنه شرط لازم لصحة المحاكمة في مواد الجنائيات إلا أنه إذا فقد الملف المشتعل على محاضره ، فإنه يجوز للمحكمة أن ترجع إلى صورته التي تظمن إلى مطابقتها للأصل .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن أن النائب من التحقيق الذي أجرته النيابة في اليوم التالي لصعود الحكم المظنون فيه أن كاتب الجلسة بحث في صباح اليوم الذي نظرت فيه الدعوى عن الملف الأصلي للقضية وعن الصورتين المطبوعتين الخاصتين برئيس المحكمة وبالعضو الأيمن فلم يعثر عليها فابلاغ الأمر إلى هيئة المحكمة التي نظرت الدعوى بالرغم من ذلك معتمدة على الصورة الباقية الخاصة بالعضو الأيسر وقضت في ذات الجلسة بالبراءة . ولم يعثر على الملف الأصلي للقضية إلا بعد نظرها والفصل فيها بيومين وقد كان هذا الملف يحتوي على رسائل غرامية وصور فوتوغرافية لو أنها كانت تحت نظر المحكمة واطلعت عليها لأثر ذلك في رأيها ، خصوصا وأن

للعنصر الأخلاقي في مثل هذه الدعوى أهمية كبرى . أما المحكمة فنظرت الدعوى وفصلت فيها مع علمها بفقد الملف الأصلي فيكون حكمها معيبا خطأ في إجراءات المحاكمة يستوجب نقضه .

وحيث إن أساس المحاكمة الجنائية هو التحقيق الشفهي الذي تجر به المحكمة بنفسها والذي تديره وتوجهه الوجهة التي تراها موصلة للحقيقة . أما التحقيقات الأولية السابقة على المحاكمة فليست إلا تمهيدا لذلك التحقيق الشفهي ، وهي بهذا الاعتبار لا تخرج عن كونها من عناصر الدعوى المعروضة على المحكمة ، فتأخذ بها إذا اطمأنت إليها وتطرحها إذا لم تصدقها . والتحقيق الابتدائي وإن كان شرطا لازما لصحة المحاكمة في مواد الجنائيات إلا أنه إذا فقد الملف المشتمل على محضر التحقيق فليس هناك ما يمنع المحكمة إزاء هذا الظرف القهري من الرجوع إلى صورته . وحيث إنه من المسلم به أن القضية حقيقتها النيابة قبل تقديمها إلى قاضي الإحالة ، وأن صورة منها مطابقة للأصل كانت بين أيدي قضاة محكمة الجنائيات عند نظر الدعوى والفصل فيها ، والثابت من مراجعة محضر الجلسة أن المحكمة سمعت شهادة الشهود الذين حضروا أمامها ، وقالت النيابة إنها تكتفي — بالنسبة للشاهدين الذين لم يحضروا — بأقوالهما في التحقيق ، ووافقه الدفاع على ذلك ، وأمرت المحكمة بتلاوة أقوالهما وتليت بالفعل ، ولم تعترض النيابة على نظر الدعوى بالرغم من فقد الملف الأصلي ، ولم تطلب من المحكمة تأجيل نظرها لحين العثور عليه ، كما أنها لم تتمسك بضرورة عرض الخطابات الغرامية والصور الفوتوغرافية المضبوطة على هيئة المحكمة كدليل على ثبوت التهمة المسندة إلى المتهم ، وإنما أشارت إليها في مرافعتها كدليل على سوء أخلاقه . ولما كانت المحكمة قد استندت في قضائها بالبراءة إلى ما استخلصته من التحقيق الشفهي الذي أجرته بنفسها ومن التحقيق الابتدائي المدون في الصورة التي كانت أمامها والتي لا تنازع النيابة في مطابقتها للأصل ، فلا محل للاعتراض عليها بأنها نظرت الدعوى وفصلت فيها بالرغم من عدم وجود ملفها الأصلي . ولما كانت النيابة لم تتمسك أمام محكمة الجنائيات بضرورة اطلاعها على

الرسائل والصور المضبوطة عند المتهم فلا يقبل منها التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . على أن العنصر الأخلاقي الذي أشارت إليه النيابة في أسباب طعنها لا تأثير له إلا في تقدير العقوبة ، فلا يلتفت إليه إلا بعد توافر الأدلة على إدانة المتهم ، أما والمحكمة قد حكمت بالبراءة لعدم ثبوت التهمة فلا محل للاعتراض عليها بأنها فصلت في الدعوى دون أن تطلع على تلك الصور والرسائل .

(٣٠٤)

القضية رقم ٤٣٣ سنة ١٤ القضائية

استئناف ، حكم غايي قابل للمعارضة . استئنافه من النيابة . لا يجوز نظر هذا الاستئناف قبل انقضاء ميعاد المعارضة أو الفصل فيها إن كانت قد رفضت .

إن المحكمة الاستئنافية لا يجوز لها أن تنظر الاستئناف المرفوع من النيابة العمومية ما دام الحكم المستأنف قابلاً للمعارضة من جانب المتهم . لأن اتصالها بالدعوى معلق على مصير تلك المعارضة . فعليها إذا ما قدم إليها الاستئناف في هذه الحالة أن توقف النظر فيه حتى يفصل في المعارضة أو ينقض ميعادها ثم ميعاد الاستئناف المقرر لسائر الخصوم .

جلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٤٤

برئاسة حضرة صاحب العزة منصور إسماعيل بك وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات : جدى عبد الملك بك وأحمد محمد حسن بك وأحمد علي علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٣٠٥)

القضية رقم ٤٦١ سنة ١٤ القضائية

- (أ) دفاع شرعى . الدفع به . موضوعى . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على قيام حالة الدفاع الشرعى . تدخل محكمة النقض في هذه الصورة للإشراف على التكيف القانوني للفعل كما هو ثابت بالحكم .
- (ب) دفاع شرعى . عدم تمسك المتهم بقيام حالة الدفاع الشرعى . طعن على الحكم بأنه لم يتعرض للكلام عن هذه الحالة أو لم يبحث واقعة من الوقائع المتصلة بها . لا يقبل .

١ - الأصل في الدفاع الشرعى أنه من الدفوع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز إثارتها لأول مرة لدى محكمة النقض . إلا أنه

إذا كانت الوقائع الثابتة في الحكم بالإدانة دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعي، كما عرفه القانون، فإن محكمة النقض يكون لها أن تتدخل على أساس ما لها من الحق في تكيف الواقعة، كما هي ثابتة بالحكم، على الوجه الصحيح.

٢ - الحكم الصادر بالإدانة لا يصح الطعن فيه بالقصور لعدم تعرضه للكلام عن الدفاع الشرعي صراحة أو ضمنا، أو عدم بحثه واقعة من الوقائع التي تتصل بتوافر هذه الحالة لدى المتهم، إلا إذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة بقيام هذا الحق. فإذا كان المتهم أصر على إنكار التهمة المسندة إليه، ودفعها بأنه لم يكن في مكان الحادث وقت حصوله، وسكت محاميه عن التمسك بالدفاع الشرعي، فإن الحكم إذا لم يتحدث عن هذه الحالة وما يتصل بها من الوقائع لا يكون قد شابته أي قصور.

جلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤

برئاسة حضرة صاحب السعادة أمين رئيس باشا رئيس المحكمة، وبحضور حضرات: منصور إسماعيل بك وكمال المحكمة وجندى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد الحقى الجزائري بك المستشارين.

(٣٠٦)

القضية رقم ١٤٤٩ سنة ١٣ القضائية

(أ) قانون - الشريعة الإسلامية وسائر قوانين الأحوال الشخصية. من القوانين الواجب على المحاكم تطبيقها فيما يعرض لها من مسائل الأحوال الشخصية التي لا ترى موقفاً لانتظار الفصل فيها من جهة الأحوال الشخصية المختصة أصلاً بالفصل فيها. خضوعها في ذلك لرقابة محكمة النقض.

(ب) إسلام شخص. ثبوته أو عدم ثبوته. من مسائل الأحوال الشخصية. خضوعه لأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة.

(ج) مسيحى. نطقه أمام المأذون بالتهادين وتسميه بغير اسمه الأصل وتقريره بأنه لا يوجد نمة مانع من زواجه بالمسلمة التي كان زواجها موضوع العقد. اعتبار ذلك منه تزويجاً في وثيقة الزواج. لا خلاف فيه. (المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣)

١ - إن الشريعة الإسلامية وسائر قوانين الأحوال الشخصية تعتبر من القوانين الواجب على المحاكم تطبيقها في مسائل الأحوال الشخصية التي تعرض لها

ولا يكون فيها ما يستدعى أن توقف الدعوى حتى تفصل فيها جهة الأحوال الشخصية المختصة أصلاً بنظرها . وفي هذه الحالة يكون على المحكمة أن تثبت من النص الواجب تطبيقه في الدعوى وأن تطبقه على وجهه الصحيح ، كما تفعل جهة الأحوال الشخصية . وقضاؤها في ذلك يكون خاضعاً لرقابة محكمة النقض .

٢ — إنه لما كان ثبوت إسلام الشخص أو عدم إسلامه هو من مسائل الأحوال الشخصية، ولما كان الشارع قد قرر في لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ أن الأحكام الشرعية تصدر طبقاً لما هو مدون بها ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة وللقواعد الخاصة التي يصدر بها قانون، فإن المحكمة إذا ما عرضت لها مسألة من ذلك يكون عليها أن تأخذ فيها بالقاعدة الشرعية الواردة على واقعها حسبما جاء بالأئحة المذكورة . ولما كان أمر الدخول في الإسلام وثبوت الحكم به لم تعرض له لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية ولم يصدر قانون في خصوصه، فإن القانون الواجب تطبيقه في الدعوى يكون هو أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة .

٣ — إنه لما كان المستفاد من كتب الحنفية أن أرجح الأقوال في إسلام أهل الكتاب أنه لا يحكم بإسلامهم بالنطق بالشهادتين لا غير بل لا بد مع ذلك من النطق بالتبى من كل دين يخالف دين الإسلام ، وأن هذا التبى شرط لإجراء أحكام الإسلام عليهم ، لا لثبوت الإيمان فيما بينهم وبين الله ، ولما كان ذلك هو الجارى عليه العمل في المحاكم الشرعية في ضبط الإشهاد بالإسلام، فإنه إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم لم ينطق أمام المأذون إلا بالشهادتين لا غير، فاعتبره الحكم غير مسلم ، وبالتالي اعتبره كاذباً فيما قرره للمأذون من عدم وجود مانع شرعى من زواجه بالمسامة التي كان زواجها موضوع العقد ، وفيما قرره أيضاً من أن اسمه هو الاسم الذي تسمى به حالة كونه مسيحياً ، مما يكون جريمة الاشتراك بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو المأذون في ارتكاب تزوير في وثيقة

عقد زواج ، وبناء على ذلك عاقبه بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات ، فهذا الحكم لا يكون قد أخطأ .

المحكمة

وحيث إن الطعن يحصل في أن الثابت بالحكم أن الطاعن نطق أمام المأذون بالشهادتين فصار مسلما بهذا النطق ، وحق له أن يتزوج مسلما ، كما حق له أن يغير اسمه فيتخذ اسما جديدا يدل على إسلامه . فهو إذن كان صادقا في إقراره أمام المأذون بأنه لا مانع من الزواج وأن اسمه توفيق عبد الله إبراهيم ، وبالتالي لا يكون قد وقع منه أى تغيير للحقيقة . ولكن المحكمة دانت وأقامت حكمها على أنه لم يكن مسلما بل إنه مسيحي باق على مسيحيته معتمدة على إقراره بعد ذلك في إحدى القضايا بأنه مسيحي وأن اسمه توفيق كيرلس جرجس ، وبذلك تكون قد خالفت القانون . لأن الشريعة الإسلامية لا تتطلب للحكم بالإسلام إلا النطق بالشهادتين لا غير . أما الإقرار الذى أشارت إليه المحكمة فقد حصل بعد مرور أكثر من ستة أشهر على العقد ولذلك فانه لا يتنافى مع إسلامه الثابت وقت الزواج ويعتد منه ردة ورجوعا إلى ديانته واسمه السابقين .

وحيث إن الواقعة الثابتة بالحكم هي : " أن جليسة خليل إبراهيم تعرفت " بالمتهم توفيق كيرلس جرجس وعرفت منه أنه كان مسيحيا وأسلم وأنه يريد " الزواج منها ، فقبلت ذلك وتزوجها معا في يوم ١٧ يناير سنة ١٩٤١ الموافق " ١٩ ذى الحجة سنة ١٣٥٩ للشيخ عبد العظيم السيد المأذون بقسم الخليفة وهناك " سألته المأذون عما إذا كانت هناك موانع شرعية تمنعه من الزواج بها فأجابها بعدم " وجود موانع وفهم منه أنه مسلم لأنه نطق بالشهادتين أمامه وتسمى باسم توفيق " عبد الله إبراهيم فأجرى لها العقد وأثبت ذلك في وثيقة وقع عليها المتهم باسمه " المتصل ثم ظهر بعد ذلك أن المتهم كان كاذبا في إقراره للمأذون لوجود المانع " الشرعى الذى يمنع من عقد الزواج لأنه مسيحي باق على دينه ولا يجوز العقد له " على جليسة خليل إبراهيم لأنها مسلمة ، وأنه كاذب فيما قوره للمأذون أيضا من أن "

” اسمه توفيق عبد الله إبراهيم مع أن اسمه الحقيقي توفيق كيرلس جرجس “ .
وبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أقيم على أساس أن الطاعن لم يكن مسلما
وقت زواجه بالمسامة جليلة وهو هو ما ينمى الطاعن عليه ويقول إنه مخالف لحكم
الشريعة الإسلامية .

وحيث إن الشريعة الإسلامية وسائر قوانين الأحوال الشخصية تعتبر من
القوانين الواجب على المحاكم تطبيقها في مسائل الأحوال الشخصية التي تعرض لها
ولا تجدد فيها ما يستدعى التقرير بوقف الدعوى حتى تفصل فيها جهة الأحوال
الشخصية المختصة بنظرها بصفة أصلية ويكون على المحكمة عندئذ أن تثبت
من النص الواجب تطبيقه في الدعوى وأن تأخذ به على وجهه الصحيح حسبما
كانت تفعل جهة الأحوال الشخصية المختصة . ويكون حكمها في ذلك خاضعا
لرقابة محكمة النقض .

وحيث إن ثبوت إسلام الطاعن أو عدم ثبوته هو من مسائل الأحوال
الشخصية . ولما كان الشارع قد قرر في لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها
المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ أن الأحكام الشرعية تصدر طبقا للدون فيها
ولأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة وللقواعد الخاصة التي يصدر بها قانون ،
فإن الواجب على المحكمة أن تأخذ في الدعوى المطروحة عليها بالقاعدة الشرعية
المنطبقة على واقعها حسبما جاء بالأئحة المذكورة . ولما كان أمر الدخول في الإسلام
وثبوت الحكم به لم تعرض له لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية ، ولم يصدر قانون
في خصوصه ، فإن أرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة يكون هو القانون الواجب
تطبيقه في الدعوى .

وحيث إن الطاعن يستدل على دعواه الإسلام وقت عقد الزواج بالثابت
بالحكم من أن المأذون قرأ أمام محكمة الجنائيات أنه نطق أمامه بالشهادتين وبأن
النطق بهما يكفي للحكم بالإسلام ، مستندا إلى الفتوى الصادرة له بهذا المعنى من
أحد الطلبة بكلية أصول الدين بالجامعة الأزهرية وإلى قول المأذون بذلك أمام
محكمة الجنائيات .

وحيث إن المستفاد من كتب الحنفية أن أرجح الأقوال في مسألة ثبوت إسلام أهل الكتاب أنه لا يحكم بإسلامهم بالنطق بالشهادتين لا غير ، بل لا بد معهما من النطق بالتبى من كل دين يخالف دين الإسلام ، وأن هذا التبى شرط لإجراء أحكام الإسلام عليهم لا لثبوت الإيمان فيما بينهم وبين الله . وذلك هو الجارى عليه العمل بالمحاكم الشرعية في ضبط الإشهاد بالإسلام . ولما كان الثابت بالحكم أن الطاعن لم ينطق أمام المأذون إلا بالشهادتين لا غير ، فإن الحكم المطعون فيه وهو في صدد إجراء أحكام الإسلام عليه إذ قال بعدم إسلامه يكون قد صادف أرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة ولا محل للطعن عليه بأنه خالف القانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث إن هذه المحكمة بعد الفصل في الطعن لا يسعها إلا أن تشير إلى أن محكمة الجنايات قد استخلصت من وقائع الدعوى أن ادعاء الطاعن تغيير دينه واسمه إنما كان احتيالا منه توصل به إلى الزواج من لا تحل له . ولما كان تغيير الدين ترتب عليه آثار ذات خطر كبير فإن المصلحة العامة تقضى بأن لا يترك أمره فوضى بلا تنظيم قانونى احتراماً للشرائع وحفظاً للأعراس وصيانة للحقوق وحداً من تلاعب ذوى الأهواء باسم الدين . ولما كان تسمى الأشخاص بأسماء معينة هو من النظام العام ويجب محافظته على مصلحة الجماعة تنظيم كل تغيير يحصل فيها — لما كان ذلك فإن هذه المحكمة تهيب بالحكومة لوضع تشريع كفيل بهذا التنظيم .

ثم برئاسة حضرة صاحب العزة منصور إسماعيل بك وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات : جندى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد الملقى الجزايرلى بك ومحمد قواد بك المستشارين .

(٣٠٧)

القضية رقم ١٥٣ سنة ١٤ القضاية

- (أ) نصب . تنازل المخفى عليه في هذه الجريمة . لا يحل المهم من المسؤولية .
- (ب) اتخاذ صفة غير صحيحة . ضرب من الاحتيال ولو لم يكن مقترنا بطرق احتيالية أخرى . المراد من الصفة غير الصحيحة . متهم . مجرد اتخاذ صفة تاجر للمحول على أجهزة راديو وأستيلو ذلك على الأجهزة . نصب .
- (ج) مرض . الاعتذار به من يوم حضور جلسة المعارضة . موضوعى .

١ — إن تنازل المجنى عليه في جريمة النصب لا يحو تلك الجريمة ولا يحل المتهم من المسؤولية الجنائية .

٢ — إن اتخاذ صفة غير صحيحة هو من ضروب الاحتيال الذي تتكون منه جريمة النصب ولو لم يكن مقترنا بطرق احتيالية أخرى . فاتخاذ المتهم صفة تاجر ، وحصوله بناء على ذلك ، على جهازات الراديو التي استولى عليها ، فيه وحده ما يكفي لتكوين ركن الاحتيال الذي تتطلبه المادة ٣٣٦ ع . لأن ذلك منه يعدّ اتحاذاً لصفة غير صحيحة ، إذ المراد من الصفة غير الصحيحة هو اتحال لقب أو وظيفة أو مهنة أو قرابة أو ما شاكل ذلك .

٣ — إن الاعتذار بأن المرض هو الذي أقعد المعارض عن الحضور في الجلسة المعينة لنظر معارضته هو مما يفصل فيه قاضى الموضوع ، فتمى لم يقبله بناء على أسباب مبررة فلا تجوز إثارة الجدل بشأنه لدى محكمة النقض .

(٣٠٨)

القضية رقم ٣٦٩ سنة ١٤ القضائية

حكم غيابي . حضور المتهم . اختلاف أثره بالنسبة للحكم إن كان صادراً في جناية أو في جنحة . في جناية يسقط الحكم حتماً . في جنحة لا يسقط . لا يجوز للتم أن يتسك به عند إعادة محاكمته . لا يجوز قياس سقوط الأحكام الغيابية في مواد الجنايات على المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في الجنح .

إن المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات إذ نصت على أنه " إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل مسقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتماً الحكم السابق صدوره الخ " قد أفادت صراحة أنه يترتب على حضور المتهم سقوط الحكم الغيابي حتماً بقوة القانون . ولكن في ذلك يختلف الحكم الصادر في الغيبة من محكمة الجنايات عن الحكم الغيابي الصادر من محاكم الجنح والمخالفات . فالحكم الأخير لا يسقط بحضور المتهم بل للتم ، كما يشاء ، أن يعارض فيه أو أن يقبله ويترك ميعاد المعارضة ينقض دون أن يرفهها . أما الحكم الصادر في الغيبة من محكمة الجنايات فلا يتوقف أمره على إرادة المتهم ، إن شاء قبله أو شاء طعن فيه إذ هو

يسقط حتماً بمحضوره . ومتى كان المقرر أن الحكم الغيابي في مواد الجنائيات يسقط حتماً بقوة القانون ، فإن المتهم لا يجوز له ، عند إعادة محاكمته ، أن يتمسك بالعقوبة المقررة بها فيه ، بل إن المحكمة تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء في الحكم المذكور . لأن إعادة الإجراءات لم تشرع لمصلحة المحكوم عليه فقط بل لتحقيق مصلحة عامة . ومن الخطأ قياس سقوط الأحكام الغيابية في مواد الجنائيات على حالة المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في الجناح والمخالفات ، لأنه وإن كان صحيحاً أن المتهم لا يجوز أن يضار بمعارضته إلا أن هذا محله أن يكون هناك تظلم مرفوع منه ، أما والأحكام الغيابية الصادرة من محاكم الجنائيات لا معارضة فيها فإن القياس بين الحالتين يكون قياساً مع الفارق .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن دفاع الطاعن أمام محكمة الجنائيات كان يقوم على أن اتهام العمدة المحني عليه له ناشئ عن الضمائر التي بينهما ، واستدل على ذلك بقضية الجنائية رقم ١٢١ سنة ١٩٤١ كلى المنصورة وطلب إلى المحكمة ضمها والإطلاع عليها قبل أن تفصل في الدعوى ، ولكنها رفضت طلبه ، وفي هذا لإخلال بحقه في الدفاع .

وحيث إن المحكمة قد ردت على طلب ضم القضية المشار إليها في هذا الوجه بقولها " إن المحكمة لا ترى محلاً لإجابة الدفاع إلى ما طلب بخصوص ضم قضية الجنائية رقم ١٢١ سنة ١٩٤١ كلى المنصورة الذي كان متهماً فيها محمد إبراهيم حمجازي باتلاف زراعة العمدة المحني عليه وتبرأ منها لأنه مع التسليم بصحة ما قرره الدفاع من أنه جاء بأسباب الحكم القاضي ببراءة المتهم أن القول بأن المتهم هو مرتكب الحادثة إنما كان من خيال المحني عليه فإن أمره لا ينبغي أن اتهام المحني عليه للمتهم في القضية الحالية كان من نسج الخيال أيضاً إذ لكل قضية ظروفها ولكل محكمة تقديرها " . وما دامت المحكمة قد عثت يبحث الطلب المقدم إليها من الطاعن ، ولما أن استبان أن القضية المطلوب ضمها غير متعلقة بالدعوى ولا متباعدة فيها

رفضت هذا الطلب ، معللة رفضها بأسباب منطقية ، فلا محل لما ينهيه الطاعن عليها في هذا الوجه .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني أن محكمة الجنايات كانت قد قضت في غيبة الطاعن بمعاقبته بالسجن خمس سنوات ، ولما أن قدم إليها وأعيدت محاكمته قضت بمعاقبته بالأشغال الشاقة خمس سنين . ويقول إن المبادئ المقررة قانوناً أن المتهم لا يضار بمعارضته في الحكم الغيابي الصادر ضده ، وقياساً على هذا لا يصح أن يحكم عليه بعقوبة أشد عند إعادة إجراءات المحاكمة أمام محكمة الجنايات ، ولذلك يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون بتشديده العقوبة المقضى بها عليه .

وحيث إن المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات إذ نصت على أنه "إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بضمي المدة يبطل حتماً الحكم السابق صدوره" قد أفادت صراحة أنه يترتب على حضور المتهم سقوط الحكم الغيابي حتماً بقوة القانون . وبذلك يختلف الحكم الصادر في الغيبة من محكمة الجنايات عن الحكم الغيابي الصادر من محاكم الجناح والمخالفات . فان الحكم الأخير لا يسقط بحضور المتهم ، بل للتمسك أن يعارض فيه إذا شاء ، أو يقبله ويترك ميعاد المعارضة ينقضي دون أن يرفعها . أما الحكم الصادر في الغيبة من محكمة الجنايات فلا يتوقف أمره على إرادة المتهم ، إن شاء قبله أو طعن فيه ، بل يسقط حتماً بحضوره . ومتى تقرر ذلك ، وبأن الحكم الغيابي في مواد الجنايات يسقط حتماً بقوة القانون ، فان التمسك لا يجوز له أن يتمسك به ، بل إن المحكمة تفصل في الدعوى — عند نظرها من جديد — بكامل حريتها ، غير مقيدة بالحكم المذكور ، لأن إعادة إجراءات المحاكمة لم تشترط لمصلحة المحكوم عليه ، بل لتحقيق مصلحة عامة . ومن الخطأ قياس سقوط الأحكام الغيابية في مواد الجنايات بالمعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في الجناح والمخالفات ، لأنه وإن كان صحيحاً أن المتهم لا يجوز أن يضار بمعارضته ، إلا أن هذا محله أن يكون هناك تظلم مرفوع منه ، أما والأحكام الغيابية الصادرة

من محاكم الجنايات تسقط من تلقاء نفسها ولا تقبل فيها أية معارضة، فان القياس بين الحالتين يكون قياسا مع الفارق .

وحيث إن مؤدى الوجه الثالث أن الأسباب التى ذكرتها محكمة الموضوع للاستدلال بها على توفر ظرف سبق الإصرار لدى الطاعن لا تؤدى إلى توافر هذا الركن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد ذكر : " أن سبق إصرار المتهم وزملائه الآخرين على ضرب العملة المجنى عليه ثابت : (أولا) من الباعث الذى دفع المتهم وزملاءه إلى العدوان وهو حقدهم على العملة بسبب تشديده فى مراقبتهم وتضييقه الخناق عليهم مما أوغر صدورهم عليه وحلهم على الكيد له بأحراق ساقيته تارة وإتلاف زراعته تارة أخرى وإتساع العملة للتهمين بإتلاف هذه الزراعة . (ثانيا) من رفض المتهمين للصلح الذى سعى فيه محمد مجازى سالم خال العملة مما يدل على أن نيتهم كانت منصرفة إلى إيذائه والإضرار به وقد اعترف المتهم فى التحقيق بأن محمد مجازى حضر إليه بعد إتلاف الزراعة وخاطبه فى الصلح مع العملة فطلب أن يبقى موضوع الصلح حتى يرى ما يتم فى قضية الإتلاف التى اتهم فيها . (ثالثا) من وجود المتهمين مجتمعين فى القهوة المجاورة للحطة ومعهم العصى التى أعذبوها لضرب المجنى عليه عند حضوره إلى المحطة للسفر ويظهر أنهم كانوا يعلمون من قبل بعزم المجنى عليه على السفر فى ذلك اليوم بدليل قول المتهم الرابع عبد المحسن عبد الجواد إنه ذهب إلى المحطة لمقابلة العملة وهو مسافر فى القطار . (رابعا) من حضور المتهمين إلى المحطة يحملون العصى وهجومهم على المجنى عليه وهو يهيم بركوب القطار على حين بغاة ومن غير سبق استفزاز . وعلى فرض أن المتهمين كانوا مجتمعين فى القهوة من قبل حضور المجنى عليه إلى المحطة وأن فكرة الاعتداء عليه لم تختمر عندهم إلا عند رؤيته وهو داخل فى المحطة فانه قد مضى من وقت دخوله إلى وقت ركوبه القطار نحو ثلاث ساعة أمكن للتهمين فيها أن يتفقوا ويتدبروا ويعتدوا للأمر عدته . وهذا يكفى

لتوفر ظروف سبق الإصرار بغض النظر عن مقدار الوقت الذى انقضى من وقت التصميم على ارتكاب الجريمة إلى وقت تنفيذها .

وحيث إنه يتضح من ذلك أن محكمة الموضوع قد اقتنعت عند الحكم فى الدعوى بأن الطاعن وزملاءه لم يعتقدوا على المحنى عليه إلا بعد تدبر وتروى أمر ما اجترأوا على مقارفته . ومتى كان ذلك كذلك فلا يقبل من الطاعن الجدل الذى أثاره حول توافر ظروف سبق الإصرار ، ما دامت المحكمة لم تخطئ فى تقدير هذا الظرف كما عرفه القانون ، وما دامت الأدلة التى استخلصت منها ثبوته من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها .

(٣٠٩)

القضية رقم ٤٧٢ سنة ١٤ القضاية

بلاغ كاذب :

(أ) مفتش صحة المديرية . من مأمورى الضبطية القضائية فيما يخص بالمخالفات التى تتعلق بالأعمال المنوطة به . تقديم بلاغ إليه من أشخاص يجرون عملية الختان دون ترخيص . جهة مختصة بالتبليغ .

(ب) كذب بعض الوقائع التى تضمنها البلاغ . يمكن التحقق الجرمية .

١ - إن مفتش صحة المديرية معتبر بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٠٣ من مأمورى الضبطية القضائية فيما يخص بالمخالفات التى تتعلق بالأعمال المنوطة به . فاذا كانت الواقعة المبلغ عنها هى أن أشخاصا غير مرخص لهم فى إجراء عمليات الختان قد أجروا هذه العمليات مخالفين الأمر العالى الصادر فى ٨ فبراير سنة ١٨٨٦ الذى هو مما يجب على مفتش الصحة مراعاة تنفيذه ، فإن البلاغ يكون مقدما لجهة مختصة .

٢ - إن جريمة البلاغ الكاذب تتحقق ولو بثبوت كذب بعض الوقائع التى تضمنها البلاغ متى توافرت الأركان الأخرى للجريمة .

(٣١٠)

القضية رقم ٤٧٦ - سنة ١٤ القضاية

- (١) تفتيش . محل مخصص لعمل القهوة بديوان البوليس . النظر من خلال ثقب باب إلى داخله .
 رؤية المتهم مشتتلا بعد كويونات كيروسين مسروقة . تلبس . تفتيش صحيح .
 (ب) مسرقة . كويونات الكيروسين . مسرقها . العقاب عليه . في محله .

١ - إذا كان الثابت من الحكم أن المكان الذي حصل فيه التفتيش لم يكن مسكناً للمتهم بل هو المحل المخصص لعمل القهوة بديوان البوليس ، وأن الشرطي الذي نظر خلال ثقب باب لم يكن يقصد التجسس على من به إذ لم يكن يعرف أن المتهم محتبئ فيه ، بل كان يستطلع سبب الضوء المنبعث منه ، فرأى المتهم مشتتلا بعد كويونات الكيروسين المسروقة ، فإن حالة التلبس تكون قائمة ، والتفتيش يكون صحيحاً .

٢ - إن السرقة هي اختلاس منقول مملوك للغير . والمنقول في هذا المقام هو كل ماله قيمة مالية^(١) يمكن تملكه وحيازته ونقله بصرف النظر عن ضالة قيمته ما دام أنه ليس مجرداً من كل قيمة . فإذا كان الحكم قد أثبت أن كويونات الكيروسين المسروقة لها قيمة ذاتية باعتبارها من الورق ، كما أثبت أن المتهم قد انتفع بها فعلاً ، ولو أنه توصل إلى هذا الانتفاع بختمها بخاتم مصطنع ، فإن عقابه يكون في محله .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من وجهي الطعن هو أن التفتيش الذي جرى على الطاعن وترتب عليه ضبط الكويونات المسروقة قد وقع باطلاً ، إذ جاء نتيجة لاختلاس النظر في ثقب باب الكشك الذي كان به ، وهذا يعتبر تجسساً ولا يصح أن تبني عليه حالة التلبس الذي يبيح التفتيش بغير إذن من النيابة العامة .
 وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى والأدلة التي اعتمدت عليها المحكمة في إدانة الطاعن بما يتضح منه أن المكان الذي حصل فيه التفتيش

(١) إن القول بأن المسروق يجب أن تكون له قيمة مالية محل نظر .

لم يكن مسكنا له بل هو المحل المخصص لعمل القهوة بديوان بوليس بندر المنصورة ، وأن الشرطي الذي نظره خلال ثقب بابيه لم يكن يقصد التجسس على الطاعن إذ لم يكن يعرف أنه مخفي فيه بل كان يستطلع سبب الضوء المنبعث منه فرأى الطاعن مشغلا بعد الكوبونات المسروقة . ومن ثم فإن حالة التلبس تكون متوافرة .
وفضلا عن هذا فقد اعتمدت المحكمة على أدلة أخرى مستقلة عن التفتيش من شأنها أن تؤدي إلى ثبوت التهمة على الطاعن ، منها اعترافه في التحقيق بضبط الكوبونات معه ، ومنها شهادة نور محمد عوض بأنه طلب منها أن ترسل إليه شخصا يتجسس في البترول ليتسلم منه الكوبونات .

وحيث إن الوجه الآخر يتحصل في أن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع بأن الكوبونات التي عوقب من أجل سرقتها عديمة القيمة القانونية لأنها غير موقع عليها من رجال التتوين المختصين ، فردت عليه في الحكم المطعون فيه بأن الكوبونات وجد بعضها محتزما بمختم سهل تداولها أو يجعل لها قيمة فعلية ، مع أن العبرة في جريمة السرقة هي بقيمة الشيء المسروق من الناحية القانونية . وكذلك استندت المحكمة إلى أن لتلك الكوبونات قيمة مادية كأوراق طباعة ، مع أنه بانتهاء الحرب تفقد تلك الأوراق كل قيمة فعلية لها .

وحيث إن جريمة السرقة هي اختلاس منقول مملوك للغير ، والمنقول هو كل شيء ذي قيمة مالية يمكن تملكه وحيازته ونقله . وعلى ذلك فلا عبرة بضالة قيمة الشيء المختلس ، مادام ليس مجزدا عن كل قيمة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الكوبونات المسروقة لها قيمة ذاتية باعتبارها من الورق ، كما أثبت أن الطاعن قد انتفع بها فعلا ولو أنه توصل إلى هذا الانتفاع بختمها بمختم مصطنع ، فإن هذا الوجه يكون على غير أساس .

جلسة ٦ مارس سنة ١٩٤٤

برئاسة حضرة صاحب العزة منصور إسماعيل بك وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات : جندى عبد الملك بك وأحمد محمد حسن بك وأحمد علي علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٣١١)

القضية رقم ١٧٧ سنة ١٤ القضاية

قار :

(أ) النوادي التي لا يسأب على لعب القاريها . ماذا يشترط فيها ؟ ناد . شروط صورية له . وجود شخص فيه غير مقيد اسمه في عداد أعضائه يلعب القمار . سبق ترده عليه لهذا الغرض . اختياره مكانا مفتوحا للعب القمار . بجوازه .

(ب) المادة ٣٥٢ عقوبات . شروط تطبيقها . محل مفتوح للاعبين ولو أنه مخصص لفرض آخر كقههى أو مطعم أو فندق لا يجنى صاحبه فائدة من وراء اللعب . انطابق المادة المذكورة .

(جـ) الأشخاص الذين يعاقبون بمقتضى هذه المادة . كل من يشترك في إدارة المحل ويميلون على تسهيل اللعب للاعبين فيه ولو لم يكن لهم دخل في فتحه وتأمينه .
(المادة ٣٠٧ ع ٣٥٢)

١ — إن النوادي وإن كانت بحسب الأصل أماكن خاصة لا يعاقب على لعب القمار فيها ، كما هي الحال بالنسبة للساكن ، إلا أنه يشترط أن يكون دخولها مقصورا على أعضائها محظورا على الجمهور ، وألا يقبل فيها عضو إلا بشروط معينة مبينة في القانون المعمول لها . أما الأماكن التي تفتح أبوابها لكل من يريد اللعب من الجمهور ، أو تكون القيود والشروط الموضوعة للقبول فيها صورية غير معمول بها ، فإنها تعد من الأماكن المفتوحة لألعاب القمار بالمعنى المقصود في المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات . وإذا استخلصت المحكمة في منطق سليم ، مما تبيته من التحقيقات من وجود شخص غير مقيد اسمه في عداد أعضاء النادي يلعب القمار به وسبق ترده عليه لهذا الغرض دون أن يكون عضوا فيه ، أن هذا المحل قد تفتح لألعاب القمار وأعد لدخول من شاء من الناس بلا قيد ولا شرط ، فتقديرها هذا مما تختص به بلا معقب من محكمة النقض .

٢ — إنه لا يشترط في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات أن يكون المحل قد أعد خصيصا لألعاب القمار ، أو أن يكون الغرض

الأصلى من فتحه هو استغلاله فى هذه الألعاب ، بل يكفى أن يكون مفتوحا للاعبين يدخلون للعب فى الأوقات التى يحدونها فيما بينهم ، ولو كان تخصيصه لغرض آخر كقهى أو مطعم أو فندق ، بل ولو كان صاحبه لا ينجى أية فائدة مادية من وراء اللعب .

٣ - إن القانون إذ نص فى المادة المذكورة على عقاب كل من فتح محلا لألعاب القمار ومن تولى أعمال الصيرفية فيه إنما أراد أن ينال بالعقاب كل من يشترك فى إدارة المحل ويعمل على تسهيل اللعب للراغبين فيه بتقديم ما يلزم له ، سواء فى ذلك صياغة المحل ومديروه ولو لم يكن لهم دخل فى فتحه وتأسيسه . وهذا لا يمنع من تطبيق قواعد الاشتراك العامة على من يعاونونهم من موظفين ومرعوسين وخدم .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ اعتبر المحل ملعبا للقمار مما يقع تحت نص المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات ، وذلك (أولا) لأن هذه المادة تشير إلى الأماكن المباح دخول الجمهور فيها والتى ينشأها من يشاء فى أى وقت كان ، ولا تنطبق على النوادى الخاصة التى يباح لأعضائها اللعب للتسوية والترفيه عن أنفسهم . والمحل موضوع الدعوى هو نادى خاص له قانون يحظر على غير المشتركين الدخول فيه . و (ثانيا) لأن اللعب بمبالغ نافية لا يعد قمارا إذ أن قصد الشارع هو حظر اللعب بالمبالغ التى تؤثر على مالية اللاعبين . و (ثالثا) لأن لعبة البوكر التى كانت تلعب فى المحل ليست من ألعاب القمار المحظورة إذ أنها تنطوى على نصيب كبير من الفطنة والمهارة . و (رابعا) لأن المحكمة إذ قالت إن الغرض من فتح المحل هو اصطيد الناس للعب القمار قد استدلت على ذلك بأدلة خاطئة .

وحيث إن النوادى وإن كانت بحسب الأصل أماكن خاصة يباح لأعضائها لعب القمار فيها فيما بينهم كما يباح اللعب فى المساكن إلا أن هذا مشروط بأن تكون

هذه النوادي محظورا دخولها على الجمهور فلا يدخلها إلا المشتركون فيها ولا يقبل فيها مشترك إلا بشروط معينة معينة في قانون معمول به فيها. أما النوادي التي تفتح أبوابها لمن يريد اللعب من الجمهور بغير قيد ولا شرط أو التي تكون شروط القبول فيها شروطا صورية غير معمول بها فهي أما كن مفتوحة للألعاب القمار بالمعنى المقصود في المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين في جريمة فتح محل لألعاب القمار قال في ذلك : " إن موضوع هذه القضية يتحصل فيما تخره الضابط محمد أفندي دسوقي أحد شهود الإثبات من أنه أثناء مروره بشارع ترعة البولاقيسة شعر بأصوات غير عادية تدل على حصول مشاحنة وكان الصوت منبعثا من الدور الأول الأرضي بالمنزل رقم ٤٧ شارع الترعة البولاقيسة وقد أعد هذا لأن يكون ناديا باسم نادى الكتبخانة ، فاضطر أن يدخله وكان معه وقتذاك من المغربين غازر ميخائيل ومحمود محفوظ ، وقد كان الغرض من الدخول أن يتبينوا أسباب المشاحنة التي حصلت بداخل النادي ، وحينذاك رأوا عدة أشخاص يلعبون الميسر في غرف النادي كما وجدوا بإحدى الغرف خمسة أشخاص (ذكرت أسماءهم في التحقيقات) وكان هؤلاء يجلسون في غرفة مغلقة ويلعبون البوكر ثم أجرى تفتيش دفاتر النادي فوجد الجميع مقيدة أسماءهم بدفاتر النادي باعتبارهم أعضاء فيه هذا واحدا منهم واسمه يونان بطرس وصناعته بائع سجائر ، وهذا ليس اسمه مقيدا بالدفاتر . واسترسل الشاهد قائلا إنه وجد يونان بطرس المذكور يلعب البوكر مع باقى أعضاء النادي فضبط النقود التي أمامهم وما كان منها بأيديهم ، ولاحظ الشاهد أن أحد اللاعبين واسمه إبراهيم منيب جمع ما كان أمامه على الترابيزة من النقود وحاول وضعها في جيبه فأمسك بيده قبل أن ينسها في جيبه وتبين أن ما بها كان ستة جنيهات كما ضبط الفيش الذي كان يستعمله اللاعبون . وإن كلا من الشاهدين غازر ميخائيل ومحمود محفوظ قد أدليا بشهادتهما بخاصة مؤيدة في مبنائها ومعناها لشهادة الضابط محمد أفندي دسوقي . وإن أحد اللاعبين الذي تبين أنه غير

مشارك في النادي واسمه يونان بطرس سيدهم قد اعترف في التحقيقات وبالجلسة أنه دخل النادي بدعوة من بعض المشتركين فيه ولعب معهم البوكر وخسر بعض نقوده . وإن المحكمة سمعت فوق هذا أقوال بعض أعضاء النادي ، فاعترفوا أنهم كانوا يلعبون البوكر وقت ضبطهم . وإنه يستدل من التحقيقات وأقوال الشهود أن هذا النادي ما أنشئ لقصد التسلية شأنه شأن النوادي حسنة السمعة بل على العكس قد ظهر أن الغرض منه هو اصطيد الناس للعب القمار كما تبين هذا من اعتراف الأعضاء بأنهم كانوا يلعبون البوكر وقت دخول الضابط لفتش ناديهم . وإنه متى ثبت هذا تكون التهمة المنسوبة إلى المتهمين صحيحة والأدلة عليها متوفرة .

وقد عني الحكم الاستئناس في فوق ذلك بالرد على ما دفع به الطاعنان من أن المحل موضوع الدعوى هو ناد خاص غير مفتوح للجمهور، وأن المبالغ التي كان يلعب بها اللاعبون تافهة القيمة فقال : "إنه عن الأمر الأول الذي دفع به المتهمان الدعوى من أن المحل موضوع الدعوى غير معد لدخول الناس فيه ، وأنه قاصر على المشتركين المقبولين بصفة أعضاء فيه غير صحيح ، ومردود بأن البوليس وقت ضبط المحل قد وجد شخصا يدعى يونان بطرس سيدهم يلعب البوكر ، مع أعضاء النادي ، وقد اعترف يونان بطرس المذكور بأنه حضر إلى النادي بناء على دعوة بعض المشتركين فيه ولعب معهم ألعاب القمار « البوكر » وخسر بعض النقود ، وأن اسمه غير مقيم ضمن أعضاء النادي المقبولين بصفة أعضاء فيه ، وأنه قد تردد على المحل من ذي قبل أربع أو خمس مرات ولعب في كل منها ألعاب القمار ، وأن المتهم الأول قد عرض عليه في مذاها بأن يشترك مع اللاعبين . وقال المتهمان إن الشخص المتقدم الذكر كان قد قدم طلبا قبل ضبطه ببضعة أيام يطلب فيه قبوله عضوا بالنادي موضوع الدعوى وإن طلبه هذا كان قيد البحث . وإن هذا الذي ثبت من التحقيقات من وجود يونان بطرس يلعب ألعاب القمار بالمحل موضوع الدعوى دون أن يكون عضوا فيه يدل على أن المتهمين قد أعدا محلها ليدخل فيه من شاء من الناس لمجرد إرادته بغير قيد ولا شرط . ومن ثم فإنه لا يمكن اعتبار محلها من

النوادي الخصوصية التي لا يدخلها إلا المشتركون فيها والتي لا يقبل فيها مشترك إلا بشروط مخصوصة مبنية في قانون معمول به فيها . وإنه عن الأمر الثاني الذي دفع به المتهمان من أن اللاعبين بالمحل كانوا يلعبون في حال وجودهم بالمحل بمبالغ تافهة القيمة لا يعفيهم من العقاب ولا يلتفت إليه لأن اللعبة التي كان اللاعبون يلعبونها هي لعبة « البوكر » وهي من ألعاب القمار البحت المنصوص عنها بالصراحة في القانون ، والكسب منها موكول لمجرد الصدفة ولا دخل فيها مطلقا للهارية والحدق والتدبير ، وهذا النوع من اللعب بوجه خاص لا يمكن أن ينظر فيه إلى قيمة ما هو حاصل اللعب عليه لأن المشرع لا يبيحه بأي حال من الأحوال ” .

وحيث إنه يتضح من ذلك أن المحكمة قد استخلصت في منطق سليم مما ثبت لديها من التحقيقات وشهادة الشهود من وجود يوتان بطرس يلعب القمار بالمحل وتردده عليه لهذا الغرض أربع أو خمس مرات دون أن يكون عضوا فيه أن الطاعنين قد فتحا مجلها لألعاب القمار وأعداه ليدخل فيه من شاء من الناس من غير قيد ولا شرط . ولما كان هذا الأمر متعلقا بموضوع الدعوى فإن تقديره من اختصاص قاضي الموضوع بلا معقب عليه من محكمة النقض .

وحيث إن لعبة البوكر التي وجد اللاعبون يلعبونها في المحل هي من ألعاب القمار المحظورة بمقتضى القانون رقم ٣٨ الصادر في ٢١ يولييه سنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية . وقد أثبت الحكم أن المبلغ الذي كان موضوعا للعب والذي حاول أحد اللاعبين إخفاءه في جيبه عند مباغتة رجال البوليس لهم هو ستة جنيهات . ويظهر أن محكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير قد رأت أن مبلغ ستة جنيهات ليس بالمبلغ التافه الذي يمكن أن يستفاد منه أن اللعب قد قصد به مجرد اللهو البريء لا المقامرة المنوعة . ولذلك يكون الحكم المطعون فيه على حق في أنه لم يأخذ بدفاع الطاعنين في هذا الصدد .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني أن القانون يشترط في العقاب على الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات أن يكون المحل معدا لألعاب

القمار أى أن يكون القمار هو العمل الوحيد الذى يمارس فيه ولا ينال بالعقاب إلا قاتح المحل وصيارفه . ولما كان المحل موضوع الدعوى لم يعد للقاهرة بل أنثنى ليختلف إليه أعضاؤه ويمارسوا فيه أنواع التسلية التى يرتاحون إليها مثل المطالعة وإلقاء المحاضرات ولعب الورق المباح ... الخ . ولما كان الطاعنان لم يفتحوا المحل ولم يؤسساها وليس فيهما أحد من الصيارفة فإن الحكم إذ دانهما فى تلك الجريمة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إنه لا يشترط فى العقاب على الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٥٢ عقوبات أن يكون المحل قد أعد خصيصا لألعاب القمار وأن يكون الغرض الأصيل من فتحه هو استغلاله فى هذه الألعاب ، بل يكفى أن يكون مفتوحا للاعبين يدخلونه فى الأوقات المقررة فيما بينهم ويحاولون فيه ألعاب القمار حتى ولو كان مخصصا لغرض آخر كقهى أو مطعم أو فندق ، بل ولو لم يكن لصاحب المحل أية فائدة مادية من وراء تركه الناس يلعبون القمار فيه .

وحيث إن القانون إذ نص فى المادة المذكورة على عقاب كل من فتح محلا لألعاب القمار وصيارف المحل المذكور أراد أن ينال بالعقاب كل من يشتركون فى إدارة المحل ويعملون على تسهيل اللعب للراغبين فيه بتقديم الوسائل اللازمة له سواء فى ذلك مدير المحل وصيارفته ولو لم يكونوا هم المؤسسين له . وهذا لا يمنع من تطبيق قواعد الاشتراك العامة على من يعاونونهم من موظفين ، مؤسسين وخدمة .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنين أعدا محلهما لدخول من يشاء من الناس للعب القمار فيه فهذا يكفى لتبرير تطبيق المادة ٣٥٢ عقوبات فى حقهما ولو لم يكونا هما اللذان أنشأ المحل وأسساه فى أول عهد افتتاحه .

(٣١٢)

القضية رقم ٦٩٨ سنة ١٤ القضائية

تفتيش . إجراءه على صورة مخالفة للقانون . بطلانه . علة البطلان عدم قبول من وقع عليه التفتيش . لا يقبل من غيره الطعن فيه ولو كانت له فائدة ما دامت هذه الفائدة لا يمكن أن تعود عليه إلا من طريق التبعية . ضابط خفر السواحل . قبضه على قائد سيارة من رجال الجيش البريطاني يحمل مخدراً . حصول ذلك بحضور مندوب من قبل مكتب مباحث البوليس البريطاني . هذا القبض غير مخالف للقانون .

إن بطلان التفتيش الذى يجرى على صورة مخالفة للأوضاع المرسومة فى القانون علة عدم قبول من وقع عليه التفتيش . فاذا هو لم يطن بطلانه فلا يقبل من أحد غيره أن يطن فيه ويطلب استبعاد الدليل المستمد منه ولو كانت له فائدة من وراء ذلك ، فإن هذه الفائدة لا يمكن أن تعود عليه إلا عن طريق التبعية . على أنه إذا كان الثابت من الحكم أن ضابط خفر السواحل الذى ضبط المخدر كان قد اتصل ، قبل اتخاذ أى إجراء ، بمكتب مباحث البوليس البريطانى ليعين مندوباً يرافقه حتى يمكن القبض على قائد السيارة التى تحمل المخدز ، وهو أحد رجال الجيش البريطانى ، وأن المندوب الذى عينه ذلك المكتب قد اشترك فعلاً فى ضبط السيارة وما بها من الحشيش ، فهذا مفاد أن القبض على قائد السيارة لم يقع على صورة مخالفة .

(٣١٣)

القضية رقم ٧٠٩ سنة ١٤ القضائية

تزوير . ورقة بيع . العقاب على التزوير فيها . لا يشترط أن يشتمل الحكم على بيان صريح بشأن توافر ركن الضرر . التوقيع على ورقة البيع بأختام مزورة لشهود عليها . من شأنه أن يلحق بهؤلاء الشهود ضرراً . إنه لما كانت ورقة البيع معتمة لأن تستخدم كسند لإثبات ملكية المشتري للبيع ، وكان تغيير الحقيقة فيها يلزم عنه بطبيعة الحال حصول ضرر للغير ، ثم لما كان التوقيع على ورقة البيع بأختام مزورة لشهود عليها من شأنه أن يلحق بالشهود ضرراً لأن توقيع الشاهد على الورقة يجعله مسئولاً عن صحتها ويعرضه للمسئولية الجنائية فى حالة ثبوت تزويرها — لما كان ذلك كان من غير الضرورى أن يشتمل الحكم الذى يعاقب على هذا التزوير على بيان خاص صريح بشأن توافر ركن الضرر مادام ذلك مستفاداً من ذات الواقعة الواردة فى الحكم .

جلسة ١٣ مارس سنة ١٩٤٤

برئاسة حضرة صاحب الفرة منصور إسماعيل بك وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات : جندي
عبد الملك بك وعبد الحق الجزايري بك وأحمد علي طوبية بك وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٣١٤)

القضية رقم ٣١٠ سنة ١٤ الفضائية

رشوة . أحكامها غير مقصورة على الموظفين العموميين والمأمورين والمستخدمين بل تناول كل مكلف
بخدمة عمومية . وكيل شونة بنك التسليف الذي يتسلم القمح المحجوز لحساب الحكومة طبقاً للأوامر
السرية . محاولة إرشائه . العقاب عليها بمقتضى المادة ١١١ عقوبات .

(المادتان ٨٩ و ٩٦ ع = ١٠٤ و ١١١)

إن الشارع لم يقصر تطبيق أحكام الرشوة على الموظفين العموميين والمأمورين
والمستخدمين أيًا كانت وظيفتهم بل نص في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات
على أن كل إنسان مكلف بخدمة عمومية يعتبر كالموظفين في باب الرشوة . فيكفي
إذن للعقاب أن يكون المقابل قدّم إلى شخص يقوم بعمل من الأعمال العامة ولو لم
يكن من طائفة الموظفين أو المأمورين أو المستخدمين العموميين . وكل ما يشترط
للعقاب في هذه الحالة أن يكون هذا الشخص قد كلف بالعمل العام من يملك
هذا التكليف . فوكيل شونة بنك التسليف وإن كان لا يعتبر من الموظفين
أو المستخدمين العموميين إلا أنه لما كان الأمر العسكري رقم ٣٤٣ الصادر في ٧
أبريل سنة ١٩٤٢ بمقتضى السلطة المخولة للحاكم العسكري العام بالمرسوم الصادر
في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ ، رغبة في تنظيم التموين في البلاد وتوفير الغذاء للسكان ،
قد أوجب على كل من يمتلك محصولاً من القمح الناتج من موسم سنة ١٩٤٢ أن
يسلم إلى الحكومة جزءاً من هذا المحصول يودعه الشون التي تعينها وزارة المالية
ووفقاً للأوضاع التي تقررها في هذا الشأن ، ولما كان قرار وزارة المالية الصادر
في ٧ أبريل سنة ١٩٤٢ تنفيذاً لذلك الأمر العسكري قد أوجب تسليم القمح المحجوز
لحساب الحكومة إلى شون بنك التسليف على أن يقدم إلى أمين الشونة الذي
يتعين عليه المبادرة إلى وزنه وتحديد درجة نظافته ولا يجوز له قبول قمح تقل درجة

نظافته عن ٢٢ قيراطا — لما كان ذلك ، فإن أمين الشونة والحالة هذه يكون مكلفا بخدمة عمومية بالمعنى المقصود في المادة ١٠٤ ع ، ومن يحاول إرشاءه يعاقب بالعقوبة الواردة في المادة ١١١ ع .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ اعتبر وكيل شونة بنك التسليف الزراعى قائما بخدمة عمومية فإن هذا البنك وإن كانت الحكومة قد ساهمت في رأس ماله إلا أنه لا يعتبر مصلحة عمومية بل هو شركة مساهمة ، وإن موظفيه والحال كذلك ليسوا بموظفين عموميين أو قائمين بخدمة عامة ، وهم لا يختلفون في ذلك عن موظفى باقى البنوك والشركات التجارية فإذا أخذ أحدهم رشوة أو حاول أحد إرشاءه فلا جريمة . والأمر العسكري رقم ٢٤٣ سنة ١٩٤٣ والقرار الوزارى رقم ٤٩ سنة ١٩٤٢ إذ أوجبا تسليم القمح المحجوز لحساب الحكومة إلى شون بنك التسليف لم يثيرا من الأمر شيئا . لأن الحكومة تستلم القمح من المزارعين كتاجرة ، وأمين الشونة ينوب عنها بهذه الصفة كما هو الشأن في كل تاجر يوكل عنه من يستلم الحبوب المبيعة لحسابه . ومن ثم فأمين الشونة المقول بأن الطاعن حاول إرشاءه ، لا يعتبر قائما بخدمة عمومية ، ولا عقاب على الشروع في الرشوة التي تقدم له .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله إنها : " نتحصل في أنه بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٤٢ ورد إلى شونة بنك التسليف بمصر صفاكية من القمح مقدارها ١٧ أردبا و٦ كيلات باسم إبراهيم مصطفى عبد الباقي بن أمى المتهم (الطاعن) ولم يقبل مجد الظاهر شهاب أمين الشونة هذا القمح لعدم نظافته وتردد المتهم على الشونة عدة مرات رجاء قبوله فأصر أمين الشونة على الرفض فذهب المتهم إليه بمزله بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٩٤٢ وقدم له مبلغ ٢٠٠ قرش على سبيل الرشوة رجاء قبول القمح ولم يقبل هذا المبلغ منه وقدمه إلى ضابط البوليس ، وقد تبين من الاطلاع على الأوراق أن أمين الشونة أشر على التصريح الخاص بالقمح

بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٤٢ برفض قبوله . وقد ظل القمح بالشونة حتى يوم ١٧ يونيو سنة ١٩٤٢ إذ تقرر قبوله وصرف ثمنه بعد استيفاء اللازم قانونا .
وبعد أن أورد الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت هذه الواقعة تقرر عرض إلى الدفاع المشار إليه في وجه الطعن ورد عليه بقوله : " إن المتهم (الطاعن) وإن لم يكن موظفا عموميا إلا أنه بصفته من أمناء شئون بنك التسليف له شأن آخر . ذلك لأن الأمر العسكري رقم ٢٤٣ وقرار وزارة المالية الصادر في ٧ أبريل سنة ١٩٤٢ يوجبان على أصحاب مقادير القمح المحجوز لحساب الحكومة تسليم هذا القمح إلى شونة بنك التسليف ويجب تقديمه إلى أمين الشونة الذي يتعين عليه المبادرة إلى وزنه وتحديد درجة نظافته ولا يجوز له قبول قمح يقل درجة نظافته عن ٢٢ قيراطا . وعلى ذلك فلا مین الشونة شأن في تحديد درجة نظافة القمح وقبوله أو رفضه تبعا لما يراه ، وهو في خصوص هذا الأمر يعتبر شخصا مكلفا بخدمة عمومية ، ومن ثم تصدق في حقه جرمة الرشوة " .

وحيث إن الشارع لم يقتصر على تطبيق أحكام الرشوة على الموظفين العموميين والمأمورين والمستخدمين أيا كانت وظيفتهم ، بل نص في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات على أن كل إنسان مكلف بخدمة عمومية يعتبر كالموظفين . فيكفي إذن للعقاب على الرشوة أن تقدم إلى شخص يقوم بعمل من الأعمال العامة ولو لم يكن من طائفة الموظفين أو المأمورين أو المستخدمين العموميين ، وكل ما يشترط للعقاب في هذه الحالة أن يكون قد كلف بالعمل العام من يملك هذا التكليف .

وحيث إن وكيل شونة بنك التسليف وإن كان لا يعتبر من الموظفين أو المستخدمين العموميين إلا أنه لما كان الأمر العسكري رقم ٢٤٣ الصادر في ٧ أبريل سنة ١٩٤٢ بمقتضى السلطة المخولة للحاكم العسكري العام بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ رغبة في تنظيم التموين في البلاد وتوفير الغذاء للسكان قد أوجب على كل من يمتلك محصولا من القمح الناتج من موسم سنة ١٩٤٢ أن يسلم إلى الحكومة حزا من هذا المحصول يودعه في الشئون التي تعينها وزارة المالية ووفقا للأوضاع

التي تقتزرها في هذا الشأن . ولما كان قرار وزارة المالية الصادر في ٧ أبريل سنة ١٩٤٢ تنفيذا لذلك الأمر العسكري قد أوجب تسليم القمح المحجوز لحساب الحكومة إلى شونة بنك التسليف على أن يقسم إلى أمين الشونة الذي يتعين عليه المبادرة إلى وزنه وتحديد درجة نظافته ، ولا يجوز له قبول قمح تقل درجة نظافته عن ٢٢ قيراطا — لما كان ذلك فإن أمين الشونة والحالة هذه يعتبر شخصا مكلفا بخدمة عمومية بالمعنى المقصود في المادة ١٠٤ سالفه الذكرو يعاقب من يحاول إرشاءه بالعقوبة الواردة في المادة ١١١ عقوبات التي طبقتها المحكمة .

(٣١٥)

القضية رقم ٢١١ سنة ١٤ القضائية

تعويض . والد الخني عليه . ادعاه بعد وفاة ابنه بحقوق مدنية على أساس الضرر الذي لحق ابنه . جائز ما دامت الجريمة النافذة . هنا الضرر ليست مما تتوقف المحاكمة فيها على شكوى الخني عليه . استنتاج تنازل الخني عليه عن التعويض من وفاته قبل أن يرفع دعوى التعويض . لا يصح . التنازل يجب أن يكون مريعا .

إذا كانت الجريمة من الجرائم التي لا تتوقف المحاكمة فيها على شكوى الخني عليه (جريمة ضرب) فلوالد الخني عليه بعد وفاته أن يدعى بحقوق مدنية على أساس الضرر الذي لحق ابنه من جرائمها . لأن من حقه بصفته وارثا أن يطالب بتعويض الضرر المادي والأدبي الذي سببته الجريمة لمورثه ، على اعتبار أن هذا الضرر يؤول في النهاية إلى مال يورث عن المضرور . وما دام الخني عليه قبل وفاته لم يتنازل صراحة عن حقه في التعويض فلا محل لافتراض هذا التنازل واستنتاجه من أن وفاته حصلت قبل أن يرفع دعوى التعويض .

(٣١٦)

القضية رقم ٢١٤ سنة ١٤ القضائية

غش البضاعة . عرض سمن صناعي زنج مرتفع درجة الحموضة للبيع . فساد ما قبله عليه . مجرد وجود هذا السمن في المحل الذي يبيع المتهم فيه أمثاله البقالة . عرض للبيع .

(القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١)

إن المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد نصت ، فما نصت ، على عقاب كل من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئا من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية مع علمه بغشها أو فسادها . فبقي أثبت الحكم أن المتهم عرض للبيع سمنا صناعيا زخا مرتفعة درجة حموضته ، فهذا الفساد في السمن المعروض معاقب عليه بمقتضى المادة المذكورة . ويعتبر عرضا للبيع بمجرد وجود السمن في المحل الذي يبيع المتهم فيه أصناف البقالة .

(٣١٧)

القضية رقم ٣٤٧ سنة ١٤ القضية

تفتيش . اشتباه رجل البوليس في شخص لما بدا له من حركاته أثناء كلامه معه . خلع هذا الشخص حذاءه وإلقاه على الأرض . ضبطه واقتياد المتهم إلى البوليس . وجود مختلر مدسوس في الحذاء . إدانته على أساس ضبط المادة المختلرة في الحذاء . لا خطأ .

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم هو الذي خلع بنفسه الحذاء الذي كان يحوى المادة المختلرة ، وأن رجل البوليس الذي اشتبه فيه ، بسبب ما بدا من حركاته أثناء كلامه معه ، قد ضبط الحذاء وهو ملقى على الأرض ، ثم قاد المتهم إلى البوليس حيث أبان للضابط وجهه اشتباهه في الحذاء وذكر له الظروف التي لا بدت ضبطه ، وتبين للضابط أن الحذاء رغم قدمه مصنوع بطريقة خاصة تدل على أن بداخله شيئا غريبا ، ففتح الخياطة التي به فمثر على المختلر المدسوس فيه ، فإن الحكم إذا استشهد على ثبوت التهمة بضبط المادة المختلرة في الحذاء الذي تحلى عنه المتهم على الصورة المتقدمة لا يكون قد أخطأ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن أن الشبهات التي ذكرها رجل البوليس للملكى على فرض صحته لا تؤدي إلى اعتبار الطاعن في حالة تلبس بالجريمة تبيح القبض والتفتيش بدون إذن من النيابة . وليس بصحيح أن الطاعن قبل التفتيش ، وعلى فرض أنه قبله فإن هذا القبول كان منصبا على تفتيش جسمه لا على تفتيش حذائه ، وعلى ذلك يكون القبض الحاصل عقب التفتيش قد وقع باطلا . ويكون تفتيش الحذاء وقع باطلا أيضا ، وما قام على الباطل فهو باطل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله : " إنه في أثناء مرور البوليس الملكى السيد فولى عبد المجيد في إحدى عربات السكة الحديد اشتبه في المتهم (الطاعن) لأنه عند ما أراد أن يكلمه ويستفسر منه عن الجهة الحاضر منها والتي يقصدها أشاح بوجهه عنه وأطل من نافذة القطار، ولكنه إزاء إلحاحه أخبره أنه قادم من السويس وقاصد بلرجا ، وقد لاحظ عليه أثناء إجابته أنه كان يخلع فردة خذائه اليسرى بخوف فلما سأله عما يفعل بالخذاء أغمى عليه إغماء بسيطة، الأمر الذى دعاه للاشتباه فيه وقد أمسك بها، أى بفردة الخذاء، وسأله عن مبعث خوفه منها مع أنها قديمة فقال له " أنا وقعت والجرأى بشيلته وواحد ضحك على " وأعطاهما إلى " وقال وصلها البسلة " . وطلب منه تفتيشه فقبل ولكنه لم يجد معه شيئا إلا أن شكل الخذاء كان ملفتا لنظره فلم يشأ أن يجازف هو بتفتيشه وفتحته لمعرفة ما بداخله فقاد المتهم إلى البوليس حيث أبان للضابط وجهة اشتباهه في الخذاء وذكر له الظروف التى لا يست ضبطه وقد تبين للضابط أن الخذاء رغم قدمه مصنوع بطريقة خاصة تدل على أن بداخله شيئا ففتش الحياطة التى به حيث عثر به على المختبر موضوع الجريمة " .

وحيث إنه لما كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن الطاعن هو الذى خلع بنفسه الخذاء الذى كان يحوى ما يحزره من مادة مخدرة، وأن رجل البوليس قد ضبط الخذاء بعد ذلك وهو ملقى على الأرض بغير أن يقوم بتفتيش الطاعن فلا يصح توجيه أى عيب للحكم إذا استشهد على ثبوت التهمة بضبط المادة المخدرة في الخذاء بعد أن تحلى عنه الطاعن على الصورة المتقدمة . أما تفتيش الطاعن والقبض عليه عقب ذلك ، فسواء أكان صحيحا على اعتبار أنه كان في حالة تلبس كما ذهب إليه الحكم المطعون فيه أم لم يكن صحيحا لأنه لم يكن في تلك الحالة كما يقول الطاعن ، فإن ذلك لا علاقة له بضبط المادة المخدرة ، ولا تأثير له في الدليل المستمد منه .

(٣١٨)

القضية رقم ٤٧٠ سنة ١٤ القضائية

تزوير :

- (أ) القصد الجنائي في التزوير . النية الخاصة في التزوير . إثبات الحكم أن المتهم غير الحقيقة في محضر فرز أنظار تنقية دودة القطن مع علمه بتزويرها وأن علمه هذا اقترن بنية استعمال المحرر في الحصول على نقود من الحكومة . يمكن في بيان توافر القصد الجنائي . احتمال حصول الضرر يمكن في جريمة التزوير سواء أكان المحرر رسمياً أم عرفياً .
- (ب) وصف التهمة . رفع الدعوى على المتهم لاشتراكه في جناية تزوير في ورقة رسمية . ترافع الدفاع على هذا الأساس . إدانته في جنحة تزوير في ورقة عرفية . لا خطأ في ذلك .

١ — إن القصد الجنائي في التزوير ينحصر في أمرين : (الأول) — وهو عام في سائر الجرائم — علم الخاني بأنه يرتكب الجريمة بجميع عناصرها التي تتكون منها طبقاً للقانون ، أى إدراكه أنه يغير الحقيقة في محرر بأحدى الطرق المنصوص عليها قانوناً وأن من شأن هذا التغيير أن يترتب عليه ضرر . (والثاني) — وهو خاص بجريمة التزوير — اقتران هذا العلم بنية استعمال المحرر فيما غير من أجله . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم غير الحقيقة في محرر هو محضر فرز أنظار تنقية دودة القطن بطريقة جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها ، وأن علمه هذا قد اقترن بنية استعمال المحرر في الحصول على نقود من الحكومة ، فإن في ذلك ما يكفي لبيان توافر القصد الجنائي في جريمة التزوير التي أدين من أجلها .

٢ — يجوز للحكمة بدون سبق تعديل في التهمة وبدون لفت نظر الدفاع أن تحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى عليه لعدم ثبوت بعض الأفعال المسندة أو لاستبعاد ركن أو ظرف مشدد . فإذا كان الدفاع قد ترافع عن المتهم على أساس الجنائية المرفوعة بها الدعوى عليه ، وهي اشتراكه في جناية تزوير ورقة رسمية ، فأدانتته المحكمة في الاشتراك في جنحة تزوير ورقة عرفية على أساس أن محضر فرز أنظار تنقية دودة القطن الذى وقع فيه التزوير لم يحوز بمعرفة موظف رسمى مختص بتحريره ، فإنها لا تكون قد أخطأت . لأن دفاع المحكوم

عليه في الجريمة المرفوعة بها الدعوى عليه يتناول حتما الجريمة التي نزلت إليها باستبعاد الظرف الذي ينقلها إلى جنائية .

٣ — إن احتمال حصول الضرر يكفى في جريمة التروير سواء أكان المحرر رسميا أم عرفيا .

جلسة ٢٠ مارس سنة ١٩٤٤

برئاسة حضرة صاحب العزة منصور إسماعيل بك وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات : جندي عبد الملك بك وأحمد محمد حسن بك وأحمد مل طوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٣١٩)

القضية رقم ٤٧٥ سنة ١٤ القضاية

(أ) ب) دخول مقار بقصد منع حيازته بالقوة . الحيازة التي يحياها القانون هي الحيازة الفعلية . الحيازة الفعلية القائمة على النصب والقوة . لا يحياها القانون . تعلم مقار على يد محضر تنفيذ الحكم قضائي . حصول الحيازة الفعلية للتسل . تحمل التسل من الحيازة وتركها لخصمه متين . استبعاد شخص هذا المقار من التسل . منع ذلك انخسف إياه من سكا . لا عقاب عليه . (المادة ٣٢٤ ع = ٣٧٠)

(ح) تعريض . الضرر الذي يصلح أساسا للطالبة بتعريض أمام المحاكم الجنائية . هو الضرر الناتج مباشرة عن الجريمة . الضرر الناتج من ظرف خارج عن الجريمة ولو كان متصلا براقتها . لا يصلح . مثال .

١ — إذا كان الظاهر مما أثبتته الحكم أن المتهمين من وقت أن تعرضوا لمورث المدعية بالحقوق المدنية ومنعا المستأجرة من دخول المنزل موضوع النزاع ، ذلك التعرض الذي عوقبا عليه جنائيا ، قد ظللا شاغلين هذا المنزل حتى اليوم الذي أراد من استأجره من المدعية بالحقوق المدنية دخوله للسكن فيه فتمعه هذان المتهمان ، مما مفاده أن المنزل كان في ذلك اليوم (وهو التاريخ المبين بوصف التهمة) في حيازة المتهمين لا المدعية بالحقوق المدنية ، فإنه لا تصح معاقبتهم على اعتبار أنهما دخلا عقارا في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة . ولا يغير من ذلك أن المدعية بالحقوق المدنية هي الحائزة الشرعية للمنزل ، لأن الغرض من العقاب في المادة ٣٧٠ ع

— كما يؤخذ من تعليقات الحقانية على قانون العقوبات — هو حماية الحياة الفعلية بقطع النظر عن الملكية أو الحياة الشرعية .

٢ — إنه وإن كان صحيحا أنه لا محل لحماية الحياة الفعلية إذا كانت قائمة على النصب أو القوة ، وأن من يتسلم عقارا على يد محضر تنفيذ الحكم قضائي تكون له حياة فعلية واجبة الاحترام في حق خصمه المحكوم عليه ، إلا أن هذا محله ألا يكون متسلم العقار قد تخلى عن حيازته وتركها لخصمه . أما إذا كانت الثابت بالحكم أن المدعية بالحقوق المدنية ، بعد أن قضى على المتهمين بالعقوبة من أجل واقعة التعرض لها في المنزل الذي كان في يدها ، قد تركتهما مقيمين به فظلا سنين يشغلانه إلى أن ذهب من استأجره منها للسكن فيه فتمناه ، فلا تصح معاقبتهم على أساس أنهما دخلا منزلا في حيازتها . لأن سكوتها على ذلك أكثر من ثلاث سنين يعتبر تخليا منها عن الحياة التي حصلت لها عن تنفيذ حكم الإخلاء .

٣ — إن الضرر الذي يصلح أساسا للمطالبة بتعويض أمام المحاكم الجنائية يجب أن يكون ناشئا مباشرة عن الجريمة ، فإذا كان نتيجة لظرف خارج عن الجريمة ولو متصلا بواقعتها ، فلا تجوز المطالبة بتعويض عنه أمام تلك المحاكم ، سواء بطريق تدخل المجني عليه في الدعوى العمومية المقامة من النيابة أو برفعها الدعوى مباشرة منه . وإذن فإذا كان الضرر الذي جعله الحكم أساسا للقضاء بالتعويض لم يكن ناشئا عن واقعة التعرض المرفوعة بها الدعوى بل كان أساسه عدم انتفاع المدعية بالحقوق المدنية بالمنزل موضوع النزاع في مدة سابقة على تاريخ التعرض ، فهذا — مهما كان اتصاله بالجريمة المرفوعة بها الدعوى — خارج عن موضوع الجريمة ، فلا يجوز أن يكون الضرر الناشئ عنه أساسا لدعوى مدنية أمام المحاكم الجنائية ، والمدعية وشأنها في المطالبة بمحقها أمام المحكمة المدنية .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن أن الطاعنين تمسكا في دفاعهما أمام محكمة الموضوع بأنه لم يقع منهما في يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٤١ وهو اليوم المبين في وصف التهمة

ما يعتبر دخولا في المنزل لمنع حيازة المدعية بالحقوق المدنية لأنهما كانا مقيمين به فعلا من قبل هذا التاريخ بخمس سنين، ولم يكن في حيازة المدعية . ولكن المحكمة تركت البحث فيما وقع يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٤١ وهل يكون في ذاته جريمة، وبحث في الأحكام السابق صدورها ضد الطاعنين، ومنها حكم منع التمتع المدنى الصادر بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٣٦ في القضية رقم ٢٣٢٣ سنة ١٩٣٥ محكمة قنا والحكم الجنائى الصادر بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٤٠ في القضية رقم ٥٤ سنة ١٩٣٨ محكمة قنا الجزئية والقاضى بمقابها من أجل دخولها المنزل، موضوع النزاع . وقالت إن استمرارهما في وضع اليد عليه رغم الأحكام الصادرة ضدهما يعد جريمة منطبقة على المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات وقضت عليهما بالعقوبة المنصوص عليها في هذه المادة وبإلزامهما بتعويض هوربع المنزل عن المدة التي ظلا متغيبين به فيها . وبذلك تكون المحكمة قد أخطأت في تطبيق القانون : (أولا) لأنها عاقبت الطاعنين عن فعل حدث منذ أكثر من خمس سنين، ولم تبحث فيما وقع منهما في التاريخ المدين بوصف التهمة . (ثانيا) لأنها عاقبتهم مرة أخرى عن فعل سبق أن عوقبا عليه في القضية رقم ٥٤ سنة ١٩٣٨ جنح قنا . (ثالثا) لأن الجريمة التي عاقبتهم من أجلها سقطت بمضى المدة . (رابعا) لأنها إذ قضت عليهما بربع المنزل عن مدة خمس سنين سابقة على واقعة الدعوى تكون قد خرجت عن نطاق اختصاصها وقضت بمحقوق غير ناتجة عن الفعل المسند إلى الطاعنين .

وحيث إن الحكم الابتدائى قد بين واقعة الدعوى في قوله إنها : "تتصل"
 "في أن جورجى بسطس كان يملك منزلا مساحته ٣٧٠ ذراعا كانتا يندرجان
 "بشارع الأنصارى يحده من بحرى الشارع العمومى ومن شرق شحاته غالى
 "وآخرون ومن قبل شكرى نخله (المتهم الأول) وآخرون ومن غرب ورثة
 "عطا الله زيد والآن زكية اسطفانوس، آل إليه بطريق المشتري من زوجته
 "السابقة سيدة جرجس بمقتضى عقد بيع مؤرخ في ٥ أغسطس سنة ١٩١٩"

"وهذه تملكته بطريق المشتري من أخيه بساليوس ومن جميع ورثة بسطس"
 "أبادير بمقتضى عقدى بيع : أحدهما مؤرخ في ١٨ يونيو سنة ١٩١٧ ، والثاني"
 "في ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٧ وكان هذا المنزل جزءا من منزل مساحته ٣٢٨"
 "ذراعا مكلف باسم بساليوس أبادير وآخرين يملك فيه المتهم الأول (الطاعن "
 "الأول) وأخوه موسى بطريق الإرث عن والدهما نخله بساليوس ٩٨ ذراعا"
 "فقط وقد تخصص جورجي بسطس بالجزء السابق ذكره البالغ قدره ٢٧٠ ذراعا"
 "وأجرى فيه تصليحات وإضافات ، وتخصص المتهم الأول وأخوه موسى بالجزء"
 "الآخر البالغ قدره ٩٨ ذراعا وهو يقع في الجهة القبلية من الجزء الأول ."
 "وفي ١٨ يوليو سنة ١٩٢٠ وقف جورجي بسطس المنزل المذكور وأطيانا"
 "وأملأكا أخرى على نفسه ومن بعده على مستحقين ذكرهم بجهة الوقف وشرط"
 "لنفسه النظر حال حياته . وتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٩٢٧ عمل حجة تفسير"
 "في الاستحقاق وفي النظر في النظر من بعده للست زكية اسطفانوس (المدعية "
 "بالحق المدني) وقد وقع المتهم الأول على هذه الحجة الأخيرة بصفة شاهد ، وقد"
 "وضع يده على هذا المنزل من تاريخ مشتراه بدون منازع بطريق السكن والتأجير"
 "لغير حتى يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٤ إذ فتح المنزل لبعض الصناع لإصلاحه فاقطعته"
 "المتهمان (الطاعنان) وموسى نخلة عنوة وتمرضوا له فشكا أمره للجهات المختصة"
 "وتحقق شكواه . وشهدت الشهود بما يؤيد وضع يده وتمرض المذكورين"
 "له ، ورفضت النيابة العمومية الدعوى ضده بتهمة أنهم في يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٤"
 "دخلوا منزلا لجورجي بسطس ولم يخرجوا منه بناء على تكليفهم بالخروج"
 "وقيدت بتمرة ١١٤٥ سنة ١٩٣٤ وقضى فيها بالبراءة وبنت المحكمة حكمها على"
 "أن المنزل موضع نزاع جدى بين الطرفين كفة المتهمين فيه الراجحة إذ أنهم"
 "استندوا على حجة وقف مسجلة في ١٨ يولييه سنة ١٩٢٠ صادرة من جئهم"
 "المرحوم بساليوس أبادير في حين أن الجنى عليه ركن في إثبات ملكيته على عقود"
 "بيع غير مسجلة ولا ثابتة التاريخ وأنه إزاء ذلك لا يمكن للقاضى الجنائى معرفة

” من له الحق في وضع اليد العارضة وأن من حق المتهمين الاستفادة بقاعدة “
 ” (الشك يجب تأويله لمصلحة المتهم) . فلجأ بعدئذ إلى رفع الدعوى ٣٣٣٣ “
 ” سنة ١٩٣٥ بصفته ناظرا على الوقف طلب فيها الحكم بمنع تعرضهم له في هذا “
 ” المنزل وتسليمه إليه وقد أحيلت الدعوى للتحقيق ولما ثبت للحكمة من شهادة “
 ” الشهود أنه الواضع اليد على هذا المنزل وأنه لم يمض على تعرض المذكورين “
 ” له أكثر من سنة قضت بمنع تعرضهم ، ولكنها أغفلت الحكم بالتسليم فاستأنف “
 ” المحكوم ضدهم وهم المتهمان وموسى نخلة هذا الحكم واستأنف هو استئنافا “
 ” فرعيا طالب الحكم بالتسليم وقيد الاستئناف بتمرة ٩٠ سنة ١٩٣٦ قنا . وبعد “
 ” أن فحصت المحكمة الاستئنافية موضوع النزاع وتصفحت مستندات الطرفين “
 ” وكلفت أحد أعضائها بالانتقال لمحل النزاع ومعاينته وتنفيذ هذا القرار قضت “
 ” بتأييد الحكم المستأنف وتسليم المنزل موضوع النزاع . وبتاريخ ٦ مايو “
 ” سنة ١٩٣٧ قام أحد المحضرين وسلم هذا المنزل لجورجي بسطس بدون أن يخليه “
 ” من أمتعة المحكوم ضدهم فاضطر إزاء عدم إذهابهم للإخلاء إلى رفع الدعوى ٥٠٠٨ “
 ” سنة ١٩٣٧ قنا طلب فيها الحكم بصفة مستعجلة بإخلاء هذا المنزل وتسليمه “
 ” إليه خاليا ، وقضى له فعلا بالطلبات بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٧ ولم يستأنف “
 ” هذا الحكم . وفي يوم ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٧ ذهب أحد المحضرين ليسلم “
 ” المنزل خاليا فعارض المحكوم ضدهم في التسليم فاستعان برجال الضبط وتمكن من “
 ” تسليمه وإخلائه فعلا غير أنه في يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عند ما أراد رشيدى “
 ” محمد الذى استأجر هذا المنزل دخوله منعه المذكوران آتفا وهما المتهمان الحاليان “
 ” وموسى نخلة وتماسكوا معه فرفع شكواه للجهة المختصة وبعد تحقيقها أقامت النيابة “
 ” العمومية الدعوى ٥٤ سنة ١٩٣٨ ضدهم بتهمة دخوله منزلا في حيازة أخرى بغير “
 ” منع حيازته بالقوة ، وادعى جورجي بسطس مدنيا . وفي أثناء سير الدعوى توفى “
 ” خلف محل السيدة زكية اسطفانوس المدعية بالحق المدنى في هذه الدعوى “
 ” بصفتها الناطرة على هذا الوقف من بعده بحكم حجة النظر السابقة الذكر ، وقضى “

”بتقديم كل من المتهمين مائة قرش و بعدم قبول الدعوى المدنية ، مستندة في هذا “
 ”السطر الأخير إلى أن المدعية بالحق المدني ليس لها شأن في المطالبة بالتعويض “
 ”لا على أساس أنه مقابل ضرر مادي لأنها ناظرة وقف ولا على أساس أنه مقابل “
 ”ضرر أدبي لأن التعرض كان للناظر السابق وهو الذي لحقته الإساءة وقد توفى “
 ”وقد استأنف المتهمون هذا الحكم ولم يحضروا في الاستئناف فتأيد غيابيا ولم “
 ”يعارضوا ورغم ذلك ظل هؤلاء شاغلين لهذا المنزل ، وفي يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٤١ “
 ”أراد محمد علي أحمد الشريف الشهير بخراب الذي استأجر المنزل من الناظرة “
 ”زكية اسطفانوس السكن فيه فتمعه المتهمان بحجة أنه ملكهما وتشاحن الطرفان “
 ”فما إن رأهما عسكري البوليس أحمد أحمد عثمان على هذا الخلاف حتى أحضرهما “
 ”للبندري وأجرى التحقيق . وأصر المتهمان على عدم الخروج من المنزل وعلى عدم “
 ”تمكين الناظرة أو مستأجرها من دخوله والانتفاع به ، وحضر عن الناظرة صهرها “
 ”صليب أفسدى جورجي وأيدى أقواله وقدم مستنداتها الدالة على توفر حيازة “
 ”الوقف لهذا المنزل وعلى أن يد المتهمين يد غاصبة وأنهم ليس لهم حق في البقاء “
 ”فيه . وبعد أن فحصت النيابة التحقيقات رأت التنبيه على المتهمين بعدم التعرض “
 ”وبإخلاء المنزل وتمهدا بذلك في المحضر المؤرخ في ٢١ يوليو سنة ١٩٤١ ولكنهما “
 ”لم يفعلا وظلا في المنزل ولم يسلماه للناظرة (المدعية بالحق المدني) “ . وبعد أن “
 ”أورد الأدلة على ثبوت هذه الواقعة تعرض إلى دفاع الطاعتين ثم قال : ” إن “
 ”ما وقع منهما حسبا تقدم بيانه بعد جريمة منطبقة على المادة ٣٧٠ عقوبات “
 ”إذ كل ما تتطلبه هذه الجريمة من أركان أربعة هي الدخول والبقاء في منزل “
 ”مسكون أو معة للسكني الخ في حيازة شخص بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد “
 ”ارتكاب جريمة فيه . ويراد بالدخول الدخول غير المشروع أو الذي لم يأذن به “
 ”حائز المنزل ، وهذا الركن ثابت مما سبق تفصيله . وأما ركن الحيازة فثبت أيضا “
 ”من الأحكام الصادرة من دعاوى منع التعرض والإخلاء ومحاضر التسليم والإخلاء “
 ”المرفقة بحافظة المدعية بالحق المدني ومن الحكم الصادر في قضية الجنحة رقم ٥٤ “

” سنة ١٩٣٨ القاضي بمقاب المتهمين لدخولها هذا المنزل بقصد منع حيازة الوقف له .“
 ” وأما عن ركن القوة أو عبارة أخرى القصد الجنائي فلا يشترط قانونا أن يعمد
 ” الجنائي إلى استعمال القوة فعلا بل منع حيازة الحائز بل يكفي أن يكون قد دخل بقصد
 ” استعمالها . وهذا الركن متوفر في هذه التهمة توفرا تاما من وجود المتهمين بالمنزل
 ” الذي انتهكت حرمة ومن طرد محمد أحمد على الذي استأجره وأراد دخوله للانتفاع
 ” به ومن إصرارهما أمام البوليس وأمام النيابة وأمام المحكمة على البقاء فيه وعدم
 ” إخلائه وصلى استقرارهما في التعرض منكرين على ناطرة الوقف المثلثة لهذا الوقف
 ” حيازتها الثابتة له مدعين بدون وجه حق أنهما الحائزان له دونها ، إذ هذه الادعاءات
 ” المنطوية على نية الغصب تكفي وحدها للدلالة على قصد استعمال القوة إذا لزم
 ” الأمر . ويؤيد هذا كل التأييد أنهما لم يكترا بالأحكام العديدة الصادرة ضدّهما
 ” بمنع التعرض والإخلاء ولا محاضر التسليم ولم يرتدعا بالعقوبة التي قضى بها عليهما
 ” في الجنبعة رقم ٥٤ سنة ١٩٣٤ . وإنه مما تقدم تكون التهمة قائمة الأركان وافرة
 ” الأدلة ولذلك يتعين معاقبة المتهمين وفقا للأداة السابقة الذكر . وإن المدعية
 ” بالحق المدنى بصفتها ناطرة على الوقف طلبت إلزام المتهمين متضامين بمبلغ
 ” ٢٥ جنيا بصفة تعويض مقابل ما نال الوقف من ضرر ناشئ عن عدم الانتفاع
 ” بالمنزل المذكور وعن تعرض المتهمين في هذا المنزل بدون وجه حق وإن هذه
 ” الدعوى على أساس لبثت التهمة على المتهمين وترى المحكمة أن التعويض المطلوب
 ” غير مبالغ فيه نظرا لما تبين من الأوراق أن المتهمين ظلّا شاغلين لهذا المنزل
 ” أكثر من خمس سنوات وأن ريعه في السنة لا يقل عن ١٢ جنيا ومن ثم يتعين
 ” الحكم للمدعية بطلباتها . على أن ما حكمت به المحكمة من هذا التعويض لا يسقط
 ” حقها في المطالبة بالباقي من الربيع بدعوى على حدة إذا شامت .“ وقد أخذ الحكم
 ” المطعون فيه بتلك الأسباب وأضاف إليها : ” إنه ثابت من الوقائع المبينة تفصيلا
 ” في الحكم المستأنف أن المنزل قد حكم بإخلائه لصالح المدعية بالحق المدنى وتسلم
 ” لها فعلا بحضور تسليم رسمي مؤرخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٧ وقضى بعد ذلك على .“

” المتهمين جنائيا لدخولها هذا المنزل بقصد منع حيابة المدعية بالحق المدنى بالقوة “
 ” فلهذا لا تعتبر حيابة المتهمين للترل مع التسليم بها فرضا حيابة قانونية لأنه لا محل
 ” لحماية الحيابة الفعلية إذا كانت مؤسسة على الغصب أو التعدى كما أنه يكفى
 ” للدلالة على توفر الحيابة التى يحجبها القانون للمدعية بالحق المدنى أن يكون العقار
 ” قد سلم فعلا إليها بمقتضى محضر تسليم رسمى وهو ما ثبت مما سبق بيانه ... الخ “ .
 وحيث إنه يبين مما تقدم أن الطاعتين من وقت أن تمزضا لم ترث المدعية
 بالحقوق المدنية ومتعا مستأجره فى يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧ من دخول المنزل
 موضوع النزاع ذلك التعرض الذى عوقبا عليه جنائيا بالحكم الصادر فى القضية
 رقم ٥٤ جع قنا سنة ١٩٣٨ قد خلا شاغلين لهذا المنزل إلى أن كان يوم ٢٦ مارس
 سنة ١٩٤١ حيث أراد محمد على أحمد الشريف الذى استأجره من المدعية بالحقوق
 المدنية دخوله للسكن فيه فتمعه الطاعتان مما يستفاد منه أن المنزل كان فى يوم ٢٦
 مارس سنة ١٩٤١ (وهو التاريخ المبين بوصف التهمة) فى حيابة الطاعتين لا المدعية
 بالحقوق المدنية ، ومن ثم لا تصح معاقبتها على اعتبار أنها دخلا عقارا فى حيابة
 آخر بقصد منع حيابته بالقوة ، ولا يغير من ذلك أن المدعية بالحقوق المدنية بصفتها
 ناظرة للوقف هى الخاتمة الشرعية للمنزل موضوع النزاع لأن الغرض من المادة
 ٣٧٠ عقوبات ، كما يؤخذ من تعليقات الحقانية على قانون العقوبات ، هو المعاقبة
 على أفعال التعرض بالقوة إلى واضع اليد الفعلى على العقار بقطع النظر عن الملكية
 أو الحيابة الشرعية .

وحيث إنه وإن كان صحيحا ما جاء بالحكم المطعون فيه من أنه لا محل لحماية
 الحيابة الفعلية إذا كانت مؤسسة على الغصب أو التعدى ، وأن من يتسلم عقارا
 على يد محضر تنفيذ الحكم قضائى تحصل له يمتز هذا التسلم حيابة فعلية واجبة
 الاحترام قانونا فى حق خصمه المحكوم عليه ، إلا أن هذا محله أن لا يكون مستلم العقار
 قد تخلى عن حيابة تركها لخصمه . أما والثابت بالحكم المطعون فيه أن المدعية
 بالحقوق المدنية بعد أن قضى على الطاعتين بالعقوبة من أجل واقعة التعرض التى

ارتكباها في يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧ قد تركتهما مقيمين بالمنزل موضوع النزاع فظلا يشغلانه إلى أن ذهب من استأجره منها في يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٤١ للسكن فيه فنعاه فلا تصح معاقبتهما على أساس أنهما دخلا منزلا في حياتهما . لأن تركها لهما مقيمين به وسكوتهما على ذلك أكثر من ثلاث سنين يعتبر تخليا منها عن الحياة التي حصلت لها عند تنفيذ حكم الإخلاء .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن الواقعة الثابتة بالحكم غير معاقب عليها قانونا ولذلك يتعين نقض الحكم وبراءة الطاعنين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بنى قضاءه في الدعوى المدنية على "أن المدعية " بالحق المدني بصفقتها ناظرة على الوقف طلبت إلزام المتهمين متضامين بمبلغ " ٢٥ جنيها بصفة تعويض مقابل ما نال الوقف من ضرر ناشئ عن عدم الانتفاع " بالمنزل المذكور وعن تعرض المتهمين (الطاعنين) في هذا المنزل بدون وجه حق . " " وأن هذه الدعوى على أساس ثبوت التهمة على المتهمين وترى المحكمة أن التعويض " المطلوب غير مبالغ فيه نظرا لما تبين من الأوراق من أن المتهمين ظلا شاغلين لهذا " المنزل أكثر من خمس سنوات وأن ريعه في السنة لا يقل عن ١٢ جنيها... الخ . "

وحيث إن الضرر الذي يصلح أساسا للطالبة بتعويض أمام المحاكم الجنائية يجب أن يكون ناشئا عن الجريمة المعروضة على المحكمة مباشرة فإذا لم يكن إلا نتيجة خرف خارج عن الجريمة ولو كان متصلا بها فلا تجوز المطالبة بتعويض عنه أمام تلك المحاكم بطريق تدخل المجني عليه في الدعوى أو رفعها مباشرة أمامها .

وحيث إن الضرر الذي أشار إليه الحكم المطعون فيه وجعله أساسا للقضاء بالتعويض لم يكن ناشئا عن واقعة التعرض المرفوعة بها الدعوى والمقول بمحصولها في يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٤١ بل كان أساسه عدم انتفاع المدعية بالحق المدني بالمنزل موضوع النزاع في مدة سابقة ، وهذا الأمر مهما كان اتصاله بالجريمة المرفوعة بها الدعوى فهو خارج عن موضوع هذه الجريمة ولا يجوز أن يكون الضرر الناشئ

عنه أساسا للدعوى مدنية أمام المحاكم الجنائية . ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول هذه الدعوى والمدمية بالحق المدني وشأنها في المطالبة بحقوقها أمام المحكمة المدنية .

(٣٢٠)

القضية رقم ٧٣٤ سنة ١٤ القضائية

قسوة . متى تم جريمة القسوة المشار إليها في المادة ١٢٩ ع لا يشترط أن يكون المتهم وقت ارتكابه الاعتداء قائما بأداء وظيفته . بلوغ الاعتداء درجة معينة من الجسامة . لا يشترط . خلو الحكم الذي يناقش على هذه الجريمة عن ذكر اسم المجني عليه أو عن بيان ما وقع من العدوان بالتفصيل أو بيان أن المتهم كان وقت استعماله القسوة يؤدي وظيفته . لا يعيبه بما يستوجب تقضيه . (المادة ١٣١ ع = ١٢٩) إن جريمة القسوة المشار إليها في المادة ١٢٩ ع تتم كلما استعمل الموظف أو المستخدم العمومي القسوة مع الناس اعتمادا على وظيفته بحيث يخل بشرفهم أو يحدث آلاما بأبدانهم . ولا يشترط في ذلك أن يكون المتهم وقت ارتكابه الاعتداء قائما بأداء وظيفته ، أو أن يكون الاعتداء على درجة معينة من الجسامة . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم وهو من رجال البوليس اعتدى على المجني عليهم بالضرب اعتمادا على وظيفته فأحدث بهم جروحا فليس مما يستوجب تقضيه أنه لم يذكر فيه ما إذا كان المتهم وقت استعمال القسوة كان يؤدي وظيفته ، أو لم يرد به اسم المجني عليه ، أو بيان ما وقع من العدوان بالتفصيل .

جلسة ٢٧ مارس سنة ١٩٤٤

برئاسة حضرة صاحب العزة منصور إسماعيل بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : بجندى عبد الملك بك ومحمد الفتى الجزائري بك وأحمد على علوية بك وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٣٢١)

القضية رقم ٧٣١ سنة ١٤ القضائية

- (أ) حكم . تسييه . تضاربه في الأسباب . تقض . مثال . مشبه هارب من المراقبة . إطلاق حمار عليه .
- (ب) قتل . نية القتل . استناد الحكم لإثبات نوافرها إلى قول لا يفتق وما أثبتته الحكم قبلا من الكشف الطبي . قصور .

١ — إذا كانت المحكمة قد أثبتت في موضع من حكمها أن التهمة المسندة إلى المتهم (وهي شروع في قتل) "ثابتة قبله ثبوتاً كافياً من شهادة المجنى عليه (وهو مشبوه هارب من المراقبة مطلوب القبض عليه) الدالة على أن المتهم أطلق عليه العيار الناري قاصداً قتله بسبب الضغائن المستحكمة بين أسرة العمدة وأبيه"، كما أثبتت في موضع آخر منه ردّاً على دفاع المتهم من أنه كان فيما وقع منه حسن النية "أن هذا الدفاع غير مقبول قانوناً لأن ظروف الحادث تدل دلالة واضحة على أن المتهم لم يتخذ الاحتياطات الكافية لضبط المجنى عليه بل أطلق عليه العيار قاصداً إصابته دون وجود مبرر لذلك، وكان في مقدوره أن يطلق النار في الهواء إرهاباً أو يصوِّب العيار نحو قدميه إذا حسنت نيته كما يزعم وقصد منع المجنى عليه من الهروب"، ثم قالت عند تقديرها للعقوبة "إنها ترى استعمال الرافعة معه لعدم وجود سوابق له، ولأنه فيما اقترفه كان مدفوعاً بعامل الرغبة في القبض على المجنى عليه المهرب" — فهذا منها لا يسمح لمحكمة النقض أن نتعرف حقيقة الواقعة، هل كان المتهم يقصد الانتقام من المجنى عليه بسبب الضغائن التي أشارت إليها، أو أنه كان يؤدي واجبه عند ما أطلق عليه العيار مدفوعاً بعامل الرغبة في القبض عليه. وهذا التضارب يعيب الحكم.

٢ — إذا كانت المحكمة في استدلالها على توافر نية القتل لدى المتهم لم تعتمد إلا على ما قاتنه من استعماله آلة قاتلة وتصويبها نحو المجنى عليه في الرأس وهو مقتل، وكان ما أثبتته المحكمة نقلاً عن الكشف الطبي هو أن العيار أصاب المجنى عليه بالوجه الخلفي للكتف الأيسر، وأن اتجاه المقدوف في جسم المصاب كان من أسفل إلى أعلى لأنه كان عند إصابته مثني الجزء الأعلى من جسمه إلى الأمام، فهذا الذي جاء به الحكم ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة من أن تصويب العيار كان نحو المجنى عليه إلى الرأس وهو مقتل الأمر الذي بنت عليه قوتها بتوافر نية القتل، إذ أنه متى كان المجنى عليه ثانياً الجزء الأعلى من جسمه — كما أثبتته المحكمة نقلاً عن الكشف الطبي — فإن اتجاه الإصابة وهو على هذا

الوضع من أسفل إلى أعلى لا يفيد أن تصويب العيار كان إلى الرأس . ولهذا يكون الحكم قاصرا قصور يعيبه .

(٣٢٢)

القضية رقم ٧٧٨ سنة ١٤ القضية

اختلاس الأشياء المحجوزة - جريمة وقتية - متى تبدأ مدة سقوط الدعوى بها ؟ من وقت وقوع فعل الاختلاس ولو كان الحاجز لم يسلم بوقوعه . متى يعتبر يوم ظهور الاختلاس تاريخا للجريمة ؟ تعيين يوم وقوع الجريمة - موضوعي إلا إذا كان مبنيًا على اعتبارات قانونية صرفة .

إن اختلاس الأشياء المحجوزة جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد وقوع فعل الاختلاس . ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى بها من ذلك الوقت ولو كان الحاجز لم يعلم بوقوع الاختلاس ، إذ علم المحقق عليهم ليس شرطًا في تحقق الجرائم ووقوعها . واعتبار يوم ظهور الاختلاس تاريخًا للجريمة محله ألا يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق . ولا شك أن تعيين يوم وقوع الجريمة من شأن قاضي الموضوع ، إلا أنه إذا كان قضاؤه في ذلك غير مستمد من الواقع الثابت في الدعوى بل مبنيًا على اعتبارات قانونية صرفة فإن حكمه يكون خاضعًا لمراقبة محكمة النقض .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن أن الطاعن دين عن جريمة اختلاس قطن محجوز قبل بارتكابها في أول فبراير سنة ١٩٤٣ ، وقد دفع في جلسات المحكمة بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية ضده مرتكبا على أن الحجز وقع في ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٨ على زراعة القطن المملوكة للدين أحمد مرسى عبد الله ، وأقيم الطاعن حارسا عليها ، وأنه عقب الحجز تسلم المدين من الطاعن زراعته وتصرف في محصولها بالبيع ، وقد سكت الحاجز حتى يوم أول فبراير سنة ١٩٤٣ حيث عينه لإجراء البيع فيكون قد مضى على تمام جريمة الاختلاس أكثر من المدة القانونية لسقوط الحق في إقامة الدعوى . ويقول الطاعن إن المحكمة الاستئنافية رفضت هذا الدفع وبنت قضاءها

على أن جريمة التبيد لا تقع إلا عند المطالبة بالشيء المحجوز ، وإن مدة سقوط الحق في إقامة الدعوى لا تبدأ إلا من تاريخ ظهور الجريمة إلا إذا كان الدائن الحاجز قد علم بمحصول التصرف في تاريخ سابق . ويقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه لم يحقق موضوع الدفع واكتفى برفضه بناء على نظرية قانونية . ولما كانت هذه النظرية غير صحيحة فإن رفض الدفع يكون على غير أساس ويتعين معه نقض الحكم .

وحيث إن جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد الاختلاس ، ومن ثم وجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى العمومية من ذلك التاريخ سواء أعلم الحاجز بوقوع الجريمة أم لم يعلم ، إذ لا شأن لعلم المجني عليهم بتحقيق الجرائم ووقوعها . ولئن جرى صرف القضاء على اعتبار يوم الكشف عن جريمة الاختلاس تاريخاً لحدوثها فحله عدم قيام دليل على حدوثها في تاريخ سابق ، وإذا كان تعيين يوم وقوع الجرائم من شأن قاضي الموضوع إلا أنه إذا كان قضاؤه في ذلك غير مستمد من الواقع ولا من بحث موضوعي بل مبني على اعتبارات ومبادئ قانونية لا تمت إلى الموضوع بصلة فإن حكمة في ذلك يكون خاطئاً .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن الطاعن أبدى دفعا بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية وبناء على أن المجز وقع في أغسطس سنة ١٩٣٨ ، وأنه عقب ذلك وفي ذات السنة تسلم منه المدين المحجوز عليه محبولة وتصرف فيه ، وبذا وقعت جريمة الاختلاس ، ولما كانت إقامة الدعوى لم تحصل إلا في سنة ١٩٤٣ فتكون إقامتها بعد مضي المدة الكافية لسقوطها ، وقد أشهد على ذلك شاهداً واقفه . ثم قضت المحكمة برفض الدفع وقالت في ذلك " إن شاهد النفي شهد أن التصرف في المحجوز بالبيع حصل في سنة ١٩٣٨ ، ولم يقل إن الدائن (الحاجز) علم بذلك ، ولو ثبت أن الدائن كان قد علم بالتصرف في المحجوز في سنة ١٩٣٨ لسقط الحق في إقامة الدعوى العمومية لمضي أكثر من ثلاث سنوات على هذا التاريخ ، أما وقد ثبت أن التبيد لم يظهر إلا في اليوم المحدد للبيع فإن الدفع بالسقوط يكون في غير محله " .

وحيث إنه يستفاد من ذلك أن محكمة الموضوع قد فصلت في الدفع بناء على ما رآته في أمر مبدأ جريان المدة اللازمة لسقوط الدعوى وهو ما لا يتفق مع التطبيق الصحيح للقانون، ولما كانت لم تفحص واقعة الدفع من حيث موضوعها وما قرره الطاعن في شأن حصول الاختلاس بالفعل في التاريخ الذي عينه فيكون حكمها متعينا نقضه .

(٣٢٣)

القضية رقم ٧٨٧ سنة ١٤ القضائية

تلبس . مظاهر خارجية تلبس بارتكاب القتل المكون للهجرة . تلبس . مثال . متهم . مشاهدته ينتقل في سيارة الأوتو بلس ويخرج من جيبه علبة فيها ورق ملفوف ويسلم ورقة منها إلى قراض النذرك الذي أعطاه نقودا وتذكرة ركوب . القبض عليه وتفتيشه جائزاً على أساس تلبسه بجرمة إحراز المخدر . إذا وجدت مظاهر خارجية فيها بذاتها ما ينفي بارتكاب الفعل الذي تتكون منه الجريمة فذلك يكفي لقيام حالة التلبس بالجريمة . ومن قبيل المظاهر المذكورة أن يشاهد المتهم وهو ينقل من مكانه بالدرجة الثانية من سيارة الأوتو بلس التي كان يركب فيها إلى الدرجة الأولى ويخرج من جيبه علبة من الصفيح يفتحها ويخرج منها واحدة من أوراق ملفوفة يسلمها في حذر المريب لقراض التذاكر الذي أعطاه ثلاثة قروش وتذكرة الركوب بدل أن ينقده هو أجرة الركوب . فالقبض على هذا المتهم وتفتيشه جائزاً في هذه الحالة على أساس تلبسه بجرمة إحراز المخدر ولو لم يكن من قام بذلك من رجال الضبطية القضائية .

جلسة ٣ أبريل سنة ١٩٤٤

برئاسة حضرة صاحب العزة منصور إسماعيل بك وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات : جندى عبد الملك بك وعبد الحفي الجزايرى بك وأحمد على علوبة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك المستشارين .

(٣٢٤)

القضية رقم ١١٨ سنة ١٤ القضائية

ذئف . تقرير من طبيب نديه المجلس الخلى للكشف على المدعية بالحق المدنى . اتهام المتهم بنشربه بتوزيع صور منه على عدة أشخاص بقصد التشهير بالمدعية . اكتفاء المحكمة بالقول بأنه لم يحدث طبع ولا نشر للتقرير كما تنطه المادة ١٧١ عقوبات دون بيان المقدمات المؤدية لذلك في حين أن المتهم لم ينكر التوزيع صراحة . قصور . كان من الواجب بحث التوزيع من حيث مداه والنشر منه . القذف كما يتحقق بالصيغة التركيدية يتحقق بالصيغة التشكيكية .

إذا كان من وقائع القذف المرفوعة بها الدعوى على المتهم أنه نشر تقرير الطبيب المعين من المجلس الملى للكشف على المدعية بالحق المدنى الوارد فيه أنها مصابة بارتشاء خلقى فى غشاء البكارة ناشئ عن ضعف طبيعى فى الأنسجة مما يجعل لإيلاج عضو الذكراً ممكناً من غير إحداث تمزق ولا يمكن طلياً البت فيما إذا كان سبق لأحد مباشرتها، وذلك بطريقة توزيع صور من هذا التقرير على عدة أشخاص بقصد التشهير بالمدعية — إذا كان ذلك، وكان كل ما ذكرته محكمة الموضوع عن هذه الواقعة هو "أنها ترى أنه لم يحدث طبع ولا نشر للتقرير كما تتطلبه المادة ١٧١ عقوبات" دون أن تبين المقدمات التى رتب عليها هذه النتيجة، فى حين أن الدفاع لم يقل صراحة بعدم حصول توزيع بل كل ما قاله هو أنه إذا كان تم توزيع فإن ما وزع هو تقرير الطبيب، فإن هذا منها يكون قصوراً فى بيان الأسباب التى أقيم عليها الحكم، إذ كان من الواجب أن تبحث المحكمة فى مدى توزيع التقرير وفى الغرض من توزيعه حتى إذا ثبت لديها أنه وزع على عدد من الناس بغير تمييز بقصد النشر وبنية الإذاعة كان ركن العلانية متوافراً، وكانت دعوى المدعية صحيحة. ولا يقلل من صحتها أن هذا التقرير غير ثابت به إزالة بكارة المدعية، ولا مقطوع فيه بسبق افتراضها، إذ الإسناد فى القذف يتحقق أيضاً بالصيغة التشكيكية متى كان من شأنها أن تلقى فى الروع عقيدة أو ظناً أو احتمالاً أو وهماً، ولو عاجلاً، فى صحة الواقعة أو الوقائع المدعاة.

(٣٢٥)

القضية رقم ٤١٢ سنة ١٤٤٤ القضائية

(أ) دعوى مدنية • رفضا إلى المحاكم الجنائية بطريق التبعية للدعوى العمومية • متى يصح؟ إذا كان الحق فيها ناشئاً عن ضرر حاصل من الجريمة • ضرر حاصل من طرف متصل بالواقعة • لا يكتفى • مثال • تزوير التهم بإيصال خطاب مسجل مرسل من بنك مصر إلى أحد عملائه واستلامه الخطاب بموجبه وتزويره الشيكات التى كانت به وصرف قيمتها • رفع الدعوى العمومية عليه بهذه الجرائم • تدخل صاحب الشيكات فى الدعوى طالبا الحكم له على بنك مصر بالتضامن مع التهم بقيمة الشيكات • القضاء له بطلبه على أساس الخطأ الذى نسبته المحكمة إلى البنك • خطأ •

(ب) اختصاص • عدم اختصاص المحكمة الجنائية بتلزم دعوى مدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئاً عن الجريمة • من النظام العام • يجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض •

١ - الأصل في رفع الدعاوى المدنية أن يكون أمام المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون بصفة استثنائية رفعها إلى المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى العمومية متى كان الحق فيها ناشئا عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، جنائية كانت أو جنحة أو مخالفة . فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن الجريمة بل كان نتيجة ظرف آخر ، ولو متصلا بالواقعة موضوع المحاكمة ، انتفت حلة الاستثناء وانتهى هذا الاختصاص . وإذن فإذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم عن جريمة اشتراكه مع آخر مجهول في ارتكاب تزوير في ورقة رسمية هي وصول تسلم خطاب مسجل مرسل من بنك مصر إلى أحد عملائه ، وعن جريمة استعماله الوصول المزور بأن قدمه مع علمه بتزويره لموزع البريد وتسلم بمقتضاه الخطاب المسجل ، وعن جريمة ارتكابه تزويرا في أوراق غرافية هي الشيكات المسحوبة على بنك مصر التي كانت مع هذا الخطاب بأن جعلها صادرة لأمره - إذا كان ذلك وتدخل صاحب الخطاب المسجل في الدعوى مدعيا بحقوق مدنية طالبا الحكم له على البنك بالتضامن مع المتهم بقيمة الشيكات ، وطالب البنك رفض الدعوى ، ثم طلب أخيرا إخراجها منها ، حكمت المحكمة بالعقوبة على المتهم وبإلزامه مع البنك بأن يدفع متضامتين المبلغ المطلوب والمصاريف المدنية ، وبنت قضاءها بذلك على خطأ البنك في عدم التحقق من صحة الإمضاءات الموقع بها على الشيكات قبل صرف قيمتها ، فهذا الحكم يكون خاطئا . لأن الضرر الذي قضى بتعويضه ليس ناشئا عن الجرائم المرفوعة بها الدعوى بل منشؤه الخطأ الذي وقع من البنك ، وهذا الخطأ وإن كان متصلا بالوقائع المرفوعة بها الدعوى إلا أنه لا يدخل فيها . وإذا كان ذلك كذلك ، وكان البنك غير مسئول بمقتضى أى نص عما وقع من المتهم فإن المحكمة إذ حكمت عليه تكون قد تجاوزت اختصاصها .

٢ - إن عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئا عن الجريمة هو مما يتعلق بولايتها القضائية . فهو إذن من صميم

النظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به ولو من تلقاء نفسها ، ويجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة النقض .

المحكمة

وحيث إن هذا الطاعن ينعى فيما ينعاه على الحكم المطعون فيه أنه قضى بالزامه بالتعويض بطريق التضامن مع الطاعن الأول المتهم بالتزوير والاستعمال مع أنه لا شأن له في الجريمة ولا علاقة بينه وبين المتهم تجعله مسئولاً معه بالتضامن . وقد طلب الطاعن في دفاعه أمام محكمة الجنايات إنجازه من الدعوى على اعتبار أنه لا شأن له فيها وأنه لا محل لتوجيهها عليه أمام المحكمة الجنائية ولكنها أغفلت هذا الدفاع ولم ترد عليه . على أنه لما كان عدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية التي لم تنشأ عن الجريمة هو من النظام العام فقد كان من واجب المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ، ومن حق الطاعن أن يدفع به أمام محكمة النقض حتى ولو لم يكن قد سبق له الدفع به أمام محكمة الموضوع .

وحيث إن الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون بصفة استثنائية رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر حصل للدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية جنائية كانت أو جنحة أو مخالفة . فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لظرف آخر ولو كان متصلاً بالجريمة ، سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى الحق المدني .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن الأول عن الجرائم الآتية : وهي (أولاً) اشتراكه بطريق الاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول في ارتكاب تزوير في ورقة رسمية هي إيصال استلام الخطاب المسجل رقم ٣٥١٥ المرسل من بنك مصر إلى مصطفى الجمال بأن اتفق مع المتهم المجهول على وضع إمضاء مزور على هذا الإيصال فوقع المتهم المجهول بإمضاء مزور نسب صدوره كذا إلى مصطفى الجمال أفندى المذكور . وقد تمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . (وثانياً)

استعمل هذا الإيصال المزور مع علمه بتزويره بأن قدمه لموزع البريد كمال الدين حسن أفندى واستلم الخطاب المسجل السالف الذكر . (وثالثاً) ارتكابه تزويراً في أوراق عريفية هي الشيكات رقم ٥٢٤٢٧٦ و ٥٢٤٢٨٠ و ٥٢٤٢٨١ و ٥٢٤٢٨٢ و ٥٢٤٢٨٣ و ٥٢٤٢٨٧ و ٥٢٤٢٨٨ المسحوبة على بنك مصر بأن اصطنعها وجعلها صادرة لأمره من المحنى عليه ما عدا رقم ٥٢٤٢٨٨ فقد جعله لأمر حنى على عبد العال الذى قضى بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة له لوفاته . وقد دخل المحنى عليه مصطفى الجبال أفندى مدعياً بحقوق مدنية وطلب الحكم له على بنك مصر (الطاعن الثانى) بالتضامن مع المتهم الأول بمبلغ ٥٠٦ جنيهات و ٥٠٠ مليم قيمة الشيكات المزورة . والحاضر عن بنك مصر طلب فى أول الأمر رفض الدعوى المدنية الموجهة عليه ثم طلب أخيراً إخراجها من هذه الدعوى . والمحكمة حكمت بالعقوبة على الطاعن الأول وبالزامه مع بنك مصر الطاعن الثانى بأن يدفعاً للدعى بالحقوق المدنية متضامتين بمبلغ ٥٠٦ جنيهات و ٥٠٠ مليم على سبيل التعويض والمصاريف المدنية وبنت قضاءها فى الدعوى المدنية "على أن التعويض المطلوب فى عمله لأنه ثابت أن المبلغ الذى ضاع على المحنى عليه من جراء هذا التزوير هو مبلغ ٥٠٦ جنيهات و ٥٠٠ مليم فيتمتع الحكم به على بنك مصر بالتضامن مع المتهم مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ولا محل للقول بعدم مسئولية البنك لأنه ظاهر من مجرّد مشاهدة توقيعات المحنى عليه وما تبين من تقرير الخبير أن هذه التوقيعات تخالف إمضاء المحنى عليه التى على الفيشة التى بالبنك كل المخالفة حتى ذكر فى التقرير أن بعض الإمضاءات بها إمادة كالشيك رقم ٥٢٤٢٨٨ أو تشويه فى كتابة حروفها كالشيك رقم ٥٢٤٢٨٠ أو وقفات قلم وهذا جميعه يدل على أن اليد المكتبة لما يدعى طبيعية ... الخ . ولا عذر للبنك مع هذا الاختلاف البين فى عدم تحقيقه من الإمضاء قبل الصرف وهى كل مأموريته . ولا يهم كون المحنى عليه اعتمد كشفاً ورد به مبلغ بإمضاء مزور، لأن هذا لا يمنع من مسئولية البنك لصرفه قيمة هذا الشيك بإمضاء ظاهر بوضوح أنه مزور إذ يعتبر البنك مخطئاً خطأ جسيماً .

وحيث إن الضرر الذي أشار إليه الحكم المطعون فيه وجعله أساسا للقضاء على بنك مصر بالتعويض لم يكن ناشئا عن جرائم التزوير والاستعمال المرفوعة بها الدعوى على الطاعن الأول بل كان أساسه خطأ البنك في عدم التحقق من صحة الإمضاءات الموقع بها على الشيكات المزورة قبل صرف قيمتها ، وهذا الخطأ - مهما يكن اتصاله بالجرائم المرفوعة بها الدعوى - خارج عن موضوع الاتهام . ولما كان الأمر كذلك وكان البنك لا تربطه بالطاعن الأول أية علاقة تجعله مسئولاً عن أعماله مدنيا ، فإن محكمة الجنايات إذ قضت بإلزامه بتعويض عن الضرر الناشئ عن هذا الخطأ بطريق التضامن معه تكون قد حكمت فيما ليس داخلا في حدود اختصاصها .

وحيث إنه فضلا عن أن طلب البنك إخراجها من الدعوى الموجهة عليه أمام محكمة الجنايات قد يتضمن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى أمام تلك المحكمة فإنه لما كان عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية التي لم تنشأ عن الجريمة متعلقا بتعديده ولايتها القضائية فهو إذن من النظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولأول مرة أمام محكمة النقض .

(٣٢٦)

القضية رقم ٨٠٩ سنة ١٤ القضائية

بنك نوت . العقاب على تقليد أوراق البنوك المالية أو استعمالها مع العلم بالتقليد . لا يشترط فيه أن يكون التقليد متقنا بحيث يخدع به المدقق . يكفي أن يكون بين الأوراق المزيفة والأوراق الصحيحة من الشبه ما يجعلها مقبولة في التعامل . كون التقليد ظاهرا . لا يمنع من العقاب .

(المادة ١٧٤ ع ٢٠٦)

إن القانون حين نص في المادة ٢٠٦ عقوبات على عقاب من قلد الأوراق المالية المأذون للبنوك في إصدارها قانونا ، أو من استعمل الأوراق مع علمه بتقليدها ، لا يشترط أن يكون التقليد متقنا بحيث يخدع به حتى المدقق ، بل يكفي بأن يكون بين الورقة المزورة والورقة الصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة

في التعامل . فإذا كان الحكم قد أثبت — نقلا عن تقرير الطبيب الشرعي — أن الورقة التي عوقب المتهم من أجل استعمالها مزورة، وأنها وإن كانت رديئة الصنع والتقليد ، تشبه ورقة البنك نوت من فئة العشرة الجنيهات ، فإنه يكون صحيحا . ولا يقدح في صحته كون التقليد ظاهرا ما دامت المحكمة قد قدرت أنه من شأنه أن يخدع الناس .

(٣٢٧)

القضية رقم ٨١١ سنة ١٤ القضائية

- (أ) ترور . عقد مزور . تنازل المتهم عنه . لا يؤثر في قيام الجريمة ولا يمنع من رفع الدعوى المرمية عليه . استعماله . تنازل المتهم عن التمسك به . لا يحول دون عقابه . المادة ٢٨١ مرافعات . حكمها مقصور على السير في دعوى التزوير المدنية أو عدم السير فيها .
- (ب) تعيين تاريخ وقوع الجريمة . موضوعي . استخلاص المحكمة من كون دعوى التزوير لم ترفع بالسند المزور إلا في تاريخ كذا أن التزوير وقع قبيل هذا التاريخ . الاعتراض على ذلك أمام محكمة النقض . لا يقبل .
- (ح) الاتفاق على شرط جزائي في العقد . التبر فيه برفع مقداره . ترور . كون تقدير التعويض من شأن المحكمة . لا يؤثر .

١ — إنه متى تمت جريمة التزوير بتحقيق أركانها فتنازل المتهم عن الورقة المزورة لا تأثير له . إذ لا يشترط تحقق الضرر بل يكفي أن يكون محتملا وقت ارتكاب الجريمة . وكذلك الحال في جريمة الاستعمال فإن تنازل المتهم بعد تقديم الورقة لا يحول دون عقابه . ولا يقدح في ذلك أن المادة ٢٨١ من قانون المرافعات تحول المدعى عليه أن يوقف المرافعة في دعوى التزوير بإقراره بعدم تمسكه بالورقة المدعى التزوير فيها ، إذ هذا متعلق بالسير في دعوى التزوير المدنية أو عدم السير فيها ، ولا شأن له بالعقاب عن التزوير أو الاستعمال .

٢ — إن تعيين تاريخ وقوع الجريمة من المسائل الموضوعية . فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من كون الدعوى لم ترفع بالسند المزور إلا في تاريخ كذا أن التزوير لابد قد وقع قبيل هذا التاريخ ، فإن اعتراض المتهم أمام محكمة النقض على هذا التقرير لا يقبل .

٣ - إنه وإن كان تقدير التعويض في حالة وجود شرط جزائي في العقد من شأن المحكمة المرفوعة إليها الدعوى به تفصل فيه على أساس الضرر الذي أصاب المدعى بالفعل من جراء عدم قيام المدعى عليه بالتزامه غير مقيدة بالشرط ، إلا أنه لا شك في أن التغير في حقيقة المبالغ برقع مقداره يعد تزويراً لاحتفال حصول ضرر منه ، إذ المحكمة قد تتأثر في تقديرها للتعويض بتقدير الطرفين نفسيهما له .

(٣٢٨)

القضية رقم ٨٧١ سنة ١٤ القضائية

محكمة استئنافية . طلبات التحقيق التي تقدم إليها . لا إلزام بإجابتها . حكم ابتدائي . صدره بدون أي تحقيق بالجلسة اعتماداً على التحقيقات الأولية . من حق المتهم أن تسمع قهوده أمام محكمة الدرجة الثانية . لا يؤثر في ذلك أن تكون قد أذنت للتم في إعلان الشهود فلم يوفق إذا كان قد بين لها أن الشهود يتهمون من قسمل الإعلان ودلل على ذلك وطلب إليها إعلانهم .

إنه وإن كان الأصل أن المحكمة الاستئنافية غير ملزمة قانوناً بإجابة طلبات التحقيق التي تقدم إليها ، إلا أنه إذا كان الحكم الابتدائي قد صدر بناءً على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية وبدون أي تحقيق بالجلسة ، فإنه يكون على محكمة الدرجة الثانية أن تجيب المتهم إلى ما يطلبه من سماع الشهود وإلا كان حكماً باطلاً . ولا يقلل من ذلك أن تكون المحكمة قد أذنت للتم في إعلان شاهده فلم يتم له ذلك متى كان هو قد بين لها أنه عمل كل ما في وسعه ولم يوفق ، بسبب تهريب الشاهد من قسمل الإعلان ، وقدم إليها الدليل على ذلك . مصرأ على سماعه .

(٣٢٩)

القضية رقم ٨٧٤ سنة ١٤ القضائية

تحقيق . رئيس إداري . إجراءات التحقيق مع موظف في مخالفة أو تقصير في عمله . انتفاء السبر في التحقيق الترمض لجزية الشخصية أو لحرمة المسكن . يجب على الرئيس أن يلجأ إلى رجال الضبطية القضائية لاستصدار إذن من النيابة بالإجراء اللازم . تلبس . رضاء الموظف بالتمرض لجزية أو حرمة مسكنه . تفتيش صحيح . العثور في أثنائه على غدر . تلبس . قول المحكمة بطلان التفتيش لمجرد أن من إجراء ليس من رجال الضبطية القضائية (مفتش بمصلحة البريد) . غير مبرر قانوناً .

لأنه لا يوجد في القانون ما يمنع الرؤساء الإداريين في أية مصالحة من المصالح من إجراء التحقيق فيما ينسب إلى موظفيهم من المخالفات أو التقصيرات الخاصة بعملهم ولو كان هؤلاء الرؤساء من غير رجال الضبطية القضائية . فإذا اقتضى السير في التحقيق التعرض لحرية الشخصية أو حرمة المسكن ، كان عليهم عندئذ أن يلجأوا إلى رجال الضبطية القضائية لاستصدار إذن من النيابة ، ما لم تكن الجريمة متلبسا بها أو كان صاحب الشأن قد رضى بالتعرض لحريته وحرمة مسكنه رضا صحيحا . فإنهم في الحالة الأولى يكون لهم قانونا ، كما لسائر الأفراد ، أن يقبضوا على الجاني ويضبطوا معه كل ما يحدونه متعلقا بالجريمة ، وفي الحالة الثانية يكون الإجراء مبرا بالرضا به . وإذن فإذا كان المتهم قد رضى بالتفتيش فإن استخلاص المحكمة بطلان التفتيش الذي وقع على شخصه وفي مسكنه من كون مفتشى مصلحة البريد الذين أجروه ليسوا من رجال الضبطية القضائية لا يكون سديدا ، بل هذا التفتيش يكون صحيحا . وإذا كان قد عثر أثناء التفتيش على مخدر فإن المتهم يكون في حالة تلبس بالإحراز ، ويصح بناء على ذلك القبض عليه بغير إذن من جهة التحقيق . ولا يكفي في الطعن على الرضا بالتفتيش كونه حصل لرؤساء المتهم ، ما دام يصح عقلا أن يكون الرضا للرؤساء عن طوعية واختيار .

جلسة ١٠ أبريل سنة ١٩٤٤

برئاسة حضرة صاحب العزة منصور إسماعيل بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : جندي عبد الملك بك وعبد الحق الجزائري بك وأحمد محمد حسن بك وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٣٣٠)

القضية رقم ١٥٦ سنة ١٤ القضائية

مواد مخدرة . حشيش . تعريفه . المادة الصمغية التي تحتوي عليها الرؤوس المجففة المزهرة أو المنمرة من السيقان الإناث لنبات الكايس سابقا . هي جوهر الحشيش . ضبط شجيرات نبات الحشيش قائمة وسط زراعة القطن . لا ينطبق القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ على هذه الواقعة .

إن قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ أورد في المادة الأولى القنب الهندي (الحشيش) ضمن الجواهر المعتبرة مواد مخدرة دون أن يذكر تعريفا لهذه الكلمة .

ولكن لما كان هذا القانون قد صدر في ١٤ أبريل سنة ١٩٢٨ بعد أن كانت الحكومة في ١٦ من مارس سنة ١٩٢٦ قد قبلت الاتفاق الدولي الذي انتهى إليه مؤتمر الأفيون المنعقد في مدينة جنيف في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٥ ، كان مفاد هذا — كما سبق أن ارتأت هذه المحكمة — أن الشارع إنما أراد عند وضعه هذا القانون أن يعتمد ما تضمنته اتفاقية جنيف من تعريف للقنب الهندي إذ قالت :

” يطلق اسم القنب الهندي على الرؤوس المجففة (Séchées) المزهرة أو المثمرة من السيقان الإناث لنبات الكانبيس ساتيفا (Canabis sativa) الذي لم تستخرج مادته الصمغية ، أيا كانت الاسم الذي يعرف به في التجارة “ . هذا ولما كان القانون المذكور لاهو ولا القانونان السابقان له في ٨ مايو سنة ١٩٢٢ و ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ ، مع أنها صادرة كلها بشأن المواد المخدرة ومن ضمنها الحشيش ، لم يشر أى منها إلى إلغاء الأمر العالى الصادر في ١٠ من مارس سنة ١٨٨٤ الخاص بزراعة الحشيش ، فانه لهذا ، وعلى ضوء التعريف سالف الذكر ، يكون محل تطبيق أحكام قانون المخدرات هو عند ما توجد الرؤوس المزهرة أو المثمرة من السيقان الإناث لنبات القنب الهندي بعد إجراء عملية تجفيف الرؤوس لتحويلها إلى جوهر الحشيش . ولما كانت عبارة التعريف تتضمن أن المادة الصمغية التي تحتوي عليها الرؤوس هي جوهر الحشيش ذاته ، فانه يتعين ، تبعاً لذلك ، أن تطبق أحكام قانون المخدرات أيضاً كلما وجدت المادة الصمغية بأية طريقة كان استخراجها ، كما يحصل في بعض البلاد التي تزرع نبات القنب الهندي إذ يميز العمال في الزراعة وعلبهم أودية من المطاط تلتصق بها المادة الصمغية ثم تنتزع بعد ذلك للاستعمال . فاذا لم يصل الأمر في الزراعة إلى هذا الحد ، فان الأمر العالى السابق ذكره يكون هو الواجب التطبيق . وهذا التحديد الصحيح لنطاق قانون المخدرات هو الذى حدا الشارع على إصدار قانون آخر يمنع زراعة الحشيش في مصر ويشدد من عقوبتها .

وإذن فإذا كانت شجيرات الحشيش وقت ضبطها عند المتهم قائمة وسط زراعته ، ولم يكن قد أجرى تحفيقها ، فلا تصح معاملته بمقتضى أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

(٣٣١)

القضية رقم ٣٦٢ سنة ١٤ القضائية

إثبات . ثبوت . وجوب صاعدهم بالجلسة وفي مواجهة المتهم . محله أن يكون هؤلاء الشهود قد حضروا أمام المحكمة أو أن يكون تحفيقهم عن الحضور فيه ما يثير مظنة فسادهم من تحمل أداء الشهادة ومناقشتها بحضور المتهم . انتفاء هذه المظنة . لا تثير على المحكمة إذا اعتمدت على أقوال الشهود بعد تلاوتها بالجلسة إلا إذا كانت هذه الأقوال هي الدليل الوحيد وكان من الممكن انتظار الشهود وسماعهم في جلسة أخرى بغير أن يضار سير العدالة .

لأنه وإن كان يجب ، بحسب الأصل ، لصحة الحكم أن تسمع المحكمة ، بالجلسة وفي مواجهة الخصوم ، شهادة الشهود الذين تعتمد على أقوالهم في القضاء بالمقبولة بعد أن تناقشهم هي والدفاع فيها ، إلا أن ذلك محله أن يكون الشهود قد حضروا أمامها ، أو يكونوا قد تحفلوا عن الحضور في ظروف تبعث على الظن بتهربهم من تحمل الشهادة والمناقشة في محبتها بالجلسة ، مما يثير الشك في صدق أقوالهم في التحقيقات الابتدائية . أما إذا كانت هذه المظنة متفية فلا تثير على المحكمة إذا هي اعتمدت على أقوال الشهود في التحقيقات بعد تلاوتها بالجلسة ، إلا إذا كانت هذه الأقوال هي الدليل الوحيد في الدعوى ، وكان من الممكن انتظار حضور الشاهد وسماعه في جلسة أخرى بغير أن يضار سير العدالة بذلك .

(٣٣٢)

القضية رقم ٣٨١ سنة ١٤ القضائية

(أ) قتل . إطلاق المتهم حيارا ناريا بقصد قتل إنسان . إنطاؤه وإصابة آخر كان معه لم يقتل .

المتهم مسئول جنائيا عن الشروع في قتل الاثنين لأنه انتهى القتل وتعمده .

(ب) نية القتل في هذه الصورة . الاعتداء لإثباتها على أن المتهم استعمل آلة قاتلة بليغتها

أطلقها عمدا فأصابته الجنى عليه في مقتل . قصور . إطلاق مقذوف من سلاح ناري من

قصد لا يكفي وحده في إثبات أن مطلقه كان يقصد به القتل ، إصابة إنسان في مقتل . متى

يصح أن يستنتج منها نية القتل ؟ إذا كان مطلق الليار قد وجهه إليه وصوبه إلى جسمه

في الموضع الذي يمتد مقتلا .

١ — متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم أطلق عيارا ناريا بقصد قتل زوجته فاخطأها وأصاب امرأة أخرى كانت معها ، فانه يكون مسئولاً جنائياً عن الشروع في قتل زوجته وفي قتل المصابة . وذلك لأنه اتسوى القتل وتممه ، فهو مسئول عنه بغض النظر عن شخص المجنى عليها .

٢ — في هذه الواقعة إذا اعتمدت المحكمة في إثبات نية القتل لدى المتهم على أنه استعمل آلة قاتلة بطبيعتها ، وهي بندقية ، أطلقها عمداً فأصاب المجنى عليها في مقتل ، في رأسها ، فانه يكون قد جاء قاصراً في بيان الأسباب التي أسند إليها في إثبات توافر نية القتل لديه . وذلك لأن إطلاق مقذوف من سلاح نارى لا يكفي وحده في إثبات أن مطلقه كان يقصد به القتل ولو كان قد أطلقه عن قصد ، وإصابة إنسان في مقتل لا يصح أن يستنتج منها نية القتل إلا إذا كان مطلق العيار قد وجهه إلى من أصيب به وصوبه إلى جسمه في الموضع الذي يعد مقتلاً ، وخصوصاً إذا كان الثابت بالحكم أن العيار كان موجهاً إلى شخص آخر غير من أصيب به .

(٣٣٣)

القضية رقم ٤٣٥ سنة ١٤ القضاية

تزوير في أوراق رسمية :

- (أ) إثبات الموظف في سند وائمة مزورة اختلقها هو وجعلها في صورة واقعة صحيحة . تزوير ماعقب عليه . موظف بمصلحة التورن مختص بتحرير أوراق صرف الحديد . إنشائه أمر صرف كسبة من الحديد باسم شخص على أنه مندوب تفتيش رى بجهة كذا واستيفاء الإجازات الخاصة به . حصوله على توقيع المراقب العام للوزارة عليه . تديره متى .
- (ب) القول بأن المراقب العام هو المختص بإصدار أمر الصرف . لا يتخلل هذا التهم من المسؤولية .
- (ح) القول بأن هذا المخرولم يعد لإثبات أن فلانا الذى صدر باسمه الأمر هو مندوب وزارة الأشغال . لا يجدى . القانون لا يشترط أن يكون المخرولمعد من وقت تحريره لأن يتخذ سنداً أوجهة بالمعنى القانونى . يكفى أن يكون التعبير الذى وقع من شأنه أن يؤيد عند من يقدم له عقيدة مخالفة للحقيقة .

(د) التزوير بطريقة وضع إمضاء مزور . لا يشترط فيه تعمد تقليد الإمضاء .

(هـ) القصد الجنائي في التزوير - متى يتوافر؟ الحصول على فائدة تامة من التزوير - ليس من أركان الجريمة .

(و) إثبات - الأخذ بأقوال متهم في الجلسة رغم مخالفتها لأقواله في التحقيق الابتدائي - جوازه .

(ز) إثبات - فقدان الإدراك وقت أداء الشهادة - موضوعي - الأخذ بأقوال شاهد - يتضمن الرد بأن المحكمة لم تحفل بما اعترض به على أقواله من أنه كان في حالة سكر أفقده رشده .

١ - إن المادة ٢١٣ من قانون العقوبات تعاقب كل موظف عمومي "غير بقصد التزوير موضوع السندات أو أحوالها في حال تحريرها المختص بوظيفته، سواء كان ذلك بتغيير إقرار أولى الشأن الذي كان الغرض من تحرير تلك السندات إدراجها بها، أو يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها، أو يجعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها" . وواضح أن عبارة "جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة" ليست مرادفة لعبارة "تغيير إقرار أولى الشأن" . وإذن فليس من الضروري أن يكون هناك صاحب شأن صدرت عنه إقرارات أمام موظف رسمي فغيرها، بل يتحقق التزوير - بمقتضى هذا النص - ولو أثبت الموظف في الورقة واقعة مزورة اختلقها هو وجعلها في صورة واقعة صحيحة فحصل بذلك تغيير في موضوع الورقة أو أحوالها من شأنه إحداث ضرر بأحد الأفراد أو بالمصلحة العامة، فإذا كان المتهم (وهو موظف بمصلحة التموين مختص بامساك كشوفات الحديد التي تبين ما يكون عند التجار منه وخصم ما يرخص في صرفه وتحرير أوامر الصرف وعرضها على رئيسه المباشر ... الخ) قد أنشأ أمر صرف كمية من الحديد باسم مندوب تفتيش رى أول بالزقازيق خضرة فلان الماقول ووقع بإمضائه عليه بعد أن خرر بياناته، ثم استوفى الإجراءات الخاصة به، وحصل على توقيع المراقب العام للوزارة عليه، وكان الواقع أن وزارة الأشغال لم تطلب شيئاً من الحديد المشار إليه فيه، وأن ليس من بين المفاولين المدرجة أسمائهم في سجلاتها من يدعى بالاسم الوارد في الأمر، فلا شك في أن ما ورد في الأمر من أن فلاناً المقتضى تسليم الحديد إليه هو مندوب تفتيش رى قسم أول الزقازيق هو واقعة مزورة جعلها المتهم في صورة واقعة صحيحة .

وهذا منه، مع علمه بتزويره واقتران هذا العلم بنية استعمال الأمر فيما زور من أجله،
تزوير معنوي مما تنطبق عليه المادة ٢١٣ عقوبات .

٢ — إن القول في هذه الصورة بأن المراقب العام للوزارة هو المختص
بإصدار أمر الصرف، دون المتهم المذكور، لا يحدى المتهم، لأن كل ما يمكن أن
يترتب عليه هو اعتبار المتهم شريكا في جريمة التزوير لفاعل حسن النية هو المراقب
العام الذى وقع على الأمر دون أن يعلم بما فيه من تغيير للحقيقة .

٣ — إنه وإن كان أمر الصرف هذا لم يعد لإثبات أن فلانا الذى صدر
باسمه هو مندوب وزارة الأشغال إلا أنه لا شك في أن هذه الواقعة المزورة تصلح
لإيجاد عقيدة مخالفة للحقيقة من شأنها أن تحمل مراقب وزارة التموين على إصدار
أمره بالصرف . وذلك لأن هذه الوزارة إنما أنشئت لتنظيم التموين في البلاد وضمان
توزيع الحاصلات والبضائع على الأفراد والهيئات توزيعا عادلا قائما على الأولوية
والاستحقاق . فذكر المتهم — على خلاف الحقيقة — أن الحديد يقتضى تسليمه
لمندوب وزارة الأشغال حتى يطمئن رئيسه مراقب التموين، الذى هو بحكم نظام
توزيع العمل لا يتسع وقته للإحاطة بكل شيء، إلى أنه سيسلم لمن هو أولى من
غيره بالحصول عليه — ذلك منه تقرير لغير الحقيقة في محرر رسمى من واجبه تحريره
وطليه بحكم وظيفته أن يثبت فيه كل الوقائع الصحيحة التى يهيم رئيسه الاطلاع
عليها قبل إصدار أمره . وعلى أن القانون لا يشترط أن يكون المحرر قد أعد من
وقت تحريره لأن يتخذ سنداً أو حجة بالمعنى القانونى، بل يكفى للعقاب على التزوير
أن يقع تغيير الحقيقة في محرر يمكن أن يولد عند من يقدم له عقيدة مخالفة للحقيقة .

٤ — لا يشترط في التزوير بطريقة وضع إمضاء مزور أن يقلد المزور إمضاء
المزور عليه، بل يكفى وضع الاسم المزور ولو بطريقة عادية لا تقليد فيها، مادام
ذلك من شأنه أن يوهى بصور المحرر عن شخص المزور عليه .

٥ — القصد الجنائى في جريمة التزوير ينحصر في علم الجانى بأنه يرتكب
الجريمة بجميع الأركان التى تتكون منها واقتران هذا العلم بنية استعمال المحرر المزور

فيا زور من أجله . فإذا كان المستفاد مما أورده الحكم أن المتهم زور إمضاء شخص على ظهر أمر الصرف وهو عالم بأنه يغير الحقيقة في محرر باحدى الطرق المنصوص عليها قانونا ، وأن من شأن هذا التغير أن يترتب عليه ضرر مآدى لهذا الشخص الذى زور إمضاءه عليه ، واقترب هذا العلم بنية استعمال الأمر فيما زور من أجله ، بل استعمله فعلا في هذا الغرض ، فإن أركان جرميتى التزوير والاستعمال تكون متوافرة . ولا يحدى المتهم قوله إنه لم يحصل على فائدة ما من التزوير الذى ارتكبه ، لأن هذا ليس من الأركان المكونة للجريمة .

٥ — لا حرج على المحكمة فى أن تأخذ بأقوال متهم فى الجلسة بالرغم من مخالفتها لأقواله فى التحقيق الابتدائى .

٦ — إن فقدان الإدراك أو التمتع به وقت أداء الشهادة أمر متعلق بالموضوع يقتدره قاضيه بلا رقابة من محكمة النقص . وأخذ المحكمة بشهادة الشاهد يدل بذاته على أنها اقتنعت بأنه كان متمتعا بقواه العقلية ، ويتضمن الرد على الدفاع بأنها لم تحفل بالاعتراض الذى وجهه إليه من أنه كان فى حالة سكر أفقده رشده .

(٣٣٤)

القضية رقم ٤٨٥ سنة ١٤ القضائية

قضاء القاضى بعله . متى يمكن القول به ؟ إذا كان طبعه منصبا على واقعة معينة لا على دليل راجع الى رأى يقول به العلم أو يجرى به العرف .

إذا أدانت المحكمة المتهم فى تهمة عرضه جبنا مغشوشا للبيع مع علمه بذلك وقالت فيما قالته فى حكمها إن الجنب كلما طال به الزمن تقصت كمية المياه فيه وزادت نسبة الدسم ، فهذا القول منها لا يعتبر قضاء من القاضى بعلمه . إذ هذا محله أن يكون علم القاضى منصبا على واقعة معينة لا على دليل يرجع الى رأى يقول به العلم أو يجرى به العرف .

(٣٣٥)

القضية رقم ٧٩٢ سنة ١٤ القضائية

(١) اختصاص . دعوى جنائية . اختصاص القاضى الجنائى بالفصل فى كافة المسائل الفرعية التى تعرض أثناء نظرها . الدفع بعدم وجود صفة للدعى بالحق المدنى فى التحدث عن الجمعية التى يدعى رياسته لها والواقعة عليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى . رفض الدفع والفصل فى موضوع الدعوى الجنائية والمدنية . لا ترتيب على المحكمة فى ذلك . القاضى الجنائى غير مقيد بما يصدره القاضى المدنى من أحكام .

(ب) إجراءات . الحكم بكل محضر الجلسة . قول المحكمة فى حكمها إن المتهم طلب إليها طلبا معينا . لا يغيه عدم ثبوت هذا الطلب بمحاضر الجلسات أو بالمذكرات .

١ — القاضى الجنائى مختص بالفصل فى كافة المسائل الفرعية التى تعرض أثناء نظر الدعوى الجنائية ، فمن حقه ، بل من واجبه ، أن يفصل فى صفة الخصوم . ولا تجوز مطالبته بوقف النظر فى ذلك حتى يفصل فى دعوى مدنية رفعت بشأنها . وذلك لأن قاضى الأصل هو قاضى السريع ، ولأن القاضى الجنائى غير مقيسد — بحسب الأصل — بما يصدره القاضى المدنى من أحكام . فإذا دفع المتهم بعدم وجود صفة للدعى بالحق المدنى فى التحدث عن الجمعية الواقعة عليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى والتى يدعى رياسته لها ، فقضت المحكمة برفض هذا الدفع بناء على ما أورده من الأسباب ، وفصلت فى موضوع الدعويين الجنائية والمدنية ، فلا ترتيب عليها فى ذلك .

٢ — إن الحكم بكل محاضر الجلسات فى إثبات ما يتم أمام المحكمة . فإذا قالت المحكمة فى حكمها إن المتهم طلب إليها طلبا معينا ، فإن هذا بذاته يقوم دليلا على أنه تقدم إليها بهذا الطلب فعلا ، ولو لم يكن قد ورد فى محاضر الجلسات أو بالمذكرات .

(٣٣٦)

القضية رقم ٩٥٢ سنة ١٤ القضائية

(أ) دفاع شرعي . تعدد الضربات التي أوقعها المتهم بالهتف عليه . ذكر المحكمة في الحكم أن أول ضربة أوقعها المتهم هي مما يبيح له القانون لأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه . حدوث الوفاة عن إحدى ضربات الرأس . عدم تعيين الضربة الأولى هل هي الضربة التي أدت إلى الوفاة أم هي إحدى الضربات الأخرى التي لم يكن لها دخل في الوفاة . إدانة المتهم في جريمة الضرب المفضي إلى الموت . لا تصح . يتعين في هذه الحالة استبعاد الضربة التي أدت إلى الوفاة .

(ب) تقدير التعويض على أساس مسئولية المتهم عن الضرب الذي أفضى إلى الموت . خطأ . يجب الحكم بالتعويض على أساس مسئولية المتهم عن جريمة الضرب البسيط .

١ - إذا كان الثابت بالحكم يستفاد منه أن المحكمة رأت أن أول ضربة أوقعها المتهم برأس الهتف عليه كانت بناء على حق مقترله كالدفاع الشرعي ، ومع ذلك أخذته على ما قالت إنه ثبت لديها من أنه ضرب الهتف عليه عمدا بالأت حادة وراضة على رأسه ووجهه فأحدث به الإصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريعية ولم يكن يقصد قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته ، وكان في ذلك متجاوزا حق الدفاع الشرعي ، وذلك دون أن تعين الضربة الأولى التي أوقعها المتهم على رأس الهتف عليه ، هل هي الضربة التي أدت إلى الوفاة أم هي إحدى الضربتين الأخرتين اللتين لم يكن لها دخل فيها ، فإنه مع احتمال أن تكون الضربة الأولى هي التي أدت إلى الوفاة ، ومع وجوب ألا يؤاخذ المتهم إلا عن الضربتين اللتين تجاوز بهما حدود حق الدفاع ، لا تصح إدانته في جريمة الضرب المفضي إلى الموت ، بل يتعين استبعاد الضربة التي أدت إلى الوفاة واعتبار الضربتين الأخرتين فقط .

٢ - إن هذا الحكم إذا قدر التعويض على أساس مسئولية المتهم عن الضرب الذي أفضى إلى الموت يكون قد أخطأ أيضا ويتعين نقضه فيما يتعلق بالدعوى المدنية والقضاء بالتعويض على أساس الضرب البسيط فقط .

جلسة ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٤

برئاسة حضرة صاحب العزة منصور إسماعيل بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : جندي عبد الملك بك
وأحمد محمد حسن بك وأحمد علي طوبية بك. وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٣٣٧)

القضية رقم ٤٠ سنة ١٤ القضائية

تفتيش . شرط صحته . قيام قرآن تسمح بتوجيه الاتهام في جريمة معينة ، جناية أو جنحة ، إلى الشخص
المراد تفتيشه هو أو مسكنه . تحقيق سابق للتفتيش . لا يشترط . تقدير الظروف الداعية للتفتيش . منوط
بالنيابة تحت مرافعة المحاكم . مثال . التفتيش المحظور لإجرائه هو التفتيش الذي يقع على شخص أو في منزله .
التفتيش الذي يقع على مقطف أو سلة في الطريق العام . لا يعتبر باطلا ولو كان بغير إذن من النيابة
ولا في حالات التلبس .

إن كل ما يشترطه القانون لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تأذن في إجرائه
بمسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن تكون هناك جريمة معينة تكون جناية
أو جنحة ، وأن يقوم من القرائن ما يسمح بتوجيه الاتهام إلى الشخص المراد
تفتيشه . ولا يشترط أن يكون ثمة تحقيق سابق للتفتيش . وتقدير الظروف المبررة
للتفتيش منوط بالنيابة العمومية ، وللمحكمة حق مراجعتها في ذلك بالالتفات عن
الدليل المستمد من التفتيش كلما تبين لها أنه جاء مخالفا لأصول والأوضاع التي
أوجبا القانون . فإذا كان الإذن الذي صدر من النيابة لضابط البوليس بتفتيش
شخص المتهم ومسكنه ومحل عمله قد صدر بناء على ما أبلغها به الضابط من أن
شخصا يشتق به ويعتمد على إرشاداته أخبره بأن لدى المتهم كمية من الحشيش يتجر
فيها وأنه يمكنه أن يشتري مما لديه ، فإنه إذ كان هذا البلاغ صريحا في نسبة جريمة
معينة للمتهم ، وهي جنحة الاتجار في المواد المخدرة ، وكانت النيابة قد رأت فيه من
الجدية ومبلغ الدلالة على اتصال المتهم بالجريمة المبلغ عنها ما يبرر التفتيش المطلوب
لإجرائه ، وكانت محكمة الموضوع قد أقرتها على رأيها بعد أن وقفت على الظروف
التي صدر فيها إذن التفتيش ، يكون التفتيش قد أجرى وفقا لأحكام القانون .
وصل أن التفتيش المحظور على مأموري الضبطية القضائية لإجرائه إلا بترخيص من

القانون أو باذن من السلطة القضائية هو الذى يقع فى منزل أو على شخص، أى الذى يتعرض فيه مأمور الضبطية القضائية لحرمة المساكن أو الحرية الأشخاص، أما التفتيش الذى يقع على شىء، كمقطف أو سلة فى الطريق العام، فلا يعد باطلا ولو حصل فى غير حالة التلبس بالجريمة وبدون إذن من النيابة .

(٣٣٨)

القضية رقم ٤٢١ سنة ١٤ القضائية

تسوير :

(أ) بصمة الإصبع . تعتبر كالإمضاء فى تطبيق أحكام التزوير . التزوير المعنوى فى محضر رسمى يجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة . يتم ولو لم يحصل التوقيع على المحاضر بأختام أو إمضاءات مزورة .

(ب) القصد الجنائى فى جريمة التزوير . مناطه . علم الجانى بأنه يرتكب التزوير باحدى العارق المتصور عليها قانونا وأن من شأن هذا التغير أن يترتب عليه ضرر مادى أو أدبى حال أو محتمل يلحق بالأفراد أو بالصالح العام . اقران هذا العلم بنية استعمال المحضر المزور فيها زور من أجله . محاضر إهمال مقارسة دودة القطن . ارتكاب موظف تزويرا فيها بإثباته كذبا أن المتهمين بالإهمال حضروا أمامه ووقعوا ببصمات أصابعهم . كونهم فى الواقع زارعين قطننا وزراعتهم مصابة بالدرجة حقيقة . لا تأثير له .

١ — إذا كانت التهمة المسندة إلى المتهم هى أنه بوصف كونه موظفا عموميا (معاونوا بوزارة الزراعة) ارتكب تزويرا فى أوراق رسمية هى محاضر إهمال فى مقاومة دودة القطن والتبليغ عنها ، وذلك بعمله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت أنه استجوب المتهمين فى هذه المحاضر ، وأنهم وقعوا عليها أمامه ببصمات نسبها إليهم ، وثبت لدى المحكمة صحة هذه التهمة فطبقت عليه المادتين ٢٢٥ و ٢١١ من قانون العقوبات ، فانها لا تكون قد أخطأت . إذ المادة الأولى تنص على أن بصمة الإصبع تعتبر كالإمضاء فى تطبيق أحكام التزوير . وفضلا عن ذلك فإن التزوير المعنوى يجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة يتم ولو لم يحصل التوقيع على المحاضر بأختام أو إمضاءات مزورة .

٢ — لا يمنع من توافر أركان جريمة التزوير المذكورة أن المتهمين بالإهمال في مقاومة دودة القطن كانوا في الواقع زارعين قطناً ، وأن زراعتهم كانت مصابة بالدودة حقيقة ، لأن ركن تغيير الحقيقة متحقق بإثبات الموظف كذباً في المحاضر التي حررها ضدهم أنهم حضروا أمامه واستجوبهم ووقعوا ببصمات أصابعهم . وهذا التغير من شأنه أن يترتب عليه ضرر اجتماعي هو تقليل الثقة في الأوراق الرسمية .

(٣٣٩)

القضية رقم ٤٢٣ سنة ١٤ القضاية

(أ) نصب . أقوال كاذبة . لا تحقق بها جريمة النصب مهما كان قائلها قد بالغ في توكيد صحتها حتى تأثر بها المجنى عليه . يجب أن يصطبح الكذب بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته . مثال في واقعة إقراض بقائمة وتحوير شيكات عن مبلغ الدين على أحد المصارف .

(ب) تمويض . تبرئة المتهم من الدعوى الجنائية المقامة عليه في جريمة نصب لعدم توافر الطرق الاحتمالية . لا تمنع من الحكم عليه بالتسويض للدعوى بالحقوق المدنية .

١ — إن جريمة النصب لا تتحقق بمجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة ولو كان قائلها قد بالغ في توكيد صحتها حتى تأثر بها المجنى عليه ، بل يجب أن يكون الكذب قد اصطبح بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته . فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم أقرض المجنى عليه مائتي قرش أعطاه منها مائة وخمسين واحتجز الخمسين الباقية فائدة عن مبلغ المائتي قرش لمدة شهر واحد ، وتسلم من المجنى عليه شيكا على بنك مصر بمائتي قرش مستحق الدفع في تاريخ معين ، ولأمر ما رأى المجنى عليه أن يوقف صرف الشيك ففعل ، فجاءه المتهم مهتددا متوعداً بإبلاغ الأمر إلى النيابة ولم يزل به حتى رضاه بكتابة شيك آخر بثلاثة جنيهات عوضاً عن الشيك الأول ، وعند محاولة قبضه حصل أيضاً التوقف عن الدفع ، فأعاد المتهم الكرة عليه ، وكان في ظروف قاسية فغارت قواه تحت ضغط الحاجة الملحة وبتأثير الوعيد والتهديد بالشكوى للنيابة فرضى بما أوهمه به من أن يقرضه اثني عشر جنيهاً بفائدة ثلاثة جنيهات على أن يحسب منها الثلاثة

الجنهيات قيمة الشيك الأخير وعلى أن يكون المبلغ بضمان زوجته ، ورضى هو وزوجته أن يوقعا على كتيالة باستلامهما مبلغ الخمسة عشر جنيتها ، وقبل المحنى عليه أن يكتب لهن خمسة شيكات كل منها بثلاثة جنهيات وفاء لخمسة عشر جنيتها ، وقبل الرجل وزوجته كل ما طلبه المتهم منهما رضوخا لوعيده و بدافع الحاجة وأتقاء الفضيحة ، وكان يلوح لهما بأنه سيعطيها مبلغ القرض عقب التوقيع على الأوراق فوراً ، فلما وقعا على الأوراق ووضعها في جيبه أفهمهما أن المبلغ موجود في بيته ثم أخذ يراوغ ويماطل ولم يحصل منه المحنى عليه على هذا المبلغ ، فإن هذه الواقعة لا تعتبر نصيبا إذ المحنى عليه قبل التوقيع على السندات والشيكات التي سلمها لهن تحت تأثير حاجته الملحة إلى النقود وتهديد المتهم له بشكواه للنيابة ولاعتقاده بأن النقود موجودة في جيبه ، وليس فيما أورده الحكم ما يدل على أن المتهم قد استعان في سبيل تأييد مزاعمه بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمله على الاعتقاد بصحتها .

٢ - إن القضاء ببراءة هذا المتهم من جريمة النصب بسبب عدم توافر الطرق الاحتمالية لا يمنع من الحكم عليه بالتعويض للدعى بالحقوق المدنية لأن ما أمناه ، على ما هو ثابت بالحكم ، يكون مع استبعاد الطرق الاحتمالية ، شبه جنحة مدنية تستوجب إلزام فاعلها بتعويض الضرر الناشئ عنها .

(٣٤٠)

القضية رقم ٩٥٤ سنة ١٤ القضاية

إثبات :

- (أ) أقراف المتهم . المدلول به . تقدير ذلك موضوعي . الأخذ باقراراف المتهم في تحقيق البوليس مع عدله هو أمام النيابة وبجلسة المحاكمة . لا مانع .
- (ب) عماد الإثبات في المواد الجنائية . التحقيق الشفاهي بالجلسة . التحقيق الابتدائي بالبوليس أو بالنيابة . من عناصر الدعوى . الأخذ بشهادة الشهود في الجلسة دون أقوالهم في التحقيقات الابتدائية . لا حرج في ذلك .
- (ح) دفاع شرعي . استنتاج قيامه أو أنقائه من وقائع الدعوى . موضوعي . متى تتدخل محكمة التقض ؟ فني قيام حالة الدفاع الشرعي لما ثبت لدى المحكمة من أن المتهم كانت لديه نية الانتقام من المحنى عليه . الجدل في ذلك أمام محكمة التقض . لا يجوز .

١ - إن تقدير قيمة الاعتراف وقيمة العدول عنه من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها قاضي الموضوع. بلا معقب عليه من محكمة النقض . فإذا كانت المحكمة قد أقتنعت بصحة أعترااف المتهم في تحقيق البوليس ، وبينت الوقائع التي أيدت لديها ذلك ، ولم تأبه بعدوله عنها أمام النيابة وبجلسة المحكمة لما ظهر لها من أنه عدول قصد به التخلص من المسؤولية بعد أن تطورت حالة المجنى عليه وأنتهت بوفاته ، فإنه لا يصح أن ينعي عليها شيء من ذلك .

٢ - إن عماد الإثبات في المواد الجنائية هو التحقيق الشفهي الذي تجريه المحكمة وتديره بنفسها وتوجهه الوجهة التي تراها موصلة إلى ظهور الحقيقة . أما التحقيق الابتدائي الذي يجريه البوليس والنيابة فليس إلا تمهيدا لذلك التحقيق الشفهي ولا يعدو أن يكون من عناصر الدعوى التي يترؤد منها القاضي في تكوين عقيدته . وإذن فلا حرج على المحكمة إذا هي أخذت بشهادة الشهود في الجلسة دون أن تأخذ بأقوالهم في التحقيقات الابتدائية .

٣ - إن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى وللمحكمة الفصل فيها بلا معقب عليها متى كانت الوقائع مؤيدة إلى النتيجة التي رتب عليها . فإذا كان الحكم قد نفي قيام حالة الدفاع الشرعي لما ثبت لدى المحكمة من أن المتهم كانت لديه نية الانتقام من المجنى عليه فلا يجوز إثارة الجدل بشأن ذلك أمام محكمة النقض .

(٣٤١)

القضية رقم ٩٥٧ سنة ١٤ القضائية

سيارات . السر بسرقة نقل من الثلاثين كيلو مترا الواردة في لائحة السيارات . لا يمنع من مساءلة السائق إذا كان هو المتسبب في وقوع الحادث . السرقة المحددة بالفقرة الثانية من المادة ٢٨ من اللائحة مقدمة بالقيود الواردة في الفقرة الأولى منها .

(لائحة السيارات الصادر بها قرار وزير الداخلية في ١٦ يولييه سنة ١٩١٣)

إن الفقرة الأولى من المادة ٢٨ من لائحة السيارات الصادر بها قرار وزير الداخلية في ١٦ من يولييه سنة ١٩١٣ تنص على أنه لا يجوز سوق السيارات بسرقة

أو بكيفية ينجم عنها بحسب ظروف الأحوال خطراً على حياة الجمهور أو ممتلكاته .
 وإذا كانت الفقرة الثانية من المادة المذكورة قد نصت على أنه في كل الأحوال
 لا يجوز أن تزيد السرعة على ثلاثين كيلو متراً في الساعة فإنه من البديهي أن ذلك
 يكون مقيداً أيضاً بالقيّد الوارد في الفقرة الأولى وهو تفادى وجود خطر على حياة
 الجمهور أو ممتلكاته . وإذن فإذا كان قاضى الموضوع قد أثبت بما أورده من
 ظروف الدعوى ووقائعها أن السرعة التي كان يسير بها السائق كانت السبب في وقوع
 الحادث ، فإنه لا يكون قد أخطأ ولو كان قد ثبت لديه أن السائق كان سائراً بسرعة
 تقل عن الثلاثين كيلو متراً الواردة في اللائحة .

(٣٤٢)

القضية رقم ٩٦٢ سنة ١٤ القضاية

- (١) حكم . تبينه . الرد على كل جريمة من جرمات الدفاع . غير لازم . تعويل المحكمة على
 شهادة شهود الإثبات . يتضمن الرد على أقوال شهود النفي . ودعا على أقوال بعض شهود
 النفي دون بعض . لا يمتد قصوراً ولا يعيب الحكم .
 (ب) إثبات . شهادة الشهود بالجلسة . الرجوع إلى التحقيقات الابتدائية . جوازه .
 (ج) حكم . الحكم المعتبر . هو النسخة التي يثبتها الكاتب ويوقع عليها رئيس المحكمة وتحفظ في ملف
 الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصور . مخالفة الحكم في الأسباب لمسودة . لا يظن
 في صحة .

١ — الأصل أن محكمة الموضوع غير مكلفة بأن ترد في حكمها على كل جريمة
 من جرمات الدفاع ، كما أن تعويلها على شهادة شهود الإثبات وأطرافها لأقوال
 شهود النفي معناه أنها لم ترد في شهادة هؤلاء الآخرين ما يصح الركون إليه . فإذا
 هي ضمنّت حكمها رداً على أقوال بعض شهود النفي دون الباقين ، فإن هذا من
 باب أولى لا يمتد قصوراً في البيان ولا يعيب الحكم .

٢ — لأنه وإن كان عماد الإثبات في المواد الجنائية هو شهادة الشهود بالجلسة
 والتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة إلا أن ذلك لا يمنع قاضى الموضوع من أن
 يرجع إلى التحقيقات الابتدائية ويتروّد لحكمه من العناصر الأخرى الواردة فيها .

٣ — إن العبرة في الأحكام بالصورة التي يجرها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة ، فهي التي تحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وغيرها من الصور . وإلى أن يحصل التوقيع يكون للحكمة كامل الحرية في تحضير الحكم وفي إجراء ما يترأى لها من تعديل في المسودة بشأن الوقائع والأسباب . وإذن فلا يطلعن في صحة الحكم كون الأسباب التي يبنها تخالف ما جاء في المسودة .

جلسة أول مايو سنة ١٩٤٤

برئاسة حضرة صاحب العزة منصور إسماعيل بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : جندي عبد الملك بك وأحمد محمد حسن بك وأحمد علي طوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٣٤٣)

القضية رقم ٤٣٨ سنة ١٤ القضاية

خير :

(أ) تقدير رأي الخبير والفصل فيما يوجه إلى تقريره من اعتراضات . طلب تعيين خير آخر . من الأمور الموضوعية .

(ب) الشروط الواردة في المادة الرابعة من قانون الخبراء . خاصة بن تقيد أسماؤهم في جدول الخبراء . موظفو الحكومة الذين يستد إليهم عمل أهل الخبرة . لا يخضعون لهذه الشروط . (قانون الخبراء رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣)

١ — إن تقدير رأي الخبير والفصل فيما يوجه إلى تقريره من اعتراضات والبت في طلب تعيين خير آخر — كل ذلك مما يختص به قاضي الموضوع ، ولا معقب على قوله ما دام لم يخالف في ذلك مقتضى المنطق والقانون . فإذا كانت المحكمة قد أطمأنت إلى تقرير مصلحة الطب الشرعي المتقدم في الدعوى ، ورأت أن المطاعن التي وجهت إليه غير جديّة ، فلا تثريب عليها إذا هي رفضت طلب نذب خير آخر (في الخطوط) ، ما دامت قد عللت هذا الرفض تعليلا مقبولا .

٢ — إن الشروط الواردة في المادة الرابعة من قانون الخبراء رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣ الصادر في ١٠ يولييه سنة ١٩٣٣ قد وضعت للخبراء المقيدة أسماؤهم

في الجدول . أما موظفو الحكومة الذين يجوز إستناد عمل أهل الخبرة إليهم فلا تسرى عليهم هذه الشروط ، كما يستفاد من نص المادتين ١٠ و ١١ من القانون المذكور .

(٣٤٤)

القضية رقم ٤٨٦ سنة ١٤ القضائية

الدفع بعدم قبول الدعوى العمومية لسبق صدور قرار من النيابة بحفظها . من قبيل التمسك بقوة الشيء المحكوم فيه . يجب لقبوله أن تكون واقعة التهمة التي يحاكم عنها المتهم هي عين الواقعة التي سبق حفظها . استقلال كل من الواقعتين عن الأخرى . لا يصح التمسك بهذا الدفع . مثال . محاكمة المتهم على أنه يمول في معيشته على ما تكسبه زوجته من الدعارة . سبق اتهامه بأنه يدير بيتا للدعارة بدون إخطار وحفظ هذه التهمة . لا يمنع من محاكمته ولو أن ثبوت إحضار المتهم أشخاصا متعددين إلى منزله لارتكاب الفحشاء فيه مع زوجته مقابل أجر يمكن أن يكون أيضا محل اعتبار في جريمة إدارة المنزل للدعارة .

الدفع بعدم قبول الدعوى العمومية لسبق صدور أمر حفظ فيها من النيابة هو من قبيل الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه ، فلاجل أن يكون له محل يجب أن تكون الواقعة المطلوبة محاكمة المتهم من أجلها هي عينها الواقعة الصادرة فيها أمر الحفظ . أما إذا كان لكل واقعة ذاتية خاصة وظروف خاصة تحقق بها المغايرة التي يمتنع معها القبول بوحدة السبب في كل منهما فلا يكون لهذا الدفع محل . فإذا كان الذي يؤخذ مما أورده الحكم أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى على المتهم ، وهي أنه يعول في معيشته على ما تكسبه زوجته من الدعارة ، هي بظروفها وأركانها وبشخص المجنى عايه غير الواقعة السابقة التي صدر فيها الحفظ ، وهي أنه أمار بيتا للدعارة بدون إخطار ، فانه وإن كان ثبوت إحضار المتهم أشخاصا متعددين إلى منزله لارتكاب الفحشاء فيه مع زوجته مقابل أجر يمكن أن يكون أيضا محل اعتبار في جريمة إدارة المنزل للدعارة ، إلا أن هذه الجريمة لا تزال في أركانها وباقي ظروفها متفجرة عن جريمة التمويل على ما تكسبه الزوجة من الدعارة بحيث لا يمكن اعتبار الجريمة مكونتين من فعل واحد له وصفان في القانون أو من مجموع أفعال صادرة عن قصد إجرائي واحد ، ومتى كان ذلك كذلك فإن الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى يكون على حق .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في أن محامى الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الدعوى العمومية واعتمد في ذلك على أن محضر التحقيق الذى أجرى عن الواقعة عملت منه صورتان أرسلت إحداهما إلى النيابة العسكرية بوصف أنه فتح وأدار بيتا للدمارة بنير إخطار ، والأخرى إلى النيابة الجزئية بوصف أنه عول في معيشته على ما تكسبه زوجته من الدعارة لحفظت النيابة العسكرية الدعوى لعدم كفاية الأدلة وقدمتها النيابة الجزئية إلى المحكمة بالوصف الثانى ، وأن الأمر الصادر من النيابة بحفظ الدعوى يمنع من السوء إلى إقامتها ولو بوصف آخر، ولكن المحكمة رفضت هذا الدفع بقوله إن لكل من الوصفين عناصر تختلف بعضها عن بعض، وهذا مع صحته لا يدفع الحجية التى تقدم بها الطاعن لأن الفعل الذى عوقب عليه والقائم بشأنه النزاع هو إحضار أشخاص متعددين إلى زوجته لارتكاب الفحشاء معها مقابل أجر، وهذا الفعل واحد في الدعويين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قدين واقعة الدعوى في قوله إنها "تتلخص في أن عزيزة إبراهيم تقدمت إلى قسم البوليس وقررت أن زوجها اعتدى عليها بالضرب ولما سئلت عن سبب هذا الاعتداء قررت بأن زوجها (الطاعن) منذ أن تزوجها أى من ثلاث سنوات سابقة على تبليغها وهو يعول في معيشته على ما تكسبه من طريق الدعارة وأنها اضطرت إلى أن تسلك هذا السبيل لأنه هو الذى كان يدفعها إلى ذلك ويجبرها عليه وكان يجلب إليها الرجال من كل الأجناس وكان أغلبهم من رجال الجيش الإنجليزى وكان يقتل بها من متزل إلى آخر ، واستشهدت على صحة قولها هذا ببزوايى المنازل التى كانت تقيم فيها كما قالت إنها كانت تقيم فترة من الوقت مع شخص تسمى باسم إبراهيم بك عباد . وبعد أن أجرى محقق البوليس تحوير محضر بذلك وسمع أقوال الشهود رأى أن الحادث ينطوى على جريمة عسكرية علاوة على ما رأى فيه من جنحة عادية ففقد الحادث جنحة عسكرية وأرسلها إلى النيابة العسكرية للتصرف فيها كما أرسلها إلى النيابة المختصة لإجراء شئونها فيها ، فقيدت

الحادثة الأولى جنحة عسكرية برقم ١٣٧٧ سنة ١٩٤١ شبرا ضد المتهم لأنه في ٣٠ مايو سنة ١٩٤١ بدائرة قسم شبرا فتح وأدار بدون إخطار بيتا للدعارة خارج الأخطاط المخصصة لبيوت العاهرات وأعطه لقبول قوات الدولة الحليفة وسمح لأكثر من واحد منهم بالدخول لارتكاب الفحشاء . كما قيدت زوجته المبلغة وهي عزيزة إبراهيم درويش لارتكابها الدعارة في البيت السالف الذكر . وقيدت الحادثة الثانية بالمواد ١ و ٢ و ٩ من قرار الحاكم العسكري لمنطقة القاهرة رقم ٢ سنة ١٩٤٠ ولأنحة بيوت العاهرات الصادرة في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ المعدلة بقرار ١٢ أبريل سنة ١٩٢٥ والمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ القاضي بإعلان الأحكام العرفية . كما قيدت الحادثة جنحة جزئية تحت نمرة ١٩٤٨ سنة ١٩٤١ شبرا بالمادة ٢٧٢ عقوبات ضد المتهم فقط . وذلك لأنه خلال سنة سابقة على المحضر المحرز في ٣٠ مايو سنة ١٩٤١ بشبرا عول في معيشتة على ما تكسبه زوجته عزيزة إبراهيم درويش من الدعارة . ولقد أمرت النيابة العسكرية بتاريخ أول يونيه سنة ١٩٤١ فيما يختص بالتهمة العسكرية بحفظها مؤقتا (لعدم كفاية الأدلة) بينما قُضت النيابة الجزئية بتاريخ ٢ يونيه سنة ١٩٤١ بتقديم المتهم إلى المحكمة الجزئية التي قضت بمحاقيقته بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٤٢ بحبسه ستة أشهر مع الشغل وقُدِّرت كفالة ٥٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ ” . ثم تعرض إلى الدفع بعدم قبول الدعوى العمومية وردَّ عليه بقوله : ” إنه من المقرر قانونا أن النيابة وحده لا تتجزأ وأن القرار الذي يصدره أحد أعضاء النائب العمومي إنما يلزم الباقي حتى يلغى هذا القرار بالطريق القانوني وإنما يشترط لذلك أن تكون الحادثة التي صدر القرار بشأنها هي بالذات المعروضة ثانية . أما إذا اختلفت فلا وجه للتناقض ، ولا محل للقول بخالفة القانون إذا صدر بشأن كل حادث قرار يختلف عن القرار الآخر . وإن الحادث الذي صدر بشأنه قرار الحفظ السالف يسانه في معرض ذكر ظروف الحادث يتعلق بفتح وإدارة بيت للدعارة بغير إخطار ، أما الحادث الذي قُدم إلى الجلسة هو تعويل المتهم في معيشتة

على ما تكسبه زوجته من الدعارة . وإنه لتفسير كل تهمة على حدة سواء من جهة الألفاظ أو من جهة القانون أو من جهة ما تطلبه كل تهمة من التهمتين من الأركان القانونية اللازم توفرها في كل منهما نجد أن كلا منهما تختلف عن الأخرى اختلافاً كلياً ، وأن كل حادث منفصل عن الآخر بشروطه وأركانه ومستقل عنه تماماً ، اللهم إلا في الأشخاص الذين تناولهم التحقيق في كل منهما . إذ يجب في الجريمة الأولى أن يكون هناك بنت معين قد فتحت وأدير فعلاً الدعارة بينما في الحادثة الثانية يكفي ارتكاب الزوجة أو المرأة الفحشاء سواء بمثل معين أو غير معين وحتى في العراء . كما يشترط المشرع في الحادثة الأولى لكي يكون المنزل معداً للدعارة أن يدخله أكثر من واحد بقصد ارتكاب الفحشاء بينما في الحادثة الثانية لا يشترط المشرع مثل هذا الشرط بل الشرط الأساسي هو ارتكاب الفحشاء سواء مع شخص أو عدة أشخاص . ويضاف إلى ذلك كله أن غرض المشرع من المواد الخاصة بالحادثة الأولى هو محاربة الدعارة السرية وانتشار الأمراض الخبيثة . أما الغرض الأساسي من معاقبة الجريمة الثانية هو منع البطالة والتشرد والقضاء على البلطجية ” (راجع محضر الجلسة الثامنة والستين لمجلس النواب في يوم ٣٦ يولييه سنة ١٩٣٧) . وما دام قد تبين سابقاً أن الحادث الذي صدر بشأنه قرار النيابة بالحفظ مؤقتاً هو غير الحادث الذي من أجله يقدم المتهم . لذا يتبين أن الدفع المتقدم من المتهم في غير محله ويتعين الحكم برفضه ” .

وحيث إن الدفع بعدم قبول الدعوى العمومية لسبق صدور قرار عنها من النيابة بالحفظ هو من قبيل التمسك بقوة الشيء المحكوم فيه ، ولأجل أن يكون لهذا الدفع محل يجب أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم من أجلها هي بعينها التي سبق أن صدر عنها قرار النيابة بالحفظ . أما إذا كان لكل واقعة من الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق معها المغايرة التي يتمتع معها القول بوحدة السبب في كل منهما فلا يكون لهذا الدفع محل .

وحيث إنه يؤخذ مما أورده الحكم على الوجه المتقدم أن واقعة تعويل الطاعن في معيشتة على ما تكسبه زوجته من الدعارة المرفوعة بها الدعوى عليه هي واقعة

مستقلة، بطرفها وأركانها وبشخص المجنى عليه فيها، عن واقعة إدارته بيتا للدعارة بدون إخطار التي صدر فيها قرار الحفظ . وإنه وإن كان إحضار أشخاص متعددين إلى منزل الطاعن لارتكاب الفحشاء مع زوجته في مقابل أجره هو فعل يمكن أن يكون محل اعتبار في تقدير أدلة الثبوت في جريمة إدارة المنزل للدعارة إلا أن هذه الجريمة لا تزال في باقى ظروفها وفي مائز أركانها مستقلة عن جريمة التعويل على ما تكسبه الزوجة من الدعارة بحيث لا يمكن اعتبار الجريمتين فعلا واحدا يمكن وصفه قانونا بوصفين مختلفين أو مجموع أفعال صدرت عن قصد إجرامى واحد . ولذلك يكون الحكم المطعون فيه على حق في رفضه الدفع، بعدم قبول الدعوى .

(٣٤٥)

القضية رقم ٩٩٤ سنة ١٤ . القضائية

(أ) وصف التهمة . تعديل محكمة الدرجة الأولى لوصف التهمة دون لفت الدفاع . لا يطل حكم المحكمة الاستئنافية ما دام المتهم قد ترفع أمامها على أساسه . وظيفة المحكمة الاستئنافية هي إعادة النظر في الدعوى وإصلاح ما يكون فيها من أخطاء .

(ب) إخفاء مسروقات . الركن المادى في هذه الجريمة يتحقق بـحيازة المخفى للمسروق . مجرّد الحيازة تكفى مهما كان سببها . حيازة المسروق بطريق الشراء أو الوديعة أو الهبة أو المعاوضة أو الإجارة إلى غير ذلك . يكفى لتحقيق الجريمة . لا يشترط أن يكون قد احتجز بنية التملك .

١ - إن تعديل محكمة الدرجة الأولى للتهمة دون أن تلفت الدفاع لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية ما دام المتهم قد علم بالتعديل وترافع أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه . لأن وظيفة المحكمة الاستئنافية إنما هي إعادة النظر في الدعوى وإصلاح ما يكون قد وقع في المحاكمة الابتدائية من أخطاء .

٢ - إن الركن المادى لجريمة إخفاء الأشياء المسروقة يتحقق بـحيازة المخفى للمسروق . والحيازة تكفى مهما كان سببها . فيعدّ مرتكباً للجريمة من حاز المسروق، سواء أكان ذلك بطريق الشراء أو الوديعة أو الهبة أو المعاوضة أو الإجارة أو غير ذلك، وليس يشترط أن تكون الحيازة بنية التملك .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن محكمة أول درجة عدلت وصف التهمة من اشتراك في سرقة إلى إخفاء أشياء مسروقة دون أن تلتفت الدفاع إلى ذلك ثم حكمت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم الابتدائي على اعتبار أن الجريمة هي إخفاء أشياء مسروقة وهي التي لم يتمكن من الرد عليها أمام محكمة أول درجة .

وحيث إن تعديل محكمة الدرجة الأولى لوصف التهمة دون أن تلتفت إليه الدفاع عن المتهم لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية ما دام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه ، لأن وظيفة المحكمة الاستئنافية إنما هي إعادة النظر في الدعوى وإصلاح ما قد يكون وقع في المحاكمة الابتدائية من أخطاء .

وحيث إن محصل الوجهين الثاني والثالث أن الواقعة على فرض صحتها لا تعد إخفاء لأشياء مسروقة كما أنها لا تعد اشتراكا في السرقة وإنما هي نزاع مدنى . وذلك لأن المجنى عليها ، كما جاء في الحكم ، تقول إن ابنها أخبرها بأنه أودع الخاتم والتقود المسروقة لدى الطاعن . وابن المجنى عليها يقرر أنه أودع التقود لديه ليتمكن من الصرف منها على نفسه كلما دعت الحاجة إلى ذلك . ومتى كان المال مودعا فإن نية التملك تكون معلومة . وفضلا عن ذلك فالعلم بالسرقة معدوم أيضا ، والإدلة التي أوردها الحكم المطعون فيه لا تؤدي إلى توافره لدى الطاعن . وما دامت الواقعة لا تعد إخفاء لأشياء مسروقة فالدعوى المدنية تكون على غير أساس .

وحيث إن الركن المادى لجريمة إخفاء المسروقات يتحقق بحصول الخفى على حيازة المسرورق . ويكفى مجرد الحيازة بأية صفة كانت لاعتبار الحائز مخفيا . فيعد مرتكبا لهذه الجريمة من توصل إلى حيازة الشيء المسرورق سواء كان ذلك بطريق الشراء أو الوديعة أو الهبة أو المعاوضة أو الإجارة أو غير ذلك ، وليس بشرط أن يكون قد احتجزه بنية تملكه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن في جريمة إخفاء المسروقات التي عاقبه من أجلها قال : " إن واقعة الدعوى كما جاءت على لسان المجني عليها تتحصل في أنه بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٤٣ كشفت المجني عليها المذكورة سرقة خاتم من الذهب ومبلغ عشرين جنيها فأخذت في البحث عن ذلك إلى أن علمت بأن ولدها عبد الله محمد إبراهيم ، وهو غلام لا تزيد سنه عن ثلاث عشرة سنة ، هو الذي سرق المبلغ والخاتم وأنه أودعهما لدى المتهم (الطاعن) ، فاستصعبت ولدها والجندی عبد الرؤوف عبد العال إلى حيث قابلوا المتهم فأخبرهم بأن الغلام لم يسلمه سوى ثمانية جنيهاستعداد منها فيما بعد أربعة ، وردّ المتهم الأربعة جنيهات الباقية للمجني عليها . وإن ولد المجني عليها شهد بالتحقيقات بأنه قبل ضبط الحادثة ببضعة أيام شاهد النقود مع والدته فاتهز لإحدى الفرس وسرق منها أربعة جنيهات أعطاها للتهمس وبعد ثلاثة أيام سأله المتهم عما إذا كانت لديهم بقية من النقود فأخبره بالإيجاب ثم عاد فسرق ستة عشر جنيها وخاتما من الذهب وسلمها للتهمس ، كما قرر أنه أخفى النقود لدى المتهم ليتمكن من الصرف منها كلما دعت الحاجة إلى ذلك . وإن الجندی عبد الرؤوف محمد شهد بما يتفق وأقوال المجني عليها . وإن المتهم اعترف بقبض النقود من ولد المجني عليها إلا أنه قرر بأن حقيقة ما تسلمه ثمانية جنيهات على دفتين وأنه أنفق في سبيل الغلام أربعة جنيهات في شراء بعض حاجيات له . ولأنه لم يتسلم الدليل القاطع على أن المتهم قد قام بالاشتراك مع ولد المجني عليها في ارتكاب السرقة بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة ، فإن كل ما قيل في هذا الشأن قد ورد على لسان الغلام المذكور ولم يؤيد بدليل آخر . ولأنه طبقا للوقائع التي تقدم بيانها يكون المتهم قد أخفى النقود المسروقة والخاتم مع علمه بسرقتها وعقابها ينطبق على المادتين ٣١٧ / ١ و ٣٢٢ عقوبات . وقد ثبت هذا من أقوال المجني عليها والشهود وما قرره المتهم الذي لاشك في علمه بسرقة هذه الأشياء ، وهذا مستفاد من ظروف الدعوى ومن صغر سن الغلام إذ أنه من غير المألوف لمن كان في سنه

وظروفه أن تكون معه تقود بالمقدار المبين في وصف التهمة". ولما كان هذا الذي أورده الحكم من شأنه أن يؤدي إلى ثبوت جريمة الإخفاء التي دين الطاعن من أجلها بجميع عناصرها المادية والمعنوية فإن ما يزعمه من أن الواقعة هي مجرد نزاع مدني لا محل له .

جلسة ٨ مايو سنة ١٩٤٤

برئاسة حضرة صاحب العزة منصور إسماعيل بك وكيل المحكمة، وبحضرة حضرات : جندى عبد الملك بك وأحمد محمد حسن بك وأحمد علي علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٣٤٦)

القضية رقم ٤٣٦ سنة ١٤ القضاية

اتفاق جنائي :

(أ) الاشتراك فيه . العقاب عليه . للفرض من الاتفاق ارتكاب جنائية أو جنحة معينة . لا يجوز في هذه الحالة توقيع عقوبة أشد مما نص عليه القانون لتلك الجنابة أو الجنحة . الفرض من الاتفاق ارتكاب عدة جنابات أو عدة جنح . يجوز توقيع العقوبات المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٨ ع ولو كانت أشد من المنصوص عليه لأية جريمة من الجرائم المقصودة من الاتفاق . التحريض على اتفاق جنائي الفرض منه ارتكاب جنح سرقات وإدارة حركته . العقاب عليه بالسجن . في محله .

(ب ، جـ) اتفاق جنائي الفرض منه ارتكاب جنابة أو جنابات أو جنحة أو جنح معينة أو غير معينة . العقاب عليه . اتفاق التهم مع أى واحد من حصل الاتفاق معهم على ارتكاب الجريمة . يمكن لتطبيق أحكام المادة ٨ ع . الاتفاق يتكون قانونا كلما المحدث شخصان أو أكثر على ارتكاب جنابة أو جنحة الخ . لا يشترط وقوع الجنابة أو الجنحة التي اتفق عليها . العبرة بثبوت واقعة الاتفاق ذاتها بغض النظر عما يتلوه ذلك من الواقع . إثبات حصولها . يكون بجميع الطرق التي تؤدي إلى ذلك .

١ - إن الشارع إذ نص في الفقرة الثانية من المادة ٨ ع من قانون العقوبات على أن "كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء أكان الفرض منه ارتكاب الجنابات أم اتخاذاها وسيلة إلى الفرض المقصود منه يعاقب مجزأة اشتراكه بالسجن"، فإذا كان الفرض من الاتفاق ارتكاب الجنح أو اتخاذاها وسيلة للوصول إلى الفرض المقصود منه يعاقب المشترك فيه بالحبس" ثم نص في الفقرة الثالثة منها على أن

”كل من حرض على اتفاق جنائي من هذا القبيل، أو تدخل في إدارة حركته، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة في الحالة الأولى المنصوص عنها في الفقرة السابقة وبالسجن في الحالة الثانية“ ثم نص في الفقرة الرابعة على أنه ”ومع ذلك إذا لم يكن الغرض من الاتفاق إلا ارتكاب جناية أو جنحة معينة عقوبتها أخف مما نصت عليه الفقرات السابقة فلا توقع عقوبة أشد مما نص عليه القانون لتلك الجناية أو الجنحة“ إذ نص على ذلك فقد أفاد أن الشارع لم يستثن من الحكم الذي قرره في الفقرتين الثانية والثالثة إلا الحالة التي يكون فيها الغرض من الاتفاق ارتكاب جناية أو جنحة معينة . ففي هذه الحالة — وفي هذه الحالة وحدها — لا يجوز توقيع عقوبة أشد مما نص عليه القانون لتلك الجناية أو الجنحة . أما إذا كان الغرض من الاتفاق ارتكاب عدة جنابات أو عدة جنح فيجوز توقيع العقوبات المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة ولو كانت أشد مما نص عليه القانون لأى من الجرائم المقصودة من الاتفاق . وإذن فإذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه حرض على اتفاق جنائي القصد منه ارتكاب جنح سرقات ، وأدار حركته بجمع الغلمان الذين استخدمهم في النشل ثم تقديم ما يحصلون عليه ، فقد حقت عليه عقوبة السجن المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٤٨ ع ولو أنها أشد من العقوبة المقررة لجنحة السرقة .

٢ — إن القانون يعاقب على الاتفاق الجنائي على ارتكاب جناية أو جنابات أو جنحة أو جنح ، سواء أكانت معينة أم غير معينة . وهذا المعنى يظهر بوضوح من المذكرة التفسيرية للمادة ٤٧ المكررة من قانون العقوبات القديم التي حلت محلها المادة ٤٨ من القانون الحالي إذ جاء فيها : ”ويعتبر الاتفاق جنائيا سواء أكانت الجناية أو الجنابات أو الجنحة أو الجنح المقصودة منه معينة أم لا ، كما لو أشير إلى استعمال القوة أو العنف أو المفرقات أو الأسلحة وهكذا للوصول إلى غرض جائز أم لا “ . وكذلك يكفي لتطبيق المادة ٤٨ ع أن يكون اتفاق المتهم مع أى واحد من تكتون منهم الاتفاق ، إذ الاتفاق يتكون قانونا طبقا لنص

الفقرة الأولى من المادة المذكورة كلما اتحد شخصان فأكثر على ارتكاب جنسية أو جنحة ما ... الخ .

٣ — إنه لما كان الاتفاق الجنائي ، طبقا للتعريف الموضوع له ، يوجد كلما اتحد شخصان فأكثر على ارتكاب جنسية أو جنحة ما أو على الأعمال المجزأة أو المسهلة لارتكابها ، فإنه لا يشترط فيه أن تقع الجنائية أو الجنحة المتفق على ارتكابها ، ومن باب أولى لا يشترط عند وقوعها أن يصدر حكم بالعقوبة فيها . ومن ثم فالعبء في الاتفاق الجنائي هي بثبوت واقعة ذاتها بغض النظر عما تلاها من الوقائع . فإذا كان الحكم قد استخلص تدخل المتهم في إدارة الاتفاق الجنائي من أدلة تؤدي إليه عقلا ، فإنه لا يكون ثمة محل للطعن عليه .

(٣٤٧)

القضية رقم ٩٧٠ سنة ١٤ القضاية

- (أ) حكم - تسببه - جنائية قتل مستندة إلى متهم - جنائيا شروع في قتل مستندان إلى متهم آخر . وقوع هذه الجنائيات جميعا في ظروف واحدة - نفي حالة الدفاع الشرعي عن المتهم الأول . الأسباب التي أوردتها الحكم في هذا الصدد تكفي لنفي هذه الحالة عن المتهم الآخر .
- (ب) تقض وإبرام - تقض الحكم لبيب جوهرى فيه - أثره . إعادة الدعوى العمومية إلى ما كانت عليه قبل هذا الحكم . الهيئة الجديدة تنظر الدعوى بكامل حريتها في تقدير وقائعها . محاكمة متهم عن تهمة شروع في قتل محمد مع سبق الإصرار . استبعاد المحكمة في حكمها ظرف سبق الإصرار . ملته في الحكم . تقضه . إعادة محاكمته تكون على أساس أمر الإحالة لا على أساس هذا الأمر مدلا على وفق ما قضى به الحكم المنقوض .
- (ج) ملن . المبدأ القاضي بأن المحكوم عليه لا يصح أن يضار بتخلله . الأخذ به فيما يتعلق بالطعن بطريق التقض . لا يصح إلا من جهة مقدار العقوبة . لا يتناول الوقائع من جهة تفردها وإصلاها الوصف القانونى الصحيح .

١ — إذا كانت الظروف التي وقعت فيها جنائية القتل المستندة إلى أحد المتهمين هي — على ما هو مبين بالحكم — بينما الظروف التي وقعت فيها جنائيا الشروع في القتل المستندان إلى متهم آخر ، فإن الأسباب التي أوردتها هذا الحكم لنفي حالة الدفاع الشرعي عن المتهم الأول تكون صالحة لنفي هذه الحالة عن المتهم الآخر .

٢ - إن نقض الحكم لمخالفة إجراء جوهري يعيد الدعوى العمومية إلى ما كانت عليه قبل المحاكمة ، فتتظر الهيئة الثانية الدعوى دون أن تكون مقيدة بأى إجراء من الإجراءات السابقة ، ويكون لها كامل الحرية فى تقدير الوقائع المرفوعة بها الدعوى وإعطائها الوصف القانونى الذى ترى انطباقه عليها . فإذا كانت المحكمة التى أحيل عليها المتهم لمحاكمته من أجل تهمة الشروع فى القتل العمد مع سبق الإصرار قد استبعدت فى حكمها ظرف سبق الإصرار ، ثم لما طعن فى هذا الحكم قضى بنقضه وأعيدت المحاكمة ، فهذه المحاكمة تكون على أساس أمر الإحالة السابق صدوره لا على أساس أمر الإحالة معديلاً على وفق ما قضى به الحكم المنقوض ، إذ هذا الحكم بعد نقضه يكون ملغى عديم الأثر .

٣ - إن المبدأ القاضى بأن المحكوم عليه لا يجوز أن يضار بتظلمه إذا صرح الأخذ به فى الطعن بطريق النقض والإبرام فلا يصح إعماله إلا من ناحية مقدار العقوبة الذى يعتبر حداً أقصى لا يجوز للهيئة الثانية أن تتعداه . ولا يصح أن يتناول النواحي الأخرى ، مثل تقدير وقائع الدعوى أو إعطاء الحادث وصفه الصحيح . فإذا كانت الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه لم تخالف الهيئة الأولى التى نقض حكمها ، لا فى تقدير وقائع الدعوى ولا فى الوصف القانونى الذى أعطته لها ، وكانت العقوبة التى أوقعها الحكم المطعون فيه لم تتعد العقوبة التى قضى بها الحكم السابق نقضه ، فلا يمكن القول بأن الحكم المطعون فيه قد ساء مركز الطاعن .

(٣٤٨)

القضية رقم ١٠٠٩ سنة ١٤ القضاية

(أ) تذيب . الحد من حرية الشخص فى التحرك . معاقب عليه سواء كان قبضاً أو حبساً أو جزاء متى يعاقب عليه بعقوبة اللجنة متى يعاقب بعقوبة اللجنة ؟

(السادتان ٢٤٢ و ٢٤٤ ع = ٢٨٠ و ٢٨٢)

(ب) تذيب . تقدير وقوعه . موضوعى . بيان الحكم ما استخلص منه وقوع التذيب من أفعال الشهود والكشوف الطيبة . لا معقب فى ذلك لهكمة النقض .

١ - إن المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات تنص على عقاب كل من قبض على أى شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفى غير الأحوال التى تصرح فيها القوانين واللوائح . أما المادة ٢٨٢ فنص فى الفقرة الأولى على أنه إذا حصل القبض فى الحالة المبينة بالمادة ٢٨٠ من شخص تريا بدون وجه حق بى مستخدمى الحكومة أو اتصف بصفة كاذبة أو أبرز أمرا مزورا مدعيا صدوره من طرف الحكومة فإنه يعاقب بالسجن ، كما تنص فى الفقرة الثانية على أنه يحكم فى جميع الأحوال بالأشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهتده بالقتل أو عذبه بالتعذيبات البدنية . ولما كان القبض على شخص هو إمساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول ، وكان حبس الشخص أو حجزه معناه حرمانه من حريته فترة من الزمن ، وكانت هذه الأفعال تشترك فى عنصر واحد هو حرمان الشخص من حريته وقتا طالا أو قصرا ، فإنه يتعين القول بأن الشارع يعتبر أن كل حد من حرية الشخص فى التحرك - سواء عد ذلك قبضا أو حبسا أو حجزا - معاقب عليه فى كلتا المادتين ٢٨٠ و ٢٨٢ فتوقع عقوبة الجنحة فى الحالة المبينة فى المادة الأولى وعقوبة الجنائية فى الأحوال المبينة فى المادة الثانية بفقرتها . والقول بغير ذلك يتجافى مع المنطق . فإنه ليس من المعقول أن يكون الشارع قد قصد بالمادة الثانية تغليظ العقوبة فى حالة القبض فقط مع أنه أخف من الحجز والحبس .

٢ - متى بين الحكم فى مواضع متعددة منه ، بناء على ما استخلصه من أقوال الشهود والكشوف الطبية ، أن المتهم كان يعذب الجنى عليه بالتعذيبات البدنية التى ذكرها ، وكانت الأسباب التى اعتمد عليها من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى استخلصها منها ، فلا محقق عليه فى ذلك لمحكمة النقص . لأن تقدير التعذيبات البدنية من المسائل الموضوعية .

المحكمة

وحيث إن حاصل الوجه الأول من وجهى الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات ، وكانت المادة

الواجب تطبيقها على الواقعة التي شهد بها المجني عليهم هي المادة ٢٨٠ من القانون المذكور وذلك لأن الباب الخامس من الكتاب الثالث من القانون ينص على ثلاث جرائم مختلفة هي القبض والحبس والحجز ولكل منها تعريف خاص . فالقبض معناه الإمساك بالشخص ومنعه من الحركة كما يريد . وهذا الفعل الذي يتضمن المفاجأة بالقسوة لا يتوفر وجوده في حالي الحبس والحجز . ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ٢٨٢ لم تنص إلا على حالة القبض فإنه يمكن أن يفهم من ذلك أنه إذا كانت التعذيبات البدنية مقترنة بحالي الحبس والحجز دون القبض لم يكن هنالك وجه لتطبيق الفقرة المذكورة . ولعل تغليظ العقاب في حالة القبض يرجع إلى طبيعة فعل القبض لما فيه من مفاجأة وتهجم . وقد سلمت النيابة العامة في الدعوى بأن الطاعة لم تقبض على أحد من المجني عليهم . ويؤيد ذلك توجيه تهمة الخطف بالتحايل إليها فإن التحايل يتعارض مع القبض . على أن التعذيب وإن كان أمرا موضوعيا فإنه يظل تحت إشراف محكمة التقض من حيث تقديره ، والمجني عليهم كانوا خدما للطاعة ولكل سيد حق تأديب خادمه مع ملاحظة درجة عقليته وتربيته وطباعه . والثابت في الدعوى أن الكشف الطبي أشار إلى آثار كئي لا تعتبر كثيرة إن صح وقوعها من الطاعة على خادم مكث في خدمتها مدة ستة أشهر فهو لا يصيبه إلا إصابة واحدة في كل شهر . أما الحبس في المطبخ فهو إجراء تخفيف ولكنه لا يدخل في عداد التعذيبات البدنية . وعدم إعطاء كمية أكل وافرة قد يكون متفقا مع حالة فقر الطاعة ولم تبحث المحكمة مدى مقدرتها أو عدم مقدرتها على غير ذلك ، وخصوصا في هذه الأيام التي اشتد فيها الغلاء .

وحيث إن المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات تنص على عقاب كل من قبض على أى شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح . أما المادة ٢٨٢ فهي تنص في الفقرة الأولى منها على أنه إذا حصل القبض في الحالة الميئنة بالمادة ٢٨٠ من شخص تزيبا بدون وجه حق بزي مستخدمى الحكومة أو اتصف بصفة كاذبة أو أبرز أمرا

منزقاً مدعياً صدره من طرف الحكومة يعاقب بالسجن . وتنص الفقرة الثانية منها على أنه يحكم في جميع الأحوال بالأشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهتده بالقتل أو عذبه بالتعذيب البدنية ، ولما كان القبض على شخص هو لمساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول كما يريد ، وكانت حبس الشخص أو محجزه معناه حرمانه من حريته فترة من الزمن ، ولما كانت كل هذه الأفعال تشترك في عنصر واحد هو حرمان الشخص من حريته وقتاً طال أو قصر ، فإنه يتعين القول بأن الشارع يعتبر أن كل حد من حرية الشخص وحرمانه من الحركة كما يريد — سواء كان ذلك قبضاً أو حبساً أو محجزاً — معاقب عليه في كلتا المادتين ٣٨٠ و ٣٨٢ فتوقع عقوبة الجناية في المادة الأولى وعقوبة الجناية في المادة الأخرى بفقرتها . والقول بغير ذلك يتجاف مع المنطق فإنه لا يعقل أن يكون الشارع قد قصد معاقبة التعذيب في حالة القبض فقط وهي حالة تقتضي بطبيعتها أن يكون الحد من الجزية فيها قصير المدى ، ويهمل معاقبة التعذيب في حالي الحبس والمحجز وهما حالتان تفيدان معنى الاستمرار والمحنى عليه فبهما يكون عرضة لتكرار وقوع التعذيبات عليه . أما ما تجادل فيه الطاعة فيما يخص بأن ما وقع منها على المحنى عليهم لا يعتبر تعذيباً بدنياً بالمعنى الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٢٨٢ فإن الحكم المطعون فيه يبين في مواضع مختلفة منه ما استخلص منه أن الطاعة كانت تعذب المحنى عليهم بالتعذيبات البدنية من أقوال الشهود والكشوف الطيبة فقال : ... الخ .

وحيث إنه لما كان تقدير التعذيبات البدنية من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها القاضي دون معقب عليه ، ولما كانت الأسباب التي اعتمدت عليها المحكمة في القول باعتبار ما وقع من الطاعة على المحنى عليها تعذيباً بدنياً في حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات وثبوت وقوع ذلك منها — لما كانت تلك الأسباب من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة فإنه لا يقبل من الطاعة إثارة الجدل في هذا الشأن أمام محكمة النقض .

(٣٤٩)

القضية رقم ١٠١٥ سنة ١٤ القضائية

سبب :

(أ) سب على يضمن طعنا في الأعراض . يدخل في اختصاص محكمة المركز . حكم من محكمة المركز في هذه الجريمة . الطعن فيه لصدوره منها ، لا مصلحة للتم من ذلك .

(القانون رقم ٨ لسنة ١٩٠٤ الخاص بمحاكم المراكز)

(ب) كلمة " الأفراد " التي أضيفت في المادة ٣٠٨ ع . المراد من إضافتها . حماية عرض الرجل والمرأة على السواء . (المادة ٢٦٥ ع = ٣٠٨)

١ — إن جنحة السب العلني من الجنح التي تختص محكمة المركز بنظرها والحكم فيها ، طبقا للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٠٤ الخاص بمحاكم المراكز . وليس في هذا القانون ما يفجر السب عن اختصاصها إذا كان قد تضمن طعنا في الأعراض . ومع ذلك فلا مصلحة للتم من وراء الطعن في الحكم لهذا السب . لأن محكمة المركز ، بمقتضى قانون إنشائها ، ليس لها أن تحكم بالحبس لأكثر من ثلاثة شهور أو بفرامة تزيد على عشرة جنميات مهما كان الحد الأقصى للعقوبة المقررة في القانون ، بينما المحكمة الجزئية غير مقيدة بمثل هذا القيد . كإليس له أن يعترض بأنه حرم من ضمانه قررها القانون لمصلحته أو من درجة من درجات التقاضي . لأن الذي يقوم بالعمل في محكمة المركز هو قاضي المحكمة الجزئية الموجودة بالجهة أو أحد قضاة المحكمة الابتدائية الذي يندبه وزير العدل لهذا الغرض ، ولهذا المحكمة في الجرائم التي من اختصاصها النظر فيها كل السلطة التي للقاضي الجزئي فيما عدا الحكم بما يزيد على العقوبة السابق ذكرها .

٢ — إن عبارة " طعنا في الأعراض " التي كانت واردة في المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ قد استبدلت بها في المادة ٣٠٨ من القانون المذكور الصادر في سنة ١٩٣٧ عبارة " طعنا في عرض الأفراد أو خدشا لسمعة العائلات " . وقد أريد بإضافة كلمة " الأفراد " — على ما هو واضح في المذكرة الإيضاحية لمشروع هذا القانون الأخير — حماية عرض المرأة والرجل على السواء . فالقول بأن المادة ٣٠٨ ع لا يقصد بها سوى حماية أعراض النساء غير صحيح .

(٣٥٠)

القضية رقم ١٠٢٤ سنة ١٤ القضاية

(أ) ظف . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يحقق ؟ اعتقاد القاذف صحة ما روى به الجنى ظف . لا تأثير له . متى يباح الطعن في حق الموظف العمومي أو الأشخاص ذوى الصفة النيابة العامة أو المكلفين بخدمة عامة ؟ طلب رد قاض تضمن قضا في حقه بأنه دس على المتهم اعترافا مزورا في محضر الجلسة وأعان عليه خصومه . استظهار المحكمة من عبارات المتهم التي نقلتها في الحكم ومن صراحتها بحيث لا يفتنى عليه مدلولها ومن عدم استطاعته إثبات ما أدعاه أنه قصد إلى التلف . في محله . القصد الجنائي يكون مبيتا بالحكم .

(ب) العلانية في الكتابة والرسم وغيرها من طرق التثيل . متى تعتبر متحققة ؟ وسائل العلانية الواردة بالمادة ١٧١ ع . ليست واردة على سبيل الحصر . تقدير توافر العلانية . موضوعي . مثال . إرسال عرائض إلى القاضي الجنى عليه وإلى المحكمة التي هو تابع لها وإلى الإدارة الأهلية بوزارة العدل وإلى الوزارة ، مماهاا المتهم ردا للقاضي . استخلاص توافر العلانية من ذلك . سائق .

(ج) بلاغ كاذب . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يحقق ؟ استخلاص توافر القصد الجنائي لدى المتهم المذكور من كيفية إرساله العرائض السابقة الإشارة إليها إلى عدة جهات مع مله بكذب ما فيها . سائق .

١ - إن القانون لا يتطلب في جريمة القذف قصدا جنائيا خاصا بل يكفي بتوافر القصد الجنائي العام الذي يتحقق فيها متى نشر القاذف أو أذاع الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجب عقاب المقذوف في حقه أو احتقاره عند أهل وطنه . ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القاذف معتقدا صحة ما روى الجنى عليه به من وقائع القذف . غير أن القانون - في سبيل تحقيق مصلحة عامة - قد استثنى من جرائم القذف بنص صريح في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات الطعن الذي يحصل في حق الموظفين العموميين أو الأشخاص ذوى الصفة النيابة العامة أو المكلفين بخدمة عامة إذ أباح هذا الطعن متى توافرت فيه ثلاثة شروط : (الأول) أن يكون حاصله بسلامة نية أى لمجرد خدمة المصلحة العامة مع الاعتقاد بصحة المطاعن وقت إذاعتها . (والثاني) ألا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة . (والثالث) أن يقوم الطاعن بإثبات حقيقة كل أمر أسنده إلى المطعون فيه . فكلما اجتمعت هذه الشروط تحقق غرض

الشارع ونجا الطاعن من العقاب. أما إذا لم يتوافر ولو واحد منها فلا يتحقق الغرض ويتعين العقاب. فإذا كان الحكم قديناً أن عبارات القذف التي تضمنتها عرائض الطاعن هي من الصراحة والوضوح بحيث لا يخفى عليه مدلولها، كما أوضح أنه (أى المتهم) لم يستطع أن يثبت ما أدعاه من أن القاضى دس عليه اعتراقاً مرزوراً فى محضر الجلسة أو أنه أعان عليه خصومه على صورة من الصور، بل قامت الأدلة على عكس ذلك، وكان واضحاً من مراجعة العبارات التي ذكرها الحكم نقلاً عن العرائض المذكورة أنه لا يمكن أن يكون قد قصد بها مجرد رد القاضى بل أنها بطبيعتها عبارات قذف قصد بها النيل منه، فإن الحكم يكون قد تضمن بيان القصد الجنائى فى جريمة القذف على وجهه الصحيح.

٢ - إن القانون قد نص فى المادة ١٧١ من قانون العقوبات على أن العلانية فى الكتابة والرسوم وغيرها من طرق التمثيل تتوافر متى وزعت بغير تمييز على عدد من الناس، أو متى عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون فى الطريق العام أو أى مكان مطروق، أو إذا بيعت أو عرضت للبيع فى أى مكان. ومقتضى هذا النص أن التوزيع يحقق قانوناً يجعل المكاتب ونحوها فى متناول عدد من الجمهور بقصد النشر ونية الإذاعة. ووسائل العلانية الواردة بالمادة المذكورة ليست على سبيل الحصر والتعيين بل هى من قبيل التمثيل والبيان، مما يقتضاه أن تقديرها يكون من سلطة قاضى الموضوع. فإذا استخلص الحكم توافر ركن العلانية من الكيفية التي قدم بها المشتكى شكواه ضد القاضى، وهى إرساله إلى المحنى عليه، وإلى المحكمة الابتدائية الأهلية التي يستغل فيها، وإلى الإدارة القضائية الأهلية بوزارة العدل، وإلى وزارة العدل، عدّة عرائض سماها ردّاً للقاضى المحنى عليه، على اعتبار أن هذا منه يدل دلالة واضحة على أنه أراد إذاعة ما نسبته إليه إذ أنه لو لم يقصد الإذاعة لاقتصار على إرسال الشكوى للقاضى وحده دون الجهات الأخرى التي يعلم بالبدهة أن كل جهة منها تحوى عدداً من الموظفين من الضروري أن تقع الشكوى تحت حسهم وبصرهم، فإنه لا يكون قد أخطأ.

٣ - إن القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يتكون من عنصرين :
 هما علم المبلغ بكذب الوقائع التي بلغ عنها ، وانتوائه الإضرار بمن بلغ في حقه . فإذا
 كان الحكم قد استخلص توافر هذا القصد من إرسال المتهم العرائض السابقة الإشارة
 إليها إلى عدة جهات فائلا إنه لو لم تكن لديه نية الإضرار به لسلك الطريق التي
 رسمها القانون لرد القضية ، فإنه يكون قد استخلصه استخلاصا سائفا من وقائع
 مؤدية إليه .

جلسة ١٥ مايو سنة ١٩٤٤

برئاسة حضرة صاحب العزة منصور إسماعيل بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : محمود فؤاد بك
 وأحمد محمد حسن بك وأحمد علي ملوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٣٥١)

القضية رقم ٤٩٥ سنة ١٤ القضائية

(أ) باحث . بياته في الحكم . غير لازم .
 (ب) إثبات . اعتماد المحكمة على أقوال الشهود في التحقيقات دون ما أدلوا به أمامها . جوازه .
 (ح) إثبات . محضر انتقال أجرته المحكمة التي تقض حكمها . اعتماد الهيئة الأخرى عليه . جوازه .
 (د) سبق الإصرار . تقدير قيامه . موضوعي . استخلاص قيامه من الضمنية الثابتة بين التمس
 والمجنى عليه ومن مجرى المتهم من بلده إلى مكان الحادثة الذي يبعد عنها ومن تربص له بيجوار
 الطريق الذي سيؤبه . استخلاص سائق .

١ - مادامت المحكمة قد رأت لأسباب معقولة أن المتهم قد قارف الجريمة
 التي أدانته من أجلها فانها لا تكون ملزمة ببيان الباحث على ارتكابها لأن البواعث
 ليست من أركان الجرائم .

٢ - للمحكمة أن تعتمد على أقوال بعض الشهود في التحقيقات إذا لم تظمن
 إلى أقوالهم أمامها . وما دام الطاعن لا يدعى بوجه الطعن أن أولئك الشهود قد
 قزروا في التحقيقات خلاف ما حصلته هي منها فإن حكمها يكون سليما .

٣ - إن اعتماد المحكمة على محضر انتقال أجرته هيئة المحكمة التي تقض حكمها
 لا يعيب الحكم ، ما دام الدفاع عن المتهم لم يكن قد طلب إلى المحكمة أن تنتقل

هى بنفسها للعناية ولم يوجه أى اعتراض على ما هو ثابت فى محضر الانتقال المذكور .

٤ - إذا استخلصت المحكمة قيام ظرف سبق الإصرار من الضئينة الثابتة بين المتهم والمجنى عليه ، ومن مجئ المتهم من بلدته إلى مكان الحادث الذى يبعد عنها ثلاثين كيلومترا ، ومن تربصه له بجوار الطريق الذى سيمر به حتى إذا ما رآه انقض عليه وطمعه تلك الطعنات التى أودت بحياته ، فهذا استخلاص يؤدى إليه ما ذكرته المحكمة من الأسباب .

(٣٥٢) .

القضية رقم ٦٩٩ سنة ١٤ القضاية

وصف التهمة :

(أ) حق محكمة الجنايات فى إقامة الدعوى العمومية من تلقاء نفسها بتوجيه تهمة جديدة إلى المتهم أو بإدخال متهم جديد فى الدعوى . تقديم متهم لها لكانت عن تهمة إحداث عاهة مستديمة بإيهاام يده اليمنى . توجيهها إليه تهمة إحداث جروح أخرى . ليس فيه خروج عن حدود سلطتها .

(ب) ضرب بسيط . مواقع الإيهاامات ودرجة جسامتها وأثرها . بيان ذلك فى الحكم . غير لازم . (المادة ٢٠٦ ع ١/٢٤٢)

(ج) حكم . بيان البواش على ارتكاب الجريمة فيه . غير لازم .

(د) حكم بتعويض . إثبات المحكمة فيه أن المتهم المحكوم عليه بالتعويض تعدى على المجنى عليه بالضرب وأن هذا الضرب قد نشأت عنه عاهة . قولها عن التعويض أنها ترى أن طلبه فى محله لما أصاب المجنى عليه من الأضرار . يكفى فى تسببه .

١ - لمحكمة الجنايات بمقتضى المادة ٤٥ من قانون تحقيق الجنايات حق إقامة الدعوى العمومية من تلقاء نفسها ، سواء أكان ذلك بتوجيه تهمة جديدة إلى المتهم المسائل أمامها أم كان بإدخال متهم جديد فى الدعوى . فإذا قَدِّم لها متهم لمحاكمته لإحداثه للمجنى عليه إيهاام نشأت عنها عاهة مستديمة بإيهاام يده اليمنى ، فوجهت إليه هى تهمة إحداث جروح أخرى به ، فلا يصح القول بأنها قد خرجت عن حدود سلطتها وعاقبته من أجل جريمة لم ترفع بها الدعوى عليه بوجه قانونى .

٢ — ليس من الواجب في الحكم بالإدانة في جريمة ضرب بسيط بالمادة ١/٢٤٢ ع أن يبين مواقع الإصابات ولا درجة جسامتها . لأن الضرب مهما كان ضئيلا ، تاركا أثرا أو غير تارك ، يقع تحت نص المادة المذكورة .

٣ — إن البواعث على ارتكاب الجرائم ليست من أركانها الواجب بيانها في الحكم الصادر بالعقوبة . فإذا لم يتوخ الحكم الدقة في بيان البواعث فذلك لا يستوجب نقضه مادام هو من جهة ثبوت الجريمة وتوافر أركانها قد قام على أساس صحيح .

٤ — إذا تحدثت المحكمة عن التعويض المطلوب للجنى عليه من المتهمين بقولها إنها " ترى أن الطلب في عمله نظرا لما أصاب المجنى عليه من الأضرار " فإن هذا ، مضافا إلى الأسباب التي أوردتها الحكم لثبوت الجريمة على المتهم ، يكفي لتبرير الحكم عليه بالتعويض . إذ ما دامت المحكمة قد أثبتت في حكمها أن المتهم تعدى على المجنى عليه بالضرب وأن ما وقع منه قد نشأت عنه عاهة مستديمة فلا يكون له أن يظعن في هذا الحكم بحجة أنه لم يبين الضرر الذي ترتب عليه التعويض ، إذ لا شك في أن التعدي بالضرب ، وبالضرب الذي نشأت عنه عاهة ، ينطوى فيه الضرر الذي استوجب الحكم بالتعويض .

(٣٥٣)

القضية رقم ٧١٩ سنة ١٤ القضائية

استئناف . الاستئناف يطرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية ولو كان مرفوعا من المتهم وحده .
الحكمة الاستئنافية أن تعطي الواقعة الثانية بالحكم الابتدائي وصفها القانون الصحيح . تطبيقها على الواقعة مادة غير التي طلبت النيابة تطبيقها . لا يظعن في حكمها ما دامت لم توجه إلى المتهم أفعالا جديدة ولم تشدد عليه العقوبة .

إن الاستئناف ، ولو كان مرفوعا من المتهم وحده ، يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية ، فيكون لها أن تعطي الوقائع الثابتة في الحكم الابتدائي وصفها القانوني الصحيح . وكل ما عليها ألا توجه أفعالا جديدة على المتهم

وآلا تشدد عليه العقوبة إذا كان هو المستأنف وحده . فإذا كانت الواقعة التي أثبتتها المحكمة الابتدائي هي أن المتهم وجد داخل منزل المجني عليه ليلا غثفيا عن أعين من لم يحق في إخراجها ، وكان المتهم قد ترفع على هذا الأساس ولم يعترض عليه ، فلا يقبل من هذا المتهم النفي على المحكمة الاستئنافية أنها طبقت عليه المادة ٣٧١ ع دون المادة ٣٧٠ التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ، ما دامت هي لم توجه إليه أفعالا جديدة ولم تشدد عليه العقاب .

(٣٥٤)

القضية رقم ١٠٣٢ سنة ١٤ القضاية

جريمة مستحيلة . متى تعتبر الجريمة كذلك ؟ إذا كانت الوسيلة التي استخدمت لارتكابها غير صالحة البتة لذلك . وضع مادة سامة (سلفات النحاس) في طعام قدمته المتهمة للمجنى عليها . شروع في قتل . ضالة كية السم التي وجدت بالجزء الذي أجرى تحليله . لا يدل على استعمال الجريمة .
(المواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٧ ع = ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٣)

إن الجريمة لا تعتبر في عداد الجرائم المستحيلة إلا إذا لم يكن في الإمكان تحقيقها مطلقا ، كأن تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة البتة لذلك . أما إذا كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها ولكن لم تحقق الجريمة بسبب ظروف آخر خارج عن إرادة الجاني ، فإنه لا يصح القول بالاستحالة . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهمة وضعت مادة سامة (سلفات النحاس) في طعام قدمته للمجنى عليها لتأكله قاصدة بذلك قتلها فاسترابت المجني عليها في الطعام لرؤيتها لو أنها غير عادية به فامتنعت عن تناوله واحتفظت بجزء منه ، ودل التحليل على أن به سماً ، فهذا يكفي لتحقيق جريمة الشروع في القتل . أما كون كية السم التي وجدت بالجزء الذي أجرى تحليله ضئيلة فلا يصح أن يستخلص منه استحالة الجريمة إذ هذا الجزء ليس هو كل الطعام الذي وضعت فيه المتهمة السم للمجنى عليها .

جلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٤٤

برئاسة حضرة صاحب العزة منصور إسماعيل بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : جنسدى عبد الملك بك وأحمد محمد حسن بك وأحمد على طوبة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك المحقّقين .

(٣٥٥)

القضية رقم ٧٢٣ سنة ١٤ القضائية

قتل خطأ . صور الخطأ الواردة بالمادة ٢٣٨ ع . عدم مراعاة اللوائح . خطأ قائم بذاته . مسئولية الخطأ عما ينشأ من الحوادث بسبب ذلك ولو لم يقع منه أى خطأ آخر .

إن قانون العقوبات إذ عدّد صور الخطأ فى المادة ٢٣٨ قد اعتبر عدم مراعاة اللوائح خطأ قائماً بذاته تترتب عليه مسئولية المخالف عما ينشأ من الحوادث بسببه ولو لم يقع منه أى خطأ آخر .

(٣٥٦)

القضية رقم ٧٢٦ سنة ١٤ القضائية

(أ) الدفع بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية . متعلق بالنظام العام . يصح إيداعه فى أية حالة كانت عليها الدعوى . يجب على المحكمة أن تحكم بعدم الاختصاص من تلقاء نفسها . ورفض هذا الدفع على اعتبار أنه طلب جديد لا يصح عرضه على المحكمة الاستئنافية لأولى مرة . خطأ .

(ب) متى يصح رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية ؟ إذا كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر حصل للدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى . كون الضرر نتيجة لتلّوث آخر ولو كان متصلاً بالجريمة . لا يصح نظر الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية . مثال . شراء شخص مورتوا مسروقة من أحد المجالس البلدية . ادعاؤه مدنياً ضد المتهم بسرقة بالمبلغ الذى دفعه ثمناً لشراؤه . لا يصح . يجب رفع هذه الدعوى إلى المحكمة المدنية .

١ - إن عدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعاوى المدنية من النظام العام لتعلقه بتحديد ولايتها القضائية، فيصح الدفع به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، بل يجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها . فالحكم الذى يقضى برفض هذا الدفع بمقولة إن الحق فى التمسك به سقط لعدم إيداعه قبل أى دفع آخر

أمام محكمة الدرجة الأولى، أو لاعتباره من الطلبات الجديدة التي لا يصح عرضها على المحكمة الاستئنافية لأول مرة، هو حكم خاطئ في تطبيق القانون .

٢ - إن الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون بصفة استثنائية رفعها أمام المحاكم الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر حصل للدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى . فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن الجريمة بل كان نتيجة لظرف آخر، ولو كان متصلا بالجريمة ، سقطت تلك الإباحة وامتنع اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى . فإذا كانت الجريمة المرفوعة بها الدعوى هي أن المتهم سرق موتوراً من البلدية فأدعى شخص مدنياً ضد المتهم بالمبلغ الذى دفعه له ثمناً للموتور المسروق طالباً الحكم به عليه متضامناً مع المجلس البلدى ، فإنه إذ كان الضرر الذى لحق المدعى بالحق المدنى وأسس عليه دعواه لم ينشأ إلا عن واقعة شرائه للموتور، وإذ كانت هذه الواقعة مستقلة عن جريمة السرقة التى ما كانت تؤدى بذاتها إلى هذا الضرر ، إذ كان هذا وذاك لا تكون المحكمة الجنائية مختصة بنظر هذه الدعوى بل يكون واجباً رفعها إلى المحكمة المدنية .

المحكمة

وحيث إن ما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون . وذلك لأنه دفع أمام المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية الموجهة إليه لأن الضرر الذى أسس المدعون دعواهم عليه لم ينشأ عن الجريمة وإنما نشأ عن شرائهم للآلة المسروقة وهى عملية مستقلة عنها وقد قاموا بها من تلقاء أنفسهم ، ولذلك لا يجوز لهم أن يطالبوا برد الثمن بطريق التبعية للدعوى الجنائية . ولكن الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع ارتكاً إلى أن المجلس قد سقط بحقه فى التمسك به لعدم إبدائه قبل أى دفع آخر أمام محكمة أول درجة وأن إبداءه أمام المحكمة الاستئنافية - وهو من الدفوع التى ليست من النظام العام - يعتبر من الطلبات الجديدة التى لم تعرض على محكمة أول درجة والتى لا يصح عرضها

على المحكمة الاستئنافية لأول مرة لعدم حرمان الخصوم من درجة من درجات التقاضي، مع أن مسائل الاختصاص أمام المحاكم الجنائية من النظام العام، وللخصوم أن يتمسكوا بها في أية حالة كانت عليها الدعوى، بل للمحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم الاختصاص الذي أبداه الطاعن قد قال في ذلك : " وحيث إن المستأنف (المجلس البلدي) دفع بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية استنادا على نص المادة ٤٥ جنائيات . وحيث إن هذا الدفع في غير محله لسببين : (الأول) أنه قد سقط حقه في التمسك به لأنه كان يجب عليه إبدائه قبل أى دفع آخر أمام محكمة أول درجة طبقا لنص المادة ١٣٤ مرافعات، وقد ظهر أنه لم يسد هذا الدفع إلا أمام هذه المحكمة لأول مرة . (والثاني) أن إبداء هذا الدفع لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية — وهو من الدفوع التي ليست من النظام العام — يعتبر من الطلبات الجديدة التي لم تعرض على محكمة أول درجة والتي لا يصح عرضها على المحكمة الاستئنافية لأول مرة لعدم حرمان الخصوم من درجة من درجات التقاضي، وذلك طبقا لنص المادة ٣٦٨ مرافعات . وحيث إنه مما تقدم يكون الدفع بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى المدنية في غير محله ويتعين رفضه " . ولما كان عدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى من النظام العام لتعلقه بتحديد ولايتها القضائية — وهذا مما يصح الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى بل يجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها — فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فيما قضى به من رفض هذا الدفع لسقوط الحق في التمسك به لعدم إبدائه قبل أى دفع آخر أمام محكمة أول درجة، أو لاعتباره من الطلبات الجديدة التي لا يصح عرضها على المحكمة الاستئنافية لأول مرة .

وحيث إن الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون بصفة استئنافية رفعها أمام المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى

العمومية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر حصل للدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى . فاذا لم يكن الضرر ناشئا عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لظرف آخر ولو كان متصلا بالجريمة ، سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن الجريمة التي رفعت عنها الدعوى العمومية ضد علي علي يحيى وأحمد محمد إسماعيل هي "أنهما في خلال المسّة بين ٤ مارس سنة ١٩٤٢ و ٨ مارس سنة ١٩٤٢ ، بيندر طنطا سرقا "موتورا" ميين الوصف والقيمة بالمحضر ومملوكا للبلدية حالة كونهما مستخدمين لديها بالأجرة " وأن الششناوى السيد الجبل ومحمد السيد الجبل ومجاهد محمد العربي ادعوا مدنيا بمبلغ خمسة وثلاثين جنيها ضد المتهمين بالتضامن مع مجلس بلدى طنطا لأن المجلس البلدى استولى على "الموتور" دون أن يرّد لهم الثمن الذى دفعوه . وقد قضى الحكم المطعون فيه بادانة المتهمين بالتهمة المسندة إليهما وبالزامهما متضامين مع مجلس بلدى طنطا بأن يدفعوا للدعين بالحق المدنى مبلغ ٣٠ جنيها و ٥٠٠ مليم قيمة ثمن الآلة المسروقة . ولما كان الضرر الذى لحق المدعين بالحق المدنى وأسسوا عليه دعواهم قد نشأ عن واقعة شرائهم للآلة المسروقة وهى واقعة مستقلة عن جريمة السرقة التى ما كانت لتؤدى بذاتها إلى هذا الضرر ، فإن المحاكم الجنائية لا تكون مختصة بنظر هذه الدعوى بل يجب رفعها أمام المحاكم المدنية .

وحيث إنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون فيما قضى به من رفض الدفع بعدم الاختصاص ولذا يتعين نقضه وتطبيق القانون دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(٣٥٧)

القضية رقم ١٠٥٨ سنة ١٤ القضية

- (أ) محاكمة . اعتذار المتهم من عدم حضوره الجلسة بسبب مرضه . تقدير ذلك . موضوعي .
(ب) إجراءات . الأصل فى الإجراءات . اعتبار أنها روعيت . على المتهم أن يطلب صراحة إثبات ما يهيمه فى محضر الجلسة . خلو محضر الجلسة عما يفيد حصول سؤاله أو أنه أبدى دفاعه . لا يجيب الحكم .

١ — إن الفصل فيما إذا كان العذر الذي تمسك به المتهم في عدم حضوره الجلسة من شأنه أن يمنعه عن الحضور أم أنه لم يقصد به إلا تعطيل الفصل في الدعوى هو من المسائل التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع . فإذا كان الظاهر من الحكم أن المحكمة إذ رفضت إجابة ما طلبه الدفاع عن المتهم من تأجيل نظر الدعوى بسبب مرضه قد اعتمدت على نتيجة التحري الذي أمرت بإجرائه في جلسة سابقة فلا شأن لمحكمة التقض معها .

٢ — إذا كان الظاهر من محضر جلسة المعارضة في الحكم الغيابي أمام محكمة أولى درجة أن المتهم طلب تأجيل نظر الدعوى بحضور الشهود فأمرت المحكمة بتأجيلها ، وفي الجلسة التالية سمعت شاهدي الإثبات في مواجهته ، ثم لم يحضر هو باقي الجلسات التي نظرت فيها الدعوى ابتداءً واستئنافاً حتى حكم فيها ، فإن خلو محضر الجلسة مما يثبت حصول سؤاله عن تهمة أو أنه أبدى دفاعه لا يصاحب سبباً لأن يترتب عليه طعنه بأنه لم يسأل عما اتهم به في أية مرحلة من مراحل المحاكمة . لأن الأصل في إجراءات المحاكمة اعتبار أنها روعيت ، وعلى المتهم ، إذا كان يهيمه بصيغة خاصة لإثبات أمر في محضر الجلسة ، أن يطلب صراحة إثباته فيه .

جلسة ٢٩ مايو سنة ١٩٤٤

برئاسة حضرة صاحب العزة منصور إسماعيل بك وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات : محمد المنقي الجزائري بك وأحمد محمد حسن بك وأحمد علي علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٣٥٨)

القضية رقم ١٠٧٤ سنة ١٤ القضاية

تزوير . التمسى باسم شخص وهمي وطلب إعلان عريضة دعوى بهذا الاسم وحصول الإعلان فعلاً . ذلك تزوير في ورقة رسمية بطريق إثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة . حضور أحد المتخاصمين في الجلسة وانحاله اسم غير اسمه ولو كان وهمياً . تغيير للقيقة في محضر رسمي هو محضر الجلسة . توافر دكن الضرر .

إن التمسى باسم شخص وهمي ، وطلب إعلان عريضة دعوى بهذا الاسم ، ثم حصول الإعلان فعلاً بناء على ذلك ، يعتبر تزويراً في ورقة رسمية بطريق إثبات

واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بالتسعى باسم الغير . ومثل ذلك تغيير الحقيقة في محرر رسمي هو محضر الجلسة بحضور أحد المتخاصمين أمام المحكمة واختاله اسما غير اسمه ، ولو كان وهما . وتغيير الحقيقة في العريضة وفي المحضر ، باعتبارهما من الأوراق الرسمية ، من شأنه العبث بما لهذه الأوراق من القيمة والانتقاص من ثقة الناس بها مما يتوافر معه ركن الضرر على كل حال .

المحكمة

وحيث إن حاصل الطعن أن الوقائع التي نسبت إلى الطاعن لا عقاب عليها قانونا . وفي بيان ذلك يقول إن من تدعى زينب على عثمان اتفقت معه على أن تدعى أنها ابنته وأن تتسمى لهذا السبب باسم زينب إبراهيم خضر وأن ترفع ضده دعوى تدعى بنوتها منه ، وقد تم كل ذلك برضاء الطاعن وعلمه . وتنفيزا لذلك الاتفاق رفعت زينب على عثمان الدعوى ووقعت على صحيفتها باسم زينب إبراهيم خضر ووافقها الطاعن على أنها ابنته . ولا جريمة في ذلك طالما أنه لا يوجد شخص حقيقي باسم زينب إبراهيم خضر إذ لا يوجد له ابنة بهذا الاسم . ولذا فإن توقيع زينب على عثمان على صحيفة الدعوى باسم موهوم لا يتنج جريمة التزوير لانعدام ركن تقليد الإمضاء الحقيقي للشخص الذي اتخذ اسمه . والتزوير لا عقاب عليه إلا إذا كان المخز يمكن أن يتخذ أساسا للطالبة بحق ما . وفي حالة هذه الدعوى لا يمكن أن يتنج العمل أى حق لزينب على عثمان قبل الطاعن لأنه اتفق معها على ما فعلت كما أن هذا العمل لا يقترب عليه الإضرار بزوجة الطاعن .

وحيث إنه بين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن المحكمة حصلت واقعة الدعوى كما يأتي : " إن إبراهيم إبراهيم خضر المتهم الثانى كان متزوجا بركية محمد خميس وأنجب منها أولادا ثم طلقها وفرضت عليه نفقة مقدارها ١٠٥ قرش لحضانة ابنه الصغير المولود منها وقد عمل كثيرا على منع صرف النفقة من مرتبه الذى يتقاضاه من مصلحة السكة الحديد وحمل زوجته الثانية وجيدة على عثمان على رفع دعوى نفقة ضده وفعلا حكم لها بمبلغ وانبنى على ذلك أن أوقف صرف المبلغ المقرر لركية محمد

نحيس مطلقته . فرفعت هذه دعوى تطالب بألويتها في صرف مبلغ النفقة وفعلا حكم لها . وأخيرا اتفق مع زينب على عثمان على أن تدعى أنها ابنته وترفع دعوى تطالبه بنفقة هي الأخرى حتى يتمكن من إيقاف صرف نفقة مطلقته . وفعلا تسمت زينب على عثمان باسم زينب إبراهيم خضر وأعدت عريضة للطالبة بهذه النفقة باعتبار أنها ابنة إبراهيم خضر وأعلنتها له وقيدت الدعوى بمر ٣٩١ بمحكمة الخليفة الشرعية ونظرت في جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٤١ وحضرت زينب على عثمان وتسمت باسم زينب إبراهيم خضر وأدعت أنها ابنته فأثبتت كاتب الجلسة في محضر القضية بأنها زينب على خضر حضرت وأصرت على طلبها وحضر المتهم إبراهيم إبراهيم خضر وأقر ببنوتها ووافق على طلبها وصدر الحكم عليه بترتيب نفقة شهرية مبلغ ١٥٠ قرشا وأخذت في تنفيذ هذا الحكم !! " وبناء على ذلك دانت محكمة الموضوع الطاعن معتبرة إياه شريكا بطريق الاتفاق مع الفاعلة الأصلية في جريمة التزوير في صحيفة الدعوى وهي التي ارتكبتها بوضع إمضاء منقر عليها وقد ثبتا لقلم الكاتب والمحضرين مع علمها بذلك، وشريكا أيضا بطريق الاتفاق والمساعدة مع تلك المتهمة التي اشتركت مع موظف عمومي حسن النية في تزوير محضر الجلسة بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة، وذلك بأن حضرت في الجلسة متحلة اسما غير اسمها .

وحيث إن التسمي باسم شخص وهمي وطلب إعلان عريضة دعوى بهذا الاسم ثم حصول الإعلان فعلا بناء على ذلك هو تزوير في ورقة رسمية بطريقة إثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بالتسمي باسم الغير . ومثل ذلك تغير الحقيقة في محضر رسمي هو محضر الجلسة بحضور أحد المتخاصمين في الجلسة واتصال اسم غير اسمه ولو كان وهميا . وفضلا عن الضرر الذي تعرضت له زوجة الطاعن المقضى لها عليه بنفقة لحضانه ابنتها منه باختلاق ابنة له تشاركها في الحلة المسموح به للنفقة من مرتب الطاعن كوظف في مصلحة عمومية — فضلا عن ذلك فإن تغير الحقيقة في العريضة وفي المحضر باعتبارهما من الأوراق الرسمية من شأنه العبث بهذه

الأوراق من القيمة والانتقال من ثمة الناس مما يتوافر معه ركن الضرر على كل حال .

(٣٥٩)

القضية رقم ١٢٤٩ سنة ١٤ القضاية

- (١) غاية الأمانة . بيع . استخلاص المحكمة من وقائع الدعوى أنه صوري ومن طريق التدليس .
إذنها للجني عليه في إثبات الفضي والصورية من طريق الشهود والقرائن . صواته . الصورية
التدليسية . لا يقتضى إثباتها وجود كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة . يجوز إثباتها بالقرائن لكل
من مسه التدليس ولو كان طرفاً في العقد .
(ب) احتفاظ المتهم بالبيع وعدم استعماله له . لا يفيقه من المسئولية الجنائية . اختلاص الأمانة
المودعة . يكفى فيه أن يطرأ تغيير على نية الحياة فتتحول من حيازة وقتية لحساب الغير إلى نية
حيازة بقصد التملك .
(ج) وصف التهمة . تغييره دون لفت الدفاع . اعتبار المتهم فاعلاً أو شريكاً . حق المحكمة
الاستثنائية في ذلك . حله .

١ - إذا كانت الواقعة أساس الاتهام هي أن المخبى عليه كان ضامناً لآخر
لدى دائن أجنبي ، نفخى ملاحقة الدائن له والتنفيذ على ماله وفاء لدينه ، فادع
آلات سينائية يملكها لدى المتهم ، ثم نقل هذه الآلات إلى حيازة صهر هذا المتهم
وكتب له ورقة مبايعة بها للوقوف في وجه الدائن إذا ما حدثته نفسه بالتنفيذ عليها
أرجع تاريخها إلى زمن سابق ، فإكان من هذين إلا أن أنكر عليه ملكيته للآلات
مذممين أن البيع جدى ، واستخلصت المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها أن تحرير
ورقة المبايعة كان وليد إيعاز المتهمين ، وأنهما كانا في ذلك يقصدان اختيال ماله
فعندل إلى إنكار ملكة زاعمين جنية ورقة المبايعة ، وهى في الواقع ليست إلا بيعاً
صورياً يخالطه الغش ، فأذنت للجني عليه بآثبات الغش والصورية من طريق
الشهود والقرائن لاختلاط الغش بالصورية حتى صارت هذه أداة الغش ، فإن
ما فعلته المحكمة من ذلك لا عيب فيه ولا خطأ . ولا يصح للتمهين أن يحتجوا بأن
المحكمة إذ فعلت ذلك قد أجازت إثبات صورية عقد البيع بغير دليل كتابي ولا وجود
مبدأ ثبوت بالكتابة . لأنه ما دامت المحكمة قد استخلصت استخلاصاً سائفاً من

وقائع الدعوى وظروفها أن هذا البيع كان صوريا ومن طريق التدليس، فإن هذه الصورية التدلسية لا يقتضى إثباتها ضرورة وجود كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة، بل يجوز لكل من مسه التدليس ولو كان طرفا في العقد أن يثبتها بالقرائن. ولا يؤثر على حق هذا المجنى عليه في الإثبات أن موقفه يشوبه عيب الرغبة في الإضرار بدائنه، فإن هذا ينفي كونه مجنبا عليه في تدليس من جانب ذيك المتهمين.

٢ — إن احتفاظ المتهمين بالآلات بجائتها وعدم استعمالها لها يعقبا من المسؤولية الجنائية إذ يكفي لتسام جريمة اختلاس الأشياء المودعة أن يطرأ تغير على نية الحياة فتتحوّل إلى نية حيازة بقصد التملك بعد أن كانت نية حيازة وقبة لحساب الغير.

٣ — للحكمة الاستئنافية أن تغير وصف التهمة المطروحة أمامها دون لفت نظر الدفاع، وأن تغير في اعتبار المتهم فاعلا أو شريكا، ما دامت لم تستند في ذلك إلا على الوقائع التي شملها التحقيق ورفعت بها الدعوى وداوت على أساسها المرافعة.

(٣٦٠)

القضية رقم ١٢٧٤ سنة ١٤ القضائية

طلن . طلب إلغاء حكم بناء على المادة ٢٣٤ تحقيق . متى يصح؟ يجب أن يكون الشاهد قد حكم عليه فعلا بسبب تزوير في شهادته. لا يجوز أن تطالب بحكمة النقض بإرجاء الفصل في الطعن حتى يقول القضاء كلمته في شهادة الشاهد.

إن المادة ٢٣٤ من قانون تحقيق الجنايات إذ نصت على أنه "يجوز أيضا طلب إلغاء الحكم إذا حكم على متهم بجناية قتل ثم وجد المدعى قتله حيا، أو إذا حكم على واحد أو أكثر من شهود الإثبات بسبب تزوير في شهادته بشرط أن يرى في هذه الحالة الأخيرة (لحكمة النقض والإبرام) أن شهادة الزور قد أثرت على فكر القضاة" — إذ نصت على ذلك فقد أقادت أنه لا يصح التمسك بها لإلغاء الحكم إلا إذا كان الشاهد قد حكم عليه فعلا بسبب تزويره في الشهادة. فما دأ الشاهد لم

يحكم عليه بالفعل فلا يصح التمسك بها لإلغاء الحكم . كما أنه لا يجوز أن تطالب محكمة النقض بإرجاء الفصل في طعن أمامها حتى يقول القضاء الموضوعي كلمته في شأن صحة شهادة هذا الشاهد أو كذبه فيها .

جلسة ٥ يونية سنة ١٩٤٤

برئاسة حضرة صاحب العزة منصور إسماعيل بك وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات : محمد الحقي الجزائري بك وأحمد محمد حسن بك وأحمد علي علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٣٦١)

القضية رقم ١٠٠٠ سنة ١٤ القضائية

(أ) تفتيش . مأمور الضبطية القضائية . الأمر العسكري الذي يبيح له تفتيش المساكن للبحث عن أسلحة أو مسروقات من الجيش . عبوره أثناء التفتيش على ورقة صغيرة بين طيات القماش . فضها ويوجد مادة مخدرة فيها . حالة تلبس . يجب عليه أن يضبط المخدر ويبلغ عنه . الضمانات التي رأى الشارع اتخاذها في تفتيش المساكن . الفرض منها . هو المحافظة على حرمتها . (ب) كونستابل . إجرائه تفتيشا . الدفع بأنه غير مستكمل للصفات التي اشترطها القانون لاعتباره من رجال الضبطية القضائية . دفع موضوعي . لا تصح إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - إن الضمانات التي رأى الشارع اتخاذها في تفتيش المساكن لم يقصد بها إلا المحافظة على حرمتها وعدم إباحة دخولها ما لم تكن ثمة ضرورة لذلك ، فحق كان لمأمور الضبطية القضائية بمقتضى الأوامر العسكرية الحق في تفتيش المساكن عن أسلحة أو مسروقات من متعلقات الجيش فإن هذا ، لكونه يبيح له إجراء التفتيش في كل مكان يرى هو احتمال وجود تلك الأسلحة أو المسروقات فيه بأية طريقة يراها موصلة للغرض ، يتجوز ضبط كل ما يصادفه مما يتعلق بالحرائم كافة . وإذن فإذا هو عثر على ورقة ، ولو كانت صغيرة ، بين طيات القماش كان له أن يفضها ليعرف ما بها ، فإن وجد فيها مادة من المواد المخدرة كان حيال جريمة متلبس بها يجب عليه أن يضبط جسمها .

٢ - إذا كان المتهم لم يدفع بأن الكونستابل الذي أجرى تفتيش مسكنه ليس مستكلا للصفات التي اشترطها القانون لاعتباره من رجال الضبطية القضائية

فلا يقبل منه أن يدفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هذا الدفع من الدفع التي يقتضى الفصل فيها إجراء تحقيق سابق .

المحكمة

وحيث إن حاصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن محضر التفتيش الذى أجراه الكونستابل وقال إنه عثر أثناءه على الحشيش المضبوط هو محضر باطل ، إذ أنه مع التسليم بصحة ما قاله الحكم المطعون فيه من أن الأمر العسكرى يخول رجال الضبطية القضائية الحق فى تفتيش المساكن للبحث عن مسروقات من متعلقات الجيش دون حاجة إلى استصدار إذن من النيابة ، وأنه لاجرج عليهم إذا هم عثروا عرضا على جرائم أخرى فبلغوا عنها — مع التسليم بذلك إلا أن واقعة الدعوى أن الكونستابل كان يفتش منزل الطاعن للبحث عن أسلحة نارية ومسروقات من الجيش البريطانى وعشرين طيات فراشه على قطعة من الحشيش ملفوفة فى ورقة صفراء ، ولا يقل أن هذه الورقة الصغيرة تحوى سلاحا أو أشياء مسروقة من الجيش ولا يصح اعتبار العثور عليها عرضا . وبذا يكون الكونستابل قد تخطى الحدود المرسومة بالأمر العسكرى وتكون إجراءاته من هذه الناحية باطلة .

وحيث إنه فضلا عن أن إدانة الطاعن قد أمست على أدلة أخرى غير مستمدة من التفتيش هى أقوال زوجته التى شهدت بأنه يحجز الحشيش ويتعاطاه ، وأن جانباً آخر من الحشيش قد ضبط فى داخل علبة بها دخان — فضلا عن ذلك فانه متى كان لمأمور الضبطية القضائية الحق فى التفتيش عن أسلحة أو مسروقات فان هذا الحق يبيح له أن يجرى تفتيشه فى كل مكان يرى هو احتمال وجود تلك الأسلحة أو المسروقات فيه بأية طريقة يراها موصلة لذلك . فاذا عثر على ورقة ولو كانت صغيرة بين طيات الفراش فان له أن يفضا ليعرف ما بها ، فاذا عثر فيها على مادة من المواد المخدرة كان حيال جريمة متلبس بها يجب عليه أن يضبطها ويبلغ عنها . على أن الاحتياطات التى يرى الشارع اتخاذها لصحة تفتيش المساكن قصد بها المحافظة على حرمتها وعدم إباحة دخولها إلا إذا كان هناك مبرر قانونى .

ومنى كان لرجل الضبطية القضائية حق دخول المنزل بمقتضى الأمر العسكرى كما يسلم بذلك الطاعن فلا يمكن أن يؤخذ عليه أنه تجاوز فى تفتيشه الحد الذى صرح به الأمر المذكور .

وحيث إن الوجه الثانى يتلخص فى أن المحكمة اعتبرت الكونستابل من رجال الضبطية القضائية اعتدادا على القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٢ فى حين أن هذا القانون قد اشترط فى الكونستابل لتوفر هذا الاعتبار أن يكون متخرجاً من مدرسة البوليس والإدارة . ولذا يكون الحكم قد أخطأ فى تطبيق القانون المشار إليه حيث اعتبر الكونستابل إطلافاً من رجال الضبطية القضائية .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أوراق المحاكمة أن إجراءاتها كانت أمام درجتى الموضوع قائمة على اعتبار أن الكونستابل الذى أجرى التفتيش هو من رجال الضبطية القضائية ولم يدفع الطاعن بأنه غير مستكمل للصفات التى تخول له كافة حقوقهم، ومادام هو لم يدفع بهذا الدفع الذى كان يقتضى تحقيقاً ، فإنه لا يقبل منه أن يشير أمام محكمة النقض لأول مرة .

(٣٦٢)

القضية رقم ١٢٩٠ سنة ١٤٠٤ القضائية

استئناف . حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . معاد استئنافه . يبدأ من يوم صدور الحكم متى كان المحكوم عليه على علم بالجلسة التى صدر فيها . تسلم المحكوم عليه فى الطعن المرفوع منه بأنه كان يعلم بالجلسة التى عينت لنظر معارضته وعدم دفعه أمام المحكمة الاستئنافية بأنه كان يجهل تاريخها . الحكم القاضى بعدم قبول استئنافه شكلاً لرفعه بعد الميعاد محسوباً من يوم صدور الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن . صحيح .

إن الميعاد المقرر لاستئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يبدأ من يوم صدور الحكم إلا إذا ثبت أن المحكوم عليه لم يكن على علم بالجلسة التى صدر فيها . فإذا كان المحكوم عليه يسلم فى طعنه بأن الجلسة التى كانت قد عينت لنظر معارضته عند تقريره بالمعارضة هى جلسة كذا ، ولم يكن قد دفع أمام المحكمة

الاستثنائية بأنه كان مجهول تاريخ الجلسة، فإن الاستئناف المرفوع منه بعد الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم يكون غير مقبول شكلا، ويكون الحكم القاضي بذلك صحيحا .

جلسة ١٢ يولية سنة ١٩٤٤

برئاسة حضرة صاحب العزة منصور إسماعيل بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات : بجندى عبد الملك بك وأحمد محمد حسن بك وأحمد علي طوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٣٦٣)

القضية رقم ٧٣٩ سنة ١٤ القضائية

(أ) حكم استئنافي . بيان مادة القانون التي طبقها المحكمة في صدره . خلوصه من ذكر تلك المادة . فضاؤه بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه . ذكر الحكم الابتدائي في صلبه أنه يطبق على المتهم المادة التي طلبتها النيابة . لا تقض .

(ب) حكم ابتدائي غير متوج باسم الملك . حكم استئنافي استوفى هذا البيان الجوهري . العيب الذي شاب الحكم الابتدائي لا يلحقه وإن كان قد أخذ بأسبابه .

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا في صدره مادة القانون التي طبقها المحكمة وخاليا صلبه من ذكر تلك المادة، ولكنه كان قاضيا بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ولأسباب أخرى، وكان الحكم الابتدائي قد جاء في صلبه أنه يطبق على المتهم المادة التي طلبتها النيابة، فلا يصح نقضه، إذ أن أخذه بأسباب الحكم الابتدائي فيه ما يتضمن بذاته المادة التي عوقب المتهم بمقتضاها .

٢ - إذا كان الحكم الابتدائي غير متوج باسم الملك فهذا لا يعيب الحكم الاستئنافي الذي أخذ بأسبابه ما دام قد استوفى هذا البيان، لأن الأحكام النهائية هي وحدها التي يجوز الطعن فيها أمام محكمة النقض .

(٣٦٤)

القضية رقم ٨٧٠ سنة ١٤ القضائية

تروير . الشهادة الإدارية التي يحررها السد والمشايج لإثبات الوفاة قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ لتقديمها لمصلحة المساحة . التروير فيها . تروير في ورقة رسمية . (المادة ١٨١ ع ٢١٣)

الشهادة الإدارية التي يجوزها العمد والمشايج بناء على طلب أصحاب الشأن لإثبات وفاة موثقت البائع قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ بقصد تقديمها لمصلحة المساحة

توطئة لتسجيل عقود البيع إنما هي ورقة رسمية أعدتها الحكومة لإثبات الحقيقة فيما، وكلف العمد والمشايخ تحريرها وتسليمها لأولى الشأن بناء على طلبهم لتكون حجة بما جاء فيها لدى مصلحة المساحة، وذلك بمقتضى منشور وزارة الداخلية الرقم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٧ رقم ٢٠. فإذا جعل أحد العمد والمشايخ في هذه الورقة الرسمية واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها، فانه يكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨١ من قانون العقوبات القديم المطابقة للسادة ٢١٣ من قانون العقوبات الحالي.

المحكمة

وحيث إن حاصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه أسس إدانة الطاعن على أنه هو والمتهم الثالث هم المتعاقدان، وأنهما يجهما تحريير الشهادتين المزورتين لإنجاز عقدهما، وأن الطاعن هو ومتهم آخر هما اللذان قدما الشهادتين للعمدة ولشيخ البلد المتوفى هريدى يوسف للتوقيع عليهما، وأن الطاعن هو الذى قدمهما لمصلحة المساحة لتسجيل عقد البيع. وهذه الأسباب وإن كانت صالحة لإدانة البائع والمتهم الخامس فانها لا تصلح أساسا لإدانة هو، لأن المتهم الخامس هو المكلف باستحضار الأوراق المثبتة للمكتبة والتى تلزم للتأشير على العقد من المساحة، وهو ابن المتوفى. وأما المشتري، وهو الطاعن، فلا يصح عقلا أن يلقى بنفسه إلى التهلكة سعيا وراء تزوير ورقة الترم البائع بتقديمها إليه. وأما أقوال العمدة والشيخ بفرض صحتها فهى لا تفيد أن الطاعن هو الذى زور الشهادتين.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة التى استخلص منها إدانة الطاعن وغيره بقوله: "وحيث إن وقائع هذه القضية تحصل فى أن مجموعة من الشكاوى تقدمت من مجهول ضد عمدة الزينى المتهم الأول وضد أخيه مصطفى فرح شيخ البلد بأنهما حررا شهادتى وفاة مزورتين: إحداهما إلى محمود محمد حجازى وتبني عن وفاة والده محمد حسن حجازى فى سنة ١٩٢٣، والثانية إلى إبراهيم عبد النبي عطية (المتهم الخامس) وثبتت وفاة والده عبد النبي عطية فى سنة ١٩٢٣

كذلك ، مع أن الأول توفي سنة ١٩٢٠ والثاني توفي سنة ١٩٣٢ ، وكان تحريرها استعدادا لتنفيذ بيع من محمود محمد مجازى إلى حسن عمار وأعدت الشهادة الأولى من أجله في حين أعدت الثانية لتنفيذ بيع من إبراهيم عبد النبي عطية (المتهم الخامس) إلى عزب إبراهيم أبو زيد المتهم الثالث . وقد تقدمت هاتان الشهادتان المطعون فيهما للحكمة للتصديق على عقد البيع . وحيث إن مصطفى فرح أنكر علمه بأى من الشهادتين كما أنكر التوقيع عليهما . وحيث إنه بسؤال العمدة وهو المتهم الأول قُور أن عزب إبراهيم (المتهم الثالث) اشترى أطيانا من المتهم الخامس ، وأنه حضر إليه مع المتهم الرابع عبد القادر قطب الفقى وقدم له شهادة إدارية مكتوبة فعلا وطلبا منه التوقيع عليها بعد أن أفهامه موضوعها فوقع عليها دون إلمام بحقيقة محتوياتها وذلك لجهله القراءة والكتابة ، وكان ذلك منه بحسن نية وثقة منه في تقديمها إليه . كما قُور أنه يعتقد أن مزورها هو المتهم الرابع صهر المتهم الثالث . وحيث إن المتهم الثالث (الطاعن) أنكر اشتراكه في التزوير أو علمه به وقُور أنه اشترى من المتهم الخامس أطيانا بموجب عقدى بيع حرر عن كل منهما شهادة إدارية من الشيخ والعمدة ، وتاريخ أحد العقدین ١٢ مارس سنة ١٩٣٦ وبموجب في ١٨ مارس سنة ١٩٣٦ عن ١٢ قيراطا وتاريخ الشهادة الإدارية بوفاء والد البائع عبد النبي هو ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٥ وأن الذى أحضر له الشهادتين هو المتهم الخامس البائع ، وأنه لا يعرف من كتبهما ، وأنه لم يقدمهما للعمدة ولا للشيخ . كما أنكر تقديم الشهادة الأخرى المؤرخة في ٥ يناير سنة ١٩٣٤ للعمدة . وعند ما ووجه بأقوال العمدة (المتهم الأول) أصر على قوله وزاد بأن العمدة يققر خلاف الواقع لينفى التهمة عن نفسه ، وأن البائع هو صاحب المصلحة ليوفر رسوم إعلان الورثة ومصاريفه . وفي الوقت ذاته قُور أنه قدّم الشهادة للساحة . وحيث إن المتهم الرابع أنكر كذلك التزوير وأنكر تقديم الشهادة المطعون فيها إلى العمدة ولكنه اعترف بعلمه بحصول البيع والشراء . وحيث إنه بسؤال المتهم الخامس أنكر التهمة ولكنه قُور بأنه باع أطيانا على دفعتين لعزب إبراهيم (المتهم الثالث) وأن المشتري هو الذى

استخرج الشهادتين بناء على طلب مصلحة المساحة وأنكر معرفته القراءة والكتابة كما أنكر مناظرته للشهادة المؤرخة في ٥ يناير سنة ١٩٣٤. ويقول هذا المتهم إن والده توفي حوالي سنة ١٩٣٠ وإن للمتهم الثالث كانت علاقته بوالده طيبة وقد حضر مأتمه. وحيث إن التحقيق استوجب سؤال حامل تليفون البلدة لعله يكون الكاتب للشهادتين أو إحداهما، ولما سئل المذكور وهو المتهم الثاني أنكر علمه بهما وقرر أنه لو ظهر أن إحداهما كتبت بخطه يكون مسئولاً عن فعلته. كما قرر بأنه مسلم بالقراءة والكتابة وأنه لم يصل إلى علمه أن العمدة وقع شهادتين إداريتين بوفاته محمد حسن حمزى أو عبد النبي عطية. وحيث إن عطية فرح العبد شهد بأنه كتب عقد بيع صادرا من المتهم الخامس إلى الثالث الذي طلب منه استحضار شهادة إدارية من العمدة (المتهم الأول) بوفاته عبد النبي عطية مورث الأخير وهو البائع فكتبها له لعدم معرفة العمدة الكتابة والقراءة كما كتب تاريخ الوفاة في سنة ١٩٣٣ بناء على إملاء المتهم الثالث (الطاعن) وأن تلك الشهادة التي كتبت بخطه ليست لإحدى الشهادتين المصبوطتين ولكنها توافقهما في عبارتهما هذا جملة (وشاهدنا وفاته) فأنها لم تكن في تلك الشهادة المحررة بخطه. كما ذكر أن المتهمين الثالث والخامس طلبا منه جعل تاريخ الشهادة سنة ١٩٣٣. وحيث إن سليمان محمد المخيش شهد بأن المتهم الثالث وهو جاره في السكن اشترى أرضا من محمود عبد النبي وإخوته في سنة ١٩٣٤. ويقرر هذا الشاهد بأنه سأل المتهم الثالث عما إذا كان قد استخرج شهادات إدارية خاصة بهذا البيع فقرر هذا الأخير بأن المتهم الخامس هو الذي استخرجها. كما شهد أيضا بأن عبد النبي عطية توفي حوالي سنة ١٩٣٢. وحيث إنه يبين مما تقدم ومن اعتراف نفس العمدة (المتهم الأول) أنه قام بالتوقيع على الشهادتين المطعوم في إحداهما بالتزوير بتغيير حقيقة تاريخ وفاة عبد النبي عطية، وأن المتهم الثالث (الطاعن) ومعه صهره المتهم الرابع هما اللذان قدماها إليه للتوقيع عليها فوقع عليها بحسن نية ظنا منه أنهما تحريا الحقيقة خصوصاً وأنه يجهل القراءة والكتابة واعتمد في معرفة كنه الشهادة

على أقوال المتهمين المذكورين . وحيث إنه إزاء ذلك يكون ما وقع من العمدة وهو المتهم الأول إنما حصل بحسن نية ولم يثبت أنه ضالغ في التزوير وإنما وقع دون أن يعلم محتوياتهما ، خاصة وأنه لا مصلحة له في إحداث هذا التزوير الأمر الذى ينتفى معه القصد الجنائى . ومن ثم يتعين إلقاء الحكم القاضى بأدائته ويتعين براءته عملاً بنص المادتين ١٧٢ و ١٨٨ تحقيقاً لجنايات . وحيث إن محمود عبد النبي عطية قور أن والده توفى سنة ١٩٣٢ وأنه لا يعرف شيئاً عن الشهادتين الإداريتين وأن أخاه إبراهيم عبد النبي عطية المتهم الخامس باع مع والدته (كاملة) المتوفاة سنة ١٩٣٥ وأخته (مقدم) فداناً و ٢٢ قيراطاً إلى المتهم الثالث عزب إبراهيم أبو زيد بالعقد المؤرخ في ١٥ مارس سنة ١٩٣٤ وبعد ستين من هذا العقد باع أخوه إبراهيم لعزب نصف فدان ولا يعرف ظروف العقد الأخير ، وأنه ليس بين أخيه إبراهيم وبين المتهم الرابع علاقة ، وأن هذا الأخير هو صهر المتهم الثالث . وحيث إنه بالنسبة إلى المتهمين الثالث والخامس فإن ما تقدم ينطق بمسئولتهما عن التزوير إذ ثبت وجود المصلحة للثالث والخامس في تحرير الشهادتين المزورتين إذ أنهما المتعاقدان وبهما تحرير الشهادتين لإنجاز عقدهما . كما أن الرابع تعاون معهما لمصلحة القرابة بينه وبين الثالث . وقد تأيدت هذه المسؤولية من أقوال العمدة التى أشير إليها فيما سلف ومن أقوال كل من المتهمين الثالث والخامس نفسيهما ، وكذلك أقوال شيخ البلد المتوفى هريدى يوسف الذى شهد في التحقيق بأن الثالث والرابع قدما إليه شهادة إدارية ب وفاة عبد النبي للتوقيع عليها ، وأنه وقع عليها فعلاً لأنه رأى توقيع العمدة بها . هذا فضلاً عن أن الثابت من اعتراف الثالث أنه هو الذى قدم الشهادتين المزورتين إلى المساحة لتنفيذ تسجيل عقد البيع النهاى ” .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد أقام إدانة الطاعن على أسباب من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها فيكون ما يشبه الطاعن في هذا الوجه في جملته لا يعمدون أن يكون منه محاولة لفتح باب المناقشة في موضوع الدعوى وأدلة الثبوت فيها مما لا شأن لحكمة النقض به لتعلقه بحكمة الموضوع وحدها .

وحيث إن الوجه الثاني يتحصل في أن الشهادة الإدارية ليست ورقة رسمية إذ أبطل العمل بها بمقتضى المنشور المؤرخ أول يناير سنة ١٩٢٨ الصادر من مدير المساحة التفصيلية . وبهذا رأى أخذت محكمة النقض في الحكم الصادر في القضية رقم ١٧١٨ سنة ٤٧ القضائية ، وبناء على ذلك فإن تغيير الحقيقة في هذه الشهادة الإدارية لا يعتبر تزويرا في ورقة رسمية بل ولا يعتبر تزويرا في ورقة عرفية لانعدام ركن الضرر إذ لا يترتب على تغيير الحقيقة فيها ضرر لأحد ولكن الحكم رد على ذلك ردا غير مفهوم .

وحيث إن الشهادة الإدارية التي يحزرها العمد والمشايخ بناء على طلب أصحاب الشأن لإثبات وفاة مورث البائع قبل أول يناير سنة ١٩٣٤ بقصد تقديمها لمصلحة المساحة توطئة لتسجيل عقود البيع إنما هي ورقة رسمية أعتتها الحكومة لإثبات الحقيقة فيها ثم كلفت وزارة الداخلية العمد والمشايخ التابعين لها بتحريرها وتسليمها لأولى الشأن بناء على طلبهم ، وذلك بمقتضى منشورها الرقم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٧ رقم ٣٠ لتكون محجة بما جاء فيها لدى مصلحة المساحة . فإذا جعل أحد العمد أو المشايخ في هذه الورقة الرسمية واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها يكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨١ من قانون العقوبات القديم المطابقة للمادة ٣١٣ من قانون العقوبات الجديد . وأما حكم هذه المحكمة المشار إليه في وجه الطعن فإنه صدر على خلاف هذا رأى بناء على المنشور الصادر من مدير المساحة التفصيلية في شهر ديسمبر سنة ١٩٢٧ مبطلا العمل بالشهادات الإدارية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٣٨ . على أن هذا المنشور قد عدل عنه نظرا للصعوبات العملية التي نجمت عنه . ويدل على ذلك المنشور الصادر للحاكم الابتدائية المختلطة في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ . وقد جاء فيه ما يأتي : " في حالة أبولوة الملكية للبائع أو المتصرف بصيغة عامة قبل أول يناير سنة ١٩٣٤ يجب أن يرفق بالعقد شهادة إدارية تثبت وفاة المورث ، وليس من الضروري أن تكون هذه الشهادة إعلاما شرعيا بل يكفي أن تكون إقرارا بسيطا من العمدة الذي يقوم بأعمال موظف

الأحوال الشخصية، أو من أى سلطة إدارية أخرى مختصة". ولهذا فإن قضاء محكمة النقض قد استقر بعد ذلك على الأخذ بأن العبث بالشهادة الإدارية، وهى ورقة رسمية، بتغيير تاريخ وفاة المورث المتصرف وهو ما أعدت الشهادة لإثباته يعد تزورا فى ورقة رسمية .

(٣٦٥)

القضية رقم ١٠٧٣ سنة ١٤ القضاية

وصف التهمة . اعتبار المحكمة فى حكمها المتهم فاعلا مع تقديمه إليها باعتباره شريكا . إسنادها إليه واقعة لم يشملها أمر الإحالة . عدم لفت الدفاع إلى ذلك . إخلال بحق الدفاع . كون العقوبة التى أوقعتها عليه مع أخذه بالرافعة هى المقررة للجريمة التى أحيل بها إليها (الأشغال الشاقة المؤبدة) . لا يؤثر . يتعين نقض الحكم من جهة العقوبة والمعاينة بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة .

إذا اعتبرت المحكمة المتهم فاعلا للجريمة، بعد أن كان مقدما إليها باعتباره شريكا فيها، وأضافت إليه واقعة لم يشملها أمر الإحالة، وهى أنه أطلق على المجنى عليه عيارا ناريا، وذلك من غير أن تنبه الدفاع، فإنها تكون قد أخطأت، ويتعين نقض الحكم بالنسبة إلى العقوبة المقررة بها. ولا يهون من ذلك أن تكون العقوبة التى قضت بها عليه هى المقررة للجريمة التى أحيل للحاكمية من أجلها، متى كانت الواقعة التى رتب عليها اعتبارها فاعلا وقدّرت العقوبة على أساسها تختلف عن الواقعة المبينة فى أمر الإحالة والتى كان يتعين عليها أن تتقيد بها ما دامت لم تتبع الطريق القانونى لتعديل التهمة. ثم إنه إذا كانت المحكمة قد قوترت أن ظروف الدعوى تبرر معاملة المتهم بالرافعة وتخفيف العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة بدلا من عقوبة الإعدام المقررة للفاعل، فإنه يكون من المعين تبعا لذلك معاقبته بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة بدلا من الأشغال الشاقة المؤبدة التى لا يحكم بها على الشريك إلا فى غير الأحوال المستوجبة للرافعة .

(٣٦٦)

القضية رقم ١٢٥٤ سنة ١٤ القضاية

فاعل . قتل عمدا . تدخل المتهم في ارتكاب هذه الجريمة باتيانہ عمدا عملا من الأعمال المكتوبة لها .
اعتبار المحكمة أنه هو المحدث للإصابات التي أدت إلى القتل . مسؤوليه عن الجناية حتى مع التسليم جدلا
بأن الإصابات التي أحدثت القتل تدل على تعدد القتاتلين . (المادة ٢٩ ع)
إذا كانت المحكمة قد اعتبرت المتهم هو وحده المحدث للإصابات التي أدت إلى
القتل ، فإنه يكون مسؤولا عن هذه الجناية ولو كانت الإصابات تدل على تعدد
القاتلين ، مادام الثابت أنه قد تدخل في ارتكابها بأن أنى عمدا عملا من الأعمال
المكتوبة لها .

(٣٦٧)

القضية رقم ١٢٥٩ سنة ١٤ القضاية

قتل خطأ . عدم بيان نوع الخطأ الذي وقع من المتهم وأدى إلى القتل . قتل . أركان هذه الجريمة .
(المادة ٢٠٢ ع = ٢٣٨)
إذا لم يبين الحكم الصادر بالإدانة في جريمة القتل الخطأ نوع الخطأ الذي وقع
من المتهم فإنه يكون متعينا نقضه . إذ يجب في هذه الجريمة أن يقع من المتهم خطأ
مما نص عليه في المادة ٢٣٨ ع ، وأن تتوافر علاقة السببية بين الخطأ والوفاة .

(٣٦٨)

القضية رقم ١٣٦٤ سنة ١٤ القضاية

قتل خطأ . شرط قيام هذه الجريمة . أن يكون الحادث ناشئا عن الخطأ المرتكب . وجود عوامل
أخرى من شأنها أن تساعد على حدوثه . لا ينفي المسؤولية مع تحقق هذا الشرط . سائق سيارة . مخافته
الوارجح في السير . اندفاع غلام صغير السن إلى جهة السيارة وسقوطه بالقرب من دولابها . لا ينفي مسؤولية
السائق . (المادة ٢٠٢ ع = ٢٣٨)
إن القانون لا يشترط لقيام جرائم الإصابات غير العمدية إلا أن يكون الضرر
ناشئا عن خطأ يرتكب ويكون هو السبب فيه ولو كان ثمة عوامل أخرى من شأنها
أن تساعد على حدوثه . فإذا كان الظاهر مما أورده الحكم أن رابطة السببية بين

خطأ سائق السيارة وبين الحادث متوافقة، إذ هو قد سار بسيارته غير محتاط ولا متحذر ومخالفاً للوائح بسيره إلى اليسار أكثر مما يستلزمه حسن قيادة السيارة، فوقع الحادث، فلا ينفي مسئوليته أن يكون المجني عليه قد ساعد على ذلك أيضاً بأن اندفع إلى جهة السيارة فسقط بالقرب من دواليبها .

(٣٦٩)

القضية رقم ١٢٨٧ سنة ١٤ القضية

مراد مخدرة . العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة . مجرد الإحراز يكفي لتوقيعها . العقاب المخفف الوارد بالمادة ٣٦ . لا يكون إلا إذا ثبت أن الإحراز لم يكن إلا بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي . عبء الإثبات في تخصيص القصد من الإحراز . على المتهم . تطبق المادة ٣٥ دون ذكر أن الإحراز كان بقصد الاتجار . لا يضمن على الحكم مادام المتهم لم يثبت أنه كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

إن المادة ٣٥ من قانون المخدرات لا تشترط أن يكون الإحراز المنصوص عليه فيها مقصوداً به الاتجار . فكل إحراز يعاقب عليه بموجبها إلا إذا ثبت أنه كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي، ففي هذه الحالة يكون للمتهم أن يتفحص بالعقاب المخفف الوارد بالمادة ٣٦؛ وعبء الإثبات في تخصيص القصد من الإحراز يقع دائماً على عاتق المتهم . فإذا كان المتهم لم يقدم للحكمة أى دليل على أن إحرازه للمخدرة كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي فلا يكون له أن ينفي عليها أنها طبقت عليه المادة ٣٥ دون أن تذكر أن الإحراز كان بقصد الاتجار .

(٣٧٠)

القضية رقم ١٣٠٤ سنة ١٤ القضية

قتل خطأ . رابطة السببية في جرائم القتل أو الجرح خطأ . مناعها . عدم إمكان تصور حدوث الضرر لولا وقوع الخطأ . سببية مباشرة أو غير مباشرة . لا يهم . مثال في حادث سيارة .

(المادتان ٢٠٢ و ٢٠٨ ع = ٢٣٨ و ٢٤٤)

يكفي قيام رابطة السببية في جرائم القتل والجرح الخطأ المنصوص عليها في المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات أن يكون القتل أو الجرح مسبباً عن

خطأ مما هو مبين في تينك المسأدين، سواء أكانت السببية مباشرة أم غير مباشرة، مادام الضرر لا يمكن تصوّر حدوثه لولا وقوع الخطأ . فإذا كان الحكم قد أسس إدانة المتهم على تسببه في الحادث بخطئه في قيادة سيارته، إذ أسرع بها لإمرأها زائداً، ولم يعمد إلى التهذبة أو الوقوف لما شاهد الفتاة أمامه، بل اندفع بالسيارة بقوة قصد أحد المخبئ عليهم، ثم عاد في نفس السرعة بالسيارة إلى اليمين فاقتل توازنها، فانقلبت على الأرض بعد أن سقط بعض ركابها وأصيبوا، فهذا الذي أثبتته الحكم فيه ما يدل على أن المتهم قد أخطأ في قيادته السيارة، وأنه لولا خطؤه لما وقع الحادث . وإذن فلا يكون ثمة محل لما يشتره من أن الإسراع الذي أثبتته عليه الحكم ليس هو السبب المباشر للحادث، بل السبب هو انحرافه يسرة لتفادى إصابة الطفلة التي اعترضت السيارة .

جلسة ٢ أكتوبر سنة ١٩٤٤

برئاسة حضرة صاحب العزة منصور إسماعيل بك وكيل المحكمة، وبحضور حضرات :
جندي عبد الملك بك ومحمد فؤاد بك وأحمد علي ملوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٣٧١)

القضية رقم ١٤٦٧ سنة ١٤ القضاية

(أ) حكم - تسببه - متهم . شهادته كذبا أمام محكمة الجنايات بأن زيدا المتهم في جريمة قتل كان في وقت وقوع الجناية بجهة خير التي وقع فيها القتل وذلك منه بقصد تخليص زيد هذا من العقاب . إدانته ابتدائيا في تهمة إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء المرفوعة بها الدعوى عليه . توجيه المحكمة الاستئنافية له تهمة شهادة الزور وإدانته في الجريمة . تأييدها الحكم الابتدائي في الموضوع لأسبابه . أسباب الحكم الابتدائي في صدد جريمة الإعانة على الفرار من وجه القضاء تصلح لتبرير الإدانة في جريمة شهادة الزور .

(ب) الفعل الناتج وقومه من هذا المتهم . يتكون جريمتين : جريمة شهادة الزور، وجريمة إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء . إدانته في جريمة شهادة الزور . لا خطأ فيه .

(ج) إثبات . اعتماد المحكمة في حكمها بإدانة هذا المتهم في شهادة الزور على شهادة الشهود الذين مصمتهم محكمة الجنايات في دعوى القتل . جوازه . النفي على المحكمة بأنها لم تسمع الشهود في مواجهته . لا يصح .

١ — إذا كان الفعل الذي أثبت الحكم الابتدائي على المتهم مغايرته هو أنه شهد كذبا أمام محكمة الجنايات بأن فلانا (المتهم في جريمة قتل) كان موجودا بفندق بأسبوط في وقت وقوع جريمة القتل التي وقعت بناحية الحوطة، إذ ثبت من شهادة الشهود الذين سمعوا أمام محكمة الجنايات أنه كان موجودا في بلدة الحوطة في ذلك اليوم وارتكب القتل، كما أثبت عليه أنه تعمد تغيير الحقيقة بقصد تضليل القضاء وأن ذلك من شأنه إحداث ضرر إذ قد يترتب عليه إفلات الجاني من العقاب، ثم أدانته في جريمة إعاقة الجاني على الفرار من وجه القضاء وهي الجريمة التي رفعت بها الدعوى عليه، ثم عند استئناف هذا الحكم رأت المحكمة الاستئنافية أن ما وقع من المتهم يكون جريمة شهادة الزور المنصوص عليها في المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات كما يكون جريمة إعاقة الجاني على الفرار من وجه القضاء المنصوص عليها في المادة ١٤٥ فوجهت إليه تهمة شهادة الزور، ثم قضت بادانته في الجريمتين مع تطبيق المادة ٣٢ ع وأيدت الحكم الابتدائي لأسبابه بالنسبة للوضوح، فإن ما أورده الحكم الابتدائي في صدد جريمة إعاقة الجاني على الفرار من وجه القضاء يكفي لثبوت إدانته في جريمة شهادة الزور .

٢ — إنه لما كان هذا الفعل يكون الجريمتين المذكورتين، وكان تعمد الأوصاف القانونية للفعل الواحد يقتضي اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات، فإن المحكمة تكون على حق إذ أدانت المتهم في جريمة شهادة الزور .

٣ — للمحكمة أن تستند في حكمها إلى أي عنصر من عناصر الدعوى متى كانت هذه العناصر معروضة على بساط البحث أمامها وكان في إمكان الدفاع أن يتولى مناقشتها وتفنيدها بما يشاء . فالذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جريمة شهادة الزور وإعاقة الجاني على الفرار من وجه القضاء اعتمادا على شهادة الشهود الذين سمعهم محكمة الجنايات في دعوى القتل، وكانت قد أمرت بضم قضية الجناية التي أدى المتهم شهادته فيها فضمت وإطلعت المحكمة عليها وعرضت على بساط

البحث أمامها ، وكان إذن في إمكان الدفاع أن يتناول شهادة الشهود الذين سمعوا في تلك الجلسة واعتمدت المحكمة على أقوالهم في إدانة المتهم ، فانه لا يكون له أن يشكو من أن المحكمة لم تسمع شهادة هؤلاء الشهود في مواجهته . وخصوصا إذا كان لم يتقدم إلى المحكمة بهذا الطلب .

(٣٧٢)

القضية رقم ١٤٦٨ سنة ١٤ القضاية

(أ) غش البضاعة . علم المتهم . استخلاصه من وقائع تتجه . جوازه . جزاء . احترامه الجزاء من زمن بعيد . ذبحه بجلا خارج السلخانة في يوم ممنوع الذبح فيه . استخلاص عليه بفساد لحم هذا الجمل من هذه الناصر . سائق

(ب) قرة الثور . المحكوم فيه . سبق محاكمة هذا المتهم أمام المحكمة العسكرية من تهمة ذبحه بجلا خارج السلخانة في يوم ممنوع الذبح فيه وبيع لحم طازج في يوم منع فيه البيع . دفعه الدعوى الأخيرة بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر في تلك الدعوى . رفضه . في محله . تحقق الغيرية بين الدعوى . عبارة " الهجوم المتأخر " الواردة في الأوامر العسكرية . القصد منها . الهجوم الناجمة من الذبح وقت الاستهلاك أى القصد بتحديد استهلاكها .

١ - إذا كانت المحكمة قد استنتجت علم المتهم بفساد اللحوم التي باعها مما ثبت لديها من أنه ذبح الجمل خارج السلخانة وفي يوم ممنوع الذبح فيه ، وأنه يحترف الجزارة من عهد بعيد ولا يتصور أن يفوت عليه فساد اللحوم ، فلا تثيرب عليها . إذ هذه كلها فرائن من شأنها أن تؤدي إلى ثبوت الحقيقة التي قالت بها .

٢ - إذا كان المتهم بعد أن حوكم أمام المحكمة العسكرية على تهمة ذبحه بجلا خارج السلخانة في يوم ممنوع الذبح فيه ، وبيع لحم طازج في يوم منع فيه بيع اللحم ، قد قدم للمحاكمة على تهمة أنه تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل فلان وإصابة آخرين ببيع لحم فاسدة أكل منها الخنثى عليهم وأصيبوا ، فلا تثيرب على المحكمة إذا هي في هذه الدعوى الأخيرة رفضت الدفع بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها من المحكمة العسكرية ، فان واقعتها مختلفة عن واقعة اللجنة العسكرية ومستقلة عنها استقلالاً تاماً . إذ لكل منهما ذاتية وظروف خاصة تتحقق بها الغيرية التي يتمتع

معها إمكان القول بوحدة السبب في القضيتين . وإذا كانت الواقعتان ليس بينهما من الارتباط ما يمكن معه عدّهما فعلا واحدا يصح وصفه بأوصاف قانونية مختلفة ، أو عدّة أفعال تكون جميعها جريمة واحدة ، أو عدّة أفعال صدرت عن غرض جنائي واحد ، فلا يكون محل للقول بأن المحكمة العسكرية استنفدت كل ما يمكن توقيعه على المتهم من عقاب . ثم إنه لا صحة لما يدعى من أن قضاء المحكمة العسكرية بأدانة المتهم على أساس أنه باع لحما طازجا في يوم ممنوع الذبح فيه يتعارض مع قول المحكمة في الدعوى الأخيرة إنه باع لحوما فاسدة . لأن المفهوم من الأوامر العسكرية الخاصة بتحديد استهلاك اللحوم أن عبارة "اللحوم الطازجة" الواردة فيها ، المقصد منها اللحوم الناتجة من الذبح للاستهلاك مباشرة دون أن تجرى عليها عملية الحفظ ، فهذه هي وحدها المقصود بتحديد استهلاكها ، بعكس اللحوم المحفوظة التي لم يوضع حظر على استهلاكها .

جلسة ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٤

برئاسة حضرة صاحب العزة منصور إسماعيل بك وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات : جندي عهد الملك بك وأحمد حسن بك وأحمد علي طوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٣٧٣)

القضية رقم ٩٤٧ سنة ١٤ القضاية

(أ) تجمهر - حصوله عرضا ومن غير اتفاق سابق . يكفى للعقاب .
(ب) إلتلاف . التمييز الجرمي بين المتخصص عليهما في المادة ٣٦١ وفي المادة ٣٨٩ . يقوم على أساسين : المقصد الجنائي ومقدار الإلتلاف أو التخريب . يشترط في الجرمين أن يقع فعل كل منهما عمدا . ويشترط فرق ذلك في الجريمة الواردة في المادة ٣٦١ أن ترتكب بقصد الإساءة . يكفى في المادة ٣٨٩ أن يكون الإلتلاف حادثا فرديا بسيطا ويشترط في المادة ٣٦١ أن يكون عدد الأشياء المتلفة أو المخترقة كبيرا .

(المادتان ٣٦١ و ٣٨٩ = ٣٤٢ ع)

(ح) حكم - اشتغال وصف التهمة الوارد يصدر الحكم على بيان واف للواقعة . الحكم يتبر مشتملا على بيان الواقعة . صيغة الاتهام جزء من الحكم . تمكن الإحالة إليها في بيان الواقعة .

١ - إن التجمع قد يكون بريئا مسموحا به في بدء تكوينه ثم يتقلب إلى تجمهر معاقب عليه . ويكفى حصول التجمهر عرضا ومن غير اتفاق سابق لاستحقاق المتجمهرين للعقاب .

٢ — إن الفعل المادى المكوّن للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٨٩ ع يدخل ضمن الأفعال التي تعاقب عليها المادة ٣٦١، والتمييز بين الجريمتين يقوم على أساسين : هما القصد الجنائي، ومقدار الإتلاف أو التخريب الذى أحدثته الجاني . فالخالفه المنصوص عليها في المادة ٣٨٩ يشترط فيها أن يقع فعلها عمداً، فهى إذن والجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٦١ سواء من هذه الناحية . غير أنه يشترط في المادة ٣٦١ فوق ذلك أن ترتكب الجريمة بقصد الإساءة، وهذا هو أحد الفروق التي تميز بين الجريمتين؛ ثم إنه يكفي لتطبيق المادة ٣٨٩ أن يكون الإتلاف حادثاً فردياً بسيطاً في حين أن المادة ٣٦١ تكون واجبة التطبيق متى كان عدد الأشياء المتلفة أو المختربة كبيراً . وهذا هو المستفاد من المذكرة الإيضاحية التي وضعت عند تعديل المادة ٣١٦ ع القديمة .

٣ — متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد ذكر أن التهمة ثابتة على المتهمين، وكان وصف التهمة — كما هو وارد بصدر الحكم — مشتملاً على بيان واف للتلف الذى أصاب السيارة، فإن الحكم يعتبر مشتملاً على بيان الواقعة . إذ أن صيغة الاتهام هي جزء من الحكم تكفي الإحالة إليها في بيان الواقعة .

(٣٧٤)

القضية رقم ٩٩٠ سنة ١٤ القضائية

(أ) — قرض وإبرام . أسباب جديدة . الدفع بأن المتهم لم يمكنه يعلم باليوم الذى عين لبيع المحجوزات . دفع موضوع واجب التمسك به أمام محكمة الموضوع . لا تجوز إثارة أثره لدى محكمة القضاة .

(ب) — تحقيق . مواد الجلب والخالفات . جواز رفع الدعوى العمومية فيها مباشرة بدون تحقيق ما . عدم سؤال المتهم في التحقيق لا يترتب عليه بطلان ما .

١ — إن الدفع بأن المتهم لم يكن يعلم باليوم الذى عين لبيع المحجوزات من الدفوع المتعلقة بموضوع الدعوى . فإذا لم يكن قد أبدى أمام محكمة الموضوع فلا تجوز إثارة أثره أمام محكمة النقض .

٢ — إن عدم سؤال المتهم في التحقيق لا يترتب عليه بطلان الإجراءات،
إذ لا مانع في القانون يمنع من رفع الدعوى العمومية بدون استجواب المتهم،
بل يجوز رفعها في مواد الجنيح والمخالفات مباشرة بدون تحقيق ما .

(٣٧٥)

القضية رقم ١٤٨٤ سنة ١٤ سنة القضائية

تلبس . ماهية . مفاجأة الجاني حال ارتكابه الجريمة . القبض عليه وتفتيشه . جائر رجال الضبطية
القضائية بدون إذن من النيابة . يجوز لأي فرد القبض عليه وتسليمه لأحد رجال الضبطية أو إحضاره
أمام النيابة . كشف حالة التلبس عن غير الرتبة بالسمع أو بالشم . جائز . وجوب التميز في ذلك .
عسكري . مرور شخص أمامه يحمل مادة مخدرة . انبعاث رائحة المخدر من ناحيته . حالة تلبس . للعسكري
أن يقبض عليه ويحضره إلى أحد رجال الضبط . التفتيش الشخصي من توابع القبض ومستمراته .
(المواد ٧ و ٨ و ١٥ و ١٨ و ١٩ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي)

إن المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات قد نصت — كما جاء في صيغتها
العربية — على أن ” مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية هي رؤيته حال ارتكابه
أو عقب ارتكابه برهة يسيرة ... الخ ” . وهذا النص يقابله في النص بالفرنسية :

“ Il y a flagrant délit, quand le fait incriminé se commet ou
vient de se commettre ... etc.”

وترجمة ذلك حرفياً هي : ” تكون الجريمة متلبساً بها متى كان الفعل الإجرامى
لا يزال يرتكب أو كان قد ارتكب منذ برهة يسيرة ” . ويلاحظ على النص العربي
أنه يتكلم عن مشاهدة الجاني متلبساً بالجريمة في حين أن المقصود هو وجود الجريمة
في حالة تلبس . أى إن التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها ، لا شخص مرتكبها ،
كما هو المستفاد من نص المادة ٤١ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي الذى هو
مصدر المادة ٨ المذكورة ، وكما هو ظاهر من النص الفرنسي لهذه المادة ، وهو
ما استقر عليه القضاء . والحالة الأولى التى تشير إليها هذه المادة هي التى يفاجأ فيها
الجاني حال ارتكابه الجريمة فيؤخذ في إبان الفعل (sur le fait) وهو يقارف
لأثمه ونار الجريمة مستعرة (dans le chaleur de l'action) ، والشارع يعتبر

مفاجأة الجاني وهو يرتكب جريمة دليلا قويا على إجرامه ، ولذلك فقد أباح لما مور الضبطية القضائية القبض عليه وتفتيشه بدون حاجة إلى إذن من النيابة (المادتان ١٥ و ١٨ تحقيق) . بل لقد أجاز لأى فرد من الأفراد أن يقبض عليه ويحضره أمام أحد أعضاء النيابة العمومية أو يسلمه إلى أحد رجال الضبط (المادة ٥) . والمفاجأة أغلب ما تكون من طريق الرؤية . وهذا — على ما يظهر — هو ما حدا على استعمال كلمة " رؤية " فى النسخة العربية . لكن الرؤية ليست شرطا فى كشف حالة التلبس ، بل يكفى أن يكون الضابط أو الشاهد قد حضر ارتكاب الجريمة وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه سواء أكان ذلك من طريق البصر أو السمع أو الشم . على أنه ينبغى أن تحوز المحاكم فلا تقم القبض أو التفتيش الذى يحصل على اعتبار أن المتهم فى حالة تلبس إلا إذا تحققت من أن الذى أجراه قد شهد الجريمة أو أحس بوقوعها بطريقة لا تحتمل الشك .

فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم كان مازا أمام عسكري ، وأن هذا العسكري أمكنه أن يدرك من الرائحة التى كانت تنبعث مما كان يحمله المتهم أن معه مادة مخدرة ، فإن الواقعة تكون جريمة إحراز مخدر متلبسا بها ، ويكون للعسكري أن يقبض على المتهم ويحضره إلى أحد رجال الضبط بدون حاجة إلى إذن النيابة . وما دام القبض عليه يكون صحيحا ، فإن تفتيشه لضبط المواد المخدرة يكون صحيحا أيضا ، لأن تفتيش الشخص من تواجيع القبض عليه ومستلزماته .

(٣٧٦)

القضية رقم ١٥٠٨ سنة ١٤ القضائية

- (أ) تفتيش : الدفع بطلان التفتيش أو بطلان الإذن الصادر به . متى يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة القضاة ؟ إذا كان ما جاء فى الحكم من وقائع دالا بطلانه على البطلان .
- (ب) إذن النيابة فى التفتيش بناء على بلاغ تقدم إليها من ضابط البوليس لما رآه فيه من الجريمة والدلالة على اتصال المتهم بالجريمة . اعتداد المحكمة فى حكمها بالإدانة على ما أسفر عنه هذا التفتيش . لا غبار عليه .

(ح) توجيه طلب التفتيش إلى رئيس النيابة . لا يمنع وكيل النيابة الذي يعمل معه من الفصل فيه والإذن في التفتيش . وكيل نيابة أسبوط الكلية . إذنه في تفتيش مسكن متهم كائن بدائرة مركز أنبوب . اختصاص نيابة أسبوط الكلية يشمل مركز أنبوب . بجواز .

(س) إذن بتفتيش مسكن متهم . كوخ قائم في الحديقة التي يستغلها المتهم . هذا الكوخ هو المسكن الأصلي الذي يقيم فيه المتهم ويبيع الخضراوات فيه . إذن التفتيش .

(هـ) دفاع . حضور المتهم جلسة المحاكمة وتولية الدفاع عن نفسه بنفسه دون أن يقول إن له محاميا . وجود محام عنه بقاعة الجلسة لم يسع النداء على المتهم ولم ينتبه إلى نظر القضية . لا إخلال بحق الدفاع .

١ — إذا كان المتهم لم يدفع أمام المحكمة الاستئنافية ببطان التفتيش أو بطلان الإذن الصادر به فلا يكون له أن يعيب عليها أنها لم ترد في حكمها على ما يدعيه من ذلك . ولا يجوز له أن يطعن أمام محكمة النقض بهذا البطلان إلا إذا كان ما جاء في الحكم من وقائع دالا بذاته على وقوعه .

٢ — إذا كان الواضح من الوقائع النابتة بالحكم أن النيابة أذنت في تفتيش المتهم ومسكنه بناء على بلاغ تقدم إليها من ضابط البوليس بأن المتهم يقجر في المواد المخدرة لما رأته في هذا البلاغ من الحذية ومبلغ الدلالة على اتصال المتهم بالحرمة المبلغ عنها مما يبرر لديها لإجراء التفتيش الذي أذنت فيه ، فإن الحكم إذا اعتمد في إدانة المتهم على ما أسفر عنه هذا التفتيش وما تحصل منه لا يكون قد خالف القانون في شيء .

٣ — إن توجيه طلب التفتيش إلى رئيس النيابة لا يمنع وكيل النيابة الذي يعمل معه من الفصل فيه وإصدار الإذن بالتفتيش إذا رأى له محلا . وإذن فإن وكيل نيابة أسبوط الكلية إذا أصدر إذنا بتفتيش مسكن المتهم الكائن بدائرة مركز أنبوب بناء على طلب مقدم لرئيس نيابة أسبوط لا يكون قد تجاوز اختصاصه ما دامت دائرة اختصاص نيابة أسبوط الكلية تشمل مركز أنبوب .

٤ — إذا كان المكان الذي فتشه ضابط البوليس وعثر فيه على المواد المخدرة كوخا قائما في ناحية من الحديقة التي يستغلها المتهم ، وكان هذا الكوخ — على ما شهد به الضابط في جلسة المحاكمة — هو المسكن الذي يقيم به المتهم والذي دلت

التحريات على أنه يبيع المخدرات فيه، فإن الأمر الصادر من النيابة بتفتيش مسكن المتهم يتناول بلا شك هذا الكوخ .

٥ — ما دام المتهم قد نودى عليه في الجلسة فحضر ولم يقل إن له محاميا سيتولى الدفاع عنه بل دافع عن نفسه بنفسه ، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت صحيحة . وإذا كان المحامى، رغم وجوده في قاعة الجلسة، لم يسمع النداء على المتهم ولم يتنبه عند نظر القضية فلم يتقدم بدفاعه عنه، فإن ذلك لا يعيب الحكم .

(٣٧٧)

القضية رقم ١٥١١ سنة ١٤ القضائية

عاهة مستديمة . النقص الذى تتكون به العاهة . القانون لم يحدد نسبة مئوية معينة له . فقد منعة أحد الأعضاء فقدا جزئيا بصفة مستديمة . عاهة مهما كان مقدار ذلك .

إن القانون لم يحدد نسبة مئوية معينة للنقص الواجب توافره لتكوين العاهة، بل جاء نص المادة ٢٤ . عقوبات عاما مطلقا، إذ أنه بعد أن عُدَّ معظم التامع الخطرة الناشئة عن الضرب والتي تستوجب تشديد العقوبة أضاف إليها هذه العبارة : "أو أى عاهة مستديمة يستحيل برؤها" . فيكفى إذن لتكوين العاهة أن يثبت أن منعة أحد الأعضاء قد فقدت بصفة مستديمة ولو فقدا جزئيا مهما يكن مقدار هذا الفقد .

جلسة ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٤

برئاسة حضرة صاحب النزة جندى عبد الملك بك ، وبحضور حضرات : أحمد نشأت بك وأحمد محمد حسن بك وأحمد على علوبة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك المستشارين .

(٣٧٨)

القضية رقم ١٠٣٩ سنة ١٤ القضائية

شهود النى . الإجراءات والمواعيد الواجبة مراعاتها لإعلانهم . إعلان المتهم لإعلان قانونيا للجلسة . طلبه التأجيل لإعلان شهود نى . رفضه بحجة أن الفرض منه عرقلة سير الدعوى . لا تريب على المحكمة فيه . تمله لعدم الإعلان بأنه كان محبوسا . لا يجديده .

إن المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات قد بينت الإجراءات والمواعيد الواجبة مراعاتها لإعلان شهود النفي. وقد نصت المادة ١٨ على أن شهود النفي الذين لم تدرج أسمائهم في القائمة المقدمة إلى قاضي الإحالة يعلنون بالحضور بواسطة المتهم على يد محضر بعد إيداع مصاريف سفرهم بقلم الكاتب. ونصت المادة ٢١ على أن إعلان الشهود بالحضور يكون قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل غير مواعيد مسافة الطريق. فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم أعلن إعلاناً قانونياً في يوم ٣ فبراير لجلسة ٢٠ فبراير فإنه يكون لديه متسع من الوقت لإعلان شهوده إلى تلك الجلسة مع مراعاة الإجراءات القانونية. فإذا هو لم يفعل ورفضت المحكمة طلبه التأجيل لإعلان أولئك الشهود بحجة أن الفرض منه إنما هو عرقلة سير الدعوى، فإنه لا يكون له أن ينعى عليها أنها إذ رفضت طلبه هذا تكون قد أخلت بمحقه في الدفاع. ولا يقبل منه قوله إنه كان محبوساً، فإن ذلك ليس من شأنه أن يحول دون إعلانه شهوده.

(٣٧٩)

القضية رقم ١٠٤٢ سنة ١٤ القضاية

وصف التهمة. خطأ كتابي في ذكر يوم وقوع الحادثة في الحكم. التي على المحكمة بأنها قضت في رافعة غير المرفوعة بها الدعوى. لا يصح.

إذا كان وجه الطعن أن النيابة اتهمت الطاعن بأنه في يوم كذا ضرب فلاناً، ولكن المحكمة الاستئنافية أخذته على واقعة لاحقة إذ أثبتت في حكمها أن حادث الضرب وقع في يوم غير اليوم الوارد تاريخه في وصف التهمة، وكان الطاعن لا يدعى في وجه الطعن بأن هناك واقعة أخرى لاحقة لتلك التي رفعت بها الدعوى العمومية عليه، وكان الظاهر من سياق الحكم أنه لم تحصل إلا واقعة واحدة هي التي حكم عليه من أجلها وأن ما كان من خلاف في التاريخ هو نتيجة خطأ في الكتابة، فإنه لا يحق له أن ينعى على المحكمة أنها قضت عليه بالعقوبة من أجل واقعة غير المرفوعة بها الدعوى. إذ الخطأ الكتابي لا يؤثر في سلامة الحكم.

(٣٨٠)

القضية رقم ١٢٥٠ سنة ١٤ القضائية

إثبات . سلطة المحكمة في وزن الأدلة . إصابة ناشئة من تهديم سور بسطح منزل . أخذ المحكمة في الإدانة بتقرير المهندس الذي أجرى المعاينة عقب وقوع الحادث بيومين وعدم أخذها بتقرير مهندس آخر من معاينة أجريت فيما بعد . لا تريب عليها في ذلك .

المحكمة هي صاحبة السلطة في تقدير الوقائع ووزن الأدلة . فلها أن تأخذ من عناصر الإثبات المقدمة في الدعوى بما تظمن إليه وتطرح ما عداه . فإذا هي ، في تهمة إصابة خطأ ناشئة عن تهديم سور بسطح منزل ، قد أخذت بما قرره مهندس التنظيم في معاينته التي أجراها عقب وقوع الحادث بيومين ، ولم تأخذ بما قرره المهندس الآخر في المعاينة التي أجريت بعد ذلك ، بناء على طلب البوليس وبمسمى من الطاعن ، فإنها تكون قد فعلت ذلك في حدود سلطتها ولا تقبل بمجادلتها فيه .

(٣٨١)

القضية رقم ١٥٢٧ سنة ١٤ القضائية

حكم . تسببه . مالك . تصرف في المحجوز . تمسك المتهم في دفاعه بأن المحجوز الموقع على ماله صوري ولم يقع في مواجهته . مبادرته بمجزة عليه بالمحجوز إلى رفع دعوى بطلان المحجوز . القضاء له بأحقية للمحجوز . إدابته مع ذلك في جريمة اختلاس المحجوز دون أن يرد على هذا الدفع الجوهري . قصور بمسب الحكم .

إذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه أمام محكمتي أول وثاني درجة بأن المحجوز صوري ولم يقع في مواجهته ، وأنه لم يعلم به إلا بعد أن أخذ المحصول المحجوز فلما علم بادر إلى رفع دعوى مدنية طلب فيها الحكم بطلان المحجوز وأحقية للزراعة المحجوزة وقضى له بطلانها ، ومع ذلك أدانته المحكمة في جريمة اختلاس المحجوز دون أن ترد على هذا الدفاع الهام الذي لو صح لانبئ عليه هدم التهمة ، فإن حكمها يكون معيبا متعينا نقضه .

(٣٨٢)

القضية رقم ١٥٣٤ سنة ١٤

- (١) حكم . بيان الواقعة . صيغة الاتهام تعتبر جزءا من الحكم . يكفى في بيان الواقعة الإحالة إليها .
- (ب) ضبطة قضائية . الإجراءات التى يكون الفرض منها الكشف عن جريمة . من صميم اختصاص مأمورى الضبطية القضائية . مفتش مباحث . دفعه شخصا إلى متهم بتقليد أوراق مالية للاتصال به وشراء الأوراق منه . تقديم المتهم الأوراق إليه بإرادته واختياره . ليس ذلك تعريضاً على ارتكاب جريمة بل هو إجراء الفرض منه الكشف عن الجريمة . لا مخالفة فيه للنظام العام ولا حسن الآداب .
- (ج) تقديم المتهم الأوراق المقلدة لشخص وعرضها عليه ليشتريها منه . استعمال للأوراق المقلدة .
- (د) إثبات . سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة . تجزئة أقوال الشاهد أو المتهم . أخذ المحكمة منها بما يستند إلى متهم بيمينه ونيل ما يستند إلى متهم آخر . من حقاها .

١ — إن صيغة الاتهام الميمنة في الحكم تعتبر جزءاً منه ، فيكفى في بيان الواقعة الإحالة عليها .

٢ — ما دام الثابت أن المتهم هو الذى قدم بإرادته مختاراً الأوراق المقلدة إلى الشخص الذى دفعه مفتش المباحث للاتصال به وشراء تلك الأوراق ، فإنه لا يقبل من المتهم في تبرير مسؤوليته أن يظعن بأن ما فعله المفتش هو عمل مخالف للنظام العام والآداب ، إذ الإجراءات التى اتخذها مفتش المباحث لم يكن من شأنها التعريض على ارتكاب الجريمة بل اكتشافها ، وهذا من صميم اختصاصات مأمورى الضبطية القضائية .

٣ — إن تقديم المتهم بعض الأوراق المقلدة لشخص وعرضها عليه ليشتريها منه يعد استعمالاً لها مما يقع تحت طائلة المادة ٢٠٦ ع .

٤ — إن محكمة الموضوع بما لها من سلطة مطلقة في تقدير الوقائع والأدلة يجوز لها أن تجزئ أقوال الشاهد أو المتهم الواحد فتأخذ منها بما يستند إلى متهم وتطرح ما يستند إلى متهم آخر .

جلسة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٤

برئاسة حضرة صاحب العزة سيد معطى بك رئيس المحكمة وبحضور حضرات : جندي عبد الملك بك
وأحمد محمد حسن بك وأحمد علي علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٣٨٣)

القضية رقم ١٠٦٨ سنة ١٤ القضاية

نقض وإبرام . أسباب الطعن . اعتذار الطاعن بأنه لم يكن يعلم بصدر الحكم عليه في يوم صدوره .
يجب عليه تقديم أسباب طعنه في الميعاد محسوبا من اليوم الذي ثبت فيه طعنه بصدوره .

(المادة ٢٣١ تحقيق)

على الطاعن ، بفرض أنه لم يكن يعلم بصدر الحكم في يوم صدوره ، أن يقدم
أسباب طعنه في هذا الحكم في الميعاد محسوبا من اليوم الذي ثبت فيه رسميا طعنه
بصدوره . فإذا كان هو يقرر في طعنه أنه لم يعلم بصدر الحكم عليه إلا في يوم
كذا ، ثم تأخر في تقديم أسباب الطعن عن الميعاد محسوبا من ذلك اليوم ، فإن طعنه
يكون غير مقبول شكلا .

(٣٨٤)

القضية رقم ١٢٥٢ سنة ١٤ القضاية

نقض وإبرام . الأحكام الجائز الطعن فيها . الأحكام المنية للخصومة . الحالة المستثناة . حكم قاض
بصفة الإجراءات التي اتخذت للوصول على عينة البين وتحليلها وينظر موضوع الدعوى . حكم قاض برفض
المدعى الفرعى ويجوز نظر الدعوى . الطعن فيهما استقلالاً بطريق النقض . لا يجوز .

(المادة ٢٢٩ تحقيق)

إن المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات تنص على أنه يجوز الطعن أمام
محكمة النقض والإبرام في أحكام آخر درجة الصادرة في مصاد الجنايات والجحج .
وقد أضاف القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ إلى هذه المادة فقرة تنص على أنه
” يجوز في جميع الأحوال الطعن بطريق النقض في أحكام آخر درجة الصادرة
في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية بدون انتظار صدور الحكم
في الموضوع “ . ومفاد هذه المادة أن الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا في الأحكام

التي تنهى الخصومة أمام المحكمة . وعلة ذلك ظاهرة وهي أن النقص من طريق الطعن غير الاعتيادية التي لا يصح سلوكها إلا بعد أن تكون قد استنفدت في سبيل إصلاح الخطأ المدعى جميع الطرق الاعتيادية . وهذا لا يتحقق إلا إذا كان قد صدر في الدعوى حكم نهائي انتهت به الخصومة أمام المحكمة . أما قبل ذلك فيكون الخطأ ممكناً تداركه أمام محكمة الموضوع التي قد يكون في قضائها في موضوع الدعوى ما يرتفع به الخطأ أو يتنهي وجه التظلم . فإذا لم يرفع الضرر بهذا الحكم النهائي فإن باب الطعن بطريق النقص يفتح من يوم صدوره لإصلاح جميع ما اتصل به من الأخطاء ، ما وقع منها فيه وما سبقه وبني عليها . ولا يستثنى من ذلك إلا ما نص عليه — على خلاف الأصل لاعتبارات قدرها المشرع — في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ السابقة الإشارة إليها . وهذا الاستثناء الذي جاء به نص خاص يؤيد النظر المتقدم ذكره . وإنذ فلا يجوز الطعن استقلالا بطريق النقص لا في الحكم القاضي بصحة الإجراءات التي اتخذت للحصول على عينة اللبن وتحليلها وبمنظر موضوع الدعوى ، ولا في الحكم القاضي برفض الدفع الفرعي ويجوز نظر الدعوى ^(١) ، فإنها ليسا من الأحكام المنهية للخصومة أمام المحكمة في الموضوع المطروح عليها .

(٣٨٥)

القضية رقم ١٢٥٣ سنة ١٤ القضاية

- (١) خيانة الأمانة . تسلم المتهم مبلغ عشرة جنيئات لشراء بضاعة للجنى عليه . عدم شرائه وهم الجنى عليه بالشكوى . ردّه إلى الجنى عليه بعض المبلغ وتحريره سداً يبيضه . اختلاس .
- (ب) استئناف . القضاء ابتدائياً بتعويض . استئناف الحكم من النيابة وحدها . زيادة مبلغ التعويض استئنافاً . خطأ . تصحيحه بأرجاع مبلغ التعويض إلى القدر المحكوم به ابتدائياً .
- (ج) مدع بالحقوق المدنية . الحكم له ابتدائياً بتعويض . عدم استئناف الحكم . مرافقته أمام المحكمة الاستئنافية لتأييد الحكم الصادر له . جوازها . تسلم المتهم بالمبلغ المقضى به ابتدائياً . لا يمنع من المرافعة .

١ — إذا كانت الواقعة التي أورد الحكم الأدلة على ثبوتها هي أن المتهم تسلم بمبلغ عشرة جنيئات من الجنى عليه لشراء بضاعة له ، فلما لم يفعل هم الجنى عليه

(١) الحكم الصادر بهذه الجلسة في الطعن رقم ١٥٥٢ سنة ١٤ القضاية والحكم الصادر بها في الطعن

بشكواه فردّ له ثلاثة جنهيات وكتب على نفسه إيصالا بمبلغ ستة جنهيات وتمهد شخص آخر بأن يدفع عنه الجنيه الباقي، فإن هذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة الاختلاس .

٢ — إذا كان الحكم الاستثنائي قد قضى برفع التعويض المقضى به ابتدائيا مع أن الاستئناف إنما كان مرفوعا من النيابة وحدها فذلك منه خطأ يتعين تصحيحه بإرجاع مبلغ التعويض إلى القدر المحكوم به ابتدائيا .

٣ — للدعي بالحقوق المدنية أن يترافع أمام المحكمة الاستئنافية لتأييد الحكم الصادر له بالتعويض وإن لم يكن قد استأنفه، وذلك بغض النظر عن مسلك المتهم في دفاعه في الدعوى الجنائية أو المدنية، وله في هذه السبيل أن يتعترض لجميع الأسس التي تبرر طلباته . فلا يمنعه من ذلك أن يكون المتهم مساميا بالمبلغ الذي قضى به عليه ابتدائيا .

(٣٨٦)

القضية رقم ١٥٤٥ سنة ١٤ القضاية

(١) حكم . تسييه . سوق بعض الفروض المحتملة في الحكم تريدا . انتهاء المحكمة في حكمها إلى الحقيقة التي تبيتها وأثبتتها على وجه التعمين . لا يطن في الحكم .
(ب) قض وإبرام . وجه الطعن . بيانه واجب . لا تجوز الإحالة فيه إلى طعن آخر مقدم من منهم حوكم من قبل ولور من ذات الدعوى .

١ — إذا كان المستفاد مما أثبتته الحكم أن المحكمة قطعت في أمر إطلاق أحد المتهمين الذي عينته العيار الثاني الذي أصاب مؤثرة رأس الجنبي عليه ونشأت عنه وفاته، وبعد أن أوردت الأدلة على ذلك، قالت بضرورة استبعاد كل فرض أو احتمال آخر، فإنها إذا كانت مع ذلك قد تزيد فسافت في حكمها، على سبيل الجدل، الفروض المحتملة ونفت أثرها على ما ارتأت في حقيقة التهمة، فهذا منها لا يمكن أن يغير من الحقيقة التي أثبتتها في الحكم على وجه التعمين من أن هذا المتهم هو الذي أطلق المقذوف الذي أحدث الإصابة القاتلة .

٢ — لا يجوز في بيان وجه الطعن الإحالة إلى طعن آخر مقدم من متهم
حوكم من قبل ولو عن ذات الدعوى ، فإن محكمة النقض وهى تفصل فى طعن
لا تصح مطالبتها بالبحث عن أسباب نقض مقدمة فى طعن آخر .

(٣٨٧)

القضية رقم ١٥٤٨ سنة ١٤ القضاية

اختلاس أشياء محبوزة . حارس . شريك . قصور الحكم فى بيان الواقعة التى أدان الحارس فيها .
مستوجب نقضه بالنسبة للشريك .

إذا كان الحارس قد دفع عن نفسه تهمة اختلاس المحبوز بأنه لم يكن يعلم بيوم
البيع ومع ذلك أدانته المحكمة بمقولة إن هذه الجريمة وقعت منه ، لمجرد عدم تقديمه
المحبوز للحضر فى يوم البيع دون أن تثبت عليه كذبه فى دفاعه ، فإن ذلك منها يكون
قصورا يعيب حكمها . وهذا التصور يعيب الحكم أيضا فيما يتعلق بشريك الحارس
ما دامت واقعة الاختلاس التى قصر الحكم فى بيانها مشتركة بين الاثنين .

(٣٨٨)

القضية رقم ١٥٥٠ سنة ١٤ القضاية

إخفاء مسروقات . علم المتهم بالسرقة . وجوب إثباته . (المادة ٢٧٩ ع ٢٢٢)
يجب لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة إخفاء المسروقات بيان علم المتهم بالسرقة
ولإيراد الأدلة على ذلك . فإذا كان الحكم مع إفاضته فى الأدلة التى تثبت أن الأشياء
التي ضبطت عند المتهم باخفائها مسروقة لم يتحدث بشأنها عن علم المتهم بالسرقة ،
فإنه يكون قاصرا فى بيان الواقعة التى أدان الطاعن من أجلها .

(٣٨٩)

القضية رقم ١٥٥٥ سنة ١٤ القضاية

حكم . تسييه . دفع التهم بأن الاعتراف المستلزم إلى بعض المتهمين وتأسست عليه إدانته ولید إكراه .
دفع هام . وجوب الرد عليه . عدم الرد عليه . نقض الحكم بالنسبة لجميع الطاعنين حتى من لم يقدم منهم
أسبابا لطعنه .

إذا كان الثابت بحضور جلسة المحاكمة أن الدفاع عن المتهم تمسك بأن الاعتراف المنسوب صدور به إلى بعض المتهمين معه والذي تأسست عليه إدانته إنما كان نتيجة إكراه وقع عليهم ، وكان الحكم قد استند في الإدانة بصفة أصلية على هذا الاعتراف دون أن يتعترض لمسا آثاره الدفاع حوله ، فإنه يكون قاصراً في أسبابه . إذ هذا الدفع لو صح لترتب عليه استبعاد الاعتراف ولا يبقى بالحكم ما يصح أن يقوم عليه . وتقضى الحكم لهذا السبب يقتضى تقضيه بالنسبة لجميع الطاعين فيه حتى من لم يقدم منهم أسباباً لطعنه .

جلسة ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٤

برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات : جندي عبد الملك بك ومحمد الحق الجزائري بك وأحمد علي طوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٣٩٠)

القضية رقم ١٣٦٢ سنة ١٤ القضاية

تقضى وإبرام . محكوم عليه . بتقديمه أسباب الطعن في الميعاد . عدم تقريره بالطعن في الحكم . اعتذاره من ذلك بأنه بعد صدور الحكم عليه بيومين قد مرض وحل إلى المستشفى فنقل رغبته في التقرير بالطعن إلى مأمور السجن بخطاب مسجل قدم الوصول الذي بيده هـ . متى يصبح له التمسك بهذا العذر ؟ (المادة ٢٣١ تحقيق)

إذا كان المحكوم عليه قد قدم أسباب طعنه على الحكم في الميعاد ، ولكنه لم يكن قزر بالطعن فيه بقلم الكاتب فطعنه لا يكون مقبولا . ولا يجديده اعتذاره بأنه ، لكونه قد مرض وحل إلى المستشفى بعد صدور الحكم عليه بيومين ، قد نقل رغبته في التقرير بالنقض إلى مأمور السجن بخطاب مسجل ، قدم الوصول الذي أخذه عنه من مصلحة البريد ، ولكن رغبته لم تنفذ ، إذ هذا العذر كان يصبح له التمسك به لو أنه على إثر شفائه من مرضه وتبينه أن رغبته تلك لم تنفذ ، كان قد بادر إلى التقرير بالطعن وفقاً للقانون . وذلك فقط لتبرير تجاوزه الميعاد المذكور محسوبا من يوم صدور الحكم . أما مع عدم حصول تقرير بالطعن على الرغم من سnoch الفرصة لذلك فلا جدوى من هذا الاعتذار ، إذ الطعن لا تقوم له

قائمة إلا إذا حصل بتقرير في قلم الكتاب أو بالسجن ، وقدمت له أسباب في الأجل الذي ضربه القانون في المادة ٣٣١ تحقيق .^١

(٣٩١)

القضية رقم ١٥٦٠ سنة ١٤ القضية

(أ) غش . القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . الإجراءات الواردة به . الغرض منها . مخالقات أحكام هذا القانون لا تخضع لقواعد إثبات خاصة . عدد العينات التي تؤخذ من المواد المشتبه فيها . لا اعتبار لها ما دام القاضي قد اطمأن إلى صحة الدليل المستمد من التحليل ولم يساوره الشك فيه من جهة أخذ العينة أو من جهة عملية التحليل .

(ب) العلم بالفش . بيانه . وجوده . الاكتفاء في بيانه بأن هذا العلم مستفاد من أن التهم بفش الابن ياتح الابن ومن زيادة كمية الماء المضافة ومن أنه صاحب المصلحة في الفش . يمكن .

١ — إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ خلاص بقمع التبدليس والفش حين تحدثت في المادة ١١ منه عن الموظفين الذين يعينون بقرار وزارى لإثبات مخالقات أحكامه ، وإذ نص في المادة ١٢ التالية لها على أنه " إذا وجدت لدى الموظفين المشار إليهم في المادة السابقة أسباب قوية تجعلهم على الاعتقاد أن هنالك مخالفة لأحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة وقتية ، وفي هذه الحالة يدعى أصحاب الشأن للحضور وتؤخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها تسلم اثنان منها لصاحب الشأن ويموز بهذه العملية محضر يحتوى على جميع البيانات اللازمة للتثبت من ذات العينات والمواد التي أخذت منها ... " إذ نص على ذلك فإنه لم يقصد — جريا على ما سار عليه القضاء في البلاد المأخوذ عنها هذا النص — أن يرتب أى بطلان على عدم اتباع إجراء يعينه من الإجراءات الواردة به . بل إن غرضه لم يكن إلا مجرد تنظيم وتوحيد الإجراءات التي تتخذ بمعرفة موظفين ليسوا في الأصل ، بمقتضى القانون العام ، من رجال الضبطية القضائية ولا شأن لهم بإجراء التحقيقات الجنائية ، ولم يكن من غرضه أن يخضع مخالقات أحكام هذا القانون إلى قواعد إثبات خاصة بها بل هو تركها خاضعة للقواعد العامة . فتمت اطمأن القاضي إلى صحة الدليل المستمد من التحليل ، ولم يساوره الشك في أية

ناحية من نواحيه، خصوصا من جهة أخذ العينة أو من جهة عملية التحليل ذاتها، أصدر حكمه على 'هذا الأساس . بغض النظر عن عدد العينات التي أخذت، وبلا اعتبار لما يثيره الدفاع عن المتهم بشأن العينات . أما إذا وقع في نفسه أى شك فهو بطبيعة الحال لا يقيم في قضائه أى وزن للعينات ولا للتحليل .

٢ — إذا كان الحكم قد ذكر، في صدد بيان ركن علم المتهم بغش اللبن الذى باعه، قوله : "إن علم المتهم بالغش مستفاد من أنه بائع اللبن، ومن زيادة كمية الماء المضاف، ومن أنه صاحب المصلحة في إجراء هذا الغش للحصول من وراء ذلك على أكبر ربح ممكن، ومن سوابقه في هذا الشأن" فذلك يكفى .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن ما ضبط من اللبن عند الطاعن على زعم أنه مغشوش لم تؤخذ منه للتحليل سوى عينة واحدة مع أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذى عوقب الطاعن بمقتضاها، تقضى بأخذ عينات خمس تبقى إحداها عند المتهم، وفى ذلك مخالفة لمبطله للإجراءات والدليل الذى اعتمد الحكم عليه . أما ما ذهب إليه الحكم المطعون عليه من "أن أخذ عدة عينات لا يشترط إلا إذا رأى الموظف المختص ضبط المادة تمهيدا لمصادرتها" فذهب خاطئ، لأن إيجاب إبقاء عينة عند المتهم يدل على أن غرض الشارع تمكينه من مراقبة عملية أخذ العينات ثم التحليل .

وحيث إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش — حين تحدث في المادة ١١ منه عن الموظفين الذين يعينون بقرار وزارى لإثبات مخالفات أحكامه، وحين نص في المادة ١٢ التالية لها على أنه "وإذا وجدت لدى الموظفين المشار إليهم في المادة السابقة أسباب قوية لتحملهم على الاعتقاد أن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون، جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة وقتية . وفى هذه الحالة يدعى أصحاب الشأن للحضور وتؤخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها تسلم اثنتان منها لصاحب الشأن ويجزى هذه العملية محضر يحتوى على جميع

البيانات اللازمة للثبوت من ذات العينات والمواد التي أخذت منها ... " لم يقصد - جريا على ما سار عليه القضاء في البلاد المأخوذ عنها هذا النص - أن يرتب أى بطلان على عدم اتساع إجراء من الإجراءات الواردة به ، فإن الفرض منه لم يكن إلا مجرد تنظيم وتوحيد الإجراءات التي تتخذ بمعرفة موظفين ليس أصلهم من رجال الضبطية القضائية بمقتضى القانون العام ولا شأن لهم بإجراء التحقيقات الجنائية . فالشارع لم يرد في الواقع وحقيقة الأمر إخضاع مخالفات أحكام هذا القانون إلى قواعد إثبات خاصة بها ، بل تركها خاضعة للقواعد العامة . ففى اطمأن القاضى إلى صحة الدليل المستمد من التحليل ولم يساوره الشك فى أى ناحية من نواحيه ، خصوصا من جهة أخذ العينة أو من جهة عملية التحليل ذاتها ، أصدر حكمه على هذا الأساس بنفس النظر عن عدد العينات التى أخذت وبلا اعتبار لما يثيره الدفاع عن المتهم بشأن العينات . أما إذا وقع فى نفسه أى شك ، فهو بطبيعة الحال لا يقيم فى قضائه أى وزن للعينات ولا للتحليل .

وحيث إنه متى كان الأمر كذلك وكانت المحكمة قد صرحت فى حكمها بأنها قد اطمأنت إلى صحة أخذ العينة والتحليل ، واطمأنت إلى الدليل المستمد من التحليل وعاملت الطاعن على مقتضاه ، فإن وجه الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إن الوجه الثانى يتحصل فى أن الحكم المطعون عليه قصر فى بيان ركن العلم بالغش . ولا يكفى فى بيانه قوله بوجود ماء فى اللبن بنسبة كبيرة لأن الماء لم يكشفه إلا التحليل ، كما لا يكفى القول بأن للطاعن مابقتين فى غش اللبن لأن السوابق لا تساق كدليل لإثبات تهمة وإنما تساق فقط كظرف مشدد لتهمة ثابتة .

وحيث إن الحكم المطعون عليه قال : " إن علم المتهم بالغش مستفاد من أنه بائع ألبان ، ومن زيادة كمية الماء المضاف ، ومن أنه صاحب المصلحة فى إجراء هذا الغش للحصول من وراء ذلك على أكبر ربح ممكن ، ومن سوابقه فى هذا الشأن " . وفى هذا ما يكفى ليان ركن العلم بالغش . وإذن فجدالة الطاعن فى هذا

الخصوص على الصورة الواردة بوجه الطعن لا تقبل منه لتعلقها بموضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا شأن لحكمة التقض به .

وحيث إن الوجه الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون عليه لم يرد على دفاع الطاعن بعدم علمه بالفش إذ قال الدفاع إنه يشتري اللبن من تجار قد يسقون الماشية ماء غزيرا قبل حلبها فتريد كية لبنها .

وحيث إن الحكم المطعون عليه حين أثبت علم الطاعن بالفش بأدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه، يكون قد تولى الرد على دفاع الطاعن المشار إليه بوجه الطعن .

(٣٩٢)

القضية رقم ١٥٦٢ سنة ١٤ القضاية

اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه وسبق إصرارهم على ذلك . مسئولية كل منهم عن نتيجة هذا الضرب سواء ما وقع منه أو من زملائه .

إن سبق الإصرار المجنى على ثبوت اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه يجعل كلا منهم مسئولاً عن نتيجة الضرب الذي حصل الاتفاق عليه ، سواء ما وقع منه أو من زملائه .

(٣٩٣)

القضية رقم ١٥٦٤ سنة ١٤ القضاية

غش . العلم به . ركن من أركان الجريمة . واقعة عرض زيت مسمم مفسوش للبيع مع العلم بغشه . إدانة المتهم فيها . الاستناد في ذلك إلى مجزء القول بأنه قد أخذت عينة من الزيت اتضح من التحليل أنها مفسوشة ويوجد سوابق لهم . قصور .

(المادة ٤٩/٣ ع والمادة ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١)

إذا كان الحكم قد أدان المتهم في واقعة أنه عرض للبيع زيت مسمم مفسوش مع علمه بغشه، ولم يقل في ذلك إلا أن " التهمة ثابتة قبل المتهم مما هو ثابت بالمحضر الصحي من أنه أثناء تفتيش محل المتهم أخذت عينة من الزيت واتضح

من نتيجة التحليل أنها تحتوى على ما يقرب من ١٠٪ من زيت بذر القطن ،
وعقابه ينطبق على المادتين المطلوبتين وعلى المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٤١ لوجود سوابق مماثلة آخرها سنة ١٩٤١ ... الخ ، فإن هذا الحكم يكون
قاصرا متعينا نقضه . إذ هو لم يتحدث بتاتا عن دليل يفيد العلم بالغش مع أن هذا
العلم ركن من أركان الجريمة يجب أن يذكر في الحكم الدليل الذى استندت إليه
المحكمة فى القول به .

جاسة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٤

برئاسة حضرة صاحب الغزة سيد مصطفى بك رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات : جندى عبد الملك بك
وأحمد محمد حسن بك وأحمد على طوبة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك المستشارين .

(٣٩٤)

القضية رقم ١٠٤٧ سنة ١٤ القضية

نقض وإبرام . عدم وضع الحكم فى ظرف ثلاثين يوما من صدوره . ماذا يجب للعلن فيه بهذا
السبب ؟ إثبات أنه لم يحصل توقيعه فى تلك المدة بشهادة من قلم الكتاب . شهادة مفادها أن الحكم
كان قد تم وضعه وتوقيعه قبل طلبها . لاجدى لها فى هذا الخصوص .

إن قضاء محكمة النقض وإن كان قد جرى فى تأويل القانون على أن الحكم
يكون متعينا نقضه إذا لم يوضع فى ظرف ثلاثين يوما من صدوره إلا أنه قد أوجب
لقبول الطعن لهذا السبب أن يثبت الطاعن بشهادة من قلم كتاب المحكمة أن الحكم
المطعون فيه لم يحصل توقيعه فى المدة المذكورة . وهذا الإيجاب لم يكن إلا بقصد
أن يثبت الطاعن أنه حين دعيته حاجته إلى الاطلاع على الحكم لم يحمده فى متناوله
بسبب عدم التوقيع عليه من رئيس المحكمة التى أصدرته — الأمر الذى يجعل له
وجها ومصالحة فى التظلم . ومقتضى هذا أن الشهادة التى يكون مفادها أن الحكم
كان قد تم وضعه وتوقيعه قبل طلبها لا يكون لها من جدوى فى هذا الخصوص .

(٣٩٥)

القضية رقم ١٣٨٥ سنة ١٤ القضية

إخفاء أشياء مسروقة . يجب إثبات علم المتهم بأن الأشياء التي وجدت عنده لابد أن تكون قد تحصلت عن سرقة . دفع المتهم بانتفاء علمه بأن الشيء مسروق . الرد عليه بما يفيد أن المحكمة قد افترضت في حقه علمه بأن المسروق لم يكن مملوكا لمن سلمه إليه . قصور . (المادة ٢٧٩ ع ٢٢٣)

إذا كان الحكم حين أذان المتهم في جريمة إخفاء الشيء المسروق (مصباح) مع علمه بسرقة قد اكتفى في صدد رده على مدافع به المتهم من انتفاء علمه بالسرقة بقوله : "أما ما دفع به محامي المتهم من نفي العلم عنه فإن فيما قررتة محكمة أول درجة ما يكفي للاقتناع بأنه عالم أن هذا المصباح مسروق أو على الأقل أنه ليس لمن باعه أو سلمه إليه " فذلك يكون من القصور المخل . إذ أن ما قالته المحكمة ليس فيه ما يقطع بأن المتهم حين احتاز المسروق كان يعلم بسرقة ، بل هي قد افترضت في حقه علمه فقط بأن المصباح لم يكن مملوكا لمن سلمه إليه . والواجب في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أن يثبت الحكم على المتهم علمه بأن الأشياء التي وجدت عنده لابد أن تكون قد تحصلت عن سرقة لا عن طريق آخر غير السرقة .

(٣٩٦)

القضية رقم ١٤٨٢ سنة ١٤ القضية

مجرمون . إدخال ممنوعات في السجن أو محاولة إدخالها . العقاب عليه بمقتضى المادة ٩٠ من لائحة السجون الصادرة بها الأمر العالي في ٩ من فبراير سنة ١٩٠١ . شرطه .

إن المادة ٩٠ من لائحة السجون الصادرة بها الأمر العالي في ٩ من فبراير سنة ١٩٠١ إذ نصت على عقاب "كل شخص تثبت إدانته أمام المحاكم بأنه أدخل أو حاول أن يدخل في السجن ، خلافا للوائح ، شيئا ما من الأشياء ، سواء بإخفائه أو بإلقائه من فوق الجدران أو بإصراره من النافذات الخ" قد دلت في جلاء على أن العقاب بمقتضاها لا يكون جائزا إلا إذا كانت المحتويات أدخلت السجن بالفعل ، أو شرع في إدخالها بإحدى الطرق المذكورة عن طريق البدء في التنفيذ وفقا للسادة

٤٥ ع . فإذا كان الحكم ليس فيه ما يدل على أن المنوعات (وهى نقود ودفتر توفير) وصلت المسجون وهو فى داخل السجن ، فانه يكون قاصر البسان متعينا نقضه .

(٣٩٧)

القضية رقم ١٤٨٣ سنة ١٤٨٣

(أ) إثبات . حرية القاضى الجنائى فى تكوين عقيدته . دليل . الاعتماد عليه فى ثبوت الواقعة على متهم . القاضى غير مطالب بالأخذ به فى حق متهم آخر .
(ب) تبرئ . استخلاصه من وقائع تنبئه . لا شأن لحكمة النقض بذلك .
(ح) تضامن . مطالبة المتهمين بالتعويض متضامين على أساس أنهما ارتكبا الفعل الجنائى الذى نسب وقوعه إليهما . عدم وجود وجه لمساءلة أحدهما جنائيا . الحكم بإلزام الأجر بجميع المطالب . سليم . معنى التضامن قانونا .

١ — إن القضاء فى المواد الجنائية يقوم على حرية القاضى فى تكوين عقيدته . فإذا كان القاضى قد اطمأن إلى ثبوت الواقعة على متهم من دليل فهو غير مطالب بأن يأخذ بهذا الدليل بالنسبة إلى متهم آخر . والمجادلة فى هذا الأمر أمام محكمة النقض لا تقبل لتعلقه بواقعة الدعوى .

٢ — إذا كانت المحكمة ، بعد أن أثبتت على المتهم قيام العداء بينه وبين المجنى عليه وتوقع هذا الأخير انتقام المتهم منه ، قد استخلصت من ذلك ، ومن وجود المتهم محتثا بسلاحه بجوار تخيل فى طريق المجنى عليه دون أن يكون لذلك أى مبرر ، أن هذا المتهم لابد كان يعلم بأن المجنى عليه سيمت من مكان الحادث — سواء أكان هذا العلم عن طريق الرؤية أو السماع — وأنه انتظره فيه ليفتك به ، فهذا منها استخلاص سائق تبرره المقدمات التى ذكرتها .

٣ . — إذا كان المجنى عليه فى مطالبته المتهمين بمبلغ التعويض قد طلب أن يحكم له بهذا المبلغ بالتضامن بينهما على أساس أنهما ارتكبا الفعل الجنائى الذى نسب وقوعه إليهما ، فإن الحكم الصادر بإلزام واحد منهما بجميع المطالب عند عدم وجود وجه لمساءلة الآخر جنائيا يكون سليما . ولا يصح نعتة بأن فيه قضاء بأكثر

من طلب المدعى ، إذ التضامن معناه في القانون أن يكون كل من المطالبين به ملزما للطالب بكل المبلغ المطلوب .

(٣٩٨)

القضية رقم ١٤٩٨ سنة ١٤

(أ) حكم . تبينه . ذكر الأدلة التي استند إليها في قضائه بالإدانة وإيراده مؤدى كل منها . عدم تحفته عن أدلة البراءة المحكوم بها ابتدائيا وهي ليست إلا مجرد أقوال شهود . لا يعيبه .

(ب) إفساد الأخلاق . جريمة التعويل على ما تكسبه امرأة من الدعارة . يكفى فيها حصول المتهم على تقود من ذلك مهما كان مقدارها . لا يشترط فيها وقوع أى تهديد من المتهم . عدم بيان مقدار التقود في الحكم وعدم تعرضه لأمر التهديد . لا يعيبه . (المادة ٢٧٢ ع)

١ - متى كان الحكم الصادر بالإدانة قد ذكر الأدلة التي استند إليها في قضائه وأورد مؤدى كل منها فلا يعيبه ألا يكون قد تحدث عن أدلة البراءة المبني عليها الحكم الابتدائي ، ما دامت هذه الأدلة ليست إلا مجرد أقوال شهود مما يكفى فيه قانونا أن يكون الرد عليها بأن المحكمة لم تر الأخذ بها مستفادا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت القائمة في الدعوى .

٢ - يكفى في جريمة التعويل على ما تكسبه امرأة من الدعارة أن يكون المتهم قد حصل من هذا الكسب على تقود كائنا ما كان مقدارها . ثم إنه لا يشترط فيها أن يكون قد وقع من المتهم أى تهديد . وإذن فإذا كان الحكم لم يبين مقدار التقود التي حصل عليها المتهم من هذا الطريق ، ولم يعرض لأمر التهديد المدعى ، فذلك لا يعيبه .

(٣٩٩)

القضية رقم ١٤٩٩ سنة ١٤

مواد مخدرة . تظاهر المرشد برغبته في شراء مخدر من المتهم وتوصله بذلك إلى كشف الجريمة . لا يمتد تحريضا منه على ارتكابها ولا يصح اتخاذ سببا لبطان الإجراءات مادام قبول المتهم بيع المخدر لم يكن ملحوظا فيه صفة المرشد .

إذا كان الظاهر مما أثبتته الحكم أن المتهم كان متصلا بالمخدرات التي اتهم بالانتجار فيها وضالعا في أحرارها مع زملائه من قبل أن يتحدث معه في شأنها مرشد

البوليس، فإنه لا يكون ثمة وجه لما يدعيه المتهم من أن هذا المرشد هو الذي حرضه على ارتكاب الجريمة . وتظاهر المرشد بأنه يريد شراء المخدرات من المتهم، وتوصله بهذه الطريقة إلى كشف الجريمة — ذلك لا يمكن عدّه تحريراً على ارتكابها ، ولا يصح اتخاذه سبباً لبطلان إجراءات التحقيق ، مادام قبول المتهم بيع المخدر لم يكن ملحوظاً فيه صفة المرشد ، وكان يحصل لو أن من عرض الشراء كان من فيرجال البوليس .

(٤٠٠)

القضية رقم ١٥٨١ سنة ١٤ القضاية

غش البضاعة . علم المتهم بالنش . التدليل عليه ببيان نسبة المادة المخفاة إلى المادة الأصلية ، ويكون المتهم تاجراً وله مران يجعله قادراً على تمييز النش ، دون بيان ما إذا كانت تلك النسبة ينشأ عنها تغير في العلم أو في الرائحة يمكن إدراكه بالحواس . قصور . (القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١)

إذا كان الظاهر من الحكم أنه إذ أدان المتهم في جريمة عرض زيت سمسم مغشوش للبيع مع علمه بنشقه قد قال : " إن النش ثابت من تقرير المعمل الكيمائي الذي أثبت غش الزيت المضبوط بإضافة زيت بذرة القطن إليه بنسبة ١٥ ٪ . وإن علم المتهم بالنش مستفاد من كونه تاجراً يعرف زيت بذرة القطن من زيت السمسم برائحته وبذوقه ، وإن مرانه المكتسب من اشتغاله في التجارة يجعله قادراً على تمييز ذلك النش " . وذلك من غير أن يسنى بيان ما إذا كان النش الحاصل قد نشأ عنه تغير في رائحة الزيت أو في مذاقه ممكن للإنسان إدراكه بالحواس الطبيعية حتى يصح بناء على ذلك ما قاله من أن المتهم قد أمكنه تمييزه ، فهذا الحكم يكون قد جاء قاصراً في بيان الأسباب .

(٤٠١)

القضية رقم ١٥٨٢ سنة ١٤ القضاية

- (أ) تفتيش . إذن النيابة في إجراءاته . احتباره صحيحاً لما تبينه المحكمة من أن النيابة قد أخذت به على أساس تحريات وأبحاث جدية . العطن في الحكم لا ينافيه على تفتيش باطل لإجراءاته بناء على إذن غير صحيح . لا يقبل .
- (ب) اعتراف المتهم أمام النيابة . الاستناد إليه في إدانة المتهم على اعتباره دليلاً مستقلاً عن التفتيش لإبدائه أمام النيابة بعد حصول التفتيش بمدة غير قصيرة . العطن في الحكم لاستناده إلى هذا الاعتراف بمقولة إنه نتيجة تفتيش باطل . لا يقبل .

١ - إذا كانت المحكمة قد اعتبرت أن التفتيش صحيح على أساس ما تبينته من أن النيابة حين أصدرت إذنها في إجرائه قد وجدت أن التحريات والأبحاث التي أسس عليها الطلب جديّة وكافية، فلا يقبل الطعن في هذا الحكم بمقولة إن الدليل الذي بنى عليه باطل لأنه نتيجة إذن بالتفتيش باطل لصدوره بناء على قول ضابط البوليس إنه علم بأن المتهم المراد تفتيشه يتجهر في المخدرات .

٢ - مادام الحكم قد استند في إدانة المتهم إلى اعترافه أمام النيابة باعتبار هذا الاعتراف دليلاً قائماً بذاته لأن قائله حين أبده أمامها بعد حصول التفتيش بمعرفة البوليس بمسمة غير قصيرة لم يكن متأثراً بنتيجة هذا التفتيش، فإنه لا يقبل من الطاعن أن ينشئ على هذا الحكم أنه أخطأ في استناده إلى هذا الاعتراف بمقولة إنه كان نتيجة تفتيش باطل وقع على المتهم .

(٤٠٢)

القضية رقم ١٥٩٥ سنة ١٤ القضاية

(أ) آيات . تقدير أقوال الشهود . موضوعي . تجزئة أقوال الشاهد الواحد . لرقابة محكمة النقض .

(ب) آيات . طبيب شرعي . عدم بزه في التقرير بأن الإصابة حصلت في وقت الحادث . لا يمنع

المحكمة مع اعتمادها على هذا التقرير من أن تعتبرها حاصلة في ذلك الوقت .

(ج) تمويض . مطالبة المدعى المدنى بمبلغ على سبيل التمويض مما أصاب ابنه من جنائز هناك

العرض والسرقعة المرفوعة بهما الدعوى على المتهم . عدم تخصيص كل جريمة بمجره منه . القضاء

به كك تمويضاً عن الجريمة التي ثبتت لدى المحكمة . لا خطأ في ذلك .

١ - إن تقدير أقوال الشهود من أخص خصائص محكمة الموضوع . فلها

في سبيل تكوين اعتقادها تجزئة أقوال الشاهد الواحد والأخذ منها بما تطمئن إليه

وأطراح ما عداه ، دون أن يكون لمحكمة النقض رقابة عليها في ذلك ، ومن ثم فلا تريب

على المحكمة في اعتمادها على أقوال المجنى عليه فيما يتعلق بواقعة هناك العرض الواقعة

عليه وعدم تعويلها على تلك الأقوال فيما يتعلق بواقعة السرقة التي يدعيها .

٢ - إذا كان الطبيب الشرعي لم يحزم في تقريره بأن الإصابة حصلت

في وقت الحادث فذلك لا يمنع محكمة الموضوع ، مع اعتمادها في حكمها على رأى

الطيب ، أن يجوز أن الإصابة حصلت في ذلك الوقت متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكثته لسيا .

٣ — إذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد طلب مبلغا على سبيل التعويض عما أصاب ابنه القاصر من ضرر بسبب جنايتي هتك العرض والسرقة المرفوعة بهما الدعوى على المتهم ، ولم يكن قد جزأ هذا المبلغ بين الجريمتين ، فإن المحكمة ، إذا رأت أن جناية هتك العرض هي التي ثبتت وأن التعويض المطالب به غير مبالغ فيه بالنسبة للضرر الناشئ عنها ، لا تكون مخطئة إذا ما قضت بالمبلغ المطلوب .

(٤٠٣)

القضية رقم ١٦٠٠ سنة ١٤ القضائية

انتهاك حرمة ملك النسر . مناط العقاب . التعرض للحيازة الفعلية بنقض النظر عن الحق في وضع اليد قانونا . (المادة ٣٢٣ = ٣١٩)

إن الشارع إنما أراد بالمادة ٣٢٩ عقوبات العقاب على التعرض للحيازة الفعلية بنقض النظر عن الحق في وضع اليد . فإدامت هذه الحيازة ثابتة لزيد فإن بكرة يكون عليه احترامها مهما كان حقه في وضع اليد . أما أن يدخل الأرض مع صله بأنها بالفعل في حيازة زيد قاصدا منع هذه الحيازة بالقوة فهذا يقع تحت طائلة العقاب .

جلسة ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤

برئاسة حضرة صاحب الغزة سيد مصطفى بك رئيس المحكمة وبحضور حضرات : جدى عبد الملك بك وأحمد محمد حسن بك وأحمد على طوبة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك المستشارين .

(٤٠٤)

القضية رقم ٩٥٥ سنة ١٤ القضائية

- (أ) حكم . قسبيه . تسليم المحكمة بموجب استبعاد الاعتراف المنسوب إلى أحد المتهمين .
الاستفاد من الحكم أنها اتخذت هذا الاعتراف أساسا لقضائها بالإدانة . حكم متنازل .
(ب) قض وإبرام . عيب يستوجب نقض الحكم يمس جميع الطاعنين . نقض الحكم بالنسبة لهم جميعا حتى من لم يكن منهم قدم لعلته أسبا .

١ — إذا كانت المحكمة قد سامت بوجود استبعاد الاعتراف المنسوب إلى أحد المتهمين وبعدم جواز التعويل عليه كدليل من أدلة الثبوت في الدعوى ، ولكن كان المستفاد مما أوردته بعد ذلك في الحكم ، إيضاحاً للأدلة التي قالت إنها تعتمد عليها في الإدانة ، أنها في الواقع لم تجر على مقتضى أطراح الاعتراف المذكور بل أعملته واتخذته أساساً بنت عليه بصفة أصلية قضاءها بالإدانة ، وأن باقى ما ساقته في مقام الإثبات لم يكن إلا على سبيل تدعيم ذلك الاعتراف ، وليس فيه ما من شأنه أن يؤدى بذاته ، ومستقلاً عن الاعتراف ، إلى الإدانة ، فإن حكماً هذا يكون متخاذلاً قاصر البيان .

٢ — ما دام العيب الذى نقض الحكم من أجله يمس جميع الطاعنين فإن النقض يكون بالنسبة لهم جميعاً ، حتى من اقتصر منهم على التقرير بالظعن ولم يقدم له أسباباً .

(٤٠٥)

القضية رقم ١٠٧٦ سنة ١٤ القضاية

نصب . التوصل إلى الاستيلاء على مال الغير بأكاذيب من المتهم دعمها بمظاهر خارجية خلقها وكان لها أثرها في خدع المحنى عليه حتى صدقه . توافر أركان الجريمة ولو كان من تدخل به في هذه المظاهر غير ضالع به في الجريمة بل كان مجرد مردد لمزاعمه . مثال . (المادة ٢٩٣ ع = ٣٣٦)

إذا كانت واقعة الدعوى أن زيدا اتصل تليفونيا بالمحنى عليه وأبلغه أن لديه تاجراً عنده كمية من الورق يرغب في بيعها ويطلب مبلغ أربعمائة جنيهه ثمتا للظن الواحد منها ، ولعلم المحنى عليه بحاجة المطبعة التي يديرها للورق أنبأ أصحابها بذلك فقبلوا وكفوه إتمام الصفقة ، فاتصل بزيد فأفهمه بأنه على موعد مع صاحب الورق وأن هذا يشترط أن يتسلم كامل الثمن مقدماً ، فأعده هو نصف المبلغ واصطحبه زيد إلى منزل قال إنه لذلك صاحب ، وهناك تحدثا مع هذا صاحب في الأمر فتمسك بدفع الثمن كاملاً إليه عند تسليم الورق ، وطمأن المحنى عليه إلى أنه سيكتب له قبل ذلك ورقة بالبيع ، فخرج هذا لتدبير باقى الثمن ، ولما عاد به إليهما واستوثق

الصاحب من ذلك أخبره أنه ليس هو مالك الورق وإنما هو وسيط في البيع وأنه سيبحث خادمه ليستدعي المالك أو يحضر مفتاح الخزن، وغادر الغرفة التي كانوا مجتمعين فيها ثم عاد قائلاً إنه أرسل الخادم فعلاً ، ولم استبطا المحبني عليه الخادم استصحبه هذا الوسيط وأركبه هو وزيدا في عربة إلى منزل زعم أنه منزل صاحب الورق ، ثم دخل هو المنزل وخرج مدعياً أنه لم يجده وأنه سيبحث عنه في المكان الذي دله عليه أهل منزله ، وبعد أن نزل من العربة إلى مكان ثم إلى آخر بدعوى أنه يبحث عنه فيهما عاد فوقف بالعربة أمام منزل قال إن فيه مكتب البائع ، ثم طلب من زيد أخذ النقود من المحبني عليه ومرافقته بها حتى يدفعها معا للبائع ثم يرجعا لتسليم المحبني عليه صفيقة الورق من مكان وجوده ، فأعطى المحبني عليه زيدا ظرفاً به النقود فتزل به هذا من العربة ورافق الوسيط إلى المنزل ، وهناك تسلم منه المبلغ ثم هرب به بعد أن غافله وصعد في المصعد الكهربائي ثم خرج من باب آخر للزول — فهذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة النصب بالنسبة إلى ذلك الوسيط . أما القول بعدم تكامل أركان هذه الجريمة بناء على أن تدخل زيد لم يكن من شأنه تأييد مزاعم الوسيط بل كان مجسّد ترديد لتلك المزاعم ، وأنه من جهة أخرى لم يكن وليد اتفاق سابق بينهما — أما القول بذلك فقد كان يصح لو لم تكن واقعة الدعوى في غير الناحية التي بحثتها المحكمة — كما أثبتته بحكمها — تتوافر فيها الطرق الاحتمالية كما يتطلبها القانون . فان الوسيط لم يتوصل للاستيلاء على مال المحبني عليه بمجرد الأكاذيب التي صدرت منه ، بل إنه استعان بمظاهر خارجية خلقها ليدعم بها أكاذيبه ، تلك المظاهر التي انتهت بأن ألقي في روعه ، على الصورة الواردة في الحكم ، أنه لن يتسلم النقود بنفسه بل أن زيدا سيرافقه بها ويسلمها معه لصاحب الورق عند إتمام الصفيقة ، مما كان له هو وما سبقه من المظاهر أثره في خدع المحبني عليه حتى صدّقه . أما زيد فانه ما دام الثابت بالحكم أنه كان حسن النية فيما وقع منه غير ضالع في الجريمة مع الوسيط فلا شية عليه فيما فعل .

(٤٠٦)

القضية رقم ١٣٠١ سنة ١٤ القضاية

(١) فاعل . اتفاق شخصين فأكثر على ارتكاب جريمة القتل . اعتداء كل منهم على الجاني عليه تنفيذ لهذا الاتفاق . نشوء وفاة الجاني عليه عن الفعل الذي وقع من واحد منهم حرف أو لم يعرف . كل منهم فاعل .

(ب) إثبات . دليل . لا يشترط أن يكون مباشرا .

١ — إنه يؤخذ من عبارة المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، ومن تعليقات وزارة الحفانية عليها ، أنه يعتبر فاعلا للجريمة : (أولا) من يرتكبها وحده أو مع غيره . و (ثانيا) من يتدخل في ارتكابها إذا كانت تكون من عدة أعمال فيأتي عمدا عملا من الأعمال التي ارتكبت في سبيل تنفيذها ، متى كان هذا العمل في ذاته يعتبر شروعا في ارتكابها ولو كانت الجريمة لم تتم به بل تمت بفعل واحد أو أكثر من تدخلوا معه فيها . فإذا ما اتفق شخصان فأكثر على ارتكاب جريمة القتل ، ثم اعتدى كل منهم على الجاني عليه تنفيذا لما اتفقوا عليه ، فإن كلا منهم يعتبر فاعلا لارتكابها ، ولو كانت وفاة الجاني عليه قد نشأت عن الفعل الذي وقع من واحد منهم عرف أو لم يعرف . وإذا كانا كانت المحكمة قد ذكرت ، نقلا عن تقرير الطبيب الشرعي ، الإصابات التي وجدت بجثة الجاني عليه ، وبينت رأي الطبيب في أن بعض هذه الإصابات نشأت عن المصادمة بآلة حادة ثقيلة بكشط أو ما شابهها ، وأن بعضا نشأت عن المصادمة بجسم صلب راض خشن أيا كان نوعه ، وأن الوفاة تسببت عن كسور الجمجمة وما صحبها من نزيف وتهتك بمادة المخ ، وأن هذه الكسور ناشئة عن الضرب بآلة حادة ثقيلة ويحوز حصولها من مثل الساطور المضبوط ، ثم بعد أن أوردت الأدلة التي اعتمدت عليها في ثبوت النية على المتهمين عرضت إلى نية القتل ثم إلى سبق الإصرار والترصد ، وأثبتت توافر كل ذلك لديهم ، ثم اعتبرتهم جميعا فاعلين ، فإنها لا تكون قد أخطأت . ولا يعيب حكمها عدم تحدده عن أحدت كلا من الإصابات القاتلة أو غير القاتلة ، والإصابات القطعية أو الرضية ، فإن ذلك لا ضرورة له بعد الذي أثبتته من أن كلا من المتهمين قد أتى ما يعتبر في القانون شروعا في جناية القتل وأن الجناية وقعت بالفعل نتيجة لاتفاقهم وتنفيذا للقصد المشترك بينهم .

٢ — لا يعيب الحكم ألا يكون هناك دليل مباشر في صدد ثبوت الحقائق القانونية التي قال بها . فان المحكمة لها أن تنتهي إلى القول بثبوت أية واقعة من أي دليل ولو كان لا يشهد مباشرة عليها ما دام من شأنه في المنطق أن يؤدي إليها .

(٤٠٧)

الفضية رقم ١٣٠٢ سنة ١٤ القضائية

(أ) نقض وإبرام . النص على عدم جواز الطعن في أحكام المخالفات . مورد الطعن الموجه إلى المخالفة وحدها . مخالفة مرتبطة بجريمة . رفع طعن عنها وعن الجريمة معا . جوازه .
(ب) إثبات . العبارة فيه هي بسماع الشهود أمام المحكمة ربما يجري من تحقيقات في جلسات المحاكمة . الأخذ بأقوال شاهد في التحقيقات بالرغم من مخالفتها لأقواله في محضر الجلسة . جوازه .

١ — إن النص على عدم جواز الطعن بطريق النقض في أحكام المخالفات مورد الطعن الموجه إلى المخالفة وحدها . أما إذا كانت المخالفة مرتبطة تمام الارتباط بجريمة ، فانها يصح أن تكون محلا للطعن الذي يرفع عنها وعن الجريمة معا .

٢ — إنه وإن كانت العبارة في الإثبات في المواد الجنائية بسماع الشهود أمام المحكمة وبما يجري من تحقيقات أخرى في جلسات المحاكمة إلا أن ذلك لا يمنع المحكمة من أن تؤسس حكمها على ما يعرض على بساط البحث أمامها بالجلسة من عناصر الإثبات الواردة بالتحقيقات الابتدائية . وإذن فلا تريب على المحكمة إذا هي اعتمدت في قضائها بالإدانة على أقوال شاهد في التحقيقات بالرغم من مخالفتها لأقواله في محضر الجلسة ما دامت قدرأت أن أقواله الأولى هي التي يجب أن تكون محل تصديق .

(٤٠٨)

الفضية رقم ١٣٠٧ سنة ١٤ القضائية

(أ) مرقعة . قماش مودع في المكان المخصص له في دار الجمر . اتصال المتهمين به بمحك كونها مستخدمين في الجمر . يدهما طيه تكون عارضة . اختلاصهما مياه ليس غيابة أمانة بل مرقعة .
(ب) خروج هذين المتهمين من دار الجمر بسيارة فيها القماش المسروق . فرارهما بالسيارة والجندي الذي هم بضبطهما متعلق بها ، بسرعة كبيرة وفي طريق مصر . مرقعة باكره .

١ - إذا كانت واقعة الدعوى التي استخلصها الحكم هي أن القماش المختلس لم يكن، وقت اختلاسه، مسلماً للمتهمين تسلياً، بل كان مودعاً في المكان المعد له في دار الجمر، ولم يكن اتصال المتهمين به بسبب كونه مسلماً إليهما وفي حيازتهما بل كان بصفة عرضية بحكم كونهما مستخدمين في الجمر، ويعملان في داره، فإن القماش في هذه الظروف يكون في نظر القانون في حيازة مصلحة الجمارك صاحبة الدار، ويد المتهمين عليه لا تكون إلا عارضة. وذلك لا يصح معه اعتبار اختلاسهما إياه خيانة أمانة بل يجب عده سرقة.

٢ - إذا كان الحكم قد استخلص من وقائع الدعوى وأدلتها أن المتهمين وقت محاولتهما الخروج بالسيارة وفيها القماش المسروق من دار الجمر التي حصل فيها الاختلاس، أي وقت مشاهدتهما متلبسين بجريمة السرقة، قد عملا على الفرار بالمسروق والتخلص من الجندی الذي هم بضبطهما حين رآهما على هذه الحال بأن قزا بالسيارة بسرعة كبيرة وفي طريق وعرة، ولم يكن قصدهما من ذلك إلا أن يرغما الجندی المذكور، وهو متعلق بالسيارة نصفه العلوي إلى داخلها والنصف الآخر في خارجها، على تركهما بسيارتهما وما فيها، شاء أو لم يشأ، وهما عالمان أنه في كلتا الحالتين سيتركها لا محالة ويصيبه الأذى حتماً، فإن السرقة التي تمت في هذه الظروف تكون قد وقعت بطريق الإكراه. إذ السنيارة وهي آلة خطيرة عمياء لا تدرك، والمتهمان هما اللذان كانا يسيطران عليها ويوجهانها إلى ما قصداً إليه من غرض، يعتبر ما يحدث عنها في تلك الظروف حادثاً عنهما بأيديهما.

(٤٠٩)

القضية رقم ١٥٠٤ سنة ١٤ القضاية

تعويض مؤقت. قضاة المحكمة به بناء على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذي ضرب المدعى بالحلق المدنى وأحدث مآبه من إصابات. يكفي. بيان الضرر. يكون على المحكمة التي ترفعها الدعوى بالتعويض الكامل. إذا كانت المحكمة قد حكمت للدعى بالحلق المدنى بالتعويض المؤقت الذي طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل الذي سيطلب به، بانية ذلك على ما ثبت لها

من أن المحكوم عليه هو الذى ضربه وأحدث ما به من إصابات ، فهذا يكفى
لتبرير التعويض الذى قضت به . أما بيان الضرر فإنما يستوجبه التعويض الذى
قد يطالب به نيا بعد . وهذا يكون على المحكمة التى ترفع أمامها الدعوى به .

(٤١٠)

القضية رقم ١٥٠٥ سنة ١٤ القضاية

قضى وإبرام . حكم وقع عليه فى مدى الثلاثين يوما من صدوره . طلب بطلانه على أساس أن الطاعن
لما توجه إلى قلم الكتاب للاطلاع عليه بعد ثلاثين يوما من صدوره لم يصادفه موجودا به لإرساله إلى
محكمة النقض . لا يقبل .

ما دام الطاعن يسلم فى طعنه بأن الحكم المطعون فيه قد وقع عليه فى مدى
الثلاثين يوما من تاريخ صدوره ، وما دام هو لا يدعى أنه — لمصادفة عدم وجود
الحكم فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرته بسبب إرساله إلى محكمة النقض لنظر الطعن
المرفوع منه على أساس عدم ختمه فى مدة الثمانية الأيام — قد استحال عليه الاطلاع
عليه أو أخذ صورة منه ، فإنه لا يكون ثمة وجه لما يذهب إليه من بطلان هذا
الحكم على زعم أن هذه الحالة هى كحالة عدم ختم الحكم فى الثلاثين يوما من جهة
أنه لما توجه إلى قلم الكتاب للاطلاع على الحكم بعد أن مضى على صدوره ثلاثون
يوما لم يصادفه مودعا به

(٤١١)

القضية رقم ١٥٣٠ سنة ١٤ القضاية

قضى وإبرام . مانع فهرى من تقديم أسباب الطعن فى الميعاد . وجوب تقديمها على إثزال المانع .
إذا صح أنه كان ثمة مانع من تقديم أسباب الطعن فى الميعاد لم يكن
فى الإمكان التغلب عليه ، فإنه يكون من الواجب تقديم تلك الأسباب على إثزال
ذلك المانع .

(٤١٢)

القضية رقم ١٥٢١ سنة ١٤٠٢ القضائية

إخفاء مسروقات . متى تتحقق هذه الجريمة ؟ عندما تكون الأشياء التي أخفيت متحصلة عن سرقة لا عن أية طريقة أخرى ولو كانت جريمة . علم المتهم بأن الشيء مسروق . وجوب التدليل عليه . التدليل بدارة مهيمة . تقض . مثال . (المادة ٢٧٩ ع = ٣٢٢)

يجب لتحقيق جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أن تكون الأشياء التي أخفيت متحصلة عن سرقة ، لا عن أى سبيل آخر ولو جريمة . فإذا كان ما أوردته المحكمة في حكمها غير واضح الدلالة على أن الأشياء مسروقة في الواقع فلا تصح إدانة المتهم في جريمة إخفاء تلك الأشياء . ولا يكفي في الدلالة على علم المتهم بأن الأشياء مسروقة قول المحكمة إنها تبين ذلك من " تصرفات المتهم من حيث وضعه للشيء في منزل ليس منزله ، ومن أن الشخص الذى ادعى أنه كلفه حفظ هذا الشيء — بفرض صحة ذلك — جندي في الجيش وبيعه أن يكون ما لكاله " .

(٤١٣)

القضية رقم ١٥٨٩ سنة ١٤٠٢ القضائية

استئناف . حكم المحكمة الجزئية بسقوط الدعوى العمومية . هو حكم في موضوع الدعوى . استئناف النيابة هذا الحكم . إلغاؤه . يجب على المحكمة الاستئنافية أن تنظر الدعوى وتفصل في موضوعها . تخليها عن نظرها يعتبر امتناعا عن الفصل في الاستئناف .

إذا حكمت المحكمة الجزئية بسقوط الدعوى العمومية ، ثم استأنفت النيابة هذا الحكم ، فإنه يتعين على المحكمة الاستئنافية ، إذا رأت إلغاء هذا الحكم ، أن تنظر الدعوى وتفصل في موضوعها ، فإن هذا الحكم هو في الواقع وحقيقة الأمر حكم صادر في موضوع الدعوى ، إذ أن معناه براءة المتهم لعدم وجود وجه لإقامة الدعوى العمومية عليه . ولا يجوز بحال للمحكمة الاستئنافية أن تتخلى عن نظر الموضوع وترد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى بعد أن استنفدت هذه كل ما لها من سلطة فيها . وهى حين تفصل في الموضوع في هذه الحالة إنما تفعل ذلك بناء على ذات

الاستئناف المرفوع أمامها عن الحكم الابتدائي . ولا يصح القول منها بأنها نصبت لموضوع لم يكن داخلا في الاستئناف بل إن تحليلها يعتبر امتناعا منها عن الفصل في هذا الاستئناف .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن المرفوع من النيابة العامة أن الحكم المطعون فيه صدر على خلاف حكم سابق صادر من المحكمة نفسها في موضوع الدعوى منه للخصومة في أحد عناصرها . وذلك لأن المحكمة الاستئنافية قضت (أولا) بحكمها الصادر في ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٢ بإلغاء الحكم الابتدائي الصادر في ٥ يناير سنة ١٩٤٢ فيما قضى به من سقوط الدعوى العمومية وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها على أساس أن القرض الربوي الذي عقده الطاعن مع المحني عليها بتاريخ ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٣ كان يتجدد تجديدا ضمنيا في كل سنة من تاريخ عقده حتى سنة ١٩٣٩ ، وأن كل تجديد من هذه التجديدات الضمنية عملية ربوية مستقلة يتحقق بها ركن الاعتياد ، وبهذا القضاء تكون قد أنهت الخصومة في هذا العنصر من عناصر الدعوى ، ويكون حكمها هذا مقيدا لها بوصفها المحكمة التي أصدرته ومقيدا للمحكمة الجزئية التي أعيدت إليها الدعوى ، وقد التزمت بهذا الحكم فعلا المحكمة الجزئية عند ما طرحت عليها الدعوى ثانية للفصل في موضوعها ، ولكن الهيئة الاستئنافية التي أصدرت الحكم المطعون فيه لم تتقيد بقضائها السالف ذكره بل رأت أن القرض الربوي الذي يحاكم الطاعن من أجله عملية واحدة لم يلحقها التجديد قط وقضت بالبراءة على هذا الأساس ، وهذا منها يعد إهدارا لمحجية الحكم النهائي السابق صدوره مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن واقع الحال أن النيابة أقامت الدعوى العمومية على المتهم "لأنه" منذ شهر أبريل سنة ١٩٢٣ حتى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ بدائرة قسم اللبان "اعتاد إقراض نفود لعفيفة محمد فؤاد بفائدة تزيد على الحد الأقصى للفائدة" "الممكن الاتفاق عليها قانونا". وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٩ فقرة ثانية وثالثة من

قانون العقوبات، ومحكمة اللبان الجزئية حكمت بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٤٢ بسقوط الدعوى العمومية بمضى المدة لما قالته من أن المدة التي انقضت بين تاريخ القرض الذي عقد مع المحنى عليها وهو أبريل سنة ١٩٢٣ ثم تاريخ تجسيد الدين بعد وفاة جزء منه في فبراير سنة ١٩٢٦ وتاريخ إقامة الدعوى في شهر ديسمبر سنة ١٩٣٩ تزيد على المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية، والدين لم يتجدد بدفع الفوائد التي كانت يقبضها المتهم سنويا . فاستأنفت النيابة هذا الحكم ومحكمة الإسكندرية قضت استئنافا في ٣٠ يونيو ١٩٤٢ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط الدعوى العمومية واعتبار أنها لم تسقط وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوع التهمة الذي قالت هي إنه لم يطرح أمامها، وذلك بناء على ما قالته من أنه يؤخذ من الحكم الابتدائي نفسه أن المتهم كان يجتد الدين سنويا بمدة أجله مقابل تقاضيه من المحنى عليها فوائد فاحشة، وأنه استمر على ذلك حتى سنة ١٩٣٥، وفي هذه السنة الأخيرة رفعت الدعوى العمومية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام . ومحكمة النقض حكمت بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٤٣ بعدم جواز الطعن لأن الحكم المطعون فيه لا يعتبر منها لخصومة ما دام لم يصدر بعد حكم في موضوع الدعوى بالإدانة . عرضت الدعوى مرة ثانية أمام محكمة اللبان الجزئية فنظرت في موضوعها وقضت بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣ بادانة المتهم في الجريمة المرفوعة بها الدعوى عليه . فرفع استئنافا عن هذا الحكم ، ومحكمة الإسكندرية (دائرة الجنح المستأنفة) حكمت بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٤٤ بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة الطاعن مما أسند إليه بناء على ما رأيته من عدم توافر ركن الاعتقاد إذ أن دفع الفوائد الربوية في فترات متكررة لا يعتبر تجديدا للدين ولا يجوز اعتباره في تكوين ركن الاعتقاد في الجريمة ، وهذا الحكم هو الذي وجهت إليه النيابة الطعن .

وحيث إن حكم المحكمة الجزئية الأول القاضي بسقوط الدعوى العمومية بمضى المدة هو في الواقع وحقيقة الأمر حكم صادر في موضوع الدعوى ، فان معناه براءة

المتهم لعدم وجود وجه لإقامة الدعوى العمومية عليه ، ومن ثم فإن المحكمة الاستئنافية وهي تنظر الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم كان يتعين عليها — وقد رأت إلغاءه — أن تنتظر الدعوى ، وتفصل هي في موضوعها ، وما كان يجوز لها بحال أن تختل عن نظره وترد القضية إلى محكمة أول درجة بعد أن استنفدت هذه كل ما لها من سلطة فيها . والمحكمة الاستئنافية حين تفصل في الموضوع في هذه الحالة إنما تفعل ذلك بناء على ذات الاستئناف المرفوع أمامها عن الحكم الابتدائي ، ولا يصح القول عنها بأنها تصدت لموضوع لم يكن داخلا في الاستئناف ، فتخليها يعتبر منها امتناعا عن الفصل في هذا الاستئناف .

وحيث إنه متى تقرر ذلك فإن المحكمة الجزئية كان يجب عليها عند ما ردت إليها الدعوى أن تقضى بعدم جواز نظرها أمامها مرة ثانية ، وإذا كان ذلك قد فاتها فانه كان يجب على المحكمة الاستئنافية تدارك هذا الخطأ ، أما وهي لم تفعل بل نظرت موضوع الدعوى وقضت للتمم بالبراءة فإن حكمها يكون باطلا متعينا نقضه . وحيث إن نقض الحكم الاستئنافي المطعون فيه للأسباب المتقدم ذكرها يقتضى إلغاء الحكم المستأنف الصادر من المحكمة الجزئية والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى مرة ثانية .

وحيث إنه لما كان نقض الحكم النهائي يستلزم حتما إلغاء جميع الأحكام التي سبقتها في الدعوى وبني هو عليها ولم تكن هناك وسيلة لطلب نقضها قبل صدوره ، فانه يتعين أيضا إلغاء الحكم الاستئنافي الأول حتى يتسنى للمحكمة الاستئنافية استخلاص الحقائق القانونية بعد الإلزام بموضوع الدعوى .

(٤١٤)

القضية رقم ١٥٩٢ سنة ١٤ القضاية

نقض وإلزام . ميعاد التقرير بالظعن وتقديم أسبابه . الحصول على مهلة . مناعه . شهادة دالة على أن الحكم كان ممتوما في اليوم الذي ذهب فيه الطاعن إلى قلم الكتاب للاطلاع عليه وتحضير أوجه طعنه . طلبة مهلة استنادا إلى أن المدة الباقية لم تكن لتتسع لتحضير أوجه الطعن وأنه كان يتردد على قلم الكتاب قبل ذلك ولم يكن الحكم قد ختم . لا يقبل . (المادة ٢٣١ تحقيق)

إن المادة ٣٣١ من قانون تحقيق الجنايات قد حددت للتقرير بالظن وتقديم أسبابه مدة ثمانية عشر يوما كاملة من يوم الحكم ، وفي نفس الوقت أوجبت على قلم الكاتب أن يعطى صاحب الشأن ، بناء على طلبه ، صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره ، ومفاد هذا أن مدة الثمانية الأيام المذكورة إنما قُضرت لتحرير الحكم والتوقيع عليه وأن العشرة الأيام الباقية قُدرت لصاحب الشأن من انحصار ليطلع فيها على الحكم ويعتد الأسباب التي يرى أن يبنى عليها الظن الذي يقدمه عن الحكم . فإذا هو تقدم إلى قلم الكاتب بعد نهاية التمانية الأيام ولم يجد الحكم مودعا به كان من حقه ، إذا ما أثبت ذلك بشهادة من قلم الكاتب ، أن يحصل على ميعاد قدره عشرة أيام مبتدئا من تاريخ علمه رسميا بإيداع الحكم ، وذلك ليقتدم فيه ما قد يكون لديه من أسباب للظن على الحكم ذاته . أما إذا هو وقت طلبه صورة الحكم قد وجده محتوما وفي تناوله فإنه يجب عليه أن يقدم ، في المدة الباقية من الميعاد مهما كان مداها ، ما يرى تقديمه من الأسباب . وفي هذه الحالة لا يحق له أن يطالب بمدة أخرى ليقتدم فيها أوجه الظن محتجا لذلك بأن الحكم إنما ختم في الواقع بعد انقضاء ميعاد الثمانية الأيام وأنه لم يتيسر له تحضير الأسباب في المدة الباقية بعد اطلاعه على الحكم . ذلك لأنه هو الذي قدر كفاية هذه المدة مبتدئة من وقت ذهابه لقلم الكاتب لتحضير أسباب الظن ، ولم يكن لعدم ختم الحكم قبل ذلك الوقت أى دخل . فإذا كان هو قد أخطأ الحساب وأساء التقدير ولم يذهب لقلم الكاتب في الوقت المناسب فلا يكون له أن يقحم في طعنه واقعة لا شأن لها به وهي عدم ختم الحكم في الميعاد . وإذن فإذا كانت الشهادة التي يستند إليها الطاعن في طعنه صريحة في أن الحكم كان محتوما في اليوم الذي ذهب فيه لقلم الكاتب لمناسبة تحضير أوجه الظن ، فإنه لا يحق له أن يطلب مهلة جديدة . إذ أنه كان من الواجب عليه أن يطلع على الحكم ويعتد أسباب الظن ويقدمها في المدة الباقية له من الثمانية عشر يوما المحددة في القانون محسوبة من يوم صدور الحكم ، ولو كانت هذه المدة لا تتسع لعمل الأسباب ولو كان هو قد تردد على قلم الكاتب قبل اليوم الذي حصل فيه على الشهادة ولم يكن الحكم قد ختم .

(٤١٥)

القضية رقم ١ سنة ١٥ القضائية

- (١) وصف التهمة . إقامة الدعوى على المتهم بأنه سرق هو وأتر مجهول من المخبى عليه مبلغا من المال بالإكراه وفى الطريق العام . معاقبة المتهم على أساس أن السرقة بالإكراه لم تقع فى طريق عام . هذا التعديل لا يظعن فى حكم المحكمة .
- (ب) سرقة بإكراه . ركن الإكراه . بيانه . مثال .

(المادة ٢٧١ و ٢٧٢ ع = ٣١٤ / ١ / ٣١٥)

١ — إذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم بأنه سرق هو وأتر مجهول مبلغا من المخبى عليه بالإكراه وفى الطريق العام ، الأمر المعاقب عليه بالمادة ٣١٥ فقرة ثانية عقوبات ، ورأت محكمة الجنايات ، بعد سماعها الدعوى ، أن السرقة بالإكراه لم تقع فى طريق عام فعاقبت المتهم على مقتضى المادة ٣١٤ فقرة أولى ، فإن هذا التعديل الذى ليس من شأنه ، من قريب أو من بعيد ، الإضرار بدفاع المتهم الذى تناول فيما تناوله الواقعة الجنائية التى أدين فيها لا يظعن فى حكمها ، إذ كل ما أجرته هو أنها استبعدت من الواقعة المرفوعة بها الدعوى جزئا وساءلت المتهم عن الباقي ، وهذا من حقا بمقتضى صريح نص المادة ٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

٢ — يكفى فى بيان ركن الإكراه فى السرقة أن تقول المحكمة فى حكمها : ” إن ركن الإكراه لا شبهة فيه إذ شهد المخبى عليه أن شخصين تغلبا عليه فأماله أحدهما وألقاه الآخر وتمكنا من سلب نقوده . ومصدقا لهذا شهد سائر الشهود أنهم وجدوا المخبى عليه ملقى يستغيث فأخبرهم بما ناله من إكراه فسرقة “ .

(٤١٦)

القضية رقم ٦ سنة ١٥ القضائية

نوة الشئ المحكوم فيه . حكم من محكمة التقض بعدم قبول الطعن شكلا على أساس أن الطاعن لم يقدم أسبابا لعلته . ثبوت أن هذه الأسباب كانت مقدمة ولكن لم تبلغ إلى قلم كتاب محكمة التقض . لا يصح بقاء حكم محكمة التقض قائما . وجوب الرجوع فيه .

إذا حكمت محكمة التقض بعدم قبول الطعن شكلا استنادا إلى أن الطاعن لم يقدم أسبابا لعلته ، ثم تبين فيما بعد أن الطاعن كان قد قدم الأسباب وأنها لم تكن

عرضت على محكمة النقض بسبب أن قلم كتاب النيابة الذي قدمت إليه قصر في إرسالها إلى قلم كتاب محكمة النقض، فإن الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً لا يصح مع هذا أن يبقى قائماً، بل يتعين الرجوع فيه والنظر في الطعن من جديد. وخصوصاً أنه قد صدر طبقاً للسادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات بدون مراجعة وبدون أن يعلن الخصوم .

(٤١٧)

القضية رقم ١١١ سنة ١٥ القضائية

(أ) إثبات . قوامه . حرية القاضي في تكوين عقيدته . الأخذ بشهادة الشاهد في جلسة المحاكمة ولو كانت مخالفة لأقواله في التحقيقات . الاعتماد على شهادة الشاهد بالرغم مما وجه إليه من مطاعن . تجزئة أقوال الشاهد . ذلك كله جائز . المناط في كل هذا اطمئنان المحكمة إلى ما أخذت به .

(ب) قتل خطأ . بيان الخطأ في الحكم . وجوبه . البيان الكافي . مثال في واقعة سائق سيارة تسبب في قتل المخني عليه .

١ — لأنه لما كان الإثبات في المواد الجنائية يقوم على حرية القاضي في تكوين عقيدته فلا جناح على المحكمة في أن تأخذ بشهادة الشاهد في جلسة المحاكمة ولو كانت مخالفة لأقواله في التحقيقات، ولا في أن تعتمد على شهادة شاهد بالرغم مما وجه إليه من مطاعن لا تدل بذاتها على كذبه، ولا في أن تجزئ أقوال الشاهد الواحد فتأخذ ببعضها دون بعض . إذ المناط في كل ذلك هو اطمئنان المحكمة إلى ما أخذت به وعدم اطمئنانها إلى ما أطرحته .

٢ — متى كان الحكم قد أثبت بالأدلة التي أوردتها أن المتهم هو الذي صدم المخني عليه بالسيارة التي يقودها فتسبب في قتله من غير قصد ولا تعمد ، بأن قام بعد وقوفه أمام المنزل الذي كان يقصده بحركة التفاف فجائية إذ عرج بسيارته فجأة دون أن يذنب بزمارته المارة، للجانب الأيسر من الطريق فصدم المخني عليه، وقد كان عن كسب من رصيف الطريق، وأنه كذلك عجل بالتزول من مقعده ورفع جثة المخني عليه من تحت العجلات وأرقدها بعيداً، فهذا فيه ما يكفي لبيان الخطأ الذي وقع من المتهم وتسببت عنه وفاة المخني عليه، مما يبرر إدانته في جريمة القتل الخطأ .

جلسة ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٤

برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك رئيس المحكمة، وبحضور حضرات : جنتي عبد الملك بك
وأحمد محمد حسن بك وأحمد علي طوبه بك وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٤١٨)

القضية رقم ١٠٠٥ سنة ١٤ القضاية

تقضى وإبرام . الطعن في الأحكام الجنائية من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم . تدخل المحامين
في ذلك لا يكون إلا بناء على إرادتهم هم . مسجون . تقديم محاميه أسباب الطعن وإخطاره بأمر السجن
بأن يكلف المسجون بعمل التقرير . إهمال هذا الطلب . لا يجدي الاعتذار به .

إذا كان عذر الطاعن عن تأخره في التقرير بالطعن في الميعاد هو أن محاميه قدم
أسباب الطعن في الميعاد وأرسل في ذات الوقت للمأمور السجن خطابا طلب فيه
أن ينبهه إلى عمل التقرير ولكن المأمور أهمل فهذا العذر غير مقبول، لأن الطعن
في الأحكام الجنائية من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم ، وتدخل المحامين عنهم فيه
لا يكون إلا بناء على إرادتهم هم الطعن في الحكم ورغبتهم في السير فيه . وما دام
الطاعن نفسه يسلم بأنه لم يظهر رغبته شخصيا في الطعن في الحكم الصادر عليه ،
لا في قلم الكاتب ولا في السجن ، فإن ذلك العذر لا يجدي به .

(٤١٩)

القضية رقم ١٣٧٩ سنة ١٤ القضاية

(أ) وصف التهمة . فصل المحكمة الابتدائية غيايا في الدعوى على الوصف الذي رفعت به النيابة
إليها . المعارضة فيه . تأييده . خطأ المحكمة في تحرير الحكم الصادر بتأييد الحكم النهائي
لأسبابه في معرض سرد الروائع بذكرها فيه وصف التهمة معذلا . تطبيقها مادة القانون التي
تطبق على واقعة التهمة كما كانت . ذلك لا يمتد تعدلا في وصف التهمة . مثال .

(ب) علامات تجارية . الملامات التي لا يجوز تسجيلها . استعمالها . العقاب عليه . العلامات التي
ليس فيها في حد ذاتها ما يحول دون تسجيلها . عقاب المتهم على استعمال علامات في الحالة
المنصوص عليها في الفقرة ٥ من المادة ٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ . لا تصح .
(ج) علامات تجارية . البيانات التجارية . الفرض منه . مناهة العقاب على عدم صحة البيانات
المخلقة بالمنتجات . كون البيان ذا أثر في تضليل الجمهور في شأن منتجات أعادت بالفعل العرض .
لا يشترط أن يكون البيان موضوعا على المنتجات ذاتها .

(القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩)

١ — إذا كانت الدعوى العمومية قد أقيمت على الطاعتين بأتهما وآخر
 ”استعملوا علامات غير مسجلة لشركة أسيرين بار في الحالة المنصوص عنها
 في الفقرة ١ من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وبأنهم زوروا بياناً
 تجارياً للشركة المذكورة“، وطلبت النيابة معاقبتهم طبقاً للمادة ٣٤ من القانون المشار
 إليه ، وقضى غيابياً بإدانتهم في هذه التهمة ، وكان الثابت بمحاضر جلسات المعارضة
 والاستئناف أن التهمة الموجهة عليهم ظلت كما رفعت بها الدعوى دون أن يدخل
 عليها أى تعديل ، وأن محكمة المعارضة في الحكم الابتدائي والمحكمة الاستئنافية في حكمها
 قد أجرتا مادة القانون التي تنطبق عليها بوصفها هذا ، وإن كانت محكمة المعارضة
 عند تحريرها الحكم الصادر في المعارضة قالت ، عند سرد الوقائع وما سبق أن تم
 في الدعوى ، إن الطاعتين يعارضان في الحكم الصادر ضدهما لأتهما وآخر : ”زوروا
 علامات أسيرين لشركة بار التي تم تسجيلها طبقاً للقانون“ — إذا كان هذا وذاك
 فإنه إذ كان تعديل التهمة لم يصدر به طلب من النيابة ، وكانت المحكمة في حكمها
 الذي أصدرته في المعارضة لم تقل بأنها هي رأت إجراء أى تعديل بل اكتفت بتأييد
 الحكم الغيابي لأسبابه وطبقت مادة القانون التي تنطبق على واقعة التهمة كما كانت ،
 والمحكمة الاستئنافية عند نظرها الدعوى قد فصلت فيما على هذا الأساس دون أى
 تعديل — إذ كان ذلك كذلك فلا يصح القول بأنه قد حصل تعديل في التهمة .
 أما ما أدرج في حكم المعارضة على النحو المتقدم فإنه لا يعدو أن يكون خطأ
 في التحرير غير مقصود من المحكمة ولم يترتب عليه أى أثر .

٢ — إن الشارع حين أورد بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ النصوص
 الخاصة بتنظيم وحماية الملكية الصناعية ضماناً للصالح المختلفة للتجار والمنتجين مع
 مراعاة جمهور المستهلكين ، الأمر الذي اقتضاه أن ينشئ نظاماً خاصاً لتسجيل
 العلامات التجارية ، قد فرض في المادة ٣٣ منه جزاء لحماية العلامات التجارية
 التي تم تسجيلها وفقاً للقانون ، كما حدد على سبيل الحصر في المادة الخامسة
 ما لا يجوز — للاعتبارات التي رآها — تسجيله كعلامة تجارية ، ثم فرض عقوبة

على من يسعى إلى تفويت غرضه فيقدم على استعمال ما حظر تسجيله من ذلك ، ونص على هذه العقوبة في الفقرة الثانية من المادة ٣٤ ، وهي بصيغتها والفرص منها لا تشمل العلامات التي ليس فيها في حد ذاتها ما يحول دون تسجيلها . وإذن فإذا كانت واقعة الدعوى ليس فيها ما يفيد أن العلامات موضوع المحاكمة هي مما حظرت المادة الخامسة المذكورة تسجيله فإن إدانة المتهم عن استعمال علامات في الحالة المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٥ المذكورة تكون غير صحيحة . إلا أن ذلك ليس من شأنه أن يؤثر في سلامة الحكم من حيث العقوبة ما دام لم يحكم على المتهم إلا بعقوبة واحدة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة الأخرى التي أدانته من أجلها أيضا .

٣ — لأنه يبين من تعريف البيان التجاري الوارد في المادة ٣٦ من قانون العلامات والبيانات التجارية ومن المواد التالية لما أن الشارع إنما قصد حماية الجمهور من كل تضليل في شأن حقيقة ما يعرض عليه من منتجات ، ولذلك فقد أوجب أن يكون ما يتعلق بها من البيانات التي تعرف بها لدى الناس مطابقا للحقيقة ، وسوى في ذلك بين ما يوضع على ذات المنتجات المعروضة وما يوضع على المحال أو المخازن أو بها ، وبين ما يوضع على عنواناتها أو الأغلفة أو القوائم أو أوراق الخطابات أو وسائل الإعلان وغير ذلك مما يستعمل في عرض البضائع على الجمهور ، وقضى بمعاقبة من يخالف هذه الأحكام . فنشاط العقاب إذن أن يكون للبيان أثر في التضليل في شأن منتجات أعدت بالفعل للعرض على الجمهور ولا يشترط أن يكون البيان موضوعا على المنتجات ذاتها .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن المقتم من الطاعنين الأولين يتحصل في أن الدعوى العمومية أقيمت عليهما بأنهما وآخر استعمالوا علامات غير مسجلة لشركة أسبيرين باير في الحالة المنصوص عنها في الفقرة ١ من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وقضى غيابيا بإدانتهم على هذا الأساس ولما عارضا

عدلت النيابة الوصف إلى "أنهم زوروا علامات الأسيرين لشركة أسيرين باير التي تم تسجيلها طبقاً للقانون" وصدر الحكم في المعارضة على هذا الأساس ، واستأنفه الطاعنان بهذا الوصف إلا أن المحكمة الاستئنافية عند إصدارها الحكم المطعون فيه عدلت الوصف وأدانت الطاعنين على أساس التهمة كما رفعت بها الدعوى أصلاً دون أن تنبه الدفاع إلى هذا التعديل وترتب على ذلك إخلال بحق الطاعنين في الدفاع يعيب الحكم .

وحيث إن الدعوى العمومية أقيمت على الطاعنين بأنهما وآخر "استعملوا علامات غير مسجلة لشركة أسيرين باير في الحالة المنصوص عنها في الفقرة ٥ من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وبأنهم زوروا بياناً تجارياً للشركة المذكورة . وطلبت النيابة معاقبتهم طبقاً لفقرات من المادة ٣٤ من القانون المشار إليه . وقضى غيابياً بأدانة الطاعنين في هذه التهمة . وثابت بمحاضر جلسات المعارضة والاستئناف أن التهمة الموجهة عليهما ظلت كما رفعت بها الدعوى دون أن يدخل عليهما أى تعديل ثم طبقت محكمة المعارضة والمحكمة الاستئنافية مادة القانون التي تنطبق عليها بهذا الوصف ، وكل ما في الأمر — وهذا على ما يظهر هو الذي أدخل اللبس على الطاعنين — هو أنه عند تحرير الحكم الصادر في المعارضة قيل — عند سرد الوقائع وما سبق أن تم في الدعوى — إن الطاعنين يعارضان في الحكم الصادر ضدهما لأنهما وآخر "زوروا علامات أسيرين باير التي تم تسجيلها طبقاً للقانون" . ولما كان تعديل التهمة لم يصدر به طلب من النيابة ، كما أن المحكمة في حكمها الذي أصدرته في المعارضة لم تقل بأنها هي رأت إجراء أى تعديل بل اكتفت بتأييد الحكم الغيابي لأسبابه وطبقت مادة القانون التي تنطبق على واقعة التهمة كما كانت ، وقد نظرت الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية وفصلت فيها على هذا الأساس دون أى تعديل — لما كان ذلك كذلك وكان ما أدرج في حكم المعارضة على النحو المتقدم لا يعدو أن يكون خطأ في التحرير غير مقصود من المحكمة ولم يترتب عليه أى أثر فانه لا يصح أن ينسب إليه القول بمحصول تعديل في التهمة وبالتالي بوقوع إخلال بحق الطاعنين كما يزعمان .

وحيث إن حاصل الوجه الآخر أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين قد طبق الفقرة "ب" من المادة الخامسة من قانون العلامات والبيانات التجارية مع أن هذه الفقرة خاصة بالعلامات التي لا يجوز القانون تسجيلها للأسباب الواردة بها وعلى الرغم من ذلك يستعملها صاحبها ، وليست العلامات موضوع المحاكمة من هذا القبيل إذ لا يوجد ما يمنع قانونا من قبول تسجيلها . ومتى كان صاحبها لم يتم تسجيلها طبقا للقانون فهو في هذه الحالة لا يستحق حماية علامته عن طريق معاقبة من يقلدها أو يستعملها .

وحيث إن الشارع حين أورد بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ النصوص الخاصة بتنظيم وحماية الملكية الصناعية ضمانا للصالح المختلفة للتجار والمبتكرين مع مراعاة جمهور المستهلكين — وفي سبيل ذلك أنشأ نظاما خاصا لتسجيل العلامات التجارية — قد فرض في المادة ٣٣ جزاءات لحماية العلامات التجارية التي تم تسجيلها وفقا للقانون ، كما حدد في المادة الخامسة ما لا يجوز — للاعتبارات التي رأها — تسجيله من العلامات وفرض عقوبة على من يسعى إلى تفويت غرضه فيقدم على استعمال ما حظر تسجيله من العلامات . وذلك في الأحوال التي أوردها على سبيل الحصر ، فنص على هذا الجزء في الفقرة الثانية من المادة ٣٤ وهي بصيغتها والغرض منها لا تشمل العلامات التي ليس فيها — في حد ذاتها — ما يحول دون تسجيلها . ولما كانت واقعة الدعوى ليس فيها ما يفيد أن العلامات موضوع المحاكمة لا يقبل من صاحبها طلب تسجيلها بناء على أى سبب من الأسباب الواردة في المادة ٥ فإن إدانة الطاعنين عن استعمال علامات في الحالة المنصوص عليها في الفقرة "ب" من المادة المذكورة تكون غير صحيحة كما يقول الطاعنان . إلا أن ذلك ليس من شأنه أن يؤثر في سلامة الحكم من حيث معاقبتها مادام لم يحكم عليهما إلا بعقوبة واحدة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة الأخرى التي دانتهما أيضا من أجلها .

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثالث يتحصل في أن محله قد فُتس بغير إذن من النيابة وهذا يجعل التفتيش باطلا . وفي بيان ذلك يقول بأن الحكم رفض هذا الدفع بناء على صدور إذن من النيابة بتفتيش من يرشد عنه الطاعن الأول وهذا إذن غير صحيح لأنه لم يعين الشخص ولا المحل اللذين صدر في شأنهما .

وحيث إن الحكم قد فحص هذا الدفاع وردّ عليه ثم أوردف ردّه بقوله "ولا يفوت المحكمة في هذا المقام أن تنوّه بأن المتهم (الطاعن) قد اعترف أمام المحكمة بمجازته لذات الأشياء موضوع الدعوى التي ظهر من التفتيش وجودها لديه . فعلى فرض التسليم جدلا بأن التفتيش كان بغير إذن من الجهة المختصة — مع أن هذا غير صحيح كما أُلعت المحكمة في تبيان ذلك آنفا — فإن المتهم لا يستفيد من الدفع ببطالان التفتيش " . ولما كان هذا الذي قاله الحكم صحيحا فلا مصلحة للطاعن من إثارة الجدل الذي يثيره في هذا الوجه .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني أن الطاعن دفع بعدم جواز نظر الدعوى العمومية لسبق الفصل فيها بحكم صار نهائيا وطلب ضم ملف القضية السابقة تحقيقا لدفاعه إلا أن محكمة الموضوع رفضت الضم كما رفضت الدفع ، وفي هذا إخلال بحقه إذ لو أنها أجابت الطلب وأطلعت على القضية لتغير رأيها في الدفع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى قال في ذلك : " ومن حيث إنه بالنسبة إلى الدفع الثاني الذي تقدّم به المتهم وهو عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في القضية رقم ٣١١٢ سنة ١٩٤٠ جنح الأربكية المنضمة أوراقتها إلى ملف الدعوى الحالية فإن الثابت من التحقيقات التي أخرجت بشأن القضية رقم ٣١١٢ سنة ١٩٤٠ جنح الأربكية السالفة الذكر أن الضابط محمد فتحي أفندي قد انتقل في يوم ٢٨ يونيه سنة ١٩٤٠ إلى منزل المتهم وعمل الطباعة المملوك له وقتشهما وعثر على أسبيرين مقلد لشركة "باير" كما عثر على إكليشيات وأدوات أخرى للتقليد فضببطها جميعا ولم يترك منها شيئا . ولو كانت

الأدوات موضوع الدعوى الحالية كانت موجودة لدى المتهم في هذا الوقت سواء أكانت بمنزله أم بحمل طابعته لبادر الضابط المحقق وقتئذ بضبطها كثيرها من الأشياء موضوع القضية رقم ٣١١٢ سنة ١٩٤٠ جنح الأزبكية السالفة الذكر . أما أنه يضبط بعضها ويترك البعض الآخر فهذا قول فضلا عن أنه مجرد عن كل دليل فانه غير معقول وتكذبه الحقائق الثابتة في قضية الجنحة رقم ٣١١٢ سنة ١٩٤٠ السالفة الذكر على النحو السابق بيانه . يضاف إلى هذا أنه قد ضبط في الدعوى الحالية أدوات تستعمل في التقليد لم يضبط لدى المتهم من نوعها شيء في القضية رقم ٣١١٢ سنة ١٩٤٠ جنح الأزبكية السالفة الذكر منها " الأكليشيان " اللذان ضبطا لدى المتهم أحدهما ببيته والآخر بحمله ويحمل كل منهما علامة " باير " ومنها الأربع علب التي وجدت ملائ بمادة السالسيلك والمظروف المملوء بمادة " النشاء " والتي قال عنها مندوب شركة باير " بأن تلك المواد هي العنصر الفعال في صنع الأسيرين والأسبرو " (القسمية رقم ٣٩٧ من قسائم محضر ضبط الواقعة) . ومن حيث إنه أكثر من هذا كله فانه قد ثبت من التحقيقات التي أجريت بشأن الدعوى الحالية أن المتهم ما زال بعد الحكم النهائي الصادر في الدعوى رقم ٣١١٢ سنة ١٩٤٠ جنح الأزبكية السالفة البيان يقوم بتقليد العلامات الخاصة " بشركة باير " وتجبر فيها ويدل على ذلك : (أولا) ما قوره أحمد محمود الشجاع في التحقيقات في القسمية رقم ٢٢٨٥ من قسائم محضر ضبط الواقعة من أنه يشتري " الكسول والورق " الخاص بالأسيرين الذي يقلده من محل المتهم . (ثانيا) ما أثبتته الضابط المحقق في محضره في القسميتين رقمي ٢٢٣٩٤ و ٢٢٣٩٥ من قسائم محضر ضبط الواقعة . من أنه انتقل مع أحمد محمود الشجاع المذكور إلى محل الطباعة المملوك للتمم حيث كان هناك المتهم وسمع أحمد محمود الشجاع يقول للتمم " أنا عاوز شوية شريط وشوية كبسول " ويقصد بذلك الشريط والكبسول الخاص بشركة باير فرد عليه المتهم قائلا " عليا أحبيب لك اللي انت عاوزه " ثم قال المتهم لأحمد محمود الشجاع المذكور إنه أي المتهم سيحضره " الكبسول " بعد عشرة أيام ، وأما الورق أي " الشريط "

سيحضره له بعد الظهر . (ثالثا) أثبت الضابط المحقق في محضره في التسمية رقم ٢٢٣٩٣ ص ٥ بأن المتهم قد اعترف له بأنه يشتري "الأوراق والكبسول وغيرها مما يستعمل في تقليد الأسيرين من محل يوسف أسعد سعد الله بشارع كلوت بك " .

(رابعا) ضبط لدى المتهم خطاب مؤرخ ٢٩ يناير سنة ١٩٤١ ورد فيه ما يأتي :

" أرسلنا حوالة بوسنة للخواجة بمبلغ خمسمائة قرش أرجو طبع الكبسولات لحين حضورى استلمهم " . وقد سئل المتهم عن الخطاب السالف الذكر فقتر في القسيمة رقم ٢٢٤٠٠ بأن شخصا حضر عنده وأخبره بأنه يرغب في شراء كبسول فاتفق معه على أن يوزد له كبسولا قيمته خمسة جنيهات مصرية فأرسل له هذا الشخص خمسة جنيهات عن طريق البريد ثم بعد ذلك ادعى المتهم بأنه لم يوزد لذلك الشخص الكبسول المطلوب . ومن حيث إنه بناء على ما تقدم ذكره تكون الأدلة قبل المتهم متوافرة على أنه بعد صدور الحكم في قضية اللجنة رقم ٣١١٢ سنة ١٩٤٠ الأزرابية الصادر نهائيا بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٤٢ قد قام بتقليد خلافاً لعلامات بار الخاصة بالأسيرين وقطرة برورجول وباعها إلى آخرين يضعون داخلها منتجات بار المقلدة مضللين بذلك الجمهور عن مصدر تلك المنتجات فليس لاتهم والحالة هذه بأن يتمسك بقوة الشيء المحكوم فيه في قضية اللجنة رقم ٣١١٢ سنة ١٩٤٠ الأزرابية وذلك لأن الحكم الصادر في الدعوى السالفة الذكر ليس بمنع من محاكمته عن التهمة المستندة إليه في الدعوى الحالية لأنها مستقلة عنها والحكم الصادر في الدعوى رقم ٣١١٢ سنة ١٩٤٠ جنح الأزرابية السالفة البيان مقصور على الواقعة التي فصل فيها .

أما الدعوى الحالية فهي عن وقائع أخرى لم يشملها الاتهام في القضية السالفة الذكر ومن ثم يجوز رفع الدعوى العمومية عنها " . ومن هذا بين أن المحكمة قد ضمت أوراق الدعوى السابق الفصل فيها ، على خلاف ما يقول به الطاعن ، وبنت قضاءها في الدفع بناء على ما توافر لديها من اطلاعها على تلك الدعوى وصل الدعوى الحالية من أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها . وإذن فما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون إلا جدلا موضوعيا لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إن الوجه الأخير يتلخص في أن الفقرة (ي) من المادة الخامسة من قانون العلامات والبيانات التجارية تتطلب في واقعة الدعوى أن يعرض المتهم للبيع غلافاً مزقوا عليه علامة باير وبداخله بضاعة ليست من منتجات باير أو أن يستعمل علامات من شأنها تضليل الجمهور بالنسبة إلى حقيقة المنتجات الموضوعة عليها العلامة . أما الطاعن فإنه لم تضبط لديه منتجات وكل ما ضبط عنده أغلفة مقلدة لم يوضع شيء بداخلها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد طبق في حق الطاعن الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على أساس أنه خالف أحكام المادة ٢٧ لأنه هو وباقي الطاعنين باعوا أسبرينا موضوعا عليه علامة باير مع أنه لم يكن من المنتجات المعروفة في الأوساط التجارية لدى الكافة بهذا الاسم . ولما كان نص هذه المادة هو أنه " يجب أن يكون البيان التجارى مطابقاً للحقيقة من جميع الوجوه سواء أكان موضوعاً على نفس المنتجات أو على المحال أو المخازن أو بها أو على عناوينها أو الأغلفة أو القوائم أو أوراق الخطابات أو وسائل الإعلان أو غير ذلك مما يستعمل في عرض البضائع على الجمهور " . ولما كان يبين من تعريف البيان التجارى الوارد في المادة ٢٦ ومن المواد التالية لها أن الشارع قصد حماية الجمهور من كل تضليل في شأن حقيقة ما يعرض عليه من منتجات فأوجب صحة ما يتعلق بها من البيانات التي تعرف بها لدى الناس . ومسوى في ذلك بين ما يوضع على ذات المنتجات المعروضة أو على ما يستعمل في عرضها ولو لم يصادف أن تكون مرافقة له على حسب حالة إعلان التعريف وظروفه . وقضى بمعاقبة من يخالف هذه الأحكام . وهو قد دل بذلك على أن مناط العقاب أن يكون للبيان شأن في منتجات أعدت بالفعل للعرض على الجمهور وإن كان لا يشترط أن يكون موضوعاً على المنتجات ذاتها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين أثبت أن الطاعن ساهم مع زملائه في بيع أسبرين موضوع عليه كلمة " باير " مع أنه لم يكن من صنع الشركة المعروفة بهذا

الاسم يكون قد بين الواقعة الجنائية التي دين بها الطاعن بما يتفق والقانون، لأن عقابه لم يكن بناء على الأغلفة التي ضبطت لديه باسم "باير" فحسب، بل لوحظ فيه مساهمته مع الآخرين فيما بيع من أسبيرين موضوع في أغلفة من هذا القبيل مما ضلل بالناس فاشترؤا بالثمن الذي اشتروه به معتقدين صحة البيان الموضوع عليه.

(٤٢٠)

القضية رقم ١٢٩١ سنة ١٤ القضائية

نصب . أساس هذه الجريمة . الغش والاحتيال . تهمة نصب بيع ملك الغير . دفع المتهم باندغام عنصر الاحتيال لأن المحنى عليه حين تعاقد معه كان يعلم أنه غير مالك . إدانته على أساس أن فعله لا يشترط فيها وجود طرق احتيالية . تصور في الأسباب . (المادة ٢٩٣ ع = ٣٣٦)

إن جريمة النصب لا تقوم إلا على الغش والاحتيال . والطرق التي بينها قانون العقوبات في المادة ٣٣٦ كوسائل للاحتيال يجب أن تكون موجهة إلى المحنى عليه لخدعه وغشه، وإلا فلا جريمة . وإذن فإذا كان دفاع المتهم قوامه عدم توافر عنصر الاحتيال في الدعوى لأن المحنى عليه حين تعاقد معه كان يعلم أنه غير مالك لما تعاقد معه عليه ، فإن الحكم إذا أدانته في جريمة النصب على أساس "أن التصرف في مال لا يملك المتهم التصرف فيه هو طريق من طرق النصب قائم بذاته لا يشترط فيه وجود طرق احتيالية" — هذا الحكم يكون قاصرا في بيان الأسباب التي أقيم عليها . إذ أن ما قاله لا ينهض ردا على الدفاع الذي تمسك به المتهم .

(٤٢١)

القضية رقم ١٥٢٢ سنة ١٤ القضائية

اتفاق جنائي . متى يعتبر قائما ؟ الاتفاق على ارتكاب جريمة تزوير . يدخل في متناول المادة ٤٨ عقوبات . عدم تنفيذ الاتفاق . العقاب على الاتفاق يكون طبقا للمادة ٤٨ . تنفيذه بالارتكاب فعلا أو بشروع يكون مافيا عليه . توقيع العقوبة الأشد . الاتفاق على ارتكاب جريمة معينة . توقيع عقوبة الجريمة التي وقعت تنفيذا للاتفاق ولو كانت أقل من عقوبة جريمة الاتفاق الجنائي .

إن الفقرة الأولى من المادة ٤٨ نصت بصفة مطلقة على أنه "يوجد اتفاق جنائي كلما اتفق شخصان فأكثر على ارتكاب جناية أو جنحة مما أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها" قد دلت بوضوح وجلاء على أن حكمها يتناول كل اتفاق على أية جناية أو جنحة مهما كان نوعها أو الغرض منها . وهذا يلزم عنه أنه إذا لم ترتكب الجريمة بتنفيذ الاتفاق فإنه ينبغي العقاب على الاتفاق ذاته . وأما إذا ارتكبت ، أو شرع في ارتكابها وكان الشروع معاقبا عليه ، فإنه يكون هناك جريمتان ، وفي هذه الحالة توقع على المتهمين عقوبة واحدة هي العقوبة الأشد طبقا للمادة ٣٢ عقوبات . ما لم يكن الاتفاق على جريمة واحدة معينة ففي هذه الحالة ، وفي هذه الحالة وحدها ، يجب بمقتضى صريح النص الوارد في المادة ٤٨ المذكورة — على خلاف القاعدة العامة المستترة في المادة ٣٢ — أن تكون العقوبة التي توقع هي عقوبة الجريمة التي وقعت تنفيذا للاتفاق ولو كانت أقل من عقوبة جريمة الاتفاق الجنائي . وإذن فإذا أدانت المحكمة المتهم في جريمة الاتفاق الجنائي على التروير وفي جريمة التروير وعاقبته بعقوبة واحدة طبقا للمادة ٣٢ فإنها لا تكون قد أخطأت .

(٤٢٢)

القضية رقم ١٥٢٣ سنة ١٤ القضائية

فش في المعاملات التجارية . تاجر مسلي . إدانته في جريمة عرض مسلي منشوش للبيع . تحصيل عليه بالنش من كونه تاجرا ووقع النش باضافة مادة ضريبة إلى المسلي لا تنفق في خصائصها . سائق . قول المحكمة في حكمها إن ثمن الزيت الذي أضف إلى المسلي أقل من المسلي . لا يعتبر من قبيل قضاء القاضي بصله . كان يكون لثمن وجه في طمته على ذلك لو أنه قدّم دليلا لا يحتمل الشك على أن المحكمة أخطأت فيما قالت به .

إذا كان الحكم حين استدلت على علم المتهم بنش المسلي الذي عرضه للبيع قبله قال : "لأنه بوصف كونه تاجر مسلي لابد قد وقف على غشه ، لأن هذا الغش قد وقع بإضافة مادة غريبة إليه وهي زيت جوز الهند الذي لا يتفق في خصائصه مع المسلي ، بل إن المحكمة ترى من وقائع الدعوى وظروفها أنه لا بد أن يكون هو

الذى باشر غشه بالطريقة التى ذكرت وذلك قبل يوم ضبطه ، وأن الفواتير المقدمة بالشراء غير صحيحة الخ ... " فإن ذلك يكفى فى صدد بيان العلم بالغش . أما قول المتهم إن المحكمة أخطأت حين ذكرت من عندها أن ثمن الزيت أقل من ثمن المسلى إذ أن فى هذا قضاء من القاضى بعلمه — أما قوله هذا فلا محل له ، لأن ما قالت به المحكمة هو من قبيل المعلومات العامة المفروض فى كل شخص أن يكون ملما بها مما لا تلزم معه المحكمة قانونا ببيان الدليل عليه . وقد كان يكون للتهم وجه لقوله لو أنه كان قد قدم دليلا لا يحتمل أى شك على أن المحكمة أخطأت فيما قالته .

(٤٢٣)

القضية رقم ١٥٣٩ سنة ١٤ القضاية

ماتات ، سماع الشهود ومناقشتهم بالجلسة . ليس فى القانون طريق مرسوم واجب اتباعه فى هذا الصدد . كون المحكمة قد فاتها توجيه سؤال للشاهد مما يقتضيه فن التحقيق . ذلك لا يصح اتخاذ وجهها للطعن على حكمها .

إن القانون لم يرسم لمحكمة الموضوع طريقا معينا لتفسير فيه عند سماع الشهود ومناقشتهم فى الجلسة . فإذا كان قد فاتها توجيه سؤال مما يقتضيه فن التحقيق ، فإن ذلك لا يصح اتخاذ وجهها للطعن فى حكمها . وخصوصا أن القانون يميز للدفاع أن يوجه من جانبه ما يراه من الأسئلة .

(٤٢٤)

القضية رقم ١٥٣٩ سنة ١٤ القضاية

سرقة بظروف . حمل أحد المتهمين سلاحا . ذلك يقتضى معاقبه هو وسائر من اشتركوا معه فى السرقة بعتوبة الجنائية . (المصادفان ٢٧٢ و ٢٧٣ ع = ٣١٥ و ٣١٦)

إن اعتبار السرقة جنائية بسبب حمل أحد المتهمين سلاحا يقتضى قانونا معاقبته عن الجنائية هو وسائر من قارفوا فعل السرقة معه .

(٤٢٥)

القضية رقم ٢ سنة ١٥ القضائية

(١) إخفاء أشياء مسروقة . منوط بتحقيقها . كون الأشياء متحصلة عن جريمة سرقة . نفي المحكمة وقوع السرقة من أذى المتهم بإخفائها على اعتبار أن قسله الشيء إلى داره كان عملاً بريئاً .
معاينة أخيه على الإخفاء . لا تصح . (المادة ٢٧٩ ع = ٢٢٢)
(ب) تقض وإبرام . في صورة هذه الدعوى كان يصح تطبيق مادة السرقة على المتهم بالإخفاء .
لولا أن المحكمة لم تصرح بتعديلها التهمة ولم تفصح عن حقيقة موقف المتهم .

١ — إن جريمة إخفاء المسروق لا تتحقق إلا إذا كانت الأشياء المخفأة متحصلة عن جريمة سرقة . فإذا كانت المحكمة قد نفت عن أذى المتهم بالإخفاء سرقة الشيء معتبرة أن قسله إياه إلى داره هو عمل بريء، ومع ذلك عاقبت هذا المتهم على إخفائه ذلك الشيء فإنها تكون قد أخطأت .

٢ — كان يمكن في هذه الحالة أن تطبق محكمة النقض مادة السرقة على المتهم بالإخفاء لولا أن المحكمة لم تصرح بتعديلها التهمة ولم تفصح في غير ما غموض عن حقيقة موقف المتهم والأدلة القائمة في الدعوى .

جلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤

برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك رئيس المحكمة، وبحضور حضرات : جندي عبد الملك بك وأحمد نشأت بك وأحمد محمد حسن بك وأحمد علي علوبة بك المستشارين .

(٤٢٦)

القضية رقم ٧٥٥ سنة ١٤ القضائية

نية القتل . خطورة الإصابة التي أحدثها المتهم . الاعتماد عليها ضمن الأدلة التي استخلصت منها المحكمة نية القتل . لا مانع . استخلاص المحكمة في ذات الوقت عدم توافر نية القتل في اعتداء وقع من المتهم نفسه على شخص آخر لكون الجروح التي أحدثها أقل جساماً . لا جناح على المحكمة في ذلك .

لا يقدر في صحة الأدلة على توافر نية القتل أن يكون من بينها خطورة الإصابة التي أحدثها المتهم ، ما دامت المحكمة قد رأت أن هذه الخطورة إنما كانت ناشئة مباشرة عن الفعل المادى الذي تعمله المتهم إحداثه ولم تنشأ عن عامل آخر . كما

أنه لا جناح على المحكمة إذا رأت عدم توافر نية القتل في اعتداء وقع من الطاعن على شخص آخر بسبب أن أثر الجروح التي أحدثها به كانت أقل جسامه .

(٤٢٧)

القضية رقم ١٢٩٢ سنة ١٤ القضاية

(أ) أشياء ضائعة . حبسا بنية امتلاكها . سرقة تجرى عليه أحكامها . احتياز شيء . بعد التقاطه من شرطه أو من غيره مع العلم بحقيقة أمره . إخفاء شيء . سرقة .

(ذكر بتو ١٨ ماي سنة ١٨٩٨)

(ب) معارضة . المحكمة التي تنظر فيها . الحدود التي تلزمها في مراعاة مصلحة المعارض . مجزء تصحيح الحكم النهائي من جهة الأسباب أو الوقائع أو القانون . لأخرج فيه على تلك الحدود .

١ — إن ذكر بتو ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ انخلص بالأشياء الضائعة — على ما جرى عليه القضاء في تفسير نصوصه — يعدّ حبس الشيء الذي يعثر عليه بنية امتلاكه سرقة يعاقب عليه بعقوبتها ويجرى عليه سائر أحكامها . وإذن فن يمتاز الشيء بعد التقاطه ، سواء ممن عثر عليه أو من غيره ، وهو عالم بحقيقة أمره ، يكون مرتكباً لجريمة إخفاء الأشياء المسروقة .

٢ — إن المحكمة التي تنظر في المعارضة لا تكون مطالبة قانوناً بمراجعة مصلحة المعارض من معارضته إلا في حدود ما يبيح في المنطوق فيما يختص بالعقوبة المحكوم بها فقط . فكل ما تجرّيه في هذه الحدود من تصحيح للحكم النهائي ، سواء من جهة الأسباب أو الوقائع أو القانون ، لا يصحّ عدّه مخالفاً لما تقتضيه المعارضة ، ما دامت المحكمة لم تغير في العقوبة بما يصحّ معه القول بأن المعارضة أضرت بالمعارض وانقلبت وبالأعلى ، وما دامت المحكمة تراعى فيما تجرّيه مقتضيات حقوق الدفاع كما هي معرفة في القانون .

(٤٢٨)

القضية رقم ١٤٨٩ سنة ١٤ القضاية

(أ) اشتباه . متى تتحقق جريمة العود إلى الاشتباه ؟ إنذار المهتم مشبوها . ارتكابه بعد ذلك جريمة سرقة طيه فيها من المحكمة العسكرية . تحقق جريمة العود إلى الاشتباه في حقّه .

(ب) إنذار الاشتباه . مخالفة مقتضاه . إنذار مشبوّه بسبب الاعتداء على النفس . اعتدائه على المال . مخالفة للإنذار . (القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

١ — إنه لما كانت جريمة العود إلى الاشتباه تتحقق ، على مقتضى الشطر الأخير من المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ، بطلب البوليس اعتبار المتهم قد عاد إلى حالة الاشتباه بخالفته مقتضى الإنذار السابق توجيهه إليه ، على أساس ما تجمع لديه من الأسباب الجدية التي تؤيد ظنونه عن أعمال المتهم وأعماله الجنائية نحو ما هو مطلوب منه في النص الابتعاد عنه لكيلا يخلق حوله ظنونا أو شبهات تفيد ولو من بعيد اتصاله به ، وذلك دون حاجة إلى صدور حكم جنائي عليه أو تقديم بلاغ ضده عن واقعة معينة بالذات — لما كان ذلك كذلك فانه يكفي سلامة الحكم في قوله بتحقيق تلك الجريمة أن يكون قد أثبت أن المتهم قد أذنب مشبوها ثم ارتكب بعد ذلك جريمة سرقة حكم عليه فيها من المحكمة العسكرية .

٢ — يكفي قانونا للقول بخالفة إنذار الاشتباه أن يكون الإنذار قد وجه بناء على أى موجب من الموجبات المبينة في المادة ٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ثم يخالف المشبوه المنذر مقتضاه بوقوعه في أى سبب من الأسباب الواردة بالمادة ٩ ولو كان مسمى موجب الإنذار يختلف عن مسمى سبب المخالفة . فان القانون قد اعتبر الموجبات التي ذكرها في المادة ٢ هي والأسباب التي ذكرها في المادة ٩ كلها منتهية إلى وصف واحد ، بالنسبة إلى من تتوافر في حقهم كلها أو بعضها ، هو الذي حرص على أن يعمل على وجوب الابتعاد عنه تحقيقا لمصلحة الجماعة . وإنذا فاذ أذنب المشبوه بسبب الاعتداء على النفس فهو مخالف للإنذار إذا ما اعتدى على المال . لأن الاعتداء ، على النفس كان أو على المال ، باعتباره وليد آفة التزوع إلى الإجرام ، هو الذي أراد الشارع ، ابتغاء لخير المجتمع ، أن يصمد عن الميل نحوه أو عن التوجه إليه .

(٤٢٩)

القضية رقم ١٥١٣ سنة ١٤ القضية

صيلة . مزارة هذه المهمة على خلاف المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ . ثم ولو يعمل واحد من أعمال الصيلة . تجهيز المتهم ولو تذكرة طبية واحدة . يكفي لاعتباره قد تماطى هذه المهمة بغير حق .

إن المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ بنصها في الفقرة الأولى على أنه : " لا يجوز لأى شخص أن يزاول مهنة الصيدلة بالملكية المصرية بأية صفة كانت ما لم يكن حائزا على بكالوريوس من كلية الطب المصرية ومقيدا اسمه بوزارة الصحة العمومية " ، و بنصها في الفقرة الثانية على أنه : " يعتبر مزاولا لمهنة الصيدلة تجهيز أو تركيب أى دواء أو عقار أو مادة تستعمل من الباطن أو الظاهر لوقاية الإنسان أو الحيوان من الأمراض والشفاء منها " — بنصها على هذا وذلك تكون قد دلت في جلاء على أن جريمة مزاوله هذه المهنة تم ولو بعمل واحد من أعمال الصيدلة ، ولا يشترط فيها تكرار تلك الأعمال . فمن ثبت عليه أنه جهز ولو تذكرة طبية واحدة ، ولم يكن ممن توافرت فيه الشروط لمزاوله مهنة الصيدلة فإنه يكون قد تعاطى هذه المهنة بغير حق وتنطبق على فعلته المادة الأولى من القانون المذكور .

(٤٣٠)

القضية رقم ١٥١٤ سنة ١٤ التقضائية

كحول . الحظر المنصوص عليه في المادة الثالثة من المرسوم الخاص برسم الإنتاج على الكحول . خاص بالكحول المحوّل . كحول عادى مخفف . لا عقاب على ذلك .

إن المادة الثالثة من المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ برسم الإنتاج على الكحول صريحة في أن الحظر الذى نصت عليه خاص بالكحول المحوّل (Dénaturé) . فإذا كان الاستفادة من الحكم أن الكحول محل الدعوى لم يكن كحولا محوّلًا بل كحولا عاديا خفف بإضافة بعض المواد إليه ليستعمله المتهم فيما يقتضى ذلك ، فهذه الواقعة لا عقاب عليها .

(٤٣١)

القضية رقم ٣٤ سنة ١٥ التقضائية

إخلاس أشياء مخبوزة . مساءلة الحارس عن عدم تقديم المحبوزات عند طلبها منه لييها في نفس اليوم الذى توقع فيه الخبز . يجب لذلك أن يبين في الحكم بوضوح أن الحارس تسلّم المحبوزات بالفعل وانقطعت صلة مندوب الخبز بها . تمسك المتهم بأنه لم تكن لديه فرصة لتقديم المحبوزات . إدانته لمجرد أنه لم يقدم المحبوزات للبيع . قصور .

إن مسألة الحارس عن عدم تقديم المحجوزات عند طلبها منه لبيعها في نفس اليوم الذي وقع فيه الحجر عليها تقتضي — لخروجها عن المألوف عرفاً والمقتزر قانوناً — أن يبين الحكم في وضوح أن الحارس تسلم المحجوزات بالفعل وانقطعت صلة مندوب الحجر بها نهائياً بحيث لم تعد تحت بصره ولا في متناول يده . فإذا كان الحكم رغم تمسك المتهم بأنه لم تكن لديه فرصة ليقدم المحجوزات ، قد أدانه استناداً إلى ما قاله من : "أن التهمة ثابتة قبل المتهم من محضرى الحجر والتبديد الثابت بهما أنه بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ توقع حجز إدارى على زراعة ذرة مملوكة لثمنهم وفاء لسداد الأموال الأميرية وعين المتهم حارساً عليها وحدد للبيع يوم ٦ نوفمبر وفى هذا التاريخ لم يقدمها للبيع الخ" ، فانه لا يكون قد عني بذلك البيان ويكون قاصراً متعبئاً بقضه .

(٤٣٢)

القضية رقم ٥٠ سنة ١٥ القضائية

جرح . القصد الجنائي في إحداثه . يتحقق بالعلم بأنه يؤلم المجرع . المتهم به ليس من يجهم قانون مهنة الطب . مسئوليته عن الجرح العمد ونتائجه سواء تحقق الغرض الذى قصده بشفاء الجنى عليه أو لم يتحقق . إن كل شخص لا يحميه قانون مهنة الطب ولا يشملته بسبب الإيابة ، يحدث جرحاً بآخر وهو عالم بأن هذا الجرح يؤلم المجرع ، يسأل عن الجرح العمد وما ينتج عنه من عاهة أو موت ، سواء تحقق الغرض الذى قصده بشفاء الجنى عليه أو لم يتحقق .

جلسة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤

برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك رئيس المحكمة وبحضور حضرات : جندي عبد الملك بك وأحمد محمد حسن بك وأحمد على طرية بك وأحمد فهمى إبراهيم بك المستشارين .

(٤٣٣)

القضية رقم ١٢٩٤ سنة ١٤ القضائية

انتهاك حرمة ملك الغير . الحياة المعتبرة قانوناً . محبة مها كان سببها . دخول شخص عقاراً وبقاؤه فيه مدة من الزمن طالته أو قصرت . وجوب احترامها . لا سبيل إلى دفع يده عنها بغير حكم قضائى . دخول شخص منزلاً وبقاؤه فيه شهراً بمحبة أنه اشتراه . امتناعه عن ترك المنزل . لا يصح القول عنه بأنه قصد به منع حياة آخر .

(المادتان ٣٢٢ و ٣٢٤ ع = ٣٦٩ و ٣٧٠)

إن القانون إذ نص في المادتين ٣٦٩ و ٣٧٠ عقوبات على معاقبة " كل من دخل عقارا في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه أو كان قد دخله بوجه قانوني وبقى فيه بقصد ارتكاب شيء مما ذكر " إنما قصد أن يحى حائز العقار من اعتداء الغير على هذه الحيازة ولو كانت لا تستند إلى حق متى كانت معتبرة قانونا . فإذا دخل شخص عقارا وبقى فيه مدة من الزمن ، طالت أو قصرت بحيث يصبح في القانون عدّه أنه حاز العقار فانت حيازته تكون واجبا احترامها ، ولا سبيل إلى رفع يده بغير حكم قضائي . وامتناع مثل هذا الحائز عن الخروج من العقار لا يصبح في القانون اعتباره تعديا على حيازة الغير ، بل هو منه عدم تفريط في حيازته التي اكتسبها . وبناء على ذلك فانه إذا دخل شخص منزلا وبقى فيه شهورا بحجة أنه اشتراه فامتناعه عن ترك المنزل لا يصبح القول عنه بأنه قصد به منع حيازة آخر . لأن الحيازة لم تكن لأخر بل هي له هو .

(٤٣٤)

القضية رقم ١٤٨٥ سنة ١٤ القضاية

قوة الشيء المحكوم فيه . حكم في دعوى مدنية بناء على ورقة . لا يقيد المحكمة الجنائية فيما يتعلق بقوة هذه الورقة . لهذه المحكمة أن تستبعد من الأدلة المروضة عليها متى اقتنعت بأنها مزورة .
للمحكمة الجنائية أن تستبعد من أدلة الدعوى كل ورقة تقدم لها كدليل في الدعوى متى اقتنعت بترورها . ولا يمنع من ذلك أن يكون قد صدر من المحكمة المدنية حكم بناء على هذه الورقة . لأن الحكم المدني لا يقيد المحكمة الجنائية وهي تفصل في جريمة . وإذن فلا تثير على المحكمة إذا هي لم تتوصل على سند بعد اقتناعها بترورها . والقول بخلاف ذلك يؤدي إلى أن تكون الدعوى الجنائية رهينة ما قد يحصل على إضاعتها من الاتفاق بين المتهم والمخني عليه بحصول المتهم ، بموافقة المخني عليه ، من المحكمة المدنية على حكم لمصلحته ، وهذا ما لا يمكن التسليم به .

(٤٣٥)

القضية رقم ١٨٤٧ سنة ١٤ القضية

مواد مخدرة :

(٢) إمسك الدفاتر المذكورة بالمواد ١٨ وغيرها . القصد منه . صيدل . إهماله الدفاتر المخنوم لانتهاه العمل فيه واستعمال دفتر آخر مخنوم لتفيد الجواهر المنصرفة من صيدلته . إدائه بالمادة ٣٥/٤ . صحيفة . تردده على مكتب الصحة لوضع الأختام على الدفاتر التي أخذ يستعمله وعدم حصول تلاصق في المخدرات التي في صيدلته . لا ينفع له . مراعاة النص في إيجاب القيد في الدفاتر الخاص .

(ب) القصد الجنائي في جريمة عدم إمسك الدفاتر المذكورة . يكفى فيه العلم والإرادة .

(ح) إعطاء التقاية العليا للمهن الطبية بما يهتم به أعضاؤها من الجنايات والجنتح . مخالفة هذا الإجراء . لا يترتب عليها أى إعلان .

(القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٠)

(د) حماكة . دهورى عمومية في مواد الجنتح والمخالفات . جواز رفضها من غير تحقيق سابق .

نحصر على أن الواقعة مخالفة . لا يطل إجراءات المحاكمة على اعتبار أن الواقعة جنحة .

١ — إن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمخدرات حين نص في المادة ١٨ على أن كافة الجواهر المخدرة الواردة إلى الصيدلية أو المنصرفة منها يجب قيدها أولاً فأولاً في دفتر خاص للوارد والمنصرف تكون صفحاته مرقومة ومخنومة بختم وزارة الصحة العمومية ، وحين نص في الفقرة الرابعة من المادة ٣٥ على معاقبة " كل صيدلى وكذا ... لا يمسك الدفاتر الخاصة المذكورة بالمواد ١٨ ... أو يحوز أو يحزر جواهر مخدرة بكميات تزيد أو تقل عن الكميات الناتجة أو التي يجب أن تنتج من القيد بالدفاتر المذكورة " — حين نص على هذا وذلك إنما أراد أن توقع العقوبات المخلفة الواردة بالمادة ٣٥ المذكورة على كل صيدلى لم يقيد في الدفاتر الخاص المذكور أولاً فأولاً الوارد والمنصرف من المواد المخدرة على حسب ما جاء في المادة ١٨ ، فان إيجاب مسك الدفاتر لا يمكن أن يكون قد قصد به إلا القيد فيها على النحو الذى يتطلبه القانون . أما اعتبار عدم إمسك الدفاتر جنحة ، وإهمال القيد فيها عند إمساكها مخالفة ، فذلك من شأنه عدم تحقيق الغرض المقصود بالنص ، سواء بالنسبة إلى الصيدلة أو إلى الأشخاص المرخص لهم في الاتجار

في تلك المواد أو في حيازتها . ولا يمكن أن يكون الشارع قد قصد إليه في الظروف التي وضع فيها قانون المخدرات المذكور . وإذن فإذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه أهمل الدفتر المختوم بختم وزارة الصحة لانهاء العمل فيه ، ثم استعمل دفترًا آخر غير مختوم أخذ يقيد فيه الجواهر المخدرة المنصرفة من صيدليته من أول يولييه إلى ٧ أغسطس سنة ١٩٤٣ فإن إدانته بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة ٣٥ تكون صحيحة . ولا يشفع له أنه كان يقيد المواد المخدرة في دفتر التذاكر الطبية المختوم ، أو أنه كان يتردد على مكتب الصحة ليضع له الأختام على الدفتر الذي أخذ يستعمله ، أو أنه لم يحصل منه أى تلاعب في المخدرات التي في صيدليته . وذلك لأن النص صريح في إيجاب القيد في الدفتر الخاص .

٢ — إن القصد الجنائي في جريمة عدم إمساك الدفاتر الخاصة المشار إليها في المادة ٣٥ يكفى فيه — كما هي الحال في سائر الجرائم — العلم والإرادة . ففى تعدد الجنائي ارتكاب الفعل المكوّن للجريمة حتى عليه العقاب حتى ولو كان لم يرم من وراء فعلته إلى أن يسهل للغير مخالفة أحكام القانون في شأن المخدرات . ففى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه لم يقم بواجب القيد في الدفتر فلا مفز من عقابه ، ما دام أنه لم تحمل بينه وبين القيام به قوة قاهرة .

٣ — إن القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٠ حين أوجب على النيابة إخطار النيابة العليا للهن الطبية بما يتهم به أعضاؤها من الجنائيات والجنح لم يرتب على مخالفة ذلك بطلانا .

٤ — إن قانون تحقيق الجنائيات يميز رفع الدعوى العمومية في مواد الجنح والمخالفات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة ، ولو من غير أى تحقيق سابق . فإذا كان المحضر حرر أولا على اعتبار أن الواقعة مخالفة ، فإن ذلك ليس من شأنه أن يبطل لإجراءات المحاكمة التي سير فيها على اعتبار أن الواقعة جنحة .

(٤٣٦)

القضية رقم ٢٦ سنة ١٥ القضائية

مواد مخدرة . حشيش (القنب الهندي) . تعريفه .

إن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ يبين في المادة الأولى الجواهر المعتبرة مواد مخدرة ، وذكر عن الحشيش " القنب الهندي (الحشيش) وجميع مستحضراته ومشتقاته بأى اسم تعرض به في التجارة " ، ولم يذكر غير ذلك . وإذ كان مؤتمر الأفيون الذى انعقد بمدينة جنيف قد انتهى إلى اتفاق دولى فى ١٩ فبراير سنة ١٩٢٥ انضمت إليه الحكومة المصرية فى ١٦ فبراير سنة ١٩٢٦ جاء فى المادة الأولى منه أن المتعاقدين اتفقوا على قبول تعاريف ببعض المواد المخدرة منها القنب الهندي الذى ذكر عنه : " يطلق اسم القنب الهندي على الرؤوس المخففة المزهرة أو المثمرة من السيقان لنبات الكنايس ساتيفا (*Canabis Sativa*) الذى لم تستخرج ملذته الصمغية ، أيا كان الاسم الذى يعرف به في التجارة " ، وإذ كان قانون المخدرات صدر فى ١٤ أبريل سنة ١٩٢٨ بعد الاتفاق المذكور وبعد انضمام مصر إليه ، وهذا فيه كما فى غيره من الأسباب ما يفيد أن الشارع فى قانون المخدرات أراد ، فى صدد القنب الهندي ، أن يلتزم التعريف الوارد عنه فى ذلك الاتفاق — إذ كان ذلك كذلك فإن ما عدا الرؤوس المخففة المزهرة أو المثمرة من السيقان الإناث لذلك النبات لا يعتبر من المواد المخدرة فى حكم القانون المذكور بحيث يعاقب على إحرازه ... الخ بالعقوبات المنصوص عليها فيه . وذلك حتى لو احتوى فى الواقع العنصر المخدر . ووجهة النظر هذه هى التى راعاها الشارع فى وضع القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن منع زراعة الحشيش (القنب الهندي) فى مصر .

(٤٣٧)

القضية رقم ٤٠ سنة ١٥ القضائية

حالة الدفاع الشرعي :

(أ) الاعتداء المستوجب لقيام هذه الحالة . كونه حقيقيا . لا يشترط بصفة مطلقة . يصح أن يكون وهميا .

(ب) وسيلة المدافع لرد الاعتداء . تناسبها مع فعل الاعتداء . تقدير ذلك يكون بعد نشوء حق الدفاع وعلى أساس كون ما وقع من المدافع مبررا تبريرا تاما فحق براءته ، أو تبريرا جزئيا فيعد متجاوزا حد حقه .

(ج) دفاع عن المال . متى يبيح القتل العمد ؟ تساق جدار منزل ليلا . فيه كل معاني الدخول في المنزل يحمل بذاته قربنة الإجماع . يصح لصاحب الدار عمده اعتداء على النفس أو المال . يحس له رده . إطلاق صاحب الدار صارا نارا على المتسلق . إدائته في جنابة الشروع في القتل دون تنفيذ دفاعه على أساس مفهوم المادة ٢٥٠ ع . قصور .

١ — إن القانون لا يوجب بصفة مطلقة لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون الاعتداء حقيقيا ، بل يصح القول بقيام هذه الحالة ولو كان الاعتداء وهميا ، أي لا أصل له في الواقع وحقيقة الأمر ، متى كانت الظروف والملايسات تلتقي في روع المدافع أن هنالك اعتداء جديا وحقيقيا موجها إليه .

٢ — لا يشترط بصفة مطلقة في الدفاع الشرعي أن تكون الوسيلة التي يسلكها المدافع لرد الاعتداء عنه قد استخدمت بالقدر اللازم . فإن النظر إلى هذه الوسيلة من هذه الناحية لا يكون إلا بعد نشوء الحق وقيامه ، وعلى أساس كون ما وقع ممن سلكها مبررا تبريرا تاما أو جزئيا . فإذا كان ما وقع منه مبررا تبريرا تاما فقد حقت براءته ، وإلا فانه يعد متجاوزا حدود حقه في الدفاع ، ويعامل على هذا الأساس فيعاقب بعقوبة مخففة باعتباره معذورا .

٣ — إن المادة ٢٥٠ من قانون العقوبات تنص على أن حق الدفاع الشرعي عن المال لا يجوز أن يبيح القتل العمد إلا إذا كان مقصودا به دفع أحد الأمور الآتية : " أولا ... وثانيا ... وثالثا — الدخول لیسلا في منزل مسكون أو في أحد ملحقاته . ورابعا — فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان

لهذا التخوف أسباب مقولة "، فإذا كان الثابت بالحكم أن المجنى عليه تساق جدار منزل المتهم ليلا ليدخل فيه ، وأن المتهم حين شاهده على هذه الحالة وهو فوق السطح أطلق عليه القذوف الناري بقصد قتله ، فإنه لما كان الإقدام على تساق جدار المنزل توافر فيه بلا شك جميع معاني الدخول في المنزل ، ثم لما كان النص المتقدم ذكره لا يشترط في عبارة صريحة أن يكون الدخول بقصد ارتكاب جريمة أو فعل آخر من أفعال الاعتداء ، وهذا مفاده بالبداهة أن القانون يعتبر أن دخول المنازل ليلا بتلك الطريقة يحمل بذاته قرينة الإجرام بحيث يصح لصاحب الدار أن يعدّه اعتداء على المال أو النفس أو فعلا يخوف منه الأذى ويحق له ردّه كما ترد سائر الاعتداءات ما لم يعمّ الدليل على أنه كان يعلم حق العلم أن الدخول الذي يقول بأنه كان يرده قد كان في نظره بريئا خاليا عن فكرة الإجرام — لما كان ذلك كله كذلك فإن الحكم بادانة هذا المتهم في جناية الشروع في القتل من غير أن تفند المحكمة دفاعه على ضوء ما تقدم يكون قد شابه القصور في بيان الأسباب التي بنى عليها .

(٤٣٨)

القضية رقم ٥٤ سنة ١٥ القضائية

- (أ) نقض وإبرام . اختصاص محكمة النقض بالفصل في الموضوع عند نقض الحكم لثاني مرة .
يترتب على ما يقع بالفعل بنقض النظر من المتز عنه في الحكم . عدم بيان المحكمة في حكمها أن فصلها في الدعوى إنما كان مجتّدا بعد نقض الحكم السابق صدوره فيها . لا يعيب الحكم .
(ب) تطابق الحكم المطعون فيه مع الحكم الذي سبق صدوره في الدعوى ونقضه . لا يصح الاستدلال به على أن هذا الحكم صدر ارتكبا على قضاء الهيئة التي نقض حكمها .

١ — إن عدم بيان المحكمة في حكمها أن فصلها في الدعوى إنما كان مجتّدا بعد نقض الحكم السابق صدوره فيها لا يعيب الحكم مادامت هي قد جرت بالفعل مجرى إعادة المحاكمة . ولا يغير من هذا ما قد يقال من أن الحكم لو اشتمل على هذا البيان لكفى ذلك ليكون الفصل في موضوع الدعوى من اختصاص محكمة النقض إذا هي قضت بنقض الحكم لثاني مرة ، لأن هذا الاختصاص إنما يترتب على حقيقة ما يقع بالفعل بنقض النظر من التتويه عنه في الحكم .

٢ - إن تطابق الحكم الجديد في أغلب مواضعه مع الحكم القديم الذي سبق صدوره في الدعوى وقضى بنقضه - ذلك لا يصح الاستدلال به على أن المحكمة قضت في الدعوى وأوقعت العقوبة التي قضت بها أرتكانا على قضاء الهيئة الأخرى التي تقض حكمها . إذ أن غاية ما يدل عليه ذلك هي أن المحكمة رأت في العبارات التي أخذتها عن الحكم الأول ما يغنيها عن تحرير عبارات جديدة من عندها لأداء المعنى الذي قصدته هي بعد أن سمعت الدعوى .

(٤٣٩)

القضية رقم ٥٩ سنة ١٥ القضائية

اختلاس أشياء محجوزة . منع التنفيذ على المحجوز أو وضع العوائق في سبيل التنفيذ على شكل حجز قضائي صوري . تمام الجريمة . تغيير شخص زوجته في الجرز على منقولات محجوز عليها وتمكينها من بيعها في غيبة الحاضرة الأولى وبغير علمها وتوصل بهذه الإجراءات الصورية إلى إعاقة التنفيذ . اعتباره مختلسا . في محله .

إن جريمة اختلاس المحجوزات تتم بمجرد منع التنفيذ على الأشياء المحجوزة أو وضع العوائق في سبيله ولو كان ذلك في شكل حجز قضائي، متى كان هذا المحجز قد وقع صوريا لمنع بيع المحجوزات تنفيذا لمقتضى الجرز . فإذا كان الثابت أن المتهم سخر زوجته المحجز على المنقولات موضوع الاختلاس، ومكنها من بيعها في غيبة الحاضرة الأولى وبغير علمها، وتوصل بهذه الإجراءات الصورية إلى إعاقة التنفيذ، فإن اعتباره مختلسا لا مخالفة فيه للقانون .

(٤٤٠)

القضية رقم ٦١ سنة ١٥ القضائية

إجراءات . أساس المحاكمة الجنائية . التحقيقات التي يجب أن تجريها المحكمة بنفسها . قضاء المحكمة الدرجة الأولى بالإدانة اعتمادا على أحوال الشهود في التحقيقات الأولية . تمسك الدفاع أمام المحكمة الاستئنافية بوجوب سماع الشهود . تأييد الحكم المستأنف لأسبابه بمقولة إن الدفاع لم يتمسك بسماع الشهود أمام محكمة الدرجة الأولى . حكم خاطئ .

لأنه لما كان الأصل في المحاكمة الجنائية أن تنبنى على التحقيقات التي يجب على المحكمة أن تجريها بنفسها، فإنه إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد قضت بإدانة المتهم في الجريمة المستندة إليه معتمدة في ذلك على ما شهد به الشهود في التحقيق الابتدائي دون أن تسمعهم بنفسها، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فقضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه مع ما تمسك به الدفاع أمامها من وجوب سماع الشهود فذلك منها يكون خطأ. ولا يشفع لها في هذا الخطأ قولها إن الدفاع لم يتمسك بسماع الشهود أمام محكمة الدرجة الأولى، فإن تمسكه أو عدم تمسكه لا تأثير له فيما هو واجب عليها إجراؤه من التحقيق.

(تم تفرغت الهيئة فرأىها حضرة جندى بك وكلها حضرة الجزائرلى بك بدلا من حضرة سيد مصطفى بك)

(٤٤١)

القضية رقم ١٤٨٠ سنة ١٤ سنة القضائية

وصف التهمة. رفع الدعوى العمومية على المتهم بالاختلاس. وصف التهمة يفيد أنه حصل على أموال مودعة في بنك بطريقة تقديم شيكات مزورة المخدع بها العامل المختص. اعتبار المحكمة الاستئنافية هذه الواقعة نصبا. لا جناح عليها فيه.

إذا كان وصف التهمة، كما رفعت بها الدعوى العمومية، واضحاً فيه أن المتهم أسند إليه أنه حصل على أموال النقابة الزراعية المودعة في بنك مصر بطريقة تقديم شيكات مزورة المخدع بها العامل المختص وسلمه تلك الأموال بناء عليها، فإنه لما كانت هذه الأفعال تشتمل على جميع العناصر القانونية المكونة لجريمة النصب لا يكون على المحكمة الاستئنافية جناح إذا هي غيرت وصفها القانوني من اختلاس إلى نصب ولم تحكم بعقوبة أشد من المنصوص عليها في القانون للجريمة المرفوعة بها الدعوى.

(٤٤٢)

القضية رقم ١٨٤٥ سنة ١٤ القضية

(أ) قاض . وكيل نيابة . صدر مرسوم بتعيينه قاضيا . لا يستطيع أن يشغل بوظيفة القضاء إلا بإبلاغه المرسوم وحلفه اليمين . (المادتان ١٥٧ و ١٥٨ من قانون استقلال القضاء)

(ب) سرقة أوراق مرافعة قضائية أو اختلاسها أو إتلافها . الأفعال المادية التي يعاقب عليها بمقتضى المادة ١٥٢ ع . حفظ الشيء . في مخزن عام أو تسليمه إلى شخص ما أو يحفظه ولم يكن محفوظا في مخزن عام . حكمهما واحد . تطبيق حكمها على الحافظ وصل غير الحافظ . الحافظ يعتبر فصله جناية . غير الحافظ فعله جنحة . كاتب محكمة . تسلبه ملف قضية من كاتب الجلسة المختص . نقله إليها منزله . اختلاس أوراق أو مستندات منها . اختلاس لا سرقة . (المادتان ١٥١ و ١٥٢ ع)

١ — إن ما نص عليه في المادة السابعة من قانون استقلال القضاء من أن التعيين في وظائف القضاء يكون بمرسوم — ذلك لا ينفى أن وكيل النيابة العمومية الذي صدر مرسوم بتعيينه قاضيا يبقى على وظيفته الأولى حتى يبلغ له المرسوم ويحلف اليمين المنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون نفسه ، إذ هو قبل ذلك لا يستطيع أن يشغل بوظيفة القضاء .

٢ — إن الشارع إذ نص في المادة ١٥٢ عقوبات على عقاب من سرق أو اختلس أو ألتف شيئا مما ذكر في المادة ١٥١ قد أراد العقاب على كل استيلاء يقع بطريق الغش أيا كان نوعه ، أى سواء أكان سرقة أم اختلاسا ، ومهما يكن الباعث عليه ، أى سواء أكان الغرض منه تملك الشيء أو إتلافه . ولئن كان النص الفرنسي للسادة لم يرد فيه لفظ (détournement) الذي يفيد معنى الاختلاس بل ورد فيه لفظا (soustraction) و (enlèvement) ، وترجمتهما السرقة والأخذ ، بدلا من لفظي السرقة والاختلاس الواردين في النص العربي ، إلا أنه مما لا شك فيه أن الاختلاس داخل في حكم المادة ١٥٢ المذكورة : (أولا) لأن النص العربي هو النص الذي يعول عليه في حالة وجود خلاف بينه وبين النص الفرنسي . (وثانيا) لأن المادة تعاقب الحافظ للأشياء إذا ارتكب فعلا من الأفعال

الواردة بها ، والسرقه لا يتصور وقوعها ممن يكون حائزا الشيء من قبل فلا بد أن يكون المقصود هو اختلاسه إياه . وهذا هو التفسير الصحيح الذي فسره القضاء والفقه في فرنسا المادتين ٢٥٤ و ٢٥٥ من قانون العقوبات الفرنسي اللتين نقلت عنهما المادتان ١٥١ و ١٥٢ من قانون العقوبات المصري . وهما أيضا قد وردت فيهما ألفاظ (enlèvement, soustraction, destruction) ولم يرد فيهما لفظ (détournement) . هذا فيما يختص بالأفعال المادية التي يعاقب عليها القانون في المادة ١٥٢ . أما فيما يختص بشرط حفظ الشيء في مخزن عام أو تسليمه إلى شخص مأمور بحفظه فما تبغى ملاحظته أن القانون ينص على حالتين حكمهما واحد : الحالة الأولى كون الشيء محفوظا في مخزن عام ، أى في مكان عام أعد لحفظ الأوراق والسندات ... الخ . والحالة الثانية كون الشيء مسلما إلى شخص مأمور بحفظه ولو لم يكن موضوعا في مخزن عام . وإذن فإن تطبيق المادة ١٥٢ لا يستلزم حتما وجود الشيء في مخزن عام معد لحفظه بل يجوز تطبيقها متى كان الشيء قد سلم إلى شخص مأمور بحفظه أينما كان مكان الحفظ ، كما أنه لا يستلزم وقوع فعل الاختلاس أو الإلتاف ... الخ من الحافظ بل يطبق حكمها على الحافظ وغير الحافظ . مع هذا الفارق وهو أن الحافظ يعاقب بعقاب أشد ويعتبر فعله جنائية ، أما غير الحافظ ففعله جنحة . وإذن فإذا اختلس أحد موظفي المحكمة أوراقا ومستندات من ملف قضية جنحة بعد تسلمه من كاتب الجلسة المختص بحفظه ، فإنه يعد مختلسا لأوراق مرافعة قضائية وسندات كانت مسلمة إلى شخص مأمور بحفظها ، ويقع تحت طائلة المادة ١٥٢ ولو كان الاختلاس لم يتم إلا بعد أن نقل القضية إلى منزله . واعتبار هذه الواقعة سرقة بمقولة إن يد الموظف على ملف القضية كانت عارضة غير صحيح في القانون ، مادام الثابت أنه تسلم الملف ليطلع عليه شخصيا بمنزله ولبت في حيازته أياما ، مما يجعل يده على الملف يد أمين . لكن هذا الخطأ في الوصف لأن تأثيره في الإدانة ؛ لأن السرقة والاختلاس والإلتاف في المادة ١٥٢ ع حكمها جميعا واحد .

(٤٤٣)

القضية رقم ٤٢ سنة ١٥ القضائية

(أ) إثبات . استناد الحكم إلى دليل وهمي . ففسده . إقرار من محام . لا يصحح أن يؤخذ به المتهم شخصيا .

(ب) استئناف . الاستئناف المرفوع من النيابة . لا يكون له تأثير في الدعوى المدنية . مدع مدني . عدم رفضه استئنافا عن الحكم الصادر في الدعوى . لا يجوز للحكمة الاستئنافية أن تحكم له بتعويض على المتهم .

١ — إذا أدانت المحكمة المتهم (وهو محام) في جريمة تهديد مبلغ ادعى الخفي عليه أنه سلمه إليه على ذمة دفعه رسما لاستئناف حكم قائلة إنه صدر منه إقرار بتسليمه هذا المبلغ ثم عدل عنه بعد أن تبين عدم صدق ما أدعاه من أنه ورده لقلم الكتاب ؛ وذلك دون أن يكون في الدعوى من إقرار سوى ما قاله المحامي الحاضر معه من "أنه منسوب للتمهم أنه لم يرفع الاستئناف في حين أنه رفعه" ، فإن الحكم يكون قد استند إلى دليل وهمي لا وجود له . إذ فضلا عن أن هذا القول من جانب محامي المتهم لا يتضمن الإقرار بتسليم المبلغ المدعى اختلاسه فإنه لا يصح أن يؤخذ به المتهم شخصيا .

٢ — إن استئناف النيابة لا يصح قانونا أن يتعدى الدعوى الجنائية ولا يمكن أن يكون له تأثير في الدعوى المدنية . فإذا كان الثابت أن النيابة ، دون المدعى بالحقوق المدنية ، هي التي استأنفت الحكم الابتدائي فلا يجوز للحكمة الاستئنافية أن تحكم للدعي بتعويض على المتهم ، لأنه مادام لم يرفع استئنافا فإن الحكم الابتدائي يصير نهائيا بالنسبة إليه .

جلسة أول يناير سنة ١٩٤٥

برئاسة حضرة صاحب السعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات : جندى
عبد الملك بك وأحمد محمد حسن بك وأحمد علي علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٤٤٤)

القضية رقم ٥ سنة ١٥ القضائية

ضرب . النتائج المحتمل ترتبها على الإصابة التي أحدثها المتهم . يجب قانوناً أن يحمّلها . إهمال المجنى
عليه في العلاج . (المادة ٢٠٠ ع = ٢٣٦)

من يرتكب فعل الضرب عمداً يجب قانوناً أن يتحمل المسؤولية عن النتائج
المحتمل ترتبها على الإصابة التي أحدثها ، إذ هو كان عليه أن يتوقعها وقت ارتكابه فعله .
فاذا كان الحكم قد سأل المتهم عن وفاة المجنى عليه بناء على ما ثبت لدى المحكمة ،
للاعتبارات التي أوردتها في حكمها ، من أن وفاة المجنى عليه إنما نتجت عن تقبّح
الجرح ووصول عدواه إلى المخ ، مما هو من المضاعفات المعروفة في مثل الإصابات
التي أحدثها به المتهم ، فذلك منها صحيح . ولا يغير منه أن يكون هناك إهمال في علاج
المجنى عليه مادامت فعلة المتهم كانت هي العامل الأول الذي لولاه لما حصلت الوفاة .

(٤٤٥)

القضية رقم ٧ سنة ١٥ القضائية

تزوير . استنتاج أن التزوير وقع بطريق التوقيع بخط مزور . كون التزوير قد وقع بخط خصيصاً
أو بطريق التوقيع على المحرر خلسة بالخطم الحقيقي للجنى عليه . يسوى . ليس على المحكمة في الحالة الأخيرة
أن تتحقق كيفية حصول التهم على الخطم . (المادة ١٨٣ ع = ٢١٥)

مضى كانت المحكمة قد ذكرت في حكمها أن جريمة التزوير التي أداها المتهم
فيها وقعت بطريق التوقيع بخط مزور فلا يهم أن يكون التوقيع قد حصل بخط
أصطنع خصيصاً لهذا الغرض أو أنه كان خلسة بالخطم الحقيقي للجنى عليه ، لأن
المؤدى واحد . وليس على المحكمة في الحالة الأخيرة أن تتحقق كيفية حصول التهم
على الخطم مادامت هي قد اقتنعت من وقائع الدعوى وأدلتها بتزوير التوقيع .

(٤٤٦)

القضية رقم ٨١ سنة ١٥ القضائية

(أ) تفتيش - إلقاء المتهم بالحقيبة التي كان يحملها في مياه التربة على إثر سؤاله عما هو فيها من أوباشي البوليس ومن معه من رجال الداورية قبل أن يسكوا به أو يهجموا بالقبض عليه . ذلك تخل منه عن حيازتها . رجال الحفظ بل عليهم أن ينتشلوها ويقدموها لجهة البوليس . فصعابها ذلك . لا يعتبر تفتيش بغير إذن . ظهور مختدرفيا . التخل عنها يعتبر حيثئذ في حالة تلبس .

(ب) تعدد الجرائم . ارتباط بعضها ببعض . تقدير موضوعي . توقيع المحكمة عقوبة عن كل جريمة . معناه أنها لم تجد ارتباطا بينها بالمعنى المقصود في المادة ٣٢ ع . لا تدخل لمحاكمة القبض .

١ - إن إلقاء المتهم بالحقيبة التي كان يحملها في التربة على إثر سؤاله بمعرفة أوباشي البوليس ومن كان معه من رجال الداورية عن صاحبها وعما هو بداخلها يجعل رجال الحفظ هؤلاء بل يوجب عليهم أن ينتشلوها من الماء ويضعوا أيديهم عليها بما فيها تمهيدا لتقديمها لجهة البوليس . ولا يصح للتهم في هذه الحالة أن يدعى أنهم أخذوها منه أو قتشوا متاعه الذي كان يحمله . لأن إلقاءه بالحقيبة ، على نحو ما فعل ، قبل أن يسك به أحد أو يهجم بالقبض عليه ، يعتبر تخليا منه عن حيازتها بل تركا للملكية فيها ، ويحول بالتالي كل من يجدها أو يقع بصره عليها أن يلتقطها ويقدمها لجهة الاختصاص . فإذا هم فتحوها بعد ذلك وجدوا فيها مختدرا فإن المتهم يكون في حالة تلبس بأحرازه . ولا يقبل منه النفي عليهم بأنهم أجروا تفتيشا بغير إذن من سلطة التحقيق ما داموا في ذلك - والحقيقة لم تكن مع أحد ولا لأحد - لم يعتدوا على حرمة من الحرمات أو حرية من الحريات .

٢ - إن تعرف وحدة الغرض في الجرائم عند تعددها ، وتقدير مدى ارتباطها بعضها ببعض ، وقابلية الارتباط أو عدم قابليته للتجزئة في صدد تطبيق المادة ٣٢ ع - كل ذلك من شأن محكمة الموضوع وحدها . فإذا ما هي حكمت بعقوبة لكل جريمة فإن ذلك منها معناه أنها لم تر أن هناك ارتباطا بالمعنى المقصود في المادة المذكورة . وما دام ما ارتأته من ذلك سائقا في حد ذاته فلا يصح أن يطلب إلى محكمة القبض أن تتدخل فيه .

(٤٤٧)

القضية رقم ٨٥ سنة ١٥ القضائية

شاهد . قرار المحكمة من تلقاء نفسها إعلان شاهد لمحضر أمامها . تأجيل الدعوى أكثر من مرة لحضوره . اعتذاره من عدم الحضور . عدم تمسك النيابة أو المتهم بضرورة حضوره . استثناء المحكمة عنه والفصل في الدعوى دون سماعه . لا خطأ . ذلك ليس حكما تمهيدا . هو قرار تحضيري لا تتولد عنه حقوق الخصوم .

إذا كان الدفاع لم يطلب إلى المحكمة سماع شهود أو إجراء معاناة بل كانت هي من نفسها التي رأت إعلان الشاهد ليحضر أمامها ، ولكنه لم يحضر على الرغم من تأجيل الدعوى أكثر من مرة لحضوره ، ثم لما اعتذر أخيرا عن عدم إمكانه الحضور ولم يبد من النيابة أو المتهم تمسك بضرورة سؤاله ، استغنت المحكمة عنه وفصلت في الدعوى دون أن تسمعه ، فهذا جائز ولا خطأ فيه ، ما دامت المحكمة هي التي رأت من تلقاء نفسها أن تسمع الشاهد ثم رأت فيما بعد أن ظهور الحقيقة لا يتوقف حتما على سماعه ، وما دام الأمر الذي أصدرته مع تلك الملاحظات لا يعد حكما تمهيدا بل هو قرار تحضيري في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة فيها لا تتولد عنه حقوق الخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

جلسة ٨ يناير سنة ١٩٤٥

برئاسة حضرة صاحب السعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : جدى عبد الملك بك وأحمد محمد حسن بك وأحمد على طوبية بك وأحمد فهمى إبراهيم بك المستشارين .

(٤٤٨)

القضية رقم ١٥٩٤ سنة ١٤ القضائية

بلاغ كاذب . بحجز المبلغ عن إثبات الوقائع المبلغ عنها . أخذه دليلا على كذبتها . ليس ذلك صحيحا على إطلاقه . قياس مقدم البلاغ على من يقذف في حق المواطنين العموميين . قياس مع الفارق . تبرئة المتهم من تهمة البلاغ الكاذب بناء على أن مجزءه عن إثباتها لا ينض دليلا على كذبتها . لا خطأ فيه .

(المادتان ٢٦٣ و ٢٦٤ ع = ٢٠٥ و ٢٠٤)

إن القول في جريمة البلاغ الكاذب بأن بحجز المبلغ عن إثبات الوقائع المبلغ عنها يؤخذ دليلا على كذبتها ليس صحيحا على إطلاقه . لأن التبليغ عن الجرائم من الحقوق

المخولة للأفراد بل هو من الواجبات المفروضة عليهم . وقد نصت المادة ٣٠٤ ع على أنه لا يحكم بقوّة تاعلى من يخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الإداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله . وتحقيق البلاغات والبحث عن صحتها وكذبها من شأن السلطة الموكل إليها إجراء التحقيقات الجنائية . وقد نصت المادة ٢٩ من قانون تحقيق الجنائيات على أنه : " إذا رأت النيابة العمومية من بلاغ قدّم لها أو محضر مخزور بمعرفة أحد رجال الضبط أو من أى إخبار وصل إليها وقوع جريمة فعليها أن تشرع في إجراءات التحقيق التي ترى لزومها لظهور الحقيقة بناء على أوامر تصدرها إليهم بذلك ... " . وتلك السلطة مقترن لها في سبيل التحقيق أن تفحص المنازل والأشخاص ، وأن تعانين الأمكنة وتجمع الأدلة المادية ، وتندب الخبراء ، وتستجوب المتهمين فتحصل منهم على أدلة لهم أو عليهم ، وتسأل الشهود ، سواء في ذلك من يقول عنهم مقدم البلاغ أو غيرهم ، إلى آخره ، مما مفاده بالبداية أن مقدم البلاغ ليس هو وحده المطالب بالإثبات وإن كان لا مانع من سؤاله أثناء عملية التحقيق عما يكون لديه من أدلة على صحة بلاغه حتى إذا قال بعدموله عنه أو إنه لا دليل لديه على صحتها ، فإن النيابة تسير في إجراءاتها وتحقق الأدلة التي يوفقها عملها هي إليها . فإن انتهى تحقيقها إلى ثبوت صحة البلاغ فيها وإلا عدت الواقعة التي قدّم البلاغ عنها غير ثابتة ، لا على أساس أن المبلغ عجز عن إثبات بلاغه بل على أساس أنها هي لم توفق إلى الإثبات من واقع الأدلة التي حصلت عليها ، ومنها ما يمكن المبلغ أن يتقدم به . ولذلك فانه في الشرائع الأخرى لا ترفع دعوى البلاغ الكاذب على المبلغ إلا إذا ثبت عدم صحة البلاغ بقرار أو حكم قضائي يصدر بناء على تحقيق أو دعوى في خصوص الجريمة المبلغ عنها . وهذا القرار أو الحكم لا يمكن بداهة أن يكون أساسه عجز المبلغ عن إثبات بلاغه وإنما أساسه أن سلطة الاتهام لم تتوصل إلى إثبات وقوع الواقعة من المتهم . وعلى هذا فإن قياس من يقدم البلاغ عن الجريمة إلى الحكام المختصين بالتحقيق على من يقذف علنا في حق الموظفين العموميين يكون قياسا مع الفارق . لأن القانون في صدد

الطعن على الموظفين قد جاء بنص صريح يوجب على من نشر المطاعن أن يقيم الدليل على صحتها، وما ذلك إلا لما ارتآه الشارع، للغرض السامى الذى قصد إلى تحقيقه، من أن مصلحة الجماعة تقتضى بأن المطاعن لا يصح أن تساق علنا وجرافا على موظفى الدولة ما لم يكن الطاعن تحت يده الدليل على صحتها. وذلك على خلاف التبليغ عن الجرائم، فإن الشارع لا يمكن أن يكون قد قصد منع التبليغ ما لم يكن المبلغ واقفا من صحة البلاغ بناء على أدلة لديه، إذ ذلك لو كان من قصده لكان من شأنه الإضرار بالمصلحة أى إضرار. وإذن فإن المحكمة إذا رأت من الأدلة القائمة فى الدعوى والتى فصلتها فى حكمها أنها لا تستطيع القطع بكذب الوقائع التى تضمنها البلاغ، وأن عجز المبلغ عن إثباتها لا ينهض دليلا على كذبها، وبناء على ذلك برأته من تهمة البلاغ الكاذب، فلا يصح أن ينبنى عليها أى خطأ.

المحكمة

وحيت إن مبنى الطعن المقدم من المدعى بالحقوق المدنية أن الحكم الاستثنائى المطعون فيه حين قضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية لم يفتد أسباب الحكم الابتدائى القاضى بالعقوبة والتعويض. فقد صرف النظر عن تحقیقات البوليس بمقولة إنها قاصرة عن إظهار الحقيقة دون أن يوضح هذا القصور ومداه وأثره فى الإثبات، ولم يذكر شيئا عن تحقیقات المحكمة ولا عن الأدلة الأخرى التى اعتمد عليها الحكم الابتدائى. ثم إنه قال إنه لأجل ثبوت جريمة البلاغ الكاذب يجب أن يثبت كذب الوقائع الواردة فى البلاغ، وإنه لا يؤخذ من عجز المدعى عن إثباتها دليل على أنها مكذوبة. وهذا القول، فضلا عن مخالفته لما استقر عليه القضاء، فإنه يخالف الواقع. إذ الثابت من أقوال الشهود الذين استدلى بهم المطعون ضدهم أنفسهم فى بلاغاتهم أن الوقائع الواردة فى تلك البلاغات كلها مكذوبة، بل إن البلاغات نفسها مزورة. ولذلك يكون الحكم المطعون فيه قاصرا فى بيان الأسباب التى أقيم عليها ويتعين نقضه.

وحيث إن واقعة الدعوى، كما يؤخذ من الحكيين الابتدائي والاستئنافي، تحصل في أن المطعون ضدهم الثلاثة أبلغوا مأمور مركز أجا بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٢ بأن الطاعن يبيع السكر بثن يزد على السعر المقرّر، وأنه يخترنه في منزله، وأنه تسلم كمية السكر المخصصة لتجارته من المركز بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٢ وامتنع عن بيعها، وأنهم سبق أن قدموا شكويين الأولى بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٢ إلى مدير الدقهلية، والأخرى بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٢ إلى رئيس النيابة فلم يعمل تحقيق فيهما. وقد اعتمد الحكم الابتدائي في القول بكذب البلاغ على أن الأشخاص الذين نسب إليهم في الشكوى المقدمة من المطعون ضدهم أنهم اشتروا بثن يزد على السعر المقرّر وقدموا شكوى ضد الطاعن، نفوا جميعا ما نسب إليهم إذ قالوا إنهم لم يقدموا أية شكوى ولا يعلمون أن الطاعن يبيع بثن أزيد من السعر الجبري. كما استند إلى اعتراف المطعون ضده الأول بأنه هو الذي كتب بخطه جميع التوقيعات التي على البلاغ اعتمادا على أنه سبق أن تقدّمت منه ومن باقي المطعون ضدهم شكوى أخرى، وعلى أنه ثبت من التحقيق الذي أجراه البوليس أن التبليغ كان غير صحيح، وثبت من دفتر الطاعن أن المطعون ضده الأول اشترى منه نصف أفة من السكر بثن لا يزد على السعر المقرر لا أفة بثن يزد على ذلك السعر كما يزعم المطعون ضده المذكور. وأن الطاعن أشرف في نهاية حسابه بعدم معاملة المطعون ضده المذكور في المستقبل لسوء معاملته، وأن المطعون ضده الثالث لم يستطع لافي التحقيق ولا أمام المحكمة إثبات أنه اشترى أقتى سكر من الطاعن بثن يزد على السعر المقرر، وأن المطعون ضده الثاني اعترف في الجلسة بأنه الكاتب للشكوى بخطه دون أن يوقع عليها بامضاءه. ثم قال إنه "يؤخذ من مجموع ما تقدّم أن المتهمين الثلاثة (المطعون ضدهم) كوّنوا عصابة ضد الخبي عليه (الطاعن) وقدموا بلاغهم الكاذب وهم يعلمون كذبه ومع سوء القصد وبنية الإضرار. وثبت كذبهم وعدم استطاعتهم تقديم أى دليل على صحة اتهامهم للخبي عليه، سواء أكان في التحقيق أم أمام هذه المحكمة، سوى أقوال أرسلوها وقد أنكرها عليهم من زعموا أنهم اشتروا

من الخفى عليه بالسعر الزائد قانوناً . أما الحكم المطعون فيه فقد استند في قضائه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إلى ما قاله من : " أن الشكويين الأولين قد أحيلنا إلى مركز أجا ، وبالإستعلام عما تم فيهما ردّ المركز بعدم استدلاله عليهما . وأن اختفاء هاتين الشكويين وعدم معرفة ما تم بشأنهما يحول دون القطع بكذب ما جاء بهما . وأن ضياع الشكويين كان له أثره في نفوس الشاكين . من ذلك أن عبد الفتاح حبروش أحد الشاكين عند ما سئل في ما أسند إلى المدعى بالحق المدني ، ولما ووجه بالشكوى التي تتحمل توقيعه والمرسلة إلى معالي وزير التوين أقرّ بصدورها منه . وأنه نسب إلى المدعى بالحق المدني (الطاعن) أنه يحتزن السكر وأنه امتنع عن بيع السكر المسلم إليه في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٢ . وهذه الوقائع لم يتناولها تحقيق . وأنه لأجل ثبوت جريمة البلاغ الكاذب يجب أن يثبت كذب الوقائع الواردة في البلاغ ، ولا يؤخذ من عجز المدعى عن إثباتها دليل على أنها مكذوبة . خصوصاً وأنه يلاحظ أن التحقيقات التي أجراها البوليس كانت قاصرة عن إظهار الحقيقة ، والتحقيقات التي أجرتها محكمة أول درجة جاءت متناقضة ، وأن الشكوى المؤرخة ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٢ أعيدت إلى النيابة دون تحقيق . وأنه يلاحظ أن محقق البوليس كان متشعباً بكذب البلاغات إلى حدّ أنه أثبت ذلك في محضر تحقيق الشكوى الوحيدة التي تناولها التحقيق . وأنه تبين من كل ما تقدّم أن كذب البلاغات المقدمة من المتهمين (المطعون ضدهم) غير مقطوع به . ومن ثم تكون التهمة المنسوبة إليهم على غير أساس " .

وحيث إنه يبين مما تقدّم أن المحكمة الاستئنافية قد رأت - بناء على الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها - أنها لا تستطيع القطع بكذب الوقائع التي تضمنتها البلاغات موضوع الدعوى . ومتى كان الأمر كذلك فإن الحكم يكون سليماً ولا عيب فيه من النواحي المشار إليها في أسباب الطعن . أما قول الطاعن بأن عجز المبلغ عن إثبات الوقائع المبلغ عنها يؤخذ دليلاً على كذبها فهو قول غير صحيح على إطلاقه ، ذلك لأن التبليغ عن الجرائم من الحقوق المخولة للأفراد بل من الواجبات

المفروضة عليهم ، فكل من علم بوقوع جريمة يجب عليه أن يبلغ عنها السلطة المختصة بالتحقيق . وقد نصت المادة ٣٠٤ من قانون العقوبات على أنه لا يحكم بعقوبة ما على من يخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الإداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله . وتحقيق البلاغات والبحث عن صحتها أو كذبها من شأن السلطة الموكول إليها إجراء التحقيقات الجنائية . فقد نصت المادة ٢٩ من قانون تحقيق الجنايات على أنه ” إذا رأت النيابة العمومية من بلاغ قدّم لها أو محضر محرر بمعرفة أحد رجال الضبط أو من أى إخبار وصل إليها وقوع جريمة فعليها أن تشرع فى إجراءات التحقيق التى ترى لزومها لظهور الحقيقة بناء على أوامر تصدرها إليهم بذلك ... “ . ومقرّر لها فى سبيل ذلك أن تفتش المنازل والأشخاص ، وأن تعاین مكان الحادث ، وتجمع الأدلة المادية ، وتندب خبراء ، وتستجوب المتهمين وتحصل منهم على أدلة لهم أو عليهم ، وتسأل الشهود سواء منهم من يقول عنهم مقدّم البلاغ أو غيرهم ، إلى آخره . ومفاد ذلك بالبدهة أن مقدّم البلاغ ليس هو وحده المطالب بالإثبات وإن كان ذلك لا يمنع من سؤاله أثناء عملية التحقيق عما يكون لديه من أدلة على صحة بلاغه ، حتى إنه لو قال يعدوله عنه أو إنه لا دليل لديه على صحته ، فإن النيابة تسيّر إجراءاتها وتحقق الأدلة التى توفى هى إليها . فإذا اتهمى تحقيقها إلى ثبوت صحة البلاغ كان بها وإلا عدت الواقعة التى قدّم البلاغ عنها غير ثابتة ، لاعلى أساس أن المبلغ عجز عن إثبات بلاغه بل على أساس أنها هى التى لم توفى إلى الإثبات من واقع الأدلة التى حصلت عليها ، ومنها ما أمكن المبلغ أن يتقدّم به . ولذلك نجد فى الشرائع الأخرى أن دعوى البلاغ الكاذب لا ترفع على المبلغ إلا إذا ثبت عدم صحة البلاغ بقرار أو حكم قضائى يصدر بناء على تحقيق أو دعوى فى خصوص الجريمة المبلغ عنها . وهذا القرار أو الحكم لا يمكن أن يكون أساسه عجز المبلغ عن إثبات بلاغه ، وإنما أساسه عجز سلطة الاتهام عن إثبات وقوع الواقعة من المتهم . ومتى تقرّر ذلك فإن قياس من يقدر البلاغ عن الجريمة إلى الحكام المختصين بالتحقيق بمن يقذف علنا فى حق الموظفين العموميين يكون

قياساً مع الفارق . لأن القانون في صدد الطعن على الموظفين قد جاء بنص صريح
يوجب على من نشر المطاعن أن يقيم الدليل على صحتها ، وما ذلك إلا لما ارتآه
الشارع ، للفرض السامى الذى قصد إلى تحقيقه ، من أن المصلحة العامة تقضى بأن
المطاعن لا يمكن أن تساق علناً على موظفى الدولة إلا إذا كان الطاعن تحت يده
الدليل على صحتها ؛ وذلك على خلاف التبليغ عن الجرائم ، فإن الشارع لم يقصد بالبداهة
منع التبليغ ما لم يكن المبلغ واثقاً من صحة البلاغ بناء على أدلة لديه ، فإن ذلك لو
كان يكون من شأنه الإضرار بالمصلحة العامة أيما إضرار .

(٤٤٩)

القضية رقم ١٠٠ سنة ١٥ القضائية

قوة الشيء المحكوم فيه . واقعة اعتبرتها النيابة جنحة ضرب بسيط . تقديمها إلى القاضى الجزئى .
إصداره أمراً جنائياً بتفريم المتهم خمسين قرشاً . إعلانه إلى العمدة لغياب المتهم . مضى ميعاد المعارضة .
صيرورة الأمر نهائياً . وفاة المحنى عليه بعد ذلك . إحضار المتهم إلى النيابة . إعلانه مخمياً بالأمر .
معارضته فيه . الفصل فى المعارضة بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى . إعادة التحقيق وتقديم
المتهم إلى محكمة الجنائيات . طعنه فى الحكم الصادر منها بعدم جواز محاكمته لنهاية الأمر الجنائى .
لا يقبل . معارضته فى الأمر الجنائى وحضوره الجلسة المحددة لنظرها . هذا يترتب عليه قانوناً اعتبار
الأمر الجنائى كأنه لم يكن . (قانون الأوامر الجنائية)

إذا كانت النيابة قد اعتبرت الواقعة جنحة ضرب بسيط بالمادة ٢٤٢ / ١ ع
وقدّمت الأوراق إلى القاضى الجزئى فأصدر أمراً جنائياً بتفريم المتهم خمسين
قرشاً ، ثم أعلن هذا الأمر إلى العمدة لغياب المحكوم عليه ومضى الميعاد المقرر
للمعارضة فأصبح نهائياً ، ثم حدث بعد ذلك أن توفى المحنى عليه بغىء بالمتهم إلى النيابة
وأعلن بالأمر الجنائى شخصياً وأخذ منه تقرير يقيد معارضته فيه ، ونظرت
المعارضة وحكم بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى ، ثم أعيد التحقيق
بمعرفة النيابة وقدم المتهم إلى محكمة الجنائيات فقضت بإدانتة فى الجنائية ، فطعن
بأنه ما كان يصح أن تعاد محاكمته بعد أن صدر الأمر الجنائى المشار إليه وأصبح
نهائياً باقتضاء ميعاد المعارضة فيه بنسأ على الإعلان الحاصل فى مواجهة العمدة ،

فإنه إذ كان المتهم يسلم بأنه لم أعلن شخصيا بالأمر الجنائي الصادر ضده عارض فيه بتقرير عمل في قلم كتاب النيابة ، وأنه حضر في الجلسة المحددة لنظر المعارضة فجرت محاكمته طبقا للإجراءات العادية فقضى بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى لأنها جنائية ، إذ كان ذلك لا يكون ممة محل للقول ببطلان الإجراءات التي تمت قبل إحالته إلى محكمة الجنائيات . إذ أن حضور المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى يترتب عليه بمقتضى القانون اعتبار الأمر الجنائي كأنه لم يكن مما يستتبع أن يكون للحكمة أن تحكم عليه بعقوبة أشد من التي كان محكوما عليه بها أو بعدم الاختصاص إذا تبين لها أن الواقعة جنائية . وخصوصا إذا كان الثابت أن المتهم لم يثر هذا الدفاع أمام محكمة الجنائيات بل أثاره فقط أمام محكمة الجنج عند نظر المعارضة في الأمر الجنائي فلم تقزه على وجهة نظره .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن في قضية الجنائية رقم ٢٨٥٣ مركز طنطا سنة ١٩٤٢ المقيدة بالجدول الكلي برقم ٨٥٣ سنة ١٩٤٣ بأنه في يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٢ الموافق ٤ شوال سنة ١٣٦١ بجهة فيشى سليم مركز طنطا مديرية الغربية ضرب عمدا السيد إبراهيم أبو عاصى فأحدث به الإصابة الموضحة بالتقرير الطبى والتي أودت بحياته ولم يكن يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته .

وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنائيات لمحاكمته بالمادة ١/٣٣٦ من قانون العقوبات . فقررت حضرة بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٤٤ إحالته إليها لمحاكمته بالمادة المذكورة .

ومحكمة جنائيات طنطا نظرت هذه الدعوى . ثم قضت فيها بحضوريا بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٤٤ عملا بمادة الاتهام بمعاينة جابر جابر أبو عيد بالسجن لمدة ثلاث سنين .

نعلن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقص في يوم صدوره الخ .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن هو أن الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة بيانا كافيا .

وحيث إنه بمراجعة الحكم المطعون فيه يبين أنه أثبت على الطاعن أنه ضرب عمدا السيد إبراهيم أبو عاصي بقالب طوب على رأسه فأحدث به الإصابة الموضحة بالتقرير الطبي ولم يقصد بذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وأورد الأدلة التي استخلص منها في منطق سلم ثبوت هذه الواقعة . ولما كان ذلك كذلك وكانت الواقعة التي أثبتها الحكم تشمل على جميع العناصر القانونية للجريمة التي دين الطاعن من أجلها فلا محل لما ينهيه على المحكمة في هذا الصدد .

وحيث إن مبنى الوجه الآخر أن إجراءات المحاكمة وقعت باطلة لأن النيابة كانت اعتبرت الواقعة جنحة ضرب بسيط بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وقدمت الأوراق إلى القاضي الجزئي الذي أصدر أمرا جنائيا بتغريم الطاعن خمسين قرشا . وقد أعلن هذا الأمر إلى العمدة لنيابة ومضى الميعاد المقرر للمعارضة ولم يعارض فيه فأصبح نهائيا . إلا أنه حدث بعد ذلك أن توفي المحني عليه . فنجى بالطاعن إلى النيابة وأخذ منه تقرير يفيد معارضته في الأمر الجنائي وأعلن بهذا الأمر شفعيا . وعلى هذا الأساس نظرت المعارضة وحكم بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى . ثم أعيد التحقيق بمعرفة النيابة وقدم الطاعن إلى محكمة الجنائيات فرفضت بإدائته . ويعقب الطاعن على ذلك بأنه ما كان يصح أن تعاد محاكمته بعد أن صدر الأمر الجنائي المشار إليه وأصبح نهائيا بانقضاء ميعاد المعارضة فيه بناء على الإعلان الحاصل في مواجهة العمدة .

وحيث إنه لما كان الطاعن يسلم في وجه الطعن بأنه عارض في الأمر الجنائي الصادر ضده بتقرير عمل في قلم كتاب النيابة في يوم إعلانه لشخصه ، وأنه حضر في الجلسة المحددة لنظر المعارضة فجرت محاكمته طبقا للإجراءات العادية قضى بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى لأنها جنائية . ولما كان حضور

المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى يترتب عليه بمقتضى القانون اعتبار الأمر الجنائى كأنه لم يكن مما يستتبع أن يكون للمحكمة أن تحكم عليه بعقوبة أشد من التى كان محكوما عليه بها أو بعدم الاختصاص إذا تبين لها أن الواقعة جنائية ، فلا محل للقول ببطالان الإجراءات التى تمت قبل إحالة الدعوى إلى محكمة الجنائيات .

وخصوصا أنه ثابت بالمقررات التى أمرت هذه المحكمة بضمها فى سبيل تحقيق وجه الطعن أن الطاعن لم يرهذا الدفاع أمام محكمة الجنائيات بل أثاره فقط أمام محكمة الجلسع عند نظر المعارضة فى الأمر الجنائى فلم تقزه على وجهة نظره للأسباب التى ذكرتها والتى من شأنها أن تؤدى إلى صحة ما ارتأته .

(٤٥٠)

القضية رقم ١٠٣ سنة ١٥ القضائية

وصف التهمة . رفع الدعوى على المتهم بالمادة ٣٠٦ ع . تطبيق محكمة الدرجة الأولى المادتين ٣٠٨ و ٣٠٦ ع عليه دون أن تستدل إليه من ألفاظ السب غير ما ورد بصحيفة الدعوى . تأييد الحكم المستأنف لأسبابه . الطعن فى الحكم لهذا السبب . لا يقبل . كان على المتهم أن يترافع على أساسه أمام المحكمة الاستئنافية . (المادة ٢٦٥ ع = ٣٠٦ و ٣٠٨)

إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد طبقت فى حكمها على المتهم المادة ٣٠٨ ع مع المادة ٣٠٦ مع أن الدعوى لم ترفع عليه إلا بالمادة الأخيرة فقط ، ثم أيدت المحكمة الاستئنافية الحكم المستأنف لأسبابه ، فإنه لا يقبل من المتهم أن يطعن أمام محكمة النقض فى هذا الحكم . لأنه مادام قد علم بذلك لحصوله فى الحكم الابتدائى كان عليه أن يترافع أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه ، ثم لأن الأمر كان مقصورا على تطبيق النص الصحيح على الواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه بإضافة المادة ٣٠٨ ولم تستدل إليه المحكمة ألفاظا من عبارات السب غير التى وردت به بمرضاة الدعوى .

(٤٥١)

القضية رقم ١٠٥ سنة ١٥ القضائية

تفتيش . وقوعه في مسكن ابن الذي يطعن فيه بالبطان . لا يقبل .

إذا كان الحكم قد رفض الدفع ببطان التفتيش بحجة أن هذا البطان معزور لمصلحة من وقع عليه التفتيش ولا يقبل من غيره الطعن فيه ولو كان يستفيد من ذلك لأن استفادته إنما تكون بالتبعية ، وكان الطاعن يسلم في طعنه بأن المكان الذي وقع فيه التفتيش هو لابنه ، فلا يصح له أن يطعن في الحكم بمقولة إنه أدانته بناء على تفتيش باطل .

(٤٥٢)

القضية رقم ١٠٦ سنة ١٥ القضائية

حكم . تسببه . إدانة المتهم في جريمة تبديده . ابتاؤه على تقرير عمير دون تعرض لأسانيد هذا التقرير ودون بيان للأدلة التي اعتمدت عليها في القول بقيام العلاقة المدنية التي ذكرتها بين المتهم والمحني عليه الخ .

تصور .

إذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم في جريمة التبديد المسندة إليه لم تقل في حكمها إلا أنه "تبين من الاطلاع على تقرير الخبير الذي تدبته المحكمة لأداء المأمورية المبينة بالحكم التمهيدى الصادر بتاريخ كذا أن المتهم بدد مبلغ كذا حصلها من بيع الساعات وأجور التصليحات . وذلك لإضرارها بالمحني عليه الذي سلمه محله على أن تكون له عمولة مقدارها عشرة في المائة من ثمن الساعات التي يبيعها لحسابه وعلى أن يأخذ النصف من صافي الإيراد من تصليح الساعات" ، فإن حكمها هذا يكون قاصرا ، إذ أنها استندت إلى تقرير الخبير دون أن تتعرض للأسانيد التي أقيم عليها هذا التقرير ، كما أنها لم تبين في حكمها الأدلة التي اعتمدت عليها في القول بقيام العلاقة المدنية التي ذكرتها بين المحني عليه والمتهم ، وأن تسلم الأشياء التي قالت بتبديدها كان حاصل بناء على تلك العلاقة .

(٤٥٣)

القضية رقم ١٢١ سنة ١٥ القضائية

عاهة متدنية . عدم إمكان تقديرها بنسبة مئوية . لا يؤثر في قيامها . التقدير يلزم فقط لتقدير
جسامتها ومبلغ الضرر الذي لحق المجنى عليه منها . مثال . (المادة ٢٠٤ ع = ٢٤٠)

لا يؤثر في قيام العاهة في ذاتها كونها لم يمكن تقديرها بنسبة مئوية . فالعاهة
في العين مثلاً تثبت بمجرد إبصار العين المصابة مهما كان مقداره قبل أن
يكف . وإنما التقدير يلزم فقط لتبين جسامتها ومبلغ الضرر الذي لحق المجنى
عليه من جرائها . فإذا تقرر الطبيب الشرعي أنه لم يمكنه تقدير العاهة بنسبة مئوية
لعدم معرفته قوة إبصار المجنى عليه قبل الإصابة ، فإن هذا لا ينص من إدانة المتهم
في جنائحه إحداث العاهة إذا كان الحكم قديماً — بناءً على الكشف الطبي وسائر
الأدلة المقدمة في الدعوى — أن من المجنى عليه قبل الواقعة كانت بلا شك تبصر ،
وأنها بسبب الضرر الذي وقع من المتهم قد فقدت الإبصار فقداً تاماً .

(٤٥٤)

القضية رقم ١٢٥ سنة ١٥ القضائية

إخفاء أشياء مسروقة . معنى الإخفاء في اصطلاح القانون في هذا المقام . شراء الشيء المسروق من
بجرفيه وبثمن مناسب . لا يمنع من عقابه . (المادة ٢٧٩ ع = ٣٢٢)

إن الإخفاء في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة ليس معناه أن يبعد المتهم الشيء
عن أنظار الناس أو يضعه في مكان بعيد عن متناولهم ، كما هو مفهوم الكلمة لغة ،
بل المقصود به في اصطلاح القانون في هذا المقام هو فقط الاحتياز والاتصال
المادى مهما كانت صفتها ، أى ولو كان علناً وعلى مرأى من الكافة ، ومهما كان
سببه ، أى ولو كان عن طريق الشراء ولو بثن المثل ، وسواء أكان بين المتهم وبين
السارق علاقة أم لم تكن . وإذن فإن معاقبة المتهم من أجل جريمة إخفاء المسروق
لا يتقيد فيها بكونه اشترى الشيء المسروق ممن يتجر فيه وبثمن مناسب .

جلسة ١٥ يناير سنة ١٩٤٥

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل مرمي بك وبعدي
عبد الملك بك وأحمد محمد حسن بك وأحمد علي طلبة بك المستشارين .

(٤٥٥)

القضية رقم ١٥ سنة ١٥ القضائية

إثبات أقوال منهم على آخر. الاعتقاد عليها وحدها في إدانته . جائز. أقوال أبقاها المتهم أمام المحكمة .
اطراحها والأخذ بأقواله الأولى في التحقيق بالنسبة إلى واقعة دون واقعة وإلى منهم دون منهم . جواز .
للمحكمة بمقتضى القانون أن تعول في إدانة منهم على أقوال منهم آخر متى اطمانت
إليها ولو لم يكن عليه في الدعوى من دليل إثبات غيرها . كما أن لها أن تلتفت عن عدول
المتهم عن أقوال صدرت عنه أمامها وتعتمد في قضائها على أقواله الأولى على أساس
أنها صحيحة وصادقة في رأيها بالنسبة إلى واقعة معينة أو منهم معين وغير صحيحة
بالنسبة إلى واقعة أخرى أو منهم آخر . وهي إذ تفعل ذلك لا يصبح أن يقال عنها
إنها وقعت في تناقض مادام تقدير قوة الدليل في الإثبات من سلطتها وحدها ، وما دام
يصح في العقل ، لأسباب شتى معروفة ، أن يكون الدليل المستمد من أقوال الناس
صادقا في جهة وغير صادقة في جهة أو جهات أخرى من الجهات التي تناولها .

(٤٥٦)

القضية رقم ٥٣ سنة ١٥ القضائية

حكم بالإدانة . وجوب إقامته على أسباب يقينية . تمسك بعض المتهمين بأنهم كانوا في حالة دفاع
شرعى . عدم اعتبار المحكمة هذه الحالة قائمة بمقولة إنها لم توفق إلى معرفة أى الفريقين كان المعتدى .
إدانتهم في هذه الحالة بتبرمقاة على مجرد الشك في صحة الدفاع فلا تصح .

إذا كانت المحكمة حين عرضت لما تمسك به فريق من المتهمين من أنهم كانوا
في حالة دفاع شرعى قد قالت إن هذه الحالة غير قائمة لا بالنسبة لهذا الفريق
ولا بالنسبة إلى الفريق الآخر ، وذلك على أساس أنها لم توفق إلى معرفة أيهما كان
المعتدى وأيهما كان المعتدى عليه ، فإنها تكون قد أخطأت إذا أدانت هذا الفريق .
لأنها بعد أن قالت ما يفهم منه أنه كان ثمة معتد ومدافع كان عليها ألا تقضى

بأية عقوبة . فان الإدانة بنسأ على مجرد الشك في صحة الدفاع تتنافى مع ما يجب من عدم إقامة الإدانة إلا على أساس يقينى .

(٤٥٧)

القضية رقم ٦٤ سنة ١٥ القضائية

(أ) إجراءات . دعوى بجنحة مباشرة . سؤال المتهم عن تهمة . إنكارها . دفع محاميه بعدم قبول الدعوى لسبق رفعها أمام المحكمة المدنية . عدم اعتراض المدعى المدنى على ذلك . قبول الدفع . طعن المدعى المدنى فى الحكم بأن المتهم لم يتقدم بالدفع إلا بعد تكلمه فى موضوع الدعوى . لا يقبل . تلك الوقائع يصح ما استخلصه المحكمة منها من عدم تنازل المتهم عن الدفع .

(ب) . إجراءات . المادة ٢٣٩ تحقيق . العبرة برفع الطلب ليست بتقديم الشكوى إلى النيابة أو إلى جهة الإدارة وإنما هى رفع الدعوى إلى المحكمة .

(ج) دعوى مدنية . سبق رفعها إلى المحكمة المدنية . لا يجوز رفعها بعد ذلك إلى المحكمة الجنائية ولو بطريق التبعية إلى الدعوى العمومية القائمة . قيام الدعوى العمومية . لا يلزم عنه حثا قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية . (المادتان ٢٣٦ و ٢٣٩ تحقيق)

١ — إذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن المتهم فى دعوى الجنحة المباشرة المرفوعة ضده قد سئل عن التهمة المسندة إليه فأنكرها وقال إنه لم يأت شيئاً مما اتهم به ، ثم قال محاميه إن لديه دفعا بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق رفعها أمام المحكمة المدنية ، ثم أخذت المحكمة بهذا الدفع فانه لا يقبل من المدعى بالحق المدنى . أن يطعن فى هذا الحكم بمقولة إن المتهم لم يتقدم بالدفع إلا بعد أن تكلم فى موضوع التهمة إذ المتهم وقد فوجئ بالسؤال عن تهمة لم يكن فى وسعه إلا أن يجيب ، ومحاميه قد بادر إلى إبداء ذلك الدفع على أثر الرد على سؤال المحكمة ، والمدعى بالحق المدنى لم يبد منه وقتئذ اعتراض على أن الدفع لم يبد فى الوقت المناسب ، ومتى كان الأمر كذلك فان استخلاص المحكمة أن المتهم لم يتنازل عن الدفع قبل إبدائه يكون سائفا .

٢ — إن المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنائيات إذ نصت على أنه " إذا رفع أحد طلبه إلى محكمة مدنية أو تجارية لا يجوز له أن يرفعه إلى محكمة جنائية

بصفة مدع بحقوق مدنية " قد دلت على أن هذا الطلب لا يكون بالشكوى إلى النيابة أو إلى جهة الإدارة ولكن برفع الدعوى إلى المحكمة .

٣ — إن قيام الدعوى العمومية لا يلزم عنه دائماً قبول الدعوى المدنية معها . وإذن فالمدعى بالحقوق المدنية متى كان قد رفع دعواه أمام المحكمة المدنية لا يجوز له ، بمقتضى المادة ٢٣٩ تحقيق ، أن يرفعها بعد ذلك أمام المحكمة الجنائية ولو بطريق التبعية إلى الدعوى العمومية القائمة .

(٤٥٨)

ال قضية رقم ٦٧ سنة ١٥ القضائية^(١)

دفاع . حرية المتهم في اختيار من يتولى الدفاع عنه . حقه في ذلك مقدم على حق القاضي في اختيار المدافع . اختيار المتهم محامياً عنه . متى يكون للقاضي أن يعين له محامياً آخر ؟

الأصل أن المتهم حرّ في اختيار من يتولى الدفاع عنه . وحقه في ذلك مقدم على حق المحكمة في تعيين المدافع . فإذا اختار المتهم محامياً فليس للقاضي أن يعين له محامياً آخر ليتولى الدفاع عنه إلا إذا كان المحامي المختار قد بدا منه ما يدل على أنه يعمل على تعطيل سير الدعوى . وإذن فإذا كان الظاهر من الأوراق أن المتهم سعى جهده في حمل سلطة التحقيق وسلطة الحكم على سماع شهوده بطلبه إلى النيابة سماع شاهديه في التحقيق الابتدائي ، ثم بطلبه إلى قاضي الإحالة تقرير سماعهما ، ثم بعمله كل ما في وسعه لإعلانهما بالحضور أمام المحكمة بعد أن أحيلت إليهما القضية دون أن يأمر قاضي الإحالة بإعلانهما ، متبعاً في ذلك الإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات ، ثم لمساواة المحضر الورقة بدون إعلان بدعوى عدم بيان محل سكن الشاهدين مع أن معلوماً مبين بتلك الورقة بياناً تاماً ، تمسك هو أمام المحكمة بضرورة سماع هذين الشاهدين ، فرفضت المحكمة التأجيل بمقولة إنه غير جاد في طابعه فانسحب محاميه فندبت له محامياً غيره

(١) الهبة هنا كانت قد تغيرت بتبني سعادة سيد مصطفى باشا من الجلوس .

وأجلت القضية لليوم التالي وقضت في القضية وقضت عليه بالعقوبة ، فانها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع ، إذ كان عليها في هذه الحالة أن تجيبه إلى طلبه ، ولم يكن يسوغ لها أن تعين محاميا آنر ليدلى بدفاع آخر .

(٤٥٩)

القضية رقم ٦٩ سنة ١٥ القضائية

(أ) استئناف . الاستئناف القرعى غير جائز بمقتضى قانون تحقيق الجنايات . استئناف المتهم المرفوع بعد الميعاد في حالة استئناف النيابة . لا يجوز قبله قياسا على حالة الاستئناف القرعى في المواد المدنية .

(ب) تدليس وغش . القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ انحصار بقمع الغش والتدليس . الغرض منه . الإجراءات الواردة به من أخذ العينات وإجراء التحليل الخ . القانون لم يقصد إخضاع مخالفتها إلى قواعد إثبات خاصة بها بل هي خاضعة للقواعد العامة . اللوائح والقرارات التي تصدر تنفيذها له . تضمينها بطلانا في الإجراءات . تجاوز للسلطة المخولة في وضعها . قرار وزير التجارة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ القاضي ببطالان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن نتيجة التحليل في الأجل المحدد فيه . مخالف للقانون . لا يجوز للعالم أن تقضى بناء عليه . القانون هو الأول بالاتباع .

١ — الاستئناف القرعى غير جائز بمقتضى قانون تحقيق الجنايات . فلا يسوغ إذن القول بأنه في حالة استئناف النيابة يجب قبول استئناف المتهم ولو رفع بعد الميعاد قياسا على الاستئناف القرعى في المواد المدنية .

٢ — إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ انحصار بقمع التدليس والغش إذ نص في المادة ١١ منه على أن "ثبتت المخالفات لأحكام هذا القانون وأحكام اللوائح الصادرة بتنفيذه ولأحكام المراسيم المنصوص عليها في المادتين الخامسة والسادسة الموظفين المعينون خصيصا لذلك بقرار وزارى . ويعتبر هؤلاء من مأمورى الضبطية القضائية ويجوز لهم أن يدخلوا ولهم الحق في أن يأخذوا عينات من تلك المواد وفقا لما تقرره اللوائح من الإجراءات " ، وإذ نص في المادة ١٣ على أنه : " إذا وجدت لدى الموظف المشار إليهم في المادة السابقة أسباب قوية تجعلهم على الاعتقاد بأن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون جاز لهم ضبط

المواد المشتبه فيها بصفة وقتية ، وفي هذه الحالة يدعى أصحاب الشأن للحضور وتؤخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها تسلم اثنان منها لصاحب الشأن ؛ ويجزر بهذه العملية محضر يحتوي على جميع البيانات اللازمة للتثبت من ذات العينات والمواد التي أخذت عنها ، ومع عدم الإخلال بحق المتهم في طلب الإفراج عن البضاعة المضبوطة من القاضي الجزئي أو قاضى التحقيق ، بحسب الأحوال ، يفرج عنها بحكم القانون إذا لم يصدر أمر من القاضي بتأييد عملية الضبط في خلال السبعة الأيام التالية ليوم الضبط ” — إذ نص على ذلك فقد دل بجلاء على أنه : (أولا) لم يقصد — جريا على ما سار عليه القضاء في البلاد المأخوذ عنها هذا النص — أن يرتب أى بطلان على عدم اتباع أى إجراء من تلك الإجراءات الواردة به ، بل إن غرضه لم يكن أكثر من أن ينظم ويوحد الإجراءات التي تتخذ بمعرفة موظفين لم يكونوا قبل ذلك بمقتضى القانون العام من رجال الضبط القضائي ، ولا لهم في العادة شأن بإجراء التحقيقات الجنائية . ولم يكن من غرض الشارع ، في الواقع وحقيقة الأمر ، أن يخضع مخالفات أحكام هذا القانون إلى قواعد إثبات خاصة بها ، بل إنه تركها خاضعة للقواعد العامة بحيث إذا اطمأن القاضي إلى صحة الدليل المستمد من تحليل العينات التي تؤخذ ، ولم يساوره ريب في أية ناحية من نواحيه ، خصوصا من جهة أخذ العينة أو من جهة عملية التحليل ذاتها ، أوقع حكمه على هذا الأساس ، بنقض النظر عن عدد العينات التي أخذت وعن الطريقة التي أخذت بها ، وبلا اعتبار لما يثيره الدفاع عن المتهم في هذا الخصوص . أما إذا وقع في نفسه أى شك ، فإنه بطبيعة الحال لا يقيم وزنا للعينات ولا للتحليل . (وثانيا) أنه لم يقصد بالتالي أن يقول من وكل إليهم تعيين الموظفين المذكورين ، أو وضع نواحي الإجراءات الخاصة بأخذ العينات ، أكثر مما أراد هو على النحو المتقدم . فإذا هم في اللوائح أو القرارات التي يصدرونها تنفيذاً للأدتين المذكورتين قد ضمنوها بطلانا في الإجراءات من أى نوع كان ، فإنهم بلا شك يكونون قد تجاوزوا السلطة التي أمدهم بها القانون ذاته بخلاف حالات بطلان لم يردها الشارع وعلى خلاف التفويض الصادر

منه لم ، وعملوا في ذات الوقت على تعطيل أحكام القانون الذى يعتمدون عليه . والقاضى في هذه الحالة لا يكون في وسعه وهو يفصل في الدعوى إلا أن يعمل القانون ويهدر اللأئحة أو القرار الذى وصف بأنه مسدود لتنفيذه أو بناء على نص من نصوصه . وذلك في الناحية التى حصلت فيها المخالفة . وإذن فالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة والصناعة تنفيذا لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المذكور بنصه في المادة الخامسة على أنه : " يجب أن يتم تحليل العينات وأن يعلن صاحب الشأن نتيجة التحليل في ميعاد لا يتجاوز شهرا من تاريخ تحرير المحضر ، فإذا أظهر التحليل عدم وجود مخالفة أو انقضى الميعاد المقرر دون أن يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل اعتبرت إجراءات أخذ العينة كأن لم تكن ووجب رد العينة المحفوظة لدى محضر المحضر إلى صاحبها " — هذا النص الذى مقتضاه بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد فيه ، يكون قد خرج عن مراد القانون رقم ٤٨ المذكور . ولذلك لا يصح للحاكم أن يعتبره وتبنى عليه قضاء . إذ لا شك في أن القاضى ، إذا كان إزاء قانون لم يأت ببطلان ولم يقصد إليه ، ولأئحة وضعت لتنفيذ هذا القانون أو تنفيذا له وتعارضت معه بأن نصت على البطلان ، يكون عليه أن يعمل القانون ، لأنه بالبداية هو الأولى بالاتباع . فقد اشترط الدستور (المادة ٣٧) في اللوائح التى يضعها الملك لتنفيذ القوانين ألا يكون فيها تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها . ولا ريب في أنه يجب من باب أولى أن يلتزم القرار الوزارى ، الذى يصدر بناء على نص في القانون ، الحدود المرسومة له في التفويض الصادر في شأنه من السلطة التشريعية ... فإذا تجاهزها فإنه لا يكون صحيحا ولا معتبرا فيما يتجاوز فيه تلك الحدود ^(١) .

(١) عرفت المحكمة هذه القاعدة أيضا في الأحكام الصادرة بهذه الجلسة في القضايا رقم ١٢٧ و ١٢٩ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ سنة ١٤٢٠ القضائية .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من وجهى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لرفعه بعد الميعاد القانونى مع أنه كان معروضا معه على المحكمة استئناف من النيابة، وكان ينبى على قبول هذا الاستئناف أن يقبل استئناف المتهم حتماً، ولو كان رفعه بعد الميعاد قياسا على حالة الاستئناف الفرعى فى المواد المدنية .

وحيث إنه لا محل لما يذهب إليه الطاعن بهذا الوجه . لأن ما يستند إليه من أن استئناف النيابة العامة يرفع فى مصلحة الجماعة، وأنه لذلك يعيد الدعوى العمومية إلى حالتها الأولى، ويطلق الحرية للمحكمة الاستئنافية فى التصرف فيها ولو لم يكن هناك استئناف من المتهم ، فكما يكون لها التشديد ضد مصلحة يكون لها التخفيف أو القضاء ببراءته . هذا الذى يستند إليه الطاعن — وهو صحيح — لا يفهم معه الجدل الذى يثيره فى شأن قضاء المحكمة بعدم قبول الاستئناف المرفوع منه بعد الميعاد . أما القول بأنه فى حالة استئناف النيابة يجب قبول استئناف المتهم ولو رفع بعد الميعاد قياسا على حالة الاستئناف الفرعى، فردود بأن الاستئناف الفرعى غير جائز بمقتضى قانون تحقيق الجنایات، فلا يصح القياس عليه .

وحيث إن مبنى الوجه الآخر أن الحكم المطعون فيه قضى بإدانة الطاعن مع رفض الدفع الذى أبداه بىطلان إجراءات أخذ العينة المضبوطة لعدم حصولها حسب الأوضاع التى رسمها القرار رقم ٦٣ سنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة تنفيذاً للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وأسست المحكمة ذلك على أن هذا القرار جاء باطلاً لأنه عبارة عن لائحة كان يجب أن تصدر بمرسوم ، وأنه يتناقض مع القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ويعطل تنفيذه . ويقول الطاعن إن المحكمة قد أخطأت . لأن وزير التجارة لم يخرج عن السلطة المخولة له بمقتضى المادتين ١١ و ١٢ من القانون السالف ذكره، بل نظم الإجراءات التى يثبتها الموظفون المخول له تعيينهم لتنفيذ أحكامه ، ولما كان الشارع قد أفصح فى المادة ١٢ عن رغبته

في حماية أصحاب الشأن ببيان الطريقة التي تتبع في تحقيق حصول الغش ، فانه لا يجوز للقضاء أن يعطل الأحكام التي قصد منها القرار تنظيم هذه الحماية .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه إذ قضى بعدم بطلان إجراءات أخذ عينة اللبن الذي عرضه الطاعن للبيع قد أسس ذلك على أنه ليس للوزير أن يصدر قرارا أو لأئحة بصدد تنفيذ قانون من القوانين إلا إذا خول ذلك بنص صريح في القانون ، وأن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لم يخول وزير التجارة سوى تعيين الموظفين المنوط بهم تنفيذه ، وأن قرار وزارة التجارة رقم ٦٣ سنة ١٩٤٣ بما نص عليه في المادة الخامسة من وجوب إعلان صاحب الشأن بنتيجة التحليل في خلال شهر من تاريخ تحسّر المحضر وإلا اعتبرت إجراءات أخذ العينة كأن لم تكن إنما يعطل تنفيذ القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المذكور ويحد من مده . لأن المشرع لم يقصد بما نص عليه في المادة ١١ من أخذ عينات من المواد المشتبه فيها لتحليلها سوى إمكان إثبات الغش دون اشتراط قواعد معينة للإثبات . ولذا فإن القرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ باطل كالأئحة تنفيذية لصدوره ممن لا يملك إصداره ومخالفته للقواعد الأساسية الواردة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ نفسه . وإذن فالمحاكم أن لا تطبقه .

وحيث إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش ، إذ نص في المادة ١١ على أن "ثبتت المخالفات لأحكام هذا القانون وأحكام اللوائح الصادرة بتنفيذه ولأحكام المراسم المنصوص عليها في المادتين الخامسة والسادسة الموظفون المعينون خصيصا لذلك بقرار وزارى ، ويعتبر هؤلاء من مأمورى الضبطية القضائية ويجوز لهم أن يدخلوا ... ولهم الحق في أن يأخذوا عينات من تلك المواد ونقلا تقتره اللوائح من الإجراءات" ، وإذ نص في المادة ١٢ على أنه : "إذا وجدت لدى الموظفين المشار إليهم في المادة السابقة أسباب قوية لتحلهم على الاعتقاد أن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة وقفية . وفي هذه الحالة يدعى أصحاب الشأن للحضور ، وتؤخذ خمس عينات على

الأقل بقصد تحليلها تسلم اثنتان منها لصاحب الشأن ، ويحظر بهذه العملية محضر يحتوى على جميع البيانات اللازمة للتثبت من ذات العينات والمواد التي أخذت منها . ومع عدم الإخلال بحق المتهم في طلب الإفراج عن البضاعة المضبوطة من القاضي الجزئي أو قاضى التحقيق بحسب الأحوال يفرج عنها بحكم القانون إذا لم يصدر أمر من القاضي بتأييد عملية الضبط في خلال السبعة الأيام التالية ليوم الضبط — إذ نص على ذلك فقد دل بجلاء على أنه : (أولاً) لم يقصد — جرياً على ما سار عليه القضاء في البلاد المأخوذ عنها هذا النص — أن يرتب أى بطلان على عدم اتباع أى إجراء من تلك الإجراءات الواردة به ، فان غرضه لم يكن إلا أن ينظم ويوحد الإجراءات التي تتخذ بمعرفة موظفين لم يكونوا قبل ذلك بمقتضى القانون العام من رجال الضبط القضائي ، ولا شأن لهم عادة بإجراء التحقيقات الجنائية . ولم يكن من غرض الشارع في الواقع وحقيقة الأمر أن يخضع مخالفات أحكام هذا القانون إلى قواعد إثبات خاصة بها ، بل إنه تركها خاضعة للقواعد العامة بحيث إذا اطمان القاضي إلى صحة الدليل المستمد من تحليل العينات التي تؤخذ، ولم يساوره ريب في أية ناحية من نواحيه ، خصوصاً من جهة أخذ العينة ، أو من جهة عملية التحليل ذاتها ، أوقع حكمه على هذا الأساس بنقض النظر عن مصاد العينات التي أخذت وعن الطريقة التي أخذت بها ، وبلا اعتبار لما يثيره الدفاع عن المتهم في هذا الخصوص . أما إذا وقع في نفسه أى شك فانه بطبيعة الحال لا يقيم وزناً للعينات ولا للتحليل . (ثانياً) لم يقصد بالتالي أن يتحول من وكل إليهم تعيين الموظفين المذكورين أو وضع لوائح الإجراءات الخاصة بأخذ العينات أكثر مما أراداه على النحو المتقدم . فاذا هم في اللوائح أو القرارات التي يصدرونها تنفيذاً للادتين المذكورتين قد ضمنوها بطلاناً في الإجراءات من أى نوع كان ، فانهم بلا شك يكونون قد تجاوزوا السلطة التي أمدهم بها القانون ذاته بخلفهم حالات بطلان لم يرددها الشارع وعلى خلاف التفويض الصادر منه لهم ، وعملوا في ذات الوقت على تعطيل أحكام القانون الذي يعتمدون عليه . ولا يكون في وسع القاضي في هذه

الحالة، وهو يفصل في الدعوى، إلا أن يعمل القانون ويصدر اللائحة أو القرار الذى وصف بأنه صدر لتنفيذه أو بناء على نص من نصوصه . وذلك فى الناحية التى حصلت فيها المخالفة .

وحيث إن القرار رقم ٦٣ سنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة والصناعة تنفيذا لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المذكور بعد أن صدر بمبارة " بعد الاطلاع على المادتين الحادية عشرة والثانية عشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التديليس والغش وبمواقفة وزارات المالية والصحة العمومية والزراعة " . وبعد أن بين فى المادة الأولى الموظفين الذين عينوا فيه لضبط المخالفات وإثباتها ، وذكر فى المواد ٣ و ٤ ما لهؤلاء الموظفين من حقوق فى أخذ العينات لتحليلها وفحصها، وحدد عدد العينات، وأوضح طريقة تحرير المحاضر اللازمة وعمل الأحرار وكاتبه البطاقات والرصد فى الدفاتر وإرسال العينات إلى التحليل الخ. — بعد ذلك نص فى المادة ٥ على أنه : " يجب أن يتم تحليل العينات ، وأن يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل فى ميعاد لا يتجاوز شهرا من تاريخ تحرير المحضر ، فإذا أظهر التحليل عدم وجود مخالفة أو انقضى الميعاد المقرر دون أن يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل اعتبرت إجراءات أخذ العينة كأن لم تكن ، ويجب رد العينة المحفوظة لدى محضر المحضر إلى صاحبها " . وهذا النص الذى مقتضاه بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل فى الأجل المحدد فيه لا يتفق أصلا مع نص القانون رقم ٤٨ المذكور ولا مع روحه ، إذ هذا القانون لم يرد فيه ، كما مر القول ، حتى فى غير المادتين ١١ و ١٢ اللتين صدر القرار تنفيذا لهما ، أية إشارة إلى بطلان . وإذن فالقرار بنصه على البطلان يكون قد تجاوز السلطة المخولة لمن أصدره ، فلا يصح للمحاكم أن تعتبره وتبنى عليه قضاء . يؤكد هذا النظر أن الشارع نفسه فى القوانين التى قصد فيها إلى بطلان الإجراءات فيما يختص بالعينات التى تؤخذ فى صدد التحقق من مخالفة أحكامها قد نص على ذلك البطلان فى تلك القوانين ذاتها ولم يتركه للسلطة التنفيذية لتقرره هى . كما

في المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٨ بتجارة الأسمدة والمخصبات المواد (١٢ و ١٣ و ١٤) والمرسوم بقانون رقم ٥١ سنة ١٩٣٤ بمنع خلط أصناف القطن (المادتين ٣ و ٤) والقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون (المادة ٤). فلو كان الشارع قد أراد ذلك البطلان الذي جاء ذكره في القرار الوزاري ولو في خصوص مخالفة إجراء من الإجراءات التي ترسمها اللوائح والقرارات التي توضع تنفيذا له لكان قد نص عليه في صلب نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ السالف الذكر . أما وهو لم يفعل فلا يصح أن يؤبه بالبطلان الذي يحمي به قرار وزاري متعارضا مع نصوص القانون ذاته . ولا شك في أن على القاضي — إذا كان إزاء قانون لم يأت ببطلان ولم يقصد إليه ، ولائحة وضعت لتنفيذ هذا القانون أو تنفيذه له تعارضت معه بأن نصت على البطلان — لا شك في أن عليه أن يعمل القانون لأنه بالبداهة هو الأولى بالاتباع . فقد اشترط الدستور (المادة ٣٧) في اللوائح التي يضعها الملك لتنفيذ القوانين ألا يكون فيها تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها . فلا ريب في أنه يجب من باب أولى أن يلتزم القرار الوزاري الذي يصدر بناء على نص في القانون ، الحدود المرسومة له في التفويض الصادر في شأنه من السلطة التشريعية . فإذا تجاوزها فانه لا يكون صحيحا ولا معتبرا فيما تجاوز فيه تلك الحدود .

وحيث إنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه على حق فيما قضى به من عدم بطلان إجراءات أخذ العينة . وما دامت المحكمة قد اقتنعت بصحة الدليل المستمد من تلك الإجراءات ، ودانت الطاعن على هذا الأساس ، فلا محل لما يثيره بهذا الوجه .

(٤٦٠)

القضية رقم ٩٩ سنة ١٥ القضائية

(١) تفنيش . إذن النيابة في إجراءاته . انقضاء فترة بين تاريخ صدور الإذن وبين إجراء التفنيش . اعتماد المحكمة التفنيش بناء على ما رأيته من كفاية الظروف لتبرير الإذن به . لاصح المجادلة في ذلك .

(ب) استئناف . الاستئناف ينقل الدعوى برمتها بالحالة التي كانت عليها إلى المحكمة الاستئنافية . هذه المحكمة أن تعيد النظر فيها وتقدر عناصرها بكامل الجزئية دون تقييد بشيء إلا فيما يختص بمقدار العقوبة إذا لم يكن ثمة استئناف من النيابة . أدلة كانت مطروحة على محكمة الدرجة الأولى ولم تر الأخذ بها وأصدرت في شأنها حكما خاصا . للمحكمة الاستئنافية أن تستند إليها في تأييد الحكم .

(ج) حكم بطلان أمر التفتيش وبطلان عملته مقصور على ذلك . لا يعتبر حكما صحيحا صادرا من سلطة تملكه . استغلال سلطة الاتهام من سلطة الحكم . ليس للعالم أن تفصل في صحة الحقيقات الأولية ذاتها أو عدم صحتها . كل ما لها أن تقدر الدليل المستند من تلك التحقيقات .

١ — إذا كانت محكمة الموضوع قد رأت أن النيابة حين أصدرت أمرها بإجراء التفتيش كان لديها من الظروف والعناصر ما يبرر إصداره ، وأن الفترة التي انقضت بين تاريخ صدور الأمر وبين تاريخ حصول التفتيش بالفعل لها ما يسوغها ، وبنت ما رأته من ذلك على أسباب مقبولة ، فلا يصح أن ينهى عليها خطأ فيما ارتأته .

٢ — الاستئناف المرفوع من المتهم عن الحكم الصادر بإدانته ينقل الدعوى برمتها بالحالة التي كانت عليها أمام محكمة أول درجة إلى المحكمة الاستئنافية لتعيد النظر فيها وتقدر عناصرها بكامل حريتها دون أن تكون مقيدة بشيء إلا فيما يختص بمقدار العقوبة إذا لم يكن ثمة استئناف من النيابة . فالمحكمة الاستئنافية إذن أن تستند في تأييد الحكم إلى الأدلة التي كانت مطروحة على محكمة الدرجة الأولى ولم تر الأخذ بها بل حتى لو كانت أصدرت في شأنها حكما خاصا . وإذن فلا خطأ إذا ما عولت المحكمة الاستئنافية في إدانة المتهم على ما أسفر عنه التفتيش الذي رأت صحته بعد أن كانت محكمة الدرجة الأولى قد قضت ببطلانه واستبعدت بناء على ذلك الدليل المستند منه .

٣ — إذا كان منطوق الحكم مقصورا على القضاء ببطلان أمر التفتيش وبطلان عملية التفتيش ، فهذا الحكم لا يمكن اعتباره صحيحا صادرا من سلطة تملك إصداره . إذ كل ما للحاكم في المواد الجنائية ، بمقتضى ما لها من حق مطلق في تقدير الدليل وحرية كاملة في الأخذ بما تطمئن إليه وأطراح ما لا تراح له في سبيل تكوين

عقيديتها ، هو أن تعتبر الدليل المستمد من أى إجراء من إجراءات التحقيقات الابتدائية التي تجريها النيابة العمومية أو لا تعتبره . فإذا هي تجاوزت ذلك إلى الحكم ببطلان الإجراء ذاته فإن حكمها يكون في الواقع مبنيًا على تجاوز منها لحدود اختصاصها . لأن سلطة الاتهام أو التحقيقات الابتدائية مستقلة عن سلطة الحكم ، وكل سلطة من السلطتين تباشر اختصاصها في الحدود المرسومة له في القانون . وليس في القانون ما ينقل المحاكم حق الفصل في إجراء التحقيقات الأولية ذاتها من حيث صحتها أو بطلتها ، ولا يمكن الالتجاء إلى المحاكم لاستصدار حكم منها ببطلان عمل من أعمال النيابة العمومية أو بمنعها عن إجراءاته . وطالما أن التحقيق لا يعرض على المحكمة فهي ممنوعة قانونًا من الفصل في شيء متعلق به . ثم إن مجرد عرضه عليها برفع الدعوى العمومية أمامها ليس من شأنه أن يكسبها اختصاصًا لم يكن لها ، بل كل ما يكون لها وهي تقوم بمهمتها من الفصل في الدعوى المطروحة عليها هو أن تستمتع بكامل حريتها في تقدير عناصرها المعروضة عليها ، ومنها الدليل المستمد من تلك التحقيقات .

(٤٦١)

الفضية رقم ١٤٤ سنة ١٥ القضائية

قوة الشيء المحكوم فيه . حكم بانقضاء الحق في إقامة الدعوى بسبب وفاة المتهم . لا يمنع من إعادة نظر الدعوى إذا تبين أن المتهم لا يزال حيا . هو إعلان من جانب المحكمة بأنها لا تستطيع بسبب وفاة المتهم إلا أن تقف بالدعوى الجنائية عند هذا الحد .

الحكم الذي يصدر في الدعوى العمومية بانقضاء الحق في إقامتها بسبب وفاة المتهم لا يصبح عده حكما من شأنه أن يمنع من إعادة نظر الدعوى إذا ما تبين أن المتهم لا يزال حيا . لأنه لا يصدر في دعوى مرتدة بين خصمين معتلين بالحضور أو حاضرين يدلى كل منهما بحجته للحكمة ثم تفصل هي فيها باعتبارها خصومة بين متخاصمين ، بل هو يصدر غيابيا غير إعلان ، لا فاصلا في خصومة أو دعوى ، بل لمجرد الإعلان من جانب المحكمة بأنها لا تستطيع ، بسبب وفاة المتهم ، إلا أن

تقف بالدعوى الجنائية عند هذا الحد، إذ الحكم لا يكون لميت أو على ميت . فإذا ما تبين أن ذلك كان على أساس خاطئ فلا يصح القول بأن هناك حكماً حاز قوة الشيء المحكوم فيه لا يصح العدول عنه . وإذن فالحكم الذي يقضى بعدم جواز نظر الدعوى بمقولة إنه سبق الفصل فيما بالحكم الصادر بسقوط الحق في رفعها لوفاة المتهم، مع ماظهر من أن المتهم لا يزال حياً — هذا الحكم يكون مخطئاً ويتعين نقضه .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن المرفوع من النيابة العامة أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيما بالحكم القاضي بسقوط الدعوى العمومية لوفاة المتهم قد أخطأ في تطبيق القانون لأن الحكم بسقوط الدعوى العمومية لوفاة المتهم لا يعدو أن يكون تقريراً لحالة مدنية خاصة بالمتهم المقول بوفاته تثبتت المحكمة دون بحث في الدعوى نفسها .

وحيث إن واقع الحال هو أن النيابة رفعت الدعوى العمومية على المتهم محمد رمضان السمان وآخر بأتهما في يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠ بدائرة قسم الموسيقى عثرا على معطف لأحد رجال الجيش البريطاني وحسبائه بنية تملكه ، ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٤١ غيابياً بالنسبة إلى المتهم محمد رمضان السمان بمعاقبته بالجيش شهرين مع الشغل ، فاستأنفت النيابة هذا الحكم ، وعارض فيه هذا المتهم ، وحكم في المعارضة برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه ، ثم قضت المحكمة الاستئنافية في استئناف النيابة بسقوط الدعوى العمومية لوفاة المتهم ، غير أنه تبين للنيابة بعد ذلك أن المتهم لا يزال حياً ، فقلست القضية إلى المحكمة الاستئنافية لإعادة النظر في الاستئناف المرفوع منها ، على أساس أن الحكم القاضي بسقوط الدعوى العمومية لوفاة المتهم قد صدر باطلا . فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بحجة " أن الحكم الذي يصدره القاضي ينهى ولايته على الدعوى ويصبح الحكم ملكاً للتصوم لتعلق حقهم به فيمتنع عليه العودة إليه أو إعادة النظر فيه إلا في حدود ما رسمه القانون من طرق الطعن في الأحكام ... ،

وأن الحكم بسقوط الدعوى العمومية هو حكم يقل يد النيابة عن السير في إجراءات الدعوى المذكورة، ويعنيها من التعرض لموضوعها، ويفترض مع قيام هذه الحالة براءة المتهم، وتظهره من أدران التهمة. ولذا نصت المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات على أنه "في حالة سقوط الدعوى العمومية بمضى المدة يكون الحكم بالبراءة. فالمتهم الذي يصدر بالنسبة له حكم بسقوط الدعوى العمومية يتعلق حقه بهذا الحكم ويستفيد منه، ولا يملك القاضي الذي أصدر الحكم أن يحرمه من هذه الفائدة".

وحيث إن الحكم الذي يصدر في الدعوى العمومية باقتضاء الحق في إقامتها بسبب وفاة المتهم لا يمكن عده حكماً من شأنه أن يمنع من إعادة نظر الدعوى إذا ما تبين أن المتهم لا يزال حياً، لأنه لا يصدر في دعوى مرادة بين خصمين معلنين بالحضور، أو حاضرين يدلى كل منهما بحجته لها، ثم تفصل في الخصومة المرفوعة بها الدعوى أمامها، بل يصدر غيابياً بغير إعلان لا للفصل في خصومة أو دعوى بل لمجرد الإعلان من جانب المحكمة بأنها لا تستطيع بسبب القول بوفاة المتهم إلا الوقوف بالدعوى الجنائية عند هذا الحد، لأن الحكم لا يكون لميت أو على ميت.

فاذا ما تبين أن هذا الإعلان بني على أساس خاطئ، فلا يصح القول بأن هناك حكماً حاز قوة الشيء المحكوم فيه يحول دون العدول عنه.

وحيث إنه متى تقرّر ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر بسقوط الحق في رفعها لوفاة المتهم يكون قد أخطأ.

(٤٦٢)

القضية رقم ١٤٦ سنة ١٥ القضائية

تقضى وإبرام. التقرير بالعلن. قلم كتاب المحكمة الذي يحصل فيه الطعن. هو قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه. مثال.

إنه وإن كانت المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات لم يرد في نصها تعيين لقلم كتاب المحكمة الذي يحصل فيه التقرير بالعلن بطريق النقض إلا أنه يجب،

كما هي الحال في سائر طرق الطعن التي نص في صيدها على أن التقرير بها يكون في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ، وكما جرى عليه القضاء في تأويل هذه المادة ، أن يكون هذا التقرير هو أيضا بقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطلوب الطعن فيه . وإذن فإذا كان الحكم صادرا من محكمة طنطا الابتدائية الأهلية (دائرة الجنب المستأنفة) والتقرير بالطعن حصل في قلم كتاب محكمة بيلا الجزئية ، فإن هذا الطعن لا يكون مقبولا شكلا .

(٤٦٣)

القضية رقم ١٤٧ سنة ١٥ القضائية

(أ) وصف التهمة . محكمة استئنافية . متى يكون لها أن تغير وصف التهمة دون امت الدفاع ؟
رفع الدعوى على المتهم في جريمة سب بالمادة ١٨٥ ع . إدانته ابتدائيا في هذه الجريمة .
اعتبار المحكمة الاستئنافية الواقعة مطبقة على المادة ٣٠٦ ع وتأنيدها العقوبة . لا يحتاج عليها في ذلك .

(ب) القصد الجنائي في جريمة السب . الألفاظ التي أثبتت الحكم هي في ذاتها مما يتحدث الشرف والاعتبار . يكفي في إثبات القصد الجنائي قول المحكمة إنه ثابت من نفس ألفاظ السب ومدلولها وظروف المناقشة التي صدرت فيها .

١ — للمحكمة الاستئنافية أن تغير وصف التهمة المطروحة عليها دون لفت الدفاع إذا كانت الواقعة التي اتخذتها أساسا للوصف الجديد هي نفس الواقعة التي كانت مطروحة على محكمة أول درجة ، وبشرط ألا تحكم بعقوبة أشد من العقوبة المنصوص عليها في القانون للجريمة موصوفة بالوصف الأول . فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد قضت بإدانة المتهم في جريمة السب المرفوعة بها الدعوى عليه طبقا للمادة ١٨٥ ع على اعتبار أن السب وجه إلى المخني عليه بسبب أداء وظيفته ، والمحكمة الاستئنافية رأت أن السب الوارد ذكره في الحكم الابتدائي لا صلة له بوظيفة المخني عليه وإنما وجه إليه بصفته الشخصية ، فاعتبرت الواقعة منطبقة على المادة ٣٠٦ ع وقضت بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من عقوبة ، فلا يكون عليها من جناح في تعديلها الوصف على هذا النحو دون لفت الدفاع إلى ذلك .

٢ - يكفى في إثبات القصد الجنائى في جريمة السب أن يقول الحكم : "إن القصد الجنائى ثابت من نفس ألفاظ السب ومدلولها ومن ظروف المناقشة التى صدرت فيها" ما دامت الألفاظ التى أثبت الحكم صدورهما من المتهم هى فى ذاتها مما يחדش الشرف والاعتبار ويحط من قدر المجنى عليه فى أعين الناس .

(٤٦٤)

القضية رقم ١٤٨ سنة ١٥ القضائية

(أ) حكم . تشبيه . بيان الأسباب التى رأت المحكمة من أجلها أن توقع حل التهم العقوبة بالقدر الذى وقعت فى حدود النص . غير لازم . تأييد العقوبة المقضى بها ابتدائياً . يتضمن أن المحكمة لم ترفىأ أبداء الدفاع ما يحولى تعديلها .

(ب) تضامن . اختلاف الجرائم أو الأفعال الواقعة من المحكوم عليهم كلهم أو بعضهم ولو كانت إدانتهم بمقتضى حكم واحد . لا تضامن بينهم فى التوىض ما لم يكن الحكم قد توىض لذلك صراحة ونص عليه .

(ج) تضامن . الحكم على عدة أشخاص بمبلغ معين . لا تضامن بمقتضى الحكم . لا تجوز مطالبة أى منهم بأزيد من نصيبه . تحديد هذا النصيب عند عدم النص عليه فى الحكم أرفقه تقسيم المبلغ على عدد المحكوم عليهم . مثال . (المادة ١٥٠ و ١٥١ مدنى)

١ - إن تقدير العقوبة فى حدودها المقررة فى النص من سلطة محكمة الموضوع وحدها ، وهى فى ذلك غير ملزمة بأن تبين الأسباب التى رأت من أجلها أن توقع حل التهم العقوبة بالقدر الذى أوقعته . فإذا كانت المحكمة الاستئنافية قد أبدت العقوبة المقضى بها ابتدائياً ، فإن قضاءها بذلك يتضمن أنها لم ترفىأ أبداء الدفاع ما يحولى تعديلها .

٢ - إنه وإن كانت المادة ١٥٠ من القانون المدنى قد نصت على أن الالتزامات الناشئة عن الأفعال الضارة بالغير هى والمشار إليها بالمادة ١٥١ من القانون المذكور تكون بالتضامن بين الملتزمين ، ثم إنه إن جاز القول بأن الالتزام على هذا النحو يكون مستفاداً ، بدون نص صريح عنه ، من الحكم الصادر على عدة أشخاص بارتكابهم الفعل الذى نشأ عنه الالتزام ، كما إذا قضى فى حكم واحد بإدانة عدة متهمين - فاعلين كانوا أو شركاء - فى جريمة واحدة ،

أى عن فعل واحد نشأ عنه ضرر واحد هو المطلوب تعويضه للجنى عليه — إن كان ذلك وإن جاز هذا ، فإن التضامن لا يجوز القول به عند اختلاف الجرائم أو الأفعال التي وقعت من المحكوم عليهم كلهم أو بعضهم ولو كانوا قد أدينوا بمقتضى حكم واحد . لأن التضامن هنا يقتضى لإرجاعه إلى النص القانونى الذى يستند إليه بيان الوقائع والأسباب التى يستدل بها على مشاركة المحكوم عليهم فى الضرر الواحد الذى يطلب المضرور من تسببوا به تعويضه عنه ، مما يجب معه ، للقول به ، أن يتعرض الحكم فى صراحة لهذه الوقائع والأسباب ليربط حكم القانون فى الدعوى بواقعها . وإذن فإذا كان الحكم ليس فيه نص على التضامن ، وكانت الواقعة ، كما هى ثابتة به ، ليس فيها بذاتها ما يقتضى القول بذلك التضامن ، فإنه لا يصح اعتبار هذا الحكم ملزما للمدينين المحكوم عليهم فيه بالتضامن بينهم .

٣ — إذا حكم على عدة أشخاص بمبلغ معين ولم يكونوا بمقتضى الحكم ملزمين بالتضامن بينهم المحكوم له ، فإنه لا تجوز مطالبة أى منهم بكل المحكوم به بل يطالب فقط بنصيبه فيه ، وتحديد هذا النصيب ، ما دام غير منصوص عليه فى الحكم ولا واضح من ثناياه ، يكون مناطه عدد المحكوم عليهم اعتبارا بأن هذا هو الذى قصدت إليه المحكمة فى حكمها ، فيقسم المبلغ المحكوم به على عدد المحكوم عليهم ويكون خارج القسمة هو ما لا تجوز مطالبة كل من المحكوم عليهم بأكثر منه . وإذن فإذا كانت الواقعة الثابتة هى أن أحد المتهمين ضرب الجنى عليه فأصاب موضعا من جسمه ، والآخر ضربه فأصاب موضعا آخر منه ، وكانت الدعوى لم ترفع على أساس اتفاق أو إصرار سابق من المتهمين على الاعتداء ، فإنه يجب ، إذا كانت المحكمة ترى الحكم عليهما بالتضامن فى التعويض ، أن تبين فى حكمها الأساس الذى تقيمه عليه بما يتفق والأصول المرسومة له فى القانون ، فتذكر وجه مساءلة كل من المحكوم عليهما عن الضرر الناشئ عن الضربتين مجتمعتين لا عن الضربة الواحدة التى أحدثها هو . فإذا هى لم تفعل ولم تتعرض للتضامن فإن المسئولية لا تكون تضامنية ولا تصح مطالبة كل منهم إلا بنصف المبلغ المحكوم به عليهما فقط .

(٤٦٥)

القضية رقم ١٤٩ سنة ١٥ القضائية

حكم . تسييه . إدانة المتهم في تزوير أعتادا على أدلة تؤدى إليها دون اكتفاء بأسباب الحكم المدنى القاضى برده بطلان الورقة المزورة . لا يسم إن كان النزاع حول صحة الورقة مثاره إنكار التوقيع عليها أو الظن فيها بالتزوير .

إذا كانت المحكمة حين قضت بإدانة المتهم في دعوى التزوير المرفوعة عليه قد اعتمدت في ذلك على أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهت إليه غير مكتفية بأسباب الحكم المدنى القاضى برده وبطلان الورقة المزورة ، فإنه لا يكون ثمة في هذا المقام محل للترفة بين أن يكون النزاع حول صحة الورقة مثاره إنكار التوقيع عليها أو الظن فيها بالتزوير . إذ العبرة في هذا المقام هى باطمئنان المحكمة لا بطلان الخصوم ولا بمن منهم يقع عليه عبء الإثبات . فان الإدانة في الدعاوى الجنائية تقوم على أساس العقيدة التى تتكون لدى المحكمة وتطمئن إليها بناء على ما تجر به من تحقيقات ، غير مقيدة — كما هى في الدعاوى المدنية — بأقوال الخصوم أو طلباتهم .

جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٤٥

برئاسة حضرة صاحب السعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل مرسي بك وجندى عبد الملك بك وأحمد على طلبة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك المستشارين .

(٤٦٦)

القضية رقم ١٠٩ سنة ١٥ القضائية

تزوير في أوداق رسمية :

(أ) أولوية الملكية البائع بطريق الميراث قبل أول سنة ١٩٢٤ . تقديم شهادة إدارية بوقاة المورث قبل سنة ١٩٢٤ . لا يشترط أن يكون قد نص في العقد على أن البائع توفى قبل هذا التاريخ .

(ب) مناط العقاب على تغيير الحقيقة . كون محرر الورقة موظفا عموما مكلفا بمجرىها وكون التغير حاصلا فيما أعدت الورقة لإثباته أو في بيان جوهرى متعلق بها . شهادة إدارية حررها عمدة لإثبات وفاة مورث قبل سنة ١٩٢٤ . تغيير الحقيقة فيها . مناقب عليه .

(المادة ١٧٩ ع = ٢١١)

١ - إن الاستفادة من القرارات والمنشورات الخاصة بالتسجيل أنه في حالة أولوية الملكية للبائع بطريق الميراث قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ يكفي بتقديم شهادة إدارية بوفاة المورث قبل سنة ١٩٢٤ ، وليس يشترط أن يكون قد نص في العقد على أن البائع توفي قبل هذا التاريخ .

٢ - إن مناط العقاب على تغيير الحقيقة في الورقة الرسمية هو أن يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بحكم وظيفته بتقريرها على موجب ما تقضى به القوانين واللوائح ، وأن يكون التغيير حاصلًا فيما أعدت الورقة لإثباته أو في بيان جوهرى آخر متعلق بها . فالشهادة التي يحرقها عمدة لإثبات وفاة مورث قبل سنة ١٩٢٤ يكون تغيير الحقيقة فيها تزويرا معاقبا عليه .

(٤٦٧)

القضية رقم ٢٥٩ سنة ١٥ القضائية

اختلاس أشياء محجوزة إداريا . تسلم المالك هذه الأشياء من الحارس على سبيل الوديعة لحفظها . انتهاء بقيددها . تمسكه بأنه وفي الدين المحجوز من أجله عليها قبل تسلمه إياها وطلبه ضم قضية مدنية لإثبات صحة دفاعه . إدانته دون تحقيق هذا الدفاع . خطأ . هذا الجزم ينقض بالوفاء .

(المادة ٢٨٠ ع = ٢٢٣)

إذا أدانت المحكمة مالك الأشياء المحجوزة إداريا والمسلمة إليه من الحارس على سبيل الوديعة لحفظها ، في اختلاس هذه الأشياء إضرارا بالحارس وبالدائن مع تمسك الدفاع عنه في الجلسة بأنه وفي بالدين المحجوز من أجله قبل أن يتسلم المحجوزات من الحارس ، وطلبه ضم قضية مدنية لإثبات صحة قوله ، وذلك دون أن تحقق هذا الدفاع وخصوصا بالاطلاع على القضية المدنية ، فإنها تكون قد أخطأت خطأ يعيب حكمها بما يستوجب نقضه . إذ هذا الدفاع من شأنه لو صح أن يهدم التهمة من أساسها . فإن الجزم يكون قد انقضى بالوفاء وبصير المال المحجوز خالصا لمالكه يتصرف فيه كيف شاء .

(٤٦٨)

القضية رقم ٣٦٣ سنة ١٥ القضائية

حكم . مكان ارتكاب الجريمة . وجوب ذكره في الحكم .

إذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ليست فيه أية إشارة إلى المكان الذي ارتكب فيه كل من الجريمتين اللتين أدان المتهم فيهما، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه، إذ أن بيان مكان ارتكاب الجريمة هو من البيانات الهامة الواجب ذكرها في الأحكام .

(٤٦٩)

القضية رقم ٣٦٤ سنة ١٥ القضائية

استئناف . حكم في معارضة . مياد استئنافه . يجب أن يبدأ من يوم صدوره . عليه ذلك . علم المحكوم عليه بالحكم إما حقيقة أو اعتباراً . صدر الحكم في غيبة المعارض وفي جلسة لم يكن قد أعلن بها . مياد استئنافه لا يبدأ إلا من اليوم الذي يثبت فيه عليه رسمياً صدوره .

إنه لما كان احتساب مياد استئناف الحكم الصادر في المعارضة من اليوم الذي صدر فيه الحكم، ولو كان في غيبة المعارض، أساسه وعلمته علم المحكوم عليه بالحكم في اليوم الذي صدر فيه، إما حقيقة لمعاذ إياه في الجلسة إذا كان قد حضرها، وإما اعتباراً لإعلانه بها طبقاً للقانون وتعده مخالفة مقتضى الإعلان بتخلفه عن حضورها — لما كان ذلك كذلك، فإن الحكم في المعارضة إذا ما تبين أنه صدر في غيبة المعارض وفي جلسة لم يكن قد أعلن بها، لا يصح أن يبدأ مياد استئنافه إلا من اليوم الذي يثبت فيه رسمياً علم المحكوم عليه به بعد صدوره .

(٤٧٠)

القضية رقم ٣٦٩ سنة ١٥ القضائية

استئناف . حكم في معارضة . مياد استئنافه . يجب أن يبدأ من يوم صدوره . محله . محكوم عليه أعلن بجلسته المعارضة لا في محل إقامته بل للنيابة . القضاء بعدم قبول الاستئناف المرفوع منه شكلاً لرفعه بعد المياد محسوباً من يوم صدور الحكم . خطأ . إعلان التهم للنيابة . أثره .

إن الأصل أن الحكم الصادر في المعارضة، ولو في غيبة المعارض، يبدأ بميعاد استئنافه من يوم صدوره، إلا أن ذلك محله أن يكون المحكوم عليه قد أعلن إعلاناً صحيحاً للجلسة التي صدر فيها الحكم، فعندئذ يصح في حقه القول إنه علم بالحكم حقيقة أو اعتباراً. أما إذا كان لم يعلن فإن ميعاد استئنافه لا يصح أن يبدأ إلا من يوم علمه رسمياً بالحكم. فإذا كان الثابت أن المتهم لم يعلن بالجلسة التي نظرت فيها المعارضة في محل إقامته، وإنما كان الإعلان للنيابة فقط، فإنه إذ كان إعلان المتهم في النيابة لا يصح أن يترتب عليه أثر إلا جواز الحكم عليه غيابياً على اعتبار أن له أن يعارض في الحكم الذي يصدر في غيبته فتتاح له بذلك فرصة تدارك ما فاتته — إذ كان ذلك كذلك فإنه يكون من الخطأ القضاء بعدم قبول الاستئناف المرفوع من هذا المتهم شكلاً على أساس أنه رفعه بعد الميعاد محسوباً من يوم صدور الحكم.

(٤٧١)

القضية رقم ٢٧٥ سنة ١٥ القضائية

حكم . تسييه . دفع هام . وجوب الرد عليه . إدانة متهمة في إخفاء أشياء مسروقة . الإعياد في ثبوت علم المتهم بأن الأشياء مسروقة على ما قالته المحكمة من أنه كان يعرض هذه الأشياء للبيع بمن يخص . تقديم المتهم فواتير لإثبات أن هذا الثمن هو الثمن الجاري في الأسواق . عدم تعرض المحكمة في حكمها لهذا الدفع . قصور .

إذا كانت المحكمة في قضائها بإدانة المتهم في إخفاء أشياء مسروقة قد أقامت قوتها بعلمه بالسرقة على ما قام لديها من أنه كان يعرض هذه الأشياء للبيع بمن يخص، وكان الدفاع قد قدم فواتير المحكمة لإثبات أن الثمن الذي عرض الأشياء للبيع به هو الثمن الجاري في الأسواق، ومع ذلك لم تعرض المحكمة لهذا الدفع، فذلك يكون قصوراً في الأسباب يستوجب نقض الحكم. لأن هذا الدفع من شأنه لو صح أن يهدم ما اعتمدت عليه في قوتها بالعلم بالسرقة.

(٤٧٢)

القضية رقم ٢٧٦ سنة ١٥ القضائية

دعوى مدنية أمام المحكمة الجنائية . الحكم فيها بإبطال المرافعة . لا يصح .

لا يصح للمحاكم الجنائية أن تحكم بإبطال المرافعة في الدعاوى المدنية الملحقة بالدعوى العمومية ، إذ هذا لا يتفق بحسب طبيعته وآثاره مع تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية ووجوب سيرهما معا بقدر المستطاع ، مما يقتضاه توحيد الإجراءات فيهما أمام المحكمة الجنائية .

جلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٤٥

برئاسة حضرة صاحب السعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل مرسي بك و لجندي عبد الملك بك وأحمد علي طوبه بك وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٤٧٣)

القضية رقم ١٣٧٥ سنة ١٤^(١) القضائية

نقض وإبرام . حكم لم يتم التوقيع عليه بعد انقضاء ثلاثين يوما من صدوره . طلب نقضه . وجوب تدعيمه بشهادة من قلم الكتاب دالة على ذلك . شهادة محررة في اليوم الثلاثين بأن الحكم لم يتم بتسليمها . لا تكفي في هذا الصدد . كون الحكم مؤشرا عليه بوروده في اليوم التالي لليوم الثلاثين . لا تأثير له . يجب أن تكون الشهادة دالة على أن مدة الثلاثين يوما قد انقضت وحصل تجاوزها في كتابة الحكم والتوقيع عليه .

إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن لصاحب الشأن أن يطلب نقض الحكم المطعون فيه إذا كان بعد انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ صدوره لم يتم التوقيع عليه . وهذا بناء على ما أرتأته من أن أحكام القانون يستمد منها ما يفيد وجوب اعتبار هذه المدة حدا أقصى لا يمكن تجاوزها في كتابة الحكم والتوقيع عليه . ولكن يجب على من يطلب نقض الحكم لهذا السبب أن يثبت بشهادة يقدمها مستخرجة من قلم الكتاب أن الحكم قد انقضى على صدوره ثلاثون يوما دون أن يكتب ووقع عليه . ولا يكفي في إثبات هذا الشهادة المحررة في اليوم الثلاثين

(١) في هذه القضية كانت الجلسة برئاسة حضرة جندي عبد الملك بك .

ما دام يصح أن يكون الحكم قد أودع في نفس اليوم بعد تحريرها . هذا ولا يهم أن يكون الحكم مؤشرا على هامشه بأنه ورد قلم الكتب في تاريخ هو تاريخ اليوم التالي لهذه الشهادة .

(٤٧٤)

القضية رقم ١٢٩٧ سنة ١٤ القضاية^(١)

علامات تجارية . علامة مصنع . تسجيلها أو عدم تسجيلها . لا يهم . عرض طرايش البيع تحمل بيانا تجاريا مما لا البيان التجاري لمصنع آخر . تحقق جريمة عدم مطابقة البيان التجاري للحقيقة .
(القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية)

إن الغرض الأساسي الذي توخاه الشارع من النص في المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على وجوب مطابقة البيان التجاري للحقيقة هو رعاية مصالح المستهلكين . ومن أجل ذلك لم تقتض النصوص الخاصة بالبيانات التجارية وجود علامات مسجلة ، بل اكتفت بالنص فيما نصت عليه على أن يعتبر بيانا تجاريا أي إيضاح يتعلق بالاسم أو الشكل الذي تعرف به البضاعة . فإذا كانت المحكمة قد أثبتت على المتهم أن الشركة التي يديرها مصنع الطرايش قد اتخذت لمصنوعاتها التي تعرضها للبيع رسوما ورموزا وعلامات مماثلة تمام المماثلة ، من حيث وضعها وأشكالها وكتابتها ، للعلامات والرسوم والأشكال الخاصة بصنف الطرايش الواردة من شركة تشيكوسلوفاكيا الأجنبية ، وذلك دون أن يكون لشركته أي حق في استعمال تلك العلامات ، فهذا يكفي لتحقيق الجريمة التي أدانته فيها وهي عرضه للبيع طرايش تحمل بيانا تجاريا لا يطابق الحقيقة ، بصرف النظر عن تسجيل أو عدم تسجيل العلامات التجارية للشركة التي اتحل هو الرسوم والأشكال والعلامات التي تعرف بها بضائعها .

(١) كانت المحكمة عند نظر هذه القضية تحت رئاسة حضرة جنتي عبد الملك بك .

(٤٧٥)

القضية رقم ١٥٠٩ سنة ١٤ القضاية

مبات :

(أ) القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ . وجوب تطبيق أحكامه . عدم إصدار اللوائح أو القرارات

التنفيذية المنصوص عليها فيه . لا يستوجب تعطيل أحكامه ما دام تنفيذها ممكنا .

(ب) إعلان المتهم بتهمة . بيانها في ورقة التكليف بالحضور . جريان المحاكمة والدفاع عن الفعل

التي وقعت من المتهم . عقابه على تلك الفعل التي أثبتت المحكمة عليه وقوعها بمقتضى مادة غير

الواردة في ورقة التكليف . لا يعيب الحكم .

(ج) بناء لم تراعى فيه شروط القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ . إنشائه على قطعة أرض مجاورة

للزلز القديم . مجرد إضافة هذه المبانى لذلك المنزل . لا يفرجها عن الخضوع لأحكام ذلك

القانون .

(د) حكم . تشبيه . النص فيه على تصحيح المبانى الواقعة فيها المخالفة . لا تأثيره في صحة مادام

المقصود الظاهر هو إزالة ما زاد من المبانى على الارتفاع المسموح به قانونا .

١ - إن القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ انخلص بتنظيم المبانى قد أصدر

ونشر طبقا للإوضاع التي رسمها الدستور فهو نافذ المفعول وأحكامه واجبة التطبيق .

ولا يصح تعطيل هذه الأحكام لعدم إصدار اللوائح أو القرارات التنفيذية التي نص

فيه على إصدارها ما دام إجرائها ممكنا بغير هذه اللوائح والقرارات .

٢ - إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه أقام بناء متزل لم يستوف

الشروط القانونية، وطلب عقابه بالمواد ١ و ٨ و ١٨ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠

ثم تبين من أوراق المحاكمة أن موضوع التهمة التي وجهت إليه وتناولها بدفاعه

وحكم عليه من أجلها هي أنه تجاوز بالبناء الذي استحدثه وأضافه إلى منزله القديم

الحدة الأقصى المسموح به بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠

فإن معاقبته بمقتضى هذه المادة المنطبقة على فعلته التي اقتنعت المحكمة بثبوتها قبله

تكون صحيحة بغض النظر عما تضمنته التكليف بالحضور .

- ٣ — إنه متى ثبت أن المبنى المرفوعة بشأنها الدعوى قد أنشئت إنشاء على قطعة أرض كانت خالية من البناء مجاورة للتزل القديم، فإن هذه المباني لا تخرج عن أحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ لمجرد إضافتها لمباني ذلك المنزل .
- ٤ — إن كون الحكم قد نص على تصحيح المباني الواقعة فيها المخالفة لا يكون له تأثير في صحته ما دام المقصود الظاهر من ذلك هو إزالة ما زاد من المباني على الارتفاع المسموح به قانونا .

(٤٧٦)

القضية رقم ١٩ سنة ١٥ القضائية

(أ) شهادة . ترخيص المحكمة للتم في إعلان شهود النفي . تأجيل القضية عدة مرات لحضورهم . عدم تقديم المتهم الدليل على حصول إعلانهم . المحكمة في حل من الفصل في الدعوى بدون سماعهم .

(ب) بيان . منزل قائم على جانبي الطريق . غرف السطوح المقامة عليه . جريان القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ عليها ولو كانت غير واقعة على الطريق .

١ — إذا كانت المحكمة قد رخصت للتم في إعلان شهود النفي وأجلت القضية لهذا الغرض، ولكن لم يحضر أمامها شهود على الرغم من تأجيل القضية عدة مرات، فإن المحكمة تكون في حل من الفصل في الدعوى بدون سماعهم متى كانت قد رأت أن ظهور الحقيقة لا يتوقف حتما على سماعهم وكان المتهم لم يقدم لها ما يثبت لإعلانهم .

٢ — إن المادة الثالثة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخصاص بتنظيم المباني إذ نصت على أنه "يشترط فيما يقام من الأبنية على جانبي الطريق ألا يزيد ارتفاعها بما في ذلك غرف السطوح والجمالون والدورة على مثل ونصف مثل من مسافة ما بين حدى الطريق ... الخ" فقد أفادت أن حكمها هذا يجري على غرف السطوح إطلاقا ولو كانت غير واقعة على الطريق ما دام المنزل قائما على جانبيه .

(٤٧٧)

القضية رقم ٤٤ سنة ١٥ القضائية

نقض وإبرام . التقرير بالظعن . يجب حصوله في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم . مجند في الجليش . إرساله بمرسية من مرسى مطروح إلى رئيس النيابة بأنه يظعن في الحكم الصادر عليه . عدم مبادرته فور مجيئه إلى القاهرة بالتقرير بالظعن ، لا بالسجن ولا بقلم الكتاب . ذلك لا يعتبر تقريراً بالظعن . (المادة ٢٣١ تحقيق)

التقرير بالظعن يجب بمقتضى المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات أن يكون في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم فإذا كان المحكوم عليه قد أرسل إلى رئيس النيابة إشارة تلفرافية من مرسى مطروح بقول فيها إنه يظعن بطريق النقص في الحكم الصادر عليه فهذا لا يعتبر تقريراً منه بالظعن . ولا يشفع له في عدم التقرير كونه مجنناً في الجليش وأن أحداً من رؤسائه بالجهة التي كان بها لم يقبل منه التقرير بالظعن ما دام هو حين ترك تلك الجهة وجاء إلى القاهرة لم يعمل هذا التقرير فور حضوره ، لا بالسجن ولا بقلم الكتاب ، ولو بعد انقضاء المعاد محسوباً من يوم الحكم .

(٤٧٨)

القضية رقم ٨٨ سنة ١٥ القضائية^(١)

وصف التهمة :

(أ) تغيير التهمة من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة . يجب تنبيه الدفاع إليه ليرافع على أساس التهمة المعللة .

(ب) تصريح النيابة أو المدعى بالحقوق المدنية في الجلسة بتعديل وصف التهمة المبينة في أمر الإحالة . هذا التصريح لا يبدو أن يكون بمثابة طلب مقدم إلى المحكمة التي لها دورن فيها القول الفصل في التهمة التي ترى عاكمة التهم من أجلها في الحدود المرسومة في القانون . مثال . (ال مواد ٣٠ و ٣٣ و ٣٦ - ٤٠ تشكيل)

١ — إن تغيير الوصف من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المبينة في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات ، عملاً بنص المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ، إجراءه

(٢) كانت الهيئة برئاسة حضرة جنتى عبد الملك بك .

في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى، لأنه يتضمن واقعة جديدة غير واقعة الشروع في القتل الواردة في أمر الإحالة. وإذن فإن على المحكمة إذا رأت إجراء هذا التغيير أن توجه على المتهم تهمة إحداث العاهة المستديمة قبل أن تحكم فيها. وخصوصا إذا كانت تهمة الشروع في القتل ليس فيها إشارة إلى العاهة المستديمة ولا إحالة إلى الإصابات التي أثبتتها الكشف الطبي.

٢ - إنه لما كانت التهمة في قضايا الجنابات تحدد بالأمر الصادر من قاضى الإحالة، وكان القانون صريحا في أن المحكمة هي التي تملك تعديل وصف الأفعال المبينة في ذلك الأمر، فهذا مؤداه أنه إذا صرحت النيابة أو المدعى بالحقوق المدنية في الجلسة بتعديل الوصف المبين في أمر الإحالة، فإن هذا التصريح لا يعدو أن يكون طلبا من الطلبات التي تقدم في الجلسة، وللمحكمة - دون غيرها - القول الفصل في التهمة التي ترى محاكمة المتهم من أجلها في الحدود التي رسمها القانون وبالشروط التي ينها. وإذن فإذا كان محضر الجلسة حاليا بما يفيد أن المحكمة أقوت الوصف الذي تقدمت به النيابة في الجلسة باعتبار التهمة جنائية إحداث عاهة، ومن أن المتهم قد ترفع على أساس هذا الوصف، فإن المحكمة تكون قد أخطأت إذا هي قضت على المتهم بالعقوبة على أن ما وقع منه جنائية إحداث عاهة لا شروع في قتل كما هو وارد في أمر الإحالة، لأنها بذلك تكون قد أدانتها بجريمة لم ترفع بها الدعوى عليه.

(٤٧٩)

القضية رقم ٢٧٨ سنة ١٥ القضائية

- (أ) سبارات . سكة حديد . عبور المزلقان . قتل خطأ . يكفى في هذه الجريمة وقوع خطأ مما كان له أثره في الحادث . صورة واقعة .
- (ب) قرض وإيرام . متهان في تهمة واحدة . تبرؤ أحدها وإدانة الآخر . خطأ المحكمة في اعتبارها من برأته غير مسئول أصلا . يستوجب قرض الحكم بالنسبة للهم الذي أدین .

١ — إذا كانت التهمة المرفوعة بها الدعوى على المتهمين (سائق سيارة وسائق قطار) هي أنهما تسببا بغير قصد ولا تعمد في قتل أحد ركاب السيارة وإصابة الباقيين بأن قاد الأول سيارته بسرعة ينجم عنها الخطر ولم ينتبه لمرور القطار ولم يمتثل لإشارة جندي المرور، وقاد الثاني قطار الدلتا بسرعة دون أن ينبه المارة بالصقارة فتصادمت السيارة مع القطار وتسبب عن ذلك القتل والإصابة، ثم برأت المحكمة الأول وأدانت الثاني، وكان كل ما جاء بحكمها من أسباب لبرئته هو ما استخلصته من أنه لم يكن مسرعا السرعة الخطرة، وأنه بفرض إمكانية رؤية القطار قادما فهذا ما كان لينتبه من متابعة السير طالما أن علامة التحذير عند التلاقق لم تكن ظاهرة له وتحرك القطار خافيا عليه، وأنه وإن كان رأى جندي المرور يشير إليه فإنه ما كان عليه أن يفهم من ذلك أكثر من وجوب وقوفه عند كشك المرور لتفتيش عليه فإذا هو كان قد تابع سيره على نية أن يقف — كما قال — عند الكشك الواقع بعد المزلقان للتفتيش عليه تلبية للأمر كما فهمه، فإنه لا يعتبر مخالفا لإشارة المرور فهذا الحكم يكون خاطئا، لأن كل ما ذكره من ذلك لا ينهض سببا للبراءة، بل هو تلزم عنه الإدانة لما يحمله في طياته من الدليل على الخطأ الذي يقوم على عدم الانتباه والإهمال؛ فإن المقام هنا ليس مقام خطأ متعمد حتى يصح الاستدلال بالمنطق الذي سار عليه الحكم من أن المتهم لم يرب بالفعل ولم يدرك بالفعل ولم يفهم بالفعل، بل هو مقام عدم احتياط وتحسّر وعدم انتباه وترؤف وعدم مراعاة الواجبات مما يكنى فيه، كما هو مقتضى القانون في هذا الصدد، أن يكون المتهم في الظروف التي كان فيها قد وقع منه خطأ ما كان له أثره في الحادث. فقولته مثلا السكة الحديدية — وهو لا يقبل منه أن يقول إنه لم يرها — معترضة طريقه كانت توجب عليه ألا يقدم على عبور المزلقان قبل أن يمد بصره ذات اليمين وذات الشمال على طريق السكة الحديدية ويتثبت هو من خلوها من القطارات. فإذا كان قد شاهد عليها بالفعل قطارا، والحكم لم ينف ذلك عنه، فلا يحق له أن يفترض أن هذا القطار لم يكن في حالة تحرك وأنه ما دام لم ينبه إلى أن القطار كان آتيا نحوه يجرى على عجل

في الطريق المعد له فإن الخطأ ليس خطأه — لا يحق له ذلك، وخصوصا إذا لوحظ أن القانون — كما هو مفهوم المادة ١٦ من لائحة السكة الحديد الصادر بها قرار وزير المواصلات في ٤ مارس سنة ١٩٢٦ — قد جعل للقطارات حق الأسبقية في المرور وفرض على كل من يريد أن يعبر السكك الحديدية أو المزلقات أن يتثبت أولا من خلو الطريق الذي يعترضه وإلا عدّ مرتكباً لمخالفة معاقب عليها .

٢ — إنه وإن كانت مساهمة سائق السيارة في وقوع الحادث ليس من شأنها أن ترفع المسؤولية حتماً عن سائق القطار (الطاعن) إلا أن خطأ الحكم في اعتباره غير مسئول أصلا عما وقع كان له بطبيعة الحال أثره في تقدير إدانته هذا الطاعن ، وإذا كان يجوز أن يتغير النظر الذي أراته المحكمة في حقه عند ما تبين الواقعة على حقيقتها من جميع الوجوه وعلى ضوء تفهم القانون على الوجه الصحيح ، فإنه يتعين نقض هذا الحكم بالنسبة له على أساس ما وقع من الخطأ في اعتبار سائق السيارة غير مسئول .

(٤٨٠)

القضية رقم ٢٩١ سنة ١٥ القضائية

مراقبة :

(أ) المراقبة المنصوص عنها في المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ . عقوبة أصلية عن جريمة قائمة بذاتها هي مخالفة مقتضى إنذار الاشتباه . حكم صادر من محكمة عسكرية في جريمة سرقة ضد مشبوه . يكفي لتوقيع عقوبة المراقبة .

(ب) عقوبة المراقبة في جريمة العود إلى الاشتباه . القول بأن مدة تها لا يجوز أن تزيد على مدة عقوبة الجريمة التي وقعت من المشبوه . لا أساس له من القانون .

١ — إن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ انحلص بالمتشردين والمشبوهين إنما تقضي بالحكم بالمراقبة على أنها عقوبة أصلية عن جريمة قائمة بذاتها هي سبق إنذار المتهم مشبوها ثم مخالفته مقتضى الإنذار سواء بالحكم عليه في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون أو بتقديم بلاغ جدي ضده الخ . وليس في القانون ما يفيد من قريب أو من بعيد أن هذه المراقبة هي عقوبة تكميلية يجب

أن يكون الحكم بها مع عقوبة أخرى توقع عن الجريمة المرتكبة ، بل بالعكس لا يستقيم القول بذلك مع وجوب الحكم بالمراقبة على المشبوه في الأحوال الأخرى التي لا يكون هنالك فيها حكم آخر بالإدانة . ثم إن نص هذه المادة يستفاد منه أن الحكم الصادر من محكمة عسكرية في جريمة سرقة يكفي في تطبيقها ، ما دامت محكمة الجنح قد رأت فيه دليلا كافيا على أن المتهم قارف السرقة .

٢ — إن الشارع في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ لم ينص في جرائم التشرّد والاشتباه ، كما نفل في المادة ٢٨ من قانون العقوبات بالنسبة لمن يحكم عليهم بالأشغال الشاقة أو السجن لجناية من الجنائيات الواردة فيها ، على أن تكون مدة المراقبة مساوية لمدة العقوبة الأصلية . ولذلك ، ولأن عقوبة المراقبة في جريمة العود إلى الاشتباه هي عقوبة أصلية يجوز الحكم بها ولو لم يكن قد حكم على المشبوه بالعقوبة في الجريمة التي صدّ مشبوهاً من أجلها ، يكون القول بأن مدة هذه المراقبة لا يجوز أن تزيد على مدة العقوبة المحكوم بها في الجريمة التي وقعت من المشبوه لا أساس له .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن في قضية الجنحة رقم ٢٧٦ الرمل سنة ١٩٤٤ بأنه في يوم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٣ بالرمل حدث بعد إنذاره مشبوها بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢ أن حكم عليه في قضية الجنحة رقم ٣٣٠٣ إسكندرية بالحبس لمدة شهرين لارتكاب جريمة سرقة .

وطلبت معاقبته بالمزاد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٤ و ٣٠ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ .

ومحكمة جنح المطارين الجزئية الأهلية نظرت هذه الدعوى ثم قضت فيها غاييا بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٤٤ — عملا بمواد الاتهام — بوضع المتهم تحت المراقبة الخاصة في الجهة التي يعينها وزير الداخلية لمدة سنة ابتداء من تاريخ إمكان التنفيذ عليه وشمول الحكم بالنفاذ .

فعارض المتهم في هذا الحكم وقضى في هذه المعارضة بتاريخ ٢ مايو سنة ١٩٤٤ بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه .

فاستأنف المتهم هذا الحكم في يوم صدوره وقيد استئنافه برقم ٤٧٢٨ سنة ١٩٤٤ ولدى نظر الدعوى أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية الأهلية دفع محامى المتهم فرعيا (أولا) بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في جريمة السرقة في القضية رقم ٣٣٠٣ سنة ١٩٤٣ (وثانيا) لأنه حوكم أمام المحكمة العسكرية . ولذلك فلا يصح أن يلعب إليه عود للاشتباه .

وبعد أن سمعت المحكمة المذكورة هيئة استئنافية هذا الاستئناف قضت فيه بحضور يا بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٤٤ بقبوله شكلا و برفض الدفيعين وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بوضع المتهم تحت المراقبة الخاصة لمدة ستة شهور تبدأ من تاريخ إكمال التنفيذ عليه .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

وحيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٣ على الواقعة الثابتة به . لأن المراقبة الخاصة التي يحكم بها على المشتبه فيه عند القضاء بادانته في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة الثانية هي عقوبة تكميلية لا يجوز الحكم بها إلا مع العقوبة الأصلية التي يحكم بها في الجريمة المرتكبة . ولما كان الطاعن قد حكم عليه بالحبس شهرين عن جريمة السرقة التي ارتكبها بعد إنذاره مشبوهاً لما كان يجوز محاكمته ثانية وطلب توقيع المراقبة الخاصة عليه من أجل ارتكابه هذه الجريمة وكان الواجب على المحكمة أن تقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

وحيث إن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالمتشردين والمشبوهين إنما تقضى بالحكم بالمراقبة على أنها عقوبة أصلية عن جريمة قائمة بذاتها

وهي سبق إنذار المتهم مشبوها ثم مخالفته مقتضى الإنذار سواء بالحكم عليه في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون أو بتقديم بلاغ جدي ضده ... الخ . وليس في القانون ما يفيد من قريب أو من بعيد أن المراقبة عقوبة تكميلية يجب أن يكون الحكم بها مع عقوبة أخرى توقع عن الجريمة المرتكبة بل بالعكس لا يستقيم هذا القول مع وجوب الحكم بالمراقبة على المشبوه في الأحوال الأخرى التي لا يكون هناك فيها حكم بالإدانة .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ اعتبر الحكم الصادر من محكمة عسكرية مما يسمح بتطبيق المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ .

وحيث إن المادة التاسعة إذ نصت على توقيع عقوبة المراقبة الخاصة " إذا حدث بعد إنذار البوليس أن حكم مرة أخرى بالإدانة على الشخص المشبه " فيه أوفدم ضده بلاغ جديد عن ارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها " في الفقرتين أولاً وثانياً من المادة الثانية ... الخ " قد دلت على أن الشارع أراد أن توقع المراقبة الخاصة كلما ثبت بحكم قضائي ارتكاب المشبوه بعد إنذاره بجريمة من الجرائم المعينة التي أشار إليها أوفدم ضده بلاغ جدي عن جريمة من هذه الجرائم ولو لم يعقبه حكم ، مما يستفاد منه أن الحكم الصادر من محكمة عسكرية يكفي في تطبيق هذه المادة ما دامت المحكمة — على ما هو مستفاد من حكمها — قد عدته دليلاً كافياً على أن الطاعن قارف السرقة .

وحيث إن مؤدى الوجه الثالث أن الدفاع طلب إلى المحكمة تأجيل نظر الدعوى لضم القضية العسكرية فرفضت المحكمة هذا الطلب مع أنها لا تستطيع أن تقدر مدة المراقبة الخاصة من غير أن تطلع على تلك القضية . وقد قضت بالمراقبة مدة ستة شهور مع أن قصد الشارع أن لا تزيد مدة هذه المراقبة عن مدة العقوبة المحكوم بها في الجريمة التي وقعت من المشبوه .

وحيث إن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ لم ينص في جرائم التشرد والاشتباه كما فعل في المادة ٢٨ من قانون العقوبات بالنسبة لمن يحكم عليهم بالإشغال الشاقة أو السجن لجناية من الجنائيات الواردة فيها — لم ينص على أن تكون مدة المراقبة مساوية لمدة العقوبة الأصلية فلذلك، ولأن عقوبة المراقبة في جريمة العود إلى الاشتباه هي عقوبة أصلية ويحوز الحكم بها ولو لم يكن قد حكم على المشبوه بالعقوبة في الجريمة التي عُد مشبوهاً من أجلها، فإن ما يقوله الطاعن في هذا الصدد لا يكون له أساس في القانون يستند إليه .

(٤٨١)

القضية رقم ٢٩٧ سنة ١٥ القضائية

توجيه المتهم للجنى عليه قوله " يا معزز " . طعن منه في مرضه . مجرد الجهر بهذا اللفظ يتحقق به القصد الجنائي . لا يغير من ذلك أنه كان ثملاً ما دام هو لم يكن فاقد الشعور والاختيار .

(المادة ٢٦٥ ع = ٣٠٨)

إن قول المتهم للجنى عليه " يا معزز " تتضمن الطعن في عرضه . وجهر المتهم بهذا اللفظ الخادش للشرف والاعتبار فيه ما يفيد بذاته قيام القصد الجنائي لديه . ولا يغير من ذلك أنه كان ثملاً ، ما دام هو لم يكن فاقد الشعور والاختيار في عمله ، ولم يتناول المسكر قهراً عنه أو على غير علم منه كما هو مقتضى المادة ٦٢ ع .

(٤٨٢)

القضية رقم ٣٠١ سنة ١٥ القضائية

بلاغ كاذب . حقويه . الحد الأدنى لفرامة مشرون جنينها .

(المواد ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ = ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥)

إن المادة ٣٠٥ ع التي تعاقب على البلاغ الكاذب ظاهراً من عبارتها ومن عبارة المادة ٣٠٤ المعطوفة هي عليها أن العقوبة المعنية فيها هي العقوبة المبيتة في المادة ٣٠٣ . وهذه العقوبة هي الحبس الذي لا تتجاوز مدته سنتين والفرامة التي لا تقل عن عشرين جنيناً ولا تزيد على مائتي جنين أو إحدى هاتين العقوبتين . وإذن فعقوبة المتهم في تهمة البلاغ الكاذب بتغيريمه ، اثني قرش تكون خطأ .

(٤٨٣)

القضية رقم ٣٠٣ سنة ١٥ القضائية

وصف التهمة - إحالة المتهم بثمة معينة على أنه فاعل - توجيه المحكمة إليه في أثناء نظر الدعوى التهمة على أنه شريك - إدانته في التهمة التي أحيل بها - عدم تعرضها في حكمها إلى تهمة الاشتراك - لا يبيح - هو تعديل منها على سبيل الاحتياط لا يترتب عليها في أن ترجع عنه .

إذا كانت التهمة التي أحيل بها المتهم إلى محكمة الجنايات هي إحداثه عاهة بالمجنبي عليه ، ثم في أثناء نظر الدعوى وجهت إليه المحكمة تهمة الاشتراك مع آخر في ضرب المجنبي عليه ضرا با نشأت عنه العاهة ، ثم أدانته في التهمة التي أحيل بها إليها ، وذكرت في حكمها واقعة الدعوى كما حصلت لها من التحقيقات التي أجريت فيها وأوردت الأدلة التي استخلصت منها ثبوت هذه الواقعة قبله وردت على دفاعه بما يفنده ، فانه لا يصح أن ينعى عليها أنها لم تتعرض إلى تهمة الاشتراك التي وجهتها إليه أثناء نظر الدعوى ، إذ ذلك منها يحمل على أنه إنما كان من قبيل الاحتياط فقط ، وما دامت هي بعد سماعها الدعوى وتمحيص أدلة الإثبات فيها قد انتهت إلى عدّه فاعلا للجناية فإن التعديل الاحتياطي لا يبيح له بعد محل ولا يكون له من مقتضى .

(٤٨٤)

القضية رقم ٣٠٨ سنة ١٥ القضائية

حكم - تسببه - دفع هام - وجوب الرد عليه - تمسك المتهم باقتضاء الدعوى العمومية في الجريمة التي يحاكم من أجلها بمضى المدة - وجوب تحقيقه .

إذا كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن المتهم تمسك باقتضاء الدعوى العمومية في جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة بمضى المدة على أساس أن المحضر توقع في سنة ١٩٣٦ وأن محضر التبديد عمل في سنة ١٩٤٠ ومع ذلك أدانته المحكمة دون أن ترد على هذا الدفاع ، فإن ذلك منها يكون قصورا مستوجبا لنقض حكمها . إذ هذا الدفاع لو صح لاستوجب البراءة لاقتضاء الدعوى العمومية .

جلسة ٥ فبراير سنة ١٩٤٥

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات : جندي عبد الملك بك وأحمد محمد حسن بك وأحمد علي علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٤٨٥)

القضية رقم ٢٤ سنة ١٥ القضائية

رشوة . موظف . العمل المطلوب منه أداءه أو الامتناع عنه . يشترط أن يكون داخلا في أعمال وظيفته . عمل يعتقد الموظف أن من حقه إجراؤه في حين أنه لا اختصاص له به . حصوله على مال لتقيام بهذا العمل أو للامتناع عنه لا يعد رشوة . باشجاويش مباحث الجيزة . ضبط صاحب مسروق من الجيش البريطاني بالقاهرة . إعطائه قودا للامتناع عن أداء هذا العمل . لا يعتبر رشوة .
(المادة ٨٩ ع = ١٠٣)

إن المادة ١٠٣ من قانون العقوبات إذ كان نصها أنه " يعد مرتشيا كل موظف عمومي قبل وعدا من آخر بشيء ما أو أخذ هدية أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقا أو لامتناعه عن عمل من الأعمال المذكورة ولو ظهر له أنه غير حق " فقد أفادت أن جريمة الرشوة لا تتحقق إلا إذا كان العمل الذي يراد من الموظف أداءه أو الامتناع عنه داخلا في أعمال وظيفته . وإذن فإذا كان الموظف غير مختص بإجراء عمل من الأعمال ، سواء أكان ذلك بسبب أن هذا العمل لا يدخل أصلا في وظيفته أم بسبب أنه هو ، بمقتضى نظام تعيينه ، ليس له أن يقوم به في الجهة التي يباشر فيها ، فإن حصوله على المال أو تقديم المال إليه للقيام به أو للامتناع عنه لا يمكن أن يعد رشوة ، ولو كان الموظف يعتقد أن من حقه إجراؤه . وإذن فلا رشوة ولا شروما في رشوة في تقديم قود إلى باشجاويش مباحث مديرية الجيزة ليكلا يضبط في القاهرة صاحب مسروق من الجيش البريطاني إذ هذا العمل ليس مما يحق له بمقتضى وظيفته أن يباشره .

(٤٨٦)

القضية رقم ٣١ سنة ١٥ القضائية

معارضة . تخلف المتهم عن حضور الجلسة المحددة نظرا لسبب فهورى أبرق به إلى المحكمة . الحكم باعتبار معارضة كأنها لم تكن . لا يصح .

إذا كان المتهم لم يحضر الجلسة التي حددت لنظر معارضة فقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، وكان الثابت أنه لم يتخلف عن حضور الجلسة إلا لسبب فهورى لم يكن له به قبل ، وأنه أرسل إشارة برقية إلى المحكمة طالبا التأجيل لهذا السبب ، فإن هذا الحكم يكون في الواقع وحقيقة الأمر معيبا واجبا نقضه .

(٤٨٧)

القضية رقم ٤٥ سنة ١٥ القضائية

إثبات . أحكامه في المواد المدنية . ليست من النظام العام . عدم تمسك المتهم قبل سماع الشهود بعدم جواز الإثبات بالبيئة في واقعة اختلاسه مبلغ ٥٠٠ جنيه . لا يجوز له من بعد أن يتن على الحكم مخالفة لقواعد الإثبات في قضائه بإدانته بناء على شهادة الشهود .

إن أحكام الإثبات في المواد المدنية ليست من النظام العام بل هي مقررة لمصلحة الخصوم فقط . فإذا كان المتهم لم يتمسك أمام المحكمة قبل سماع الشهود بعدم جواز الإثبات بالبيئة في واقعة تسلمه مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل الوكالة لإيداعه البنك على ذمة صاحبه ، فذلك منه بعد تنازلا عن حقه في المطالبة بالإثبات بالكتابة يمنحه فيما بعد من التمسك بمخالفة الحكم الذى قضى بإدانته في اختلاس هذا المبلغ للقواعد المقررة لإثبات الحقوق .

(٤٨٨)

القضية رقم ٣٥٨ سنة ١٥ القضائية

إثبات . شهود . تنازل الدفاع في بدء المحاكمة عن سماع شهود الننى . سماع شهود الدعوى ومرافعة النيابة والمدعى بالحقوق المدنية والمرافعة عن المتهم . طلب محامى المتهم في ختام مرافعة سماع شهود الننى . عدم سماعهم . لا يعيب الحكم .

إذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن الدفاع قرر أمام المحكمة عند البدء في نظر الدعوى أنه غير متمسك بسماع شاهدي النفي، ثم بعد أن انتهت المحكمة من سماع شهود الدعوى ومرافعة النيابة والمدعى بالحقوق المدنية قام الدفاع بالمرافعة عن المتهم، وفي النهاية طلب سماع شهود النفي فلم توافق المحكمة على سماعهم لسبق تنازله، فإن طعنه في الحكم لعدم إجابته إلى سماعهم لا يصح. لأن هذا الطلب، وقد أبدى بعقد الفراغ من نظر الدعوى دون أن يكون ثمة جديد يبرره، لا يصح أن ينقض التنازل السابق صدوره بعد أن تمت كل الآثار المترتبة عليه، سواء من جانب المحكمة أو بالنسبة لسائر الخصوم، وسارت إجراءات المحاكمة على أساسه حتى أوشكت الدعوى على الانتهاء.

(٤٨٩)

القضية رقم ٢٩٢-سنة ١٥ القضائية

إجراءات - أمر الإحالة - عدم اعراض المتهم أمام محكمة الجنايات على إجراءات الإحالة - إثارة الجدل حولها أمام محكمة النقض - لا يجوز.

مقى كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المتهم قد وافق على نظر القضية بعد إعادتها من قاضي الإحالة بإحالاته حضوريا إلى محكمة الجنايات دون أن يعترض على إجراءات الإحالة فلا يكون له أن يشير أمام محكمة النقض جدا لا حولها.

(٤٩٠)

القضية رقم ٣٠٧-سنة ١٥ القضائية

استئناف - حكم غيابي - عدم استئناف النيابة إياه - معارضة المتهم فيه - القضاء في المعارضة يوقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها غيابيا - تخفيف العقوبة - استئناف النيابة هذا الحكم - جوازه - وقف التنفيذ من العناصر التي تدخل في وزن العقوبة - ليس للحكمة الاستئنافية أكثر من أن تلغي وقف التنفيذ - إن الأصل قانونا أن الأحكام الصادرة في مواد الجنع تكون قابلة للاستئناف من المحكوم عليه ومن النيابة - فإذا كانت النيابة قد قوت الميعاد الذي يجوز لها فيه استئناف الحكم الغيابي، فإن هذا لا يترتب عليه إلا أن المحكمة يكون ممنعا عليها

أن تشدد العقوبة المقضى بها في هذا الحكم ، ولكنه لا يترتب عليه منع النيابة من استئناف الحكم الذى يصدر فيما بعد في المعارضة إذا ما قضى بتخفيف العقوبة المحكوم بها غيابيا ولو من طريق وقف تنفيذها ، فإن وزن العقوبة لا يكون بنوعها ومقدارها فحسب ، بل أيضا بتنفيذها أو عدم تنفيذها ، إذ وقف التنفيذ باعتباره من صميم عمل القاضى حين يصدر الحكم داخل في تقدير أثر العقوبة في الزجر ، فهو إذن عنصر من عناصرها التى تراعى عند إيقاعها . وإذن فإذا كان الحكم الغيابي غير مأمور فيه بوقف تنفيذ العقوبة ، فإن قضاء المحكمة ، بناء على معارضة المحكوم عليه ، بوقف التنفيذ يعتبر بلا شك تعديلا للعقوبة إلى أخف . أما القول بأن الأمر بوقف التنفيذ من إطلاقات القاضى وأنه متى صدر فلا يصح لأحد أن يتظلم منه فردود بأن وقف تنفيذ العقوبة هو — كما مر القول — عنصر من العناصر التى تراعى في تقديرها وقت إيقاعها ، كما هو الشأن في مدتها . وإذن فللنيابة أن تستأنف الحكم الصادر في المعارضة ولو كان لم يخالف الحكم الغيابي إلا في أنه أمر بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها في الحكم الغيابي . ولكن لا يكون للحكمة الاستئنافية ، بناء على هذا الاستئناف ، أكثر من أن تلتفى وقف التنفيذ ، كي لا تتجاوز العقوبة ما كان مقضيا به في الحكم الذى لم تستأنفه النيابة .

المحكمة

وحيث إن محصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة عن الحكم الصادر في المعارضة بحجة أنها سبق أن رضيت بالحكم الغيابي ولم تستأنفه ، والحكم في المعارضة إنما أيد ذلك الحكم ، وإذا كانت المحكمة قد أمرت فيه بوقف تنفيذ العقوبة فإن ذلك منها لا يعتبر تعديلا للحكم الغيابي . وتقول النيابة في طعنها إن هذا الذى ذهبت إليه المحكمة الاستئنافية غير صحيح ، لأن وقف تنفيذ العقوبة هو تعديل لها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة قد قال في ذلك : ” وحيث إن القضاء قد استقر على أن استئناف النيابة

للحكم الغيابي يظل قائما إذا تأيد هذا الحكم بعد المعارضة فيه ، أما إذا تعطل الحكم أو قضى بالبراءة وجب تجديد الاستئناف إذا رأت النيابة لزوما لذلك ، ومن باب أولى إذا كانت النيابة قد ارتضت الحكم الغيابي ولم تستأنفه ، فليس لها أن تستأنف في هذه الحالة حكم المعارضة إلا إذا كانت يقضى بتعديل الحكم الذي ارتضته أو ببراءة المتهم . وحيث إن الحكم المستأنف لم يعدل العقوبة وإنما قضى نظرا لظروف ارتكابها بإيقاف تنفيذها عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . وحيث إن مدار البحث بعد ذلك هو معرفة ما إذا كان مثل هذا الحكم يعتبر معدلا للحكم الغيابي الذي قبلته النيابة ، فيجوز لها استئنافه ، أم أن مجرد الأمر بإيقاف التنفيذ مع بقاء العقوبة على ما كانت عليه قبل المعارضة يكون بمثابة تأييد لها سبق أن قضى به غيابيا ووافقت عليه النيابة ، فليس لها أن تطعن فيه بطريق الاستئناف بعد ذلك ، لأن هذا الحكم الأخير إنما يعيد للحكم الغيابي قوته التي أوقفها معارضة المتهم إيقافا مؤقتا ويمتدح الحكمان ويعتبران حكما واحدا . وحيث إن الأصل هو وجوب تنفيذ العقوبة ، لما كان القضاء في فرنسا — لا عند وضع قانون العقوبات ولا قبل ذلك — يملك إعفاء الجاني من استيعاب العقوبة التي حددها القانون إذا كان ذلك في نظرهم بمثابة عفو يصدره غير الملك ، فكان من أثر قيام هذه العقبة الدستورية مع صراحة القانون في بعض الحالات التي تستدعي الرحمة بالمتهم أن ظهرت نظرية الظروف المخففة ، ثم بعد ذلك ظهر في ٢٦ مارس سنة ١٨٩١ قانون berenger الذي عدل مبدأ التنفيذ الفوري للأحكام الجنائية بأن أجاز للقاضي تحت شروط معينة أن يأمر بإيقاف تنفيذ الحكم عند إصداره طالما أن المتهم لا يرتكب إنما جديدا في زمن حدده بخمس سنوات Roux-Droit Penal P. 383 على أن لا يكون هذا الإيقاف حقا يتمسك به المتهم حتى ولو توافرت فيه الشروط وإنما هو منحة *une faveur* يجوز للحاكم أن تأمر بها أو لا تأمر . فإن فعلت وجب عليها أن تسبب مبرراتها (المرجع السابق ص ٣٩٠) . على أن فكرة الإعفاء المؤقت من العقوبة لم تكن قاصرة على التشريع الفرنسي ،

بل يمكن القول إن هناك طريقتين للوصول إلى هذا الغرض أحدهما الطريقة الفرنسية البلجيكية سألته الذكر، وهي التي نقل عنها المشرع المصري نظام إيقاف التنفيذ فيصدر القاضي حكمه بالطرق العادية ولكن يأمر بعدم تنفيذه إلا إذا ارتكب المتهم في زمن معلوم جريمة أخرى وحكم عليه بسببها بعقوبة من العقوبات المقررة للجناح أو بعقوبة أشد منها (بلجيكا) وبعقوبة الحبس المقررة للجناح أو بعقوبة أشد منها (فرنسا) بينما le systeme Anglo Americanin كقانون سنة ١٨٨٧ الصادر في إنجلترا يميز للقاضي أن يرجئ الحكم ويأخذ تعهدا على المتهم بالسراحميد والحضور لدى المحكمة بمجرد طلب يصله من قبلها . ومعنى هذا النظام هو إيقاف المحاكمة لا إيقاف تنفيذ العقوبة فلا يوصم المتهم بها ولكن تظل الدعاوى معلقة زمنا طويلا

565 Droit Criminel Garraud وتقرير المستشار القضائي سنة ١٩٠١ . فلما صدر قانون العقوبات المصري أخذ بالطريقة الفرنسية وقدر نظام إيقاف التنفيذ في الباب السابع — والآن الثامن — من الكتاب الأول تحت عنوان " تعليق الأحكام على شرط " . ولذا يقال إن الحكم معلق تنفيذه على شرط (الموسومة الجنائية لجندى بك عبد الملك جزء ٢ ص ١٠٣) . وحيث إنه بالرجوع إلى نص المادتين ٥٥ و ٥٦ عقوبات تلاحظ المحكمة أن عبارة أولاهما " يجوز للمحكمة عند الحكم في ... إلخ أن تأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة " ، وفي الثانية " يصدر الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة " ، ثم جاءت المادة ٥٧ فأجازت إلغاء أمر إيقاف التنفيذ بحكم تصدره المحكمة . وحيث إنه لو كان إيقاف التنفيذ حكما لما جاز لأى محكمة أن تتعرض له بالإلغاء بعد أن يصبح نهائيا ، فضلا عما هنالك من تمييز واضح للدلالة في اللفظ في نص التشريع بين الحكم والأمر بإيقاف تنفيذه ، وهو ما لم تفعله الشرائع الأخرى التي أجازت ذلك أيضا . وحيث إنه إذا ما أضيف إلى ما تقدم أن الحكم قد صدر وأنه قائم بالفعل وكل ما طرأ عليه هو تعليق تنفيذه فترة من الزمن على شروط حددها القانون فلا يمكن اعتبار هذا التعليق تمديلا للحكم النهائي إذ لم تتغير مدة العقوبة حتى ولو استعمل قاضى المعارضة هذا التعبير خطأ في منطوقه وليس

للنيابة أن تتظلم من الأمر بالإيقاف وحده طالما أن المحكمة أصدرته في حدود ما تملك ولم تتناول الحكم نفسه بالتعديل أو الإلغاء . والقول بعد ذلك إن الإيقاف فيه تخفيف للعقوبة حجة تنطوي على أخذ بالظاهر وإسراف في التعبير . لأن التخفيف لم يحصل في العقوبة وإنما ينصرف مؤقتا إلى أثرها من نفس المحكوم عليه . وحيث إنه لما تقدم بكون استئناف النيابة غير جائز قانونا في هذه الحالة ” .

وحيث إن الأصل قانونا أن الأحكام الصادرة في مواد الجرح تكون قابلة للاستئناف من المحكوم عليه ومن النيابة ، فإذا كانت النيابة قد فوتت الميعاد الذي يجوز لها استئناف الحكم الغيابي فيه ، فإن هذا يترتب عليه عدم إمكان تشديد العقوبة المقضى بها إذا ما طعن المحكوم عليه في الحكم بطريق الاستئناف ، ولكنه لا يترتب عليه منع النيابة من استئناف الحكم الذي يصدر في المعارضة ، إذا ما قضى بتخفيف العقوبة للمحكوم بها غيابيا ، ولما كان مبلغ العقوبة التي توقع على الجاني لا يقاس بنوعها ومقدارها فحسب ، بل أيضا بتنفيذها أو الأمر بوقف تنفيذها ، فإن الأمر بوقف التنفيذ باعتباره من صميم عمل القاضي حين يصدر الحكم يتصل بتقدير العقوبة في الزجر ، فهو بهذا الاعتبار عنصر من عناصرها التي تراعى فيها . وإذن فإذا كان الحكم الغيابي مقتضاه تنفيذ العقوبة المحكوم بها ، فإن قضاء المحكمة بناء على معارضة المحكوم عليه بوقف التنفيذ يعتبر بلا شك تعديلا لها إلى ” أخف ” أما القول بأن الأمر بوقف التنفيذ من إطلاقات القاضي ، وأنه مطلق الحرية فيه ، وأنه إذا صدر منه فلا يصبح لأحد أن يتظلم منه ، فردود بأن وقف تنفيذ العقوبة هو عنصر من العناصر التي تراعى في تقديرها وقت إيقاعها ، كما مر القول ، وشأنه في ذلك كشأن مسدتها . ومتى تقرر ذلك فإن النيابة العامة يكون لها أن تستأنف الحكم الصادر في المعارضة المرفوعة من المتهم ، ولو كان لم يعدل الحكم الغيابي إلا عن طريق الأمر بوقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها ، وإنما لا يكون للمحكمة الاستئنافية بناء على هذا الاستئناف أن تشدد العقوبة بأكثر من إلغاء وقف التنفيذ كيلا تتجاوز العقوبة المحكوم بها غيابيا . ولذا فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فيما قضى به من عدم جواز استئناف النيابة للحكم الصادر في المعارضة .

(٤٩١)

القضية رقم ٣٢١ سنة ١٥ القضائية

(أ) دفاع شرعي . تجاوز حدوده بحسن نية . المادة ٢٥١ عقوبات . كل ما تقتضيه ألا تبلغ العقوبة الموقعة في هذه الحالة الحد الأقصى المقرّر للجريمة التي وقعت . تطبيق المادة ١٧ عقوبات . المحكمة أن توقع العقوبة التي تراها في حدود ذلك القيد وما هو مقرّر بالمادة ١٧ عقوبات . متى يتعين على المحكمة أن تفسّر المتهم معذوراً وتنزل بالعقوبة إلى مادون الحد المقرّر بالمادة ١٧ عقوبات ؟ إذا وجدت أن ظروف التجاوز تقتضي ذلك .

(المادة ٢١٥ ع ٢٥١ = ٢٥١)

(ب) قول الحكم إن ضربة واحدة تكفي لردّ الاعتداء . عدم تعيين الضربة التي أحدثت الوفاة . توقيع عقوبة على المتهم تدخل في نطاق العقوبة التي يصح توقيعها عليه جزاء عن الضربات التي وقعت منه . لا جدوى للتمم من عدم تعيين الضربة القاتلة .

١ — إذا كانت المحكمة قد اعتبرت المتهم متجاوزاً حدود الدفاع الشرعي بحسن نية، ومع ذلك فإنها أوقعت عليه — بناء على المادة ١٧ — عقوبة الحبس بدلا من عقوبة الأشغال الشاقة أو السجن المنصوص عليها في المادة ٢٣٦ لجناية الضرب المفضي إلى الموت التي وقعت منه، فلا يصح من المتهم أن ينعى عليها أنها أخطأت في حقه . فإن كل ما تقتضيه المادة ٢٥١ الخاصة بتجاوز حد الدفاع هو ألا تبلغ العقوبة الموقعة الحد الأقصى المقرّر لعقوبة الجريمة التي وقعت . وفي حدود هذا القيد يكون للمحكمة أن توقع العقوبة التي تراها مناسبة نازلة بها حتى الحد المقرّر بالمادة ١٧ عقوبات إلا إذا وجدت أن ذلك لا يسعها نظرا لما استقيانه من أن التجاوز كان في ظروف تقتضي النزول بالعقوبة إلى مادون هذا الحد، فعندئذ، وعندئذ فقط، يكون عليها أن تفسّر معذوراً طبقاً للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تكون أربعاً وعشرين ساعة .

٢ — إن هذا الحكم وقد قال إن ضربة واحدة من الضربات التي أوقعتها المتهم كانت تكفي لشل حركة الخنجر عليه وردّ اعتدائه يكون قد أفاد أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي تبرر الضربة الأولى، وأن الضربات الأخرى التي تلتها لم يكن لها من مبرر . وما دام الحكم لم يبين هذه الضربة، ولما كان من المحتمل أن تكون

هى التى تسببت عنها الوفاة ، وكان المتهم يجب أن يستفيد من كل شك ، فإنه كان يصح القول بأن هذا المتهم ما كان يستأهل أية عقوبة عن الضربة التى سببت الوفاة لو لم يكن الحكم قد أثبت أن هناك ضربات أخرى لم يكن لها مبرر والعقوبة التى أوقعها مما يجوز أن يحكم به جزاء على تلك الضربات الأخرى وحدها .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من وجهى الطعن أن الحكم المطعون فيه لم يبين علاقة السببية بين الضرب الذى وقع من الطاعن ووفاة المجنى عليه ، فإن الأدلة التى اعتمدت عليها المحكمة فى قضائها بإدانة الطاعن فى جناية الضرب المنفضى إلى الموت لا تقطع فى توافر هذه العلاقة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله " إن الحادث يتحصل فى أن المتهم أحمد حمادى محمد (الطاعن) كان باثنا فى زراعته بأراضى ناحية القارة ليلة ٢٤ يونية سنة ١٩٤٤ الموافق ٣ رجب سنة ١٣٦٣ لحراسها وكان ينام على بعد عشر أقصاب منه مزارع عنده يدعى جرجس خليل سيفين بجوار الساقية ، وبعد منتصف الليل شعر المتهم بحركة فى تبن العدس القريب منه ، فقام لاستكشاف هذه الحركة ، فوجد المجنى عليه عبد الحكم محمد ، وهو من أبناء همومته ، وقد ملأ شوالا من ذلك التبن بقصد سرقة ، وكان الليل مظلم ، وكان مع المتهم عصا ، فأنهال بها ضربا على المجنى عليه المذكور حتى أفقده النطق ، وفارق الحياة إذ ضربه حوالى الست ضربات منها خمس على رأسه والسادسة على أليته ، وأحدث به إصابات أخرى وكسور بالجهة اليسرى من الصدر . ثم نادى على جرجس خليل سيفين السالف ذكره وكلفه باستدعاء رجال الحفظ ، ففعل ، وما إن حضر رجال الحفظ والعمدة إلا ووجدوا المجنى عليه ميتا ، وسألوا المتهم فأخبرهم بما ذكر " . وبعد أن أورد الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوت هذه الواقعة قال " إنه تبين من تقرير الصفة التشريحية أنه وجد بالمجنى عليه جرح رضى بالجهة فوق حاجب العين اليمنى قاطع للجلد والأنسجة ، وجرح آخر رضى بفروة الرأس مقابل الجدارية اليسرى

طوله ٢ سم قاطع للجلد والأنسجة ، وجرح آخر رضى مقابل الجدارية اليمنى طوله ٢ سم قاطع للجلد والأنسجة ، وجرح رابع رضى بقروة الرأس مقابل العظمة الخلفية طوله ٣ سم قاطع للجلد والأنسجة ، وجرح خامس رضى بقروة الرأس مقابل الخلفية قاطع للجلد والأنسجة ، ويوجد كدمات بالجهة اليسرى للصدر مقابل زوايا الضلوع اليسرى متعددة لا تقل عن عشرة كدمات ، كما يوجد كدم بالآلية اليسرى قريب من عظمة الحوض اليسرى ، ووجدت الضلوع اليسرى من السادس للثاني عشر مكسورة كسورا بسيطة بالقرب من زواياها ، ويرجح حدوث هذه الإصابات من الاصطدام بحسم صلب راض كالعصا وما أشبه ، ولوحظ أن جروح الرأس كانت قليلة الإدماء أما الوفاة فنتيجة نزيف داخلي بسبب تمزق الطحال بسبب ضغط الضلوع المكسورة اللاصقة به وأن الجنى عليه أصيب بضربات متعددة . وبأخذ رأى الطبيب الشرعى بقسم قنا عن سبب وكيفية حصول الإصابات الكدمية التى بالصدر من الجهة اليسرى أبدى أنه بسبب أن إصابات الضلوع اليسرى لم توصف وصفا دقيقا بالتقرير الطبى ولا ذكرت أمكنتها بالضبط ولا أشكالها وأبعادها ومواقعها بالنسبة لبعضها لا يمكنه البت بصفة قاطعة عما إذا كانت نتيجة ضربات متعددة أم نتيجة صدمة واحدة بمعنى أنها إن كانت على استقامة واحدة وبشكل واحد وواقعة على بروز الأضلاع عند الزوايا فمن الجائز أن تكون كلها نتيجة ضربة واحدة وقد تحدث وهو واقف أو وهو راقد كما تحدث من سقوطه على الأرض واصطدامه بها بشدة . وأيد رأى الطبيب المشرح فى أن سبب الوفاة من إصابات الصدر وما صحبها من تمزق بالرئة اليسرى والطحال والتزيف الداخلى والصدمة العصبية . وفى ذلك ما يمكنه لبيان أن وفاة الجنى عليه إنما نشأت عن الإصابات التى أحدثها به الطاعن بمعنى أنه لولا هذه الإصابات لما حصلت الوفاة . ولا يمنع من ذلك قول الطبيب الشرعى باحتمال حصول إصابات الضلوع اليسرى التى تسببت عنها الوفاة من سقوط الجنى عليه على الأرض ، واصطدامه بها بشدة ، ما دامت المحكمة قد استغضت من وقائع الدعوى وأدلتها أن الطاعن هو الذى أحدث عمدا الإصابات التى نشأت عنها الوفاة .

وحيث إن محصل الوجه الآخر أن الدفاع عن الطاعن تمسك أمام محكمة الجنايات بأنه حين أوقع فعل الضرب على المجنى عليه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه وماله ، وأن أقصى ما يمكن أن يسند إليه أنه تجاوز بحسن نية حدود هذا الدفاع ، ولكن المحكمة نفت قيام حالة الدفاع الشرعى ، ولم تعتبر الطاعن معذورا طبقا لنص المادة ٢٥١ عقوبات ، وجاء ردها على ما أثاره الدفاع في هذا الصدد قاصرا وغير متفق وحكم القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن المشار إليه بقوله :
 "لأنه قد ثبت من أقوال العمدة أن المتهم كاذب فيما يدعيه من أن شخصين آخرين كانا مع المجنى عليه لأنه لم يخبره بذلك . والواقع أيضا يكذبه في هذا الادعاء لأن سرقة تين العدس وهو قليل القيمة لا يستحق أن يتفق ثلاثة أشخاص على ارتكابها ، فيسقط بذلك هذا الوجه من الدفاع . أما الدفاع عن المال فقد تجاوزته المتهم لأن المجنى عليه كان بمفرده وكانت تكفى ضربة واحدة لشل حركته ولكن المتهم أنهار عليه بضربات متعددة ومتكررة حتى قضى عليه . " وانتهى إلى القول بوجود عقاب الطاعن على جريمة الضرب المنفضى إلى الموت مع أخذه بالرأفة طبقا للمادة ١٧ عقوبات نظرا لظروف الدعوى وملابساتها ، وأوقع عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة سنة .

وحيث إنه يبين مما أورده الحكم على الوجه المتقدم أن المحكمة اعتبرت الطاعن قد تجاوز حدود الدفاع الشرعى بحسن نية ، وراعت ذلك في حدود سلطتها إذ أوقعت عليه عقوبة الحبس بدلا من عقوبة الأشغال الشاقة أو السجن المنصوص عليها في المادة ٢٣٦ عقوبات . وإذن فلا يجوز التنبى عليها بأنها أخطأت في حق الطاعن لأنه يصح في القانون أن تكون العقوبة في حالة تجاوز حدود الدفاع هي العقوبة المقررة لجريمة متى كانت العقوبة التي توقع لا تصل إلى الحد الأقصى الوارد في النص الأصلي ، أو متى كانت من باب أولى بناء على مقتضى المادة ١٧ عقوبات دون الواردة في النص ، إذ المحكمة ليست ملزمة في هذه الحالة بأن تعتبر

المتهم معذورا وتوقع عليه عقوبة الحبس بمقتضى المادة ٢٥١ عقوبات إلا إذا رأت من ظروف التجاوز أن المتهم يستحق على فعلته أقل من العقوبة التي يجوز توقيعها بمقتضى المادة ١٧ عقوبات . فعندئذ وعندئذ فقط توقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تكون ٢٤ ساعة ، وذلك بناء على المادة ٢٥١ المذكورة ، فإذا هي كانت لم تر التزول بالعقوبة إلى أقل مما تجيزه المادة ١٧ فلا يصح أن ينسب إليها أى خطأ .

وحيث إنه يلاحظ على الحكم أنه حين قال إن ضربة واحدة كانت تكفى لشل حركة المحنى عليه ورد اعتدائه عن الطاعن ، قد أفاد أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعى تبرر الضربة الأولى ، وأن الضربات الأخرى التي تلته لم يكن لها من مبرر . ولما كان من المحتمل أن تكون الضربة الأولى هي التي تسببت عنها الوفاة ، لأن الحكم لم يعين الضربة الأولى ، ولأن المتهم يجب أن يستفيد من كل شك ، فإنه يصح ، بمجازاة للطاعن ، القول بأنه ما كان يستأهل أية عقوبة عن الضربة التي سببت الوفاة . إلا أن ذلك لا يحميه ما دام الحكم قد أثبت أن هناك ضربات أخرى لم يكن لها مبرر ، وما دامت العقوبة التي وقعت يجوز أن يحكم بها جزاء على تلك الضربات الأخرى وحدها .

(٤٩٢)

القضية رقم ٣٢٥ سنة ١٥ القضائية

إجراءات . متهم . حقه في أن يكون آخر من يتكلم . عدم مطالبة المحكمة بذلك . هذه منازلا عن حقه باعتبار أنه لم يبق لديه ما يقوله .

على المتهم إذا كانت المحكمة قد فاتها أن تعطيه الكلمة الأخيرة أمامها أن يطالبها بذلك . فإذا هو لم يفعل فإنه يعد منازلا عن حقه في أن يكون آخر من يتكلم باعتبار أنه لم يكن عنده أو لم يبق لديه ما يقوله في ختام المحاكمة .

(٤٩٣)

القضية رقم ٣٢٧ سنة ١٥ القضائية

(١) سرقة . لا تحقق هذه الجريمة إلا إذا وقعت على أموال مملوكة . دفع المتهم بأن الأخشاب المتهمة هوربقتها مباةة . وجوب الرد عليه . (المادة ٢٦٨ ع = ٣١١)
(ب) نقض وإبرام . متهان في سرقة . نقض الحكم بالنسبة لأحدهما . يستفيد منه الآخر ولم يكن قد تم أسباها لطلعه . منهم بالشروع في رشوة بجندي لإخلاء سبيل هذين المتهمين . استفادته أيضا لارتباط جرمته بجريمة السرقة .

١ - إنه لما كانت جريمة السرقة - بحسب التعريف بها الوارد في نص المادة ٣١١ من قانون العقوبات - لا تحقق إلا إذا وقعت على أموال مملوكة لما يقتضيه حق أصحابها فيها من ضرورة وضع عقاب لحمايتهم مما يكون من شأنه الإضرار بهم عن طريق الاعتداء على ملكهم ، ولا يتصور وقوعها على الأموال المباحة التي لا مالك لها ، فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يبيحه إذا أدان المتهم في هذه الجريمة دون أن يرد على ما دفع به من أن الأخشاب موضوع التهمة المرفوعة بها الدعوى عليه من الأموال المباحة .

٢ - إن نقض الحكم للسبب المتقدم بالنسبة للطاعن يستفيد منه حتما ، لوحدة الجريمة ، الطاعن الآخر الذي أدين معه باعتباره شريكا ولو كان لم يقدم أسباها لطلعه . كما يستفيد منه الطاعن الذي أدين في الشروع في إعطاء رشوة لجندي البوليس لإخلاء سبيل الأولين . لأن الارتباط القائم بين جريمة السرقة التي أدينا فيها وجريمة الشروع في الرشوة التي أدين هو فيها وثيق بحيث يستوجب ، في سبيل إحقاق الحق وحسن سير العدالة ، أن تكون إعادة المحاكمة شاملة للجريمتين معا .

(٤٩٤)

القضية رقم ٣٢٩ سنة ١٥ القضائية

تفتيش . بطلان . أساس البطلان . رعاية حرمة المسكن والحصرية الشخصية . إثارة البطلان من لم يضع عليه التفتيش . تغفل .

إنه مادام بطلان تفتيش المساكن على أساس عدم صدور إذن به من سلطة التحقيق لا يتصور بداهة إذا كان التفتيش قد حصل برضاء أصحابها ، ومادام بطلان

تفتيش الأشخاص على هذا الأساس لا يتصور كذلك إلا عند عدم رضاء الأشخاص بالتفتيش الذي وقع عليهم ، فانه يتعين القول بأنه ليس لغير من وقع التفتيش في مسكنه أو على شخصه أن يتسك بطلانه لعدم صدور إذن به . لأن البطلان إنما شرع للحفاظ على حرمة المسكن أو الحرية الشخصية . فإذا لم يثره من وقع عليه لأى سبب من الأسباب ، فليس لسواه أن يثيره ، إذ هذا منه يكون تطفلا غير مقبول ، لما أنه يقتضيه التحدث عن اعتداء على حرمة أو حرية لا شأن له في التحدث عنهما أصلا ولا صفة تحوله أن يتعرض لهما .

(٤٩٥)

القضية رقم ٣٣٠ سنة ١٥ القضائية

تقضى وإبرام . تجاوز الأجل المعين للتقرير بالظعن . ادعاء الطاعن أنه بسبب وجوده بالسجن لم يتيسر له الاطلاع على الحكم . لا يشفع له مادام هذا الاطلاع ممكنا وهو لم يدع أن مانعا قهريا حال بينه وبين ذلك . (المادة ٢٣١ تحقيق)

لا يشفع للطاعن في تجاوزه الأجل المعين بالمادة ٢٣١ تحقيق للتقرير بالظعن وتقديم أسبابه قوله إنه لم يتيسر له — بسبب وجوده في السجن — الاطلاع على الحكم في الوقت المناسب ، مادام هذا الاطلاع ممكنا دائما بواسطة محام أو عن طريق طلب صورة من الحكم أو غير ذلك من الوسائل ، وما دام هو لا يدعى أنه قد حال بينه وبين الوقوف على أسباب الحكم مانع قهرى .

(٤٩٦)

القضية رقم ٣٣٢ سنة ١٥ القضائية

اشترك . فعل أصل . مجزؤ حضور شخص مع غيره عند حصول السرقة من هذا الغير . لا يكفي لإدانته شريكا أو فاعلا . لا بد من قيام الاتفاق بينهما . بناء الإدانة في السرقة على مجزؤ حضوره . قصور . إن إدانة المتهم في السرقة لمجزؤ كونه حضر مع باقي المتهمين إلى محل تجارة المخنى عليه حيث اختلس أحدهم المسروق — ذلك من القصور . لأنه لا يكفي لإدانته شخص بصفته فاعلا أو شريكا في جريمة السرقة مجزؤ حضوره مع غيره وقت

ارتكابها إلا إذا كانت ظروف الدعوى كما أوردتها الحكم ظاهراً منها أنهم جميعاً كانوا متفقين على السرقة .

(٤٩٧)

القضية رقم ٣٤٣ سنة ١٥ القضائية

إثبات . اعتراف . عدم تجزئته . لا يمنع من اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة .
إن القول بعدم تجزئة الاعتراف في المواد المدنية لا يمنع من اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة ما تضمنه في ناحية أو أكثر من نواحيه .

(٤٩٨)

القضية رقم ٣٤٨ سنة ١٥ القضائية

(أ) تزوير في أوراق أميرية . مجزء اصطناع شهادة إدارية والتوقيع عليها بامضاء مزورة للعمدة وشيخ البلد المختصين بتقريرها . تزوير ولو كانت الواقعة التي أثبتت في الشهادة صحيحة .
(ب) نقض وإبرام . تبرئة المتهمين أمام محكمة الموضوع على أساس ما ارتأته خطأ من أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون . يجوز لمحكمة النقض أن تقضى في موضوع الدعوى إلا إذا كانت المحكمة لم تخصص الأدلة بالنسبة إلى كل متهم من المتهمين فيها .

١ — إن مجزء اصطناع شهادة إدارية والتوقيع عليها بامضاءين مزورين للعمدة وشيخ البلد المختصين بمحكم وتوقيعتهما بتحرير الشهادات الإدارية لتقديمها إلى أقلام التسجيل — ذلك يعد تزويراً في أوراق أميرية . ولا يغير من ذلك أن تكون الواقعة التي أثبتت في الشهادة صحيحة إذ لا تزال ثمة واقعة غير صحيحة هي نسبة الشهادة كذباً إلى الموظف المختص بتقريرها وإعطائها بذلك الصفة الرسمية .
٢ — إنه كان يصح لمحكمة النقض ، طبقاً للسادة ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنائيات ، أن تحكم في موضوع هذه الدعوى بالعقوبة لولا أن محكمة الموضوع ، على أساس ما ارتأته من أن الواقعة لا يعاقب القانون عليها ، لم تخصص الأدلة بالنسبة لكل متهم من المتهمين فيها وتقول كانتها في ثبوت الواقعة عليه ، ولذلك فإنه كان من المتعين إحالة الدعوى إلى محكمة الجنائيات لنظرها من جديد .

جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٤٥

برئاسة حضرة صاحب السعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات : جندي
عبد الملك بك وأحمد حسن بك وأحمد علي طوبه بك وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٤٩٩)

القضية رقم ٢٠ سنة ١٥ القضائية

مجموع أحداث . سنّ المتهم . البيان المذكور عنها بمحضر الجلسة . مفاده أن سه وقت وقوع الجريمة
لم تكن قد بلغت سبع عشرة سنة . عدم تصن الحكم بيانا آخر عن سه . المستخرج الرسمي المقدم في الطعن
يدل على أن سه وقت الحادثة لم تكن بلغت سبع عشرة سنة . وبجوب تعديل عقوبة الأشغال الشاقة
المحكوم بها على المتهم . (المادة ٦٦ ع = ٧٢)

إن المادة ٧٢ من قانون العقوبات تنص فيما تنص عليه على أنه لا يحكم
بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي يزيد عمره على خمس عشرة سنة
ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة . فإذا كانت المحكمة قد حكمت على المتهم بالأشغال
الشاقة لمدة عشر سنين ، وكان محضر جلسة المحاكمة الحاصلة في سنة ١٩٤٤ قد ذكر
فيه مع اسم المتهم في التعريف به أن سنه سبع عشرة سنة ، ولم يكن الحكم متضمنا
بيانا آخر عن سنه مما يحتمل معه أن المتهم حين ارتكابه الحادثة في سنة ١٩٤٢
لم تكن سنه قد بلغت سبع عشرة سنة ، ثم ظهر من المستخرج الرسمي المقدم
في الطعن أنه في الواقع لم يكن وقت ارتكاب الجريمة قد بلغ هذه السن ، فإنه يتعين
تعديل العقوبة المحكوم بها على المتهم بما يتفق وحكم القانون .

(٥٠٠)

القضية رقم ٢٩٤ سنة ١٥ القضائية

مجموع أحداث . سنّ المتهم . تجهيل سنّ التهم في الحكم بحيث لا تستلحق محكمة النقض القيام
بوظيفتها فيما يختص بالعقوبة على ما هو وارد بالمادة ٦٦ ع . حكم صيب . (المادة ٦٠ ع = ٦٦)
إذا كانت سنّ الطاعن ، على ما هو ثابت من الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ
أول يونيو سنة ١٩٤٤ ، مقدرة بثماني عشرة سنة ، وهي — على هذا التقدير —
كانت في يوم الحادث الذي وقع في يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٤١ أقل من خمس عشرة

سنة، وكان الثابت في ذات الوقت بحضور جلسة ٨ يونية سنة ١٩٤٢ أن سنّ الطاعن ثمانى عشرة سنة وبناء على ذلك كانت أكثر من خمس عشرة سنة في يوم الحادث، فإنه إذ كانت السنّ مجهلة حقيقتها إلى هذا الحد، ولا تستطيع لذلك محكمة النقض القيام بوظيفتها فيما يختص بمراقبة توقيع العقوبة على ما هو وارد بالمادة ٦٦ من قانون العقوبات، يكون الحكم معيبا متعيّنا نقضه.

(٥٠١)

القضية رقم ٣٢٨ سنة ١٥ القضائية

إذن التفتيش . واجب إثباته بالكتابة . يكفى عند السرعة في حال ضرورة صدور التليفون أن يكون مكتوبا وقت إبلاغه لأمر المتدب لإجراء التفتيش . لا يشترط وجود أصل هذا الإذن بيد المأمور . ليس في القانون ما يمنع التدب مباشرة بإجراءات التحقيق عن طريق التليفون أو التلغراف أو غيرها من وسائل الاتصال المعروفة .

إن الإذن الذى يصدر من النيابة العامة إلى مأمور الضبطية القضائية بإجراء تفتيش هو، كسائر أعمال التحقيق، يجب إثباته بالكتابة . وفي حال السرعة، إذا طلب صدور الإذن أو تليفه بالتليفون، يجب أن يكون الأمر مكتوبا وقت إبلاغه للمأمور الذى يندب لتنفيذه . ولا يشترط وجود ورقة الإذن بيد المأمور، فإن اشتراط ذلك من شأنه عرقلة إجراءات التحقيق وهى بطبيعتها تقتضى السرعة، وليس في القانون ما يمنع أن يكون التدب لمباشرتها من سلطة التحقيق عن طريق التليفون أو التلغراف أو غيرها من وسائل الاتصال المعروفة .

(٥٠٢)

القضية رقم ٤٧٢ سنة ١٥ القضائية

قوة الشئ المحكوم فيه . إنذار الاشياء . مخالفة مقتضاء . حكم بالإدانة في هذه الجريمة . يكفى لصحة أن يكون قد وجه إنذار للشبه ثم خالفه . سند المخالفة . حكم بالإدانة في جريمة مرقعة . الطعن فيه في صدد الطعن على الحكم الصادر في مخالفة مقتضى الإنذار . لا يصح . هو بوصف كونه حكما صحيحا في المناسبة التى صدر فيها بتبر صحيحا في جميع المناسبات الأخرى التى يقتضى الرجوع إليه فيها .

يكفى لصحة الحكم بالإدانة في جريمة مخالفة مقتضى إنذار الاشتباه أن يكون قد وجه إلى المتهم إنذار اشتباه ثم خالفه . وإذن فإذا كان سند المخالفة هو الحكم على المنذر بالإدانة في إحدى الجرائم المنصوص عليها بالمادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ التي منها السرقة ، فإنه مادام هذا الحكم صادرا في دعوى جنائية واجب لها وفيها استيفاء الضمانات المقررة بالقانون للحاكمات الجنائية في كل دور من أدوارها ، لا يقبل من المحكوم عليه الطعن فيه في صدد أو لمناسبة طعنه على الحكم الصادر في مخالفة مقتضى إنذار الاشتباه ، إذ الطعن عليه لا يكون إلا في تلك الدعوى التي صدر فيها لأنه في غيرها من الدعاوى إنما يتعرض له من ناحية أثره فقط ، لا من ناحية صحته وصحة الإجراءات التي بنى عليها . وهو بوصف كونه حكا جنائيا صحيفا في المناسبة الصادر فيها يعتبر صحيفا في جميع المناسبات الأخرى التي يقتضى فيها الرجوع إليه قانونا .

(٥٠٣)

القضية رقم ٤٨٢ سنة ١٥ القضائية

مشتبه بهم :

- (أ) المراقبة الخاصة . يكفى للحكم بها تقديم بلاغ جدى ضد المشتبه فيه من ارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها . القول بعدم جواز طلب المراقبة بدعوى مستقلة بعد الفصل بالبراءة في الدعوى التي أقيمت بناء على هذا البلاغ . لا سند له .
- (ب) الحكم على المشبهة بوضعه تحت المراقبة . التي على هذا الحكم بأنه أخطأ بمقولة إن الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ تستلزم أن تكون النيابة قد تولت أكثر من مرة إقامة الدعوى التي يحكم فيها بالبراءة . لا يصح .

١ — إن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ حين قال في المادة التاسعة " إذا حدث بعد إنذار البوليس أن حكم مرة أخرى بالإدانة على الشخص المشتبه فيه أو قدم ضده بلاغ جدى عن ارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين أولا وثانيا ... الخ " فقد دل على أن البلاغ المشار إليه في هذه المادة كاف للحكم بوضع ذلك الشخص تحت المراقبة الخاصة ولو كان هذا البلاغ قد انتهى أمره

بالحفظ أو بالبراءة ، وكل ما في الأمر أنه يجب أن يكون هذا البلاغ جدياً .
والقول بعدم جواز طلب المراقبة بدعوى مستقلة بعد الفصل بالبراءة
في الدعوى التي أقيمت بناء على هذا البلاغ قول لا سند له في القانون ولا له من
موجب يقتضيه .

٢ — إنه لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ خاصة
بالمشتبه فيهم الذين يجوز توجيه الإنذار إليهم ، والمادة التاسعة خاصة بتوقيع العقوبة
على من يخالف مقتضى الإنذار ، فانه إذا كان الحكم قد قضى بوضع المشتبه فيه
تحت المراقبة بناء على أنه حدث بعد إنذاره أن قدم ضده بلاغ عن ارتكاب جريمة
سرقة ، لا يكون ثمة وجه للذي على هذا الحكم بأنه أخطأ بمقولة إن الفقرة الثانية من
المادة الثانية المذكورة تستلزم أن تكون النيابة قد تولت أكثر من مرة إقامة
الدعوى التي يحكم فيها بالبراءة .

(٥٠٤)

القضية رقم ٤٨٤ سنة ١٥ القضائية

إخفاء أشياء مسروقة . ارتكاب حوادث السرقة من عدة متهمين على مجئ عليهم متعددين في أوقات
مختلفة وأماكن مختلفة . متهمون بالإخفاء . إسناد الاتهام إلى كل منهم أنه اشترى بعض المسروقات من
بعض المتهمين بالسرقة . يجب تحقيق موقف كل واحد منهم . مساهلة أي منهم عن فعل غيره لاتصح
مادام لم يكن على اتفاق معه .

مضى كانت حوادث السرقة محل الدعوى ارتكبت من عدة متهمين على مجئ
عليهم متعددين في أوقات مختلفة وأماكن مختلفة ، وكان ما أسند إلى كل من المتهمين
في جريمة الإخفاء هو أنه اشترى بعض المسروقات من بعض المتهمين بالسرقة ،
فإنه إذ كان لا يصح أن يسأل أي من أولئك عن فعل غيره مادام لم يكن على اتفاق
معه ، يكون من الواجب على المحكمة ، وهي تبحث مسؤولية المتهمين بالإخفاء ،
أن تحقق موقف كل منهم واحداً واحداً ، فتبين في حكمها الشيء المسروق الذي
أخفاه والدليل على علمه بسرقة ، فإذا هي لم تفعل بل اعتبرتهم حملة مخفين

للسروقات ، واستدلت على علمهم بالسرقة بدليل عام مجهول لا يعرف إذا كان يصدق عليهم جميعا أو لا يصدق إلا على بعضهم فقط ، فانها تكون قد أخطأت بتقصيرها في بيان الأسباب التي أقامت عليها الإدانة .

(٥٠٥)

القضية رقم ٤٩٥ سنة ١٥ القضائية

مواد مخدرة :

- (أ) شجيرات حشيش . إثبات الحكم أنها كانت صغيرة خضراء وليس بها مادة الحشيش و تربة المتهم من تربة الإحراز . المجادلة في ذلك . لا تصح لدى محكمة النقض .
- (ب) ضبط هذه الشجيرات في أغسطس سنة ١٩٤٤ . وجوب تطبيق أحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ . وضع بذور هذه الشجيرات في الأرض قبل العمل بهذا القانون . لا يؤثر . هذا القانون لا يعاقب على وضع البذور في الأرض فقط وإنما يعاقب على كل أعمال التمهيد اللازمة للزرع إلى حين نضجه .

١ — إذا كان الحكم قد أثبت أن شجيرات الحشيش التي ضبطت كانت صغيرة خضراء وليس بها مادة الحشيش ، كما هو معرف في القانون ، وبناء على ذلك برأ المتهم من تهمة إحراز الحشيش ، فإن المجادلة في ذلك تكون متعلقة بوقائع الدعوى التي لا شأن بها لمحكمة النقض .

٢ — إن الأمر العالي الصادر في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ قد ألغى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الذي جرى العمل به من يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٤ وهو تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . فاذا كانت شجيرات الحشيش قد ضبطت في يوم ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٤ فانه يكون من المتعين تطبيق أحكام هذا القانون بعقوباته المفظة . ولا يؤثر في ذلك أن تكون بذور شجيرات الحشيش قد وضعت في الأرض قبل العمل به ، فإن المفهوم من مجموع نصوصه أنه لا يعاقب على وضع بذور الحشيش في الأرض فقط بل يعاقب أيضا على كل ما يتخذ نحو البذر من أعمال التمهيد المختلفة اللازمة للزرع إلى حين نضجه وقطعه ، إذ ذلك كله يدخل في مدلول " الزراعة " التي نهى عنها .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن أن المطعون ضده أسندت إليه تهمة إحراز مخدر (حشيش) وبعد أن حكمت محكمة أول درجة بإدانتها بها بمقتضى قانون المواد المخدرة قضى الحكم المطعون فيه باعتبار ما وقع منه زراعة حشيش ممنوعة بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ وعاقبه عنها بالغرامة . وتقول النيابة فى طعنها إن الحكم على هذا النحو قد أخطأ فى ناحيتين : الأولى أنه قال بعدم توافر جريمة الإحراز بناء على أن الشجيرات المضبوطة فى حقل المتهم كانت وقت ضبطها خضراء ولم تكن جفت بعد وأنها لذلك لم يصل محصولها إلى مرتبة الحشيش الذى قصده القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ووجه خطئه فى هذه الناحية هو أن بعض الشجيرات وجدت يوم ضبطها تامة النمو بما يدل على وجود مادة الحشيش بها ولايهم فى ذلك أن تكون الشجيرات قائمة بالأرض غير منفصلة ولم تكن قد زعت وجفت بعد ذلك بفعل الإنسان — وأما الناحية الأخرى فهى أن الحكم قد طبق أحكام الأمر العالى الصادر فى ١٨٨٤ على زراعة الحشيش مع أن الأمر العالى قد ألغى بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٩٤٤ قبل تاريخ الواقعة موضوع الدعوى إذ أن ضبط شجيرات الحشيش كان فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٤ .

وحيث إن الشطر الأول من هذا الطعن مردود بما أثبتته الحكم فى صدد الواقعة فإنه انتهى إلى القول : "ومن حيث إنه يبين من شهادة معاون الإنتاج بصراحة أن هذه الشجيرات لم تكن قد جفت وإنما هى شجيرات خضراء يوم ضبطها . ومن حيث إنه لا يمكن التوفيق بين هذه الشهادة وبين ما ورد فى تقرير المعمل الكيماوى من أن هذه الشجيرات كانت جافة إلا أن الجفاف حصل فى الفترة بين قطع هذه الشجيرات بعد ضبطها يوم ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٤ ويوم فحصها يوم ٢٧ أغسطس سنة ١٩٤٤

وترى المحكمة أن هذه الفترة وهي اثنا عشر يوماً كافية لجفاف النبات ولا يمكن مساءلة المتهم عن هذا الجفاف الذي حصل بعد الضبط وإنما بسأل عن حالة النبات وقت ضبطه - ومن حيث إنه يتضح مما تقدم أن تعريف محكة النقض والإبرام للحشيش الوارد في حكمها السالف الذكر لا ينطبق على حالة الشجيرات المضبوطة في هذه القضية ويتعين بناء على هذا عدم تطبيق أحكام القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ " . وهذا يدل على أن الشجيرات التي ضبطت كانت صغيرة خضراء وليس بها مادة الحشيش كما هو معترف به في القانون . ومتى تقر ذلك فإن المناقشة في هذا الصدد تكون في حقيقة الأمر متعلقة بوقائع الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث أنه عن الشطر الآخر من الطعن فإن الحكم دان المتهم بأنه في يوم ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٤ زرع شجيرات الحشيش المضبوطة وعاقبه على مقتضى الأمر العالي الصادر في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ ، ولما كان هذا الأمر العالي قد ألنى بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الواجب العمل به من يوم ١٥ ماي سنة ١٩٤٤ وهو تاريخ نشره في الجريدة الرسمية فإنه كان يتعين تطبيق أحكام هذا القانون بمقوباته المخففة . ولا يؤثر في ذلك أن تكون بذور شجيرات الحشيش قد وضعت في الأرض قبل العمل بالقانون المذكور ، فإنه مفهوم من مجموع نصوصه أنه لا يعاقب على وضع بذور الحشيش في الأرض فقط بل يعاقب أيضاً على كل ما يتخذ نحو البذر من أعمال التمهد المختلفة اللازمة للزراعة إلى حين نضجه وقلعه فإن ذلك كله يدخل في مدلول الزراعة التي أراد النهي عنها .

وحيث أنه متى تقر ذلك وكان الواجب تطبيق القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ على الواقعة فإن عقاب المتهم يجب أن يكون بمقتضى المادتين ١ و ٣ من هذا القانون ويتعين قبول الطعن ونقض الحكم فيما يختص بالمقوبة ومعاينة المتهم بالحبس في الحدود الواردة بالمادتين المشار إليهما .

جلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٤٥

برئاسة حضرة صاحب المصادرة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : جندى عبد الملك بك
وأحمد محمد حسن بك وأحمد علي طوية بك وأحمد قهسى إبراهيم بك المستشارين .

(٥٠٦)

القضية رقم ٤٩ سنة ١٥ القضائية

خيانة الأمانة . تحقق هذه الجريمة بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذى أؤتمن عليه مملوكا
له . لا يشترط لذلك خروج المال بالفعل من يد الأمين . أمين شونة بنك التسليف الزراعى وخفيظه .
بيعهما محصولا من المودع بشونة البنك لحساب وزارة الزراعة وقبضهما بعض ثمنه . ضبط المبيع قبل نقله من
الشونة . تحقق جريمة خيانة الأمانة . هذه الفعلة تتكون فيها أيضا أركان جريمة النصب ببيع ملك الغير .
(المادتان ٢٩٣ ، ٢٩٦ ع = ٣٣٦ ، ٣٤١)

إن جريمة خيانة الأمانة تتحقق بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذى
أؤتمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك . ولا يشترط لتحقيقها خروج المال
بالفعل من حيازة الأمين بناء على التصرف الذى أوقعه . فأمين شونة بنك التسليف
الزراعى وخفيظه إذا باعا شيئا من الأرز المودع بالشونة لحساب وزارة الزراعة إلى
شخص وتسلمها منه بعض الثمن وأحضرا عربة لنقله ، وضبط الأرز قبل إتمام نقله
من الشونة ، فإن جريمة خيانة الأمانة تكون متحققة بالنسبة إليهما . وهذه الفعلة
تتوافر فيها أيضا أركان جريمة النصب بتصرف المتهمين بالبيع فى مال غير مملوك لها
ولا لها حق التصرف فيه وحصولها بذلك من المشتري الحسن النية على الثمن ،
فإن التصرف على هذا النحو يتحقق به هذه الجريمة ولو لم يقترب بطرق احتيالية .

(٥٠٧)

القضية رقم ٦٨ سنة ١٥ القضائية

بناء . إعلان صاحب البناء بوجود خلل فيه يخشى أن يؤدى إلى سقوطه مفاجأة . إهماله فى صيانته
حتى سقط على من فيه . مسؤوليته عن ذلك . لا يتقيا كون الخلل راجعا إلى عيب فى السفل غير المملوك له .
إذا كان صاحب البناء مع إعلانه بوجود خلل فيه يخشى أن يؤدى إلى سقوطه
المفاجئ ، قد أهمل فى صيانته حتى سقط على من فيه ، فلا ينفى مسئوليته عن ذلك

أن يكون الخلل راجعا إلى عيب في السفل الغير المملوك له . فإنه كان يتعين عليه حين أعلن بوجود الخلل في ملكه أن يعمل على إبعاد الخطر عن كانوا يقيمون فيه سواء بإصلاحه أو بتكليفهم إخلاءه ، وما دام هو لم يفعل فإن الحادث يكون قد وقع نتيجة عدم احتياطة وتلزمه تبعته .

(٥٠٨)

القضية رقم ٤٩٩ سنة ١٥ القضائية

تفتيش . موقوف غير مملوك للتمسك كلف بتوصيله لشخص . تفتيشه . تمسك التمس بطلان هذا التفتيش . لا يقبل .

مادام التفتيش لم يمس أية حرمة من الحرمات المكفولة للتمسك نفسه فلا يكون له أن يتمسك ببطلانه . فإذا كان الحكم قد أثبت أن "المقطف" الذي حصل تفتيشه لم يكن ملكا للتمسك وإنما هو أعطيه من شخص آخر لكي يوصله لثالث ، وكان المتهم مساهما بذلك وقت المحاكمة ، فلا يقبل منه أن يعطى ببطلان هذا التفتيش .

جلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥

برئاسة سادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : محمد كامل مرمى بك وجندى عبد الملك بك وأحمد علي علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٥٠٩)

القضية رقم ٥٩٥ سنة ١٥ القضائية

نقض وإبرام . أسباب الطعن . ورود أسباب إلى النيابة بطريق البريد ليس عليها توقيع وغير ممكنة معرفة من صدرت منه . عدم قبول الطعن شكلا . (المادة ٢٣١ تحقيق)

إذا كانت أسباب الطعن قد وردت إلى رئيس النيابة بطريق البريد ، وكانت غفلا من التوقيع ، وغير ممكن القول بنسبة صدورهما إلى الطاعن لأنه معتقل في السجن تنفيذاً للحكم الصادر عليه ، ولا يمكن معرفة من صدرت منه لتعرف صفته في تقديمها عن المحكوم عليه ، فإنه يتعين عدم قبول الطعن شكلا على أساس أنه لم تقدم له أسباب على الصورة التي يتطلبها القانون .

(٥١٠)

القضية رقم ٥٩٦ سنة ١٥ القضائية

(١) حكم - بيان الواقعة . لا يلزم إلا في الإدانة . أحكام البراءة . يكفى فيها بيان سبب البراءة .
القضاء بالبراءة لعدم توافر ركن من أركان الجريمة . التعرض لسائر الأركان الأخرى . لا يلزم .
(ب) بلاغ كاذب . كذب الواقعة . ركن من أركان الجريمة يجب ثبوته قبل الحكم بالإدانة .
عجز المبلغ عن الإثبات . ليس معناه كذب بلاغه . العبرة في ذلك هى بحقيقة الواقع . الأحكام
الجنائية لا تنبنى على الاعتبارات المجردة وإنما تنبنى على الحقائق .

١ - إن بيان أركان الجريمة لا يكون واجبا إلا في الأحكام الصادرة بالإدانة
كما هو مقتضى المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات . أما الأحكام الصادرة
بالبراءة فيكفى لصحتها أن يبين فيها سبب البراءة . فإذا كان السبب عدم توافر
ركن من أركان الجريمة فإن التحدث عن سائر الأركان لا يكون له محل . وإذن
فإذا كان الحكم قد قضى بالبراءة لعدم توافر ركن الكذب في البلاغ المتقدم من المتهم
فهذا يكفى ، ولا تكون ثمة حاجة للتعرض لباقي أركان الجريمة .

٢ - إن ثبوت كذب الواقعة المبلغ عنها ركن من أركان جريمة البلاغ
الكاذب بحيث يجب للحكم بالإدانة أن يثبت كذب البلاغ . وإذن ففى رأيت
المحكمة أن البلاغ قد يكون صحيحا فإن حكمها بالبراءة يكون صحيحا . ولا يصح القول
بأنه إذا عجز المبلغ عن الإثبات فإن بلاغه يعتبر كاذبا ، إذ العبرة في كذب البلاغ
أو صحته هى بحقيقة الواقع ، والأحكام الجنائية إنما تنبنى على الحقائق لا على
الاعتبارات المجردة .

(٥١١)

القضية رقم ٥٩٧ سنة ١٥ القضائية

انتهاك حرمة ملك الغير :
(١) التعلى على الحياة الفعلية . معاقب عليه . استعمال القوة بالقفل . لا يشترط . يكفى أن
يبدو من المتهم ما يدل على انتزاعه استعمال القوة . مثال .
(ب) إتلاف الزرع . أرض بها جذور برسم . حرقها . اعتداء . يتوافر به الركن المادى في جريمة
إتلاف الزرع .
(المادة ٣٢٣ ع = ٣٦٩)

١ — إنه لما كان القانون يعاقب في المادة ٣٦٩ على التعدي على الحياة الفعلية بغض النظر عن أحقية المتهم في أن يكون هو الحائز، وذلك على أساس أن الحائز الفعلي له الحق في أن تحمي حيازته حتى تنزع منه بالطريق القانوني، ولما كان لا يشترط في صدد هذه الجريمة استعمال القوة بالفعل بل يكفي أن يكون المتهم قد بدا منه ما يفيد أن في نيته استعمالها إذا اقتضت الحال ذلك، فإنه لا اعتراض على المحكمة إذا هي استخلصت أن المتهم كان يقصد استعمال القوة في التعرض من ذهابه بالمحارث إلى الأرض التي يضع المحني عليه يده عليها، وحرثه إياها وإتلافه زراعة البرسيم التي كانت قائمة فيها .

٢ — إن حرث الأرض التي بها جذور البرسيم يتوافر به الركن المادي في جريمة إتلاف الزرع . لأن هذا الحرث يتلف جذور النبات التي كانت تنمو من جديد بعد ريها وتصبير برسيمها نائما معداً للرى مرة ثانية وثالثة .

(٥١٢)

القضية رقم ٥٩٨ سنة ١٥ التضيائية

عرض لبن منشوش للبيع . علم المتهم بالفسخ . استخلاصه من مجزء ثوبه له مصلحة في الفسخ . لا يكفي للإدانة . المصلحة المقولة يصح ألا تكون لهم بل لغيره على حسابه هو . يجب أن يقوم الدليل على قيام تلك المصلحة بالفعل من وراء بيع اللبن منشوشا .

إذا قالت المحكمة بثبوت علم المتهم بأن اللبن الذي عرضه للبيع منشوش بناء على أن له مصلحة في ذلك الفسخ فهذا لا يكفي لأن تحمل عليه الإدانة . إذ القول بذلك ليس من شأنه في حد ذاته أن يؤدي إلى ثبوت تلك الحقيقة القانونية، لأن المتهم لم تكن تهمته أنه هو الذي غش اللبن حتى يصبح في حقه القول بأنه فعل فعلته لتحقيق مصلحة له بل تهمته هي عرض لبن منشوش للبيع ، وهذه الفعلية يصبح في العقل أن تكون المصلحة المتبناة منها لا للمتهم بها بل لغيره على حسابه هو، وهذا لا يجوز معه القول على الإطلاق، ومن باب الافتراض، بأن للمتهم مصلحة من وراء بيع اللبن منشوشا ما دام لم يقم الدليل على قيام تلك المصلحة بالفعل .

(٥١٣)

القضية رقم ٥٩٩ سنة ١٥ القضائية

نقض وإبرام . التقرير بالظن وتقديم أسبابه بعد الميعاد . عذر قهرى . المبادرة إلى التقرير وتقديم الأسباب بعد زواله . قبول الظن شكلا .

يكون الظن مقبولا شكلا ولو كان التقرير به وتقديم أسبابه قد حصل كلاهما بعد الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم . وذلك متى ثبت أن الطاعن ، وهو جندى فى الجيش ، قد استحال عليه مراعاة الميعاد بعد أن كان قد أظهر فى خلاله رغبته فى الظن ثم يجزى زوال عذره بادر إلى التقرير بطعنه .

(٥١٤)

القضية رقم ٦٠٠ سنة ١٥ القضائية

ذف وسب . تقديم بلاغ من شخص فى حق زوجته بأنها حملت سفاحا ووضعت طفلة نسبها إليه زورا . تمسكه بأنه قدم هذا البلاغ معتقدا صحته وأن العلانية غير متوافرة . إدانته دون رد على هذا الدفاع . قصور . (المادتان ١٤٨ و ٢٦٥ ج = ١٧١ و ٣٠٦ و ٣٠٨)

إن إسناد واقعة جنائية إلى شخص لا يصح العقاب عليه إذا لم يكن القصد منه إلا تبليغ جهات الاختصاص عن هذه الواقعة . إذ التبليغ عن الجرائم حق بل فرض على كل فرد . فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم أبغى النيابة بأن زوجته حملت سفاحا وأنها وضعت طفلة ونسبتها إليه زورا ، وكان المتهم قد تمسك بأنه قدم بلاغه ضد زوجته معتقدا صحة ما جاء فيه ، وأن العلانية غير متوافرة ، ومع ذلك جاء الحكم خلوا من الرد على هذا الدفاع فإنه يكون قاصرا .

(٥١٥)

القضية رقم ٦١٣ سنة ١٥ القضائية

حكم . تشبيه . لا يصح أن يبنى الحكم بالإدانة على رأى لغير القاضى ولو كان جهة قضائية . الأخذ برأى الغير . يجب بيان اقتناع القاضى بهذا الرأى باعتباره من الأدلة المقسمة إليه . حكم بإدانة متهم فى جريمة تهديد مال قاصربناء على مجزى صدور قرار من المجلس الحسى بذلك . قصور .

إن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الأدلة التي تطرح أمام المحكمة على بساط البحث بالجلسة ويقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو براءته ، ولا يصح بحال أن تقام على رأى لغير من يصدر الحكم ، ولو كان جهة قضائية . لكن هذا لا يمنع من أن يأخذ القاضي برأى الغير متى اقتنع هو به ، إلا أنه في هذه الحالة يكون من المتعين عليه أن يبين أسباب اقتناعه بهذا الرأى باعتباره من الأدلة المقدمة إليه في الدعوى المطلوب منه الفصل فيها . وإذن فإذا كان الحكم الصادر بإدانة متهم في جريمة تبديد قد بنى على مجزوء قوله : ” إن التهمة ثابتة قبله من قرار المجلس الحسبي الصادر في كذا في القضية رقم كذا بتكليفه بإبداع مبلغ كذا للقاصرة التي كان وصيا عليها ولم يفعل “ فإن هذا يكون قصورا في بيان الأسباب .

جلسة ٥ مارس سنة ١٩٤٥

برئاسة حضرة صاحب السادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل مرسى بك ووجندى عبد الملك بك وأحمد حسن بك وأحمد على طوبى بك المستشارين .

(٥١٦)

القضية رقم ٩٣ سنة ١٥ القضائية

استئناف . تأجيل القضية لأول مرة في حضرة المتهم . على المتهم دون حاجة إلى إعلانه أن يتابع سير الدعوى من جلسة إلى أخرى حتى يصدر الحكم . إعماله ذلك . استئناف الحكم الصادر عليه بعد الميعاد متمسكا بأن الميعاد لا يسرى في حقه من يوم صدور الحكم وإنما يسرى من يوم إعلانه إليه . لا يقبل . شأنه شأن من يعان بالجلسة ثم لا يحضر .

ما دام أول تأجيل للحكم في الدعوى كان في حضرة المتهم فإنه يكون عليه ، بلا حاجة إلى إعلان ، أن يتابع سير الدعوى من جلسة إلى أخرى حتى يصدر الحكم فيما . ولا يقبل منه ادعاؤه بأنه تعقب الجلسات التي نطق فيها بقرارات التأجيل ، ولم يقف بالتالى على الجلسة الأخيرة التي صدر فيها الحكم ، فإن شأنه يكون شأن من يوجه إليه الإعلان ليحضر الجلسة ثم يحمل العمل على مقتضاه ، وإذن فإن ذلك المتهم إذا استأنف بعد الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم فاستئنافه لا يكون مقبولا شكلا .

(٥١٧)

القضية رقم ٩٤ سنة ١٥ القضائية

محكمة استئنافية . استئناف الحكم يترتب عليه طرح جميع وقائع الدعوى على المحكمة الاستئنافية . من واجب هذه المحكمة أن تفصل في الموضوع بناء على ما تراه هي من أوراق الدعوى ووقائعها . قولها إن المحكمة الابتدائية هي صاحبة التقدير الصحيح والتفسير السليم للفعل الذى وقع وعدته هي إهانة لها . خطأ . إنه لما كان يترتب على الاستئناف المرفوع من المتهم طرح جميع الوقائع المرفوعة بها الدعوى والتي سبق عرضها على محكمة أول درجة على المحكمة الاستئنافية لتكون محل تقديرها عند نظر الاستئناف حتى إذا ما رأت أن محكمة أول درجة أخطأت في التقدير كان من حقها بل من واجبها أن ترجع الأمور إلى نصابها الصحيح وتفصل في موضوع الدعوى بناء على ما تراه هي من واقع أوراقها والأدلة القائمة فيها — لما كان ذلك فإن المحكمة الاستئنافية إذا قالت في واقعة إهانة هيئة المحكمة في عبارة مطلقة إن محكمة أول درجة هي وحدها صاحبة التقدير الصحيح والتفسير السليم للفعل الذى وقع من المتهم في حقها تكون قد أخطأت . إذ كان الواجب أن تقدر هي ذلك الفعل وتقول كلمتها فيه على هدى الوقائع والأدلة المطروحة عليها ومنها ما قالته محكمة أول درجة . وخصوصا إذا كانت هذه المحكمة قد ماقتبست المتهم دون أن توجه عليه تهمة الإهانة وتسرع دفاعه عن الإيحاء والابتسامة اللذين عتسهما إهانة .

(٥١٨)

القضية رقم ٦٢٥ سنة ١٥ القضائية

حكم . بيان الواقعة . بيان ما كانت عليه حالة العين من ضعف الإبصار . ذكر أن الضربة التي أوقعها المتهم هي التي سببت فقد الإبصار كله . بيان كاف الواقعة . متى كان الحكم قد بين ما كانت عليه حالة العين من ضعف الإبصار ، وأثبت أن الضربة التي أحدثها المتهم بالمخني عليه بقصد إيذائه هي التي سببت فقد العين لهذا الإبصار كائنة ما كانت درجته ، فإنه يكون قد بين الواقعة التي أدان المتهم فيها بيانا كافيا .

(٥١٩)

القضية رقم ٦٢٩ سنة ١٥ القضائية

نصب . ذهاب أحد المتهمين ومعه كتيب إلى المحنى عليه في مقر عمله . إيهامه بأنه موفد من قبل وزير الأوقاف لبيع هذه الكتيب إياه وتقديمه له بطاقة فيها ما يدل على أن له صلة بوزارة الأوقاف . مخاطبة المتهم الآخر المحنى عليه على إثر ذلك في شأن هذه الكتيب . تحقق أركان جريمة النصب . عدم تأكيد المتهم الذى تحدث تليفونيا أنه وزير الأوقاف . لا يهم ما دام أنه تعمد أن يكون حديثه بحيث يفهم منه المحنى عليه أنه الوزير . عدم اتصال المتهم الذى حمل إليه الكتيب به في بادئ الأمر واتصاله ببعض الموظفين الذين يعملون معه . لا يهم أيضا .

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن أحد المتهمين ذهب ومعه كتيب إلى المحنى عليه في مقر عمله بالبنك وأوهمه بأنه موفد من قبل وزير الأوقاف لبيع هذه الكتيب إياه وقدم له بطاقة فيها ما يدل على أن له صلة بوزارة الأوقاف ، وعلى أثر ذلك خاطب المتهم الآخر المحنى عليه بالتليفون في شأن هذه الكتيب موهما إياه بأنه وزير الأوقاف ، فهذه الواقعة تتوافر فيها أركان جريمة النصب ، إذ أن المتهمين عملا على الحصول على مال المحنى عليه بطرق احتيالية أيد كل منهما الآخر في الأكاذيب المكونة لها . ولا يغير من ذلك أن المتهم الذى تحدث تليفونيا لم يؤكد في حديثه أنه هو وزير الأوقاف ما دام الثابت أنه تعمد أن يكون حديثه مع المحنى عليه على صورة يفهم منها أنه هو الوزير . كما لا يغير منه أن يكون المتهم الذى حمل إليه الكتيب لم يتصل به في بادئ الأمر بل اتصل ببعض الموظفين الذين يعملون معه ، إذ ما دام أن القصد كان توصيل الرسالة إلى المحنى عليه فلا يهم أن يكون ذلك مباشرة أو بالواسطة . وكذلك لا محل للقول بعدم توافر ركن الضرر بحجة أن الكتيب تساوى الثمن الذى طلب عنها لأنه يكفي لتكوين الجريمة احتمال وقوع ضرر ، والضرر محتمل وقوعه هنا من محاولة تضليل المحنى عليه وحمله على أن يشتري كتب ما كان ليشتريها لولا التأخير الذى وقع عليه .

(٥٢٠)

القضية رقم ٦٣٦ سنة ١٥ القضائية

حكم . تسييه . دفاع هام . وجوب الرد عليه . مثال في واقعة جمع كمية من أبحار الطرون الموجود بمنطقة المحاميد ونقلها إلى المحطة على ذمة شخصها لمصر .

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم جمع كمية من أبحار الطرون الموجود بمنطقة المحاميد قبل أن يحصل على التصريح المطلوب من مصلحة المناجم والمحاجر ، ونقل هذه الكمية إلى محطة المحاميد على ذمة شخصها لمصر فضبطت ، ثم تمسك الدفاع بأنه لم يكن يقصد نقل تلك الأبحار إلا بعد ورود الترخيص له ، وأنه طلب إلى ناظر المحطة عدم شخصها إلا بعد ورود الترخيص ، واستشهد على ذلك بناتظر المحطة فأبده فيه ، فإن هذا الدفاع يجب أن يرّد عليه لكونه هاتماً ، ومن شأنه لو صح أن ينفي الجرمية ، لأن القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في السرقة لا يكون متوفراً .

(٥٢١)

القضية رقم ٦٣٧ سنة ١٥ القضائية

سرقة . الإكراه الواقع عقب ارتكابها للإفلات بالمسروق . توافر ظرف الإكراه إذا كان وقوعه أثناء التلبس بالسرقة . مثال . (المادة ٢٧١ ع = ١/٣١٤)

الإكراه الذي يقع عقب ارتكاب السرقة يجعل هذه السرقة حاصلة بإكراه متى كان وقوعه أثناء التلبس بها للإفلات بالمسروقات . فإذا كانت الواقعة التي أثبتتها أمر الإحالة هي أن المحني عليه كان بالسوق فرأى شخصاً يمتك به ، وشعر أن شخصاً آخر وضع يده في جيبه وأخرج منه مبلغاً من النقود فهم بضبطه فأمسك به ذلك الشخص ومنعه من ضبط السارق حتى تمكن من الهرب ، فإن فعل الإكراه المنسوب للثم في هذه الواقعة يكون قد وقع عقب اختلاس النقود من جيب المحني عليه مباشرة عندما أراد ضبط السارق ، أي أثناء التلبس بارتكاب جريمة السرقة ، وقد كان الفرض منه فرار السارق بالمسروق . ومن الخطأ اعتبار هذه الواقعة جنحة .

جلسة ١٢ مارس سنة ١٩٤٥

برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل مرسي بك وجندي
عبد الملك بك وأحمد محمد حسين بك وأحمد علي طوبه بك المستشارين .

(٥٢٢)

القضية رقم ٦٥٢ سنة ١٥ القضائية

اختلاس أموال أميرية . اقتضاء الحكومة من المبرلين مطلوباتها بعد أن كانوا قد دفعوها إلى
مندوب التحصيل الذي اختلسها . لا يقدم ولا يؤثر في ثبوت الجناية . الجريمة تتحدد بمجرد توافر أركانها .
لا يؤثر فيها ما يقع من الظروف اللاحقة .

إن الجريمة تتحدد بمجرد تحققها بتوافر أركانها القانونية، ولا يؤثر فيها ما يقع من
الظروف اللاحقة . فاقترضت الحكومة من الممولين مطلوباتها بعد أن كانوا قد
دفعوها إلى مندوب التحصيل الذي اختلسها — ذلك لا يقدم ولا يؤثر في ثبوت
جناية اختلاس أموال الحكومة .

(٥٢٣)

القضية رقم ٦٥٣ سنة ١٥ القضائية

(أ) تزوير . الحالات التي أوردتها الشارح في المادة ٢١٦ ع وما يليها هي استثناء لا يصح
القياس عليه . المادة ٢١٧ . حكمها لا يمس إلا على أوراق المرور وجوازات السفر . لا يتناول
الأوراق التي تعطىها مصلحة السكة الحديدية للترخيص في استخدام قطاراتها في الأسفار بأجر
أو بغير أجر . تزوير تذكرة سفر قطارات السكة الحديدية بتغيير التاريخ الموضوع عليها . معاقب
عليه بالمادتين ٢١١ و ٢١٢ .

(المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٤ و ١٨٥ ع = ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٦ و ٢١٧)
(ب) استئناف . حكم غيابي ابتدائي . عدم استئناف النيابة . استئناف النيابة الحكم الصادر
في المعارضة بتعديل الحكم النهائي إلى أخف . ليس الحكمة الاستئنافية أن تحكم بعدم
الاختصاص على أساس أن الواقعة جنائية وأن تجاوز عن العقوبة المحكوم بها غيابيا .

١ — إن قانون العقوبات إذ بدأ في باب التزوير بالأوراق الرسمية وعدة التزوير
فيها جنائية فتزول عنها عقوبة الأشغال الشاقة أو السجن (المواد ٢١١ — ٢١٤) ثم بالتزوير
في الأوراق العرفية وعدة جنحة جعل عقوبتها الحبس مع الشغل . (المادة ٢١٥) ،
وإذ نص بعد هذا في المواد ٢١٦ وما يليها على التزوير في حالات معينة وحدد له ،

لا اعتبارات قدرها الشارع ، عقوبة مخففة ، من ذلك ما جاء بالمادة ٢١٧ من أن
 ” كل من صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة (Fausse feuille de route
 ou faux permis de route ou passeport) أو زور في ورقة من هذا القبيل
 كانت صحيحة في الأصل ، أو استعمل إحدى الأوراق المذكورة ، مع علمه
 بتزويرها ، يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا “ . وإذا
 أفصح في المادة ٢١٤ عن أنه ” لا تسرى أحكام المواد ٢١١ - ٢١٥ على
 أحوال التزوير المنصوص عليها في المواد ٢١٦ - ٢٢٢ وعلى أحوال التزوير
 المنصوص عليها في قوانين عقوبات خاصة “ ، فقد دل على أن الحالات التي أوردتها
 في المواد ٢١٦ وما يليها إنما هي استثناء من الأصل لا يصح التوسع فيه أو القياس
 عليه ، كما دل في ذات الوقت ، في غير ما لبس ولا غموض ، على أن حكم المادة
 ٢١٧ المذكورة لا يسرى إلا على أوراق المرور وجوازات السفر أى الأوراق
 الخاصة برفع ما يكون عالقا من القيود بمحيزية الأشخاص في التنقل من مكان إلى آخر
 بغض النظر عن الأسماء التي اصطلاح على تسمية هذه الأوراق بها ، ولا يتناول الأوراق
 التي تعطى لمصلحة السكك الحديدية للترخيص في استخدام قطاراتها في الأسفار
 بأجر أو بنسبة أجرة ، وذلك أيضا بغض النظر عن الأسماء التي تطلق عليها . وإذا
 فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم زور تذكرة سفر بقطارات السكك
 الحديدية بطريقة تغير التاريخ الموضوع عليها ، فإن عقابه على ذلك لا يصح أن
 يكون بمقتضى المادة ٢١٧ ع بل يجب أن يكون بمقتضى المادتين ٢١١ و ٢١٢ على
 أساس أنه يكون جنائية تزوير في أوراق رسمية ولا يدخل في الاستثناء سالف الذكر .

٢ - إذا كان الحكم الابتدائي قد صدر غيابيا بحبس المتهم ستة شهور مع
 الشغل ولم تستأنف النيابة بل استأنفت الحكم الصادر في المعارضة بتعديله إلى أخف ،
 فإن المحكمة الاستئنافية لا يكون لها ، بمقتضى القانون ، أن تحكم — بناء على هذا
 الاستئناف — بعدم اختصاصها على أساس أن الواقعة جنائية ، أو أن تتجاوز حد
 العقوبة المحكوم بها غيابيا .

المحكمة

وحيث إن النيابة العمومية تستند في طعنها إلى القول بأن تذكار السفر في السكك الحديدية لا تدخل في حكم المادة ٢١٧ من قانون العقوبات لأن هذه المادة لم يقصد بها تصريح السفر وجوازاته أي الباسبورات ، كما يدل على ذلك عبارة النص الفرنسي لها . وإذن فإن تغيير الحقيقة في تلك التذكار يكون تزويرا في أوراق رسمية معاقبا عليه بعقوبة الجنائية ، لاجنحة في حكم المادة المذكورة . ولذلك فقد كان واجبا على محكمة الجلسات أن تقضي بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة جنائية .

وحيث إن واقع الحال أن الدعوى العمومية رفعت على المتهم وآحر أمام محكمة الجلسات بأنهما "زورا تذكري سفر على قطار سكة حديد الحكومة المصرية من محطة الإسكندرية إلى محطة دمنهور" . ومحكمة أول درجة أدانت المتهم بمقتضى المادة ٢١٧ من قانون العقوبات وعاقبته غيابيا في ٢٧ مارس سنة ١٩٤٣ بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور . وفي المعارضة قضت في ٢٢ يناير سنة ١٩٤٤ بتعديل الحكم التبايني والاكفاء بحبس ثلاثة شهور مع الشغل . فاستأنف هذا الحكم في ٢٠ من يناير سنة ١٩٤٤ كما استأنفته النيابة في ٢٤ من ذلك الشهر . والمحكمة الاستئنافية قضت بالحكم المطعون فيه بتغريم المتهم ٥٠٠ قرش وقالت "إن الحكم المستأنف في محله" "من جهة الثبوت للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة ويلاحظ أن" "النص الفرنسي للمادة ٢١٧ عقوبات ورد فيه ما ترجمته "باسبور" لتذكرة" "السفر، والمحكمة لا تعول على الترجمة الفرنسية لقانون العقوبات الجديد لأن" "العبرة بالنص العربي الذي عرض على البرلمان ووافق عليه فهو الواجب الأخذ" "به بخلاف النص الفرنسي فلم يكن محل بحث ، خصوصا وأن النص العربي عام" "يشمل الباسبور وغيره من تذكار السفر، وهو صريح لا لبس فيه ولا إبهام فلا" "محل لقصر تذكرة السفر على الباسبور عملا بالنص الفرنسي دون العربي الذي جاء" "في مصلحة المتهم إلا أنه من جهة العقوبة ترى المحكمة تعديلها نظرا لكبر سن" "المتهم ولعدم وجود سوابق له" .

وحيث إن قانون العقوبات إذ بدأ في باب التزوير بالأوراق الرسمية وعدة التزوير فيها (المواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤) جناية قتر لها عقوبة الأشغال الشاقة أو السجن، ثم بالتزوير في الأوراق العرفية وعده (المادة ٢١٥) جنحة جعل عقوبتها الحبس مع الشغل، وإذ نص بعد هذا في المواد ٢١٦ وما يليها على التزوير في حالات معينة وحدد له عقوبة مخففة لاعتبارات قد تراها الشارع، ومن ذلك ما جاء بالمادة ٢١٧ من أن كل من صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة *Fausse feuille de route* ou faux permis de route ou passeport أو زقر في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الأصل، أو استعمل إحدى الأوراق المذكورة مع عامه بتزويرها يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنينها مصريا“ وإذ أفصح في المادة ٢٢٤ عن أنه “لا تسرى أحكام المواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ على أحوال التزوير المنصوص عليها في المواد ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ وعلى أحوال التزوير المنصوص عليها في قوانين عقوبات خاصة“ فقد دل على أن الحالات التي أوردها في المواد ٢١٦ وما يليها إنما هي استثناء من الأصل لا يصح التوسع فيه أو القياس عليه، كما دل في ذات الوقت في غير ما لبس ولا غموض على أن حكم المادة ٢١٧ المذكورة لا يسرى إلا على أوراق المرور وجوازات السفر أي الأوراق الخاصة برفع ما يكون عالقا من القيود بحرية الأشخاص في التنقل من مكان إلى آخر بغض النظر عن الأسماء التي اصطلاح على تسمية هذه الأوراق بها ولا تتناول الأوراق التي تعطى لمصلحة السكك الحديدية بالتزوير في استخدام قطاراتها في الأسفار بأجر أو بغير أجر. وذلك أيضا بغض النظر عن الأسماء التي تطلق عليها. وحيث إنه متى كان ذلك كذلك وكان الثابت بالحكم المطعون فيه أن المتهم اجترأ على تزوير تذكرة سفر بقطارات السكك الحديدية بطريقة تغيير التاريخ الموضوع لها عليها فإن عقابه على ما وقع منه لا يصح أن يكون بمقتضى المادة ٢١٧ من قانون العقوبات، كما قال الحكم، بل يجب أن يكون بمقتضى المادتين ٢١١ و ٢١٢ على أساس أنه يكون جناية تزوير في أوراق رسمية لا يدخل في الاستثناء السالف الذكر.

وحيث إنه لما كان الحكم الابتدائي قد صدر غاييا بحبس المتهم لمدة ستة شهور مع الشغل ، وكانت النيابة لم تستأنف بل استأنفت الحكم الصادر في المعارضة بتعديله إلى أخف فإن المحكمة الاستئنافية لا يكون لها بمقتضى القانون أن تحكم بناء على هذا الاستئناف بعدم اختصاصها على أساس أن الواقعة جنائية أو تتجاوز حد تلك العقوبة المحكوم بها غاييا . ولذلك فإن هذه المحكمة مع قضائها بنقض الحكم المطعون فيه لأن الواقعة جنائية لا يصح الحكم فيها بفرامة — كما مر القول — تحكم على المتهم في موضوع الدعوى بعقوبة الحبس الواجب قانونا توقيعها ولكنها ترى من الظروف والملازمات أن يكون الحبس مع الشغل ولمدة ثلاثة شهور فقط .

جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٤٥

برئاسة حضرة صاحب السعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل مرسى بك وجندى عبد الملك بك وأحمد محمد حسن بك وأحمد علي طرية بك المستشارين .

(٥٢٤)

ال قضية رقم ٦٦٥ سنة ١٥ القضائية

سرقة :

- (أ) سند مثبت لحق . هو مال منقول في معنى المادة ٣١١ ع . يصح أن يكون محلا للسرقة .
- (ب) عدم ضبط المروق . لا يؤثر في قيام الجريمة .
- (ج) التسليم الذي يبنى الاختلاس . هو الذي ينقل الحيازة . تسلّم شخص سند دين ليعرضه على شخص ليقراء له في نفس المجلس ويردّه في الحال . إنكاره السند على إثر تسلّمه إيّاه . يعدّ سارقا . هذا التسليم المادّي ليس فيه أى معنى من معاني التخلّ عن السند .

١ — إن السندات المثبتة للحقوق تصلح محلا للسرقة ، لأنها أموال منقولة في معنى المادة ٣١١ من قانون العقوبات .

٢ — لا يؤثر في قيام السرقة عدم العثور على المال المروق . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم اختلس سندا محرّرا عليه للجنى عليه بمبلغ كذا ، فإن إدانته من أجل سرقة هذا السند تكون صحيحة ولو كان السند لم يضبط .

٣ - التسليم الذى يبنى ركن الاختلاس فى جريمة السرقة هو الذى ينقل الحيازة . أما مجرد التسليم المأذى الذى لا ينقل حيازة مما وتكون به يد المتسلم على الشيء يدا عارضة فلا يبنى الاختلاس . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم تسلم السند ليعرضه على شخص ليقراه له فى نفس المجلس ويرده فى الحال ثم على إثر تسلمه لماه أنكره فى نفس المجلس فإنه يعد سارقا ، لأن التسليم الحاصل له ليس فيه أى معنى من معانى التخلي عن السند .

(٥٢٥)

القضية رقم ٢٦٩ سنة ١٥ القضائية

وصف التهمة . رفع الدعوى على المتهم بجنابة سرقة با كراه . دخول واقعة ضرب فى وصف التهمة . معاقبه عن واقعة الضرب فقط دون تلفت الدفاع . لا تريب على المحكمة .

مضى كانت واقعة جنابة السرقة بالإكراه التى رفعت بها الدعوى على المتهم داخلا فى وصفها واقعة ضرب باعتبارها من العناصر المكونة للجنابة ، ولم تر المحكمة ثبوت السرقة ، فإنه يكون من حقها ، بمقتضى المادة ٤ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات ، أن تعاقب عن الضرب متى رأت ثبوته عليه دون أن تلفت الدفاع إليه ، لأن ذلك ليس من شأنه أن يضع على المتهم أية ضمانات من الضمانات المقررة للحاكمات الجنائية ، إذ هو من جهة قد أعلن بالواقعة موضوع الجريمة التى أدين فيها ضمن وقائع التهمة المرفوعة بها الدعوى عليه ، فكان على الدفاع عنه أن يتناول بحث هذه التهمة من جميع وجوها جملة وتفصيلا ويحصى كل عنصر من العناصر التى تتركب منها ، سواء من ناحية الثبوت أو من ناحية القانون . ثم إنه من جهة أخرى كان فى حقيقة الأمر مطلوبة محاكمته عن واقعيتين تكونان ، مجتمعتين ، جريمة واحدة لها عقوبتها المقررة ، وكل منهما تكونان فى ذات الوقت جريمة لها عقوبتها ، وهو لم يدن إلا فى جريمة واحدة تكونها إحدى هاتين الواقعتين وعقوبتها أخف من عقوبة الجريمة التى تتكون من الواقعتين مجتمعتين .

(٥٢٦)

القضية رقم ٦٧٠ سنة ١٥ القضائية

استئناف . عدم قبوله شكلا بمقولة إن المتهم حتى لو صح أنه مريض كان في استطاعته أن يستأنف في الميعاد القانوني بتوكيل . خطأ . يجب على المحكمة تحقيق هذا العذر . الطعن في الأحكام الجنائية من شأن الخصوم أنفسهم . إجازة التوكيل فيه . مرجعها التيسير عليهم .

الطعن في الأحكام الجنائية من شأن الخصوم أنفسهم ، وإذا هم وكلوا فيه غيرهم وجاز قبول الإجراء بناء على هذا التوكيل فنلك مرجعه الرغبة في تيسير السبيل لهم . وهذا لا يصح معه بأية حال من الأحوال اعتبار توكيل الغير عنهم ، ولو في الظروف الاستثنائية الخاصة ، واجبا عليهم . وخصوصا أن هذا الوجوب قد يكون من ورائه الوقوف بالإجراءات المرسومة للعامة الجنائية في أول الطريق أو في أنشائها قبل الوصول إلى الغرض المنشود ، على حين أن الملحوظ فيها هو تعصى الحقيقة الخالصة تحقيقا لمصلحة الجماعة حتى لا يذان برىء أو يفلت من العقاب جان . فان التوكيل قد يتعذر لاعتبارات خارجة عن إرادة الخصم ، كعدم قبول عرض التوكيل منه أصلا أو طلب مقابل منه ليس في وسعه أن يقوم به . وإذن فالحكم الذي يقضى بعدم قبول استئناف المتهم شكلا بمقولة إنه ، حتى لو صح أنه مريض ، كان في استطاعته أن يستأنف بتوكيل في الميعاد القانوني ، دون أن يعرض للشهادة الطبية المقدمة منه في صدد تبرير تأخيره عن التقرير بالاستئناف يكون قد أخطأ . إذ كان الواجب تحقيق هذا العذر حتى إذا ما اطمأنت المحكمة إلى أن المتهم كان مريضا حتى اليوم الذي حصل فيه تقرير الاستئناف كان عليها أن تقبل استئنافه ، وإلا حكمت بعدم قبوله على أساس أنه لا عذره في التأخير .

(٥٢٧)

القضية رقم ٦٧٤ سنة ١٥ القضائية

تلبس . صحة إجراءات التفتيش والتفتيش في حق كل من ساهم في الجريمة فاعلا أو شريكا شوهده في مكان وقوعها أو لم يشاهد . التلبس صفة متعلقة بذات الجريمة بصرف النظر عن المتهمين فيها . الاشتراك . لا يشترط في الدليل عليه أن يكون مريحا دالا بنفسه على الواقعة بل يجوز استخلاصه من طريق غير مباشر .

مضى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن رجال الحفظ رأوا المتهمين يسرون معا في منتصف الساعة الثالثة صباحا وأحدهم يحمل زكية ، فتبعهم حتى منزل المتهم الرابع الذي دخلوه ، ثم قرعوا الباب ففتحه لهم هذا المتهم فوجدوا سميما ملقى على الأرض يجوار الباب ولم يجدوا الثلاثة المتهمين الآخرين ، ثم تبين أنهم حاولوا الهرب فضبطهم شيخ الخفراء مختبئين خلف الصوامع بداخل المنزل — فهذه الواقعة تتوافر فيها حالة التلبس بجريمة سرقة السمسم . ولذلك فإن إجراءات القبض والتفتيش على هذا الأساس تكون صحيحة في حق جميع المتهمين . ولا يؤثر في صحتها أن الذي شوهد يحمل المسروقات هو واحد منهم فقط ، فإن التلبس صفة متعلقة بذات الجريمة بصرف النظر عن المتهمين فيها . فتم تحقق في جريمة صحت الإجراءات المقررة له في حق كل من ساهم فيها ، فاصلا كان أو شريكا ، شوهد في مكان وقوعها أو لم يشاهد . واشتراك هؤلاء الأشخاص في السرقة سائق استخلاصه من وجودهم مع من يحمل المسروقات سائر مع في الطريق ، ودخولهم معه في المنزل ، واختفائهم فيه . لأن الدليل لا يشترط فيه أن يكون صريحا دالا بنفسه وبطريق مباشر على الواقعة المراد إثباتها بل يجوز استخلاص ثبوت الواقعة منه عن طريق غير مباشر بعملية منطقية .

(٥٢٨)

القضية رقم ٦٨٠ سنة ١٥ القضائية

قتل . تخطيط العقاب في جنابة القتل المد . مناه . تمدد الأفعال وتميزها بعضها عن بعض بالقتل الذي يكون به كل منها جنابة مستقلة ، ووقوعها في وقت واحد أو في فترة من الزمن قصيرة . وقوع فعل القتل بعد فعل الجنابة الأخرى أو وقوع الفعل الثاني بعد تمام الفعل الأول . لا يهم ما دام لم يفسد بين الفعلين زمن مذكور . (المادة ١٩٨ / ٢ = ٢٣٤ فقرة ثانية)

إن الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ينصه على تغليظ العقاب في جنابة القتل العمد إذا " تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جنابة أخرى " يتناول جميع الأحوال التي يرتكب فيها الجاني ، علاوة على الفعل المكتوب

لجناية القتل، أى فعل آخر مستقل عنه ومتميز منه ومكوّن بذاته لجناية من أى نوع كان ترتبط مع القتل برابطة الزمنية ولو كان لم يقع فى ذات الوقت الذى وقع فيه الآخر. وذلك مهما كان الفرض من كل منهما أو الباعث على مقارفته؛ إذ العبرة فى ذلك ليست إلا بتعدد الأفعال وتميزها بعضها عن بعض بالقدر الذى يكون به كل منها جناية مستقلة، وبوقوعها فى وقت واحد أو فى فترة من الزمن قصيرة بحيث يصح القول بأنها — لتقارب الأوقات التى وقعت فيها — مرتبطة بعضها ببعض من جهة الظرف الزمنى. فإذا كان الثابت بالحكم أن جناية الشروع فى السرقة وقعت أولا ثم أعقبها على الفور جناية الشروع فى القتل، فإن معاقبة المتهم بمقتضى المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ فقرة ثانية تكون صحيحة. إذ لا يهيم فى هذا الخصوص — ما دام لم يمتز بين الفعلين زمن مذکور — أن يكون فعل القتل لم يقع إلا بعد فعل الجناية الأخرى أو أن يكون الفعل الثانى لم يقع إلا بعد أن تم الفعل الأول.

(٥٢٩)

القضية رقم ٦٩١ سنة ١٥ القضائية

قض وإبرام . حكم . عدم بياحه مادة القانون التى عاقب المتهم بموجبها . نقضه . متهم آخر طعن فى هذا الحكم ولم يقدم لطعنه أسبابا أو قدم ولم يستند على هذا الوجه . وجوب استفادته منه . إذا كان الحكم لم يبين مادة القانون التى عاقب المتهم بموجبها فإنه يكون بإطلا متعينا نقضه . وإذا كان مع هذا المتهم متهم آخر لم يستند فى طعنه على هذا الحكم إلى هذا الوجه ، بل لم يفعل أكثر من أنه قزر بالطعن فيه دون أن يقدم لطعنه أسبابا ، فإنه يجب أن يستفيد من الوجه المذكور ما دام ثمة ارتباط وثيق بين ما وقع منه وما وقع من الطاعن الأول . فإن ذلك مقتضاه — تحقيقا للعادلة — أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إلى الاثنين معا .

جلسة ٢٦ مارس سنة ١٩٤٥

برئاسة صاحب السعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : جندى عبد الملك بك
وأحمد محمد حسن بك وأحمد على علوبة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك المستشارين .

(٥٣٠)

القضية رقم ٣١٦ سنة ١٥ القضائية

شهود . المحكمة لا تسمع سوى الشهود الذين يمكن إعلانهم . شاهد لم يئند إليه . اكتفاء المحكمة
بتلاوة أقواله . لا يثريب عليها في ذلك .

إذا كان الثابت من أوراق المحاكمة أن محكمة أول درجة أجلت نظر الدعوى
عدة مرات لإعلان شاهدهى الإثبات ، ثم رأت النيابة والدفاع الاكتفاء بتلاوة
أقوالها في التحقيق لعدم الاهتداء إليهما ، فأمرت المحكمة بتلاوتها — إذا كان هذا ،
وكان المتهم لا يدعى أنه حين طلب إلى المحكمة الاستثنائية سماع الشاهدين قد بين
لها أنه صار ممكنا الاهتداء إليهما ومكما سماعهما ، فلا يكون ثمة وجه لما يثيره هذا
المتهم أمام محكمة التقض بشأن عدم سماعهما . إذ المحكمة بالبداهة لا تسمع سوى
الشهود الذين يمكن إعلانهم .

(٥٣١)

القضية رقم ٧٠٠ سنة ١٥ القضائية

مبان . المادة الثالثة والعشرون من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني . تشير إلى
المباني الجارى إنشاؤها قبل تاريخ العمل بهذا القانون . بناء تم قبل العمل به . استحداث بناء فيه بعد
ذلك . تطبيق أحكام هذا القانون عليه . في محله .

إن المادة الثالثة والعشرين من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم
المباني التى تنص على أن يحدد بمرسوم ما يمكن تطبيقه من أحكامه على الأبنية
الجارى إنشاؤها في تاريخ العمل به إنما تشير إلى المباني الجارى إنشاؤها في تاريخ
بدء العمل بهذا القانون . فإذا كانت الواقعة السابقة بالحكم تدل على أن صاحب
البناء كان قد أتم بالفعل بناءه من قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور ثم استحدثت

بعد ذلك في سنة ١٩٤٣ البناء الذي رفعت عليه الدعوى من أجله ، فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت في أخذه بهذا القانون ، بل هي تكون قد طبقته على الواقعة تطبيقاً صحيحاً .

الوقائع

اتهمت النيابة هذا الطاعن في اللجنة رقم ٤٦١ سنة ١٩٤٤ بندر المحلة بأنه في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٣ بالمحلة أقام شرفات جديدة في بيته على جانب الطريق تجاوز ارتفاعها الحد المسموح به قانوناً . وطلبت من محكمة المحلة الجزئية معاقبته بالمواد ٣ و ٤ و ١٨ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ . والمحكمة المذكورة بعد أن سمعت الدعوى قضت فيها حضورياً بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٤٤ عملاً بمواد الاتهام بتعزيم المتهم مبلغ ٢٠٠ قرش وإزالة المباني الزائدة عن الحد المقرّر على نفقته الخ .

المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تحصل في القبول بأن البناء موضوع الدعوى إنما هو عملية في شرفات منزل الطاعن الذي شيد قبل صدور القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ وقد جاءت هذه التعلية تنفيذاً لتصميم سابق ولم يكن الطاعن وقت بدء العمل بهذا القانون قد اكتفى بما وصلت إليه المباني ولم ينصرف عن تكميلها . ولما كانت المادة الثالثة والعشرون من القانون تنص على أن يحدّد بمرسوم ما يمكن تطبيقه من أحكامه على الأبنية الجارية لإنشاؤها في تاريخ العمل به ، وكان المرسوم المشار إليه لم يصدر ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ إذ طبق أحكام القانون على الواقعة . أما قول المحكمة بأن الطاعن بعد أن أتم الشرفات أوقف البناء قبل أن يصدر القانون ثم عاد إليه بعد ذلك فهو قول يقصر عن الرد على دفاع الطاعن لأنه لم يبين أن وقف البناء كان في ظروف تدل على أن الطاعن قد اكتفى بما تم قبل العمل بالقانون وعُدل عن الاستمرار في البناء .

وحيث إن المحكمة بينت الواقعة بيانا تضمن أن الطاعن كان قد أتم بالفعل بناءه من قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ثم امتدحت بعد ذلك في سنة ١٩٤٣ البناء الذي رفعت عليه هذه الدعوى من أجله . ولما كانت المادة الثالثة والعشرون من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ إنما تشير إلى المباني الجارية لإنشائها في تاريخ بدء العمل بالقانون فإن المحكمة تكون قد طبقت القانون على الواقعة تطبيقا صحيحا .

(٥٣٢)

القضية رقم ٧٠٥ سنة ١٥ القضائية

حكم . تبسيب . واقعة سابقة على الواقعة موضوع المحاكمة أو لاحقة لها . التحدث عنها في معرض الاستدلال على ثبوت واقعة الدعوى . لا يثريب على المحكمة فيه .

لمحكمة الموضوع أن تتحدث في حكمها بالإدانة عن أية واقعة سابقة على الواقعة موضوع المحاكمة أو لاحقة لها متى كان ذلك منها في سبيل إيضاح حقيقة تلك الواقعة، وما دام الظاهر من الحكم أنه لم يتحدث عن الواقعة السابقة أو اللاحقة إلا ليستدل بها على ثبوت الجريمة المرفوعة بها الدعوى .

(٥٣٣)

القضية رقم ٧٠٦ سنة ١٥ القضائية

سرقة باكره . ظرف حمل السلاح . لا يهم أن يكون حمل السلاح راجعا إلى سبب برئ . لا اتصال له بالجريمة أو ألا يكون ملحوظا في حمله ارتكاب السرقة . العلة في تشديد العقاب عند قيام هذا الظرف .
(المادة ٢٧٣ ع = ٣١٦)

إن جنائية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات تتحقق قانونا بالنسبة إلى ظرف حمل السلاح كلما كان أحد المتهمين حاملا سلاحا ظاهرا كان أو مخبئا . ولا يهم أن يكون حمل السلاح راجعا إلى سبب برئ . لا اتصال له بالجريمة كالعامل الرسمي الذي يتطلب حمل السلاح وقت القيام به . لأن العلة التي من

أجلها غلظ الشارع العقاب على السرقة ، إذا كان مرتكبها وقت مقارقتها يحمل سلاحا ظاهرا أو مخبأ ، هي أن مجزؤ حمل السلاح من شأنه أن يشد أزر الجاني ويلقى الرعب في قلوب المجنى عليهم إذا ما وقع بصرهم ، ولو مصادفة ، على السلاح ، وأن يسر للجاني ، فضلا عن السرقة التي قصد إلى ارتكابها ، سبيل الاعتداء به ، إذا ما أراد ، على كل من يهيم بضبطه أو يعمل على الحيلولة بينه وبين تنفيذ مقصده ، مما لا يهيم معه أن يكون السلاح ملحوظا في حمله ارتكاب السرقة أو غير ملحوظ .

جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٤٥

برئاسة حضرة صاحب السعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات : جندي عبد الملك بك وأحمد محمد حسن بك وأحمد علي طلبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٥٣٤)

ال قضية رقم ٢١ سنة ١٥ القضائية

إقراض نقود بفوائد ربوية :

- (أ) ركن المادة - حصول قرضين ربويين مختلفين . يكن لتحقيق ركن الاعتقاد .
(ب) ادعاء المقرض بحق سدي أمام المحاكم الجنائية أو رفعه دعوى مباشرة أمامها . لا يصح الضرر الذي يصيب المقرض . الدعوى به . دعوى مدنية لا ترفع إلا إلى المحكمة المدنية ويحكم فيها ولو لم يكن هناك إلا قرض واحد . (المادة ٢٩٤ ج = ٣٣٩)

١ - يكنى لقيام ركن الاعتقاد في جريمة الإقراض بالربا الفاحش حصول قرضين ربويين مختلفين . فإذا كان المتهم قد أقرض شخصا في سنة ١٩٣٦ مائة جنيه لمدة ثلاث سنوات وأخذ عنها كميالة بمبلغ ٢٠٨ جنيه أى بفائدة قدرها ٣٦ جنيها سنويا ، ثم لما حل ميعاد الدفع في سنة ١٩٣٩ ولم يقم به السدين كتب عليه كميالة أخرى بمبلغ ٧٢ جنيها مقابل فوائد المائة المذكورة عن سنتي ١٩٤٠ و ١٩٤١ ، ثم في خلال سنة ١٩٣٨ أقرض شخصا آخر مبالغ أخرى بفوائد تزيد على الحد الأقصى المسموح به قانونا ، فإن ركن الاعتقاد يكون متوافرا في حقه .

٢ — إن قضاء محكمة النقض قد استقر في تفسير القانون على أنه لا يقبل من المقترض في جنحة الاعتیاد على الإقراض بالربا الفاحش أن يرفع دعواه مباشرة أمام المحاكم الجنائية أو أن يدعى بحقوق مدنية في الدعوى المرفوعة من النيابة، سواء كان قرضه واحداً أو أكثر. لأن القانون لا يعاقب على الإقراض لذاته وإنما يعاقب على الاعتیاد على الإقراض، وهو وصف معنوي قائم بذات الموصوف يستحيل عقلاً أن يضر بأحد معين. أما الضرر الذي يصيب المقترضين فلا ينشأ إلا عن عملية الإقراض المأذية، وهو يتحصّر في قيمة ما يدفعه كل منهم زائداً على الفائدة القانونية لا أكثر ولا أقل. والدعوى به إنما هي دعوى استرداد هذا الزائد الذي أخذه المقرض بغير وجه حق، وهي بطبيعتها دعوى مدنية ترفع إلى المحكمة المدنية ويحكم فيها ولو لم يكن هناك إلا قرض واحد، أي ولو لم يكن هناك أية جريمة، ولا يجوز رفعها أمام المحاكم الجنائية لعدم اختصاص تلك المحاكم بنظرها لأن المبلغ المطالب به لم يكن ناشئاً مباشرة عن جريمة.

(٥٣٥)

التقضية رقم ٤٧ سنة ١٥ القضائية

تقضى وإيرام. حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن. الطعن فيه يشل الحكم النهائي. فقدان الحكم النهائي. بناء حكم اعتبار المعارضة كأنها لم تكن على مجرد القول بأن المتهم لم يحضر مع إعلانه لجلسة. اعتباره كأنه خال من الأسباب. وجوب نقضه.

الطعن في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يشمل الحكم النهائي. فإذا كان هذا الحكم قد فقد ولا تعرف أسبابه حتى كان يمكن الرجوع إليها لتقدير صحة الإدانة، وكان الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لا يتضمن من الأسباب أكثر من أن المتهم لم يحضر بعد أن قرّر بالمعارضة وبعد أن أعلن بالحضور للجلسة، فإنه يكون من التمعين اعتبار الحكم المطعون فيه كأنه خال من الأسباب، ويجب إذن نقضه.

(٥٣٦)

القضية رقم ٢٧١ سنة ١٥ القضائية

سقوط الدعوى . المادة ٢٨١ تحقيق . مدلوها . المدة المقررة لسقوط العقوبة . تبتدىء من الوقت الذى يكون فيه النيابة أن تنفذ العقوبة على اعتبار أن الحكم الصادر بها لم يعد بحسب ظاهره قابلا للظن فيه من المحكوم عليه . لا يصح القول بسرمان مدة سقوط الدعوى فى هذه الحالة . حكم ابتدائى باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . عدم استثناءه فى المبدأ القانونى . وجوب اعتباره حكما نهائيا قابلا للتنفيذ . مدة السقوط التى تسرى فى خصوصه هى مدة سقوط العقوبة . استثناء المحكوم عليه إياه بعد مسمى المبدأ وقبول استثناءه للأعداء القهرية التى أبدأها . مدة سقوط العقوبة تستمر إلى يوم صدور الحكم بقبول الاستئناف . مدة سقوط الدعوى العمومية لا تبدأ إلا من تاريخ الحكم بقبول الاستئناف .

(المادة ٢٨١ تحقيق)

إن المادة ٢٨١ من قانون تحقيق الجنايات إذ نصت على أنه: "إذا سقطت

العقوبة بالمدة الطويلة صار الحكم الصادر بها قطعيا، ولذلك لا يجوز فى أى حال من الأحوال للمحكوم عليه غيابيا الذى سقطت عقوبته بمضى المدة أن يحضر و يطلب إبطال الحكم الصادر فى غيبته وإعادة النظر فيه "، وإذ لم تفرق — كما هو المستفاد من عبارة نصها بالفرنسية — بين المحكوم عليه غيابيا فى مواد الجنايات

(par Contumace) وبين المحكوم عليه غيابيا فى مواد الجنح والمخالفات (par default)،

فقد دلت بجلاء على أن المدة المقررة لسقوط العقوبة تبتدىء من الوقت الذى يكون فيه النيابة أن تنفذ العقوبة على اعتبار أن الحكم الصادر بها لم يعد فى ذاته وبحسب ظاهره قابلا للظن فيه من المحكوم عليه بأى طريق من الطرق . وفى هذه الحالة لا يصح القول بسرمان المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية ما دامت النيابة تكون إزاء حكم هو فى نظرها — بناء على ماتم فى الدعوى من إجراءات — قابل للتنفيذ وليس أمامها إلا المبادرة إلى تنفيذه، وكون مدة سقوط الحق فى تنفيذ العقوبة هى التى تسرى فى هذه الحالة لا يصح الاعتراض عليه بالصور التى يكون فيها عند المحكوم عليه أسباب خاصة تخوله الظن فى الحكم، فإن هذه الأسباب،

الخافية بطبيعتها على النيابة لكونها متعلقة بالمحكوم عليه وحده وله — دون غيره — الشأن في إثارتها والتمسك بها وعليه إقامة الدليل على صحة أساسها، لا يصح أن يكون من شأنها وقف صيرورة الحكم نهائيا وعدم إجراء آثار هذه النهائية . على أن تلك المادة لم يفتحها أن تلاحظ هذه الصور الاستثنائية إذ هي على تقدير احتمال حصول الطعن من المحكوم عليه في الحكم الصادر ضده في أثناء مدة سقوط العقوبة قد أوردت في نصها حكما يحظر هذا الطعن بعد انقضاء المدة التي تسقط بها العقوبة ، ولم ترف في أمر سقوط الدعوى بمعنى المدة ما يقتضى منها في هذا الصدد أن تعرض له . ثم إن الطعن في أثناء مدة سقوط العقوبة إنما أجاز على سبيل الاستثناء من القواعد العامة ، وقبوله يقتضى أن مدة سقوط الدعوى تعود مسيرتها الأولى ومدة سقوط العقوبة يصرف النظر عنها بطبيعة الحال . وهذا هو عين المقرر للأحكام الغيابية في مواد الجنائيات ، بفارق أنه عام مطلق في الجنائيات واستثنائي في مواد الخلع والمخالفات ، بمعنى أن الحكم الغيابي إذا كان في جنائية فإنه يسقط دائما وحتما بالقبض على المحكوم عليه قبل سقوط العقوبة ، أما إذا كان في جنحة أو في مخالفة فإنه يعتبر نهائيا بفوات ميعاد المعارضة والاستئناف محسوبا من اليوم المقرر لذلك في نص القانون ، ولكن يكون للمحكوم عليه حق الطعن فيه إذا ما أثبت أن مذكرا قهريا منعه من الطعن في الميعاد المقرر بالنص . وإذن فإذا كان الحكم الابتدائي القاضى باعتبار المعارضة كأنها لم تكن قد صدر في ١٨ مارس سنة ١٩٤١ ولم يستأنف في ميعاد العشرة الأيام التالية لصدوره ، فإنه يجب في القانون اعتباره حكما نهائيا قابلا للتنفيذ ، كما هو الشأن في سائر الأحكام التي على شاكلته . ومدة السقوط التي تسرى في خصوصه تكون مدة سقوط العقوبة . ولا يمنع من ذلك أن يكون المحكوم عليه قد استأنفه بعد مضي ميعاد الاستئناف المقرر ثم قبل استئنافه للأعذار القهرية التي تقدم بها وأقام الدليل على ثبوتها ، ومدة السقوط هذه تستمر إلى يوم صدور الحكم بقبول الاستئناف ، ومن تاريخ هذا الحكم تبدأ مدة سقوط الدعوى العمومية .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن المتقدم من النيابة العمومية هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ قضى بسقوط الدعوى العمومية بمضى المدة لأن هناك من الإجراءات ما يجب معه القول بقطع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى .

وحيث إن واقع الحال هو أن النيابة العمومية أقامت الدعوى على المتهم صالح حميدة زيدان لأنه في يوم ١١ يولييه سنة ١٩٤٠ بمنشأة أبو صير : (أولا) سرق كية من الذرة مبنية بالمحضر من زراعة حسن عبد الحميد عبد الحميد . (ثانيا) لم يسلك سلوكا مستقيما بأن اتهم في القضية المذكورة رغم سابقة إنذاره مشبوها برقم ٨٣ الواسطي بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٣٠ . ومحكمة أول درجة حكمت غيابيا في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٠ بحبس المتهم سنة مع الشغل عن التهمة الأولى وبوضعه تحت مراقبة البوليس في المكان الذي يعينه وزير الداخلية لمدة سنة واحدة تبتدئ من تاريخ إمكان التنفيذ عليه ، وذلك عن التهمة الثانية . فعارض في هذا الحكم وحكم في ١٨ مارس سنة ١٩٤١ باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لعدم حضوره الجلسة . فاستأنف في ٢٦ يناير سنة ١٩٤٤ ، ومحكمة ثاني درجة حكمت حضوريا في ١٤ مايو سنة ١٩٤٤ بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة . وذلك لما تبين لها من أن المتهم كان مريضا ومقيدا في مستشفى الجزام من ١٠ فبراير سنة ١٩٤١ إلى ١٣ مايو سنة ١٩٤٣ ، ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٤ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه بالنسبة إلى التهمة الأولى وحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وتأنيده بالنسبة إلى التهمة الثانية مع جعل ابتداء مدة المراقبة من تاريخ انتهاء عقوبة الحبس . فاستأنف هذا الحكم يوم صدره . والمحكمة الاستئنافية قضت بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٤ بحكمها المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وسقوط الدعوى العمومية بمضى المدة وبراءة المتهم مما أسند إليه مستندة في ذلك إلى ما قائلته من أنه تبين من مقارنة تواريخ الأحكام أن الحكم الغيابي الأول قد صدر ضد المتهم

وعارض فيه بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٤١ ثم صدر الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن في ١٨ مارس سنة ١٩٤١ وقد قضت المحكمة الاستئنافية بإبطال هذا الحكم فأصبح بذلك عديم الأثر وبالتالى فهو لا يعتبر حكماً نهائياً ولا قاطعاً لمدة السقوط . والمعول عليه عند احتساب سريان هذه المدة هو الحكم الغيابي الأول الذى لم يتخذ بعده إجراءات إلا عند استئناف المتهم الأول بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٤٤ أى بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات هلالية على الحكم الغيابي الأول التى سقطت على أثرها هذا الحكم بمضى المدة .

وحيث إن المادة ٢٨١ من قانون تحقيق الجنايات إذ نصت على أنه :
 ”إذا سقطت العقوبة بالمدة الطويلة صار الحكم الصادر بها قطعياً ولذلك لا يجوز فى أى حال من الأحوال للمحكوم عليه غيابياً الذى سقطت عقوبته بمضى المدة أن يحضر ويطلب إبطال الحكم الصادر فى غيبته وإعادة النظر فيه“ ، وإذ كان قصدها ”بالمحكوم عليه غيابياً“ — كما هو مستفاد من عبارة النص بالفرنسية — المحكوم عليه غيابياً فى مواد الجنايات (Par Conturance) والمحكوم عليه غيابياً فى مواد الجرح والخالفات (Par default) قد دلت بجلاء على أن المدة المقررة لسقوط العقوبة تبدئ و بصرف النظر عن سريان المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية كلما كان للنسابة الحق فى تنفيذ العقوبة على أساس أن الحكم الصادر بها فى ذاته وبموجب ظاهره لم يعد قابلاً للطعن فيه بأى طريق من الطرق من جانب المحكوم عليه، ففى هذه الحالة، والحكم فى نظرها — بناء على الإجراءات القانونية التى تمت فى الدعوى — قابل للتنفيذ ولم يكن أمامها إلا المبادرة إلى تنفيذه ، لا يصح القول فى حقها بأن مدة سقوط الدعوى لا تزال جارية ، وإتما الذى يصح القول به هو أن مدة سقوط الحق فى تنفيذ العقوبة هى التى تسرى . ولا يرد على ذلك بالحالات التى يكون فيها عند المحكوم عليه أسباب خاصة تخوله إذا ما تمسك بها حق الطعن فى الحكم ، فان هذه الأسباب الاستثنائية التى تجهلها النيابة والتى هى من شأن المحكوم عليه وحده أن يثيرها ويتمسك بها ويقم الدليل على صحتها

لا يمكن أن تؤثر في النظر المتقدم . ولذلك فإن المادة قد تناولت في حكمها هذه الحالة فافتترضت في النص الذي جاءت به جواز الطعن من المحكوم عليه في الحكم الصادر ضده في أثناء مدة سقوط العقوبة لا مدة سقوط الدعوى ، ففي هذه الحالة يجوز الطعن استثناء من القواعد العامة ، فإذا ما قبل فإن مدة سقوط الدعوى تعود سيرتها الأولى ويصرف النظر بطبيعة الحال عن مدة سقوط العقوبة . وهذا هو عين المقرر للأحكام الغيابية الصادرة في مواد الجنايات . غير أنه عام مطلق في الجنايات واستثنائي في مواد الجرح والمخالفات ، بمعنى أن الحكم الغيابي في جناية يسقط حتما في جميع الأحوال بالقبض على المحكوم عليه . أما الحكم الغيابي في جنمة أو مخالفة فيعتبر نهائيا بفوات ميعاد المعارضة والاستئناف محسوبا من اليوم المقرر لذلك في النص ، و فقط يكون للمحكوم عليه حق الطعن فيه بعد ذلك إذا ما أثبت أن عدرا قهريا منعه من الطعن في الميعاد المذكور .

وحيث إنه متى تقرر ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الحكم الابتدائي القاضي باعتبار المعارضة كأنها لم تكن قد صدر في ١٨ مارس سنة ١٩٤١ ولم يستأنف في ميعاد العشرة الأيام التالية لصدوره فإنه يجب في القانون اعتباره حكما نهائيا قابلا للتنفيذ كما هو الشأن قانونا في سائر الأحكام التي على شاكلته ، ومدة السقوط التي تسمى في خصوصه تكون إذن مدة سقوط العقوبة . ولا يمنع من ذلك أن المحكوم عليه قد استأنفه بعد مضي ميعاد الاستئناف المعتاد ثم قبل استئنافه بناء على الأعداء القهرية التي تقدم بها وأثبتها المحكمة الاستئنافية ومدة السقوط هذه قد استمرت حتى يوم ١٤ مايو سنة ١٩٤٤ حيث صدر الحكم بقبول الاستئناف وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة ومن تاريخ هذا الحكم فقط عادت مدة سقوط الدعوى العمومية . ولما كانت مدة سقوط العقوبة لم تنقض حتى صدور هذا الحكم لأنها بدأت يوم ٢٩ مارس سنة ١٩٤١ عقب اليوم العاشر من تاريخ صدور الحكم القاضي باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، ولما كانت مدة سقوط الدعوى العمومية التي ابتدأت يوم أن صدر الحكم الاستئنافي المذكور لم تنقض أيضا ، فإن الحكم المطعون فيه إذ

قضى ببراءة المتهم على أساس سقوط الدعوى بمضى المدة يكون قد أخطأ ويتعين إذن نقضه .

(٥٣٧)

القضية رقم ٢٨٥ سنة ١٥ القضائية

(أ) نقض وإبرام . العبرة في الطعن هي بما يتصل بالحكم المطعون فيه . حكم ابتدائي باطل لعدم وضع أسباب له أو للتأثر في وضع أسبابه . ذلك لا تأثير له في الحكم الاستثنائي مادام سليما في ذاته .

(ب) نقض وإبرام . إجراءات التحقيق الذي قام به البوليس . بطلانها . لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم . العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل بالجلسة .

١ — إن وظيفة المحكمة الاستثنائية هي نظار الدعوى برمتها والفصل فيها من جديد ، فيدخل في ذلك تصحيح ما يكون قد وقع في الحكم الابتدائي من خطأ واستكمال ما قد يكون فيه من نقص . وإذن فإذا كان الحكم الابتدائي قد صدر دون أن توضع له أسباب أصلا وكانت المحكمة الاستثنائية قد وضعت لحكمها أسبابا فليس يقدر في صحة حكمها كون الحكم الابتدائي لم توضع له أسباب .

٢ — إن القبول يبطلان إجراءات التحقيق الذي قام به ضابط البوليس لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم إذ العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة .

(٥٣٨)

القضية رقم ٣١٠ سنة ١٥ القضائية

(أ) خطف من غير تحيل ولا إكراه . العبرة في تقدير سن المحني عليه في هذه الجريمة . هي بالتقويم الهجري .

(ب) نقض وإبرام . حكم أدان المتهم في جريمتين وأوقع عليه عقوبة واحدة طبقا للمادة ٣٢ عقوبات . تبرئة المتهم من إحداها . العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق المادة التي تعاقب على الجريمة الباقية . صحة العقوبة .

١ — إن القانون لا يعاقب على الخطف الذي لا تحيل فيه ولا إكراه إلا إذا كانت سن المحني عليه لم تبلغ وقت ارتكاب الجريمة ست عشرة سنة . والعبرة في تقدير

السن في هذا الخصوص هي بالتقويم الهجرى لكونه أصلح للمتهم . فإذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن المجنى عليها كانت بحسب هذا التقويم قد بانث تلك السن قبل وقوع الواقعة فلا عقاب .

٢ - إذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمتين ولم يقع عليه إلا عقوبة واحدة طبقا للمادة ٣٢ عقوبات على اعتبار أن هاتين الجريمتين مرتبطتان إحداهما بالآخرى ارتباطا لا يقبل التجزئة ، فانه إذا برئ هذا المتهم من إحدى الجريمتين وكانت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق النص الذى يعاقب على الجريمة التى ثبت وقوعها منه فهذه العقوبة تعتبر أنها وقعت عن الجريمة الباقية .

(٥٣٩)

القضية رقم ٣٥١ سنة ١٥ القضائية

اختصاب . التهديد بقصد الحصول على المال . اتصال المتهم بالمجنى عليه بالواسطة لامباشرة . إللاغ الأمر إلى البوليس . ممانع البوليس أقوال المجنى عليه والوسيط . وضع البوليس خطة لضبط الواقعة . ضبط المتهم بعد استيلائه على خمسة جنيهات من المجنى عليه . شروع في ارتكاب جريمة التهديد بقصد الحصول على مال . القول بأن دفع المال كان تنفيذًا للخطة الموضوعة لا تحت تأثير التهديد . لاجل له ما دامت الواقعة شروعا . (المادة ٢٨٣ ع = ٢٢٦)

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم اتصل بالمجنى عليه ، لا مباشرة بل بالواسطة ، طالبا إليه أن يعطيه مالا في مقابل أن يكف عنه أذاه فلم يقبل المجنى عليه بإحدى الأمر ، ولكن الوسيط أقنعه بضرورة دفع شيء إليه ليأمن شره ، فقتم المجنى عليه بلاغا للجهات المختصة ذكر فيه ما وقع من المتهم وتخوفه منه ، وطلب سماع شهوده ، فما كان من البوليس بعد أن سمع أقوال المجنى عليه والوسيط الذى أقنوه على أقواله إلا أن وضع خطة انتهت بضبط المتهم بعد أن أخذ من المجنى عليه خمسة جنيهات - فهذه الواقعة تتكون منها جريمة شروع في التهديد بقصد الحصول على مال من المجنى عليه ، مادام التهديد الذى صدر عن المتهم من شأنه في ذاته أن يخوف المجنى عليه ويحمله على تسليم ماله الذى طلب إليه تسليمه ، ولو كان تسليم

المال لم يتم أصلاً . وإذا كان الواقع أن الضبط قد حصل بعد أن أخذ المتهم من المحنى عليه المال ، فإن المبادلة في رابطة السببية بين أخذ المال وبين التهديد ، على أساس أن التسليم إنما كان تنفيذاً للخطة التي رسمها البوليس ولم يكن بناء على التهديد ، لا يكون لها محل ما دامت الإدانة لم تؤسس إلا على مجزء الشروع .

(٥٤٠)

القضية رقم ٣٥٢ سنة ١٥ القضائية

(أ) خطأ . مخطوف لم يبلغ درجة التمييز . تحقق عنصر الإكراه أو التحايل .

(المادة ٢٥٠ ع = ٢٨٨)

(ب) إثبات . دليل . لا يشترط أن يكون سابقاً للحادث أو معاصراً له . استخلاص اشتراك المتهم في الخطف من مساهمته في رد الطفل بعد استيلائه على المبلغ المدفوع له من أجل ذلك .

١ — إن الخطف يعد متحققاً فيه عنصر الإكراه أو التحايل إذا كان المخطوف لم يبلغ درجة التمييز بسبب حداثة سنه .

٢ — إذا استخلصت المحكمة اشتراك المتهم في واقعة الخطف من مجموع ظروف الدعوى ، ومن مساهمته في رد الطفل بعد استيلائه على المبلغ المدفوع لذلك ، فليس يقدر في حكمها كون واقعة الرد لاحقة لحادث الخطف . إذ لا يشترط في الدليل أن يكون سابقاً للحادث أو معاصراً له .

(٥٤١)

القضية رقم ٤٩٦ سنة ١٥ القضائية

تعمييض . اشتراك المضرور في الخطأ الذي نشأ عنه الضرر . يقتضى توزيع التعويض بينه وبين الغير الذي تسبب هومعه في الضرر بنسبة خطأ كل منهما .

(المادة ١٥١ مدني)

إن المادة ١٥١ من القانون المدني وإن نصت على إلزام كل من يقع منه فعل ضار بالغير بتعمييض الضرر المترتب على فعله إلا أنه إذا كان المضرور قد أخطأ أيضاً وساهم هو الآخر بمخطئه في الضرر الذي أصابه فإن ذلك يجب أن يراعى في تقدير مبلغ التعويض المستحق له ، فلا يحكم له على الغير إلا بالقدر المناسب لخطأ هذا الغير .

لأن كون الضرر الذي لحق المضرور ناشئا عن خطأين : خطئه هو وخطأ غيره —
ذلك يقتضى توزيع مبلغ التعويض بينهما بنسبة خطأ كل منهما . وبناء على عملية
تشبه المقاصة لا يكون الغير ملزما إلا بمقدار التعويض المستحق عن كل الضرر
منقوصا منه ما يجب أن يتحملة المضرور بسبب الخطأ الذى وقع منه .

(٥٤٢)

القضية رقم ٦٩٣ سنة ١٥ القضائية

سب على . دفع المتهم بأن المجنى عليه هو الذى ابتدره بالسب . لا محل له . محل هذا الدفع أن تكون
الجريمة جريمة سب غير على .

(المواد ١/٢٦٥ و ١٤٨ و ٣٤٧ ع = ٣٠٦ و ١٧١ و ٣٩٤)

ما دام المتهم قد أدين في جريمة السب العلنى المعاقب عليها بالمادتين ٣٠٦ و ١٧١
عقوبات فلا يكون له وجه في الدفع بأن المجنى عليه هو الذى ابتدره بالسب ،
إذ هذا الدفع لا يكون له محل إلا إذا كانت الجريمة التى أدين فيها هى جريمة السب
غير العلنى المنصوص عليها فى المادة ٣٩٤ عقوبات .

(٥٤٣)

القضية رقم ٧١٣ سنة ١٥ القضائية

مواد مخدرة . الاتصال بالمختدر مباشرة أو بالواسطة . معاقب عليه . يقول المتهم التعاطى من الجوزة
بنية تدخين الحشيش الذى بها . معاقب عليه . محل الجوزة له والحشيش فيها يؤخذ عليه كالوركان
حاصلا منه . (القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨)

إن القانون صريح فى العقاب على كل اتصال بالمختدر مباشر أو بالواسطة .
فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم قبيل التعاطى من الجوزة بنية تدخين الحشيش
الذى بها ، فإن حمل الجوزة له والحشيش فيها ، كأثنا من كان حاملها ، يكون حاصلا
لحسابه واجبا قانونا لمساعدته عنه كما لو كان حاصلا منه .

(٥٤٤)

القضية رقم ٧١٤ سنة ١٥ القضائية

ترورير في أوراق رسمية :

(أ) مجزء اصطناع ورقة رسمية والتوقيع عليها بإمضاء مزور . معاقب عليه ولو كانت الواقعة المدونة بها مطابقة للواقع .

(ب) القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يعتبر متوافرا ؟

(المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ ع = ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤)

١ — إن مجزء اصطناع ورقة رسمية والتوقيع عليها بإمضاء مزور للموظف المختص بتحرير الورقة هو تزوير معاقب عليه ولو كان ما أثبتت بها مطابقة للواقع . وذلك على أساس أن تغيير الحقيقة في هذه الحالة يكون بنسبتها زورا إلى الموظف الذي قلد توقيعه عليها .

٢ — القصد الجنائي في جريمة التزوير هو علم الجاني بأنه يرتكب التزوير بجميع الأركان التي يتكون منها ، وإرادته استعمال المخور المزور في زور من أجله . فإذا كان المستفاد من الحكم أن المتهم اصطنع الشهادة الإدارية وهو عالم بأنه يغير الحقيقة ، وبأن من شأن هذا التغيير إحداث ضرر ، وكان قصده من تزويرها تقديمها إلى مصلحة المساحة مع عقد البيع للاستعانة بها على تسجيله ، فإن هذا الحكم يكون قد بين القصد الجنائي بما فيه الكفاية .

(٥٤٥)

القضية رقم ٧١٧ سنة ١٥ القضائية

قوة الشيء المحكوم فيه . الأحكام الصادرة بالعقوبة . شروط مجبتها . حكم بادانة متهم في واقعة .
لا حجية له بالنسبة لمتهم آخر يحاكم عن ذات الواقعة . وجوب تمكين كل متهم من الدفاع من نفسه قبل الحكم عليه .
(المادة ٢٣٣ تحقيق)

إنه مهما قيل في مدى حجية الأحكام الجنائية الصادرة بالبراءة أو الصادرة بالعقوبة فيما يختص بالدعوى المدنية المترتبة على الجريمة ، فإنه في المواد الجنائية يجب دائماً للتمسك بحجية الأحكام الصادرة بالعقوبة تحقق الوحدة في الموضوع

والسبب والخصوم . فالحكم بإدانة متهم عن واقعة جنائية يكون حجة مانعة من محاكمة هذا المتهم مرة أخرى عن ذات الواقعة، ولا يكون كذلك بالنسبة إلى متهم آخر يحاكم عن ذات الواقعة . وإيجاب تحقق هذه الوحدة أساسه ما تتطلبه المبادئ الأولية لأصول المحاكمات الجنائية من وجوب تمكين كل متهم من الدفاع عن نفسه فيما هو مذسوب إليه قبل الحكم عليه ، حتى لا يجابه متهم بما يتضمنه حكم صدر بناء على إجراءات لم تتخذ في حقه . ومما هو فرع عن ذلك ما جاء بالمادة ٢٢٣ من قانون تحقيق الجنايات من أنه "إذا صدر حكمان على شخصين أو أكثر أسند فيهما لكل شخص الفعل المسند للآخر جاز ... أن يطلب في أى وقت كان إلغاهما من محكمة النقض والإبرام إذا كان بينهما تناقض بحيث يستنتج من أحدهما دليل على براءة المحكوم عليه في الآخر"، مما مفاده أن القاضي وهو يحاكم متهما يكون مطلق الحرية في هذه المحاكمة ، غير مقيد بشيء مما تضمنته حكم صادر ولو في ذات الواقعة على متهم آخر، ولا ناظر لما يكون من وراءقضائه على مقتضى العقيدة التي تكونت لديه من تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التي تكونت لدى القاضي الآخر .

(٥٤٦) .

القضية رقم ٧٢٣ سنة ١٥ القضائية

مواد مخدرة . زراعة الحشيش . التهى المنصوص عنه في المادة الأولى من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٤٤ ينساول بذر الحشيش في الأرض وكل ما يمتد نحوه من أعمال النهج المختلفة اللازمة للزراع إلى حين نضجه وقطفه . رعاية شجيرات الحشيش لإبان العمل بهذا القانون . يعاقب عليها بمقتضى المادة الأولى من واد كان وضع بذورها قد حصل قبل صدوره .

إن القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ أنخلص بمنع زراعة الحشيش في مصر إذ نص في المادة الأولى على أن "زراعة الحشيش ممنوعة في جميع أنحاء المملكة المصرية"، وإذ نص في المادة (٢) التالية لها على أن "كل مخالفة لحكم المادة السابقة يعاقب مرتكبها بالغ"، وإذ نص في المادة (٣) على معاقبة "من يضبط حائرا أو محرزا

لشجيرات حشيش مقلوقة ، أولبذور الحشيش غير المحموسة حسا يكفل عدم إنباتها ، وألأوراق شجيرات الحشيش سواء أكانت مخلوطة بمواد أخرى أم غير مخلوطة بشيء — إذ نص على ذلك فقد دل في غير ما غموض على أنه لم يقصد أن يقصر الحظر المنصوص عليه في المادة الأولى على مجرد وضع بذور الحشيش في الأرض ، بل قصد أن يتناول هذا الحظر أيضا كل ما يتخذ نحو البذر من أعمال التمهيد المختلفة اللازمة للزراع إلى حين نضجه وقلعه . لأن وضع البذور إن هو إلا عمل بدائي لا يؤتى ثمرته إلا بدوام رعايته حتى ينبت ويتم سوائه . وليس من المقبول أن يكون الشارع قصد المعاقبة على حيازة الشجيرات المقلوقة وترك الحائز للشجيرات القائمة على الأرض بلا عقاب ، مع أن حيازة هذه أسوأ حالا وأوجب عقابا . ثم إن قوله في المادة الثانية "كل مخالفة الخ" يدل على أنه إنما قصد النظر السالف ذكره ، إذ هذا القول يفيد أنه قدّر أن الحظر الوارد في المادة الأولى تتعدد صور المخالفة له ، والتعدد لا يكون إلا لتغاير الأفعال التي تقع بها المخالفة مع وحدة الغرض منها جميعا . ومتى كان ذلك كذلك كان من يعمل على رعاية شجيرات الحشيش إبان العمل بهذا القانون معاقبا بمقتضى المادة الأولى منه ولو كان وضع بذورها قد حصل قبل صدوره ، وسواء أكان هو الذي وضع تلك البذور أم كان غيره هو الذي وضعها .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع بأن شجيرات الحشيش كان قد تم زرعها قبل العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٤٤ الذي عوقب بموجبه ، ولكن المحكمة اعتبرت أن تاريخ ضبط الواقعة أو اكتشاف الجريمة هو الذي يحدد إن كانت لحسان الجمارك هي المختصة بالفصل في الدعوى أو المحكمة ، مع أن الصحيح هو أن المخالفة تقع من بله زرع الحشيش ، والقانون يعاقب على الجريمة عند وقوعها لا عند ضبطها . وفضلا عن هذا فإن الحكم أقيم على الإخلال بحقوق الدفاع لأن المحكمة كان عليها — وقد أجلت القضية للحكم في الدفع بعدم

الاختصاص — أن تمكن الطاعن من المدافعة في الموضوع بعد أن قضت باختصاصها . وقد كان دفاع الطاعن أن المحقق أثبت أن ما وجدته هو نبات البانجو ، وهذا النبات يختلف عن الحشيش . فالواقعة إذن لا يكون معاقبا عليها قانونا .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه : ” في يوم ٩ يونيه سنة ١٩٤٤ بمجامعون زرع شجيرات الحشيش الموصفة بالمحضر ” . والحكم الابتدائي دانه بهذه الواقعة وقال : ” إن واقعة الدعوى تحصل فيما شهد به إبراهيم محمود عبيد أفندي ضابط بوليس نقطة محلة أبو على إذ قزر بتقديم شكاوى وعلم بأن أهالي مجامعون زرعوا أشجار حشيش فذهب على رأس قسوة من رجال الحفظ وقد ضبط لدى المتهم زراعة فلفل في خطوط منتظمة وبها شجيرات حشيش منزرعة مع الفلفل في خطوط منتظمة تدل على الاعتناء وعددها ٧٦ شجرة . وقزر المتهم في محضر ضبط الواقعة بأنه الزارع لها إذ اشترى شتل فلفل وكان ضمنها شتل شجيرات الحشيش التي لم يعرفها وثبت من التحليل أنها شجيرات نبات الحشيش .

وحيث إن الدفاع عن المتهم دفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وأنها من اختصاص اللجان الجزئية .

وحيث إن زراعة الحشيش ضبطت في حيازة المتهم بتاريخ ٩ يونيه سنة ١٩٤٤ وإن القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمنع زراعة الحشيش صدر بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٤٤ وجاء بالمادة الثامنة منه بما يفيد العمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ، وقد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٤٤ وقد ضبط المتهم زارعا الحشيش بعد مريان القانون سالف الذكر ومن ثم ترى المحكمة أن القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ يسرى على الجريمة التي وقعت من المتهم .

وحيث إنه جاء بالمادة السابعة منه ما يأتي : ” يلغى اختصاص لجان الجمارك فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون ” .

وحيث إنه للأسباب المتقدم ذكرها ترى المحكمة رفض الدفع واختصاص المحكمة بنظر الدعوى ومعاقبة المتهم بالمادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ .

وحيث إن القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمنع زراعة الحشيش في مصر إذ نص في المادة الأولى على أن " زراعة الحشيش ممنوعة في جميع أنحاء المملكة المصرية " وإذ نص في المادة (٢) التالية لها على أن " كل مخالفة لحكم المادة السابقة يعاقب مرتكبها الخ " ، وإذ نص في المادة (٣) على معاقبة " من يضبط حائرا أو محرزا لشجيرات حشيش مقلوعة أو لبسذور الحشيش غير المحموسة حسما يكفل عدم إنباتها أو لأوراق شجيرات الحشيش سواء أكانت مخلوطة بمواد أخرى أم غير مخلوطة بشيء " — إذ نص على ذلك يكون قد دل في غير ما غموض على أنه لم يقصد بالتهنى المنصوص عليه في المادة الأولى مجزء وضع بذور الحشيش في الأرض وإنما قصد البذر وكل ما يتخذ نحوه من أعمال التمهيد المختلفة اللازمة للزراع إلى حين نضجه وقلعه . لأن وضع البذور ما هو إلا عمل بدائى لا يؤتى ثمرة إلا بدوام رعايته حتى ينبت ويتم سوائه ، وليس من المقبول أن يكون الشارع قصده المعاقبة على حيازة الشجيرات المقلوعة وترك الحائز للشجيرات القائمة على الأرض بلا عقاب مع أن حيازة هذه أسوأ حالا وأوجب عقابا . وقوله في المادة الثانية " كل مخالفة " الخ يدل على أنه قصد النظر السالف ذكره ، فان هذا القول منه مفاده أنه قنر أن النهى الوارد في المادة الأولى تتعدد صور المخالفة له . وذلك لا يكون إلا لاختلاف الأفعال التى تقع بها مع وحدة الفرض منها جميعا .

ومتى كان ذلك كذلك كان من يعمل على رعاية شجيرات للحشيش إبان العمل بهذا القانون معاقبا بمقتضى المادة الأولى منه ولو كان وضع بذورها قد حصل قبل صدوره .

وحيث إنه لذلك تكون إدانة الطاعن صحيحة . ويتعين لذلك رفض الطعن .

(٥٤٧)

القضية رقم ٧٢٦ سنة ١٥ القضائية

(أ) الأذماء بحق مدنى فى دعوى مرفوعة عن جريمة . حضور المدعى فى الدعوى واشتراكه فى الإجراءات التى تمت فيها . لا يطل الحكم ولو كان لم يحكم له بتعويض بناء على أى أساس كائنا ما كان . مدعى حضر الدعوى وتبين عند الانتهاء من نظرها أنه لم يكن دفع الرسوم المستحقة . ذلك لا يكون سببا لبطالان الإجراءات التى تمت فى حضوره . الرسوم ليست إلّا ضريبة مفروضة على التقاضى .

(ب) قوة الشيء المحكوم فيه . نصت المحكمة الجنائية على تحقق الدعوى إلى واقعة أخرى بحثها وقالت فيها كلفتها من جهة تعلّقها بالدعوى المنظورة أمامها . لا تريب عليها فى ذلك . فوطا هذا لا تلزم به المحكمة التى ترفع أمامها الدعوى عن تلك الواقعة .

١ — إن حضور من يدعى وقوع الجريمة عليه أو على أحد من ذويه فى الدعوى ، واشتراكه فى الإجراءات التى تمت فيها ، باعتباره مدعىا بحقوق مدنية ذلك لا يمكن عدّه سببا لمبطلان الحكم ولو كان لم يقض له فى نهاية الأمر بتعويض وكان السبب هو انعدام صفة من المطالبة بالتعويض . وإذن فإذا تبين عند الانتهاء من نظر الدعوى والمرافعة فيها أن المدعى لم يكن دفع الرسوم المستحقة فإن ذلك لا يصح عدّه سببا لبطالان الإجراءات التى تمت فى حضوره . لأنه ما دام حضوره — بحسب النظام المقرّر فى المواد الجنائية — جائزا قانونا عند دفع الرسوم ، وما دام دفع الرسوم أو عدم دفعها ليس من شأنه فى حدّ ذاته التأثير فى حقوق المتهم فى الدفاع ، فالطعن على الإجراءات من هذه الناحية لا يكون له فى الواقع وحقيقة الأمر من معنى سوى التعلل بعدم دفع الرسوم . وهذا وحده لا تعلّق له بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها . لأن الرسوم ليست إلّا ضريبة مفروضة على التقاضى لأغراض لا تدخل فيها أصلا لتخصم المطلوبة بمقاضاته . ولئن جاز أن الخصم لا تسمع منه دعوى قبل أن يعرف مبلغ صدقه فيها إلا بعد أن يدفع عنها الرسم ، فانه لا يصح ألبتة بعد ثبوت صحة الدعوى وصدور الحكم فيها أن يهدر هذا الحكم لمجرد أن الرسم قد فات تحصيله مقدّما . إذ ذلك يكون كثيرا ، والحال أن العدالة لذاتها واجب إجراؤها لكل مشصف ، ومفروض على الدولة — بحسب الأصل وبحكم وتطبيقها — أن تقيمها بين الناس بلا مقابل .

٢ — للمحكمة في المواد الجنائية بمقتضى القانون أن تتصدى ، وهى تحقق الدعوى المرفوعة إليها وتحدد مسؤولية المتهم فيها ، إلى أية واقعة أخرى ، ولو كانت جريمة ، وتقول كلمتها عنها في خصوص ما يتعلق به الدعوى المقامة أمامها . ويكون قولها صحيحا في هذا الخصوص دون أن يكون لازما للمحكمة التى ترفع أمامها الدعوى بالتهمة موضوع تلك الواقعة .

المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن والد القتيل ادعى بحقوق مدنية وحضر الجلسة واشترك في الإجراءات دون أن يدفع الرسم ولم ينسحب إلا عند نهاية المحاكمة ، ولا شك في أن السماح له بأن يمثل في المحاكمة خطأ يعيب الحكم . وفضلا عن ذلك فقد دفع الطاعن بأنه لم يكن في البلد الذى وقعت فيه الواقعة يوم وقوعها وإنما كان في بلد آخر يباشر عقد زواجه ويحترت هناك وثيقة الزواج في نفس الوقت الذى وقع فيه الحادث . وقد قالت النيابة إن أصل الوثيقة حصل فيه تزوير لتأييد دفاع الطاعن ، وكان لازما على المحكمة أن تؤجل النظر في الدعوى حتى يفصل في تهمة التزوير ، وما كان لها أن تتصدى لبجث صحة الوثيقة أو تزويرها ثم تقضى مقدما بتزويرها بغير محاكمة من الجهة المختصة . على أن المحكمة وقد تصدّت لهذا فإن حكمها جاء معيبا إذ هى أخذت فيه بشهادة شهود متأخرين لا يعول عليهم لبعدهم عن ظروف تحرير الوثيقة ، وأهملت الأخذ بشهادة الشهود الموثوق بهم ومن بينهم رجال الحفظ دون بيان الأسباب وقد ذكر الطاعن أن التغيير الذى لاحظته المحقق في رقم الساعة قد حصل مثله في وثائق أخرى ولكن لم ترد عليه . وفوق ذلك فقد شهد عمدة بلد الطاعن بأنه لم يره يوم الحادث مما يؤيد صدق دفاعه . ثم إن المحكمة انتهت في حكمها إلى القول بأنها لا تعتبر الطاعن مسئولا عن السرقة وعلى الرغم من أن جريمة القتل قد ترتبت عليها فإن المحكمة لم تقل ما هو الدافع الذى حمله على القتل .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن ورمضان عبد الحلیم بأنهما :
 "الأول قتل على إبراهيم درويش عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به
 الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وقد اقترنت بهذه
 الجناية جنائية أخرى وهي أنه والمتهم الثاني في الزمان والمكان سافى الذكسرفا
 بلحا للمجنى عليه المذكور بطريق الإكراه الواقع عليه والذي ترك به تلك الإصابات ،
 الأثر المنطبق على المادة ٣١٤/٢ عقوبات . والسافى اشترك بطريق الاتفاق
 والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمة سافقة الذكربأن اتفق معه على سرقة
 البليح وتوجهها سويا إلى مكانه وساعده على إحضاره بأن صعد إلى النخلة وانتظره
 الأول تخفيها يحمل سلاحه فوقع الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة
 وكانت نتيجة محتملة لها" . وبحكمة الجنایات ذاتهما ذكرت واقعة الدعوى كما
 حصلتها من التحقيقات التي أجريت فيها بقولها : "إن الحادث يحصل في أنه عصر
 يوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٣ الموافق ٢٦ رمضان سنة ١٣٦٣ بأراضى شم القبلة
 مركز مغافة صعد المتهم الثاني رمضان عبد الحلیم على نخلة مملوكة لإبراهيم درويش
 لسرقة بليح منها فراه على إبراهيم درويش الذي كان على مقربة من نخلة والده وهو
 يسرق البليح ونهره فأغفل له المتهم الثاني القول ونزل من النخلة وتشاجر معه كل من
 المجنى عليه على إبراهيم درويش وإبراهيم أحمد نبيه وضرباه فالتصهره المتهم الأول
 إمبابى على يوسف (الطاعن) وتشاحن مع على إبراهيم درويش ثم أطلق عليه عيارا
 ناريا من بندقية كانت معه أصابته بكتفه الأيسر والتي أدت إلى وفاته يوم ١٣ من
 أكتوبر سنة ١٩٤٣ متأثرا من جراحه بمستشفى بنى مزار " . ثم أوردت الأدلة
 التي استخلصت منها في منطق سليم ثبوت هذه الواقعة ، وبعد ذلك تعرضت لأقوال
 الطاعن ودفاعه فذكرت "أن المتهم الأول لم يستجوب بالتحقيقات إلا يوم ٧ أكتوبر
 سنة ١٩٤٣ عقب ضبطه ، ولدى سؤاله أنكر ما نسب إليه وقدر أنه كان غائبا عن البلد
 من يوم ٢٣ رمضان سنة ١٣٦٢ الموافق ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٣ حتى يوم ٦ أكتوبر
 سنة ١٩٤٣ لأنه غضب من والده إذ رفض زواجه من أخرى غير زوجته الحالية والمقبلة

بالبلد فتركه وتوجه لنزلة الديب مركز بيا وبعد ظهر يوم الأحد ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٣ الموافق ٢٦ رمضان سنة ١٣٦٢ تزوج من عائشة مصطفى هندی على يد المأذون أحمد محمود عبد الحسيب وقدم وثيقة زواج محزنة بهذا التاريخ الساعة ١ عربى نهاراً، وهى من صفحة رقم ١٥، بمعرفة مأذون نزلة الديب أحمد محمود عبد الحسيب . وبما أن وكيل النيابة مغاغة انتقل إلى بيا واطلع على أصل العقد بالمحكمة الشرعية فلاحظ تصحيحاً وجده فى رقم الساعة، وقد شهدت حليلة صبرة مرزوق والدة الزوجة عائشة مصطفى هندی بالتحقيقات بأنها تحققت من شخصية شاهدى العقد اللذين حضرا لمأزى الزوجة ليشهدا على صدور الوكالة لأخيها محمد مصطفى هندی على ضوء مصباح كان معلقاً على حائط بالمأزى مما يستفاد منه أن العقد حصل ليلاً . وبما أن زينب حسين محمد زوجة محمد مصطفى هندی الذى كان وكيل الزوجة فى عقد الزواج شهدت بالتحقيقات بما يستفاد منه أن العقد تم بمنزل العمدة المتوفى ليلاً . وشهدت أيضاً فريزة الموم أن العقد تم حوالى العشاء . وشهد الموم مرزوق وهو ابن عم والد الزوجة ومن الجيران أنه لم يعلم بالعقد إلا بعد حصوله وسمع، شأن باقى الناس الغريبين عن الأسرة، أن عائشة عقدت زواجها ليلاً قبل العيد بخمسة أو ستة أو سبعة أو ثمانية أيام . وبما أن عبد الحليم فريج شهد بالتحقيقات بأنه علم أن المتهم حضر لنزلة الديب هارباً من تهمة الجناية وأنه حرر عقد الزواج ظناً منه أنه يقات من العقوبة وأن العقد تم سرا (صفحة ٥٠ من محضر تحقيقات النيابة) . وبما أن المحكمة لا تأخذ بشهادة عائشة مصطفى هندی ومحمد مصطفى هندی وزكى أبو هشيمة ومحمد صالح مرزوق خال والد المتهم مصطفى عبد الحافظ وأحمد محمود عبد الحسيب بالنسبة لتاريخ عقد الزواج وساعة تحريره لأنها جاءت مناقضة لما شهدت به حليلة صبرة مرزوق والدة الزوجة وزينب حسين محمد وفريزة الموم والموم مرزوق سالفى الذكر، كما تبين من التحقيقات التى أجرتها النيابة أن المأذون لا يتجوز الدقة فى إثبات تواريخ العقود وهو يحررها فى وقت لاحق للزواج، والمستفاد من مجموع التحقيقات أن ما ذكر فى العقد خاصاً بساعته على الأقل غير صحيح إطلاقاً . وبما أنه فوق ذلك

فان المتهم الأول يمكنه قطع المسافة من مكان الحادث لنزلة الديب في مدة لا تتجاوز الثلاث ساعات بطريق السيارات على الأكثر ، وخشية ثبوت التهمة حرص على إعداد دفاع له فعمد إلى عقد زواجه وجعل العقد في هذا التاريخ باتفاقه مع المأذون وأقاربه وأقارب الزوجة ، وقد ثبت من أقوال شيخ خفر شم القبلية أن المتهم الأول هرب عقب الحادث كما تبين من تحريات الضابط أيضا هروبه عقب الحادث .

ثم تحدثت عن علاقة الطاعن بما وقع من المتهم الآخر فقالت : " إنه لم يثبت أن المتهم الأول إمبابي على يوسف اشتراك مع المتهم الثاني في الشروع في سرقة البلع ، وقد شهد شيخ الحفر بالجلسة بأن المتهم الأول لا يسرق بلعا ، وقد ثبت من وقائع الدعوى حسبا تبين من مجموع التحقيقات أن المتهم الثاني صعد النخلة لمرقة بلع منها فنهز على إبراهيم درويش وقسأما فترل من النخلة واعتدى عليه المجنى عليه وإبراهيم أحمد نبيه بالضرب فحضر المتهم الأول وانتصر للتمم الثاني وأطلق مقدونا ناريا من بندقية كانت معه على المجنى عليه على إبراهيم درويش فأصابه ومن ثم تكون تهمة الاشتراك في القتل المدسوبة للتمم الثاني لا أساس لها حيث لم يثبت أن هذا الأخير استنجد بالمتهم الأول واتفق معه على ارتكاب جريمة القتل أو أنهما توجها سويا لسرقة البلع . وبما أنه لما تقدم جميعه يكون قد ثبت لدى المحكمة ثبوتا كافيا أن المتهم الأول إمبابي على يوسف قتل على إبراهيم درويش عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته . وأن المتهم الثاني رمضان عبد الحليم شرع في سرقة بلع لإبراهيم محمود درويش ولم تتم الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهم فيه وهو مفاجأته متلبسا بالجريمة ، وحق عقاب المتهم الأول بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ، وعقاب المتهم الثاني بالمادتين ٣١٨ و ٣٢١ من قانون العقوبات " .

وحيث إنه لا وجه لما يتمسك به الطاعن في الشق الأول من طعنه فان حضوره من يدعى وقوع الجريمة عليه أو على أحد من ذويه في الدعوى واشتراكه في الإجراءات التي تمت فيها باعتباره متدعيا بمقوق مدنية — ذلك لا يمكن علّه سببا مبطلا للحكم

ولو لم يحكم له بتعويض سواء على أساس أن ضررا لم يلحق به من الجريمة أو على أساس انعدام صفة في المطالبة بالتعويض ، أو على أى أساس آخر كائنا ما كان . وإذن فإذا تبين عند الانتهاء من نظر الدعوى والمرافعة فيها أنه لم يكن دفع الرسوم المستحقة ، فإن ذلك لا يصح عده سببا لبطلان الإجراءات التي تمت في حضوره ، لأنه ما دام حضوره — بحسب النظام المقرّر في المواد الجنائية — جائزا قانونا عند دفع الرسوم ، وما دام دفع الرسوم أو عدم دفعها ليس من شأنه في حد ذاته التأثير في حقوق المتهم في الدفاع ، فالطعن على الإجراءات من هذه الناحية لا يكون له في الواقع حقيقة الأمر من معنى سوى التضرر من عدم دفع الرسوم . وهذا وحده لا تعاق له بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها . فان الرسوم إنما هي ضريبة فرضت على التقاضى لأغراض لا تتصل بتاتا بالخصم المطلوبة مقاضاته اللهم إلا إذا حكم عليه بالحق للدعى . فلو أن الخصم لا تسمع منه دعوى قبل أن يعرف مبلغ صدقه فيها إلا بعد أن يدفع عنها الرسم ، وإن جاز مطالبة المحكوم له أو المحكوم عليه بالرسوم بالطرق القانونية بعد الحكم في الدعوى فإنه لا يصح ألبنة بعد ثبوت صحة الدعوى وصدور الحكم فيها أن يهدر هذا الحكم لمجرد أن الرسم قد فات تحصيله مقدما . إذ ذلك يكون كثيرا ، والحال أن العدالة لذاتها واجبة إقامتها لكل متصف ومفروض على الدولة بحسب الأصل وبحكم وظيفتها أن تقيمها بين الناس بلا مقابل . غاية الأمر أن هذا لا يمكن أن يترتب عليه أكثر من مؤاخذة من تسبب في سماع الدعوى قبل أن تدفع الرسوم عليها . أما ما يثيره الطاعن في الشق الآخر فردود بأن المحكمة تعرضت لدفاعه وفنذته بالأسباب التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها . وأما القول بأن المحكمة تعرضت في ردّها إلى تهمة التزوير وأثبتتها مع أنها لم تكن مرفوعة بها الدعوى على الطاعن فلا وجه لها لأن المحكمة في المواد الجنائية لها بمقتضى القانون عند النظر في أية دعوى أن تتصدى وهي تحققها وتحدّد مسئولية المتهم فيها إلى أية واقعة أخرى ولو كانت جريمة وتقول كسبها عنها فيما هو متعلق بالدعوى المقامة أمامها ويكون قولها صحيحا في خصوصية

هذه الدعوى دون أن يكون لازما للحكمة التى ترفع أمامها الدعوى بالتهمة موضوع تلك الواقعة . وأما عن اعتبار الطاعن غير مسئول عن السرقة مع مساءلته فى الوقت نفسه عن القتل فلا تناقض فيه، وخصوصا أن المحكمة ذكرت سبب القتل والمناسبة التى وقع فيها .

جلسة ٩ أبريل سنة ١٩٤٥

برئاسة حضرة صاحب السعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : جندى عبد الملك بك وأحمد محمد حسن بك وأحمد على علوبة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك المستشارين .

(٥٤٨)

القضية رقم ٥٣٠ سنة ١٥ القضائية

وصف التهمة . تكليف المحكمة الاستئنافية لواقعة الدعوى تكيفا بخلاف ما كلفتها به المحكمة الابتدائية . هذا خلاف فى الوصف القانونى لا تعديل فى وصف التهمة .

إذا كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى وأثبتها الحكم الابتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم الاستئنافية تقوم على وجود المسروق فى حيازة المتهم مع علمه بسرقة، وكانت محكمة الدرجة الأولى قد كلفت هذه الواقعة بأنها سرقة، والمحكمة الاستئنافية كلفتها بأنها إخفاء أشياء مسروقة، فهذا الخلاف فى الوصف القانونى دون أى تغيير فى ذات الواقعة لا يعتبر تعديلا مما تلزم المحكمة بتنبيه الدفاع إليه، إذ الدفاع هو الذى عليه أن يتناول الأوصاف التى يمكن أن توصف بها الواقعة .

(٥٤٩)

القضية رقم ٥٣١ سنة ١٥ القضائية

تفتيش . حامل فى شركة . تفتيش عملا بنظام الشركة . صحيح على أساس الرضاء به بقبوله العمل فى الشركة تحت هذا النظام .

إن قبول المتهم الاشتغال فى شركة حاملا فيها يصح أن يفيد رضاه بالنظام الذى وضعته الشركة لها . فإذا كان من مقتضى هذا النظام أن يفشى المال على أبواب مصانع الشركة عند انصرافهم منها كل يوم، فإن التفتيش الذى يقع عليه يكون صحيحا على أساس الرضاء به رضاه صحيحا .

(٥٥٠)

القضية رقم ٥٢٩ سنة ١٥ القضائية

دفاع . تناقض مصلحة المتهمين . الاكتفاء بمدافع واحد منهما . يعيب الإجراءات . مثال .
إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم (الطاعن) وأُثِرَ بهمة إحداث
جرح نشأت عنه عاهة برأس المجنى عليه ، وكان المجنى عليه قد أصر في أقواله على
أن الآخر — لا الطاعن — هو الذى أحدث به الجرح ، وعلى أن الشهود الذين
شهدوا بأنه لم يكن بمكان الحادث إنما قصدوا إلى إفلاته من العقاب لكونه مليئا
في حين أن الطاعن صغير السن ولا يملك شيئا ، فإن مصلحة هذين المتهمين في الدفاع
تكون متعارضة ، لأن صحة دفاع أحدهما يلزم عدم صحة دفاع الآخر ، وكان من
الواجب إذن أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام خاص به . فإذا كانت المحكمة
قد اكتفت بمدافع واحد منهما فإنها تكون قد أخطأت خطأ يعيب إجراءات المحاكمة
بما يستوجب نقض الحكم .

(٥٥١)

القضية رقم ٧٣٨ سنة ١٥ القضائية

معارضة . تكليف المتهم بالحضور . محكوم عليه غيابيا في مواد المخالفات والجنح . معارضته
في الحكم . النص على أن المعارضة تستلزم ضمنا التكليف بالحضور في أقل جلسة يمكن تكليف المعارض
بالحضور فيها . ذلك مفاده أن الدعوى تكون مرفوعة أمام المحكمة بناء على مجزئة التقرير بالمعارضة وأن
المعارض يكون ، دون حاجة إلى إعلانه ، مكانا بالحضور . كون العمل قد جرى على تحديد جلسات انظر
المعارضات على غير ما هو مشار إليه في نصوص القانون . ذلك لا يقتضى تكليف المتهم بالحضور . يكفى
إخبار المتهم يوم الجلسة بصفة رسمية على أية صورة . إخطار المعارض كتابة وقت تقريره بالمعارضة باليوم
الذى حين انظر معارضته كاف لإثبات عليه بيوم الجلسة . (المادتان ١٣٣ و ١٦٣ تحقيق)

لأنه وإن كان الأصل أن رفع الدعوى إلى المحكمة إنما يكون بتكليف المتهم
بالحضور ، وذلك بطريقة إعلانه على يد أحد المحضرين ، إلا أن قانون تحقيق
الجنائيات قد خرج عن هذا الأصل بالنسبة إلى المحكوم عليه غيابيا في مواد المخالفات
والجنح إذا هو عارض في الحكم . وذلك بما نص عليه في المادة ١٣٣ الخاصة

بالأحكام الصادرة غيابيا في مواد المخالفات من أن المعارضة تحصل "بتقرير يكتب في قلم كاتب المحكمة وتستلزم التكليف بالحضور في أقرب جلسة يمكن نظرها فيها"، وما نص عليه في المادة ١٦٣ الخلاصة بالمعارضة في الأحكام الصادرة في مواد الجنع من قبول المعارضة على حسب ما هو مقتر في المادة ١٣٣ المذكورة، ومنه أنها "تستلزم ضمنا التكليف بالحضور في أول جلسة يمكن تكليفه بالحضور فيها".

فإن النص على أن المعارضة تستلزم ضمنا التكليف بالحضور في أقرب جلسة يمكن نظر المعارضة فيها مفاده أن الشارع رأى أن الدعوى تكون مرفوعة أمام المحكمة بناء على مجزئ التقرير بالمعارضة، وأن المعارض، بناء على ذلك وبغير حاجة إلى إعلان، يكون مكلفا بالحضور مباشرة في مواد المخالفات أو الجنع حسب الأحوال.

إلا أن العمل قد جرى على أن يحدد لنظر المعارضات جلسات، على خلاف ما هو مشار إليه في نصوص القانون، وذلك بالنظر لما يقتضيه نظام توزيع القضايا على الجلسات. وهذا وإن كان يتعارض مع مقتضى النصوص المتقدمة إلا أن التعارض لا وجود له إلا فيما يختص بتعيين يوم الجلسة، وهذا لا يجب له في القانون تكليفه بالحضور ما دامت الدعوى مرفوعة أمام المحكمة بناء على التقرير بالمعارضة، كما مر القول، بل يكفي فيه إخبار المتهم به بصفة رسمية على أية صورة، كما يحصل عند تأجيل القضايا في الجلسات بإعلان من القاضي. وإذن فأخطار المعارض كتابة وقت تقريره المعارضة باليوم الذي عين لنظر معارضته حسبما سمحت به الظروف — ذلك كاف في إثبات علمه بيوم الجلسة.

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في أن المحكمة اعتبرت أن تعيين يوم الجلسة التي حددت لنظر المعارضة في التقرير الذي عمل عنها يقوم مقام التكليف بالحضور، وهذا خطأ. لأن التقرير بالمعارضة لم يمد لهذا الغرض، والمعلول عليه في الإعلانات كافة أن تكون بواسطة المحضرين. وفوق هذا فإن الطاعن في الواقع لم يبنه وقت التقرير إلى تعيين ذلك اليوم.

وحيث إنه وإن كان الأصل أن رفع الدعوى إلى المحكمة إنما يكون بتكليف المتهم بالحضور ، وذلك بطريقة إعلانه على يد المحضرين ، إلا أن قانون تحقيق الجنايات قد خرج عن هذا الأصل بالنسبة إلى المحكوم عليه غيابيا في مواد المخالفات والجنح إذا هو عارض في الحكم ، وذلك بما نص عليه في المادة ١٣٣ الخاصة بالأحكام الصادرة غيابيا في مواد المخالفات من أن المعارضة تحصل "بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة وتستلزم التكليف بالحضور في أقرب جلسة يمكن نظرها فيها" وما نص عليه في المادة ١٦٣ الخاصة بالمعارضة في الأحكام الصادرة في مواد الجنح من قبول المعارضة على حسب ما هو مقرّر في المادة ١٣٣ المذكورة وأنها تستلزم ضمنا التكليف بالحضور في أول جلسة يمكن تكليفه بالحضور فيها ، فإن النص على أن المعارضة تستلزم ضمنا التكليف بالحضور في أقرب جلسة يمكن نظر المعارضة فيها مفاده أن الشارع رأى أن الدعوى تكون مرفوعة أمام المحكمة بناء على مجزّد التقرير بالمعارضة ، وأن المعارض بناء على ذلك وبغير حاجة إلى إعلان يكون مكلفا بالحضور في أول جلسة تعقد بعد انقضاء الميعاد القانوني المقرّر للتكليف بالحضور في مواد المخالفات أو الجنح حسب الأحوال مباشرة . إلا أن العمل قد جرى على أن يحدّد لنظر المعارضات جلسات غير الجلسة المشار إليها في نصوص القانون ، وذلك طبقا لما يقتضيه نظام توزيع القضايا على الجلسات . وهذا وإن كان يتعارض مع مقتضى النصوص المتقدمة إلا أن ذلك لا وجود له إلا فيما يختص بتعيين يوم الجلسة ، وهذا لا يجب له في القانون تكليف بالحضور مادامت الدعوى مرفوعة أمام المحكمة بناء على التقرير بالمعارضة كما مر القول ، ويكفي فيه إخبار المتهم به بصفة رسمية على أية صورة كما يحصل عند تأجيل القضايا في الجلسات بإعلان من القاضي ، وإذن فاخطار المعارض كتابة وقت تقريره بالمعارضة باليوم الذي عين لنظر معارضته حسبما سمحت به الظروف كاف في إثبات علمه بيوم الجلسة . ومتى كان الأمر كذلك ، فلا وجه لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص . أما قوله إنه لم ينبس في الواقع إلى يوم الجلسة وقت التقرير بالمعارضة ، فهو جدل موضوعي كان عليه أن يثيره أمام محكمة الموضوع .

جلسة ١٦ أبريل سنة ١٩٤٥

برئاسة حضرة صاحب السعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات : جندي عبد الملك بك
وأحمد حسن بك وأحمد علي طرحة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٥٥٢)

القضية رقم ٢٠٢ سنة ١٤ القضية

قذف . العلانية . بلاغ حقه قاض بالحكم المختلطة . طبعه في مطبعة ونوزعه على مستشاري محكمة
الاستئناف المختلطة والنائب العام وإعطاء نسخة منه إلى مستحق في الوقف . اعتبار المحكمة العلانية غير
متحققه بهذه الأعمال . الأسباب التي بنت عليها ذلك مؤدية إلى ما انتهت إليه . لا تصح المجادلة
في ذلك لدى محكمة النقض .

إذا كانت المحكمة قد انتهت بناء على الاعتبارات التي ذكرتها في حكمها إلى أن
المتهمين بقذف قاض بالحكم المختلطة حين طبعها بلاغهما المرفوعة عنه دعوى القذف
في مطبعة ، وأعطيا صورة منه إلى مستحق في الوقف الذي يديره المقذوف في حقه
ووزعاه على مستشاري محكمة الاستئناف المختلطة والنائب العام ، إنما قصدا تبليغ
الوقائع التي ضمنها بلاغهما إلى جهة الاختصاص ولم يقصدا نشرها على الملأ
وإذاعتها ، وأن تلك النسخة التي سلمهاها للمستحق في الوقف لم يكن تسليمها هي
أيضا بقصد النشر لأنها سلمت إلى شخص معين وبطريقة سرية ، وبناء على
ذلك لم تعتبر العلانية ، كما هي معزوفة في القانون ، متحققة في الدعوى ، فإن المجادلة
في ذلك لدى محكمة النقض لا تكون مقبولة .

(٥٥٣)

القضية رقم ٣٤٩ سنة ١٥ القضية

(أ) قوة الشيء المحكوم فيه . جريمة إدارة محل عمومي بدون رخصة . جريمة مستمرة . المحاكمة
في الجرائم المستمرة لا تشمل إلا الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى . تدخل
إرادة الجاني في استمرار الحالة الجنائية ، يكون جريمة جديدة تجوز محاكمة من أجلها ، الحكم
السابق لا تكون له حجية أو اعتبار بالنسبة إليها . الحكم ببراءة متهم من تهمة إدارته مطلقا محموبا
بدون رخصة . استمراره في إدارته على الرغم من إلغاء الرخصة . معاقبته على ذلك مهما كان
سبب الحكم السابق ببراءته . لا نشاط .

(ب) محل عمومي . فتح محل مكان أترسب الحكم باغلاقه . مجوز الإخطار لا يكفي في هذه الحالة .
لا بد من استصدار ترخيص جديد . (القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية)

إن جريمة إدارة محل عمومي بدون رخصة من الجرائم المستمرة التي يتوقف استمرار الأمر المعاقب عليه فيها على تدخل جديد متتابع بناء على إرادة المتهم . وفي الجرائم التي من هذا القبيل لا تشمل المحاكمة إلا الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى . أما ما يحصل بعد ذلك فالتدخل لإرادة الجاني في استمرار الحالة الجنائية يكون جريمة جديدة تجوز محاكمته من أجلها ، ولا يكون للحكم السابق أية حجية أو اعتبار في صددها . فإذا كان الثابت أن المتهم بعد الحكم ببراءته من تهمة إدارة مطعم عمومي بدون رخصة استمر على الرغم من إلغاء الرخصة التي كانت لديه يدير محله مطعما عموميا ، فإن المحكمة إذا عاقبته من أجل إدارة هذا المحل بعد الحكم ببراءته لا تكون مخطئة مهما كان سبب البراءة .

٢ - إن المادة الرابعة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاصة بالخاص بالعمومية قد نصت على أن الإخطار لا يكفي في حالة فتح محل مكان آخر سبق الحكم بإغلاقه ؛ بل إنه يجب في هذه الحالة الحصول على ترخيص من المحافظ أو المدير .

(٥٥٤)

القضية رقم ٢١٠ سنة ١٥ القضائية

قوة الشيء المحكوم فيه . دعوى مباشرة على شخص بطلب عقابه على ما وقع منه من قذف والحكم عليه بتعويض لادعى المدني . الحكم ابتدائيا ببراءة المتهم ورفض طلب التعويض . استئناف المدعى دون النيابة . القضاء بالتعويض تأسيسا على المادتين ١٥٠ و ١٥١ مدني . تعرض المحكمة لإثبات واقعة القذف . لا اعتراض عليه ما دامت الدعوى بالمدنية والجنائية رفعتا معا أمام المحكمة الجنائية . الحكم في الدعوى الجنائية لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى المدنية . أساس التعويض من كل فعل ضار هو المادتان ١٥٠ و ١٥١ ولو كان الفعل الضار يكون جريمة .

إذا رفع المدعى بالحق المدني دعواه مباشرة ضد المتهم لتعذفه إياه علنا طالب عقابه على ذلك والحكم عليه بتعويض ، ثم قضت المحكمة ببراءة المتهم ورفض دعوى التعويض ، فاستأنف المدعى ولم تستأنف النيابة ، فأيد الحكم استئنافا ، فطعن بطريق النقض فنقض الحكم ، ثم أعيدت المحاكمة فقضى على المتهم بالتعويض عملا بالمادتين ١٥٠ و ١٥١ من القانون المدني ، فلا يصح من المتهم أن ينهى على

المحكمة أنها في حكمها قد تعرضت لإثبات واقعة القذف ، ولا أنها أقامت التعويض على تينك المادتين المذكورتين . وذلك (أولاً) لأن المحكمة لها ، بل عليها ، أن تعرض إلى إثبات تلك الواقعة ما دامت تفصل في طلب التعويض عن الضرر المدعى حصوله منها ، ولا يمكن أن يحول دون ذلك عدم إمكان الحكم ، لأى سبب من الأسباب ، بالعقوبة على المتهم ، ما دامت الدعوى ان المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين معاً أمام المحكمة الجنائية ، وما دام المدعى بالحق المدني قد استمر في السير في دعواه المدنية ، مما لا يصح معه القول بأن الحكم في الدعوى الجنائية ، بسبب عدم الطعن فيه من النيابة العمومية ، قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة إليه . (وثانياً) لأن أساس التعويض عن كل فعل ضار هو المادتان ١٥٠ و ١٥١ مدني ولو كان الفعل الضار يكون جريمة بمقتضى قانون العقوبات .

(٥٥٥)

القضية رقم ٦٩٩ سنة ١٥ القضائية

إبراءات . محكمة جنائية . دعوى زنا . نزاع في مسألة فرعية (قيام الزوجية) . تبين المحكمة عدم إمكان الفصل في هذا النزاع من الجهة المختصة . عليها أن تفصل في الدعوى حسبما يترأى لها من ظروفها وتصرفات الخصوم فيها .

إذا دفعت الشريكة في الزنا بأنها مطلقة فعينت لها المحكمة أجلاً لإثبات طلاقها ، ولما لم ترفع دعوى إثبات الطلاق أمام المحكمة الشرعية في الأجل المعين قضت بإدانتها هي والمتهم تأميساً على ذلك ، فهذا من المحكمة مفاده أنها اعتبرت أن ليس لها أن تفصل في الدفع الذي أبدته هذه المتهمة ، وأن مجرد عدم رفعها الدعوى أمام الجهة المختصة في المدة التي حددتها لها يترتب عليه لذاته اعتبار الزوجية قائمة ، وهذا منها خطأ إذ كان يتعين عليها — متى رأت عدم إمكان الفصل في النزاع الشرعي من الجهة المختصة بالفصل فيه — أن تتولى هي الفصل في الدعوى بجميع أوجه الدفاع فيها حسبما يترأى لها من ظروفها وتصرفات الخصوم فيها ، ثم إذا كانت المحكمة الاستئنافية بعد ذلك ، مع دفع المتهم لديها بأن المدعى طلق زوجته

وطلب إليها أن تضم ملف خدمته الثابت فيه لإقراره بتطبيقها ، قد قضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تقول كلمتها في هذا الدفع ، فانها تكون قد قصرت في بيان أسباب حكمها .

(٥٥٦)

القضية رقم ٦٢١ سنة ١٥ القضائية

مبان . تقديم متهم بتهمة إجراء تعديلات في مباني منزله دون ترخيص مخالفاً بذلك المواد ١ و ٢ و ١٨ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ . القضاء عليه بتصحيح أو هدم الأعمال المخالفة لنص المادة ٨ دون بيان وجه مخالفة هذه المادة . قصور في الحكم .

لأنه لما كانت المادتان الأولى والثانية من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني تنصان على ضرورة الحصول على رخصة بالبناء والتعديل وعلى كيفية إعطاء الرخصة ، وكانت مخالفة هاتين المادتين لا يعاقب عليها طبقاً للمادة ١٨ من ذلك القانون بالإزالة ، فانه إذا قدم للحكمة متهم بإجراء تعديلات في مباني منزله دون ترخيص مخالفاً بذلك المواد ١ و ٢ و ٨ و ١٨ من القانون المذكور فقضت المحكمة عليه بتصحيح أو هدم الأعمال المخالفة لنص المادة ٨ من هذا القانون دون أن تبين وجه مخالفة هذه المادة فان حكمها يكون قاصراً واجبا نقضه .

(٥٥٧)

القضية رقم ٧٣٥ سنة ١٥ القضائية

(أ) الفسوة المعاقب عليها بالمادة ١٢٩ عقوبات . مدلولها . الأفعال المادية التي تقع على الأشخاص مما خفت جسامتها . لا يدخل في مدلولها الأقوال والإشارات .
(ب) تعريض . القضاء به لطلبه على أساس أنه مقابل للضرر الذي لحقه من الجريمة . قول الحكم إن المدعى ذكر أنه مستعد بعد الحكم للترجع بما يحكم له به على سبيل التعويض . لا يطن في الحكم .

١ — إنه لما كانت المادة ١٢٩ من قانون العقوبات المصرية منقولة عن المادة ١٠٦ من قانون العقوبات التركي المأخوذة عن المادة ١٨٦ من قانون العقوبات الفرنسي ، وكانت جميع هذه القوانين قد استعملت في التعبير عن القوة المعاقب عليها بمقتضاها عبارة (violenace contre les personnes) وهذه العبارة

لا تنصرف إلا إلى الأفعال المادية التي تقع على الأشخاص — لما كان ذلك كانت الأقوال والإشارات لا تدخل في مدلول القسوة المقصود بالمادة ١٣٩ المذكورة. وإذا كان القانون المصرى قد حذا حذو القانون التركى في عدم الاكتفاء بالعبارة المذكورة فأضاف إليها عبارة "بحيث إنه أخل بشرفهم أو أحدث آلاما بأبدانهم" فإن هذا منه لا يعدو أن يكون بياناً لفعل القسوة أراد به توكيد قصده في أن تشمل القسوة جميع أحوال الاعتداء الذى يقع على الشخص مهما خفت جسامته ، أى سواء أكان من قبيل الضرب الذى يؤلم الجسم أم كان من قبيل الإيذاء الخفيف الذى يس الشرف وإن لم يؤلم الجسم ، وإذن فإذا عنت المحكمة المتهم مرتكباً لجريمة استعمال القسوة على اعتبار أن هذه الجريمة قد تقع بالألفاظ كما تقع بالأفعال ، فإنها تكون مخطئة.

٢ — إذا قضت المحكمة للجنى عليه بالتعويض على أساس أنه طلبه لنفسه مقابل الضرر الذى لحقه عن الجريمة قائلة "إنه وإن كان قد ذكر أنه مستعد بعد الحكم للتعرب بالمبلغ الذى يحكم له به بلحات الخبير فإنها مع ذلك تقضى له به ، وهو وشأنه فيه بعد الحكم" فهذا منها لا شائبة فيه .

(٥٥٨)

القضية رقم ٨٧٣ سنة ١٥ القضائية

استعمال أوراق مزورة (تذاكر توزيع كيروسين) . استدلال المحكمة على ثبوت علم المتهم بالتزوير من توقيعه على ظهر التذكرة وتوكيده صحتها . لا يكفى ، خصوصاً إذا كان الحكم قد أثبت أن الاختلاف بين الأوراق المزورة والأوراق الصحيحة يندق على النظر العادى .

إذا كانت المحكمة حين قضت بادانة المتهم في جريمة استعمال أوراق مزورة (تذاكر توزيع الكيروسين) مع علمه بتزويرها قد استدلّت على ثبوت علمه بالتزوير من توقيعه على ظهر التذكرة المزورة وتوكيده صحتها ، فإن هذا منها لا يكفى ، لأنه ليس من شأنه في ذاته أن يدل على علمه بتزويرها . وخصوصاً إذا كانت المحكمة قد قالت في مكان آخر من حكمها إن الاختلاف بين الأوراق المزورة والأوراق الصحيحة يندق على النظر العادى ، وكان دفاع المتهم قائماً على أنه لا يقرأ ولا يكتب .

جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٤٥

بإدارة حضرة صاحب السعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : جدى عبد الملك
وأحمد محمد حسن بك وأحمد على طوبة بك وأحمد فهمى إبراهيم بك المستشارين .

(٥٥٩)

القضية رقم ٣١٨ سنة ١٥ القضائية

(أ) وصف التهمة . دعوى مباشرة . تحرك الدعوى العمومية بمجرد رفع الدعوى المباشرة . من
حق المحكمة بل من واجبها الفصل فى الدعوى العمومية فى الحدود الواردة بورقة التكليف
بالحضور . عدم تنفيذها بالوصف الذى تعطيه النيابة للواقعة أو بالطلبات التى تبديها
فى الجلسة . (المادة ٥٢ تحقيق)
(ب) اقراء . شرط الانتفاع بحكم المادة ٣٠٩ عقوبات . كونه مما يستلزم الدفاع عن الحق .
تقدير ذلك . موضوعى .

١ — إن القانون قد خول المدعى بالحقوق المدنية فى مواد المخالفات والجحج
الحق فى رفع دعواه إلى المحكمة الجنائية بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها .
ومضى رفعت الدعوى المدنية ، فإن الدعوى العمومية تتحرك معها ويصبح من حق
المحكمة وواجبها الفصل فيها فى الحدود الواردة بورقة التكليف بالحضور دون أن
تكون مقيدة بالوصف الذى تعطيه النيابة للواقعة أو بالطلبات التى تبديها فى الجلسة .
وإذن متى كان الحكم لم يتجاوز فى محاكمة المتهم حدود التهمة كما وردت فى عريضة
الدعوى المباشرة فلا يقبل من المتهم أن يدعى أن المحكمة تجاوزت سلطتها فى القضاء
فى الدعوى العمومية إذ هى لم تأخذ بالوصف الذى أعطته النيابة للتهمة .

٢ — يشترط للانتفاع بحكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات أن تكون
عبارات السب أو القذف التى أسندتها أحد الخصوم إلى خصمه فى أثناء الدفاع
عن حقه أمام المحاكم مما يستلزم الدفاع عن هذا الحق . والفصل فى ذلك متروك
لقاضى الموضوع يقدره على حسب ما يراه من خوى العبارات التى قيلت والقرض
الذى قصد منها . فإذا كانت المحكمة قد رأت أن العبارات التى تضمنتها مذكرة
المتهم ما كان ليقضيهها مقام الدفاع عن حقه فى المعارضة المرفوعة منه فى أمر تقدير
أتعاب انجلىر المدعى بالحقوق المدنية ، فإنه لا يكون للتهم وجه فى أن ينسج عليها
أنها أخطأت فيما ارتأت من ذلك .

(٥٦٠)

القضية رقم ٥٣٠ سنة ١٥ القضائية

إثبات ، الأحكام الجنائية . وجوب تأسيسها على الجرم واليقين . القاضي المدني مقيد بالقواعد المقررة للإثبات . اعتراف الخصم لديه بتزوير ورقة ، وجوب الحكم باعتبارها مزورة بناء على هذا الاعتراف . القاضي الجنائي لا يحكم بتزويرها إلا متى اقتنع هو بمصوّل التزوير . قول المحكمة في حكمها إن الأدلة القائمة في الدعوى قد تكفي في نظر القاضي المدني ولكنها لا تكفي عند القاضي الجنائي . ليس معناه أن هذا الحكم قد أقيم على الشك .

لا شك في أن الأحكام الجنائية لا يصح أن تبني إلا على الجرم واليقين . أما القاضي المدني فيبني أحكامه على القواعد المقررة للإثبات في القانون المدني . فإذا اعترف لديه الخصم بتزوير ورقة وجب عليه أن يحكم بتزويرها بناء على هذا الاعتراف بغض النظر عن اعتقاده هو الشخصي ، بخلاف القاضي الجنائي فإنه ليس له أن يعاقب المتهم في جريمة تزوير هذه الورقة إلا إذا اقتنع هو بثبوت الواقعة عليه بغض النظر عن أقواله ومسلكه في دفاعه . فإذا قالت المحكمة في حكمها إن الأدلة القائمة في الدعوى قد تكفي في نظر القاضي المدني الذي يبني قضاءه على الموازنة بين الأدلة المقدمة إليه وترجيح دليل على آخر ، ولكنها لا تكفي في نظر القاضي الجنائي الذي يجب عليه ألا يبني أحكامه إلا على الحقيقة كما يقتنع بها ويتبينها من مجموع الأدلة ، فلا يصح أن ينعي على هذا الحكم أنه قد أقيم على الشك والاحتمال .

(٥٦١)

القضية رقم ٧٢٤ سنة ١٥ القضائية

قتل خطأ . نوم المحني عليه على قضبان السكة الحديدية . دهن القطار إياه وقتله . تمسك السائق بأن الملائحة العمومية للسكة الحديدية لا تلزمه بإطلاق الصفارة . إدانة السائق . عدم تحدث المحكمة من رابطة السببية بين عدم إطلاق الصفارة وبين إصابة المحني عليه . قصور .
(المادة ٢٠٢ ع = ٢٢٨)

إذا كانت واقعة الإهمال التي رفعت بها الدعوى على المتهم هي أنه لم يتنبه إلى وجود المحني عليه على القضبان الحديدية أثناء قيادة القطار ، فإنه إذا كان المحني عليه قد قصر في حق نفسه تقصيرا جسيما بنومه على القضبان التي هي معدة لسيور

القطارات عليها ، وكان ذلك — لخالفته للألوف بل للمعقول — لا يمكن أن يرد على بال أى سائق ، وكان لا يوجد من واجب يقضى بأن يستمر السائق طوال سير القطار فى إطلاق زمارته ولو لم يكن تحت بصره فى طريقه أشخاص أو أشباح — إذ كان ذلك كذلك فإن المحكمة إذا أدانت هذا السائق فى هذه الظروف يكون واجبا عليها ، خصوصا وقد تمسك المتهم أمامها فى صدد عدم إطلاق الصفارة بأن اللائحة العمومية للسكة الحديدية لا تلزمه بإطلاقها ، أن تتحدث فى غير ما غرض عن رابطة السببية بين عدم إطلاقه الزمارة وبين إصابة المحنى عليه ، فتبين كيف كان واجبا عليه وقت الحادث أن يطلق الزمارة ، وكيف كان عدم إطلاقها سببا فى وقوع وأنه لو كان أطلقها لتنبه المحنى عليه من نومه الذى كان مستغرقا فيه واستطاع النجاة قبل أن يفاجئه القطار ويصيبه ، فإذا هى لم تفعل فإن حكمها يكون قاصر البيان متعينا تقضه .

جلسة ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٥

برئاسة حضرة صاحب السعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : جندى عبد الملك بك وأحمد محمد حسن بك وأحمد على علوية بك وأحمد فهمى إبراهيم بك المستشارين .

(٥٦٢)

القضية رقم ٦٤٠ لسنة ١٥ القضائية

جزر . وجوب اشتغال محضر الجزر على تنبيه جديد الدين بدفع الدين . شرطه . حصول الجزر فى نفس محل الدين أو بحضوره . الإعلان النائى عن خلو المحضر من هذا التنبيه ، مقرر لمصلحة الدين وحده .
(المادة ٤٤٤ مرافعات)

إن المادة ٤٤٤ من قانون المرافعات حين نصت على وجوب اشتغال محضر الجزر على تنبيه جديد الدين بدفع الدين قد علقت ذلك على شرط أن يكون الجزر حاصلا فى نفس محل الدين أو بحضوره . فإذا كان الثابت بالحكم أن الجزر وقع على زراعة قطن قائمة فى الغيط ، وبشير حضور المدين ، فإن التنبيه المذكور لا يكون

لازما ، ويكون المحضر صحيحا . ومع ذلك فإن البطلان النسائي عن عدم اشتغال محضر المحضر على مثل هذا التنبيه إنما قرر لمصلحة المدين فلا يصح التسك به إلا له هو وحده .

(٥٦٣)

القضية رقم ٨٧١ سنة ١٥ القضائية

وصف التهمة - التعديل الذي تفرحه النيابة أمام المحكمة - لا يكون ملزما لا للخصوم ولا للنيابة ولا يصح أن يكون من شأنه تحويل الخصوم عن الوصف الأول الذي رفعت به الدعوى .
مضى كان المتهم قد أحيل إلى محكمة الجنايات لمعاقبته باعتبار أنه فاعل لجناية القتل ، فإنه لا يكون عليه بمقتضى القانون أن يستد بغير هذا الوصف مما يبدى أثناء المرافعة ، ما دامت المحكمة لم تنبهه إلى أنها هي — لا تمثل النيابة بالجلسة — قد رأت ، سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم ، أن تمثل الوصف أو التهمة على الصورة التي تبينها له وتوجهها عليه صراحة . أما التعديل الذي تفرحه النيابة أمام المحكمة فلا يكون ملزما لسائر الخصوم ولا لها هي ، ولا يكون من شأنه تحويلهم عن الوصف الأول المرفوعة به الدعوى من بادئ الأمر والذي صدر الحكم بناء عليه في النهاية .

(٥٦٤)

القضية رقم ٨٩٧ سنة ٢٥ القضائية

دعوى مدنية . رفعها مباشرة على القاصر دون إدخال وصيه . جوارزه . الأحكام المقررة للدعوى الجنائية . تسمى على الدعوى المدنية المرفوعة معها .
إن أحكام المسؤولية الجنائية ، كما هي معزف بها في قانون العقوبات ، تأتي أن يمثل المتهم أمام المحكمة الجنائية وأن لا تسمع أقواله هو شخصيا في صدد الجريمة المطلوبة معاقبته عنها ، لما في ذلك من إخلال بالضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية . وما دام هذا هو الشأن ، بإجماع في الدعوى الجنائية ، فإن الدعوى المدنية — بوصف كونها ملحقة بها ومتفرعة عنها — يجب بطبيعة الحال

أن تأخذ حكمها فتأثر بها ضرورة تعلقها بها تعلق التابع بالمتبوع والفرع بالأصل . وهذا من مقتضاه أن جميع الأحكام المقتررة للدعوى الجنائية تسرى على الدعوى المدنية المرفوعة معها من المدعى بالحقوق المدنية . ومن هنا يصح رفع الدعوى المدنية مباشرة على المتهم الذي لا يزال قاصرا وعليه وصى يدير أمواله ، دون إدخال وصيه فيها .

(٥٦٥)

القضية رقم ٨٩٨ سنة ١٥ القضائية

تفتيش . موظفو الجمارك . حقهم في تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجمركية التي يعملون فيها . متورم في أثناء هذا التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية . الاستشهاد به فيها أمام المحكمة . جوازه .

إن لأمانة الجمارك صريحة في تحويل موظفيها حق تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجمركية التي يتولون عملهم فيها . فإذا هم صرخوا أثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها بمقتضى القانون العام ، فإنه يصح الاستشهاد بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة ، على اعتبار أنه ثمة إجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة .

جلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٥

برئاسة حضرة صاحب السعادة سيد . مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : جندى عبد الملك بك وأحمد محمد حسن بك وأحمد على طوبية بك وأحمد فهمى إبراهيم بك المستشارين .

(٥٦٦)

القضية رقم ٦٨٩ سنة ١٥ القضائية

معارضة . يجب على المعارض أن يحضر الجلسة المحددة لنظر معارضته شخصه . حضور محام له . تأجيل المعارضة إلى جلسة ثانية وتكليفه بالحضور . عدم حضوره . الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن في الجلسة الثانية . صحيح .

المحكوم عليه غيابيا بالحبس يجب ، على مقتضى القانون ، أن يكون حضوره الجلسة المحددة لنظر معارضته بشخصه ، ولا يكون له أن ينيب عنه غيره . فإذا

حضرته محام في هذه الجلسة فإنه هو يكون في الواقع لم يحضرها . فإذا أجلت المعارضة إلى جلسة ثانية ولم يحضرها أيضا مع تكليفه بالحضور تنفيذًا لقرار المحكمة في الجلسة الأولى ، فإنه يصح في هذه الجلسة الثانية الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن .

(٥٦٧)

القضية رقم ٩٢٢ سنة ١٥ القضائية

وقف التنفيذ . عدم جوازه في التعويضات أو الرد بجميع صوره . الحكم بإزالة المباني التي تقام مخالفة للقانون . وقف تنفيذه . لا يجوز .

إن وقف التنفيذ لا يكون — بحسب صريح النصوص التي وضعت له في القانون — إلا بالنسبة إلى العقوبات . فهو إذن لا يجوز في التعويضات ولا في سائر أحوال الرد . فإن الرد بجميع صوره لم يشرع للعقاب أو الزجر وإنما قصد به إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل الجريمة . ومتى كان ذلك كذلك ، وكانت إزالة المباني التي تقام مخالفة للقانون هي من قبيل إعادة الشيء إلى أصله وإزالة أثر المخالفة ، فإن الحكم بوقف تنفيذها يكون مخالفا للقانون .

جلسة ١٤ مايو سنة ١٩٤٥

برئاسة حضرة صاحب السعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : جندي عبد الملك بك وأحمد محمد حسن بك وأحمد علي علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٥٦٨)

القضية رقم ٩١٣ سنة ١٥ القضائية

جنسية . الفصل فيها . من اختصاص المحاكم الأهلية .

الفصل في الجنسية من اختصاص المحاكم تقضي فيما على أساس ما يقدم لها من أدلة . ومتى أقامت حكمها في ذلك على ما يؤدي إليه فلا تجوز مجادلتهما أمام محكمة النقض .

(٥٦٩)

القضية رقم ١٠٢٦ سنة ١٥ القضائية

تليس . مشاهدة بعض المسروق في حيازة التهم موضوعا في القضاء أمام ملاحظته . تليس .
تفتيش ملاحظته وغزبه بواسطة ضابط البوليس . في محله . (المادتان ٨ و ١٨ تحقيق)
مضى كان المتهم قد شوهد حائزا لبعض المسروق عن طريق وجوده في القضاء
أمام الطاحونة التي في حيازته ، فإنه يكون ، بمقتضى المادة ٨ من قانون تحقيق
الجنايات ، في حالة من حالات التليس بالجريمة تفخول ضابط البوليس ، بناء على
المادة ١٨ من القانون المذكور ، تفتيش الطاحونة والمخزن اللذين عثر فيهما على
باقى المسروق .

(٥٧٠)

القضية رقم ١٠٢٣ سنة ١٥ القضائية

تحقيق . تمكين المحنى عليه أثناء التحقيق الابتدائى من رؤية المتهم قبل أن يعرض عليه بين آخرين .
خطأ متعلق بالتحقيق من الوجهة الفنية . لا يؤثر في صحة المحاكمة . حكم . أخذ المحكمة بأقوال المحنى
عليه في هذه الصورة بأنه تبين التهم وقت الواقعة وتعزف على شخصه . عدم إيرادها أسبابا لذلك .
لا يهض سببا لنقض حكمها . مما اطمئنتها إلى صحة هذا الدليل على الرغم من أن المواجهة لم تجر
على وفق الأصول الفنية .

إن خطأ المحقق أثناء التحقيق الابتدائى بتكينه المحنى عليه من رؤية المتهم
قبل أن يعرض عليه بين آخرين للاستيثاق من صدق قوله بأنه تبينه وقت الواقعة
وتعزف على شخصه — ذلك ليس من شأنه أن يؤثر في صحة إجراءات المحاكمة
لكونه مما يتعلق بالتحقيق من الناحية الفنية ، أى من حيث طريقة السير فيه
ومباشرة أعماله وتتبع خطواته من الناحية العملية البحث لا من الناحية القانونية .
وإذا كانت المحكمة مع ذلك قد أخذت بأقوال المحنى عليه فلا تجوز مطالبتها ببيان
سبب أخذها بها ، لأنه معروف ومعالم وهو اطمئنتها إلى صحة هذا الدليل مع
علمها بكل الظروف التي أحاطت به ، ومنها كون المواجهة قد أجريت على غير
أصولها الفنية .

(٥٧١)

القضية رقم ١٠٣٧ سنة ١٥ القضائية

حكم . تسببه . طلب هام . عدم إجابته . وجوب الرد عليه . مثال . خفير مزلقان سكة حديدية .
 طلبه ضم قضية فيها تحقيقات تدفع عنه المسؤولية . تأجيل محكمة أول درجة الدعوى لضم هذه التحقيقات .
 فصلها في الدعوى دون أن تضم . تمسكه لدى المحكمة الاستئنافية بهذا الطلب . عدم التفات هذه المحكمة
 إليه وفصلها في الدعوى دون أن ترد عليه . قصور .

إذا كان المتهم ، وهو خفير مزلقان سكة حديدية ، قد طلب إلى محكمة الدرجة
 الأولى ضم قضية خاصة بمصلحة السلك الحديدية ، بها تحقيقات إدارية سئل
 فيها سائق القطار والكساري وناظر المحطة ، تدفع عنه المسؤولية ، فأجلت المحكمة
 نظر الدعوى إلى جلسة أخرى لضم تلك التحقيقات ، ولكنها حكمت في الدعوى
 دون أن تضمها ، ثم لدى المحكمة الاستئنافية أصر الدفاع على هذا الطلب ولكنها
 هي أيضا لم تلتفت إليه وفصلت في الدعوى دون أن ترد عليه ، فان هذا يكون
 قصورا يعيب حكمها ، إذ هذا الطلب من الطلبات الهامة التي يجب على المحكمة الرد
 عليها إذا لم ترد إجابتها .

(٥٧٢)

القضية رقم ١٠٣٠ سنة ١٥ القضائية

دفاع . محاميان عن متهم . تأجيل القضية مرات بناء على طلب الدفاع عنه . طلب أحد المحامين
 نظر الدعوى . مرافته هو ومحام آخر نيابة عن زميله الذي لم يحضر . عدم تمسك أحد بضرورة سماع المحامي
 الذي لم يحضر . نفي التهم على المحكمة أنها أخلت بمقتضى الدفاع . لا يصح .

إذا كانت القضية قد أجلت ثلاث مرات بناء على طلب الدفاع عن المتهم ،
 وفي الجلسة الأخيرة طلب أحد المحامين الحاضرين معه نظر الدعوى ، وترافع هو
 ومحام آخر نيابة عن زميله الذي لم يحضر ، ولم يبد من المتهم ولا من المحامين اللذين
 دافعا عنه ما يفيد أن هناك ضرورة لسماع المحامي الذي لم يحضر ، فلا يجوز للتهم أن
 ينسحبوا على المحكمة أنها قوتت عليه حقه في أن يقوم بالدفاع عنه من اختياره ووثق به
 من المحامين .

(٥٧٣)

القضية رقم ١٠٣١ سنة ١٥ القضائية

إخفاء أشياء مسروقة . فصل الإخفاء . تحققه بكل اتصال فعل بالمال المسروق مهما كان سببه أو الغرض منه ومهما كانت ظروف زمانه أو مكانه أو سائر أحواله . مثال . سيارة .

(المادة ٢٧٩ ع = ٣٢٢)

إن فعل الإخفاء، كما هو معترف به في القانون، يتحقق بكل اتصال فعل بالمال المسروق مهما كان سببه أو الغرض منه ، ومهما كانت ظروف زمانه أو مكانه أو سائر أحواله . فإذا كانت الواقعة أن المتهمين أخذوا سيارة مسروقة وعرضوا على شخص شراءها قبل إذا هم ذهبوا بها إلى مكان ما، فوافقوه وساروا بها إلى هذا المكان وهو معهم ، فانه بهذا يكون قد شارك سائر المتهمين في حيازة السيارة المسروقة . وخصوصا إذا كان هو ، فضلا عن ذلك ، قد زود السيارة بالوقود وأدعى أنه هو المالك لما عند ما فاجأه الخفير داخل السيارة مع زملائه .

(٥٧٤)

القضية رقم ١٠٤٤ سنة ١٥ القضائية

عقوبة . إدانة المتهم لمخالفته مقتضى المادتين ١٥٥ و ٢/٣٣٦ ع . توقيع عقوبة واحدة عليه هي الغرامة . القضاء بتفريمه خمسين جنيا . خطأ . وجوب تصحيحه بمجلها عشرين جنيا .

(المادتان ١٣٦ و ٢٩٣ ع = ١٥٥ و ٣٣٦)

إن القانون سواء في المادة ١٥٥ ع أو في المادة ٣٣٦ فقرة ثانية قد نص على أن عقوبة الغرامة لا تزيد على عشرين جنيا مصرى . وإذن فإذا كان الحكم قد أدان المتهم لمخالفته مقتضى هذين النصبين ، ولكنه رأى للظروف التي ذكرها توقيع عقوبة واحدة عليه وأن تكون هذه العقوبة هي الغرامة فقط ، ومع ذلك قضى بتفريمه خمسين جنيا ، فانه يكون قد أخطأ ويجب تصحيحه بجعل الغرامة عشرين جنيا فقط .

(٥٧٥)

القضية رقم ١٠٤٩ سنة ١٥ القضائية

تضامن . مدعى بحقوق مدنية . عدم توجيه دعواه على الوالد باعتباره مسئولاً مدنياً مما وقع من ابنه
إضراراً به . نفيه على المحكمة أنها لم تلزم الوالد بالتضامن مع ابنه في المسئولية . لا يصح .

مادام المدعى بالحقوق المدنية لم يوجه دعواه على الوالد باعتباره مسئولاً مدنياً
عما وقع من ابنه إضراراً به ، فلا يصح له أن ينسب على المحكمة أنها لم تلزمه معه
بالتضامن كمستول على الحقوق المدنية .

(٥٧٦)

القضية رقم ١٠٥٤ سنة ١٥ القضائية

دفاع شرعى . موظف . تسميته بحدود وظيفته بسوء نية . إباحة حق الدفاع الشرعى . إدانة المتهم
في جريمة التعدي على رجال البوليس ومقاومتهم . إثبات الحكم أن ذلك كان من المتهم بقصد إطلائ
شخص قبضوا عليه بغير حق . عدم تحمّله في صراحة من توافر حسن النية لدى رجال البوليس في هذا القبض .
خطأ . لا يصح العقاب في هذه الحالة إلا عند توافر حسن النية لديهم .

(المادة ٢١٢ ج = ٢٤٨)

إن المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات إذ نصت على أنه "لا يبيح حق الدفاع
الشرعى مقاومة أحد مأمورى الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته
إلا إذا خيف أن ينشأ من أفعاله موت أو جروح بالغة وكان لهذا الخوف سبب
معقول" — إذ نصت على ذلك فقد دلت على أن حق الدفاع الشرعى يكون جائزاً
إذا كان الموظف قد تعدى حدود وظيفته وكان سبب النية في ذلك . وإذن فإذا
كان الحكم قد أدين المتهم في جريمة التعدي على رجال البوليس ومقاومتهم ، بعد أن
كان قد أثبت في واقعة الدعوى أن المتهم إنما فعل ذلك ليقفل من أيديهم الشخص
الذى كانوا قد قبضوا عليه بغير حق ولا مستوغ قانونى ، وذلك دون أن يتحدث
في صراحة عن أن رجال البوليس كانوا حسنى النية في هذا القبض الذى وقع منهم
مخالفاً للقانون ، ويورد الأدلة والاعتبارات التى تدعم ما يقول به في هذا الخصوص ،
فانه يكون قد أخطأ ؛ إذ العقاب في هذه الحالة لا يكون صحيحاً إلا عند توافر حسن
النية لدى رجال البوليس .

جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٤٥

برئاسة حضرة صاحب العزة جندى عبد الملك بك المستشار وحضور حضرات : محمد الحقى الجزائري بك
وأحمد محمد حسن بك وأحمد على علوية بك وأحمد فهمى إبراهيم بك المستشارين .

(٥٧٧)

القضية رقم ١٢٤٨ سنة ١٤ القضاية

(أ) دفاع - قتل باب المرافعة وحجز القضية للحكم . إيداع مذكرة بعد ذلك فى قضية أخرى
منظورة أمام المحكمة ومؤجلة للحكم مع القضية المحجوزة . لا إخلال بحق الدفاع مادام الحكم
المطعون فيه لم يشر إلى شيء مما تضمنته المذكرة .

(ب) نقض وإيرام . مدعى بالحقوق المدنية . طعنه فى الحكم بأموار متعلقة بالدعوى العمومية ،
ولا تؤثر فى حقوقه المدنية . لا يقبل .

(ج) محكمة استئنافية . حكم محكمة الدرجة الأولى ببراءة المتهمين من جريمة شهادة الزور ورفضه
الدعوى المدنية قبلهم . استنفاد سلطتها . استئناف الحكم من المدعى بالحق المدنى . ليس
فى وسع المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية لمحكمة الدرجة الأولى . حق المحكمة الاستئنافية
فى بحث موضوع الدعوى المدنية والفصل فيها فيما يتعلق بحقوق المدعى المدنية .

(د) شهادة الزور . لا يلزم لتحققها أن تكون الشهادة مكتوبة كلها . شرط العقاب على هذه
الجريمة . أن يكون الكذب فى وقائع من شأنها أن تؤثر فى الفصل فى الدعوى التى أذنت فيها
الشهادة . مثال . (المادة ٢٥٤ ع ٢٩٤)

١ - إن إيداع مذكرة لم يطلع عليها الخصم ، بعد قفل باب المرافعة وفى أثناء
حجز القضية للحكم ، فى قضية أخرى منظورة أمام المحكمة ومؤجلة للحكم فيها مع القضية
المحجوزة - ذلك لا إخلال فيه بحقوق الدفاع مادام الحكم المطعون فيه لم يشر
إلى شيء مما تضمنته تلك المذكرة ، وما دام إيداعها كان فى قضية أخرى .

٢ - إن المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات صريحة فى أن طعن
المدعى بالحق المدنى لا يصح إلا فيما يختص بحقوقه المدنية فقط . وإذن فإنه
لا تكون له صفة فى الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى العمومية ولا تأثير لها
فى حقوقه المدنية .

٣ - إن محكمة الدرجة الأولى متى قضت ببراءة المتهمين من جريمة شهادة
الزور المرفوعة بها الدعوى عليهم ورفض الدعوى المدنية قبلهم ، فإنها تكون قد
استنفدت سلطتها فى الفصل فى موضوع الدعوى الجنائية والمدنية ، ولا تملك

المحكمة الاستئنافية ، لأى سبب من الأسباب ، أن تعيد إليها القضية للفصل في موضوعها . وإذا كان الاستئناف المرفوع من المدعى بالحق المدنى يرتب عليه طرح جميع الوقائع المرفوعة بها الدعوى والتي سبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى لفصل فيها فيما يتعلق بحقوقه المدنية ، فان المحكمة الاستئنافية لا تكون مخطئة إذا هي بحثت موضوع الدعوى وفصلت فيه .

٤ — إنه وإن كان لا يلزم في جريمة شهادة الزور أن تكون الشهادة مكتوبة من أولها إلى آخرها بل يكفي تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة ، إلا أنه يشترط أن يكون الكذب حاصلًا في وقائع من شأنها أن تؤثر في الفصل في الدعوى التي سمع الشاهد فيها ، مدنية كانت أو جنائية . فإذا كان الكذب حاصلًا في واقعة لا تأثير لها في موضوع الدعوى ، وليس من شأنها أن تفيد أحداً أو تضره ، فلا عقاب . وإذاً فإذا كانت المحكمة قد رأت في حدود سلطتها أن جنسية المتوفى المدعى تغيير الحقيقة في شأنها لا أهمية لها في موضوع الدعوى الشرعية التي أدت فيها الشهادة ، فإنها تكون على حق إذا هي اعتبرت أن الكذب في هذه الواقعة لا عقاب عليه كشهادة زور .

(٥٧٨)

القضية رقم ٧٤٦ سنة ١٥ القضائية

- (١) قتل اقترنت به أو تله جنائية أخرى - تظليظ العقاب - أسامه - الجناية الأخرى لا يعاقب المتهم عليها لسبب خاص به وليس للتظليظ مبرر - ابن قتل أباه من أجل مرة اغتربها في ماله . لا يصح الحكم عليه بالعقوبة المظلفة .
- (ب) الإخفاء المنصوص عليه في المادة ٣١٢ ع . واحد من ارتكبوا الجريمة يشمله الإخفاء . عقاب سائر من قاربها معه على أساس أنها وقعت منهم جميعا . كون وجوده مهم من شأنه أن يغير من وصف الجريمة أو يشدد عقوبتها . وجوب معاملتهم على هذا الاعتبار كما لو كان هو الآخر ساقيا . مجنى عليه . اتفاق المتهم مع ولديه على سرقة ماله . قتل أحدهما والده . اجبار واقعة الشروع في السرقة جنائية ومعدّها ظرفا مشدداً للقتل الذي اقترنت به . صواب .
١. — إن القانون حين نص في المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات على تظليظ عقوبة جنائية القتل إذا تقدمته أو اقترنت به أو تله جنائية أخرى ألغى قد قدر أن

الجاني ارتكب جريمتين لكل منهما عقوبتها بالنسبة إليه فقرر لها معاقبة واحدة مغلظة ينطوي فيها عقابه عن الجريمتين . ومقتضى ذلك أنه إذا كانت الجناية الأخرى لا عقاب عليها لسبب خاص بالمتهم فإن التخليط لا يكون له من مبرر . وإذن فإذا قتل الابن أباه لسرقته ماله فلا يصح الحكم بالعقوبة المغلظة عليه . إذ الحكم عليه بهذه العقوبة معناه أنه قد عوقب أيضا على السرقة في حين أن القانون لا يعاقبه عليها .

٢ — إن الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٣١٢ ع ليس له من أثر من جهة قيام الجريمة . غاية الأمر أن من يشمله الإعفاء لا توقع عليه أية عقوبة عن الجريمة التي نص على إعفائه من عقوبتها ، أما سائر من قارفوها معه فإنهم يعاقبون . وذلك ، لأعلى أساس أنهم ارتكبوها وحدهم ، بل على أساس أنها وقعت منهم وهو معهم . وإذن فإذا كان وجوده معهم من شأنه تغيير وصف الجريمة أو تشديد عقوبتها في ذاتها ، فإنهم يعاملون على هذا الاعتبار ، أي كما لو كان هو الآخر معاقبا ، لأن الإعفاء من العقوبة خاص به فلا يستفيد منه غيره . وإذن فإذا كان المتهم قد انفق مع ولدى المجنى عليه على سرقة ماله ، ودخلوا هم الثلاثة منزله لهذا الغرض بواسطة نقب أحدثوه فيه ، وكان أحد الولدين يحمل بندقية أخذها من المتهم وصعد بها إلى السطح ثم أطلقها على والده وهوناهم في الحوش فأرداه قتيلا ، فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا اعتبرت واقعة الشروع في هذه السرقة جنائية ، وطأمت المتهم على هذا الأساس فعندتها ظرفا مشددا للقتل الذي اقترنت به ، مادام هو — خلافا لولدى المجنى عليه — لا شأن له بالإعفاء من العقوبة .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه هذا الطعن أن القانون لا يعاقب على واقعة الشروع في السرقة التي اعتبر القتل نتيجة محتملة للاتفاق عليها لوقوعها من ولدى المجنى عليه ، ولذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبرها ظرفا مشددا لجناية القتل التي دين الطاعن بالاشتراك فيها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن القانون حين نص في المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات على تغليظ عقوبة جنايه القتل إذا تقدمته أو اقترنت به أو تلتته جناية أخرى الخ، قد راعى أن الجاني ارتكب جريمتين لكل منهما عقوبتها بالنسبة إليه فقرر لها معاقبة واحدة مغلفة على أساس أنه يعاقبه على الجريمتين . فإذا كانت الجريمة الأخرى لا يعاقب المتهم عليها لسبب خاص به فإن التغليظ لا يكون له مبرر . وإذن فإذا قتل الابن أباه من أجل سرقة اقترفها على ماله فلا يصح الحكم بالعقوبة المغلفة عليه . والقول بغير ذلك يقتضى القول بمعاقبة المتهم عن السرقة التي رأى الشارع عدم معاقبتها طمحا .

وحيث إن الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٣١٢ عقوبات ليس من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة بل كل ما هنالك أن من يشمله الإعفاء لا توقع عليه أية عقوبة عن الجريمة التي نص على إعفائه من عقوبتها ، أما سائر من قارفوها معه فانهم يعاقبون عليها لا على أساس أنهم ارتكبوها وحدهم بل على أساس أنها وقعت منهم جميعا . وإذن فإذا كان وجوده معهم من شأنه تغيير وصف الجريمة أو تشديد عقوبتها في ذاتها فانهم يعاملون على هذا الاعتبار أى كما لو كان هو الآخر معاقبا، لأن الإعفاء من العقوبة خاص به ولا يستفيد منه غيره . ومتى كان الأمر كذلك فإن السرقة تكون جنائية بمقتضى المادة ٣١٣ عقوبات ولو كان واحد أو اثنان من فاعليها معفيين من العقاب بناء على المادة ٣١٢ المذكورة وتوقع العقوبة المقررة فيها على كل من لا يتمتع بالإعفاء .

وحيث إنه لما كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الطاعن قد اتفق مع ولدى المحنى عليه على سرقة ماله ودخلوا منزله لهذا الغرض بواسطة نقب أحدثوه فيه، وكان أحد الولدين يحمل بندقية أخذها من الطاعن وصعد بها إلى السطح ثم أطلقها على والده وهو نائم في الحوش عند ما شعر باستيقاظ زوجته فأرداه قتيلا — لما كان هذا هو الثابت فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذ اعتبرت واقعة الشروع في هذه السرقة جنائية وعاملت الطاعن على هذا الأساس فعثمتا ظرفا مشددا للقتل الذى اقترنت به .

وحيث إن محصل الوجه الثانى أنه لا دليل على واقعة الشروع فى السرقة المذكورة سوى اعتراف ولدى المحنى عليه فى التحقيق والنقب الذى وجد فى المنزل . ولما كان ولدا المحنى عليه قد تناقضا فى أقوالهما ولم يصرا على اعترافهما وكان وجود النقب لا يدل على قصد السرقة إذ قد يكون الغرض منه ارتكاب جريمة أخرى فانه لا يمكن الاستناد إلى هذين الدليلين فى القول بثبوت الواقعة المذكورة .

وحيث إن لمحكمة الموضوع ، بما لها من حرية مطلقة فى تقدير الوقائع والأدلة ، أن تأخذ فى قضائها بما تطعن إليه من أقوال المتهمين والشهود سواء ما صدر منها فى التحقيق أو فى الجلسة وأن تعتمد على الأدلة المادية والعناصر الأخرى القائمة فى الدعوى متى اطأنت إليها ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك ، ما دامت المقدمات التى أوردتها فى حكمها من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها . ولما كانت المحكمة قد استخلصت استخلاصا سائفا من أقوال المتهمين فى التحقيق ومن النقب الذى وجد فى منزل المحنى عليه ومن ظروف الدعوى وقرائن الأحوال أن الطاعنين قد دخلوا المنزل للسرقة بواسطة النقب فان ما يثيره الطاعن فى وجه الطعن لا يقبل منه .

وحيث إن مؤدى الوجه الثالث أن الأدلة التى اعتمدت عليها المحكمة فى قضائها بإدانة الطاعن بالاشتراك فى جناية القتل ليس من شأنها أن تؤدى إلى هذه النتيجة . وحيث إن الحكم المطعون فيه قد استند فى القضاء بإدانة الطاعن بالاشتراك فى القتل إلى ضبط البندقية التى استعملت فى ارتكاب الجريمة فى منزله وإلى اعترافه بأن هذه البندقية سامت إليه من الطاعن الأول القتال فى ليلة الحادث بحالة مريبة وإلى تعزف الكلب البوليسى عليه بأنه صاحب البندقية وإلى أقوال الطاعن الأول فى التحقيق بأنه محببه إلى منزل المحنى عليه حيث وقع الحادث ، وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى إدانة الطاعن بالاشتراك فى جناية القتل المرفوعة بها الدعوى عليه . ولما كان الأمر كذلك فان مجادلة الطاعن على الصورة الواردة بوجه الطعن لا تقبل منه إذ لا يكون لها من معنى سوى محاولة فتح باب المناقشة فى وقائع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيما مما لا شأن لمحكمة النقض به .

(٥٧٩)

القضية رقم ١٠٦٦ سنة ١٥ القضائية

بلاغ كاذب . التبليغ عن الوقائع الجنائية . حق الناس . لا تصح معاقبتهم عنه واقتضاء تعويض منهم إلا إذا كانوا قد تعمدوا الكذب فيه . القضاء بالبراءة في هذه الجريمة . اقتضاء التعويض في هذه الحالة لا يكون إلا على أساس الإقدام على التبليغ عن تسرع وعدم تردّدون مبرر . القضاء برفض التعويض على أساس عدم ثبوت بعض التهم المبلغ عنها وعدم تحقق جميع العناصر القانونية في البعض الآخر . أى من هذين الأساسين يكفى لتبرير ذلك . (المادة ٢٦٤ ع = ٣٠٥)

إذا كانت المحكمة حين قضت برفض طلب التعويض عن البلاغ الكاذب قد أسست ذلك على عدم ثبوت بعض التهم ، وعلى عدم تحقق جميع العناصر القانونية في البعض الآخر، فإن أيًا من هذين الأساسين يكفى لتبرير قضائها . لأن التبليغ عن الوقائع الجنائية حق للناس بل هو واجب مفروض عليهم ، فلا تصح معاقبتهم عليه واقتضاء تعويض منهم عنه إلا إذا كانوا قد تعمدوا الكذب فيه . أما اقتضاء التعويض مع القضاء بالبراءة في هذه الجريمة فلا يكون إلا على أساس الإقدام على التبليغ باتهام الأبرياء عن تسرع وعدم تردّدون أن يكون هناك لذلك من مبرر .

(٥٨٠)

القضية رقم ١٠٧٩ سنة ١٥ القضائية

تزوير . القول بأن التغير المدعى مفضوح لا يخفى على أحد . يجب التمسك به أمام محكمة الموضوع . لا تقبل إثارة لأول مرة لدى محكمة النقض .

إن القول بأن التغير الذى حصل فى الأوراق المرفوعة بها دعوى التزوير مفضوح لا يخفى على أحد ولا يمكن أن يخدع به أحد - هذا القول لا تقبل إثارته لدى محكمة النقض إذا لم يكن حصل التمسك به أمام محكمة الموضوع . فانه ما دامت المحكمة قد أدانت المتهم بالتزوير فهى تكون قد اعتبرت أن التغير الذى ارتكبه من شأنه أن يضر بالغير .

جلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٤٥

برئاسة حضرة صاحب السعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : جندي عبد الملك بك
وأحمد محمد حسن بك وأحمد علي علوية بك وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٥٨١)

القضية رقم ٩٠٤ سنة ١٥ القضائية

بلاغ كاذب . القصد الجنائي في هذه الجريمة . عناصره : العلم بكذب الوقائع ونية الإضرار بالمبلغ
في حقه . يجب أن يعني الحكم ببيان هذا القصد بعنصره .

(المواد ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ ع = ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥)

إنه ، طبقا لصريح نص القانون في المواد ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ ع ، يشترط
لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجنائي عالما بكذب الوقائع
التي بلغ عنها ، وأن يكون أيضا قد أقدم على تقديم البلاغ مشويا السوء والإضرار
بمن بلغ في حقه . ولذلك فانه يجب أن يعني الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة
ببيان هذا القصد بعنصره . فاذا كان ما أورده الحكم في هذا الصدد ، مع كفايته
في بيان أن المتهم كان يعلم بكذب البلاغ ، ليس كافيا في بيان أنه كان ينوي السوء
بالمبلغ في حقه والإضرار به ، إذ لم تؤكد فيه المحكمة ثبوت ذلك ، ولم تثبت فيه
على القول الذي يحققه ، كما هو معترف به في القانون ، فان هذا الحكم يكون قد
قصر في إثبات توافر هذا العنصر . وبذلك لا يكون القصد الجنائي متوافرا للإثبات
في الحكم .

(٥٨٢)

القضية رقم ٩٠٨ سنة ١٥ القضائية

إثبات . دليل الإدانة . لا يشترط أن يكون مباشرة شاهدا بذاته على الحقيقة . يكفي أن يكون مؤدبا
إلى ثبوت الحقيقة ولو بناء على عملية منطقية .

إن القانون لا يشترط في الأدلة التي تقام عليها الأحكام أن تكون مباشرة ،
أي شاهدة بذاتها ومن غير واسطة على الحقيقة المطلوب إثباتها ، بل يكفي أن
يكون من شأنها أن تؤدي إلى تلك الحقيقة بعملية منطقية تجريها المحكمة .

(٥٨٣)

القضية رقم ١٠٩٦ سنة ١٥ القضائية

اشترك . عدم تكتونه إلا من أعمال إيجابية . أعمال التحريض والاتفاق لا تكون الاشتراك إلا إذا كانت سابقة على تنفيذ الجريمة . أعمال المساعدة لا تعد اشتراكا إلا إذا كانت سابقة أو معاصرة للجريمة . لا اشتراك بأعمال لاحقة للجريمة . اتحاد نية الشركاء على ارتكاب الفعل المتفق عليه . هذه النية أمر داخلي قضائي . حرية القاضي الجنائي في استمداد عقيدته من أي مصدر شاء هذا الحالات الاستثنائية . له أن يستدل على الاشتراك بطريق الاستنتاج وأن يستنتج حصول التحريض من أعمال لاحقة للجريمة .

إنه لا جدال في أن الاشتراك في الجريمة لا يتكون إلا من أعمال إيجابية ولا ينتج أبدا عن أعمال سلبية ؛ كما لا جدال في أن أعمال التحريض والاتفاق لا تكون الاشتراك المعاقب عليه إلا إذا كانت سابقة على تنفيذ الجريمة ، وأن أعمال المساعدة لا تعد اشتراكا إلا إذا كانت سابقة أو معاصرة للجريمة ؛ وإذن فلا اشتراك بأعمال لاحقة للجريمة . إلا أن مما تجدر ملاحظته أن الاشتراك بالاتفاق إنما يتكون من اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ، كما أن الاشتراك بالتحريض قد لا يكون له مظهر خارجي يدل عليه . وإذا كان القاضي الجنائي ، فيما عدا الحالات الاستثنائية التي قيده القانون فيها بنوع معين من الأدلة ، حرا في أن يستمد عقيدته من أي مصدر شاء فإن له ، إذا لم يتم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو ما شاكل ذلك ، أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه ، كما له أن يستنتج حصول التحريض أو الاتفاق أو المساعدة على الجريمة من أعمال لاحقة لها .

(٥٨٤)

القضية رقم ١١٠٠ سنة ١٥ القضائية

استئناف . معارضة . إعلان التهم بالجلسة المحددة لنظر معارضة لا لشخصه ولا في محله بل في مواجهة وكيل النيابة . الحكم الصادر عليه غيابيا في المعارضة . استئناف . يبدأ من يوم عليه وبمما يصدر الحكم عليه . متى كان إعلان المعارض لحضور الجلسة التي حددت لنظر المعارضة المرفوعة منه لم يكن لشخصه أو في محل لإقامته فإن الحكم الصادر عليه غيابيا في المعارضة

لا يكون صحيحا . وميعاد استئناف هذا الحكم لا يبدأ من يوم صدوره ، كما هو الشأن بالنسبة إلى سائر الأحكام التي تصدر في المعارضة حضوريا أو غيابيا . وذلك لأنه ما دام المحكوم عليه لم يكن قد علم بالحكم ولا بيوم صدوره لعدم إعلانه بالجلسة فإنه يجب ألا يحاسب إلا على أساس علمه رسميا بصدور الحكم . وإذن فإذا كان المتهم قد أعلن في مواجهة وكيل النيابة فإن الحكم بعدم قبول الاستئناف المرفوع منه عن الحكم الذي صدر عليه غيابيا في المعارضة على أساس أنه رفع بعد الميعاد المقرر للاستئناف محسوبا من يوم صدور الحكم ، يكون قد أخطأ .

المحكمة

وحيث إن الطاعن يتسك في طعنه بأنه لم يعان لأية جلسة من الجلسات التي نظرت فيها المعارضة المرفوعة منه ، كما أنه لم يعلن بالحكم الذي صدر في المعارضة باعتبارها كأنها لم تكن ، ولذلك فإن ميعاد الاستئناف المقرر له لا يبدأ من يوم صدور ذلك الحكم بل من اليوم الذي يثبت فيه رسميا علمه به ، ولا يؤثر في ذلك أن الطاعن أعلن في مواجهة النيابة للجلسة التي صدر فيها الحكم ، لأن المقصود بالإعلان أن يعلم المتهم رسميا باليوم الذي تحدد لنظر المعارضة ، ولأن الإعلان للنيابة لا يصح أن يترتب عليه أثر إلا جواز الحكم على المتهم غيابيا على أساس أن المعارضة التي يرفعها عن الحكم الغيابي تكفل رفع الضرر عنه . يضاف إلى هذا أن الطاعن كان ولا يزال محبوسا على ذمة قضايا مواد مخدرة ، فيكون التحزى عنه في المكان الذي كان يقطنه قبل الحبس باطلا ، ويكون إعلانه بالنيابة مع ثبوت اعتقاله في السجن باطلا كذلك . هذا ولما كانت الطاعن قد أعلن بالسجن في ٨ يناير سنة ١٩٤٥ فاستأنف في اليوم التالي فإن استئنافه يكون مرفوعا في الميعاد المقرر بالقانون .

وحيث إن واقع الحال هو أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بالاشتراك في اختلاس وحكم عليه ابتدائيا في غيبته بالعقوبة ، فعاوض ، وبجلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٤٤ حكم في غيبته بتأييد الحكم المعاوض فيه ، وقالت المحكمة عنه إنه

لم يحضر رغم إعلانه قانوناً ، وإن الحكم المعارض فيه صحيح لأسبابه ، وتبين من أوراق الدعوى التي اطلعت عليها هذه المحكمة في سبيل تحقيق الطعن أن الطاعن أعلن بجلسة ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٤ بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٤٤ لوكيل النيابة لعدم الانتهاء إليه أو إلى محل سكنه ، ولما استأنف الطاعن الحكم الصادر في المعارضة حكم بعدم قبول استئنافه شكلاً ، ولم تقل المحكمة في ذلك إلا : " أن الحكم المستأنف صدر في ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٤ ، ولم يستأنفه المتهم إلا في يوم ٩ يناير سنة ١٩٤٥ ، فيكون الاستئناف بعد الميعاد وغير مقبول شكلاً . وحيث إن الدفاع عن المتهم ذهب إلى أنه سبق أن قبض عليه لاتهامه في إحراز مخدرات ، وأنه كان محبوساً في ميعاد الاستئناف وقد تعززت المحكمة عن ذلك من النيابة ، فتبين أن هذا الدفاع غير صحيح " .

وحيث إنه متى كان المعارض لم يعلن لشخصه أو في محل إقامته بالحضور في الجلسة التي حددت لنظر المعارضة المرفوعة منه في الحكم النهائي ، فإن الحكم الصادر عليه غيابياً في المعارضة لا يكون صحيحاً . وإن في ميعاد استئناف هذا الحكم إذا كان ابتدائياً لا يبدأ من يوم صدوره كما هو الشأن بالنسبة إلى سائر الأحكام التي تصدر في المعارضة حضورياً أو غيابياً ما دام المحكوم عليه لا علمه به ولا بالتالي يوم صدوره بسبب عدم إعلانه مما يجب معه أن لا يحاسب إلا على أساس علمه رسمياً بصدور الحكم عليه .

وحيث إنه متى تقرّر ذلك ، وكان الطاعن لم يعلن بجلسة المعارضة لشخصه أو في محله ، بل أعلن في مواجهة وكيل النيابة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ إذ قضى بعدم قبول الاستئناف المرفوع منه عن الحكم الذي صدر عليه غيابياً في المعارضة على أساس أنه رفع بعد الميعاد المقرّر للاستئناف محسوباً من يوم صدور الحكم .

جلسة ٤ يونيه سنة ١٩٤٥

برئاسة حضرة صاحب السعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : جندي عبد الملك بك وأحمد محمد حسن بك وأحمد بك وعلوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٥٨٥)

القضية رقم ٣٠٩ سنة ١٥ القضائية

(أ) شهود - إعلان المتهم شهود نفى - حضور واحد منهم - قول المحامي عن المتهم إنه متنازل عن شهادته - إبداء الدفاع - سؤال المحكمة المتهم عن طلباته وأوجه دفاعه التي يرى هو إبداءها - تمسك المتهم بطلب سماع شهوده - اعتراض النيابة على سماع الشهود بعد المرافعة - الحكم بإدانة المتهم دون سماع الشهود - خطأ - تنازل المحامي عن سماع الشهود - لا يهم - المتهم هو صاحب الشأن الأول فيجب الفصل فيما يسديه من الطلبات بغض النظر عن مسلك المدافع عنه بشأن ما يطلبه .

(ب) قض وإبرام - قض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم السبب المذكور - يقتضى تقضه بالنسبة إلى باقي الطاعنين معه مادامت الواقعة الجنائية المتهمون هم فيها واحدة .

١ - إذا كان قد ورد في أوراق الدعوى ومحاضر الجلسات أن المتهم أعلن شهود نفى له بالحضور أمام المحكمة بجلسته المرافعة ، فحضر واحد منهم الجلسة الأولى التي نظرت بها الدعوى ولم يحضر الباقيون وقال المحامي الحاضر معه إنه متنازل عن شهادة من حضر ، ثم بعد أن أدى المحامون دفاعهم عن جميع المتهمين في جلسة تالية سألت المحكمة ذلك المتهم عن طلباته فتمسك بطلب سماع شهوده وطلب محاميه سماع أقوال شاهدين ثم عاد فقال إنه متنازل عن طلبه ، واعتضت النيابة على سماع شهود النفي بعد إبداء المرافعة ، فإن المحكمة إذا حكمت بإدانة المتهم دون أن تسمع شهوده تكون قد أخطأت وبنت قضاءها على إجراءات باطلة . إذ متى أعلن المتهم بجنابة شهود نفى له طبقاً للقانون فإنه يكون له أن يطلب سماعهم ويكون على المحكمة أن تنجيبه إلى طلبه . ولا يؤثر في ذلك عدم التمسك بسماع الشهود قبل المرافعة وإبداء أوجه المدافعة ، مادامت المحكمة نفسها هي التي رأت بعد سماع مرافعة المحامي في الدعوى أن تسأل المتهم المسائل أمامها عن طلباته وأوجه دفاعه التي يريد هو إبداءها ، مما مفاده أنها هي لم تر أن فرصة سماع الشهود قد ضاعت

عليه . ولا يهم ما جاء على لسان المحامى من التنازل عن الشهود ، إذ المتهم ، وهو صاحب الشأن الأول فى الدعوى المقامة عليه ، متى أبدى بلسانه طلبا من الطلبات المتعلقة بالدعوى فيجب الفصل فيه بنقض النظر عن مسلك المدافع عنه بشأن هذا الطلب .

٢ -- إن نقض هذا الحكم بالنسبة لهذا المتهم للسبب المذكور يقتضى نقضه بالنسبة إلى باقى الطاعنين معه فيه . فإن وحدة الواقعة التى اتهموا فيها جميعا وما قد تجزئ إليه إعادة المحاكمة بالنسبة لهذا المتهم أو تنتهى إليه تقتضى ، تحقيقا للعدالة على الوجه الأكمل ، أن تكون إعادة المحاكمة بالنسبة إلى جميع المتهمين فى الواقعة الجنائية الواحدة المتهمين هم فيها .

المحكمة

وحيث إن الطاعن الأول ينعى فيما ينعاه على المحكمة أنها أخطأت . وذلك لأنه أعلن شهود نفى له بالطريق الذى رسمه القانون . ثم تمسك فى الجلسة بسماع شهادتهم وأصر المدافع عنه أيضا من جانبى على سماعهم ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب ولم تذكر عنه شيئا فى حكمها .

وحيث إن الوارد فى أوراق الدعوى ومحاضر الجلسات هو أن الطاعن الأول أعلن شهود نفى له بالحضور أمام المحكمة بجلسته المرافعة ، وأن واحدا من هؤلاء حضر فى الجلسة الأولى التى نظرت فيها الدعوى ولم يحضر الباقون وقال المحامى إنه متنازل عن شهادته ، وأنه بعد أن أبدى المحامون عن المتهمين دفاعهم فى جلسة تالية سألت المحكمة الطاعن الأول فتمسك بطلب سماع شهوده ، وأن الحاضر عنه طلب سماع أقوال كل من محمد مختار ومحمد أحمد زيدان ولكنه عاد وقال إن هذين الشاهدين من نافلة القول ومتنازل عنهما واعتضت النيابة بعسد ذلك على سماع شهود النفى بعد إبداء المرافعة .

وحيث إنه متى أعلن المتهم بيمينية شهود نفى له طبقا للقانون فإن له أن يطلب سماعهم وعلى المحكمة أن تجيبه إلى طلبه . ولما كان هذا مقرا فإن المحكمة حين

أصدرت حكمها بإدانة الطاعن وزميله دون أن تسمع شهوده تكون قد أخطأت وبنت قضاها على إجراءات باطلة مما يقتضى نقض الحكم . ولا يقلل من ذلك عدم التمسك بسماع الشهود قبل المرافعة وإبداء أوجه المدافعة مادامت المحكمة نفسها قد رأت بعد سماع مدافعة المحامى فى الدعوى أن تسأل المتهم المسائل أمامها عن طلباته وأوجه دفاعه التى يريد هو إبداءها مما مفاده أنها لم ترهى أن فرصة سماع الشهود قد ضاعت عليه . كما لا يقلل منه أيضا ما جاء فى المحضر على لسان المحامى من التنازل عن الشهود، فإنه بصرف النظر عما أبداه المحامى أمام هذه المحكمة وأصر عليه فى صدد هذا التنازل من عدم صدوره منه أصلا وما قاله تأكيدا لذلك من أن اعتراض النيابة فى نهاية الجلسة على سماع الشهود بعد المرافعة يتنافى مع القول بسبق حصول أى تنازل عنهم منه — بصرف النظر عن هذا فإن المتهم وهو صاحب الشأن الأول فى الدعوى المقامة عليه متى أبدى بلسانه طلبا من الطلبات المتعلقة بالدعوى وجب الفصل فيه بغض النظر عن مسلك المدافع عنه بشأن هذا الطلب .

وحيث إنه بناء على ما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك سواء بالنسبة إلى الطاعن الأول وإلى باقى الطاعنين معه فإن وحدة الواقعة التى اتهموا كلهم فيها وما قد تجرّ لإليه إعادة المحاكمة بالنسبة إلى الطاعن الأول أو تنتهى إليه بقتضى تحقيقا للعدالة على الوجه الأكمل أن تكون إعادة المحاكمة بالنسبة إلى جميع المتهمين فى الواقعة الجنائية التى اتهموا فيها ماداموا كما هى الحال هنا قرروا الطعن فى الحكم مع من قبل طعنه .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى جميع الطاعنين وذلك من غير حاجة للبحث فى باقى أوجه الطعن .

(٥٨٦)

القضية رقم ٨٨٦ سنة ١٥ القضائية

نقض وإبرام . محكمة استئنافية . استئناف من المسؤول عن الحقوق المدنية . قضاها باستبعاد القضية من الرول حتى يدفع الرسم . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز . يجب عليها متى ثبت لها أن الرسم دفع فضلا أن تحصل فى الاستئناف .

مادامت المحكمة الاستئنافية لم تفصل في الاستئناف المرفوع من المسؤول عن الحقوق المدنية بل استبعدته من الرول حتى يدفع الرسم فإنها، متى ثبت لها أن الرسم دفع فعلا، يكون عليها أن تفصل في الاستئناف. وإذن فإن قضاءها باستبعاد القضية من الرول لا يحوز الطعن فيه بطريق النقض، لأن قضاءها بهذا ليس فصلا في موضوع الدعوى المدنية ولا هو منه المحصورة.

(٥٨٧)

القضية رقم ٩٢٩ سنة ١٥ القضائية

قض وإبرام. أسباب الطعن. تقديمها إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه حتى في حالة منح الطاعن مهلة. هو الأصل. امتناع هذا القلم من قبول الأسباب في الميعاد. إرسالها في ذات اليوم إلى قلم كتاب محكمة النقض بواسطة البريد. وصولها بعد الميعاد. قبول الطعن شكلا.

الأصل في تقديم أسباب الطعن أن يكون إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ولو كان ذلك في الأجل الذي تحدده محكمة النقض عند عدم ختم الحكم في الميعاد القانوني. فإذا كان الطاعن قد تقدم بأسباب الطعن في الميعاد إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم، فامتنع هذا القلم عن قبولها، فبإدراكه هو إلى إرسالها في ذات اليوم بطريق البريد إلى قلم كتاب محكمة النقض ولكنها وصلت بعد الميعاد، ولم يكن للطاعن شأن بهذا التأخير فإن الطعن يكون مقبولا شكلا.^(١)

(٥٨٨)

القضية رقم ١٠٢٢ سنة ١٥ القضائية

(١) مواد مخدرة. طيب. وصفه المختدر الرئص. حقه في ذلك. القصد من وصف المختدر تسهيل التعامل للذمن. يجري عليه حكم القانون أسوة بغير الناس. (ب) إثبات. استخلاص القاضى الحقيقة التي قال بها من أدلة معروضة عليه. لا يصح أن يقال عنه إنه قضى بعلمه.

١ — للطبيب أن يصف المختدر للرئص إذا كان ذلك لازما لعلاجيه. وهذه الإجازة مرجعها سبب الإباحة المبني على حق الطبيب في منازلة مهنته بوصف

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضا في الحكم الصادر في القضية رقم ٩٢٨ سنة ١٥ القضائية بهذه الجلسة.

الدواء، مهما كان نوعه، ومباشرة إعطائه للرضى . لكن هذا الحق يزول وينعدم قانوناً بزوال علته وانعدام أساسه . فالطبيب الذى يسعى استعمال حقه فى وصف المخدرات فلا يرى من وراء ذلك إلى علاج طبي صحيح بل يكون قصده تسهيل تعاطى المخدرات للمدمنين عليها يجرى عليه حكم القانون العام أسوة بسائر الناس .

٢ — إن استخلاص النتائج من المقدمات هو من صميم عمل القاضى . فإذا كانت الحقيقة التى قال بها مستخلصة استخلاصاً سائفاً من الأدلة المعروضة عليه فلا يصح أن يقال عنه إنه قضى بعلمه .

(٥٨٩)

القضية رقم ١٠٣٤ سنة ١٥ القضائية

شروع فى قتل . تقدير العوامل التى أدت إلى وقف الفعل الجنائى وغيبية أثره . موضوع . استخلاص المحكمة من الوقائع أن المتهمين أطلقوا على الجنى عليهما معيارين بقصد قتلها ولكن قصدهما خاب لعدم إحكامهما الرماية . لا معقب عليهما فى ذلك .

إن تقدير العوامل التى أدت إلى وقف الفعل الجنائى أو خبئية أثره متعلق بالوقائع ولا رقابة فيه لمحكمة التقض على قاضى الموضوع . فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من القرائن وسائر أدلة الثبوت فى الدعوى أن المتهم وزميله أطلقا على الجنى عليهما عدة أعبرة نارية بقصد قتلها ولكن قصدهما خاب لظرف خارج عن إرادتهما ، وهو عدم إحكام الرماية ، فإنها بذلك تكون قد فصلت فى أمر موضوعى لا معقب عليهما فيه .

(٥٩٠)

القضية رقم ١٠٥٢ سنة ١٥ القضائية

إثبات . غيبة الأمانة . العقود المذكورة فى المادة ٣٤١ عقوبات . المحكمة الجنائية مقيدة فى إثباتها بأحكام القانون المدنى . دفع المتهم بأن المدعى بالحق المدنى قرأ أنه إنما سلم إليه العقد محمل الدعوى ليستبدل به غيره مما مفاده أن العقد أصبح ملكاً للتم . يتعين على المحكمة عند الإدانة أن ترة على هذا الدفع . (المادة ٢٩٦ ع = ٣٤١)

إن المحكمة الجنائية فيما يتعلق بإثبات العقود المذكورة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الخاصة بخيانة الأمانة تكون مقيدة بأحكام القانون المدنى . فإذا كان المتهم قد دفع بأن المدعى بالحقوق المدنية ذكر في التحقيق بأن العقد محل الدعوى إنما سلم إليه ليستبدل به غيره ، مما مفاده أن العقد صار ملكا له فلا يصح اعتباره مختلصا إياه ، فإنه يكون من المتعين على المحكمة ، إذا رأت إدانته ، أن ترد على دفاعه ، وإلا كان حكمها قاصرا .

(٥٩١)

القضية رقم ١٠٨٠ سنة ١٥ القضائية

تقضى وإبرام . حكم أودع مخطوما قلم الكتاب قبل انقضاء ثلاثين يوما من النطق به . طلب إبطاله بمقولة إنه كان يجب أن يتم ختمه وإيداعه قبل إقفال دور الانقضاء التالى عملا بالمادة ٥١ شكل . لا يصح . حكم بالإعدام . حساب مدة الثلاثين يوما . لا يصح أن يكون من تاريخ قرار المحكمة بإحالة الأوراق إلى المفتى . هذا القرار ليس من شأنه أن يقيد المحكمة في شيء فلا يصح اعتباره حكما يبتى به الفصل في الدعوى .

متى كان الحكم قد أودع قلم الكتاب موقعا عليه قبل انقضاء ثلاثين يوما من النطق به ، وهى المدة التى جرى قضاء محكمة التقضى في تأويل القانون على اعتبارها حدا أقصى لوجوب تحرير الأحكام والتوقيع عليها ، فلا يصح طلب إبطاله بمقولة إنه صادر من محكمة الجنايات وإنه يجب أن يتم ختمه وإيداعه قلم الكتاب قبل إقفال دور انقضاها التالى ، بناء على ما جاء في المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات . فإن الشارع حين أورد ذلك مع ما أورده من وجوب التوقيع على الحكم في ظرف ثمانية أيام من النطق به ، لم يقصد أن يرتب على مخالفته أى بطلان . ثم إنه فيما يتعلق بالحكم الصادر بالإعدام لا يصح أن يكون حساب مدة الثلاثين يوما ابتداء من تاريخ قرار المحكمة بإحالة الأوراق إلى المفتى ، إذ هذا القرار لا يقصد به إلا استطلاع رأى المفتى في أمر المتهم ، وليس من شأنه قانونا أن يقيد المحكمة في شيء بعد أن يرد إليها الرأى ، بل للمحكمة - سواء لما يبيده المفتى أو لأى سبب

آخر يبدو — أن تحكم في الدعوى على مقتضى ما ينتهي إليه رأيها، مما لا يصح معه بحال اعتباره حكما صادوا في الدعوى انتهى به الفصل فيها .

(٥٩٢)

القضية رقم ١٠٨٩ سنة ١٥ القضائية

اختلاس أموال أميرية . تسليم الأموال إلى المتهم بصفته واختلاسه إياها . تحقق الجريمة . عدم قيدها بدفاته أو عدم إعطائه وصولات بها أو تحصيل الحكومة إياها مرة أخرى . كل ذلك لا تأثير له في قيام الجريمة . العبرة بتسليم المال ، أميرا أو خصويا ، إلى المتهم أو وجوده في عهده .

(المادة ٩٧ ع = ١١٢)

إن جنائية الاختلاس المعاقب عليها بالمادة ١١٢ ع تحقق متى كانت الأموال قد سلمت إلى المتهم بصفته ، ولو كان لم يقيدها في دفاته أو لم يعط وصولات لمن سلموها إليه ، أو كانت الحكومة حصلتها مرة أخرى من هؤلاء على أساس أنها لم تصل خزائنها . ذلك بأن المادة المذكورة تأخذ بالعقاب "كل من تجارى من مأمورى التحصيل ... انخ على اختلاس أو إخفاء شيء من الأموال الأميرية أو الخصوصية التي في عهده ... انخ أو اختلس شيئا من الأمتعة المسلمة إليه بسبب وظيفته ... انخ" ، وهي بنوعها هذا قد سوت بين الأموال الأميرية وبين الخصوصية ، وجعلت العبرة بتسليمها إلى المتهم أو وجودها في عهده بسبب وظيفته .

(٥٩٣)

القضية رقم ١٠٩٩ سنة ١٥ القضائية

(أ) مواد مخدرة . إحرار . استخلاص المحكة اتفاق المتهم مع أخيه على جلب المواد المخدرة وأنه عين تسلم الطردين المرسلين إليه مع أنه كان يعلم بأنهما يحويان مواد مخدرة . تحقق جريمة الإحرار . القبض على المتهم قبل أن يتمكن من فتح الطردين ويتم قراءة الكتاب الوارد بشأنهما . لا يمنع من تحقق الإحرار .

(ب) قوة الشيء المحكوم فيه . تبرئة المتهمين جميعا ابتدائيا . استئناف النيابة بالنسبة لأحدهم . إدانته استئنافيا . لا يعتبر تناقضا . الحكم الابتدائي في هذه الحالة لا تكون له قوة الشيء المحكوم به بالنسبة إلى غير من لم يستأنف ضدهم .

- ١ — متى كان الحكم قد استخلص استخلاصا سائفا من الظروف والأدلة التي أوردها أن المتهم كان على اتفاق سابق مع أخيه على جلب المواد المخدرة، وأنه حين تسلم الطردين المرسلين إليه منه كان يعلم بأنها يحويان مواد مخدرة، فإن جريمة الإحراز تكون متوافرة الأركان في حقه . ولا يمنع من ذلك القبض عليه قبل أن يتمكن من فتح الطردين ويتم قراءة الكتاب الوارد بشأنهما .
- ٢ — مادام الطاعن كان متبها مع آخرين في جلب مواد مخدرة وإحرازها فإن برأئتهم كلهم ابتدائيا ثم إدانة واحد منهم استثنافيا ببناء على استئناف النيابة بالنسبة إليه وحده — ذلك لا يصح عده تناقضا متى كانت الإدانة مبنية على أسباب مؤدية إليها . لأن الحكم الابتدائي في هذه الحالة لا يمكن أن تكون له قوة الشيء المحكوم به بالنسبة إلى غير من لم يستأنف ضمتهم .

(٥٩٤)

القضية رقم ١١١٠ سنة ١٥ القضائية

مواد مخدرة . تدبير المتهمين جلب المواد المخدرة من الخارج . تسلمهم إيها ونقلها بالفعل إلى سيارة لهم . استماتهم بعد ذلك ببعض رجال الجيش البريطاني . إبلاغ رجال الجيش سلطة البوليس وطلب هذه إليهم التظاهر بقبول المساعدة حتى يتمكن من ضبط أفراد العصابة . هذا لا يرفع عن المتهمين المسؤولية وقع منهم . لا يقبل منهم القول بأن ما وقع منهم كان بناء على تدخل البوليس أو تحريضه .

متى كانت المحكمة قد بينت في حكمها أن المتهمين هم الذين دبروا جلب المواد المخدرة من خارج البلاد، وأنهم حين علموا بوصولها خفوا لتسليمها ونقلوها بالفعل إلى سيارة لهم ، فإن ما يكون من استماتتهم في ذلك ببعض رجال الجيش البريطاني على ظن أن هؤلاء سيعاونونهم في الجريمة بتسهيل دخول هذه المواد إلى البلاد ، وإبلاغ هؤلاء سلطة البوليس ، وطلب هذه السلطة إليهم التظاهر بقبول المعاونة حتى يتمكن من القبض على أفراد العصابة — ذلك ليس فيه ما يرفع مسؤولية المتهمين عما وقع منهم عن طوعية واختيار تنفيذًا لمقصدهم من العمل على جلب المخدرات ثم وضع يدهم عليها إثر وصولها . ولا يصح القول بأن ذلك إنما وقع منهم بناء على تدخل من البوليس أو تحريض منه .

(٥٩٥)

القضية رقم ١١٢٠ سنة ١٥ القضائية

(أ) فاعل . اتفاق المتهمين على قتل المجنى عليه . ضرب أحدهما إياه بالعصا قاصدا قتله . إطلاق
الآثر عليه بقصد قتله عيارا ناريا أصابه فتوفى . الضارب بالعصا هو أيضا فاعل .
(ب) نقض وإبرام . حكم . إيداعه قلم الكتاب موقعا عليه قبل انقضاء اليوم الثلاثين . الإدعاء
بأن إيداعه إنما كان بعد انتهاء الموظفين من عملهم اليوم وانصرافهم من المحكمة في اليوم
الثلاثين . ذلك لا تأثير له . هذا القول لا يكون له تأثير إلا إذا كان الإجراء المطلوب عمله
في قلم الكتاب لم يتم . نظام تقرير أوقات العمل ليس معناه . منع الموظفين من العمل في غير
الأوقات المقررة .

١ — إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهمين اتفقا على قتل المجنى
عليه فلما أبصره قادمًا في الطريق انقضوا عليه ، وضربه أحدهما بالعصا ، وأطلق
عليه الآخر عيارا ناريا أصابه فتوفى من هذه الإصابة ، فإن الضارب بالعصا يكون
هو أيضا فاعلا في جناية قتل المجنى عليه ولو أن الوفاة لم تحدث من الضرب
الذى أوقعه .

٢ — متى كان الحكم قد أودع قلم الكتاب موقعا عليه قبل انقضاء الثلاثين
يوما على النطق به فلا يصح طلب إبطاله بمقولة إن هذا الإيداع إنما كان بعد انتهاء
الموظفين من عملهم وانصرافهم من المحكمة في اليوم الثلاثين . فإن ذلك لا تأثير له ،
إذ إقفال قلم الكتاب أو عدم إقفاله لا يهم البحث فيه إلا إذا كان الإجراء المطلوب
عمله في قلم الكتاب لم يتم . أما إذا كان قد تم بالفعل فلا يهم إذا كان تمامه حصل
في الوقت المقرر لعمل الموظفين في مكاتبهم أو بعده ، لأن نظام تقرير أوقات لعمل
الموظفين ليس معناه بالبداهة منعهم من العمل في غير الأوقات المقررة بل معناه
فقط عدم إلزامهم بأن يعملوا في غير تلك الأوقات .

(٥٩٦)

القضية رقم ١١٢٣ سنة ١٥ القضائية

وصف التهمة . إحالة المتهم إلى المحكمة بتهمة ضرب أفضى إلى الموت . معاقبته على أساس أنه تسبب
في القتل بعدم احتياجه دون لفت الدفاع إلى ذلك . خطأ . متى يكون الحكم أن تمّدل في حكمها وصف
التهمة ؟
(المادتان ٣٧ و ٤٠ تشكيل)

إذا كان المتهم قد أحيل إلى محكمة الجنايات بتهمة ضربه المجهن عليها ضرباً لم يقصد منه قتلها ولكنه أفضى إلى موتها فغيرت المحكمة التهمة وعاقبته على أساس أنه تسبب في القتل بعدم احتياطه وتحوزه من غير أن تلفت الدفاع إلى ذلك، فإنها تكون قد أخطأت بإسنادها إليه واقعة لم ترد في الإحالة . وكان الواجب عليها إذا كانت تلك الواقعة مما شمله التحقيق أن تجرى هذا التعديل في الجلسة بمواجهة الدفاع، كما هو مفهوم المادة ٣٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات، أما أن تجرى التعديل في الحكم بعد الفراغ من سماع الدعوى فإن ذلك منها يبطل حكمها . لأن التعديل على هذا الوجه لا يكون إلا في حالة تغيير وصف الأفعال المرفوعة عنها الدعوى وما شاكل ذلك من الأحوال التي نصت عليها المادة ٤٠ تشكيل والتي ليس من شأن التغيير فيها الإضرار بالدفاع أو خدعه .

جلسة ١١ يونيه سنة ١٩٤٥

برئاسة حضرة صاحب السعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : جندي عبد الملك بك وأحمد محمد حسن بك وأحمد علي طلبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٥٩٧)

القضية رقم ٤٨ سنة ١٥ القضائية

تعويض . زوج طلق زوجته طلاقاً رجعياً - استخلاص المحكمة استخلاصاً سائفاً من تصرفاته معها بعد الطلاق أنه لا يستحق تعويضاً قبلها عن واقعة الزنا التي انتهت بها . المناقشة في نوع الطلاق الذي وقع وأثاره القانونية . لا محل لها ما دام البحث مقصوراً على التعويض .

إذا كانت المحكمة قد استخلصت من وقائع الدعوى وظروفها أن المدعى بالحقوق المدنية لا يستحق قبل زوجته المطلقة طلاقاً رجعياً تعويضاً ما عن واقعة الزنا التي انتهت بها ورفضت بها الدعوى عليها، على أساس أنه هو الذي بتصرفاته معها بعد الطلاق الذي أوقعه عليها قد كشف عن قصده الأكيد في الانفصال عنها نهائياً وأطلقها من قيود الزوجية وأقالها من كل تبعاتها، فإن تقرير المحكمة ذلك هو في حدود سلطتها في تقدير وقائع الدعوى . وإذا كان ما أوردته في حكمها مما

استخلصت منه ذلك مؤذبا إليه ومسوغا لما قضت به من رفض دعوى التعويض،
بفرض النظر عن نوع الطلاق الذى وقع وآثاره القانونية، إذ النتيجة واحدة
ولو كان الطلاق لم يحصل، فإن المجادلة فى هذا الصدد لا تقبل أمام محكمة النقص
ما دام البحث مقصورا على التعويض.

المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل فى أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهمين
من جريمة الزنا ورفض الدعوى المدنية قبلهما على أساس انفصام رابطة الزوجية
بالطلاق الذى أوقعه الطاعن على زوجته المتهمة الأولى وعدم توافر القصد الجنائى
لديهما، قد أخطأ. لأن المقرّر فى مذهب الإمام أبى حنيفة أن الطلاق الرجعى
لا يزيل الملك والحل بل تبقى الزوجية قائمة على الرغم من حصوله وتكون المطلقة
مطالبة بالأمانة والإخلاص لزوجها مستحقة للعقاب إن فارقت إثما. ولأن المتهمة
الأولى لا يمكن أن تجهل ما تقضى به أحكام الشريعة الإسلامية التى عقد الزواج
بموجبها من أن المطلقة طلاقا رجعيا تظل زوجة إلى انقضاء العدة. وفضلا عن ذلك
فإن الحكم لم يأت بأسباب خاصة تبرر رفض الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعن.

وحيث إنه يستفاد مما أورده الحكم المطعون فيه من أسباب أن المحكمة
استخلصت استخلاصا سائقا من طرد الطاعن للتهمة الأولى على إثر الطلاق الذى
أوقعه عليها حتى اضطرت للإقامة فى مسكن خاص بها فى معزل عنه، ومن مقاضاته
لها فى دعوى مدنية وجهها إليها قبل أن يقع الحادث بزمان غير قصير وأعلنها فيها
باسمها منسوبة إلى عائلتها ومجردة من اسمه هو يطلب الحكم ببطلاق عقد الحية السابق
صدوره إليها وبراءة ذمته من المبالغ التى التزم بدفعها إليها والتى اشترط لاستحقاقها
قيام الزوجية بينهما ما دام قد طلقها قبل حلول مواعيد دفعها — استخلصت
المحكمة من تصرف الطاعن مع زوجته على هذا النحو أنه لا يستحق قبلها تعويضا ما
على أساس أنه قصد فى الواقع بطلاقها أن ينفصل عنها نهائيا وأن يتركها وشأنها،
فطردها من بيته وتركها تقيم وحدها فى منزل آخر استأجرته هى ووضعت عليه لوحة

باسمها الخاص . ثم إنه لما رفع عليها الدعوى المدنية جرّدها من كل ما يدل على أنها زوجته . ولما كان هذا قد يفيد أن المدعى بالحقوق المدنية فيما يختص به هو قد حلل زوجته بالطلاق الذى أوقعه عليها من كل قيود الزوجية ، وكانت المحكمة قد قدرته على هذا الاعتبار ، وكان تقديرها فى حدود سلطتها لتعلقه بوقائع الدعوى ، وكان هذا منها من شأنه أن يؤدى إلى رفض دعوى التعويض بنقض النظر عن نوع الطلاق الذى أوقعه المدعى على زوجته وآثاره القانونية لأنه يؤدى إلى هذه النتيجة ولو كان أى طلاق لم يحصل — لما كان ذلك فان المجادلة التى يشيرها الطاعن فى هذا الصدد لا تقبل منه لدى محكمة النقض مادام الكلام مقصورا على التعويض الذى يطلبه المدعى لنفسه .

(٥٩٨)

ال قضية رقم ١٠٧٦ سنة ١٥ القضائية

تفتيش . قبض صحيح . التفتيش الذى يجرىه من خول القبض يكون صحيحا . إثبات الحكم أن القبض وقع صحيحا والتفتاه مع ذلك عن الدليل المستمد من التفتيش الذى أجرى عقب القبض . خطأ .
لأنه كلما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذى يرى من خول القبض لإجراؤه على المقبوض عليه صحيحا . لأن التفتيش فى هذه الحالة يكون لازما ، ضرورة أنه من وسائل التوق والتحوط الواجب توفيرها أمانا من شر المقبوض عليه إذا ما حستته نفسه ، ابتغاء استرجاع حريته ، بالاعتداء بما قد يكون معه من سلاح على من قبض عليه . وكون التفتيش من مستلزمات القبض يقتضى أن كل ما يؤخذ القبض فالتفتيش يؤخذ حتما مهما كان سبب القبض أو الغرض منه . وإذن فإذا كان الحكم مع ما أثبتته من أن القبض على المتهم وقع صحيحا قد التفت فى قضائه عن الدليل المستمد من التفتيش الذى وقع على إثر القبض فإنه يكون خاطئا .

(٥٩٩)

القضية رقم ١١٣٣ سنة ١٥ القضائية

نقض وإيرام . قانون إصابات العمل . القول بأن بعض أحكامه متعلقة بالنظام العام جائز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض . محله .

إن القول بأن بعض أحكام قانون إصابات العمل متعلقة بالنظام العام فيصح التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض لا يكون له محل إلا إذا كانت الواقعة، كما أثبتتها محكمة الموضوع، تبرر إعمال النص المتمسك بمحكمه .

(٦٠٠)

القضية رقم ١١٣٧ سنة ١٥ القضائية

إثبات :

(أ) تموض الحكم لواقعة بيع الشيء المسروق وشراؤه باعتبارها عنصرا من عناصر الأدلة في صدد جريمة السرقة . لا يصح القول بأنه كان على المحكمة أن تتبع طرق الإثبات المقررة في القانون المدني لإثبات العقود .

(ب) حكم . قول الطاعن من الشاهد إنه حصل أقواله عن طريق استراق السمع . إيراد هذه الأقوال في الحكم على سبيل تعزيز الأدلة التي اعتمدت عليها المحكمة . لا يقدر في حكمها .

١ — إذا كان الحكم لم يتعرض لواقعة بيع المسروق وشراؤه إلا باعتبارها عنصرا من عناصر الأدلة المعروضة بالجلسة في صدد جريمة السرقة ، ثم قال كلمته في حقيقة هذه الواقعة بما لا يتجاوز مقتضيات الدعوى المطلوب من المحكمة الفصل فيها ولا خصوصياتها ، ولم يكن يتعرض للواقعة المذكورة باعتبارها عقدا مدنيا يطلب أحد طرفيه إثباته في حق الآخر ، فإنه لا يصح القول بأنه كان على المحكمة أن تتبع طرق الإثبات المقررة في القانون المدني لإثبات العقود .

٢ — إذا كانت المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على أقوال الشاهد الذي يقول الطاعن عنه إنه حصلها عن طريق استراق السمع ، وإنما هي أوردت تلك الأقوال على سبيل تعزيز الأدلة الأخرى التي اعتمدت عليها ، فذلك لا يقدر في صحة حكمها .

المحكمة

وحيث إن مبنى أوجه الطعن : (أولا) أن كلتا المحكمتين الخ .
 (وثانيا) أن محكمة الموضوع قد اعتمدت في إدانة الطاعن على قول المتهم الأول بأنه اتفق معه على شراء الككان بمبلغ مائة جنيه من غير أن يقدم دليلا كتابيا على ذلك سواء بالنسبة إلى هذا الاتفاق أو بالنسبة إلى مبلغ العشرين جنيها الذي يدعى تسليمه للطاعن تخالفت بهذا القانون ، لأن المسألة ليست تجارية والطاعن مزارع وبيع حاصلات زراعته . كذلك أخطأت المحكمة في اعتمادها على أقوال على محمد على مع أنها نتيجة استراق السمع ، والقانون لا يعتبر الدليل الذي يكون مبنيا على وسائل غير مشروعة أو متافية للأدب .

وحيث إنه لا محل لما يشيره الطاعن في طعنه . فالحكم المطعون فيه لم يتعرض لواقعة البيع والشراء التي يشير الطاعن إليها باعتبارها عقدا مدنيا يطلب أحد الطرفين فيه إثباته في حق الآخر حتى كانت تطالب المحكمة — كما يقول الطاعن — باتباع طرق الإثبات المقررة في القانون المدني لإثبات العقود بل تعرض لها كمنصر من عناصر الأدلة المعروضة بالجلسة في صدد جريمة سرقة فقال كلمته في حقيقتها بما لا يتجاوز ولا يصح أن يتجاوز حاجيات الدعوى المطلوب من المحكمة الفصل فيها ولا خصوصياتها ، فلم يكن إذن هناك إلزام باتباع طرق إثبات معينة في شأنها .
 أما عن استراق السمع فإن المحكمة لم تبين قضاؤها بصفة أصلية على شهادة الشاهد الذي يتحدث الطاعن عنه بل أقامته على أدلة علة ولم تأت بأقوال الشاهد إلا من قبيل تعزيز تلك الأدلة .

(٦٠١)

القضية رقم ١١٤٠ سنة ١٥ القضائية

بادع كاذب . المحاكمة على هذه الجريمة تصبح ولو لم يحصل أى إجراء قضائى بشأن الأمر المبلغ عنه .
 (المادة ٢٦٤ ع ٣٠٥)

إن المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات تنص على أن من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد يستحق العقوبة ولو لم تقم دعوى بما أخبر به . وهذا مفاده أن المحاكمة

على جريمة البلاغ الكاذب لا تتوقف على اتخاذ أى إجراء قضائى بشأن الأمر المبلغ عنه . فليس من اللازم أن يكون ثبوت عدم صحة البلاغ بحكم نهائى براءة المبلغ ضده أو بقرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى قبله أو بأمر حفظ ، بل تكون الدعوى مقبولة ويحكم فيها ولو لم يحصل أى تحقيق قضائى بشأن الأمر المبلغ عنه .

(٦٠٢)

القضية رقم ١١٤٨ سنة ١٥ القضائية

دفاع شرعى . هذا الدفاع لا يكون إلا لمنع اعتداء . تمكن المتهم على إثراء اعتداء عليه بالفأس من أتراعها من المعتدى ثم ضربه بها . هذا منه اعتداء معاقب عليه وليس دفاعا .

(المواد ٢٠٩ - ٢١٥ ع ٢١٥ - ٢٤٥ - ٢٥١)

إن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما شرع لدفع العدوان . ففى كانت الواقعة ، كما هى ثابتة بالحكم ، أن المتهم على إثراء اعتدى عليه المجنى عليه بالفأس قد تمكن من أتراعها منه فصار أعزل لا يستطيع متابعة اعتدائه ، ثم ضربه هو بالفأس ، فإن هذا منه يعد اعتداء معاقبا عليه ، ولا يصح فى القانون عقده دفاعا .

(٦٠٣)

القضية رقم ١١٥٥ سنة ١٥ القضائية

نصب . عرض المتهم تذكريتين من تذاكر الملاهى على شخصين لشرائهما باعتبار أنهما صالحتان للاستعمال . ما وقع منه فى سبيل التأثير عليهما لا يبدو الكذب المجرد من أى مظهر خارجى . التذكريتان لم يكن حصل فيهما أى تغيير بعد استعمالهما . المكان الذى حصل فيه بيعهما لم يكن من شأنه أن يلحق فى روع المشتري ثقة خاصة فى البائع . لا عقاب .

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم صادف المجنى عليهما فى الطريق العام وعرض عليهما شراء تذكريتين من تذاكر الملاهى باعتبار أنهما صالحتان للاستعمال مع أنهما سبق استعمالهما ، وكان كل ما وقع منه فى سبيل التأثير فيهما لشراء التذكريتين لا يبدو الكذب المجرد من أى مظهر خارجى يؤيده ، فلا عقاب . وخصوصا إذا كانت التذكريتان لم يحصل فيهما أى تغيير بعد استعمالهما ، والمكان الذى حصل فيه بيعهما لم يكن من شأنه أن يلحق فى روع المشتري ثقة خاصة فى البائع .

جلسة ١٤ يونيه سنة ١٩٤٥

برئاسة حضرة صاحب السعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : جندي عبد الملك بك وأحمد محمد حسن بك وأحمد علي علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٦٠٤)

القضية رقم ١١٣٥ سنة ١٥ القضائية

استئناف . محكمة استئنافية . حكمها بعدم الاختصاص بنظر الدعوى لأن الواقعة جنائية . لا يجوز إذا كان الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده . الحكم بعدم الاختصاص في هذه الصورة . خطأ . هذا الحكم يتعين قبول الطعن فيه . (المادة ١٨٩ تحقيق)

إن المادة ١٨٩ فقرة ثانية من قانون تحقيق الجنايات صريحة في أنه لا يجوز للمحكمة الاستئنافية إذا كان الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده أن تحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لكون الواقعة جنائية . فإذا قضت المحكمة في مثل هذه الحالة بعدم الاختصاص فإن حكمها يكون خاطئاً . وإذا كان هذا الحكم من شأنه أن ينهي الخصومة أمام جهة الحكم ، لأن الدعوى من اختصاص محكمة الجناح وحدها ، ومحكمة الجنايات لا اختصاص لها بنظرها على مقتضى القانون بغض النظر عن حقيقة وصفها ، فانه يكون من المتعين قبول هذا الطعن ونقض الحكم .

(٦٠٥)

القضية رقم ١١٤١ سنة ١٥ القضائية

(أ) إذن تفتيش . الخطأ في اسم الشخص المراد تفتيش منزله . متى لا يتدبر ؟
(ب) إثبات . دليل . لا يشترط أن يكون مباشراً .
(ح) نقض وإيرام . تحدثت المحكمة في حكمها عن سبق الحكم على المتهم في جريمة مماثلة . عدم إيجاباً أحكام المود عليه . أخذه فقط شيء من الشدة في حدود العقوبة المقررة للجريمة التي وقعت منه . لا يطقن في حكمها أن يكون المتهم قد سبق رد اعتباره .

١ — مادام الإذن الصادر من سلطة التحقيق بتفتيش منزل على أساس أنه قد يكون به شيء متعلق بجريمة وقعت قد عين فيه هذا المنزل بالذات بالجهة الواقع بها فانه يكون صحيحاً بغض النظر عن شخص المتهم وحقيقة اسمه . وعلى أن حقيقة اسم المتهم لا تهم في صحة الإجراء الذي اتخذ في حقه ، لأن الوقوف على هذه

الحقيقة لا يكون، بحسب الأصل، إلا عن طريق صاحب الاسم نفسه . ومن ثم فالخطأ في الاسم ليس من شأنه أن يبطل الإجراء متى كان الشخص الذى اتخذ في حقه هو هو بعينه المقصود به .

٢ — لا يشترط في الدليل، مهما كان نوعه، أن يكون مباشرا، أى شاهدا بذاته على الحقيقة المطلوب إثباتها، بل يكفي أن تستخلص منه ساطة الحكم تلك الحقيقة بعملية منطقية تجريها متى كان هو يى عليها عن طريق غير مباشر .

٣ — إذا كانت المحكمة حين تحدثت عن سبق الحكم على المتهم بجرمة مماثلة لم تعده عائدا ولم تعامله بمقتضى أحكام العود، كما هو معترف به في القانون، بل قالت فقط إنها تأخذه بشيء من الشدة في حدود العقوبة المقررة للجرمة التي وقعت منه والمؤكدول إليها هي تقديرها بالنسبة إليه، فهذا منها سليم ولو كان المتهم قد سبق رة اعتباره إليه .

جلسة ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٥

براسة حضرة صاحب السادة سيد مصطفى باشارئيس المحكمة وبحضور حضرات : محمد كامل مرسي بك ويحلى عبد الملك بك ومحمد الحقى الجزائرلى بك وأحمد لى طوبة بك المستشارين .

(٦٠٦)

القضية رقم ١٤٤٠ سنة ١٥ القضائية

نقض وإبرام :

- (أ) طعن . يجب لقبوله أن يكتب به تقرير في قلم الكتاب أو في السجن إن كان رافعه معتقلا .
- التعلل بخالفة ذلك بأن إدارة السجن والنيابة العامة لم تحكما طالب الطعن من عمل التقرير .
- عله أن يكون الطعن جائزا في ذاته فيكون على محكمة النقض أن تقبل الطعن شكلا .
- (ب) حكم عسكري . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوزولو من جهة قضائه في الاختصاص .
- السلطة القائمة على الأحكام العرفية ووزير العدل هما وحدهما المختصان في القضاء العسكري
- بوظيفة محكمة النقض في القضاء العادى .
- (المادة ٢٣١ تحقيق)

١ — يجب بصريح نص المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات لقبول الطعن بطريق النقض أن يكتب به تقرير في قلم الكتاب أو في السجن، إن كان

رافعه معتقلا . والتعلل لمخالفة ذلك بأن إدارة السجن والنيابة العامة لم تمكنا طالب الطعن من عمل التقرير لا يكون محل اعتبار إلا في الأحوال التي يكون فيها الطعن جائزا في ذاته ، فان محكمة النقض في هذه الأحوال يكون لها ، بل عليها ، أن تمكن طالب الطعن من استعمال حقه فيه تقبل منه الطعن شكلا ، أو بعبارة أعم يمكنه ، بكل ما لها من سلطة ، من عمل التقرير الذي يتطلبه القانون ، ثم تنظر في طعنه . أما إذا كان الطعن غير جائز أصلا فالتامع الامتناع عن قبول التقرير من جانب الموظفين المسؤولين عن الدفاتر المعسنة لإثبات القرارات يكون له ما يبرره . ولا يكون في وسع محكمة النقض إلا أن تفزهم عليه وإلا كان عملها عبثا ليس منه غرض صحيح يرجى .

٢ - إن أي حكم يصدر من المحاكم العسكرية لا يكون ، بصريح المادة ٨ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية ، قابلا للطعن بأية طريقة من الطرق المعروفة في القانون ، عادية كانت أو غير عادية . وذلك لأن السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ووزير العدل هما وحدهما ، بمقتضى النص المذكور ، المختصان في القضاء العسكري ، بالقيام بوظيفة محكمة النقض في القضاء العادي من مراقبة صحة إجراءات المحاكمة وتطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة التهمة . وإذن فالطعن بطريق النقض في الحكم العسكري ولو من جهة قضائه بالاختصاص غير جائز .

الوقائع

بتاريخ ٩ من أغسطس سنة ١٩٤٥ ورد على محكمة النقض والإبرام بطريق البريد من حضرة الأستاذ على بدوي بك المحامي تقرير بأسباب الطعن بالنقض في الحكم الصادر من المحكمة العسكرية العليا بتاريخ ٣٤ و ٢٨ من يولييه سنة ١٩٤٥ ضد محمود عيسوي عوض الله في القضية رقم $\frac{٢٧٢}{١٨١}$ عسكرية عليا السيدة سنة ١٩٤٥ والقاضي برفض الدفع الفرعي المقدم من الدفاع وباختصاص المحكمة العسكرية العليا بنظر القضية وفي الموضوع بمعاقبته بالإعدام . وهذا نص التقرير المذكور :

”محكمة النقض والإبرام — الدائرة الجنائية — تقرير بأسباب الطعن بالنقض“

”في الحكم الصادر من المحكمة العسكرية العليا بتاريخ ٢٤ و ٢٨ يولييه سنة ١٩٤٥“

”ضد محمود عيسوي عوض الله في القضية رقم $\frac{٢٧٣}{١٨١}$ — عسكرية عليا السيدة سنة ١٩٤٥“

”والقاضي برفض الدفع الفرعي المتقدم من الدفاع وباختصاص المحكمة العسكرية“

”العليا بنظر القضية وفي الموضوع بمعاقبته بالإعدام . اتهمت النيابة العمومية“

”الطاعن بأنه في مساء يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ الموافق ١١ ربيع أول“

”سنة ١٣٦٤ بالقاهرة: (أولا) قتل دولة أحمد ماهر باشا عمدا مع سبق الإصرار“

”والترصد بأن أطلق عليه أعية نارية من مسدسه. (ثانيا) شرع في قتل الصاغ“

”إسماعيل أبو العزم أفندي مساعد قومندان حرس البرلمان عمدا مع سبق“

”الإصرار أثناء تأدية وظيفته وبسببها بوصفه من مأورى الضبطية القضائية“

”وفي سبيل تنفيذ الأمر العسكري رقم ٤٦٣ انخلص باحراز السلاح. (ثالثا) شرع“

”في قتل حضرة الأستاذ سعد اللبان عمدا مع سبق الإصرار. (رابعا) أحرز سلاحا“

”ناريا (مسدسا) وذخائرا مما يستعمل فيه بغير ترخيص. وبعد التحقيق أحواله النيابة“

”إلى المحاكمة أمام المحكمة العسكرية العليا تطبيقا لمواد قانون العقوبات والقانون“

”رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ انخلص بنظام الأحكام العرفية المعتل بالقانونين رقم ٢٣“

”لسنة ١٩٤٠ ورقم ٨١ لسنة ١٩٤٠ والمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩“

”بإعلان الأحكام العرفية والمادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٣٨٢“

”والمادتين ٢ و ٣ من الأمر العسكري رقم ٣٨٩ والمادة الأولى من القانون“

”رقم ٨ لسنة ١٩١٧ انخلص بإحراز وحمل السلاح والمادة الأولى من الأمر“

”العسكري رقم ٤٦٣ المعتل بالأمر العسكري رقم ٥٧٤، وقد تقدم الدفاع عن المتهم“

”في جلسة المحاكمة بتاريخ ١٠ يولييه سنة ١٩٤٥ بدفع بعدم اختصاص المحكمة العسكرية“

”بنظر القضية وعرضه في المرافعة بالأدلة المستمدة من نصوص القانون ومن وقائع“

”القضية . فقررت المحكمة ضم الدفع الفرعي للموضوع. وبعد انتهاء المرافعات قضت“

”المحكمة في جلسة الثلاثاء ٢٤ يولييه سنة ١٩٤٥ برفض الدفع وباختصاص المحكمة“

“العسكرية بنظر القضية، وفي الموضوع بحالة القضية إلى فضيلة المفتي وحددت”
 “للمفتي بالحكم جلسة السبت ٢٨ يولييه سنة ١٩٤٥. وفي هذه الجلسة قطعت بقوابة”
 “الإعدام. ثم أخذ المحكوم عليه إلى سجن مصر العمومي. منذ يوم ٢٧ يولييه”
 “سنة ١٩٤٥ كتب المحامي عن الطاعن إلى حضرة مأمور سجن مصر كتابا طلب منه”
 “فيه أن يمكن محمود عيسوي عوض الله من التقرير أمامه بالطعن بالنقض في الحكم”
 “الذي قضت به المحكمة برفض الدفع وإحالة الأوراق إلى المفتي، وفي الحكم”
 “بالمقوابة التي يقضى بها تبعا لذلك. وقد أرسل هذا الكتاب موسى عليه وبعلم”
 “ووصول وثابت استلامه في السجن بتاريخ ٢٨ يولييه سنة ١٩٤٥ من علم الوصول”
 “المرفق بهذا التقرير مع نص ذلك الكتاب وإيصال التسجيل. وفي مساء يومى”
 “٣١ يولييه وأول أغسطس سنة ١٩٤٥ اتصل حضرة مأمور السجن بمحامي الدفاع”
 “تليفونيا في منزله وأخبره بأن المحكوم عليه طلب منه يوم السبت ٢٨ يولييه بعد”
 “النطق بحكم الإعدام التقرير بالطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحكمة”
 “العسكرية ضده وأن يقيد هذا التقرير في الدفتر الخاص بذلك. فلم يسع المأمور”
 “إلا أن يبلغ هذا الطلب وكتاب المحامي الموصى عليه إلى سعادة النائب العام وبأنه”
 “وردت إليه تعليقات شفهية من النيابة بعدم قيد التقرير بالطعن في الدفتر.”
 “وأخبره أخيرا بأن الطاعن قد أضرب عن تناول الطعام بسبب ذلك من يوم”
 “السبت ٢٨ يولييه وبأنه يسعى في الحصول على إذن بمقابلة المحامي بالطاعن”
 “في السجن. وبعد انتقال المحامي إلى الإسكندرية أرسل إلى مأمور السجن”
 “خطابا مسجلا في يوم ٤ أغسطس سنة ١٩٤٥ يطلب منه فيه تأييد حديثه التليفوني”
 “كتابة عما تم في موضوع كتابه الأول. وطلب الطاعن التقرير بالطعن. وصورة”
 “الكتاب وإيصال التسجيل مرفقان بهذا. وفي يوم الاثنين ٦ أغسطس”
 “سنة ١٩٤٥ حضر محامي الدفاع إلى سجن مصر بناء على برفقة وردت إليه من والد”
 “الطاعن بأن السجن كلفه بإخطاره لمقابلة الطاعن وتحادث المحامي مع حضرة”
 “مأمور السجن في مكتبه، وأطلعه المأمور على صورة الخطاب الذي أبلغ به إلى”

"سعادة النائب العام تصمم المحكوم عليه على التقرير بالظعن أمامه في الأحكام"
 "الصادرة عليه من المحكمة العسكرية . ومذكور في نص الخطاب أن الطاعن وعد "
 "بتقديم أوجه الظعن في ظرف ثمانية عشر يوما وهو مرسل للنائب العام برقم ٤٩ ، "
 "وبتاريخ ٢٨ يولييه سنة ١٩٤٥ ، ومقيد بدفتر المراسلات بالسجن بهذا الرقم "
 "وهذا التاريخ . وقد أطلع المأمور المحامي على هذا القيد بالدفتر كذلك . ولما "
 "طلب المحامي من حضرة المأمور بعد ذلك إفادته بكتاب من السجن بما تقدم "
 "فكان يعد المدة بعد المدة ثم لا يفي بما وعد . وبناء على ما تقدم يعتبر التقرير "
 "بالظعن بالنقض قائما ومقبولا كما يدل عليه دفتر السجن ومراسلته السابق ذكرها "
 "إلى سعادة النائب العمومي . ولحكمة النقض أن تأمر باحضارهما للاطلاع عليهما "
 "كما تأمر بسماع شهادة مأموري السجن في ذلك وهما حضرا فريد بك شكري "
 "وشفيق بك جاد الله . والظعن بالنقض موجه إلى الحكم برفض الدفع وباختصاص "
 "المحكمة العسكرية بنظر القضية لكونه حكما مخالفا للقانون . وإلى الحكم القاضي "
 "بقبولة الإعدام لكونه تبعا لذلك حكما باطلا لصدوره من محكمة غير مختصة . "
 "ويرجع هذا كله إلى أن جرائم القتل والشروع فيه التي طرحت أمامها ليست بجرائم "
 "عسكرية وإنما هي من اختصاص محكمة الجنايات العادية دون غيرها . فإذا "
 "رأت النيابة ورأت معها المحكمة العسكرية أنها جرائم عسكرية تختص المحكمة "
 "العسكرية بنظرها لقيام ظرف قانوني يجعلها كذلك ويميز نزاعها من القضاء العادي "
 "بما فيه من الضمانات القضائية المختلفة ، فإن من حق محكمة النقض وهي "
 "المهيمنة على تطبيق القانون في إجراءاته ومبادئه أن تفصل في هذا النزاع القانوني "
 "إذا رفع إليها . وقد طلب الدفاع بالأمر (يوم الثلاثاء ٧ أغسطس سنة ١٩٤٥) "
 "من القلم الجنائي للمحكمة العسكرية العليا شهادة بعدم ختم الحكم الصادر منها إلى "
 "يوم تقديم الطلب . وبعد ذلك بنحو نصف ساعة علم الدفاع من سعادة رئيس "
 "المحكمة العسكرية أنه أشر على هذا الطلب بارفاقه بأوراق القضية . وفيما يلي أسباب "
 "الظعن مجمل : (أولا) إن الفقرة الثانية من المادة الأولى من الأمر العسكري

”رقم ٣٨٢ التى تحيل بعض الجرائم العادية إلى اختصاص المحاكم العسكرية لا تنطبق“
 ”على إصابة الصباغ إسماعيل أبو العزم أفندى مساعد قومندان حرس البرلمان“
 ”نظرا لأن جريمة الشروع فى القتل ليست من ضمن الجرائم المنصوص عليها“
 ”فيها . ولأنه حتى على فرض ورودها فى النص فلم تتوفر فعلا جريمة الشروع“
 ”فى قتل الصباغ ، وإنما هى إصابة عرضية لم يقصد بها قتله أو منعه من ضبط“
 ”المتهم . بل إنه على فرض توفر قصد القتل فإن المجنى عليه لم يكن فى سبيل“
 ”تنفيذ الأمر العسكرى رقم ٤٦٣ الخاص بإحراز السلاح ولم يكن يعلم أنه يحمل“
 ”سلاحا غير مخصص به . (ثانيا) إن الارتباط بين جرمي القتل وإحراز“
 ”السلاح وهو الارتباط الذى يتطلبه نص المادة ٢ من الأمر العسكرى رقم ٣٨٩“
 ”لا قيام له . لأن الثابت من أقوال المتهم فى صحيفة ٨ وصحيفة ١٠٥ التى“
 ”تأيدت بأقوال والده صحيفة ١٢ وأقوال الأستاذ حسن ذو الفقار زميله“
 ”فى المكتب صحيفة ٦٣٧ وأقوال أحد خصومه مصطفى حسبو فى ملحق أمام“
 ”نيابة قويسنا لم ينسخ ، أنه اشترى السلاح المضبوط منذ عامين قبل الحادث“
 ”للدفاع عن نفسه ضد خصوم له ، لا لارتكاب جريمة القتل التى وقعت ،“
 ”أو على الأقل لم يثبت بالدليل القاطع أن الثراء كان يفرض ارتكابها . وجريمة“
 ”إحراز السلاح جريمة مستمرة تعتبر جريمة واحدة حتى يحكم فيها بالعقوبة .“
 ”والجريمة الواحدة إنما ينظر فى تحديد الغرض منها إلى اليوم الذى وقعت فيه .“
 ”لا إلى الأيام التالية له ، خصوصا أن حمل المالك سلاحه بعد ذلك ليس“
 ”إلا مظهرا من مظاهر الجريمة الوحيدة الأصلية . وهى الإحراز أو الحيازة“
 ”كمالك . (ثالثا) ثم إن جريمة إحراز السلاح جنحة عسكرية ولا يصح قانونا“
 ”ولا عقلا أن تجر الجنحة أو المخالفة العسكرية جنائية قتل مغالطة . بل العكس“
 ”هو الصحيح ، كما يستفاد من روح المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وأخيرا فإنه“
 ”من العبث اعتبار القتل جريمة عسكرية على أساس أن السلاح غير مخصص به .“
 ”وهو أساس واه لم يقيم أى دليل على صحته ولم يعترف المتهم به بل لم يسأل مطلقا“

” في التحقيق عما إذا كان مرخصا به أم غير مرخص به . فليس للحكمة أن “
 ” تفترض أنه غير مرخص به ما دامت النيابة لم تقدم أى دليل يرجح ذلك . “
 ” بل إن شهادة الأستاذ حسن ذو الفقار وكون المسدس المضبوط مرقوما دليلا “
 ” على ترجيح الترخيص به . ومن بدهيات القانون أن عبء إثبات أركان الجريمة “
 ” على النيابة، وأن المتهم مفروض أنه بريء من كل تهمة حتى يهتف بها أو يواجه “
 ” بدلائل يقطع بصحتها . بناء عليه يلتمس الطاعن من عدالة محكمة النقض والإبرام “
 ” الحكم بقبول الطعن بالنقض شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم الصادر من المحكمة “
 ” العسكرية العليا وباختصاص محكمة الجنايات العادية بنظر القضية وإعادة القضية “
 ” لنظرها من جديد أمام القضاء العادى . عن الطاعن — على بدوى المحامى — “
 ” إضاء — تحريرا في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٥ . “

وقد حدد اليوم لنظر الدعوى وفيها حضر الأستاذ على بدوى بك المحامى وترافع هو والنيابة بما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة .

من حيث إنه يجب — بصريح نص المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات —
 لقبول الطعن بطريق النقض أن يكتب به تقرير فى قلم الكاتب أو فى السجن ،
 إن كان رافعه معتقلا . ولما كان تقرير من هذا القبيل لم يكتب ، فإن هذا الطعن
 لا يكون مقبولا . ولا يغير من ذلك ما يشير الطاعن فى طعنه من أن إدارة السجن
 والنيابة العامة لم تمكّاه من تحقيق رغبته فى عمل التقرير ، فإن ذلك إن صح لا يكون
 محل اعتبار إلا فى الأحوال التى يكون فيها الطعن فى ذاته جائزا ، فإن محكمة النقض
 فى هذه الأحوال يكون لها ، بل عليها ، أن تمكن طالب الطعن من استعمال حقه فى تقبل منه
 الطعن شكلا ، أو بعبارة أصح تمكنه بكل ما لها من سلطة من عمل التقرير الذى يتطلبه
 القانون ثم تنظر موضوع طعنه . أما إذا كان الطعن غير جائز أصلا ، كما هى الحال
 فى الدعوى ، فإن الامتناع عن قبول التقرير من جانب الموظفين المسئولين عن

الدفاتر المعدّة لإثبات التقارير يكون له ما يبرره، ولا يكون في وسع محكمة النقض إلا أن تقرهم عليه، وإلا كان عملها عبثا ليس منه غرض صحيح يرجى .

وحيث إن الشارع إذ نص في المادة ٨ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ انحصار بنظام الأحكام العرفية على أن : "الأحكام التي تصدر من المحكمة العسكرية لا تقبل الطعن بأي وجه من الوجوه، على أنها لا تصبح نهائية إلا بعد إقرارها من جانب السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية . فإذا كان الحكم صادرا بعقوبة أشدّ في نوعها من الحبس أو الحبس لمدة تتجاوز السنتين فإنه لا يصبح نهائيا إلا بعد أن يتثبت وزير العدل من صحة الإجراءات التي اتبعت "، وإذ نص في المادة ٨ مكررة من القانون المذكور على أن "للسلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية الحق دائما، سواء عند إقرار الأحكام الصادرة من المحكمة العسكرية أو بعد إقرارها، في أن تخفف العقوبة أو أن تبدل بها أقل منها أو أن تحذف بعض العقوبات المحكوم بها أصلية كانت أو تبعية ... وكذلك لها بعد إقرار الحكم بالإدانة أن ترجع فيه إذا كانت الواقعة غير معاقب عليها، أو إذا وقع خطأ في تطبيق نصوص القانون، أو إذا وجد وجه من الأوجه المهمة لبطلان الإجراءات أو الحكم . وتأمّر السلطة المذكورة في أحوال عدم إقرار حكم البراءة بإعادة المحاكمة أمام هيئة أخرى غير التي أصدرت الحكم الأول ... إلخ" — إذ نص الشارع على ذلك، فقد دل في غير ما غموض : (أولا) على أن أى حكم يصدر من المحاكم العسكرية لا يكون قابلا للطعن فيه بأية طريقة من طرق الطعن المعروفة في القانون العادية كانت أو غير عادية . (وثانيا) على أن السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ووزير العدل هما وحدهما المختصان قانونا بالقيام بوظيفة محكمة النقض في القضاء العادى من مراقبة صحة إجراءات المحاكمة وتطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة التهمة . ومتى كان ذلك كذلك، وكان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة عسكرية فإن الطعن فيه أمام محكمة النقض والإبرام لا يكون جائزا بأية حال من الأحوال ولا لأى سبب من الأسباب سواء في ذلك قضاؤه بالاخصاص وقضاؤه بالعقوبة لصدرهما كليهما من المحكمة العسكرية . وحيث إنه بناء على ما تقدّم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن .

جلسة أول أكتوبر سنة ١٩٤٥

برئاسة حضرة صاحب السعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : جندى عبد الملك بك
وأحمد فتأت بك* وأحمد على طوبية بك وأحمد نهى إبراهيم بك المستشارين .

(٦٠٧)

القضية رقم ١٣٣٨ سنة ١٥ القضائية

قذف وسب . الجزية المنصوص عليها في المادة ٣٠٨ ع . يمكن لتحقيقها أن تكون العبارات
متضمنة طعنا في العرض أو خدشا لسمعة العائلة . الألفاظ التي أثبت الحكم تتضمن هذا . عدم بيان الحكم
أن قصد المتهم من توجيهها هو الطعن في العرض أو خدش سمعة العائلة . لا يعيبه .

(المادة ٢٦٥ ع = ٣٠٨)

إن كل ما يتطلبه القانون للعاقبة على القذف أو السب بالمادة ٣٠٨ عقوبات
أن تكون عبارته متضمنة طعنا في عرض النساء أو خدشا لسمعة العائلة . فمضى
كانت الألفاظ التي أثبت الحكم أن المتهم وجهها إلى المجنى عليه تتضمن في ذاتها
طعنا من هذا القبيل فلا يعيبه أنه لم يبين صراحة أن القصد من توجيه عبارات
السب إلى المجنى عليه كان الطعن في عرضه أو خدش سمعته مائلته .

جلسة ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٥

برئاسة حضرة صاحب السعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : جندي عبد الملك بك
ومحمد المفتي الجزائري بك وأحمد علي علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٦٠٨)

القضية رقم ١١٢٨ سنة ١٥ القضائية

حكم . تسببه . دعوى تعويض . الحكم ببراءة المتهم لعدم ثبوت الفعل المكون للجناية المرفوعة بها
الدعوى عليه ورفض دعوى التعويض . أسباب البراءة تكون أسبابا لرفض دعوى التعويض . الحكم
بالتعويض مع الحكم بالبراءة . محله .

إذا قضت المحكمة ببراءة المتهم لعدم ثبوت وقوع الفعل المكون للجناية المرفوعة
بها الدعوى عليه فإن أسباب البراءة في هذه الحالة تكون أسبابا للحكم برفض دعوى
التعويض . أما الحكم بالتعويض مع الحكم بالبراءة فمحله أن يكون الفعل الضار
قد ثبت وقوعه من المتهم المرفوعة عليه الدعوى المدنية .

(٦٠٩)

القضية رقم ١١٣٨ سنة ١٥ القضائية

فاعل . شريك . سرقة باكره . متهون . لا يشترط لعدم فاعلين أن يرتكب كل منهم فعل الإكراه
وفعل الاختلاس . يكفي أن يرتكب أى الفاعلين وأن تكون السرقة متفقا عليها بينهما .
(المادة ٢٧٢ ع = ٣١٥)

لا يشترط في القانون لمعاينة المتهمين في جنائية السرقة بالإكراه أن يقع من كل
منهم فعل الإكراه وفعل الاختلاس ، بل يكفي في عدهم فاعلين لهذه الجنائية أن
يرتكب كل منهم أى الفعلين ، متى كان ذلك في سبيل تنفيذ السرقة المتفق عليها
بينهم جميعا . فإذا كان الحكم قد بين ، بناء على الاعتبارات التي أوردها ، أن
المتهمين كانوا في مكان الحادث متفقين على السرقة ، وأن اثنين منهم بأمر ضارب
المجنى عليه تسميل فعل الاختلاس الذي باشره الآخرون ، فإن كلا منهم يكون فاعلا
لجريمة باعتبارها جنائية سرقة باكره ، على الرغم من أن بعضهم لم يرتكب فعل
الاختلاس وبعضهم الآخر لم يرتكب فعل التعدي على المجنى عليه .

(٦١٠)

القضية رقم ١١٤٤ سنة ١٥ القضائية

مسئولية جنائية . سيارة . التزام سائقها في سيرة الطريق الطبيعي . إصابة المجنى عليه الذي اندفع
 مارا الشارع دون أن يلاحظ قدم السيارة . نفى المسؤولية عنه . لا تترتب فيه على المحكمة .

مضى كان الحكم قد أثبت أن المتهم كان يسير بسيارته بسرعة غير عادية . لمزما
 في سيرة الطريق الطبيعي المباح له السير فيه ، وهو الجانب الأيمن من الميدان الذي
 وقعت فيه الحادثة بالنسبة إلى من يكون سائرا في اتجاهه ، وأن المجنى عليه هو الذي
 اندفع في سيرة وهو يعبر الشارع ، دون أن يتحقق من خلوه من السيارات ، ودون
 أن يلاحظ السيارة وهي مقبلة ، فاصطدم بمقدمها وسقط تحتها ، ثم نفى بناء على
 ذلك مسؤولية المتهم عن هذا الحادث ، فليس مما يعيبه أن يكون مما ذكره ردا على
 ما اعترض به الدفاع قوله إن سير المتهم في الجانب الأيسر من الطريق لأى سبب من
 الأسباب لا يجعله معظما مادام لم يتجاوز الطريق الأيمن المعدللسائرين في اتجاه واحد .

(٦١١)

القضية رقم ١١٤٥ سنة ١٥ القضائية

محكمة استئنافية . سلطتها في تقدير الواقعة المعروضة عليها . تعارض حكمها مع القضاء الابتدائي بالنسبة
 إلى من لم يرفع مقدم استئناف عن الحكم الابتدائي . لا تأثير له . مثال . متهمون في سرقة . القضاء
 ابتدائيا بادانة متهم في إخفاء الأشياء المسروقة وبراءة المتهمين بالسرقه . استئناف النيابة الحكم بالنسبة
 للحكوم عليه في الإخفاء وحده . القضاء استئنافية أيضا بادانته . لا مانع .

إذا كان الحكم الابتدائي الصادر في واقعة السرقة ببراءة المتهمين بها لعدم
 ثبوت وقوع فعل السرقة من مال المجنى عليه المعين في وصف التهمة هو هو الذي
 قضى بادانة المتهم باخفاء الأشياء المسروقة مع علمه بسرقتها ، فإن استئناف النيابة
 هذا الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم ، دون المتهمين في السرقة ، لا يمكن قانونا أن
 يتقص من سلطة المحكمة الاستئنافية في تقدير الواقعة المعروضة عليها والحكم فيها
 على أساس ما ترى هي أنه هو الحاصل من أمرها ، ولو جاء قضاؤها متعارضا مع
 القضاء الابتدائي الذي صار اتمائيا بالنسبة إلى من لم يرفع ضدهم استئناف . وهذا

التعارض لا يصبح مجال النظر إليه من ناحية مخالفة قوة الشيء المحكوم فيه ، لأنه إنما كان ضرورة اقتضاها استعمال المحكمة الاستثنائية حقها المقرر بالقانون في الفصل في الاستئناف المرفوع أمامها على اعتبار واقعة الدعوى كما كانت معروضة على محكمة الدرجة الأولى .

المحكمة

وحيث إن الطاعن يتمسك في طعنه بأنه قدّم للحكمة بتهمة إخفاء بترين ممروق ، ومحكمة أول درجة دانت على هذا الأساس بعد أن حكمت ببراءة المتهمين بالسرقة . ولما كانت النيابة العمومية لم تستأنف حكم البراءة هذا فقد تمسك الدفاع عن الطاعن أمام المحكمة الاستثنائية بأن براءته أصبحت واجبة بعد أن صار الحكم بالبراءة في السرقة نهائياً ، ولكن المحكمة أيدت إدانته وقالت إنها لا تتقيد بذلك الحكم في قضائها وأتت بأسباب جديدة لإثبات السرقة على المتهمين بها . وهذا منها خطأ إذ أن الحكم الجنائي متى صار نهائياً يعتبر عنواناً للحقيقة في حق الناس كافة ، ولا يجوز مناقشته لأى سبب من الأسباب . وفضلاً عن ذلك فلم يذكر الحكم الاستثنائي أن الطاعن اشترك في فعل الإخفاء أو ساهم فيه بعمل إيجابى بل كل ما قاله في ذلك هو أنهم وقت ضبط الواقعة كانوا يفزعون بعض البترين الذى كان بالسيارة في برميل دون أية إشارة إلى وجود الطاعن هناك وقتئذ . ومع ذلك فقد أقيم الحكم على أسباب لا أصل لها ، إذ الثابت من التحقيق وفى الحكم الابتدائى أن شركة ثورنيكروفت لم يظهر عندها سرقة من البترين الذى نقل بمعرفة السيارات التى يملكها الطاعن ولا يقودها بنفسه .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على : (١) الطاعن و (٢) عيسى السيد بدر (٣) محفوظ إبراهيم ، بأنهم : " في خلال ثلاثة شهور سابقة على تحرير المحضر في ٨ يولييه سنة ١٩٤١ بدائرة قسم بولاق : (أولاً) سرقوا كيات من البترين من متعلقات شركة الأمبوس العمومية المصرية (ثورنيكروفت) حالة كون الأول متعهد نقل البترين من شركة شل للشركة المذكورة . (وثانياً) الأول عاد لحالة الاشتباه بأن

ارتكب هذه الجريمة مع سابقة إنذاره مشبوها في ١١ نوفمبر سنة ١٩٣١. "ومحكمة أول درجة حكمت ببراءة المتهمين الثاني والثالث لعدم كفاية الأدلة وذات الطاعن وحده بجرime إخفاء بترين مسروق مع علمه بسرقة وقالت بالنسبة إليه : "إن الأمر فيما يختص بالمتهم الأول (الطاعن) يختلف عن الباقي لأنه لا نزاع في أن المتهم المذكور باعترافه أمام البوليس والنيابة ذكر أن محمد عمر الشهير بزكي أحضر إليه السيارة في يوم الحادثة وأخبره بأنها بها تصاف حوالى جالوتين أو ثلاثة ، وأن هذا التصافي يبق في العربة كتخلفات للتفريغ ، وأنه فيما هو يقوم بالتفريغ إذ اندفع فيها بترين بكثرة زائدة. وقال إنه ما كان يصرف أن تلك الكمية المضبوطة كانت بالسيارة ، وإن محمد عمر هذا سائق طرده من خدمته لإهماله وسوء خلقه ثم خدمه فأعاده لخدمته وأحضر له السيارة وفيها كمية البترين المضبوطة . وحيث إن أقوال المتهم الأول هذه قاطعة في أنه أخذ في الاستيلاء على البترين الذى كان بالسيارة وهو يعلم أنه لاحق له فيه . يستوى في ذلك أن يكون هذا البترين هو من متعلقات شركة ثورنيكروفت أو أن محمد عمر أحضره إليه على أنه من متعلقات الشركة المذكورة بقصد الإيقاع به . وحيث إن الواقعة ذات الأهمية الكبرى هى ما جاء باعتراف المتهم الأول في التحقيقات وأمام النيابة بأنه منذ شهر ونصف قبل تاريخ هذه الحادثة أحضر له محمد عمر الشهير بزكي مائة وخمسين جالونا وقال له إن العامل المختص بالتفريغ بشركة ثورنيكروفت ترك له هذا القدر بالفنطاس نظير مبلغ ٧٥٠ قرشا فدفع إليه المتهم مبلغ ٨٢٥ قرشا ، وإن ثمنها في السوق كان في هذا الوقت ١٣٥٠ قرشا ، وهذه الواقعة تدل على أنه أخفى هذا القدر من البترين مع علمه أنه مسروق من شركة ثورنيكروفت . وحيث إن الدفاع عن المتهم الأول لم يتمتض بكثير ولا بقليل لهذه الواقعة . وحيث إنه لما تقدم يكون ما ارتكبه المتهم الأول منذ شهر ونصف قبل التبليغ وفي يوم ٨ يولييه سنة ١٩٤١ مكونا بجرime إخفاء بترين مسروق مع علمه بسرقة وعناصر التهمة شملتها التحقيقات ، وأقر المتهم بها أمام البوليس والنيابة . ولذلك يتعين معاقبته بالمادة ٣٢٢ عقوبات . وحيث إن المتهم

المذكور أنذر مشبوها بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٣١ ثم ارتكب حادثة إخفاء البتزين مع علمه بالسرقة غير أن جريمة إخفاء الأشياء المسروقة لم ترد في الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٣ . ولذلك تكون الجريمة المنسوبة للأول غير متوفرة الأركان ويتعين براءته منها عملاً بالمادة ١٧٢ تحقيق جنايات .

والحكمة الاستئنافية قضت بتأييد الحكم الابتدائي وذكرت : " أن موضوع هذه الدعوى ، كما يؤخذ من مطالعة الأوراق ، يتحصل في أن الأستاذ عبد الفتاح الشلقاني بصفته متولب أعمال شركة ثورنيكروفت القضائية بلغ قلم المباحث بأن البتزين المخصص لها ينقل من السويس من شركة شل على سيارات لوري بشكل صهاريج حمولة كل منها ألف جالون تقريباً ، وهذه السيارات مملوكة لمتعهد لشركة شل المتهم (الطاعن) ومن ضمنها السيارتان رقم ٣١ حيزة ٨٧٧ الغربية . وقد حصل الاتفاق بين مالكيها وعمالها وعمال تغريغ البتزين بشركة ثورنيكروفت على طريقة تمكنهم من سرقة كميات كبيرة . وذلك بأن يستيق قائد السيارة كبية في الصهاريج بانغافه مع من يدعى محفوظ أفندي إبراهيم ومندوب شركة شل ثم يذهب قائد السيارة إلى جراج المتعهد (المتهم) الكائن بالشرابية ثم إلى مخزن بجبهة روض الفرج مملوك لصاحب مطبعة هناك ويفزع البتزين في براميل صاج ويتولى صاحب المطبعة بيعه وتقسيم ثمنه على الشركاء في الجريمة . ومأمورية محفوظ أفندي هي تسهيل المراقبة ، وذلك بإبقاء كميات من البتزين بدون تغريغ ، وعند توزيع البتزين على السيارات يعطى قائدها كميات أقل من المقرّر لها موهماً إياهم بأنه يصرف لهم الكميات المقرّرة ، وأنه قد علم بكل هذه التفاصيل من محمد أمين رئيس سائقي سيارات الشركة ، وهذا علمها بدوره لسائق كان يعمل طرف المتهم وانفصل من خدمته .

وطلب إلى قلم المباحث تحوى المسألة وقد أخذ التسلم المذكور يراقب السيارتين من وقت دخولهما إلى شركة ثورنيكروفت إلى وقت قيامهما بضعة أيام إلى أن حدث في يوم ٨ يولييه سنة ١٩٤١ أن أبلغ محمد أمين عبد الله رئيس سواقي الشركة بأنه علم من السائق زكى - وهو الذي كان في خدمة المتهم وانفصل عنه ثم أعيد

لخدمته— أن السيارة رقم ٨٧ وصلت الشركة وخرجت منها وبها كمية من البنزين . وبعد اتصال الضابط برئيسه انتقل إلى جراج المتهم حيث وجد السيارة واقفة أمامه ووجد ستة أشخاص هم عمال المتهم المذكور جارين تفريغ ما بها في برميل مسلول نصفه عند ضبط الحادث وكانت هناك براميل أخرى معدة لتفريغ الباقي وقدره مائة ونمسون جالونا وقد شهد محمد أمين عيد الله رئيس سواق الشركة بما أبلغ به من السواق زكي وما تلا ذلك من إجراءات . كما شهد محمد عمر على الشهير بزكي وهو السواق المذكور بأنه كان يشتغل طرف المتهم وقد لاحظ مرة أن السيارة التي كان يقودها يجرى تفريغ ما تبقى فيها من بنزين بواسطة عمال المتهم فسأل إبراهيم عبد الحافظ عن ذلك فأخبره أن صاحب العربية متفق مع عمال الشركة على إبقاء كميات من البنزين فيها فترك خدمته وبلغ باشسواق الشركة ثم اتفق مع الشركة على أن يحاول الالتحاق عند المتهم ثانية حتى يتمكن من إرشادها . وقد فعل وتم ضبط الحادثة على الكيفية السابقة . وقد حدث في يوم سابق للحادثة أن كان محفوظ أنفدى قد أبقى ٢٥٠ جالونا في العربية ولما سأله عما إذا كان قد قابل المتهم قبل حضوره وعلم منه بعدم حصول هذه المواجهة أفرغ الـ ٢٥٠ جالونا المذكورة . وقد سئل المتهم فقرر أنه متعهد نقل شركة شل وأن السيارتين رقم ٣١ جيزه و٨٧ غربية وثالثة مملوكة له وإن كانت رخصتها باسم شركة كافورى ، وأن السيارة رقم ٨٧ وصلت إلى الشركة حوالى الساعة ١٢ ظهرا . ولما كان سائقها متعبا فقد كلف محمد عمر على بالتوجه بها إلى جراج شركة ثورنيكروفت وقد كان نائما في منزله وقت عودته ونادى عليه قائلا إن بالعربة بنزيننا فكلف عماله بأفراغه . ولما سئل عن كيفية إبقاء السائق بنزيننا في العربية مع أنه يفترض تفريغها قال يسأل عن ذلك السائق . وسلم بما سبق أن قرره للحق شفويا من أخذه بنزيننا من السائق المذكور مقابل نقود دفعها إليه وقدرها ٨٢٥ قرشا ثم طرده له لأنه وجد العملية خطيرة وتجب دوشة دماغ . وكان قد سمع عن حكايات مثلها حصلت في الجيش الإنجليزى ثم أعاده إلى خدمته بعد إلحاح شديد . وقد أقامت النيابة الدعوى العمومية ضده

و ضد عيسى السيد ومحفوظ إبراهيم متهمه إياهم بسرقة بترين لشركة شل فقصت محكمة أول درجة براءة عيسى السيد ومحفوظ إبراهيم وأدانتهم هو عن تهمة إخفاء لاسرقة البترين . وتتلخص أسباب براءة المذكورين في أن هناك شكاً في التهمة لا حول اشتراكهما أو عدم اشتراكهما في السرقة بل حول ما إذا كانت قد حصلت سرقة إطلاقاً مستندة في ذلك إلى أن شركة ثورنيكروفت كانت تبادر إلى تبليغ البوليس كلما حضرت سيارة من سيارات المتهم فيراقبها من وقت خروجها إلى وقت انصرافها . أما في هذه المرة فقد تأخر التبليغ حوالي ساعتين حسب استنتاجها من تقرير من يدعى أحمد جوده الفزاش بالشركة ضاربة بأقوال رئيس السواقين عرض الحائط وقد ترتب على هذا التأخير أن البوليس لم يراقبها من وقت خروجها من خراج الشركة . وبذا لا يمكن الجزم بأنها خرجت من مخزن الشركة وبها بترين . وقد كان لدى سائقها محمد عمر الشهير بزكى ومن يعملون معه من رجال الشركة الوقت الكافي لوضع البترين بها بعد خروجها من المخزن حيث لا رقيب ولا شهيد . ثم تفلزت إلى بحث كبسات البترين الموجودة بالشركة ذاهبة إلى أنه لم يثبت بطريقة قاطعة وجود نقص فيها وإن سلمت بوجود خلافاً بالأرقام . هذا فضلاً عن أنه لم تقدم شكوى من السائقين بتسليمهم أقل من المقرر . أما أسباب إدانة المتهم فتتلخص فيما استخلص من أقواله بأنه أخذ في الاستيلاء على البترين الذي كان بالسيارة وهو يعلم بأنه لا حق له ، يستوى في ذلك أن يكون هذا البترين من متعلقات شركة ثورنيكروفت أو أن محمد عمر أحضره إليه على أنه من متعلقات الشركة المذكورة . وأضافت إلى ذلك أن الواقعة ذات الأهمية الكبرى هي اعتراف المتهم في التحقيقات وأمام النيابة بأنه من شهر ونصف قبل تاريخ هذه الحادثة أحضر له محمد عمر الشهير بزكى مائة وخمسين جالونا وقال له إن العامل المختص بالتفريغ في شركة ثورنيكروفت تركها له بالفتنطاس نظير ٧٥ قرشا فدفع له مبلغ ٨٢٥ قرشا مع أن ثمنها في السوق في ذلك الوقت مبلغ ١٣٥٠ قرشا وهذه الواقعة تدل على أنه أخفى هذا القدر من البترين مع علمه بأنه مسروق من شركة ثورنيكروفت ، ولهذا أدانته عن

جريمة الإخفاء لا السرقة كما سبق . وحيث إن الدفاع عن المتهم أثار تناقض هذا الحكم في قضائه براءة عيسى السيد ومحفوظ إبراهيم على أساس الشك في حصول سرقة بترين من شركة ثورنيكروفت لابل الجزم تقريبا بعدم حصول سرقة وإدانة المتهم لإخفائه بترين مسروقا من تلك الشركة عن نفس الواقعة التي نفى حصول السرقة فيها . وحيث إن هذا التناقض موجود حقا رغم قول تلك المحكمة إن المتهم كان يعلم وقت استيلائه على البترين الموجود بالسيارة بأنه لا حق له في الاستيلاء عليه ، يستوى في ذلك أنه من متعلقات ثورنيكروفت أو أن محمد عمر أحضره إليه على أنه من متعلقات الشركة المذكورة بقصد الإيقاع به . ذلك لأنه يشترط في جريمة الإخفاء قبل كل شيء أن يكون الشيء مسروقا . فإذا كان محمد عمر ومن ساعده من عمال الشركة ، كما قررت في موضع آخر ، هم الذين وضعوا البترين في التناك لجرد الإيقاع بالتهم انتفت الجريمة ، لأن البترين لا يكون في هذه الحالة مسروقا بل استعمل فقط لغرض معين هو الذي ذكرته محكمة أول درجة أي الإيقاع بالتهم . وحيث إن البحث الذي يعرض لهذه المحكمة إزاء التناقض المشار إليه هو معرفة ما إذا كانت أسباب حكم محكمة أول درجة فيما قضت به من براءة المتهمين الآخرين تقيدها لصيرورة هذا الحكم اتهائيا بالنسبة إليهما ، ومن ثم يتعين عليها القضاء براءة المتهم لرفع هذا التناقض . أم أن هذه الأسباب لا تقيدها ويجوز لها بحث وقائع الدعوى لمعرفة ما إذا كانت قد حصلت سرقة بترين لشركة ثورنيكروفت المحنى عليها في وصف التهمة أم لا — وبالتالي إمكان إسناد تهمة إخفاء هذا البترين إلى المتهم . وحيث إن المحكمة ترى أن قضاء محكمة أول درجة السابق الإشارة إليه لا يقيدها في أسبابه لما يأتي : (أولا) أن حكم محكمة أول درجة لا يعتبر حكما اتهائيا بالنسبة إلى المحكمة الاستئنافية في الوقائع المشتبكة بين ما فصلت فيه تلك المحكمة وما هو معروض عليها — فإذا فصلت محكمة أول درجة مثلا براءة متهم من تهمة لأن آخر هو المقترف لها ولم تستأنف النيابة بالنسبة لمن قضى براءته فذلك لا يقيّد المحكمة الاستئنافية إذا استبان لها أن الآخر هو البريء وأن المقترف للجريمة هو من قضى براءته أو العكس .

(ثانياً) أن المحكمة الاستئنافية وإن تقيدت بحكم محكمة أول درجة بالنسبة لمنطوق الشطر الذي لم يستأنف فيه فإنها لا تتقيد بأسبابه بالنسبة للشطر المستأنف أمامها كما إذا اتهم شخص بضرب آخر قضى ببراءته ورفض الدعوى المدنية قبله ولم تستأنف النيابة الحكم واستأنفه المدعى بالحقوق المدنية فإن المحكمة الاستئنافية حرة في بحث وقائع الدعوى للفصل فيها حتى ولو تعارض حكمها مع أسباب الحكم المستأنف القاضى بالبراءة لعدم صحة التهمة مثلاً ، وحيث إنه ، تأسيساً على ما سبق ، ترى هذه المحكمة نفسها في حل من أسباب براءة المتهمين الآخرين وذلك لمعرفة ما إذا كان قد حصلت سرقة لبتزين الشركة المحق عليها أم لا . وحيث إنها ترى أن الشك الذي قام في نفس محكمة أول درجة وذلك سواء أكان المتهمان اللذان قضت ببراءتهما قد اشتركا شخصياً في السرقة أم لا ليس له محل لما يأتي . (أولاً) إن مسألة التأخير في التبليغ مدة ساعتين ، وذلك بفرض أنها أصابت في الأخذ بأقوال فراش الشركة لتحديد الوقت دون غيره من الموظفين ، ليس بالمسألة ذات الخطر ولا سيما أنها لم تستوف بحث هذه المسألة ما دامت تتعلق عليها هذه الأهمية ، إذ ربما قبل وثبت لها أنه كان هناك عطل في المواصلات التليفونية أدى إلى هذا التأخير . (ثانياً) إنها لم تبين وجه المصلحة لدى عمال الشركة في تلفيق التهمة ضد المتهم أو غيره حتى يضعوا بتزييناً يقدر بمائة وخمسين جالونا في العربة لمجرد الإضرار بهم . وذلك لكي تكون متسقة مع النتيجة التي وصلت إليها من أنه لم تحصل سرقة بتزين في ذلك اليوم أو غيره من بتزين الشركة ، بفرض أنها تقصد إلى القول بأن عمال الشركة وقائد العربة هم الذين تبرعوا بتمن هذا البتزين وأنهم أحضروه من مكان آخر لمجرد الإيقاع بالمتهمين . ذلك مع ملاحظة أنه لا يمكنهم استرداده لأن سرقة منسوبة إلى الشركة التي لها وحدها أن تستولى عليه في حالة ثبوت التهمة . (ثالثاً) أنها لم تبين كيف يتفق القول بعدم حصول سرقة بتزين من الشركة مع الحالة التي شوهدت بمعرفة البوليس ولم تشك في صدقها من حيث تقرير عمال المتهم للبتزين الذي كان بالعربة وإعداد عدة براميل لهذا الغرض ، وهي حالة يصح أن يفترض

معها علم المتهم من قبل بما يرد من البترين لمحله بل سبق اتفاقه على ذلك . (رابعاً) القول بأن التحقيق ومراجعة الأرقام التي أجهدت نفسها فيها تدل على عدم حصول سرقة في نفس اليوم أو في الأيام السابقة مردود عليه بأن هذه الأرقام نفسها تحمل على عدم ضبط العملية لوجود خلافات أشارت إليها في بعض المواضع . وقد ترجع هذه الخلافات إلى أن الطريقة التي كانت متبعة لتغطية السرقة وهي إعطاء سائقى السيارات كميات أقل من المقرر لم لا يمكن ضبطها تماماً بحيث تغطي النقص . لا بل إن القول بأنه لم يثبت عجز في بترين الشركة في نفس يوم ضبط الحادثة قد لا يعلم تعليلاً مقبولاً لا تنتفى معه السرقة ، وهو أنه حصل في هذا اليوم صرف كميات أقل من المقرر إلى سائقي السيارات بحيث غطت هذه العملية النقص الذى نشأ عن السرقة تقريباً . (خامساً) القول بأن سائقي الشركة لم يلحظوا النقص أو لم يشتكوا منه مردود عليه بأن هذا النقص قد يكون طفيفاً ، فضلاً عن أنه لم يكن يحدث في كل يوم بحيث قد يحمله السائقون على محمل آخر فير أنه صرف لهم أقل من المقدار المخصص لهم ، ولا سيما أنه يبعد عن خاطرهم أن العامل الذى يوزع البترين مصابحة في ذلك .

وحيث إن المحكمة وقد اتهمت إلى أن هناك سرقة وقعت فعلاً فيكون دليل الثبوت على المتهم متوفراً مما أوردته محكمة أول درجة وكررتة هي من اعترافاته على الوجه المشروح آنفاً ، فضلاً عما ثبت من تفرغ البترين المسروق في محله ، وبواسطة عمله ، ويكون التناقض المشار إليه آنفاً قد انتفى ، ويتعين تأييد الحكم وعقابه أخذاً بوصف محكمة أول درجة وعملها بالمادتين ٣١٨ و ٣٣٢ عقوبات إذ لا تملك هذه المحكمة تغيير وصف التهمة إلى جريمة أشدّ وهي السرقة .

وحيث إنه لا وجه لما يشيره الطاعن في طعنه : (أولاً) لأنه لما كان الحكم الابتدائى الصادر في واقعة السرقة ببراءة المتهمين بها لعدم ثبوت وقوع فعل السرقة من مال المحنى عليه المعين في وصف التهمة هو هو الذى قضى بإدانة الطاعن بإخفاء الأشياء المسروقة مع علمه بسرقتها ، فإن استئناف النيابة هذا الحكم بالنسبة

إلى الطاعن دون باقي المتهمين معه لا يمكن قانوناً أن ينقص من سداهالة المحكمة الاستثنائية في تقدير الواقعة المعروضة عليها والحكم فيها على أساس ما ترى هي أنه هو الحاصل من أمرها ولو جاء قضاؤها متعارضاً مع القضاء الابتدائي الذي صار انتهائياً بالنسبة إلى من لم يرفع ضدهم استئناف . وهذا التعارض لا يصح بحال النظر إليه من ناحية مخالفته قوة الشيء المحكوم فيه لأنه إنما كان ضرورة اقتضاها استعمال المحكمة الاستثنائية حقها المقرر بالقانون في الفصل في الاستئناف المرفوع أمامها على اعتبار واقعة الدعوى كما كانت معروضة على محكمة أول درجة .

(وثانياً) لأن الحكم المطعون فيه حين قال بأن الطاعن أخفى البتزين المسروق من الشركة المحيى عليها مع علمه بسرقة قد بين أن البتزين من الشركة، وأن هذا البتزين قد دخل في حيازة الطاعن بالفعل وعلمه، واستدل لذلك بالأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها، والمناقشة في هذا الصدد لا تكون مقبولة أمام محكمة النقض لتعلقها بالموضوع .

(٦١٢)

القضية رقم ١٣٤٨ سنة ١٥ القضائية

(أ) دفع . ضمه إلى الموضوع والفصل فيما يحكم واحد . لا مانع . مراعاة المدعى بالحقوق المدنية في الموضوع قبل الفصل في الدفع بعدم جواز تدخله . لا إخلال فيه بحق المتهم في الدفاع .

(ب) نقض وإبرام . نقض الحكم . يعيد الدعوى إلى محكمة الإعادة إلى حالتها الأولى ولا يقيد بها بشئ . مخالفة هذه المحكمة لقضاء محكمة النقض . لا يصح اتخاذ وجهها للعلن إلا إذا كان محل المخالفة يصلح في ذاته لذلك .

(جـ) دفاع شرعي . تقدير المتهم لعمل الاعتداء الذي استوجب عنه الدفاع . مراعاة المحكمة على هذا التقدير . سلطتها في ذلك .

(د) نقض وإبرام . نقض الحكم . لا يترتب عليه نقض الشهادات التي أيدت أمام المحكمة في المحاكمة الأولى .

١ - لا يوجد في القانون نص يمنع المحكمة من ضم أى دفع، مهما كان نوعه، إلى الموضوع والفصل فيه مع موضوع الدعوى بحكم واحد . ثم إن تدخل المدعى

بالحقوق المدنية ومرافعته في الموضوع قبل الفصل في الدفع بعدم جواز تدخله لا يعد إخلالا بحق المتهم في الدفاع، لأنه ليس فيه حرمان له من إبداء دفاعه كاملا، إذ حضور المدعى ومرافعته لا يتعديان في الواقع وحقيقة الأمر حدود دعواه المدنية، وتحدته عن الفعل الجنائي وتقديم الدليل على ثبوته إنما يكون باعتباره هو الفعل الضار الذي يطالب من أجله التعويض. ومع ذلك فإنه يحسن بالمحكمة أن تفصل في جواز تدخل المدعى بالحقوق المدنية قبل الخوض في موضوع الدعوى الجنائية .

٢ - إن نقض الحكم بعيد الدعوى أمام المحكمة التي تعاد أمامها المحاكمة إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض ولا يقيد بها شيء . فعلى فرض مخالفة محكمة الموضوع لقضاء محكمة النقض فإن ذلك لا يصح انتحازه وجها للطعن إلا إذا كان محل المخالفة المدعاة يصلح في ذاته لأن يكون وجها للطعن على الحكم الجديد .

٣ - يجب في الدفاع الشرعي أن يكون تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذي استوجب عنده الدفاع مبنيا على أسباب مقبولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه . فإذا كانت المحكمة حين نفت قيام حق الدفاع الشرعي لم تجعل أساس ذلك تقديرها هي لفعل الاعتداء الذي يدعى المتهم وقوعه عليه، دون نظر إلى تقديره هو في هذا الظرف، بل قالت إنه ما دام القانون لا يبيع القتل العمد إلا إذا كان التخوف من حدوث الموت أو جراح بالغة مبنيا على أسباب معقولة فهي تملك أن تراقب تقدير المتهم لترى ما إذا كان مقبولا وتسوغه البدهة بالنظر إلى ظروف الحادث وعناصره المختلفة، وإنها لا تجد في ظروف الحادث ما يدل على أن المعتدى كان ينوى متابعة الاعتداء، وإن رد الاعتداء - وهو تافه في ذاته إذ هو لم يزد على ضرب المتهم بعضا على ذراعه - باطلاق النار في مقتل لا يكون دفاعا عاديا وإنما يكون مقابلة للاعتداء باعتداء أشد، فإن هذا الذي قالته لا مأخذ عليها فيه .

٤ - إن نقض الحكم لا يترتب عليه نقض الأقوال والشهادات التي أبدت أمام المحكمة في المحاكمة الأولى واعتبارها كأنها لم تكن، بل إنها تظل معتبرة من عناصر الإثبات في الدعوى كما هي الحال بالنسبة إلى محاضر التحقيقات الأولية .

جلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥

برئاسة حضرة صاحب السعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : بجنتي عبد الملك بك وأحمد نشأت بك وأحمد علي علوبة بك وأحمد فهمي إبراهيم بك المستشارين .

(٦١٣)

القضية رقم ١٣٢٠ سنة ١٥ القضائية

إحراق . وضع النار عمدا بالواسطة . متى تحقق هذه الجريمة ؟ وضع المتهم لفافة مشتبلة باحتياط تحت باب منزله . إطفائها في الحال قبل أن تمتد إلى الباب . لا عقاب .

(المادة ٢٢١ ع = ٢٥٦)

إذا كانت الواقعة التي أثبتتها الحكم هي أن المتهم أشعل النار في لفافة وضعها باحتياط تحت باب منزله ثم أطفأها في الحال قبل أن تمتد إلى الباب ، فتكيف هذه الواقعة أنها وضع النار عمدا بالواسطة ، الأمر المنصوص عليه في المادة ٢٥٦ من قانون العقوبات . وإذا كانت هذه المادة صريحة في أنه يجب لتمام الجريمة المنصوص عليها فيها أن يكون قصد المتهم توصيل النار من الشيء الذي وضعها فيه إلى الشيء المراد إحراقه وأن تصل النار بالفعل إلى هذا الشيء ، فإنه إذا لم يتوافر هذا القصد فلا تتحقق الجريمة ولو كانت النار قد وصلت بالفعل . وإذا توافر ولكن لم تصل النار ، فإن الواقعة لا تكون جنائية تامة ، وإنما تكون شروما فقط ، بحيث إذا عدل المتهم بإرادته فلا تصح معاقبته . وإذن فإن تلك الواقعة الثابتة بالحكم لا تكون معاقبا عليها .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام المحكمة بأن الواقعة لو صححت لكانت شروما في حريق غير معاقب عليه ، لأن النار أطفئت في الحال بإرادة الطاعن نفسه قبل أن تصل بباب المنزل . وقد ساءت المحكمة في حكمها بأن المادة الملتبئة وضعت باحتياط بحيث إذا اشتعلت لا تمس سوى جزء صغير من الباب وأن سائل البترول وجد فقط في اللفافة دون أن يلقي شيء منه على الباب ، ولم تنف المحكمة من جهة أخرى ما تمسك به الطاعن من أنه عدل عن إتمام الجريمة

بإرادته ، ولكنها عند ما طبقت القانون خلطت بين الجريمة التامة والشروع فيها فتحدثت عن القصد الجنائي على اعتبار أن الجريمة تمت ، وخلصت من بحثها إلى قولها بأنه ما دام القصد الجنائي قائما فيكون العقاب واجبا ، وفاتها أن ما وقع من الطاعن لا يكون إلا شروعا في حريق لا جريمة حريق تامة ، وأنه ما دام الطاعن قد أطفأ النار بإرادته قبل أن نتصل بباب المنزل فإن الواقعة تكون غير معاقب عليها .

وحين إن الواقعة ، كما أثبتها الحكم المطعون فيه ، هي أن الطاعن لضغائن بينه وبين ابن أخيه عبد المنعم محمد حمودة اتفق مع جاره على أحمد الفيومي (الذي كان متهما معه وحكم عليه بالعقوبة ولم يرفع نقضا) على تلقيق واقعة حريق بأن يضع الطاعن مادة ملتهبة تحت باب منزله ويشعلها ثم يعود إلى المنزل ويتظاهر بأنه كان نائما . ويقوم على أحمد الفيومي في الحال عند بدء اشتعال النار ويستغيث فيحضر الطاعن ويعمل على إطفائها ويتم ابن أخيه المذكور ويبلغ رجال الحفظ في حقه . وقد نفذ هذا الاتفاق بالفعل وأبلغ الحادث من نائب عمدة البلدة إلى نقطة البوليس فانتقل ضابط النقطة إلى مكانه وعاین باب المنزل فوجده من خشب متين ووجد بينه وبين العتبة لفافة من الخيش حشيت بقوالح ذرة ورأحة الفاز تفوح من اللفافة ، وقد اشتعل منها الجزء الأسفل القريب من الجهة التي يقع فيها الباب ، وشوهد أثر دخان يعلو مكان الاحتراق في الباب بنحو عشرين سنتيمترا ، وقد تركت اللفافة أثرا مستعرضا بالباب لاحتراق بسيط ووجدت اللفافة مبللة بالماء . ولما انتقلت النيابة إلى مكان الحادث وأطادت معاينته وجدت مع اللفافة السابق وصفها قطعة من الورق عبارة عن جزء من جريدة محترقة حوافه . وقد استدلت المحكمة على تلقيق التهمة وأن الطاعن هو الذي وضع النار بمنزله باتفاقه مع المتهم الآخر بأدلة يثبتها . منها ما قائله من أنه ثبت من المعاينة أن المادة الملتهبة التي وجدت تحت باب المنزل وضمت باحتياط بحيث إذا اشتعلت لا تمس مسوى جزء صغير من الباب ولا تؤثر النار فيه بسهولة ، وأن البترول وجد فقط في اللفافة دون أن يلقى شيء منه على الباب . ثم تعرضت المحكمة إلى البحث في دفاع الطاعن وردت عليه بقولها :

”إنه يكفي لتوافر جريمة الإحراق المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ من قانون
”العقوبات أن يكون الجاني قد وضع النار عمدا في محل مسكون أو معدة للسكن ،
”بصرف النظر عن مقدار ما تلتهمه النار من المكان الذي علقت به أو من
”محتوياته ، وبصرف النظر عن علم أصحاب المكان أو عدم علمهم بخطر الحريق
”الذي أشعل عمدا بملهم ، وأن القصد الجنائي في هذه الجريمة يتحقق بوجوده متى
”كان الفاعل قد وضع النار عمدا وعن علم وقصد إحراق الحريق . فيكفي أن
”يكون الفاعل قد وضع النار عمدا في بعض أشياء سواء كان قصده إتلافها
”أو كان يقصد مزاحا سيئا أو أنه يريد إطفاء النار بعد اشتعالها منعا من ازدياد
”الضرر ليتمكن من إلقاء تهمة كاذبة على شخص آخر ، أو قصد أن يستأصل جرائم
”مرض وبائي . وأنه لذلك يكون ما ذهب إليه الدفاع من عدم توفر أركان
”الجريمة سواء كان من ناحية الوقت الذي يتحقق فيه وقوعها أو من ناحية القصد
”الجنائي فيها لا يتفق مع ما ذهب إليه القضاء المصري في أحكامه والتي تأخذ به
”هذه المحكمة . ومن ثم تكون جريمة الحريق العمدة ثابتة ضد المتهم الأول (الطاعن)
”ببوتاكافي ويتعين إدانته فيها . ولا محل للبحث في جريمة البلاغ الكاذب
”وتوفرها . وعقابه ينطبق على المادة ٢٥٢ / ١ عقوبات . ويكون المتهم الثاني
”قد اشترك مع المتهم الأول بطريق الاتفاق على تنفيذها الخ “ .

وحيث إنه يتضح مما أورده الحكم المطعون فيه على الوجه المتقدم أن الطاعن
قد أشعل النار في لفافة وضعها باحتياط تحت باب منزله ثم أطفأها في الحال قبل
أن تمتد إلى الباب ، وبذلك فإن النظر إلى الواقعة وتكييفها يجب أن يكون على
اعتبارها وضع النار عمدا بالواسطة الأمر المنصوص عليه في المادة ٢٥٦ من قانون
العقوبات . ولما كانت هذه المادة صريحة في أنه يجب لتمام الجريمة المنصوص
عليها فيها أن يكون قصد المتهم توصيل النار من الشيء الذي وضعها فيه إلى الشيء
المراد إحراقه ثم وصول النار بالفعل إلى هذا الشيء ، فانه إذا لم يتوافر هذا القصد
لا تتحقق الجريمة ولو وصلت النار بالفعل . وإذا توافر ولكن النار لم تصل فان

الواقعة لا تكون جنائية حريق تامة وإنما تكون شروعا فقط بحيث إذا عدل المتهم بأرادته فلا تصح معاقبته . ولما كانت الواقعة كما هي ثابتة بالحكم أن المتهم وضع النار في اللقافة ولم يكن يقصد توصيلها إلى باب المنزل أو مبانيه فلها لا تكون معاقبا عليها قانونا .

وحيث إنه لما تقدم بتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن من جريمة وضع النار عمدا المرفوعة بها الدعوى عليه .

(٦١٤)

القضية رقم ١٣٣٥ سنة ١٥ القضائية

(أ) ضرب وجرح . نتيجة محتملة . تلبس القاب بسبب ذلك . ملحوظ فيه مراعاة المبنى عليه في حق نفسه ما يجب على الشخص العادي مراعاته . تعمد المبنى عليه تسويء مركز المتهم بالإهمال قصدا . وقوع خطأ جسيم منه سواء نتيجة فعله المتهم . لا يسأل المتهم عن النتيجة . مجنى عليه في ضرب . وجوب تحميل المداواة المعتادة . لا تصح مطالبة بتحمل عملية جراحية تعرض حياته لخطر أو تحدث له آلاما مبرحة .

(ب) تمرض . تمسك المتهم في رفض الدعوى المدنية بانتفاء مسؤوليته لعدم وقوع الاعتداء منه . صلح بين المتهم والمبنى عليه يصح أن يقال عنه إنه لم تراع فيه النتيجة التي انتهى إليها الاعتداء . القضاء بالتمرض . لا تريب على المحكمة فيه .

١ — إن أحكام القانون في تغليظ العقوبة على المتهم بسبب نتيجة فعلته إنما لحظ فيها قيام حسن النية لدى المبنى عليه ومراعاته في حق نفسه ما يجب على الشخص العادي مراعاته . فإذا كان المبنى عليه قد تعمد تسويء مركز المتهم فأهمل قصدا ، أو كان قد وقع منه خطأ جسيم سواء نتيجة تلك الفعلية ، فعندئذ لا تصح مساءلة المتهم عما وصلت إليه حال المبنى عليه بسبب ذلك . وإذا كان المبنى عليه في الضرب أو نحوه مطالبا بتحمل المداواة المعتادة المعروفة ، فإنه إذا رفضها فلا يسأل المتهم عما يترتب على ذلك ، لأن رفضه لا يكون له ما يسوغه . ولكنه لا يصح أن يلزم بتحمل عملية جراحية يكون من شأنها أن تعرض حياته للخطر أو أن تحدث له آلاما مبرحة ، وإذا رفض ذلك فإن رفضه لا يكون ملحوظا فيه عنده أمر المتهم ، وفي هذه الحالة يجب أن يتحمل المتهم النتيجة باعتبار أنه كان عليه وقت ارتكاب فعلته أن يتوقعها بما يلازمها من الظروف .

٢ - إذا كان الدفاع عن المتهم لم يتمسك أمام المحكمة في طلب رفض الدعوى المدنية الموجهة عليه إلا بانتفاء مسؤوليته الجنائية على أساس عدم اعتدائه على المجنى عليه، ولم يتعرض للصلح الذي تم بينه وبين المجنى عليه، وكان هذا الصلح يصح أن يقال عنه إنه لم تراخ فيه النتيجة التي انتهى إليها الاعتداء، فإن الحكم إذا قضى بالتعويض يكون قد اعتبر الصلح المدعى كذلك، ولا يصح تعيينه من هذه الناحية.

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الثالث أنه ثابت من أوراق المستشفى أن المجنى عليه رفض إجراء عملية استكشاف الجرح الذي وجد برأسه كما رفض أن يجري عليه المستشفى العلاج اللازم، ثم انقطع عن التردد على المستشفى حتى توفي، ولا شك أن هذا إهمال جسيم ومتعمد من جانب المجنى عليه يجعل موته بعد ذلك بعيدا عما وقع من الطاعن، فلا يصح أن يسأل عنه. ولذا تكون إدانته مع هذه الظروف خاطئة

وحيث إن الحكم قد رد على ما يشير إليه الطاعن فقال: "كذلك لا يرفع"
 "عن المتهم هذه المسؤولية إهمال المجنى عليه في العلاج أو انقطاعه عن العلاج"
 "ما دامت الإصابة التي أحدثها المتهم بالمجنى عليه هي السبب المباشر في الوفاة."
 "وإن ثبت من أقوال الدكتور نصيف بشارة أمام النيابة أن تقيع الجرح"
 "والالتهاب السحائي بالمخ والنيكروز بالعظم التي كانت السبب في الوفاة نتجت"
 "عن ترك الجرح بغير عملية الاستكشاف التي كان الطبيب يراها ضرورية"
 "لتنظيف الجرح من التلوث الذي به، وهي الخطوة السابقة مباشرة لعملية رفع"
 "العظام، وهي العملية التي رفض المصاب إجرائها إلا أنه مع هذا لا يمكن القول"
 "إن إجراء هذه العملية كان يترتب عليه بطريقة قاطعة عدم وفاة المصاب."
 "إذ كثيرا ما تجرى عمليات استكشاف ورفع عظام المصابين دون أن يكون"
 "لهذا الإجراء تأثير على وفاتهم. أما القول من دفاع المتهم بأن رفض المصاب"
 "إجراء هذه العملية يعتبر إهمالا منه جسيما ترفع به مسؤولية المتهم نهائيا عما أحدثه"

”هو بالمصاب من إصابات فهو ما لا توافق عليه المحكمة، بل تلاحظه في تقدير“
 ”العقوبة وفي التعويض الذي تقدره لوالد المجنى عليه“. وهذا منه سديد، لأن
 أحكام القانون في تغليظ العقوبة على المتهم بسبب نتيجة عمله معناها افتراض
 حسن النية لدى المجنى عليه ومراعاته ما يجب على الشخص العادى مراعاته، فإذا
 تعدد المجنى عليه إبداء المتهم والإساءة إليه أو وقع منه خطأ جسيم أثر في هذه النتيجة
 فعندئذ يصبح نسبته إلى عدم مساءلة المتهم عنها. فالمجنى عليه في الضرب أو نحوه
 مطالب بحمل المداواة المعتادة المعروفة، فإذا رفضها فلا يسأل المتهم عما يترتب
 على ذلك، لأن رفضه لا يكون له ما يسوغه. ولكن لا يمكنه أن يطالب بحمل
 عملية جراحية يكون من شأنها أن تعرض حياته للخطر أو تحدث له آلاما مبرحة،
 لأن الرفض في هذه الحالة لا يكون ملحوظا فيه مركز المتهم ويجب أن يتحمل
 هذه النتيجة باعتبار أنه كان عليه وقت ارتكابه فعلته أن يتوقعها بالظروف التي
 أحاطت بها. ولما كانت العملية التي رفضها المجنى عليه هي من هذا القبيل فإن
 القول بأن عدم قبوله لإجراءه عليه يؤثر في مسئولية الطاعن لا يكون له من مبرر.
 وحيث إن الوجه الباقي يتلخص في أن الحكم قضى بالزام الطاعن بتعويض
 للدعي بالحق المدني مع أن المجنى عليه قد تصالح مع الطاعن عند البدء في التحقيق.
 فضلا عن أنه قد اعتدى بدوره على الطاعن وأحدث به عدة إصابات. ولذا كان
 يتعين عدم قبول الدعوى المدنية أو رفضها.

وحيث إن الحكم إذ تحدث عن الدعوى المدنية قال: ”وبما أن شؤده“
 ”بجيت والد المجنى عليه ادعى مدنيا بمبلغ مائة جنيه بصفة تعويض عن الضرر“
 ”الذي ناله من فقدته ابنه، وترى المحكمة أن طلبه في محله، غير أنها تقدر التعويض“
 ”بمبلغ خمسين جنيها للسبب السابق بيانه“. ولما كان الدفاع عن الطاعن لم يمسك
 أمام المحكمة برفض الدعوى المدنية إلا على أساس انتفاء مسئوليته الجنائية لعدم
 اعتدائه على المجنى عليه ولم يتعرض للصلح، وكان هذا الصلح المدعى يصح القول
 عنه بأنه لم تراعى فيه النتيجة التي وصل إليها الاعتداء، فإن الحكم المطعون فيه يكون

قد اعتبره كذلك ثم قضى بالتعويض على هذا الأساس وعلى أساس ثبوت وقوع الاعتداء من الطاعن على المحنى عليه . وبهذا لا يصح نسبة أى خطأ إليه .

(٦١٥)

القضية رقم ١٣٦٦ سنة ١٥ القضائية

نصب . موظف عمومي (تمورجى في منزل طبي) . استعانة بوظيفته في الاستيلاء على مبلغ من المحنى عليها يزعم أنه ثمن لمواء لازم لأخيه الميسود بالمنزل . إثبات الحكم ذلك . هذا يكفى لبيان نواظر الطرف الاحتمالية . (المادة ٢٩٣ ع = ٢٢٦)

إن استعانة المتهم الموظف بوظيفته العمومية من شأنه أن يعزز أقواله ويخرجها عن دائرة الكذب المجرّد إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية . فإذا كان الحكم في إيراد واقعة الدعوى قد قال إن المتهم، وهو تمورجى في المنزل الطبي الذى نزل فيه أخو المحنى عليها، قد توصل بهذه الصفة إلى الاستيلاء منها على مبلغ ٥٣ قرشا على زعم أنه ثمن لفخافن اللازمة لعلاج أخيه، فهذا القول يكفى لبيان الطرق الاحتمالية .

(٦١٦)

القضية رقم ١٣٦٨ سنة ١٥ القضائية

(١-) تعويض . تقديره على أساس جسامه الإصابة وما ترتب عليها من قتل المحنى عليه (ضابط بوليس) إلى عمل أقل شأنًا من عمله وما يحمله من علاج . قول الحكم إنه راعى في تقدير التعويض أن يكون مواسيا طالما أنه لا يمكن أن يجعله آسيا . لا ينقض منه . (ب) قاض . يجوز تقريره تأجيل القضية في محكمة الدرجة الأولى إلى جلسة أخرى . لا يحرم عليه نظرها في محكمة الدرجة الثانية .

١ — إذا كان الظاهر مما أورده الحكم أن المحكمة قد راعت في تقدير التعويض الذى قضت به على المتهم جسامه الضربة التى أدت إلى كسر ساق المحنى عليه (ضابط بوليس) ودعت لنقله إلى عمل أقل شأنًا من عمله الأول، كما راعت المصاريف التى أنفقتها في العلاج، فليس في هذا أى خطأ . وإذا كانت هى قد قالت في حكمها ”إنها راعت في تقدير التعويض أن يكون مواسيا طالما أنها لا تستطيع أن تجعله آسيا“، فذلك ليس معناه أنها قصدت أن تعطى المحنى عليه

تعويضاً عن ضرر لم يكن محققاً بالفعل ، بل الظاهر أنها قصدت به أنها ما دامت لا تستطيع أن تصل بالتعويض إلى ما يجعله مساوياً للضرر الحقيقي الذي أصاب المجنى عليه فإنها تراعى في تقديره أن يكون بحيث يخفف عنه ما قاساه من آلام وما أصابه من أضرار مادية وأدبية بسبب الإصابة . ولا تثريب عليها في شيء من ذلك .

٢ — إن مجرد تقرير القاضى فى المحاكم الابتدائية تأجيل قضية إلى جلسة أخرى لأى سبب من الأسباب لا يدل بذاته على أنه كَوْن لنفسه رأياً فيها بعد درساها . وإذن فهذا لا يكون من شأنه أن يحرم عليه الفصل فى القضية الاستثنائية .

(٦١٧)

القضية رقم ١٣٧١ سنة ١٥ القضائية

شهادة الزور . إدانة الشاهد فى جريمة شهادة الزور لمجرد أن شهادته أمام المحكمة خالفت ما قاله فى التحقيقات الأولية . لا تصح . (المادة ٢٥٤ ع ٢٩٤)

لا يصح تكذيب الشاهد فى إحدى رواياته اعتداداً على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك . لأن كلتا الروايتين مصدرهما واحد له اعتبار ذاتى واحد . ولأن ما يقوله الشخص الواحد كذباً فى حالة ، وما يقتره صدقاً فى حالة ، إنما يرجع إلى ما تنفعل به نفسه من العوامل التى تلابسه فى كل حالة ، مما يتحتم معه أن لا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه إلا بناء على ظروف يترجم معها صدقه فى تلك الرواية دون الأخرى . وإذا كان مثول الشاهد أمام هيئة المحكمة فى جلسة المحاكمة بين رهبة الموقف وجلاله وقديسية المكان ، محسوطاً بالضمانات العديدة المألوفة التى وضعها القانون للحصول منه على الحقيقة الخالصة — ذلك فيه ما من شأنه أن يشعره بعظم مسؤوليته فيما يدلى به فى آخر فرصة تسمع فيها أقواله ، مما يصح معه فى العقل أن يفترض أنه ، وهو فى هذه الحال ، يكون أدنى إلى أن تغلب عليه النزعة إلى الحق فيؤثره ولا يتأدى فى الحنث بيمينه إذا كان قد حلفها من قبل — إذ كان ذلك كذلك فإن اعتبار روايته الأولى — عند اختلاف

روايتيه — هي الصحيحة، لا شيء إلا لكونها هي الأولى لا يكون له ما يقتضيه، بل لعل شهادته أمام المحكمة تكون هي الأولى بهذا الاعتبار . وإذن فإن إدانة الشاهد في جريمة شهادة الزور لمجرد أن روايته أمام المحكمة قد خالفت ما قاله في التحقيقات الأولية لا تكون مقامة على أساس صحيح من شأنه في حد ذاته أن يؤدي إليها . وخصوصا أنه يجب في سبيل تحقيق العدالة على الوجه الأجل أن يفسح أمام الشاهد المجال ليقتر الحق وألا يقيد بأقواله الأولى التي سبق له إبدائها في التحقيقات إلى حد تعريضه للعقوبة الجنائية إذا هو عدل عنها، وذلك حتى لا يتناقض في وجهه الباب، إذا ما عاوده ضميره، إلى الرجوع إلى الحق والإقلاع عما كان عليه من باطل — الأمر الذي راعاه القانون نفسه إذ لم يعاقب على شهادة الزور إذا عدل الشاهد عن الباطل وقتر الحق في أية مرحلة كانت عليها الدعوى حتى تمام نظرها أمام المحكمة .

(٦١٨)

القضية رقم ١٤٠٤ سنة ١٥ القضائية

تفتيش . إذن التفتيش . مدوره مكتوبا موقعا عليه من أصدره من أعضاء النيابة . إجراء التفتيش بناء عليه . صحيح ولو لم يكن هذا الإذن بيد الضابط عند إجرائه التفتيش .

يكفي لصحة التفتيش الذي يجريه ما مور الضبطية القضائية أن يكون قد صدر به إذن بالكتابة موقع عليه ممن أصدره من أعضاء النيابة . فإذا كان الثابت بالحكم أن الضابط الذي أجرى التفتيش بمنزل الطاعن كان لديه هذا الإذن ، فإن محضر التفتيش يعتبر صحيحا ولو لم يكن الإذن به بيد الضابط وقت إجرائه ، لأن القانون لا يحتم ذلك . وخصوصا إذا كان لم يطالبه أحد به .

جلسة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٥

برئاسة حضرة جنتى عبد الملك بك المستشار وبحضور حضرات : أحمد فئات بك ومحمد الملقى
الجزائري بك وأحمد دلى طوبى بك وأحمد فهمى إبراهيم بك المستشارين .

(٦١٩)

القضية رقم ١٠٣٨ سنة ١٥ القضائية

دفاع شرعى . حق الدفاع من المال . متى لا يبيح مقاومة مأمورى الضبطية القضائية ؟ . قيام رجال
البوليس وموظفى وزارة الأوقاف بهدم جدار أنشاء المتهم بأرض متنازع عليها بينه وبين الوزارة . وقوع
احتداء من المتهم عليهم فى أثناء ذلك دفعا لعدوانهم . لاعتقاب عليه ولو كان قد صدر من النيابة أمر بالهدم .
الهدم لا يجوز إلا بحكم قضائى . دفع المتهم بأنه ارتكب ما ارتكبه دفاعا عن ماله . وجوب مجته . إدانته
دون مجته . قصور .
(المادة ٢١٢ ع = ٢٤٨)

إنه وإن كانت المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات تنص على أن حق الدفاع
الشرعى "لا يبيح مقاومة أحد مأمورى الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات
وظيفته مع حسن النية ولو تخطى هذا المأمور حدود وظيفته ... إلخ" إلا أن محل
تطبيق هذه المادة — كما يؤخذ من عبارتها ومن المصادر التشريعية التى أخذت
عنها — أن يكون العمل الذى يقوم به الموظف داخلا فى اختصاصه . فإن المادة
تتكلم عن العمل الذى يقوم به الموظف "بناء على واجبات وظيفته" ، والمادة ٩٩
من قانون العقوبات الهندى التى أخذت هذه المادة عنها تشير — على ما جاء
فى شرح المفسرين لها — إلى الأعمال التى تدخل فى اختصاص الموظف ، كأن
يقبض مأمور الضبطية القضائية على متهم بمقتضى أمر بالقبض باطل من حيث
الشكل ، أو أن يقبض بحسن نية على شخص غير الذى عين فى أمر القبض ،
أو أن يشاهد وقوع فعل يظنه بحسن نية جريمة تبيح القبض فيقبض على مرتكبه ،
فتى هذه الأحوال وما شاكلها لا تجوز مقاومة مأمور الضبطية القضائية ، لأن
القبض على المتهمين هو من أعمال وظيفته . أما إذا كان العمل خارجا أصلا عن
اختصاص الموظف فلا محل لتطبيق النص ، كأن يقبض مأمور الضبطية القضائية
على شاهد لإرغامه على الحضور للإدلاء بمعلوماته أمامه ، لأن القبض على الشاهد

ليس داخلا في اختصاصه أصلا . وإذن فإذا كانت أفعال الاعتداء المسندة إلى المتهم قد وقعت في أثناء قيام رجال البوليس وموظفي وزارة الأوقاف بهدم جدار أنشاء بالأرض المتنازع عليها بينه وبين وزارة الأوقاف ، فإنه إذ كان الهدم مما لا يدخل في اختصاص أولئك الموظفين لا يكون ثمة مانع يمنع المتهم من دفع عدوانهم . ولا يغير من ذلك أن يكون قد صدر أمر بالهدم من النيابة العمومية . لأن النيابة هي الأخرى لا تملك — بحسب اختصاصها — إصدار مثل هذا الأمر ، إذ الهدم لا يحوز إلا بحكم قضائي ، ولا طاعة لرئيس على مرؤوس في معصية القانون ، ورجال البوليس ، وهم ينفذون أمر النيابة ، لا يمكن أن يكون لهم أكثر مما للنيابة نفسها . وإذن فإذا كان المتهم قد دفع اتهمته عن نفسه بأنه لم يرتكب ما ارتكبه إلا دفاعا عن ماله ، فإنه يكون لزاما على المحكمة أن تبحث هذا الدفع فتبين هل كان المتهم واضعا يده على الأرض المتنازع عليها وأقام أبنيته عليها ، وهل كان في ظروف تبرر ما ارتكبه ، أم أنه قد تجاوز الحد اللازم للدفاع . فإذا هي أغفلت بحث هذا الدفع وقضت بالإدانة فإن حكمها يكون قاصرا في بيان الأسباب التي أقيم عليها .

المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ إذ دانهم في جرائم الضرب والتعدى والإهانة... الخ المرفوعة بها الدعوى عليهم ، مع أن الثابت أن جوهره سيد أحمد الطاعنة الثالثة هي الواضحة اليد على الأرض المتنازع عليها ، وأن وزارة الأوقاف بلحات إلى القوة في سبيل انتزاعها منها عنوة ، وهدم ما أقامته عليها من مبان مستعينة في ذلك برجال البوليس ، فإذا تعرض لهم الطاعنون ومنعهم من تنفيذ غرضهم فانهم يكونون بذلك مدافعين عن مالهم ، ولا يكون ثمة وجه لمعايبتهم ، ولا يغير من ذلك أن رجال البوليس كانوا ينفذون الأمر الصادر من النيابة بتكئين الوزارة من وضع يدها على الأرض وإزالة ما أحدثته الطاعنة عليها من مبان ، لأن النيابة ليس لها أن تأمر بالهدم والتسليم ما دام لم يصدر بذلك حكم من المحكمة المختصة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين وأقامة الدعوى في قوله إنها تقتصل في "أنه قام بين وزارة الأوقاف وبين المتهمه الثالثة جوهرية سيد أحمد نزاع على "قطعة أرض فضاء مجاورة لضريح ولى الله عبد الرحمن أبو عوف السكان بشارع "بولاق الجديده، وكل من الطرفين يدعى ملكيتها وحيازتها ووضع اليد عليها - "وحدث أن أجرت وزارة الأوقاف هذه الأرض إلى شخص يدعى محمد حمودة "سعودى ولكن هذا المستأجر لم يتمكن من استلامها لتعرض المتهمه الثالثة له "وادعائها ملكية الأرض بطريق الميراث عن مدّة تزيد على سبعين سنة ووضع "يدها عليها ودفع العوائد عنها . وقد أبلغ هذا الحادث وحققه البوليس . ولما "عرض المحضر على النيابة أشرت عليه بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٠ بتكليف "المتهمه الثالثة بالكف عن تعرضها لأنه ثبت لديها أن وزارة الأوقاف هى "الواقعة اليد على الأرض المتنازع عليها لأنها أجرتها وأنه على المتهمه الثالثة أن "تقاضى الوزارة مدنيا إذا شئت ... ولما كان بلاغ الوزارة يتضمن أن المتهمه "الثالثة قد أقامت جدارا وغرست أشجارا فى الأرض فقد طلبت النيابة فيما طلبت "اتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة كل ما يقيم المتهمه الثالثة للظهور بمظهر واقعة "اليد . فامتنع البوليس المتهمه وأفهمها ما أشرت به النيابة فأصرت على وضع "يدها ورفضت إزالة المباني التى أقامتها ، وقالت إن الوزارة هى المتعرضة، "وإنها لا تستطيع إخلاء الأرض إلا إذا حكم للوزارة . ولما أعيد المحضر للنيابة "قيدت القضية جنحة بالمادة ٣٦٩ عقوبات ضد المتهمه الثالثة وأشرت "بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠ بعرض المحضر على مأمور القسم لتنفيذ إشارتها "السابقة المؤرخة فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٠ فيما يتعلق بإزالة أسباب الجريئة "وتمكين وزارة الأوقاف من وضع يدها على العين وإزالة كل مظهر تحاول "المتهمه الثالثة أن تظهر به كواقعة اليد ... وفى يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠ "انتقل معاون البوليس ومعه قوة من رجال البوليس وأحمد أفندى شلى "مأمور الأوقاف قسم رابع وعبد المجيد زاهر أفندى معاون الأوقاف ومحمود حسن

”بشندى مهندس المباني بوزارة الأوقاف وقام معاون البوليس بتسليم الأرض
”للمأمور الأوقاف الذى أحضر مقاولا وبعض العمال لإزالة الجدار الذى أقامته
”المتحمة الثالثة ... وأثناء قيام العمال بإزالة الجدار تعرض لهم المتهمون الثلاثة
”وأخذوا يعتنقونهم من أداء عملهم وتعرضوا كذلك لرجال البوليس وموظفى وزارة
”الأوقاف وأخذوا يتعتنقونهم ويوجهون إليه بعض عبارات التهديد والإهانة
”والسب وصعد المتهم الأول إلى سطح الضريح ووقف الثانى والثالثة على السور
”وأخذوا هم ومن انضم إليهم من أنصارهم وأقاربهم يقذفون رجال البوليس
”وموظفى الوزارة والعمال بالطوب وصفائح الرمل فأصيب بعض رجال البوليس
”والعمال من جراء هذا الاعتداء وهم الأومياشى محمد على سليمان والعساكر عبد القادر
”عيد وفرح محمود وعيد وسيد عبد العزيز عبد الرحيم وفراج أحمد بيوى وسيد
”أحمد مصطفى من رجال البوليس الملكى وعلى حسن سعد وإمام محمد السجيني
”من العمال وكذلك حدثت بالمتهمين إصابات “ . ثم أورد الأدلة التى اعتند
عليها فى ثبوت هذه الواقعة، وانتهى إلى إدانة الطاعنين بجسرائم الضرب والتعتدى
والإهانة والسب المرفوعة بها الدعوى عليهم .

وحيث إن الحكم مع إثباته أن اعتداء الطاعنين على رجال البوليس وموظفى
وزارة الأوقاف والعمال الذين كانوا يعملون تحت إمرتهم قد حصل فى أثناء قيام
هؤلاء بهدم الجدار الذى أنشأته الطاعنة الثالثة بالأرض المتنازع عليها لم يبحث فيما
تمسك به الدفاع عن الطاعنين أمام محكمة أول درجة وأشار إليه أمام المحكمة
الاستثنائية من أنهم بما وقع منهم من أفعال إنما كانوا يدافعون دفاعا مشروعا
عن مالمهم .

وحيث إنه وإن كانت المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات تنص على أن حق
الدفاع الشرعى لا يبيح مقاومة أحد مأمورى الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات
وظيفته مع حسن النية ولو تخطى هذا المأمور حدود وظيفته ... إلخ، إلا أن محل
تطبيق هذه المادة — كما يؤخذ من عبارتها ومن المصادر التشريعية التى أخذت

عنها — أن يكون العمل الذي يقوم به الموظف داخلا في اختصاصه . فان المادة تتكلم عن العمل الذي يقوم به الموظف "بناء على واجبات وظيفته". والمادة ٩٩ من قانون العقوبات الهندى التى أخذت هذه المادة عنها تشير — على ما جاء فى شرح المفسرين لها — إلى الأعمال التى تدخل فى اختصاص الموظف ، كأن يقبض مأمور الضبطية القضائية على متهم بمقتضى أمر بالقبض باطل من حيث الشكل ، أو أن يقبض بحسن نية على شخص غير الذى عين فى أمر القبض ، أو أن يشاهد وقوع فعل يظنه بحسن نية جريمة تبيح القبض فيقبض على مرتكبه ، ففى هذه الأحوال وما شاكلها لا يجوز مقاومة مأمور الضبطية القضائية ؛ لأن القبض على المتهمين هو من واجبات وظيفته ، أما إذا كان العمل خارجا أصلا عن اختصاص الموظف فلا محل لتطبيق النص ، كأن يقبض مأمور الضبطية القضائية على شاهد لإرغامه على الحضور للإدلاء بمعلوماته أمامه ، لأن القبض على الشاهد ليس داخلا فى اختصاصه . ولما كانت أفعال الاعتداء المسندة إلى الفاعلين قد وقعت على ما جاء فى الحكم المطعون فيه فى أثناء قيام رجال البوليس وموظفى وزارة الأوقاف بهدم الجدار الذى أنشأته الطاعة الثالثة بالأرض المتنازع عليها ، وكان الهدم مما لا يدخل فى اختصاص أولئك الموظفين ، فانه لم يكن ثمة ما يمنع من دفع عدوانهم . ولا يغير من ذلك أن الأمر بالهدم قد صدر لهم من النيابة العمومية ، لأن النيابة لا تملك بحسب اختصاصها إصدار مثل هذا الأمر ، فان الهدم لا يجوز إلا بحكم قضائى ، ولأنه لا طاعة لرئيس على مرؤوس فى معصية القانون ، ولأن رجال البوليس وهم ينفذون أمر النيابة لا يمكن أن يكون لهم أكثر مما للنيابة نفسها .

وحيث إنه متى تقرر ذلك ، فقد كان الواجب على المحكمة أن تبحث مسألة الدفاع الشرعى ، وتبين إن كان الطاعنون واضعين يدهم على الأرض المتنازع عليها وأقاموا أبنية عليها ، وكانوا فى ظروف تبرر كل ما ارتكبوه من أفعال ، أو أنهم تجاوزوا الحد اللازم للدفاع ، وعلى أية حال تبيين الأسباب المؤدية لما تنتهى إليه ، أما وهى لم تفعل فيكون حكمها فاضرا فى بيان الأسباب التى أقيم عليها ويتعين نقضه .

(٦٢٠)

القضية رقم ١٠٩٠ سنة ١٥ القضائية

إصابة خطأ . حكم بالإدانة في هذه الجريمة . يجب أن يذكر فيه الخطأ الذي وقع من المتهم وكان سببا في حصول الإصابة مع بيان الأدلة على وقوعه . القصص في ذلك . قصور .

يجب قانونا لصحة الحكم في جريمة الإصابة الخطأ أن يذكر الخطأ الذي وقع من المتهم وكان سببا في حصول الإصابة ، ثم يورد الأدلة التي استخلصت المحكمة منها وقوعه ، وإلا فإنه يكون مشوبا بالقصور ويتعين نقضه .

(٦٢١)

القضية رقم ١١٥١ سنة ١٥ القضائية

وصف التهمة . إحالة المتهم (موظف بالجيش وعسكري بوليس) إلى محكمة الجنايات باعتبار أن الواقعة المسندة إليهما جناية رشوة . تبين المحكمة أن العمل الذي أخذوا النقود للامتناع عنه ليس بهلما داخلًا في اختصاصهما وإنما هما أوهما المجنى عليهم بأنه من اختصاصهما ليسنويا منهم على النقود . اعتبارها الواقعة نصبا . لا تترتب عليها فيه . (المادة ٤ تشكيل)

إذا كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى على المتهمين بأنها تكون جناية رشوة هي هي التي عدتها المحكمة مكونة لجنحة النصب بعد أن ثبت لديها أن العمل الذي أخذ المتهمان مبلغ النقود للامتناع عنه هو ، بهلما ، ليس مما يدخل في اختصاصهما ، خلافا لما جاء في وصف التهمة ، وأنهما بوصف كونهما من الموظفين العموميين (أحدهما موظف بالجيش والآخر عسكري بوليس) أوهما المجنى عليهم كذبا باختصاصهما به ليتوصلا بذلك منهم إلى الاستيلاء على مالهم الذي تم لها الاستيلاء عليه ، فلا تترتب عليها في ذلك . لأنها لم تسند إليهما في الحكم أي فعل جديد ، بل هي استبعدت بعض أفعال مما أسند إليهما من الأصل كانت ملحوظة في الأساس الذي أقيم عليه الوصف الأول ، لعدم ثبوتها في حقهما بناء على التحقيق الذي أجرته بالجلسة ، ثم وصفت الأفعال الباقية بالوصف الجديد الذي يتفق معها والذي أداتهما على أساسه بجريمة أخف عقوبة من الجريمة الموصوفة بأمر الإحالة ، وهذا لا شائبة فيه . فقد نصت المادة ٤٠

من قانون تشكيل محاكم الجنايات صراحة على أنه يجوز للحكمة " بدون سبق تعديل في التهمة ، أى بغير أن تلفت الدفاع في الجلسة ، أن تحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة الموجهة عليه في أمر الإحالة لعدم إثبات بعض الأفعال المسندة أو للأفعال التي أثبتها الدفاع " . والواقعة التي أثبتتها متوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة النصب . فالطرق الاحتمالية متوافرة من سعيهما في تأييد مزاعمهما بأعمال خارجية ، إذ هما من الموظفين العموميين ، وصفتها هذه تحمل على الثقة بهما وتصديق أقوالهما . ثم هما اتفقا على أن يستعين كل منهما بالآخر على تأييد أكاذيبه فتم لها مقصدهما ، وكلا الأمرين عمل خارجي يرفع الكذب إلى مصاف الطرق الاحتمالية .

(٦٢٢)

القضية رقم ١٣٨٤ سنة ١٥ القضائية

تزوير في ورقة رسمية . شهادة إدارية بوفاة شخص قبل سنة ١٩٢٤ . تغيير الحقيقة فيها لتسجيل عقد من عقود التصرف - تزوير في ورقة رسمية . المادتان ٢٢٦ و ٢٢٧ ج . نصهما لا يجوز التوسع فيه أو التقياس عليه . (المادتان ١ و ٢ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ = ٢٢٦ و ٢٢٧) إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن تغيير الحقيقة في الشهادة الإدارية التي يحررها العمدة بوفاة شخص قبل سنة ١٩٢٤ يعتبر تزويرا في ورقة رسمية ما دامت قد حررت لتسجيل عقد من عقود التصرف ولم تحز في صدد تحقيق وفاة أو وراثة أو ضبط عقد زواج مما ورد ذكره في المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون العقوبات اللتين -صان على حقوقية اللجنة بالنسبة إلى ما يقع من تغيير الحقيقة في أوراق رسمية معينة بناء على اعتبارات خاصة . هذا النص الاستثنائي الذي لا يصح التوسع فيه أو التقياس عليه .

(٦٢٣)

القضية رقم ١٣٩٠ سنة ١٥ القضائية

إجراءات . المبرة في صحة إجراءات المحاكمة بما يجري أمام المحاكم بالجلسات . نقص التحقيقات الأولية أو قصورها . لا يصح سبيل بطلان الحكم . مثال .

متى كانت محكمة الجنايات قد نظرت الدعوى في حضور المتهم وسمعت الشهود الذين حضروا الجلسة وأمرت بتلاوة أقوال من لم يحضر منهم دون أن يسدى الدفاع أى اعتراض على عدم حضورهم أو يتمسك بضرورة مماعهم هم أو غيرهم أمام المحكمة ، فانه إذا طعن على حكم المحكمة بمقولة إن أمر الإحالة قد صدر غايبا لأنه بعد التحقيق أخذ البوليس في البحث عن المتهم الذى وجهت عليه التهمة فلم يهتد إليه فقدمت الأوراق لقاضى الإحالة في غيبته ثم بعد أن صدر أمر الإحالة بزم طويل ضبط المتهم وقدم لمحكمة الجنايات مباشرة فردت الأوراق إلى النيابة لإعادة الإجراءات في مواجهته ، ولكن النيابة لم تنفذ ذلك ولم تعد التحقيق وبذلك حالت بينه وبين إبداء دفاعه ومناقشة شهود الإثبات في التحقيقات الابتدائية — إذا طعن بهذا فلا يكون لهذا الطعن من وجه يبرره ، إذ العبرة في هذه المحاكمات هى بما يجرى أمام المحاكم بالجلسات ، ونقص التحقيقات الأولية أو قصورها لا يصح أن يكون سببا للبطلان .

(٦٢٤)

القضية رقم ١٣٩٢ سنة ١٥ القضائية

- (أ) مبات . المادة السابعة من قانون تنظيم المباني . الفرض منها تحقيق الشروط الصعبة في مملكة ساكنى المباني . عمل قاطوع مستعرض بين أرضية الدور وسقفه على مسافة تقل من الحد المقرر لارتفاع البناء . مخالفة للقانون .
- (ب) الحكم على هذا المتهم ابتدائيا بتفريجه مائة قرش وإزالة المباني المخالفة . استثناء من المتهم . عدم استئناف النيابة . براءة المتهم استئنافا . نقض هذا الحكم بناء على طعن النيابة . لا يجوز أن تزيد الفرامة على المحكوم به ابتدائيا .

١ — إن القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني ينص في المادة السابعة على أنه "يجب في جميع المنشآت ألا يقل الارتفاع بين الأرضية والسقف عن ٢/٧٠ مترا للبدروم على ألا يقل ارتفاع سقفه عن متر من منسوب الأرض الخارجية و ٣/٦٠ مترا للدور الأرضى و ٣/٤٠ مترا لكل دور من الأدوار العلوية " . ولما كانت هذه المادة قد نصت على الحد الأدنى لارتفاع كل

دور ، وكان الغرض من هذا النص - على ما جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون - هو تحقيق الشروط الصحية في مصلحة ساكني المباني ، وكان عمل " قاطوع " مستعرض بين أرضية الدور وسقفه على مسافة تقل عن الحد المقرر للارتفاع ، فيه تفويت لهذا الغرض مهما كان جزء البناء الذي حصل فيه ذلك ، فانه يتعين في عمل هذا القاطوع مراعاة الارتفاع الذي حدده القانون في جميع المنشآت .

٢ - إذا كان هذا المتهم قد حكم ابتدائيا بتقريبه مائة قرش وإزالة المباني المخالفة للقانون على مصاريفه ثم استأنف ولم تستأنف النيابة فقضى ببراءته استثنائيا ، فانه مع تقض هذا الحكم بناء على طعن النيابة لا يجوز أن تريد الغرامة على ما حكم به ابتدائيا .

المحكمة

وحيث إن النيابة العامة تقول في طعنها إن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى ببراءة المتهم بمقولة إنه لا عمل لمساءته جنائيا عن " الصنادير " التي أحدثها في دورات المياه والتي أدت إلى انخفاض ارتفاع الحمام والمراحيض في كل دور من أدوار منزله عن الارتفاع المقرر قانونا ما دام ارتفاع كل من هذه الأدوار يتفق وحكم القانون . ووجه الخطأ في ذلك أن المادة السابعة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ لم يرد في نصها استثناء خاص بدورات المياه مما يلزم عنه أن يكون ارتفاع سقفها بارتفاع الدور الذي تشأ فيه .

وحيث إن النيابة أقامت الدعوى العمومية على المتهم " بأنه خالف رسمى " البناء المعتمدين له من السلطة القائمة على أعمال التنظيم والذين بموجبها صرفت " له رخصته البناء رقم ١٧٢ و ١٧٣ وذلك بأن جعل ارتفاع سقف الحمام " والمراحيض في الأدوار الثلاثة بمنزله أقل من الحد الأدنى للارتفاع القانوني " .

وقد قضى الحكم المعطون فيه ببراءة المتهم بناء على ما قاله من " أنه تبين من " شهادة حضرة المهندس أن ارتفاع كل دور من الأدوار وفق القانون ولا مخالفة " فيه وإنما المخالفة هي في عمل " القاطوع " فوق الحمام والمراحيض مما أدى "

” إلى انخفاض ارتفاع سقف دورة المياه، وأن المحكمة ترى أنه مادام أن الارتفاع “
 ” بين الأرضية وسقف كل دور بأكمله بما فيه دورة المياه هو الارتفاع المقرر “
 ” قانوناً فلا سبيل بعد هذا إلى مسائلة المتهم جنائياً عن أعمال داخلية كالمصنادر “
 ” وذلك لأنه ليس من شأن هذه الأعمال أن تؤثر على حالة البناء العامة وإنما “
 ” هي أعمال داخلية بقصد سهولة الانتفاع بالسكن في حدود لا تؤثر على مكانه “
 ” وطريقة بنائه . ونص المادة السابعة يتفق ووجهة هذا النظر “ .

وحيث إن القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني ينص في المادة
 السابعة منه على أنه ” يجب في جميع المنشآت ألا يقل الارتفاع بين الأرضية “
 ” والسقف عن ٢,٧٠ متراً للبدروم على ألا يقل ارتفاع سقفه عن متر من “
 ” منسوب الأرض الخارجية و ٣,٦٠ أمتار للدور الأرضي و ٣,٤٠ أمتار لكل “
 ” دور من الأدوار ” العلوية “ . ولما كانت هذه المادة قد نصت على الحد “
 ” الأدنى لارتفاع كل دور، وكان الغرض من هذا النص على مجاء في المذكرة “
 ” الإيضاحية للقانون هو تحقيق الشروط الصحية في مصلحة ساكني المباني “ ،
 وكان عمل قاطوع مستعرض بين أرضية الدور وسقفه على مسافة تقل عن الحد
 المقرر للارتفاع فيه تفويت لهذا الغرض مهما كان الجزء الذي حصل فيه ذلك
 من البناء، فانه يتعين مراعاة الارتفاع الذي حدده القانون في جميع الأجزاء .

وحيث إنه متى تقرر ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة للأسباب
 التي ذكرها يكون قد أخطأ ويتعين إذن نقضه والحكم على المتهم بالغرامة وبهدم
 الأعمال المخالفة تطبيقاً للمادتين ٧ و ١٨ من القانون المذكور، مع مراعاة أن
 الغرامة يجب أن لا تزيد على مائة قرش لأن هذا القدر هو الذي حكم به ابتدئاً
 على المتهم ولم يستأنف هذا الحكم من النيابة .

(٦٢٥)

القضية رقم ١٣٩٤ سنة ١٥ القضائية

سرقة - متى يعتبر المتهم سارقا للشيء المسلم إليه ؟ إذا كانت حيازة الشيء باقية لصاحبه بحيث يظل مهيمنا عليه مراعياله بحواسه على الرغم من التسليم - إدانة المتهم في اختلاس الشيء المسلم إليه بمجرد القول بأن تسليمه إياه كان مشروطا برده بعد استيفاء أمور فيه - قصور -

لأنه لكي يمكن اعتبار المتهم سارقا للشيء الذي بيده يجب أن تكون الحيازة باقية لصاحبه بحيث يظل مهيمنا عليه يرعاه بحواسه كأنه في يده هو ، على الرغم من التسليم - فإذا كانت الواقعة هي أن المتهم تسلم من موظف بنك التسليف الزراعي ترخيصا معدا لأصرف الدقيق بمقتضاه لكي يستوفي بعض الإجراءات ويرده إلى الموظف ، فاحتفظ به لنفسه ، فأدانت المحكمة في سرقة بناء على ما قالت به من أن تسليمه الترخيص كان مشروطا برده بعد الفراغ من إجراءات توقيع إذن الصرف من وكيل البنك أو الباشكاتب دون أن تين ما يجب توافره في هذا التسليم من بقاء الترخيص تحت بصر الموظف واستمرار إشرافه عليه ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور -

(٦٢٦)

القضية رقم ١٣٩٧ سنة ١٥ القضائية^(١)

خش في المعاملات التجارية :

حمل المتهم بالنش ، الاحتماد في بيانه على القول بأن كل متعهد توريد لا بد أن يكون عالما بما قد يكون في البضاعة من خش ولو لم تكن من صنعه - لا يصح - لا بد من بيان طريقة النش ونسبته -

(القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١)

إن القول على الإطلاق وبصفة عامة بأن كل متعهد توريد لا بد يعلم بالغش الذي قد يكون في البضاعة التي يوردها ولو لم تكن من صنعه بل جاءته من غيره دون أن يتصل بها مباشرة - هذا القول لا يستند إلى أى أساس من القانون ولا يتفق وحكم المنطق - فإن الغش قد يكون بطريقة أو كيفية لا يمكن معها

(١) من هنا صارت الجلسة برئاسة سعادة سيد مصطفى باشا .

للإنسان، كائنا من كان ، أن يدركه بحسه أو بتمييزه . وإذن فلا يصح اعتبار مثل هذا القول — من غير بيان نسبة الغش وطريقته الخ — دليلا كافيا لأن تقام عليه أية حقيقة من الحقائق القانونية .

(٦٢٧)

القضية رقم ١٤٠١ سنة ١٥ القضائية

هتك العرض :

- (أ) ركن القوة . يتوافر بالمباغة . مثال .
(ب) القصد الجنائي . لا يشترط لتوافره أن يكون المتم قد اندفع إليه بالشهوة البهيمية . يكفي أن يرتكب الفعل وهو عالم بأنه خادش لعرض المجنى عليه ولو كان الباحث هو مجزئ الانتقام .
(المادة ٢٣١ ع = ٢٦٨)

- ١ — يكفي قانونا لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليه أو بغير رضائه ، وكلاهما يتحقق باتيان الفعل مباغتة . فإذا كان الحكم بعد أن تمترض للأدلة القائمة في الدعوى قد قال ” إن مباغتة المجنى عليه ووضع المتهم لإصبعه في دبره فجأة وهو جالس مع غلام آخر يعدم الرضاء وبذلك يكون ركن الإكراه متوافرا ” فقولاه هذا صحيح .
- ٢ — لا يشترط في القانون لتوافر القصد الجنائي في جريمة هتك العرض أن يكون الجاني مدفوعا إلى فعلته بعامل الشهوة البهيمية ، بل يكفي أن يكون قد ارتكب الفعل وهو عالم بأنه خادش لعرض المجنى عليه ، مهما كان الباحث على ذلك . فصيح العقاب ولو كان الجاني لم يقصد بفعله إلا مجزئ الانتقام من المجنى عليه أو ذليته .

جلسة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٥

برئاسة حضرة صاحب السعادة سيد مصطفى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : جندى عبد الملك بك ومحمد الحقى الجزائى بك وأحمد على علوبة بك وأحمد قصى إبراهيم بك المستشارين .

(٦٢٨)

القضية رقم ١٣٨٣ سنة ١٥ القضائية

مسئولية مدنية . لا يجوز بحال اللجوء عن الحقوق المدنية أن يتدخل أمام الحاكم الجنائية إذا لم تكن عمه دعوى مدنية مرفوعة على المسئول هو عمه .

إنه إن جاز في القانون إدخال المسئول عن الحقوق المدنية في الدعوى أمام المحاكم الجنائية من جانب المدعى بالحقوق المدنية لمطالبته بتعويض الضرر الناشئ عن فعل المتهم الذي هو مسئول عنه ، أو من جانب النيابة العمومية لمطالبته بمصاريف الدعوى الجنائية المرفوعة على المتهم ، وإن جاز كذلك للمسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل باختياره أمام المحاكم الجنائية في الدعوى المدنية التي ترفع على المتهم وحده للدفاع في الحق المدني المطالب ، فإنه لا يجوز له بحال التدخل إذا لم تكن ثمة دعوى مدنية مرفوعة ، لأن هذا التدخل ، مع ما أورده القانون في المحاكمات الجنائية من الضمانات المختلفة التي تكفل عدم إدانة بريء ، لا يكون له من مسوغ ولا مقتض ، بل إنه يكون خلقا لضيان للتمم لم ير القانون له محلا . فضلا عما يترتب عليه من عرقلة لإجراءات الدعوى الجنائية وتعطيل السير فيها ، مما يحرص القانون دائما على تجنبه . وهذا النظر يؤكد أن جميع النصوص التي جاءت في القانون بشأن المسئول عن الحقوق المدنية لم تخوله إلا التحدث عن هذه الحقوق فقط ، مما مفاده بطريق اللزوم أنه إذا لم تكن هذه الحقوق محل نظر أمام المحكمة كان حضوره في غير جائز .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من هذه الطاعنة هو أن الحكم إذ قضى بعدم قبول تدخلها في الدعوى لم يذكر أسبابا لقضائه من جهة وخالف القانون من جهة أخرى . فإنه مقرر أن للمسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل في الدعوى الجنائية المرفوعة على المتهم ليدافع عن مسئوليته اتقاء لصدور حكم يؤثر في حقوقه ، وأنه وإن لم يرد نص في هذا الخصوص بقانون تحقيق الجنائيات كالنص الوارد في قانون المرافعات إلا أن هذا القانون هو الأصل في المسائل الإجرائية كافة . وقد نص في المادة ٢٩٥ من حكم عام في هذا الشأن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ليست فيه أية إشارة لطلب التدخل المشار إليه وجاء بمحض الجلسة مانصبه "الأستاذ فؤاد مقارمحي الحكومة حضر من السكة الجديد"

” وطلب أن يحضر مت دخلا لدرء المسئولية عن السكة الحديد فيما إذا حكم على المتهم ”
 ” والمحكمة أفهمته أنه لا توجد دعوى مدنية وليس هو ممن يحضرون عن المتهمين ”
 ” في الدعاوى الجنائية ولا مانع من أن توكل السكة الحديد محاميا للدفاع عن ”
 ” المتهم . وحضرة المحامى قال إنه لا يوجد قانونا ما يمنع حضورى وهذا أجازته ”
 ” محكمة النقض . والنيابة قالت إنها تعارض في قبول السكة الحديد خصما ”
 ” في الدعوى . وللسكة الحديد أن توكل محاميا عن المتهم إن شاءت . والمحكمة ”
 ” قررت عدم قبول السكة الحديد خصما في الدعوى وأخذت في نظر القضية ”
 ” ثم حكمت بإدانة المتهم ” .

وحيث إنه إن جاز في القانون إدخال المسئول عن الحقوق المدنية في الدعوى
 أمام المحاكم الجنائية من جانب المدعى بالحقوق المدنية لمطالبته بتعويض الضرر
 الناشئ عن فعل المتهم الذى هو مسئول عنه أو من جانب النيابة العمومية لمطالبته
 بمصاريف الدعوى الجنائية، وإن جاز كذلك للمسئول عن الحقوق المدنية أن
 يتدخل باختياره أمام المحاكم الجنائية في الدعوى المدنية التى ترفع على المتهم وحده
 للدفاعة في الحق المدنى المطلوب فإنه لا يجوز له بحال التدخل إذا لم تكن ثمة دعوى
 مدنية مرفوعة، لأن هذا التدخل مع ما أورده القانون في المحاكمات الجنائية من
 الضمانات المختلفة التى تكفل عدم إدانة برىء لا يكون له من مسوغ ولا مقتض
 بل يكون خلقا لضيان جديد للتميم لم ير القانون له محلا، فضلا عما يترتب عليه من
 عرقلة إجراءات الدعوى الجنائية وتعطيل السير فيها مما يحرص القانون دأما على
 تجنبه . وهذا النظر يؤكده أن جميع النصوص التى جاءت في القانون بشأن المسئول
 عن الحقوق المدنية لم تحوله إلا التحدث عن هذه الحقوق فقط مما مفاده بطريق
 الاقتضاء أنه إذا لم تكن هذه الحقوق محل نظر أمام المحكمة كان وجوده
 غير جائز.

(٦٢٩)

القضية رقم ١٤١٥ سنة ١٥ القضائية

(١) سب - حصوله من المتهم وهو فوق سطح منزل على مسمع من كانوا بالطريق العام - توافر العلانية .
(المادة ١٤٨ ع = ١٧١)

(ب) نقض وإبرام - خطأ الحكم في ذكر المكان الذي كان به أحد الشهود وقت الواقعة - لا يهم ما دام الخطأ لم يؤثر في جوهر الشهادة ولا في الحكم .

١ - إذا كانت الواقعة الثابتة على المتهم هي أنه سب المخني عليهم وهو فوق سطح المنزل على مسمع من كانوا بالطريق العام، فإن العلانية تكون متوافرة في هذه الحالة . لأن القانون صريح في أن القول أو الصياح يعتبر علنيا إذا حصل الجهر به في محفل عام أو طريق عام أو أي مكان آخر مطروق ، أو إذا حصل الجهر به بحيث يستطيع سماعه من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان .

٢ - إن خطأ الحكم في ذكر المكان الذي كان به أحد الشهود وقت الواقعة لا يهم ما دام هذا الخطأ لا يؤثر في جوهر الشهادة . وخصوصا إذا كان الحكم قد اعتمد على أدلة أخرى غير هذه الشهادة .

(٦٣٠)

القضية رقم ١٤١٧ سنة ١٥ القضائية

تفتيش - قضاء المحكمة بطلانه - إدانة المتهم بناء على أقواله أمام النيابة بعد حصول التفتيش - معناه أن هذه الأقوال لم تصدر عنه تحت تأثير التفتيش الذي وقع عليه .

إذا كانت المحكمة مع قضائها بطلان التفتيش الذي وقع على المتهم قد أدانته بناء على ما استخلصته مما شهد به الشهود، وعلى أقواله هو أمام النيابة ، فهذا منها سليم ولا شائبة فيه . لأن تعويلها على أقواله أمام النيابة بعد حصول التفتيش معناه أن هذه الأقوال تتمدّد دليلا قائما بذاته ومستقلا عن التفتيش بمعنى أن قائلها لم يقلها متأثرا بالتفتيش الذي وقع عليه .

(٦٣١)

القضية رقم ١٤٢١ سنة ١٥ القضائية

مواد مخدرة . تسلم المتهم المخدر بعد تمام الاتفاق على شرائه . جريعتان ثامتان . وقوع المخدر في يده
حيازة تامة ، واقفاه على شرائه شراء تام ولو استرد منه المخدر بسبب عدم وجود الثمن معه وقتئذ أو بناء
على التدابير المحكمة التي وضعها البوليس لضبطه الواقعة .

إن تسلم المتهم المخدر بعد تمام الاتفاق على شرائه يكون جريعتين تامتين ،
فإن وصول يده بالفعل إلى المخدر بتسليمه إياه هو حيازة تامة ، واقفاه جديا من
جهته على شرائه هو شراء تام ولو كان قد استرد منه بعد ذلك بسبب عدم وجود
الثمن معه وقتئذ أو بناء على التدابير المحكمة التي وضعها البوليس لضبط الواقعة والمتهم
فيها متلبسا بجريمه .

(٦٣٢)

القضية رقم ١٤٢٦ سنة ١٥ القضائية

تلبس . مشاهدة المتهم ومعه السلاح الناري في يده وعدم تقديمه لأموال ضبط الذي شاهده الرخصة
التي تحتوله حله . تلبس بجنحة حمل السلاح ولو استطاع فيا بعد تقديم هذه الرخصة . لا يشترط في التلبس
أن تكون الجريمة التي اتخذت الإجراءات بالنسبة إليها متوافرة عناصرها أو ثابتة على المتهم . القبض على
المتهم وتفتيشه . صحيح سواء ادعى مجرد القبض عليه أو لبحث عن أدلة متعلقة بالجريمة كالخراطيش مثلا .
حق الأموال الذي باشر التفتيش في أن يضع يده على ما يصادفه متعلقا بجريمة أخرى . الاستدلال بالثمن
المضبوط أثناء هذا التفتيش . جائز .

إن مشاهدة المتهم ومعه السلاح الناري في يده ، وعدم تقديمه لأموال الضبط
القضائي الذي شاهده الرخصة التي تميزه حمل السلاح — ذلك يعتبر تلبسا بجنحة
حمل السلاح ولو استطاع المتهم فيا بعد أن يقدم الرخصة . إذ لا يشترط في التلبس
أن يثبت أن الواقعة التي اتخذت الإجراءات بالنسبة إليها متوافرة فيها عناصر الجريمة
أو أن المتهم هو الذي قارفها . وإذن فالقبض على هذا المتهم يكون صحيحا وتفتيشه ،
سواء لداعي مجرد القبض عليه أو لبحث عن أدلة مادية متعلقة بالجريمة كالخراطيش
الخاصة بالسلاح الذي ضبط معه ، صحيح كذلك . ومتى كان التفتيش صحيحا فإن
مأمور الضبط القضائي الذي باشره يكون له بمقتضى القانون أن يضع يده على ما يجده

في طريقه أثناء عملية التفتيش ، سواء في ذلك ما يكون متعلقا بالجريمة التي يعمل على كشف حقيقة أمرها أو بأية جريمة أخرى لم تكن وقتئذ محل بحث . إذ لا تصح مطالبته ، وهو بحكم القانون إذا علم ، عن أى طريق ، بوقوع جريمة مختص بتحزى حقيقتها ، أن يفض بصره عن دليل يكشف عن جريمة وقعت ، والحال أن هذا الدليل هو الذى قابله مصادفة أثناء مباشرته عملا مشروعا ، ولم يكن في الواقع وحقيقة الأمر ، ناتجا عن أى إجراء أو عمل مما يصح وصفه في القانون بالصحة أو البطالان . أما الضبط — وهو عمل من أعمال التحقيق كالتفتيش وإن كان أهون منه على الناس في خطره — فانه يكون صحيحا على أساس التلبس إذا كان ماشوهد أثناء التفتيش تعد حيازته جريمة كالتحدر مثلا ، فإذا لم يكن إلا دليلا كشف عن جريمة سبق وقوعها فان هذا الدليل يكون بمثابة بلاغ عنها يخول مأمور الضبط القضائي أن يثبت حالته في محضر يحرره ويسير في التحرى عنه ثم يحتفظ عليه مؤقتا حتى يقدمه لسلطة التحقيق المختصة بضبطه قانونا كما هو مقتضى المادة ١٠ من قانون تحقيق الجنابات . وإذن ففي كل الأحوال يكون الاستدلال بالشئ المضبوط أثناء التفتيش الصحيح سائما جائزا .

المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن العلة التي دعت إلى إجراء التفتيش منهارة لأن المسدس الذي وجد معه مرخص به ، فضلا عن أن تسليم المسدس والطلقات إلى الكونستابل كان من شأنه أن يمتنع هذا عن اتخاذ أى إجراء في حق الطاعن فما كان له أن يقبض عليه ويسوقه من عربة الدرجة الثالثة حيث كان إلى عربة الدرجة الثانية حيث كان الضابط الذي أمر بتفتيشه على الرغم من عدم توفر حالة التلبس بجريمة . وفوق هذا فانه مقرر أن من يباشر التفتيش لا يجوز له أن يتجاوز الغرض الذي يفتش من أجله فما كان للضابط إذن أن يأمر بالتفتيش عن أشياء أخرى غير السلاح . وإذن فضبط المخدر غير جائز . على أن الخمسة انحرطيش التي كان يجري البحث عنها ليست حيازتها في ذاتها جريمة تبيح التفتيش مادام إحراز المسدس ذى الطلقات التسع بصفة قانونية يسوغها .

وحيث إن الدعوى العمومية وقعت على الطاعن بأنه "وجدت في حيازته"
 "مادة مخدرة (أفيون) بدون مبرر قانوني". ومحكمة أول درجة دانت به والمحكمة
 الاستئنافية أيدت حكم الإدانة وذكرت: "أن الواقعة تحصل كما يرويها"
 "على عبد العزيز كونستابل المباحث في أنه كان يسافر يوم الحادث مع قوة من"
 "مكتب المخدرات تحت رئاسة الضابط عبد الحكيم أفندي كمال محمد في القطار"
 "الذي يصل إلى دشنا مساء ذلك اليوم وقبيل وصول القطار إلى نجع حمادي"
 "وجد المتهم واقفا بجوار البوفيه في العربدة الثالثة ووجدته يحمل طبنجة ظاهر"
 "مقبضها فسأله عما إذا كان يحمل ترخيصا لها فأجابته بالإيجاب فطلب منه"
 "الترخيص فأفهمه أنه غير موجود معه. وأنه بمركز متفلوط فطلب منه الطبنجة"
 "فسلمها إليه وأخذته إلى رئيسه الضابط عبد الحكيم أفندي كمال الذي كان يركب"
 "في الدرجة الثانية وعرض عليه الأمر ولاحظ أن الطبنجة أربع طلقات"
 "في حين أن مرتبها تسع طلقات، كما شك في أدماء المتهم بأنها مرخصة لأنها من"
 "نوع ألماني، وظن أن باقي الظروف مع المتهم فأمر بتفتيشه. ويقول الشاهد"
 "إن الكونستابل والضابط الأول قام بالتفتيش تحت إشراف ومراي الثاني فعر"
 "أخيرا في جيب السترة الخارجي العلوي على ورقة ملفوفة وهي جزء من إعلان"
 "قضائي وبها مادة داكنة تبين أنها أفيون، كما ثبت ذلك من معاينتها بمعرفة"
 "الكونستابل والضابط ومن التحليل الكيماوي. وقد شهد بهذه الوقائع"
 "الكونستابل والضابط. وحيث إن المتهم دفع أمام محكمة الاستئناف ببطلان"
 "التفتيش لسببين: الأول أن المتهم لم يكن في حالة من حالات التلبس إذ لم يكن"
 "هناك جريمة لأن المستدس مرخص بحمله والسبب الثاني أن التفتيش كان لغرض"
 "معين وهو البحث عن الأظرف فلا يجوز أن يقع على شيء غيرها. وحيث"
 "إن هذا الدفع في غير محله لأنه بالنسبة للسبب الأول فقد ضبط المتهم وهو"
 "يحمل مستدسا، وهذا يكون جريمة طبقا للقانون ٨ سنة ١٩١٧ سلاح والأوامر"
 "العسكرية شددت عقوبة إحرازه ولم يستطع المتهم أن يقدم الرخصة عند ضبطه"

” وقد قام عند الضابط والكونستابل شك في ادعائه بالترخيص ، لأن المسدس ”
 ” من ماركة ألمانية فكان لها الحق إذن في ضبط المتهم والقبض عليه وتحقيق ”
 ” الجريمة إلى أن يثبت المتهم دفاعه ، وطالب أن الضبط والقبض في محلها ، ”
 ” وكان المتهم أيضا في حالة تلبس ، فان التفتيش الذي يقوم به رجال الضبطية ”
 ” القضائية لا يحتاج إلى إذن من النيابة طبقا للمادتين ١٨ و ١٥ تحقيق جنابات ، ”
 ” ولا وجه للاعتراض على صحته . وحيث إنه بالنسبة للسبب الثاني فانه من المقرر ”
 ” أنه متى كان التفتيش من أجل جريمة معينة جائزا قانونا فان العثور على شيء ”
 ” يكون إحرازه جريمة أخرى يقع صحيحا هو الآخر طالما أنه قد عثر عليه أثناء ”
 ” وبسبب التفتيش والبحث عن الجريمة الأولى . وهذا أمر ظاهر الجلية ، فان ”
 ” الغرض من القود الواردة بصدد التفتيش هو المحافظة على حرمة الأشخاص ”
 ” وحررياتهم ، فإذا وجد ما يبرر التفتيش بجريمة معينة فلا يقوم إذن وجه للاعتراض ”
 ” عليه إذا ما كشف عن جريمة أخرى طالما أن عملية التفتيش واحدة ولم تستلزم ”
 ” في سبيل الكشف عن الجريمة الثانية إضرارا أو انتهاكا لحرية المتهم أكثر مما ”
 ” كان يتطلبه التفتيش عن الجريمة الأولى . ومن جهة أخرى فانه لما يتعد عن ”
 ” المنطق القضائي أن تسأل يد الضبطية القضائية عن جريمة ظهرت لها سافرة ”
 ” أثناء تفتيش عن جريمة أخرى فيلزم رجال الضبطية القضائية باغضاء عنها وعلم ”
 ” تحقيقها . وحيث إن الكونستابل والضابط أمرا بالتفتيش في حالة تلبس المتهم ”
 ” بإحرازه سلاحا ناريا لم يثبت أثناء التفتيش أنه مرخص وذلك للبحث عن ”
 ” الخمس طاقات الناقصة من مرتبه ، فعثورهما على المخدر أثناء التفتيش يكون ”
 ” صحيحا . ومن ثم يتعين رفض الدفع المذكور . وحيث إن الحكم الابتدائي ”
 ” في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة ومن ثم يتعين تأييده . ”
 ” وحيث إنه لا وجه لما يتمسك به الطاعن في طعنه . فانه وقد شوهد ومعه ”
 ” السلاح الناري في يده ولم يقدم لمأمور الضبط القضائي الذي شاهده الرخصة التي ”
 ” تجيز له حمل السلاح يعتبر قانونا في حالة تلبس بمجنحة حمل السلاح ولو استطاع فيما

بعد أن يقدم الرخصة إذ لا يستلزم في التلبس أن تكون الجريمة التي اتخذت الإجراءات بالنسبة إليها متوافرة عناصرها القانونية أو ثابتة على من يتهم فيها .
ولمذن فالتقبض على الطاعن ثم تفتيشه سواء لداعي مجوز القبض عليه أو للبحث عن أدلة مادية متعلقة بالجريمة كالخراطيش الخاصة بالسلاح الذي ضبط معه يكون صحيحا . ومتى كان التفتيش صحيحا فإن مأمور الضبط القضائي الذي يشره يكون له بمقتضى القانون أن يضع يده على كل ما يجده في طريقه أثناء عملية التفتيش ، سواء في ذلك ما يكون متعلقا بالجريمة التي يعمل على كشف حقيقة أمرها أو بأية جريمة أخرى ولو لم تكن وقتئذ محل بحث . ولا تصح مطالبته في هذه الحالة بأن ينفذ بصره عن دليل يكشف عن جريمة وقعت وهو مختص قانونا بتحيز حقيقة متى علم بها عن أى طريق ، مادام هذا الدليل هو الذى قابله مصادفة أثناء مباشرته عملا مشروعا ولم يكن في حد ذاته في الواقع وحقيقة الأمر ناتجا عن أى إجراء أو عمل مما يصح وصفه في القانون بالصحة أو البطلان . هذا بالنسبة إلى التفتيش .
أما عن الضبط في ذاته — وهو عمل من أعمال التحقيق كالتفتيش وإن كان أهون منه على الناس في خطره — فإنه إذا كان ماشوهد أثناء التفتيش تعذر حيازته جريمة كالخندر محل الدعوى هذه ، فإن الضبط يكون صحيحا بلا شك على أساس التلبس بها . أما إذا لم يكن إلا دليلا يكشف عن جريمة سبق وقوعها فإن وجوده يكون بمثابة بلاغ عنها يتناول مأمور الضبط القضائي إثبات حالته في محضر يجزؤه والسير في التحيز عنه ثم التحفظ عليه مؤقتا حتى يقدمه لسلطة التحقيق المختصة بضبطه قانونا ، كما هو مقتضى المادة ١٠ من قانون تحقيق الجنايات . وإذن ففي شكل الأحوال يكون الاستدلال بالشئ المضبوط أثناء التفتيش الصحيح سائفا جائزا . ومتى كان ذلك كذلك فإن القضاء بإدانة الطاعن على الأساس الذي قاله المحكمة يكون سليبا خلافا لما يزعمه في طعنه .

(٦٣٣)

القضية رقم ١٤٣٩ سنة ١٥ القضائية

دفاع . متهم بيمينه . عهده إلى محام بيمينه الدفاع عنه . يتعين على المحكمة أن تسمعه . طرؤه عذر قهرى على هذا المحامى منعه عن القيام بيمينه . يجب على المحكمة أن تمهله الوقت الكافى لتحضير دفاعه . اعتذار المحامى بمرضه وتقديم زميل له شهادة بذلك . على المحكمة أن تقدر هذا العذر . ورفضها تأجيل الدعوى . يجب أن تبين أسبابه . هل المحكمة مراعاة حالة المتهم ومبلغ اتصاله بالعذر . ويجب تأجيل الدعوى إذا كان لا اتصال لقيمته به وكانت معولا على المحامى في دفاعه . ترخيص المحكمة في تقديم مذكرات . لا يكفى .

إنه وإن كان حضور محام عن المتهم يمتنع غير واجب قانونا إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بيمينه الدفاع عنه ، فانه يتعين على المحكمة أن تسمعه . فإذا طرأ عليه عذر قهرى منعه عن القيام بيمينه فيكون على المحكمة ، متى ثبتت صحة عذره ، أن تمهله الوقت الكافى لتحضير دفاعه ، وإلا فانها تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع . فإذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن محامى المتهم اعتذر بمرضه وقدم زميله إلى المحكمة شهادة بذلك ، فانه يكون على المحكمة أن تقدر هذا العذر ، فإذا اقتنعت بصحته أجلت القضية إلى جلسة أخرى حتى يتمكن المحامى من القيام بواجب الدفاع عن المتهم . وإذا رأت أنه غير صحيح ورفضت التأجيل كان عليها أن تبين أسباب ذلك ، وأن تراعى في الوقت نفسه حالة المتهم ومبلغ اتصاله بالعذر الذى أبداه المحامى حتى إذا ما تبين لها أنه لا علاقة له به وأنه كان معولا في دفاعه على المحامى أجلت له الدعوى ليستعد هو للدفاع . ولا يقلل من ذلك ترخيصها في تقديم مذكرات ، لأن المذكرات في المواد الجنائية لا يصح أن يجبر الخصوم على الاكتفاء بها في دفاعهم .

فهرس هجائي

(١)

رقم القاعدة

اتفاق جنائي :

الاتفاق على ارتكاب جنائية أو جنحة معينة . لا يجوز في هذه الحالة توقيع عقوبة أخذ مما نص عليه القانون تلك الجنائية أو الجنحة . الفرض من الاتفاق ارتكاب عدة جنائيات أو عدة جثع . يجوز توقيع العقوبات المنصوص عليها في الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ٨ ولو كانت أشد من المنصوص عليه للجرائم المقصودة من الاتفاق . التعريض على اتفاق جنائي الفرض منه ارتكاب جثع سرقات ، وإدارة حركة . العقاب على ذلك بالسجن ، في محله . اتفاق المتهم مع أى واحد من حصل الاتفاق معهم على ارتكاب السرقة . يكفى لتطبيق المادة ٨ . لا يشترط وقوع الجنائية أو الجنحة المتفق عليها . المودة بثبوت واقعة الاتفاق ذاتها بنقض النظر عما ينشأ ذلك من الواقع . إثبات حصول الاتفاق . جائز بكل الطرق المؤدية إلى ذلك ٢٤٦ (١٧٥)

الاتفاق على ارتكاب جنحة زورير . يدخل في متناول مادة الاتفاق . عدم ارتكاب الجريمة المتفق عليها . العقاب يكون طبقا لمادة ٨ ع . تنفيذ الاتفاق بارتكاب الجريمة أو بالشروع في ارتكابها شرعا معاقبا عليه . توقيع العقوبة الأشد إلا إذا كان الاتفاق على جريمة واحدة معينة فيكون العقاب على الجريمة التي وقعت تنفيذاً له ولو كانت أقل من عقوبة الاتفاق الاشتراك في الاتفاق . التعريض عليه أو التدخل في إدارة حركة . العقوبة المقررة لكل من الفعلين . توقيع عقوبة الأشغال الشاقة على المحرضين والمشاركين . خطأ ١٧٢ (٢٤١)

مبادرة أحد المتفقين إلى الإخبار به . أثرها . إعفاؤه من العقاب . لا أثر للإخبار في قيام الجريمة ذاتها ولو كان الاتفاق بين المبلغ والمبلغ منه فقط ... ٢٣٣ (٣١٢)

إتلاف وتخریب وتعییل :

أرض بها جند برسم . حرثها اعتداء . يتوافر به الركن المآق في هذه الجريمة . ٥١١ (٦٥٢)

أرض مؤجرة . انتهاء مدة الإجارة . استمرار المستأجر في وضع يده ونزله الأرض . سكوت مالك الأرض على ذلك . إتلافه الزرع . جريمة . لا يشترط توافر قصد جنائي خاص في هذه الجريمة . ماذا كان يجب على المالك عمله ؟ ٢٤ (٢٩)

رقم القاعدة

إتلاف وتخريب وتعييب (تابع) :

- أشجار . قطع شجرة واغلاسلها . وأقمة تنوافرها عناصر جرمية الإتلاف وجرمية
السرقة . معاقبة المتهم باعتبارها سرقة . لا غبار على المحكمة في ذلك ... ١٣٠ (١٩١)
التبذين الجرميين المنصوص عليهما في المادتين ٣٦١ و ٣٨٩ ع . يقوم على
أساسين : القصد الجنائى ، ومقدار الإتلاف أو التخريب ... ٣٧٣ (٥١٣)
قصد الإساءة في هذه الجريمة . من عناصرها القانونية الواجب النص صراحة
على تنوافرها ... ٢٥٢ (٣٣٠)
إثبات (ر . أيضا : اتفاق جنائى . إخفاء أشياء مسروقة . تحقيق .
حكم . خيانة الأمانة . سرقة . ضرائب . قذف وسب وإهانة .
قوة الشيء المحكوم فيه) :
الإثبات بوجه عام :

- اتراف المتهم . الأخذ باعتباره في تحقيق البرليس رغم عدوله عنه أمام النيابة
والمحكمة . جائز ... ٣٤٠ (٤٩٤)
» . عدم تجزئته . لا محل للقول بذلك في المواد الجنائية . عدم أخذ المحكمة
بالمدلول الظاهر لأقوال المتهم . لا تريب عليها فيه ... ١٧٣ (٢٤١) و ٢٣٨ (٣١٦)
» . إنكار المتهم الأقوال المستندة إليه في التحقيق . إدانته بتامهل هذه الأقوال
دون تخفيف إنكاره . قصور ... ٦٩ (٩٤)
» . كون أثره لا يمتد إلى التعريف . لا يمنع المحكمة من أن تستخلص من ظروف
الدعوى أن غيره ضالع معه ... ٢٣٣ (٣١٢)
» . مدى سلطة القاضي في تقدير قوته في الإثبات ... ٢٨٠ (٣٦٨)
إقرار . عدم قابلية التجزئة . متى يصح القول بذلك ؟ إذا كان هو الدليل الوحيد
في الدعوى ... ٢٢٣ (٢٩٥) و ٢٣٠ (٣٠٣)
إقرار من محامى المتهم . لا يصح أن يؤخذ به المتهم ... ٤٢٣ (٥٧٨)
تقرير . سند بالغة قيمته ما يلتزم . القضاء بتقريره اعتدادا على شهادة الشهود .
الاضراض على المحكمة بخالفه ذلك لأحكام القانون في مواد الإثبات .
لا يصح . التقرير وأقمة جنائية جائزا لاستدلالها بالطرق القانونية كافة . ٢٩ (٤١)
» . ادعاء المتهم تقرير ودقة مقدمة في الدعوى كدليل حذره . مطالبته بالظن ٦٥ (٩٠) و ٧٠
بالتقرير في هذه الورقة . لا يصح ولو كانت من الأوراق الرسمية . ٩٥ (١٧١)
القاضى في المواد الجنائية لا يتقيد بالقيود الخاصة بالأدلة القانونية (٢٤٠) و ١٧٣
في المواد المدنية . مثال ... (٢٤١) ٢١٣ (٢٨٣)

إثبات (تابع) :

الإثبات بوجه عام (تابع) :

- ترور. ورقة. الحكم بترويرها اعتماداً على تقرير مصلحة الطب الشرعي وعلى المضاهاة التي أجرتها المحكمة . لا تريب على المحكمة في ذلك. ... ٢٤٧ (٣٢٦)
- » . اعتراف النعم بتروير ورقة . الحكم باعتبارها مزورة . واجب على القاضي المدنى وغيره واجب على القاضي الجنائى . القاضى الجنائى لا يقضى إلا بناء على افتتائه ٥٦٠ (٧٠٣)
- » . محرز مزور، عدم وجوده . إثبات ترور به شهادة الشهود . جوازه. ... ٢٨٠ (٣٦٨)
- غيابة الأمانة . العقود المذكورة في المادة ٣٤١ ع . إثباتها . المحكمة الجنائية مقيمة في ذلك بأحكام القانون المدنى ... ٥٩٠ (٧٢٦)
- » . اختلاس أشياء، محجوزة . استناد المحكمة في إثبات أن الأشياء، المختلسة بمجموعة إلى أقوال الحارس . جوازه . القول بأن هذا الإثبات لا يكون إلا بالكافة . لا يصح ... ١١٥ (١٦٦) و ١٧١ (٢٤٠)
- » . فصل الاختلاس . ثبوته من أى دليل أو قرينة . جائز . لا يشترط وجود محضر تبديده . ١٨ (٢٠)
- دليل . تقديره . سلطة المحكمة الجنائية في ذلك . محاضر الاستدلالات التي يحجزها رجال البوليس من غير تخليف الشهود اليقين . الاعتماد عليها . جوازه ٢٥ (٣٢) و ٢٠٤ (٢٧٦)
- » . محاضر تحقيق البوليس أو النيابة . حضورها لتقدير القاضي . إنكار التهم صدر الاعتراف المنسوب إليه في هذه المحاضر . مطالبة بالظن في هذا المحضر بالتروير . لا تصح . سلطة المحكمة في اطراح هذا الاعتراف . محاضر المناقشات . بجبتها بما هو وارد فيها ... ٧٠ (٩٥)
- » . محضر كسر ختم الخوف . عدم أخذ المحكمة بما ورد فيه . لا تريب عليها في ذلك . الأوراق الرسمية . بجبتها . الأحكام المقررة للظن فيها . محل اتباعها والأخذ بها وجوباً . الإجراءات المدنية والتجارية . مطالبة القاضي الجنائى بالأخذ بدليل دون دليل . لا تصح ... ٢١٣ (٢٨٣)
- » . بيان الوقائع والأدلة التي استخلصت منها المحكمة رضا التهم بالنفيش . لا تقبل المناقشة في ذلك . ورقة مضبوطة مع التهم بما راحة الأفقون . استخلاص المحكمة من ذلك إدانة التهم في إراز الأفقون . لا مانع ... ١٠٣ (١٤٨)
- » . دليل غير مباشر . استخلاص الحقائق القانونية .هـ . جوازه . الأخذ بالأدلة غير المباشرة . غير محظور ... ١١٤ (١٦٥) و ٤٠٦ (٥٤٠) و ٥٢٧ (٦٦٥) و ٥٨٢ (٧١٨) و ٦٠٥ (٧٣٧)
- » . تقرير محرز بالإنجليزية ضمن أوراق الدعوى المروضة على المحكمة . الاستناد إليه في إدانة التهم . جائز ... ٥٦ (٧٧)

رقم القاعدة

إثبات (تابع) :

الإثبات بوجه عام (تابع) :

- دليل . تقرير طبيب يتضمن أن المصني عليه أصيب يوم الحادثة بضرب فشأت
عنه عاهة . ظاهر التقرير أن هذا القول هو على سبيل التبريح . أخذ
الحكمة به . لا تريب عليها فيه ... ٢٠٤ (٢٧٦)
- » . محضر انتقال أجبرته المحكمة التي تقض حكمها . اعتماد المحكمة التي تطلعت
الدعوى من جديد عليه . جوازها ... ٣٥١ (٤٨٥)
- » . لا يشترط أن يكون الدليل سابقا للحدث أو معاصرا له . استخلاص اشتراك المتهم
في الخلط من مساهمته في رد الطفل بعد استيلائه على المبلغ من أجل ذلك ... ٥٤٠ (٦٨٠)
- » . تقديره . المحاضر التي يحوزها رجال الضبيلة القضائية . عنصر من عناصر
الإثبات . سلطة المحكمة في تقدير قوتها من حيث الإثبات ... ٢٧٨ (٣٦٦)
- » . أقوال متهم ضد آخر . جواز الأخذ بها ولو لم تعزز بدليل آخر ٢٨٥ (٣٧٥) ٤٥٥ (٥٩٣)
- » . الاعتماد على دليل بالنسبة إلى متهم . عدم الاعتماد عليه بالنسبة إلى متهم
آخر . جوازها ... ٣٩٧ (٥٣٣) ٤٥٥ (٥٩٣)
- دبر . فرائده . قبضها . عدم دفع ضريبة عنها . واقعة مادية جائز لإثباتها
بكتابة الطرق . سند الدين . لا تطلب النيابة بإثباته ... ٢٦٢ (٣٣٧)
- سرقه . بيع شيء مسروق وفشأه . تعرض الحكم لهذه الواقعة باعتبارها عنصرا
من عناصر الأدلة في جريمة السرقة وعدم تجاوزها فيها قاله عنها مقتضيات
الدعوى . لا يصح القول بأنه كان على المحكمة أن تتبع طرق الإثبات
المختارة في القانون المدني لإثبات المفقود ... ٦٠٠ (٧٣٤)
- سرقه . سند مديونية و وضع سند آخر عليه توقيع غير صحيح مكانه . سماح الشهود
على سبق وجود السند الصحيح كائنه ما كانت قيمته . جوازه ... ٨٢ (١١٦)
- عماد الإثبات في المواد الجنائية . التحقيقات التي تجري في جلسات المحاكمة .
الاعتماد على عناصر الإثبات التي تضمنتها التحقيقات الابتدائية .
متى يجوز ؟ ... ٤١ (٦١) ٥٣ (٧٥) ٦٨ (٩٤) ٢٣٨ (٣١٦) ٢٤٠ (٣١٧)
- » . الاعتماد على ماورد في التحقيقات الابتدائية دون تلامه بالجلسة . لا يجوز . ٥٣ (٧٥)
- قرائن . وجه دفاع . اختراع المحكمة من طريق القرائن بمساده . لا تنظم المحكمة
بحقيقته . القرائن من طرق الإثبات القانونية ... ٢٩٦ (٣٩٣)
- نقضاء القاضي بطله . متى يمكن القول به ؟ إذا كان عليه منصب على واقعة معينة
لا على دليل راجع إلى رأى يقول به العلم أو يجري به العرف ٣٣٤ (٤٥٨) ٤٢٢ (٥٦١)
- » . استخلاص القاضي الحقيقة التي قال بها من أدلة معروضة عليه . لا يصح أن
يقال إنه قضى بطله ... ٥٨٨ (٧٢٥)

لإثبات (تابع) :

الشهادة أو البيئة :

استدعاء الشهود . الإجراءات والمواحيب الواجبة مراعاتها لإعلان شهود النفي .
إعلان المتهم لإعلان قانونيا للجلسة . طلبه التأجيل لإعلان شهود النفي .
رفضه بحجة أن الفرض منه عرقلة سير الدعوى . لا تترتب على المحكمة فيه .

٣٧٨ (٥١٨) ... لا يجديده ...
» . حق محكمة الجنابات في استدعاء وسامع أى شخص في أثناء نظر الدعوى ولو لم
يسبق إعلانها قبل الجلسة بالحضور أو ما بها . الواجب على المحكمة في هذه الحالة .

١٢٢ (١٧٦) ...
استدعاء الشهود لسامع أقوالهم مرة ثانية استجابة للتحقيق . جواز . شاهد
لم يعمل بالحضور وفقا للقانون أو لم يحضر الخصوم باسمه مقدما . جواز سماعه
٦١ (٨٤)

١١٩ ر (١٧٠)
١٧٣ ر (٢٤١)
٢٦٧ ر (٣٤٢)
٣٨٢ ر (٥٢١)
٤٠٢ ر (٥٣٦)
٤١٧ ر (٥٥٠)
٤٥٥ ر (٥٩٣)

تقدير الشهادة . سلطة المحكمة في تجزئة أقوال الشاهدون أن تكون ملزمة بتليل ذلك .
٤٠٢ ر (٥٣٦)
٤١٧ ر (٥٥٠)
٤٥٥ ر (٥٩٣)

» . شاهد من أقر به المجنى عليه . سلطة المحكمة في الأخذ بشهادته ... ٦٨ (٩٤)
» . تصديق الشاهد أو عدم تصديقه . موكل إلى اطمئنان المحكمة ... ٩ (٧)

٩٥ (١٣١)
١١٦ ر (١٦٦)
٢٤٠ ر (٣١٧)
٢٦٧ ر (٣٤٢)

» . الأخذ بشهادة الشاهد مع مخالفتها لأقواله في البوليس أو بأقواله في البوليس ... ٢٩٥ (٣٩٢)
مع مخالفتها لشهادته . حرية المحكمة في ذلك . أخذاً بأحدى روايته . ٣٣٣ (٤٥٥)
معه . اطمئنانها إليها واطمئنانها الأخرى ... ٣٤٢ (٤٦٦)
٣٥١ ر (٤٨٥)
٤٠٧ ر (٥٤١)
٤١٧ ر (٥٥٠)
٤٥٥ ر (٥٩٣)

» . شهادة منقولة عن شخص آخر . إنكار هذا الشخص ما نقل عنه . الأخذ بها .
جسوازه ... ١١٤ (١٦٥)
» . الأخذ بأقوال لشاهد خاتمة لأقوال شاهد آخر . جواز . بيان الأسباب .
لا إكراه ... ١٢٦ (١٨٦)
» . شاهد . فقبده أنه الإدراك وقت أداء الشهادة . تقدير ذلك . موضوعي ٣٣٣ (٤٥٥)

رقم القاطدة

إثبات (تابع) :

الشهادة أو البيئة (تابع) :

- تقدير الشهادة . الاعتماد على أقوال المتهم في محضر البوليس دون أقواله في الجلسة .
 عدم تلاوة تلك الأقوال بالجلسة . حتى لا يمنع من الأخذ بها ؟ ... (١١٦) (١٦٦)
- التنازل من الشهادة . تنازل الدفاع في بدء المحاكمة عن سماع شهود النفي .
 سماع شهود الدعوى ومرافعة النيابة والمدعى بالحقوق المدنية ودفاع المتهم .
 طلب محامى المتهم في ختام مرافقته سماع شهود النفي . عدم إجابته إلى طلبه . لا يعيب الحكم ... (٤٨٨) (٦٢٩)
- إعلان المتهم شهود النفي . حضور واحد منهم . قول محامى المتهم إنه تنازل عن شهادته . إبداء الدفاع . سؤال المحكمة المتهم عن طلباته . تحسكه بطلب سماع شهوده . اعتراض النيابة على سماع الشهود بسد المرافعة .
 الحكم بإدانة المتهم دون سماعهم . خطأ ... (٥٨٥) (٧٢٢)
- سماع الشهود . اكفاء المحكمة بناء على طلب الدفاع بتلاوة أقوال الشهود الذين لم يحضروا ومناقشة الدفاع في أقوالهم . لا تريب على المحكمة في ذلك .
 سماع الشهود . شاهد لم تهدد المحكمة إليه . اكتفاؤها بتلاوة أقواله .
 لا تريب عليها فيه . المحكمة لا تسمع سوى الشهود الذين يمكن إعلانهم .
 شهود سمعوا في التحقيق الابتدائي ولم يسمعو في الجلسة . جواز الأخذ بأقوالهم .
 شهود النفي . وجوب سماعهم ولو كانوا قد سئلوا في التحقيق الابتدائي .
 تمسك المتهم بسماعهم وتأجيل القضية مع تكليف النيابة بإعلانهم . الحكم في الدعوى دون سماعهم بمقولة أنهم سمعوا في التحقيقات الابتدائية .
 وإن شهادتهم غير متعبة . لا يجوز ... (٢٩٣) (٣٩٠)
- سماعهم في الجلسة في مواجهة المتهم . محله . أن يكون الشهود قد حضروا الجلسة أو أن يكون تخلفهم فيه مغللة الفرار من تحمل الشهادة ومناقشتها بحضور المتهم أو أن تكون أقوال الشهود هي الدليل الوحيد ومن الممكن انتظار الشهود لسماعهم في جلسة أخرى . اعتماد المحكمة على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية بعد تلاوتها بالجلسة . لا تريب عليها فيه في غير هذه الأحوال ... (٣٣١) (٤٥٤)
- القانون لم يرع للمحكمة طريقة معينة لتسليم عليها في سماع الشهود . كون المحكمة قد قاتمتها توجيه سؤال مما يقتضيه فن التحقيق . لا يطمئن في حكمها .
 إدانة متهمة في شهادة الزور بناء على شهادة الشهود الذين سمعوا أمام محكمة الجنايات في دعوى القتل . جوازه . النفي على المحكمة بأنها لم تسمع الشهود في مواجهة المتهم . لا يقبل ... (٣٧١) (٥١٠)

رقم القاعدة

إثبات (تابع) :

الشهادة أو البينة (تابع) :

- من الشاهد . العبرة فيه بالسّ وقت أداء الشهادة (١٧٧) (٢٤٤)
- محكمة استئنافية . المدعى لديها بطلان التفتيش وطلب سماع شهود لإثبات ذلك .
اقتناعها من الأوراق بأن هذا المدعى في غير محله . عدم تقدّم التّهم به إلى
محكمة الدرجة الأولى . لا تريب على المحكمة الاستئنافية في عدم سماع الشهود (٢٨٤) (٣٧٣)
- » . طلبات التحقيق التي تقدّم إليها . لا إلزام بإجابتها . حكم ابتدائي . صدوره
بناء على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية . طلب التّهم سماع شهود
أمام المحكمة الاستئنافية . وجوب إجابه . لا يقلل من ذلك أن تكون
المحكمة أذنت للتّهم في إعلان شاهده فلم يتم له . تقديمه الدليل إليها على
أنه عمل ما في وسعه ولم يوفق (٣٢٨) (٤٥١)
- مدعى بحق مدنى . سماع أقواله في الدعوى الجنائية مع تحليفه اليمين . لا مانع ... (١٧٧) (٢٤٤)
- الإثبات بالكاتبه (ر . أيضا خيانة الأمانة) :

- الإثبات بالكاتبه في المواد المدنية . ليس من النظام العام . عدم تمسك التّهم
بعدم جواز الإثبات بالبينة إلا في المذكرة التي قدّمها بعد سماع الشهود
وجوز القضية للحكم . قبول منه للإثبات بهذا الطريق (١٧١) (٢٤٠)
و (١٨٧) (٢٥٥) و (٢٣٠) (٣٠٣) و (٤٨٧) (٦٢٩)
- المستأنف من الحصول على سند بالكاتبه . تقدير قيامه . موضوعى . مثال :
- مصفوفات استودعها أخت عند أختها (٢) (١٠٥) و (١٥١)
- مبدأ ثبوت بالكاتبه . اعتراف . عدم تجزئته . ذلك لا يمنع من إمكان اعتباره
مبدأ ثبوت بالكاتبه (٤٩٧) (٦٤٢)
- » . تمسك المدعى في دعوى يلزم لإثباتها الكاتبه بأدلة أخرى : البينة والقرائن .
اعتبار أقوال المدعى عليه مبدأ ثبوت بالكاتبه . جوازه . القضاء بأن هذه
الدعوى لا يصح إثباتها بالبينة وأن اعتراف المدعى عليه لا تصح تجزئته .
- لا يصح (٢٢٣) (٢٩٥) و (٢٣٠) (٣٠٣)
- » . دعوى اختلاس أوراق ومقدود . أقوال التّهم في التحقيق . أوراق محررة
بخطه . اعتبارها مبدأ ثبوت بالكاتبه . قبول الإثبات بالبينة على هذا
الأساس . جوازه حتى مع اعتراف التّهم . قضاء المحكمة على أساس
وجود مبدأ ثبوت بالكاتبه . استفادته من الوقائع والأدلة التي أوردها
الحكم . ذلك يكفي لسلامته (٢٣٠) (٣٠٣)

إثبات (تابع) :

الإثبات بالكافة (تابع) :

مبدأ ثبوت بالكافة . ورقة في حيازة المتهم ولكنها ليست محررة بخطه . متى
يصح اعتبارها مبدأ ثبوت بالكافة ؟ إذا بدأ منه ما يدل على أنه قبلها
أو استعمالها أو تملكها . عدم اعتداد المحكمة بها كيداً بثبوت بالكافة
لمجرد أنها ليست محررة بخطه . لا يصح . يجب على المحكمة في هذه الحالة أن
تتحدث عن ظروف وجودها منه وبلغ اتصاله بها . سند . الادعاء
بمحصله سرقة . متى يصح لصاحبه أن يثبت سرقته الوارد به بالينة والقرائن ؟
متى كانت سرقة قد وقعت في ظرف يصح معه حادثاً قهرياً . يجب على
المحكمة أن تحقق دعوى السرقة وتتصفاً من جهة كونها حادثاً قهرياً أم لا

(٣٠٧) ٢٣٢

الخبرة :

تقدير رأي الخبير . أخذ المحكمة بتقرير المهندس الذي أجرى المعاينة عقب يوم
الحادثة وعدم أخذها بتقرير مهندس آخر أجرى معاينة فيما بعد . لا تريب
عليها في ذلك (٥٢٠) ٣٨٠

» . الفصل فيما يوجه إلى تقريره من اعتراضات والبت في طلب تعيين خبير آخر .
موضوعي (٤٦٧) ٣٤٣

» . طيب شرعي . عدم جزمه في التقرير بأن الإصابة حصلت في وقت الحادث .
لا يمنع المحكمة مع اعتمادها على هذا التقرير من أن تعتبرها حاصلة في ذلك
الوقت متى كانت وقائع الدعوى تؤيدها في ذلك (٥٣٦) ٤٠٢

الشروط الواردة في المادة الرابعة من قانون الخبراء . خاصة بمن تقيد أسمائهم
في جدول الخبراء . موظفو الحكومة الذين يستدل بهم عمل أول الخبرة .
لا يخضعون لهذه الشروط (٤٦٧) ٣٤٣

محكمة استئنافية . اعتمادها على تقرير خبير قنلي لم تسمعه ولم يخلف اليقين
جواز ذلك . الرأي الذي يديه الخبير في التحقيقات الابتدائية . من
عناصر الإثبات ، المحكمة أن تقدره (٣٣٦) ٢٦١

مضاهاة . ندب خبير لعمل المضاهاة على ورقة معينة . عدم أخذ المحكمة بتقرير
الخبير لعدم مطابقتها إلى ورقة المضاهاة . جوازه (١٣٢) ٩٧

اجتماعات عامة ومظاهرات (ر . تجهر) .
إجراءات (ر . أيضاً إثبات . دعوى عمومية . دفاع) :
إجراءات الإحالة ، عدم امراض المتهم طلياً أمام محكمة الجنايات . إثارة
الجدل حولها أمام محكمة التفتش . لا تجوز (١٣٠) ٤٨٩

إجراءات (تابع) :

- إجراءات قبل الجلسة . البطلان الواقع فيها . وجوب إيدائه قبل سماع أول شاهد
أو قبل المرافعة إن لم يكن ثمة شهود . ورقة تكليف بالحضور . التسك
ببطلانها لأول مرة أمام محكمة القضا . لا يجوز ١٨٥ (٢٥٣)
- » . إجراءات المحاكمة . التسك أمام محكمة الدرجة الأولى بوقوع خطأ فيها . السكوت
عنه أمام المحكمة الاستئنافية . يصبح اختياره رضاه به . طلب نقض الحكم بناء
على هذا الخطأ . لا يقبل . وجوب التسك به أمام المحكمة الاستئنافية أيضا (٥٠) ٣٥
- الادعاء بمحقوق مدنية . المادة ٢٣٩ تحقيق . العبرة في الطلب ليست بتقديم
التكوى إلى النيابة أو إلى جهة الإدارة وإنما هي رفع الدعوى إلى المحكمة .
سبق تقديم التكوى . لا يجزى في هذا المقام ٤٥٧ (٥٩٤)
- » . حضور المدعى في الدعوى واشترائه في الإجراءات التي تمت فيها . لا يبطل
الحكم ولو كان لم يحكم به بتدريس . تبين المحكمة عند الانتهاء من نظر
الدعوى أنه لم يكن دفع الرسوم المستحقة . لا يبطل الإجراءات ٥٤٧ (٦٨٧)
- أدلة مقدمة في الدعوى كتابية أو غير كتابية . حق المحكمة في تجميعها من تلقاء
نفسها أو بناء على طلب من توجه إليها . التبليغ بترديد ورقة . وقف الدعوى
الكتابية إلى أن يصدر حكم من المحكمة المدنية في شأن هذه الورقة . لا يلزم
حكم . مجزؤ الخطأ في ذكر اسم قاض لم يسمع المرافعة بدل قاض آخر هو الذي
سمع المرافعة . لا يترتب عليه بطلان الحكم ٢٣٣ (٣١٢)
- دفع . الدفع ببطلان مريضة الدعوى المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية لعدم
بيان الواقعة فيها . وجوب إيدائه قبل سماع الشهود . هذا البطلان لا يتعلق
بالنظام العام ٤٧ (٦٧)
- مرية الجلسة . كلمة "الأدب" المذكورة في المادة ٢٣٥ تحقيق . مدلولها .
كل الاعتبارات الخاصة بالنظام العام تدخل فيه . جعل الجلسة مرية
مراعاة "للا من العام" . لا يقتضى نقض الحكم متى كان تجوزا ... ٣٠ (٤١)
- شهود . قضاء محكمة الدرجة الأولى بالإدانة أحيانا على أقوال الشهود
في التحقيقات الأولية . تسك الدفاع أمام المحكمة الاستئنافية بوجوب
سماع الشهود . تأييد الحكم المستأنف لأسبابه . رفض سماع الشهود بمقتولة
إن الدفاع عن المتهم لم يتسك ببيعهم أمام محكمة الدرجة الأولى . حكم
خاطئ لا يثبت على إجراءات باطلة ٤٤٠ (٥٧٤)

إجراءات (تابع) :

- متهم . سؤال المتهم عن تهمة . إنكارها . دفع محاميه بعدم قبول الدعوى لسبق
رضها أمام المحكمة المدنية . عدم اعتراض المدعى المدني على ذلك . قبول
الدفع . طعن المدعى المدني في الحكم بأن المتهم لم يتقدم بالدفع إلا بعد
تكملة في موضوع الدعوى . لا يقبل ٤٥٧ (٥٩٤)
- » . إعلانه بتهمة . بيانها في ورقة التكليف بالحضور . جريان المحكمة والدفاع حول
الفعلة التي وقعت من المتهم . عقابه على تلك الفعلة التي أثبتت المحكمة
عليه وقرعها بمادة غير الواردة في ورقة التكليف . لا ييب الحكم ... ٤٧٥ (٦١٧)
- » . حقه في أن يكون أثر من يتكلم . عدم مطالبة المحكمة بذلك . عدّه متنازلاً
عن حقه باعتبار أنه لم يبق لديه ما يقوله ٤٩٢ (٦٣٩)
- محكمة . المبرة في صحة إهوائها بما يجري أمام المحاكم . قصص التحقيقات
الأولية . لا يصح سبب البطلان ٦٢٣ (٧٧٤)
- محضر الجلسة . خلقه ما يفيد حصول سؤال المتهم أو أنه أبدى دفاعه .
لا ييب الحكم . على المتهم أن يطلب صراحة إثبات ما يهيمه في المحضر
الحكم مكلله . قول المحكمة في حكمها إن المتهم طلب إليها طلباً مبيتاً .
لا يثبته عدم ثبوت هذا الطلب بمحضر الجلسة أو بالمذكرات ٣٣٥ (٤٥٩)
- » . ورود عبارات في محضر الجلسة التي تطلق فيها بالحكم تفيد أن تقرير التلخيص
على وأن النيابة أبدت طلباتها . لا عبرة به ما دامت ظروف الأحوال تدل
على أن شيئاً من ذلك لم يقع بالفعل ١٤٥ (٢١٠)
- محكمة الجنايات . حقها في إقامة الدعوى العمومية . بمحققها الدعوى بنفسها
أو بواسطة من تعينه لذلك من أعضائها . متهم أمام المحكمة . توجيه
تهمة جديدة إليه . جوازه . لقت الدفاع إلى هذه التهمة بحضور المتهم
وعلى مسمع منه . يكفي لاختيار التهمة موجهة إلى المتهم ٢٥١ (٣٢٩)
- مرافعة . دعوى مدنية أمام المحكمة الجنائية . الحكم فيها بإبطال المرافعة . لا يصح .
المسائل الفرعية التي تعرض أثناء نظر الدعوى . اختصاص المحكمة الجنائية
بالفصل فيها . الدفع بعدم وجود صفة للدعي بالحق المدني . رفضه والفصل
في موضوع الدعوى الجنائية والمدنية . لا تأثير على المحكمة في ذلك
المسائل الفرعية التي تعرض أثناء نظر الدعوى . دعوى زنا . النزاع في قيام
الزوجة . تبين المحكمة عدم إمكان الفصل في هذا النزاع من الجهة المختصة .
عليها أن تفصل فيه حسب رأي لها ٥٥٥ (٦٩٩)

إجراءات (تابع) :

- المسائل الفرعية التي ترض أثناء نظر الدعوى . الفصل فيها من حق المحكمة الجنائية . مثال . مركب نقل فيه مختد ٣٤ (٥٠)
- مفت . قرار المحكمة بإحالة الأوراق إلى المفتي . هذا القرار ليس حكما ينهى به الفصل في الدعوى . ليس من شأنه أن يقيد المحكمة في شيء ٥٩١ (٧٢٧)
- إجراءات الغيبة (ر . حكم غيابي) .
- أحداث مجرمون (ر . مجرمون أحداث . محكمة النقض والإبرام) .
- أحوال شخصية (ر . أيضا . اختصاص . محكمة النقض والإبرام) :
- إسلام لمخص . ثبوته أو عدم ثبوته . من مسائل الأحوال الشخصية . حضوره لأربع الأنوال من مذهب أبي حنيفة ٣٠٦ (٤٠٥)
- اختصاص :

- أحوال شخصية . مسائلها التي ترض أثناء نظر الدعوى العمومية . لا تختص المحاكم الجنائية بالفصل فيها . الدفع بمسألة من المسائل الفرعية خاصة بالأحوال الشخصية . شرط قبوله . أن يكون جديا . مثال في دعوى تزوير عقد زواج ٢٧٥ (٣٥٨)
- اختلاس المتهم مبلغا تسلمه من مدين الجني عليه . تمسكه باختصاص محكمة التسلم . لا أساس له في القانون ٧١ (٩٦)
- الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ ع . جنحة . اختصاص محكمة الجلبج بتسورها ٢٧٢ (٣٥٠)
- الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ ع . الفصل فيها ليس من اختصاص المحاكم العسكرية دون سواها ١٢١ (١٧١)
- دعوى مدنية . رفعها إلى المحاكم الجنائية بطريق التبعية للدعوى العمومية . متى يصبح ؟ إذا كان الحق فيها ناشئا عن ضرر حاصل من الجريمة . ضرر حاصل من طرف متصل بالواقعة . لا يكفي . مثال في دعوى تزوير شيكات وصرف قيمتها . مثال آخر . عدم اختصاص المحكمة الجنائية في هذه الصورة .
- من النظام العام . يجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض ... ٣٢٥ (٤٤٥) و ٣٥٦ (٤٨٩)
- محكمة عسكرية . المحاكم العسكرية تؤدي عملها إلى جانب المحاكم المدنية فيما يتعلق عليها السلطة القائمة على الأحكام العرفية من الجرائم . دعوى ضرب جريمة من تلك الجرائم . عدم تقديمها إلى المحكمة العسكرية وتقديمها إلى المحاكم المدنية . وجوب الفصل فيها . المحاكم الجنائية المدنية هي صاحبة الاختصاص الأصلي بالفصل في جميع الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام ... ٨٠ (١١٠) و ١٢١ (١٧١)

رقم القاعدة

اختصاص (تابع) :

محكمة المركز . سب على يتضمن طعنا في العرض . من اختصاصها (٤٨٢) ٣٤٩

اختلاس :

اختلاس أشياء محجوز عليها (ر . خيانة الأمانة . سرقة) .

اختلاس أشياء مودعة أو مؤجرة أو معارة (ر . خيانة الأمانة .

اختلاس أموال أميرية (المواد ٩٧ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٣ ع = ١١٢

و ١١٥ و ١١٦ و ١١٨) :

بطاقات التكوين . رسوم الهبة المقسرة تحصيلها عليها بمقتضى المادة ١٢ من

قرار وزير التكوين رقم ٢٤ المؤرخ في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٤٠ . أموال

أميرية معاقب حل اختلاسها بالمادة ١١٨ ع (٣٢٠) ٢٤٣

تسليم الأموال إلى التهم بصفته واختلاسه إياها . تحقق الجريمة . عدم قيدها

بدفائره أو عدم إعطائه وصولا بها أو تحصيل الحكومة إياها مرة أخرى .

كل ذلك لا تأثير له في قيام الجريمة . العبرة بتسليم الأموال ، أميرية أو خصوصية ،

إلى التهم أو وجودها في يده (٧٢٨) ٥٩٢

تسليم الأموال إلى مندوب التحصيل الذي اختطبا . اقتضاء الحكومة من الممولين

مطلوباتها بعد هذا التسليم . لا يقصد ولا يؤثر في ثبوت الجنائية . الجريمة

تحدد بمجرد توافر أركانها ولا يؤثر فيها ما يقع من الظروف اللاحقة (٦٥٩) ٥٢٢

إخفاء أشياء مسروقة (٢٧٩ ع = ٣٢٢) . (ر أيضا سرقة) :

احتياز الشيء بعد التقاطه عن شرطه أو من غيره مع العلم بحقيقة أمره . تحقق

الجريمة (٥٦٤) ٤٢٧

الإخفاء في اصطلاح القانون في هذا المقام . منته . الاتصال المادي بالشيء

واحتيازه ولو كان ملنا أو بطريق الشراء بجن المال سواء أكان بين السارق

وبين المتهم بالإخفاء علاقة أم لم تكن . شراء الشيء المسروق من يتغير فيه

وبجن مناسب . لا يقع من تحقق الإخفاء . مثال (٥٩٢) ٤٥٤ (٥٧٣) ٥٧٣ (٧١٠)

ارتكاب حوادث سرقة من عدة متهمين على جنين طهم متتبعين في أوقات مختلفة

وأما كن مختلفة . متهمون بالإخفاء . إسناد الاتهام إلى كل منهم أنه

اشترى بعض المسروقات من بعض المتهمين بالسرقة . يجب تحقيق موقف كل

واحد . مساءلة أى متهم عن فصل غيره . لا تصح ما دام لم يكن على

اتفاق معه (٦٤٦) ٥٠٤

إخفاء أشياء مسروقة (تابع) :

- الركن المادى فى هذه الجريمة . متى يتحقق ؟ باتيان فصل إيجابى يدخل به
المسروق فى حيازة الجاني . بمجرد توسط المتهم فى رد المسروق مقابل جعل
تقاضاه . لا يكفى . بمجرد وجود المسروق فى حوزة المتهم . لا يكفى ... (٢٨٢) (٣٦٩)
- الركن المادى فى هذه الجريمة . تحققه بجحازة المتهم للمسروق . الحيازة تكفى مهما
كان سببها : الشراء ، أو الوديعة أو الهبة أو المعاوضة أو الإجارة أو غير
ذلك . لا يشترط أن تكون الحيازة بنية التملك ... (٣٤٥) (٤٧٢)
- شراء . متى مسروق جبهة أمام الناس . علم المشتري بأنه مسروق . عقابه . سارق
ونصف . الحكم عليهما اللجئ عليه بالتعويض متضامين . لا خطأ (١٩٦) (٢٦٥) و (٢٢١) (٢٩٤)
- علم المتهم بأن الشيء مسروق . وجوب إثباته . مثال ... (٣٨٨) (٥٢٥) و (٣٩٥) (٥٣٢) (٤١٢) (٥٤٤)
فاعل السرقة . معرفته أو رفع الدعوى عليه . ليس ضروريا لحاقبة الخفى .
ادعاء الخفى ملكية الشيء المسروق . التمرينات التى أجراها المسالك لم توصل
إلى اكتشاف سرقة . اقتناع المحكمة بأن الشيء مسروق ومعاقة الخفى .
لا تترتب عليها فى ذلك . هي غير مقيدة بقواعد الإثبات المدنية فى إثبات
واقعة جنائية ... (١٦١) (٢٢٦)
- فعل الإخفاء . وقت وقوعه . لا تميز له . القصد الجنائى فى جريمة الإخفاء .
متى يعتبر متوافرا ؟ ضبط المسروق عند الخفى . لا يشترط لثبوت الجريمة عليه
فعل الإخفاء : لا يشترط أن يكون وقوعه على المسروق ذاته . الاستيلاء على جن
من ضمن المسروق مع العلم بسرقة . إخفاء ... (٢٢١) (٢٩٤)
- متى تحقق هذه الجريمة ؟ عند ما تكون الأشياء التى أخفيت متحصلة عن سرقة
لا من أى سبيل آخر ولو كان جريمة ... (٤١٢) (٥٤٤) و (٤٢٥) (٥٦٣)
- خفى الشيء الضائع . عقابه على إخفاء مسروق . جائز ... (٢٠٦) (٢٧٧)
- خفى الشيء المسروق . مسئوليته مع السارق يطرق التضامن عن تعويض الضرر
الناتج عن السرقة ... (١٦) (١٩)
- نفى المحكمة وقوع السرقة عن أحق المتهم بالإخفاء على اعتبار أن نقله الشيء إلى
داره كان عملا بريئا . معاقة المتهم بالإخفاء . لا تصح ... (٤٢٥) (٥٦٣)

ارتباط :

- تقدير ارتباط الجرائم المستندة إلى المتهم ارتباطا يستوجب توقيع عقوبة واحدة .
موضوعى . منهم . إجراؤه مخذرا ودسه لتفريغ والتبليغ فى حقه كذا بأحرازه .
توقيع عقوبة عليه عن جريمة الإحراز وعقوبة عن جريمة البلاغ الكاذب .
لا تترتب على المحكمة ... (١٥٥) (٢٢١) و (١٦٤) (٢٢٨) و (١٧٤) (٢٤٢)

رقم القاعدة

ارتباط (تابع) :

- برائم متعددة . ارتباط بعضها ببعض . موضوعي . توقيع المحكمة عقوبة عن كل جريمة . معناه أنها لم تجد بينها ارتباطا بالمعنى المقصود بالمادة ٣٢ ع .
- ٤٤٦ (٥٨٠) ... لا تدخل محكمة النقض ...
- ٢٧٤ (٣٥٧) ... جنحة محالة إلى محكمة الجنايات مع الجنسية . فصلها عن الجناية . من سلطة محكمة الموضوع . ذلك لا يمنع المتهم من مناقشة أدلة الدعوى بما فيها أدلة الجنحة
- ١٩ (٢١) ... متهم في ثلاث دعاوى منفردة بجلسة واحدة . أساس الجريمة في هذه الدعاوى واقعة واحدة . وجوب ضمها جميعا بعضها إلى بعض والحكم فيها بعقوبة واحدة ...
- أسباب الإباحة (ر . أيضا : حكم "تسميته" . ضرب . قذف
- وسب . محكمة النقض والإبرام) :
- الاعتداء المستوجب لقيام هذه الحالة . كونه حقيقيا . لا يشترط بصفة مطلقة .
- ٤٣٧ (٥٧٢) ... يصبح أن يكون وميا ...
- ٦١٢ (٧٥٧) ... الاعتداء المستوجب للدفاع . تقدير المتهم له . مراقبة المحكمة على ذلك ...
- حالة الدفاع الشرعي . الأدلة التي احدثت عليها المحكمة في إدانة المتهم مقادها أن المتهم لم يوقع فعل الضرب الذي يحاكم من أجله إلا بعد أن بدأه الخفي طيه بالضرب . يجب على المحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تتحدث عن حالة الدفاع الشرعي التي كان فيها المتهم . إغفال البحث في ذلك بمقولة إن المتهم أنكر التهمة أمامها أو القول بانتفاء حالة الدفاع بدعوى أن المتهم أصيب في شجار بزع بنفسه فيه . خطأ . الشجار ليس من شأنه في ذاته أن يجعل كل من اشتركوا فيه مستحقين للعقاب ...
- ٥٢ (٧٢) ... » إطلاق المتهم مقلدا تاريا على الخفي عليه حين رؤيته إياه في القصر وزراعه يسرق منها . تختلف إصابات بسيلة بالخفي عليه . اعتبار المتهم في حالة دفاع عن المال . قول الحكم بانتفاء هذه الحالة لأن شروط الدفاع عن المال الذي يبيع القتل غير متوافرة . خطأ ...
- ٧٧ (١٠١) ... » إطلاق المتهم مارا تاريا على الخفي عليه لمجرد رؤيته بين أشجار الحديقة المكلف حراستها . لا قيام لهذه الحالة . لاختيار ملق الدفاع بالبداية ...
- ٢٣٤ (٣١٣) ... ■ تبين المحكمة أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي . وجوب معاملته على هذا الأساس ولو كان منكرا ارتكاب الواقعة . اعتراف المتهم بالفضل الذي وقع منه . لا يكون لازما إلا عند مطالبة المحكمة بالتحدث صراحة في حكمها عن حالة الدفاع الشرعي ...
- ١٤ (١٨) ...

رقم القاعدة

أسباب الإباحة (تابع) :

- حالة الدفاع الشرعي . خفي . إطلاء النار على متجمهرين ، اعتقد أنهم كانوا متحضرين للاعتداء . هل آسرين ، بقصد تفرقهم والحيولة بينهم وبين تنفيذ مقصدهم .
- قيام اعتداده على أسباب معقولة . عدم مجاوزة حدود الدفاع . لا عقاب (٢٢٠) ١٥٢
- » . عدم تمسك المتهم أمام المحكمة بأنه كان في حالة دفاع شرعي . المحكمة من جانبها لم تقيام هذه الحالة . مطالبة المحكمة بأن تتحدث في حكمها عن انتهاء هذه الحالة لديه . لا يصح (١١٩) ٨٨
- » . قيامها . قدره من سلطة محكمة الموضوع . استخلاصه من مقدمات لا تؤدي إليه . خطأ (٤٦٤) ٣٤٠ و (٣٦٩) ٢٨١
- » . متى تعتبر قاعة ؟ عند ما يكون الخطر محققا بالمدافع . متهم . ضربه الجاني عليه بالقأس بعد تجريده إياه من العصا التي كان قد ضربه بها . لا قيام لهذه الحالة (٣١٥) ٢٣٧
- » . شرط قيامها . أن يكون الاعتداء الذي يرى المتهم إلى دفعه حالا أو وشيك الوقوع . انتهاء الاعتداء . انعدام وجود حق الدفاع . مثال ... (٣١٩) ٢٤٢
- » . » . منع الاعتداء . تمكن المتهم على إثر الاعتداء عليه من ارتكاب آلة الاعتداء من المعتدى ثم ضربه بها . هذا ليس دفاعا (٧٣٩) ٦٠٢
- حالة الدفاع الشرعي . قيامها . مرفة قسبل . حصولها ليللا من أكثر من شخصين . ضبط أحد المتهمين . إلقاءه الشيء المسروق . ضربه وإحداث حافة مستديرة به . تمسك صاحب الحقل بظرف الدفاع الشرعي . احتمال أن المتهم كان يحمل سلاحا مخبأ . سبب معقول يبيح استعمال القوة دفاعا عن النفس والمال . يجب لنسب حالة الدفاع أن يثبت أن الضربة التي أحدثت الحافة كانت بعد أن سقط المتهم السارق على الأرض (٣٢٨) ٢٥٠
- حالة الدفاع الشرعي . قيامها . شرطه . يكفي صدور فعل يخشى منه حصول الاعتداء . لا يشترط حصول الاعتداء بالقتل . كون القتل يستوجب الدفاع . موكل لتقدير المتهم . تقدير المحكمة . لا حساب له . مثال (٦٧) ٤٨ و (٣١٣) ٢٣٤
- حالة الدفاع الشرعي . وفاة الجاني عليه . عدم تعيين الضربة التي أحدثت الوفاة . قول الحكم إن ضربة واحدة كانت تكفي لرد الاعتداء . توقيع عقوبة على المتهم تدخل في نطاق العقوبة التي يصح توقيعها عليه جزاء عن الضربات التي وقعت منه . لا جدوى للمتهم من تعيين الضربة الفاتلة (٦٣٥) ٤٩١
- حالة الدفاع الشرعي . وفاة الجاني عليه . تمديد الضربات التي أوقعتها المتهم بالجاني عليه . ذكر المحكمة في حكمها أن أول ضربة أوقعتها هي مما يبيحه له القانون دفاعا . حدوث الوفاة عن إحدى الضربات . عدم تعيين الضربة

رقم القساعة

أسباب الإباحة (تابع) :

- الأول هل هي التي أدت إلى الوفاة أم هي إحدى الضربات الأخرى التي لم يكن لها دخل في الوفاة، إدانة المتهم في جريمة الضرب المفضي إلى الموت .
 لا تصحح . يتعين في هذه الحالة استبعاد الضربة التي أدت إلى الوفاة ... ٣٣٦ (٤٦٠)
- حالة الدفاع الشرعي . ففي الحكم قيام هذه الحالة بناء على ما ثبت لدى المحكمة من أن المتهم كانت لديه نية الانتقام من المخطئ عليه . الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . لا يجوز ٣٤٠ (٤٦٤)
- حدود الدفاع الشرعي . تجاوز هذه الحدود بحسن نية . المادة ٣٥١ ع . كل ما تقتضيه ألا تبلغ العقوبة الموقعة في هذه الحالة الحد الأقصى المقر للجريمة التي وقعت . تطبيق المادة ١٧ ع . متى يتعين اختيار المتهم معذورا والزلزل بالعقوبة إلى ما دون الحد المقر بالمادة ١٧ ؟ إذا كانت ظروف التجاوز تقتضي ذلك ٤٩١ (٦٣٥)
- دفاع من المال . متى يبيع القتل ؟ تساق جدار منزل ليل . فيه كل معاني الدخول في المنزل . يحمل بذاته قرينة الإجماع . يصبح لصاحب الدار عده اعتداء على النفس أو المال يحق له رده . إطلاقة عيارا قاريا على المتساق . إدانته في جريمة الشروع في القتل دون تنفيذ دفاعه على أساس مفهوم المادة ٢٥٠ ع . قصور ٤٣٧ (٥٧٢)
- دفاع من المال . متى لا يبيع مقاومة ما موى الضحية القضائية ؟ أمر من النيابة بالهدم . قيام رجال البوليس بتنفيذه . اعتداء المتهم عليهم في أثناء ذلك دفعا لمعدوانهم . لا عقاب عليه . الهدم لا يجوز إلا بحكم قضائي . وجوب بحث دفاع المتهم ٦١٩ (٧٦٨)
- موظف . تنبيه حدود وظيفته بسوء نية . يبيع حق الدفاع الشرعي . إدانة المتهم في جريمة التمسك على رجال البوليس ومقاومتهم . إثبات الحكم أن ذلك كان بقصد إغلات شخص قبضوا عليه بغير حق . عدم تحمته صراحة عن توافر حسن النية لدى رجال البوليس في هذا القبض . لا يصح العقاب في هذه الحالة إلا عند توافر حسن النية لديهم ٥٧٦ (٧١١)
- في حالة الدفاع الشرعي بمقولة إن النزاع بين المتمدن والمتمدن عليه يقوم على أرض كل يدعي حيازتها . قصور . يجب بحث الحيازة الفعلية لمن هي ... ٢٩١ (٣٨٨)
- وسيلة المدافع رد الاعتداء . تناسبا مع فعل الاعتداء . تقدير ذلك يكون بعد نشوء حق الدفاع وعلى أساس كون ما وقع من المدافع مبررا تبريرا تاما فحق برأيه أو جزئيا فبعد متجاوزا حد حقه ٤٣٧ (٥٧٢)

رقم القاعة

أستباب تخفيف العقاب (ر . عقوبة) .

استجواب (ر . تحقيق) .

استئناف (ر . أيضا إجراءات . اختصاص . طعن . معارضة . وصف التهمة) :

الاستئناف يطرح الدعوى رمثيا على محكمة الدرجة الثانية ولو كان مرلوفا من المتهم وحده . للحكمة الاستئنافية أن تعطل الواقعة النيابة بالحكم وصفها القانوني الصحيح . تطبيقها على الواقعة مادة غير التي طلبت النيابة تطبيقها . لا يطلعن في حكمها ما دامت هي لم توجه الى المتهم أخفالا جديدة ولم تشدد عليه العقاب (٤٨٧) ٣٥٣

استئناف الحكم . يجب على المحكمة الاستئنافية أن تفصل في الموضوع بما على ما نراه . فوطا إن المحكمة الابتدائية هي صاحبة التقدير الصحيح للذي وقع وطقته هي إهانة لها . خطأ (٦٥٦) ٥١٧

استئناف النيابة وحدها . زيادة مبلغ التعويض المحكوم به للدعى بالحقوق المدنية عما هو محكوم به ابتدائيا . خطأ . وجوب إرجاع المبلغ إلى القسدر المقضى به ابتدائيا (٥٢٣) ٣٨٥

استئناف النيابة وحدها . مراعاة المدعى بالحقوق المدنية أمام المحكمة الاستئنافية لتأييد الحكم الصادر له . جوازها . تسليم المتهم بالمبلغ المقضى به ابتدائيا . لا يمنع من هذه المرافعة (٥٢٣) ٣٨٥

» . لا تأثير له في الدعوى المدنية . مدع بحقوق مدنية . عدم دفعه استئنافا من الحكم الصادر في دعواه برفضها . لا يجوز للحكمة الاستئنافية عند قضائها بالإدانة أن تحكم للدعى بتعويض عن المتهم (٥٧٨) ٤٤٣

تقرير التخصيص . ثبوت تلاوته في الجلسة بالحكم . خلو المحضر مما يدل على أنه لم يسل . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . لا تقبل (٦٧) ٤٧

تقرير التخصيص . الفرض منه . تلاوته . فتح باب المرافعة بعد ذلك . تغير هيئة المحكمة . تجب تلاوته من جديد . إغفال ذلك . مجطل للمحكم (٣٦٧) ٢٧٩

توكيل المحامي في استئناف أى حكم يصدر ضد موكله . يتوكله استئناف أى حكم يصدر ضده في أية دعوى ولو لم تكن معينة بالقوات في سند التوكيل (١٨٥) ١٢٥

توكيل . عدم قبول الاستئناف شكلا بمقولة إن التهم لو صح أنه مريض كان في استطاعته الاستئناف في المبدأ بتوكيل . خطأ . الطعن في الأحكام الجنائية من شأن المضموم أقسم . إجازة التوكيل لم من قبيل التيسير عليهم (٦٦٥) ٥٢٦

حكم غيابي . عدم استئناف النيابة . معارضة المتهم فيه . الفصل في المعارضة بوقف تنفيذ العقوبة . جواز استئناف هذا الحكم من النيابة . ليس للحكمة الاستئنافية أكثر من أن تلغى وقف التنفيذ (٦٣٠) ٤٩٠

رقم القاعدة

استئناف (تابع) :

- حكم غيبي . استئناف من النيابة . معارضة المتهم فيه . تعديله بناء على المعارضة . سقوط استئناف النيابة . يجب عليها أن ترفع استئنافا جديدا إذا كان لديها وجه للنظر من الحكم الصادر في المعارضة (٢٩٢) ٢١٨
- حكم غيبي قابل للمعارضة . استئنافه من النيابة . لا يجوز نظر الاستئناف قبل انقضاء مهلة المعارضة أو الفصل فيها إذا كانت قد رفضت (٤٠٤) ٣٠٤
- حكم غيبي يهدم قبول الاستئناف شكلا . المعارضة فيه = يجب الفصل فيها من ناحية شكل الاستئناف . عدم صحة الحكم من هذه الناحية . يجب على المحكمة النفاذ والانتقال إلى موضوع الدعوى . للحكمة في هذه الحالة أن تتعرض للقوة . أمرها بوقف تنفيذ العقوبة على ظن أن الحكم صادف موضوع الدعوى . خطأ (٣٠١) ٢٢٧
- حكم غيبي ابتدائي . عدم استئناف النيابة . الحكم الصادر في المعارضة بتعديله إلى أعنف . استئنافه من النيابة . ليس للحكمة الاستئنافية أن تحكم بعدم الاختصاص على أساس أن الواقعة جنائية أو أن تجاوز العقوبة المحكوم بها ضايبا (٦٥٩) ٥٢٣
- محكمة استئنافية . حكم ابتدائي ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية قبلهم . استئنافه من المدعى بالحق المدني . المحكمة الاستئنافية لا تملك أن تعيد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى . حقها في بحث موضوع الدعوى المدنية والفصل فيها فيما يتعلق بحقوق المدعى المدنية (٧١٢) ٥٧٧
- محكمة استئنافية . حكم ابتدائي يهدم جواز الإثبات بالبيئة وبراءة المتهم مع رفض الدعوى المدنية . استفاد المحكمة الابتدائية سلطتها . حكم المحكمة الاستئنافية بجواز الإثبات بالبيئة . يجب عليها أن تسمع الشهود وتفصل في الدعوى . لا يجوز لها إعادة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية (٢) ٢
- محكمة استئنافية . استئناف من المسؤول بالحقوق المدنية . قضاء المحكمة باستبعاد القضية من الرول لعدم دفع الرسوم . يجب عليها متى ثبت أن الرسم دفع أن تفصل في الاستئناف (٧٢٤) ٥٨٦
- محكمة استئنافية . استئناف من المتهم وحده . حكمها بعدم الاختصاص لكون الواقعة جنائية . لا يصح (٧٣٧) ٦٠٤

استئناف (تابع) :

- محكمة استئنافية . لما أن نظرت الدعوى بكامل حريتها وتقديرها صرحا كما ترى .
لا تنفيذ إلا بمقدار العقوبة إذا لم يكن ثمة استئناف من النيابة . أدلة
كانت مطروحة على محكمة الدرجة الأولى ولم تأخذ بها وأصدرت في شأنها
حكما خاصا . المحكمة الاستئنافية أن تستند إليها في تأييد الحكم . تفتيش
قضت محكمة أترل درجة بطلانه . اعتاد المحكمة الاستئنافية على الدليل
المستخلص منه بناء على ما رآته من صحة التفتيش . لا تريب عليها ... (٦٠٣) ٦٠
- محكمة استئنافية . تعارض حكمها مع القضاء الابتدائي بالنسبة إلى من لم يرفع
شكهم استئناف . لاجم . القضاء ابتدائيا بإدانة متهمة في إخفاء مسروقات
وبرادة التهمين في السرقة . استئناف النيابة الحكم بالنسبة للحكوم عليه
في الإخفاء وحده . القضاء استئنافيا بإدانته . لا مانع ... (٧٤٨) ٦١١

ميعاد الاستئناف :

- استئناف المتهمة بعد الميعاد في حالة استئناف النيابة . لا يجوز قبوله .
الاستئناف الفرعي شير جائر في المواد الجنائية ... (٥٩٦) ٤٥٩
- إعلان التهم بالجلسة المحددة لنظر معارضة في مواجهة النيابة . الحكم الصادر
عليه غيابيا في المعارضة . استئناف يبدأ من يوم طبع عليه رسميا بصدد الحكم
عليه ... (٧١٩) ٥٨٤
- تأجيل القضية لأول مرة في حضرة المتهمة . حل التهم دون حاجة إلى إعلانه
أن يتبع سير الدعوى من جلسة لأخرى حتى يصدر الحكم . إعماله في ذلك .
استئناف الحكم بعد الميعاد . لا يقبل . شأنه شأن من يعلن بالجلسة ثم لا يحضر
حكم في معارضة . ميعاد استئناف يبدأ من تاريخ صدوره لا من يوم إعلانه .
مقترع المحاكم الجنائية إلى أحكام قانون المرافعات ؟ عند خلق قانون
تحقيق الجنائيات من نص صريح ... (٣٣٩) ٢٦٣ و (٦١٣) ٤٦٩
- حكم في معارضة . ميعاد استئناف يبدأ من تاريخ صدوره لا من يوم إعلانه .
حلف ذلك . علم المحكوم عليه بالحكم إما حقيقة أو اعتبارا . صدور الحكم
في غيبة المعارض وفي جلسة لم يكن قد أعلن بها . ميعاد استئناف لا يبدأ
إلا من اليوم الذي يثبت فيه طبع عليه رسميا بصدد ... (٦١٣) ٤٧٠ و (٦١٣) ٤٦٩
- حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . ميعاد استئناف يبدأ من يوم صدور الحكم
مقترع كان المحكوم عليه على علم بالحقيقة التي صدر فيها ... (٥٠٠) ٣٦٢

رقم القاعده

استئناف (تابع) :

ميخاد الاستئناف (تابع) :

- حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . متى يبدأ ميخاد استئناف من يوم صدوره ؟
 مراض . إعلانه بجلسه المعارضة إعلاتا صحيحا . تختلف من الحضور لسبب
 غير قهرى . محاسبته من يده ميخاد الاستئناف من يوم صدور الحكم . حصه ذلك ٨ (٦)
 حكم في معارضة . إعلان المحكوم عليه بجلسه المعارضة لاقى محل إقامته بل للنيابة .
 القضاء . بدم قبول الاستئناف المرفوع منه شكلا لرفضه بدم الميخاد محسوبا
 من يوم صدور الحكم . خطأ . إعلان المتهم للنيابة . أثره ... ٤٧٠ (٦١٣)
 صدور الحكم في يوم كان يجبهه المتهم . دفع المتهم بذلك . الميخاد لا يبدأ
 في حقه إلا من يوم علمه رسميا بصدوره . القضاء . بدم قبول استئنافه شكلا
 دون الرد عل ما دفع به . قصور ١٥٧ (٢٢٣)
 عدم رفع الاستئناف في الميخاد القانوني . الاحتجاج بقيام مذر . تقدير المذر .
 موضوعي ... ٢٦٣ (٣٣٩)
 عدم رفع الاستئناف في الميخاد . الحكم بدم قبوله شكلا عل أساس أن مرض
 المتهم لم يكن لينته من التقرير به في الميخاد . قصور ... ٢٧٦ (٣١٣)

اشتباه (ر . متشردون ومشتبه فيهم) .

اشتراك (ر . أيضا اتفاق جنائي . تعدد المتهمين . ضرب أفضى

إلى عاهة . فاعل أصلي) :

- الاشتراك لا يتكون إلا من أعمال إيجابية . أعمال التحريض والاتفاق لا تكون
 اشتراكا إلا إذا كانت سابقة أو معاصرة للجريمة . لا اشتراك بأعمال لاحقة .
 اتحاد نية الشركاء . عل ارتكاب الفعل المتفق عليه . هذه النية أمر داخل
 تقصائي . الاستدلال عل الاشتراك بطريق الاستنتاج واستخلاص حصول
 التحريض من أعمال لاحقة للجريمة . جائز ... ٥٨٣ (٧١٩)
 فاعل الجريمة . عدم عقابه لسبب خاص به . لا يمنع من عقاب الشريك .
 المادة ٤٢ ع . نصها عام يسرى عل الاشتراك بجميع الطرق التي يقع بها .
 ماذا يجب لمعاينة الشريك ؟ جريمة شروع في رشوة . اختلاف قصد الفاعل
 من قصد الشريك . تجربة الفاعل ومعاينة الشريك . يجوز ... ٢٠٩ (٢٧٩)
 مجزء حضور شخص مع غيره عند حصول السرقة من هذا الغير . لا يكفي لإدانته
 شريكا أو فاعلا . لا بد من ثبوت قيام الاتفاق بينهما ... ٤٩٦ (٦٤١)

رقم القاعدة

اشترك (تابع) :

- مناطق الاشتراك . حلافة المتهم بذات الفعل المكون للجريمة لا بأشخاص من
 ماضيها فيها منه . شريك الشريك في الجريمة . عقابه... .. (٢١٦) ٢٨٧
 أشياء ضائعة أو مفقودة (ر . أيضا إخفاء أشياء مسروقة . سرقة) :
 حبس الشيء الضائع بنية تملكه . تطبيق أحكام السرقة عليه . تخفى هذا الشيء... .. (٢٧٧) ٢٠٦
 عقابه على أنه أخفى شيئا مسروقا . صحيح... .. (٤٢٧) ٥٦٤
 المدة الممنوعة للتبليغ أو التسليم . رفع الدعوى العمومية بجريمة السرقة قبل مضي هذه
 المدة . يجوز متى رأت المحكمة من وثائق الدعوى أن نية التملك متوافرة
 لدى المتهم... .. (٢٨٩) ٣٨٦

إعادة النظر :

- طلب إلغاء الحكم بناء على المادة ٢٣٤ تحقيق . متى يصح ؟ يجب أن يكون
 الشاهد قد حكم عليه فعلا بسبب تزوير في شهادته . لا يجوز أن تطلب
 محكمة النقض إرجاء الفصل في الطعن حتى يقول القضاء كلمته في شهادة الشاهد
 (٣٦٠) ٤٩٧

إعانة على القرار من وجه القضاء :

- حكم غيبي بحبس المتهم مع وقف التنفيذ عند دفع الكفالة المقررة . معاوضة التهم
 فيه . الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . عدم دفع التهم الكفالة . إصدار
 النيابة أمرا بالتقيض عليه تنفيذاً للحكم . إهمال المصدرة في إجراءات التقيض
 عليه بقصد إعانته على الفرار . معاقب عليه بالسنتين ١١٤ و ١٤٤ . الدفع
 بأن هذه الواقعة لا عقاب عليها لأن التقيض المقول بإهمال المصدرة في تنفيذه
 لم يكن قبضا صحيحا . وجوب إدانته لدى المحكمة الاستئنافية . الدفع به
 لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يجوز... .. (٢١٩) ٣٩٢
 عدول المتهم عما ارتكبه من قول أو فعل في سبيل إعانة الجاني على القرار من وجه
 القضاء . لا يرفع عنه المسؤولية الجنائية . لا وجه لتقياس هذه الجريمة في هذا
 الصدد على جريمة شهادة الزور... .. (١٩٢) ٢٥٧

اعتراف (ر . إثبات) . .

إصدار (ر . عقوبة) .

أعذار مخففة (ر . عقوبة) .

إعفاء من العقوبة (ر . قتل) .

إعلان (ر . استئناف . تكليف بالحضور . معارضة) .

رقم القاعدة

اختصاص :

- اتصال التهم بالمتن عليه لا مباشرة بل بالواسطة . إبلاغ الأمر إلى البوليس .
 سماح البوليس أقوال المتن عليه والوسيط . وضع البوليس خطة لضبط
 الواقعة . ضبط المتهم بعد استيلائه على خمسة جنبيات من المتن عليه .
 شروع في ارتكاب جريمة التهديد بقصد الحصول على مال الغير . القول بأن
 دفع المال كان تنفيذاً لخطة الموضوعة لا تحت تأثير التهديد . لا محل له
 ما دامت الواقعة شروعاً
 (٥٣٩) ٦٧٩ ...
 افتراء (ر . قذف وسب وإهانة) .
 إفساد الأخلاق (ر . هتك العرض) .
 إقرار (ر . إثبات) .
 إقراض نفوذ بفوائد ربوية يتجاوز الحد المقر :
 ادعاء المقرض بحق مدني أمام المحاكم الجنائية أو رفعه دعوى مباشرة أمامها .
 لا يصح . ما يدعيه المقرض زائفاً على الفائدة القانونية . الدعوى به دعوى
 مدنية لا ترفع إلا إلى المحكمة المدنية ويحكم فيها ولو لم يكن هناك إلا قرض
 واحد
 (٥٣٤) ٦٧١ ...
 ركن العادة . يتحقق بمصروف قرضين مختلفين
 (٥٣٤) ٦٧١ ...
 العبرة في هذه الجريمة بقعود الإقراض لا باقتضاء الفوائد . تاريخ دفع الفوائد
 الربوية . متى يصبح الاعتداد به في حساب مدة السقوط ؟
 (٥٠) ٧١ ...
 أمر الإحالة (ر . أيضاً إجراءات . عود . محكمة النقض والإبرام) :
 السوفيه . يجوز لمحكمة الجنائيات أن تتداركه . مثال
 (٢٩٠) ٣٨٦ ...
 العبرة فيه . بمطابقة المقصود منه . مثال
 (٥٥) ٧٦ ...
 أمر الحفظ (ر . أيضاً . قوة الشيء المحكوم فيه) :
 ماذا يشترط فيه لكي يكون له أثره ؟ إعلان شخص بصفته شاهداً في دعوى ضد
 متهمين فيها . لا يمنع من رفع الدعوى العمومية عليه باعتباره متهماً . حفظ
 الدعوى لا يؤخذ فيه بالنقض
 (١٤٥) ٢١٠ ...
 انتهاك حرمة ملك الغير (ر . أيضاً . إتلاف الخلع . أسباب الإباحة) :
 تأجير قطعة أرض لإنشاء مصرف بها . صدور الخوارج من هذا الانتهاك . منعه
 المستأجر من عمل المصرف حتى يأذن مالك الأرض . شكوى المستأجر
 من ذلك ثم تنازله عن الشكوى . منعه الخوارج من حيازة الأرض المؤجرة
 بالقوة . جريمة
 (٢١٢) ٢٨١ ...

رقم القاعدة

انتهاك حرمة ملك الغير (تابع) :

- حيازة . إثبات الحكم أن العقار الذي دخله المتهم في حيازة فلان . مدور
أحكام أخرى بأن حيازة هذا العقار لأكثر غير فلان هذا . لا يجدي المتهم
ما دامت الحيازة الفعلية لم تكن له هو (٨٣) ١١٧
» . متهم بدخول أرض في حيازة غيره بالقوة . تبرئه على أساس أن الأرض
في حيازته بوصف كونه مستأجرا لها من البيت الذي كان تسليها بمحضر تسليم
رسمي . لا خطأ . محضر التسليم يجب احترامه . التسليم الحاصل بمقتضاء
ينقل الحيازة (٢١٧) ٢٩١
الحيازة الفعلية هي التي يحكمها القانون . حيازة فعلية قائمة على النصب والقوة .
لا يحكم القانون . تسلم عقار على يد محضر تنفيذ حكم قضائي . حصول
الحيازة الفعلية للتسل . تحمل المسلم عن الحيازة وتركها لنفسه مسئين .
استتجار شخص العقار من المسلم . منع ذلك انضمام المستأجر من سكانه .
لا عقاب عليه (٣١٩) ٤٣١
الحيازة المعتبرة قانونا . محبة مهما كان سببا . دخول شخص عقارا ربقاؤه فيه
مدة من الزمن طالت أو قصرت . وجوب احترامها . لا سبيل إلى رفع يده
عنها إلا بحكم قضائي . دخول شخص منزلا ربقاؤه فيه بحسبة أنه اشتراه .
امتناعه عن ترك المنزل . لا يصح القول به بأنه قصد بذلك منع حيازة آخر
حيازة . التمدد على الحيازة الفعلية . استعمال القوة في ذلك . لا يشترط . يمكن
أن يدعى من المتهم ما يدل على اتوائه استعمال القوة . مثال (٥١١) ٥١٢
حيازة . التمسح بالحيازة الفعلية بغض النظر عن الحق في وضع اليد . هو مناط
العقاب (٤٠٣) ٥٣٧
» . ركن القوة . اعتداء المتهم بالضرب على من كان يحمل يده وبين دخول
العقار . ذكر ذلك في الحكم يكفي في إثبات توافر هذا الركن . الذي حال
لا علاقة له بالحيازة . ذلك لا يهم (٨٣) ١١٧

إهانة (ر . أيضا كذف وسب) :

- تقوّه المتهم ببارات مهينة موجها الخطاب إلى المحكمة في هيئتها وإلى شخص
القاضي الذي أصدر الحكم . يكون جريمة إهانة المحكمة والإخلال بمقام
القاضي . كون ذلك يمكن احتباره تشويشا في حكم المادة ٨٩ مرافعات .
لا يمنع من العقاب عليه احتضاره مكتوفا لهما تين الجرمين . ألقاها الإهانة .
التمتوه بها في أثناء الجلسة . كونها غير متعلقة بالدعوى المنظورة أو يشؤون
القاضي الخاصة . العقاب عليها باحتضارها مكتوفا لجريمة إهانة المحكمة والقاضي
(١٨٢) ٢٥١

أهلية (ر . دعوى مدنية) .

أوراق مالية (ر . نزوير) .

رقم الساعة

(ب)

بلاغ كاذب :

- اسم المبلغ ضده . التصريح به في البلاغ . لا يشترط . تعميته بصورة دالة على أن
المتهم إنما قصد شخصاً بعينه . يكفى ١٥٣ (٢٢٠)
- الأمر المبلغ عنه . إسناده إلى المبلغ ضده على سبيل الإشاعة أو بطريق الرواية
عن الغير . جواز العقاب ٢٨٥ (٣٧٥)
- البلاغ لا يشترط أن يكون مكتوباً . تقدم المتهم إلى قسم البوليس وإثبات
الضابط ما أخرجه به في مذكرة الأحوال . هذا بلاغ بالمعنى القانوني ... ٢٨٥ (٣٧٥)
- التبليغ عن الوقائع الجنائية . حق الناس لأتصح معاقبتهم عليه إلا إذا كانوا قد
تمسكوا بالكذب فيه . القضاء بالبراءة . القضاء بالثبوت يعرض في هذه الحالة لا يكون
إلا على أساس الإقدام على التبليغ عن تصريح وعدم تردد . رفض التعويض
على أساس عدم ثبوت بعض الوقائع المبلغ عنها وعدم تحقق جميع العناصر
القانونية في البعض الآخر . أى من هذين الأساسين يكفى لبرير الرفض ٥٧٩ (٧١٧)
- التعمى بالضرب . إسناده كذباً إلى الغير . جواز العقاب ٢٨٥ (٣٧٥)
- عجز المبلغ عن إثبات الوقائع المبلغ عنها . أخذه دليلاً على كذبها . ليس ذلك
حصيماً على إطلاعه . قياس مقدم البلاغ على التناذر . قياس مع الفارق .
تبرئة المتهم بناء على أن عجزه عن إثبات الوقائع لا يبرهن دليلاً على كذبها .
لا خطأ فيسه ٤٤٨ (٥٨١) و ٥١٠ (٦٥٢)
- حقوة البلاغ الكاذب . الحلة الأدنى للقرامة . عشرون جنباً ٤٨٢ (٦٢٦)
- التقصّد الجنائي في هذه الجريمة . عناصره : العلم بكذب الوقائع ونية الإضرار
بالمبلغ في سيقه . يجب بيان ذلك في الحكم ٥٨١ (٧١٨)
- التقصّد الجنائي في هذه الجريمة . استخلاص توافره من كيفية إرسال المتهم
المرائن في حق المجهنى عليه إلى عدة جهات مع طبعه بكذب ما فيها . سائق ٣٥٠ (٤٨٣)
- كذب الوقائع . لا يزعم أن يكون ثبوت ذلك براءة المبلغ في حقه أو بالقرار بأنه
لا وجه لإقامة الدعوى عليه أو بأمر حفظ . المحاكمة على البلاغ الكاذب
جائزة ولو لم يحصل بتحقيق قضائي بشأن الأمر المبلغ عنه ٦٠١ (٧٣٥)
- كذب بعض الوقائع التي تضمنها البلاغ . يكفى لتحقيق الجريمة إذا توافرت
الأركان الأخرى ٣٠٩ (٤١٤)
- ما يديه المبلغ في بلاغه من الإجراءات التي تتخذ في حق المبلغ ضده . لا صفة به . ٢٨٥ (٣٧٥)

وقم القاعده

بلاغ كاذب (تابع) :

مفتش صحة المديرية . من مأمورى الضبطية القضائية فيما يتعلق بالتحالفات التي تتعلق بالأعمال المنوطة به . تقديم بلاغ إليه عن أشخاص يجرون عملية الختان دون ترخيص . بجهة مختصة بالتبليغ (٣٠٩) (٤١٤)

بناء (ر . ح ك م " تسييه " ميان) .

بيان الواقعة (ر . ح ك م) .

(ت)

تأجيل (ر . دفاع) .

تأديب :

قاصرة . وضع والدها قيدا في رجلها طيلة غيابها عن المنزل ملاحظا ألا يمنحها هذا القيد من الحركة وألا يؤلم بدنها . لا تجاوز فيه لحدود التأديب المنوطة له قانونا (٦٢) (٨٥)

تبديد (ر . اختلاس . خيانة الأمانة . سرقة) .

تجهيز :

مناط العقاب عليه . وقوعه على مرأى من الناس . لا يشترط أن يكون في ذات الطريق العام أو المحل العام . تجهيز في حقل على مقربة من الطريق ممرض لأنظار المارة . العقاب عليه (٢١٢) (٢٨١)

وقوع التجهيز عرضا ومن غير اتفاق سابق . العقاب عليه (٣٧٣) (٥١٣)

تحرير (ر . اتفاق جنائي . اشتراك . تحقيق . مواد مخدرة) .

تحرير على الفسق والفجور (ر . هتك العرض) .

تحقيق (ر . أيضا إثبات . دعوى عمومية . مواد مخدرة) :

الإجراءات التي يكون الغرض منها الكشف عن جريمة . من صميم اختصاص الضبطية القضائية . مفتش مباحث . دفعه شخصا إلى متهم بتقليد أوراق مالية لشرائها منه . تقديم المتهم بإرادته واختياره الأوراق إليه . ليس ذلك

تحريرا على ارتكاب الجريمة ولا مخالفة فيه للنظام العام ولا حسن الآداب (٣٨٢) (٥٢١)

استجواب المتهم . حفظه . مقز لمصلحته . متى يكون الاستجواب باطلا ؟ عند حصوله بعد إضرار المتهم أو محاميه . لهم أن يقبل استجوابه ولو كان القبول بطريقة ضمنية . عدم استرمال المحكمة في مناقشة المتهم بعد احتجاج محاميه على ذلك (١٥٥) (٢٢١)

رقم القاعدة

تحقيق (تابع) :

- تمكين المجني عليه أثناء التحقيق من رؤية المتهم قبل أن يعرض عليه بين آخرين .
 خطأ متعلق بالتحقيق من الوجهة الفنية . لا يؤثر في صحة المحاكمة ... ٥٧٠ (٧٠٨)
 جنة أو مخالفة . عدم سؤال المتهم في التحقيق . لا يترتب عليه بطلان . يجوز
 رفع الدعوى مباشرة بدون أي تحقيق ... ٣٧٤ (٥١٤) و ٤٣٥ (٥٦٩)
 حق رجال البوليس في التحري عن الوقائع التي يشاهدونها بأنفسهم . مثال .
 عسكري . رجال البوليس الملكي . من مرموس رجال الضبطية
 القضائية ... ٢٥٨ (٣٣٤)
 صحة التحقيقات الأولية أو عدم صحتها . ليس لها كم أن تنصل في ذلك . كل
 ما لها أن تقدر الدليل المستند من تلك التحقيقات . حكم بطلان إذن
 تفتيش ، وبطلان عملية ، مقصور على ذلك . لا يعتبر حكماً صحيحاً صادراً
 من سلطة تملكه . استقلال سلطة الاتهام عن سلطة الحكم ... ٤٦٠ (٦٠٣)
 ما يجره البوليس بهدد كشف جريمة وقت . لا يترتب تحريضا على ارتكابها .
 مثال . مثال آخر ... ٢٨٣ (٣٧٢) و ٣٩٩ (٥٣٤)

أعمال التحقيق المتعلقة بجمع الأدلة :

تفتيش :

- إذن التفتيش . توجيه طلب التفتيش إلى رئيس النيابة . لا يمنع وكيل النيابة
 الذي يعمل معه من إصدار الإذن بالتفتيش ... ٣٧٦ (٥١٦)
 إذن بإشارة تليفونية . يكفي أن يكون له أصل موقع عليه من الأمر ٢٧٨ (٣٦٦) و ٢٨٨ (٣٨٥)
 إذن مكتوب . إجراء التفتيش بناء عليه . صحيح ولو لم يكن بيد الضابط عند إجرائه
 إذن مكتوب . يكفي عند السرعة في حالة صدوره تليفونيا أن يكون له
 أصل مكتوب وقت إبلاغه لأموار المتدرب لإجراء التفتيش . لا يشترط
 وجود الأصل بيد المأمور . ليس في القانون ما يمنع التدب مباشرة إجراء
 التحقيق عن طريق التليفون أو الطراف أو غيرها من وسائل الاتصال المعروفة
 ٥٠١ (٦٤٤)
 » . اعطى في اسم الشخص المراد تفتيش منزله . تعيين المنزل بالذات بالجهة الواقعة
 فيها في إذن التفتيش . الشخص الذي فتح منزله هو هو المقصود . لا تأثير
 لذلك الخطأ ... ٦٠٥ (٧٣٧)
 » . الفرائن المبصرة له . لا يشترط أن يكون محمرا بها محضر . بلاغ ضد المتهم
 مقدم من مجهول . تقسرون من ضابط البوليس يتضمن تحرياته عن صحة
 البلاغ . يكفي لصدور الإذن ... ٧ (٥) .

تحقيق (تابع) :

أعمال التحقيق المتعلقة بجمع الأدلة (تابع) :

تفتيش (تابع) :

- إذن التفتيش . مبرراته . احتياطات الحكة التفتيش صحيحا لما يتيته من أن الإذن به صدر بناء على تحريات وأبحاث جدية . لا يقبل الطعن فيه ٤٠١ (٥٣٥)
- » . صدوره بناء على بلاغ تقدم إلى النيابة من ضابط البوليس رأته فيه من الدلالة على اتصال المتهم بالبرعمة ما يبرره . اعتماد الحكة على ما أسفر عنه هذا التفتيش . لا غبار عليه ٣٧٦ (٥١٦)
- التفتيش الذي يحسمه القانون بدون إذن . هو الذي يكون فيه اعتماد على الحسرة الشخصية أو انتهاك حرمة المساكن . التفتيش أثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة دون تمترض لطرية الأفراد أو حرمة المساكن . غير محظور . يجوز الاستشهاد به كدليل في الدعوى ٢٥٨ (٣٣٤)
- إجراء التفتيش . انقضاء فترة بين تاريخ صدور الإذن وبين إجراء التفتيش . اعتماد الحكة هذا التفتيش . لا تصح المجادلة في ذلك ٤٦٠ (٦٠٣)
- تحرير محضر مبرر فيه المكان والشخص الذي حصل تفتيشه واليوم والساعة اللذين حصل فيهما التفتيش . وجوب ذلك . لا يترتب على عدم القيام به بطلان التفتيش . يكفي أن تقتنع الحكة بأن التفتيش حصل وأنه أسفر عما قيل إنه تحصل منه ٢٢٢ (٢٩٤)
- إجراء التفتيش . تفتيش البوليس منزل المتهم البحث عن مسروقات . صدوره على مادة مخدرة . ضبطها صحيح . قيام مأمور الضبطية القضائية بعمل غير عمله الأصلي . لا يجوز من وظيفته الأصلية . جندي . مراقبته للمأمور الضبطية القضائية في عمله . تكليف المأمور بإياه إجراء تفتيش تحت إشرافه . التفتيش الذي يجريه . صحيح ١٨٨ (٢٥٥)
- إجراء التفتيش . رئيس إداري . إبرائه التحقيق مع موظف في مخالفة أو تقصير في عمله . اختفاء التحقيق التمرض لطرية أو حرمة مسكنه . على الرئيس أن يلجأ إلى رجال الضبطية القضائية لاستصدار إذن من النيابة . رضا الموظف المتهم بالتمرض لطرية أو حرمة مسكنه . حصة التفتيش . الشور في أثناء التفتيش على مخدرة . تلبس . قول الحكة بطلان التفتيش لمجرد أن من أجراه ليس من رجال الضبطية القضائية (مفتش بمصلحة البريد) . غير مبرر قانونا ٣٢٩ (٤٥١)

رقم القاعدة

تحقيق (تابع) :

أعمال التحقيق المتعلقة بجمع الأدلة (تابع) :

تفتيش (تابع) :

- إجراء التفتيش . عدم تعيين من يقوم بالتفتيش في الإذن الصادر به . عدم تحديد مكان المنزل المأذون بتفتيشه . الإذن يكون منصبا على منزل المتهم حيث يوجد . إجراء التفتيش بواسطة أى واحد من رجال الضبطية القضائية . صحيح ١١ (١١)
- » كوستابل . إقراره بتفتيشا . الدلع بأنه غير مستكمل للصفات التي اشترطها القانون لاختباره من رجال الضبطية القضائية . دفع موضوعي ٣٦١ (٤٩٨)
- » محضر التفتيش . تديره بالوقت الذي حرقه (الساعة السادسة والنصف) . إذن التفتيش لم يبلغ نقطة البوليس إلا في الساعة السابعة وزيادة . شهادة الضابط الذي أجرى التفتيش ومن معه بأن التفتيش لم يحصل إلا بعد إذن النيابة وأن ما حصل قبل ذلك لم يكن إلا من الإجراءات الاحتياطية . انتهاء المحكمة إلى أن هذا التفتيش صحيح . لا مانع ٢٧٨ (٣٦٦)
- » غير . محتاجه محضر التفتيش الذي أجراه البوليس . متى لا يؤثر في سلامة الحكم ؟ ٢٢٥ (٣٠١)
- » . إلة المحدة لإجراء التفتيش . لا يدخل في حسابها اليوم الذي صدر فيه الإذن . التفتيش من فوه معين مطلوب ضبطه . العثور على شيء له علاقة بجرمة أخرى . إثباته في محضر التفتيش . في محله ٢٠٨ (٢٧٨)
- » . مفتش مصلحة الإنتاج . تفتيشه متجرا للدخان وفقا للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ . ضبطه دخانا مغشوشا . تحليله . وجود مادة مخدرة به . إخباره النيابة بذلك . من واجبه . رفع الدعوى بناء على نتيجة هذا التفتيش . صحيح . للمحكمة أن تعتمد على الدليل المستمد منه ... ٢٧١ (٣٥٠) و ٢٩٢ (٣٨٨)
- » . مجرى التفتيش . لا يشترط لصحة التفتيش أن يكون أصل الإذن بيد الضابط الذي أجراه ٢٧٨ (٣٦٦) و ٢٨٨ (٣٨٥)
- » . موظفو الجمارك . حقهم في تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجركية التي يعملون فيها . متورهم في أثناء هذا التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جركية . الاستنهاد به أمام المحكمة . جوازه ٥٦٥ (٧٠٩)
- بطلان التفتيش . أساسه . وجوب رعاية حرمة المسكن والحرية الشخصية . ليس لمن لم يقع عليه أن يشيره . إثارته إياه . تطلق منه ٧ (٥) ٢١٢ (٤٢٣) ٥١١ (٥٩١) ٤٩٤ (٦٤٠) بطلان التفتيش . استناد المحكمة في إدانة المتهم إلى أقواله في التحقيق . جوازه ٧٣ (٩٧) ١٤٧ (٢١٦) ١٤٨ (٢١٦)

رقم القاعدة

تحقيق (تابع) :

أعمال التحقيق المتعلقة بجمع الأدلة (تابع) :

تفتيش (تابع) :

- بطلان التفتيش . اصراف المتهم أمام النيابة . الاستناد إليه باعتباره دليلاً .
 مستقلاً عن التفتيش . جوازه ٤٠١ (٥٣٥) و ٦٣٠ (٧٨٢)
- بطلان التفتيش . الدفع به . وجوب إبدائه لدى محكمة الموضوع . متى يقبل
 التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض ؟ ٣٧٦ (٢٧٥) و ٣٧٦ (٥١٦)
- بطلان التفتيش . دليل غير مشتملة منه . الاعتقاد عليه . جوازه . إلقاء المتهم
 المادة المخدرة لما رأى رجال البوليس . ضبط المخدر . صحيح ٢٤٩ (٣٢٧) و ٢٩٢ (٣٨٨)
- الرضاء بالتفتيش . يجب أن يكون صريحاً وقبل التفتيش وبعد العلم بطرقه .
 لا يلزم أن يكون ثابتاً بالكتابة . يكفي أن يستفاد من الوقائع ٤٩ (٧٠)
- الرضاء بالتفتيش . حاصل في شركة . تفتيشه عملاً بنظام الشركة . صحيح على
 أساس الرضاء به بقبوله العمل في الشركة في ظل هذا النظام ٥٤٩ (٦٩٣)
- الرضاء بالتفتيش . بيان الوقائع التي استطلعت منها المحكمة رضاء المتهم
 بالتفتيش . المناقشة في ذلك . لا تقبل ١٠٣ (١٤٨)
- شخص . مقفّل غير مملوك لهم كلف بتوصيله لشخص . تفتيشه . تمسك
 المتهم بطلان هذا التفتيش . لا يقبل ٥٠٨ (٦٥١)
- شخص . إلقاء المتهم الحقيبة التي كان يحملها في مياه التّرعّة على إثر سؤاله عما هو فيها
 من أوباشي البوليس ومن معه من رجال الدّاورية . تمخّل عنه عن حيازتها .
 لرجال الحفظ أن يتنشلوها ويقدموها لجهة البوليس . ضحها بعد ذلك .
 لا يعتبر تفتيشاً بغير إذن ٤٤٦ (٥٨٠)
- صحة التفتيش . شروطها . تقدير الظروف الموجبة للتفتيش . منوط بالنيابة
 تحت مراقبة المحاكم ٢٨٤ (٣٧٣) و ٣٣٧ (٤٦١)
- صحة التفتيش . شروطها . قيام فرائض تسمح بتوجيه الاتهام في جريمة معينة
 إلى الشخص المراد تفتيشه هو أو مسكه . تحقيق سابق للتفتيش . لا يشترط .
 التفتيش المخلو لإجراؤه . هو الذي يقع على الشخص أو في منزله . التفتيش
 الذي يقع على مقفّل أو سلة في الطريق العام . لا يعتبر باطلاً بغير إذن
 النيابة ولو في غير حالات إلتيس ٣٣٧ (٤٦١)
- مسكن . إذن تفتيش مسكن المتهم . كوخ قائم بالحديقة التي يستغلها المتهم .
 إذن التفتيش يتأمله ٣٧٦ (٥١٦)

رقم القاعدة

تحقيق (تابع) :

أعمال التحقيق المتعلقة بجمع الأدلة (تابع) :

تفتيش (تابع) :

مسكن . حرمة المساكن . الأمر العمري الذي يبيح لأمرى الضبطية القضائية
تفتيش المساكن البحث عن أسلحة أو مسروقات من الجيش . عبور المأمور
في أثناء هذا التفتيش على ورقة صنيعة بين طيات الفراش . وجود مخدراتها .
يجب ضبط المخدر . الضائعات التي وضعا الشارع نحو تفتيش المساكن .
الفرض منها المحافظة على حرمة المساكن (٣٦١) (٤٩٨)

تلبس :

التلبس الوارد ذكره في المادة ٨ تحقيق . يكفى لقيامه مشاهدة الفعل المكون
لجريمة بدو وقعه بوجه سيرة ولو لم يشاهد مرتكبه . حق رجال الضبطية
القضائية في حالات التلبس بالجنح والجنائيات في القبض على كل من يقوم
بههم دليل على مساهمة في الجريمة فاعلا أو شريكا ولو لم يشاهد وقت
ارتكابها . مثال في جريمة إرهاب (٧٩) (١٠٩) و (٥٢٧) (٦٦٥)

التلبس في الشطر الأول من المادة ٨ تحقيق . ضابط بوليس . دخوله منزلا
بوجه قانوني . مشاهدته جريمة تقع داخل المنزل . من واجبه أن يخذ
في سبيل إثباتها الإجراءات القانونية . جنابة أو جنحة . القبض على المتهم
وتفتيشه وضبط ما يثر عليه متعلقا بالجريمة ولو لم يكن له صلة بالأمر الذي
دخل المنزل من أجله أو كانت الجريمة لم يشاهد فاعلها وقت ارتكابها . السلطة
المختولة لرجال الضبطية القضائية في حالة التلبس . عامة . تشمل الجرائم التي
ترتكب داخل المنازل أو خارجها . متى تعتبر الجريمة تلبسا بها ؟ ... (٢٨) (٣٧)

اتفاق جنائي على سرقة . إبلاغ أحد المشتركين فيه عنه عند حصوله . دخوله
بالمهمات المتفق على سرقتها في المنزل الذي أعده لأجتماع المتآمرين فيه .
حصول ذلك على مرأى من رجال البوليس . تلبس يميز رجال الضبطية
القضائية تفتيش منازل المتهمين (٢٣٣) (٣١٢)

إطلاق عيار ناري على الجاني عليه بقصد قتله . إبلاغ الحادث على إثر ذلك إلى
نقطة البوليس ثم إلى النيابة . مباشرة التحقيق بمكان الحادث عقب وقوعه
بوقت قصير . حالة تلبس . تفتيش المتهم أو منزله بواسطة معاون البوليس .
صحیح ولو لم يكن قد أذن فيه من النيابة (٢٢٢) (٢٩٤)

تلقى مأمور الضبطية القضائية نبأ التلبس عن شاهده . لا يكفي لاعتبار التلبس
قائما . يجب أن يكون المأمور قد شاهد بنفسه الجريمة تلبسا بها . (٢٥٧) (٣٣٣)

تحقيق (تابع)

أعمال التحقيق المتعلقة بجمع الأدلة (تابع) :

تليس (تابع) :

- سماع عبارات تاريخية من الجهة التي شوهد المتهم قادما يجرى من ناحيتها عقب ذلك مباشرة . تليس . القبض على المتهم وتفتيشه . جازر لكل إنسان . (٦٥) ٤٤
- ضابط بوليس . دخوله منزل إحدى الموصات في سبيل أداء وظيفته . رؤيته المتهم ممسكا بقطعة من الخشيش ظاهرة بين أُمَامِيه . القبض على المتهم وتفتيشه . صحبان (٢٨) ٢٣
- ماهية التليس . مفاجأة الجاني حال ارتكابه الجريمة . القبض عليه وتفتيشه . جازان بدون إذن . يجوز لأي فرد القبض عليه وتسليمه لأحد رجال الضبطية القضائية أو إحضاره أمام النيابة (١٥١) ٣٧٥
- متى تعتبر الجريمة متلبسا بها ؟ مظاهر خارجية تهيء ارتكاب الفعل المكون للجريمة . تليس . مثال . متهم . مشاهدته يتنقل في سيارة الأتوبيس ويخرج من جيبه حبة نيا ورق ملفوف ويسلم ورقة منها إلى قراض الطذاكر الذي أعطاه نفودا ونذكرة ركوب . القبض عليه وتفتيشه . جازان ... (٤٤٤) ٣٢٣
- متى تعتبر حالة التليس قائمة ؟ وجود مظاهر خارجية تهيء بذاتها عن وقوع الجريمة . تليس . لا يشترط أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة (مختبر) التي شاهدها (١٩٨) ١٣٤
- متى تعتبر الجريمة متلبسا بها ؟ ضابط مباحث . تكليفه مرشدا شراء مختبر من شخص علم من تحوياته أنه يثير في المختبرات . دخول المرشد منزل هذا الشخص وانظار الضابط في الخارج . خروج المرشد من المنزل ومع المختبر . مشاهدة الضابط إياه على هذه الحال . حالة تليس . القبض على ذلك الشخص وتفتيشه باعتباره مساهما في الجريمة . جازان ... (٣٣٠) ٢٥٣
- » . محل تخصص لعمل قهوة بدويان البوليس . النظر من خلال ثقب باب إلى داخله . رؤية المتهم مشتغلا بصب كويرات كير وسبعين مسروقة . تليس . تفتيشه صحيح (٤١٥) ٣١٠
- متى تعتبر الجريمة متلبسا بها ؟ اشتباه رجل البوليس في شخص لما بدا من حركاته أثناء كلامه معه . خلق هذا الشخص حذاءه وإلقاءه على الأرض . ضبطه وانتياده إلى البوليس . وجود مختبر مدسوس في الحذاء . إدانة هذا الشخص على أساس ضبط المادة المختورة في الحذاء . لا خطأ (٤٢٨) ٣١٧

رقم القاعة

تحقيق (تابع) :

أعمال التحقيق المتعلقة بجمع الأدلة (تابع) :

تلبس (تابع) :

- مشاهدة بعض الموقوف في حيازة المتهم موضوعا في القضاء أمام طاحونه . تلبس .
 تفتيش طاحونه وتخزينه بواسطة ضابط البوليس . جواز (٧٠٨) ٥٦٩
 مشاهدة المتهم وبمه السلاح في يده . عدم تقديمه الرخصة لمأور الضبط الذي
 شاهده . تلبس ولو استطاع نيا بعد تقديم الرخصة . القبض على المتهم
 وتفتيشه . مصححان . حق المأور في ضبط كل ما يصادفه متعلقا بجريمة
 أخرى ... (٧٨٣) ٦٣٢
 مظاهر خارجية تلي "بذاتها عن وقوع الجريمة . يكفى قيامها لاعتبار حالة التلبس
 قائمة بصرف النظر عما ينتهي إليه التحقيق . كل من يشاهدها مباح له
 القبض على المتهم وتسلمه إلى النيابة أو إلى مأور الضبطية القضائية ومباح
 لمأور الضبطية القضائية تفتيش منزله ولو بدون إذن . مثال . متهم واقف
 بمرية أعداها ليح المأكولات يتردد عليه الناس ثم يصرفون عنه مسرعين .
 مشاهدة شيخ الغفراء له على هذه الحال ثم مشاهدته ياق أوراقا صغيرة
 مطوية على الأرض . تلبس ... (٣٨٥) ٢٨٨
 كشف حالة التلبس عن غير طريق الرقبة . بالسمع أو بالشم . جائز مع التحوذ .
 عسكري . مزور شخص أمامه يحمل مادة مخدرة . انبعاث رائحة المخدر
 من ناحيته . تلبس . العسكري أن يقبض عليه ... (٥١٥) ٣٧٥

قبض :

- التفتيش الشخص من توابع القبض ومستلزماته ... (٥١٥) ٣٧٥
 ضابط خفر السواحل . قبضه على قائد سيارة من رجال الجيش البريطاني فيها
 مخدر . حصول ذلك بحضور مندوب من قبل مكتب مباحث البوليس الحربي
 البريطاني . لا مخالفة للقانون في هذا القبض ... (٤٢٣) ٣١٢
 قبض صحيح . التفتيش الذي يجريه من غول القبض على المقبوض عليه . صحيح .
 إثبات الحكم أن القبض صحيح والتفاهة مع ذلك عن الدليل المستند
 من التفتيش . خطأ ... (٧٣٣) ٥٩٨
 مواد مخدرة . طرد مرسل من المتهم إلى نفسه بطريق البريد . تفتيشه بناء على
 قبول من المتهم وإذن من النيابة . وجود مادة مخدرة فيه . إدانة المتهم على
 هذا الأساس . قبض وكيل البريد على المتهم . لا تأثير له في إدانة المتهم ولو
 كان باطلا (٩٠) ٦٤

رقم المساعدة

تروير:

تروير المحزرات (ر . ا أيضا إثبات . حكم . تسميه) :
أركانها وطرقه :

- الإضاء الحقيقية . تقليدها . لا يشترط . يمكن لاعتبار التروير التوقيع باسم صاحب الإضاء ١٧٨ (٢٤٤) و ٣٣٣ (٤٥٥)
- بسمه الإصيح . تعتبر كالإضاء في تطبيق أحكام التروير ٣٣٨ (٤٦٢)
- بيان واقعة التروير في الحكم . استنتاج المحكمة أن التروير وقع بطريق التوقيع بتمت مزور . كون التروير قد وقع بتم اصطنع خصيصا لذلك أو خلصة بالخصم الحقيقي . يستوى . ليس على المحكمة في الحالة الأخيرة أن تحقق كيفية حصول المتهم على التهم ٤٤٥ (٥٧٩)
- تقرير أقوال غير صحيحة في إجراءات تحقيق الواقعة عن الوقائع المرغوب إثباتها . متى يكون معاقبا عليه ؟ هذه جريمة عديدة . تقرير المتهم أقوالا يعتقد مصحتها وهي غير صحيحة في الواقع . لاعتقاب . دفع المتهم بأنه لم يذكر اسم أخيه ضمن الوثيقة من باب الدسوس . الرد على هذا الدفع بمقولة إن جهله حقيقة ما قتره لا يمسده . خطأ . وجوب إقامة الدليل على أنه كان يعلم أنه لم يمسس الوارثين ١٩٥ (٦٦٤)
- القصد الجنائي في جريمة التروير : النية الخاصة واحتمال حصول الضرر . احتمال حصول الضرر يكفي سواء أكان المحزور رسميا أم كان عرفيا ١٧٨ (٢٤٤) و ٣١٨ (٤٣٠) و ٣٣٨ (٤٦٢)
- القصد الجنائي في جريمة التروير . الحصول على فائدة ما من التروير . لا يشترط (٤٥٥) ٣٣٣
- تروير أوراق رسمية :

- اصطناع ورقة رسمية والتوقيع عليها باضاء مزور . معاقب عليه ولو كانت الواقعة المقتربة بيد خصمه . القصد الجنائي في هذه الجريمة ... من يعتبر حوافرا ؟ (٥٤٤) (٦٨٢)
- تاريخ تحصيل الأموال من المقتولين . من البيانات التي أحتت دفاتر الصراف لإثباتها . تغيير الحقيقة فيها . معاقب عليه ٣٢ (٤٩)
- تذكرة سرفبطارات السكة الحديدية . ترويرها بتغيير التاريخ الموضوع عليها . معاقب عليه بالمادتين ٢١١ و ٢١٢ . المخالفات التي أوردتها الشارح في المادة ٢١٦ ع ٢٢ ما يليها . متى استثناء لا يتقبح القياس عليه . المادة ٢١٧ لا يسرى حكمها إلا على أوراق المرور بجوازات السفر . لا يتناول الأوراق التي تعطيها مصلحة السكة الحديدية للترخيص في استخدام قطاراتها في الأسفار بأجرة أو بغير أجرة ٥٢٣ (٦٥٩)

تزوير (تابع) :

تزوير في أوراق رسمية (تابع) :

- تسليف زراعي . الاستمارة الخاصة بذلك . أعضاء اللجنة التزويرية لتسليف . من
الموظفين العموميين . تغييرهم الحقيقة عن عمد في هذه الشهادة . عقابهم (٩٣) ٦٦
- حواظ التوريث التي أعدتها بلدية الاسكندرية لإثبات البيانات الخاصة بالمبلغ
الناتجة من التحصيل عند موريدها الخزانة . أوراق رسمية . التغير في بياناتها
بعد توقيع كاتب الحسابات عليها . تغيير الحقيقة . بجواز العقاب عليه ... (٨٣) ٦٠
- شهادة إدارية . مجرد اصطلاحها والتوقيع عليها بأعضاء مقرر للعدة وشيخ البلد
المختصين بضررها . تزوير ولو كانت الواقعة التي أثبتت فيها صحيحة ... (٦٤٢) ٤٩٨
- شهادة إدارية . لإثبات الوفاة قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ لتقديمها إلى مصلحة
المساحة . التزوير فيها تزوير في ورقة رسمية (٥٠١) ٣٦٤
- شهادة إدارية . لإثبات الوفاة قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ لتقديمها إلى مصلحة
المساحة . التزوير فيها تزوير في ورقة رسمية . المادتان ٢٢٦ و ٢٢٧ ع .
نفسها لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه (٧٧٤) ٦٢٢
- صورة مستخرجة من محاضر أعمال الخبير . التغير في بيان الرسوم المدفون على
هامشها بمعرفة موظف المحكمة . يصح حده تزويرا . إدانة المتهم في التزوير
لا حل أساس أنه هو الذي زور بمخطئه بل حل أساس أن التزوير حصل
بمعرفة ، بنفسه أو بواسطة غيره . جائزة (٢٥٣) ١٨٥
- مرضية دعوى . صورة رسمية مستخرجة منها . إضافة عبارة على هامشها
بحيث يفهم أن هذه العبارة موجودة في هامش المريضة الأصلية . تزوير
في ورقة رسمية . لا يشترط أن تكون العبارة المضافة موقعا عليها ممن قصد
قبيلها إليه (٣٢٦) ٢٤٧
- مرضية دعوى . التمسى باسم شخص وهمي وطلب إعلان مرضية دعوى بهذا
الاسم وحصول الإعلان فعلا . تزوير في ورقة رسمية بطريق إثبات واقعة
مترتبة في صورة واقعة صحيحة . حضور أحد المتخاصمين في الجلسة وانخاله
اسما غير اسمه ولو كان وهما . تغيير الحقيقة في محضر رسمي هو محضر الجلسة .
توافر ركن الضرر (٤٩٣) ٣٥٨
- مسيحي . نطقه أمام المأذون بالشهادتين وتسميه باسم غير اسمه الأصلي وتقريره
بأنه لا يوجد ثمة مانع من زواجه بالجلسة التي كان زواجه موضوع القدر .
اعتبار ذلك منه تزويرا في وثيقة الزواج . لا خطأ فيه (٤٠٥) ٣٠٦

رقم القاعدة

تزوير (تابع) :

تزوير في أوراق رسمية (تابع) :

مناطق العقاب على تغيير الحقيقة في محزورسمى . كون محزور الورقة موظفا عموما مكلفا بتجربها وكون التغيير حاصلا فيها أحدثت الورقة لإثباته أو في بيان جوهرى متعلق بها . شهادة إدارية حررها عمدة لإثبات وفاة مؤثر قبل سنة ١٩٢٤ . تغيير الحقيقة فيها . معاقب عليه . أيلة الملكية للبايع بطريق الميراث قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ . تقديم شهادة إدارية بوفاة المؤثر قبل سنة ١٩٢٤ . لا يشترط أن يكون قد نص في العقد على أن البايع توفى قبل هذا التاريخ (٦١١) ٤٦٦

موظف . إثباته في سند واحدة مزورة جعلها في صورة واحدة صحيحة . معاقب عليه . موظف بمصلحة التكوين شخص بغير أمار صرف الحديد . إنشاء أمر صرف كمية من الحديد باسم شخص على أنه متدوب تقتضى رضى جهة كذا استيفائه الإجراءات الخاصة به . حصوله على توقيع المراقب العام للوزارة عليه . تزوير معنى . القول بأن المراقب العام هو الشخص الصادر أمار صرف . لا يحل الموظف من المسؤولية . القول بأن هذا المحزور لم يعد لإثبات أن قلنا الذى صدر باسمه الأمر هو متدوب وزارة الأشغال . لا يهدى . القانون لا يشترط أن يكون المحزور قد أعد من وقت تحريره لأن يخذل مستأد أوجهة بالمضى التانوف . يكفى أن يكون التغيير الذى وقع من شأنه أن يولد عند من يقدم له عقيدة مخالفة للحقيقة (٤٥٥) ٣٣٣

موظف . معاون زراعة . إثباته في محاضر الإجمال في مقاومة دودة القطن واحدة مزورة في صورة واحدة صحيحة هي أن التهمين بالإجمال حضروا أمامه ووقعوا بصيات أما بهمسم . تزوير معنى يتم ولو لم يحصل التوقيع على المحاضر بأختام أربا مضادات مزورة . كون التهمين بالإجمال زاويين قطنا بالقتل وزناصهم مضابة بالدودة . لا تأثير له (٤٦٢) ٣٣٨

وكيل مكتب يزيد . تفتيقه في البيانات الواجب عليه تدوينها في الأوراق والدفاتر الخاصة بعملية بأن زاد في عدد الطوايح والأوراق وأوراق المصلحة على الوجود . قصص ما يقابل هذه الزيادة في بيان التقديرة المتحصلة . تزوير . القول بأن عدم إثباته ما باع عمل سلبى لا يقع به تزوير . لا يقبل . ما وقع منه في جلته هو إثباتات مزورة في صورة واحدة صحيحة (٢٧٤) ٢٠٠

تزوير في محزورات عرقية :

شكوى في حق إنسان . وضع إصاءه مزور عليها . تزوير . لا يجرم إن كان ماورد في الشكوى صحيحا أو لا . وكى الضرع . توافره . موافقة صاحب الإصاء المزورة على ما ورد في الشكوى . لا تأثير له . لا يشترط للعقاب على التزوير

رقم القاعدة

توير (تابع) :

توير في محورات عرفية (تابع) :

- أن تكون الورقة سندا متبا لحن أو لصفة أو حالة قانونية . كل ما يشترط لقيام هذه الجريمة هو تغيير الحقيقة بقصد النش بأحدى الطرق المنصوص عليها في القانون وأن يكون هذا التغيير من شأنه أن يسبب ضررا للغير ... ١٧٨ (٢٤٤)
- مقد مزور . تنازل المتهم عنه . لا يؤثر في قيام الجريمة . المادة ٢٨١ مرافعات . حكمها مقصور على السير في دعوى التزوير المدنية أو عدم السير فيها . الاتحاق على شرط جزائي في العقد . التغيير فيه يرفع مقداره . تزوير . كون تقدير التمييز من شأن المحكمة . لا يؤثر ... ٣٢٧ (٤٥٠)
- مضاهة . ورقة رسمية أو عرفية معترف بها . قبولها للمضاهة . ليس محتوما على الخاص . للحكمة أن يجرى المضاهة على أية ورقة تقتنع بصحتها من شخص ولو كان ينكر صدورهما منه . المادة ٧٢ تحقيق . المقصود منها ورقة بيع . المقاب على التزوير فيها . لا يشترط أن يشتمل الحكم على بيان صريح بشأن نوافر وزن الضرر . التوقيع على ورقة البيع بأختام مزورة لشهودها . من شأنه أن يلحق ضررا بثؤلاء الشهود ... ٣١٣ (٤٢٣)
- استعمال المحوثرات المزورة :

- استخراج صورة مطابقة للأصل المزور من الدفاتر الرسمية . استعمال لورقة رسمية مزورة ... ٢١٦ (٢٨٧)
- استدلال المحكمة على ثبوت علم المتهم بتزوير تذاكر الكيوسين المتهم باستعمالها من توقيمه على ظهر التذكرة وتوكيده مصحتها . لا يكفي . خصوصا مع دفاع المتهم بأنه لا يقرأ ولا يكتب وأن الاختلاف بين التذاكر الصحيحة والتذاكر المستعملة يندق على النظر العاى ... ٥٥٨ (٧٠١)
- مقد مزور . تنازل المتهم عنه . لا يحول دون تحقق جريمة الاستعمال ... ٣٢٧ (٤٥٠)
- فصل الاستعمال . متى يحقق ؟ بمجرد تقديم الورقة والتسك بها . التنازل من الورقة بعد ذلك . لا جم ... ٨٥ (١١٨)

تقليد أوراق مالية :

- بنك نو . العقاب على تقليده أو على استعماله مع العلم بالتقليد . لا يشترط أن يكون التقليد متقنا بحيث يندفع به المدق . يكفي أن يكون بين الأوراق المزورة والورقة الصحيحة من الشبه ما يجعلها مقبولة في الصا على . كون التقليد ظاهرا . لا يمنع من العقاب ... ٣٢٦ (٤٤٩)
- تقديم المتهم الأوراق المقلدة إلى شخص وعرضها عليه ليشتريها منه . استعمال ... ٣٨٢ (٥٢١)

رقم القاعدة

تشرّد (ر . متشردون ومشتبه فيهم) .

تصد :

حكم بقوط الدعوى . هو حكم في موضوعها . استثنائه . إلغاؤه استثنافيا .
يجب على المحكمة الاستثنائية أن تنظر في الموضوع وتفصل فيه . لا يجوز
طارد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى
٤١٣ (٥٤٤) تضامن (ر . أيضا تمويض . مسئولية مدنية) :

اتحاد النية لدى أشخاص على التعدي على إنسان . مسئوليتهم متضامتين من
التمويض . ما وقع من كل منهم بالذات . لا تأثير له في التضامن
١٨٩ (٢٥٦) اختلاف الجرائم والأفعال الواقعة من المحكوم عليهم أو بعضهم وإن كانت
إدائتهم يقتضى حكم واحد . لا تضامن بينهم في التمويض ما لم يكن الحكم
قد تعرض لذلك صراحة ونص عليه . الحكم على عدة أشخاص يبلغ معين .
لا تضامن يقتضى الحكم . لا يجوز مطالبة أى منهم بأزيد من نصيبه . تحديد
هذا النصيب عند عدم النص عليه في الحكم أو فهمه منه . تقسيم الخلق على
عدد المحكوم عليهم . مثال
٤٦٤ (٦٠٩) التضامن في المسؤولية . مناط الحكم به . كون أخطاء المتهمين مجتمعة قد سببت
الضرر ضررا واحدا . اختلاف هذه الأخطاء أو عدم وقوعها في وقت
واحد . لا تأثير له في الحكم بالتضامن
١٩٦ (٢٦٥) القضاء بالتضامن لا يكون إلا في المسؤولية التصريفة
١٢٤ (١٨١) مدع بمحقق مدنية . عدم توجيه دعواه على الوالد باعتباره مسئولاً مدنياً
عما وقع من ابنه إضراراً به . نفيه على المحكمة أنها لم تلزم الوالد بالتضامن مع
ابنه في المسؤولية . لا يصح
٥٧٥ (٧١١) مطالبة المتهمين بالتتمويض متضامتين على أساس أنها ارتكبا الفعل الجنائي القى
سبب الضرر . عدم وجود وجه لمسألة أحدهما جنائياً . الحكم بإلزام الآخر
بجميع المطالب . لا مانع . معنى التضامن قانوناً
٣٩٧ (٥٣٣) تعدد الجرائم (ر . ارتباط . عقوبة) .

تعدد المتهمين (ر . أيضا اشتراك . فاعل أصلي) :

إصابة واحدة نشأت منها عدة . عدم اعتداء المحكمة إلى معرفة عهدها من المتهمين .
وجوب تبرئتهما ورفض دعوى التتمويض قبلهما . القدر المتيقن . محل أخذ
المتهمين به . وقوع ضرب من كل منهما وعدم معرفة الضربة التي أحدهما على
سبيل التحقيق
٢٥ (٣٢)

رقم القاعدة

تعذيب :

- الحّد من حرية شخص في التّحرك . مماثب عليه سواء أ كان قبيها أم حيسا
 أم جزا . متى يعاقب عليه بمقوبة الخنعة ومتى يعاقب بمقوبة الجنائية ؟
 تقدير وتوقع التعذيب . موضوعي (٤٧٨) ٣٤٨

- تعويض (ر . أيضا دعوى مدنية . كدّف وسب . مسئولية مدنية) :
 إدانة المتهم في سببه في قتل المخني عليه . ذلك يتضمن بذاته حصول الضرر لمن
 له صفة في المطالبة بالتعويض . تقدير التعويض . موضوعي ... (١٨٦) ١٢٦
 أساس التعويض من كل فعل ضارّ هو المادّتان ١٥٠ و ١٥١ مدني ولو كان
 الفعل الضارّ يكون جريمة (٦٩٨) ٥٥٤
 اشتراك المضرور في الخطأ الذي نشأ عنه الضرر . يقتضي توزيع التعويض بينه
 وبين الغير الذي تسبب هو منه في الضرر بنسبة خطأ كل منهما ... (٦٨٠) ٥٤١
 تعويض مؤقت . القضاء به بناء على ما ثبت من أن المحكوم عليه ضرب المدعي
 بالحق المدني وأحدث ما به من إصابات . يكفي . بيان الضرر . يكون على
 المحكمة التي تحصل في طلب التعويض الكامل (٥٤٢) ٤٠٩
 تقدير التعويض على أساس مسئولية المتهم من الضرب الذي أفضى إلى الموت .
 قرض الحكم الذي أدان المتهم في هذه الجريمة واعتبار ما وقع منه ضربا
 بسيطا . يقتضي تقضه فيما يتعلق بالدعوى المدنية . يجب الحكم بالتعويض
 على أساس مسئولية المتهم بدعوى الضرب البسيط (٤٦٠) ٣٣٦
 تقدير التعويض على أساس جسامّة الإصابة الخ . قول الحكم أنه راعى في التقدير
 أن يكون مواسيا . لا يفضى منه (٦٦٥) ٦١٦
 تمسك المتهم بانتفاء مسئولية لعدم وقوع الاعتداء منه . صلح بين المتهم والمخني
 عليه يصح أن يقال عنه إنه لم تراخ فيه النتيجة التي انتهى إليها الاعتداء .
 القضاء بالتعويض . لا تريب على المحكمة فيه (٧٦٢) ٦١٤
 فوج طلق زوجته طلاقا رجسيا . القضاء بصدوم استحقاقه التعويض الذي طلبه
 من رافعة اثنا التي اتهمها بها . بناء على ما كان منه من تصرفات معها بعد
 الطلاق . المناقشة في فرع الطلاق الذي وقع وآثاره القانونية . لا محل لها
 ما دام البحث مقصورا على طلب التعويض (٧٣١) ٥٩٧
 ست تنازل . تحصيل المحكمة من عباراته وملاساته والظروف التي حصل فيها أنه
 لا يمنع من تعويض المخني عليه عن الباطة التي تخلفت عنه . سلطة محكمة
 الموضوع في ذلك (٢٧٤) ١٩٩

رقم القاعدة

تعويض (تابع) :

- الضرر الذي يصلح أساسا للتعويض . هو الضرر
الناتج مباشرة عن الجريمة . الضرر الناتج عن ظرف خارج عن الجريمة
ولو كان متصلا بواقعتها . لا يصح . مثال (٤٣١) ٣١٩
- القضاء بالتعويض لطالبه على أساس أنه مقابل للضرر الذي لحقه . قول المحكم
إن طالب التعويض ذكر أنه مستعد للتبرع بما يحكم له به على سبيل التعويض .
لا يضمن في الحكم (٧٠٠) ٥٥٧
- القضاء بالتعويض مع الحكم بالبراءة . محله (٧٤٧) ٦٠٨
- متهم بجرمة نصب . القضاء براءته بسبب عدم توافر الطرق الاحتمالية . ذلك
لا يمنع من الحكم عليه بالتعويض ما دام ما وقع معه يكون شبه جنحة مدنية
تستوجب التعويض (٤٦٣) ٣٣٩
- مطالبة المدعى المدنى بملغ على سبيل التعويض عما أصاب ابنه من جتائق هناك
المرض والسرقة المرفوعة بهما الدعوى على المتهم . عدم تخصيص كل جريمة
بجزء منه . القضاء بالمطلوب كله تعويضا عن الجريمة التي ثبتت لدى المحكمة .
لا خطأ في ذلك (٥٣٦) ٤٠٢
- والد يحق عليه . أدهائه بعد وفاة ابنه بمقتوى مدنية على أساس الضرر الذي لحق
ابنه . متى يجوز؟ استنتاج تنازل المني عليه عن التعويض من وقته قبل رفع
دعوى التعويض . لا يصح . التنازل يجب أن يكون صريحا (٤٢٧) ٣١٥

تفتيش (ر . تحقيق) .

تقادم (ر . سقوط الدعوى) .

تقرير التلخيص (ر . إجراءات . استئناف) .

تقليد أوراق مالية (ر . تزوير) .

تكليف بالحضور (ر . أيضا استئناف . معارضة) :

- اليانات الواجب ذكرها في ورقته . الإشارة في هذه الورقة إلى مادة القانون
القديم بدلا من المادة المعمول بها . استدراك النيابة هذا الخطأ في جلسة
المحاكمة وسير الدعوى على أساس المادة الصحيحة . لا تأثير لذلك الخطأ
إعلان المتهم بالنيابة . أثره (٦١٣) ٤٧٠

رقم القاعده

تلبس (ر . تحقيق) .

تهديد (ر . أيضا اغتصاب) :

توجيه هيات التهديد مباشرة إلى الشخص الذي قصد تهديده . لا يشترط .
 يكفى أن يكون الجاني قد أعد رسالة التهديد لتصل إلى المراد تهديده .
 سواء بإرسالها إليه مباشرة أو بإرسالها إلى شخص آخر بلغها إيائه أو لم يبلغها .
 يكفى أن يثبت في حق الجاني أنه لا يبجل أن هذا الطريق يتوقع منه حتما
 علم المجني عليه بالتهديد

٣٩ (٥٤)

توكيل (ر . استئناف . طعن . محكمة النقض والإبرام . معارضة) .

(ج)

جرح (ر . ضرب وجرح) .

جريمة (ر . أيضا محكمة الموضوع) :

جريمة مستحيلة :

متى تعتبر الجريمة مستحيلة ؟ إذا كانت الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها
 غير صالحة البتة لتلك

٣٥٤ (٤٨٨)

جريمة مستمرة :

لإدارة محل عمومي بدون رخصة . جريمة مستمرة . المحاكمة في الجرائم المستمرة .
 لا تشمل إلا الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى . تدخل
 لإرادة الجاني في استمرار الحالة الجنائية . يكون جريمة جديدة تجوز محاكمته
 من أجلها

٥٥٣ (٦٩٧)

مناطق التفرقة بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة . العبرة في الاستمرار بالتدخل
 المتتابع المقصود من المتهمة . مثال

٨٩ (١٢٠)

جلسة (ر . إجراءات) .

جنسية :

الفصل في مسائل الجنسية من اختصاص المحاكم . لم يعد يمد صدور قانون ٢٧
 فبراير سنة ١٩٢٩ من اختصاص وزارة الخارجية . الشهادة الصادرة
 من وزارة الداخلية بثبوت الجنسية المصرية ليست حجة قاطعة في ذلك .
 لما تم تقديرها فتأخذ بها أو تطرحها . المادة ٢٢ من قانون الجنسية .
 سقوط هذه القرينة بثبوت الجنسية الأجنبية على وجه قانوني ظاهر ٣٠١ (٣٩٦) و٦٨٨ (٧٠٧)

(ح)

حجز (ر . تعذيب) .

حريق :

وضع النار عمدا بالواسطة . متى تحقق هذه الجريمة ؟ وضع المتهم لقاعة مشتة
باحتياط تحت باب منزله . إلتفتاها في الحال قبل أن تمتد إلى الباب .

لا عقاب ٦١٣ (٧٥٩)

حشيش (ر . مواد مخدرة) .

حكم (ر . أيضا إثبات . دفاع . غش في المعاملات التجارية .

قتل خطأ . قذف . محكة التقض والإبرام . موازين ومكاييل) :

الحكم المختبر . هو النسخة التي يثبتها الكاتب ويوقع عليها رئيس المحكة ويحفظ
في ملف الدعوى ويكون المرجع في أخذ الصور . مخالفة الحكم في الأسباب

لمسوده . لا يعلن في محصته ٣٤٢ (٤٦٦)

اليانات الواجب ذكرها في الحكم :

البواعث على ارتكاب الجرائم . ليست من أركانها . لا وجوب ليانها

في الحكم ٢٩٨ (٣٩٤) و ٣٥١ (٤٨٥) و ٣٥٣ (٤٨٦)

بيان الواقعة . متى يكون لازما ؟ عند الحكم بالعقوبة . حكم بالتعويض .

إثباته أن الفعل الذي رفضت به الدعوى قد ترتب عليه ضرر للحكوم له .

يكنى ٢٣٥ (٣١٤) و ٢٧٠ (٣٤٩) و ٥١٠ (٦٥٢)

» . بيان ما كانت عليه حالة العين من الإضرار . ذكر الحكم أن الضربة التي

أوقعها المتهم من التي سببت فقد الإضرار كله . بيان كاف لواقعة ٥١٨ (٦٥٦)

حكم استثنائي . بيان مادة القانون التي يطبقها المحكة في صدره . خلق عليه من

ذكرها . قضاؤه بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه . ذكر الحكم الابتدائي

في محله أنه يطبق على المتهم المادة التي طلبها النيابة . لا تقض ٣٦٣ (٥٠١)

حكم ابتدائي غير متزوج باسم الملك . حكم استثنائي استوفى هذا البيان . العيب

الذي شاب الحكم الابتدائي لا يلحق الحكم الاستثنائي الذي أخذ بأسبابه ٣٦٣ (٥٠١)

صيغة الاتهام جزء من الحكم . تكفي الإحالة إليها في بيان الواقعة ٣٧٣ (٥١٣) و ٣٨٢ (٥٢١)

متهم . البيانات الواجب ذكرها عنه في الحكم . الفرض هنا . التحقق من شخصية

المتهم . تحقق هذا الفرض . إغفال بعض البيانات ، محل ميلاد المتهم .

لا يطل الحكم ١٩٠ (٦٥٦)

مكان ارتكاب الجريمة . وجوب بيانه في الحكم ٤٦٨ (٦١٣)

حكم (تابع) :

- تسببه (ر). أيضا استئناف . دفاع . خيانة الأمانة واختلاس أشياء محجوزة . سرقة . ضرب بغير قصد . قتل . قذف وسب . قسوة) :
- أدلة الثبوت . تبديد . إبناء الإدانة على تقرير الخبير بدون تعرض لأسانيد ودون بيان الأدلة التي أحدثت المحكة عليها في القول بقيام الملافة المدنية التي ذكرتها بين المتهم والمجنى عليه . قصور ٤٥٢ (٥٩١)
- أدلة الثبوت . تزوير . إدانة المتهم اعتمادا على أدلة تؤدي إليها دون اكضاء بأسباب الحكم المدني القاضي برقة وطلان الورقة المزورة . لا يعم إن كان النزاع حول صحة الورقة ، مثاره إنكار التوقيع عليها أو الظن فيها بالتزوير ... ٤٦٥ (٦١١)
- » . شهود . عدم بياضهم في الحكم بالإدانة مع عدم بيان مؤدى أقوالهم ولا مضون الصعقات التي أشارت إليها المحكة والأدلة المستمدة منها .
- إحمال عيب الحكم ٥ (٤)
- » . ضابط يوليس . تسليم الحكم بأن اعتراف المتهم لم يصدر إلا بعد تهديده من ضابط البوليس . اعتماد مع ذلك على هذا الاعتراف في إدانته بمقولة إن المتهم من المشهورين الذين لا يؤثر فيهم التهديد . قصور ... ١٣٧ (٢٠٣)
- » . بيان . مخالفة المباني المنصوص عليها في المادة ٣٠٣ القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ . البيانات الواجب ذكرها في الحكم الذي يعاقب على هذه المخالفة . الارتضاع الذي يلته البناء . عرض الشارع ... ١٥٦ (٢٢٢)
- » . مجزؤ الإشارة إلى أدلة الثبوت دون إيراد مؤداه . عيب في التسبيب . مثال في جريمة إتلاف سور منزل ... ٢٥٢ (٣٣٠)
- » . معارضة . الحكم باعتبارها كأن لم تكن . استئناف . الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا . خلو الحكمين من بيان أن المتهم أعلن باليوم الذي كان محمدا لنظر المعارضة . نقض الحكم الاستئنافي لقصوره ... ٨ (٦)
- » . مؤدى أقوال الشهود . يلقه . محله ... ٧٨ (١٠٢)
- » . واقعة سابقة على الواقعة موضوع المحاكمة أو لاحقة لها . التحدث عنها في معرض الاستدلال على ثبوت واقعة الدعوى . لا تأثير على المحكة . تأسيس الحكم . أخذ المحكة بأقوال المجنى عليه من أنه تبين المتهم وقت الواقعة وتعرض على خصمه على الرغم من أن بواجبه المتهم لم يحصل وفق الأصول الفنية . عدم إيرادها أسبابا لذلك . لا ينقض سببا لنقض حكمها ... ٥٧٠ (٧٠٨)
- » . استئناف . الحكم بعدم قبوله شكلا على أساس أن عرض المتهم لم يكن يمتنع من التقرير بالاستئناف في المبدأ . قصور ... ٢٧٦ (٣٦٣)

رقم القاعده

حكم (تابع) :

تسبيبه (تابع) :

- تأسيس الحكم . اعتراف . تسليم المحكمة بوجوب استبداده . المستفاد من الحكم أنها اتخذته أساساً لقضائها بالإدانة . تتأذى ٤٠٤ (٥٣٧)
- تأسيس الحكم . إقامة في جوهرة على أمر لا سند له من التحقيقات . بطلانه . مثال . تأسيس حكم على أن قتل الخبيث عليه سابق على إصابة المتهم بقتله دون بيان سند لذلك من التحقيق أو من شهادة الشهود . الثابت بالحكم أن المتهم بعد إصابته كان يتنمل عليه مادياً مقارنة القتل . قضيته ... ٢٥٩ (٣٢٥) ٤٤٣ و (٥٧٨)
- » . إقامته على رأى لغير القاضى ولو كان جهة قضائية . يجب بيان اقتناع القاضى بهذا رأى . حكم بإدانة متهمة في جريمة تسديد مال قاصر بناء على مجرد صدور قرار من المجلس الحسى بذلك . قصور ٥١٥ (٦٥٤)
- » . إقامته على الشك والاحتمال . لا يصحح . يجب أن يؤسس على الجزم واليقين . راكب مؤتمسك . مثال آخر . حمنة . حيز . مثال
- ثالث ٣٣ (٤٩) ٢١٥ و (٢٨٧) ٤٥٦ و (٥٩٣) ٥٦٠ و (٧٠٣)
- » . إقامته على الاعتبارات المخزوة . لا يصح . يجب أن يقام على القانون ... ٥١٠ (٦٥٢)
- » . إقامته . يجب إقامة الحكم على التحقيق الذى تهرمه المحكمة بشخص في جلسة المحكمة . إدانة المتهم بناء على ما ورد في التحقيقات الابتدائية دون تلاوتها بالجلسة أو التمرض لها من النيابة أو الدفاع . بطلان الحكم ... ٥٣ (٧٥)
- » . تزوير . الحكم ببراءة المتهم . قول المحكمة فيه إن الأدلة القائمة في الدعوى قد تكفى في نظر القاضى المذنب ولكنها لا تكفى في نظر القاضى الجنائى .
- لا يعيب الحكم . ذلك ليس معناه أن الحكم قد أقيم على الشك ٥٦٠ (٧٠٣)
- . تزوير . إثبات الحكم أن المتهم غير الحقيقة في محضر فرضاها ردودة القلعن مع عليه بزيورها وأن عليه هذا اقترن بنية استعمال المخزور في الحصول على نقود من الحكومة . يكفى في بيان القصد الجنائى ٣١٨ (٤٣٠)
- تأسيس الحكم . تمويض . إثبات المحكمة في الحكم بالتمويض أن المتهم المحكوم عليه به تمتد على الخبيث عليه بالضرب وأن هذا الضرب نشأت عنه حاقة . قولها عن التمويض إنها ترى أن طلبه في عمله لها أصاب الخبيث عليه من الأضرار . يكفى في التسبيب ٣٥٢ (٤٨٦)
- تأسيس الحكم . تمويض . القضاء ببراءة المتهم لعدم ثبوت الفعل المكون لجناية المرفوعة بها الدعوى عليه . أسباب البراءة تعتبر أسباباً لرفض دعوى التمويض ٦٠٨ (٤٤٧)
- تأسيس الحكم . سوق بعض الفروض المحتملة في الحكم بزياد . انتهاء المحكمة في حكمها إلى الحقيقة التى تبيتها وأثبتها على وجه التمين . لا يملن في الحكم

حكم (تابع) :

تسبيبه (تابع) :

- تأسيس الحكم . شهادة كاذبة أمام محكمة الجنائيات بقصد تخليص المتهم من العقاب . إدانة الشاهد ابتدائياً في تهمة إكراه الجنائي على القسر من وجه القضاء . توجيه المحكمة الاستئنافية له شهادة الزور وإدانته في الجريعتين . تأييدها الحكم الابتدائي لأسبابه . أسباب الحكم الابتدائي في صدد جريمة إكراه الجنائي على القرار . تصلح تبرير إدانته في جريمة شهادة الزور تأسيس الحكم . غش زيت ممسم . الاستناد في الإدانة إلى مجرد القول بأنه اتضح من تحليل البينة أنها منشوشة . قصور . مثال آخر ٣٩٣ (٥٣٠) و ٤٠٠ (٥٣٥)
- تضارب الحكم في أسبابه . يستوجب نقضه . مثال . مشهور هارب من المراقبة . إطلاق عيار ناري عذبة . هل كان للانتقام أو بدافع الرغبة في القبض عليه ؟ ٣٢١ (٤٤٠)
- حكم ابتدائي مؤيد استئنافياً لأسبابه . خلوه من البيانات الواجب ذكرها في الأحكام . ذكر تلك الأسباب في الحكم الاستئنافي . يكفي . الإحالة على أسباب الحكم الابتدائي . المقصود منها ... ٢١٤ (٢٨٦)
- حكم ابتدائي ببراءة المتهم على أساس أن المحكمة لم تأخذ بشهادة الشهود . إدانة المتهم استئنافياً على أساس الأخذ بهذه الشهادة . ينافي الأدلة التي استندت إليها المحكمة في ذلك . رد ضمنى على حكم البراءة ... ٩ (٧)
- حكم استئنافي مؤيد حكماً ابتدائياً . محسره على نموذج موضوع . لا يقتضى بإسلافه ... ٧٨ (١٠٢)
- حكم استئنافي بالإدانة . ذكر الأدلة التي استند إليها في ذلك . عدم تحمّله من أدلة البراءة الواردة بالحكم الابتدائي وهي ليست إلا مجرد أقوال شهود . لا يبيح ... ٢٩٨ (٥٣٤)
- دفاع . استناد المحكمة في إدانة المتهم إلى تقرير محرر بالإنجليزية كان ضمن أوراق الدعوى المروضة على المحكمة . لا تأثير له في سلبه الحكم . كان على المتهم إذا رأى أنه في حاجة إلى الإنصاف بما في هذا التقرير أن يطلب إلى المحكمة ترجمته . عدم ممسكه بأجراء الترجمة . ملحه في الحكم لهذا السبب . لا يصح ... ٥٦ (٧٧)
- » . تأجيل المحكمة النطق بالحكم مع الترخيص في تقديم مذكرات . قضائها بعد ذلك بتأييد حكم الإدانة للأسباب التي بنى عليها دون الإشارة إلى دفاع المتهم في مذكراته أو التمتعض ليحه . خطأ ... ٧٢ (٩٦)
- » . تتبع الدفاع في كل شعبة شيرها والرد عليه شبة شعبة . غير لازم . يكفي في التسبب إثبات أركان الجريمة وبيان الأدلة على وقوعها من المتهم ٢٥٥ (٣٣٢)

رقم القاعدة

حكم (تابع) :

تسبيبه (تابع) :

- دفاع . الحكم على المتهم على أساس أن المخالفة المستندة إليه ثابتة من محضر
مهندس التنظيم . تمسك المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بأنه لم يتجاوز في بناءه
الارتقاء المسموح به قانوناً وطلبه تعيين خبيرين لهذه الحقيقة . تأييد
الحكم الابتدائي بالإدانة لأسبابه . تصور (١٦١) ١١٠
- » . تمسك المتهم بافدام رابطة السببية المباشرة بين الخطأ والإصابة . عدم
الأخذ بهذا الدفاع . وجوب الرد عليه . إضفال الرد . تصور (٣٢٧) ٢٤٨
- » . تمسك المتهم في إثبات دعويته الأجنبية بمسندات لم تأخذ بها المحكمة .
رد المحكمة على هذا المسند بفهم منه أنها كانت تحت تأثير فكرة أن الفصل
في مسائل الجنسية من اختصاص وزارة الخارجية . تصور (٣٩٦) ٣٠١
- » . تمسك مالك المجهوز في دفاعه بأن المجهز الموقوف على ماله موقوف ولم يوقع
في مواجهته . مبادرته بمجرد عليه بالجزء إلى رفع دعوى بطلانه . القضاء له
بأسقطه المجهوز . إدانته مع ذلك دون الرد على دفاعه . تصور (٥٢٠) ٣٨١
- » . تغير مرفقان السكة الحديدية . طلبه ضم قضية فيها تحقيقات إدارية
تدفع عنه المسؤولية . تأجيل الدعوى لعدم هذه التحقيقات . الفصل في الدعوى
دون ضمها . تصور . ذلك من الطلبات الهامة الواجب الرد عليها عند عدم
إجابتها (٧٠٩) ٥٧١
- » . نيابة الأمانة . دفع المتهم بأن العقد محل الدعوى إنما سلم إليه لسيدي به
غيره . هذا مفاده أن العقد أصبح ملكاً له . يتعين على المحكمة عند الإدانة
أن ترد على هذا الدفع (٧٣٦) ٥٩٠
- الدفع الواجب الرد عليها . الدفع الهامة . مثال في تهمة إخفاء أحمياء
مسرقة — مثال آخر (٥٣٣) ٣٩٥ و (٦١٤) ٥٢٠ و (٦٥٨)
- الدفع الواجب الرد عليها . الدفع الهامة . تمسك المتهم باقتضاء الدعوى
المعموية بمعنى المدة . وجوب تحقيقه (٦٢٧) ٤٨٤
- الدفع الواجب الرد عليها . الدفع الهامة . دفع المتهم بأن الاعتراف المستند
إلى بعض المتهمين وتأسست عليه إدانته ولبد إكراه . وجوب الرد عليه (٥٢٥) ٣٨٩
- الدفع الواجب الرد عليها . الدفع الهامة . مجرد اعتذار المتهم عن عدم
حضور الجلسة وطلبه التأجيل . ليس من الطلبات الجدية الواجب الرد عليها (٢٣٦) ١٦٠

حكم (تابع) :

تسبيبه (تابع) :

- الدفع الواجب الرد عليها . الدفع الهامة . دوران النزاع حول مسألة فنية .
 طلب المدعى إلى المحكمة الابتدائية ندب خبير لفحص حبر القيد المطعون فيه
 بالتزوير . عدم إجابة هذا الطلب واعتماد المحكمة على رأيها الشخصي . تقدم
 المدعى إلى المحكمة الاستئنافية بتقرير فني يخالف رأي المحكمة الابتدائية
 وطلبه إبراء تحقيق لاستبلاء حقيقة الأمر . وجوب التعرض لهذا الأمر
 وتحقيقه (١٦٧) ٢٣٥
- الدفع الواجب الرد عليها . الدفع الهامة . شاهد . الأخذ بأقواله .
 يتضمن الرد بأن المحكمة لم تحفل بما اعترض به على أقواله من أنه كان
 في حالة سكر أفقده رشده (٣٣٣) ٤٥٥
- الدفع الواجب الرد عليها . الدفع الهامة . الرد على كل بزية من بزيات الدفاع .
 غير لازم . تحويل المحكمة على أقوال شهود الإثبات . يتضمن الرد على أقوال
 شهود النفي . ردّها على أقوال شهود النفي دون بعض . لا يجب الحكم ... (٣٤٢) ٤٦٦
- الدفع الواجب الرد عليها . طلب تحقيق أمر غير مؤثر في الدعوى . عدم الرد
 عليه . لا يجب الحكم . مثال في دعوى تزوير (١٨٥) ٢٥٣
- الدفع الموضوعية . الرد عليها صراحة . غير لازم . مثال (٢٤٥) ٣٢٥
- دفاع شرعي . تمسك المتهم أمام المحكمة الابتدائية بأنه إنما بلغ إلى القوة الرد
 المحنى عليه من أرضه التي دخلها عنوة لمنعه من زراعتها . الأخذ بهذا الدفع
 وتبرئته : تمسكه به أمام المحكمة الاستئنافية . إدانته بمقولة إن النزاع يقوم
 على أرض كل يدعى حيازتها . عدم بحث الحياة الفعلية . قصور ... (٢٩١) ٣٨٨
- دفاع شرعي . جناية قتل مستدة إلى المتهم . جناية شروع في قتل مستدتان
 إلى متهمة آخر . وقوع هذه الجنايات جميعاً في ظروف واحدة . نفي حالة
 الدفاع الشرعي عن المتهم الأول . الأسباب التي أوردتها المحكمة في هذا الصدد
 تمكن لنفي هذه الحالة عن المتهم الآخر (٣٤٧) ٤٧٧
- دفاع شرعي . حقل . مرتبة لیسلا من أكثر من شخصين . مفاجأة التجمين
 وضبط أحدهم . عدم تبين صاحب الحقل وحاربه سلاحاً مع المتهم الذي
 ضبط . إلقاء هذا المتهم الشيء المروق . ضربه وإحداث طاعة مستديمة
 به . تمسك صاحب الحقل بطرف الدفاع الشرعي . اعتماد الحكم في نفي
 هذا الظرف على هذه الأمور على أن صاحب الحقل والمساكن كان
 في وسعهما شل حركة المتهم . قصور . احتمال أن المتهم كان يحمل سلاحاً
 خفياً . سبب معقول يبيح استعمال القوة دفاعاً . يجب لنفي ظرف الدفاع أن
 يثبت أن الضربة التي أحدثت العاجلة كانت بعد أن سقط المتهم على الأرض (٢٥٠) ٣٢٨

رقم القاعدة

حكم (تابع) :

تسبيبه (تابع) :

مرفة بإكراه . ركن الإكراه . يائه في الحكم . مثال (٥٤٩) ٤١٥

دعوى تعويض . الحكم براءة المتهم لعدم ثبوت الفعل المكون للجناية المرفوعة
بها الدعوى عليه ورفض دعوى التعويض . أسباب البراءة تكون أسبابا

لرفض دعوى التعويض (٧٤٧) ٦٠٨

سوء . حكم بمغافية المتهم على أساس انتفاء ظرق سبق الإصرار والترصد .
ذكر الحكم سبوا في نهايته أن الجريمة وقعت بناء على سبق إصرار وترصد .

هذا السبوا لا يبطل الحكم (٢٢) ٢١

شاهد . قول الطاعن عنه إنه حصل أقواله عن طريق استراق السمع . إيراد
هذه الأقوال في الحكم على سبيل تميز الأدلة التي اعتمدت عليها المحكمة .

لا يقدح في الحكم (٧٣٤) ٦٠٠

عقوبة . بيان الأسباب التي رأت المحكمة من أجلها توقيع العقوبة بالقدر الذي
رأته في حدود النص . غير لازم . تأييد العقوبة المقضى بها ابتدائيا .

معناه أن المحكمة لم ترنفا أيده من دفاع ما يدعول تمليلها ... ١٩١ (٢٥٧) ٤٦٤ و (٦٠٩)

قبل خطأ . بيان وجه الخطأ في الحكم . واجب . مثال في واقعة سيارة (٥٥٠)

مسوطة الحكم . مخالفة الحكم في الأسباب لمسوطة . لا يطن في صحته ... (٤٦٦) ٣٤٢

المقصود الظاهر من الحكم . النص في الحكم على تصحيح المباني الواقعة فيها
المخالفة . لا تأثير له ما دام المقصود الظاهر هو إزالة ما زاد من المباني

على الارتفاع المسموح به قانونا (٦١٧) ٤٧٥

التوقيع عليه (ر . أيضا محكمة النقض والإبرام) :

توقيع الحكم من أحد القضاة لامتناع توقيع من الرئيس . لا يطلان (١٥٣) ١٠٦

توقيع الحكم . واجب في مدة ثلاثين يوما من صدوره (١١٣) ٨١

عدم ختم الحكم في الجداد القانوني . أثره (٥٤) ٣٨ و (٦٦) ٨١ و (١١٣)

حكم تحضيري :

قرار المحكمة من تلقاء نفسها بإعلان شاهد لمحضور أمامها . تأجيل الدعوى أكثر
من مرة لحضوره . امتداده . عدم تمسك النيابة أو المتهم بضرورة حضوره .

استثناء المحكمة عنه والتفصل في الدعوى دون سماعه . لا خطأ . هذا ليس

حكما تهديدا . هو قرار تحضيري لا تنوله عنه حقوق تحضيم (٥٨١) ٤٤٧

رقم القاعدة

حكم تمهيدى (ر . حكم تحضيرى) .

حكم حضورى :

تأجيل الدعوى ثلاثة أسابيع الحكم مع الترخيص في مذكرات . تأجيلها ثلاثة أسابيع أخرى لعدم إتمام المداولة . التعلق بالحكم في حضور بعض المتهمين وفي غيبة الباقيين . حكم حضورى بالنسبة لجميع المتهمين (١٤٥) (٢١٠) متى يعتبر الحكم حضوريا ؟ عند حضور المتهم الجلسة التي حصلت فيها المحاكمة وأتمت له قرعة الدفاع من نفسه . الحضور الاختيارى غير مقرر في الإجراءات الجنائية . طلب التهم جبر القضاة إلى آخر الجلسة . إيجابته إلى طلبه . انسماعه بعد ذلك . نظر الدعوى في غيبته والحكم فيها . هذا الحكم غياي . حق التهم في المعارضة فيه (٢٧٧) (٣٦٣)

حكم غياي (ر . أيضا استئناف . دعوى مدنية) :

حكم غياي . حضور التهم قبل سقوط العقوبة . أثره . يختلف بالنسبة للحكم الصادر في الجنابة والحكم الصادر في جنة . في جنابة يسقط الحكم حتما . في جنة لا يسقط . لا يجوز التهم في مواد الجنابات أن يتسك به عند إعادة المحاكمة . لا يجوز قياس سقوط الأحكام الجنابة في مواد الجنابات على المعارضة في الأحكام الجنابة الصادرة في الجنب (٣٠٨) (٤١٠)

حيازة (ر . انتهاك حرمة ملك الغير) .

(خ)

خبير (ر . إثبات . تحقيق) .

خطف :

التحويل المشار إليه في المادة ٢٨٨ ع . المراد به . اصطلاح الخلع الذي من شأنه التأثير في إرادة من وجه إليه . الكلام الخالي عن الفس والتدليس . لا يمكن . مثال (٢٥٦) (٣٣٢) خطف من غير تحويل ولا إكراه . البرة في تقدير سن الجنى عليه بالتقويم الهجرى مخلوف لم يبلغ درجة التمييز . تحقق عنصر الإكراه أو التعايل (٥٣٨) (٦٧٨)

خيانة الأمانة (ر . أيضا اختصاص . سرقة) :

اختلاس أشياء محجوزة :

اختلاس أشياء محبوزة . تسليم الأشياء إلى المتهم لمراستها على اعتبار أنها مملوكة له . ثبوت ملكية الأشياء لغيره . تصرف الخارس فيها بعد تحالسه مع الخائنة . تنازلها عن الجز . خيانة أمانة ولو كان الجز سوريا بالتواطؤ . التنازل بالدين يرفع عن الخارس المسؤولية الجنائية عن الاعتداء على الحيز فقط (٦٣) (٨٧)

خيانة الأمانة (تابع) :

اختلاس أشياء محجوزة (تابع) :

- اختلاس الحارس الشيء المحجوز المسلوك له . في سقم خيانة الأمانة . عود .
تشديد العقوبة . تطبيق أحكام المصاد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ ع
- عليه . جوازه (٣٤٣) ٣٦٨
- التفويض على المحجوز . إخفاء المحجوز وعدم تقديمه في اليوم الميعن للبيع
بقصد عرقلة التنفيذ . توافر نسبة الاختلاس . وجود المحجوز .
لا يفتي (٢٨٦) ٢١٤ و (١٨٦) ١٢٧ و (١٤) ١٢
- التفويض على المحجوز . منه أو وضع الوثائق في سبيله على شكل حجز قضائي صوري .
تحقق الجريمة . تدمير شخص زوجه في الجب على مقولات محجوز عليها
وتكثيها من بيعها في غيبة الحائزة الأولى وبغير علمها وتوصله بهذه الإجراءات
الضرورية إلى إعاقة التنفيذ . اعتباره مختلسا . في عمله (٥٧٤) ٤٣٩
- حارس . عدم تقديم المحجوزات عند طلبها منه ليها في نفس اليوم الذي وقع
فيه الجب . تمسكه بأنه لم تكن لديه فرصة لتقديم المحجوزات . إدانته .
لا تصح إلا إذا بين الحكم بوضوح أن الحارس سلم المحجوز بالفعل وانقطعت
صلة مندوب الحجز به (٥٦٦) ٤٣١
- جبز . وجوب احترامه . جبر على مزاومات . الاعتداء عليه بدعوى بطلانه
لتوقيمه قبل نضج الزاوة . لا يصح (١٧٠) ١٢٠
- جبز . وجوب احترامه . أشياء محجوز عليها خطأ بسبب دين على غير صاحبها .
تصرف مالكها فيها مع علمه بتوقيع الجبز عليها . عقابه . الفعل المكتون
للاختلاس . ثبوت وقوعه . يخضع للقواعد العامة . لا يشترط ثبوته
بمحضر يحرره موظف معين . ثبوت واقعة الاختلاس . دفع التهم بطلان
محضر التنبه . الرد عليه في الحكم . غير لازم (١٨٦) ١٢٧ و (٢٠) ١٨ و (١٤) ١٢
- جبز . وجوب احترامه . مالك . اختلاسه ماله المحجوز عليه لاعتقاده
ببراءة ذمته من الدين المحجوز من أجله . عقابه . التخالص من الدين قبل
توقيع الجبز . لا يثنى جريمة الاختلاس (١٨٦) ١٢٧ و (١٢٣) ٩٠
- جبز إداري . توقيمه من أجل سلفة الحكومة أو ليلتك التسليف . جائز .
المطويات التي يجوز تحصيلها بطريق الجبز الإداري . اختلاس الأشياء
التي جبر عليها لإداريا من أجل سلفة الحكومة . العقاب عليه بالمادة ٣٤١ ع
- جبز إداري على محمول . جبر قضائي على ذات المحصول . لا يجوز للدين في هذه
الحالة أن يبيع المحصولات (٢١٩) ١٥١

خيانة الأمانة (تابع) :

اختلاس أشياء محجوزة (تابع) :

- جزإدارى . اقتضاه بالوفاة . مالك . تسلمه الأشياء المحجوزة إداريا من
الحارس على سبيل الوديعة لحفظها . اتسامة بتبديدها . تمسكه بأنه وفى
الدين المحجوز من أجله قبل تسلمها وطلبه ضم قضية مدنية لإثبات صحة
دفاعه . إدانته دون تحقيق هذا الدفاع . لا تصح ٤٦٧ (٦١٢)
- جزتحفظلى . وجوب احترامه ولولم يحكم بتثبته أو يعلن به ذور الشأن ١١١ (١٦١) و١٢٧ (١٨٦)
سقوط هذه الجريمة . هذه الجريمة تتم بوقوع الفعل المكون لها . المطالبات .
اختلاسها يتم بالمعز من ردها عند المطالبة بها . تصرف الحارس
في المحجوزات لمنع التنفيذ عليها . يعتبر مبدأ لسقوط الدعوى العمومية .
المطالبة بتقديم المحجوزات مع ثبوت سبق التصرف فيها . لا يصح مدعا
مبدأ لسقوط مادامت المحجوزات معينة بالذات ١٠٤ (١٤٩)
- سقوط هذه الجريمة . هى جريمة وقتية . تبدأ مدة سقوط الدعوى بها من وقت
وقوع فعل الاختلاس ولو كان الحازن لم يعلم بوقوعه . متى يعتبر يوم ظهور
الاختلاس تاريخا لجريمة ؟ تعيين يوم وقوع الجريمة . موضوعه إلا إذا
كان مبنيًا على اعتبارات قانونية صرف ٣٢٢ (٤٤٢)
- سقوط هذه الجريمة . تاريخ محضر الجز ليس هو تاريخ وقوع الاختلاس ... ١٩٨ (٢٧٣)
سقوط هذه الجريمة . مبدأ سقوط هذه الجريمة متى ما هو معتبر فيها في حكم
خيانة الأمانة . التصرف في المحجوز . معنى الجز في لغة القانون . تصرف
المتهم في المحجوز في خلال سنة ١٩٣٦ مثلا . عدم البدء في إجراءات التحقيق
إلا في سنة ١٩٤١ بعد مطالبته بالمحجوز وعدم وجوده . تاريخ التصرف
في المحجوز هو مبدأ سقوط الدعوى العمومية ١١٧ (١٦٧)
- علم المتهم بيوم البيع . وجوب إثباته . تمسك المتهم بعدم علمه . وجوب تحقيق
هذا الدفع ١٣٩ (٢٠٣)
- محضر الجز . اشتماله على تثبته جديد للذين يدفع الدين . شرطه . حصول
الجز في نفس محل المدين أو بمضوره . الإعلان الناشئ عن خلق المحضر
من هذا التثبته . مقترر لصحة المدين وحده ٥٦٢ (٧٠٤)
- نقل المحجوز إلى مكان البيع . عدم قيام الحازن به . لا يصد امتناعا عن تقديم
المحجوز . تمهيد الحارس بالنقل . إخلاله بهذا . لا تأثير له في تكوين الجريمة
نقل المحجوز إلى مكان البيع . دفع المتهم بأنه غير مكلف بذلك . محله أن
تكون الأشياء المحجوزة موحودة فعلا ١٩٨ (٢٧٣)
- نقل المحجوز إلى مكان البيع . الحارس غير مكلف بذلك . إدانته استنادا إلى
مجزأته لم يقدم المحجوز في اليوم المحدد ليعه فيه . قصور ٩٤ (١٣١)

رقم القاعدة

خيانة الأمانة (تابع) :

اختلاس أشياء محبوزة (تابع) :

- تقل المحبوز إلى مكان البيع . عدم لزومية الحارس بذلك . عتسه . إداة
التم لم يقد المحبوزات بمقولة أنه لا يصح أن يحسك بعدم لزومته
بالقل إلا إذا كان التقل يحمله مصاريف . خطأ ... ١٠٠ (١٤٧) ١٥٤ (٢٢١)
- نية الاختلاس . الوفاء بكل الدين المحبوز من أجله . لا يثنى توافر نية الاختلاس ١٨ (٢٠)
- بيع . استخلاص المحكمة من وقائع الدعوى أنه صوري ومن طريق التدليس . إذنها
للجنى عليه في إثبات النش والصورية من طريق الشهود والقرائن . جوازه .
الصورية التدليسية . لا يقتضى إثباتها وجود تخابة أو مبدأ بثوث بالكافة .
يجوز إثباتها بالقرائن لكل من مه التدليس ولو كان طرفا في العقد . احتفاظ
المتهم بالمبيع وعدم استعماله له . لا يفييه من المسؤولية الجنائية . اختلاس
الأشياء المودعة . يكفى فيه أن يطرأ تغير على نية الحيازة ليشعول من حيازة
وقية لحساب الغير إلى نية حيازة بقصد التملك ... ٣٥٩ (١٤٦)
- تحقق هذه الجريمة بكل فصل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أودع عليه
مملوكا له . لا يشترط لذلك خروج المال بالقل من يد الأمين . أمين شوية بتك
التسليف الزاوي وخفيه . بهما محصولا من المردع بشوية التيك لحساب
وزارة الزراعة وقبضها شجة . ضبط المبيع قبل نقله من الشوية : تحقق جريمة
خيانة الأمانة . هذه القعدة توافر فيها أيضا أركان جريمة النصب بيع
ملك الغير ... ٥٠٦ (٦٥٠)
- تسلم المتهم مبلغ عشرة جنيات من المحنى عليه لشراء بضاعة له بها . عدم شرائه . هم
المحنى عليه بالكوى . رد المتهم لثلاثة جنيات ومحريره له سندا يعض الباقي .
تحقق الجريمة ... ٣٨٥ (٥٢٣)
- تسلم المتهم من المحنى عليه جنتين على ذمة دفعه أمانة لخبر . عدم قيامه بذلك وعدم
رده المبلغ إلى صاحبه يند عليه . اختلاس . تمسك المتهم بأن صاحب المبلغ لم يكن
عليه أن يدفع تخير أمانة . لا ينجيه ... ١٤١ (٢٠٥)
- سقوط هذه الجريمة . المدة المقررة لذلك . وجه اختلاف هذه الجريمة في ذلك
عن غيرها من الجرائم . أن تكون متعلقة بمثلات ... ١١٧ (١٦٧)
- عقد رتب حقوقا . اختلاسه . يكون جريمة خيانة الأمانة . حقيقة وصف العقد
والتمن الوارد فيه . لا تأثير له ... ١٧٦ (٢٤٣)
- وأرث . تسلمه عقدا كان مسليا لأخيه على سبيل الوديدة وهو عالم بذلك . العقد
يختبر ودية منده . الوديدة لا يشترط أن تكون وليدة عقد ... ١٠٥ (١٥١)

رقم القاعدة

خيانة الأمانة (تابع) :

ورقة ممضاة أو مختومة على بياض . الكتابة فوق الختم أو الإمضاء . متى يكون
معاقبا عليها ؟ إذا ترتب عليها ضرر لصاحب الإمضاء . ضرر مادي أو أدبي .
محقق أو محتمل . يستوى . الفرق بين ركن الضرر في هذه الجريمة وبينه
في جريمة التزوير ٢٢٤ (٢٩٩)

(٥)

دعوى عمومية (ر . إجراءات . قوة الشيء المحكوم فيه) .

دعوى مباشرة (ر . دعوى مدنية) .

دعوى مدنية (ر . أيضا إجراءات . اختصاص) :

أساس الدعوى . ليس للحكمة أن تنفي السبب الذي أقيمت عليه الدعوى من
تلقاء قسما . المطالبة بتعويض على أساس المادة ١٥١ مدني .
رفض الطلب . القضاء بالتعويض على أساس المادة ١٥٢ مدني . لا يصح .
مثال ٩٢ (١٢٩) ١٢٤ و (١٨١) ١٣٣ و (١٩٣)

دعوى مدنية أمام المحاكم الجنائية . خضوعها لأحكام قانون تحقيق الجنايات
لا لأحكام قانون المرافعات . عدم حضور المدعي بإطلاق المدعي الجلسات التي
حصلت فيها المرافعة . الحكم برفض دعواه . يستتر غيايبا ولو كان قد حضر
جلسات سابقة . وصف هذا الحكم بأنه حضوري . الطعن فيه من المدعي
المدني . لا يقبل . المعارضة من المدعي بالحقوق المدنية . لا تقبل في جميع
المواد الجنائية ٧٨ (١٠٢)

دعوى مدنية أمام المحاكم الجنائية . وجوب الفصل فيها على أساس الوقائع
المروضة عليها في ورقة التكليف بالحضور دون اعتداد بالوصف الذي
وصفتها به النيابة العمومية ٢٨٥ (٣٧٥)

دعوى مدنية سبق رفضها إلى المحكمة المدنية . لا يجوز رفضها بعد ذلك إلى المحكمة
الجنائية ولو بطريق التبية للدعوى العمومية القائمة . قيام الدعوى
العمومية . لا يلزم عنه حيا قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية
رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية على القاصر دون إدخال وصيه .
جائز . الأحكام المقررة للدعوى الجنائية . تسمى على التفرقة المدنية
المرفوعة معها ٥٦٤ (٧٠٥)

في عمله - القضاء بذلك لا يمنع الآخر من وضع دعواه بناء على المسئولية التقاعدية
 ورفعها إلى المحاكم الجنائية بطريق التبعة للدعوى العمومية . متى يصح ؟ خسر
 حاصل من طرف متصل بالواقعة ، لا يمكن . مثال (٤٤٥)

إبداء وجه دفاع أمام الهيئة التي سمحت المرافعة (تحمل التهم بأن الاعتراف
المنسوب إليه مزور) - تغيير الهيئة - وجوب إبداء الدفع أمام الهيئة
الجديدة لكي تكون مطالبة بالرد عليه

اعتذار التهم من عدم حضور الجلسة بسبب مرضه . تقدير ذلك . موضوعي ٣٥٧ (١٩٢)

» » » » »
الواجب الرد عليا
١٦٠ (٢٢٦)

تعارض مصلحة المتهمين - الاكتفاء بدافع واحد منهما - يوجب الإجراءات - مثال (١٩٤) ٥٥٠

تنازل المحامي عن سماع الشهود - لا يعم - التهم هو صاحب الشأن الأول فيا
مصلحة من الطلائع ينقض الظاهر عن مصلك المدافع عنه شأن ما يطالب فيجب

لا تترك فيه على الحكمة (٦١٨) ٤٧٦

حرية المتهم في اختيار من يتولى الدفاع عنه . حقّه في ذلك مقدّم على حق القاضي في اختيار المدافع . متى يكون للقاضي أن يعين محامياً عن المتهم غير الذي اختاره هو ؟ إذا عمل المحامي المختار على تعطيل الدعوى .

رقم القاعدة:

دفاع (تابع) :

- طلب المتهم سماع شهود . قيامه في كل مراحل الدعوى بما عليه أن يعمل
قانوناً وبما في وسعه . تحسكه أمام المحكمة بضرورة سماعهم وطلبه التأجيل
لهذا الغرض . رفض الطلب . انسحاب الحامي . نذب محام آخر للدفاع
عه والفصل في القضية . لإخلال بحق الدفاع ... ٤٥٨ (٥٩٥)
- حضور المتهم جلسة المحاكمة وتولييه الدفاع عن نفسه دون أن يقول إن له محامياً .
محام عه بقاعة الجلسة لم يسمع النداء على المتهم ولم ينتبه إلى نظر القضية .
لا لإخلال بحق الدفاع ... ٣٧٦ (٥١٦)
- دعوى اختلاس محجوزات . دفع المتهم الدعوى بأن الجزكان وهما وأنه وقع
على المحضر بأكرامه . تأجيل المحكمة الدعوى لضم الشكوى التي تقدمها المتهم
في هذا الشأن والتي ثبت صحة دفعه . عدم استطاعة المتهم الإرشاد من هذه
الشكوى بسبب إيداعه السجن تنفيذاً لحكم بجائى . الحكم عليه لعدم تقديم
الدليل على صحة ما ادعاه خطأ ... ٥١ (٧٢)
- شهود . عدم إعلان المتهم شهوده أكفاء بأقوالهم في التحقيقات . طلبه تأجيل
الدعوى لإبلاغهم . رفضه . لا تثير على المحكمة في ذلك ... ٨٦ (١١٨)
- طلب المدعى بالحقوقي المدنية ضم أوراق إلى الدعوى . إجابته إلى طلبه . تحلفه
عن حضور الجلسة بغير طر وعلم إرشاده إلى تلك الأوراق . الحكم
في الدعوى دون الإطلاع على الأوراق التي تقرر ضمها . لا يظن
في صحة الحكم ... ٧٨ (١٠٢)
- قتل باب المرافعة ونجيز القضية للحكم . إنداع مذكرة بعد ذلك في قضية أخرى
منظورة أمام المحكمة ومؤجلة للحكم مع القضية المصحورة . لا إخلال بحقوق
الدفاع ما دام الحكم لم يشر إلى شيء مما تضمنته المذكرة ... ٥٧٧ (٧١٢)
- متهم بجناية . حضور محام معه وتولييه المرافعة عه . يتحقق به الضمان الواجب
للمتهم . وجود محام موكل مع الحامي المنتدب . متى يجب سماعه ؟ إفتال
باب المرافعة بعد سماع الحامي المنتدب . طلب الحامي الموكل فتح باب
المرافعة من جديد . لا إلزام . فتح باب المرافعة تقدره المحكمة ... ١٤٩ (٢١٧)
- متهم في جنحة . إعلانه بالحضور لإعلاناً صحيحاً . حضور محام عه عند المحاكمة .
لا وجوب . طلبه تأجيل الدعوى حتى يحضر معه محام . رفضه .
لا لإخلال بحق الدفاع ... ١٥ (١٩)
- متهم في جنحة . محام عه . يتبين أن تسمعه المحكمة . طر وعلم قهرى على
الحامي منعه عن القيام بمهمته . يجب على المحكمة إعماله لتحضير دفاعه . على
المحكمة أن تقدر البذر مع مراعاة حالة المتهم ومبلغ اتصاله به . وجوب
تأجيل الدعوى إذا كان لا اتصاله بالبذر وكان ممولاً على الحامي في دفاعه .
ترخيص المحكمة في تقديم مذكرات . لا يكفى ... ٦٣٣ (٧٨٨)

رقم القاعدة

دفاع (تابع) :

- محاميان من مهم . تأجيل القضية مرات بناء على طلب الدفاع عنه . طلب
أحد المحامين فطر الدعوى . مرافعة هو دعوى آخر نياية من المحامي الثاني
الموكل الذي لم يحضر . عدم تمسك أحد بضرورة سماع هذا الشاخص . نعى
التمم على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع . لا يقبل (٥٧٢) (٧٠٩)
محكمة جنائية . عدم تقييدها بمسلك المتهم في دفاعه أو باعتراؤه بالهمة
أو إنكاره لها (٥٢) (٧٢)
مدع بالحقوق المدنية . مرافعة في موضوع الدعوى قبل الفصل في المدع بعدم
جواز تدخله . لا إخلال فيه بحق الدفاع (٦١٢) (٧٥٧)

دفع (ر . أيضا دفاع) :

- ضم المدع إلى الموضوع والفصل فيما يحكم واحد . لا مانع (٦١٢) (٧٥٧)

(ر)

رأفة (ر . عقوبة) .

ربا (ر . إقراض بفوائد ربوية) .

رسوم :

- الرسوم ليست إلزامية مفروضة على التقاضى (٥٤٧) (٦٨٧)

رشوة (ر . أيضا اشتراك) :

- أحكام الرشوة غير مقصورة على الموظفين العموميين والمأمورين والمستخدمين
بل تناولت كل مكلف بمهمة عمومية . وكل شئوة بنك التسليف الذي يتسلم
الفتح المحجوز لحساب الحكومة طبقا لأمر العسكرية . محاولة إرشائه .
معاقب عليها بالمادة ١١١ ع (٣١٤) (٤٢٤)
شيخ حارة . امتناعه عن إظهار شخصية من يتقدم إلى الكشف الطبي متعللا
شخصية والد تفر القرعة طالب الإعفاء مقابل مبلغ من المال . عقابه بمقتضى
المادتين ٣-١٠ و ١٠٤ ع (١٢٣) (١٧٧)
العمل المطلوب من الموظف أدائه أو الامتناع عنه . يشترط أن يكون داخلا
في أعمال وظيفته . عمل يتخذ الموظف أن من حقه إيماءه في حين أنه
لا اختصاص له به . حصوله على مال للقيام به أو الامتناع عنه . لا يند
رشوة . باهجار وريش مباحث . ضبط صاحب مسروق من الجيش البريطاني
في القاهرة . إعطاؤه قودا الامتناع عن هذا العمل . لا يعتبر رشوة (٤٨٥) (٦٢٨)

رقم القاعدة

رشوة (تابع) :

- متى يعد الموظف مرتشياً ؟ ملة العقاب . الاتجار القبل بالوظيفة . الرأى .
 كونه جاذباً أو غير جاذب . لا تأثير له ما دام مرضه جدياً في ظاهره . جريمة
 الرأى . متى تتحقق ؟ في حالة قبول الموظف قبولاً جدياً . رفض الموظف
 المرض صراحة أو يجتهد تظاهره بالقبول . جنحة شروع في إرشاء ...
 (٢٢٩) ١٦٥ ...
 موظف . أعمال الموظف العمومي . تكليفه من قبل رؤسائه بعمل من أعمال
 الخدمة العامة . هذا العمل يعد من أعمال وظيفته . معاون إدارة . نديه
 لأعمال التمرين . قبوله مبلغاً من تأجير مقابل تسهيله له الحصول على ترخيص
 بصرف غلال من شونة بنك التسليف . رشوة ...
 (٣٢٠) ٢٤٣ ...

(ز)

زنا :

- الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ ح . جنحة . اختصاص محكمة
 الجنح بتفحصها ...
 (٣٥٠) ٢٧٢ ...

(س)

سب (ر . قذف وسب وإهانة) .

سبق إصرار (ر . قتل) .

سجونات :

- إدخال ممنوعات في السجن أو محاولة إدخالها . العقاب عليها بمقتضى المادة ٩٠ .
 من لائحة السجون . شرطه ...
 (٥٣٢) ٣٩٦ ...
 سرقة (ر . أيضاً إتلاف الخلع . إثبات . إخفاء أشياء مسروقة .
 اغتصاب . خيانة الأمانة . سقوط الدعوى . دعوى) :

- مالك . تسلبه ماله المجهوز على سبيل الأمانة من الحارس . اختلاسه . وجوب
 عقابه . فعل الاختلاس . متى يعتبر سرقة ؟ متى يعتبر خيانة أمانة ؟ ...
 (١٥) ١٣ ...
 مالك . الاختلاس الواقع من المالك غير الحارس . مرقعة . تشديد العقوبة
 عليه بسبب اللود ...
 (٣٤٣) ٢٦٨ ...

سرقة بسيطة :

- اتفاق متهمين على مرقعة سوار من الخبيط عليها . سقوط السوار من يدها . التقاط
 أحدهما إياء وتسليمه للآخر في مكان الحادث . كلاهما سارق ...
 (٣٠٧) ٢٣١ ...
 تتحقق هذه الجريمة . لا يكون إلا بقرعها على أموال مملوكة . دفع المتهم بأن

رقم القادة

سرقة (تابع) :

سرقة بسيطة (تابع) :

- ٤٩٣ (٦٤٠) الأخشاب المتهم بسرقتها من الأموال المباحة . وجوب الرد عليه ...
التسليم الذي يبنى الاختلاس . هو الذي ينقل الحيازة . تسلّم شخص سند دين
ليعرضه على شخص ليقراه له في نفس المجلس ويردّه في الحال . إنكاره السند
إثر تسلمه إياه . هو سارق . هذا التسليم المسمى ليس فيه أى معنى من معاني
التخلّي عن السند
٥٢٤ (٦٦٣) تسليم . متى يعتبر المتهم سارقاً للشيء المسلم إليه ؟ إذا كانت حيازة الشيء باقية
لصاحبه بحيث يظل مهيناً عليه مراعاها له بمجواسه
٦٢٥ (٧٧٨) حافظة نقود . حشود غلام من ركاب الأتو يمس عليها في السيارة . مشاهدة
الكنسارى إياه في لحظة حشوره عليها . أخذها منه بقصد اختلاسها لنفسه .
٣٠٠ (٣٩٥) سرقة لا بخيانة أمانة
سند مثبت لحق . هو مال منقول في معنى المادة ٣١١ ع . يصح أن يكون
٥٢٤ (٦٦٣) محلاً للسرقة
القصد الجنائي في جريمة السرقة . متى يعتبر متوافراً ؟ الاستيلاء على منقول مملوك للغير
بنية تملكه . الاستيلاء بقصد الاستعمال المؤقت . لا يكفي . مثال . سرقة
أدوات طباعة بقصد الاستعانة بها على طبع منشورات تتضمن قلقاً وصحاً
٢٣٩ (٣١٦) في حق مدير المطبعة . لا سرقة
٣١٠ (٤١٥) كوبريات الكورسين . سرقتها . العقاب عليها . جائر
٥٢٤ (٦٦٣) المسروق . عدم ضبطه . لا يؤثر في قيام الجريمة
المسروق . كونه غير مملوك للتبسم . يكفي لتعاقبه . خطأ الحكم في ذكر اسم
صاحب المسروق . لا يبطله
٨٤ (١١٨) المسروق . وجوده لدى المتهم . اختياره سارقاً لا غنيا . تحصيل ذلك من
الرفاق والظروف . التي على المحكمة في ذلك . لا يقبل
٢٠٨ (٢٧٨) متورّد . فك الصواميل المرتبط بها . بدء في التنفيذ . شروع في السرقة .
٢٢٩ (٣٠٢)

سرقة بطرّوف :

- الإكراه . لا يشترط أن يكون باعتهاد مادی . التهديد باستعمال السلاح . يكفي
١٩٧ (٢٧٠) لتوافر هذا الظرف
الإكراه . لا يشترط أن يكون سابقاً أو مقارناً لفعل الاختلاس . يكفي أن يكون
غيب الفعل مباشرة بقصد القرار بالمسروق . مثال ٩٦ (١٣١) ٢٤٤ (٣٢٤) ٥٢١ (٦٥٨)
الإكراه . وجوب بيهانه . مثال
٤١٥ (٥٤٩)

سرقة (تابع) :

سرقة بطرؤف (تابع) :

- خادم . قله بعض أدوات من العبدلية التى يعمل فيها إلى مكتب فى المخزن .
دخول شخص آخر فى المخزن . إعطاء الخادم إياه بعض تلك الأدوات .
انصرافه بها . موقوف من الخادم قبل حضور الشخص الآخر . شروع فى سرقة .
ما وقع من الشخص الآخر . سرقة سرقة (٣٥) (٥٠)
سلاح . السلاح الذى يمد حله طرفا مشددا فى هذه الجريمة . ماهيته . سلاح
معد لأغراض بريئة ولكنه يصلح للقتل . مجزؤ حله لا يكفى لاعتباره طرفا
مشددا . وجوب إثامة الدليل على أن حله إنما كان لمناسبة السرقة .
إثبات فاضى الإحالة فى قراره أن السكين التى كان المتهم يحملها وقت السرقة قد
استعملها المتهم فعلا فى الاعتداء على المجهنى عليه . اعتباره الجريمة غير متحقق
فيها ظرف حل السلاح لأن السكين ليست بمقدن وهى من الصنف الذى
يستعمل فى الشؤون المنزلية . خطأ . وجوب اعتبار الحادثة جناية متطبقة
على المادة ٣١٦ ع ١٣٦ (١٩٩) و١٤٩ (٢١٧)
سلاح . اعتبار السرقة جناية بسبب حل أحد المتهدين سلاحا . يقتضى قانونا
معايته من الجناية هو سائر من قارفوا السرقة معه ٤٢٤ (٥٦٢)
سلاح . حله . لا يعم أن يكون واجعا إلى سبب برىء لا اتصال له بالجريمة
أرألا يكون ملحوظا فيه ارتكاب السرقة . العلة فى تشديد العقاب عند قيام
هكذا الظرف ٥٣٣ (٦٧٠)
كسر . كسر المتهم باب المنزل وفتحه . كسره باب قاعة بقصد السرقة منها .
مفاجأته قبل أن يتم مقصده . شروع فى سرقة ولو لم يكن قد دخل القاعة (٢٣٧) ١٦٢
مستخدم . قاش مودع فى المكان المعد له فى دار الجمرىك . اتصال المتهدين به
يحكم كونهما مستفدين فى الجمرىك . يدهما عليه تكون عارضة . اختلاصهما
إياه . سرقة لا غاية أمانة . خروجهما من دار الجمرىك بسيارة فيها القماش
المسروق "فراهما بالسيارة بسرعة كبيرة وفى طريق مصر والجندى الذى رأهما
وهم بضبطهما متعلق بما يعتقد أن سترك السيارة لا محالة ويصديه الأذى
سما . استخلاص المحكمة من ذلك توافر ظرف الإكراه . سائق ٤٠٨ (٥٤١)
مستخدم . معلم الداب رياضية بمدرسة . أمره أحد التواشين فيها بنقل ألواح
خشبية إلى تجار . نقل الأخشاب إلى التجار وصنع دولاب منه للمعلم
سرقة لا نصب ولا غاية أمانة ٢٥٧ (٣٣٣)
مستخدم . بزين بلبش البريطانى . عرضه للبيع فى سيارة الجيش . ضبطه .
شروع فى سرقة . هدم الاهتداء إلى من عرض عليه البزين . لا يؤثر ٥٦ (٧٧)

رقم القاعة

سرقة (تابع) :

سرقة بظروف (تابع) :

نزول . وجود بعض الأشياء المسروقة في منزل خرب مجاور لمنزل المجني عليه
وبعضها على حائط هذا المنزل . جريمة تامة . لا شروع (٤٣) (٦٤)
» . جذب قفل باب الفقرة وفتح الباب . هذا كسر من الخارج يمد
بدا في تنفيذ الجريمة (١٣١) (١٩٢)
سرقة أوراق مرافعة قضائية أو اختلاسها أو إتلافها :

الأفعال المساداة التي يساقب عليها بمقتضى المادة ١٥٢ ع . حفظ الشيء .
في مخزن عام أو تسليمه إلى شخص مأمور بحفظه ولو لم يكن محفوظا في مخزن
عام . حكمها واحد . تطبيق حكمها على الحافظ وعلى غير الحافظ . الحافظ
يتمتع بملكه جناية . غير الحافظ فله جزعة . كاتب محكمة . تسلمه ملف قضية
من كاتب الجلسة المختص . نقله إليها منزله . اختلاسه أوراقا أو مستندات
منها . اختلاس لا سرقة (٤٤٢) (٥٧٦)
سقوط الدعوى (ر . أيضا إقراض تقود بفوائد ربوية . خيانة
الإمانة » اختلاس أشياء محجوز عليها « . سرقة) :

تاريخ وقوع الجريمة . تعيينه موضوعي . إعلان التهم بوصف التهمة المتضمن
وقوع الاختلاس في يوم معين . عدم اعتراض التهم على ذلك . أخذ الحكم
بهذا الوصف . عدم ورود شيء في الحكم يدل على انقضاء الدعوى .
تمسك التهم أمام محكمة النقض باقتضاء الدعوى . لا يجوز ... ١٩٨ (٢٧٣) و ٣٢٧ (٤٥٠)
جريمة . اعتبارها وحدة قائمة بذاتها في باب التقادم . إجراء . يوقف الدعوى
المعموية . يقطع التقادم بالنسبة لجميع المتهمين فيما ولو كان خاصا ببعضهم
حتى ولو كان مجهولا . المادة ٢٨١ تحقيق . مدلولها . المدة المقررة
لسقوط العقوبة تبدأ من الوقت الذي يكون فيه النيابة أن تنفذ العقوبة
على اعتبار أن الحكم الصادر بها لم يصد بحسب ظاهره قابلا للطعن فيه من
المحكوم عليه . لا يصبح القول بريان مدة سقوط الدعوى في هذه
الحالة . حكم ابتدائي باعتبار الممارسة كأنها لم تكن . عدم استئناف في المبدأ
القانوني . وجوب اعتباره حكما نهائيا قابلا للتنفيذ . مدة السقوط التي تدرى
في خصوصه هي مدة سقوط العقوبة . استئناف المحكوم عليه إياه يبدى معنى
المبدأ وقبول استئنافه لا عذار القهري التي أبدأها . مدة سقوط العقوبة
تستمر إلى يوم صدور الحكم بقبول الاستئناف . مدة سقوط الدعوى
المعموية لا تبدأ إلا من تاريخ الحكم بقبول الاستئناف ... ٢٦٩ (٢٤٧) و ٥٣٦ (٦٧٣)

رقم القاعدة

سقوط الدعوى (تابع) :

المدة المقررة لسقوط الدعوى . بدؤها من وقت وقوع الجريمة (١١٧) (١٦٧)
سقوط العقوبة (ر . سقوط الدعوى . عقوبة) .

سلاح (ر . سرقة بظروف) .

صن (ر . أيضا مجرمون أحداث) :

سن المتهم . تقديره موضوعي . مجرم حدث - عدم تناول سن بالبحث والتقدير .
إشارة المحكمة في حكمها إلى سن باعتباره من الأحداث دون سبق التنبيه
إلى ذلك في الجلسة . الحكم بإرساله إلى الإصلاحية . وجود مستند رسمي
لديه يقطع بأن سن لا تقل عن خمس عشرة سنة كاملة . امتناده إلى هذا
الدليل في طلب نقض الحكم . جائز (١٩٣) (٢٦١)
سيارات (ر . مسئولية جنائية) .

(ش)

شروع (ر . أيضا : سرقة . قتل . هتك العرض) :

تعريفه . البدء في تنفيذ ذات الفعل المكون لجريمة . لا يشترط . يجب أن
يكون الفعل الذي بدئ فيه من شأنه أن يؤدي فوراً ومباشرة إلى الجريمة .
إعداد التهم مادة سامة . ذهابه بها إلى حظيرة المواشي التي قصد سبها .
محاربة فتح باب الحظيرة . ذلك لا يعتبر شروعاً في قتل المواشي . هو مجرد
أعمال تحضيرية (٢٠١) (٢٧٥)
تقدير العوامل التي أدت إلى وقف الفعل الجنائي وغية أثره . موضوعي (٥٨٩) (٧٢٦)

الشريعة الإسلامية (ر . محكمة النقض والإبرام) .

شريك (ر . اشتراك . فاعل أصلي) .

شهادة (ر . إثبات . تحقيق) .

شهادة الزور :

كذب الشهادة . لا يلزم أن تكون الشهادة كلها مكذوبة . شرط العقاب على
هذه الجريمة . أن يكون الكذب في وقائع من شأنها أن تؤثر في الفصل
في الدعوى التي أدت فيها الشهادة . مثال (٥٧٧) (٧١٢)
مناطق العقاب . تقرير الشاهد بعد حلفه اليمين أقوالاً يعلم مخالفتها لتحقيق
بقصد تضليل القضاء . تقرير الشاهد أقوالاً كاذبة إصراراً بغيره أو لتحقيق
مصلحة لغيره . وجوب عقابه (٢٢٨) (٣٠٢) و (٢٦٦) (٣٤١)

رقم القاعدة

شهادة الزور (تابع) :

اختلاف شهادة الشاهد أمام المحكمة عن أقواله في التحقيقات الأولية . لا يوجد

الحكم عليه في جريمة شهادة الزور ٦١٧ (٣٦٦)

(ص)

صابون (ر . غش البضاعة) .

صحافة (ر . قذف وسب) .

صنوبر (ر . دعوى مدنية) .

صيدلة :

مزاولة هذه المهنة هل خلاف المصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٩٤١ لسنة ١٩٤١ تم ولو بمثل واحد من أعمال الصيدلة . تجهيز المتهم ولو تذكرة طبية واحدة . يكنى لاختباره قد تماطى المهنة بنير حق ٤٢٩ (٥٦٥)

(ض)

ضبطية قضائية (ر . إثبات . تحقيق) .

ضرائب :

حقارمرهون رهنا حيازا . أجرته . من الإيرادات الخاضعة الضريبة ... ٢٦٢ (٣٣٧)

قوائد دين . قبضا . عدم دفع الضريبة عنها . واقعة مادية . جواز إثباتها بكتابة الطرق . سند الدين . ليس من عناصر الجريمة . لا تطالب

البابة بإثباته ٢٦٢ (٣٣٧)

ضرب أو جرح (ر . أيضا قاتل) :

ضرب بسيط . مواقع الإصابات ودرجة جسامتها وأثرها . بيان ذلك في الحكم .

غير لازم ٣٥٢ (٤٨٦)

القصد الجنائي في إحداث الجرح . يتحقق بعلم عمدته بأنه يؤلم المجرع . مسئولية المتهم به عن الجرح ونتيجة سواء تحقق الفرض الذي قصده بشفا . الخي على

أولم يتحقق ما دام أنه ليس من مجرم قانون مهنة الطب ... ٤٣٢ (٥٦٧)

النتائج المحتملة للإصابة التي أحدثها المتهم . مسئوليته عنها . مثال ... ٤٤٤ (٥٧٩)

رقم القاعدة

ضرب أو جرح (تابع) :

نزاع بين اثنين . اتراء كل منهما الاعتداء على الآخر . تنفيذ كل منهما مقصده
بضرب غريمه . كلاهما مدت ومطابق على قتله . لا تفريق بين من ابتدا
ومن لم يتدى . انتهاء حق الدفاع الشرعي في هذه الحالة (٢٢٤) ١٥٨

ضرب غير عمد :

إصابة خطأ . متى يصح العقاب عليها ؟ صلة مباشرة بين الخطأ والإصابة .
تمسك المتهم بانعدام رابطة السببية المباشرة بين الخطأ والإصابة . عدم
الأخذ بهذا الدفاع . وجوب الرد عليه . إفضال الرد . قصور (٣٢٧) ٢٤٨
» . حكم بالإدانة في هذه الجريمة . يجب أن يذكر فيه الخطأ الذي وقع وكان سببا
في الإصابة مع بيان الأدلة على ذلك (٧٧٣) ٦٢٠

ضرب أنضى إلى عاهة :

تعمد المتهم الضرب . مسأله جن العاهة ولو لم يكن قصد إلها (٢٥٦) ١٩٠
تقدير العاهة . عدم إمكان ذلك . لا يؤثر في قيامها . التقدير يلزم فقط لتقدير
جسامتها ويبلغ الضرر الذي لحق المجني عليه منها . مثال (٥٩٢) ٤٥٣
ماهية العاهة . إعاقة تثنى مفصل سلامة من سلاميات أصابع اليد . عاهة (٧٨) ٥٨
محدث الضربة التي نشأت عنها العاهة . مسؤوليته عن العاهة على أنها نتيجة محتملة
لفعل الضرب الذي وقع منه . شركه . حكمه في ذلك حكم القساعل .
اشتراك تميمين مع آخر في جناية . إحداث عاهة برأس المجني عليه بطريق
الاتفاق والمساعدة . ثبوته . مسؤوليته عنها ولو كان لم يقع منه أى ضرب بل
ورضى لو كان لم يقصدها عند وقوع فعل الاشتراك منها (١٦٥) ١١٣
النتائج المحتملة . تليظ العقاب بسببها . ملحوظ فيه مراعاة المجني عليه في حق
نفسه ما يجب على الشخص العادي مراعاته . تعمد المجني عليه تسوى مركز
التهم بالإهمال قصدا . وقوع خطأ جسم منه سواء مركز التهم . لا يسأل
التهم عن النتيجة . لا تصح مطالبة المجني عليه بعمل عملية جراحية تمريض
حياته لخطر أو تحدث له آلاما مبرحة (٧٦٢) ٦١٤
النقص الذي يتكون به العاهة . القانون لم يحدد نسبة مئوية معينة له . فقد أحد
الأعضاء منفعة فقدا جزئيا بصفة مستديمة : عاهة (٥١٨) ٣٧٧

رقم القاعدة

ضرب أو جرح (تابع) :

ضرب أفضى إلى الموت (ر . أيضا أسباب الإيابة وموانع العقاب) :

تعذر التبين . مقارفة كل منهم ضرب الخفي عليه . نشوء الوفاة عن الإيابات التي سبها الضرب الواقع من كل منهم . مشرلة كل : من جناية الضرب الخفي إلى الموت

١٨٠ (٢٤٧)

(ط)

طبيب (ر . محاكمة . مواد مخدرة) .

طعن (ر . أيضا استئناف . إعادة النظر . محكمة النقض والإبرام . معارضة) :

التوكيل في الطعن . لا يشترط أن يكون توكيلا خاصا . يكفي أن يكون التوكيل عاما

في نوع طريق الطعن ١٠ (٧) و ٢٦ (٣٥) و ١٢٥ (١٨٥)

الطعن في الأحكام الجنائية من شأن المحكوم طعنهم وحدهم . تدخل المحامين

لا يكون إلا بناء على إرادتهم هم ٤١٨ (٥٥١)

طفل (ر . خطف) .

طلب إعادة النظر (ر . إعادة النظر) .

(ظ)

ظروف مخففة (ر . أيضا عقوبة) :

الرافة . تقدير ظروفها . مناهة . الواقعة الجنائية ذاتها لا الوصف القانوني . ٤١ (٦١)

الغصب ليس مذرا مخففا إلا في حالة خاصة هي حالة الزوج الذي يغصب

زوجته حال تلبسها بالزنا ٢٤٢ (٣١٩)

ظروف مشددة (ر . سرقة . عقوبة) .

(ع)

عقوبة (ر . أيضا وصف التهمة) :

تعذر الجرائم . متى يجب توقيع عقوبة واحدة؟ متى في ثلاث دعاوى منظورة

في جلسة واحدة . أساس الجزية في هذه الدعاوى وأقعة واحدة . وجوب

ضم هذه الدعاوى بعضها إلى بعض والحكم فيها بعقوبة واحدة ١٩ (٢١)

رقم القاعدة

عقوبة (تابع) :

- تقدير العقوبة . مناهل . الواقعة الجنائية لا وصفها ٣١ (٤٣)
- » » . موضوع في الحدود المقررة بالقانون . لا وجوب لبيان الأسباب ١٩١ (٢٥٧)
- » » . توقيع عقوبة على المتهم في الجريمة المناقبة عليها بالمادة ٢٤٢/١ع في حدود المقررة لهذه المادة . تحدث المحكمة في حكمها عن جرائم قالت بسبق اتهامه فيها . اعتبارها تلك الجرائم ظرفاً مشدداً . مناقشتها في ذلك لدى محكمة القضاء . مطالبتها بتقديم صحيفة سوابقه . غير واجب مادامت هي لم تطلب عليه العقوبة باعتباره ماعداً ١٥٥ (٢٢١)
- تقدير العقوبة . الخطأ القانوني في وصف الواقعة . متى يكون له تأثير على الحكم من ناحية تقدير العقوبة ؟ ٤١ (٦١)
- تقدير العقوبة . عدم تجاوز الحد الأقصى للعقوبة المقررة في المادة التي أدين المتهم بمقتضاها . تمسك المتهم بأن صحيفة السوابق التي شددت العقوبة بناء عليها ليست له . لا يهدده ٤٧ (٦٧) و ١٥٥ (٢٢١)
- توقيع عقوبة واحدة من جرمين أدين المتهم فيما . ثمثته من إحداهما . دخول العقوبة المحكوم بها في نطاق المادة التي تماقبت على الجريمة الباقية . صحة العقوبة ٥٣٨ (٦٧٨)
- عقوبة الغرامة المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادتين ١٥٥ و ٣٣٦/٢ع . لا يصح أن تزيد على مشرين جننياً . إدانة المتهم لمخالفته مقتضى هذين النصين وتوقيع عقوبة واحدة عليه . تفريمه خمسين جننياً . خطأ ٥٧٤ (٧١٠)
- فعل يكون جريمة لها عقوبة خاصة ويكون في ذات الوقت ظرفاً مشدداً لجريمة أخرى . لا اعتبار لهذا الفعل في توقيع العقاب إلا بالنسبة للجريمة الأشد عقوبة . مثال في جنائية قتل وسرقة . تقدير ظروف الزناة . أساسه ذات الواقعة لا الوصف القانوني ٢٢ (٢٢) و ٣١ (٤٣) و ٤١ (٦١)
- وقف التنفيذ . من العناصر التي تدخل في وزن العقوبة . القضاء به . تخفيف العقوبة ٤٩٠ (٦٣٠)
- علامات تجارية :
- البيان التجاري . الفرض منه . مناهل العقاب على عدم صحة البيانات المتعلقة بالمنتجات . كون البيان ذا أثر في تفصيل الجمهور في شأن منتجات أعلت بالفعل للفرض . لا يشترط أن يكون البيان موضوعاً على المنتجات ذاتها ٤١٩ (٥٥١)

رقم القاعدة

علامات تجارية (تابع) :

- العلامات التي لا يجوز تسجيلها . استعمالها . العقاب عليه . العلامات التي ليس فيها في حد ذاتها ما يحول دون تسجيلها . عقاب المتهم على استعمال علامات في الحالة المنصوص عليها في الفقرة (ي) من المادة (٥) من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٩ . لا تصح ٤١٩ (٥٥١)
- علامة مصنع . تسجيلها أو عدم تسجيلها . لايهم . مرض طرايش البيع تحمل بيا ناطجاريًا مماثلا للبيان التجاري لمصنع آخر . تحقق جريمة عدم مطابقة البيان التجاري للحقيقة ٤٧٤ (٦١٦)
- سود (ر) . أيضا خيانة الأمانة . سرقة . عقوبة) :
- تقليط العقاب على المتهم العائد . متروك لتقدير المحكمة ١٠٩ (٦٦٠)
- الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الفس والتدليس والجرائم الخاصة بالموازنات والمكاييل وسائر جرائم الفس والتدليس . اعتبارها مماثلة في العود . المراد من ذلك . معاملة المتهم بمقتضى أحكام المادة ٥٠ ع في حالة السود كما عرفت المادة ٤٩ ع ومماثلته أيضا بمقتضى الحكم الخاص الوارد في المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المذكور فيقض عليه ويحبس بقو بق الحبس وتشر الحكم واصله . عائد . عناصر جرمه السابقة هي عين عناصر الجريمة الحالية . إلغاء القانون الذي عوقب بمقتضاه واستبدال قانون آخر به كز الجريمة عقوبة أشد . وجود الماثلة ١٤٦ (٢١١)
- متهم . سبق الحكم عليه بالحبس في جريمة دخول منزل . محاكمته قبيل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء تلك العقوبة عن جريمة سرقة . عائد طبقا للفقرة الأولى من المادة ٤٩ ع . سبق الحكم عليه بقوبات مقيدة للحرية منها اثنتان بالحبس لمدة سنة في سرقات وشروع فيها وخيانة الأمانة . عائد في حكم المادة ٥١ ع . الأمر الصادر من قاضي الإحالة باعتباره موقف منه جنحة . خطأ . ويجوز إحالته إلى المحكمة المختصة بنظر الدعوى باعتباره بجناية
- عيب (ر) . قذف وسب وإهانة) .

(غ)

غش في المعاملات التجارية (ر) أيضا عود) :

الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٤٧ ع التي استبدل بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ : غش المشتري في جنس البضاعة ، غش الأشرعة والأكولات

رقم القاعدة

غش في المعاملات التجارية (تابع) :

- والأدوية المصدرة للبيح أو بيع الأثرية والمأكولات والأغذية المنشوطة
أو القاسدة أو المنقصة أو عرضها للبيح ، غش البائع أو المشتري أو الشروع
في غش أيهما في تقدير الأشياء المقتضى تسليمها . معنى الغش في كل جريمة
وكيفية وقوعه . ممن منشوش بإضافة عناصر غريبة إليه . بمجرد عرضه للبيح
مع العلم بمحققته أمره ١١٢ (١٦٢)
- الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٤٧ ع الملقاة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١
المتعلقة بين الجرائم الموجودة في كل منها ١٤٦ (٢١١)
- ممن . عرض ممن صناعي زخ مرتفع درجة المخوفة . فساد معاقب عليه .
بمجرد وجود هذا السن في المحل الذي يبيع فيه المتهم أصناف البقالة .
عرض للبيح ٣١٦ (٤٢٧)
- صابون . بيع المتهم صابونا مصنوعا منه عليه بيانات غير مطابقة لهذه الحقيقة .
غش تجاري في البضاعة . العقاب عليه بمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩
الخاص بالعلامات التجارية لا بمقتضى قانون تنظيم صناعة وتجارة الصابون
صابون . القانون الخاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون . الجرائم التي يعاقب
عليها . مخالفات . الغرامة التي نص عليها . ليست عقوبة أصلية مفترضة للجريمة
سوى يمكن أن تفسر من نوع الجريمة . هي بمثابة تمويض ١٤٤ (٢٠٧)
- علم المتهم بالنش . استغلاله من عناصر تودى إليه . مثال في واقعة غش
لين — مثال آخر في واقعة غش مسل ٣٩١ (٥٢٧) ٤٢٢ (٥٦١)
- علم المتهم بالغش . التدليل عليه ببيان نسبة الماء المضافة إلى المادة الأصلية
و يكون المتهم تاجرا وله حراة يجعله قادرا على تمييز الغش . عدم بيان
ما إذا كانت النسبة المذكورة ينشأ عنها تغير في الطعم والرائحة يمكن إدراكه
بالحواس . قصور ٤٠٠ (٥٣٥)
- علم المتهم بالغش . القول بأن كل متعهد توريد لا بد أن يكون عالما بما قد
يكون في البضاعة من غش ولو لم تكن من صنعه . لا يصح . لابد من بيان
طريقة الغش ونسبته ٦٢٦ (٧٧٨)
- علم المتهم بالغش . القول به على أساس أنه مصلحة في الغش . لا يكفي . لا بد
من قيام الدليل على تلك المصلحة بالفعل ٥١٢ (٦٥٣)
- علم المتهم بالغش . فساد الطعام المصدرة للبيح . علم المتهم به . ركن من أركان
الجريمة . وجوب بياته في الحكم ١٣٥ (١٩٨) ٢٨٦ (٣٨٣) ٣٩٣ (٥٣٠)

رقم القاعدة

غش في المعاملات التجارية (تابع) :

- عينة . البيانات الواجب أخذها من المادة المضبوطة بقصد تحليلها . - لإيجاب
أن تكون نمسا . - الفرض منه . - التحوط لما قد تدور إليه الضرورة من
تكرار التجليل . أخذ عينة واحدة . الحكم في الدعوى بناء على نتيجة تحليلها .
لا يجازى في ذلك ٢٩٠ (٣٣٦)
عينة . القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . الإجراءات الواردة به . الفرض منها .
مخالفات أحكام هذا القانون . لا تخضع لقواعد إثبات خاصة . عدد
العينات . لا اعتبار له ٣٩١ (٥٢٧) ٤٥٩ (٥٩٦)
لحم . علم المتهم بفساد اللحم الذي يبيعه . استخلاصه من كونه جزارا يحترف
الجزارة من زمن طويل ومن ذبحه الجبل الذي باع لحمه خارج السلخانة
في يوم منعي الذبح فيه . سائق ٣٧٢ (٥١٢)
لحم . عبارة " اللحم الطازجة " الواردة في الأوامر العسكرية . القصد منها .
الحرم للسائفة من الذبح وقت الاستهلاك أي المقصود بتحديد استهلاكها
٣٧٢ (٥١٢)
قرار وزير التجارة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ القاضي بطلان إجراءات أخذ العينة إذا
لم يملأ صاحب الشأن بنتيجة التحليل في أجل المحدد فيه . مخالف
للقانون . لا يجوز للمالك أن تقضى بناء عليه ٤٥٩ (٥٩٦)
وزن . مجرد عرض بضاعة في السوق بعد بلها بالماء لزيادة وزنها . شريع في الغش
معاقب عليه . عدم تعيين مشتريات ذات . لا تأثير له ١٦٨ (٢٣٥)

(ف)

فاعل أصلي (ر . أيضا اشتراك . سرقة . ضرب أفضى إلى الموت) :

- اتفاق شخصين فأكثر على ارتكاب جريمة قتل . اعتداء كل منهم على المخبى عليه
تنفيذا للاتفاق . حصول الوفاة من فعل أحدهم . اعتبارهم جميعا فاعلين
أصليين ٢٦٧ (٣٤٢) ٤٠٦ (٥٤٠) ٥٩٥ (٧٣٠)
اتفاق المتهم مع آخر غير معلوم على قتل المخبى عليه . إطلاعهما الرصاص عليه .
وفاته . كلاهما فاعل أصلي ولو كان الفعل الذي تسبب عنه القتل قد وقع
من أحدهما دون الآخر ٤٤ (٦٥)
اتفاق المتهمين على ضرب المخبى عليه . كل منهم مسئول عن نتيجة الضرب الذي
حصل سواء ما وقع منه أو من زملائه ٣٩٢ (٥٣٠)
إطلاق كل من المتهمين في ذات الوقت وفي حضرة الآخر مقفورا نارا على المخبى
عليه بقصد قتله بعد اتفاههما على ارتكاب جريمة قتله . وفاته من فعل أحدهما
دون الآخر . كلاهما فاعل أصلي . معاقبة كل منهما بالأشغال الشاقة لمدة
تس عشرة سنة تطبيقا لقاعدة ١٧ ع . لا منصحة لهما من التمسك بأنهما
لم يكونا إلا شركيين ٣١ (٤٣) ٤٠ (٥٩)

رقم القاعدة

فاعل أصلي (تابع) :

- تعقد المتهمين . قتل . الوقائع التي أوردها الحكم لا تقطع بأن كل واحد منهم قد باشر بنفسه عملا يمكن وصفه في القانون بأنه شروع في القتل . وجوب اعتبار المتهمين شركاء لفاعل غير معين من بينهم . اعتبارهم فاعلين أصليين . خطأ . متى يصبح التمسك بهذا الخطأ لنقض الحكم ؟ ... (٥٩) ٤٠
- موقعة باكره . متهمون . لا يشترط لمدّهم فاعلين أن يرتكب كل منهم فعل الإكراه وفصل الاختلاس . يكفي أن يرتكب أي القطنين وأن تكون السرقة متعاقبا عليها بينهم جميعا ... (٧٤٧) ٦٠٩
- قتل عمسد . تدخل المتهم في ارتكاب هذه الجريمة باثباته عملا من الأعمال المكتوبة لها . اعتبار المحكمة لإثباته هو المحدث للإصابات التي أدت إلى القتل . مسئوليته من هذه الحادثة حتى مع التسليم بأن الإصابات التي أحدثت القتل تدل على تعمد الفاعلين ... (٥٠٨) ٣٦٦
- فعل فاضح (ر . هتك العرض وإفساد الأخلاق) .

(ق)

قاصر (ر . أيضا تأديب . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية) :

- الادعاء مدنيا على قاصر دون إدخال وصيه . جوازه ... (٧٠٥) ٥٦٤

قاضى :

- قاض . مجزؤ تقريره تأجيل القضية في محكمة الدرجة الأولى إلى جلسة أخرى . لا يحرم عليه نظرها في محكمة الدرجة الثانية ... (٧٦٥) ٦١٦
- قاض حكم ابتدائيا باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . اشتراك في الحكم الذي صدر استئنافيا في ضية المتهم . معارضة المتهم في الحكم الاستئنافي . عدم اشتراك ذلك القاضى في الحكم الذي صدر بتأييده . صحة هذا الحكم وكيال تياجه . صدور رسوم بضميه قاضيا . لا يستلغ أن يشتغل بوظيفة القضاء إلا إذا أبلغ المرسوم وحلف العيين ... (٣٠٧) ٣٣١
- قاضى الإحالة (ر . أمر الإحالة . هود) .

قانون :

- متى ترجع المحاكم الجنائية إلى أحكام قانون المرافعات ؟ عند خلق قانون تحقيق الخنايات من نص صريح ... (٣٣٩) ٣٦٣

رقم القامدة

قتل (ر . أيضا اختصاص . زنا . فاضل أصلي) :

ترصده :

- استخلاصه من وقائع تفتجه . موضوعي . مثال... .. ٣٩٧ (٥٣٣)
 بيان توافره في الحكم . قصر مدة الانتظار . لا تأثير لذلك في قيامه . قيامه وحده .
 يمكن في تشديد العقوبة . حكمه من هذه الناحية حكم سبق الإصرار... ١٨٠ (٢٤٧)
 ماهية التردد . توافره . يعني عن توافر ظرف سبق الإصرار... .. ٢٠ (٢١)

سبق الإصرار :

- استخلاصه من الفئيلة الثابتة بين المتهم والمجنى عليه ، وبجى المتهم من بلده إلى
 مكان الحادث وهو بعد عنها وترصده لجنى عليه بجوار الطريق الذى سيزر به .
 سابق... .. ٣٥١ (٤٨٥)
 رؤية المتهم لجنى عليه وهو ما يترتب . أخذه سكينا وقمعه إياه حتى المكان
 الذى وقف فيه فزير بعد من منزله . اقتضاضه على المجنى عليه وطنه
 بالكسكين . سبق الإصرار . غير متوافر... .. ٤١ (٦١)
 الغضب ينافى مع سبق الإصرار... .. ٢٤٢ (٣١٩)

شروع في قتل :

- إطلاق المتهم حيارا ناريا بقصد قتل إنسان . إخطاؤه وإصابة أتركان معه لم يقتل .
 المتهم مسئول جنائيا عن الشروع في قتل الاثنين لأنه اتوى القتل وتعمده
 تقدير العوامل التى أدت إلى وقف الفعل الجنائى ونجية أثره . موضوعي .
 استخلاص المحكمة من الوقائع أن المتهمين أطلقا على المجنى عليهما حيارين
 بقصد قتلها ولكن قصدهما خاب لندم إحكام الرماية . لا معقب عليه
 وضع مادة سامة (سلفات النحاس) في طعام قدّمه المتهم إلى المجنى عليه . امتناع
 المجنى عليه عن تناوله . شروع في قتل... .. ٣٥٤ (٤٨٨)

قتل عمد :

- تليظ المقاب على جنابة القتل العمد المقررة بجناية أخرى . متى يكون ؟ فصل
 يكون جريمة لها عقوبة خاصة ويكون في ذات الوقت ظرفا مشددا لجريمة
 أخرى . لا اختيار له في توقيع المقاب إلا بالنسبة لجريمة الأشد... .. ٢٢ (٢٢)
 تليظ المقاب على جنابة القتل العمد المقررة بجناية أخرى . عند قيام رابطة
 الزمنية وكون الجريمة الثانية جنابة يكونها فعل مستقل عن فعل القتل .
 لا يشترط اتحاد القصد أو توافر رابطة أخرى كما لا يشترط أن تكون الجنابة
 الأخرى من نوع آخر غير القتل . مهم . إطلاقه حيارا ناريا بقصد القتل .
 إصابة شخص . إطلاقه حيارا ناريا وإصابة شخص آخر . انطابق الفقرة
 الثانية من المادة ٢٣٤ ع... .. ٦ (٤)

رقم القاعده

قتل (تابع) :

قتل عمد (تابع) :

- تقليد العقاب على جناية القتل العمد المقررة بجناية أخرى . مناعه . تعدد الأفعال وتميزها بعضها عن بعض بالقدر الذي يكون به كل منها جناية مستقلة . ووقوع هذه الأفعال في وقت واحد أو في فترة من الزمن قصيرة . وقوع فعل القتل بعد فعل الجناية الأخرى أو وقوع الفعل الثاني بعد تمام الفعل الأول .
- لا يسم ما دام لم يمض بين الفعلين زمن مذكور (٥٧٨) ٦٦٦
- تقليد العقاب على جناية القتل العمد المقررة بجناية أخرى . ليس له مبرر إذا كانت الجناية الأخرى لا يعاقب المتهم عليها لسبب خاص به . ابن قتل أباه من أجل سرقة اقترعها في ماله . لا يصح الحكم عليه بالمقوبة المغلظة . الإحفاء المنصوص عليه في المادة ٣١٢ ع . واحد عن ارتكبا الجريمة يشمل الإحفاء . عقاب سائر من قارفوها معه على أساس أنها وقعت منهم جميعا . كون وجوده معهم من شأنه أن يغير من وصف الجريمة أو يشدد عقوبتها . وجوب مما ملتهم كما لو كان هو الأكثر ماقبا . اتفاق المتهم مع ولي المبنى عليه على سرقة ماله . قتل أحدهما والده . اختيار واقعة الشروع في السرقة بجناية وعدّها بالنسبة لهما طرفا مشددا للقتل الذي اقترنت به .
- في محله (٥٧٨) ٧١٣
- قتل إنسان بسبه . إصا به غيره وقتله . قتل عمد (١٨٣) ٢٥٢
- نية القتل . إثبات الحكم أنه المتهمين أعدوا البنادق والطلقات وتربصوا بها ليجنى عليهم في طريق مرورهم وإطلاقهم عدة أعيرة عليهم عند رؤيتهم في السيارة التي تقلهم . يكفي لبيان نية القتل والعناصر التي استخلصت منها (٢٩٠) ٣٨٦
- نية القتل . استناد الحكم في إثبات توافرها إلى قول لا يفتق وما أثبت قفلا عن الكشف الطلي . قصور (٣٣١) ٤٤٠
- نية القتل . الاعتماد في إثباتها على استعمال المتهم آلة قاتلة أطلقها عمدا فأصابت المبنى عليه في مقتل . إطلاق النار كان مقصودا به إنسان آخر . ذلك لا يكفي في بيان نية قتل المبنى عليه . إطلاق مقذوف ناري عن قصده . لا يكفي وحده في إثبات أن مطلقه كان يقصد به القتل . إصا به إنسان في مقتله . متى يصح أن يستنتج منها نية القتل ؟ إذا كان مطلق العيار قد وجهه إليه وصوبه إلى جسمه في الموضع الذي يستعمل مقتلا (٣٣٢) ٤٥٤
- نية القتل . استخلاصها من خطورة الإصا به التي أحدثها المتهم على أساس أن هذه الخطورة إنما نشأت مباشرة عن الفعل المسمى الذي تعدد المتهم إحداه . يصح . استخلاص المحكمة في ذات الوقت عدم توافر نية القتل في اعتداء وقع من المتهم نفسه على شخص آخر بسبب أن الجروح التي أحدثها به كانت أقل جسامه . لا تريب على المحكمة في ذلك (٤٢٦) ٥٦٣

رقم القاعدة

قتل (تابع) :

قتل عمد (تابع) :

نية القتل . وجوب إثبات توافرها في الحكم . الاكتفاء في ذلك بالقول بأن إصابة المني عليه كانت من مقدر محقق بالرصاص أطلق على يد خمسة أمتار .

عدم بيان موضع الإصابة . لا يكفي (٢٤٦) ٢٢٥

قتل غير عمد :

الخطأ الذي أدى إلى القتل . وجوب بيانه . مثال . أركان هذه الجريمة . ٣٦٧ (٥٠٨) ٤١٧ و (٥٥٠) السببية . وجوب بيان توافرها بطل السببية في الحكم الذي يعاقب على هذه الجريمة . ٧٥ (١٠٠)

السببية . شرط قيام هذه الجريمة . ارتكاب خطأ يكون هو السبب في القتل ولو كان ثمة عوامل أخرى من شأنها أن تساعد على حدوثه . سائق سيارة .

مخالفته القواعد في السير . اندفاع غلام نحو السيارة وسقوطه بالقرب من دوليبا . لا يبنى مسؤولية السائق (٣٦٨) ٥٠٨

السببية . مناطق رابطة السببية . عدم إمكان تصور حدوث الضرر لولا وقوع الخطأ . سببية مباشرة أو غير مباشرة . لا يهم . مثال في حادثة سيارة ... (٣٧٠) ٥٠٩

السببية . يكفي وقوع خطأ مما كان له أثره في وقوع الحادث . صورة واقعة : سيارة . صكة حديد . مزقان (٤٧٩) ٦٢٠

السببية . نوم المني عليه على قضبان السكة الحديد . دهن القطار لياه . تمسك المتهم (السائق) بأن الألامحة الموضوعة للسكة الحديد لا تزيه بإطلاق الصفارة في مثل الحالة التي كان فيها . إدانة السائق . عدم تحكك المكينة من رابطة

السببية بين عدم إطلاق الصفارة وبين إصابة المني عليه مع استصحاب الحال من أن النوم على قضبان السكة الحديد غير مألوف ولا مقبول ولا يمكن أن

يرد على يال سائق (٥٦١) ٧٠٣

لوائح . تعديد صور الخطأ في المادة ٢٣٨ ح . عدم مراعاة اللوائح . خطأ قائم بذاته ترتب عليه مسؤولية المخالف عما ينشأ بسببه ولو لم يقع في خطأ آخر

سيارات . السرعة التي تحدثت ضلأ لأمتعة السيارات . مراعاة مقتضى الحال من حيث السرعة واجبة (١٢٦) ١٨٦

قذف وصوب (ر . أيضا إهانة) :

إثبات السب . متى يجوز ؟ إذا كان مرتبطا بقذف وقع من المتهم ضلأ المني عليه ذاته . قذف . لا يشترط أن تكون واقعة القذف مكتوبة بالجريمة معاقب عليها . يكفي أن يكون من شأنها تحقير المني عليه . مثال . مهندس بإحدى

البلديات . نسبة المتهم إليه أنه استهلك نورا لمصلحة نفسه بتير علم البلدية وأن تحقيقا جرى في ذلك . صحة واقعة القذف . لا يكفي في نفي الجريمة .

وجوب توافر حسن النية (١٤٢) ٢٥٥ و (٤٨٣)

رقم القاعدة

قذف وسب (تابع) :

- الاستفزاز . متى يكون معقيا من العقوبة ؟ عند عدم توافر ركن العلانية
(في حالة المخالفة المنطبقة على المادة ٣٩٤ ع) ... ١٧٠ (٢٤٠) و٥٤٢ (٦٨١)
- اقراء . شرط الانتفاع بحق المادة ٣٠٩ . كون الاقراء مما يستلزمه الدفاع
عن الحق . تقدير ذلك . موضوع ٥٥٩ (٧٠٢)
- تنازل الجنى عليه في دعوى القذف والسب . أثره . لا يتعدى حقوقه المدنية
توزيع . وجوب بحثه من حيث مداه والفرض منه . تقرير من طبيب ندبه
المجلس الملى للكشف على المدعية بالحق المدنى . اتهام المتهم بشره بتوزيع
صوره على عدة أشخاص بقصد التشهير بالمدعية . اكتفاء المحكمة بالقول
بأنه لم يحدث طبع ولا نشر كما تتطلبه المادة ١٧١ ع دون بيان المقدمات
المؤدية لذلك في حين أن المتهم لم ينكر التوزيع . قصود ... ٣٢٤ (٤٤٤)
- صفة القذف . القذف يتحقق بالصيغة التشكيكية ٣٢٤ (٤٤٤)
- الظمن في الأمراض . توجيه المتهم للجنى عليه قوله "باممّص" . هذا ظمن
في مرضه . مجزئ الجهر بهذا يتحقق به القصد الجنائى . لا يثير من ذلك أنه
كان جلا مادام لم يكن فاقد الشعور ولم يتناول المسكر فها هو على غير
علم منه ٤٨١ (٦٢٦)
- » . المراد به . المادة ٣٠٧ ع . بقصد بها حماية مرض المرأة والرجل على السواء
(٤٨٢) ٣٤٩
- » . يكفى لتحقيق هذه الجريمة أن تكون الألفاظ منضمّة للظمن أو خدش سمعة العائلة
(٧٤٦) ٦٠٧
- العلانية . تقديم بلاغ مدّ قاض فى الهاكم المختطلة . طبيه وتوزيعه على مستشارى
محكمة الاستئناف المختطلة والنائب العام وإطلاء نسخة منه الى مستحق
فى الوقف الذى يديره المقننوف . اعتبار العلانية غير متوافرة . المجادلة
فى ذلك . لا محل لها ٥٥٢ (٦٩٧)
- » . تقديم بلاغ من شخص فى حق زوجته بأنها حملت سفاحا . تمسكه بأنه قدّم
البلاغ مستقدا صحة وأن العلانية غير متوافرة . إدانته دون رد على هذا
الدفع . قصود ٥١٤ (٦٥٤)
- » . صدور السب من المتهم وهو فى داخل منزل . متى يعتبر ظمنا ؟ إذا كان
بحيث يسمعه من يتر فى الشارع . ضابط التمييز بين الجنحة والمخالفة فى جريمة
السب . العلانية ١٠٨ (١٦٠)
- » . فناء المنزل . مكان خصوصى . متى يتحوّل إلى محل عام ؟ السب الذى
يحصل فيه لا تنويفه العلانية ولو كان سكان المنزل قد صمغوه . الحكم
بالتمريض على أساس اختيار هذه الواقعة سببا ظمنا . اعتبار محكمة التقض
الواقعة سببا غير ظمنا . لا يتأثر به التمريض المقضى به ... ٢٣٦ (٣١٥)

رقم القاعدة

قذف وسب (تابع) :

- العلانية . الكتابة والرسوم وغيرها من طرق التثيل . متى تعتبر العلانية متحققة فيها ؟ وسائل العلانية الواردة بالمادة ١٧١ ع . ليست على سبيل الحصر .
- تقدير توافر العلانية . موضوعي ٣٥٠ (٤٨٣) و ٥٥٢ (٦٩٧)
- التقصّد الجنائي في جريمة السب . يراه في الحكم . الألفاظ التي أثبتت الحكم هي في ذاتها بما يتحدش الشرف . يكفي في إثبات التقصّد قول المحكمة إنه ثابت من ذات الألفاظ ومدلولها ومن ظروف المناقشة التي صدرت فيها ... ٤٦٣ (٦٠٨)
- » السب والقذف والريب . تقرير ثبوته . من شأن محكمة الموضوع . لمحكمة استخلاصه من ذات البيانات . على التهم عبء قيه . ليس على المحكمة أن تتحدّث في حكمها صراحة عن قيامه . إدانة التهم في جريمة العيب على أساس توافر التقصّد الجنائي لديه . ورود عبارات في الحكم مفادها أن التهم انزلق إلى العبارة التي تضمنت العيب . تناقض يوجب الحكم ٣٠ (٤١) و ١٤٢ (٢٠٥) و ٣٥٠ (٤٨٣)
- » الجهر بالألفاظ المكتوبة للجريمة مع العلم بمحتاها . لا صبرة بالفرض الذي يري إليه التهم ٣٤٥ (٣٢٥)
- » الألفاظ التي أثبتت الحكم تضمن طعنا في العرض . عدم ذكر الحكم صراحة أن التقصّد من توجيه الألفاظ كان الطعن أو خدش سمعة العائلة . لا يبييه ١٠٧ (٧٤٦)
- مواجهة المجهن عليه بالقذف والسب . لا يشترط العقاب ... ٥٧ (٧٨)

قرعة عسكرية :

- شيخ يد . إثباته على غير الحقيقة في كشف عائلة نفر القرعة أنه وحيد والده بقصد تخليصه من الخدمة العسكرية . جريمة غير مستمرة معاقب عليها بمقتضى المادة ١٢١ من قانون القرعة . الجريمة التي تعاقب عليها المادة ١٢٤ من هذا القانون ٨٩ (١٢٠)

قسوة :

- متى تم جريمة القسوة المشار إليها في المادة ١٢٩ ع ؟ لا يشترط أن يكون التهم وقت ارتكابه الاحتماء تأمناً بأداء وتطبيقه . لا يشترط كذلك بلوغ الاعتداء درجة ممية من الجسامة . غلر الحكم القى يعاقب على هذه الجريمة عن ذكر اسم المجهن طيه أو عن بيان ماقع من المدوان بالتفصيل . لا يبييه بما يستوجب تقصّصه ٣٢٠ (٤٤٠)
- مدلول القسوة المعاقب عليها بالمادة ١٢٩ ع . الأفعال المادية التي تقع على الأشخاص . هما خفت جساعتها . لا يدخل في مدلولها الأقوال والإشارات ... ٥٥٧ (٧٠٠)

رقم القاعدة

قار :

النزادى اللى لا يقاب على لعب القارنجا . ما ذا يشترط فيها ؟ ناد . شروط
مسورية له . وجود شخص غير مقيد اسمه فى عداد اعضاءه يلعب القار .
سبق ترده عليه لهذا الغرض . اختياره مكانا مفتوحا للعب القار . يصح .
المادة ٣٥٢ ع . شروط تطبيقها . محل مفتوح للاعبين ولو انه مخصص
لفرض آكر كفى او مطعم او فندق . لا يجزى صاحبه فائدة من اللعب .
انطلاق المادة المذكورة . الاختصاص الذين يعاقبون بمقتضى هذه المادة .
كل من يشتركون فى إدارة المحل و يملكون على تسهيل اللعب للاعبين فيه
ولو لم يكن لهم دخل فى فتحه وتأسيسه (٣١١) ٤١٧

قوادون (ر . هتك العرض وإفساد الأخلاق) .

قوة الشيء المحكوم فيه (ر . أيضا اختصاص . دعوى مدنية) :

أمر جئائى . واقعة احتريتها النيابة بجنحة ضرب بسيط . تقديمها إلى القاضي
الجزئى . إصداره أمرا جئائيا بتفريم المتهم تحمين قرشا . إعلانه إلى العمدة
لنياب التهم . مضى ميداد الممارسة فيه . صيرورته نهائيا . وفاة المتهم عليه
بعد ذلك . إحضار المتهم إلى النيابة . إعلانه مخفيا بالأمر . معارضة فيه .
القبول فى الممارسة بدم اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى . إعادة
التحقق بترسيم المتهم إلى محكمة الجئائيات . طلع فى الحكم الصادر منها
بعد مجراز محاكمته لتأدية الأمر الجئائى . لا يقبل . معارضة فى الأمر
وحضوره الجلسة التى حددت لظورها يرتب عليه قانونا اعتبار الأمر كأن

- لم يكن (٤٤٩) ٥٨٧
حكم . الأحكام الصادرة بالعقوبة . شروط جبيتها . حكم بإدانة متهم فى واقعة .
لا حاجة له بالنسبة لمتهم آخر يحاكم من ذات الواقعة . وجوب تمكين كل
متهم من الدفاع عن نفسه قبل الحكم عليه (٥٤٥) ٦٨٢
حكم استثنائى بترتية للمتهمين جميعا . استئناف النيابة بالنسبة لأحدهم . إدانته
استثنائيا بناء على أسباب مؤقتة إليها . الحكم الاستثنائى لا تكون له قوة
الشيء المحكوم به بالنسبة إلى غير من لم يتألف ضدّهم (٥٩٣) ٧٢٨
حكم بانقضاء الحق فى إقامة الدعوى بسبب وفاة المتهم . لا يمنع من إعادة النظر
فيها إذا ظهر أن المتهم لا زال حيا . هو فى هذه الصورة لا يعتبر حكما حائرا
قوة الشيء المحكوم فيه . هو إعلان من جانب المحكمة بأنها لا تستطيع بسبب
وفاة المتهم إلا أن تحق بالدعوى الجنائية عند هذا الحد (٤٦١) ٦٠٥
حكم ببراءة المتهم فى جريمة مستمرة (إدارة محل عموى بدون رخصة) . استمرار
المتهم فى إدارة المحل على الرغم من إلغاء الرخصة . معاقبته على ذلك مهما
كان سبب الحكم السابق ببراءته . لا نطأ . الحكم السابق لا تكون له حجية . (٥٥٣) ٦٩٧

قوة الشيء المحكوم فيه (تابع) :

- حكم ابتدائي ببراءة منهم في دعوى مباشرة رفضت عليه لما وقع منه من قذف ورفض التعويض المطالب . استئناف المدعى دون النيابة . القضاء بالتعويض استئنافا تأسيسا على المادتين ١٥٠ و ١٥١ مدني . تعرض المحكمة في حكمها لإثبات واقعة القذف . لا اعتراض عليه ما دام أن الدعوى بين المدنية والجنائية رفعتا معا أمام المحكمة الجنائية . الحكم في الدعوى الجنائية .
- (٥٥٤) ٦٩٨ ... لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى المدنية
- حكم في مخالفة مقتضى إنذار احتيا . سند الإدانة . حكم بالإدانة في جريمة سرقة . الطعن فيه في صدد الطعن على الحكم الصادر في مخالفة مقتضى إنذار الاحتيا . لا يصح . هو يوصف كونه حكما صحيحا في المناسبة التي صدر فيها .
- (٥٠٢) ٦٤٤ ... يعتبر صحيحا في جميع المناسبات الأخرى التي تقتضي الرجوع إليه فيها ...
- حكم في دعوى مدنية بناء على ورقة . لا يقيد المحكمة الجنائية فيما يتعلق بهذه الورقة . لهذه المحكمة أن تستبعدا من الأدلة المروضة عليها متى اقتضت بأنها مزورة
- (٤٣٤) ٥٦٨ ... حكم من محكمة القضا بعدم قبول الطعن شكلا على اعتبار أنه لم تقدم له أسباب . ثبوت أن أسباب الطعن كانت مقدمة ولكن قصرت النيابة في إرسالها إلى قلم كتاب محكمة القضا . لا يصح بقاء هذا الحكم قائما ٢٧ (٣٥) و ٩٨ (١٣٩) و ٤١٦ (٥٤٩)
- حكم مدني . القاضي الجنائي غير مقيد بما يصدره القاضي المدني من أحكام . دفع بعدم قبول الدعوى العمومية لسبق صدور قرار من النيابة بحفظها . هو من قبيل التمسك بقوة الشيء المحكوم فيه . يجب لقبوله أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم فيها هي عين الواقعة التي سبق حفظها . استقلال كل من الواقعتين . لا يصح التمسك بهذا الدفع . مثال . متهم بالتحويل في معيشته على ما تكسبه زوجه من البطارة . سبق اتهامه بإدارة بيت للبطارة وحفظ هذه التهمة . لا يمنع من محاكمته ولو أن واقعة إجبار المتهم انحطاطا متعديا إلى مثله لا ارتكاب القضا . فيه مع زوجه مقابل أبر يمكن أن تكون أيضا محل اعتبار
- (٣٤٤) ٤٦٨ ... في جريمة إدارة المنزل للبطارة
- محاكمة المتهم من الفعل . الحكم له بالبراءة أو القضا . بادته . قبل سابق روى به المتهم إلى ذات الفرض الذي قصد إليه بالفعل الذي حوكم من أجله . إعادة محاكمته عن هذا الفعل السابق . لا تجوز ولو لم يكن قد ذكر صراحة في التهمة التي حوكم من أجلها . واقعة مقامة على ذات الأساس الذي أقيمت عليه الوقائع الأخرى التي حكم فيها ببراءة المتهم . دفع الدعوى على المتهم بتلك الواقعة بعد الحكم ببراءته . لا يصح . الدفع يسبق الفصل في الدعوى . وجوب تحقيقه وتبرئة المتهم عند ثبوت صحته
- (٩٩) ١٤٠ ...

رقم القاعدة

قوة الشيء المحكوم فيه (تابع) :

- محكمة . سبق محاكمة متهم أمام المحكمة العسكرية عن تهمة ذبح جمل خارج السلطنة في يوم ممنوع الذبح فيه . تقديمه إلى المحكمة الجنائية بتهمة بيعه لحومًا فاسدة أكل الجني عليه منافع . هذه واقعة مختلفة . لا وحدة بين الدعويين
- ٣٧٢ (٥١٢)
- محكمة جنائية . تصديها وهي تحقق دعوى إلى واقعة أخرى بحثتها وقالت كليتها فيها من جهة تعلقها بالدعوى المنظورة أمامها . ما تقوله من ذلك لا يترجم به المحكمة التي ترفع لها الدعوى عن تلك الواقعة
- ٥٤٧ (٦٨٧)
- محكمة مدنية . الطعن لديها بتروير سند الدين المرفوعة به الدعوى . رفضها سماع شهود لإثبات واقعة المدبوتية . دعوى عن سرقة هذا السند أمام المحكمة الجنائية . سماع هذه المحكمة للشهود عن واقعة المدبوتية . عدم الاعتراض على ذلك . الطعن في هذا الحكم بدعوى مخالفته للحكم المدني . لا يقبل . هذا الدفع ليس من النظام العام . الطعن في حكم المحكمة الجنائية بدعوى مخالفته لحكم المحكمة المدنية . لا يقبل . الدعويان مختلفان
- ٨٢ (١١٦)

(ك)

كحول :

- التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الإنتاج . ليست تضمينات مدنية لحسب . لها أيضا خصائص العقوبات . الحكم بها دون تدخل مصلحة الإنتاج في الدعوى . لا خيار على ذلك
- ١٢٨ (١٨٧)
- التعويضات والرسوم المشار إليها في الرسوم بقانون انخاس برسم الإنتاج على الكحول . لا يصح الحكم بها عند وقوع مخالفة لأحكام المادة ٨ من هذا المرسوم
- ٤٥ (٦٥)
- الخطر المنصوص عليه في المادة الثالثة من المرسوم المذكور . خاص بالكحول المخزول . كحول عادي . لا عقاب
- ٤٣٠ (٥٦٦)
- زنايل بلح . الحكم بمصادرتها باعتبارها مواد أولية للكحول . لا تثريب على المحكمة فيه
- ١٢٨ (١٨٧)
- سوائل كحولية . صنمها خفية . العقاب على ذلك . قصد التقطير . لا يشترط كفالة (و . محكمة النقض والإبرام . « تقرير الطعن ») .
- ٢١١ (٢٨١)

رقم القضاة

(م)

مبان (ر . أ أيضا حكم « تسييه ») :

- تعديل في بناء منزل دون الحصول على رخصة بذلك . لا مخالفة في هذا للواد
٣ و ٤ و ٥ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ . فيه مخالفة للمادة
الأولى منه . عقاب هذه المخالفة . الفقرة فقط (٢٦٤) ٢٤٠
- تقديم منسب بتهمة إجراء تمديدات في مبان منزله دون ترخيص مخالفا بذلك
المواد ١ و ٢ و ١٨ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ . الحكم عليه
بتصحيح أو عدم الأعمال المخالفة لنص المادة ٨ من هذا القانون دون
بيان وجه مخالفة هذه المادة . قصور (٧٠٠) ٥٥٦
- خلل في البناء يخشى أن يؤدي إلى سقوطه بقاة . إعلان صاحب البناء بوجود
هذا الخلل . إهماله في صيانته حتى سقط على من فيه . لا يتنبأ مسؤوليته كون
الخلل واجعا إلى عيب في السفل غير الملوكة له (٦٥٠) ٥٠٧
- القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ . عدم إصدار اللوائح والقرارات التنفيذية
المنصوص عليها فيه . لا يستوجب تعطيل أحكامه . بناء لم تراعى فيه شروط
هذا القانون . حصوله على قطعة أرض مجاورة للزل القديم . مجرد إضافة
هذه المبان لذلك المنزل . لا يخرجها عن الخضوع لأحكام ذلك القانون ... (٤٧٥) ٦١٧
- القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ . المادة ٢٣ منه تشير إلى المبان الجاري إنشاؤها
قبل تاريخ العمل بهذا القانون . بناء تم قبل العمل به . استحداث بناء فيه
بعد ذلك . تطبيق أحكام هذا القانون عليه (٦٦٨) ٥٣١
- القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ . المادة ٧ . القرض منها . عمل قاطوع مستعرض
بين أرضية الدور وسقفه على مسافة تقل عن الحد المقتر لا ارتفاع البناء .
مخالف للقانون (٧٧٥) ٦٢٤
- منزل قائم على جانبي الطريق . غرف السطوح المقامة عليه . جريان القانون
رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ عليها ولو كانت غير واثقة على الطريق (٦١٨) ٤٧٦

مقتصدون ومشتبه فيهم :

- إنذار الاشتباه . مخالفة مقتضاه . إنذار بسبب الاعتداء على النفس . اعتداء
المنذر على المال . مخالفة للإنذار (٥٦٤) ٤٣٨
- المرور إلى الاشتباه . متى تطبق هذه الجريمة ؟ إنذار المتهم مشيها . ارتكابه
بعد ذلك مرة حكم عليه فيها من المحكمة العسكرية . بتحقيق الجريمة (٥٦٤) ٥٠٢ (٦٤٤)

رقم القاعده

متشردون ومشتبه فيهم (تابع) :

المراقبة العامة . يكفى الحكم بها تقديم بلاغ جدى متد المشتبه فيه عن ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون . القول بعدم جواز طلب المراقبة بدعوى مستقلة بعد الفصل بالبراءة في الدعوى التي اقيمت بناء على هذا البلاغ . لا مستدله . الحكم بوضع المشبوه تحت المراقبة . التي عليه بأنه اخطأ بمقولة إن الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ تستلزم أن تكون النيابة قد تولت أكثر من مرة إقامة الدعوى التي يحكم فيها بالبراءة . لا يصح (٥٠٣) (٦٤٥)

المراقبة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ . عقوبة أصلية عن جريمة فائمة بذاتها هي مخالفة مقتضى إنذار الاشباه . ليست عقوبة تكيلية . حكم صادر من محكمة عسكرية في جريمة سرقة متد مشبوه . يكفى لتوقيع عقوبة المراقبة . القول بأن مدة المراقبة لا يجوز أن تزيد على مدة عقوبة الجريمة التي وقعت من المشبوه . لا أساس له من القانون (٤٨٠) (٦٢٢)

مجموع أحداث (ر . أيضا سن) :

سن المتهم . البيان المذكور عنها بمحضر الجلسة . مفاده أن السن وقت وقوع الجريمة لم تكن بلغت ١٧ سنة . عدم تضمن الحكم بأنها آخر من سه . المستخرج الرسمى المتقدم في الطعن يدل على أن سه وقت الحادثة لم تكن بلغت سبع عشرة سنة . وجوب تعديل عقوبة الأشغال الشاقة المحكوم بها على المتهم (٤٩٩) (٦٤٣)

سن المتهم . تجهيلها في الحكم بحيث لا تستطيع محكمة النقض القيام بوظيفتها فيما يخص بمراقبة توقيع العقوبة على ما هو وارد بالمادة ٦٦ ع . يعيب الحكم (٥٠٠) (٦٤٣)

محاكمة (ر . أيضا إجراءات . تصد . دفاع . قاض . قوة الشيء المحكوم فيه) :

أسماء . التحقيق الشفاهي الذي تجريه المحكمة بنفسها . التحقيقات السابقة على المحاكمة من عناصر الدعوى التي للمحكمة تقديرها . فقدان ملف التحقيق الابتدائي . الرجوع إلى صورته . جائز (٣٠٣) (٤٠٢)

دعوى عمومية في مواد الجنب والمخالفات . جواز رفضها من غير تحقيق سابق . تحرير محضر على أن الواقعة مخالفة . لا يبطل إجراءات المحاكمة على أساس أن الواقعة بجنحة (٤٣٥) (٥٦٩)

رقم القاعدة

محكمة النقض والإبرام (تابع) :

التقرير بالظن وتقديم الأسباب وميعاد الظن :

- التقرير بالظن . فلم تخاب المحكمة الذي يحصل فيه . هو قلم كتاب المحكمة
التي أصدرت الحكم المظنون فيه ٤٦٢ (٦٠٧) و ٤٧٧ (٦١٩)
- التقرير بالظن وتقديم أسبابه بعد الميعاد . منقوهرى . حصول التقرير وتقديم
الأسباب بعد زوال العذر مباشرة . قبول الظن شكلا ٥١٣ (٦٥٤)
- التقرير بالظن . مجتد في الجيش . إرساله برقية من مكان وجوده (مرسى
مطروح) إلى رئيس النيابة بأنه يظن في الحكم الصادر عليه . عدم مبادرته
فور مجيئه إلى القاهرة بالتقرير بالظن لا بالسجن ولا بقلم الكتاب .
لا يعتبر أنه قرر بالظن ٤٧٧ (٦١٩)
- التقرير بالظن . مسجون . تقديم محاميه أسباب الظن وإخطاره بأمر
السجن بأن يكلف المسجون بعمل تقرير الظن . إهمال هذا الطلب .
لا يحدى في الاحتراز من عدم تقرير المسجون بالظن . الظن من شأن
الحكوم عليه وحده ٤١٨ (٥٥١)
- التقرير بالظن . محكوم عليه . تقديمه أسباب الظن في الميعاد . عدم تقريره
بالظن . اعتذاره من ذلك بأنه كان مريضا وتقل رغبته في التقرير بالظن
إلى أمور السجن مضطرب مسجل يعلم الوصول . هذا العذر لا يجدي . كان
يصح التمسك بذلك لتبرير تجاوز الميعاد لو أنه على إرشافاته وتبينه أن رغبته
لم تمتد قد يادر إلى التقرير بالظن ٣٩٠ (٥٢٦)
- التقرير بالظن . تجاوز الأجل المعين لذلك . ادعاء الطاعن أنه بسبب وجوده
بالسجن لم يتيسر له الاطلاع على الحكم . لا يشفع له مادام الاطلاع ممكنا
عن طريق محام أو عن طريق طلب صورة الحكم الخ وهو لم يدع أن مانعا
قهريا حال بينه وبين الاطلاع ٤٩٥ (٦٤١)
- التقرير بالظن . يجب تقبول الطعن . أن يكتب به تقرير في قلم الكتاب
أوفي السجن إن كان رافعه معطلا . التعلل بخلافه ذلك بأن إدارة السجن
والنيابة العامة لم تمكنا طالب الظن من عمل التقرير . محله أن يكون الظن
جائزا في ذاته فيكون على محكمة النقض أن تقبل الظن شكلا ٦٠٦ (٧٣٨)
- التوكيل في الظن . الظن بالنقض حق شخصي للحكوم عليه . التقرير به نيابة
عنه . يجب أن يكون بمقتضى توكيل صريح في ذلك ... ٢٥٤ (٣٣١) و ٢٨٤ (٣٧٣)
- التوكيل في الظن . كون المحامي موكلا من التهم في المدافعة والمرافعة . لا يكفي .
النص بصفة عامة في التوكيل على أن يكون للتوكيل إجراء كل ما يجوز التوكيل
فيه قانونا . لا يكفي ٢٨٤ (٣٧٣)

محكمة النقض والإبرام (تابع) :

التقرير بالظن وتقديم الأسباب وميعاد الظن (تابع) :

- أسباب الظن . تقديمها . ميعاده . الحصول على مهلة . مناهة . شهادة دالة على أن الحكم ومخضر الجلسة وردا إلى قلم الكتاب في اليوم الذي صدرت فيه الشهادة . يجب على الطاعن أن يطلع على الحكم ويقدم ما يرى تقديمه من الأسباب قبل مضي ميعاد الظن محسوبا من يوم صدور الحكم . عدم ختم الحكم في الميعاد القانوني . لم يفتقر عليه أية فرصة أو مصلحة ٤٦ (١٦) ٤١٤ (٥٤٧)
- أسباب الظن . تقديمها بعد مضي عشرة أيام كاملة على يوم الاطلاع على الحكم . لا تقبل ٣٨ (٥٤) ١٢٢ (١٧٦)
- أسباب الظن . تقديمها إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المظنون فيه حتى في حالة منح مهلة . امتناع هذا القلم عن قبولها . إرسالها في ذات اليوم بالبريد إلى محكمة النقض . وصولها بعد الميعاد . قبول الظن شكلا ٥٨٧ (٧٢٥)
- أسباب الظن . ورودها إلى النيابة بطريق البريد فضلا عن التوقيع وغير ممكن معرفة من صدرت منه . اعتبار أن الظن لم تقدم له أسباب ٥٠٩ (١٥١)
- أسباب الظن . وجه الظن . لا تجوز الإحالة فيه إلى ظن آخر مقدم من متهم حوكم من قبل ولو عن ذات الدعوى ٣٨٦ (٥٢٤)
- أسباب الظن . مانع قهري من تقديم أسباب الظن في الميعاد . وجوب تقديمها على إثر زوال المانع ٤١١ (٥٤٣)
- أسباب الظن . اعتذار الطاعن بأنه لم يكن يعلم بصدور الحكم في يوم صدوره . يجب عليه تقديم الأسباب في الميعاد محسوبا من اليوم الذي ثبت فيه عليه بصدوره ٣٨٣ (٥٢٢)
- ختم الحكم . عدم ختم الحكم في الميعاد (ثانية أيام) . أثره . العشرة الأيام المصطلة لتقديم أسباب الظن . لا تبدأ إلا من يوم العلم رسميا بختم الحكم ٣٨ (٥٤) ١٢٣ (١٧٦)
- ختم الحكم . وجوب تقديم الأسباب حتى في حالة عدم ختم الحكم في الميعاد القانوني . قصر أسباب الظن في هذه الحالة على أن الحكم لم يختم في الميعاد . إعمال هذا الإجراء . لا يقبل الظن شكلا ٢٩٩ (٣٩٤)
- ختم الحكم . شهادة من قلم الكتاب بأن الحكم لم يختم . صدورها قبل فوات الثانية أيام . الاعتدال عليها في تقديم أسباب الظن بعد مضي الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم . لا يصح ١٧٩ (٢٤٦)
- كفالة . تمتد الطاعتين في حكم . الاتحاد مصلحتهم في الظن عليه . إيداع كفالة واحدة ١٥٠ (٢١٨)

رقم القاعدة

محكمة التفض والإبرام (تابع) :

التقرير بالظن وتقديم الأسباب وميعاد الظن (تابع) :

- مهلة - إعطاء الطاعن مهلة لتقديم ما لديه من الأسباب - عدم عليه بذلك إلا بعد
انقضاء المهلة - عليه مهلة أخرى - لا يقبل - يجب عليه أن يسأدر إلى
تقديم الأسباب في مقرر مهلة المهلة محصورة من وقت عليه ... (١٢٩) (١٩١)
مهلة - إعطاء الطاعن مهلة - عليه في جلسة المرافعة تقض الحكم لعدم التوقيع
عليه في مدة الثلاثين يوما - عدم تحسكه بهذا السبب في التقرير الذي قدمه
بعد إعطائه المهلة - لا يقبل - سبب جديد ... (١٢٢) (١٧٦)

أحكام جائز الظن فيها :

- الأحكام الجائز الظن فيها - الأحكام النهائية المثبتة لمقصومة - الحالة المستثناة -
الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية -
جواز الظن فيها ... (١٥٠) (٢١٨) و (٢٤٠) (٣١٧) و (٣٨٤) (٥٢٢)
محكمة استئنافية - استئناف مرفوع من المتهم وعده - حكمها بعدم الاختصاص
ينظر الدعوى لتكون الواقعة جنائية - الظن فيه جائز ... (٦٠٤) (٧٣٧)

أحكام غير جائز الظن فيها :

- أوامر الإحالة : الظلم فيها - لا يرفع إلى محكمة التفض - وجوب عرضه على
محكمة الموضوع - الظن يكون في حكم المحكمة لا في أمر الإحالة - مثال -
متهم قدم بتهمة السرور في القتل - دفعه بأن التهمة ليست إلا ضربا - معاقبه
على هذا الأساس - تطلبه من الخطأ في وصف التهمة إلى محكمة التفض -
لا يقبل ... (٢٤٠) (٣١٧)
حكم باستبعاد القضية من الرول - لا يجوز الظن فيه ... (٥٨٦) (٧٢٤)
» يرفض دفع فرعي ويجوز نظر الدعوى - لا يجوز الظن فيه استقلا ... (٣٨٤) (٥٢٢)
» بصحة فتيت المتهم وتحديد جلسة لمرافعة في الموضوع - لا يجوز الظن فيه ٤ (٤)
» يسقط الدعوى - حكم بإلغائه وباعتبار الدعوى قائمة - عدم تعرضه للفصل
في الموضوع - لا يجوز الظن فيه ... (١٠١) (١٤٨)
» من محكمة عسكرية - الظن فيه ولو من جهة الاختصاص - لا يجوز
» بفرامة على متهم من أجل جريمة من الجرائم المعاقب عليها بالقانون الخاص
بتظيم صناعة وتجارة الصابون - حكم في مخالفة - لا يجوز الظن فيه ... (١٤٤) (٢٠٧)
» غيابي استثنائي - وصفه خطأ بأنه حضوري - لا يجوز الظن فيه ... (٢٧٧) (٣٦٣)
» - عدم انقضاء ميعاد المرافعة فيه - لا يجوز الظن فيه ولو من النيابة
العمومية ... (٨٧) (١١٩)

محكمة النقض والإبرام (تابع) :

أحكام غير جائز الطعن فيها (تابع) :

حكم في مخالفة . النص على عدم جواز الطعن في أحكام المخالفات . مورده .
الطعن الموجه إلى المخالفة وحدها . مخالفة مرتبطة بجريمة . الطعن في الحكم

الصادر فيها هي والجنة معا . جوازه (٥٤١) ٤٠٧

حالات الطعن (ر . أيضا إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء) :

الطعن ببطالان الإجراءات :

بطالان إجراءات التحقيق التي قام به البوليس . لا يصح أن يكون سببا للطعن
على الحكم . السيرة في الأحكام هي بإجراءات المحكمة وبالتحقيقات

التي تحصل بالجلسة (٦٧٨) ٥٣٧

تقرير التخصيص . ذكر أنه تلى في الجلسة بالحكم . خلو محضر الجلسة مما يدل
على أنه لم يسل . لا تقبل المبادلة في ذلك أمام محكمة النقض (٦٧) ٤٧

جلسة . جعلها مرية مراعاة "الأمن العام" . تجوز من المحكمة في التعبير
لا يقتضي نقض الحكم (٤١) ٣٠

حكم . ختمه . حكم لم يتم في مدة الثلاثين يوما من تاريخ صدره . نقضه . سبيل
ذلك . إثبات أنه لم يتم في ظرف الثمانية الأيام بشهادة من قلم الكتاب تقدم
في بحر الثمانية عشر يوما . إثبات أنه لم يتم التوقيع عليه في مدة الثلاثين يوما

بشهادة من قلم الكتاب ٨١ (١١٣) و١٤٣ (٢٠٦) و١٧٤ (٢٤٢) و٣٩٤ (٥٣١) و٤٧٣ (٦١٥)

حكم . ختمه . ثبوت أنه حصل التوقيع عليه في مدى ثلاثين يوما . مصادقة
عدم وجوده حين ذهب الباطن إلى قلم الكتاب للاطلاع عليه بسبب أنه كان

أرسل إلى محكمة النقض . طلب نقضه قياسا على حالة الحكم الذي لم يتم
في مدة الثلاثين يوما . لا وجه لذلك (٥٤٣) ٤١٠

حكم . ختمه . شهادة محررة في اليوم الثلاثين بأن الحكم لم يتم لغاية تحريرها .
لا تكفي لتقضي الحكم . يجب أن تكون الشهادة دالة على أن مدة الثلاثين

يوما قد انقضت وحصل تجاوزها في كتابة الحكم . كون الحكم مؤثرا عليه
بوروده في اليوم التالي لليوم الثلاثين . لا تأثير له (٦١٥) ٤٧٣

حكم . ختمه . الادعاء بأن إيداع الحكم بعد التوقيع عليه إنما كان بعد انتهاء
الوظفين من عملهم في اليوم الثلاثين . لا تأثير له . هذا القول يكون له

تأثير في صورة ما إذا كان الإجراء المطلوب عمله في قلم الكتاب لم يتم (٧٣٠) ٥٩٥

رقم القاعدة

محكمة النقص والإبرام (تابع) :

حالات الطعن (تابع) :

الطعن ببطالان الإجراءات (تابع) :

- حكم . ختمه . إيداع الحكم محتوما قلم الكتاب قبيل انقضاء ثلاثين يوما من
التعلق به . طلب إبطاله بمقولة إنه كان يجب أن يتم ختمه وإيداعه قبل
إقفال دور الانقضاء النسأل عملا بالمادة ٥١ تشكيل . لا يصح . المثارع
حين أورد ما جاء بالمادة المذكورة مع ما أورده من وجوب التوقيع على
الحكم في ظرف ثمانية أيام من التعلق به لم يقصد أن يرتب على مخالفة ذلك
أى بطلان . حساب مدة الثلاثين يوما بالنسبة إلى الحكم الصادر بالإعدام .
لا يصح أن تكون من تاريخ قرار المحكمة بأحالة الأوراق إلى القنى ... ٥٩١ (٧٢٧)
- حكم . ختمه . عدم ختم الحكم في الميعاد القانونى . أثره ... ٣٨ (٥٤) ١٢٢ (١٧٦)
- حكم . ختمه . عدم ختم الحكم في الميعاد القانونى . وجوب تقديم سبب الطعن
ولو اقتصر هذا السبب على أن الحكم لم يتم في الميعاد . إعمال هذا
الإجراء . عدم قبول الطعن شكلا ... ٢٩٩ (٣٩٤)
- حكم . ختمه . شهادة مفادها أن الحكم كان قد تم وضعه وتوقيعه قبل طلبها .
لا يبدى لها في التمسك بطلب إبطال الحكم لعدم ختمه في مدة الثلاثين يوما .
خطأ في الإجراءات . التمسك به أمام محكمة الدرجة الأولى . السكوت عنه أمام
المحكمة الاستئنافية . طلب نقض الحكم بناء على هذا الخطأ . لا يصح ... ٣٥ (٥٠)
- خطأ مادي في تاريخ الواقعة . لإصلاحه . الواقعة الجنائية التي أبدى المتهم دفاعه
فيها لم يتناولها التعديل . الطعن في الحكم لهذا السبب . لا يصح ... ٥٠ (٧١)
- خطأ في ذكر اسم وكيل النيابة الذي حضر المحاكمة في الحكم . عدم ادعاء المتهم
أن النيابة لم تكن ممثلة في الدعوى . هذا الخطأ لا تأثير له في الحكم ... ١١٨ (١٧٠)
- خطأ في ذكر المكان الذي كان به أحد الشهود وقت الواقعة . لا يعم ما دام لم
يؤثر جوهر الشهادة ولا على الحكم ... ٦٢٩ (٧٨٢)
- خطأ متعلق بالتعقيد من الوجهة الفنية . لا يؤثر في صحة المحاكمة ... ٥٧٠ (٧٠٨)
- الطعن بالخطأ في تطبيق القانون :
- حكم بإرسال المتهم إلى الإصلاحية . وجود مستند رسمي يقطع بأن سبب الاتهام
أقل من خمس عشرة سنة كاملة . طلب نقض الحكم لهذا السبب . جائز .
حكم معلون فيه . تطابقه مع الحكم السابق صدوره في الدعوى ذاتى قضى
بتنقذه . لا يصح الاستدلال بهذا على أن هذا الحكم صدر ارتكابه قضا .
الهيئة التي تقض حكمها ... ٤٣٨ (٥٧٣)

محكمة التقض والإبرام (تابع) :

حالات الطعن (تابع) :

الطعن بالخطأ في تطبيق القانون (تابع) :

- خطأ في الأسباب . توقيع العقوبة على أساس استثناء ظرفي مسبق الإصرار
والتردد . ذكر الحكم في نهايته أن الجريمة وقعت بناء على سبق إصرار
وتردد . مهول لا يبطل الحكم (٢٢) ٢١
- خطأ في الأسباب . تحدث المحكمة في حكمها عن سبق الحكم على المتهم في جريمة
مماثلة . عدم إبرائها أحكام المرد عليه . لا يملن في حكمها أن يكون هذا
المتهم قد سبق ردة اعتباره إليه (٧٣٧) ٢٠٥
- الشريعة الإسلامية وسائر قوانين الأحوال الشخصية . من القوانين الواجب
حل المحاكم الأهلية تطبيقها فيها يمرض لها من مسائل الأحوال الشخصية
التي لا ترى هي مرسيا لانتظار الفصل فيها من جهة الأحوال الشخصية .
منصوص المحاكم في ذلك لرقابة محكمة التقض (٤٠٥) ٣٠٦
- عقوبة . خطأ الحكم في تقدير العقوبة من الوجهة القانونية . متى تنفى
المصلحة من الطعن فيه لهذا السبب ؟ (٢٢) ٢٢
- عقوبة . الخطأ في وصف الواقعة قانونا . متى لا يكون له تأثير على الحكم من
جهة تقديره العقوبة ؟ (٦١) ٢١
- قانون إصابات العمل . تعلق بعض أحكامه بالنظام العام والقول بمجواز التمسك
بها لأول مرة أمام محكمة التقض . محله أن تكون الواقعة كما أثبتها الحكم
تبريد إعمال النص التمسك بوجوب إعماله (٧٣٤) ٥٩٩
- مدع بالحق المبدي . طعنه في الحكم بأمر متعلقة بالدعوى العمومية ولا تؤثر
في حقوقه المدنية . لا يصح (٧١٢) ٥٧٧
- معارضة . حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . الطعن فيه يشمل الحكم النهائي .
فقدان الحكم النهائي . بناء حكم اعتبار المعارضة كأنها لم تكن على مجرد القول
بأن المتهم لم يحضر مع إعلانه الجلسة . هذا الحكم يعتبر كأنه خال من الأسباب
الطعن بالقصور :

- الطعن على الحكم بالقصور . حصة الحكم من النواحي التي طعن بها فيه . خطؤه
في توقيع العقوبة بعدم إرادته أسبابا تبررها مع مخالفتها لنص القانون .
الطعن يشع خطأ الحكم من هذه الناحية . نقضه (٢٤١) ١٧٢
- طعون متعلقة بالموضوع :
- تدوير . الادعاء بأن التغير المدعى حصوله واضح لا يخفى على أحد . وجوب
التمسك به أمام محكمة الموضوع (٧١٧) ٥٨٠

رقم المساعدة

محكمة التقض والإبرام (تابع) :

حالات الطعن (تابع) :

طعون متعلقة بالموضوع (تابع) :

- ٣٧٤ (٥١٤) هجر . دفع المتهم بأنه لم يكن يعلم باليوم المحدد لبيع المجهوز . موضوع ...
- دفاع شرعى . الدفع به موضوعى . الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على قيام حالة الدفاع الشرعى . تدخل محكمة التقض فى هذه الصبورة للإغراف على التكيف القانونى للتعلم كما هو ثابت بالحكم . عدم تمسك المتهم بقيام حالة الدفاع الشرعى . طعن به على الحكم بأنه لم يتمرض للكلام عن هذه الحالة
- أولم يثبت واقعة من الوقائع المتصلة بها . لا يصح (٤٠٤) ٣٠٥
- مرض . الاحتذار به من عدم حضور جلسة المعارضة . موضوعى ... (٤٠٩) ٣٠٧
- وصف التهمة . عدم اعتراض المتهم أمام المحكمة الاستئنافية على وصف التهمة الذى أدين على أساسه أمام محكمة الدرجة الأولى . إثارة ذلك أمام محكمة التقض . لا تجوز (٨٧) ٦٣

المصلحة من الطعن :

- واقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة الإلتلاف وتتوافر فيها عناصر جريمة السرقة . العقوبة الموقعة تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لكل من الجريمين . الطعن فى الحكم لاختباره الواقعة سرقة لا إتلاقا . لا وجه له (١٩١) ١٣٠

مناط الطعن :

- مناط الطعن . ما اتصل بالحكم المعلن فيه من الأخطاء . حكم ابتدائى باطل لعدم وضع أسباب له أو للتأثير فى وضع أسبابه . ذلك لا تأثير له فى الحكم الاستئنافى ما دام سليما فى ذاته (٦٧٨) ٥٣٧
- مناط الطعن . توجيه الطعن إلى الحكم الابتدائى وحده : إيراد الحكم الاستئنافى واقعة الدعوى وأداة الإدانة دون الإحالة إلى شئ مما جاء فى الحكم الابتدائى . عدم قبول الطعن (١٧٠) ١٢٠

سلطة محكمة التقض :

- اختصاصها بالفصل فى الموضوع عند تقض الحكم لثانى مرة . أساسه ما يقع بالفعل بنقض النظر عن التوجيه من ذلك بالحكم . عدم بيان محكمة الموضوع فى حكمها أن فصلها فى الدعوى إنما كان مجددا بعد تقض الحكم السابق صدوره فيها . لا تأثير له (٥٧٣) ٤٣٨
- تبرة المتهمين من محكمة الموضوع على أساس ما ارتأته خطأ من أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون . لمحكمة التقض أن تفصل فى موضوع الدعوى إلا إذا كانت محكمة الموضوع لم تحصى الأدلة بالنسبة إلى كل متهم ... (٦٤٢) ٤٩٨

رقم القاعدة

محكمة التقض (تابع) :

سلطة محكمة التقض (تابع) :

- حكم باعتبار الممارسة كأنها لم تكن . الطعن فيه . تمسك الطاعن بأن تخلفه لم يكن
إلا لسبب المرض . تقديمه لأول مرة مع أسباب الطعن شهادة لإثبات هذا
المرض . لمحكمة التقض تقدير هذه الشهادة (٣٠١) ٢٣٦
طعن قدم إلى محكمة التقض باعتبار أنه لم تقدم له أسباب . الحكم بصدق قوله
شكلا . ثبت أن أسباب هذا الطعن كانت مقدمة ولكن قصرت النيابة
في إرسالها إلى قلم كتاب محكمة التقض . لا يصح بقاء حكم محكمة التقض
قائما بل يتعين الرجوع عنه (١٣٩) ٩٨ و (٣٥) ٢٧
متم باخفاء شيء مسروق . نفي المحكمة وقوع السرقة عن أخيه المتهم بها على اعتبار
أن قفله الشيء إلى داره كان عملا بريئا . ما في الأخ على الإخفاء . لا تصح .
كان يمكن لمحكمة التقض تطبيق مادة السرقة على المتهم بالإخفاء . لو لا أن
محكمة الموضوع في حكمها لم تصرح بتعديل التهمة ولم تصح عن موقف المتهم
(٥٦٣) ٤٢٥

آثار التقض :

- حكم . عدم بياضه مادة القانون التي عاقب التمييز بموجبها . نقضه . منهم آخر
طعن في الحكم ولم يقدم أسبابا لطلعه أو قدم أسبابا ولم يذكر هذا الطعن .
(٦٦٧) ٥٢٩
وجوب استيفائه
حكم في جريمة اختلاس محجوز . قصوره في بيان الواقعة التي أدان الحارس فيها
(٥٢٥) ٣٨٧
يستوجب نقضه بالنسبة للشرىك أيضا
الطعن بطريق التقض كالمطعن بطريق الممارسة والاستئناف لا يصح أن يتقلب
(٢٦١) ١٩٣
وإلا على الطاعن . مثال . منهم حدث
المبدأ القاضي بأن المحكوم عليه لا يصح أن يضار بظلمه . الأخذ به فيما يتعلق
بالمطعن بطريق التقض . لا يصح إلا من جهة مقدار العقوبة . لا يتناول
الوقائع من جهة تقديرها وإعطائها الوصف القانوني الصحيح . (٤٧٧) ٣٤٧ و (٧٧٥)
متمان في سرقة . نقض الحكم بالنسبة لأحدهما . يستفيد منه الآخر ولو لم يكن
قدم أسبابا لطلعه . منهم ثالث بالشروع في رشوة ضابط البوليس لإخلاء
سبيل ذينك المتهمين . استيفاءه هو أيضا من نقض الحكم لارتباط جرميته
(٦٤٠) ٤٩٣
بالسرقة
متم بالاشتراك في اتفاق جنائي . توقيع عقوبة الأشغال الشاقة عليه . طلمه
في الحكم لقصوره . عدم صحة طلمه من هذه الناحية . طلمه يتسع لطلعا
الحكم في توقيع العقوبة . بقوله . استيفاءه الشركاء الآخرون الذين لم يقدموا
(٢٤١) ١٧٣
أسبابا لطلعهم لمعوم السبب الذي من أجله قبل الطعن

رقم القاعده

محكمة النقض والإبرام (تابع) :
آثار النقض (تابع) :

نقض الحكم بالنسبة إلى أحد الطاعنين . طاعن آخر لم يقدم أسبابا لطعته . متى (١٤٣) ٢٠٦
يستفيد من نقض الحكم ؟ و ٣٨٧ (٥٢٥) و ٣٨٩ (٥٢٥) و ٤٠٤ (٥٣٧) و ٥٨٥ (٧٢٢)
متهمان في تهمة واحدة . تبرئة أحدهما وإدانة الآخر . خطأ المحكمة في اعتبارها
من برأته غير مسئول أصلا . يستوجب نقض الحكم بالنسبة إلى المتهم

الذى أدين (٦٣٠) ٤٧٩
نقض الحكم لليب جوهرى فيه . أثره . إعادة الدعوى العمومية إلى ما كانت
عليه قبل هذا الحكم . الهيئة الجديدة تنظر الدعوى بكامل حريتها في تقدير
وقائضها . محاكمة منهم عن تهمة شروع في قتل عمد مع سبق الإصرار . استبعاد
المحكمة في حكمها ظرف سبق الإصرار . طعنه في الحكم . نقضه . إعادة
المحاكمة تكون على أساس أمر الإحالة لا على أساس هذا الأمر معذلا على

وقى ما قضى به الحكم المنقوض (٤٧٧) ٣٤٧
نقض الحكم . لا يقيد بمحكمة الإعادة بشئ . مخالفتها لقضاء محكمة النقض .
لا يصح انحاءه وجهها للعلن إلا إذا كان محل المخالفة يصلح في ذاته لذلك .
لا يترتب على نقض الحكم نقض الشهادات التى أبدت في المحاكمة الأولى . (٧٥٧) ٦١٢

مدافع (ر . دفاع) .

مرافعة :

فتح باب المرافعة . حضوره لسلطان المحكمة وتقديرها (٢١٧) ١٤٩
مرافعة البوليس (ر . مقشردون ومشتبه فيهم) .
مسئولية جنائية (ر . أيضا تعسّد المتهمين . تعويض . ضرب
وجح . فاعل أصلى . قتل) :

الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية بمقتضى المادة ٢٤٤ ع - الخطأ المستوجب
للمسئولية المدنية بمقتضى المادة ١٥١ مدق . لا يختلفان حصرا . الخطأ
مهما كان بسيرا . كفايته لتحقيق كل من المسئولين . تبرئة المتهم في الدعوى
الجنائية لعدم ثبوت الخطأ المرفوعة به الدعوى عليه . تستلزم حتما رفض
الدعوى المدنية المؤسسة على هذا الخطأ المدعى . أسباب البراءة تنفى عن
إيراد أسباب خاصة بالدعوى المدنية (١٣٣) ١٣٣
الخطأ المستوجب للمسئولية مدنيا أو جنائيا . تقديره موزوعى . سيارة .
السير بها ممرقة فرق شريط الترام . وقوع حادث . المسألة عنه . المناقشة
في ذلك . لا تهبل لدى محكمة النقض (٢٤٣) ١٧٥

مسئولية جنائية (تابع) :

- سيارة . التزام سائقها في سيرة الطريق الطبيعى . اندفاع المجرى عليه حائرا الشايع .
 لاصابه . فنى المسئولية عن السائق . لا يثريب فيه على المحكمة ... ٦١٠ (٧٤٨)
 سيارة . السرعة التى تحدثت عنها لائحة السيارات . مراعاة مقتضى الحال من
 حيث السرعة واجبة ... ١٧٦ (١٨٦) و ٣٤١ (٤٦٥)
 سيارة أوتو ويس . ترك بعض الركاب واقفين على سبلها . إصابة أحدهم
 بسبب ذلك . مسئولية الكسارى . دفعها بعدم استجابة البوليس الى طلبه
 المساعدة في ازال الركاب الزائدين . لا يجهدى ... ١٩٤ (٢٦٤)
 عقد تكاح . التقرير لى الماذون بعدم وجود مانع شرعى من الزواج . جهل
 المتهم وجود مانع . لا يعتبر جهلا بقانون العقوبات . هو خليط من الجهل
 بالواقع والجهل بحكم من أحكام الأحوال الشخصية . يجب اعتباره في مجلته
 جهلا بالواقع . متى يقبل من المتهم الاعتذار به ؟ ... ١٨١ (٢٤٧)
 مسئولية مدنية (ر . أيضا دعوى . دعوى مدنية . قتل خطأ .

مسئولية جنائية) :

- متبرع . ملاقة المتبرع بالتابع . قوامها . مسئولية المتبرع عن عمل التابع .
 مناظها . مستير سيارة . اختياره سائقا لقيادتها . تسبب السائق في قتل
 إنسان . مسئولية المستير مدنيا . تحقق ولو كان السائق تايضا في ذات
 الوقت لآثرا كان الحادث قد وقع في أثناء ذهابه من تلقاء نفسه بالسيارة
 لشحن البطارية . صاحب السيارة . لا مسئولية عليه ... ١٠٧ (١٥٥)
 مخدوم . لا يلزم حضور المخدوم أو تمثيله في الدعوى التى تقام على المخدوم .
 التنازل عن مخاصمة رتبة المخدوم . لا يحول دون مساءلة المخدوم ... ٢٦٥ (٣٤٠)
 مخدوم . وقوع خطأ من أحد خدمه . مسئولية المخدوم عنه ولو تمسك تعيين .
 المخطئ منهم . بمرتبة أحدهم . لا تمنع من مساءلة المخدوم ... ٢٦٥ (٣٤٠)
 غنى الشيء المسرورق . مسئولية مع السارق بطريق التضامن عن تمويض الضرر
 النشائى عن السرقة ... ١٦ (١٩)
 مساءلة الشخص عن تمويض الضرر الناشئ للغير عن إهمال من هم تحت رعايته
 أو من عدم ملاحظته إياهم . قوامها . سن من وقع منه الفعل الضار .
 المناط في اعتبارها . السن المخذة في القانون للولاية على المال لا اعتبار
 لها في هذا المقام . دعوى تمويض على والد المتهم . رفضها على أساس
 أن سن المتهم قد تجاوزت حد الولاية على النفس . في محله ... ٥٩ (٧٨)

رقم الساعة

مسئولية مدنية (تابع) :

- مساهمة المضرور بخطئه فى الضرر الذى أصابه . وجوب مراعاة ذلك عند تقدير التويض الذى يطالب به . ذلك لا يصلح سببا لرفع المسؤولية عن المشترك هو معه فى إحداث الضرر . مثال (١)
- المسؤول من الحقوق المدنية . تدخله أمام المحاكم الجنائية . متى يجوز ؟ لا يجوز إذا لم تكن ثمة دعوى مدنية مرفوعة على المسؤول هو عنه ٦٢٨ (٧٧٩)
- معارضة (ر . أيضا إجراءات . استئناف) :

- تخلف المتهم عن حضور الجلسة المحددة لنظر المعارضة لسبب قهرى أبقر به إلى المحكمة . الحكم باعتبار معارضة كأنها لم تكن . لا يصح ٤٨٦ (٦٢٩)
- تكليف المتهم بالحضور . محكوم عليه غيابيا فى مواد المخالفات والجناح . معارضة فى الحكم . النص على أن المعارضة تستلزم ضمنا التكليف بالحضور فى أول جلسة يمكن تكليف المعارض بالحضور فيها . مفاده أن الدعوى تكون مرفوعة أمام المحكمة بناء على مجرد التقرير بالمعارضة وأن المعارض يكون دون حاجة إلى إعلان مكلفا بالحضور . كون العمل قد جرى على تحديد جلسات لنظر المعارضات على غير ما هو مشار إليه فى نصوص القانون . ذلك لا يقتضى تكليف التهم بالحضور . يكفى إخباره بيوم الجلسة بصفة رسمية على أية صورة . إخطار المعارض كتابة وقت تقريره بالمعارضة باليوم الذى عين لنظر معارضة . كاف لإثبات عليه بيوم الجلسة ٥٥١ (٦٩٤)
- توكيل نص فيه بصفة عامة على المعارضة فى الأحكام . يتحول الوكيل حق المعارضة عن المسؤول ولو كان لم يبين فيه أحكام أو قضايا معينة ١٠ (٧) ٢٦٠ (٣٥)
- الحدود الواجب التزامها فى مصلحة المعارض . ما يجزى فى المنطوق نيا يختص بالعموبة المحكوم بها . مجرد تصحيح الحكم الغيابى من جهة الأسباب أو الوقائع أو القانون . جائز ٤٢٧ (٥٦٤)
- حضور المعارض الجلسة المحددة لنظر معارضة . واجب عليه هو ذاته . حضور محام عنه . تأجيل المعارضة إلى جلسة ثانية وتكليفه بالحضور . عدم حضوره هذه الجلسة أيضا . الحكم باعتبار معارضة كأنها لم تكن فى الجلسة الثانية . صحيح ٥٦٦ (٧٠٦)
- حضور المعارض أول جلسة لنظر المعارضة . تختلف عن الحضور فى الجلسات التالية . وجوب النظر فى موضوع الدعوى ولو كان لم يبد أى دفاع فى الجلسة التى حضرها ١٣٢ (١٩٣)

معارضة (تابع) :

- الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . متى يصح ؟ عند عدم حضور الممارض .
ممارض حضر ثم تخلف . وجوب الفصل في موضوع معارضته سواء أكان
قد تقدم بدفاع أم كان لم يتقدم . دفع الممارض أمام المحكمة الاستئنافية
يبطال الحكم الابتدائي القاضي باعتبار معارضته كأنها لم تكن لأنه حضر
في بعض الجلسات التي كانت محددة لنظر معارضته . رفض هذا الدفع
والقضاء في موضوع الدعوى . خطأ . وجوب القضاء ببطال الحكم وإعادة
الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى لنظر موضوعها ... ٤٢ (٦٢)
- حكم غيابي . وصفه خطأ بأنه حضوري . لا يمنع من المعارضة فيه ... ٧٨ (١٠٢)
- مدع بالحقوق المدنية . لا تقبل منه المعارضة في المواد الجنائية جميعا ٧٨ (١٠٢) و ١٣٨ (٢٠٣)

مقت (ر . إجراءات) .

مواد مخدرة (ر . أيضا تحقيق . صيدلة) :

- الاتجار بالمخدر . ضبط المخدر مع المتهم أو في محله . لا يشترط الحكم بالإدانة
في هذه الجريمة . يكفي أن تثبت واقعة الاتجار ... ٧ (٥)
- الاتصال بالمخدر مباشرة أو بالواسطة معاقب عليه . قبول المتهم التعاطي من الجوزة
بنية تدخين الحشيش الذي بها . معاقب عليه . حمل الجوزة له والحشيش
فيها . يؤخذ عليه كما لو كان هذا حاصلًا منه ... ٥٤٣ (٦٨١)
- إعراز المخدر . استخلاص المحكمة اتفاق المتهم مع أخيه على جلب المواد المخدرة
وأنه حين تسلم الطردتين المرسلين إليه منه كان يعلم بأنهما يحتويان مواد
مخدرة . تحقق الإعراز . القبض على المتهم قبل أن يتمكن من فتح الطردتين ،
وهم قراءة الكتاب الوارد بشأنهما . لا يمنع تحقق الإعراز ... ٥٩٣ (٧٢٨)
- إعراز المخدر . ضبط مادة مخدرة في غير منزل المتهم . جواز عقابه على الإعراز
إعراز المخدر . لا يلزم لثبوته ضبط المخدر مع المتهم . يكفي أن يثبت بأي دليل
يؤدى إليه . متهم ضبط مع مخدر . تحصيل المحكمة من ظروف الدعوى
وعا قام من الأدلة التي ساقها أن هذا المتهم قد دس له المخدرات مع آخر .
اخبار المتهم الآخر محرزا ومعاقبه . لا تريب فيه ... ٣٠٢ (٤٠١)

رقم القاعدة

مواد محدثة (تابع) :

- إمسالك الدفاتر المذكورة بالمواد ١٨ وغيرها من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .
 القصد منه . إعمال التهم (صيدل) الدفتر المحتوم لانتهاه واستعمال دفتر
 آتريه يختم بقيد الجواهر المنصرفة من صيدليه . إدانته بالمادة ٣٥/٤
 صحيحة . تردد على مكتب الصحة لوضع الأضخام على الدفتر القى أخذ
 يستعمله وعدم حصول تلاعب في التقدرات التي في صيدليه . لا يشفع له .
 صراحة النص في إيجاب القيد في الدفتر الخاص . القصد الجنائي في جريمة
 عدم إمسالك الدفاتر المذكورة . يكفى فيه العلم والإرادة
 (٤٣٥) ٥٦٩ ...
 تدبير التهمين جلب المواد المحدثة من الخارج . تسلمهم لها ونقلها إلى سيارتهم .
 استماتهم بعد ذلك ببعض رجال الجيش البريطاني في تسهيل دخول هذه
 المواد إلى البلاد . إبلاغ هؤلاء سلطة البوليس مع تظاهرهم بالاستعداد للساعدة
 حتى تمكن البوليس من ضبطهم . قول التهمين إن ما وقع منهم كان بناء
 على تدخل البوليس ومحرضه . لا يقبل
 (٥٩٤) ٧٢٩ ...
 حشيش . تعريفه . المادة الصمغية التي تحتوى عليها الزورس المخففة المزهرة
 أو المنشرة من السيقان الإناث لنبات الكنايس ساتيفا . هذه المادة هي
 جوهر الحشيش . هجيرات قائمة وسط زراعة القطن . لا ينطبق عليها
 القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ٣٣٠ (٤٥٢) ٤٣٦ و (٥٧١)
 حشيش . تعريفه . هجيرات حشيش . إثبات الحكم أنها كانت صغيرة خضراء
 وليس بها مادة الحشيش . تبرئة التهم من تهمة الإحراز . لا تصح المجادلة
 في ذلك . ضبط هذه الشجيرات في أغسطس سنة ١٩٤٤ . وجوب تطبيق
 القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ . وضع بذورها في الأرض قبل العمل بهذا
 القانون . لا تأخير له . هو ياقب على كل أعمال التمهيد اللازمة للزرع إلى حين
 نضجه لا على وضع البذور في الأرض فقط ٥٠٥ (٦٤٧) ٥٤٦ و (٦٨٣)
 حشيش . رعاية هجيرات الحشيش بإمان العمل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ .
 معاقب عليها بمقتضى المادة الأولى منه ولو كان وضع بذورها قد حصل
 قبل صدوره
 (٥٤٦) ٦٨٣ ...
 العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٥ من قانون المواد المحدثة . مجرد الإحراز
 يكفى . العقاب المخفف الوارد بالمادة ٣٦ . لا يرفع إلا إذا ثبت أن
 الإحراز كان بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى . عب الإثبات يقع على
 التهم . تطبيق المادة ٣٥ دون ذكر أن الإحراز كان بقصد الاتجار .
 لا يطعن على الحكم
 (٣٦٩) ٥٠٩ ...
 طيب . وصفه المختار للرئيس . حقه في ذلك . طيب قصده من وصف المختار
 تمثيل التعاطى للرئيس . يجري عليه حكم القانون أسوة بسائر الناس
 (٥٨٨) ٧٢٥ ...

رقم القاعدة

موازن ومكايل (ر . أيضا هود) :

إدانة المتهم في جريمة وجود ميزان قناني غير مضبوط بدون مرور . البيانات
الواجب ذكرها في الحكم . علم المتهم . الاعباد في إثباته على مجرد كونه وزانا
عموميا . لا يكفي ١٦٣ (٢٢٧) و ٢٢٠ (٢٩٣)
موانع العقاب (ر . أسباب الإباحة) .
موظف (ر . قذف ومب) .

(ب)

نشر (ر . قذف وسب) .

نصب (ر . أيضا خيانة الأمانة) :

اتخاذ الجاني اسما كاذبا أو صفة غير صحيحة . نصب ولولم يدهم بأي مظهر
خارجي . الطرق الاحتيالية لا يشترط توافرها في هذه الحالة ١٠٢ (١٤٨) و ٢٩٦ (٣٩٣)
اتخاذ المتهم صفة تاجر الحصول على أجهزة راديو واستيلازه بذلك على الأجهزة .
نصب . المراد من الصفة غير الصحيحة ٣٠٧ (٤٠٩)
ادعاء الوكالة كذبا واستيلاء المدعى على مال المتهن عليه فوصيله إلى الموكل .
المزعم . اتخاذ لصفة كاذبة . نصب ولولم يكن مقترنا بطرق احتيالية ... ٩٣ (١٣٠)
أساس هذه الجريمة الغش والاحتيال . نية نصب يبيع ملك الغير . دفع المتهم
بافسادم عنصر الاحتيال لأن المتهن عليه حين توافقه معه كان يعلم أنه غير
مالك . إدانته على أساس أن فعله لا يشترط فيها وجود طرق احتيالية .
قصور ٤٢٠ (٥٦٠)
الأكاذيب . لا تتحقق بها هذه الجريمة مهما كان قائمها قد بالغ في توكيد مصحتها
حتى تأثر بها المتهن عليه . يجب أن يصطبب الكذب بأعمال مادية أو مظاهر
خارجية . مثال في راقصة إفراض بفاودة وبحرير شيكات ببلغ الدين ... ٣٣٩ (١٦٣)
تذكرة ملهى . عرض المتهم تذكرة غير مألوفة للاستعمال على شخص مدعيا
صلاحيته . ما وقع منه في سبيل التأثير عليه لا يندرك الكذب المجرد من أي
مظهر خارجي . المكان الذي حصل فيه يبعها لم يكن من شأنه أن يلقى
في دوح المشتري ثقة خاصة في البائع . لا عقاب ٦٠٣ (٧٣٦)
تنازل المتهن عليه في جريمة نصب . لا يخلل المتهم من المسؤولية ... ٣٠٧ (٤٠٩)
حضور المتهم إلى المتهن عليه باختياره شخصيا بالتقويم راجيا قيادة في شكل
السيارات التي يركبها عادة موظفو الحكومة . إثبات الحكم ذلك . يكفي
ليان الطرق الاحتيالية ٢٩٦ (٣٩٣)

رقم القاعدة

نصب (تابع) :

- ذهب أحد المتهمين ومعه كتب إلى المجني عليه في مقر عمله . إلهامه بأنه موثق من قبل أحد الوزراء (وزير الأوقاف) لبيع هذه الكتب إياه وتقديمه له بطلاقة فيها ما يفهم منه . أن له صلة بوزارة الأوقاف . مخاطبة المتهم الآخر المجني عليه تليفونيا على إثر ذلك في شأن هذه الكتب . بحقق أركان جريمة النصب . عدم تأكيد المتهم الذي تحدث تليفونيا أنه وزير الأوقاف . لا يهم مادام أنه يعمد أن يكون حديثه بحيث يفهم منه المجني عليه أنه هو الوزير . عدم اتصال المتهم الذي حل الكتب بالمجني عليه في بادئ الأمر واتصاله ببعض الموظفين الذين يعملون معه . لا يهم أيضا ... (٢٥٧) ٥١٩
- شيك ليس له رصيد . المتابعة على إصداره . ورقة صادرة في تاريخ معين ومستحقة الدفع في تاريخ آخر . لا تعتبر شيكا معاينا على إصداره . أداة اتمان ... (٣٨٣) ٢٨٧
- مظاهر خارجية . كون الذي تدخل فيها غير ضالع مع التمس في الجريمة بل مجرد مرشد لمزاعمه . لا يمنع من تحقق الجريمة ... (٥٣٨) ٤٠٥
- موظف عمومي (موردجى في منزل طبي) . استنائه بوظيفته في الاستيلاء على مبلغ من المجني عليها . إثبات الحكم ذلك . فيه ما يكفى لبيان الطرق الاحتمالية نظام عام (ر . اختصاص . قوة الشيء المحكوم فيه) . نيابة (ر . قاض) .

(٨)

هتك العرض وإفساد الأخلاق :

- التحويل على ما تنكسه امرأة من الفحارة . يكفى فيه حصول المتهم على قنود من ذلك مهما كان مقدارها . لا يشترط فيها وقوع أى تهديد من المتهم . عدم بيان مقدار القنود في الحكم وعدم تعرضه لأمر التهديد . لا يعبه ... (٥٣٤) ٣٩٨
- سعى المجني عليها . صنية لم تبلغ ثمانى عشرة سنة . احتياج المتهم بمجهله حقيقة سنه . لا يعبده ما لم يتم الدليل على أنه لم يكن في مقدوره بأية حال أن يقف على الحقيقة ... (٢٧٧) ٢٠٥
- فعل قاضح . القصد الجنائى في هذه الجريمة . توافره . علم المتهم بأن فعله يחדش الحياء العام . مثال . ذكأن حلاق . التبول في الحوض الموجود به ... (٢٤٢) ١٧٤
- القصد الجنائى في جريمة هتك العرض . لا يشترط تنواعه أن يكون المتهم قد اندفع إليه بما مل الشهوة البهيمية . مجرد الانتقام . يكفى . ركن القوة . يتوافر بالمباغنة منزل الزوجية . ممكن اتخذه الزوج . يشتر مزل للزوجية . ذنا الزوج فيه . عقابه وقاع . رفع المتهم ملابس المجني عليها أثناء نومها وإسماكه برجلها . جواز عمله شروها في وقاع ... (٩٩) ٧٤

هرب (ر . إعانة على الفرار من وجه القضاء) .

(و)

وارث (ر . خيانة الأمانة) .

وديعة (ر . خيانة الأمانة) .

وراثه (ر . تزوير) .

وصف التهمة (ر . أيضا أمر الإحالة) :

تاريخ الواقعة . إصلاح خطأ ماضي في تاريخ الواقعة . الواقعة الجنائية التي
أبدي المتهم دفاعه فيها لم يتناولها التعديل . الطعن في الحكم لهذا السبب .

لا يصحح (٧١)
تاريخ الواقعة . خطأ كتابي في ذكر يوم الحادثة في الحكم . النعي على المحكمة بأنها

قضت في واقعة غير المرفوعة بها الدعوى . لا يصحح (٣٧٩)
تعديل غير نخل . الاستناد في تعديل الوصف ، من مرقعة إلى إخفاء ، إلى ذات
الوقائع التي رفعت بها الدعوى . الحكم بقوة في الحدود المقررة للجريمة

المرفوعة بها الدعوى . لا وجوب لفت نظر الدفاع (١٨٤)
تعديل غير نخل . اتهام شخص بمساهمة في قتل الجاني عليه بطله بسكين مع متهم آخر ،
إدانته على أساس أنه ساهم في القتل بإمساكه يدي الجاني عليه وتعطيل
مقاومته بينما كان الآخر يطله بالسكين . هذا ليس فيه تعديل للوصف مما

من شأنه الإخلال بحق الدفاع (٢٦٧)
تعديل غير نخل . رفع الدعوى على المتهم لاشتراكه في جريمة تزوير في ورقة
رسمية . ترافع المدافع على هذا الأساس . إدانته في جريمة تزوير في ورقة

عرقية . لا خطأ في ذلك (٣١٨)

تعديل غير نخل . رفع الدعوى على المتهم بجناية مرقعة بإكراه . دخول واقعة
ضرب في وصف التهمة . معاقبته عن واقعة الضرب فقط دون لفت الدفاع .

لا تهريب على المحكمة (٥٢٥)

تعديل نخل . إحالة المتهم بتهمة ضربه الجاني عليه ضربة واحدة أحدثت برأسه
إصابة واحدة هي التي تسببت فيها العاهة . المرافعة على أساس هذه التهمة .
عدم ثبوت أن إصابة الرأس كانت من فعله . إدانة المتهم في جريمة ضرب
الجاني عليه وإحداث إصابة له لا تحتاج إلى أكثر من عشرين يوما علاجاً .

خطأ . يجب على المحكمة أن تبرزه وأن توجه إليه في الجلسة التهمة المكونة
الجريمة التي ترى محاكمته من أجلها مع مراعاة المادة ٣٧ تشكيل (٢٩٤)

رقم القاعدة

وصف التهمة (تابع) :

- تعديل نخل . تغيير التهمة من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديرة .
 (٤٧٨) ٦١٩ ... يجب تنبيه الدفاع ...
 تعديل نخل . إحالة المتهم بتهمة ضرب أفضى إلى الموت . معاقبته على أساس
 أنه تسبب في القتل بعدم احتياظه دون لفت الدفاع . خطأ . متى يكون
 للحكمة أن تعدل في حكمها وصف التهمة ؟
 (٥٩٦) ٧٣٠ ... تعديل نخل . إحالة المتهم باعتباره شريكا في القتل . اعتباره فاعلا . إسناد
 واقعة إليه لم يشملها أمر الإحالة . عدم لفت الدفاع . إخلال . كون
 العقوبة التي أوقعتها المحكمة عليه مع أخذه بالزلة هي المقررة للجريمة التي
 أحيل بها إليها (الأشغال الشاقة المؤبدة) . لا يبرهن من ذلك . يتعين
 نقض الحكم من جهة العقوبة والمعاينة بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة
 سنة بدلا من الأشغال الشاقة المؤبدة التي لا يحكم بها على الشريك إلا في غير
 الأحوال المستتعية للزلة
 (٣٦٥) ٥٠٧ ... تعديل على سبيل الاحتياط . إحالة التمس بتهمة معينة على أنه فاعل .
 توجيه المحكمة إليه في أثناء نظر الدعوى التهمة على أنه شريك . إدانته
 في التهمة التي أحيل بها . عدم تعرض المحكمة في الحكم إلى تهمة الاشتراك .
 لا يبيح . كان هذا التعديل على سبيل الاحتياط فلا تثريب على المحكمة
 إذا رجعت عنه
 (٤٨٣) ٦٢٧ ... تغيير وصف الأفعال قانونا . رفع الدعوى العمومية على المتهم بالاختلاس .
 وصف التهمة يفيد أنه حصل على أموال مودعة في بنك بطريقة تقديم
 شيكات مخدع بها العامل المختص . اعتبار المحكمة هذه الواقعة نصبا .
 لا يحتاج عليها ...
 (٤٤١) ٥٧٥ ... تغيير وصف الأفعال قانونا . تكييف المحكمة الاستثنائية واقعة الدعوى تكييفها
 بخلاف تكييف المحكمة الابتدائية . هذا خلاف في الوصف القانوني
 لا تعديل في وصف التهمة
 (٥٤٨) ٦٩٣ ... تغيير وصف الأفعال قانونا . اعتبار الواقعة سرقة باكرام لم تقع في الطريق العام
 مع تقديمها إليها باعتبارها سرقة باكرام في الطريق العام . لا تثريب
 على المحكمة فيه
 (٤١٥) ٥٤٩ ... تفصيلات ببيان التهمة : تاريخ الجريمة . محل وقوعها . كيفية ارتكابها .
 اسم المجرم عليه الخ . حق المحكمة في تعديلها . حده . مثال . قائد سيارة .
 تسببه في قتل المجرم عليه بغير قصد ولا عمد . تغيير التفصيلات مع عدم
 المساس بأصل التهمة . هذا من قبيل الأدلة الجديدة الجائز للحكمة
 الاستثنائية الأخذ بها لأول مرة
 (٣) ٢ ...

رقم القاعدة

وصف التهمة (تابع) :

- حكم غيابي في الدعوى على أساس الوصف المرفوعة به . المعارضة فيه . تأييده .
 خطأ المحكمة في تحرير الحكم الصادر بتأييد الحكم التبايني لأسبابه في معرض
 سرد الوقائع بذكرها فيه وصف التهمة معذلا . تطبيقها مادة القانون المنطبقة
 على واقعة التهمة كما هي . لا يعد تعديلا في وصف التهمة . مثال ... (٤١٩) (٥٥١)
- * فعل يكون جريمتين . إدانة المتهم في إحداها . لا خطأ فيه ... (٣٧١) (٥١٠)
- محكمة استئنافية . تعديل المحكمة الابتدائية وصف التهمة وإدانة المتهم على
 أساس هذا التعديل . استئناف الحكم . انصباب الاستئناف على هذا
 التعديل . عدم إبراء المحكمة الاستئنافية أى تعديل أكثر في الوصف . طعن
 المتهم في الحكم بأنه لم ينتظر بهذا التعديل . لا وجه له ... (١١٦) (١٦٦)
- محكمة استئنافية . رفع الدعوى على المتهم بالمادة ٣٠٦ ع . تطبيق محكمة الدرجة
 الأولى المادتين ٣٠٨ و ٣٠٦ عليه دون أن تستند إليه من ألقاظ السب
 غير ما ورد بصيغة الدعوى . تأييد الحكم المستأنف لأسبابه . الطعن
 في الحكم من أجل ذلك التطبيق . لا يقبل . كان على المتهم أن يراجع أمام
 المحكمة الاستئنافية على أساسه ... (٤٥٠) (٥٩٠)
- محكمة استئنافية . متى يكون لها أن تفسر وصف التهمة دون لفت الدفاع ؟ رفع
 الدعوى على المتهم في جريمة سب بالمادة ١٨٥ ع . إدانته ابتدائيا في هذه
 الجريمة . اختيار المحكمة الاستئنافية الواقعة منطبقة على المادة ٣٠٦ ع
 وتأنيدها العقوبة . لا جناح عليها في ذلك ... (٤٦٣) (٦٠٨)
- محكمة استئنافية . تعديل محكمة الدرجة الأولى لوصف التهمة دون لفت الدفاع .
 لا يغل حكم المحكمة الاستئنافية ما دام المتهم قد تراجع أمامها على أساسه .
 وظيفة المحكمة الاستئنافية . إعادة النظر في الدعوى وإصلاح ما يكون
 من أخطاء ... (٣٤٥) (٤٧٢)
- محكمة استئنافية . تغيير وصف التهمة باعتبار المتهم فاعلا أو غير يكا . سلطة
 المحكمة الاستئنافية في ذلك . حدها ... (٣٥٩) (٤٩٦)
- محكمة استئنافية . رفع الدعوى على المتهم بأنه صفت حارسا أخطس الأشياء
 المحجوزة لصالح الخابزة والمسلبة إليه على اعتبار أنها مملوكة لها . إدانته أمام
 محكمة الدرجة الأولى على أساس أنه أخطس هذه الأشياء إضرارا بالمالك
 الحقيق للأشياء . هذا لا يغير تغييرا لوصف التهمة . هو رد الواقعة بعد
 تمحيصها إلى حقيقتها ... (٦٣) (٨٧)

رقم القاعدة

وصف التهمة (تابع) :

- محكمة جنائيات . حق محكمة الجنائيات في إقامة الدعوى العمومية من تلقاء نفسها
بتوجيه تهمة جديدة إلى المتهم المسائل أمامها أو بإدخال متهم جديد
في الدعوى . تقدم متهم لها لإحداث حادثة بالجنح عليه بإيهام يده اليمنى .
توجيهها إليه تهمة إحداث جروح أخرى به . هذا في حدود سلطتها ... (٣٥٢) ٤٨٦
- مراعاة المتهم على أساس الوصف الذي أعطته المحكمة للواقعة . تمسكه غيابه بقصور
الوصف الذي أعلن به . لا يصح ... (١٧) ٢٠
- موظف . إحالته إلى محكمة الجنائيات باعتبار ما وقع منه رشوة . تبين المحكمة أن
العمل الذي أخذ القود للاشتغال عنه ليس بملته داخلا في اختصاصه . اعتبار
الواقعة نصبا . لا تريب عليها فيه ... (٦٢١) ٧٧٣
- نيابة . تصريح النيابة أو الملاحى بالحقوق المدنية في الجلسة بتعديل وصف التهمة
المبينة في أمر الإحالة . هذا التصريح لا يكون من شأنه اتصال قضاء المحكمة
بهذا الوصف . هو لا يبدو أن يكون بمثابة طلب مقدم إلى المحكمة التي لها
دون غيرها الفصل في التهمة التي ترى محاكمة المتهم من أجلها في الحدود
المرسومة في القانون ... (٤٧٨) ٦١٩
- نيابة . التعديل الذي تقتضيه النيابة أمام المحكمة . لا يكون ملزما المحصور
ولا للنيابة ... (٥٦٣) ٧٠٥
- نيابة . دعوى مباشرة . تحريك الدعوى العمومية بمحذور رفع الدعوى المباشرة .
من واجب المحكمة الفصل في الدعوى في الحدود الواردة بوزنة التكليف
بالحضور . لا تنفذ بالوصف الذي يمسله النيابة للواقعة أو بالطلبات التي
تبدلها في الجلسة ... (٥٥٩) ٧٠٢
- واقعة الدعوى في نطاقها المرسوم في أمر الإحالة . لا تنفذ بها المحكمة وهي
تفصل في الدعوى . سلطة المحكمة في أن تتخذ للتهمة أساسا تستنده هي من
التحقيقات التي أجريت في موضوع الواقعة بتناصرها المكونة لها . متى
لا يصح المحكمة أن تعرض لما لم يرتد عليه إليها ؟ ... (٩١) ١٢٤

وصى (ر . دعوى مدنية) .

وقاع (ر . هنك العرض) .

وقف التنفيذ (ر . أيضا حكم غيابي . عقوبة) :

- الحكم يوقف التنفيذ في التصريحات أو الرد بجميع صوره . لا يجوز . الرد بجميع
صوره لم يشرع للعقاب أو الزجر . الحكم بإزالة بيان أقيمت مخالفة للقانون
مع وقف التنفيذ . لا يجوز ... (٥٦٧) ٧٠٧

رقم القاعدة

وقف التنفيذ (تابع) :

- الحكم بـعقوبى انطبس والفراسة . سلطة المحكمة فى الأمر بوقف تنفيذ إحدى
 هاتين العقوبتين أو كليهما ١٦٦ (٢٣٤)
 وقف تنفيذ العقوبة بالنسبة لـهم العائد أو الذى سبق له الحكم بوقف التنفيذ .
 غير مغلوط ١٠٩ (١٦٠)
 وكالة (ر . استئناف . طعن . معارضة) .

فهرس المواد

قانون تحقيق الجنائيات

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
٧	٣٧٥ ٢٢٨٨ ٢٥٨ ٤٤٤	١٧٧	٢٦٣ ٢٧٨
٨	٢٥٧ ١٣٥ ٢٧٩ ٤٤٤ ٢٨	١٨٠	٢١٩
	٥٦٩ ٢٣٧٥	١٨٥	٢٧٩
١٠	٦٣٢	١٨٧	٨٧ ٢٧٨
١٥	٣٧٥ ٢٢٨٨ ٢٧٩	١٨٩	٦٠٤
١٨	٥٦٩ ٢٣٧٥ ٢٢٨٨	٢٢٤	٣٠٨
٤٢	١٤٥	٢٢٩	٥٧٧ ٢٣٨٤ ١٥٠
٤٥	٣٥٢ ٢٥١	٢٣١	١٢٢ ٢٨١ ٤٤٦ ٢٩ ٢٧
٥٢	٢٨٥		٤٤٦٢ ٤٤١٤ ٢٩٠ ٢٨٣
٧٢	٩٧		٥٠٩ ٤٤٩٥ ٤٤٧٧
١٣٣	٥٥١ ٢٧٨ ٤٤٢	٢٣٢	٦٠٦ ٤٤٩٨
١٣٧	١٥٥	٢٣٣	٥٤٥
١٣٩	٧٠	٢٣٤	٣٦٠
١٤٩	٢٧٠ ٢٣٥ ١٩٠ ٤٥	٢٣٥	٣٠
	٥١٨ ٥١٠	٢٣٦	٤٥٧ ٢١٨٥ ٤٤٧
١٥٥	٢١٩	٢٣٧	٢٤٢
١٥٦	٢٧٢	٢٣٩	٢٤٠ ٢١٠١ ٢٨٧ ٤٤
١٦٢	٢٧٧ ٢٧٦		٤٥٧
١٦٣	٥٥١ ٢٨٧ ٢٧٨	٢٧٩	١١٧
١٦٥	٢٩٧	٢٨١	٥٣٦
١٧٢	٢٣٥	٢٩٥	٦٢٨

قانون تشكيل محاكم الجنائيات

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
١٢	٩١	٣٧	٥٩٦ ٤٧٨ ٤٩١
١٧	٣٧٨	٣٨	٤٧٨
١٨	٣٧٨ ٤٨٦	٣٩	٤٧٨ ٤٦١
١٩	٣٧٨ ٤٨٦	٤٠	٦٢١ ٥٩٦ ٥٢٥ ٤٧٨
٢١	٣٧٨	٤٤	٢٩٧
٣٠	٤٧٨	٤٥	٦١
٣٣	٤٧٨	٤٦	١٢٢ ٤٦١
٣٦	٤٧٨ ٤٣٩٠	٥١	٥٩١

القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ : ٢٧٢٠٥٥

قانون العقوبات

رقم المادة	أرقام قواعده الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعده الأحكام الصادرة عليها
١٠	٢٧٢	١١٢	٥٩٢
١١	٢٧٢	١١٨	٥٢٢ ٢٤٤٣
١٧	٤١ ٢٧١	١٢٩	٥٥٧ ٢٣٢٠
٣٢	٤٤٦ ٢٧١ ٢١٦٤ ٢١٩	١٣٣	١٨٢
٣٩	٤٠٦ ٢٣٦٦ ٢٣٦٧	١٤٠	٢١٩
٤٠	٢١٦ ٢٢٠٩	١٤١	٢١٩
٤١	٢٠٩	١٤٤	١٩٢
٤٢	٢٠٩	١٤٥	٣٧١ ٢١٩٢
٤٥	٥٢٩ ٢٣٥٤ ٢٠١ ٢١٣١	١٥١	٤٤٢
٤٦	٥٢٩	١٥٢	٤٤٢
٤٨	٣٤٦ ٢٣٣٣ ٢١٧٢	١٥٥	٥٧٤
٤٩	٣٩٣ ٢٣٦٨ ٢١٨٦ ٢١٤٦	١٧١	٢٣٥٠ ٢٣٢٤ ١٨٣ ٢١٠٨ ٦٢٩ ٢٥٤٢ ٢٥١٤
٥٠-٥٠	٢٦٨ ٢١٤٦ ٢١٠٩	٢٨٦	١٨٢
٥١	١٨٦	٢٨٦	٢٨٦
٥٢	٢٦٨ ٢١٨٦	٢٠٦	٢٨٢ ٢٣٢٦ ٢١٢١ ٢٨٠
٥٥	١٦٦	٢١١	٢٣٠٦ ٢٣٤٧ ٢٦٦ ٢٦٠
٦٠	٦٢		٢٤٦٦ ٢٣٥٨ ٢٣٣٨
٦٦	٥٠٠ ٢٣٧٢		٥٤٤ ٢٥٢٣ ٢٤٩٨
٦٧	١٩٣	٢١٢	٢٣٠٦ ٢٣٤٧ ٢٦٦ ٢٦٠ ٥٤٤ ٢٥٢٣
٧٢	٤٩٩	٢١٣	٢٣٥٨ ٢٣٣٣ ٢٣٠٦ ٢٢٠٠ ٥٤٤ ٢٣٦٤
٧٣	١٩٣		٥٤٤
١٠٣	٤٧٥ ٢١٦٥ ٢١٢٣	٢١٤	٥٤٤
١٠٤	٣١٤ ٢١٦٥ ٢١٢٣	٢١٥	٤٤٥ ٢١٧٨
١١١	٣١٤ ٢١٦٥	٢٢٢-٢١٦	٥٢٣

(تابع) قانون العقوبات

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
٢٢٥	٣٢٨	٢٦٩	٢٠٥
٢٢٦	٦٢٢ ٤١٩٥	٢٧٢	٣٩٨
٢٢٧	٦٢٢	٢٧٧	٢٧٣
٢٣٠	٢٠	٢٧٨	١٧٤
٢٣١	٤١	٢٨٠	٣٤٨
٢٣٢	١٨٠	٢٨٢	٣٤٨ ٦٢
٢٣٣	٣٥٤	٢٨٨	٥٤٠ ٢٥٦
٢٣٤	٥٧٨ ٤٥٢٨ ٦٦	٢٨٩	٥٣٨ ٢٥٦
٢٣٦	٤٤٤ ٤١٨٠	٢٩٤	٦١٧ ٤٥٧٧ ٣٧١ ٢٢٢٨
٢٣٧	٢٧٢	٢٩٦	٢٦٦
٢٣٨	٢٣٦٧ ٣٥٥ ٢٤٨ ٧٥٤ ٢	٣٠٢	٤٨٣
٢٤٠	٥٦١ ٣٧٠ ٢٣٦٨	٣٠٣	٥٨١ ٤٨٢
٢٤٢	٣٧٧ ٤١٩٠ ٤١١٣ ٤٥٩ ٤٥٣	٣٠٤	٤٤٨٢ ٤٤٨ ٣٠٩ ٢٨٥ ٥٨١
٢٤٣	٣٥٢ ٤١٥٥	٣٠٥	٤٤٤٨ ٣٠٩ ٢٨٥ ٤١٥٣ ٦٠١ ٤٥٨١ ٤٥٧٩ ٤٤٨٢
٢٤٤	٣٧٠ ٤١٣٣	٣٠٦	٤٤٥٠ ٢٤٤٥ ٤١٤٢ ٤١٠٨ ٥٤٢ ٤٥١٤
٢٤٥	٦٠٢ ٢٣٣٧	٣٠٧	٢٤٥ ٤١٤٢
٢٤٦	٢٣٣٧ ٢٣٣٤ ٤٤٨ ٤١٤ ٦٠٢ ٢٢٩١	٣٠٨	٤٤٥٠ ٢٣٤٩ ٢٤٤٥ ٤١٤٢ ٥١٤ ٤٤٨١
٢٤٨	٦١٩ ٤٦٠٢ ٤٥٧٦	٣٠٩	٦٠٧ ٤٥٥٩ ٢٤٤٥ ٤١٤٢
٢٥٠	٦٠٢ ٤٤٣٧	٣١١	٥٢٤ ٤٤٩٣ ٢٣٣٩
٢٥١	٦٠٢ ٤٤٦٠ ٢٢٧٢	٣١٢	٥٧٨
٢٥٦	٦١٣	٣١٤	٤٤٠٨ ٢٤٤٤ ٤١٩٧ ٤٩٥ ٥٢١ ٤٤١٥
٢٦٧	٧٤		
٢٦٨	٦٢٧		

(تابع) قانون العقوبات

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
٣١٥	٦٠٩ ٤٤٢٤ ٤٤١٥ ٤٤٠٨	٣٣٩	٥٣٤ ٤٥٠
٣١٦	٤٤٢٤ ٤١٦٢ ٤١٤٩ ٤١٣٦	٣٤٠	٢٢٤
	٥٣٣	٣٤١	٤١٠٠ ٤٩٠ ٤٦٣ ٤٣٧ ٤١٢
٣١٧	٢٥٧ ٤١٣٠ ٤٣٥		٤١١٥ ٤١١١ ٤١٠٥
٣١٨	٦١١ ٤١٦١		٤١٤١ ٤١٢٧ ٤١٢٠
٣٢٢	٤٢٢١ ٤١٩٦ ٤١٦١ ٤١٤٠		٤١٧٦ ٤١٥٤ ٤١٥١
	٤٣٤٥ ٤٢٨٢ ٤٢٦٩		٥٩٠ ٤٥٠٦ ٤٢٦٨
	٤٤١٢ ٤٣٩٥ ٤٣٨٨	٣٤٢	١٩٨ ٤١٠٤ ٤١٣ ٤١٢
	٤٥٠٤ ٤٤٥٤ ٤٤٢٥	٣٤٧	١٣٥
	٦١١ ٤٥٧٤	٣٥٢	٣١١
٣٢٣	٤٢٦٨ ٤١٩٨ ٤١٠٤ ٤١٢	٣٦١	٣٧٣
	٤٦٧ ٤٢٦٩	٣٦٧	١٣٠ ٤٢٤
٣٢٦	٥٣٩ ٤٣٩	٣٦٩	٤٢٦١ ٤٢١٧ ٤٢١٢ ٤٨٣
٣٢٧	٣٩		٥١١ ٤٤٣٣ ٤٤٠٣
٣٢٦	٤٣٠٧ ٤٢٩٦ ٤١٠٢ ٤٩٣	٣٧٠	٤٢٣ ٤٣١٩
	٤٤٢٠ ٤٤٠٥ ٤٣٣٩	٣٨٩	٣٧٣
	٦١٥ ٤٥١٩ ٤٥٠٦	٣٩٤	٥٤٢ ٤٢٣٦ ٤١٧٠ ٤١٠٨
٣٢٧	٢٨٧		

القانون المدنى

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
١٥٠	٥٥٤ ٤٤٦٤	١٥٢	٢٦٥ ٤١٠٧ ٤٩٢
١٥١	٤١٣٣ ٤١٣٤ ٤٩٢ ٤٥٩ ٤١	٢١٥	١٧١
	٥٥٤ ٤٥٤١ ٤٤٦٤	٥١٧	١٠

قانون المرافعات

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
٨١	٣٠	٢٦١	٩٧
٨٩	١٨٢	٢٨١	٣٢٧
١٠٤	١٠٦	٤٤٤	٣٦٢
١٣٤	٣٥٦		

قوانين مختلفة

أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليه	عنوان القانون
٣٧	الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠
٤٢٧ ٤٣٠٠ ٤٢٨٩	دكرير ١٨ مايو سنة ١٨٩٨
٣٩٦	» ٢٤ مايو سنة ١٩٠١ (ميجون)
٨٩	قانون القرعة العسكرية الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ ...
٣٧٣ ٤٢١٢	» التجمهر رقم ١٠ لسنة ١٩١٤
٦٠٦ ٤١٢١ ٤٨٠	» الأحكام الرملية رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣
٥٠٣ ٤٤٨٠ ٤٤٢٨	» المتشردين والمشتبه فيهم رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣
٤٣٩٩ ٤٣٦٩ ٤٣٣٠ ٤٣٠٢ ٤٢٧١ } ٥٤٣ ٤٥٠٥ ٤٤٣٦ ٤٤٣٥ }	» اختدات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨
٣٠١	» الجنسية الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩
٣٧	القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ انخاص بينك التسليف ...
١٥٠	» » ٦٨ » ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض والإبرام
١٩٥	» » ٤٤ » ١٩٣٣ (تدبير)
٢٧١	» » ٧٤ » ١٩٣٣ (غش المسخان)
٣٤٣	» » ٧٥ » ١٩٣٣ انخاص بالخيراء
٤٣٠ ٤٢١١ ٤١٢٨ ٤٤٥	» الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ انخاص برسم الإنتاج على الكحول
١٩٣	قانون تحقيق الجنائيات المختلط
١٤٤	القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ انخاص بتنظيم صناعة الصابون وتجارية
٢٦٢	القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ (ضرائب)
١٦٣	» » ٣٠ » ١٩٣٩ (موازين)
٤٧٤ ٤٤١٩ ٤٢١٠	» » ٥٧ » ١٩٣٩ انخاص بالعلامات التجارية
٤٤٧٦ ٤٤٧٥ ٤٢٦٤ ٤١٥٦ ٤١١٠ } ٦٢٤ ٤٥٥٦ ٤٥٣١ }	» » ٥١ » ١٩٤٠ انخاص بالمباني

(تابع) قوانين مختلفة

أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليه	عنوان القانون
٤٣٥	القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٠ (المهن الطبية)
٤٢٩	» » » ١٩٤١ خلاص بمزاولة مهنة الصيدلة
٥٥٣ ، ١٦٩	» » » ١٩٤١ بشأن الحال العمومية ...
٣١٦ ، ٢٦٠ ، ١٦٨ ، ١٤٦ ، ١١٢ } ٦٢٦ ، ٤٥٩ ، ٤٠٠ ، ٣٩٣ ، ٣٩١ }	» » » ١٩٤١ (غش البضاعة)
٤٤٢	» » » ١٩٤٣ انخاص باستقلال القضاء ...
٤٤٩	قانون الأوامر الجنائية
٥٤٦ ، ٥٠٥ ، ٤٣٦	القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن منع زراعة الحشيش ...
٣٠	لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣
٣٤١ ، ١٢٦	» السيارات الصادرة في ١٦ يولييه سنة ١٩١٣



صَكَمَل طبع الجزء السادس من "مجموعة القواعد القانونية التي تترتها
محكمة القضاء والإيرام فى المواد الجنائية" بمطبعة دار الكتب المصرية
فى يوم السبت ١٧ ذى القعدة سنة ١٣٦٥ (١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٦) م
محمد نديم
مدير المطبعة بدار الكتب
المصرية

